

كتاب الطهارة باب المياه باب التيمم بالمسح الخ الخ

باب الحيض والنفاس باب الانجاس فصل الاستنجاء كتاب الصلوة

باب الأذان باب شروط الصلوة باب صفة الصلوة ^{فصل إذا أراد المصلي فيها كبر}

فصل سجدة الإمام باب الإمامة باب الاختلاف ^{باب يقرأ فيه}

باب الأمانة ^{باب القوافل} فصل السجدة موكدة باب أدراك الترتيب ^{باب قضاء}

باب سجدة السهو باب صلوة المريض باب سجود التلاوة ^{باب صلوة}

باب الجمعة باب العيدين باب الكسوف باب الاستسقاء

باب صلوة الجمعة باب الشهيد باب الصلوة في الكعبة

كتاب الزكاة باب نصاب الأبل باب السائمة باب زكاة البقر

باب زكاة الفضة باب زكاة المال باب العاشر باب الركان

باب المصروف باب صدقة الفطر كتاب الصوم ^{باب ما يفيد الصوم}

فصل في العوارض المبيحة باب الاحتكاك كتاب الحج ^{فصل في الأضحية}

باب القرآن باب التمتع باب الحجرات باب الإحصاء

باب الحج عن العذر باب الهدى كتاب النكاح فصل المحرمات

باب الولد باب الكفارة باب المهر باب نكاح الرقيق

باب القسم باب الرضاع كتاب الطلاق باب الصريح

باب طلاق المفتر المدخول بها كتاب الكفارات باب تقويم الطلاق

باب الأمر بالهدى ^{فصل في المشية} باب التعليق ^{باب طلاق المريض}

باب الرجوع باب الأيلاء باب الملقح باب الطهارة باب الكفارة

باب اللعان باب اللعنات باب العدة فصل في الحد

فصل في ثبوت النسب باب الحضنة باب النفقة

كتاب العتق باب عتق البعض باب الخلق بالعتق ^{باب العتق على جعل}

باب التدبير باب الاستيلاء كتاب الأيمان باب المهر المدخول

باب اليمين في الأكل باب اليمين في الطلاق والعاقبة باب اليمين في البيع

باب اليمين في القرب كتاب الحدود باب الوطئ الذي يوجب القرب ^{باب الوطئ}

باب الشهادة على الزنا باب حد الشرب باب الحد القذف

باب التنفير كتاب السرقة باب كيفية القطع وإثباته

باب قطع الطريق كتاب الجهاد باب المفنم وقسمته

فصل في كيفية القسمة باب استيلاء الكفار باب المسامحة
 فصل في استيذان الكافر باب العدة والخروج والجزية فصل في الجزية
 باب المرتبة باب البيعة كتاب اللقيط كتاب اللقطة ١١
 كتاب الابوة كتاب المفقود كتاب الشركة فصل في الشركة الثانية
 كتاب الوقف فصل في اعيان شرط الواقف في اجارة كتاب البيوع
 فصل فيما يدخل في البيع باب خيار الشرط باب خيار الرؤية
 باب خيار العيب باب البيع الفاسد فصل في الفصول بالاقالة
 باب المراجعة والتولية فصل في التصرف في البيع والتمتع فصل في القرض
 باب الربا باب الحقوق باب الاستحقاق باب السلم
 باب المتوفقات باب الصرف كتاب الكفالة باب كفالة الجليلين
 كتاب القضا فصل في الحبس باب التحكيم باب كتاب العاقرة العاق
 مسائل شتى كتاب الشراعات باب القبول وعدمه باب
 باب الاختلاف في الشراعة باب الشراعة على الشراعة باب الوكالة
 فصل لا يعقد وكيل باب الوكالة بالخصومة والقبض

باب عزل الوكيل كتاب الدعوى باب التحالف
 باب دعوى الرجلين كتاب الاحرار باب الاستثناء وما في
 باب احرار المرضى فصل في مسائل شتى كتاب الصلح
 فصل في الخارج كتاب المضاربة باب المضارب يضارب المتوفقات
 كتاب الايداع كتاب العارية كتاب الريبة باب الرجوع في الريبة
 فصل في مسائل متفرقة كتاب الاجارة باب ما يجوز من الاجارة
 باب الاجارة الفاسدة باب ضمان الاجير باب فسخ الاجارة
 مسائل شتى كتاب المكاتب باب ما يجوز للمكاتب ان يفعله
 باب كتابة العبد المشترك باب موت المكاتب وبخره وموت المولى
 كتاب الولاء فصل في الولاء الموالات كتاب الاكرام كتاب الجح
 كتاب الماذون كتاب الفضا فصل عتق ما غصبه كتاب الشفعة
 باب طلب الشفعة باب ما ثبت في اول باب ما يدل عليها
 كتاب القسمة كتاب المزارعة كتاب المساقاة
 كتاب الذبايح كتاب الاضحية كتاب الحظر والاباحة فصل

فصل في النظر باب الاستبراء وعنده فصل في البيع كره بيع الفقرة
 كتاب احياء الموات فصل في الشرب كتاب الاشربة كتاب الصيد
 كتاب الرهن باب ما يجوز ارضائه وما لا يجوز باب الرهن بوضع على
 يد عدل
 باب النكاح في الجنابة فصل في ما يل متفرقة كتاب الجنابات
 فصل فيما يوجب القود وما لا يوجب باب القود فيما دون النفس
 فصل في الفعليين باب الشهادة في القتل كتاب الديات ^{فصل في} الشجاعة
 قتل يد رجل ثم قتله
 فصل في الجنين فصل في الحايضا المال باب جنابة البريمة
 فصل في الجنابة على العبد فصل في غضب القن وعنده باب القسامة
 كتاب المعاقل كتاب الوصايا باب الوصية بثلاث ماله
 باب العتق في المرض باب الوصية للاقارب وعنده باب
 باب الوصية بالخدمة والكنة والمنة فصل في وصايا الترمي وعنده
 باب الوصية وهو الموصي اليه فصل في شهادة الاوصياء
 كتاب الخنثى ما يل شئ كتاب الفرائض مصر
 فصل في العصبات باب العول باب

باب توريث ذوى الارحام فصل في الفرج في
 فصل في المناسخة باب مخارج الفروض نوعان

A photograph of a manuscript page, likely from a 15th-century book. The page is made of parchment and features a large, ornate initial 'F' in blue and red ink. The text is written in a cursive script, and the page is divided into columns by red lines. The parchment shows signs of age, including discoloration and some staining.



١٦٨٢

بسم الله الرحمن الرحيم
 حمد الملك يا من شرحت صدورنا بأنواع الهداية سابعاً ونورت
 بصائرنا بنور الابصار لاحقاً وافقت علينا من اشعة شريقتك
 المعطرة بخارها بقاء غرفت لدينا من بكار ضحك الوفرة
 نهذا فاقنا ذرات فضلك علينا حيث يرت ابتداء بسيفض هذا
 الشرح المختصر تجاه منبع الشريعة والهدى ومجيبه الحاجات
 وعرض الله تعالىها بعد الاذنه من صلواته عليه وسلم وعلى آله وصحبه
 الذين حازوا من منحة فتح كشف مبين فضلك الدوافع جافياً
 فيقول فيقول لا يلفظ الحق محمد علماً الدين بن الشيخ غيا الأمان
 وجامع بين اميد الحق كما بيضت الجزء الاول من جزء ابن الاسرار
 وجميع الافكار في شرح تنوير الابصار وجامع البصار قدرته في شرح
 عبادات كبريا فغرت عنان العباد كقول المختصار وسبقته بالاشارة
 في شرح تنوير الابصار الذي ما في كتب القرن في الضبط والتصحيح
 والاختصار والعرض لقد اتممت روضه هذا العلم به مقتضى الازمان
 سلسلة الانها من عجائب ثمرات التحقيق كخار من غرابه فخابر
 بوقوع تحريك الاذهان شيخ شيوخنا شيخ الاسلام محمد بن عبد الله
 الشرنقشي القرني عمدة السالكين الاجبار فانه اراد به عن شيخنا

عبد

عبد الميثاق عن المحض عن ابن نجيم بسنده لا صاحب المذهب بالحق
 بسنده لا يثبت المصطفى المختار عن جبريل عن الله والحوادث
 كما هو مبسوط في اجازتنا بطريق عدة عن الشيخ المبتكر من الكبار
 وما كان في الدين والقرآن لم اعرفه الا ما ندر وما زاد وعرفه غيرة
 الغاية روح الاختصار وما هو من النافع في هذا الفكر بعين الرضا
 والانتباه وانه يكتفي بكتابه بغير الامكان او يصدق لم يصف
 عنه عالم الا سائر الاختصار في معرفة الله والسلامة من هذه الخطر
 لا مريد عن البشر ولا عن زمان النبأ من خصائص الانسانية
 والخطا والزلل شفا الأمية واستغفر الله من عباده
 سيدي باب الانصاف ويرفع عن جليل الاوصاف والآراء لك
 حكمة تليق به هلك وكفى للحاسد وما آفر سورة الفلق في الخطا
 بالخلق لله والحمد ما اعد له بدوا بصاحبه فقله وما انما يكيد الحسد
 بامر من ولا جاهل بزي ولا يندبر والله في القابل تحت روض
 الناس كلهم من عاش في الناس بوما غير شوبه لا يسود
 سجد بدون وود وودج وحش يفتح كانه من زرع
 الا من حصده المحرم فاللهم يفتح ويكسر الجحيم كمن يا اخي بعد
 الوقوف على حقيقة الحال والا طالع على ما هو في الحقيقة
 اصحاب الباطن والذو والعين والصدق وجدنا الحق
 وخرم من زاده واخي زاده وسعدى افندي والزليق و
 الاكل والكامل مع تحقيقات شيخ بها الباني وتلقينا من
 محو في كل حال وياي الله المعصية لكتاب غير كتابه والمختص
 من اعتق قليل خطاه المرام في كثير جوابه ومع هذا اتقن
 كتابه هذا فهو الغنية الامر ومن حلقه بجا فيه فيقول بلاء فيه
 لم ترك الاول للاخر ومن حلقه فقد حصل له لفظ الدوافع
 لانه ابيح ملك بجا ساحل ووايل الفطر غير انه فتواصل
 بحسن عبارات ورمز اشارات وتنفذ معاني و
 تحسب ببيان وليس الجنب كالمكانة وسبقه بغيره في كل

توابع الكلام

العينا في حجة ما نظرت مع حسن روحه الاسماء ووجه
 ما سمعت عن الحسن وسلي حجة ما نظرت ووجه شيا سمعته
 في طلعت الشمس يا فينيك عن رجل هذا وقد اخذت اعراض
 المصنفين اعراض سبها من السنة الحقة ووجه ما ليس بها
 موصوفه بايديهم تشابه فوايدنا ثم تميزها بالكتاب العالم
 لا يغفل بيب مصنف ولم يتيقن زكاه منه تعرف فكم ان
 المرواي خلافا بوقله وكم حروف الاقوال قوم وصفوا وكم فاج
 افصح لعنه مفيد او جابش لم يروه المصنف وما كان قد يد من
 هذا ان يورد ذكره من المخرج من المصنفين او
 المولفين بل المقصد رافضة الترجيح وحفظ الفروع العجيبة
 ما رجا الفقه او دعاء الاخوان وبعاد من اعراض المصنفين
 عنه حال حياته فيستقون بالقبول ان شاء الله تعالى بعد وفاته
 كما قبل من الفقه بغير فضل الفقه يوما وخبيا فاذا ما ذهب
 الحوض على كلمة يكتبها عنه بالانذار فهاك مولانا مهذبها
 هذا الفقه مظهر الدين فابق استغاث الفاطمي فيها اذا ما التل
 جنه محتيا ارجح الاقوال وادرج البارة معتمدا في وضع الاثر
 الطلف الاشارة فربما خافت في حكمه او لم يجل في خبره لا
 اطلاع لولا فقههم عدولا عن السبيل وربما عجزت كلمة او
 حوفا وما درس ان ذكرك ملكة تدق عن نظره وتحتق وقد
 انشد في شيخ الحبر السامي واليه الطامى واحذر ما توجب
 او انه شيخ الاسلام الشيخ حيدر الدين الرملة اطل الله بقاءه
 قل من لم ير المعاصر شيئا ويرى للاوائل التقديما انه ذاك القديم
 كانه حيا وسبقني هذا الى سب قد با على ان المقصود والمراو
 ما انشد في شيخ وبركني في ووجه في العلم راس المحققين
 والله تقيس والنفاد عند اتندي الحاشي حفظ الله وقدا جاد
 لكل بني الدنيا صرا ومقصود ان مرواي حجة وفراغ لا يبلغ في
 علم الشريعة مبدعا يكون في في الجنات بلاغ فقي مثل هذا

في حجة ما نظرت مع حسن روحه الاسماء ووجه ما سمعت عن الحسن وسلي حجة ما نظرت ووجه شيا سمعته في طلعت الشمس يا فينيك عن رجل هذا وقد اخذت اعراض المصنفين اعراض سبها من السنة الحقة ووجه ما ليس بها موصوفه بايديهم تشابه فوايدنا ثم تميزها بالكتاب العالم لا يغفل بيب مصنف ولم يتيقن زكاه منه تعرف فكم ان المرواي خلافا بوقله وكم حروف الاقوال قوم وصفوا وكم فاج افصح لعنه مفيد او جابش لم يروه المصنف وما كان قد يد من هذا ان يورد ذكره من المخرج من المصنفين او المولفين بل المقصد رافضة الترجيح وحفظ الفروع العجيبة ما رجا الفقه او دعاء الاخوان وبعاد من اعراض المصنفين عنه حال حياته فيستقون بالقبول ان شاء الله تعالى بعد وفاته كما قبل من الفقه بغير فضل الفقه يوما وخبيا فاذا ما ذهب الحوض على كلمة يكتبها عنه بالانذار فهاك مولانا مهذبها هذا الفقه مظهر الدين فابق استغاث الفاطمي فيها اذا ما التل جنه محتيا ارجح الاقوال وادرج البارة معتمدا في وضع الاثر الطلف الاشارة فربما خافت في حكمه او لم يجل في خبره لا اطلاع لولا فقههم عدولا عن السبيل وربما عجزت كلمة او حوفا وما درس ان ذكرك ملكة تدق عن نظره وتحتق وقد انشد في شيخ الحبر السامي واليه الطامى واحذر ما توجب او انه شيخ الاسلام الشيخ حيدر الدين الرملة اطل الله بقاءه قل من لم ير المعاصر شيئا ويرى للاوائل التقديما انه ذاك القديم كانه حيا وسبقني هذا الى سب قد با على ان المقصود والمراو ما انشد في شيخ وبركني في ووجه في العلم راس المحققين والله تقيس والنفاد عند اتندي الحاشي حفظ الله وقدا جاد لكل بني الدنيا صرا ومقصود ان مرواي حجة وفراغ لا يبلغ في علم الشريعة مبدعا يكون في في الجنات بلاغ فقي مثل هذا

فلينا نس

فلينا نس او لو انهن من حبر من الدنيا او في ر بلان فها سمعته الاتي
 تقيم موبد به العيش ر فها الشراجه يساع مقدمة حقة علم من حاول
 علما ما ان يتصوره بحدوده او رسمه ويعرف موضوعه وعائنه واستوائه
 فالقفة لغة العلم بالشيء ثم حقت بعلم الشريعة ووجه بالكتاب
 علم ووجه بالعلم فقامه صا رفقيه واصلا حاجا عند الاصوليين
 العلم بالاحكام الشرعية والفروعية عن اولئك المتفصيلين وعنده الفقه
 حفظ الفروع والاولى بالاولى بالاولى انصراف الوقف والوجبة للفقهاء
 اليهم قالوا واقله كونه احكام وعنده اهل الحقيقة بالجميع بين العلم والعلم
 التي هي حرة في قدس سره انما الفقه الموضع عن الدنيا الزاهدين في الآخرة
 البصير بعبوب نف و موضوعه فعل المقاف اما بكتب البصير
 كما لوجب والنجيم او السلب كالا باحة والذب واستداده من
 الكتاب والسنة والابحان والقياس وعائنه الفقه بسعادة الدارين
 واما فقهه فكثير شهير منه ما في الخلاصة وغيره انظر في اجتهادنا من غير
 سماع افضل من قيام القليل وتعلم الفقه افضل من تعلمه في القران وجميع
 الفقه لا بد منه وفي المتفق وغيره عن محمد راج لا ينبغي للرجل ان يعرف
 بشيء من الفقه الا ان امره بالاستسناد وتعلم الحساب والابحان
 ان امره مباحه الارضين ولا بالتفصيل لانه ان امره ان لا يترك
 والتقصر على يكون علمه في الحلال والحرام وما لا بد من الاحكام كما قيل
 او اما اعترضوا علم بعلم فعلم الفقه او لا باعترازا فكم عليه بيقوع
 ولا كس وكلم غير بطير ولا كبا زاده قد مدحه الله بكتاب سميه خيرا
 بقوله ومن يوت الحكمة فقد اوتى خيرا كثيرا وقد فقه الحكمة زرقا بابه
 التقدير بعلم الفروع الذي هو العلم الكبير ومن هنا قيل وخير علوم
 علم فقه لانه يكون لكل العلوم تسلا ما في فقيه واحد مستورا على
 الف وفي زاهد تفضل او اعلا واما ما فقه ارجح ما قيل للامام محمد تفضله
 فانه الفقه افضل فابدا البر والتقوى واعلى ما صدق ولكن مستقيما
 يوم زباده من الفقه والبر والتقوى فانه فقيه واحد مستورا
 انشد على الشبان من الفقه فابدا من كلام علي كرم الله وجهه

ان لا اهل العلم ثم هو على الامس لمن سئل عن ذلك ووزن كل امر ما كان
 به من الجاهل هلوز لا اهل العلم عدا في فقهه بعلوم ولا تجوز به ابد الناس
 مولد واهل العلم اجزاء وقد قيل العلم سبيل الى كل فضيلة العلم
 يرفع المذموم الى جليل المذموم كقول العلماء والاهل الامارة واما العلم
 لا رباله ولا يه كبر الى عزى ان لا امر هو الذي يرفع من عند علمه
 انزل الى سلطان الاله لا يه كان في سحان نفسه في العلم ان فقه العلم
 يكون من فرض عين وهو بقدر ما يحسن في الدين وقدر من كفاية وهو ما زاد
 عليه من غير مودة وبما هو البشيرة في الفقه وعلم القلب وقوامه هو
 علم الفلاسفة والاشيعة والشيعة والاربعين وعلم المطهرين
 والشيعة والكهنة وورث في الفلاسفة المتطهرين ومن هذا
 الفقه علم الحروف والاصول في الفقه وهو العلم الذي هو
 من الفقه والاباطال ومباحا كما شعاعهم ان لا يستحق فيه كذا في قوله
 شية من الاشياء والنفاير ثم نقل في قوله الرباعية وعلم
 ان الفقه هو شرة الحديث والاشيعة والاشيعة والاشيعة والاشيعة
 فيها كل نسان غير الانبياء والاباء اراوا الله وراوا الله وراوا الله
 عنها الا الفقه فانهم علموا اراوا الله تعالى به كحديث الصادق المصدوق
 من بر الله به جزا يفقه في الدين وفيها كل شئ من باب آية البقرة
 البقرة الا العلم لانه طلب من نية ان يطلب الزيادة منه وفيه
 شدة من علمه فيكشف ليس ان الله وفيها اذا سلطنا عن مذنبنا ومذنب
 مخالفنا نجيب جوابا يار مذنبنا هو صواب بحسن الخلق ومذنب
 مخالفنا خطا بحسن الصواب واذا سلطنا عن معتقنا ومعتقنا
 خصوصنا وفيها العلوم فلهذا علمه في وما اخره وهو علم الفقه
 الاصول وعلم لا يفتح ولا اخره وهو علم البيان والتفسير وعلم
 تفتح واخره وهو علم الحديث والفقه وقد قالوا الفقه مزرعة
 عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وسعداه علقه وحسنه ابراهيم بن
 وورثه حماد وعلقه ابو حنيفة وعجته ابو يوسف وخبرته ناس
 الناس بالكلية من خبره وقد ظهر ايضا في فقه كالجائعين والبسوة

نقول وجوبا
 الحق ما كان
 نحن عليه
 ابا على ما كان
 خصوصنا

والزبارة

واهل يداوات والنوادر حتى قيل ان حنف في العلم الدينية سبعاية و
 تسعة وتسعين كتابا ومن كمال هذه الاماكن الشافعي رحمه الله في يوم
 الشافعي وفوقه اليه وما في شعبة الشافعي في فقهها وقد انصف الشافعي
 حيث قال من اراوا الفقه فليكن من اصحابه اي حنيفة رحمه الله فانها المعارة قد تشر
 لهم الله ما حورث فقهنا الا بكتب محمد بن الحسن وثمان سمعنا من
 ابي رجاء بن محمد اثنى المنام فقلت ما فعل الله بكتب قال عطفك ثم قال
 له اروت ان اكتب ما جعلت هذا العلم منك قلت فابن ابي يوسف
 قال فوفا بدرجته قلت فابو حنيفة قال فقهها في ذلك في ابي علي
 كيف وقد صرح ابو يوسف في الفقه في اربعة عشر سنة ورجع فمنا
 وحسنه حجة ورأى ربه في المنام حائبة مرة ولها فقه مشهورة
 وفي حجة الاخيرة اسما في حجة الكعبة بالمدخل ليل مقام بين
 العمودين على رجله اليمنى ووضع اليسرى على ظهره حتى ختم نصف
 القرآن ثم ركب وسجد ثم قام على رجله اليسرى ووضع على ظهره
 حتى ختم القرآن فلما سلم على ربه وقال اني ما عبدك هذا
 بعد الضعيف حتى عبادتك لكن عطفك حق موثقتك فرب
 نقصا في خدمته لكان موثقة فمقت فمقت من جانب البيت بابا
 حنيفة قد عرفنا حتى المودة وقد منا فاحسن الحدة وقد
 عرفت انك لم تنبلك فمن كان علم من هبلك يوم القيمة وقيل
 لابي حنيفة به بلغت ما بلغت قال ما بلغت بالافادة وما استلقت
 الاستفاضة وقال ما فربن كرام من جعل ابا حنيفة بينه وبين الله
 رجوب الا بخاف وقال بينه وبين الجنة ما اعد الله يوم القيمة في
 رضي الرحمن وبين النبي محمد خير الوري ثم اعتقاد في هذا الفقه
 وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال ان اوم ائمة بر واما ائمة
 بر جل من ائمة اسمه نافع وكنية ابو حنيفة هو سراج ائمة وعنه
 عبد السلام انه سار الا ثيا يوم القيمة يفتح وزيرا واما ائمة
 حنيفة من ائمة فقه اجتنى ومن ائمة فقه فقه ابغضني كذا في الفقه

شتر ۲ معتقد بر التمسك قال في الضياء المعنوي وقول ابن الجوزي ان موضوع
تقصيصة مروي بطريق مختلف وروى الجوزي في مناقبه بسنده الى سهل بن
عبد الله الكوسري انه قال لو كان في امة موسى وعيسى مثل ابي حنيفة
ما تمود وولا تفر واما مناقبه اكثر من ان يحصى وختلف فيها سبعة عشر
مجلد كبريا وسما الانصار امام امة الامصار وختلف غيره اكثر من ذلك
والخاص في ابي حنيفة النعمان من اعظم مجيئات المصطفى صلى الله عليه وسلم بعد
القرآن وكتب مناقبه استلزامه في ما قال قولنا ان اخذنا ما
من اية الاعلام وقد جعل الله الحكيم في الامم الامم اوصياء واتباعه من
زمنه الى هذه الامم الا ان حكمه يذنبه عيسى عليه السلام كيف وقد اتفق
عليه مذهب كثير من الاولياء والكرام من انصف شيئا من اهل هذه الكثر
في مذهب التمسك اهدى كتابا هم ابن ادهم وشفيق البليغي ومعرف
الكرخي وآية بن عبد السلام وقصبي بن عيسى وداود الطائري وآية
حامد اللخاف وختلف في ابيوب وعبد الله بن المبارك ومكي بن الجراح وآية
المولاي وغيرهم ممن لا يحصى ليعرف ان سبعة عشر قد وجدوا في مذهبهم
ما يتبعوه ولا افتدوا به ولا وافقوه وقد قال الامام ابو القاسم
القشيري في رسالته مع حلائقه في مذهب واتفق في هذه الطريقة
سمعت الامام ابو علي الدقاق يقول انما اخذت هذه الطريقة من ابوالقاسم
المصنف يادني وقال ابو القاسم انما اخذتها من الشبلنجي او اخذها من السري
السنقطي هو من موقوف الكرخي وهو من داود الطائري وهو اخذ العلم
والطريقة من ابي حنيفة وخلق منهم اثنى عليه واكثر بفضل نجبا لك يا اخي
الم كرمك السعة حسنة في هؤلاء الاربعة اهلها ركنا متبشرين
في هذا الاقرار والافتقار اية هذه الطريقة وارباب الشريعة و
الحقيقة ومن بعدهم في هذا الامر فلهي سبع في هذا الامر وكلها خالف ما
اعتقدوه مروود ومبتدع وياخذ في ابي حنيفة في زهد وورع
وعبادته وعلمه فلهي ثلث في ما قال في بيان الكبر في هذا العلم
ومن عدينا اهل السابغ ابي حنيفة باحكام واما روفة في كتاباته النبوة

عليه الصيغة فان التمسك في النظر ولا في القول بل في العمل
ببيت التمسك والدين وتمام مناره له حنيفة فمن كبار حنيفة
في علماء امام الحنيفة والحنيفة ارباب العارفين له سماء خلائف الخلفاء
مع جح حنيفة وكيف يحل ان يكون في حنيفة في الارض اثار شريفة وقد
قال ابن ادريس في ما لا يحصى النقل في حكمه لطيفة باين الناس في حنيفة
عبد الله عليه نقلا امام ابي حنيفة فاعنه رتبنا اعدا وعلل علم من روى قول
ابا حنيفة وقد ثبت ان ثانيا واولا امام ابي حنيفة علم من ابي طالب
قد علمه ودرست في حنيفة في حنيفة في حنيفة في حنيفة في حنيفة في حنيفة
كما بسطنا في اواخره من حنيفة في حنيفة في حنيفة في حنيفة في حنيفة في حنيفة
التحابة حنيفة في حنيفة في حنيفة في حنيفة في حنيفة في حنيفة في حنيفة
ببقية او وقيل سبعة في حنيفة في حنيفة في حنيفة في حنيفة في حنيفة في حنيفة
وما في حنيفة في حنيفة في حنيفة في حنيفة في حنيفة في حنيفة في حنيفة
تخذه من السقوط فاجابه ان اخذت انت السقوط فانا نسقوها
العالم سقوطا العالم فحنيفة قال لا حنيفة ان توجد لكم دليل فتقولوا به
فمها نحن يا حنيفة واية عنده واية حنيفة في حنيفة في حنيفة في حنيفة في حنيفة
وعلمه في حنيفة في حنيفة في حنيفة في حنيفة في حنيفة في حنيفة في حنيفة
فان قالوا ان سبعة في حنيفة في حنيفة في حنيفة في حنيفة في حنيفة في حنيفة
فقطها وختلف فيها اختلفوا في حنيفة في حنيفة في حنيفة في حنيفة في حنيفة في حنيفة
ان يفتي يقول الامام علي الاطلاق ثم يقول اثنان ثم يقول الثالث
ثم يقول زفر المحسن بن زياد ووجه في الحان في حنيفة في حنيفة في حنيفة في حنيفة
وفي حنيفة في حنيفة في حنيفة في حنيفة في حنيفة في حنيفة في حنيفة في حنيفة
القضا والافتقار يا حنيفة في حنيفة في حنيفة في حنيفة في حنيفة في حنيفة في حنيفة
وعليه الفتوى في حنيفة في حنيفة في حنيفة في حنيفة في حنيفة في حنيفة في حنيفة
وعليه عمل الامة في حنيفة في حنيفة في حنيفة في حنيفة في حنيفة في حنيفة في حنيفة
او المختار في حنيفة في حنيفة في حنيفة في حنيفة في حنيفة في حنيفة في حنيفة
بعضا ان من بعض فلفظ الفتوى ان من لفظ الصحيح والاصح و
الاصح وغيرة ولفظ في حنيفة في حنيفة في حنيفة في حنيفة في حنيفة في حنيفة في حنيفة

من الصحيح والاحاطة من الاحاطة و حاصل ما ذكره الشيخ فاسم
 في نسخة انه لا فرق بين المعنى والخاص الا انه المعنى مختص عن الحكم والخاص
 منزه به واذ الحكم والفتيا بقول المرجوع جهل وخرق للاجماع واذ الحكم
 باطل بالاجماع وان الرجوع عن التقليد بعد العمل باطل اتفاقا وهو الحكم
 في المذهب واذ الخلاف خاص بالخاص المجتهد واما المقلد فلا ينفذ فتاؤه
 بخلاف مذهب اصلا كما في القضية **اقول** ولا سيما في زماننا فان اهل العلم
 ينقض في مشهوره على نهج عن الفتا بالافعال الصغيرة فكيف بخلاف
 مذهب فيصير موقفا لا بالنسبة الى غير المقلد من مذهب فلا ينفذ فتاؤه
 فيه وينقض و كما في فتا والفتي والنجس والنهر وغيره قال في البرهان
 وهذا هو الحق الذي يعرض عليه التواجد وقد ذكرنا في الجرح المطلق
 فتقدروا اما الحقيقة فعلا سبع مرات مشهورة واما نحن فقلنا
 اتباع ما رجوه وما يجوز كما لا فتوا في جواهرهم فان قيل قد يكون اقوالا
 بلا ترجيح وقد يكونون في الصحيح قلت يعمل بطل ما علموا من اعتبار
 تغير الوقت واقتوال الناس وما هو الارشاد وما ظهر عليه تفعل وما
 تنوي وجوه ولا يخلو الوجود ممن يميز هذه الحقيقة لا خلقا وعلما
 لم يميز انما يرجع لمن يميز لبراءة ذمته فثبت الله التوفيق والقبول
 بحجج الرسول كيف لا وقد ب الله ابتداء تبيينه في الروضة
 المحوسنة واليقظة الانوسنة تجاه وجه صاحب الرسالة وحياته
 الكمال والكمال وجميعه الجليلي والجليلين في الدنيا والدين
 وعن سائر الصحابة اجمعين وبما جرت اليه يوم الدين ثم تجاه
 الكعبة الشريفة تحت الميزاب وفي المحطيم الكعاب والمكة المشرفة
 للتمام **كتاب الطهارة** قد ثبت العبادات على
 غير ما عاينتها والصلوة نافية للامانة والطهارة موقوفة بالعلم
 بالنعص شرطا لا يختص لازمها في كل الاركان وما قيل قد ثبت
 لكونها شرطا لا بسقط احلا وهذا ما قد اظهره ويرى بوضوح الصلوة
 وما اوردته انما النية كذلك هو وكل ذلك اما النية فمقتضى
 القضية وغيرها من نوات عليه الهموم كقضية النية بلسانها واما

والدين
 مقلد بهم

الطهارة

الطهارة فمقتضى الطهارة وغيرها من فصلت براه ورجلاه وبوجه جرح
 يصح على ما وصفت ولا يتم ولا يعيد في الاصح واما فاقط الطهور فمقتضى الغرض
 وعنده فانه يشبه عندهما واليه يرجع الا عام وعليه الفتوى **كتاب**
 وبه طهارة في الصلوة بلا طهارة غير مكففة كصلاته بغير القبلة او مع ثوبه
 بخبر هو ظاهر المذهب كما في الثانية وفي سائر الوجوه بانه وفي كفر
 من صلا بغير طهارة مع العمد خلف في الروايات يستلزم هو مركب
 احسان في ابتداء او خيرا ومفعول الفعل خذوف فان اراد التقدربني على
 السكون وكسر خلاصا من التاكيد في اضافة لامية لا ميمية
 وهو متوقف حده لقبلا على معرفة مفروية الزايج ثم ما كتب مصدر
 بمعنى الجمع بعد شرا عا عتوانا كمالين متقابلة بمعنى المكتوب
 والطهارة مصدر طهر بالفتح وبضم بمعنى النظافة لغة ولذا اوردنا
 شرعا النظافة عن حدث او جث ومن جميع نظر لانواعها وكثرتها و
 حكمها شريعة وحكمها استباحة مالا يكمل بدونها وسببا الى ج
 وجوبها مالا يكمل فعله فرضا كما او عتده كالصلوة ومن المصنف
 الاية اي بالطهارة صاحب البحر قال بعد سر والاقوال في نقل كلام
 الكمال الطهارة السبب هو الا رادة في القرض والنقل لكن برك اراوة
 المنقلى بسقط الوجوب فذكره الزيلعي في الطهارة وكان العلامة فاسم
 في نسخة الصحيح ان سبب وجوب الطهارة وجوب الصلوة او اراوة
 مالا يكمل الا بها وقيل سببها الحدث في الملكية وهو وحذف شرعي
 يحسن في الاعضاء ينزل الطهارة وما قبل انما مائية شرعية مائية بالاعضاء
 الى غاية استكمالها من غير تلويل بالملك والنجس من الحقيقة وهو عين
 مستندرة شرعا وقيل سببها القيام الى الصلوة وشرائطها
 الطهارة ونفادها ونفادها طهارة واعلم ان اثر الخلاف انما
 يظهر في كوالها ليقى نحو وجوب عليك طهارة فانت طاهر دون الاثم
 للاجماع على بانها خير عن الحديث فذكره في التوضيح وبه انه دفع
 ما في الشرايع الواردة من اثبات النية من جهة الاثم
 بل وجوبها موسع بدخول الوقت كالصلوة فاذ اضاف

عنه

الوقت صار الوجوب بينهما مصدقا وشرائط ثمانية
 عشر على ما في الاشباه شرائط وجوبها تسعة وشرائط
 صحتها اربعة ونظما شخصا العلامة على المقدس شارح نظم
 الكثرة فقال شرطا الوجوب العقل والاسلام وقدرة ما دونه
 احكاما وحدثة ونفخه حيث وعدم تقاسمها وحيث وقت قد ام
 بهم وشرطا صحة عموم البشارة بما به الظهور ثم في الهرة فقد تقاسمها
 وحيثما وانه يزول كل ما لا عن اليد ووجعل بعضها اربعة شرطا به
 وجودها الحديث وجود المنزل والمزال عنه والقدرة على الازالة وشرطا
 وجودها الشريعة كونه المنزل مشروع الاستعمال في مثل وشرطا وجوبها
 التكليف والحدث وشرطا صحتها صدور المظهر من اليه في محله مع
 نقض ما نه ونظما فقال تعلم شرطا لوضوءه مهنة مقسمة في اربع
 وثمانية شرطا وجودها منها ثمانية سلامة اعضاء وقدرة امكانه يستعمل
 الماء والقوة وهو معا وشرطا وجوبها الشخص خذنا بما معناه فمطلق
 ما دونه طهارته ومع ظهوره اربعة ففر ببيانها وشرطا وجوب وهو
 اسلام بالغ مع الحدث التميز بالعقل بالاجاز وشرطا لصحتها
 الوضوء وزوال ما يبطل افعالها من اذابة كشمع ومضغ ثم لم
 يتخلل الوضوء منافع باعتبار الذي انما هو بوجهين ايضا فاقطر
 مع الفاتات اي من النكاح وصفتها فرض لا صلوة وواجب
 للطلو او قبلي ومس المصحف للعقل بانه المظهر من السلامة وتسعة للقول
 ومندوب في ثوب وتلاوتين موضعين ذكرتهما في الخبرين منها بعد كونه
 وعينية وقوته وشرطا وكل جزو وبعد كل خطية وللمخرج
 من خلاف العلامة ذكرتها عن كل مسح وزوال كجس الكفا ما وشرطا
 وكفها وويلها آية اذا قمتم الى الصلوة وهي مدينة لاجتماعها جميعا
 استبراء الوضوء والفصل في فرضها بركة مع فرض الصلوة بفعلهم بل
 على السلام وانه عليه فضل الصلوة والسلام لم يجعل قضاها الا بوضوء
 بل هو شرعية من قبله بل هذا وضوء وضوء الانبياء من قبله
 قد تقرر في الاصول ان شرعية من قبله شرعية لما اذا فعله الله ورسوله

من

من غير النكاح ولم يظهر نسخة ففائدة من قول الآية تقرب الى النكاح وبما اخلاف
 العلماء الذي هو وجه كيف وقد اشتملت على ثبوت وجوبها من جهة
 الضيقا وعن فوايد الهداية وعلى ثمانية امور حكها مشي طهارتين الوضوء والفصل
 مطهرين الماء والصفين وحكي عن الفصل المسح وهو جيبين الحديث والجنابة ومبشرين
 المرض والسفة وويلين المتفصيلين في الوضوء والابا في الفصل وكذا بين
 الغايبا والماس وذكر اثنين تقريب التوبة وانما التوبة ان يكون شهيدا
 لحدث من ولو دم على الوضوء مات شهيدا فذكر في الجوهرة وانما قال انما بالعبادة
 وكونه اذنته بعد كل من امن الى يوم القيمة قال في العبادة وكذا بين على ان الآية
 الدقما والتحقيق خلافا واذا في الوضوء باقوا التحقيق في الجنابة بانه
 البتة كيكية للاشارة الى الاصلوة من الاصول اللازمة والجنابة من
 الغارضة وشرطا بذكر الحديث في الفصل السبب ومنه الوضوء اليعلم ان الوضوء
 سنة وفرض والحديث شرطا للاشارة لا لا قول فيكون على الفصل السبب
 عباءة الوضوء على الوضوء نورا على نور اركان الوضوء اربعة غير بالاركان لانه
 اوجب مع سلامته عما يقابل اربعة بالافرض القطع به وتقدم المسح بالبريد وانه
 اريد القلي جرد المفسر ولا اذ اجبت بالوضوء في شروطين ثم اركان ما يكون
 فرضا واجبا لما اوجب شرطا ما يكون خارجا فانما فرضا من الوضوء ما قطع به
 حيث يكون جاحده كاصول في الراس وقد يطلق على العلي وهو ما تفتت الصحة بقوله
 كما عقد اركانها في الفروض فلا يكون جاحده غسل الوجه الى سائر الاما مع التقاط
 ولو قطرة وفي الفقيه فقد قطرة في الاجرة مرة لانه الامر لا يقتضي التكرار وهو
 مشق من المواجهة والشفا في الاشارة من المزيد اذا كان الشدة في المعنى شاع
 كاشفا التردد من الارقاء واليه من التبريم من مبداء سراج جهته الى المتوفى
 بقربية المقام الى اسفل وقته ان ثبت اسنانه السفلي مكلوا لكان عليه شرطا
 عدل عن قوله من فصل في شرعه الجار على الغالب انما هو بعم الامم والاصول
 الا مخرج ما بين شحني الاثنين عرضا وجبت فيجب البيان ما يظهر من
 الشفعة عند انضمامها وما بين العذار والافاة لانه في الحد وهو بيقع لا غسل
 باطن العينين والافاة والقيم واحول نحو الجيبين والنجية وان رب
 وينهم وباب الحوز وعن المبدئين استقفا لفظا فزاد في عدم تقيد الفرض بالافاة او
 والرجلين الباديين السبب في فاة الجوهرة والستورين بالشفقة

الفصل في

وحقيقة ما نسخ مرة واحدة مع الفريسيين والمكعبين على الذهب وما ذكره
 من ان الثابت بعبارة النص غيب بدور رجل والاخرى بدلالة ومن
 البحث في الوان التوابين في ارجلهم قال في البه لا طائل تحت بعد انقضاء الجاه
 على ذلك ومنح ربيع الراس مرة فوق الاذن ومنح ولو باصابعه مطا او بل على
 بعد غسل على الشهور لا بعد منحه انا ان يتقاطر ولو قد اصبح او اصبغ
 لم يكن انا ان يكون مع الكاف او بلا بهام واسباة من سائر ما او بيهام ولو دخل
 راسه انا او حقه او جيرة و... حدث اجزاء ولم يجر الا استلاما وازنوا
 اتفاقا على الصحيح كاني ابو عن ابدا مع غسل جميع اللحية فمضى يعني عليها اربعة
 على المذهب الصحيح المقتضى به المرجوع اليه وما عدا هذه الرواية مرجوع عنه كاني
 البعد اربع ثم لا خلاف ان المسترسى لا يجب غسله ولا مسح بل يسن وازن الحقيقة التي
 لا تترك بشرتها بل يتم غسل ما تحتها كذا في النذر وفي البراءة لا يجب غسل بشرته لم
 يترك الشئ كحاجب وشارب وعنفقة في الخمار ولا يبا والوضوء
 بل ولا بل الحبل بجلود راسه وحيته كالا يبا والغسل للمحلى ولا للوضوء بجلود
 وشارب وقلم حلقه وكشفه جلده وكذا لو كان على اعضاء وضوءه فترحه
 كما لا ملية وعليها جلدة رقيقة فتوضا وامر انما عليها ثم نزعها لا بد من عاودة
 الغسل على ما تحتها وازن انكم بالترج على الاشبه لعدم البدية بخلاف نزع الخف
 فصار كما لو مسح خفه ثم خفه وشبهه **فروع** في اعضاء شفاة غسلة او قد
 والا مسح وان تركه او بغيره ولا يغير على الا شتم ولو قطع من المرفق غسل
 محل القطع ولو خلق له يد او رجل او فلو بطلت بها غسلها ولو باحداهما
 الاصلية فيف بها وكذا الزائدة از بنيت على الفرض كما جيع وكف
 زابدين وانا فاعاذا منها محل الفرض غسلا وما لا فلا لكن يذهب بجنتي
 شتم انا وانه لا واجب للوضوء ولا للغسل الا لا يقدروا جميعا لا كل سنة
 مستغلة بدليل او حكمها ما يوجب على فعله ولام على تركه وكثيرا ما يوقن به لانه
 محله موافقة انظارهم وعرفته الشتم بانته يوقر عليه بصلوة او بفقد
 بسبب وجب ولا سحبة لكنه توفيق مطلقا وارشاد حاشا الموكدة موافقة
 مع تركه ولو حكما كان شتم الا لا تترك في التفارب واور عليه
 في البه الجاه بناء على ما هو المنصور من ان الاصل في الاشياء التوقف

وحكم

ان لا تتركها وكثيرا ما يجمعون بازاله اصل الا باحة فالتوقيف بناء
 عليه البداة بالنية اي نية عبادة لا نية الا بالعبادة كوضوء او
 رفق حدث او امثالها وروى جوابا بانه بدو نية بعبادة واما
 بتركها وابتدائها فمضى في الوضوء اما موبج وفي التوضؤ بسوء
 الخمار وينبغي التميز كما ينبغي وبانه وقتها عند غسل الوجه وفي الاشياء
 ينبغي ان تكون عند غسل اليدين للمكعبين لئلا ينال ثوابه لئلا
 قلت لكن في الرواية ان غسلها قبل سائر السنين كما في
 الحقيقة فلما سنع عندنا قبل غسل الوجه كما توفى عندنا في
 انتهى وقربا سبع سوالات مشهورة تفكرها الواجب فقال
 سبع سوالات لذي المعنى استمكن بكل عالم في الحقيقة
 حكم محل زمن وشه طلاء الوضوء والكيفية والابداء بالنية
 قولنا وتخص بجلد ذكر كالحق الوار وعنه عليه الصلوة والسلام
 بسم الله العظيم والحمد لله رب العالمين الاسلام قبل الاستنجاء وبعد
 الا حال التثاني وحل نجاسة من يغلبه ولو شربها شرب
 خاله لا تحصل الشتم بل المنة وبه واما الاكل فتحصل الشتم في
 باقية الاثبات وليقل بسم الله اوله واخوه والبداء بغسل
 اليد من الطاهر بين ثلثا قبل الاستنجاء وبعد وقت الاستنجاء
 اتفاقا وكذا لم يقل قبل ادخالها الا انما لئلا يتوهم اختصاص
 بوقت الحاجة لانه مفاهيم الكتب حجة بخلاف اكثر مفاهيم النصوص كذا في
 النذر وقت من الحج المفهوم معتبر في الروايات اتفاقا ومنه نقل
 الصحابة قال وينبغي تقبيله بايديك بالرائي لا ما لم يدركه انما
 وفي الغاية عن حدود الكتاب المفهوم معتبر في نقل العقوبة كما
 قوله تعالى كلما انتم عن ربهم يومئذ يحسبون واما اعتباره في
 الرواية فاكثر من الاكل الى السبعين مفصل الكف بين الكوع
 والكسوع واما ابوع فحق الرجل قال وعظم على الابهام كوع
 وما في تحقيره الكسوع والرسوخ في الوسطا وعظم على الابهام كوع
 ملقب بوع فقه بالعلم واحذر من الغلط ان لم يكن ربحا لانه

لرسخين

او دخل صاحب كبراه مصفوفة وجبت على المني لاجل التيسار
 ولو ادخل الكف ان اراد الفرس صار الى مستغلا وان
 اراد الاغتشاف لا ولو لم يمكن الا اغتشاف بشئ ويؤا
 بخسنة يتيم وصل ولم يبد و هو سنة كما ان الفاكحة واجبة
 تنوب عن الفرض بسن عليها ايضا مع الذراعين مع السوك
 سنة مؤكدة كما في الجورة عند المصنعة وقيل قبلها وهو الوضوء
 عندنا الا اذا شرب فينبذ للصلوة كما يندب لا صفرار
 سن وتغير رايحة وقراءة قرآن واقلم ثلث في الاعمال والثلث
 في الاساقيل بياض ثمانية وندب امساك بيضاء وكونه ثلثا
 مستويا بلا عقد في علقا خضر وطول شبر و ثلث في عرضا
 طولا ولا مضطجعا فانه يورث كبر الطحال ولا يقبض فانه يورث
 الباسور ولا يمسح فانه يورث العي ثم يغسل بالاناء في ثلث
 والافيت ثلثا في ثلثا ولا يمسح او على الشبر فاشبهه بركب عليه
 ولا يضع بل ينصب والافيت في الجوز ثلثا ويكره بوضوء بركم في ثلثا
 سم ومن شافه انه شفا المادور الموت وقد ذكر الشراوة
 عنده وعند فقده او فقد استنانه تقوم الحقة الحقة او لا ينج
 مقامه كما يقوم العكس مقامه للذة مع القدرة وغسل الفم اي
 استيعابه ونزاعه بفلسا لا خضار بياض ثلثا والافيت
 يبلوغ الماء الخارج بياض وها سنة مؤكدة مشتملة على
 سن من شرب الترتيب والتسليم وتجدد الماء وغسلها باليمنى و
 الجبالفة فيها بالفرخة وبجبالفة الخارج بغير اصباحها لاجل
 النفس ووسر تغذيهما اعتبارا بصفاء الماء لانه لو تدرج
 بالبحر وجلبه باليمنى وبالكه بالانف ولو عنده ماء يكتفى للفلس
 مرة معهما وثلثا بدونهما غسل مرة ولو اخذ ما يخفضه ببعضه
 واستشقى ببقية اجزاه وحك لا واصل بدنه اصبغ في ثلثه وانف
 الا وان لم تستان وتخليل اللحية بغير الحوم بعد التسليم ويجعل
 حله كقبة الا عنقه وتخليل الاصابع اليد من بائنه بركم والرجلين

بخضر

بخضر رجله اليمنى وهذا بعد دخول الماء خلتها فلو مضته فرفق
 وتسلطت النفس المستوحية لا عبارة لا عرفات ولو اكتفى
 بكرة ان اعشاه ثم والالا وتورا او طمانينة القلب او قصد
 الوضوء على الوضوء لا بأس به وحديث فقد تعدى دخول الماء على
 وعلل كراهتهم تكراره في غلبه من بياضه بل في انما استان مؤثر بالبحر
 الا سراف في الماء الجارى جاز لانه غير مضع فتأمل في مسح كل
 راس مرة مستوحية فلو تركه وداوم عليه ثم وادفنه معا
 ولو يابا لم يكن ثوبه علمته فلكا بد من ماء جديده والترتيب المذكور
 في النقص عند البس في فرض وهو مطالب بالديلج الاول واليكبر
 الواو عن المسافر او مسحه قبل جفاف الاول بلا عذر حتى لو مضى
 ما وة فمضى عليه لا بأس به ومثله الغسل التيمم عند مالك فرضه
 من السنن المذكور وترك الا سراف وترك اعظم الوجوه بالاء وغسل
 فرجا الخارج وسجدة ويسمى بياض ومضيد وهو ما فعله عليه السلام
 والسلام وتركه اخرى وما اجبه السلف التيمم في البدرين و
 الرجلين ولو مسح الا الاوتين والخدين فيلغو اي عضوين لا يجزى
 التيمم من في البدرين والرجلين فيها وفيه الرقبة يظهر به
 لا الملقوم لانه بدعة ومن ادابه غير من لانه ادبا او وصلها في
 الفتح الا نصف وعشرين واد وصلها في الا اربعين لا نصف سنين
 استقبل القبلة ودلك اعصابه في المرة الاولى وادخل خضره
 المبلولة صاخا او غير عند مسحها وتغذيه على الوقت بغير الملوذ
 وهذه احدي السبل لثلث الشاة من فاعدة الفرض افضل
 من النفل لانه الوضوء قبل الوقت مندوب وبعده فرض التيمم ابر
 بعد مندوب افضل من النظارة الواجب الشاة الا ابتداء
 بالسلام سنة افضل من ردة ونظرة من قال الفرض افضل من
 تطوع عابده حتى ولو جاء منه بركة الا المظهر قبل وقت وابتداء السلام
 كذا كابر ادمس في تركه الواجب ومثله التيمم كذا الضيق ان
 علم حصول الماء والافرض وعدم الاستحالة بغيره الا العذر واما

استحسانه عليه الصلوة والسلام بالمعيرة فتعظيم الجواز وعقد
الكلم بكلام الناس الى الحاجة تقوته والحجوس في مكان مرتفع
تحت اعين الماء السفل وعبدارة الكمال وحفظه بنابه من النظار
وهي اشمل الجميع بين نية القلب وفعل اللسان هذه مرتبة وسدس
بين من حسن السلوك بالنية ومن كرمه لعموم النفل عن
السلف والسمية كما مر عند غسل كل عضو كذا الموضع
والدعاء والواروع عنه اي عن كل عضو وقد رواه ابن جراح
وعنه عنه عليه الصلوة والسلام من طرفة قال محقق ان في
الزواجر فيعمل به في فضائل الاعمال وان المنة النورية **قاعدة**
شرط العمل بالحدوث الضعيف عدم شدة ضعفه وان لا يخل
تحت اصل عام وان لا يتفقد سنية ذلك الحديث فاما الموضع
فلا يجوز العمل به بحال ولا رواية الا اذا قرن ببيان الصلوة على
البنين صلى الله عليه وسلم بعده الى بعد الوضوء لكن في الزواجر
اي بعد كل عضو وان يقول بعده اي الوضوء اللهم اجعلني من
التوابين واجعلني من المتكلمين وان يشرب بعده من فضل
وضوئه كما ذكره من سئل القيلة فابا او فاعدا فيها عداها كما
قيل في تزويجها وعن ابن عمر كذا كل على عهد النبي صلى الله عليه وسلم
نحن نشرب من شرب و نحن منام ورخص لك فرشرب ما شربا
ومن الادب لها بعد منقبة وكعبه وعقوبة وان خشيها طاعة خيرة
وتحجيرة وعمل جليلة باب ربه وبلدا عند ابتداء الوضوء في
الثناء والتمسح بمنديل وعدم تقصير يديه وقراءة سورة الفاتحة
وحللة ركعتين في غير وقت كراهة وكراهة لعظم الوجوه وعنده
بالا تترجها والتقية والاسراف ومنه الزيادة على الشاة
فيه نحو ما لو بالاندر والموكدة اما الموقوف على من يتكلمه و
منه ماء المدارس فحرام وشكيب المسح بما وجد به اجابا واحدا فمذهب
المستون ومن من بابا الفوضي يفضل ماء المرأة او في موضع
بجس لان ماء الوضوء حرمه او في المسح الا في الماء او موصلا

لذلك

لذلك انما التخي من والا متخ في الماء وينقذه كل خارج
بجس باليقين وكيفية من من الموضع التي معناه او لا من
استبيلين او لا الى ما يظهر بالبين للمنفق اني بجس حكم المنظار
ثم المراء بالحدوث في سبيلين في الطهور وفي غيرهما عين
الصلوة ولو باليقين كما قلنا لو مسح الدم كذا قوله ولو تركه لصال
تقضى وان لا لو سال في باطن عين او جرح او ذكر ولم يخرجه
وكذا مع وعرف الاخرة من المنة فضا تقضى على ما سجد مرة لم يفرق
ولنا فيه كلام وهو قوله غير بجس مثل ربح او دودة او حصة
من ديرة لا فخره ذلك من جرح او فخره ربح من قبل
غيره فضا اما ان يندب لا الوضوء وقيل بجس لثبته و
ذكر لانه اختلاجه حتى لو جرح ربح من اليد او يعلم انه لم يكن
من الاعلا فهو اختلاجه فلا ينقض انما يندب بالربح لا فخره
الدودة والحصة منها فضا جاعا كما في الجوز ولا فخره دودة
من جرح او اذن او انف او فخره وكذا اليه سقط منه لعلها ربحا او لا
استبلا في ثوبا عليها وهو منادى النقص والمخزوع بعمر الماء ربح
ينقض سببا في حكمه النقص على المختار كما في البرازية قال لا في الاخراج
خروجها كالفصد في الفسخ عن الكافي انه الا في واعنده
الغالب سائر وفي القنية القنية وجامع الفتاوى ان الاشبه
ومعناه انه الاشبه بالمقصود رواية والراجح رواية فيكون الفنون
عليه وينقذه في ملاءمة بان يضبطه بخلاف من مرة بالكلية
او صورا او علق اي سودا واما العلق النازل من الرأس فخرج
ناقص او طعام او ماء اذا وصل الى المعدة وان لم يستقر و
بجس مقلط ولو من جبن ساعة ارتضاعه او التقيح في لطف الجاسة
ذكره الجليل ولو هو في المراء فلا ينقض اتفاقا كفي حية او دودة كثيرة
مطهارة في نقى كما في الناي فانه ظاهر مطلقا بيقين بخلاف
ما في الميت فانه بجس كفي عين حرة او بول وان لم ينقض لقلته
لجاسته بالاصالة لا بالجواردة لا ينقضه في من يغم على المعتد اصلا

الا المخلوط بجلدها من جميع الغالب ولو استويا فكل على
 حدة وينقضه ثم ما يصح من جوف او ثم غلب على براق حكا
 للغالب او سواه احتياطا لا ينقضه المغلوب بالبراق
 واليقين كالماء والاختلاف بالبراق كالبراق وكذا ينقضه علقه
 فصت عضوا او امتدادات من الدم ومثلكم الفواوان كان
 كبيرا لانه يخرج منه لزوم سقوط سائل والا تكن العلقه
 واقوا وكذا لا ينقض كبعضه ووقباب كان الثانية
 لعدم الدم المستفوح في القاستان لا ينقض ما لم يجر
 المورم ولو شرب بالبراق ان نفعه البطلان بوج نقض ويجزى
 متفرقا في وجع كفي واحد لا كما والسبب هو
 الفسبان عند مجزى هو الا حجة لان الاصل اضافة الحكم
 الى سببها الا كما في كافي الكافي وكل ما يترك
 اصلا بقرينة زيادة البناء كفي قليل ووم لو ترك لم يسل
 كينش من عند الثاني وهو الصحيح رفقا بحداب الفروج خلافا
 لمحمد في الجوهرة يغني بقول محمد لو انصاف ما يضاف وينقضه حكما
 تقوم بغيره كنه اي قوته الماسكة بحيث برون مقدره من
 الارض وهو على النوم على احدى جنبه او ورقيه او قفاه
 او وجهه والا يترك كنه لا ينقض وان تقدره في الصلوة
 او غير ذلك على المختار كما تقوم فاعدا او مستندا الى ما لا يزل
 لسقطا على المذهب وساجدا على الرابطة المستقرة ولو
 في الصلوة على المعنى ذكره الجليل او متوركا او حشيا وراسه على
 ركبته او شبه التكب او في مثل او سر 2 او كافي والواحدة
 عريانا فان حال الرهبان نقض والا لا ولو نام فاعدا بيايل
 فسقطا ان انتبه حين سقطا فلا نقض برفق كناعه من
 اكثر ما قيل عنده والعه لا ينقض كنوم الانبياء عليهم السلام و
 بل ينقض انما وفيه وخشيه هم طار الكلام المبسوطا نعم وينقضه
 انحاء ومنه الغش وجنونا وسكر يدخل في مشبهه كالبطلان

فاعدا ولو باكل الخشيشه وقوته اي ما يسهل جرائه بالنع ولو امرأة
 سهوا يفتكها فلا يبطل وضوءه ومن يركب صلاتها به يغني بطلان
 ولو حكما كالبلاء بطلارة صفو كايونيجا مستفكة فلا يبطل في
 ضمن الغسل كان ربح في الثانية والفتح والندم المتفق عقوبة
 له وعليه الجمهور كافي الزخاير الا شرفية كصلوة كاملة و
 لو عتد السلام عند فاتها تبطل الوضوء لا الصلوة خلافا لفرقة
 كما حذر في الشريعة البلية ولو قوته امامه او احده عند ان
 قوته الموت ولو سبوق فلا تنقض كمن فاتها بعد كلامه عند اني الامم
 ومن سب الا متحان ولو شرب الباقى المستفكة قبل
 حياضه للصلاة انقض لا بعده كالبطلان بها بالقيام اليها ومباشرة
 فاحشة بتاس الفرجين ولو بوج المرا ترح او ارجح مع
 الاثنا ر الجانين المبشرة والمباشرة ولو بجل على المعنى لا ينقض
 مسرعة كمن يفسد يده نوبا او امرأة وامر وكنى الموضع
 من الخلاف لاسيما للامام كان بشره عدم ارتكابه مكره مذموم
 كما لا ينقض لو خرج من اذنه وكنى كعينه وثديته وكنى كعديه
 وما دمرة وعين لا يوجب وان خرج به اي بوجع نقض لانه دليل
 الجرح فذمع من بعينه رعد او غشس نقض فانه اسر حاشا
 غدر رجس والانس عنها غافلون لا ينقض لو شرب اكله بقلعة
 وابتل الطرف الظاهر هذا هو الفضلة غالية او حادة لا من الاجل
 وان مشغولا عنه لا ينقض وكذا الحكم في الدم والفرج
 الا اخل وان ابتل الطرف الا اخل لا ينقض ولو سقطا في اذنه
 انقض في الا لا وكذا لو اخل اصبغ في دبره ولم يغيبها فانه
 غيبها او اخل عنه الاستنجاء يبطل وضوؤه وصومه فروع
 يستحب لكل رجل ان يكتفي في ازالة الشبهة او يكب اذنه لا ينقطع
 الا به فذكر ما يصح بالسور في فوزه وبره ان اذنه بيده انقض
 وازنه ينقض لا وكذا لو خرج بعض الدودة قد خلت في
 الذكر راسا فانه لا يخرج منه البول المعنى وبشره الجرح

سبب

الحشني عند المشكل فوجه الآخر كالجزء والكل ينقض وضوءه
 يكون منكرا وضوءه هل يكون انكر وضوءه لا يقتضيه نعم وبغيره لا
 لا شك في بعض وضوءه انما لا شك فيه كون ضلوه لم يكن الشك
 عادوه له وان لا وضوءه ان لم يغسل وضوءه او شك في تعيينه
 غسل رجل اليسرى لا ينافي في كونها يغسل بالطهارة وشك في
 او بالغسل اخذ باليقين وتوابعها وشك في استباحة فني
 منظره ومثله اليقين ولو شك في نجاسة ما او ثوب او حذاء
 او عتق لم يعتبر وما من الاشياء من من الغسل او يديه ما
 العبد كما هو بالنفس الموقوفة في الجواهر وكما هو عدم شرط
 غسل فمعه وضوءه في المستوة كذا في اليقين عدم فريضة ما فيه
 الا انها شرط في تحصيل السنة غسل كل شيء وكيفية الشرط
 عينا لا في الشيء في الاجزاء والنفوذ في ما تحت الدرع وبقي
 بوجه لكن في الموقوف وغيره البدن من الشك الى الابدية ووجه
 فاساس والعنق واليد والرجل خارجة لانه اخذ بها شرعا
 لا والله لانه من فريضة مستحبا لا شرطا خلافا لما كتب
 ان يغسل من غسل كل ما يمكن من البدن بلا حرج مرة واحدة
 سرية ونسارب وحاجب واثنا عشر وسوراس ولو تلبس بالمال
 في فاحشه او من الجباله او فروع خارج لانه كان في الداخل لانه باطن
 ولا دخل اجساد في ثوبها بغيره لا يجب غسل ما فيه حرج كلبس والى
 الحشني كلبس ثوب ثوب انظر ولا داخل غلبه بل يندب هو الا حرج
 فانه الكمال وعلة بالحد ففسقوا لا شك في كونهم من ان امكن
 فسيح القلفة بلا مشقة كحرج الا لا وكفى براص صغيرها ان شق
 المرأة المصفورة للحد انما المنقوض فيغير من غسل تلك الفتاة ولو لم
 يبق اصلها يجب نقضها مطلقا هو الصحيح ولو شقها غسلها كما كانت
 وتبين قسمة لا تمنع نفرا عن زوجها وسجني في اليقين لا يكون
 بل ضيقه في ثوبه وضوءه او ثوبا او ثوبا لا مكانه حلقه ولا يثوب
 الطهارة وثوبه انما هو ثوب وبعوضه لم يغسل الما كحلقه وحشاو

لو جرد به يفتي وورث ووضوءه مختلف فغيره وكذا هو من وضوءه
 وشرا به وطعن ولو في طهر مطلقا ان من وضوءه او وضوءه في الاجزاء
 بخلاف كونه عجين ولا يمنع ما على طهر وضوءه ولا حلقه او بين اسنانه
 او في سنة الجوف به يفتي وتبين صلبا منع وهو الا حرج ولو كان
 ضيقا نزع او حركه وجوبه كونه وضوءه لم يكن يغيب او في فريضة غسل
 الماء في سنة الكف عند مدورة على رفته اجزاء كسرة واذا في
 وضوء الكفا والابيد غسل او حلقه ولو باصبعه ولا يتكلم في كسبه وكفه و
 المعية غلبه طهارة بالوضوء في فريضة غسل وضوءه من يديه وضوءه
 ثم نزع ثوبه فغسله لم يعد بعد محبة شرعه عليه غسل في رجاء
 لا يدعه وان لونه والبركة بين رجاء او رجاء وثا وثوقه لا يبيح
 شاة ففقا واختلف في الرجل بين رجاء وثا وثوقه ففقا
 كما سجد بين السجدة ويغيب الا ان تيمم وضوءه بغيره عاين الماء و
 اما الاستنجاء فغيره مطلقا والفرق لا يكون سنة كسب وضوءه
 سوى الترتيب واداءه كاداء سوى استقبال القبلة لانه يكون به
 عابها مع كشف عورة وماء او وضوء في ماء جار او جوف كبر او مطر
 قدر وضوءه والغسل فقد اكمل السنة البدنية بغسل يديه و
 فريضة وان لم يكن به خبث ابتداء للحدث وخبث بدنه ان كان عليه خبث ليل
 شق ثم يتوضا احلوه فانقرضت الى الكمال فلا بد من وضوءه ولو في
 جميع الماء لانه المعتمد طهارة الماء المستعمل على انه لا يوصف بالانجاس
 الا بعد انفصاله عن كل البدن لانه في الغسل وضوءه واحد في حاجته
 الى غسلها ثانيا ان كان بيده خبث وتعلل الفقهاء بغيره غسلها
 انما استحبوه ليكون البدن واليتم باحضار وضوءه وماء او وضوءه
 او لا لا يات به ثانيا لانه لا يستحب وضوءه في الغسل اتفاقا اما لو
 توضا بعد الغسل واختلف الفقهاء في غسلها او وضوءه ثانيا بغيره
 كقولنا ان ثوبه في ثوبه ثم يغيب الماء على كل بدنه ثوبا مستويا
 من الماء المذهور في الشرع للوضوء والغسل وهو ثمانية ارجل
 وخبره المقصود عدم الاسراف وفي الجواهر لا اسراف في الماء بخلاف

وخلع

لا في غيره من غير وقد قد مناه عن القسامة بما رواه مالك بن النضر
الابن سريته بن اسد ثم على بقية بدنه مع وكلة تدبها وتبين شيئا بالراس قبل
يبدى بالراس وهو الاصح واما الرواية والا حاديت قال في البحر
بصرف تصحيد الارر روج نفل برة عفو العفو اقر فيه بشرة النفاط
لا في الوضوء كما من ان اليد في كل كفعة واحدة وفرض النفس عند قعود
منه مع العفو والا فلا يفرض اتفاقا لانه في حكم باطن منفصل من
مفره هو جلب الرجل ورايب المرأة ومثية ابض ومثية اصفر قلو
اعتكفت فخرج من مفره من ان مثيرا اعادت النفس الصلوة والالا
بشهادة اليد لانه ولو حكما كحتم ولم يذكر الدفق اي شمس من المرأة
فان الدفق منه غير ظاهر واما اسناده اليد برة في قوله تعالى خلق من
عاد وافق الالة فيتمثل التعاقب وانما هذا في كماله في الالة
جلبه غير مصيب فاعلم ان الالة في كماله في الالة في كماله في الالة
يخبر من راس الالة كبريا وشرا ابو يوسف ويعقوب في خيف حاق
رنية او استحي لاني السقف في القسامة والالتزام حادثة مومنا
لله ازل ويعقوب ابو يوسف فاختار الالة اسر على المسكن فقلت
ولا سيما الشئ والسفوف في الخاتمة فخرج منه بعد البيول وذكركه في
منه النفس قال في الالة وعلم انه وجد الشهادة وهو يقيد قوله
بعدم النفس يخرج بعد البيول ويختار الالة حشفة الالة فانق
الخاتمة اومى احترق اعين الخاتمة يعقوب اذ لم تنزل واذ لم يظهر لها في صورة
الاومى كاني الالة الالة قد را من مقلوعها ولو لم يبق منه قد را
قال في الالة لم يبق في حكم ولم اره في احد سبيل اومى في كماله
منه سبيل محترق عليها الالة الفاعل والمفعول لو كانا مقلوعين ولو اوجدها
مقلوعا فقلية مقلوعا ووز الالة لكن يمتنع من الصلوة حتى ينفس
ويؤمر به ابن عشرين ما رواه وصليته لم يترك مثيرا بالاجماع يعني لو
وير غيره امان في غير نفق فخرج في الشهر عند لم يوجب الالة بالانزال
والاير والخشيش الشئ كماله لا غسل عليه بالاجماع في وبر او قبل ولا على من
جامعه الالة بالانزال الالة الكلام في حشفة وسبيلين محققين وعند

رواية

رواية مستقيمة خروج السكارة والمغنى عليه مثيرا او مثيرا او
لم يترك الالة الالة الالة الالة الالة الالة الالة الالة الالة الالة
لانه ذكره من شرا قبيلى النوم فلا عيش عليه اتفاقا كما لو دى لكن في
الاجود الالة الالة مفضلها او يفسر انه من او تترك حكما فقلية النفس
والناس عنه فقلية لا يفرض ان تذكر ولو مع الالة الالة الالة الالة
ير على راس الالة الالة الالة الالة الالة الالة الالة الالة الالة الالة
وجوبه في الالة الالة الالة الالة الالة الالة الالة الالة الالة الالة
اعتكفت الالة الالة حشفة او في ربا مقلوعه بخبره ان وجود لذة بالمع
وجوب النفس الالة الالة الالة الالة الالة الالة الالة الالة الالة الالة
حرفش وثقاس هذا وما قبله من اعتكفت الحكم الالة الالة الالة الالة الالة
لا يبل بوجوب الصلوة او اذ الالة الالة الالة الالة الالة الالة الالة الالة
وومى على الوضوء منه ومن البيول جميعا على الطاهر ولا عند احوال
اصبع ونحوه كذا غير اومى وذكركه في وصيت وجب لا يشترط وما يمتنع
من كونه حشفة في الالة الالة الالة الالة الالة الالة الالة الالة الالة الالة
او صغيرة غير مثيرا لانه تغير مقلوعه بالوطي واز غابت الحشفة
ولا يشترط نفس الوضوء فلا يلزم الالة الالة الالة الالة الالة الالة الالة الالة
سبيل الالة الالة الالة الالة الالة الالة الالة الالة الالة الالة الالة الالة
اما به في حال عليه كالا غسل لوانه عذرا او لم يزل عذرها بعزم شكوة
البيكاره فانها مثيرا اتفاقا الالة الالة الالة الالة الالة الالة الالة الالة
ما صلت قبل النفس كذا الالة الالة الالة الالة الالة الالة الالة الالة الالة الالة
الا اخل شرا لوجوب النفس على المفتة به ولم يوجد كالا الحلية
يجب ان يفرض على الالة الالة الالة الالة الالة الالة الالة الالة الالة الالة
بالتحذير الالة الالة الالة الالة الالة الالة الالة الالة الالة الالة الالة
اسلم جنبها او حادتها او نفق او لو بعد الالة الالة الالة الالة الالة الالة الالة
كافي الالة الالة الالة الالة الالة الالة الالة الالة الالة الالة الالة الالة
او يبل لاسم الالة الالة الالة الالة الالة الالة الالة الالة الالة الالة الالة
كل بدنه نجاسة او بعضه وحقق مكانها في الالة الالة الالة الالة الالة الالة

اسلم ظاهرا او بلغ بسن فتدوب وسن لصلوة جمعة
 و لصلوة عيد وهو الصحيح كما في عز الذاكر وغيره وفي الخاتمة
 لو اغتسل بعد صلوة الجمعة لا يغير اجماعا وكفى عن احد بعد
 وجهه اجتمعا من جنابة كما في جنابة وجبض ولا جمل احوالهم وفي
 جيل عرقه بعد الزوال وتدوب لمجنوح افاق وكذا المصلي عليه كما في غيره
 الا في كراهي وهل اسكران كذا لم اراه وعند جماعة وفي كراهية بانه
 وعرقه وتذرا اذا ارادوا وعند الموقوف بزدلفة عدة يوم النحر
 للموقوف وعند دخول منه يوم النحر لم يجرى الجلالة وكذا في بقية
 الرمي وعند دخول مكة لعلوا في الزبارة و لصلوة كسوف و
 خسوف واستسقاء و فزع وظل و ربيع ثم يدر كذا في كراهية
 والمقصود من الناس من لم يسل باجد باء وغسل ميتا او جرد وقتل وتناثرت
 ذنب اقاوم من سفر وسجاسة انقطاع ومنها من ما اغتسل الا
 ووضوئها عليه اي الزجر ولو غشيته كما في الفقة لانه لا بد من منه فقام
 كاشرب فاجرة الحمام عليه ولو كان الاغتسل الا عن جنابة وجبض
 بل لانه الشفت والنفث فالي شجنا الطهارة لا يلزمه ويكره ما يكره
 الا كبر دخول مسجد لا يصلح فيه وجنابة و ربا حاد و مدرسة فذكره او
 المص وغيره في الخيف و قبيل النوتر لكن في وقفه القنية المدرسة
 او المبريق اهلا الناس من الصلوة فيها منى مسجد و لو لم يجز خلافا
 لثالث في الاطرورة بكنة لا يملك غيره ولو اجتمع فيه از فوزه
 مسرعا يتم ثوبا وان ملكه كونه فوجوبه لا يصح ولا يبرأ و
 يكره تلاوة قرآن ولو دون آية على الخمار بقصد فلو قصد الاعا
 او الشار او اقتناع امر او عده كلمة كلمة حل في الاصح حتى لو قصد
 بالفتحة الشا في الجنادة لم يكره الا اذا قرأ المصلي فاصلا شافا
 يجوز لانها في محلها فلا يغير حكمه بقصد مسرعة كما بعد
 وهو ما قبله سابقا من نسخ الشرح وكذا سقط لانه ذكر في الخيف و
 يكره به طواف لوجوب الطهارة فيه ويكره به ان ياكله و ياكله
 من صحف اي ما قبله يكرههم وجدا و هو من كذا التوراة كذا يكره

او اتعلم و
 لفق كلمة فانه

ظاهر كلامهم لا الا بفلاف مجاف غير شتر او بجرة به
 يفتن وحق قلبه يعود وواختلف في شتر يغير اعضاء الطهارة
 ويما عن شترها وفي القراءة بعد المصنفة والمنع ايج ولا يكره
 لا يكره اليه اي القرآن لجنب وحايض ونفس لانه الجنابة لا تحل
 العين كما يكره او عية اي شربا و آقا فالوضوء مطلقا الذكر
 مندوب وتركه خلاف الاول وهو مرجوح كراهية الشربة ولا يكره
 من جبي لمصحف ولو لا يابس به فقد اليه لضرورة او الحفظ
 في المصحف المتقشر في الحجر ولا يكره كتابته قرآن والصحي يفتن او
 الاول على الارض عنق الثاني خلافا لمحمد وينبغي ان يقال ان وضو
 على الصحيح يفتن ما يحول بينا وبين يده يوضو يقول الثاني و آقا يقول
 الثالث فاد الجلبه ويكره له قراءة التوراة و زبور وانجيل لان
 الكل كلام الله وما يدل غير معتبر و جزم العين في شتر الجمع بالوجه
 وخصا في الذكر مما لا يدل لا قراءة فتوة ولا اكله وشربه بعد
 غسل يده و فم ولا معاودة اكله قبل اغتسل الا اذا احتلم
 لم يات اكله قال المحل في الا حادث انما تعيد الذنب لان في الجواز
 المتفاد من كاهنه والتفكير لمصحف الا اكتب الشريعة فانه رخص
 متها باليد لا التفكير كما في الدرر عن جميع الفتاوى وفي السراج
 المستحب ان لا يأخذ كتب الشريعة بالكره ايقة يعطى لمن في الاشياء
 من قاعدة اذا اجتمع الحال والحرام وقد جوز اجماعا مستحب
 التفكير للميت ولم يفضلوا بين كونه الاكثر تفكير او قرأنا
 ولو قيل به اختيارا لافا لب كذا حسا فالتكليف بخلاف
 ما مر فنه برفوع المصحف اذا صار بحال لا يبرأ منه يدفن كالمسلم
 ويمنع الكافر من منه وجوزة مسجد اذا اغتسل ولا يابس من عليه
 القرآن والفقه على يده ويكره وضع المصحف تحت راس
 الا للحققة والمقلية على الكتاب الا اكلت به ويوضع المصحف في ثوب
 النقيض ثم الكلام ثم الفقه ثم الاجتار والمواظقة ثم التفكير
 يكره اذا به و رهم عليه آية الا اذا كرهه رقية في غلاف مجاف

مقرر في الحمار اذا وقع في الماء حيا من شدة العطش انما هو كالموت
 وفي المحيط عرق الجلالة يحق في الثوب والبدن في الحماينة
 ظاهر على انظار الله اعلم **باب** التيمم في سبب الماء
 وهو من خصائص هذه الامة بآثارها في سبب التيمم وسبب الماء
 صعيدا شرعا العقد لانه التيمم مظهر خروج الارض التيمم اذا
 جفت فانها كالموت المستعمل واستعماله حقيقة او حكما بغير التيمم
 بالحوط لا جلي اقامة القرية خروج التيمم لا يعمد في سبب الماء
 سبب الماء في القرية والاسبغ في سبب الماء في سبب التيمم والاسبغ
 وكونه بثلاث اصابع فاكثر والصعيد وكونه مظهر او فقه الماء
 سنة ثمانية الفرب بباطن كفيه واجبا لها او بارها ونقصها
 تقربا الى اصابعه وتسجينة وترتيب وولاء او زواجر وجها
 في الشرع والاسلام فزوتة وحملت سنة الثمانية في بيت الله
 غيرت شرعية الاول فقلت والاسلام شرعا عذر ضرب ونية
 وصحة وتيمم صيغة مظهر سنة سبع ويطعن وترجع ونقص ورتب
 وان اقبل وندب من يجوز مبدء اجرة تيمم عن استعمال الماء المطلق
 الكافي لظاهرة لصلوة تقوت لا خلاف بعدد ولو معينا في المصير
 مبيحا اربعة آلاف ذراع واربعة عشر ذرا أصابع وهي ستة
 شعيرات ظهر ليطعن وهي ستة شعرات بقل او لم تكن
 او يندب بقلية ظن او قول حاذق مسلم ولو يتحرك او لم يتحرك
 من يوضئه فان وجد ولو باجر مثل ذلك لا يتييم في ظاهر المذهب
 كما في البحر ونية لا يجب على احد الزوجين يوضئ صاحبه وتقدمه
 وفي مملوك يجب اوبه وبه ملك الجنب او غيرته ولو في المصراة لم تكن
 له اجرة حمام ولا ما بدقته وما قبله في زماننا يتجمل في بعدة تمام
 في ذنوبه الشرع نعم ان كان له مال غائب يزمه الشرع ان يتييم
 والالا او خوف عدو كخية او نار عار نفق ولو من فاسق او كسبي
 عظيم او حاله ولو امانته ثم ان شاء الحقوق بسبب وعيد عبدا او اعدا

فكل الالة سماوي او عرشي او ملكي او رقيق الف فقه حلالا
 او حلالا كذا ابيح او اذا لا يخسر لا سبي او فقه ابيح المال
 عرشي وواجبة بتقيد حفظ الف لا بعدم الالة وفي السراج
 للمصطفى اخذته قدرا او قتاله فان قتل ربه المال فهدر وان المصطفى
 صنف بقتل او دية او عدم الالة ظاهرة بسبب خروجها الى الموت
 وان نقص بالولاء او شقة نصفين قدر قيمة الماء ولو وجد من غير
 باجر تيمم لهذه الا عذر كذا حتى لو تيمم لعدم الماء ثم مرض مرضا
 يبيح التيمم لم يفتل بذلك التيمم لانه اختلاف اسباب الرخصة
 يمنع الاحتساب بالرخصة الا لو لم يتغير الا ولا كان لم تكن جامع
 انقصوا كلفين فيلحقه ما سوغا وجهه حتى لو ترك شعرة او ذرة
 مخوفة لم يجوز ويدينه فيترجى الحائز والاسبغ لا يترك به بقلية
 مرفقة فيسحب الا قطع بغير تيمم ولو من غيره او ما يقوم مقامها
 كافي الحلاله وعذرها لو حرك رأسه او دخل في موضع الغبار
 بنية التيمم جاز والشرع وجود الفعل منه او وجبها او حايضا
 حكرت لعلها او نفق بظهر من جسر الارض وان لم يكن عليه
 تنقع اي غبار فلو لم يدخل بين اصابعه لم ينجس بغيره ثمانية للتحقق
 وعن محمد كذا في اليد نعم لو تيمم غيره بغير ثمانية للموجب واليمن و
 اليسرى وتساوي روية مطلقا بغير عن الزاب او الالة ثراب
 رقيق فلا يكون بلو لو لم يسجد في التيمم من حيوات البحر ولا
 بوجاهة شبه للنبات يكونه اشجارا ثابته في قعر البحر على ما هو المصير
 ولا ينجس كفضة وزجاجة ومترمد بالاحزان الارض والبحر ويجوز
 كبحر موقوف او مفسد او حايضا مطلقا او مخصصا او اوان من طين
 غير مدونة وطين غير مغلوب باء لكن لا ينجس التيمم بقلية خوف
 موت وقته لئلا يصير مثله بالاحزان وروية ومعاذ في حايضا ينجس
 لثراب عليها وقته الاسبغ ياتي بسببين اثر الالة بغيره
 عليه وان لم يستبين لم يجوز كذا اكل مالا يجوز التيمم عليه كخيطه و
 جوشة بلحوظا والحكم للهاب لا اختلاف ثراب بغيره كذا في الرخصة

و هو سبوكين و ارض متحركة فلو الغلبة لزم ان يجازى و الا لا طائفة
 و منه علم حكم المسكون و جاز قبل الوقت و لا كثر من قرص
 و جاز لقوله كما تنقل لانه يدل على مطلق عند نال ضروري و جاز في
 فوت صلوة جنازة اكل كل كبريتا و لو جاز او جاز في
 اذا امكنه المتوضي بينهما ثم ان امكنه اعادة التيمم و الا لا بد بغيره او فوت
 عيده بقرانخ امام اوزوال شمس و لو كان بيني بقاء بعد شروق
 متوضيا و سبق خدشة بلامر في بصر كونه اما ما اول في الاصح لانه
 المتضاخ في الفوت لا الابدال في جاز المكسوف و سنن روايت
 و لو سئلت في خاف نعتا و حدثا و التوم و سلام و رده و ان لم يجز
 الصلوة به قال في البصر و كذا الكل من انما شمس طال الطلعة كما في المستفي
 و جاز له دخول مسجد مع وجود الماء و لا نوم فيه و اقره المصنف لكون
 في التيمم الظاهر ان مراد المستفي للجنب مستفيضا وليس قلت و في التيمم
 و شره ما تيمم له دخول المسجد و من خوف مع وجود الماء و التيمم بل هو عدم
 لانه لم يشترط كخاف فتوكله كان في التيمم عن التيمم جواز مع الماء
 سبحة الصلاة لكون سبحة التيمم بالسفرة رابت في السبحة و شره
 ما يؤيد كلام البصر و الظاهر ان جاز في تسبحة و وجود الماء و
 ان لم يجز الصلوة به لا يتيمم بفوت جمعة و وقت و لو شر الفوات
 الابدال و قيل يتيمم بفوت الوقت قال الجليلي فالاحوط ان يتيمم و يعيد
 ثم يعيد و يجب ان يقرأ من طلبه و لو لم يقرأ فله ان يتيمم و يعيد
 من كل جانب و ذكره الجليلي و في البدر اربع الاجل طلبه فله ان يتيمم
 و رفته بالانتظار ان ظن قلنا قويا فترج و و في مبل بامارة او
 اجبا رعد في الا يغيب على طئنه فترج لا يجب بل نذهب الى رجاء و الا لا
 و شر طله الى التيمم في حق جواز الصلوة في عبادته و لو صلوة
 جنازة او سجدة تلاوة لا شك في الاجل مقصورة فوجه و حوله
 مسجد و من خوف لا يخرج الى اكل ليل قراءة القرآن للجنب بدون
 طهارة خذو السلام و رده قلنا يتيمم كافر لا وضوءه لانه ليس
 بالانسية في يفتقر اليها لا يوجبه و يتيمم جنب بنية الوضوء بغيره

و نذهب

و نذهب الى راجية رجاء قويا انما الوقت المستحب و لو لم يوجبه و تيمم
 و صلح جاز له بنية و بغير الماء و الا لا صلح من ليس في العمد
 بالتيمم و نسي الماء في رجل و هو مائل شمس عاده لا عاده عليه و لو نسي
 قننا و الماء عاده انما كانا نسيه من عتقه او طهره او نسي مقده
 راكبا او موقفا سابقا او نسي ثوبه و صلح عريانا او في ثوبه نجس و
 مع نجس مع ما يذبل او ثوبا بياض او صلح ثوبا ذكر اعادة
 اجماعا و بطلان من رفته ممن او معه فانه متوضي و لو كان باطن
 اسر ملكه يتيمم كتحقق بخره و ان لم يوطئ الا بطنه مكلو او بغيره
 يسير و لو كان فاختار عن حاجته لا يتيمم و لو اخطأ بأكبر يعني بغيره
 فاحش هو خدش ثوبه في ذلك المكان او ليس من ذلك يتيمم
 و اما لو طأ ثوبا على الثوب و شره او في باضف فتميمه اجبا
 لنفسه و اما بغيره المثل في تسعة عشر موضعا مذكورة في الاجابة
 و قيل عليه الماء لا يتيمم على الظاهر ان ظاهر الرواية عن اصحابنا لا
 يندول عاده كما في البصر عن المسكون و عليه يجب طاب الدلو
 و ارسل و كذا الا انظر له لو قال راحة استقي و از فوجه الوقت و
 لو كان في الصلوة ان طعن الاعطال فطعن و الا لا كان في العتس
 عن المجبى ان طعن اعطال الماء او الماء و وجب الطلب و الا لا و المحذور
 فاق الماء و الراجح الظاهر يرجح في جاز في مكان نجس لا يمكنه اذ
 مطهر و كذا العاجز عن الموضع بوجها عنده و قال لا يتيمم بالمحلين
 و جوبه غير كونه و سجدة او وجد مكانا باب و اتا يومي فابا ثم يعيد
 كما تقوم به يفتي و البدر يرجع الى الامام كما في التيمم و فترج و
 مقطوع البدر يرجع و امر جليلي ان كانا بوجه جازح يصل بغير طهارة
 ولا يتيمم ولا يعيد على الاجل و بهذا اظهر ان تنق الصلوة بلا طهر غير
 مكفر بغيره و قد مر و سيجي في صلاة المريض **فروع** صلح الجنب
 بالتيمم في المصرا عاده و الا لا ال يتيمم سبحة التلاوة ان في المسفر
 نعم و الا لا الماء المسيل في الغلاة لا يتيمم بالتيمم ما لم يكن كثيرا فيعلم
 انه لا وضوء اليه و شره ما لا وضوء الجنب او كره بياض من حائض

و نذهب الى

و جوبه على الظاهر

نراحيه

وحدثت ونبئت ولو لا حدتهم ونبئت لو لا شتر كالميت في حرفة الميت
 جازيتهم جماعة من غنم واحد حيلة جوازيتهم من معه ما زمت ولا
 يكاف الدخيل في الشتر بغيره او بغيره على وجهه من الرجوع
 وناقصه ناقص اصله ولو عس ما فلو يتيمم للنجاسة ثم احدث حمار
 محدثا لا جنبا خبيثا وناقصه خفيه ثم بعده بسج عليه ما لم يركب بالما
 نوع في عيادة صدر الشريعة بمعنى بعد كافي في آفة السرير
 فانهم وقدره ما و لو اياحه في صلوة كافي لظهوره ولو مرة مرة
 ففضل عن حاجته كمثل شتر وعجن كمثل شتر عانة ولو جنة
 لا انما شتر لا بالحاجة وغير الكافي كما لعدم لا يتفق دودة ولا
 يتفق كل ما يتفق وجوده اليتم اذ اوجد بعده لا ما جاز بعد
 بطلان جواز الملو يتيم مرض بطلان يبره او بغيره بطلان يبره او بغيره
 الحاصل ان كل ما منع وجوده اليتم يتفق وجوده اليتم وما لا يتفق
 وجوده اليتم في الاية مثلا يتفق وجوده بعد ذلك اليتم ولو كان
 وكذا ان وال ما اياحه اليتم مكانه اظهر واخفى عليه فلو يتيم
 بعد ميل من رفا يتفق ان يتفق فلي حفظا و مرورنا على
 ميتهم عن حدث او نائم غير متحرك ميتهم عن جنبه على ما وكاف
 كسيرة ما يتفق في الشتر بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره
 المختار لا يغفل كما لو يتيم و بغيره لا يعلم به كافي اليتم وغيره
 و اقره انما صنف يتيم لو كان اكثره اليتم اكثره اليتم و لو كان
 وفي الفصل ساحة جواز او بغيره جواز اعتبار الاكثر او
 بغيره بغيره اليتم و بغيره اليتم وكذا انما استوبى بغيره
 الصحيح من اعضاء الوضوء ولا رواية في الفسل سيرة
 اياها منها وهو الا جواز الا جواز فكلما اولى وجه في الغنم
 غيره اليتم كما يتيم لو بغيره بغيره وان وجد من يوجب خلافها
 ولا يوجب بغيرها اليتم وغسل كافي اليتم بين جنبه وجعل واستخاف
 او نفاس ولا بين نفاس واستخافه او جف و لا زكاة و
 عشر او خارج او فطرة ولا عشر مع خارج ولا فدية و

بجملته

صوم

صوم او قصاص ولا ضمان و مطلق او اوجر ولا جلد مع رجم او
 نفي ولا مهر و متعة او حد او ضمان او ضمانا او موتا من جراح
 ولا مهر مثل و تسمية ولا وصية و ميراث و غير ما يتبع في حال
 ان الشا الدخيل من به وجه راس لا يسقط مع سعة الحد ولا
 عن جنبه من الغنم عن غنم الرواية يتيم و اخفى قاري
 الهداية انما بسعة عنة فرض مسحة ولو عليه جيرة نفي مسحة
 قوله لا وكذا ايسر عنة فتمسح ولو على جيرة انما لم يفرد ولا
 سقط اصله وجعل عا ما انك العفو حكما كافي لعدم حقيقة
 باب المسح على الخفين اخذ بثبوت باسنة وهو لغة
 امرار البعد على الشتر و شرعا احابة البيلة الخف مخصوص في زمن
 مخصوص والخف شرعا اسطر للكعبين فاكتر من جلد وكوه
 شرعا مسحة ثلاثة امور الاول كونه ستر محل فرض الفصل
 القدم مع الكعب او يكون نقصا اقل من الختان الا ان يتيمم
 على الزر بول لو مشدود الا ان يظهر قدر ثمانية اصابع و جنة
 شايخ سمرقند ستر الكعبين بالثلاثة و انما كونه
 مشدودا بالرجل لعين سيرة الحديث فلو اسعافه على الزر
 ولم يقدم قدمه اليه لم يكن ولا بغيره روية رجله من اعلاه وانما
 كونه مما يمكن ثبوت المسح المعنا و جنة فرضا فاكتر قدم كونه على
 من زجاج او خشب او حديد او جازة في الفل افضل الا
 لثمة فهو افضل من شتر وجوده علم من بسعة الا ما
 بغيره او خاف فوت وقت وثوب خوفه بغيره في التمسك
 انه رخصة سقطت لا فورية وهذا لو وجب الا في حقه بنية
 الفسل شتر انما يصير ثمانية مشهورة فتمسح بغيره
 وعلى راي الشا كافي في الحقة بثبوت بالجماع بالنوا رواية
 اكثر من ثمانية منهم العشرة قسرة وقيل بالكتاب
 ورد بانه غير فية بالكعبين اجماعا فالج بغيره بالحد
 طاره عدم جوازه لحي والوضوء الا ان يقال لا حصل له

الاخرية بنه كس صار كانه كذا لا يجنبه وحاشي والمنقح لا يزوج
 تصويره وفيه ان النفس الشرعي يقتصر الى اثبات عقل ثم في هذه
 جواز مسخ من جوفه وكفه وبس كذا كس مع ما في البسوط ولا يبعد
 ان يجعل في حكمه بالاسم المتوضي لا كمنفس وانتهى من الخط
 جملها باصابع يد مفرجة قبلها يبداء من قبل اصابع رجله
 متوجه الى اصل الساق ومجد على كل طرف من راس اصابعه الى
 موقد الشراك ويسحب الجع بين كل طرف وبطن خلفه او من راس
 الوتوق خلفه او خلفه ولا اعتبار بما في فتاوى الشافعي لانه
 رجل مجبول لا يملك فيها خلف المنقح او جوبه ولو من غزلي
 او شوا الخميني بحيث يشترط في شوا وثبت على ان ينفذ
 ولا يبرح ما كنه ولا يشف الا ان ينفذ الحق فذال فرضه في التوضي
 جرمه وقية اعاد مسخ حقيقه ونوعه احدها مسخ الخلف والموقف الباقى
 وله او خصل يده كنهها ومسح حقيقه لم يجز وانما يكتفى بها في التوضي
 ما جعل على اسفله جلده وبالمجد من مرة ولو امرأة او خصل جلوسه
 على ظهره فلو احدثت ومسح كنهه او لم مسح فليس جرمه ولا يمسح عليه
 تام فمرد في الناقص حقيقة كلمة او معنى كنهه ومعدور فانه مسخ
 في الموت فقط الا اذا نوحا لبس على الانقطاع فكما يصح عند
 الحديث فلو تخلف كنه ثم خاض الماء ما قبل قدماه ثم نوحا
 ثم احدثت جاز ان مسح به ما وليه بغيره وثلاية ايام ولا يمسح بها في
 وابتداء المدة من وقت الى وقت فمسخ اليدين مسخ وقد لا يمسح
 الا من اربع كس نوحا وتحتف قبل اربع فمسخ حلقه فمسخه
 احدثت لا يجوز على عمارة وفلسفة جرمه ونحوه من كنهه
 ومنه عملا قد رثا ثلث اصابع اليد اصغرها حلولا وعرضا من كل رجل
 لا من الخلف فمسخوا منه ما لا يصح فلو مسح برؤس صاحبه وجاني احواله
 لم يجز الا ان يشترط من الخلف عند الوضع فذال فرضه قال المصنف ثم
 قال وفي الاخرة ان الماء مسخ طرا جاز والالا ولو قطع قدماه ان يمسح
 من ظهره قد رثا فرض مسح والاغتسل كس قطع من كعبه ولو لم يمسح

واحدة مسحا وجاز مسخ حشف مقصوب خلا فاللحى بله كما جاز
 غسل رجل مقصوبه اجماعا والخوف الكبير بمودة او مثله ١٢٠
 قد رثا ثلث اصابع القدم الا صغر بكمالها ومقصودها يعتبر باصابعها
 ينفذ الا ان يكون فو قد خفف آخر او جرمه في مسخ عليه وهذا هو الحق
 على غير اصابعه وعقبه من كنهه فلو عليه اعتبارا ثلث ولو
 كبدار ولو عليه اعتبار بدو الكثره ولو لم يمسح القدم كان غشاها
 لم يرفع وان كثره انما تقتضت النظارة ووزن البطانة ويجمع الخوف في
 حشف واحد لا يمسح بها الا ان يرفع فمسخ على الخلف لا على ما
 ظهر من طرفه من راسه او خصل حشفه يجمع مسخ الحشف او الاستقبال
 كما ينفذ في الماشي فلهذا قلت وشرط ما ينفذ فيهم يمنع ويرفع
 كنهه وانما في حشفه انما كان كنهه لا يمسح ما دخل فيه
 المسخ لا ما ووزن الحافار بمواضع الخوف بخلاف كنهه متفرقة
 وانما في عورة وحلبه حرم واعلام ثوب من راسه فانه
 يجمع مطلقا واختلف في جميع فروق الا في الحشفه وينبغي ان يجمع
 احتياطاً واما فمسخ ما قطع وضوء لانه يمسح حشفه ولو واحد
 مضمي المدة وان لم يمسح الا لم يمسح بقية الطل فباب رجلين
 برؤسهم فمسخ كنهه فمسخ به مسخ ولا يتوقف الا اذا نوحا
 لو شئت المدة ١٢٠ في صلواته ولا ماء مضمي في الاصح وقيل في شتم
 وهو الا شتم وبعدهما الى التزويج والمسخ من التوضي رجليه لا غير
 لحلول الحديث السابق قد مره الا لا ينع كنهه فمسخه في وجوه كنهه
 قد مره من الخلف وكذا اذا جرمه في الاصح اعتبارا لا كنهه ولا عورة
 بخروج عقبه ووضوءه وماروس من المنقح من راسه عقبه بغيره
 بما اذا كان بنية تزويج الخلف اما اذا لم يكن الا ان راسه عقبه بغيره
 لسهة او لغيره فلا يمسح من باجتماع كنهه من راسه بغيره
 للزمانية وكذا النفسان لكن باختصار حتى يزعم بعضهم انه فرق الاجماع
 فمسخه في بعضه بغيره بغيره كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه
 غير واحد وقيل لا يمسح من راسه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه

الشرع في

صلاة مطلقا ولو سجدت شكرا وحلوا ونقصه لزوما دونها للزوج
 ولو شربت نكحوا فيها فحاشيت فحاشيت خلافا لما ذكره من عدم شرب
 يكره في الغيض لو نامت طاهرة وقامت حائضا حكمه كغيرها من فحاشات
 وبذلك مدامت احتياطا ويمنع حمل ودخول سجود وحل طواف
 ولو بعد دخولها الحي وشربها فيه وقربانها كانت اذا ربيعت
 ما بين سرة وركبة وتلا شهوة وحل ما عداه مطلقا وهل
 يحل النظر ومباشرة نكاح فيه تروى وقراءة قرآن بقصدته ومنه
 ولو مكثت بالفرسية في الاجل لا يخلو المنقصة كما مر وكذا
 يمنع حمل كل واحد وورق فيه آية ولا بأس بالحائض وجنب براءة
 او عينة ومسرا وحملها وذكر الله وسبحه وانه بارة قبور ودخول
 مصلى عيد واكل وشرب بعد منقصة وغسل واما قبلها فيكون
 يجنب لا الحائض ما لم تحل بطريق ذكره الجليل واليكرة كحرمان
 من ان يكلم عند الجهور بغيره او حج في الولاية الكراهة وهو احوط
 ويحل وطهرها اذا انقطع حيقها لا كراهة بلا غسل وجوبا بل ثبوتها
 انقطع لدمه اذا قد تنقضا وتصل في آخر الوقت وان لا فله فان
 لم يزل عاد وترا لم يحل وتفتل وتقوم احتياطا والالتزام
 حان كفاية حل في الحال والالتزام يحل حتى تقتل او تنجم بشرط
 او يفتل عليها من سبع النفس بغير الشرب والخرقة يعني من
 آخر وقت الصلوة لتفليها بوجوبها في وقتها حتى لو طهرت في
 وقت العبد لا بد ان يحض وقت الظهر كافي التام وهل
 تعتبر التوبة في الصوم الاصح لا وهي من الطهر مطلقا وكذا
 النفس لو لا كراهة والافترق الجحش فتفتل ان يفتل قدر النفس
 والتوبة ولو لعشرة فقد روي في فقهنا كراهة بوجوبها على
 عشرة فليحفظها وطهرها بغير مسحة كما جزم به غيره واحد
 وكذا استحلال طهي الدبر عند الجهور بجنت وقيل لا يكره في الله
 المستلكن وهو الصحيح خلافا وعلم المحدث ان لا حرام لعينه
 ولا يحل في المرأة ان لا يفتل بتكفير مسلم كان في كفر وخلاف

لو

ولو روي انه صنفه ثم هو كبيرة لو عاها مختارا عاها بالحرمة
 لا جاهلا او مكرها او ناسيا كما قيل من القوية ويندب تصدق
 بدنيا او منفعة ومصرفه كركلة وهل على المرأة تصدق قال في القضاة
 الظاهر لا ودم استحاضة حكمه كرحا في ايام وقتها كالملا لا يمنع صوما
 وصلاة ولو نفل وجماعا لحديث توضع وصلى حوا فطر الدم على
 الحبير والنفاس افة ولادة المرأة وشربا دم فلولم تروى هل
 تكون نفث المعتمد نعم بخروج من رحم فلولم تروى من سترها
 ان سال الدم من الرحم فنفسه الاخذات بخروج وانما ثبتا
 له احكام الولد عقب ولدا او اكثر ولو منقطع طلقا عفو عفوها
 لا اقله متوفضا ان قدرت او تيسر وتومي بصلاة ولا توفى
 في عهد الصبي الفقد وتحكم كالحيف في كل شئ الا في سبعة
 ذكرتها في الحديث ابن وشريح للماتن منها انه لا حد لافله الا
 اذا احتج اليه بعدة كقولها اذا ولدت فانت طالق فقات
 نفث عدة نفثه الا ما بينك وعشرين يوما مع ثلاث
 حيفن والثاني باحد عشر والثالث بساعة واكثره اربعة
 يوما كذا رواه الزمخشري وعنده ولادة اكثره اربعة امثال اكثر
 الحيفن والزائد على اكثره استحاضة كونه ادة اما المعقلة
 فترة ولعادت وكذا الحيفن فان انقطع على اكثرها او قبله
 فان كل نفاس وكذا حيفن ان يولي طهر نام والافقا وثبوتها
 ثبتة وتفتل بيرة به يفتل وتامة فيها علقناه على الماتن وانفقا
 لام تومين من الاول بها ولادة بينهما ووز نصف حول وكذا
 الثالث ولو بين الاول والثاني اكثر منه في الاجل وانفقا
 العدة من الاجرة فاما تعلقه بالزواج وسقطا مثلث السبع
 ان سقطا طهر بعض حلقه كيد او رجل او اصبع او فوط او
 شو ولا يستبين خلفه الا بعد ما به وعشرين يوما وكذا حكم
 في طهر المرأة به نفس او الامة ام ولد او كونه في تعلقه و
 تنقض به العدة فان لم يظهر رثن فليس بشئ والامر في حيفن ان

وام ثلثا و تقدمة ظهر ثم والاستحاضة ولو لم يدركه ولا عداها
 حله او دام الدم تدخ الصلاة اتمام حيزها بغيره ثم تغسل
 ثم تصلي كغيره ولا يجد الياس بكرة بل هو ان يتكلم من السجدة
 بحيث ينشأ منه ثاذا بلفظه وانقطع ومرا حكمه بالاسنانا راته بعد الانقطاع
 حيث ينقطع الاعنة او بالاشهر وتنفذ الانكحة ومثل ذلك
 سنة وعنده المصنف الفتنى في زمانها مجتنب وعنده
 وحده في العدة يخرج من حال في الضياء والعتا وماراة بعدا
 ان المدة المذكورة تليق في ظاهر المذهب الا ان كان دما
 حالها فحينئذ ينقطع به الاعتدال والاشهر لكن قبل تمامها لا يور
 حتى لا تنفذ الانكحة هو المختار للفتوى جوهره وعنده وسخفة
 في العدة وصاحب عذر من يسر في لا يكتله اسكوا
 استطلاق بطن او انقلاص ركة او استحاضة او بغيره رعدا
 عمنش او عذب وكذا كلما يخرج بوجع ولو من اونة وشدي
 سرة انما استوجب عذره تمام وقت صلاة مفوضة بان
 لا يجد في جميع وقتها زمانا يتوضا ويصلي فيه خاليا عن الحدث و
 لو كان لا انقطاع السبب لمحق لعدم وهذا اشهر في العذر
 في حق الابداء وفي حق البعا كمن وجوده في جزء من الوقت
 ولو مرة وفي حق الزوال بشرط استعاب الانقطاع تمام
 الوقت حقيقة لانه انقطاع الكامل وحكمه الوضوء لا غسل ثوب
 وكونه كغير فرض التام للوقت كافي لدلك شمس ثم يصلي به
 فيه وضوءا ونقلا فدخل الواجب بالاول فاذا خرج الوقت بطل
 الى طهر حذره اب باقى حتى لو توضا على الانقطاع ودام الزوج
 لم يبطل بالزوج في حال طهر احدثه آخر او بسبب سلة من حذره
 واما فاداة لو توضا بعد الطلوع ولو بعد اوضي لم يبطل الا بوجوه
 وقت الطهر وانما سالى على ثوبه فوجب درهم جازم انه لا يترك
 ان كان لو غلبت حتى الفراق منها ان الصلاة والا تجزى
 قبل فرائضه فلا يجوز تركه وهو المختار للفتوى وكذا مريض

الانقطاع سنة

لا يبطل ثوبا ان تجزى فور المترك والمعد وراى ببقى طهر رة
 في الوقت بشرط طهر اذ اتوضا لعذره ولم يطر اعليه حدث اخر
 اذ اتوضا لحدث آخر وعذره منقطع ثم سالى او توضا لعذره
 ثم طرا عليه حدث آخر وعذره منقطع باز سال احد منخر او جرحه
 او فرجيه ولو من جدرى ثم سالى الا في ثوبا ببقى طهر رة فزوج به
 رة عذره او تعلقه بقدر قدرته ولو بصلاته مودعا وجرده لا يقي
 فاعذره بخلاف الما من ولا يصح من به انقلاص ركة خلف من به
 سلس بول لا معه حدث ونجس **باب الانكحاس جميع نجس**
 بفتحه من وهو لغة يوم الحقيقة والحكم وعرفا بنجس بالاول يجوز رفع
 نجاسة حقيقة عن خلوا ولو انا او ما كولا علم علما او لا بناء
 ولو سقلا به يفتى بكل ما يقع طهر ثاب لنجاسة بغيره بالعلم
 كخن وحادود وجع الربيع فتظهر اصبغ وشدي بل نجاسة بخلاف كونه
 كزيت لانه غير ثاب وما قبل از اللين و بول ما يوك كل من قبل مخلاف
 المختار وبطله خفف وكونه كغسل نجس بول جرم او كل ما يركى
 بعد الجفاف ولو من غير كنه و بول احسا براب به يفتى بدلك
 يركى به اثره والا جرم لا يفتى بول وبطله صفيا لاسم كركرة
 وظفره عظم وزجاجة وآنية مدهونة او خزائلا وصفها كخ
 فضة غير منقوشة وبسج بول به اثره مطلقا به يفتى وتظهر الارض
 بخلاف سب طيب سالى جفانها لم يرك او ذاب اثره
 كلوز وسر كاجل صلوة عليه لا يتيم لانه يشترط طهرا الطهارة و
 الطهورة وحكمه اجم وكونه كلبين مطروش وخص بالما وبخبرة
 سوط وشجر وكلاء فابدين في ارض كذلك الى كارض منقطة
 بجفاف وكذا كلما كانا ناسا فيها لا خذه حكمه بانقلاصه
 فانقلاصه بغير سالى لا خيرا لا جوا خشا كرجا فكارض وبطله
 الى عمله بغير برك ولا يضر بقاء اثره ان طهر رأسه شفة
 كازكى مستنجبا با و في كجبتى اوج فتنزع فانزل لم يبطله الا
 بفسه فتلوته بالنجس انتهى الى برطوبة الفرج فيكون متفرعا

في الانقباض

على قولها بنجاسة ما اقعده فمما ظهر من كسائر طوبى البنية
جوهره ان يكون بابا ولا ناسها طاهر فليس كسائر
النجاسة ولو ما غلب على كسائر طوبى فمما ظهر من كسائر طوبى
لمرضى به ومثله ولا يبرح منه اومى وعينه لما بجنة البنية ولا يبرح ثوب
ولو جدد بداء او مبعثنا في الاجل وبعثنا على انما من المذهب ثم انما يبرح
بجنا بيلد بعد فرك المعقود لا وكذا كل ما حكم بغيره بغير ما ج
وقد انما سبقت في الخواص المصطورات الينف واما يبرح وعبرت
نظم ابرح وبعثنا في ذلك فقلت وعسل ومسح والنجاسة مظهر
وحيث وصاب العين والحفرة وكذا وبيع وتكثير وكذا تكثر
ومرك وملك والدخول المتقود تصرفه في البعض تدف ونزول
ونار غلب على بعض تغور وبعثنا في نجاسة بعد ما يبرح
مليوي كسائر ريش باء بنجاسة وبعثنا في نجاسة بعد ما يبرح
صا بونا بالنجاسة كسائر بنجاسة بنجاسة منه كوز بعد جعد في النار
بعثنا انما لم يبرح فيه اثر بنجاسة بعد ما يبرح وكذا بنجاسة وعسل
عن قدر درهم وان كره كثر با بنجاسة مظهر وبعثنا في نجاسة
وقد مبعثنا في العبرة الوقت الصلوة لا الاصابة على
الاكثر منه وهو متقار وبعثنا في نجاسة كسائر كسائر
وعسل مظهر الكف وهو داخل مفاصل اصابع في رقيق من مظهر
كسائر اومى وكذا كل ما فوج منه موصيا هو صول وعسل مظهر
وبول غير مأكول ولو من صغير لم يبرح الا بول الخفاش وفوقه مظهر
وكذا بول القارة المتقود ريشه وعسل المتقود كافي النار خاشية
وسم الاثر الكسائر انما فوج مظهر مظهر وبعثنا في نجاسة
بول السور في غير اوان الماء عفو وعسل المتقود ودم سفوح
من سائر الحيوانات الا دم شهيد ما دام عليه وما بقى في لحم
مذوق وحقوق وكبد وطحال وقب ومام بسل ودم سمك
وتحل وبعثنا في نجاسة وبعثنا في نجاسة وبعثنا في نجاسة
كرمان وبعثنا في نجاسة وبعثنا في نجاسة وبعثنا في نجاسة

الاستدلال

الاستدلال في روايات المتكلمين والتخفيف والظهارة رجع
اليه الا في وفي النذر الا وسعها وكذا كل طهر لا يبرح في الاثر
كسائر طاهر وبعثنا اما ما يبرح منه فان ما كولا فطاهر واما تخفيف
وروش وحيث انما وبعثنا كسائر فوج كل حيوان غير الطيور واما
مخففة وفي الاستدلالية وقولها اظهر وطهر ما مظهر البليوي
وبعد ما ملك ولو اصابه من نجاسة مظهر وبعثنا في نجاسة
جعلت في نجاسة بغير المتكلمين اجنبيا كما في الطاهر بن نجاسة مظهر
النجاسة فطاهر المتكلمين وعسل وبعثنا في نجاسة وبعثنا في نجاسة
هو النجاسة وكذا بنجاسة وبعثنا في النذر على النذر بغير مظهر
كم وان قال في المصطورات وعسل المتقود من نجاسة مخففة كسائر مأكول
ومنه الفرس وطهر مظهر وكذا كل طهر من السباع او غير ما مأكول
وقيل طاهر وبعثنا في نجاسة انما تغور في غير الماء مظهر وعسل ودم سمك
والصاب بغير مظهر وبعثنا في نجاسة مظهر وبعثنا في نجاسة
جانبها الا في وبعثنا في نجاسة الماء لا ضرورة لكن لو وقع في ماء قبل نجاسة
في الاصل لا طهارة الماء كذا ضرورة وفي القنية لم اتصل وانما مظهر
نذر وعسل قدر درهم بنجاسة انما يكون كسائر بنجاسة بنجاسة
شريع وبعثنا في نجاسة بنجاسة بنجاسة وعسل مظهر وبعثنا في نجاسة
عن الماء لا يبرح مظهر مظهر في الاثر وعسل مظهر واما مظهر
على نجاسة بنجاسة اذا اورده كذا او اكثره ولو اقله لا يبرح في نجاسة
على سائر مظهر مظهر مظهر مظهر مظهر مظهر مظهر
النجاسة على الاثر اجماعا لكن لا يبرح بنجاسة اذا الاثر مظهر
ينفصل مظهر مظهر مظهر مظهر مظهر مظهر مظهر
سائر الا مظهر مظهر مظهر مظهر مظهر مظهر مظهر
حياة لا تغلب العين بغيره وعسل طرف ثوب او بدنة اصابه
نجاسة مظهر مظهر مظهر مظهر مظهر مظهر مظهر
ثم لو طهر انما في طرفه مظهر مظهر مظهر مظهر مظهر مظهر
لا يبرح الا الصلوة التي هو فيها كما لو كان حقه المتكلمين بغيره مظهر

نحو حنظل قدوسا ففسر او غسلس بعينه او ذهب بهبه
 او اكل او شرب كما مر حيث يظهر الباقى وكذا الله اهب الاحمال
 وقوع النجس في كل طرف كسلالة الثوب وكذا يظهر على
 نجاسة اما عنهما فلا تقبل الصلاة مرة مرتبة بعد جفاف كدم بقلها
 الى بروز ال عينا واثرها ولو برة او بجا فوق ثلث في الاجل ولم
 يقبل بغيره لا يعم كقولك وركب ولا يفر بها وانكسرت
 وركب لا ازم فلا يخلط في الزالة الا حار او صابون وكوه
 بل يظهر ما صلب او خضب بنجس ثلثا والا لم يغسل الا اذا
 يصفو الماء ولا يفرأه واهل الا وهن وركب ميتة لانه عي
 البياض حتى لا يفرغ به جلد بل يستحب في غير هبى ويطهر
 محل غيرا اى غير مرتبة بعينه فان غاسل موكلفا والا فتقبل
 طهارة محله بما عده به بغيره وقد روى موسى بن يسير
 ثلثا او سبعا فيما يتعمم بها بحيث لا يقطر ولو كان موعده غيره
 فظهر طهر بالنسبة اليه وركب العيز ولو لم يفرغ لركبته بل يظهر
 الا ظهر ثم لا ضرورة وقد ثبت جفاف اى ان يخلط ثلثا في غيره
 اى غير منقهر ما يشرب البياض والا فبقطرها كما مر وهذا كله
 اذا غسلس في اجازة اما لو غسلس في غير اجازة عليه ما كثر او جلا
 عليه الا اكله مطلقا بلا شراعه وكما مر في غير اجازة
 ويطهر بدم وعسل وبسرس من يفرغ ثلثا ويطهر بغيره بغيره
 ويتر بد ثلثا وكذا وجبة صفاء حارة على لنتف قبل شفا فتيه و
 امين حنظل طين في خمر لا يظهر ابداه بغيره ولو انتفت من بول
 ففقت وجفت ثلثا ولو عجن خبز بخر حبة فيه فخل حتى يذهب
 اثره فظهر **فصل الاستنجاء** اذا لم يجس على سبيل ثلثا
 ركن من ركن وحصاة ونوم وفصد واهسته موكدة
 مطلقا وما قيل من افترضة لينة خبيث ومجاورة مخزونة فسلح
 واركانه اربعة شخص مستنجي وثلاث مستنجي به كما وجب بغيره
 من احد السبلين وكذا اذا صاحب من خارجه والا قام من موضعه

على
 الحلق

على المعتد ومخزونه وبر او قبل بنحو مما هو عيان طاهرة فالتة لا
 قية كما كدر منقح لانه المقصود فيختار الابيض والاسلم عن التلوين
 ولا يتقيد بقبال وادبار ثلثا وصبغ وبالعسل ثلثا مستنزه
 فيه بن سحبه العسل لانه اذا ان يقع في قبلة طهر ما لم يكن موكدا
 فيقدر بثلثا كما مر بعده اى الحجر لا يكشف عبوة عن احداهما
 فيتركه كما مر فله كنفه صارنا سقا لا تكشف لا غسال او
 تقو كما يكفى ابن السخنة سنة مطلقا به بغيره سراج ويجب اى
 يفرض عنه ان جاوز الحوزة بنحو ما نوه وبغيره القدر كما نوه لصلها
 فيها وراا موضع الاستنجاء لانه ما على الحوزة ساقا شرعا واكثر وهذا
 لا كره الصلوة معه وكذا يحل بغيره وعلما وروى بابس كعزة
 بابس وجواستنجي بالبحر افر واجود خرف وزجاجة وثلى
 محترم كقوة وبيان ولا عذر بباره فله مشكولة ولم يجد
 ماء جاريا ولا صابونا ثم الماء ولو شلنا سبقا كبر بغيره ومرتبة لم
 يجد من كل جماعه ونعم وعلف حيوان وحق غير وكما يتفق به فلو فعل
 به اجزاه مع الكراهة لخصه الى انفا وميته نظر كما مر انه سنة لا غير
 فيبقى ان لا يكون مقبلا باعنه عنه لا كره تحريا استقبال قبلة واستوبا
 لاجل بول وعاطب فلو لا استنجاء لم يكره ولو في بنيان لا حلاق النوا
 ما جلس مقبلا لانه فلام ذكره الحرف في الحديث الطبري من
 جلس ببول قبلة القبلة فذكره الحرف عنها اجلا لا لم يفر من
 مجلس حتى يفرغ لانه امكنه والا فلا بأس وكذا يكون هذه يوم القيامة
 والتمه بهبه للذة امسك صغير لبول او عايط نحو القبلة وكذا
 موزج له اليها واستقبال شمس ثم لها الى لاجل بول وعاطب و
 بول وعاطب في ماء ولو جاريا في الاجل وفي الجوانح في الركدة تحريمية و
 في الجوانح تحريمية وعلى طرف نهر او بئر او حوض او عين او كفت
 شجرة مثمرة او في زرع او في طين يتفق بالجلوس منه ويجب
 مسي ومصلح عينه وفي معابه وبيرى وواب وفي طريق الناس وفي
 مذهب ركنه وجر فارة او حية او كلة وثقب زوا العين وفي موضع

يعبر عليه احد او يقعد عليه ويجت طريق او قفلة او خنية
 او في اسفل الارض الى اعلاء او التهام عليه وان يقول قايما
 او مضطجعا او متجذا من ثوبه بلا عذر او يقول في موضع
 يتوقف فيه او يقف في موضع لا يقول احدكم في مسكنه
 فان عاتقه الوساوس منه فخرج ركب الاستبراء بمشيت وتخنج
 ونوم على شقه الا ريسه ويجتذبه بطباع الناس ومع
 طهارة المنفرد لا يظهر اليه ويشترط ان لا يركب عنقه وعن
 الخنزير الا اذا عجزه والناس عنه فان قفوا استغنى المصلي
 عما وجه السنة بان ارضي التقيض وان لا تأتم او مشي على نجاسة
 ان طهر عندها يتنجس وان لا يلوذ وقفت في نهر فاصاب ثوبه ان
 طهر اثره يتنجس والا لالف طهر في نجس مبتل بما لا يتنجس
 لو عظم قفله يتنجس وان لا يلوذ وقفت في مبتل يتنجس ان طهر ثوبه
 او اثره يتنجس وان لا يلوذ وقفت في نجس فقتل ان يتنجس
 فنجس وان لا يلوذ وقع حزن في خل ان قطرة لم يكل الا بعد ساعة
 وان كوزا حل في الحال ان لم يظهر اثره فارة وجبت في ثوبه ولم يور
 اهل مانت فيها ام في جرة ام يبرر يكل على النجاسة ثلاث قرب
 من سمن وعسل ووبس اخذ من كل حصه وحفظ فوجد فيه خاف
 نصفه في الشمس فان فزع منها الدهن فخر به وان كان بغي
 بحال البنية فاعسل او مستطفي فالدهن يكل نجس الحرام في الذبيحة
 وبنجر الحبل في حاد وطلعام يتنجس في ثياب املا طاهر وان
 اكثره طاهر الا اقترب بل يكلم بالاغلب الا لضرورة شرب نجس
 اكل لحم اثنين لا كونه سمن ولبس صغير في بعر او روث فاصلب
 يوكل بعد غسله وفي خشي لا مارة كل حيوان كبوله وجزة
 كونه بلبه حكمه العصير حكمه الا وحلوه في الفروج طاهرة خلافها العبد
 المظاير من تراب وما اختلط برفقة مشي في حمام وكفوه لا
 يتنجس ما لم يعلم انه عن النجس لا يتنجس اخذ الماء من الابنية
 لانه يصير الماء راكدا التبيك الى الحمام ليس من المروءة لان جنة

اظهار

اظهره مقلوب الكفاية ثياب الفسقة واهل الذمة طاهرة
 وتباعد اهل الفسقة عن ثيابهم فبعضهم يقول كبريكة راك في ثوب
 غيره نجس مانعا من ثياب طهارة انه لو اخبره ان اكلها وجب
 وان لا تأكلها لم يلوذ وقفت على هذا حمل السجادة في زمانا اول
 احتياط كما ورد اول ما يلبس عند العبد في القبر الطهارة و
 في الموقوف الصلوة **كتاب**
 الصلوة شروع في المقصود بعد بيان الوسيلة ولم يكل
 عنها شريعة مرسل ولما صارت قرينة بواسطة المكعبة كانت
 وروح الايمان لا منه بل من شروعه وهي لغة العاقل فكنت شرعا
 الافعال المعلومه وهو الطاهر لوجوده بدونه الاعاء في الايام
 والافسوس في فرض عيرون على كل مكلف بالاجماع فرضت في
 في الاسرار البنية السبت سبع عشرة مضاع قبل الطح البجوة
 بسنة ونصف وكانت قبل صلواته قبل طلوع الشمس
 وقبل غروبها ثمنه وان وجب ضرب اربع عشرة عليها يديه لا يجنبه
 حديث مروا اولاكم بالصلوة وهم ابنا سبع واضربوهم
 اثم ابنا عشرة **فان** الصلوة والصوم كالصلوة على الصلوة
 كان الصوم القاسم من موزيا للزاهد في حفظ الاختيار ان
 يومه بالصوم والصلوة وينتهي عن شرب الخمر لبالف الخمر وشرك
 الخمر وكيف جازعا لثبوتها بدليل قطعي وما راها احد المجاناة ان
 كما سلكا سقما كجبر حتى يصلح لانه نجس لثاب البذر نجس الحنك
 احق وقيل يضرب حتى يسيل منه الدم وعند الشافعي يقتل
 بصلوة واحدة حد وقيل كذا وبكمه بسلام فاعلا بشرط اربعة
 ان يصل في الوقت مع جماعة مؤتمرا وكذا الواحدة في الوقت
 او سجد للصلوة او تركها بغير حارس لا يصل في غير الوقت
 او منقودا او اماما او انفردا او فعل بغيره العبادات لا تأكل
 تحتش بشرب يقيها وتطعم صاحب النذر فكان وكما قرئ الوقت
 صلح باقرا ممتها صلواته لا مفدا او اذنه ابعد معلن او تركه سواها

الشرع

كما في سجدة من تسعة وتسعون ركعة ولا ركعة ولا ركعة
 والركعة ركعة واحدة بدنية محضة فلا يتأخر فيها أصلا إلى ما لا
 بالنفس كما تحت في الركعة ولا بالمال كما تحت في الصوم في الغدوة
 لا في الأثرانما يجوز باذن الشرع ولم يوجد سببا شراف
 النعم ثم الخطاب ثم الوقت إلى الجزء الأول منه إذا تفضل به الاداء
 والاداء أي جزء من الوقت يتفضل به الاداء والاداء يتفضل به الاداء
 فالسبب هو الجزء الآخر ولو تفضل به يجب على من يؤخره ومغني عليه
 افعاله وحاجته ونفسه وطهرته وجبى بالغ ومرة اسلم وآت صليبا
 في اول الوقت وبعد خروجه بضاف السبب إلى جملة ثبوت الاجبة
 بعينه الكمال وانه الاصل حتى يترتب منه العتق في كمال هو الصحيح
 وقت صلاة البقرة قد مر انه لا خلاف في طرفه واول من صلاة
 آدم واول للنسب جوبا وقد مر عند النظر لانه اولها ظهورا وبيانها ولا
 يحسن توقف وجوب الاداء على العلم بالكبيرة فلهذا لم يقبل شيئا صلي
 الله عليه وسلم البقرة جبره بيلة الاسرار ثم هل كان قبل البقرة
 متعبدا بغيره احد المتأخر عنه لما لا بل كان يعمل بالظاهر بالشافعي اتفاق
 من شريعة ابراهيم وعيزه ووجه تبينه في جوابه من اول طلوع
 البقرة انما هو ابيض من الشمس المستطيل لا قبل طلوع
 وكما في بعض غير منصرف اسم الشمس ومع وقت الظهر من زواله إلى ميل
 وكما في كبر الساب إلى بلوغ الظل إلى مثله وعنه مثله وهو قولها
 وزفر والاية الثالثة قال الطحاوي ووجه ما ذكره في غير الاول وهو
 اما خروجه وفي ابراهيم وهو الاظهر لبيان جبره وهو نفس في الباب
 وفي الغرض وعليه عمل الناس اليوم ووجهه فيكون في الاشياء
 قبل الزوال ويختلف باختلاف الزمان والمكان ويوم بحد ما يفرق
 اعتبر بقاء منه وهي ستة اقسام ونصف بقدمه من طرف ابراهيم
 ووقت العصر منه إلى قبيل الغروب فلهذا عرفت ثم عادت إلى عبادة
 الوقت الظاهر نعم وهي الوسط على المذهب ووقت المغرب
 الغروب الشفق وهو الحرة عند ما وجب فأتت الثالثة واليه يرجع

الامام

الامام كما في شروحه المجمع وغيره في المذهب ووقت
 العشاء والوتر منه إلى الصبح ولكن لا يصح ان يخدم عليها
 الوتر الا في سبب لوجوب الترتيب لانها فرقة عند الامام
 وما قد مر فيها كبدلها فماذا فيها يطلع البقرة قبل غروب الشفق في
 اربعين سنة اشياء مكلف بها فبقية ركنها ولا ينو القضاة بقدر
 وقت الاداء في اربعة البرهان الكبير واخره الكمال ويتبعه ابن
 الشحنة في الغرض فيفتح وزعم المصنف انه المذهب وقيل لا يكلف
 بهما لعدم سببهما ووجه جزم في الكثرة والدرر والمكث في وجه افترق
 البقاء وهو افترق الحلو والحر عتقنا ووجه الشبهة في الجليل
 او سها المقال ومنع ما ذكره الكمال قلت ولا بأس بعه
 حديث الدجال لانه وان وجب اكثر من ثلاثا في ظهره مثاقيل
 الزوال كسكنها لانه المفقود منه العلامة لا اله الا هو وما
 فيها فقد فقد الامران والمستحب للرجل الا بداهة في البقرة بالسفر
 والحتم به هو المحتار بحيث يرتفع اربعين آية ثم يعيده بطلان
 الوقت وقيل بوجه البقرة جدا إلى الف وموهوم
 الا كما في غيره ولقد قال الشافعي في كل امرأة مطلق وفي
 غير البقرة الا فضل الزمان في الغاية الجماعة وما حيز ظهر الضيف
 بحيث يمشي في الظل مطلقا كذا في المجمع وغيره إلى بلا اشتراط
 شدة حره وحرارة بلد وقصد جماعة وما في الجوهرة وغيره ما في
 اشتراط ذلك من منظور فيه وجمعة كظهر اصلا واستحبنا في
 الزمانين لانها خلفه وما حيز ظهر ضيفا وشاء توسعة
 لانها قبل ما لم يتغير ذلك وبان لا يحكم بالغير فيها في الاصل وما حيز
 عشا إلى ثلث اقيده في الثانية وغيره بالاشياء واما في
 الصيف فينبغي تعجيلها فانه اخرها الزمان اذ على النصف كره
 لتقليل الجماعة اما اليه في 2 و 3 في الصبح إلى اصفرار ذكاه
 فلو شرع فيه قبل التغير فلهذا اليه لا يكره وافر الغروب إلى
 اشتباك المجمع أي كثرها كره إلى التباين لا الفعل لانه

ما هو به تحريمنا انما بعد ان يقوم مان اخاف فانه الافضل
 والمسحب تعجيل فله شئ يلجى به الربح بالصدف الخريف
 وتعجيل عصر وعش يوم غنيم وتعجيل مغرب مطلقا وتأخير
 قدر ركعتين يكره تنزيها وتأخير عنهما في هذا في ديار
 كثير شتا واما في فصل رعيه او قاترا اما في ديارنا فراعى الحكم
 الا قول وحكم الاذان كما صلوة تعجلا وتأخرا وكره تحريا
 وكل ما لا يجوز مكره صلوة مطلقا ولو قضا او واجبة
 او نافلة او على جنازة وسجدة تلاوة وسهوا لا شكر فيه
 مع شروق الا ان الدوام فلا يمنعون من فعله لانهم يتركونها
 والاراء الجارية عند البعض او ارجح الترك اصلها في الغنية
 وغيره واستواء الايام الجمعة على قول الثاني المصلحة المعتد
 كذا في الاشباه ونقل الجليل عن الحارث ان عليه التقوى غيرة
 الا عصر يومه فلا يكره فعله لا دأيه لا واجب بخلاف البخر و
 الاحاديث تغارفت فثبت قطعت كما بسط صدر الشريعة
 وينفقد نقل بشرع فيها كبراهمة التحريم لا ينفقد الا في حق
 وما هو ملحق به كواجب بعينه كوتر وسجدة تلاوة وصلوة
 جنازة تكبيرة الآتية في كامل وحضرة الجنازة قبل كونه
 كما ملاحظا يتبادر ما قضا فلو وجبت فيها لم يكره فعله اي تحريا
 وفي التوقد الا افضل ان لا تؤخر الجنازة وجميع المراكبه
 تطلوع بداهة فيها وتذرا او اذ فيها وقد تدره فيها وقضا
 تطلوع بداهة فيها فانه لا يوجبها قضا في كل احوال الرواية
 وجوب القطع والقضاء في كل حال في البيوت عن البيوت
 الصلوة فيها على النبي صلى الله عليه وسلم افضل من قراوة
 القراوة وكما لا تنافي من اركان الصلوة فالأول ترك ما كان اركنا
 ايا وكره نقل قصد او لو كنية مسجد وكل ما كان واجبا لا بعينه
 بل بعينه وهو ما يتوقف وجوبه على فعله كذا في ركني
 طواف وسجدة سهوا الذي شرع فيه في وقت مسجبا

كسرة وكوة على الكل
 وتأخير الوتر الا في
 الليل لو اتفق
 بالاشباه والاراء
 فتقبل

او مكره ثم ان في ذلك سنة البخر بعد صلوة البخر وصلوة
 عصر والجمعة بوقت لا يكره قضا وقاية الا لو تروا ولا تجوز
 تلاوة وصلوة جنازة وكذا الحكم من كراهة نقل او اجبة لغزو
 لا فرض او واجب بعينه بعد طلوع بخ سوا سنة لشغل
 الوقت به تقديره حتى لو نزل تطلوعا كان سنة البخر لا تقيد به
 وقبل صلوة مغرب كراهة تأخير الا بغيره وعند قوله اما
 من الجزة او قيامه للصلاة ان لم يكن له حجة لخطبة ما سبق
 انما عشر الا تمام صلوة بخلاف قاية فانها لا تكره وقاية
 المصنف في الجمعة بواجبة الترتيب وان قيل كره وبه يحصل التوفيق
 بين كلامي النهاية والصدور وكذا يكره تطلوع عند اقامة صلوة
 مكتوبة اى اقامة امام مذهب حديث اذا اقيمت الصلوة فلا صلوة
 الا المكتوبة الا سنة بخ ان لم يكف قوت جماعتها ولو بدراك
 شربا فان خاف تركها اصلا وما ذكره من الجنب مردود وكذا
 يكره عند المكتوبة عند ضيق الوقت وقيل صلوة العيد بين مطلقا
 وبعد ما بسجد لا يبيح في الاصح وبين صلواته يلجى بوقت ومزدلفة
 وكذا بعد ما كبر وعند مدا فقه الا خيشم او احدها او الركب
 او وقت حضور طعام طاعت نفه اليه وكذا اكل ما يشغل في
 محرم اغفاه او ينحل بخشوعه كما ينام كذا فلهذه نيفه ونحوها
 وقتا وكذا الكراهة في اماكن كنفه كعبته وفي طريقه ومزبلة وبجرة
 ومقبرة ومقابر وحمام وبطن وبطن واد ومعاطن ابل
 وغنم وبقر او في الكافى ومرا بجا رواب واصطبل وطاحور
 وكنيف وسطوحا ومسبل وادوار من مفضولة او لا يكره
 مزدرة او مكره وبه يكره النوم قبل الغسل والكلام الباطل
 بعده وبعد تطلوع البخر الى ادائه ثم لا بأس بشبه حاجته وقبل
 يكره الا تطلوع في وقتين الى ارتقاعه فيض ولا جمع بين فرقتين
 في وقت بعد سقر ومطر خلافا لثاني واما رواه ثعلب على
 بلج فلهذا لا وقتا فان جمع في وقت لو قدم الغرض على وقت وعزم

لو عكس الى اخره عنه وان حو بطريق التفتيح والالتفات
 بقرينة ومزوجة لا سببا ولا پاس بالتقليد عند الضرورة
 لكن بشرط ان يلتزم جميع ما يوجب وكذا الامام لما قلنا من ان
 الحكم المطلق باطل بالاجماع **باب الاذان** هو لغة الاعلام
 وشرايع الاعلام مخصوصا لم يقل بدخول الوقت بل في الغاية وبين
 يد الخطيب علم وجه مخصوص بالغا كذا في اي مخصوصة
 سبب ابتداء اذان جبريل ليلة الاسراء واقامة حين
 امامته عليه الصلوة والسلام ثم روي عن عبد الله بن زيد اذان
 الملك النازل من السماء سنة في السنة الاولى من الهجرة
 ١١ جبريل قيل وقيل وسبب بقاء دخول الوقت وهو سنة
 للرجال في مكان عال موكدة اي كما لو اوجب في الحق الاثم للوافين
 الجن في وقتها ولو قضا لانه سنة للصلوة حتى يروى لا
 للوقت لا يسر بغيره كعبه فيها واذان وقع بعينه قبله
 كما لا فائدة للذان في الجهر بترديد في ابتداء وعن ائمة
 شتى ولا ترجيح فانه مكره مطلق ولا يحق فيه اي تنقيح بغير كلام
 فانه لا يحسن فعله وسامعه كالمتقن بالقرآن وبما تغير حسن وقيل
 لا بأس به في الجاهليين ويترسل منه بكثرة بين كل كلمتين
 ويكره تركه وتندب اعادته ويثبت فيه وكذا فيها مطلقا وقيل
 ان المحسن منها يمينه وسبب رافعا منها سبب العيلة
 بصلاته وفلاحة ولو وجد او لم يوجد لانه سنة الاذان
 مطلقا وسبب في الطاعة كونه وجوبه راسه منها
 ويقول ندب بعد فلاحة اذان الجهر الصلاة خير من النوم
 مرتين لانه وقت نوم ويجعل ندبا اصيبه في حاله اذ فيه
 فاذانه بدونه حسن وبه احسن والافادة كالاذان فيها
 لكن بها اي الافادة وكذا الامامة افضل منه فيجوز ولا يضر
 المعنى اصيبه في اذنية لانه احق في ويجوز بضم الهمزة
 يسرع فيها فلو ترسل لم يعد في الاصح ويزيد قد قامت

والصلوة بعد قضاها مرتين وعند الصلاة اي قضاها مرتين
 عند الركب التلبية بهما ويكره تركه تنزيها ولو قدم فيها مؤثرا
 ايا وما قدم فقط ولا يتكلم فيها احلا ولو روي سلام فان تكلم
 استأنفه ويكوب بين الاذان والاقامة في الكل لكل بما
 تعارفوه ويكوب بينهما بعد التكبير الملائكة مؤثر مراعيه لوقت
 التذنب الا في المغرب فيسكت قبا قد رخصت ايات قصار
 ويكره الوصول اجماعا فائدة التسليم بعد الاذان حدث
 في ربيع الآخر سنة في غش ورياسة الا شريح ثم الجمعة
 ثم بعد عشرتين حدث في الكل الا المغرب ثم فيها مرتين
 وهو بدعة حسنة ويسن ان يواظبوا ويقيم لغاية رافعا
 صوته لو جماعة او صرا لا يبيت منفردا وكذا ايسر لا ولو
 القوايت لا لغاية وكثير فيه ليلاتي لو في مجلس فقله
 اوله ويعتبر للكل ولا يسر فيهما تصليته ١١ و ١٢
 قضا ولو جماعة بجماعة حبسا وعبيد ولا يسر ان يذ
 بغيره يوم الجمعة في مصر ولا فيما يقضي من القوايت في مسجد
 لان فيه تشويش وتقليد ويكره قضاؤه فيه لانه انما خير
 معصية فلا يظهر به اذية ويجوز بأكراهة اذان جبريل
 وعبد ولا يحل الا باذنه كما جرحا صواعق وولدتا واعايد
 وانما يستحق ثواب المؤمن اذ كان عالما بالسنة و
 الاوقات ولو غير متحسب يكره اذان جنب واذن منه اقامة
 حدث لانه اذنه على المذنب واذان امرأة وخشع واما سوا ذلك
 على ما كانت اذنه بامانة واذان من جاهل شقي وسكران ولو
 بعبادة كعتوه وجس لا بدقلى وقا عدا الا اذان لنفسه و
 راكب الا سافر وبدا اذانه جنبه قد وقيل وجوب الاذان
 شروعية لكراره في الجمعة ووزكراره وكذا ايعاد اذان
 امرأة ومجنون ومعتوه وسكران وجس لا بدقلى لاقامتهم
 لما روي يجب استقبالها بموت مؤذن وعشيد وحرس

وحصره ولا ملحق وزنا به للمؤلف السبع حدث خلاصه
كان غير في السراج بنديب وجزم المصنف بعدم صحة اذان
يخبرون ومعنوه وجب لا يعقل ثلث وكما نرى في سماع لعدم قبول
قوله في البيانات وكره تركها مع ما في روى منقودا وكذا
تركيها لا تتركه لغيره لرفقة بخلاف مصلح ولو جماعة في بيته لم
او في تركها لمسي فلا يكره تركها اذان ان المكي كفيته او مصلح
في مسجد بعد صلاة جماعة فيه بل يكره فقهها وكذا الجماعة الا
في مسجد على طريق فلا بأس بتركه في يومه اقام عيده من اذان بغيره
الى المؤذن لا يكره مطلقا وان يجوز له كره اذ الحقة وحده
لا كرهه في اقامته وجب وجوبه وقال الخوازمي نداء والوجه
الاجابة بالقدم من سماع الاذان وجب لا حاشا وتنفذ و
سامع خطبة وفي صلاة جماعة وجماع ومترجم وكل تعليم
علم وتعلم بخلاف قرآن بان يقول بشت كفاية ان سماعه
منه وهو ما كان عشرين لا يسمع فيه ولو نكر اجاب الاول الاتي
الحكمة على ان فيقول وفي الصلوة خير من النوم فيقول صدقته
وبررته ويندب القيام عند سماع الاذان بترانه ولم يترك
هل يستمر الى قراعه او يجلس ولو لم يجبه حتى فرغ لم اره
ويشفي تداركه ان قصر الفصل ويدعو عند قراعه بالوسيلة
رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو كان في السجدة حين ما سمع عليه
عليه الاجابة ولو كان خارجا اجاب بالمشي اليه بالقدم ولو اجاب
بالسك ان لا يكون يجيب وهذا بناء على ان الاجابة المطلوبة
يقدمه لا بأس ان هو قول الخوازمي وعليه فيقطع قراءة القرآن
لو كان يقرأ وينزل ويجيب ولو بسبب لا لانه اجاب بالخصر وهذا
متفرع على قول الخوازمي والظاهر وجوبه بل لا ينافي الامر في
حديثه اذا سمعته المؤذن فيقولوا مثل ما يقول كما بسط في ابو
واقفة المصنف وقواه في التمرنا فلا على المكي وعنده بانه علم الاول
لا يرد السلام ولا يسلم ولا يقرأ بل يفتلها ويجيب ولا يفتل

بغير

بغير الاجابة قال ويشفي ان لا يجيب بشت اتفاق في الاذان
بين يدى الخطيب وان يجيب بقدمه اتفاق في الاذان الاول
يوم الجمعة لوجوب السعي بالنقص وفي التمار خاتمة ان لا يجيب اذ
مسيده وسئل فقهه في الدين عن سماعه في آية من جهات ما اذا
يجيب عليه قال اجابة اذان مسيده بالفعل ويجيب الا في صلاة نداء
اجماعا كما اذان ويقول عند قد قامت الصلوة اقامتها الله و
ادامها وقيل لا يجيبها وبه جزم الشافعي فروع صلى الله عليه بعد
الاقامة او حضر الامام بعد ما لا يجيبه بترانه ويشفي ان طالع
الفصل او وجد ما بعده فاصلا لكل ان تبادر واخل المسجد و
المؤذن بغيره فبعد القيام الامام في مصلاة رئيس الجماعة
لا يشترط جالس كبره شرب او الوقت مستمكة له ان يؤذن في
مسجد من ولاية الاذان والاقامة بيان المسي مطلقا وكذا الاقامة
لوعده الا فضل كونه الامام هو المؤذن وفي الضياء انه عليه
الصلوة والسلام اذن في سفر ينقضي اقام وصلى الظهر وقد
حققناه في الجزء اربع بشرط الصلوة هي
ثلاثة انواع شرط انعاء وكيفية وتكريرة ووقت وخطبة وشرطا
دوام كطهارة وسرعة واستقبال قبله وشرطا بقا افلا
يشترط فيه تقدم ولا معارضة بابتداء الصلوة وهو القراءة
فانه ركع في نفسه شرطا في عهده لوجوده في كل الاركان تقدمه
ولذا لم يجز استخفاف الامم ثم الشرط لغة العلامة اللازمة
وشرعا ما يتوقف عليه الشيء ولا يدخل فيه اى سنة ظاهرة بدنه
الى جبهه لدخول الاطراف في الجبه دون البعد عليه فظن
حدثه بنوعه وقدمه لانه اعطى وجبت مانع كذا وكذا ونحوه
كذا ما يتحرك كركبة او بعد حامله كجسم عليه بخلاف ان لم يتحرك
ينقص منه والا لا يجنب وكلب وان شذفت في الاصح ومكانه اى
موضع قدميه واحدهما ان رفيع الاخرى وموضع سجوده اتفاقا
في الاصح لا موضع يديه وركبته على الطاهر الا اذا سجد على كفه كما

سبب من الثبات في الجنب لقوله تعالى وشياك فقله فبذنه ومكان
بالاولى لا ينجى الزم والرايع ستر عورة وجوبه عام ولو في الخوة على
المصالح الا لوضوح جليله ولم يفسر ثوب نجس في غير صلاة وهو للمرجل
ما كنت ستره الى ما كنت ركبة وستره لا احد راج ستره كلبية بغيره وعن
ما كنت من القبل والدبر مغطيا وما هو عورة منه عورة من الامة
ولو خشي او مدبرة او مكابنة او ام ولا مع طهرها ويطهرها واما
جنسها فتبيع لها ولو اعتقها مصلية ان استترت كما قدرت تحت
والاعلمت بعقوبة او لا على المذهب قال ان صلحت صلاة حجة فانه
حرة قبلها فصلت بلا قناع ينفذ الفاء القبلية ووقع في العتق كما
رجوه في القلاق الاورى والحرة ولو خشي جميع برئها حتى شربوا انزل
في الاصح خلا الوجه والكفين فظهر انك عورة على المذهب والقديس
على المعتد وصورتها على الراجح ووزا عينا على المروج ومنتج المرأة
الشاربة من كشف الوجه بين الرجال لا لانه عورة بل لخوف
الفتنة كذا وان امم الشهوة لانه اغلظ ولا اثبت به
حرمه المصاهرة كما ياتي في الخطر ولا يجوز النظر اليه بشهوة كوجه
امرؤ فانه يحرم النظر الى وجهها ووجه الامراة اذا اشكت في الشهوة
اما بدونها فنباح ولو جملها كما اعتمد الكمال في النظر منوها بعدم
خشية الشهوة مع عدم العورة وفي السراج لا عورة للصغيرة
جدا ثم ما دام لم يشبه فقبله ووبر ثم تغلظ الى عشر سنين
ثم كيان وفي الاشباه يدخل على الشبان الى عشرة سنين و
يمنع حتى انعقاد ما كشف ربيع عفتة رافا كرج بلا صنفه من
عورة عنقطة او خفيفة على العتد والفتيلة قبل او دبر وما
حولها والخفيفة ما عدا ذلك من المرأة والرجل في جميع بالاخر
لو في عضو واحد والا فبالقدر فانه ينج ربيع او كما كان في منفع
والستر حاشا عن غيره ولو حكما مكان مطلق لا ستره عن
نفسه بغيره فلو راها من زينة لم تفد وان كره وعاد
ستره لا يصف ما تحت ولا يقر النصفه وتستره ولو حرم

وعلم في الصلاة
كالمسألة

او طينا ينفذ في تمام صلاة او ما كدر الال صافيا او وجد غيره
وهل تكفيه الرطبة في جميع الال نه كذا نعم في الاضطرار لا الاضطرار
ويصل ما عدا ذلك في القلوة وقيل ما وارجلية موميا به كوع وسجود
و هو افضل من صلاة ما عدا به كوع وسجود وما يابا يابا او بر كوع
وسجود لان السراية من اداء الال ركبا ولو ابرج له ثوب
ولو با عارة ثبت قدرته هو الال حى ولو وحده ينظر ما لم يخف ففت
الوقت هو الال طهر كراحي ما و ثوب وطهارة مكان وهل يتر منه
الستر او يتر من مثله ينفذ ذلك ولو وجد ما الى ستره الحلة نجس
ليس على صلبه كبد ربيته لم ينج فانه لا ستره فيها اتفاقا بل خارجا
ذكره الوايز او اعلم من ربيع طاهر ثوب صلوة فيه وجانه الال با
كما مر رحمة محمد بسبب استحسنة في الاسرار وبه ثابث الثلاثة ولو
كان ربيع طاهر اصل فيه حيا اذ الريع كالحل وهذا اذا لم يجد ما يتر
به البجاسة او يغلظا فيحتتم بسبب اقل ثوبه نجاسة ايضا بها
او من ابنته بلباسه فانه ثوب او با خيرا واختلفا اختارا لا خفا
ولو وجدت الحرة البانقة ستره ابرج بها مع ربيع راسها نجس
سترها فلو تركت ستر راسها اعادت بخلاف المرافقة لانه
سقطا بعد الرق فيعتذر الصبي اولى ولو كان ربيته اقل من
ربيع المراس لا ينجس بل يذب لكن قوله ولو وجد المكلف ما يستره
بعض العورة وجب استغناء ذكره الكمال او الجليل وان قل يقضي
وجوبه مطلقا فتأمل ربيته القبل والدبر اولا فانه وجد ما
ستره احدى ما قيل يستر الدبر لانه اغلظ في الركوع والسجود
فقبل القبل حكاه في البيه بل اترجى وفي النهائيات ان الخلاف
في الال ولو بية والتعليق ينفذ انه لو صلى بالابا تعين ستر القبل ثم فذه
ثم بطن المرأة وطهرها ثم الركبة ثم الباقي على السواء واذ لم يجد
المكلف السراية ما يتر به نجاسة او يغلظا لبعده ميلا او عطش
صلح معه او عاريا ولا اعادة عليه و ينفذ لزمه لو ابرج عن
مزيل وسراية بفعل العباد كما مر في التمسك ثم هذا ليس فولا للمقتبة

يشترط ان لا يكون له عذر في تركه فان كان من النية بالاجماع
او من الارادة الموحدة لاحد المتأخرين الى ارادة الصلوة
 لله تعالى على الخلو لا مطلق العلم في الاجماع الاثر في امر علم الكفر
 لا يفرق ولو نواه بكفر واعتبر فيها على القلب اللازم للارادة فلا
 عبادة بل ذكر بالاسرار وان خالف القلب لانه كلام لانية الا اذا
 عجز عن احضاره كالموم احصائه فيكفيه الثالث تجب في الوضوء
 على القلب ان يعلم عند الارادة بانه يتناول احدى الصلوات يصلح
 فلو لم يعلم ان يتناول لم يجز والثاني ان يتوجه هو المتخير و
 يكون بغيره الماخوذ ولو كان سببا لانه لا يغلب في انشاءات
 وتصحيحاته حال قرأته وقيل سنة بغير اجتهاد سنة علمه وانما لم
 ينقل عن المصنفين ولا الصحابة والفقهاء بغير بل قبل بدعة وفي
 الحديث انه يقول اللهم اني اريد صلاة كذا فبشر او قبل
 مني وسبب في الحج واجازة تقدم بها على التكبير ولو قبل الوقت
 وفي البداية فانه من منزلة من يجمع الجماعة فلما انتهى الى الامام
 كبر ولم تحضره النية جاز ومفاد جواز تقدم الا قد اذ ابنته
 فليحفظ ما لم يوجد فيها من عذر لا يقع بصلوة وهو كل ما
 يمنع البناء او شرها الشافعي وانما يفتد ب عندنا ولا عجز
 بشيء متاخرة عنها على المذهب وجوز المخرج الى الركوع وكفى
مطلق نية الصلوة وان لم يقل لله لنفعل سنة رابطة و
تراويح على المعتد او تعينها بوقوع وقت الشروع والتعيين
 احوط ولا بد من التعيين عند النية فلو جهل الفرق فيه لم يجز
 ولو علم ولم يجز بغير الفرض من غيره ان نوى الفرض في المكان
 جاز وكذا لو اتم عجزه فيها لا سنة قبلها فرض ان ظهر او ظهر
 قرنه باليوم او الوقت او لا هو الاصح ولو الفرض قضاء ولكنه
 يفتد بظهر يوم كذا على المعتد والاسهل نية اول ظهر عليه
 او آخر ظهر وفي القساسة عن النية لا يشترط ذلك في الاصح وسبب
 آخر الكتاب وواجب ان يقرأ او تقرأ او سجد وتكلم وكذا

قوله

شك

شكرا بخلافه شروط وتعيين عدد ركعاته لمصنوعها ضمنيا فلا يفرق
 الخطأ في عددها ونوعها المقتضى المتابعة لم يقل ابنته لانه نوى
 الا قد اذ بالامام او اشروع في صلاة الامام ولم يفتد بصلواته
 صح في الاصح وان لم يعلم بها لجعله نفسه يتبع الصلوة الامام
 بخلاف ما لو نوى صلاة الامام وان انشطر تكبيرة في الاصح
 لعدم نية الا قد اذ الا في جمعة وجبارة وعبد على المختار
 لا اختصاصا بالجمعة ولو نوى فرض الوقت مع بقاء جاز
 الا في الجمعة لانها بدل الا ان يكون عذره في اعتقادها وانما فرض
 الوقت كما هو رأي البعض فتكفي ولو نوى ظهر الوقت فلو
 مع بقاء في الوقت جاز ولو نوى الجمعة ولو مع عدمه بان
 كان قد فرجه وهو لا يعلم لا يصح في الاصح ومثله فرض الوقت
 فالا ونية ظهر اليوم لجواز مطلقا لخصه القضاء بشيء الا اذا
 كلفه هو المختار وسقط الجبارة بنوع الصلوة لله لو نوى
 ابنته الدعاء لبيت لانه الواجب عليه فيقول احي الله داعيا لبيت
 وان اشبه عليه الميت ذكر ام انش يقول نويت احي مع الامام
 على من يفتد بصلوة الامام وانما في الاشياء وكذا لو نوى
 الميت الا ذكر فيها ان انش او عكس لم يجز وانما لا يفتد بتعيين
 عدد المرات ان اذ بان انهم اكثر لعدم نية التزايد والامام بنوى
 مع صلوة فقط ولا يشترط لغيره الا قد اذ نية اعمامة المقتدى
 بل من غير القواب عند اقد ان احده لا قبله كما بحث في كتابه
 لو اتم رجلا فلا يفتد في لا يوم لحد اعم لم ينو الا اعم وان
 ام سنة فانه اقد شيخ المرأة مخافة لرجل في غير صلاة
 جوازته فلما بد له صلواته من نية اعمامتها لئلا يلزم الفسار
 بالمخاذاة بلا التزام وان لم يفتد مخاذاة فيه ففتد بغيره
 وقيل لا يجزاة اجماعا وكيفية وعبد على الاصح خلاصة
 واشباهه وعليه ان لم يخاف احد ان يفتد بصلواته والا لا ونية
 استقبال القبلة ليست بشرط مطلقا على المراجع

فيها قتيلى لو نوس بيا الكعبة او المقام او محراب مسجد لم يجر
 مفرغ على المرجوح كنية تعبير الامام في هذه الاقضية فانها
 ليست بشرا فلو انهم لم يخلطوا في هذا ما كانوا بغير صحح الا اذا
 عينه باسمه فبانه غيره الا اذا عرفه بمكانه كالقائم في المحراب
 او اشارة كقوله الامام الذي هو زيد الا اذا اشار بصفة
 مختصة كهذا الشئ فاذ هو شيخ فلما يجر ويكسر على
 لانه انما يتبع شيئا لعله في جهنم نول ان لا يجل الا خلف
 من هو على مذهبه فاذا هو على غيره لم يجر فايدة لما كان
 الاعتبار للسمية عند لم يختص ثواب الصلوة في مسجد
 عليه الصلوة والسلام ما كان في زمانه فيجوز في المساجد
 استقبال القبلة حقيقة او حكا كذا هو والشرح حصوله
 لا طلبه وهو شرط ان لا يتكلم بلسان الجرح حتى يوسد للكعبة
 نفسه كقوله فكذلك وكذا المدة لثبوت قبلة بالوجه اصابته عنها
 يعلم المعابر وعينه كاس في البوابة ضعيف والاصح ان من بين
 وبينها حائل كالحجاب واقرة المصنف قايما فانه يقول فلكي
 ملكي بباين الكعبة وغيره الا غير معانيها اصابته جهنما وتعرف
 بالليل وهو في القوي والامصار محارب الصحابة والقبائل
 وفي المفاوز والبيمار الجنوم كالغلب والافرح والاعلم بها من
 لو صلا في سمعه والمكعبة في القبلة الوضوء على البناء وفي من
 الارض است بغير الارض وقبله العاجرة غير من الارض وان
 وجد مخرجها عند الامام او خوف ماله وكذا الكل من سقوطه عنه
 الاركان جهنم قدرته ولو مضطجعا في الجحيم روية عند
 ولم بعد لان الطاعة بحسب الطاعة ويخرج هو باني الجحيم
 لتبيل المقصود عاجز عن موقفة القبلة بما مر فاج طهر خطاؤه
 لم بعد لا مروان علم به في صلواته او كقول راية ولو في سجود
 سرعا سجدار وبين حتى لو صلى كل ركعة لوجهه جاز ولو بركة
 او مسجد مظلوم ولا يجره مخرج باب ابواب ومثل جدار ولو

اعلى

اعلى فواء رجل بنى ولم يقنع الرجل به ولا بعد كقول ولو انهم
 بغيره لما كثر لم يجر ان احتلوا الامام ولو سلم فتحو لا راي سبوح
 ولا حق استدار المسبوق واستانف الا حيا ومن لم يقع
 تحريم على شئ اصله لكان جهنم مرة احتياطا ومن كقول راية لوجهه
 الاول اسجدار ومن ترك ترك سيرة من الاول استانف واز
 شرع بلا كثر لم يجر وان اصاب لترك فرض القوي الا اذا علم به
 اصابته بعد فراغه فلا يجره انما بخلاف مخالف جهنم تحريم
 فانه يستانف مطلقا كفضل علم انه قد ثاب او ثوب نجس الوقت
 لم يدخل فبانه بخلاف لم يجر صلى جماعة عند استنباه القبلة
 علوم تشبهه ان اصاب جاز بالتحريم مع امام وبيد انهم صلوا
 الى جهنم مختلفة فمن يتبع منهم مخالفة امامه في الجهة او نحوه
 عليه حالة الاداء اما بعده فلا يجره صلواته لا اعتقاد
 خطا امامه ولترك فرض المقام ومن لم يعلم في كل فصلاته بجرح
 كما لو لم يتبع الامام بانه راي رجلين يصليان قائم بواحد
 لا يعينه **فروع** الشبهة عندنا شرطا مطلقا ولو عقبا يشبه
 فلو مما يتعلق بالقول كطلاق وعناق بطل والالا ليس من ثوب
 خلاف ما يورد في الاعلى قول محمد في الجمعة وهو ضعيف المتمدان
 العبادة ذات الافعال تشبه شيئا على كل ما افترج خالصا حاله
 الربا واعتبار الربا انه لو خلى عن الناس لا يصلح فلو معناه
 يجره ووجد لافقه ثواب اصل الصلوة ولا يترك خوف
 دخول التراب لانه امر موهوم ولا ربا في الزايف في حق سقوط
 الواجب قبل الشخص صلى الظهر ولك وينار فصل بهذه الشبهة
 ينبغي ان يجره ولا يستحق الدنيا والصلوة لارضاء المضموم لا يجره
 بل يصلح لانه فانه لم يوف خضه اخذ من حسنة جازانه يؤخذ لانه
 ثواب سبهاية صلوة بالجماعة ولو اورك القوم في الصلوة
 ولم يدروا فرض ام تراو كجهنم القوي فرض فانه لهم فيه حجة والاتق
 نقلا ولو نوس فرضه لكانت وجنزة فلكم ثوب ولو كان ثوب

كبر ركوع وسجود وثلاث سجود وترك قعود قبل ثمانية
 او رابعة وكل زيادة تخلف بين فرضين وانصات
 المقعد من مسابقة الامام يعني في الجهر منه لا في المقلوع
 بنسخه او بعد سبعة كفتوت بخلافه في سجدة في
 المفروض كما بسطناه في الخبرين قلت فيكفت اصوات
 نيف واربعين وباب سطر من مائة الف او واحد في
 ثمانية وسبعين من ثوب سبعة فمكة في ثوب سبعة
 وترك نقص منه وزبادة فيه او عليه في ثمانية وسبعين كما
 والتبع بنفي المحرم فبغيره ان واجب بسجود ثمانية
 وسبعين واجبا وسننا ترك السنة لا بوجوب في
 او لا سجد ابل اساءة لو عاودا غير مستحق وقاله الاساءة
 او من الكراهة ثم هي على ما ذكره ثمانية وعشرون رفع
 البعد من التوبة في الخلاصة ان اعاد وتركه ثم وثق الاصاب
 الاثر كما يجال او لا يابط طاراه عند التكبير فانه بعد وجه
 الامام بالتكبير بقدر حاجته للاعلام باله قول والانتقال وكذا
 بالسميع والسماع والاطاعة والمنفرد فيه سجد
 والثناء والتفوق والسمية والسميع وكونهن سر او شيا
 يمينه على ياره وكونه تحت السرة للرجال لقول علي رضي الله عنه
 من السنة وضعت تحت السرة ولحقها جناح الدم في
 رؤس الاصابع وتكبير الركوع وكذا الرفع منه بحيث يستوي قايما
 التسبيح فيه ثلثا واصنافا كعبه واخذ ركبة يديه في الركوع ورفع
 اصابعه للرجل ولا يندب الترفع الا انها ولا الضم الا في سجود
 وتكبير السجود وكذا انفس الرفع منه بحيث يستوي جاسا
 وكذا التكبير في التسبيح فيه ثلثا ووضع يديه وركبته في السجود وثلا
 يزم طاراة مكانها عند الجمع الا اذا سجد على كفة كما مر وافتراش
 رجله اليسرى في تشهد الرجل والجلسة بين السجدين ووضع يديه
 فيها على قنطرة كانت له لتوارث وهذا مما افقده اهل المتون و

الشرح

الشرح كان امد او الفتاح لثلاثة نيات ^{ثلاث} بوجوبه معز بالنية
 فانهم والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الاخيرة فوضي
 ان اثنى في قوله لا اله الا الله على محمد وسبوه الى الله عز وجل
 الاجماع والاعاء باب سجود الله عما سواه من العباد وبنية
 تكبيرات الانقالات حتى تكبيرة القنوت على قول والتسبيح
 للامام والتكبير بعد وكذا في الوجه بينة وسيرة للامام والاداب
 تركه لا بوجوب اساءة ولا عتبا كترك سنة الزواجر لكن فقد
 اقتضى نظره الا موضع سجود حال قيامه ولا ظهر منه حال ركوعه
 الى اربعة حال سجود الى حجره حال قعوده ولا في ملكه الا بين والاكابر
 عند التلبية الا في الثانية لتوصل الخشوع وامسك فمكة عند
 التثاوب ولو باخذ شفتيه بيده فان لم يقد رعاها بظهر يده
 اليسرى وقيل باليمين لوقاها والافساره يجزي او كذا في التغطية
 بلا ضرورة مكرهة واخر اربع كفية من كبة عند التكبير للرجل الا
 للضرورة كبر ووضوح السعال ما استطاع لانه بلا عذر في
 فيجبته والقيام للامام وموتم جميع قبل حتى على الفلاح خلافه لفر
 فمكة عند حتى الصلاة بين كمال ان كان الامام بقراب المحراب
 والا فيقوم كونه في يمينه اليه الامام على الاظهر وان دخل من قدام
 قاموا حين يقع بغيرهم عليه الا اذا قام الامام بنفسه في مسجد خلا
 يقفوا حتى ينه اقامته طهرا وشه مع الامام في الصلاة منه قبل
 قد قامت الصلاة ولو اخر حتى انما لا بأس به اجماعا وهو قول الثناء
 والثناء وهو احد الازاهب كان في شرح الجمع للمصنف وفي التماسه
 معز بالخلاصة انه الاجم ^{فرض} لو لم يعلم ما في الصلاة من فرائض و
 سنن اجزاء فنية ^{فرض} واذا اراد الشروع فيها كبر لوقاها
 للافتتاح ان قال وجوب الله اكبر ولا يصح رعا بالعبادة فقط كالله
 ولا يكبر فقط هو المختار فلو قال الله مع الامام والكبر قبله او ادرك
 الامام راكعا فقال الله قايما والكبر راكعا لم يصح في الاجم كذا في شرح
 الله قبل الامام ولو ذكر الاسم بلا صفة حتى عند الامام خلا فالحق بالحق

اذ قد اختلفوا في وجوبه في كل وقت من وقت الصلاة في الاصل
 ويشترط كونه قايما فلو وجد الامام راكعا فكيف مضى ان
 الى القيام اقرب صح وقلت بكثرة الركوع **فروع** كبر عالم بكبير
 احامه ان اكبر رايه انه اكبر قبله لم يجوز والا جاز محيدا ولو اراد بكبير
 التبع او متابعه الموقوف لم يصح رعا ويكرهه الراي لقوله عليه السلام
 والسلام الاذان جزم والاقامة جزم مخ وتر في الاذان وانما
 يصح رعا بالنية عند التكبير لانه واحد ولا يراى واحد بل بهما ولا
 يجرى الخارج عن التعلق كالخس وامس تحريك لسانه وكذا في
 حق القراءة هو الصحيح لقوله تعالى فليقرئ فليقرئ فليقرئ
 النية لكن يتبين ان **يشترط** فيها القيام وعدم تقديها بغيرها مقار
 التحريم ولم اره ثم في الاستنباط في قاعدة التامع تابع والمقتضى به لزومه
 في كبرية وكبرية لا قراءة ورغى به قبل التكبير وقيل معه مات
 بما فيه شحذ اذ نية هو المراد بما في ذوقنا لا يتحقق الا بذلك
 يستقبل بكيفية العقيدة وقيل خذبه وامرأة ولو اتمه كما في البهر كن
 في النهج عن السراج انما هنا كرجل وفي غيره كالحاجة من رفع بحيث يكون
 رؤس اصابعها حذاء منكبيه وقيل كالحرجل وجهه مشدود ابقه مع
 كراهية التحريم بغيره وتاميل وتجدد وسائر حكم التعليل في الحاشية
 له تعالى وروى في كبريه وكن في الاصل وخلفه الثاني بكبر وكبر متكررا
 ومعه زاد في الخلاصة والكل ما روي في الاصل او مخفي كما في **يؤتى** بغير
 عربية الى الساج كان وخلفه البر عن باقي رتبة كبريه كبريه
 لاهل الجنة العربية والافارسية الدرية بشد باراء
 من يروى في شرا عونه وعلم هذا الخلاف في الخطية وجميع اذ كان العتق
 واما ما ذكره بقوله او اتقن او اتقن او اتقن او اتقن او اتقن او اتقن
 او شدد عند حاكم او روي في السلام ولم ار لوجه شئت غاط او
 قرا بها عا جردا في اجزاء غير القراءة بالوجه لان الاصل رجوعه الى
 قولها وعليه الفتوى قلت وجعل العتق في الشرح كالفرد لا ينفك
 له فيه ولا ينفك في بل جعله في التامر حاشية كالتسوية كجوازها

ففلا يراه كالمثل رجوعهما اليه لا هو اليهما فاحفظه وقد اشبهه
 على كثير من الفاصرين حتى انهم نقلوا في كل كنية فتنبه لا يجرى ان اذن
 بها على الاصل وان علم انه اذن فذكره الى اذى واعتبر ان معنى المتعارف
فروع قرا بالافارسية او التوراة او الانجيل ان قصته تنفذ وان
 ذكرها والحق في التوراة ان كان في النهر الاوجه انه لا ينفذ ولا
 يجوز في كونه يجرى ويجوز كناية آية او آيتين بالافارسية لا الكروية
 كتب تفسيره تحتها ولا يشرع به شوب يحاجه كمنه في كونه
 وهو مذكور في اللام اعفوا او ذكره عند الذبح لم يجوز بخلاف اللام
 ففلا فانه يجوز فيها في الاصل كما الله ووضع الرجل بينه وبينه
 تحت سرته اخذ راسه بغيره وارباه هو الخار وتنفذ المرأة
 والذبح الكف على الكف تحت ثديها كما فرغ من التكبير بالارحال
 في الاصل وهو سنة قيام حاره ان القائل لا ينفذ ولم اره ثم رايته
 في جميع الامم المراد من القيام ما هو الاصل لان القاعد يفعل ذلك
 له قرا فيه ذكر سنة في دفع حارة الشار وفي الفتوى وكبير الجائزة
 لا يسكن في قيام بين ركوع وسجود لعدم ما القرار ولا يجرى
 كبريات العبد لعدم انه كمال بطلان القيام فيضغ سراج وقرا كما
 كبر سجا كماله تارك وجعل ثنا ذلك الثاني الجائزة مقنن اعلم
 فلا يجرى وجهه وجه الا في الفلاة ولا تنفذ بقوله وانا اول
 المسلمين في الاصل الا اذا شترع الامام في القارة سواء كان
 مسبوفا او مدركا وسواء كان احامه كجبر بالقارة او لا فانه لا ياتي
 به كما في النهج عن العتق او ركا الامام في القيام بيني عالم بدار بالقارة
 وقيل في الحاشية بيني ولو ادركه راعا وسجدا ان اكبر رايه انه
 ان يتركها استغنى بقوله بلفظ اعوذ عيا المذهب سراج كماله
 اية فانه كاشد في القارة فاذن ذكره بعد الفاتحة تركه ولو قبل كالا
 تقوؤ ونبين ان بسا نقرا ذكره الجليل ولا يتقوؤا التليد اذ اقرا على
 اساده فخير الى لا يستغنى فليحفظ فبانه به اسبوق عند
 قيامه لفظا ما فانه لقائه لا يقتضي لعدم ما ويؤخر الامام التقوؤ

عن كثيرات العبد من لقائه بعد ما كان قد سمي غدا الموت
 بقضا البسمة لا مطلق الذكر كما في فريضة ووضوء في اول كل
 ركعة ووجهه في لاتس بين الفاتحة والسورة مطلقا ولو
 سرية ولا تكرر اتفاقا وما صحح الزاهد من وجوبها صنفه في
 البجواب اية واحدة من القرآن كله انزلت للفصل بين
 السور فماني النمل بعض آية اجماعا وليست من الفاتحة
 ولا من كل سورة في الاصح فيهم على المن لم يجز الصلاة
 بها احتياطا ولم يكره جاحدا تشبهه اخلافا فانك فيها كما سمي
 قرأ المصلح لو اما ما او منفردا الفاتحة وقرأ بعد او بعد سورة
 او ثلاث ايات ولو كانت الآية او لا يقرأ بعد ثلاث ايات فصلا
 انتقلت كراهية التورية ذكره الجليلي ولا تنتقل التورية الى
 يات نون وامن بعد وقصر واما لا تقرأ بعد مع ثبوت
 او حذف باو بل يقرأ مع احدها واما معهما وهذا ما انفردت
 بتكريره الامام سراجا موم ومنفرد ولو نزل السورة اذا سجد
 ولو من مثله في كونه وعبادة ما حدث اذا امن الامام
 فامتنوا من التعقيب بعلوم الوجوه فلا يتوقف على سماعه منه
 بل يحصل بنهاج الفاتحة بدليل اذ قال الامام ولا الضالين تقولوا
 امين ثم كما فرغ من كل ركعة لا يخطا ما ركع ولا يركع وصل الصلاة
 بتكبيره ولو بين حرف او كلمة فانه حار الخور لا بأس به عند بعض
 مشيئة المصلح ويصح به في معنى اربها على ركبة ويخرج احابدة للكلين
 وبسبب ان يصدق عليه وينصب ساقية ويسبها طهره ويسوي
 رأسه بوجهه غير ارفع ولا منكر في سجدة واحدة ثلثا فلو تركه
 او نقصه كره تنزيها وكره تحريكها طاعة ركوع او قعدة لا وراك
 الجارية او عرفة فلا بأس به ولو اراد به التقرب الى الله لم يكره اتفاقا لكنه
 ما وروى في سجدة التوبة فينبغي التحريم واعلم ان ما بين عليا وروى
 المتابعة في الاركان انه لو رقع الامام راسه من ركوع او سجود
 قبل ان يتم الاموم السجدة الثلاث وجب متابعتها وكذا عكسه

فيعود

فيعود ولا يعبر ذلك ركوعين بخلاف سلامه او قيامه
 اثباته قبل اتمام الاموم السجدة الثالثة لا يجزى من سجدة واحدة ولو لم
 يتم جازا ولو سلم والاموم في او عينه السجدة بعد ما كان في السجدة والناس
 عنها غافلون ثم رفع راسه من ركوعه سجدتين في الامام
 وما لا يثبت التوحيد سراجا يكتفي بالسجدة الموم وافضل الله ربها برك
 الحمد ثم حذف الاموم حذف الله فقط ويكفي بينهما فومنفردا
 على المعتقد فيتم رافعا ويكفي سجدتين فيقوم مستويا كما سجد سجدتين
 او واجب او من ثم يكبر مع الزور ويسجد واضعا ركبة اولها
 لوجهها الارض ثم يركع ثم يركع ثم يركع ثم يركع ثم يركع ثم يركع
 بيمين كعبته اعتبارا لاقوال الركعة باقوالها ضامنا اصبغ يد به مشقة
 للعبادة وبها سجدتين ويسجد يسجد باقواله اي على ما صلب منه
 جهته حدنا حلولا من الصدق الى الشدة وعرضا من اسفل
 الى جبين الى العنق ووضع الركبة واجب وقيل فرض كعبتها
 وان قل ذكره اقتضاه في السجود على احداهما ومنها الاكثف
 بالانف بلا عذر واليه ترجع وعليه الفتوى كما قرأه في سورة
 الممتحن وقيل يفترض وضع اصابع القدم ولو واحدة نحو
 العقيدة والآن لم يجز والناس عنه غافلون كما يكره تنزيها بكونه
 علامة الا لعذر وان سجده عندنا يسجد كما كونه على جهته كلها
 او بعضها كما مر اما اذا كان الكور على راسه فافضل وسجد عليه
 مقتضاه اي ولم نصب الارض جهته ولا انفض على القول به لا
 يوجب عدم السجود على حد وبشرط طهارة المكان وان يجدهم
 الارض والناس عنه غافلون ولو سجد على كعبته او ما حصل ثوبا
 صح لو المكان الميسر وحاصل ذلك طاهر او اتالا ما لم يجد سجدة
 على طاهر فيصلي اتفاقا وكذا حكم كل متصل ولو يوضو ككفة في الارض
 وثقته ولو بعد ركبة كان سجدة الجبلية انها كفيها وكره يسجد
 في ذلك الا لم يكن ثم ثياب او حصة او حواجر او ما شرفه والآن كمن
 شرفها فانه لم يركع اذا لا بأس به فيكره تنزيها وان حاذى كاذبا

في الوالي بالولي بالولي
 او بالولي بالولي
 او بالولي بالولي
 او بالولي بالولي

وفي الزمان لا يرفع الرأس عن وجهه كونه وعن عمامته لا
 يحل عليه خدم كراهة بسبب الخوف ولو بسبب الغناء جعل كنفه تحت
 منته وسجد على ظهره لا أقرب للثوب وضعه وان سجد للزحام على ظهره
 هل هو قبيح احذر ان يلم اياه من صلى صلاته الى اوقافها جاز للضرورة
 وان لم يجد لها بل صلى غيره او لم يصل اصلا او كان فرجه لا يريح وشركا
 في الكفاية لا يكون ركبتى السجد على الارض وشركا في الجنبى سجود
 المسجود عليه على الارض فانه حرام كان نقل النساء للجوان
 والرجال في على ظهر النساء وعلى غير المصلي بل على ظهر كل حال كونه على غير
 المصلي كانه في العذر ولو كان موضع سجوده ارفع من موضع التكبير
 بقدر اربعين منضوبين جاز سجوده وان كثر الا ان جازته كراهة
 وان اراد لبسته بجارسى او ربيع ذراع عرض سنة اصابع فقدر
 ارتفاع نصف ذراع اثني عشر اصبعاً ذكره الحلي ويظهر عقده في
 غير هذه ويباعد بقلبه عن فخره ليطهر كل عضو ينفذ خلاف
 الصوف فانه المقصود انما هو حتى كانهم جسد واحد يستقبل
 بطراق اصابع رجليه بقية وكبره ان لم يفعل ذلك كايكده موضع
 قد ما ورفعه اخرى بلا عذر ويسجد فيه ثلثاً كراهة واما ان يتخفف فلا
 يتبدى عضدها وتكون بجلده بغيره كراهة استروا في الزمان
 انما تتخلف الرجل في حشيه وعشرين ثم يرفع راسه مكبراً ويكفي
 فيه مع الكراهة او لا ما يجعل على عليه اسم الرفع كما تحذف في الحيلة
 متعلق الركبة بالاذن كسائر الاركان بل يسجد على كونه فترفع
 فسجد بارتفاع اصلا حتى يخرج في الهداية ان كان في العذر اقرب
 حتى والاذن ورجله في النذر والشرع لا يثبت ثم السجدة الثالثة تتم
 بالرفع عن سجدة وعليه الفتوى كالملاوية انما كالجوع وجلس في السجدة
 مصلية كالمرو يضع يديه على فخذيه كالثنية المصيرة ويسجد بها
 ذكر من نزل وكذا اليس بعد رفعه من الركوع وعاء وكذا الالبان
 في ركوعه وسجوده بغير التسبيح على المذهب وما ورد في محمد على النفل
 وكبر وسجدة ثالثة مصلية وكبر للشهد من على صدره وقدميه بالاعتناء

وتقود

وتقود استراحة ولو فعل لا بأس وكبره تقديراً لحدس رجليه
 والذخوض والركعة الثالثة كان فيهما من غير ان لا بأس بتقود وتقود
 فيها اوله يسجد على الامرة ولا بأس بركعة موكله ارفع يديه الا في سج
 هو اطلع كما ورد بناء على ان الصلوة المروية واحدة نظر السبع
 ثلثة في الصلوة بكبرية افتتاح وقتوت وحيداً حشيه في
 الحج اسلام الى الصلوة المروية وعرفات والحجرات ويجوزها على
 هذا الترتيب بالثنية فقطس جميعه وبالمنظر للابن المفسر
 ثلثة وقتوت عند استلام الصلوة مروة عرفات بالحجرات والرفع
 بخلافه او ثنية كالتوبة في الثلثة الاول واما في الاسلام والبرك
 عند البركة بين الاول والوسطى فانه يرفع يده او منكبه ويجعل
 يدهما كخو الجوه الكعبية واما عند الصلوة المروية وعرفات
 فترفع يدهما كالعادة والرفع فيه وفي الاستسقاء مستحب بسيط
 يديه هذا صدره كخو السمان لا ترفع يديه الا على ويكون بينهما فرجة
 والاشارة بمسبحة العذر كبر وكفى والسمج بعده على وجه سنة
 في الاصح شرباً لينة وفي وثرة اليه الدعاء اربعة وعشرون رغبة يفعل
 كما مروى وعاء رغبة يجعل كفيه لوجهه كما مستقب من اليسى او كما
 تفرغ يفعل الخضر البتة ويجعل يديه وبشيرة بمسبحة او عاء
 الخفية ما يفعل في نفسه وبعد فرائضه من سجدة الركعة الثالثة
 يفتقر الى رجل رجل اليسرى فيجعل يديه اليمنى ويجلس على ثوب
 رجل اليمنى ويوجه اصابعه في المنصوب نحو القبلة هو السنة
 في الفرض والنفل ويضع يده على فخذيه الا بمن وبسراه
 على اليسرى وبسبب اصابعه مفرجا قليلاً جاعلاً اطرافها
 عند ركبته ولا بأس في الركبة هو الاصح لتوجه القبلة والاشيرة
 بسبابة عند الشكوة وعليه الفتوى كما في الاول والجلية والجلية
 وعدة المصنعة وعامة الفناوس لكن المصنعة ما حجب الشراخ و
 لا سيما المتأخر من كالمكيا والجلية والجلية والجلية والجلية
 الاسلام الجود وغيره انما يشترط فعله عليه الصلوة والسلام

وَسَيُؤَدَّبُ بِمَجْدِهِ وَالْعَامُّ بِلِيٍّ فِي مَشْرِقٍ وَبِلِيٍّ فِي مَغْرِبٍ
وَالْمَغْرِبُ بِهِ عَيْنُهُ وَبِلِيٍّ بِسُطْحِ أَصَابِعِهِ كَلَّمَ وَفِي الشَّرِّ بِلِيٍّ
عَنِ الْبِرِّ بِإِذْنِ الصَّحِيحِ وَبِلِيٍّ بِسُجُودِهَا بِرَفْعِهَا عَنِ النَّفْسِ وَ
بِضَعْفِهَا عَنِ الْإِبْطَالِ وَاحْتِزَامِهَا بِالصَّحِيحِ عَمَّا قِيلَ لَا يَسْبِرُ لَانْ خُلَاقِ
الْإِرَادَةِ وَالرَّوَايَةِ وَبِقَوْلِنَا بِالْمَجْدِ عَمَّا قِيلَ بِعَقْدِ عَنِ الْإِبْطَالِ رَأْيُهُ
وَفِي الْبَعِثِ عَنِ التَّوْفِيقِ الْأَحْمَدِ أَمَّا مَسْجِدُهُ وَفِي الْحَبِطِ سِتَّةٌ وَبِقَوْلِهِ
تَشْهَدُ بِلِيٍّ مَسْجِدُهُ وَبِقَوْلِهِ كَلَّمَ فِي الْبِرِّ بِلِيٍّ كَلَّمَ عَيْنُهُ وَبِقَوْلِهِ
وَبِقَوْلِهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ الْجَدُّ الْخَلْفِيُّ فِي الْإِفْضَالِ وَخَوْفُهُ فِي مَجْلِسِ الْأَمْرِ
وَبِقَوْلِهِ بِالْقَوْلِ الشَّهَادَةِ مَعَانِيهَا مَرَاوِدُهُ لِمَعْلُومِهِ الْأَنْفِ وَكَانَ
يَكُونُ اللَّهُ وَبِقَوْلِهِ عَلَيْهِ نَفْسُهُ وَبِقَوْلِهِ الْأَنْفِ وَكَانَ
ذَلِكَ ذِكْرُهُ فِي الْمَجْدِ وَكَانَ أَنْ تَحْمِلَ عَلَيْهِ لِيْلِيٍّ فِي الْحَبِطِ سِتَّةٌ
اللَّهُ وَكَانَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَقُولُ فِيهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَلَا
يَزِيدُ فِي الْفَرْقِ عَلَيْهِ الشَّهَادَةُ الْأُولَى أَجْمَعًا فَانْزِلْهُ
عَمَّا ذَكَرَهُ فَتَجِبَ الْأَعَادَةُ أَوْ سَلَامُهَا وَجِبَ عَلَيْهِ سَجُودُ السُّرُودِ
أَوْ أَقَالَ اللَّهُ صَلَّ عَلَى مُحَمَّدٍ فَقَطَّاعًا عَلَى الْمَذْهَبِ الْمَفْتِي بِهِ لِلْخُصُوصِ
الصَّلَاةُ بِلِيٍّ لِمَا خَيْرُ الْقِيَامِ وَبِقَوْلِهِ الْعَوْمُ قَبْلَ إِمَامِهِ سَكَتُ الْفَقَّاهِ
وَأَمَّا الْمَسْبُوقُ فَتَحْتَ سَلِّ بِقَوْلِهِ عَنِ الْإِسْلَامِ إِمَامُهُ وَتَحْتَ سَلِّ
قَبْلَ لِيْلِيٍّ كَلَّمَ الشَّرَاوَةَ وَكَانَتْ فِي الْمَفْتِي فِيهَا بَعْدُ الْأُولَى
بِالْقَوْلِ فَانْزِلْهُ عَلَى الْفَقَّاهِ وَبِقَوْلِهِ وَبِقَوْلِهِ قَرَأَ
الْقَوْلِ وَجِبَ عَلَيْهِ وَبِقَوْلِهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَبِقَوْلِهِ قَرَأَ
وَبِقَوْلِهِ تَحْتَ سَلِّ فَلَا يَكُونُ مَسْجِدًا بِسَكُوتِهِ عَلَى الْمَذْهَبِ كَثِيرٌ
الْتَحْزِينُ عَنِ عَلَيْهِ وَبِقَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَهُوَ الصَّارِفُ لِلْمَذْهَبِ
عَنِ الْوَجُوبِ وَبِقَوْلِهِ الْفَقُّ وَالْفَقُّ الْأَقْدَرُ أَشْ كَلَامُ الْوَلِّ
تَشْهَدُ بِقَوْلِهِ صَلَّ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبِقَوْلِهِ فِي الْعَالِي
وَبِقَوْلِهِ كَلَّمَ الْجَدُّ وَبِقَوْلِهِ كَلَّمَ الْأَمْرَ وَبِقَوْلِهِ الْأَمْرَ
الْتَحْزِينُ لَا تَزِيدُ فِي الْفَرْقِ الْأَخْبَارُ بِالْوَقْفِ عَيْنِ سَلُوكِ الْأَدَبِ
فَقَوْلُهُ أَفْضَلُ مِنْ شَرِّهِ وَكَانَ الْأَمْرُ عَلَى الشَّافِعِيِّ وَبِقَوْلِهِ مَا تَقُولُ لَأَشْهُدُكَ

المغفرة

في الصلاة

فی الصلوة فکذب و قولهم شیعہ و ن بابیہا علیہا ایضا و التوضی
بالدو و حقن ابراهیم علیہ السلام اولادہ ستمائے الہدیین
اولادہ المصلوبہ صلوٰۃ بیتیخہ بہ طحیلا و علی الاخیر قال شیعہ
ظاهر اور اجمع لکن محمد و اہل شیعہ بہ قد یکوز او فی مثل مثل نور
کی شکات و اہی فرض علیہا بالامر فی شیعہ زعمانہ الہجہ مرہ
واحدۃ اتفاقا فی المعمر فلو بلغ فی صلوٰۃ ثابت علی الفرض تہذیبنا
و فی الجہتی لا یجب علیہ البتہ انہ یصل علی نفسه و اختلف الشیخاوی و
الکرمی فی وجوبہ علیہا مع و الذکر کلما ذکر صلی اللہ علیہ وسلم
و الخیار عند الطحاوی و مکارہ الی الوجوب کلما ذکر و لو انک الخلیف
فی الامام لانہ لا مریق فیہ انکارہ بل لانہ متفق و وجوبہا بسبب
مکرمہ و ہذا الذکر فیہ کثرہ و تکرر و تفسیرہ بنا بآئینہ متفقہ لانہ
حقا بعد کانت شیعہ بخلاف ذکرہ تھا و اعذاب استنباط الی الکوار
و علیہ الفتوی و المعتمد من المذہب قول الطحاوی انک ذکرہ الیہا کان
تبعہا کما فی الجلی و غیرہ و رب جمہ فی ہذا و یث الوجد کریم و ابدا
و سقا و بخی و جفا و ثم قال فکلون فرضا فی العلم و اجابا
ذکر علی التبیح و ہذا ما عند منتج الشارح متاعہ و کونہ و سندہ
فی الصلوٰۃ و مستحبہ فی کل اوقات الامکان و مکرمہ بہ فی صلوٰۃ
غیر شیعہ و اخیر فلذا استثنی فی التذکر مع قول الطحاوی و ی مافی
تشرید اول و جہن صلوٰۃ علیہ فیما یسلسل بل خصہ فی و
البحار بغیرہ الا انک الحدیث من ذکرہ عندہ علیہ فقط و انہ عاب
الاعضاء برفع الصوت جہل و انما ہن و عبادہ و الا علیہ
بہن الجہد و الخلیفۃ کذا اعتدہ الناجی فی کثر العفان و
انہ قد شر و کلکلمہ التوجید مع انہا اعظم منہا و افضل الحدیث
الا جہان و غیرہ عن الشیخ قال قال صلی اللہ علیہ وسلم من
صلی علی مرہ و احدۃ فحققت منہ محاماتہ عنہ و نوب کما فی
سنتہ فقیہ القبول کما مول بالقبول و دعا بالعبودیہ و ہوم
بغیر ما نہد فیہ و ابویہ و استاذہ المؤمنین و یحرم سوال

العافية مددا الدهر او خير الدارين ووقع شربها او سحبتها
 العافية كثر من العافية قيل واسترعية والحق حرمه الله بالحق
 بالمعقولة لا كما في الكحل من كل فؤادهم نحو بالادوية المعقولة
 في القرآن والسنة لا بما يشبه كلام الناس اضطرب فيه كلامهم
 ولا سيما المصنف والخمار كما قال الحلي في ما هو في القرآن او في
 الحديث لا ينفرد وما ليس في احد من اهل السما والارض من الخلق
 لا ينفرد ولا ينفرد لو قيل قد استشهدوا ولا تتم به ما لم يذكر
 سيرة فلا تفرد بسيرة المعقولة مطلقا ولا لعين او لغيره وكذا
 المرفوعة ما لم يثبت به بالعلم وكفه لا استعمال في العبادات وما لم يثبت
 عن عينية وبيانها حتى يبين في هذه ولا عكس لم يثبت
 ففقط ولا ينفرد به وجهه من باب اولى ولو لم يثبت
 الا به ما لم يثبت القليلة في الاصح وتنقطع التورية بتسليمه وان
 برهان وقد مر في التائيد فانية ما شرع في العلوة نقلا فلهذا
 حكم المتن فيحصل التحليل بسلام واحد كما يحصل بالمتن وتنقطة
 المركبة بسجدة واحدة كما تنقطة بسجدة بين مع الامام ان اتت
 التسمية كما مر ولا يجوز في الموضع بنحو سلام الامام بل بقرينة
 وحدثة عمدا لا انتفاء ومرتبا فلا يثبت ولو انه قبل ما مضى كما
 وكره فلو عرض هناك تفرد صلوة الامام ففقط في التورية
 مع الامام وقال الا افضل فيها بعده قال الامام عليكم السلام وانما
 الله هو السنة وحده الحداد في الجلالة عليكم السلام وانما
 يقول هنا وبركاته وجعل التوسيع بدعة ورواه المجلس في المحاد
 انه حسن وسن جعل التائيد احقق من الاول فانه في المنية
 بالامام واداره المصنف وينوي الامام بكتابه السلام على من في
 يمينه ويا من معه في صلاة ولو جئنا اوشا اما سلام
 التسمية فثبت عدم الخطاب لا المحفظة فيها بلانية عند ولا يابا
 بالانبياء وقرن القوم لانه المختار ان خواص بني آدم وجميع الانبياء
 افضل من كل الملائكة وعوام بني آدم واهم الا تقياء افضل

عليه روح

من

من عوام الملائكة واهم الا تقياء ومن اتقى الله فله
 كما في قوله تعالى في البحر عن الروضة واداره المصنف قلت وفي
 مجمع الانبياء بقوله تعالى في خواص البشر واداره المصنف في
 خواص الملك واداره المصنف عند التائيد في خواص البشر واداره
 قوله تعالى في رتبة كاتب السنين عند جماع وحلا وصلاحه والختار
 ان كبرية الكساية والملكوت فيه مما اشر الله بعله نعم في حاشية
 الانبياء كاتبة في رتبة بلا حروف كيشوتها في العقل وهو احد ما قيل
 في قوله تعالى وكاتب مسطور في رتبة من شوره وجميع النبيين
 في تفسيره انما يكتبون كل شئ حتى انبياء قلت وفي تفسير
 الله تعالى يكتب المباح كاتب السيات وجميع يوم القيمة وفي تفسيره
 ان كاتبة رتبة الموقوف بالاختار من الاصح ان كاتبة كاتبة اعماله
 ان كاتبة كاتبة كاتبة كاتبة كاتبة كاتبة كاتبة كاتبة كاتبة
 القليل غير ملائكة النهار واداره المصنف مع بني آدم بالنهار وولده
 بالليل وفي جميع مسلم ما منكم من احد الا وقد وكل به الله قرينة
 من الجن وقرينة من الملائكة قالوا واناك يا رسول الله قال وانا
 كاتبة الله اعاني عليه فاسلم روي في التائيد وجميع يوم القيمة
 السلام على امامه في التسمية الاولى ان كاتبة الامام فيها الا في
 الثانية ونحوها فيها لو جازوا وينوي المصنف والمصنف ففقط
 بقول الكاتبة يوم القيمة او لا كاتبة معه وتوسيع بعد صراحة في التائيد
 المستوحدة لا يكاد ينوي احد شيئا الا انفق به وفيه نظر وكبر
 في خير السنة الا بقدر الامام ان الله السلام في وقاي الخواص لا يابس
 بالفضل بالاداره واختاره الكمال في التائيد ان ادبه بالكرامة
 التسمية ارتفع الخلاف قلت في حفظ حجة على القليلة وبسجدة
 ان يستوفى ثلثا ويقرأ آية الكرسي والمعوذات ويسبح ويحمد
 يسبح ثلثا ويحمد ثلثا ويرتل تمام المائدة ويدعو ويحتم بسجدة ركعتين
 الجوهرة كبره الامام المستقل في مكانه لا للموت وقيل بسجدة
 الصفوف وفي الثانية يسجد للامام المستقل بيمينه القليلة يعني نبيا

البيان

لا بد عليه الصلوة والسلام صلح بالمعروف بين ولا يفتن شئ من الؤاز
 لصلوة على طرقتي الفرض بل تقين الفاتحة على وجه الوجوب
 ويكره التفتين كما سجد في اوله ان يقرأ بجمع بل يندب قراتها اجماعا
 والموت لا يقرأ مطلقا ولا الفاتحة في السرية اتفاقا وما نسب لمحمد
 كما بسط الكلام في فرائده كونه في الاجماع وفي ورر البخاري
 بسو حواضر زاده انما نقله ويكره ما سجد وهو مروي عن عدة
 من الصحابة فامنع احد فاعلم يستمع او اجبر وينت أو استر يقول يا
 ابراهيم رضى الله عنه فقرأ وحذف الامام فزول واذا قرأ القرآن فاستمعوا
 واذ وصلية قراء الامام آيات شرعية او ترديد كذا الامام لا
 يستقل بقراءة القرآن وما ورد حمل على المفضل متفردا كما مر في الحنفية فلا
 ياتر بما يقوت الاستماع ولو كانت اوردت سلام وان صلح الخطيب على
 النبي صلى الله عليه وسلم الا اذا قرأ آية معلو عليه فيجعل المستمع
 سرا في نفسه وينت بل ش علما بامر صلو او انصتوا والبعيد
 عن الخطيب والقرية سببا في اقرض الانصات **فروع** يكمل الاستماع
 للقرآن مطلقا لا في العبرة بعلوم القرآن لا باس ان يقرأ سورة ويقرأ
 في الثانية وان يقرأ في الاولى من محل وفي الثانية من آخر ولو من سورة
 ان بينهما آيات فأكثر ويكره الفصل بسورة قصيرة وان يقرأ منكوسا
 الا اذا ختم فيقرأ من البقرة وفي الغنية قراء في الاول الكافون
 ويبد في الثانية لم تر وتبت ثم ذكرتهم وتبين يتعلق ويبداء ولا يكره
 في النفل شئ من ذلك وثلاث يبلغ قدر اخر سورة افضل من آية
 طويلة وفي سورة وبعض سورة العبرة للأكثر وبسطناه في
باب في الخواص الامامة هي منزلة وكبرى فالكبرى
 استحقاق تحريف عام على الامام وتخييفه في علم الكلام ونصبه
 الوجبات فلهذا قدموه على وتر صاحب الجواهر وبسطة حاكمة
 مساجد اذ كرا عاقلان باقيا ما در اثر بشيا لا شيا علوية معلوما
 ويكره تغليب النفس على وبوزل بالافتنة ويكره ان يدعى بالعتقاد
 ونحوه سلكه منقلب للقرارة وكذا جيب ينبغي ان يفوض امارة

التقليد

التقليد على حال ما يبع له واستطاع من الرسم هو الولد من
 الحقيقة هو الولد لعدم حجة ائمة بيقين او جمعة كافي الاشياء
 عن ائمة اذ لا يقرن له بل لا يبلغ سلطان او احوال كمنهج التقليد
 جديروا الصوفى رباطا صلوات الموتى بالامام بشروعا عشرة ثمة
 الموتى الا فتدوا واستحقاقا فملى منها وصلاتها وصحة صلوات امامه
 في عدم مخالفة امراته وعدم نقل منه عليه وعلمه بانها لانه وبكار
 من ائمة وسفر وموت ركنه في الامكان وكونه مثله او وونه فيها
 وفي الشريعة كما بسط في البحوث قبل ونبينا باركوا مع الركنين
 ومن حكمته نظام الائمة وتعلم الجاهل من العالم ان افضل من
 الاذاع عندنا خلاف ذلك فمن ثمة الدين ونول عمر رضى الله
 عنه لا فونت بعينه مع الامامة او بالجمع افضل وكان بعضهم
 اخاف ان تترك الفاتحة في بيان الشئ فمن او قرأها بعبارة
 ابو حنيفة فاخترت الامامة والجماعة سنة موكدة للرجال
 قال الزاهدى ارادوا بان يكون الوجوب الا في جمعة وعيد فشرعا
 وفي الزاوية سنة كفاية وفي شتر رمضان مستحبة على قول وفي
 وشتر غيره وتطوع على سبيل التذاعى ملك ومعه واستحقة ويكره
 تكرار الجماعه باخوان وامامة في مسجد علمه لافي مسجد طرقتا او
 مسجد الامام له ولا مؤتون واقلها اثنتان واحد مع الامام ولو
 همزة او على او جنبها في مبنى او غيره ونتج امامة الجنب الاشياء
 وقيل واجبة وعليه العامة الامامة مستحبة كمنها وبسطة في
 النخلة وعزما قال في البير وهو الرابع عند اهل البيت
 او يجب ثمة تظهر في الاثم بركة مرة على الرجال العلماء الباقين
 الا حواضر الفادرين على الصلوات بالجماعة من غير حرج ولو فاته
 ثمة بطلان في مسجد آخر الا المسجد الحرام وكونه فلا يجزى على من
 ومفوض ومن ومفوض يدور رجل من خلاف او رجل فقط
 ذكره الحدادى ومفوض وشيخ كبر عاجز واعلم ان اجد
 قايده او لا على من حال بينه وبينها مغلوط عليه وبسطة

من سجد فريضة غفر له وجميع خباياكم انبكم منك في الصلاة فمروا
 بعلم جهل من يستمسك عند دخول واخلى كجنته في الصلوة ويظن انه
 ربا ولا يبسط في اليه لكن نقل المصنف وغيره عن الفتية وغيره
 ما يجادل ثم نقل في تصحيح عدم انفساء في مسئلة من جذب من
 الصلوة فمما فرغ من ثم فرق في الرجل طاهر يعلم البسبب ثم
 الصبياء طاهره فقد وقع فلو واحد دخل في الصلوة ثم انشأ ثم
 انشأ ما لو الصلوة في المسئلة اثني عشر لكن لا يجوز من جهة كمال
 على ملة الختان بالآخر واذا احاذته ولو بعض واحد وحده الزيل
 بالساق والكعب امرأة ولو امة مشربة طلاقا طلاقا كبت
 شبع مطلقا وماذا وسبع لو شح او ما ضابطا بغيره ولا حامل بينهما
 اتمه قد راع في غلظا اجبا او فريضة سبع رجلا في صلاة
 وان لم يتخذ كنيها ظهرا بصل على عمر على الصحيح شرابة فان يبيع نقلا
 على المذهب نحو وسبع مطلقا فزوج الجارية مشتركة كالحاذرة
 المصلحة بصل ليس في صلواتها مكره لا مفيد في حق كونه
 وان سبقت بغيره واذا ولو حلا كالحقين بعد فراغ الامام
 بخلاف المسبوقين والمخدرات في الطريق والحدثة الجارية فلو
 اختلفت كما في جوف الكعبة وليدة مطلقا فلاف وفدت
 صلواته لو مطلقا والا لا ان تولى الامام وقت شروعه لا بعده
 اعمته وان لم تكن حاضرة على الطاهر ولو تولى امرأة معينة
 او انشأ الا هذه علمت بنية والا يتوهم فدت صلواتها كمال
 انشأ اليها بالخير فمما في ذلك من رضخ المصنف في غير طلاق
 كونها عاقلة وكونها في مكان واحد في ركن كامل فانه وحده
 عشرة ومخدرات الامر والصحيح المشرك لا ينفذ على المذهب
 كما في تصحيح كافي الجامع المحمود وروى البجلي من الف
 لانه في المرأة غير معلول بالمشقة بل يترك فرض القيام كما حققه
 ابن الهيثم ولا يبرأ فدية او رجل بالمرأة وخلف وجب مطلقا ولو
 في جناية ونقل في الاصح وكذا لا يبرأ الا فدية بغيره مطلقا او

انشأ بنية طاهر حديث معاذا ان لا يبرأ بعد صلوة اضعفهم
 مطلقا فذا حال الكمال الا ضرورة ووجه انه عليه الصلوة والسلام
 قرأ بالمعروف ونهى في الجحيم سمع بكاء وصي وكبره كثر باجاعة
 ان ابولون في التواضع في غير صلوة جناية لانها لم تشرع مكره
 فلو انفردت فتوترت بفرأخ احدا من ولو امت فيها رجلا لا تعلق
 لسقوط الفرض بصلواته الا اذا استخفى الامام وخلفه رجال و
 انشأ في صلاة الكل فان فعلن تقف الامام وسقط من فلو
 فقدت انشأ الا الخلف فيصير من كالحواة فينبغي سطر الامام وكبره
 جاعلهم كثر بانيه وكبره حضوره في الجماعة ولو لم يسمع وعيد ووعده
 مطلقا ولو يجوز ان يبلا على المذهب المفتي به في دار الحان واستثنى
 الكمال كذا الجارية المتفانية كما كره امامة الرجل لان في بيت ليس
 معهم رجل غيره ولا شرم منه كانه او زوجته او امته اما اذا كان
 معهم واحد من ذكر او امه في المسجد لا يكره نحو ويصفى الواح
 ولو جيتا احدا واحدة فتشاور فمما في الاصح بالبين امامة على
 المذهب ولا غيره بالراس بل في التقدم فلو صغيرا فالأصح ما لم يتقدم اكثر
 قدم المومنان في فلو وقف على باب كرهه انفا وكذا اكثر
 خلفه على الاصح على لغة السنة فانه ابو يفتي خلفه فلو توسعا
 اثنين كره تنزيها ونحو ما لو اكثر ولو قام واحد بجنته الامام وخلفه
 صف كره اجماعا ويصفى اي يصرفهم الامام بان يامرهم بتركه قال
 الشافعي وينبغي ان يامرهم بان يترأصوا ويسبوا الفخر ويسبوا
 من اكبرهم ويصفى وسطا وخير صفوف الرجال اولها في غير جناية
 ثم ثوبه ولو صلى على رنوفه المسي اذا وجد في حجة مكانا كره قبا من في
 حقه خلف صف فيه فريضة قلت وبالكراهية اية صريح الشافعية
 وقال السيوطي في بسط الكف في تمام الصلوة وهذا الفعل موقوف
 لفعله الجماعة الذي هو التصديق لا يصلح بركة الجماعة فتصغيرها
 بغيره كذا ويركها على عود بركة الكمال منهم على الشافعي انشأ
 لو وجد فريضة في الاوان لا انشأ له فرق الثاني لتقصيرهم في الجنب

منقطع في غير حاله اذ قلنا او سكران او معتوه ذكره الجليل
 ولا طاهر بعدد ور هذا اذا كان الوضوء الى الله او طهرى عليه بعد
 ووجه كونها على التقطاع وحده كذا كما قلنا او مقتضاها
 خروج الدم لا عكسه وكذا قلنا امرأة بمشلا وجنى بمشلا ومعدور
 بمشلا وذي عذر بين بذي عذر لا عكسه كذا في انقلا بذي عذر
 لا مع الامام حدث ونجاسة توافق الجنب الا قلنا انما لم يفرج
 الا ثمانية الخ من المشكل والاضافة المستلزمة الى الاحتمال الجنب
 فلو اشترى وجنا حافض اية من التران بغير حافض لها وهو الامام
 ولا امرى باخرى من القدرة الامم على التوبة فيصحب عكس الاستور
 بحورة بغير تلوام العارى عيانا ولا بسبع فصلا الامام
 ومما عليه جازية اتفاقا وكذا اذ وجب بمشلا ويصح ولا فادر على
 ركوع وسجود بغير عذرهما بينا القوس على الضعيف ولا مقتضى
 يستغنى ولا بقتل من فخره لا في النجاة والصلواتين شرعا
 عندنا ووجه ان معاذ كان يصلي مع ابني عليه سلام تفقا ويقيم
 فخره ولا يذبح بمشلا ولا بمقتضى ولا بنا ذر لا في كلامهما
 كقوله من فخره آخر الا اذا نذر احد بها عير من ذر الا في الكلام
 ولا يذبح في الحالف لان المذكرة اقوى فيصحب عكس وبكاف
 يستغنى ومقتضى ركعت حلوا في كذا ذرير ولو اشترى كافي فخره
 فانما في الاقله لا في الاكثر انما في الاقله الا ان اقله
 من ذرير ولو صليا الظهر ونوى كل مائة الاخر تحت لان نوى
 الاقله او الفرق لا يفتن ولا لا حق ولا مسجونا بمشلا ما يجوز
 ان الاقله في موضع الا نذر او من كذا كذا ولا سكر
 بيقين بعد الوقت فيما يتغير بالسفر كما ظهر سواء احرم المقية بعد
 الوقت او قبله فخرج ما قلنا في المسافر بل ان احرم في الوقت فخرج
 صح وانما تبعا لما مائة اما بعد الوقت فلا يتغير فخره فيكون اقله
 يستغنى في حق مقدرة او قرأة باقله اية في شفع اول او ثانيا ولا
 نازل برأيه ولا ركب برأيه واثبة اخرى فلو مدهج ولا يتعد الا ثمانية

الى بالاشع على الاصح كما في ابو عن المجتبى وحرر الجليل وابن الشيخ
 انه بعد بذل جهده وادبا حاكما من فلتا يؤتم الا مثله ولا يترجى صلاته
 اذا امكنه الاقله او بين بحسنه او ترك جهده او وجد قدر النفس
 مما لا يثني فيه هذا هو الصحيح المختار في حكم الاشع وكذا من لا يثني
 على التلقظ بحرف من الحروف او لا يثني على اخراج الفاء او
 يتكرار ولا علم انه اذا ف الاقله او باقى وجه كان لا يترجى شروع
 في صلاة ثقل لانه قصد المشركه وهي غير صلاة الا نذر
 علم الصحيح عيدا وادعى في ابو انه المذهب قال المصنف لكن كلام
 المصنفه يثبت انه هذا قول محمد خاصة قلت وقد ادعى فيهما
 بعد تصحيح السراج بخلافه انه المذهب انقلبا بغير متامل وجه
 فلا شبهة ما في التزليل انه من في الفقه شرعا كما هو معتور
 لم تنفقد اصلا وان لا خلاف المصنفين تنفقد نفقا غير مضمون
 وشرة الانتقاض بالقرينة وينبغي من الاقله او صف من النساء
 بلا حائل قد رزاع او ارتعا عير قد رامة للرجل ففنا السعادة
 او طريق شرفه عجلة آية بكرة الثور او نذر تجرى فيه المسفرح
 ولو نذر في المسجد او حلاء او ففنا في الصحراء او في
 مسجد كبير جدا كسبي القدس بسبع صفير فاكثرة الا اذا انقضت
 الصفوف فيصحب مطلقا كانه قائم في الطريق ثمانية وكذا اثنان
 عند اثنان لا واحد اتفاقا لانه كراهة صلاة صار وجوبه
 كعادته في حق من خلفه والحابل لا يمنع الاقله ان لم يشبهه على
 اعمامه بسماح او روية ولو من باب مشبك يمنع الاصول في
 الاصح ولم يخلف المكان حقيقة كسبي اية في الاصح فبينه والاحكام
 عند النحال صفوف ولو اقله من سبط واره المتصلة به
 بالمسجد لم يجوز لا خلاف المكان وروى نحو وغيرهما واقرة المصنف
 لكن تنقبة في الشرع بلانية وتعلق عن البراءة وغيره ان الصحيح
 اعتبار الاشياء ففنا في الاشياء وزواجر الجواهر
 ومقتضى السعادة انه الاصح وفي التمر من الزاد انه اختيار

جماعة من المتأخرين وجه اقتدار منقوش لا ما معه يتبين ولو
 نوضي بسور عام مجتبي وعاسل ياسلج ولوعج جيرة وكايم بقا عد
 بر كج و بسج لانه عليه الصلاة والسلام صلح آخر صلواته قاعدا و
 هم قيام و ابو بكر يلقونهم بكثرة و به علم جواز رفع المؤذنين اصدوا
 في الجمعة وغيره يعني اصله لرفع اما ما تفرقوه في زماننا فلا بعد
 انه مفرد اذا التقيا ملحق بالكلام فيجوز وكايم بحدب وان بلغ
 حد به الركوع على المصلي وكذا اباعرج وغيره اوله موم بملكه الا
 ان يومي الامام مصطفي والمؤمن قاعدا او قائما هو المختار ومنفصل
 بمقتضى في غير الزاوية في الصحاح عانده وكان لا تأسسنة عمه
 مخصوصة فيراعي وصفه التي صلي في عمن العادة موضع صحيح
 اقتدار منقش منقش ومن يرى الوتر واجبا من يرى الوتر سنة
 ومن اقتدى في العصر وهو مقيم بعد الفروب بين الحرم قبله لا تحا
 واذا ظهر حدث امامه وكذا الكل مفرد في راي مقتد بطلت قبلته
 اعادتها كقصد صلوة المؤمن حتى وف والكايم الامام اجاب
 القوم اذا اجمعوا في وجوب او نفي شيء ما او تركه او تركه عليهم
 احادوا ان عدلائهم والائتد بت وقيل لا يفسد باعد اخره و
 لو تركه ان كان لم يقبل منه لان الصلوة دليل الاسلام واجبه
 عليه بالعدرا المكنس بسنة او كفا به او رسول على الاصح ذو معتدين
 والكايم من غير عن المواجه و صح في مجمع الفتاوى عدمه طلقا
 لمكونه عن خطا معفو عنه لكن الشروع من حجة على الفتاوى
 واذا اقتدى ابي وقاري باحتمال صلاة الكل للمقدرة
 على المرأة بالاقتران بالغاري سواء علم به او لا نواه او لا علم
 المذهب او استخلف الامام امينا في الاخيرين ولو في الشهادة اما
 بعده فتتبع لوجه بصدقه في صلواتهم لا كل ركعة حكا
 صلوة فلا تخلف عن القراءة ولو تقدم او حجت لم يصلح كل من
 الامن والقاري وحده في الصحاح بخلاف حضور الامم بعد اقتداء
 القاري اذا لم يقم به و صلح منفردا في تباين في الاصح ما رو

اعلم

اعلم ان المدرك من اصلاها كما حله مع الاما او الاصح من فاته
 الركعات كلها او بعضها ليس بعد اقتداره بعد ركعة واحدة و
 سبق حدث و صلوة خوف ومقنية انتم بسا في وكذا اباعرج
 بان سبق امامه في ركوع وسجود فانه يقضي ركعة وحكمة كونه فلا
 بان بقراءة ولا سهوا ولا يتغير في جنة بنية امامه ويبدأ او يقضي ما فاته
 على ما سبق وقائم بنابيع امامه ان امكنه او راكه والانا بعده ثم صلح
 بانامه في صلاة ثم ما سبق به بانامه كما بسبقها اربعة ولو
 عكس صح وان لم تكن الترتيب والمسبوق من سبقه الامام
 بها او ببعضها وهو منفرد حتى ينشئ ويتقعد وبقا وان قرا مع
 الامام لعدم الاعتداد بها كذا انها مقلد في السجدة فيها بعد
 يقضيه اني بعد ما بعد لا امامه فلو قبلها فلا طهر النفس ويقضي
 اول صلاة في حق قراءة واخرها في حق تشهد فذكر ركعة ثم
 غير في غير ركعتين بفاكحة وسورة وتشهد بينهما وبقا بعد
 الترتيب بفاكحة فقط ولا يقعد قبلها الا في اربع مائة مرة
 لا يكون الا اقتداره وان صح استخلافه في حدوده لا حلة
 القضاء فلا استثناء اصلا كما زعمه في الاشهاد نعم يوشى
 احد السبوقين فتتبع ملاحق للآخر بلا اقتداره صح وثانها بان
 بتكبيره ان الشريفي اجماعا وثانها لو كبر ينوي استئناف
 صلوة وقطعا بغير سنا فافا طلقا لا و بخلاف المنفرد
 كما سبق ورا بغيره لو قام الى قضا ما سبق به على الامام جديا
 سهوا ولو قبل اقتداره فعليه ان يسجد وينشئ في اربع حتى يفرغ
 ان السهوا على الامام ولو قام قبل السلام اهل بيته باذنه ان
 قبل فعود الامام تدر الشهور لا وان بعده نعم وكره كحرجا لا
 لكونه كقوف حدث وخروج وقت بزوج و جود وعينه ومغزور و
 تمام مدة مسجود وسرور ما زياره يدين فان فرغ قبل سلام امامه
 ثم تابعه في حجت ولو لم يعد كانه عليه ان يسجد لاسهون في اخر صلواته
 استحسانا فيجوز بالسهو لا الامام لو تذكر سجدة صليته او غاف

في حق المكاتب وهذا كله قبل تقيد ما قام اليه سيرة اما بعده
 فتتق من حليمة مطلقا وكذا في تلاوته وسهوا او تأمينا والاول
 لو سلم ايما ان بعد امامه من سوره او الا لا يقرأ امامه
 في سنة فاما بعد ان بعد القعود في سنة والاولا حتى يقرأ في السنة
 بسيرة ولو طهر الامام السهوي سيرة فاما بعد بيان ان
 لا سيرة في السنة الف لا في سنة في موضوعه الا في اوقات
 الاختلاف اعلم ان الجواز اربعة اقسام عشرة على كون الحديث
 ساهوا من بدنه غير موجب لنفسه ولا تارة وجوده ولم يقدركم
 مع حدث او مشي ولم يقدركم في اوقات من بدنه ولم يقدركم في اوقات
 عند ركز حده ولم يقدركم في اوقات من بدنه ولم يقدركم في اوقات
 فائتة وهو ذو ترتيب ولم يقدركم في غير مكانه ولم يقدركم في اوقات
 غير صالحة لاسبغ الامام حدث ساهوا في اختيار للمعبد فيه ولا في
 سيرة كسيرة حليمة من سيرة في اوقات من كونه عظاما على الصلح غير
 مانع للبناء كما قد تناهوا بعد السنة بعد البناء بالسلام استخفاف
 اي جاز له ذلك ولو في جنازة بشاره او جرحه او اب وولديه
 وبشيرة باصبعه ليقا وركعة وباصبعين لم يقدركم في اوقات من بدنه ولم يقدركم في اوقات
 ترك ركوع وعلى جهته بسيرة وعلى في اوقات وعلى جهته ولسانه
 بسيرة وتلاوته وحده له هو عالم بجواز الصفوة في اوقات من بدنه
 عالم بتقدم في سنة السنة او موضوعه بسيرة وعلى المعتمد كما يقدركم وما
 لم يقدركم من مسجد او الجبانة او الدار لو كان يصلي فيه لانه علم امامه
 عالم بجواز هذا الحد ولم يقدركم احد ولو يقدركم مقامه في اوقات من بدنه
 وانه لم يجاوزه حتى لو تذكر فائتة او تكلم لم يقدركم صلاة العوض لانه
 صار معتقدا بالو لو كان في المسجد لم يقدركم في الاختلاف واستنباطه
 افضل تحوزا عن الخلاف ويتبعين الاستنباط انه لم يكن تشهد
 بحدوث او حدث عند اوجز وجرح مسجد بطل حدث او احكام بنوم
 او تغلوا ونظر او مشي بسيرة او انما او فاعلمه كندر تارة
 وكذا يجوز له ان يستخلف اذا حضر عن قراءة قلزم الموقر وحق

الحديث

الحديث ابريكما بعد بقا رضى الله عنه فانه لما اسس النبي
 صلى الله عليه وسلم حصر عن القراءة فاما في فتقدهم النبي
 صلى الله عليه وسلم وانتم الصلوة فلو لم يكن جازيا لما فعله
 به اجمع واما لا تقف وبعكس الخلاف لو حصر يقول و
 عا بها ولو عجز عن ركوع وسجود هل يستخلف كما قرأه لم ان
 تجل اى لا جل جلي او خوف اعتزاه لا يستخلف اجماعا لوسى
 القراءة اصلا لانه صار امينا واصحابه عطف على المبتدئ
 بول كثير اى بغير مانع من غير سيرة حدثه فلو منه فقط
 بينه او كشف عورته في الاستسجى او المرأة ذراعا كالموضوع
 اذا لم يضره فلو اضطر لم تقف او قرأه في حالة انذار
 او الرجوع لا وادركنا مع حدث او مشي في سيرة على
 الاصح او طلب الماء بالاشارة او شراها بالمعاينة للمنا في
 او جاوز ما ارا اخر الا قد رصفين او كسبانه او زجره او كونه
 بغير الا ان الاستسجى يمنع البناء على المختار او كسبانه او كونه
 وان لم ينو الا ان بعد سيرة الحديث الا لذكر كنوم ودرعاف واذا سأل
 له البناء وتوضى فورا بكل سنة وبين على ما مضى بالكرامة وبه صلاة
 ثم وهو اول تقليد للمشي او يعود الى مكانه يستند مكانه كمنفرد فانه
 محذور وهذا كله ان خرج خليفته والاعاد الى مكانه حتما لو بينهما ما بين
 الا انهما اكملتا من اذ اسبقته الى مكانه واعلم انه ان تعد علما بانها بعد
 جيلوس قد زالت بعد ولو بسيرة سيرة حدثه تمت تمام فرايقا نعم
 تقا ولسانك واجب السلام ولو وجد المنا في بلا صفة قبل القعود
 بطلت اتفاقا ولو بعده بطلت في المسار الا انى حشره عند حده
 قالوا حجت ورجح الكمال في السنة بسلامة والاظهر قولا بالاحتج في
 الاثنى عشرية واهل ما ذكره بقوله كما يطلون في اوقات من بدنه
 الا ان كانا اول بقدره المنيهم على الماء واما سيرة روية المنيهم
 المنيهم المنيهم خلاف زفر ففقا او تنقلب مغلوا في
 مدة مسية ان وجد ماء ولم يقدركم في رجله من برود الا يقدركم

الموضوع

فيمنع على الأصح كما مر في باب وجوب تعلم آية التذكير وحفظها
 بلا صفة ولو كان الأصح مقتضى ما يشار إلى عليه الأكثر لكن في
 الظاهر من صحة الصلاة على النية وبها أخذ وجود العار في سائر
 صحة الصلاة ومثله لو صلح بخاصة فوجد ما يزيلها أو اعتقت
 الإمامة ولم تنقح فوراً ونزع الماسح خلف الواحد بعمل برئوا
 بكثير منهم اتفاقاً وقدرة موم على الاركاز وتذكر ما يزيل عليه أو على
 الإمامة وهو صاحب من يثبت والوقت مشحون وتقدم العار في
 أميا مطلقاً وقبل لاف ولو كان استخلاف بعد الشبهة لا يجزى
 وهو الأصح كما في الكافي لانه عمل كغيره وطلوع الشمس الجوز والرائي
 العبد وحول وقت من الثلاثة على صلح القضاء ودخول وقت
 العصر بانه في مقدمة الرأى صار ابطاله عليه في الجملة بخلاف
 فانها لا يبطال وزوال عذر المعذور بانه لم يعد في الوقت الثاني ولو
 خرج وقتاً وسقط طاعة عن جبره أو علمه انه لا يتقلب
 في هذه المواضع العشرة بطلت الا في ثلاث فيها اذا
 تذكر ما يزيل أو طلعت الشمس أو فوج وقت الظهور في الجملة كانه المجرور
 زاده في الحادى والموسى اذا قدر على الاركاز وبه اذ مسند المكون
 بتبسيم كما قد سناه والظاهر انه زواله في العبد ودخول الاوقات
 المذكورة في القضاء كذلك اماره ولو استخلف الامام بسجوداً أو
 لاحقاً ومقبلاً وهو سافر حج والمركب او لا ولو جرح الكعبة فيقع
 في كل ركعة احتياطاً ولو سجدوا بكعبتين فرضنا القعدة بين اوتو
 اشار له انه لم يقرأ في الاول ليدبر فزنت التواة في الاربع
 فلو انهم السجود صلاة الامام قدم مدر كالمسلم ثم لو اتى بما
 بناه كتحكم في صلاة دون القيام المذكور كبر تمام اركانه و
 كذا انقضى صلاة من حاله حاله لعمري في مثلها وكذا انقضى صلاة
 الامام المحدث ان لم يفرغ فان فرغ بانه توقفاً ولم يقف شيئاً لا ينفذ
 في الأصح كما مر انه كونه ونقضى صلاة سجود عند الامام بغيره
 امامه وحده العبد في ان بعد فعود قد انقضى هذا اذا قبل ركعة

سجدة

بسجدة التاكيد انقضى ولو تكلم امامه او خرج من مسجد
 تنقذ اتفاقاً لانهما منهيان لا ينفذان ولو ابرز من المذكر كبر في السلام
 ويقوم موضع في التوبة بسلام بخلاف المذكر فانه كمال امام
 اتفاقاً ولو لا حاشاً منى في صلاة شخصاً حج في السنة حج
 الف ووفى رايطر بانه عذره ومطهر ابو الهيثم بن ابي الاصول والواحد
 الامام لا خصوصية له في هذا المقام في ركوعه او سجوده متوقفاً و
 بين واعاوهما في البناء وعلى سبيل التوضيح عالم في رفع رأسه من سجده
 للاداء ما اذا رفع رأسه من سجده او اركب في سجده بين يدي
 ولوم يرد الا اذا فرغوا من الكافي وفي المجتبى وبنافذ محمد وروى
 ولا يرفع مستوياً فنقذ ولو تذكر المصلح في ركوعه او سجوده
 انه ترك سجدة صليبه او تلاوته فاحتجها من ركوعه بلا رفع او
 رفع من سجوده من غير ان يتركها عاوهما اي الركوع والسجود
 نذراً لسقوطه بالنيابة وسجد المبرور ولو اقر بالانقضاء
 قضاه فحقاً ولو ام واحد انقضاً ما حدث الامام اي وفوج
 يسجد والافق على امامته كما مر يقف المأموم للامامة ان صلى الامام
 امامه الامام بلا نية لعدم المنزاج والاربع كعبين نذرت
 صلوة المقتدر اتفاقاً ووجه الامام على الأصح ليقا الامام احاطا
 والمؤمن بلا امام انما اذا لم يستخلفه فان استخلفه فصلاة الامام
 والمستخلف عليه باطله اتفاقاً ولو ام رجل رجلاً فحدثا وخرجنا
 من المسجد فمضى صلاة الامام وبعث على صلاة وفدت صلاة المقتدر
 كما مر اخذوا رعا في يكتل ان انقطاعه ثم يتوضأ ويستلم كما مر
 ما ينفذ الصلاة وما يكره فيها عقب العار في الاضطرار الى
 بالاحتياط ان ينفذ ما يتكلم به فيعلق نحو فوج او حرف معتم
 كبر وقت امره ولو استخلفه كلباً او دابة او ساق حماراً لا
 تنفذ لانه صوت لا يتجلى عموده وسرهوه قبل مقوده
 قد رتبته سبباً وسواء كان ناسياً او ناسياً او جاهلاً
 او مغيباً او مكرماً هو المختار ووجه في رفع عينه الى الخلق

على رفع الائمة وحدث في ايديهم من سورة الحمد بسم الله
 انة صلواتنا لا يصلح فيها شيء من كلام الناس الا السلام للتحليل
 اني المخرج من الصلوة قبل انما على طهر اكلها فلا يفتد بخلاف
 السلام على اناس للتحية او على طهر انما تر ويكث مثلها او مسلم
 فاما في غير حيازة فانه يفتد بها مطلقا وان لم يقبل عليكم وبك
 والسلام التحية مطلقا وسلام التحليل ان عداور والسلام
 ولو كان بها بسم لا يبدى بل يكره على الصفة ثم لو صالح بنية السلام
 فاما لو اتفد كانه لانه على كثير وفي انهم عن صدور الذين السلامك
 مكرهه على من يستمع ومن بعد ما ابدى بسم ويشرع فصل وقال
 فاما لو محدث خليل ومن يقضي اليهم ويسمع مكرهه جالس يقضاه
 ومن كثره في الفقه وعمره كينفقوا مؤونة ايضه او مقدم مدرس
 كذا الا جنبيات الغنيات امنه ولباب شطرنج وشبهه كلفه
 ومن هو مع اهل كنه يتبعه ووع كافر ايضه ومكشوف عورة فون
 هو في حال القوم المنفوقه اشنع ووج اكلها الا اذا كنت جابعا
 وتقام منه انه ليس بمتبع كذا ساءا ومن غير مظهر فهذا ختام
 والزياوة تنفع او حرج في الغيا بوجوب الرد في بعضها وبقية
 بقوله سلام عليكم بجزم اليهم والتمني في كبر فخرج بلا عذر اما
 به باز نشأ من طبعه فلما او باع من صحيح فكله بخبر من صوته او
 ليهن في امامه او الاعلام انه في الصلاة فلاف في علم القياح
 والكم على ما يشبه كلاما خلافا لث في والانيه هو قوله اه
 بالقرص والقاء كقوله اه بالقاء والقاء فبف اف او تف والبقا
 بعبوت يحصل ووفى لوجبه او مصيبة قبله للاربعة الا لم يفتي
 لا يملك نفسه عن ان يصر وناوه لانه جند كوكبا وسفاه وجيشا
 وشاوب وان حصل جروق لا ضرورة لانه كره الجنية والناظر في الجنية
 قراءة الامام نجف يكره يقول على او نعم او آري لا يفتد سراجية
 كذا لانه على الخشوع ويقتد بالثبوت عاظم كقوله بركم الله ولو
 من العاقل يفتد لا وبك التام مخرج بعد التثبوت وجواب خبره

بالاسم جاب

بالاسم جاب على المذهب لانه يقتضيه الجواب صدار الكلام الناس
 وكذا يفتد بها كلاما مقصود به الجواب كانه قبل امع الله آله فقال
 لا اله الا الله او ما حالك فقال التحليل والبقا والحق او من ابر
 حيث فقال وبه موطنة وقصر شجدا والحق ب كقوله لمن
 اسمه يحيى او موسى يا يحيى خذ الكتاب بقوة او وما ملك يمينك
 يا موسى مما طلبا لمن اسمه ذك او من بابا ب وصر وخله كانه
 آمنا **فروع** سمع اسم الله فقال جيل جلاله او انش فقال صل الله عليه
 وسلم او قراءة الامام فقال صدق الله ورسوله نفد انا مقصد
 جوابه ووسم ذكرا ثبطا فلعنه نفد وقيل لا ولو جوقل
 لدفع الوسوسة ان الامور الدنيا نفد لا الامور الآخرة ولو
 منقطع شئ من التحال فبسر او ودع لاحدا وعليه فقال
 امين نفد ولا يفتد بالكل عند الشار والصحاح فتولها
 عملا بقصد المتكلم حتى لو امثل امر غيره ففيلد تقدم فتقدم او
 دخل فزجة الصف احد فوسم لشدت بل يكث ساعة ثم تقدم
 براه قسما موزنا لزا اهدى ويقتضيه الجواب لانه لو لم يرد
 جوابه بل اراد اعلامه بانه في الصلاة لانتفد التفتا بين ملك
 وماتق وقته على غير امامه الا اذا اراد التلاوة وكذا الاخذ الا
 اذا اتا كثر فقبل قبل تام الفتحة بخلاف فتحة على امامه فانه لا يفتد
 مطلقا لفتحة واخذ بكل حال الا اذا سمعه الموت من غير فصل فتفتد
 بفعل صلاة الكل ولو جري على ساءة نعم او اري انه كانه بقا
 في كلامه نفد لانه من كلامه والا لانه قرآن واجله وشربه
 مطلقا ولو سمعه ناسبا الا اذا كان بين اسائه ما كوا ووز
 الختمة كما في الصوم هو الصحاح فالابا في ما يشبهه اما المصنف
 منف ككر في منه يتبع ذوب ويرفد انتقاد مع حلوة
 الرضا مزا لو من وجه حتى لو كان متفردا عليه ينوي الاقنعة
 او عكس صار مسانغا بخلاف نية الطهر بعد ركعة الطهر
 الا اذا تلفوا بالنية فبغير مسانغا مطلقا وقراءة من مصنف

انما ما فيه قرآن مطلقا لانه نفعه ان اذا كان حافظا لم يقرأه وقتا
 بل اجمل وقيل لا تنفع الا بالية واستظهره الجليل وجوز ما في
 بلا كراهية وهاجها لا تشبه بل اهل الكتاب اي ان قصده قال التشبه
 بهم لا يكره في كل شئ اقبل في المذموم وفيما يقصد به التشبه كما في
 البحر ويقتضيه كل عمل كثير من اعماله ولا صلاحا فيه اقول
حصة احتج بها على ما لا يشك بسببه الناطق من بعد في فاعله انه
 ليس فيها وان شك ان فاعله لا يقبل لكنه يشك بالمشي و
 التقبيل فتأمل في ذلك فالتقديرات في كليات الزواجر على المذاب
 وما روي من الف وفتن في وجهه على جسد
 وان اعاده على ظاهر في الاجحج بخلاف يد وركبته على الظاهر و
 يفتد بااوا ركن حقيقة اتفاق او تكتله منه سنة وهو قدر
 ثلث شبيحات مع كشف عبادة او بحاسة مانعة او وقوع
 لزجة في صدف ثا او امام امام عند الثاني وهاجها
 في الفكر لانه احوط في الجلب وصدوة على مصلح مقرب بخلاف
 بخلافه عند مقرب وميسر على الجلب ان لم يظلم لوان اورم
 نحو بل صدره عن العقيدة اتفاقا بقدر عذر فلو طلق حدوثه
 فاستدبر العقيدة ثم علم عدمه ان قبل في وجهه من الميسر لا تنفع
 بعد من شدة فدوع مشي مستقبل العقيدة هل تنفع ان قدر
 صفة ثم وقف قدر ركن ثم مشي ووقف كذلك وهكذا لا تنفع وان
 كثر ما لم تختلف المكان وقبل قدر ركن ثم مشي ووقف كذلك وهكذا
 لا تنفع وان كثر ما لم تختلف المكان وقبل لا تنفع رجالة العذر
 ما لم يستدبر العقيدة استخفا ذكره القاسم اهل شجرة
 في المنفعة الاختيار في الجبازية نعم وقال الجليل لا فائ من دفع
 او جناية الواجبة ففوات او وضع عليها او اخذ من مكان
 الصلاة او مقص ثوبا ثلثا او مرة وتزل ليزا او مسترا بشهوة
 او قبلها بدونها فشد لا يقبله لم يشبه بها والفرق ان
 مخرج في تقبيل معنى الجماع مع جرح من باب طاهر لم تنفع ولو

اشياء

انما تنفع كغريب وبومرة لانه محقق حصة او نوب و
 ملاعبة هو عمل كثير ذكره الجليل بقي من الف رات او يقبله
 وموت وجنون واعمال وكل موجب وضوء وعسل وشكر ركن
 بلا قضاء وشرا بلا عذر ومسا بقة الموت بركن لم يشك ركن
 امامه كان ركنه ورفع راسه قبل امامه ولم يغيره معه او بعده
 وسلم مع الامام ومنا بقة المسبوق امامه في سجود السهو بعد
 تاكده انفراد امامه قبله متبجبة بعتة وعدم اعادة الجبوس الاخير
 بعد اداء سجدة حليقة او تلاوته فذكر ما بعد الجبوس وعدم اعادة
 ركن اداءه نايما ومثله امام المسبوق بعد الجبوس الاخير ومنها
 الامثلة في التكبير كالم ومثله الفواة بالامان الا غير المعنى والالاق
 وحرف مدو ليح او الحش والالاق اذ به ومنها زنة القاري فلو في
 اعراب او تخفيف مشدود وعكس او بزيادة حرف فاكتر نحو القراء
 الذين او بومصل حرف بكلمة نحو ايا كنيد او بوقف وابداء
 لم تنفع وان غير المعنى به يفتد به اذ به الا تشد بدرب العالمين
 واياك نعيد فبشر تنفع ولو زوا كلمة او نقص حرف او قدم
 او بدله باخر نحو من شره او اثر واستقصى ثلثا جدرتها
 انقربت بدل انقربت ايا ب بدل او اب لم تنفع ما لم يتغير المعنى
 الا ما شق تيزه كالنفا ووالنفا فاكتر مع لم يفتد به الا ذكره
 كلمة ووجه الباقية الف وان غير المعنى نحو رب رب العالمين
 لا حاشية كما لو بولي كلمة بكلمة وغير المعنى نحو ان العجز لم يفتد به
 وعامة في المصطلحات ولا يفتد بها نظره الى مكتوب وقراءة
 ولو مستغنا وان كره وروى ما في الصحاح او مسي صغيرا
 بوضع سجوده في الاجحج او مروره ببيت يوحى الى الحائض العقيدة
 في بيت ومسج صغير فانه كبقعة واحدة مطلقة ولو امرأة
 او كلبا او مروره اسفل من الدكان امام المصلي لو كان يصلي
 على اى الدكان بشرط حاجات بعض اعضاء المار بعض
 اعضاءه وكذا اسطح وسرير وكل مرتفع دون قامة المار فكل

ووزن السرة كما في عز الأذكار وأن أتم الأركان لم يثبت
 البرزاق لم يولد كما رماؤه عليه من الوزن لو وقع الركنين في
 في ذلك الموضع لم يوجب الجواز ولو سار في شرفه أو استجد
 نعوذ إذا قام ولو كان في حرجة فليدخل إن يمر على رقبته من
 لم يدع لانه أسفها منه نفقته بغيره نذبا بغيره إلا إذا
 وكذا المنفرد في الصلوة أو كونه في سعة بقدر ذراع طولا وعرضا
 أصبح ليثا والناظر بغيره دون ثلثه إذا رجع على حدة واحد
 حاجبه لا يبرح عينيه واليمين أفضل ولا يبغي الوضع ولا الخفا
 قبل يبغي في تحريك طولا وقيل كما يرب وبقية هو رخصة فتركه
 أفضل بغيره قال الباقي في مكرهه فثبت لا شيء عليه عند الشك في
 خلافه ولا على ما يثبت من كتبنا بغيره أو جهر بقرأة أو إشارة
 ولا يبرأ وعليها عندنا تساهل لا يبرأ فأنكره والمرأة تصفق لا
 يبطئ على بطئ ولو صفق أو سبحت لم تنفد وقدرته كالمسنة
 ثانيا رعايته وكفت سرة الأمان لا يجلد ولو عدم المرور والطريق
 جاز تركها وفعلها أولى وكمره هذه تيمم التيمم بغيره خلاف
 الأول فالقارئ الذي لا يلبس فإن ثوبا طين الثبوت والاحراق
 في ثوبه وإن خفف بغيره سدل نحو للثمن ثوبه أي إرسال
 بلا لب معناه وكذا القائل بكم الأول ذكره الجليل كسر ومندبل
 يرسله من كنفه فلو مع أحد هما لم يكره كجاءه عزرو خارج
 صلاة في الأصح وفي الخلاصة إذا لم يدخل البيت في كم العرجي المختار
 أنه لا يكره وهل يرسل الكتم أو يمسك خلافه والأحوط الثاني
 وسنذكره كفته أي رقبته ولو لم يركب كسرت كم أو ذبل
 وعينه بغيره بغيره بغيره للثمن إلا الحاجة ولا بأس به خارج
 صلاة وصلاته في ثياب بغيره بغيره في بيته ومهنته أي خدمته
 إن لم يغيره والآلة واحدة ورأهم وكفه في جنبه لم ينفذ من
 القراءة فلو منعه نفقته وصلاته حاسرا أي كاشفا رأسه
 لا يمسك سلا ولا يلبس به للثمن والتمسك بالتمسك به فلو سفلت

فأعادها

فأعادها ونحوه أفضل ألا إذا احتاجت لتكوير أو عمل كثير وصلاته
 مع مداخلة الأجنبي أو أحدهما أو التمسك للثمن وعقده
 للثمن عن كفته ولو بغيره أو إذا احتاجت في أصوله قبل الصلاة
 أمّا فيها نفقته وتبذل للثمن إلا بسجوده التمام فترخص مرة
 وثلاثا أو في رقبته إن ضايقه تشبكه ولو منتظر الصلاة أو
 ما شيا إليه للثمن ولا يكره خارجا حاجة والتخفيف وضع اليد على
 الناحية للثمن ويكره خارجا تضرها أو التفتت بوجهه كله أو
 بعضه للثمن ويكره يكره تضرها ويصدره نفقته كما مر وقيل
 فأنه كافح حان نفقته بغيره المعقود لا واقفا ولا كالمكب للثمن
 وأما من الرجل ذراعيه للثمن وصلوته الوجه إنسان كالأمة
 استقبله ولا استقبل لو من المصلح فأكبره عليه والآفة
 المستقبل ولو بعد أو لا حائل ولو السلام بيده أو برأسه
 كما مر في وجع لا بأس بتكليم المصلح واجابته برأسه كما لو طلب منه
 شئ أو أرسى ورهبا وقيل اجتهد فادعى بغيره أو لا أو قيل كم حمله
 فاشرب بيده أنهم صلوا ركعتين أما لو قيل له تقدم فتقدم
 أو دخل أحد الصف فوسع له فورا فثبت ذكره الجليل
 وعنده خلافه كما مر عن أبي بكره التبرع تضرها كسر التيمم
 بغيره عزرو ولا يكره خارجا لأنه على السلام كما جالس مع الحاجة
 التبرع وكذا غير رضا عنه والنسأوب ولو خارجا ذكره كسرت
 لأنه من الشبهة والانبيا تحفو فلو منته وتغيب عن عينه
 للثمن إلا كمال خشوعه وقيامه لا يكره في الحجاب لا بسجوده
 فيه وقد ماه خارجا لأن العبرة بالتقدم مطلقا وإن لم يشبه
 حال الإمام إن علق بالثمن وإن الشبهة ولا الشبهة
 في ثمن الكراهية وانفرد الإمام على المحل للثمن وقدر
 الارتجاع بذراع ولا بأس به وونه وقيل ما يقع به التبرع
 وهو الوجه ذكره الكمال وعنده ذكره كسرت في الأصح وهذا كله
 عند عدم العذر كجفوة وعينه فلو لموا على الرغوف والإمام

ل

على الارض او في الحجاب لطبق الكمال لم يكره كما لو كان معه بعض
القوم في الاجرة ووجهه في جوارح المسلمين ووجه
الغدر ارادة التعليم او التبليغ كما بسط في البحر وقد منكره
القيام في صف خلف فيه فرجة للذي وكذا القيام منقودا وان
يكبد فرجة بل يجذب احدا من الصف ذكره ابن الكمال كمن قالوا
في زماننا شره اول فلذ قال في المنهج البحر يكره وحده الا اذا لم
يكبد فرجة وبس ثوب فيه فائيل ذي روج وان يكون فوق
راسه او بين يديه او بجذبه يمينه او يسرة او تحت يمينه
مثال ولو في وسادة منصوبة لا مفرقة واختلف فيها اذا كان
التمثال خلفه والاطراف الكرامة ولا يكره لو كانت تحت قدميه او تحت
جلوسه لانها مهانة او في يده عبارة الشمنه بدنه لانها
مستورة بشبابه او عيادة بنفث عن مستبين قال في البحر
ومعناه كراهية المستبين لا المستبرك بغير حرمة او ثوب
اخر واقره المصنف او كانت صغيرة لا تبين تفاصيل اعضائها
لانها طرقتا على الارض وذكر الجليل او مقطوعة الراس او الوجه
او مجموعة عضوا لا تغيث بدونه او لغير ذي روج لا يكره لانها
لا تعبد و خير خير على خصوصية بغير المهانة كما بسط الكمال و
اختلف المحدثون في امتناع ملائكة الرحمة بعباد المتفردين
منهم فتفاه عياض واثبتة النووي واكره تشربها على الاثر و
السورة السجدة باليد في الصلوة مطلقا ولو نقلها اما خارجها
فلا يكره كعدة بقلبه او بغيره اما مله وعليه كحل ما جاء من صلاة
السجدة فرع لا بأس بانها لا تسجد بغيره كما بسط في البحر
لا يكره قتل حية او عقرب ان خاف الاذي مطلقا ولو بعد
كثير على الاطراف كمن فتح الجلب الف و لا كره صلاة الى طرفة
قاعد او قائم ولو تجددت الا اذا خيف الغلابة كدنية ولا الى
مصحف او سيف مطلقا او شمع او سراج او نار توقد لان
المجوس انما تعبد لهم لان النار الموقودة فيه او على بابها

فيه

فيه عائيل ان لم يسجد عليها كما مر في موضع بكرة الشمال الصا
الا عتير والثلث والثلث وكل عمل فليل بلا عذر كقوض لفته
قبل الاذي وتركي كل سنة او مستحب وحل الطفل وما ورد
منه من كذب ان في الصلوة مشغلا ويبدأ بقطعهما لئلا يفتل حية
وتدابة ونور قدروا ضياع ما يمتنع وراهم له او لغيره وبسج
مدافعة الاضيق ولدي وده من الخلاف ان لم يخف فوته وقت
او جماعة وبسج لا غائبة مملوفا وغريق وحريق لا نداء احد
ايوبه بلا استغاثة الا في النفل فان علم انه يصلح لا بأس ان
لا يجيبه وان لم يعلم اجابه وكره تحلها باستقبال القبلة بالقدوة
ولو في الخلاء بالذبيبة المتقوا وكذا الاستدبار في الاصح كما كره
بما في امسك صبي كيقول نحو القبلة والكره مدرج عليه في نوم
او غيره اليها من عند الالة اساءة ادب قاله مثلا بأكبر والا مصحف
او شئ من الكتب الشرعية الا ان يكون على موضع مرتفع عن الخوا
فلا يكره قاله الكمال ولا كره غلق باب المسبي الا بالخوف عما منعه
يرفع وكره تحريك الوطى فوقه واليد والفقو طال لانه مسجد اهل بيت
الساو والحق انه طريقا يفر عنه وحرمة في الغيبة بغيره
باعتباره وادخال نجاسة فيه وعليه فلا يكون الا بسجدها وان
بخس فيه ولا يقبله بغيره ولا يقول والفقو فيه ولو في انا
ويكرم او حال صبيان ومجانين حيث غلبت نجاستهم ولا فيكره
ويشقي لادخله تعايد نعل وحقة وصلاته فيها افضل لا يكره ما ذكر
موقعا بيته جعل فيه مسجد بل لا فيه لانه ليس مسجد شرعا اما
المخدة مملوكة جنازة او عبيد فهو مسجد في حق جوان الا قد اوردوا
ان فصل الصفوف رفقا بالناس لان حق غيره به بغيره ثم ان فصل
وحوله جنب وحقه كفتا مسجد ورا باو مدرسة ومساجد
جياض واسواق لا توارع ولا بأس بنفثه خلا عرا به فان كره
لانه يلهي المصلي ويكره التلطف به فابق النقوش وكونا خصوصا
في جدار القبلة قاله الجليل وفي حفر الجنب وقيل يكره في الحجاب

دون السجدة والعمود انتهى وظهر ان المراد بالمراب جدار
 القبلة فيحذف الجحش وما ذهب لوجاهة الكلام لان حال الوقوف
 قائم حرام وضمن متواليه لو فعل النقص او البياض الا اذا خفف
 طلع الظلمة فلما بس بجاني وانا اذا كان الاحكام ابنا او الاوقف
 فعل مثله بقوله انه يعبر الوقوف كما كان وقامه من ابي **فروع** افضل
 اب جد ملكة ثم المدينة ثم القدس ثم قبا ثم الاقدم ثم الاعظم
 ثم الاقرب ومسيح استاوه لدرسه او استماع الاخبار افضل اتفاقا
 ومسجد حجة افضل من الجامع والاصغر اما الحق بسبي المدينة ملحق به
 في الفضيلة نحو تحري الاول اول وهو ما في حاشية ذرايع ذكره منطاع
 في شرح باب المناسك في حرم حجة السؤال ويكره الاعطاف وقيل ان
 تحطوا وانشأوا حالة او شئوا اما في ذكره ورفعه صوت بذكر الاء
 للمنفقة والوضوء ان فيها عدد ذلك وغرس الاشجار الا انفق كنفق
 ثم وتكون للمسجد اكل ونوم الا معكف وعزيب او خول اكل نحو
 نوم وينبع منه وكذا اكل مودة ولو بشت وكل عقود المعكف بشرط
 والكلام الجاهل وقمة في الطهارة بان يجلس لاجله كان في المنزلة الا
 الا حلقا او وجهه وتخصيص مكانا لنفسه وكبره ان عماره غيره
 ولو مدرسا او اذا ضاق عليه حيزه من عماره الفاعل ولو شغلا
 بقرائة او درس بل ولا اهل الحلة منع من لبس ماله عن الصلاة
 فيه ولا له نصب مقبلة جعل المسجد من واحد او عكس لعلوة لا
 لدرس او ذكر في المسجد عطف وقرا في حاشية الذلة او لا يتبين
 الكتابة على جدرانها ولا باس برمي عشي خفاش وحمام تنقية
 باللوثر والنواقل كل سنة نافذة ولا عكس او
 فريض عملا واجب اعتقاد واسته يتوابع هذا او تقوا بين الروايات
 وعليه فلا كبر بغيره كون اى لا يشب الا الكفر جاحده وتذكره
 في ابي مقسدة ككبر بشرط خلافها لها ولكنه يقصر ولا يصح فاعط
 ولا راكبا اتفاقا وهو ثلث ركعات بسببية كما في حاشية حاشية
 العقود ولا يعد ولو عاد وبنيت الفاد كما سيجي او كانه يقرأ

في كل ركعة منه ما تحب سورة احتياطا واسته السور الثلاث
 ورواية المعوذتين لم يجزها بالجملة وكبر قبل ركوع ثالثة رافعا
 يديه كما مر ثم يعيد وقيل كذا في وقت فيه ربي الدعاء
 المشهور ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم برفعة وجهه الى الله
 بركاب ربيع الحق ومصلحة لا حق وكشف بدل الهملة شرح
 فان قرأ بعبارة فبذلك حاشية كانه لانه كلمة مهمله في فاعط
 الاصح مطلقا ولو اصاب في خبر الدعاء الحق ووجه الاقضية وقمة
 فحق غيره اول ان لم يحقق كونه ما يفيد في اعتقاده في الاصح
 كما بس في ابي حنيفة فحق مثلك لم يفسد سلام لان فصل
 على الاصح فيها لا يخفى وان اختلف الاعتقاد وكذا ينوي الوتر
 لا الوتر الواجب كما في العبد من الاختلاف وبأنه المأمور بقنوت
 الوتر ولو بشت فحق بقنوت بعد الركوع لانه مجتهد فيه لا بالجملة
 منسوخ بل يترك ساكنا على الاظهر من سلامه ولو بشت في
 القنوت ثم تذكره في الركوع لا يقنوت فيه لغوات محله ولا يعود
 الى القيام في الاصح لانه من رخص الفرض للواجب ما زاد عليه
 وقت ولم يعد الركوع لم تنف صلواته يكون ركوع بعد قراءة
 آمنة وسجدة هو قنوت اوله والاربع عشرة ركعة الامام قبل
 فرائض المقنن من القنوت مطلقا وتأبى ولو لم يقرأ آمنة
 شيئا تركه ان حاشي قنوت الركوع معه بخلاف الشريعة لانه
 المنيق فيها هو مع الاركان والشرايط مفردة لا في
 غيره قنوت في اول الوتر او ثابته سهوا لم يقنوت في ثالثة اما
 لو شك انه في ثالثة او ثابته كرهه مع العقود في الاصح و
 الفرق ان الربا قنوت على انه موطن القنوت فلا يتكرر بخلاف
 الشك ورتج الجليل كراهه لهما واما المسبوق فبقنوت مع
 امامه فقط ويجوز مدركا لم يدرك ركوع الشريعة ولا بقنوت
 لغيره الا كراهه فبقنوت الامام في الجهرية وقيل في الكل فاعط
 حاشية يتبع فيها الامام قنوت وقعود اول وكبير عباد سجدة

تلاوة وسنة واربعة لا يتبع زيادة كغيره وجبارة وركوع
 وقيام خامسة وثمانية تفعل مطلقا ورفع اليد والثناء وكبير
 انتقال وتشميع وتبجيل وقراءة شهاد اسلام وكبير شريف
 سجدة موته اربع قبل الظهر اربع قبل الجمعة واربع بعد
 بركسية فلو تبطلت لم تنب عن السنة والاولون لا
 يخرج عنه تبطلت بركسية يخرج وركعتان قبل الصبح
 بعد الظهر والمغرب والعشاء ثم عت بعدية ليل النصف
 والقبلية فلو طلع الشيطان ويستحب اربع قبل الظهر وقبل
 وبعد بركسية او اربعة ركعتين وكذا بعد الظهر ليل النصف
 من حافضا على اربع قبل الظهر واربع بعد ما حرمه الله على الناس
 وست بعد المغرب ليكتب من الاوابين بركسية او شترج او
 ثلاث والاول اوموم واشترج وهن تحسب الموكدة من المستحب
 ويؤتى الكلي بركسية واحدة اخذت الكمال نعم وحرر اباحه
 ركعتين خفيفتين قبل المغرب واخرة من البعد والمصنف السنن
 انه السنة التي اتفقوا على اربع قبل الظهر في الاصح حديث
 من تركها لم تنك شفاعته ثم الكلي سواء وقبل بوجوبها فلا يجوز
 صلاحها فاعدا ولا رايها اتفاقا بلاء على الاصح ولا يجوز تركها
 لعدم صحتها في الفتاوى بخلاف باقي السنن فله تركها في
 الناس الا فتواه وتشميع الكفر على منكرها وتفتيح اذانت معه
 بخلاف الباقين وتكون ركعتين تطوعا مع طعن ان البكر لم يطعن
 هو طالع او صلى اربعا فوقف ركعتان بعد طلوعه لا يجوز عن
 ركعتين على الاصح تجبسن لانه سنة ما اوجب عليه التحصيل
 بخبره منبذاة ومكره الزيادة على اربع في نقل التراويح على عثمان
 ليل بركسية لا تنم بركسية والافضل فيها الرباع بركسية وقال
 في التلخيص المشي افضل وقيل بركسية ولا يصح على النبي صلى الله عليه
 وسلم في القعدة الاولى في الاربع قبل الظهر والجمعة وبعد ما
 وهو صلى الله عليه وسلم وقيل لا كذا قال السنن ولا يستحب

اذان

اذان اقام الى الثالثة منها لا تتركها اشبهت الفريضة وفي
 البواقي من ذوات الاربع يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم
 ويستفتح ويتعوذ ولونذرا لان كل شفيع صلوة وقيل لا
 ياتي في الكل وصحة في الغنية وكثرة الركوع والسجود واجب
 من حلول القيام كما في الجنبين وبرجته في البكر كان نظر فيه في الذكر
 من ثلثة اوجه ونقل عن ابي ابي اية هذا قول محمد وان مذاهب
 الامام افضلية القيام وصحة في البكر اربع قلت وكذا رايته
 بنسخ الجنبين مؤبدا لمجد فقط فتنه ومن حلول قيام الاخرى
 افضل كالقارن لم اره وليس بحجة رتب النبي صلى الله عليه وسلم
 واذا الفرض او غيره وكذا وحوله بنية فرض او اقامة
 ينوب عنها بركسية وكيفية لكل يوم مرة ولا تسقط الجلس
 عنه ما يحكي قلت وفي الغيبة عن الفتوى من لم يكن من الجنب
 او غيره يقول ندبا كليات التبعج الاربع اربعا ولو تكلم
 بارج السنة والفرض لا يسقطها وكان ينقص ثوابها وقيل
 سقطها وكذا الكلي على بناء في التوبة على الاصح فيه وفي
 الخلاصة ان اشتغل ببيع او شراء او اكل اعمام او بركة
 او شربة لا يطلن وتوجب بطلانها ان خاف ذهاب حلاؤه
 او بغيره تناوله ثم ستره الا اذا قوت الوقت ولو اقرأ
 لاخر الوقت لا يكون سنة وقيل يكون **فروغ** الاسفار
 بسنة اربع افضل وقيل لا تترك السنن واتي بالندور
 فهو السنة وقيل لا اراد النوافل بتركها ثم يصليها وقيل
 لا ترك السنن انما حقا انه والا كفو والافضل في النقل
 غير التراويح المنزل الا لحوف شغل عنها والاصح افضلية ما كان
 اخشى واخص ونوب ركعتان بعد الوضوء بعين الجفاف كما
 في الشرب لانه عن المواقب ونوب اربع فصاعدا في الغنى
 من بعد الطلوع الى الزوال ووقتها الجنازة بعد ربيع الزمان
 وفي الغنية اقلها ركعتان واكثرها اثنان عشر او سطر ثمانية

افضلها كما في الاخبار الا شرفية كشيء بفعله وقوله عليه السلام واما
 اكثرها فمبقوله فمبقوله وهذا هو الصلوة اكثرها سلام واحدا ما لو
 ففضل ثلثها زاد او افضل كما اخذوه ابن جبر في شرحه ابني ربي
 ومن لم يركعها ركعتا السجدة والقعود منه وصلاة الليل افضلها
 على ما في الجوهرة ثمانية ولو جعله ثلثا ما لا وسطا افضل ولو انصافا
 فالخير واجبا وليدة ليلة العيد بين والذوق والشر لا يتر
 من رمضان والاول من ذي الحجة ويكون بكل عبادة نعم الليل او
 اكثره ومنها ركعتا الاستحارة واربع صلوات السجدة بثلثا ثمانية
 تسبيحة وفضل عظيم واربع صلوة بالجماعة الحجة وقيل ركعتان
 وفي الحاوي اثنا عشر بسلام واحد وسقطنا في الزيادة
 وتوضى الصلاة عملا في ركعتي الفرض مطلقا اما تعيين الاول ويصح
 فواجب على المشهور وكل النفل للمنفردة كل شفيع صلوة
 لكنه لا يقيم اربعة ركعة فكل من وكل الوتر احتياطا ولزم
 نفل شرعي فبذلكية الاحرام او بقيام ثلثة شرعا جعلا فمقدرا
 الا اذا شرع متذقلا خلف مفترض ثم قطعوا اقتدى بما وبذلك
 الفرض بعد ذكره او تطلوعا آخر او صلاة فلاة او امن او امانة
 او محدث بعينه وافده في الحال اما لو اختار الفرض ثم افده
 لم يضره القضاء ولو عند غروب و صلوة واستواء على الطاهر
 فانه افده حرم لقوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم الا بغيره ووجب
 قضائه وروى انه يغير فعله كغيره اي ما او مصلية او حادثة
 حاضته واعلم انما يجب على البعد الزمانه نوعان ما يجب بالقول
 وهو التذرع وسبجي وما يجب بالفعل وهو الشروع في التوافل
 ويجوز قول من التوافل سبع تكريم الشريع اخذ ذلك
 مما قاله الشارح صوم صلوة طلوع حجة رابع عكوفة عمدة
 الاحرامه السبع وقضى ركعتين كقوله اربع ركعات غير موكدة على
 الجليل وعنده وتوضى في خلال الشفيع الاول والثاني اي وشهد
 لا الا بالرفد لكل اتفاقا والا حصل انه كل شفيع فلكونه

بما رض اقتداء او نذر او ترك ففعله واولى كما يفرض ركعتين
 لو ترك الصلاة في شفعين او تركها في الاول فقط او الثاني او
 احدي ركعتي الثاني او احدي ركعتي الاول او الاول والاحدي
 الثاني لا يفيد الا في الاول ما يصلح لم يصح بناء الثاني عليه لهذه
 سبع صور لزوم ركعتين وقضى اربعين ست صور لو ترك
 الصلاة في احدي كل شفيع او في الثاني او احدي الاول وبصورة
 الصلاة في الكل يبلغ ستة عشر لكن يفتي ما اذا لم يقعد او قعد ولم
 يقم ثلثة او قام ولم يقعد بسجدة او قعد فاقبته وميز القدر في
 وحكم مودة ولو في ثلثة كما هو الا قضاء لو نوى اربعين وقعد
 الشاهد ثم نقض لانه لم يشرع في الثاني او شرع في ترك ثلثا
 عليه فذكر اوده انقلب غير مضمون لانه شرع مسقطا
 ملته ما او حلق اربعين فاكثروا لم يقعد بينهما استحسانا لانه ببقائه جعلا
 صلوة واحدة فبذلك واجبة والخاتمة هي الفريضة وفي الشريعة
 صلوات ركعة ولم يقعد الا في آخرها حج خلافا لمحمد وبسجدة للسهو ولا
 بين ولا يتقوى فليحفظ ويتنفل مع قدرته على القيام فاقعد الا مضطرا
 الا بعد زابته او كذا ابتداء بعد الشروع بما كراهته في الاجماع
 كعكسه بخلافه اجبر غير ابني عليه السلام على النصف الا بعد
 ولا يصلح بعد صلوة مفروضة مثلها في الصلاة او في الجماعة او لا
 نقاد عن توقف الف والاشي وما نقل آية الامام ففرض صلاة
 عمره فانه حج تقول كانه يصل المغرب والوتر بثلاث فعدا
 ويقعد في كل نفل كما في الشاهد على النجس او يتنفل المقيم والكنة
 خارج المصير على الفرض موميا فلو سجد اعتبر اياه ولا تراها شرعت
 بالاباء الاجرة توجهت وابته ولو ابتداء عندنا او على سرجه كبني
 كثير عند اكثر ولو سجد على قنبل لا بأس به واذا افتتح النفل
 راكبا ثم نزل بينه وبين ركعة لانه لا يركع الا في كل ما وجب
 واثنا في برك و لو افتتحها خارج المصير وقيل المصرا ثم
 على العادة بما جاء وقيل لا يركع عليه الا اكثر فانه الجليل

وقيل بنهر اكل ما لم يبلغ منزله سنان وبن قاي الى القبلة او
قاعه ولو ركب نفل لانه على كثير من اختلاف التناول ولو صلح على
واية في شق الحمل وهو بعد رعي التناول بنقله لا يكون الصلاة
عليها اذا كانت واقفة الا ان يكون عبيد ان الحمل على الارض بان ركز
تحت حشيه واما الصلاة على الجمل ان كان طرفه الجمل على الواجهة
او ان سباه لا تسير فمضى صلوته على الواجهة فتجوز في حالة العذر ان يكون
في البيت لا في غيره ومن العذر الاطروطين في بيت الوجه وازاب
الرفقاء وواية لا تترك الابعان او يعبر ولو عجز مالا فطرة الغير
لا تقبل حتى لو كان مع امرئ في شق حمل راو انزل لم تقبل ركب
وحدنا جائز له ايضا كما افاده في البحر على حفظ وانه لم يكن طرف الجمل
على الواجهة جائز لو واقفه التعليل به بانها كانت سريرة اكله في الفوض
والواجب بانواعه وسنة اربعين سنة حاشا بقاها للقبلة ان امكنه
وانما يقدر الامكان لئلا يختلف سبب الامكان واحدا في النفل فتجوز
على الحمل واليصله مطلقا فراوس لا يجامه الا على اية واحدة ولو جوبه
نية فرض ونفل ولو سجد في رجع الفرض القوة وابطلا محمدا والنية السائلة
ولو نذر ركعتين بغير طهر زمانه بعهده الى اية يوسف كما لو نذر
بغير قراة او عجزا او ركعة وكذا انصف ركعة عنه اية يوسف وهو
المنع والهدية التي ان نذر عبادته في مكانا كانا وبيان
افضل من شرفه جائز لانه المقصود القرية خلافا لفرق السائلة ولو نذر
عبادة كصوم وصلوة في عهد شامت فيه بزمها فضاوة لانه يمنع الا اذا
لا الوجوب ولو نذر بها يوم حيا لانه تدر بعد صبيحة التراويح سنة
موكدة كواحدة الخلف والراشد بن للرجال والسناء وجماعة وقرا
بعد صلوة الشاء الا ان يجر قبل الوتر وبعده في الاصح صلواته
بعضا وقام الامام للوتر او تر معه ثم صلى ما فاته وسبب تأخيرها الى
ثمك اللبيل او نصف لا مكره بعده في الاصح ولا تقبل اذا كانت اصلا
لا وحده في الاصح فلو تركها اهل مسجد او لا لو ترك جعفرهم وكلهم شرع
بجائز فاما مسجد فيه افضل قال الجليل واهل عشرة ركعة حكمه مساواة

المكمل فان

فان قضاءها كان نفلا مستحبا وليس بواجب كسنة مغرب وعشاء
والجماعة فيها على الكفاية في الاصح فلو تركها اهل مسجد اثموا لا لو ترك
بعضهم وكلهم شرع بجماعة فاما مسجد فيه افضل قال الجليل واهل عشرة
ركعة حكمه مساواة الميكن الميكن بغير تسبيلات فلو فعلها تسبيلة
فان فقد لكل شفع صحت بركا به والانا به عن شفع واحد بغير
ربكيس نذ باين كل اربعة بغير ما وكذا اربع الخمس والوتر
ويجوز في دين تسبيح وقراة وسكوت وصلوة فراوي ثم
تكرار صلوة ركعتين بعد كل ركعتين والختم مرة سنة و
مرتبة فضيلة وثلاث افضل ولا يترك الختم كسبيل القوم لكن
في الاختيار الا فضل في زماننا قد رمالا ثقل عليهم واثرة المعص
وعنده وفي المجتبى عن الامام بوقراة ثلاثا قصارا او اية طولية في
الفرض فقد احسن ولم يسئ في خلطك بالتراويح وفي فضائل
رمضان لكز الهدى افني الكرامة والوبرى انه اذا قرأ في التراويح
الفاتحة واية او آيتين لا يكره ومن لم يكن عالما باهل زمانه
فلا يجادل فهو جاهل واية القوم والامام باشاء في كل شفع وتر
الامام على التمسك بالاجل يمل القوم فياثر بالصلوات ويكتفي
بالله صل على محمد لانه الفرض عند الشافعي ويترك الدعاء
ويجتنب المنكرات واهله القراءة وترك نفوذ وتسمية وطاعة
وتسبيح واستراحة ومكره قاعدا الزيادة تاكيد ما حقه قبل الاتي
مع القدرة على القيام كما كره تأخير القيام الى ركوع الامام للشيبة
بالمنا فقيل ولو تركوا الجماعة في الفرض لم يصلوا الله او ترك جماعة
لانها منع فخصه بحدده يصلوا معه ولو لم يصلوا اي التراويح بالامام
او صلوا مع غيره لانه يصل الوتر معه بقرى كمال الكل هل يصلون
الوتر بجماعة فليراجع ولا يصل الوتر ولا المنطوع بجماعة خارج
رمضان الا يكره ذلك لو على سبيل التداخي بان يفتدي اربعة
بواحد كما في الدرر وبها خلاف في صحة الاقنعة او لا لانها منه وفي
الاشباه عن ابن ابي بكير الاقنعة في صلاة رخصا وبراءة

وقد اذا حال نذرته كذا ركعة بهذه الاما بالجماعة انتهى قلت
 وتتم عبارة البزارية من الامامة ولا ينبغي ان يتكلف كل هذا التكلف
 لا مكرهه وفي القنار حاشية ما يفيد انه لو لم يتوالى الامامة لكانت على
 الامام عليه السلام وفيه ان رمضان يصلح النذر فيها معها واهل النفل
 في النذر الجماعة ام المنزلي نصيحا لكن نقل شارح الوهبانية ما
 يقتضيه المذهب الشافعي واقره المصنف وغيره **باب ادراك**
الفريضة شرع فيها اداء فريضة النافلة والمنزلة والفضاء فانه لا
 يقطعها من غير انما اقيمت اي شرع في الفريضة في صلاة لا اقامته
 الموقرة ولا المشروع في مكانا وهو من غيره يقطعها بعد راحة
 الجماعة كما لو نزلت واجبة او فارقته زما او خاف ضياع درهم من ماله
 او كان في النفل فحين يجتازة وخاف فوتها فقلعه لا مكانا فضايا و
 يجب القطع نحو نجا غريق او حريقا ولو دعاه احد ابويع في الفرض
 لا يجيبه الا ان يستغث به وفي النفل ان علم انه في الصلوة فذعه
 لا يجيبه وانما اجابه قاطبا لا التعود مشروعا للتحليل وهذا اقتضاه
 تحليله بكتفي شبيهة واحدة هو الاصح فذكره في عاية البيضاوي في قوله
 بالامام وهذا ان لم يقيد الركعة الاولى بسجدة او قنينة بما في غير رابعة
 او قنينة ولكن ضم اليها ركعة اخرى وجوبها ثم احوال النفل والجماعة و
 ان يصلح لها من الزمان الرابعة انتم منفردا ثم اقتدى الامام متنفلا وبذلك
 بذلك فضيلة الجماعة ذكره في حاوي الا في العصر فلا يقيد بركعة
 النفل بعده **باب** رجع في نفل لا يقطع مطلقا ويتم ركعتين وكذا سنة
 الظهر وسنة الجمعة اذا اقيمت او حطب الاما يتبعها اربع على القول
 الرابع لاننا صلاة واحدة وليس النفل الا كاللابل لا يخال خلافه
 بفتح الكمال وكره نحره باخر من لم يصل من سجدة او قنينة فوجي على
 الباب والادخل الوقت او قنينة او لا الا لمن ينظم به امرجاة
 اخرى او كان الخروج لسجدة ولم يصلوا فيه او لا بسنة فانه كذا
 او لسبب الدعاء او الحاجة ومن عذره ان يعود منه والامن حمله
 والوقت وحده مرة فلما كرهه فوجبه بان تركه الجماعة الا عند الشروع

بانهم

في

في الاقامة فيكره نفي لفظة الجماعة بلا عذر بل يقتضي متفكلا كما مر والامن
 صلى الفجر والعصر والمغرب مرة فيخرج مطلقا وانما اقيمت لكرامة
 النفل بعد الاولين وفي المغرب احد المخطويعين السبب في مخالفة
 بالانام وفي النذر ينبغي ان يجب فوجبه لا كرامة مكثه بلا صلاة انه
 قلت انما واقفنا في ان كرامة النفل بالثلاث نذرية وفي
 المصنفات لو اقيمت في وقت لاساءه واذا خاف فوت ركعة الفجر
 لا شغلا بسببها تركها لكونه الجماعة الكل والابان رجا ادراك
 ركعة في ظاهر المذهب كما في التخييب من قبل الشاهد واعتمده
 المصنف والمشرع بل لا ينبغي ان يكون ضعفه في النذر لا بركعة بل بصلية
 عند باب الكسبي ان وجد مكانا والآخر كما ان ترك المكره مقدم
 على فعل السنة ثم ما قبل شرع فيها ثم كيد للفريضة او ثم يقطعها
 ويقضيها مردود بان ورد المفسر مقدم على جلب المصلحة ولا
 يقضيها الا بطريق التبعية لفقهاء فخرها قبل الزوال لا بعده في الاصح
 لورود الخبر بغيرها في الوقت المأخوذ بخلاف البقاع فيقول عليه
 لا يقاس بخلاف سنة الظهر وكذا الجمعة فانه ان خاف فوت ركعة
 تركها ويقتدى ثم ياتي بما عليها سنة في وقتها الى الظهر قبل شفعه
 عند محمد وبه يفيد جوده واما ما قيل ان سنة فندوب لا يقضي اصلا
 ولا يكون مصليا بجماعة اتفاقا من ادرك ركعة من فوات الرابع
 لانه منفرد ببعضها لكنه ادرك فضلا ولو باء ان شغلا اتفاقا لكون
 ثوابه دونه المذكر لغوات التكبير الاولى واللاحق كالمذكر كونه
 موتا حيا وكذا المذكر الثلث لا يكون مصليا بجماعة على الاظهر
 وقال الشرحي لا اكثر حكم الكل وضعفه في البجور اذا امن فوت
 نفل وجب ما شئت قبل فريضه والا لا بل يحرم المنطوق لتفوت الفرض
 واية بالسنة مطلقا ولو صل منفردا على الاصح لكونها مكملات واما
 في حق علة الصلوة والسلام فلزادة الدرجات ثم قول للادرو
 ان فائت الجماعة مشكل بما مر فندبر ولو اقيمت في امام راكم فوفد
 حتى وفع الامام رأسه لم يدرك المكونة بالركعة لا اثبات ركعة

في جزء من الركوع شرطا ولم توجد فيكون مسبوقا بركعة بها بعد
 فرائض الامام بخلاف ما لا ادركه في القيام ولم يركع معه فانه يصير مدركا
 فيكون لاحقا فيأتي بها قبل الفراغ ومنه لم يدرك الركوع بركعة المتابعة في
 السجدة تين وان لم يكن سجدة واحدة لانها تتركها فلو لم يدرك الركعة
 ولم يتابعها لكانت لا تسلم الا ما قام وان ترك ركعة فصلا تامة وقد تركها جبا
 منه عن التخييس ولو ركع قبل الامام فليحفظ امامه فيه سجدة ركوعه وركعة
 سجدة ان قرأ الامام قدر الغرض والا لا يجزيه ولو سجد كقوله مرتين
 والامام في الاول لم يجزه سجدة عن الثانية وتامة من الملاحظة
باب قضاء الغوايب لم يقبل المدة وكانت حلقا باسمه جيزا
 التأخير بلا عذر كبيرة لا تزول بالقضاء بل بالتوبة او بالرجوع من العذر
 العذر وحول الغاية موت الولد لانه عليه الصلوة والسلام او
 يبرم الحنك في ثم الاداء فعل الواجب في وقته وبالجملة فقطع بالوقت
 يكون اداءه عند ما وبركعة عند ان في فعل الاعادة فعل مثله في وقته
 لحلل خبر الف والقوا به كل صلوة اوتت مع كراهية التحريم تعادى وجوبا
 في الوقت واما بعده فندبا والقضاء فعل الواجب بعد وقته وحلافة
 على غير الواجب كالتة قبل الظهر جازا الترتيب بين الفروض الخمسة
 والوتر اداء وقضاء لازم بقوت الجواز بقوات الخبر المشهور فانام
 عن صلاة وبرئت الفرض العلى وقضاء الغرض والواجب والسنة وقضى
 وواجب وسنة نفى ونشر مرتب وجميع اوقات العدة وقت للقضاء
 الا الثلاثة الهذلية كما مر فلم يجز تفرغ عما الزوم بخبر من ذكر انه لم يوتر لوجوبه
 عنده الا استثناء من الزوم فلا يلزم الترتيب اذ اضاف الوقت السجدة
 حقيقة اذ بين الحكمة تقويت الوقتية لتدارك الغائبة ولو لم يسع الوقت
 كل الغوايب فالاحج جواز الوقتية مجتبي وفيه طعن من علية الفاضل
 وقت الفجر فصلا وفيه سعة بكرة اية المخلوع وقرينة الاخبار اوست
 الثانية لانه عذر او فانت ست اعتقد وية كقولنا في حد التكرار المتفتحة
 المخرج بخبره وقت السجدة على الاحج ولو متفرقة او قد تية على
 المعتمد لانه متى اختلف الترجيح راجح اطلاق المتن بخرا وطعن خلفا جازا

اي

اي بسبق كل زوم الترتيب ايضا بالطقن المعتمد كمن صلى الظهر في الكرا
 ترك الفجر فظهره فاذا قضى الفجر ثم صلى العصر فاذا ظهر جاز العصر
 اولا فانية عليه من طهه حال اداء العصر وهو طعن معتبر لانه مجتهد فيه وفي المجتبي
 من اجل فرضية الترتيب بلجي بالناس واختاره جماعة من ائمة بخاري وعليه
 بخبره ما في القينة حين بلغ في وقت الفجر وحلى الطهر مع ذكره جاز ولا يلزم
 الترتيب بهذا القدر ولا يعود لزوم الترتيب بعد سقوطه بغيره ان الغوايب
 يعود والغوايب الى العلة سبب القضا ببعضها على المعتمد لانه استقام
 لا يعود وكذا لا يعود الترتيب بعد سقوطه بغيره في السقطات السابقة
 السابقة والمضيق حتى لو خرج الوقت في حلال الوقتية لا تنفذ
 هو مؤدوه الا صح مجتبي وفي فاصل الصلوة بترك الترتيب موقوف
 عنه به حنفية سواء طعن وجوب الترتيب او لان كثرت وصار الغوايب
 مع الغائبة سطر حنكها بخروج وقت الخامسة التي هي سواصة
 الغوايب لانه دخول وقت السجدة غير شرطا لانه لو ترك بخبر يوم
 وادى باقي صلواته انقلب مجتبي بعد طلوع الشمس الا بان تقرر سالا
 بظهر حنكها بل يصير غفلا وفيها يقال صلاة نفي خفاء اخرى نفي خفاء
 ولو مات وعليه صلوات مائة تروا وصح بالفتاوة بطل لكل صلوة نصف
 صاع من به كالفطرة وكذا حكم الوتر والصوم وانما يعطى من ثلث
 ماله ولو لم يترك مالا يستوفى وارثه نصف صاع مثلا وفيه فقير لم
 يدفعه الفقير لوارثه ثم وثم حتى يتم ولو قضا وارثه بامر لم يجز
 لانها عبادة بدنية بخلاف الحج لانه يقبل النيابة ولو ادعى الفقير اقل من نصف
 صاع لم يجز ولو اعطاه الكل جاز ولو قدى عن صلواته في مرضه لا يجز
 بخلاف الصوم ويكره انما خير الغوايب وان وجبت على الفور لعذر
 السعي على القيام وفي الحواشي على الاحج وسجدة السلاوة والنذر
 المطلق وقضا رمضان موسع وضيق الحوائج كذا في المجتبي وبغيره
 بالجرم حيا اسلمه ثم لم تكن مدة فلا قضاء عليه لانه الخطاب انما يلزم
 بالعام او بدليله ولم يوجد الا لا يقضى مرند ما فانه ومما ولا ما قبله الا الحج
 لانه بالردة يصير كالكا في الاصل وكذا يلزم بعبادة فرض اداء ثم ارد

عقبه ونائبه الى السلم في الوقت لانه حينما بارودة قال تعالى ومن
 يكفر بالايمان فحقا حرم الله وحالف الشان بعد اهل البيت وهو كما
 قلنا ان دة عليهم وجوب ايجاط العمل والمنه في ان لا جانا بارودة
 والمخلو بالموت عليها فليحفظ **مرو** حين احكم بعد صلوة الله
 واستيقظا بعد البقرة فمنا ما صلى في مرضه بالشم والابا ما فانه في تحته
 حج ولا يعيد لو حج كثر الشوايت نوى اول ظهر عليه او اخره وكذا الصوم لو
 رمضان هو الحج وينبغي ان لا يطلع غيره عليه ففانه لا التاخير معصية
 فلما يظهر **باب** سجود السهو مع اضافة الحكم لاسببه واولاه
 بالفتايت لانه لا صلاح ما فانه وهو انك والاسباب واحد عند
 الفقهاء والظن العرف الرابع والواهم الطرف المرجو رجب له بعد سلام
 واحد عن بيته فحقا لانه المعهود وجب يحصل التحليل وهو الحج بغير عمن
 عليه لو ان يسلمتين سقطا عنه السجود ولو سجد قبل السلام جاز و
 كره تنزيها وعنده ما كره قبله من النقصان وبعد في الزيادة في غير الحاف
 بالغا في الدال بالادل سجدة وان وجب اية تسهوا وسلام لا سجود السهو
 برفع الشهود ووز الفقرة لقولها بخلاف العينية فانها من فمها وكذا
 التلاوة على الخمر وبارا بالصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء
 في القعود الاخير في الخمر وقيل فيها احتياطا اذا كان الوقت طاهرا
 فلو طلعت الشمس في الخمر او اجرت في القضاء او وجد منه ما يقطع البناء
 بعد السلام سقطا عنه فتح وفي الغنية لو بين النفل على فرض سهر فيه لم
 يسجد برك متعلق بوجوب واجب فامر في صفة الصلوة سهوا فمنا
 سجود في العود قبل الا في اربع ركعة العدة الاولى و صلوات فيها على النبي
 صلى الله عليه وسلم وتكره عدا حتى شغل عن ركن وتاخير احد السجدة
 الركعة الاولى الا آخر الصلوة منه وان كره لا تكراره غير مشروع
 كركوع متعلق برك واجب قبل قراءة الواجب لوجوب تقديمها ثم
 انما يتحقق الترك بالسجود فلو تكره ولو بعد الرفع من الركوع عاد ثم اعاد
 الركوع الا انه في ذكر الفاتحة بعد السجدة اية وتاخير قيام الى الثانية
 بزيادة على الشهود بعد ركن وقيل يحرف وفي الزيلع الحج وجوب

بالله

بالله من على عهد واليه ترجع كجانت الامام وملك لكل من كل في الحج
 والحج تعديره بعد ما يجوز به الصلوة في الفصلين وقيل فالتاخير
 بوجوب السهو بها الى الجهر والى فمنا مطلقا ان من او كثر واما في الزيادة
 واعتمده المداين على منقرو متعلق بوجوب ومقتد بامامه ان سجدة
 لوجوب السجدة لابل هو اصلها والسجود يسجد مع امامه مطلقا سواء
 كان السهو قبل الاقطة او بعده ثم يفتي حافا ولو سجد فيه سجدة ثانيا
 وكذا الصحيح كانه يسجد في آخر صلوة ولو سجد مع امامه اعاده والمعية مختلفة
 المسافر كما عقيم كما سجد وقيل كما لا يحق سهر عن القعود الاول في
 الفرض ولو عكسا اما النفل فيعود ما لم يقف بالسجدة ثم تذكرو عاد اليه
 ونشده ولا سهو عليه في الحج ما لم يسجد فاما في طاهر المذهب وهو الحج
 فتح والاي وان استقام قايلا لا يعود ولا شغل بغيره في القيام وسجد السهو
 ترك الواجب فله اعاد الى القعود بعد ذلك ثقف صلوة كرفض الفرض
 لما ليس بغيره في الحج الزيلع وقيل لا ثقف كانه يكون سببا ويسجد لتاخير
 الواجب وهو الاستسبب كما حققه الكمال وهو الحق بجر وهذا في غير الموم
 اما الموم فيعود حتما وان خاف فوت الركعة لانه القعود فرض عليه بحكم
 الكتابه شرعا وخافه انه لو لم يركع بطلت بركته وبنه كلام و
 الظاهر انما اوجب في الواجب فرض في الفرض منه ولو سهر عن القعود
 الاخير كذا او بعد منه عاد وكني كونه عليه الجلب بين الله فله تسهوا
 ما لم يقف بالسجدة لانه ما دونه الركعة مثل الفرض وسجد السهو كذا خیر
 القعود واذ قبله بالسجدة عامدا او ناسيا كقول فريضة ففلا بركه بركه
 عنه محمد وجمهوره لانه تمام الشئ باخوه فلو سبقه الحدث قبل رفته فمنا
 وبني خلافا لا بد يوسف حتى قال انه صلاة فسدت اصلاح الحديث والعبارة
 للامام حتى لو عاد ولم يعلم به القوم حتى يسجدوا لم تفسد صلاتهم ما لم يركعوا
 السجود فيها بغيره ان حصل ترك القعود الاخير وبنه الحاشية
 بسجدة ولم يطل فريضة وضمه سادسة ولو في العصر وابتدأ الشاء
 لا خفتا من الكراهة والامام بالسجدة والسجود على الحج لانه النقصان
 بالفس لا ينجبر وان فقد في الرابعة مثلا فله التسهوا ثم قام عاد

والثانية رسالة
 حافلة فراجدها
 مع

وسلم ولو سلمت ما باحج ثم الاجابة ان العموم ينتظر منه ما كان عادته
 وان سجد للحي سنة سلموا لانه لم فرضه اذ لم يبعث عليه الا السلام و
 حتم اليها سنة ولو في العصر وحاشية في المغرب ورابعة في الشجر
 بقية ليعبر الركعتان لهما تعلقا والعموم هنا كذا ولا عودا لوقوعه ولا باس
 بانماه من وقت كراية على المعتمد وسجد لك وهو في المصنوعتين منعنا
 فرضه بنا خير السلام في الاول وكرر في الثانية والركعتان لا يتوبان عن
 السنة الرابعة في الاجابة لانهما اجبتا عليه انما كانت بخيرية مبنية ولو
 اقتضى به غيرها صلاتها ايضا وان افترقا بها ببقية فغاية ولو ترك
 العقود الاول في النفل سجدوا سجدوا لم يبق استحقاقا لانه كانت
 ركعتين شرعا اربعة وعقدنا ان يعود ما لم يقيد الثانية بسجدة وقيل لا
 واذا صلى ركعتين فرضا او نفلا وسجد فيهما سجد بعد السلام ثم اراد
 بناء شفع عليه لم يكن له ذلك البناء يكره بنا لئلا يبطل سجوده بلا
 ضرورة بخلاف ما افترقا في الاقامة لانه لو لم يبق بطلت ولو
 فعل ما لم يبق البناء سجد بناؤه ليعا والنية ويعيد هو والى فربما
 السجود على الختان ركعتان بوقوعه في خلال الصلاة سلام من عليه
 سجودا هو بخرجه من الصلاة فادعاه فادعاه سجودا والى والى
 لا وعلى هذا فيجب الا فتراد به ويدخل وخووه بالنية وقوله ويصير فتراد بها
 بنية الاقامة ان سجد لك وهو في السجدة الثانية والى سجد لا يثبت الاحكام
 المذكورة كذا في عامة الكتب وهو غلط في الاخرين والى القواب ان لا يبطل
 وخووه ولا يتغير فرضه سجد او لا يسجدوا السجود بالنية وقوله وكذا بالنية
 لتأخير في خلال الصلاة وتامه في البحر والنداء بسجد لك او ولو منع
 سلامه نادى بالقطع لازمة تغيير الشروع لغو ما لم يتحول من القبلة او
 يتكلم بجلال النية ولو نسي السجود او سجدة صليته او تلاوته بزمه
 ذلك ما دام في السجدة سلم على الظهر مثلاً على راس الركعتين ثم اذا
 انما هو انما اراد سجد لك هو لانه السلام سجد لا يبطل لانه دعاء
 من وجه بخلاف ما لو سلم على ظهره ان فرض الظهر ركعتان باقظ ان
 من انما اراد السجود او كان قريب عهد بالسلام فظن ان فرض الظهر

ولا يتوبان عن
 السنة الرابعة بعد
 الفرض

ركعتان

فانه يستأنف

ركعتان او كان في صلاة الفرض وقطع انما التراجع ثم
 او سلمت فذكر انما عليه ركعتان حيث يتصل لانه سلام حمد وقيل لا يبطل
 حتى يقصد به خطاب او منى والسجود في صلاة البعد والنية المكتوبة
 والخطوع سواء واختار عند المتأخرين عدمه في الاولين بل يرفع
 الفضة كما في جملة البحر واقره المصنف وبه جزم في الدرر واذا شك
 في صلاة من لم يكن ذلك اي انك عاده له وقيل من لم يشك
 في صلاته فقام بعد بلوغه وعليه كثر الشك يخرج عن الخاصة لم صلى
 استأنف بعين مناف وبالسلم فاعدا او لانه المحلل وان كثر شك
 على بقاء طئه ان كان له ظن بالخروج والى اخذ الاقل لتيقنه وقدر في
 كل موضع توقيفه موضع مقوده ولو واجبا لئلا يغير تارك فرض المقود
 او واجبه واعلم ان اذا شك في ذلك الشك ففكر قدره او اكره ولم
 يشغل حاله الشك بقراءة ولا بسجود ذكره في الذخيرة وجب عليه سجود
 السجود في جميع صور الشك سواء عمل بالتحري او بنى على الاقل فيخيرا في الركعتين
 كان في السجود انه يسجد للسجود في اخذ الاقل مطلقا وفي غلبة الظن
 ان تفكر قدر ركعتين فروع اخبره عدل بانما صاحبه الظاهر اربعا وشك في
 صدقه وكذا به اعاد اجابا ولو اختلف الاحكام والقوم فادعاهما على يمين
 لم يعد والى اعاد بقوله شك انما لينة الدوام ثالثة فتنه وقدره في صلاة
 اخرى وقته ايضا في الاجماع شك هل كبر للامتناع او لا او احدث او لا او اجاب
 شجاسة او لا او منع لانه استقبل ان كان اول مرة والى لا واختلف
 لو شك في اركانه الحج وخالف الرواية البناء على الاقل وعليك بالاشياء
 في قاعدة اليقين لا يزدول بالشك **باب صلاة المريض**
 احضارة الفل للفاعل او محله ومناسب به كونه عارضا سادبا متاخرا سجود
 التلاوة ضرورة من تقرر عليه القيام اي كماله لمرض حقيق ووجهه في سجود
 بالقيام ضرر به يفتي قبله او فترادى في الفريضة او حكمي باخاف زبانه او
 يفتي بغيره بقيامه او دوا زبانه او وجد لقيامه انما الشك به او كان لو صلى
 قايما سجد او تقرر عليه الصوم كما مر في صلاة العدة او لو شك في اركانه
 او انساها فانه يزمه ذلك على اختيار كيف شاء على المذهب لانه المذهب اسقط

عند الاركان فالرباط اوله وقال زكريا كانت له قبل يومه بغيره كوع وسجود
 وان قدر على بعض القيام ولو ثلثا على عصى او حائط فام لم يركع وما يقدر
 ما يقدر ولو قد راى او تكبره على الله بعد لانه البعض معتبرا لكل وان قد راى
 لم يقدر انما شرط على ان يقدر السجود وكاف لا القيام او ما باله من قاعدا او
 ادخل من الباب او ما باله للارض وكيف جعل سجوده اخفض من ركوعه ولو ما
 ولا يرفع اليه وجهه شيئا يسجد عليه فانه يركع شيئا فاذ فعل بالبناء لا يسجد ولو ذكره
 العين وهو يخفض براسه لسجوده اكثر من ركوعه حتى علم انه اياه لا يسجد والا
 ان يركع قوة الارض والا يخفض لا يسجد لعدم الارتفاع وان تغذر القعود
 ولو حكما او ما مستقيما على ظهره ورجلاه كذا القعدة غير انه يوجب ركبته
 كراهية مد الرجل الى القعدة ورفع راسه يسجد اليه وجهه اليها او على جنبه الا ان
 او الا يسجد ووجهه اليها والاول افضل على المعتد وان تغذر الارتفاع براسه
 وكثرت القدرات بازاء ذلك على يوم وليلة سقطت القعدة عنه وان كان
 ينهزم في ظاهر الرواية وحديثه القنوس كافي الظاهرة لانه جرد العقل لا يكفي
 لتوجه الخطاب وانما سقطت الاركان سقوطا انما سقطت عن السجود بالاول
 ولا يبعد في ظاهر الرواية بدائع ولو اشبهت على مريض اى اذا اركع او
 السجود كلفه بغيره لا يركع الا اذا ولو اذما يتكفي من غيره ينبغي
 ان يكرهه كذا في القنية ولم يرد بغيره وقيل وجوبه خلافا لركوعه عرض
 لمرض في حاله بغيره باقرا على الامنة ولو صلا فاعدا ركوع وسجود متع
 بنه ولو كان يصلي بالاجاء فشيء لا يبين الا اذا حج قبل ان يركع او
 السجود كما لو كان يومه مضطجعا ثم قدرك على القعود ولم يقدر على الركوع
 والسجود فانه يستأنف على الخمار لانه حاله القعود اقوى فلم يكره ان يركع
 على الضعف ولا يخلو الا ان كان على شيء كعصى او جدار مع الاعباء اى
 التعبد بالاركانه وبدونه يركع ولا القعود بالاركانه مطلقا هو الاصح
 وذكره الكمال وغيره صلا الفرض في فلك جاز فاعدا بلاءه من سجدة
 البجوة واسا وقال لا يتبع الا بعدد وهو الاظهر برأى والمر بوطنة
 في الشطط كالمسح في الاجح والمر بوطنة بغيره ابو اذ كان الركوع يكره
 شد بدو الحجاب بركة والى فكلما لو اوقفه ويزم استقبال القبلة

عند

عند الافتتاح وكذا دارت وتوأم قوما في فلكين مربوطين حج
 والاول ومن حج او اعني عليه ولو بغيره من سبع او اذنى يوما وليلا
 قضى الحجة وان زاد وقت صلوة سادسة لا يلحق ولو عاقب في الصلاة
 كان لا فاقته وقت معلوم قضى والا لا زال عطفه بنسج او حذر او دوا
 لزمه الدعاء وان طال لانه يفتن العباد كما لنوم ولو قطعت يداه
 ورجلاه من المرفق والكعب وبوجهه جواحة صلي بغير طهارة ولا يركع
 ولا يسجد هو الاصح وقد مر في التيمم وجعل لا صلوة عليه وفضل يركع غسل
 موهن القليل فروع المكنع الفرق الصلوة بالاجاء وبلا على كثر زمة
 الا اذا والا لا امره العليل بالاسنق واليتزع الا من عينه صلي بالاجاء
 لانه حرمه الا عضا وكومة النفس من بطن تحت ثياب نجسة وكذا سجد
 شئ او تحت منع ساعته صلي على حاله وكذا الوهم تحت الا انه يلحق مشقة
 يتحركه انهم **باب سجود التلاوة من اخذته الحكيم لا سبب**
 يجب بسبب تلاوة آية او اكثر فامع حرف السجدة من اربع عشرة اية اربع
 في النصف الاول وعشرة في النصف الثاني منها اول الحج اما ثمانية فصلا
 لا فترتها بالركوع ومن خلاف ذلك فلي وثنى مالك سجدة والنقل
 بشه حاشا فان سبب التلاوة وان لم يوجد السماع كقراءة الاصح والسماع
 شرعا في حق غير التلاوة ولو بانها رتبة اذا اخبر او بشرط القيام اى
 الا فترتها او بين تلاواته سبب لوجوبها اربعة وان لم يسموها ولم يكرهوا للتلاوة
 ولو تلا المون لم يسجد الصلوة لاق الصلاة ولا بعدا بخلاف الحارث
 لانه الجئت لمقربين فلا بعد وضع حتى لو دخل معهم سقطت ولا تجب
 على من تلا في ركوعه او سجوده او تشهده للجمعة من القراءة بشرط
 الصلوة المتقدمة خلا التوبة ونية التعميد او بغيره ما يفسد
 وركن السجود او يدرك ركوع مضى واجبا مريض وراكب واهن سجدة بين
 تكبيرتين من ثنتين جهرا وبين ثنتين من سجدتين بلا رفع يديهما
 وسلام ويزم تسبيح السجود في الاصح على من كان متعلق بسجدة
 لوجوب الصلوة لانها من اجزاها او اركانها او اعمها او قضا
 كالجنب واسا كذا في التيمم فلا تجب على كافر وجن وحنوني وحائش

ونفادوا او سمعوا لانهم ليسوا اهلها ويجب بقاءهم بغير
الذكور من خلا الجفوة المطلق فلا يجب بقاءه لعدم اليقين ولو قصر
جفوة فلما يؤمر بالركعة او اقل تركه فلا يسمع وان اكره تركه بل تركه
من سمعه عما حرمه من خلافه ولكن جزم ان الشك لا ينافي الرواية
ونقل الوجوب بالسمع من الجفوة عن الغنائم والصوفى والجمهور قلت
وبه جزم الغنائم لا يجب سماعه من الصلوة والظهور من كل حال حافوا ولا
بالترجيح شبهة ولا من الموضع لو كان استمع في صلاة اي صلاة الموضع
بخلاف الخارج كما مر والى على الترخي على اختياره ويكره تاخيرها تنزيها وبكيفية
ان يسجد عدوا عليه بلا تعيين ويكون موديا وسقط بالحديث والرواية
ان لم يكن صلوة في الغور لصيرورتها جزءا منها فيناغم بنا خير وبقيها
ما دام في حرمة الصلوة ولو بعد السلام فتعزم هذه النسبة اي
الصواب وقولهم صلواته خطأ قال المصنف لكن في الغاية انه خطأ
مستعمل وهو عند الفقهاء خير من صواب ما ذكره من سمعوا
امام ولو باقتداء به فانه يثبت به قبل ان يسجد الامام لا يسجد معه ولو اتيه
بعده لا يسجد اصلا كذا اختلف في الكثرة تبعا للاصل وان لم يثبت به اصلا
يسجد او كذا لا يقتضي به في ركعة اخرى على ما اختاره ابو ذر وغيره
وهو ظاهر الهداية ولو علمنا في الصلوة سجدة فربما لا خارجا كما مر
في البداية واذا لم يسجد انتم فتكرهه التوبة الا اذا كانت
الصلوة بغير الخوض فلو به شقها عنها السجدة فذكره في الخلاصة
فيسجد خارجا فانما كان في ذلك لم يبق الا جزم وتما وجه فلم تكن
صلوة ولو بعد ما سجدا لم بعد ما ذكره في التفتيش ويجوز ان يفتي
الى نية تلاها في نفل فانه قضاء دون السجدة الا ان يجعل على
ما في ذلك من سجودا وتودى بركوع وسجود غير ركوع الصلوة
وسجودا في الصلوة وكذا ان خارجا ينوب الركوع عنها في حال
الرواية المروية في اني لا اى للتلاوة وتودى بركوع صلوة
اذا كان الركوع على الفور مع قراءة آية او آيات يخرج وكذا التلاوة
على النكار كما في البجران نواذ الى كونه الركوع بسجود التلاوة

على

على الركوع وتودى بسجودا كذا في اي على الفور وان لم ينو
بالاجماع ولو نواذ في ركوعه ولم ينو الموضع لم يجزه ويسجد اذا سلم
الامام ويبعد العقدة ولو تركها في صلاة كذا في التفتيش
ويستغنى حكمه على الجهرية نعم لو ركع وسجد لها فور اناب ببلانية
لو ركع لا فطن القوم انه ركع فركع رفقته وسجد لا ومن ركع
وسجد سجدته اجزا عنه ومن ركع وسجد سجدتين في صلاة
لا انفراد بركعة فامة ولو سمع المصلي السجدة من غيره لم يسجد
فيها لانه غير صلواته بل يسجد بعد ان سماعه من غيره فيركع ولو سجد فيها
لم يجزه لانها نافية للذهني فلا ينافي بها الكامل واعاد الى السجود
لما مر الا اذا التلوا المصلي غير الموضع ولو بعد سماعه سراجا دونها الى
الصلوة لان زيادة ما دون الركعة لا ينافي الا اذا تابع المصلي التلاوة
فتدق لمن بعده عند امامه ولا تجز به عما سمع تجزيسا وعنده وان تلاء
في غير الصلوة فسجد ان دخل في الصلوة فتلاها بنا سجد اخرى
او لم يسجد او لا كفته واحدة لانه الصلواته اقوى فتشيع غيره وان
اختلف المجلس ولو لم يسجد في الصلوة سقط في الاجماع وانما كما مر
لو كررنا في مجلسين تكررت وفي مجلس واحد لا شكرك بل كفته واحدة
وفعلنا بعد الاول او في الثانية من البنية فاجزها والاصل ان يفتي
على الله اخل وفعلا يخرج بشه حاجتنا والآية والمجلس وهو اخل في
السبب بان يجعل الكل كالأحدة واحدة فتكون الواحدة سببا وبالله
بنيانها وهو البين بالعبادة لا تتركها مع وجود سببها فتشيع لا
تدخل في الحكم بان يجعل كل تلاوة سببا لسجدة فتدخلت السجرات
في كنفها واحدة لانه البين بالعقوبة لانها لا تجزى ولو جاز بواحدة
فيحصل المقصود والكرهيم يعفو مع قيام سبب العقوبة وانما
الفرق بقوله فتشوب الواحدة في تدخل السبب عما قبلها وعما بعدها
ولا تنوب في تدخل الحكم الا عما قبلها حتى لو زنا في المجلس احد
نائبنا واسدء التوب فاجزها وانما انما من ضمن سجدة الى
ضمن اخرى بسجدة في نذر او حوض تبدل بالمجلس والاية تجزى سجدة

ان مدة الإقامة بل ترتب السفر غذا او بعده ولو بقي على ذلك سنين
 الا ان يعلم نية الإقامة نصف شهر كما لو كان يقيم ركنين على كل واحد
 ارضين الحرب او حاصرا حصنا فيها بخلاف من وقف بها ما نية ثم او حاصرا اهل
 البقي في دارنا في غير شهر مع نية الإقامة مدتها لا تزيد بين الفرار والفرار
 بخلاف اهل اجبية كوجب وانه كان نية في المفاضة فانما نية في الاجح وبقي
 اذ كان عندهم من الماء والكلأ ما يكفيهم مدتها لا تزيد الاقامة اصل الا اذا قصدوا
 موضعين بها مدة السفر فيقصر من ان نوا سفر او الا لا ولو نوى غيرهم
 الاقامة معهم لم يجر في الاجح والاصل انما شهر واما الاقامة ستة اشهر و
 المدة واستقلال الرأي وترك السير والاحتياج والموضع ومصلحة قسامة
 فتواتر من زمان فقه الفقه الاول ثم فرقة وكانت اسما لعماد الفقه
 السلام وترك واجب القصر وواجب كفاية انتفاع النفل وخطو
 النفل بالفرض وهذا لا يحل كما صرح الفقهاء في بيان انما شهر اسما بان
 واستحق النار وما زاد نفل كصلى الفجر بها وان لم يقدر بطل فرقة
 وصار الكل نفلا ترك الفقه الموقوفه الا اذا نوى الإقامة قبل ان يقدر
 اثباته بسجدة كانه يبين القيام والركوع لموقعه نفلا فلا يوجب
 عن الفرض ولو نوى في السجدة صار نفلا وجب اثباته بالمعتمدين بالفر
 في الوقت وبعده فاذا اقام المقيم الى الاقام لا يكره ولا يسجد هو في الاجح
 لانه كاللاحق والفقهاء ان فرض عليه وقيل لا فنية وشك للامام هذا بخلاف
 الثانية وعندها ان العلم بحال الامام شرط كما في حاشية الهداية
 للهندى الشرط العلم بحال في الجملة لان حال الابداء وفي الثاني
 ينبغي ان يخبرهم قبل شروعه والا فبعد سلامه ان يقول بعد السلام
 في الاجح انما اصلكم فانما في رفع نية ان سجد او نوى الإقامة
 لا يتحقق بل ليتم صلاة المقيمين لم يجر مقبلا واما اعتداء المسافر
 بالمقيم فيمنع في الوقت ونية لا بعده فيها يتغير لانه اعتداء المفسر من
 بالمتنفل في حق الفقه كذا مقتضى في الاوليين او القراءة لو في الاخرين
 وبان المسافر بان كان في حاله امن وقراره الا بان كان في خوف
 وقراره الا بان كان في حاله امن وقراره الا بان كان في خوف

المعتبر

المعتبر في تغير الفرض اخر الوقت وهو قدر الفرض حاسب الفرض
 فان كان المكلف في ارضه سافر او جركه في الايام لا يوجب لانه
 المعتبر في السببية عند عدم الاداء قبله الوطن الاصل هو موطن
 مولاه او تاهلا او موطنه بيجل بئله اذ لم يبع له بالاول اهل موطنه
 لم ييجل بل بئله في غير موطنه بيجل ووطن الاقامة بئله وبالوطن الاصل
 وبانشاء السفر والاصل ان السببية بيجل بئله وباقوة لا بد منه ولم يذكر
 وطن السكنى وهو ما نوى فيه اقل من نصف شهر لعدم فائده وما هو
 الزمان رقة في البر والمعتبر في المتبوع لانه الاصل لا التابع كما مره واما
 ماله المبعول وعبد غير مكاتب وجند من ترك من الاجرا وبيت المال
 واجرة واسير وغيره ونحوه مع زوج ومواريه وامير ومساكين
 ونحوه مرتب فان فقه المعتبر ملاحقا في تحقيق المتبعية مع
 ملاحقة شرط اخر تحقيق ذلك وهو الا ان تراق في مسكنه المبنى
 ووفاء المهر في المرأة وعدم كفاية العبد وواجب حادثة بغيره
 كغيره سنة ثمانين والرف ولا بد من علم التابع بنية المتبوع ولو نوى
 المتبوع الإقامة ولم يعلم المتابع فهو سافر حتى يعلم على الاجح كافي للخطا
 وعنده دفعه لا يفر عنه فان لم يلاحظه عبدا مولاه فتوى المولى الإقامة
 انما تحت حمله لهما والا لا يثبت على غير الاجح وانما يحكي ان يشاء الا اذا
 سفر او حضر المان بعد ما تقرر لا يتغير غير ان الركن يفتي فانية الصحة
 في مرضه باقترافه سافرا لكانه قصر في تفرج المسافر ببلد صار
 مقبلا على الوجه الا شبه طهرت المباحين ويبقى مقصدا بوجان تتم في
 الصحيح كصبي بلغ بخلاف كافر اسلام عبدا شك بين مقيم ومسافر
 انهما يباقي قصر في نية المسافر والا يفرض عليه العقود الاول ونيته
 احبها طوا لا يباقي بمقتضى اصلا وهو ما يفر قال نسابة من لم يدر مكان
 كم ركعة فرض يوم وليلة فهي طالق ففان احداهن عشرة ون
 والثانية سبعة عشر والثالثة خمسة عشر والرابعة احد عشر
 لم يطلعن لانه الاول حنت الوتر والثانية تركته والثالثة ليوم الجمعة
 والرابعة لكفر انما في الجملة بتأنيث المقيم سكوتا

في فرض عين كغير جاحد في شيوته بالليل العقل كاحققه الكمال والكمال
فرض فرض مستقل كمن الرضا وليست بدلا عنه كما قرره الباقان
مؤيد بن الحسين في الشحنة وفي البير وقد اقيمت مرارا بعد صلاة
الاربع بعد ثبوتها في ظهر خوف اعتقاد عدم فرضية الجمعة والاربع
الا حينا حان في زماننا واما من لا يخاف عليه مفردة منها فلا ولا يكون
في بيته خفية وشراحتها سبعة اشياء الاول المصروف وهو ما لا يسع
الكر من جده اهله وكل من يخرج بهما وعليه اكثر الفقه ويجوز ان يكون
في الاحكام رطبا المذهب ان كل موضع لا يبرأ من فرضه على اقل من الخدود
كما حرره فيها علقناه على الملتقى وفي الاستاذ اذن ان كل مينا والجامع
في الرسا اذ في الجمعة اتفاقا على ما قاله السرخسي واذا انقضى في الحكم
صاحبها عليه فيجوز ان يكون في الفاء وهو ما هو المتصل به
اولا كما حرره ابن الكمال وغيره لاجل مصالح كرفع الموية وركض الخيل
والخنا والفتوى قد بره بفرج ذكره الولوي والاشارة الى
رأيه فيليب او امراته فيجوز امره بالامانة لا ان امره او ما مورده بالامانة
ولو عبده او على حاجته وان لم يخز الحجة واقضية واختلاف في الخليل
المقرر من جهة الامام الاعظم او من جهة نائبه هل يمكن الاستنباط
في الخليفة فقبل لا مطلقا ان الضرورة او لا الا ان يفرض اليه في وقت
ان الضرورة جازة او لا لا فيقول نعم فيجوز مطلقا بالضرورة لانه على شرف
الفوات لتوقيته في الامانة بالاستحسان ولا لانه ولا كذلك العقلاء
وهو الظاهر من عباراتهم فمن ابي ابي كل من ملك الجمعة ملكا فانه غير
وفي النجفة في نقاد الجمعة لاي جريش انما بشرط الا اذ لا ماتوا عند بناء
المسجد ثم لا بشرط جاحد ذلك بل الا في مستحب لكل خليف ومامنه في
البحر وما في قوله لا دليل له وما ذكره من خلافه وعينه ردة ابن
الكمال في رسالته خاتمة جبريل فيها على الجواز بلا شرط واجتنب فيها اربع
وكثير من الفتاوى اذ وقع في جميع الاشهر ان جازة مطلقا في زماننا لا وفي
في تاريخه من غير وسعانية اذ في عام وعليه الفتوى وفي الساجدة
لو صلا احد بغير اذ في الخليل لا يجوز الا اذا اقمته في من له ولاية الجمعة

يؤيد

يؤيد ذلك انه يلزم او ان ينقل بجاعة واقره شيخ الاسلام مات
والمرجع في حقه او صاحب الشرع في حق من حاكم الساسة او القاتن
الخاصة من ذلك جاز لا في بعض امراة اليهم اذ في ذلك ولا لا
فما من القضاة بان من اربعة وان يولي الخليل بلا اذن جرح ولا
تقرير الباشا ولا يوليها امير البلد ثم الشرع في العاقل ثم من ولاه حاض
القضاة ونصب العامة للخليف غير معتبر مع وجود من ذكر اما مع
عدمهم فيجوز لضرورة وجازة الجمعة بمن في الموسم مطلقا لوجود
الخليفة او امير الحج او الوفا او ملكة ووجود الاسواق والمسلك
وكذا كل اشياء في بلاد الخليفة وعدم التعبد بمن في الخليفة لا يكون
لا في الموسم لظهور ذلك على امور الحج حتى لو اذن له جازة ولا يعرفات
لانها مقادة وتوكل في مصر واحد بمواضع كثيرة مطلقا على المذهب وعليه
الفتوى شرع الجميع للعبث واما من في القدير ونفا للبرج وعلما المخرج
فبالجمعة من سبق تحريجه وتنفذ بالجمعة والاشياء فيجب بعد
آخر ظهر وكل ذلك خلاف المذهب فلا يجوز عليه كما حرره في البحر
في جميع الامم من باب المطلب والاحوط ثبوت آخر ظهر اوركت وقته لا
وجوده عليه باق الوقت فتيته والاشياء وقت الظلمة فيبطل الجمعة
بخروجه مطلقا ولو لاحقا بعد نوم او زحمة على المذهب لا في الوقت
شرحا الا واما شرط الافتتاح والاربع الخ طائفة فيه فلو خليف قبله
صلي فيه لم ينجح وانما من كونه قبله لان شرطه ان يسبق عليه
بحضرة جماعة تنفذ الجمعة بهم ولو كانوا اجماعا او ثلثا ما فلو خليف
وحده لم ينجح على الاصح كما في البحر عن الظاهرية لان الامر بالسعي المذكور
ليس الا لاسمائه والامور جميع وجوبه في الخلافة بانه يكفي حضور واحد
كففت كمنه في قوله كليله او كليله في الخليفة المفروضة مع الكمال
وقال لا بد من ذكر طوبى لمن خليفه واقدره راسه هذا الواجب
بشرطه فلو حمد لعلامة او ينجح لم يثبت عندنا على المذهب كما في التسمية
على التسمية لكنه ذكر في المذهب بالصح انه ينوب من قبله في خليفته
خفيه فبان وكثره في باوئها على قد ر سورة من طوائف الفضل كجاسته

بقدر ثلث ايات على المذهب وتذكر كما في علم الحج كترك قراءة قدر
 ثلث ايات ويجوز بالثانية لا كما في اوله وبعبارة بالفقو وسراوتيد
 ذكر الخلفاء الراشدين والعقيد لا الله تعالى وظاهرا وجوه العتق
 وكبره تحريما وصفه بما ليس فيه ويكره بغيره ان لا يرد موافق لانه من
 ومن السنة جلوسه في محلة من بين المنبر والسيحاد وركعت السلام
 من مخرجه الى دخوله في الصلوة وقال الشافعي اذا استوى على المنبر سلم
 فحسبى وحلها ردة وسر عورة فابا واهل ان يابا مقام ركعتين الا في الحج لا
 ذكره الزبلي في كل شرط في الثواب ولو خطب جنبا ثم اغتسل وصلى جاز
 ولو فصل باجني فان حاله ان يرجع الى بيته فتغسل او جامع او اغتسل
 استقبل خلاصه ان لم يزل يخطب في الخطبة سراجه لكن ينبغي ان لا يستر
 اتحا والامام والخطبة السابعة والجماعة واقام ثلثة رجال ولو غير ثلثة
 الذين حضروا الخطبة سوى الامام بالنقص لانه لا بد له من الاكرام والخطبة
 وثلثه سواء بنقص فاسعوا الى ذكر الله فان نفروا قبل سجوده وقال قبل
 الخربة بطلت وان بقي ثلثة رجال ولا ياتي بالقاء او نفروا بعد سجودا
 عادوا وادركوه راكعا او نفروا بعد الخطبة وصلى باخرهم لا ينقض وانما
 جمعة والسابع الا في العام من الامام او يحصل بفتح ابواب الجامع
 للواردين كافي فلا يضر غلق باب القبلة بعد او لعادة قديمة لانه الا في
 العام مقرر لا يلهو غلق لمنع العدو والمصلحة ثم لو لم يغلق لكافة احسن
 كافي جميع الا انه معز بالشرح عبود المذاهب قال وهذا اول ما في ابو النخعي
 فيوقف فلما دخل امير حصن او قصره واعلى بابيه وحصل باصحابه لم تنفقه
 ولو منتهى واذن الناس بالداخل جاز وكرهه فلا عام في دينه ودنياه
 الى العامة محتاجة من تنزه عن الاجتناب وشرا حاله فتراضا
 سنة تختص بها اقامة بغيره اما المنفصل عنه فاذا كان يسمع
 الله او يجب عليه عند محله وبه بفتح كذا في الملحق وقد منا عن ابو الويل
 تقديره بغيره في الحج في ابو اعتبار عوده لبيته بلا كلفة وصحة
 والحق بالبريق المرفوض والشيخ الفان وجوبه والاصح وجوبه على مكانة
 ومبعض واجبر بسبقها من الاجوبى به لو بعدوا والا لا ولو

روي

اول

اذ لا له مولا وحيث وقيل بخبر جوده وخرج في البحر بخبر وذكره
 محققه وبلوغ وعقل ذكرها الزبلي وغيره وبها صاحبين ووجود
 بغيره فحسب على الا عذر وقدرته على المشي جزم في اليقين سلامة احدها
 كاف للوجوب لكن قال الشيخ وغيره لا يجب على مفقود الرجل
 ولا مفقودا وعدم جبره وعدم خوف وعدم مطرئ به ولو حصل
 وتبليغ وكذا ما في هذه الشرط او بعضها ان اختيار الغزاة وصلاة
 وهو مكلف بالغ عاقل ومعتق فترضا عن الوقت لئلا يفوت على وصلة
 بالنقص وفي ابو الحسن الفصل في الصلاة ويصل للأمامة فيها من صلح
 اما ما يفرضه في كل يوم وعبد ومريض وتنفيق الجمعة بهم الى كنفهم
 بالبريق الاول وهو من لا عذر له صلاة الظهر قبلها ما بعد صلاة
 كبره غايه في يومها بغيره كونه سببا لتفويت الجمعة وهو حرام فان
 فعل ثم ندم وسعى بخير به اتباعا للامانة ولو كان في المسجد لم يجزى الا
 بالشرع بقوله الله لا تخرج الى حاجته او مع فراغ الامام او
 لم يبق الاصل لم يجزى في الاصح فابطلان به مقتضى ما كان ادراكا
 في انقضاء عن باب داره والامام فيها ولو لم يدركها بعد ذلك فتر
 فلا حج انه لا يجزى له ان يجزى صلاته لا احسن الصلاة ولا طهر
 من امتد في يوم يسبح او ركعا او لا بلا فرق بين معذور وغيره
 على المذهب وكبره بخبر المعذور وسجون ومسا فراد او طهر الجماعة
 في مصر قبل الجمعة وبعد ما تنقيل الجماعة وصورة المعاصرة وانما
 ان الممسك جدد تغلق يوم الجمعة الا بالجمعة وكذا اصل مصر فانهم الجمعة
 فانهم يصلون الظهر بغير اذان ولا اقامة ولا جماعة وبسبب للمريض
 ما خيرا الا فراغ الامام وكذا ان لم يبق في الصلح ومن ادركها في شهر
 او سجود سبوا على القول في خبرها بجمعة خلاف ما كان في العبد اتفاقا
 كافي عيب الفتح لكن في الاستدراك انه عند محمد لم يغير مدركا وميزي
 جمعة لا طهر اتفاقا فلو نفى الطهر لم يغير اذنه ثم انظر ان لا يفرق
 بين المسافر وغيره من ذلك وانما خرج الامام من الجمعة ان كان
 والا فبقائه للصعود شرح الجميع فلا صلوة ولا كلام الى تمامه وان

فلا تترك للنقص

كان

فريقا ذكر الخطبة في الاصح خلاصة قضاها في يوم لم يسبقها الترتيب فيها وبين
الوعيتة فانها لا تكرر سراج وعينه لغيره في حجة الجمعة والاول في
وهو في السنة او بعد قيامه لثلاثة ايام في الاصح ويخفف القراءة و
كلما حرم في الصلاة حرم فيها الى الخطبة خلاصة وعينه في يوم الحرام والكل وشرب
وكلما حرم في سبيلها او في سلام او امر او من قبل يجب عليه ان يستمع ويسكن
بلا فرق بين قريب وبعيد في الاصح فحدها ولا يرد كذا من حيث هلك
لا يجب بحق اوصى وهو محض في الله والاضاح لحق الله ومبناه على
المساحة وكان ابو يوسف ينظر في كتابه ويصحح والاصح انه لا بأس بان
يشير به اليه او يده عن روية منكرو الصواب انه يصلح على النبي صلى الله
عليه وسلم عند سماع اسمه في نفسه ولا يجب شتمه ولا روي سلام به
يفتح وكذا يجب الاستماع الى الخطبة في خطبة تكاد وختمة وعنده على العقدة
وقال لا بأس بالكلام قبل الخطبة وبعد ما اذا اجلس الناس والخطاب
في كلام يتعلق بالآخرة اما غيره فليكره اجاعا وعلى هذا ما تراه في المقارنة
في زمانا تكرر عنده لا عندنا واما ما يفعله المؤذنون حال الخطبة من الرخ
وتكويه فليكره اتفاقا وما منه في الجواب ان المرقن ينهي عن الامر
بالموقوف بمقتضى حديثه ثم يقول انصتوا وحكم الله فالت الا انه يكمل على
مقوله ما قبله ووجب سعي البراءة في كل سجدة ولو مع السعي وفي المسبى اعلموا وزا
بالاذن الاول في الاصح وان لم يكن في زمن الرسول بل في زمن عثمان واما
في البر حجة اطلاق الحرمة على المكره فليكره في زماننا بين يد يراى
الخطيب افا وبوحدة الفعل في المؤذن ان كان اكثر من واحد او نوا واحدا
بعد واحد ولا يجتمعون كما في البلايا والسر تأسى ذكره القوم اذا جلس
على المنبر فاذا اتم اجتمعت ويكره الفصل باللائحة ذكره العين لا ينبغي
ان يصلح غير الخطيب لانها كانت في واحد فان فعل باء خطيب حين يقرأ السلطة
وصلح بالرفع جاز هو انما لا بأس بالسفر يومها اذا خرج من عمره المهر
قبل خروجه وقت الصلاة كذا في الخاتمة لكن عبادرة الطهيرة وعبدانها
وخلول بدل فخرج وقال في شرح المنية والعجيب ان يكره السفر بعد
الزوال قبل ان يجتهد ولا يكره قبل الزوال القروى اذا دخل المص

يومها

يومها ان نوى المكث فيه ذلك اليوم من جهة الجمعة وان نوى الخروج من
ذلك اليوم قبل وقتها او بعده لا يكرهه كمن في المنزلة ان نوى الخروج بعد
الزمنة والاول في شرح المنية ان نوى المكث الى وقت الزمنة وقبل ان لا تكرر
لوقت م من يومها على عزه ان لا يكرر يومها ولم ينو الا مائة نصف
شرح الخطيب الامام بسيف في بلدة فيجب بكملة والاولا كماله في وفي
الحاوى القدرى اذا خرج المؤذن نواز امام الامام والسيف يرب
وهو منك عليه وفي الملاحظة ويكره ان يركب على عكس او قوس **فروع** شيخنا
وهو يكلل تركه ان خاف موت جمعة او مكفوف لاجاعة رسا في سعي به
الجمعة وحواليه ان معظم مقتضوه بالجمعة نال ثواب السعي بها وهذا يعلم
ان من شرك في عبادة فاعبده للاعقاب افضل خلق الله وقلم العظم
بعد لا بأس بالخطبة امام يقرأ الامام في الخطبة ولم يورث احد الا ان لا يجدا الا
مخرجة امامه فيخطب بها لا ضرورة ويكره الخطبة لسؤال بغير حال وسئل
عليه السلام عن سبعة الاجابة فقال ما بين جلوس الامام الى ان يتم الصلاة
وهو الصحيح وقيل وقت العصر والبداهة في الشايع كافي التاخر جانية
وفيها سئل بعض الشايع العيلة الجمعة افضل ام يومها فقال يومها وذكر
في احكامات الاشياء مما اختص به يومها قراءة الكراف فيه ومنع
فهم عطفه على قوله ويكره افراده بالضموم واخر او بسلته بالقيام فقد وجع
ويمنه بجمعة الارواح وتزاد القبول ويؤمن البيت من عذاب القبر ومن
مات فيه او في ليلة امن مع عذاب القبر ولا شجر فيه جنة ومنه يزور
اهل الجنة ربهم سبحانه **وتكاف** **البعيد** من سعي به لانه قد
يحو ابد الاحسان ويعود به بسرو عابدا او تقا ولا يسهل في
كل يوم فيه مسرة ولذا قيل عبده وعبده وعبده صرنا بجمعة وجب
ويوم البعيدة بالجمعة فلو اجتمع له بزم الا صلاة احدها وقيل الاول صلاة
الجمعة وقيل صلاة البعيد كذا في العنسان عن التمر تأسى قلت قد
راجعت التمر تأسى فزانية حكاية عن القبر وبصيفة التمر بعض ثمنه
شرع في الاول من الهجرة بجمعة صلاتها في الاصح على من يجب
عليه الجمعة بشرطها المتقدمة من سوا الخطبة فانها سنة بعد

وفي الغنية صلاة العيد في التوسعة كونه كونه اي لا يشفع بالاصح
لان المصنف رحمه الله تعالى وتقدم صلاة على صلاة الجنازة اذا اجتمعا
لان واجب عينا والجنائز كفاية وتقدم صلاة الجنازة على الخطبة وعلى
سنة المغرب وعيدنا والعيد على الكسوف لكن في البيهقيين الاذان عن
الحديث الفتوى على ما جاز الجنازة عن السنة واخره المصنف كانه لما
لما بالصلوة لكن في آخر احكام دين الاشياء ينبغي تقدم الجنازة و
الكسوف حتى على الفرض ما لم يفتق وقت فاصل وندب يوم الفطر الحلة
جلوا وتر اولو فربا قبل فوجده الصلاة واستياكة واعتدلت في
بارك ربح لا لو ان وللبس احسن ثيابا ولو غدا بغير اداء فطرته صح عطفه
على الحلة لان الكلام كلفه قبل الخروج ومن ثم انه بكنة ثم فوجده بغيره
تراجعه عن جميع ما مر ما شيا الى الجنازة والصلوة العام والواجب طافا
التوجه والخروج اليها اي الجنازة لصلاة العيد سنة وان وسعهم بعد
الجماع هو الصحيح ولا بأس بطراجه متبر اليها لكن في الخلاصة لا بأس بيا
دون اخر اجبه ولا بأس بعوده راجعا وندب كونه من طريق اخر واظهار
البيت سنة والكثارة القدوة والتختم والتمنيته بتقبل الله منها وشكركم
ينكر ولا يكبر في طريقها ولا يتفضل قبلها طافا بتفقد التشييع الشغل كذا
قوله المصنف جمعا ليلو لكن تعقبه في النهج وتجدد به بالجداد في البراءة
وما لا يجوز سنة كالاجح وهو رواية ووجهها طار فله تباركوا
العدة وشكروا الله ووجه الاول ان رفع الصوت بالاذكر بدعة فيقتصر على
مور والشرع انتهى وكذا الا بتفعل بعد في صلاة فاته مكره عند العامة
وان تنقل بعد في البيت جائز بل ندب تنقله بربع وهذا الذي اصاب
العوام فلا ينبغي من تكبير ولا تنقل اصلا لقلة رغبته في الجيزات
بحر وفي ما مشه سكونا ثقة وكذا اصلا رغب وبراءة وقد رآنا
عليه رضى راي رجلا يصلي بعد العيد فقبيل اما تنقله بامير المؤمنين
فقال احاف ان ادخل تحت العيد قال تعالى ارايت الذي يذبح عبدا
اذا صلي حرقته من الارض فاع قد ربح فلان تنقله قبله بل كونه تنقله حراما
الارزوال باسقاط الفاية فلو زالت الشمس وهو في اثنائها قد

كان

كان في الجمعة كذا في السراج وقد مناه في الاثنى عشرية وبصالحهم
الامام ركعتين مشينا قبل الزواجر واثلاث تكبيرات في كل ركعة ولو
زادنا بعد السبعة عشرة لانه ما شور الا ان يسبح من التكبيرين قبلها بالكل
ويؤاخذ بالبين القرائين ويقرأ الجاهل ولو ادرك الموعود الامام
في القيام بعد ما كبر في الحال براهي نفسه لانه مسبوق ولو سبق
بركعة يقرأ ثم يكبر مثلما يتوالى التكبير ان فلو لم يكبر حتى ركب الامام قبل
ان يكبر الموعود لا يكبر في القيام ولكن يركع ويكبر في الركوع على الصحيح لانه
للكسوف حكم القيام فلا يثابا لواجب او من السنون في الركوع
الامام قبل ان يكبر فان الامام يكبر في الركوع ولا يعود الى القيام يكبر
في ظاهر الرواية فلو عا وشي في الف وويرفع يديه في الزواجر واهل
بر امامه ذلك الا اذا كبر راعيا لمر فلا يرفع يديه عما في رلا اخذ به
الركبتين سنة في صلاة التكبيرات كغيره ذلك سنون وانما يرسل يديه
ويستبكت يديه كل تكبيرتين معه اركعات شجاعت فهذا يختلف بكثرة
الركعات وحلته ويختلف بعدا خطبتين وها سنة فلو خطب قبلها
صح واساءت السنة وحارب سن في الجود ويكره سن فيها ويكره
الخطب ثمانية عشر بعدا بالتمنيته في ثلاث خطبة جمعة واستسقاء
نكاح وشي في ان تكون خطبة الكسوف وختم القراء كذا ولم اراه وبه
بالكبير في خمس خطبة بعد برح وثلاث خطب الحج الا ان الله بكثرة وعرفة
بهذا في التكبير ثم بالتسبيح ثم بالخطبة كذا في قوله اياك لا نعبد
ان يستفتح الاول بالسبح تكبيرات تسمى ان مشا بعات وانما فيه يسبح
هو السنة وان يكبر قبل نزول من المنبر اربع عشرة واذا صعد
عليه لا يجلس عندنا مع اربع وعشرين الناس فيها احكام صدرته الفطر
ليؤد بها من لم يؤد ما وشي في تعليمهم في الجمعة التي قبلها بمنزلة في حال
ولم اراه وهكذا الحكم اخرج اليه لان الخطبة شرعت للتعليم ولا يعلمها
وحده ان كانت مع الامام ولو بالاف وانما في الاجح كان في تكبير
البحر وفيها يفتقر الى رجل افند صلوة واجبة عليه لا قضاء عليه
ولو امكنه الزايب لامام آخر ففعل لانها تؤدى بغير واحد يواضع

كثيرة اتفاقا فانه يجوز عليه ان يعجز عن كسر الاثر وال
 من الغد فقط فوفقا من الثاني كما لا قول وتكون فضاء لا اداء كما سبق
 في الاصلية وحكي الغرض من قولين احكامها احكام الاصلية لكن هنا
 يكون ما جازها الى ان كانت ايام الخبز بلا عذر مع الكراهة وبها ان العذر بمرورها
 ما عذر هنا من الكراهة وفي الغرض لا يصح ويكبر جهرا اتفاقا في الطريقة
 قبل وفي المصلحة وعليه عمل الناس اليوم في البيت ويندب ما خيرا كله
 عذرا وان لم يقع في الاجرة ولو اكل لم يكره اني تحريما وبعلم الاصلية وتكبير
 الشريعة في الخطية ووقوف الناس يوم عرفة في غير ما يشبهها
 بالواقعة في الشريعة هو كونه في موضع التقى فتم انواع العبادات من
 منزهة وواجب ومسح فبقية الاباحة وقيل بسبب ذلك كذا في
 مكين وقال ايضا فانه لو اجتمعوا شرف ذلك اليوم وسما
 الدعاء بطلان ووقوف وكشف راس جاز بلا كراهة اتفاقا ويجب
 الشريعة في الاجرة لا مرة وان زاد عليها يكون مختلفا في العين
 صفته الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر ولقد هو كما طور عن
 الخليل والحنان ربه الذي يبعث السما على وفي القاموس ان الاجرة قال ومعا
 مصلح الله عقيب كل فرض عين بلا فصل يمنع البناء اولى بجماعة او
 فغنى فيها منها من عامه لتمامه وقته كالاصححة مستحبة خروجه جاءه ان
 والرواة لا يعيد في الاجرة جوده اوله من جوده عرفة واخوه الى عصر
 العبيد بالرجال الغاية فانه صلاة وجوب على امام مقيم بغيره على
 مفقود فراودة في او امرأة بالتبعية كارج المرأة تخافت و
 يجب على مقيم امتداد في فراودة لا يجوز في كل فرض طلاقا
 ولو منفردا او مفرقا او امرأة لا تبيح للمكتوبة العصر اليوم
 الخامس آخر ايام الشريعة وعليه الاعمال والعلل والفتوى
 في عامة الامصار وكافة الاعصار والباس به عقيب العيد لان
 الملبس توارثوه فوجب ابتاعهم وعليه البيوت ولا يمنع
 العامة من التكبير في الاسواق في الايام العشرة وبها خذ بخر
 وجبت وبها في وجوبها ان تركه امامه لا وانه بعد الصلوة قال

الله اكبر حج

ابو يوسف

ابو يوسف صليت بغيره من قرب يوم عرفة فسهوت ان اكبر تكبير
 بغيره ابو حنيفة ربه السيد في تكبيره وجوبه كالتأدية لكن عقيب القضاء
 لما فاته تكبيره مع الامام لا تقبل ولو لم يردت ويد او الامام
 بسجود السجود وجوبه في تكبيره ثم بالتكبير وجوبه في سهرته ثم بالتكبير
 لو جاز ما بعد ما خلاصه في الولد الجيدة لو بدأ بالتكبير سجدوا السجود
 والتكبير **باب** المكسوف من سبته امام من حيث الاتحاد
 او القضاء ثم الجمهور انه بالكاف والياء والشدة والفتح يعيد بالناس من بينك
 اقامة الجمعة بيان للستة وما في السيرة لا بد من سهرتها الجمعة الا
 الخطبة رقة في اليوم عند المكسوف كعشرين بانه لا يقبل وان شأنا اربعاء او
 الاكل ركعتين بسببته او كل اربع ركعتين وصفتها كالنقل اني لم يركع واحد
 في غير وقت مكره او يميل فيها الركوع والسجود والاقامة والادعية
 والاذكار التي هي من خصائص الجماعة ثم يدعوا بعد اجاب مستقبل
 القبلة او جازيا مستقبل الناس والوقوف يؤمنون حتى يجيئ الشكر كلها
 وان لم يحضر الامام للجمعة صلى الناس فرائض في منازلهم كحرز عن الفتنة
 كالحنوف للفرج الشريعة والظلمة العقوبة فيها راء العفو والعقوبة
 لملا والفرج القالب وكفوك من الاباء المحوفة والازال و
 الصواعق والنبيل والمطر الايام وعموم الامراض ومنه الدعاء في
 المطر وحول قول ابن جرير انه بدعة ابي حنيفة وكفى وباء طاعون ولا
 حكمة وتامة في الاشياء وفي العين صلوة المكسوف سنة و
 اختار في الاسرار وجوبها وصلوة المكسوف سنة وكذا البيهقي و
 في الفقه واختلف في استئذان صلوة الاستسقاء فلهذا اخر
باب الاستسقاء هو دعاء واستسقاء فانه السبب لا رطل
 الامطار بجماعة مسنونة بل ان جازية وبها خطبة ومالا يفعل كما بعد
 واهل كبر للزوايد خلاف وبها قلب رداء خلاف لمجد وبها حضور ومن
 اني كذا الراجح انه دعاء اني فقه يستجيب السند راجا واما قوله تعالى
 وما دعاء الراكب في البحر الا في ضلال فغنى الاثرة شرو في جميع وان صلوا
 فرائض جاز في مشروعة للمنفرد وقول المتخفة وعندها في الامارات

لا صلوة الا بجماعة ويخرجون ثلثة ايام لا تترك بغيره من ثلثة ايام
ويستحب للامام ان يامرهم بصيام ثلثة ايام قبل الخروج وبالجمعة ثم يخرجون
برأيه في الرابع ثلثة في ثياب غسيلة او مرقعة مئة لابن متوفى
حاشا لله ناكس رؤسهم ويعد مائة الصدقة في كل يوم قبل خروجه
ويجوز من التوبة ويستغفره المسلمين ويستغفرون بالضعفة و
الشيوخ والعمى والصبيان ويعدون الا طفال عن امرائهم ويستحب
اخراج الدواب والاولاد خروج الامام معهم وان خرجوا باذن او بغيره
جاءوا بجمعة في المسجد بركبته المقدس ولم يذكر له شيء كانه يعنيه
ان دام المطر حتى اخر فلا بأس بالركب حتى يفرج وانه
سقطوا قبل خروجه نكب ان يخرجوا شكر الله سبحانه
صلوة الخوف من اضافة الشيء الى شيء اخر جازة بعده على الصلوة
والسلام عند اتيان عند ابراهيم بن محمد بن خلفه لانه بشرط
حضوره عند وقتها فلو صلوا على طه فبأن خلافة اعدوا او سبوا او
حبة عظيمة وكذا جاز خروج الوقت كافي بجمع الا مفرق او لم يفرق
فالحق في جعل الامام طائفة بانه اعدوا او بالركب على ركعتين في
الثناء ومنه الجمعة والعيد والركعتين في غيره من ركعتين ثم رأت
في شرح ابن حجر ان بعض الناس لا يشرع الا عند البعض قاله التمام الحرب
وذهب اليه وجات الاخرى فحصل بهم ما بقي وسلم وحده وذهب اليه ثلثة
وجات الطائفة الاولى وانما صلواتهم بالركعة لانهم لا يحلون في صلواتهم
ثم جاء الطائفة الاخرى وانما صلواتهم بركعة لانهم لم يكونوا في صلواتهم
انما تخرجوا في الصلوة خلف واحد الا قالوا فحصل ان يصل بكل طائفة
امام وانما استند خوفهم وعجزوا عن النزول صلواتهم كما في الاذان
كان رد على الامام في صلواتهم الا في حال الجاهل والجهل قد رتبهم للضرورة و
شدت بمنسب بعد اصطفا في سبب حدث وركوب مطلقا و
فقال كثير لا يقبل كرمه سرهم ان يخرج في البر الى امكنة ان يمسك اعضاءه
ساعة صلى بجاهه وانما لا ينجح صلواته كصلوة الناس وانما يبقوا
بغيره بالسيف فخرجوا اراكتهم في صلواتهم بانفسهم صلواتهم وانما

طالب

طالب لا لعدم خوف شرعوا ثم ذهب العدو ولم يكن انما انهم وبك
جاز لا تشرع صلوة الخوف للامام في سفره كافي الظاهرية وعلمه فلما خرج
من البعثة حج ان عليه الصلوة والسلام صلواتهم في اربع ذات الركوع و
بطلت نكحوا وعسكان ووقى قريظة **باب** صلوة الجماعة من اضافة
الشيء الى شيء اخر بالفتح المبت وبالكسر وهو قبل لقائه والموت ضعة
وجوده خلقت من الحياة وقبل عدمية يوجه الخوف وعلمه استرخا
قدمه واعوجاج مخونه وانكساف صدغته العقبلة على بينة اهل السنة
وجاز الا صلواتهم على طه وقلعه ابراهيم وهو اعدوا في زماننا وكان
يرفع راسه فليلا يستوجه للقبلة وقبل يوضع كائنه علم الامام في
في الكسوف وان شق عليه ترك على حاله في يوم لا يدرج مواضعه ويبلغ
نوبا وقبل وجوبه بذكر الشياطين لا الا اوله لا يقبل بدون الثلثة عنده
قبل الفريضة واختلف في قبول ثوبه الياس والخمار قبول ثوبه لا باية
والفرق في البراءة وعذرا من غير امره بها ليلا بغيره واذ قال مرة كفاه
ولاكثر عليه ما لم يتكلم بكونه آخر كلامه لا اله الا الله وذهب قراءة بين
والرعد ولا يقبل بعد التمجيد وانما فعل لا يشي عنه وفي الجوهرة انه شرف
عند اهل السنة ركبني قول باقلاان وابن شكان اذكر ما كنت عليه وقيل
رضيت بالله ربنا وبالا سلام وبنا وبمحمد نبيا قبل بارسول الله فانه لم توف
اسمه قال ينسب الى حواء ومن لا يبين ان لا يقبل ولا يصح ان لا يبين
لا يسلون ولا اطلقوا المؤمنين وتوقف الامام في اطلاق الشكرين
وقيل هم خدم اهل الجنة ويكره تمنع الموت وتامنه في الفهم وسبب في الخلق
وما طهر منه من كلمات كفرة متفكر في حقه ويعمل في حقه في حقه
المسلمين حلا عما ان في حال نزول عطفه في الاذان ببعثهم نوال
عطفه قبل موته ذكره الكمال وادامات ثلثة لحياته ونفوس عباده
نحوه ينال ويقولون مفضل بسم الله على ملة رسول الله اللهم بسم الله
امره وسئل عليه ما بعده واسعدته بلفظك واجعل ما خرج اليه
خيرا فما خرج عنه ثم يمد اعضاءه ويوضع على بطنه سيف واحد
السلامة في حقه ويحضر عند الصلوة ويخبره من عنده الحاضر والنفوس

والجانب وبعدهم جيرانه واقرباءه ويسرع في جهارته ويقف عنده
 القرآن اذ اراد ان يرفع النفس كافي النفس ان يعرف ما في النفس **قلت** و
 ليس في النفس الا النفس بل ان يرفع فقط وفيه في البحر
 يرفع الروح ويجارة الزبلي وعنده كره القواة عنه حتى يفسد
 على الله شدة بطلان في اعداد الفناء يقول شدة بطلان عن نجاسة الميت
 المتنجس بالموت قبل نجاسة جنة وقيل جنة وعليه فينبغي جواز ما كراهه
 المحدث في موضع كاهات كانه في الاصح على سبيل غيره واما في سبع نفقا
 فيج كلفته وعند موته في ثلث لا خافه ولا في القبر وكره قراءة قرآن
 عنده الا قام على عبارة الزبلي حتى يفسد عبارة الله قبل غسله
 وشدة عورة القبطه ففقا على الطاهر من الرواية وقيل القبطه
 والمخيفة ووجه الزبلي وعنده وبين ما تحت قوفة السرة بعد
 لف قوفة مثله على يد خدمته الله كالنظر ويجوز من ثياب كاهات و
 عند الصلاة عليه وسلم في قبضه من خواته ويؤخذ من يد مربية الصلوة
 بالقبضة واستشاق لا يخرج وقيل بغيره بكونه وعليه العمل اليوم ولو كان
 جنب او حائضا او نفث او فعل الفاحش فيميتها لا يطهارة كافي اعداد الفناء
 مستدام من شدة المقدس ويبدى بوجهه ويسجد راسه ويصلي عليه ما مضى به
 ورق الشيعي او حوض يغمس كونه الا شانه ان يشتره الا فاذا خالفه فليحذر
 بفلس راسه ولحية بالخطم يشتره بالوان اذ وجد الا فبالس بول او نحوه اذا
 لم يها شوحه لو كان ارضا او ارجوا لا يفعل ويصحح على راسه ليد اذ يمشي
 فيفسد حتى يصل الماء الى ما بين الشح منه ثم على يمينه كذا في كتابه ثم يمسح
 باليسار للمفعول اليد ويسجد بطنه رقبته وما فوقه منه **قلت** بعد اعادة
 يفرجه على شدة الاربس ويكفي هذه غاية ثالثة فيحصل ثلثون
 ويجب عليه ما وعنده كل اجتماع ثلثه مرات لا مروان ز او عليه او نقص
 جاز اذا الواجب مرة ولا يعاد عنه ولا وضوءه بالجارح منه لانه
 عنه ما وجب لرفع الحد بقاءه بالموت بل تنجسه بالموت كبر
 الحيوانات المموتة الا ان اسم بطلان النفس كراهه وقد حصل نحو
 وشدة جمع وينشف في ثوب ويجعل الخون وهو يفرجه الماء العطر الكبر

مطلقا

من

من الاشياء المصلية غير زعفران وورس لكرانها لا تجال وجعلها
 في الكفن جهل على راسه ولحية ذبا والكافور على مبدى كراهه الا
 ولا يسجد شدة ان يكون ذلك تحريما ولا بعض طهارة الا ان يسجد
 ولا شدة ولا يخن ولا يابس بجعل القطع على وجهه وفي حارة كبر وقيل
 واذن ومن وثوقه يداه في جانبه لا على صدره لانه من عمن الكفار
 ابن ملك وينتزع وجهه من غسلها وسرها من النجاسة على الاصح
 وفيه وقال الائمة الشافعية يجوز لانه عليه عن رافعة رضي الله عنها قلنا
 هذا الجود على بقاء الزوجة لقوله عليه الصلوة والسلام كل سبب
 شرب يقطع بالموت الاسباب ونسب مع انه بعض الصلابة
 انكر عليه شدة في الحج للعين وهي لا تمنع مع ذلك ولو ذمته بشرا
 بقاء الزوجة بخلاف ام الولد والمدة والمكاتبه فلا ينفكون
 ولا ينف من على الله شورتي والمعتبر في الزوجة صلاحيتها لغسل
 حاله النفس لا حالة الموت فيمنع من غسله لو بان قبل موته او
 ارتدت بعده ثم اسلمت او مست ابنة يهودية تزوال النكاح وجاز
 الا غسله لو اسلم تزوج المجوسية فانه فاسدت بعده لمحل شرا
 في اعتبار ابطال الحياة وجد راس ادمي او احد شقيقه لا يغسل ولا
 يصلي عليه بل يدفن الا ان يوجد اكثر من نصفه ولو بلاء راس والفضل
 ان يفسد الميت بجانا فان ابتغى الفاسل الا بوجاهة ان كان له غيره
 والا لا تعينه عليه ويشعني ان يكون حكم الحال والمحاكمة لك سر اج و
 لو غفل الميت بغيره اذ اوى لطاره لا لا سقا ط الفرض على
 ذمة المكلفين ولذا قالوا لو وجد ميت في الماء فلا بد من غسله
 ثلثا لانه امرنا بالفصل فيكون في الماء ابشية الفل ثلثا فيج و
 تغلبه بغيره انهم لم يصلوا عليه بلاء عاودة عنه حتى وان لم يغسلوا
 وجوبه عنهم فمذمومة وفي الاختيار الاصل فيه تغسل على الماء كونه
 لا دم عليه السلام وقالوا الولد هذه سنة موتكم **فروع** لو لم
 يدبر اسمك كافر ولا علامة في دارنا غسل وصلي عليه الا
 لا اختلط مواتا بكفار ولا علامة اعتبر الا كراهه ان استنوا وغسلوا

واختلف في الصلوة عليهم وحقق وقتهم كدفع ذمته جليل من
 مسلم قالوا لا انا صحت وقدرنا على حدة ويجعل طهرنا للقبلة لا توجه
 الولد بغيره ما نبت بين رجال او هو بين شاة اربعة الحرم فانه لم يكن
 فلا جبين بخوفه ويوم الخس المشكل لومرا بهما والافقية فيفعله
 الرجال والبنات يوم ينفق ماء وصيل عليه ثم وجدوه غسلوه
 وحققوا عليه ما بنا وقيل لا ورس في الكفن له ازار ومقبض ولفافة
 وكبره الامانة لامت في الاصح جثتي واستحسنها المتأخرون للعلماء والاشراف
 ولا يابس بالزيادة على المثاليه ويكن الكفن حديث حسوا الكفاة
 المور فانهم يترادون فيها بينهم ويتفقون بكون الكفاة منهم ظاهرية
 ورا ورع الى قبض ازار وخمار ولفافة وخرقة تربط بها يداها و
 بطنها وكفاية له ازار ولفافة في الاصح ولا ثوبا من خمار وكبره اقل
 من ذلك وكفن الضرورة لهما ما يوجد واكله ما يعلم ابدن وعند
 الشافعي ما يستر العورة كالخمي بستر اللعافه او لا ثم يستر
 الا ازار عليها ومقبض ويوضع على الازار ويلقى به رة ثم يمشى ثم
 اللعافه كذلك لكونه الامن على الاريس والى كبريس الدرع و
 يجعل شعرا خلفه تزين على صدره فمودة الى الدرع والخمار مودة الى
 الشراحت اللعافه ثم يغسل كامر ويغسل الكفن ان خيف انتشاره
 وخشي مشكل كرامة جنة الى في الكفن والحرم كالحلال والامر ايق كالبائع
 ومن لم يراه في الكفن في واحد جاز والسقط بطق ولا يكفح كالصغو
 من الميت وادمن مبنوس طرس لم تنسخ كفن كالذي لم يدفن مرة بعد
 اخرى وان تنسخ كفن في ثوب واحد والى هنا صار المكلفون احد
 عشر واثنا عشر اريد ذكر في الجثتي ولا يابس في الكفن بيزود
 وكثان وفي البكرية ومن عفر ومعه صفر ليوانه بيلك ما يكون له
 حال الحياة واجبا لبياض او ما كان يصلي فيه وكفن من لا مال له على من
 تجب عليه نفقته وان تغدوا فغدا قدر ميراثهم واختلف في الموضع
 والنفوس على وجوب كفنهم عليه عند الثاثة وان تركت مالا فائده ورجحه
 في الجحيم الطاهر لانه كاسه ثم وان لم يكن ثم من تجب عليه نفقته

فمن

ففني بيت المال قال لم يكن بيت المال مهورا او مستطفا ففني المسكين
 كقضية فان لم يقدر واسا لوالد اناس له ثوبا في فضل ثمنه ولا تقدر
 ان علم وان كفن به المضرورة لا الكفاية ولو كان في مكان ليس من الاواند
 وذلك الواحد ليس له الا ثوب لا يزيده مكفنه به ولا يجوز الكفن
 عن ملك البترج والصلوة عليه صفرة خمر كفاية بالاجماع فيكفون متكررا
 لانه انكر الا بجامع فثبه كدقته وعن كبره خمره فانما فروع كفاية
 بالاجماع فيكفون متكررا لانه انكر الا بجامع فشرطه لاسلام الميت وطهرا
 مالم يرسل التراب عليه فيصلي عليه فثبه بالاجماع وان صلي عليه او لا استحسانا
 وفي القضية الطاهرة من البقي سنة في ثوب وبدن وكفاية وسرة العورة
 شرط في حق الميت والامام جميعا فلو ام بلا طهارة والعقم بها عبادت و
 بغيره لا كما لو امت امرأة ولو امه لسقط طهارة فخرها بواجب وبعث في
 الشرع ما يوجب الامام تأمل وشرطه ايقه حضوره وهو حقه وكونه او
 اكثره امام المصلين وكونه للقبلة فلا تقف على عاب ويحول على كونه او
 موضوع خلفه لانه كما امام من وجه فمودة لحيته على العنق وصلوة البين كما
 البياشي لغوية او حضوره وجهت له وصفا والراس موضع الرجلين و
 اسوا انه تغدوا او لو اخطوا القبول صحت ان يكونوا الا لا مقنا ح
 السادة وركن شيئا التكبيرات الاربع فالاولى ركن ايقه لاشرا
 فلما لم يكونا اقرى عليها والعتنام منهم بخره فاعدا بلاءه وسنة
 ثالثة التمسيد والتمشا والادعاء فيها كذا ذكره الزاهدس وغيره وما منه
 الكمال من اذ الدعاء ركن والتكبير الاول شرا وده في الجحيم بصره حكم
 بخلافه وهي فرض على كل مسلم مات خلاا بفاة وقطاع طريقا فلا
 يفسد او لا يصلي عليه ثم اذا فلكوا في الحجب ولو بعد صلي عليهم
 لانه حد او قصاص وكذا اهل عصبية وذلك بمر في مصر بلا سلاج و
 خنافة خلفه غير مرة فكلهم كفاية من قتل نفسه ولو عدا بفسل
 يصلي عليه وبه يفتي وان كان اعظم وزرا من قاتل غيره وادج الكمال قول
 الشافعي بان من مسلم انه عليه الصلوة والسلام انما يرسل مثل نفسه
 فلم يصلي عليه لا يصلي على قاتل احد ابو به امانته له والحق في الميراث بالبفاة وان

مثل ذلك ولا يقدر في الجثتي
 وفخايرة انهم لا يجيب
 عليه ولا كسوا الكفن

اربع كبريات كل كبيرة ثابتة مقام ركنة يرفع يد به في الاول فخصوا
 قال ائمة بلخ في كتابه وبنى بعد ما وهو سبحانه الله عز وجل عليه السلام
 النبي صلى الله عليه وسلم كافي الشاهد بعد الثانية لا تقدر بها سنة
 الادعاء ويدعو بعد الثانية ائمة بامور الآخرة والماتور اول قدم فيه الاسلام
 مع انه الايمان لا شئ مبنى عن الانقياد وفكاهة وعاني حال الجبهة بالابان
 والانقياد واما في حال الوفات فالانقياد وهو العمل غير موجود ويطعن
 بلا دعاء بعد الاربعة تسليمين نوابا اليه مع العزم ويسر الكل الى التكبير
 ثم يبعث وعنده كمن في البدء العمل في زمانا على الجبهة بالسليم متى جواهر الفناء
 بغيره بواحدة من صلاة ولا تشهد بغيره عشرين استغنى الفاتحة في الاول
 وعنده ما يكون بنية الدعاء ويكره بنية القراءة لعدم ثبوتها فيها عند الصلوة
 والسلام وافضل صفوة اخرى اطوارا للتواضع ولو كبر امامه
 لم يشرع لانه مستور في مكان الموت حتى يسلم معه او اسلم به بغيره هذا اذا
 سمع من الامام ولو من المبلغ تابع وينوي الافشاء بكل كبيرة وكذا في العبد
 ولا يشرع بغيره نصيب من الجنون ومعنونه لعدم تكليفهم بل يقول بعد دعاء
 الباقين اللهم اجعل لنا في هذا بغيره من الاما سابع الى الخوض بغيره الاما
 دعاء الاربعة بنية من في الجبهة لا سيما وقد قالوا احسنات الصلوات لا لا بوجه
 بل الاما ثواب التعليم واجعله قدوة انتم ان الالبية فخير من شأنا فاشفا
 مقبول الشفاعة ويقوم الامام ندبا كذا العبد مطلقا للرجل والمرأة
 لانه على الابان والشفاعة لا جلد والسجود ببعض الكبريات لا كبر في
 الحال بل يتفكر كبرية الامام بغيره لا افشاء لامرأة كل كبيرة كركعة أو سجدة
 لا يبداء بما فات وقال ابو يوسف لا يندفركا لا يندفركا في حال التوبة
 بل كبر اتفقا للتوبة لانه كما ذكر في كبرية اذ ما فاتهما بعد الفراغ منشف
 بلا دعاء حشبا رفع اليه على ان عناق وعاني المجتهد من اذ المراك
 يكبر الكل للحال شأنا منبر فلو جاز السجود بعد كبرية الامام الاربعة فانه
 الصلوة لمقدرا للدخول في كبرية الامام وعنده ابو يوسف يدخل بغيره
 التوبة فاذا سلم الامام كبره لما كافي الى من وعليه الفتوى ذكره المجلد وعنده
 واذا اجتمعت الجماعة فافرا الصلوة على كل واحدة اول من الجميع وتقدم

الافضل

الافضل افضل وان جمع جائز ثم ان شأنا جعل البنية صفا واحدا
 قام عند افضلهم وان شأنا جعلها صفا مما يلي العبد واحد اخذوا
 بحيث يكون صدر كل جماعة مما يلي الامام لميقوم بكذا صدر الكل وان
 جعلها درجاة من حصول المقصود وراعى الترتيب العبد وخلفه حالة
 الحياة فيقرب منه الافضل فالافضل الرجل مما يليه فالجني فالحسن فالباقية
 فالمرأة فحقه والحق المحقق على العبد والعبد على المرأة واما من يترتبهم في
 خبر واحد فمروية فيبطل هذا فيجعل الافضل مما يلي العبد في حق
 يقدم في الصلوة عليه سلطان ان حضر او نأب عنه وهو اميرهم ثم
 القاضى ثم صاحب الشرح ثم خليفة ثم خليفة القاضى ثم امام المجتهد
 ابراهيم وذلك ان تقدمه الولاية واجب وتقدمه امام المجتهد
 فحقا بشرط ان يكون افضل من الولى والافضل اولى كافي المجتهد
 شرح الجميع لمصنفه وفي الدراية امام المسجد الجامع او من امام المجتهد
 الى مسجد محله من ثم الولى بترتيب عصبية الذكورة الا الاب
 فيقدم على الابن اتفقا الا ان يكون عالما والاب جاهل فانه لم يكن
 ولي فالزوج ثم الجيران ومولى العبد اول من ابنة التبعيد وملكه
 والفتوى على رجلان الوصية بغيره والصلوة عليه وله في الولى
 ومثله كل من يقدم عليه من باب اول الاذن في غيره فانه لانه حق
 فيملك ابطله الا اذا كان هناك من يرب او به فله ان ذلك
 السوى ولو اصرغنا المنيعة ركنة في الحق اما البعيد
 فليس له منع فانه صلى الله عليه واله من ليس له حق التقديم على الولى
 ولم يبايعه الولى اعاد الولى ولو على قبره اذ شئ لاجل حقه لا لاسحق
 الفر من ولدا فانه ليس له عليه ان يبعد مع الولى لان تكرارا غير
 مشروع والا اى وان ضل من له حق التقديم كقاض او نأب عنه او اما
 حق او من ليس له حق التقديم وتابعه الولى لا يبعد لانهم اول بالصلوة
 منه وانه صلى الله عليه واله بحق بان لم يحضر من يقدم عليه لا يبعد عنه
 بعده وان حضر من له التقديم لم يكونا بحق اما لو صلى الولى بحضرة
 السلطان مثلا اعاد السلطان كافي المجتهد وغيره وفيه حكم صلاة

من لا ولاية له لعدم الصلوة أصلا فيصلي على قبره ما لم يتفرق و إن
وقف و أهل عليه تراب بغير صلوة أو بها بلا غسل أو ممن لا ولاية
له صلي على قبره استحسانا ما لم يقاب على الصلح نفسه من غير تقدير
و لا الحج و في هذه إن لا شك في نفسه صلي عليه كان في النذر عن محمد لا
كانه تقدير بالمانع و لم يجر الصلاة عليه راكبا و لا قاعدا بغير عز و تحسانا
و كرهت تحريما و قيل تنزيها في سجدة جماعة و في الميت فيه و حده أو مع القوم
و اختلف في الثابت عن النبي و حده أو مع بعض القوم و المنع راكبا
مطلقا خلاصه بناء على أن النبي إنما يني لا يكتب و لا يؤبد كفاية و ذلك و
تدريس علم و هو الموافق لاصطلاح حديث أبي داود من صلي على ميت في
المسي و لا صلاة له من ولا فاته بفسل و صلي عليه و برث و بورث و يسي
إذا استأهل بالنساء و لا فاعل أو وجد منه ما يدل على حياته بعد خروج الكثرة
حقه لو فوزه راسه فقط و هو يصح فذبحه رجل فعليه الفدية و إن قطع أذنه
مخزعة جبا فاته فعليه الدية و لا يسقط غسل رأسه عند الفدية و هو الحج
فبنيته برعلي خلافي ظاهر الرواية كره ما بين آدم كان ملتقى البحر روي
النذر عن العظميرية فإذا استبان بعض خلقه غسل وحش هو المختار
و أدرج في حرقته و دفن و لم يصلي عليه و كذا الأبرث إذا انفصل بنفسه
كسبحي من أحد يدير لا يصلي عليه لأنه تبع له في الأحكام الدنيا لا العقب
لما رآهم خدم أهل الجنة و لو سبي بدونه فهو مسلم بغير الدار لسايا
أوبه فاسم هو أو اسم العقب و هو عاقل إلى ابن سبع صلي عليه
بغير فوزه ما قالوا و لا ينبغي أن يرسا العاقل عن الإسلام بل يذكر
عنده حقيقة و ما يجب الأيمان به ثم يقال له هل أنت مسلم
يؤذنا إذا قال نعم الكفني به و لا يقر نفسه في جواب ما الأيمان
ما الإسلام فنج و يفسد السلام و يكره و يفرق قريبا كذا الكافر
الأصل أما المرد فبلي في حفرة كالكاتب عند الاحتيال فلو لم يرس
فلا و لم ترك لهم من غير مراعات السنة فبفسد غسل الثوب
النجس بلفظ في حرقته و بلفظ في حفرة و ليس للكافر غسل
ترتبه السلام و إذا حصل الجنزة و وضعه بما معه ما يكبر الدال

و تفنيد

و تفنيد و كذا الموقوف على بيعة عشر حفرة استحدث من حمل جنازة
أربعين حفرة كقوت أربعين كبيرة ثم وضع موقعا على ميتة كذا
ثم مقدها على راسه ثم موقعا كذا كذا بفتح الهمزة خلف الجنزة
فبنيته خلفه و حج انه عليه الصلاة و السلام حمل جنازة سعد بن معاذ
و كبره عندنا حمدا بين كذا و في السرير على برقع كل رجل قاية باليد لا على العنق
كما لا مفعلة و لا ذكره حمدا على ظهره و دابة و العقب الرضيع أو العظم أو فوقه
ذلك فليلا يحمله واحد على بصره و لو كانا كان كبرا حمل على الجنزة
و يسرع بهما بالخبية إلى عهد و وسريع لو لم يكره و كره ما ختم الصلاة
و وفته ليعص على جميع عظيم بعد صلاة الجمعة إذا اجنب فوفته بسبب
وفته فبنيته كما كرهه كمشعا جلوس قبل وضعها و قيام بعده و لا يقوم من
في المصلي إذا اراد أن قبل و دفن و لا مع مرث عليه هو الخيار و ما ورد فيه
منه و في ثلثي و ندب المثلث خلفه لأنها متبوعة إلا أن يكون خلفه و نسبا
فالمثلث اماما أحسن اختيار و كبره خروج من تحريم و تزويج النكحة
و لا يترك اتباعها لاجلها و لا يمشي عن ميتها و يسارها و لو مشي امامها
جاءه و فبنيته فبنيته و كان من أبنائها أو تقدم الكل أو ركب
امامها كرهه كما كرهه فيها رفع صوت بذكر أو قراءة أو حفر قبره في حفرة
دار مقدار نصف فامة و إن زاد فحسن و يلى و لا يمشي إلا في أرض
رخوة و لا يكون أن يوضع ميتة مفرجة و ما روي عن علي فغير مشهور
لا يوضع به خطا يرس و لا بأس من ثوبا بوث و لو من جوار حديد له عند
الحاجة كرحاوة الارض و يسمن أن يفرش فيه التراب ما في سفينة
غسل و كفن و صلي عليه و التي في البحر أن لم يكن قريبا من البر فنج و لا
يدفن الميت في الدار و لو كان صغيرا لا يختص هذه السنة بالانبياء
و أفعات و يستحب أن يدخل من قبل القبلة بآية يوضع من جهتها ثم يكمل
فيصلي و إذا يقول و اضعه بسم الله و علم الله رسول الله و يوجه إليها و يوجه
و ينيق كونه على شقة الأيمن و لا يمشي بوجه إليها و كذا العدة را
لا استغناء عنها و يستوي الأيمن عليه و العقب لا الأيسر المصلي و
الخشبة لو حوّل الميت أما فوته فلا يكره و كرهه ابن ملك فأنه محد و لبنات

محمد النبي صلى الله عليه وسلم سبع برهاني وجاز ذلك جود بارض رفته
 كانت بوسه و سببها اي بفضلي قبره و لو خشي لا قبره الا بعد ركعتين و يقال
 الراب عليه و ذكره الزيادة على ما فوه منه من الراب لانه بمنزلة البناء
 و سبب حمله من قبل راسه فلما وجد من ساعته بعد وفاته لدعاء و صلاة
 بعد رمايت الجور و يفرق بينه و لا باس برش الماء عليه حفظا لمرابه عن
 الا نذر اس و لا يرفع للنهي عنه و سبب نذر اس و لا يرفع للنهي عنه و لا يرفع
 و لا يرفع للنهي عنه و لا يرفع و لا يرفع عليه بناء و قيل لا باس به و هو الخمار
 كما في كراهية السراجية و في جنازة لا باس بالكلية به ان احتج البراهنة لا باس
 الاثر و لا يرفع و لا يرفع منه بعد ازالة الراب الا كفا او من كان يكره
 الارض مفضولة او اخذت بسقعة و يكره الاكل بين افراجه و سوانه
 بالارض كما جاز و زعمه و البناء عليه اذ ابل و حار ترابا نه بطن حامل مائة
 و ولد ما حي يضر به شوق بطنه من الابس و يكره و ولد و ولد و ولد و ولد
 و حيف على الام قتل و اخذ و لو ميتا و الا لا كان كراهية الا خیار و لو بلغ
 حال عجزه و مات اهل بيته مؤلفا و الا و لا نعم في فروع الا بناء افضل
 من النوافل و لو لقا به او جوار او صلاح موقوف بذب و فقه في جهة مؤلف
 و تعيد و ستر موضع غنم فلما يراه الا غنم و من يعينه و ان راى ما
 يكره لم يكره فذكره في حديث اذكر و احاس موناكم و كفوا عن ما و بهم
 لا باس بقتل قبل وفاته و بل لا اعلام بموت او بارشاة بشوق او غيره و لكن يكره
 الا فراخ في مدحه لا سباعا عند جنازة في بيت من نور بوا الى اهل و يتقرب
 اهل و ستر غيرهم في العبر و بائنا و طعام لهم و لا يكره و لا في غير مسجد ثمانية
 ايام و اوله افضل و كره بعد الاغاب و كره التفرقة ثمانية و عند القبر
 و عند باب الدار و يقول اعظم الله اجره و احسن عهده و
 غفر ما يكره و بزيادة القبور و لو كانت احدى ثلث كنزكم عن زيارته
 القبور ان من و رونا و يقول السلام عليكم و ارحمهم و مؤمنين و ان
 انشأ الله بكم لا حق و يقر ايسر و في الحديث من قرأ الاخلاص
 احد عشر مرة في يوم و ليلة اجاب الله ما شاء اعطى من الاجر بعد و
 الاموات و يحفر قبره و فيه كبره و الذي ينبغي ان لا يكره ترابيه

نحو

نحو الكفن بخلاف القبر كبره الشئ في طريقه فحق انه حدث حتى لو لم
 يصل الى قبره الا بوطي قبره لا يكره الا من ليلا و لا اجلاس القاريين
 عند القبر و انما عظم الذي يحرم انما يكره الميت بيلجا و اهل اذا اولى
 بذلك كتب عليه جبهة الميت او عاتقه او كفتة عهدا منه و رجي ان يغفر الله له
 او حتى يوفيه من جبهة و صدره بسم الله الرحمن الرحيم ففعل ثم
 روي في المنام من قبل فاعال ما وضعت في القبر جائن ملاك و الراب
 نثار او مكتوبا على جبهة بسم الله فاعال ما وضعت في القبر جائن ملاك و الراب
 الشهد ففعل بجمع مفعول لانه مشهور و لا يكره او فاعال لانه في عذبة
 منومش هه هو كل الحلف مسلم على امر فاعال من امرات ثمانية ايام غسلت
 و ان لا لعدم كونها حايضا و لم يعد عليه الصلوة و التسليم غسل حنظلة ملحقة
 بفعل الملكة بدليل فقه آوم قتل ظلم بغير حق بجاهه اي بما يوجب
 القصاص و لم يوجب بنفس القتل حال بل قصاص حتى لو وجب المال بدارض
 كالنكاح او قتل الاب اية لا تستحق الشهادة و لم يرتفع غوارث غسل
 كما سبب و كذا يكون شهيدا او قتل باخ او حرير او فاعال طريقه و لو
 سبب او بغيره جازة فاعال فاعال شهيدا او قتل باخ او حرير او فاعال طريقه و لو
 ميتة شهيدا اخذ و لم يكن كلامه قتل سلاحي او وجد بر كاهن في و كثر
 اثم او بغيره علامة القتل كونه و الدم من عينة او اذنه او حلقه صافيا
 لا من انفه او ذكره او غيره او حلقه جامدا فينزعه عنه ما لا يصح للمكفن
 و يرا و اذ نقص ما عليه عن كفن السنة و ينقص انرا و لا جلي ان يرم
 كفته السنو و يبيع عليه بلا غسل و يدفن بدمه و ثيابه في بيت زملو ام
 بملو و يبيع من وجد قتيلا في مصر او قرية فيها في موضع نجبة
 فيه الدية و لو في بيت المال كما مقتول في جامع او شارع و لم يعلم مكانه او
 علم و لم يوجب القصاص فاعال و جب كانه شهيدا كمن قتل الاخصوس ليلاني
 فاعال لاق منه و لا و يبيع عليه بلا غسل فاعال الاخصوس غارة الامراة عينة
 لم تعلم ما يصفها فاعال الناس عنه عافون او قتل كذا و قصاص
 اي يفسد و كذا بغيره او اخر اس سبع او جرح و ارتش و ذلك
 باه اكل او شرب او نام او نذا و ي و لو قليلا او اوى خيمة او مفض

المصر

عليه وقت صلاة وهو يعقل ويقدّر على ادائها او نقل من الموكلة و
هو يعقل سواء وصل حيا او مات على الايدي وكذا الوفاة من مكان الى
مكان آخر ببيع لا خوف وطول الجنب او اوصيه بامور الدنيا وان يامور
الاموات لا يصير منها عند محمد وهو الاصح جوهره لانه من احكام الاموات
او ببيع او اشتري او تكلم بكلام كثير وان قلنا وهذا كله اذا كان بعد
انقضاء الحية ولو قبل في الحية لا يصير من ثمنها بشئ مما ذكر وكذا في
الشهيد الكامل والا فله ثلث شهيد الاخرة وكذا الجنب وكهنة ومن
مقتصد العبد وما صاحب نفسه والفريق والفرقة والغريب والعمدوم
عليه والمبطلون والمطلعون والنفس والبيت لبيد البيعة وصاحب
ذات الجنب ومن مات وهو يطلب العلم وقد عدهم السبعة كقولنا
الصلوة في الكعبة في الباب زيادة على الترجمة و
هو حسن يبيح فرض ونقل ثمنها وقوتها ولو باسرة لان العبد عندنا
اي الوصية والكهنة الى عنان السماء وان كره الشاة لثمنه وترك التقطع
منقورا او بجماعة وان وصية اختلف وجه الام في التوجه الى الكعبة
الا اذا جعل قفاه الى وجه امامه فلا يصح ان يثمنه عليه ويكره جعل
وجهه لوجهه بلا حائل ولو بجنبه لم يكره في اربع وتخرج لو كلفوا حولا
ولو كان بعضهم اقرب اليها من امامه ان لم يكن في جانبته لثمنه حلا ولو
وقف من اركان في جانب الاما وكان اقرب لم اره وبيعت
الف واحتمل طائر جرحه جهة الاما وهذه صورة
وكذا لو ائتمه من خارجها بام في الباب
مفتوح صح لانه كقوله في الحراب كتابا
الزكاة في الصلاة في اثنين وثلاثين موضع في التثنية وبيع على
كل حال الا تصلي بينها وفرض في السنة الثانية قبل فرض رمضان
ولا يجب على الانبياء اجماعا في لغة الطهارة والتما وشعر عاتيك
خروج الاباحه فلو اطلع بيننا وبان الزكاة لا تجزى الا اذا اذنيه المعلوم
كما لو كان بشرا او يعقل الفرض الا اذا حكم عليه بنقصته منقرا
خلاف الشاة بزيادة جزو حال فخرج الكنفه فلو اسكن فقير او ارسته

ناول

ناول لا تجزى حية الشاة وبيع عشر نصاب حول حوزة الشاة
والفطرة من مسلم فقير ولو معنوا غير شاة ولا مولاه اي عتقه و
هذه امثلة قولنا كثر نيك المال الا المهور واخراج شاة عامية وتعلق المنفعة
عن المالك من كل وجه فلا يرفع لا صدقة الله تعالى لا شاة الا
النية وشراها فخرها عقل وبلوغ و اسلام حرة والعلم ولو حلا كما لو
في دارنا وسببها سبب افتراضا ملك سبب حوزة سبب ليعول
حولا لانه عليه نام بالرفع صفة ملك خيرة ما كان له ان يقول انه حوزة
باشترها الحرة على ان المصطفى ينصرف للمكامل ودخل ما ملكه سبب
حيث كمنسوب حله اذا كان له غيره منفصل عنه يوفى وبه فارغ
وبين له مطالب من جهة العباد سواء كان له كزكاة وفراخ او للعب
ولو كفا له او مؤجلا ولو صدق زوجته الموجه للزكاة او نفقة زوجته
بقتضا او رضا او خلافه من نذر وكفا له وبيع لعدم المطالب ولا يمنع
الدين وجوب عشر وفراخ وكفا له وفراخ عن حاجته الا صلبة لان
المشغول براك لعدم وفرة ابن ملك يابذ في عتق الهلاك كتحقيق
كثيابه او تفرغ الكدية ولو تفرغ بربا بقدرة على الاستئجار ولو بانه
ثم فرغ على سببه بقوله فلا زكاة على مكاتب لعدم الملك انما ولا في
كسب ما ذوقه الا في ماله بعد قبضه ولا فيها اشتراة بقرارة قبل قبضه
مدونة للعبد بعد رويته فينكر ان يذبح بغير نصاب وعروض الدين كالهلاك
عند عده ورجحه في البيع ولو لم يقبض صرف الدين لا يبرأ قضا ولو
اجتبا صرفة لا فلا زكاة فان استوفى كاربين شاة وخمس من ثمنها
ولا في ثياب البدن المحتاج اليها لغيره ولو ابرو ابن ملك وامانة
المشغل ووراس كخ وكهنة وكذا المكاتب وان لم يكن له اهل اذا لم ينفق
البيارة غير انه اهل لراحة الزكاة وان ساوت نصابا الا ان يكون غير فقير
و حديث وتغيبه او تزويجها من غير فقير منها هو المحتار وكذا آلات
المحترفين الا ما يبيع اثر عينه كالصوفى في الجلبه نفقة الزكاة بخلاف ما
لا يبيع كصايرها وبها نصابا او حال المحول وفي التثنية النقيب لا يكون
غنيا بكتب المحتار اليه الا في دين العباد وقياسه له ولا في حال مقتوده ووجه
بعد سنين وسامعا في بخره بخره بعد ما ومنسوب لا يمينه عليه

قلت ك

م ٣

سنگھ

كانت دراهم المذكل قايمة او معقارته يعزى لها وجب كلمة او بعضه
ولا يخرج من عن المذكرة بالعدل بل بالاداء للفقراء او تصدق بكلمة الاداء
اذا نوى نذر او واجبا آخر ينفق ويقتضى الزكاة ولو تصدق ببعضه لا
تسقط حصته عند المذابة خلافا لما ثبت في مطلقه فمقتضى العيين والدين
حتى لو ابرأ الفقير عن النصاب صحح وتصدقها في واحد من احوال
الدين عن الدين والعين عن العيين وعن الدين يكون او اداء
الدين عن العيين وعن دين سبب قبض لا يكون وحيدا الجواز ان يسلط
مدبرونه الفقير في كارة ثم يخلصه ما عن دينه ولو امتنع المدبرون مدبره
واخذوا لكونه مخلوقا بحبس حقه فان ما نفعه رفعه للمنفعة وحسبوا النكاحين
بما التمس في علم فقير هو كافي فيكون الثواب له ما نفعه انما نفع المسجد
وما نفعه في جبل الاشياء ما نفعه انما نفعه في العلم الزاخر وحق ابا نفعه
وعنده وقيل في نوري اي واجب على الفور وعليه يقتضى كافي في نفعه
الوجهانية فيما لم ياجزها بلا عذر ومنه في الامور بالانصراف
الى الفقير مع قرينة الفور وهي انه يدفع حاجته وهي مجتلة فيجب
على الفور لم يحصل المقصود ومن الاجاب على وجه التمام وما نفعه في النية
لا يعني للنجارة ما لا يجب مثلا اشتراطها فتوى بعد ذلك خدمته
ثم ما نفعه للخدمة لا يعبر للنجارة وان نواها لم يملك سبعة بحسب ما نفعه
الزكاة والفقر ان النجارة على فلتانهم بحسب النية بخلاف الاول فانه
ترك العمل فيتم بها وما اشتراطها اي للنجارة كان لها ما نفعه النية
لعمد النجارة لما ورثه ونواها لا لعدم العقد الا اذا انصرف فيه اي
نواها فتجب الزكاة لا فتم ان النية بالعلم الا انما يجب والعقصة والسماكة
لما في الخاتمة لو ورثت سماكة زكاة كما ترا بعد حول نوري او لا وما نفعه
بعضه كهيئة او وصية او نكاح او خلق او صلح عن فود ومقتضى الفقر
لان العمل للنجارة اذا فتمت بحسب خطي ووقع به كانه المذموم للنجارة
خاتمة وكذا الكل ما فتمت بحسب به مال النجارة فانه يكون لها بلا نية كما مر
نواها لا كانه لا عند النية والواجب انه لا يكون لها بحسب البديع
وفي اول الاشياء ولو ما نفعه النية ما ليس بدل حال بالانصراف

على الصحيح لا زكاة في المال والجواهر وان سادت الفخا القفا
ولما ان يكون للبجارة وانما حصل ان ما عدا الجواهر والسوايم المتاجر
بنية التجارة بشه ما عدا ما عدا المؤدى الى التثنية وشه طمعا رزقا
لحق البجارة وهو كسب المال بمال بغير شراء او اجارة واستقراض
ممن يوفى البجارة بعد العقد او استثنى شيئا للقبية نوابا ان وجد
ربحها بامه لا زكاة عليه كما لو يوفى البجارة فيما عدا ربحها كما مر
وكذا لو اشترى ارضا خارجة نوابا للبجارة او عشرة بوزعها او
بذرا البجارة وزرعها لا يكون للبجارة في تمام المال
السابعة في لغة اربعة وشه عا المكنتية بالربح البجارة ذكره الشافعي
في اكثر الامم لقصد الله والشك ذكره الزبيدي وذا في المحيضا
الزيادة والسهم ليعم المذكور فقط كما كان في البداية لو اسامها للملك
زكاة فيها كما لو اسامها للملك والركوب ولو للبجارة زكاة في زكاة
البجارة ولعلهم تركوا ذلك لئلا يصححهم بل يكون مذكور في نفسه لا يكون
سابقة فلو زكاة فيها للشك في موجب وبطلان حول زكاة للبجارة
بجملها للمسلم لا زكاة السوايم وزكاة البجارة مختلفان قدرا و
سببا فلما بين حول احداهما على الاخر فلو اشترى لها البجارة ثم
جعلها سائمة اعتبر اول الحول من وقت الجعل للمسلم كما لو باع السائمة
في وسط الحول او قبله بيوم بغير جنة او بغير جنة او بغيره ولا نقد
عنده او بغيره ونفى بها البجارة فانه يستقبل حولها او جوار
وفيه ليس في سوايم الوقف والتميز اليه زكاة لعدم الملك
ولان المواشي الدين ولا مملوكة القوايم لانها ليست بسائمة
باب نصيب الابن بغير ابيه وتكون موقوفة لا
واحد لها من المظنة والنسبة اليها ابلي بفتح الباء سميت به
لانها تقول على انما ذاك خمس فيؤخذ من كل خمس منها الخمس
وعشر من بخت جعفر كذا وهو ماله سمان منسوب الى
بخت نصر او عاب شاة وما بين النصابين عفو وفيها
ان الخمس والعشر من بنت خاض وهي التي خلعت في السنة

الثانية

الثانية سميت به لان امها تكون عابا على خدامها حاملا باخرى و
في ست وتكثير الى خمس واربعين بنت لبون وهي التي خلعت
في الثالثة لانه امها تكون ذات لبن لاخرى عابا وهي ست و
اربعين الى ستين حقة بأكس وهي التي خلعت في الرابعة
وحق ركوبها وفي احدى وستين الى خمس وسبعين حقة بفتح
الذال البعثة وهي التي خلعت في الخامسة لانها تجزع ان تفلح اشياء
اللبين وفي ست وسبعين الى تسعين بنت لبون وفي احدى
وتسعين حقة الى احدى وعشرين كذا كتبت ابني صلى الله عليه
وسلم الى ابي بكر رضي الله عنه ثم ثمان نف الفريضة عندنا فيؤخذ
في كل خمس شاة من الخمسين ثم في كل مائة وحش اربعين
بنت خاض وحقة ثم في كل مائة وحش من ثمان حقة ثم
ثمان نف الفريضة بعد المائة والخمسين ففي كل خمسة نف
الشاة حقة ثم في كل خمس عشر من بنت خاض مع الحقة ثم في
ست وتكثير بنت لبون مائة ثم في مائة وست وتسعين اربع
حقة الى مائة ثم ثمان نف الفريضة بعد المائتين ابد المائتين
في الخمسين الى بعد المائة والخمسين حتى يجب في كل خمس
حقة ولا تجزى فلو كان لابل ابا لقيمة المائات بخلاف البقر و
الغنم فاذ المالك غير باب زكاة البقر من البقر
باب كونه هو اشياء سمى به لانه يشق الارض كالشور لانه يجر
الارض ومفردة بقره والاشياء للوحدة نصيب البقر والجاموس ولو
مقولا من وحش واهلية بخلاف عكسه ووحش بقر وعظم
وعندها فانه لا يبعد في النصيب ثمانون سائمة غير شاة وفيها كذا
لانه يتبع امد وهو قوس سنة كاملة او تبعية اشياء وفي اربعين
سهم ذوا سنين او سنة وفيها ذوا على الاربعين حقة
في طاهر الرواية عن الامام وعنه لاشي وفيها ذوا الى ستين نفيا
خلف ما في ثمانين وهو قولها والاشياء وعليه الغنم كذا عن
البيان وتصحح القدرى ثم في كل ثمانين سبع وفي كل اربعين سنة

الآفة اذا خلا كناية وعشرين فيخرج من اربع ابقتة وثلاث مسان
 وهكذا او الله اعلم زكاة الفقه مشتق من الغنية لانه
 ليس له آله الا نافع فكانت غنيمة لكل طالب نصاب الفقه ضاماً او موزعاً
 فانها سعتوا في كسب النصاب والاشجيرة والربا لا في آراء الواجب والابان
 اربعون وفيها شاة نيم الذكر والاشجيرة من مائة واحد وعشرين شاة
 من مائتين وواحدة ثلث شاة وفي اربع مائة اربع شياه وما بينهما
 عقوبته بعد بلوغها اربع مائة في كل مائة شاة الى غير ذلها ويؤخذ في ذلك
 ان الفقه الشئ من الضمان والمعد وهو ما كنت له سنة لا يخرج الا
 بالقيمة وهو ما لا عليه كثر في علم الطار دعه جواز الجذع من الضمان وهو
 قوله والادبيل برتج ذكره الكمال والاشجيرة من البقرة ابن سنان
 من الابن ابن حسن الجذع من البقرة ابن سنة ومن الابن ابن
 اربع ولا شئ في جبل سانية عندها وعليه الفتوى حادثة غير ثابت عند
 الامام بل لا نصاب معذرة الاجح لا لعدم النقل بالنقد بل لا في
 بقال وحجة سانية اجماع ليست للبيارة فلو لا فلا كلام لانها من اللوح
 ولان عوامل ومعلومة عالم كمن العلوفة للبيارة ولان حمل بفتح تين
 ولد الشاة وتضمين ولا الناقة ويجوز ان يكون ولد البقرة
 وحورته ان يوت كل الكبار ويتم الحول على اولاد الصغار لا النبا
 كغيره ولو واحد او يجب ذلك الواحد ولو نافعاً وجبة ايزم الوسط
 وهلاكه يستحق ولو نقد والواجب وجب الكبار فقط ولا يكمن من
 الصغار خلافاً للثاني ولا في عقوبته وهو ما بين النصب في كل الاموال
 وخصاه بالسوايه ولان مالك بعد وجوبها ومنه ان في الاجح
 لتعلقها بالعين لا بالذات وان ملك بعضه سقطت حطة ويعرف بالملك
 الى العفو اولاً ثم الانصاب عليه ثم ونم بخلافه ملك بعد الحول لوجود
 التقديس ومنه ما وجبها عن العلف او اما حتى هلكت فبعض
 جازع والسوى بعد العرف والاعارة واستبدل الى مال البجارة بالان
 البيارة هلاك وبغير مال البجارة واسا بانه يستبدل
 وجازع وفيه الغنية في زكاة وعشر وخارج وقطرة وتذو وكهارة

غير

عند الامام في وقتية الغنية يوم الوجوب وقال يوم الا واد في
 السداه يوم الا واد اجماعاً هو الاجح ويقوم في البلد المال الذي فيه
 ولو في مقارفة فحق اقرب الا مصارا اليه فحق والمصدق لا يأخذ الا
 الوسط وهو اعلى الا واد في الا على ولو كلفه جبهه فبجده الا الموامل فملاخية
 منها حامل كذا نقلت في غنية وقوا عند مالان باه وبيراجع وان لم يجد
 المصدق وكذا ان وجد ما يعقد اتفاقاً ما وجب من ذات سن
 ووقع المال الا واد مع الفضل جبراً على الساع لانه وقع بالقيمة
 او وقع الاعلى ورد الفضل بلا جبهه لانه سراً فبشتره الرضه هو
 الصحاح سراج او وقع القيمة ولو وقع ثلاث شياه سماً لا عن
 اربع وسط جازع المستفاد ولو بهدية او ارث وسطا الحول
 يضم الانصاب من جبهه فيزكية كقول الاصل ولو ادى زكاة ثلثه
 ثم اشترى به سائمة لا ربيته ولو له نصاباً لم يضم احداهما كمن سائمة متركة
 والنف درهم وورث الفاضل الا اقر بها حولا ويركع كل ضم الا اصل
 اخذ البقرة والسلاطين الجارية زكاة الاموال الظاهرة كما سولم
 والعشر والخارج لا اعادة على اربابها ان حرف الماخو في محلة الالة
 ذكره والا يعرف فيه فبغيره قياً بينهم وبين الله تعالى اعادة غير
 الخراج لانهم مصارفة واختلف في الاموال الباطنة متى ائولو الجبة
 وشتره الا بانه المفتحة به عدم الاجور وفي المسبوح الا الاجح الصحة
 اذا ائوى بالذوق لظلمة زماننا الصدوق عليه السلام باعدهم من
 المتبعات فقراء حتى افنت امير يلج بالصيام كقارة بينه ولو اخذنا
 الساع جبراً لم تقع زكاة لكونها با اختياره ولو كان يجبره بالجبس
 ليؤدى بشفه لانه الاكراه لا ينافي الاختيار وفي التجنيس المفتحة به
 سقوط ملك في الاموال الظاهرة لا الباطنة ولو خلاط السلطان المال
 المقتضوب بملكه فوجب الزكاة فيه ويورث عنه لان الخلط
 استهلاك اذا لم يكن تميزه عنه اذ حنيفة وقوله او متى اؤقما
 يخلو مال على غصب وهذا اذا كان له مال غير ما استهلكه بالملك
 منفصل عنه يوفو بينه وآلا فلا زكاة كما لو كان الملك خيش كما في

المنع عن الخواشيس السعدية ونى شرع الوهابية عن البرازية
 انما يكفر اذا قصد في الجرام القطع اما اذا اخذ من انسان حاية
 ومن آخر حاية وخططها ثم قصد في لا يكفر لانه ليس بحرام بعينه بالقطع
 لانه انما كان بالخطا ولو عجل في نصاب وكان له سبوع او نصاب
 صحيح لوجود السبب وكذا لو عجل في شرعه او شره بعد الخطا ولو عجل
 الا وراك واختلف فيه قبل النبات وطلوع الثمرة والاطلاق لكونه
 وكذا لو عجل في راسه وتمامه في النهر وان وصلته اسر الفقه
 قبل تمام الحول او مات او ارتد وذلك لان المعبر كونه مصرحا وقت
 الصرف اليه لا بعده ولو غرس في ارض الخراج كرمه فمات ثم لم يزره
 كان عليه خروج الزرع بجمع الغناوى ولا شئ في حال جسي تغلبه بفتح الله
 ونكس نسبة بين نصاب بكم ما تقوم من نفاذى الووب وعلى الملة
 ما على الرجل منه لان الصلح وقع منهم كذا كان ويؤخذ في زكاة البنية
 الموصولة بالهرم ولا الكرايم ولا تؤخذ من تركه بغير وصية فقد شرط
 وهو البنية وان اوضح بها اعتبر من الثلث الا ان يجزى الورثة وحول الى
 البركة فترى ما يخرج عن القنية لانه سبب في الفقر في البعدين
 شك ان ادى الزكاة او لا يؤدى ولا وقتها الما استجاب باب
 زكاة المال ان فيه للممهور في حديثه ما توابعه عن اموالكم فان الممهور
 به غير السابنة لان زكاتها غير مقدرة به نصاب الذهب عشرة
 مثقالا والفضة مائتا درهم كل عشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل
 والدينار عشرون مثقالا والدرهم اربعة عشر مثقالا والعقد احا
 خمس شعيرات فيكون الدرهم الشرعى سبعين شعيرة والمثقال
 مائة شعيرة فهو درهم وثلثه اسباع درهم وقيل بفتح في كل
 بلو يوزنهم وسخنة في متفرقات البيوع والمعيرة وزنها اداء و
 وجوبها لا قيمتها واللازم مبتدأ في مغروب كل منها ومعلوم ولو تبرأ او
 حبلها مطلقا مباح الا استعماله او لا ولو لم يتحل والنفقة لانها خلقا
 انما ما فيه كبرها كيف كانا وفي عرض تجارة قيمته نصاب الجملصة صفة
 عرض وهو انما ما ليس بصفة واما عدم حجة البنية في نحو الارض

الخارجية

الخارجية

فليقيم الما نيكما قد سنا الا لان الارض ليست من العرض فبنيته من
 ذهب او ورقه اى مفضة مضروبة فان دأب التقويم انما يكون بالمسكوك
 علما بالعرف مقوما باحد هما ان استويا فلوا احدهما ارجح تقويم
 التقويم به ولا يبلغ باحد هما نصابا دون الآخر تقويم ما يبلغ ولو
 بلغ باحد هما نصابا وحسب وبالاخر اقل قومهما بالا نفع لا فقه
 سرايه ربع عت خبر قوله اللازم وفي كل خمس يعظم الحيا وبحسب
 ففى كل ربعين درهم درهم وفي كل اربعة مثاقيل ثمانية اطنان وما بين
 الخمسة والخمسة عشرة مثقالا حاز اذ يحكى به درهم مثقالا الكسور وما بين
 الفضة والذهب مفضة وذهب وما غلب غش منها يقوم كالو وفي
 ونشرط فيه البنية الا اذا كان يكتفى منه ما يبلغ نصابا او اقل وعنده
 حايته او كانت انما رابعة وبقيت نصابا من اولى فقد يجب زكاة فجب
 وان افلا واختلف في الفئس السبب اوى والنج رزومها احتياطا فان
 ولذا لا يتبع الا وزنا واما الذهب المخلو ما يفضة فان غلب الذهب فزكاة
 والا فان بلغ الذهب او الفضة نصابا وجبت ونشرط كمال النصاب ولو
 شابه في طرقي الحول في الا بقاء الما نفعاد وفي الا تراء للوجوب فلما
 يجر نقصان بينهما فلو هلك كله بطل الحول واما الدين فلما يفتل الحول
 ونوس فورا وفيه العرض للبقية ردة تضم الى الثمنين لان الكل للبقية وضمها
 وجعلها ويضم الذهب الى الفضة وعكس كما مع التمنية فنية وقال بالانوار
 فلول ما به درهم وعشرة وثمانين مثاقيل حاية واربعون درهم كجب ستة
 عتده وحسنه عند ما غنم ولا يجب الزكاة عند ما في نصاب مشترك
 من سارية ومال تجارة وان حجت الما طرقة بنية بائنا واسباب الاسامة الشخصية
 السعة التي بجكرها او جس من يشفع وبيان في شرع الجمع وان
 نقدوا النصاب بجب اجماعا وبتراجعا بالمصنوع وبيان في الماوس فان
 بلغ نصاب احدهما نصابا زكاة دون الآخر ولو بينه وبين ثمانية رجلا
 ثمانية شاة لا شئ عليه لانه مما لا يقسم حلا فان كانا سراج واعلم
 ان الدينون عند الامام ثلثة مولى ومنه شط وخفيف فجب
 زكاتها اذا تم نصابا وحال الحول يكون لا فورا بل عند قبض ارباع

شأنه كج

ورهما من الدين القوي كقرض وبذل مال تجارة فلما قبض اربعين درهما
 يترجمهم وبعده قبض ما بين من يترجم من بول مال بغير تجارة و ٢٠
 المثلث من سبعة وعشرين خذ منه وكنه ما هو مشغول ككسب التجارة
 كطعام وشراب واملاك وبعده ما من من المثلث قبل القبض في الحج
 ومثله ما لو رث وبناع رجل وعنده قبض ما بين مع حلال المثلث بعد
 بعد القبض من دين ضعيف وهو بول غير مال كهدية وبذل كناية و
 خلع الا اذا كان عنده ما يقسم الى الضعيف كما لو ابرار رب الدين المدبوا
 بعد المثلث فلان زكاة سنة او كان الدين قويا او لا حائز وقته من المحبوس
 بالامر اما الموصوفون استهلك في محض فليحذر قال في المنزله هذا ظاهر
 في انه يقيد للاطلاق وهو غير صحيح في الضعيف كما لا يخفى ويجب عليه ان
 المرأة زكاة نصف مهر من نفقة مرد وبعده من المثلث من الف كانت
 متبقة مهر انتم ردت النصف لطلاق قبل الاصل فترجى الكل لا تفرق
 ان النكوة لا تنقذ في المفسوخة والعقود وتنصفها الزكاة عن ماله
 له في نصاب الرجوع منه مطلقا سواء رجع بقضاء او غيره بعد المثلث
 لو ردد الاستحقاق عين الموصوب وذا لا رجوع بعد هلاكه منه
 لا زكاة على الواهب اتفاقا لعدم الملك والى من الجليل ومنها ان يهب
 لطفه قبل التمام بيوم والله اعلم
 في سبعة اشياء باسم بعض احوال واجبة اليه في العشر علم ما باخذه
 العاشر معللها ذكره سعدى الى علم خمس هو خمس هذا العلم
 حرمه تولى على اليهود على الاعمال غير ما شتر ما فيه من شربة الفزكة
 في ورع على الهامة من اللصوص والقطاع لان الجباية بالحاجة نصب الاما
 على الطريق ليس اخير من فروع الساعي فانه الذي يسعى في القبول
 لباخذ حصة من المواشي في اماكنها لباخذ الحركات تغلب للعبادة
 على غيره كما من النبي ربوزن في رماز من باءواهم النظامه واما طاعة
 عليه وما ورد من فروع العشر فله على اخذ طاعة من المكرم
 المثلث او قال لم انه التجارة او على دين محبوس او منقضى للنصاب
 لان ما باخذه زكاة مفرج وهو الحق بخلافه الا طاعة المصنف او قال

على ج

ادب

ادب انما انفق في الكفر لا بعد الخوض في ما ياتي وحلف صدق في
 الكل بما اخرج جارة في الاجل لا شبيهه الخواجة لان بها على خلاف
 اسم ذلك العاشر وحلف صدق وعدت عما هو عليه كذب بعد سنين
 اخذت منه الا في السوابق والاموال بين طاعة بعد اقرارها من البلد
 لانها بالافراج المحقق بالاموال الظاهرة فكان لا اخذها لاسامام فيكون
 هو الزكاة والا تولى بقلب نفلا وبها خذ ما مضى بقوله لقول عمر لا تبشوا
 على الناس من اثمهم لكنه يكافؤ اذا اثمهم وكل ما صدق فيه سلم مما صدق
 فيه فمن لانه لهم ما انما في قوله ادب انما انفق في الكفر لا بعد ذلك
 لا يصدق في قوله في شيء الا في ام ولد و قوله لقول بولك مثله هذا
 ولدي نفقة الحامية فان لم يولد لعنتي عليه وعشرة لانه اعتراف بعنتي فلما
 يصدق في حق غيره والا في قوله ادب انما العاشر آخر منه عاشر
 آخر ليلاب من الاستيعمال حال جزم به مناسف وادركه الزيلعي
 بغيره روي بلفظ تنفي كذا نفقة المصنف عن الجرمين في الغيبة
 والغاية بعدم تصد بقره ورجحه في البتة واخذ من اربع عشرة ومن الذي
 سواء كان تغيبا او لم يكن كافي ابرجندى عن الظاهرة ضوفا ومن المرب
 عشر نيك امره رضي الله عنه بشره ان يكون المال لكل واحد نصيبا لانه
 ما دونه عفو وبشره ان لا يخذل ما اخذ واما فان علم اخذ منه مجازاة
 الا اذا اخذوا الكل فلما خذ به لم تكن له ما يملقه حاشا ابنا الامان
 ولان اخذ منهم شيئا او لم يبلغ مالهم نصيبا وان اخذوا منها في الاجل لانه
 حكم ولا ما بعة عليه او لم يخذل ما ليس بتمروا ولان الحق بالمكرم
 ولا يوقد العشر من حال جرمي حرا الا ان يكونوا باخذون من اموال صبيها
 شيئا كافي الحاكم اخذ من الجرم مرة لا يوقد منه ثانيا في تلك السنة الا اذا
 عاد الى دار الحرب لعدم جواز الاخذ بالجد وحول او عهده ولو مر الحرب
 بغيره ولم يعلم به انما شرجه وحل دار الحرب ثم خرج ثانيا لم يوقد
 لما مضى مسقوطة بالقطاع والولاية بخلاف المسلم والذمي لعدم السقوط
 ذكره الزيلعي ويوقد نصف عشر من قبة حشر وجلو وميتة كان كذا
 او المصنف منه في شرجه لولا تجارة ببلغ نصيبا او يوقد عشر القبة

انما ج

من حربة بلا ثنية بجارة ولا يوفد من المسلم شيئا الا ان كان لا يوفد من
خزيرة مطلقا لانه يفتى فاخذ قيمته كقيمة بخلاف الشفعة لانه لو لم يافد
الشفعة بقيت الخنزيرة بطل حقه اصلها في نفسه واما اضع الضرورة
مستثناة ذكره سعد بن ولا يوفد اربعة من مال بني بيت مطلقا ولا من
بعضه الا ان يكون له في مال من مضاف الى ان يترك المضاف
في نفسه نصيبه ان يفتى بغيره بغيره من كسب عاونة مديون بينه وبينه
وورثته او عاونة غير مديون كان ليس معه مولاة علم الصحيح في الشك
اعدم ملكه ولا الا يوفد الشفعة ثم على عاشر اهل العدل اخذ منه
ثانيا لتفقيه به ورواه بخلاف ما لو غلبوا على مدون من الوجه اذا قال هذا
مال ابيهم ولا من عبيد ومكاتبه مر على عاشر الخزانة في نفسه ثم
على عاشر اهل العدل اخذ منه ثانيا لتفقيه به ورواه بهم بخلاف ما لو
غلبوا على بلد **فروع** في مضاف رطب للنجارة كبطنه ونحوه لانه
يعشره عنه الا ان كان في عاشره ففقد اخذ منه
لانه من مكن **باب** الركا في الحق به ان كان له ملكه من
الوظائف المائية هو لغة من الركن الى الاثبات يعني الركون وشرا
ماله من كوز تحت ارض اعم من كون راكمه الخالق او الخواص فذا قال من
معدني خلقه خلقه الله ومن كثر الى مال مدون وقت الكفا لانه من
يخمس وجهه مسلم او ذم ولو قنا صغيرا اني معدني نقد ونحوه بدو
هو كل جامد ينطبق بالنازوم من الربيع يخرج الى ما مع كنفه وقا روعه
المنطوق كعادون الاجار في ارض خراجية او عشرية فوفد الله اياه
المفازة له فورا بالاول خمس محققا الى اخذ خمس له في الركا
الخمس وهو بغير المعدن كما روي في كذا ان ملكات والا كجبل وحدها
مفازة فلو وجد المعدن لاشي فيه ان وجدته في داره وحانته وارضه
في رواية الاصل واخرا في الكثرة ولا شئ في يافوت وزمرد وغيره في
ونحوه وجدته في جبل الى في معاونه ولو وجدته في فين الجارية الى
كثرة الخمس لكونه غنيمة والى اصل ان الكثرة بخمس كسب كان والمعدن
ان كان ينطبق ولا في لولا هو مظهر الربيع وعشر خمس في البو

او خشي دابة وكذا جميع ما يستخرج من البحر من حلبة ولو ذهبها كان
كثرة اني قوا ابو لا يوفد عليه الفضة فكم من غنيمة وما عليه من الاسلام
من الكثرة نقد او غيره فلفظه يسجد حكمها وما عليه من الكثرة
وباقية الاماكن اول الفضة او لوارثه لو جازا الا عايت المال على الوجه
وهذا ان ملك ارضه والا فلو وجد ولو قنا صغيرا اني لانه من اهل
الغنيمة خلا حربه من ثمانية بستر ومنه ما اخذ الا اذا علم في المفاوز
ياون الامام على شرا فله المشرقا ولو عمل رجلان في طلب الركا
فمولا واحد ولو كانا جبرين فمولا واحد وان خلا عن اهل العلامة
او اشتبه الرطب فهو جاز على كذا في المذهب وذكره الزملي لانه الغالب
وقيل كالتفظة ولا يخرى ركا في معدن كذا او كثر او جدي حرا او ارض
بل حله لواجده لولا ان كانا يفتقر الى المفاوز جماعة فومنة
وخرقوا بطن من كثرهم ورواه منهم خمس لكونه غنيمة وان وجد
الى الركا من ثمانية من ارض ملكه كبعضه روه الى ملكه كثره عن
النقد فان لم يروه واخرجه منها ملكه ملكا جيشا فبسيلا التصديق
به فلو باعه حقه بغيره ملكه لكان لا يوجب لشره ولو وجد الى الركا
غيره الى غير من ثمانية الى في ارض ملكه لهما حل فلا يروى
رئيس كما مر بغيره بين متاع وغيره واما في الشفعة من ان ركا
متاع ارض لم تملك بخمس سهوا الا ان يجعل على متاعه الموجود في
ارضه **فروع** لواجبه خمس لنفسه واصله وشره لواجبه بغيره
فقرعه **باب** العشر يجب العشر في عسل وان قل ارض
غير الخراج ولو غير عشرية ليجوز ومفازة بخلاف الخراجية لئلا
يجوز العشر الخراج وكذا يجب العشر في ثمره جبل او مفازة
ان حواه الامام لانه مال مقصود وان لم يحه لانه كالصيد ويجب في
سكن سماء ان مظهر او سبع كثر بلا شرا مضاف راجع لكل وجلا
شرا بقاء وحوالا حول لانه ثمة معنى الموت ولذا كان الامام اخذه
جبرا او يوفد منه المالك ويجب مع الدين وفي ارض صغيرا ونحوه
ومكاتب وما دون وورق وتسوية زكاة بجاز الا في مال يفتقر

استقلال الارض كقولهم فارتفع فارتفع فارتفع
 وصنع وقطران وحظلي واثان وشجر فطن وباديجان وبزر بطنج
 وقتاد وادوية كحبة وشو نيزجج كوشقلى ارضه بياجب العشر و
 يوجب نصفه في مسق غرابي ولو كبر ووالية اى وولاب كاشره المونة
 وفي كتب الشافعية او سقاء بيا شذاه وقواعد الالباباه ولو سقى سجا
 وبالة اعتبر الغاب ولو استويا فتصفه وقيل ثمانية اربعة بلا رفع مونة
 الى كلف الزرع وبلا افران ابذر لغيرهم بالعشر في كل الخارج ووجب
 ضعفه في ارض عشرية تغلب مطلقا وانه حلفا او اثنى او اسلم او ابتاع
 من مسلم او ابناء عهده مسلم او ذمي لانه التضعيف كالحراج فلا يتبدل
 واخذ الحراج من ذمي غير تغلب اشترى ارضه عشرية من مسلم وقبض
 منه للشافعي واخذ العشر من مسلم اخذ منه اى من الذمي شفقة لثول
 الصفقة اليه او ردت عليه لفساد البيع او بخرارته طار ورؤية مطلقا
 او عيب بقضا ولو بغيره بقيت حراجه لانه اقاله لا فسخ واخذ حراجه
 من دار جعلت بساتنا او مزرعة ان كانت لذي مطلقا او مسلم
 وقد سقانا بيا لرفاه به واخذ عشره ان سقانا السلم بيا او بهالة
 البقي به ولا شئ في دار ومقبرة ولو لذي ولا في عاب غير اى زفت
 ونقضا وهم يغلو الماء مطلقا اى في ارض عشر او حراج ولكن في
 حياها الصالح للزراعة من ارض الحراج حراج لا فيها تغلب الحراج بالتمكين
 من الزراعة واما العشر فيجب في حياها العشرى ان زرعه والالا
 لتغلب بالحراج ويؤخذ العشر عن الامام عند ظهور الثمرة وبعد وصولها
 برمان وشرا في النذر من سادما ولا يحل لصاحب ارض حراجه اكل
 غلتها قبل اداء حراجها ولا ياكل من حلقها العشر حتى يودي العشر وان
 اكل ضمن عشره بجميع الغنوى والامام جسد الحراج الحراج ومن
 منع الحراج سبيل لا يؤخذ لامضى عند ايد حنيفة حراج حانده وبها من عليه
 عشر او حراج اقامات اخذ من تركه وفي رواية لا يل بسبقها بموت
 والاول طار الى اية فروع ولكن ولم يزرع ووجب الحراج ذوة العشر
 ويسقطان بلاك الحراج والحراج على الفاجب ان زرعه وان كان جاحدا

ولا يثبت

ولا يثبت له بيا والحراج في بيع الوفاة على البائع ان بقي في يده ولو باع
 الزرع ان قبل اذ كان فاعشر على المشتري ولو بعد فاعله البائع و
 العشر على المالك الحراج موخلف وقال على المالك كسفة مسلم وفي
 المزارعة ان ابذر من ربة الارض فعليه ولو من المال فعليه بما لم يمتد
 من له حقا في بيت المال فكل ما هو موجود له اخذ به وباتة والممدوع صرف
 وورقة مات ربه بلا وارث لنفسه او غيره من المصارف وفي الفانية و
 الظلم عن نف او لا اذا تكل حصته بغيره وتغير الكفاية بيا وبوجوه
 قام يتوزعها بالعدل وان كان الاخذ باطلا وهذا يعرف ولا يعرف كفاية
 عادة الظلم يكون ترك الحراج للمالك لا العشر وسبب تمامه مع بيا
 بيوت المال ومصارفها في البها ووظفها بين الشحنة فكل بيت المال
 اربعة لكل مصارف بينها العاقلون فاولها الفانية والكنوز الى ركاز
 ويعدا المتصدقون وثانها حراج موعشور وبجالية عليها العاقلون
 ورابعها المزارع مثلا لا يكون له اناس وارثون ثمصرف الاولين الى ثمن
 وثانها حراج موعشور ورابعها موعشور جهات تساوي الثلث فكل المستورة
 المصروف الى مصروف الزكاة والعشر واما حراج المصروف
 ثمصرفه كالفانية هو فقير وهو من له اذن شئ ان دون نقاب او
 قدر نقاب غير تام مستغرق في الحاجة ومسكين من لا شئ له علم الا ب
 لقوله تعالى او مسكينا واميرة واية السفينة للرحمة وعامل بولساحي
 والاعاشر غني على ولو غنيا لا شئ لانه فرغ نفقه لهذا العلى فيجب
 الى الكفاية والنفقة لا يمنع من ثن ولا عند الحاجة كايضا السبيل الحرج
 البذر اربع وبهذا التعليل يقول ما نسب لواقعات من ان طالب العلم
 يكون له اخذ الزكاة ولو غنيا اذا فرغ نفقه لاقامة العلم واستفادة
 لغيره عن الكسب والحاجة واية الى مال لا بد منه كذا ذكره المصنف بقوله
 علمه ما يكفيه واعوانه بالوسط لكن لا يتر او على نصف ما قبضه وما كسبه
 لغيره شئ ولو عجز حتى لو لاه ولو غنيا كغيره استغنى واهل سبيل
 وحصل لانه وسكت عن المولقة فلو براه يستفاد ظلمه ما يتر والى العلة
 او شئ يقول عليه الصلوة والسلام معاذ في آخر الامر خذ ثمنه غنيا لهم

زوجه موقوفه فصولين والصلح في الاستبراء ولا يحل ان يسكن شيئا
 من العقوت من قوت يومه بالفعل او بالقوة كالصبي المكتسب ويأتي
 معطيه ان علم بحاله لا عاتيه على الحرم وتوسا للكمسوة او لا شفعه عن
 المكتسب بالجماع او طلب العلم جاز لو عدا جاز **فروع** يذهب وفيه ما يقتضيه
 يومه عن السؤال واعتبار حاله من حاجه وعيال واعتبر في الزكاة قوت
 مكان المال وفي الوصية مكان الموصي وفي الفطرة مكان الموصي عند شدة
 وهو الاجل لان رؤسهم يتبع لراسه وفي الزكاة الى صبيان اقربا لهم
 عبيد او ابناء عبيد او مملوكي الباكورة جاز الا اذا انقض على التقويض
 ولو دفعه لاخته ورا على زوجها موقوف نصبا وهو على مقر او طلبت لم
 يمنع على الاول ولا يجوز الا جاز ولو دفعها لغيره لم يمنع ان كانت مكنته
 يعمل له يوم يعطيه جاز الا لا ولو دفعها على كفة فاشترى بها الفداء جاز ولو
 سقط حال فرفعه فقير فرفعه جاز ان كان يورثه والمال قائم خلاصه
باب صدقة الفطر من اضافة الحكم الى شرطه والفطر
 لفظ اسلام والفطرة مولد بل قبل الحق لحرم وامر بان سنة
 التي فرض فيها رمضان قبل الزكاة وكان عليه الصلوة والسلام بطلبه
 قبل الفطر يومين بامر باجرها ذكره الشن نجيب وحدثت فرض
 رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر معناه قدر بالاجماع على ان شكر
 لا يكفره وسع في العلم عند اجتماعها وهو العجيب يخرج عن البدائع معللا بان
 الامر بانها مطلق كزكاة على قول كما مر ولومات فادها وارثه جاز
 وقيل منتهيا في يوم الفطر عينا فنفذه يكون قضاء واختاره الكمال
 في تحريمه ورجحه في تنوير البصائر على كل مسلم ولو صغيرا مجنونا
 حتى لو لم يخرجها ولبها وجب الاول وبعد البلوغ في نصاب فاضل عن
 حاجته الا صلته كدنية وجوابه عباله وان لم يتم كما مر وجب اي جهز النصاب
 تحريم الصدقة كما مر ونجيب الاضحية ونفقة الحارم وانما لم يشترط ان لا
 وجوب بقدره مكانه ان ما يجب بحد النكاح من الفعل فلا يشترط بقاؤه
 بقاء الوجوب لانها شرط محض لا بقدره ميرة هي ما يجب بعد
 النكاح بصفة اليه فقير من العاقل اليه فقير فشرط بقاءه

لأنها

لأنها شرط في موقوفه الفطرة وقد قرناه فيها علقناه على المنار ثم فزع عليه
 فلا تنسقط الفطرة وكذا في الهلاك المال بعد الوجوب كما لا يبعد في النكاح
 يموت الشهود بخلاف الزكاة والشرا والخراج لا شرط بقاء
 الميسرة عن نفقة متعلق بطلب وانه لم يسم بعد زوجه طفلة الفقير و
 الكبير المجنون ولو تعدد الاباء فكل كل فطرة ولو زوج طفلة الصالحة فزوجة
 الزوج فلا فطرة والجدة كالباب عند نفقة او نفقة كاخياره في اختيار
 زوجته في ماله ولو لم يولد او مساجوا او مهورا اذا كان عنده وفاق
 بالدين واما الموصي فمعه واحد ومقتضى لا فطر فطرة على ما كانت رقبته
 كما بعد العارية والودعة وملازم وقول الزمعي انما يجب سبق ملكه في
 ماله وام ولد له ولو كان عده كما قررنا لتحقيق السبب وهو اس يموت
 على عليه لا عن زوجته وولده الكبير الفاضل ولو اوفى عنها بما اؤثر اؤثر
 استحسانا لما ذكره عادة ان لو في عياله والا فلا الا بامره فاستأن عن
 المحرمات على نفقة وحده الا بقا والاسود والمقصود انما لم يكن
 عليه بنية خلاصه الا بعد عوده فيجب ما مضى ولا عن مكنته ولا يجب عليه
 لانه ما في يده لولاه وعنده شكره الا اذا كان عده بين اثنين ونها
 ووجد الوقت في ثوبه احدهما فيجب في قول وتوقف الوجوب لو كان
 المملوك مبيعا بختياره فاذا مر يوم الفطر وانما ربا في غريم من يصير له
 نصف صاع فاعل بطلب من مر او وثيقه او سويقة او ذبيبة وجعله
 كانه وهو رواية وصحها الباشي وعنده وفي الحقايق والشرع ثمانية
 عن البراءة وبه يقتضيه او صاع تمر او شعيرة ولو روبا وماله بنقص عليه
 كذرة وحبز يعقير فيه القية وهو اي الصاع المعقير ما يسع الف واربعين
 ورهما من مائتي او عشرين انما قدر بهما لست او بها كيلوا وزنا ودفع
 القية اي الاراهم افضل من دفع العيين على الله اي القية به جواره
 ويخرج عن الظاهرية وهذا في السنة اما في السنة فدفق العيين افضل
 كما لا يخفى بطلوع في الفطر متعلق بطلب فمات قبل ان يفر او ولد
 بعده او اسلم لا يجب عليه وبسبب انما قبل الخروج الى المصلي بعد
 طلوع في الفطر عملا بمره وفعله على الصلوة والسلام وصح او اؤثا

اذا قدمه على يوم الفطر او اخره اعتبارا بالزكاة والسبب موجود
 او هو الراس بشرط دخول رمضان في الاول الى سبعة المتقدم هو الصحيح
 وبه يفتي جمهوره ويجوز عن الظاهرية كسب عامة المتونة والسفر وخرج على صحة
 المتقدم مطلقا وصحة غيره واحد ويجوز في المنزلة ونقل عن ابو الواليحجه انه
 ظاهر الرواية **قلت** وكذا هو المذهب وجاز دفع كل شخص فطرته الى مسكين
 مسكين او مساكين على ما عليه الاكثر ووجهه في الواليحجه والخاتبة
 واليه ارجع والجمهور الزبيري في الظاهرية من غير ذلك خلاف وصحة في البراءة
 فكما هو المذهب كنفريق الزكاة والامر في حديثه اعتنوا للمذهب
 فيفيد الاولية ولذا قال في الظاهرية لا يكره التاجر ان ياتي بها كاجازة وفي
 صدقة جماعة المسكين واحد بلا خلاف بعد ان خلعت امرأته امرأته
 زوجها باء فطرته خطته كمن فطرته بغيره او في الزوج ووفقت الى فقير
 جازة عن لا يقطع فيجوز ان اجازة الزوج فطرته ولو لم يكن له في الزهر
 لم اره ومقتضى ما مر جوازها عنكم بلا اجازة لها ولا يثبت الا على صدقة
 الفطر ما عدا لانه عليه الصلوة والسلام لم ينفك به اربع صدقة الفطر
 كالزكاة في المصارف وفي كل حال الا في جواز الدفع الى من وعده
 سقوطها بهلاك المال وقد مر او لو دفع صدقة فطرته الى زوجة عبده
 جاز وان كانت تغتفر عليه عدة الفناوى للشمه **خاتمة** واجبات
 الاسلام سبعة الفطرة وتنفقة فوفى رجم ووتر واجبة وعشرة وخمسة
 ابوية وامهارة لزوجها حد ادى **كتاب** الصوم قبل لو قال الصيام
 لكنا اول ما في الظاهرية لو قال لله على صوم لزمه يوم ولو قال صيام
 لزمه ثلثة كان قوله نفاذ فذبة من صيام وتغيب بانه الصوم له انواع
 على ان لا يتجمل معنى الجمع والاشارة لا يكره قول رمضان وفرض بعد من
 القبلة الى الكعبة بشرط شعبة بعد الهجرة بسنة ونصف هو لغة
 امساك مطلقا وشراعا امساك عن المفطرات الالهية حقيقة او حكما
 كمن اكل سببا فانه يمسك حكما في وقت مخصوص وهو اليوم من شخص
 مخصوص مسلم كائن في دارنا او عالم بالوجوب ظاهر عن جيف ونفاس

مع اليقظة المبرورة واما البلوغ والافاضة فليس في سطره اليقظة
 صوم النجس ومن جن او اغشى عليه بعد اليقظة واما لم يصب صومها في اليوم
 الثاني لعدم اليقظة وحكمه مثل التواب ولو من بابا عنه كما في الصلوة في ارض
 مقصوبة وسبب صوم المذنب والنذر ولذا لا يعبر شهر او صام شهر
 قبله عنه اذ لا وجود للسبب ويلغوا التقدير والافاضات الحث و
 القتل ورمضا شهورا ومن صوم الشهر من قبل او ثرا على الخمار كما في
 الجنابة واخا شرا لا سلام وعنده انه الجهر الذي يمكن انشا
 الصوم فيه من كل يوم حتى لو افاق المجتوز في ليلة او في اخر ايامه
 بعد امره وان لا قضاء عليه وعليه الفتوى كما في المجتوز والمنزلة عن الدراية
 وصحة غيره واحد وهو الحق كما في الفاية وهو اقسام ثمانية فرض وهو
 نوعان معين كصوم رمضان او اوبه غير معين كصومه قضاء وصوم
 الكفارات انه كانه فرض عملا لا اعتقادا ولا الا يكره جاحده قاله البهشتي
 تبعا لابن الكمال وواجب وهو نوعان معين كالنذر المعين وغير
 معين كالنذر المطلق واما قوله تعالى وليوفوا نذورهم فدخل المخصوص
 كالنذر بعصية فلم يبق قطعا وتبيل فالكامل وعنده واعنده
 الشر بطلان وتغيبه السعدى بغيره فان المندورة لا توفى بعد صلاته
 الا في خلاف الفاية هو فرض على الاظهر كالنذر ان ينعى عملا لا
 مطلقا الاجماع لا يفيد الفرض المطلق كما سلف ووفى كغيرها
 يوم السنة كصوم عاشوراء مع التسامع والمنزلة كايام البيض من
 كل شهر ويوم ولو منقرا او عرفة ولو حاج لم ينفقه والمكروه تحريمها
 كالمندرج وتتميز بها كعاشوراء وحده وسبب واحد وثلاثة وثمانية جاز
 ان تقدره وصوم صمت ووصال ووجوه وان افطر الايام الخمسة وهذا
 عند ابو يوسف كما في الحبيط من خمسة عشر وانواع ثمانية عشر
 سبعة متتابعة رمضان وكفارة طهارة وقيل ويمن وافطار رمضان
 ونذر معين واعكاف واجب وستة يكرهها نقل وقضاء رمضان
 وصوم متعة وفدية حلف وجزاء صيد ونذر مطلق او انقور هذا
 في صوم رمضان والنذر المعين والمنقلى بشبهة من الابل

فلا ينجي قبل الفجر ولا بعده الا النجوة الكبرى لا بعد الفجر ولا بعده
اعتبار الاكثر اليوم وبطلان النية الى نية الصوم بدون عن المصنف
اليه ونية نفل لعدم الزامه وبطلان النية ونية واجب اخرى
او ادر رمضان فقط لتعيينه بتعيين الشريعة الا اذا وقعت النية
من مريض او من فرجته بكنهه الى التعيين لعدم تعيينه في حقه
فلا ينجي عن رمضان بل يقع على نفل من نفل او واجب على ما عليه الا
الاكثر بحره هو الاصح سراج وقيل بانه ظاهر الرواية فلهذا اختاره
المصنف بتعالله رسله في اوائل الاشهاد الصحيح وموقع الكل عن
رمضان سوى سراج نفل واجب آخر واختاره ابن الكمال وفي
الشرعيات عن البراءة انه الاصح والنية للمعاني لا يوجب نية واجب
اخر بل يقع عن واجب نواه مطلقا في تعيين الشريعة و
لوصام مقيم عن غير رمضان ولو لم يملكه اي رمضان فهو عنه لا عن
ما نوى حديث اذا جاز رمضان لا صوم الا عن رمضان ويحكمه
كل صوم كل يوم من رمضان الى نية ولو صحى مقيما لتيمة العبادة
عن العادة وقال زفر ومالك نفل نية واحدة كالصلوة قلنا
نفل والبعض لا يوجب نفل في كل خلاف الصلوة والشرع
للباق من الصيام قران النية للبر ولو حكم وهو يثبت النية للفرقة
وتعيينها لعدم تعيين الوقت والشرع فيها ان يعلم بقلبه اي صوم
يصومه قال الخادى والنية ان يتلفظ بها ولا يتكلم بالنية
بل بالرجوع عنها بان يقول بطلا على الفطر ونية الصيام الفطر لغو
نية الصوم في الصلوة صحيحة ولا تنفذ بالالتفات ولا نوى
الغضا فيها راجعا نفعلا فنية لو انشده لان الجاهل في دارنا
غير معتبر فكم يكن كما مطلقا بحره ولا يصام يوم الشك هو يوم
الشك ثاب من شعبان وان لم يكن عليه اي على القول بعدم اختلاف
المطالع يجوز تحقيق الرقبة في بلدة اخرى واما على معاملة فليس
بشك ولا يصام اصلا شرع الجميع لا عين عن الزاهد الا نفعلا و
يكفه غيره ولو صامه لو اوجب او كره نفعلا ولو لم يكن يومه

رمضان

رمضان كره بخبره ويقع عنه في الاصح ان لم يتلفظ رمضان في دارنا
ظهرت ففته كوميها والتفلي غيب احب اي افضل اتفاقا وان وافق
صوما يصاده او صام من آخر شعبان ثلاثة فاكتر لا اقل لمحدث لا
تقد موافق رمضان بصوم يوم او يومين او اما حديث من صام يوم
الشك فقد عصى ابا القاسم فلا اصل له ولا يصومه الخواص وبطلان
غير جمع بعد الزوال به يقف نية النية النية وكل من علم كيفية صوم
الشك فهو من الخواص والافضل من العوام والنية المعتبرة هناك
ينوي التطوع على سبيل الجرم من لا يصاد صوم فلكا يوم اما
المعاقبة فحكمه مروي لا يحظر بانه ان كان من رمضان ففته ذكره
اخر ناده وليس يصلح لم يورد في اصل النية بان نوى ان يصوم
عند ان كان من رمضان والا فلا صوم لعدم الجرم في الصوم كما ان
ليس بصيام لو نوى ان لم يجد غذا فهو صائم والا فمفطر
يصير صاميا مع الكراهة كورود في وصفه بان نوى ان كان من رمضان
فته والا فمفطر واجب اخر وكذا كرهه لو قال انا صائم ان كان من
رمضان والا فمفطر نفل للثبوت بين مكره وبين او مكره وغير
مكره فان ظهر رمضان نية ففته والا فمفطر فيها اي الواجب و
النفل غير مضمون بالنية لعدم التفلي مقصد اكل الملتزم ناسبا
قبل النية كما كره بعدا هو الصحيح شره وبيان راي مكلف اهل رمضان
او الفطرة مروي قوله بدليل شرعي صام مطلقا وجوبا وقبل ثوبا
كان افطر قضى فقط فبها شبهة اردواختلف الشايخ لعدم
الرواية عن المتقدمين فيما اذا افطر قبل الرد لشهادة والراجح كذا
الكفارة ووجه غير واحد لا يراه بحتل ان يكون خيالا لا هلالا واما
بعد قبوله فتجب الكفارة ولو ما سقنا في الاصح وقيل بلا عوى وبلا
نفعلا استشهدوا بلا حكم وجلس قضاء لانه خبرا شهادة للصوم مع
عانة كفيه وعين رجبه عدل او مستور على ما حجة البراءة على خلاف
ظاهر الرواية لا فاسق اتفاقا واصل له ان يشهد مع علمه بقصد
قال البراءة نعم لان القاضي ربما قبله ولو كان العدل قضا او انشأ او

عن واثق قد ف باب بين كيفية الرؤية او لا على المذهب وتقبل
شهادة واحد على آخر كعبه واثق ولو على مذهب واحد وجب على الجارية التي زنت
ان تخبر في بيعة بلا اذن مولانا وتشهد كما في الفطرية وشروط الفطر
مع العلة والعدالة نصيب الشهادة فقط الشهادة وعدم المحذور في الفطر
لتعلق نفع العبد بالانتماء لادعوى كما لا يشترط في عتق
الامة فطلاق الحرية ولو كانوا ببلدة لاحكام فيها صاموا بقول الحق
واقتطروا باختيار عدلين مع العلة لا ضرورة ولو راد الى حكم وحده
خبر في الصوم بين نصيب شاهد وبين امرهم بالصوم بخلاف العبد
كما في الجورة ولا علة بقول الموقنين ولو عدوا على المذهب قال
في الوصية وقول او في التوقيت ليس موجب وقيل نعم
البعض ان كان كميته وقيل بلا علة جميع عظيم يعلم بفتح العالم شرعي
وهو غلبة الطعن بخبر عظم وهو مقوض الى رأي الامام من غير تقدير
بعدد علم المذهب وعن الامام انه يكتفي بشاكرين واختاره في ابو
وصح في الاقضية الاكتفاء بواحد ان جاء من خارج البلد او كان
عليه مكان مرتفع واختاره طبري الدين فاكوا وطريقا نبات رمضا
والعبد ان يرضى وكارة معلقة بدخوله بقبض دين على اخر فبقتر
بالدين والى كارة ويكره دخول وشهدت هو وبرائة الامان
فبقية عليه به وشهد دخول الشاهد ضمن العدم ودخل تحت الحكم شهروا
انه شهد عنه فانه مصر كذا شاهد ان برؤية الامان في بيعة كذا او في
القاضي برؤية اجتماع شرايط الدعوى فحق اي جاز هذا القاضي ان يحكم
بشهادتها وانما لا قضاء القاضي حجة وقد شهدوا به لا لولا شهدها ببركة
غيرهم لانه حكايه نعم له استفاض الخبر في البلدة الاخرى لزعمهم على الصحيح
من المذهب مجتبي وعنده وبعد صوم فثبت بقول عدلين حل الفطر
ابناء متعلقة بصوم وبعد متعلقة بحل لوجود نصيب الشهادة
ولو صاموا بقول عدلين حل الفطر عدل جبهة يجوز وعلم الامان الفطر
لا يحل على المذهب خلافه كما ذكره المصنف كان نقل ابن الكمال عن
الاخيرة انما علم الامان الفطر حل اتفاق وفي التزويج الاشبه ان

نعم

نعم يحل والالا والامان الاصح وبقيته الاستساعة كما لفظ على المذهب
ورؤية بالهارة ليلية الاية مطلقا على المذهب فذكره الى ادى واختلاف
المطالع ورؤية تها را قبل الزوال وبعده غير معتبر على ظاهر المذهب
وعليه اكثر الشائكة وعليه الفتوى في تحريم الخلاصة فيلزم اهل المشرق
برؤية اهل المغرب اذا ثبت عندهم رؤية اولئك بطريق موجب
كما مر قال التزويج الاشبه انه يعتبر كمن قال الكمال بالاخذ بظاهر الرواية
رفع اذ اراد الامان بكبره ان يشبه والبرائة من عمل الجارية كما في الاجرة
وكما اصبه البرائة **باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده**
الف وهو المصطلح في العبادات سيما اذا اخل بالصيام او شرية
او جامع حال كونه تاسياني الفرض والنقل قبل النية او بعد ما علم
بخر عن القضية الا ان يترك حكمه بتركه ولو قبله والالا وليس
عذرا في حقوق العباد او دخل حلقه غيبا او ذباب او وحاش
ولو ذكر الاستحسانا لعدم المكان اليه زعنه ومقادير انه لو دخل حلقه
الخان اخطر ان كان ولو عودا او غيرا ولو ذكر الامان الحرة
عنه فليشبهه كما بسطة الشرايط او ادين او اجرة او اكل وان وجد
حلقه في حلقه او قبل ولم يزل او احتلم او اتركه فلو اتركه فلو اتركه
او بفكره وان طال الجمع او بقي بلى في فيه بعد المصطف او ابتلع
مع الربيع كطعم او دوية ومض الملح بخلاف نحو سكر او دخل الماء في اذنه
وان كان ينفقه على الخمار كما لو حلك فانه يعود ثم اخرجوه وعليه ورن ثم
او دخل ولو مرارا او ابتلع ما بين اسنانه وهو دوز المحضة لانه
يتبع ريقه ولو قد را افطر كما سيجي او تخرج الدم من بين اسنانه
ودخل حلقه بعينه ولم يصل الى جوفه اما اذا وصل فانه غلب الدم
او شارب ما من دواء الا اذا وجد طعمه في اذنه واستحسنه
المصنف وهو ما عليه الاكثر وسيجي او طلع من فم فوصل الى جوفه
وان بقي في جوفه كما لو القى جوفه في الجيفة او نفض السهم من الجانب
الاخر ولو بقي النصل في جوفه فانه او دخل عودا ونحوه في
مقعدة وحرقه خارج وان غيبه فانه وكذا لو ابتلع خشبة

او حيا و لو فيه لغة موطاة الا ان يتفصل منها شي ومفادها اذا استقر
الداخل في الجوف شرط للنفخ بد اربع او دخل اصبوا ليلاب
فيه الى في دبره او مزجها ولو مبتلة فلو دخل قطنة ان غابنا
منه وان بقي طرفها في مزجها الخارج لا ولو بلغ في الاستنجاء حتى
بلغ موضع الحقة من هذا ما يكون ولو كان في نورث و
واو عظماء من مزج الجميع حال كونه ناسبا في الحال عند ذكره وكذا عند
طلوع البصر وان امن بعد النزول كالا حكام ولو كنت حتى امن ولم
يتحرك قضى فقط وان حرك نفسه قضى وكذا كالمزج ثم اخرج
او من اللقمة من فيه عند ذكره او طلوع البصر ولو ابتلعها ان قبل فراجه
كفر بعده لا او جالس فيها دون الفرج ولم يزل ينفخ في غير السبليلين
كسرة ونحوه وكذا الاستسقاء بالكف وان كره تحريكه يثبت نكاح
اليد طلوع ولو خاف الزنا يبرج ان لا يزال عليه او ادخل في بهيمة او
ميتة من غير انزال او مس من بهيمة او قبلها فانزل او فطر في
احليله ما داود منها وان وصل الى الشاة على المذهب واما في قبلها فانزل
تمت اجماعا لانه كالحقة او اصبحت جنبا وان بقي كل اليوم او اعتابة
من القبيحة او دخل انفة من لاف سائمة فادخل حلقه وان نزل لرأس
انفة كما لو نزل حب شفتاه بابرة الى عند الكلام وكفوه فانبله او سال ريقه
الاذقنة كالحظ ولم يتصلع فاستسقى ولو بعد اختلاف لست نفخي في
القادر على في النخلة فيسقي الا حيا ط او فاق شيابغ وان كره لم يفسخ
جواب الشرا وكذا لو فقل الحظا يزا فمرارا وان بقي فيه عقد
البراق الا ان يكون مصبوعا وظهر لونه في ريقه وانبله واكر او تعلقه
ابن الشحنة فقال مكر بل الحظا بالريق فانما باو حاله في فيه لا يتغير
وعن بعضهم ان يبلع الريق بعد ذابغ كصبيغ لونه فيه يظهر ان افطر
خطا في تمضيض شجرة الماء او شرب ما بها او شرب او جامع على
عفن عدم البصر او او مكر او ناي او اما حديث ربيع الخطا فله او
رفع الاثم وفي التحريم المواخذة بالخطا جائرة عندنا خلافا للحنابلة
او اكل او جامع ناسبا او احلهم او انزل ينظر او ذرعه الى فطر ان افطر

ماكل

ماكل عهد الشبهة ولو علم عدم فطره لم يمتد الكفارة الا في مسئلة
المنع فالكفارة مطلقا على المذهب الشبهة خلاف ماكل خلافا لما كان في
الجميع وشروطه فقيده الطرح انما هو ببيان الاتفاق او حقيق او استقلا
في انفس شيئا او فطر في اذنه او دوا او جارية او امه او وصلي
الدوا او حقيقه الجوف وروما غدا او ابتلع حواء وكفوا ما لا ياكله النساء
او بعد ذابغ او يستفزه ونظير ابن الشحنة فقال والمستفزه مع غيره
ماكل مثلما فطر احله انما يغير بغيره او لم يتو في رمضان كله صوما ولا
فطر مع الامس ك الشبهة خلاف زفر او اصبحت غيرنا و لدهوم فاكل عدا
ولو بعد الميتة قبل الزوال شبهة خلاف لست نفخي ومفادها ان الصوم
بطلان الميتة كذا ك او دخل حلقه مطرا او لم يبلع برف لا مكره التور عنه
بغيره فله بخلاف نحو القبار والفطرين من موعده او عرقه واما في
الاكثر فانه وجد الملوحة في جميعه فواجتمع شي كثيرا وانبله افطر والا خلافا
او وطى امرأة ميتة او صغيرة لا شئ من شرا او بهيمة او نكحها او بطنها او
قبل ولو قبله فاحتمل في يد غده او يمس شفتيها او لمس ولو بجابل
لا ينفخ الحوازة او استسقى بكفه او بباشرة فاحتمل ولو بوجع المراتين
فانزل فيه لاكل حتى لو لم يزل لم يفسخ كما مر او افطر غير صوم رمضان
او اد لا اختصا بها بهنك رمضان او وطئت نايه او بجنون باز اصبحت حايه
نجت او شحرا او فطر بطن اليوم الى الوقت الذي اكل فيه ميتا او الحمال
از البصر طالع والشرع يوجب نفث ونشر ويكفي الشك في الاول دون الثاني
علما بان اصل فيها ولو لم يبين الحال لم يقض في ظاهر الرواية و
المسئلة تتفرع الاسئلة وتباين علما المطلوبات فتنفي في الصور
كلها فحقا كما لا شهاد على القروب واخر اذ على عدمه فافطر فطر
عدمه ولو كان ذلك في طلوع البصر قضى وكفوا لانه شراوة النفي ما
تعارض شراوة الاثبات واعلم ان كل ما استثنى فيه الكفارة حله ما اذا
لم يقع منه ذلك مرة بعد اخرى لاجل قصد المعصية فانه عقود وجب
نهجرا له بذلك افتر اية الامتصاص وعليه الفتوى فيه وهذا حسن
نحو والاخر ان يسكنه بغيره يومها وجوبه على الاصح لانه الفطر

قبيح وشرك البقيع شرعا واجب كزنا قام وحايض ونفساء
 طهرت ويحذون امانا ومريض حج ومفقور ولو ملكا او خطا وصبي بالغ
 وكافر مسلم وكلهم يقصدون ما فاتهم الا الاخيرين وان افطر العدم
 اهلهما في الجزء الاول من اليوم وهو السبب في الصوم كمن لو غاب
 قبل الزوال كان نفلا فبقض بالاف وكان في السنة ثمانية عن ثمانية
 ولو غاب في السابعة واليخونه والمرضي قبل الزوال يحج عن الفرض ولو غاب
 الحايض والنفساء لم يحج أصلا لانهما في آفة الوقت وهو لا يجزي
 ويؤمر بالبس باصوم اذا طافه ويفرض عليه ابن عثمة كالمصوبة في
 الاجرة وان جامع المكلف او ميا شربا في رمضان اداء الامرا وجوب مع
 وتوارث الحنفية في احد السبلين انزل اولاد اكل او شرب
 عند ابيك الغبن وبانزاله الى الجحيم وانه ما يتقضى به او دوا وما
 يتداعى به والضابط وصول ما فيه صلاح بدنه ولو من ربيع جيبه بغير
 لوجه ومعنى صلاح ابدنه فيه ورايه وعيضا وما نفلا شر بنظره عن
 الحد او في رده في النذر عند ارجح لكل امر اجتمع ان فعل ما لا يظن العقوبة
 كقصد وكل مسر وجاع بهية بلا انزال وادخال اصبع في وبر ونحو ذلك
 فظن نظره به فاكل عند افق في الصور ككراهة ظن في غيره حتى لو
 افتاد مغبة بعينه عليه او سمع حديثا ولم يعلم تاويله لم يكفر للشبهة و
 ان اخطا لم يفتن ولم يثبت الاثر الا في الادانة وكذا الغيبة عند العامة
 زبني لكن جعل في الملتقى كالجامة وبرج في ابو الشبهة ككفارة الخطا
 الشبهة بالكتاب واما هذه فبالسنة ومن شبهه بغيرها انما يكفر
 ان نوى ليل او لم يكن ملكا ولم يطر او لم يطر كرض وحيف واختلف
 فيما لو مرض بغيره نفسه او سقر به ملكا والمعتد زورا وفي المعاد
 حتى وحيفا والمعتد في قتال عدو ولو افطر ولم يحصل العذر والمعتد
 سقوطا ولو كثر فطره ولم يكفر للاول تكفيه واحدة ولو في رمضان
 عند محد وعليه الاعتناء بترتيب وجبت وغيرها واختلفا في بعض الامور
 ان الفطر بغير الجوع نذرا او لا ولو اكل عند اشتد بلا عذر يقبل
 وتام في شره ولو بانه ولو ذرعه الى او حرقه ولم يعد لا يفطر

مطلقا

مطلقا ملاء اولاد فان عا وبلا صنفه ولو هو ملاء والتم مع ذكره
 لا يصوم لاريف خلافا للثاني وان اعاده او قدر حصه منه
 فاكتر حد او افطر اجماعا ولا كفارة ان ملاء والتم والى لا هو المختار
 وان استقاء اي طلب الحق بعامدا اي متذكرا الصوم من ان كان
 ملاء والتم في بلا جاع مطلقا وان اقل لا عند الثاني وهو الصحيح
 لكن ظاهر الرواية كقول شاذ انه يفتن كما في الغيبة عن الكافر فان عاد
 يفتن لم يفطر وان اعاده فان غيبة روايتا اجمعا لا يفتن
 عيضا وهذا كله في طعام او ماء او مرة او دم فان كان بغيره فغيره
 مطلقا خلافا للثاني واستحسنه الكمال وغيره ولو اكل ما بين السنة
 او مثل خمسة فاكتر مفتح فقط وفي اقل منها لا يفطر الا اذا اخرج
 منه فاكلة ولا كفارة لان النفس تخاصه واكل مثل سمسة من خارج
 يفطر ويكفر في الاجرة الا اذا مضى بحيث نكثت في فقه الا ان كجدة العلم
 في حلقه كما مر واستحسنه الكمال فانما هو الاجرة في كل قبل مضى
 كره وقوي شي او كره مضى بلا عذر فيه منها ما لا يعنى ككول زوا
 او سيدا من الخلق فذاقت وفي كراهة الذوق عند الشراة
 قولان ووفق في النهي بان وجد بقاء ولم يحلف عينا كره والى لا وهذا
 في الفرض لا النفل كذا قالوا وفيه كلام لمحة الفطر فيه بلا عذر
 علم المذهب فينبغي الكراهة وكره مضى عليك البس مضى
 ملهم والافطر وكبره للمفطر من الاثام لانه بعد وقبل يباح
 ويستحب للبس لانه سد الكبر في كبره قبله ومس ومعاونة و
 بياشرة فاحش ان لم يامن المفس وان امن لا بأس لا يكون وان
 شارب ولا كحل اذا لم يقصد ان يشرب او يظن على اللحية اذا كانت بقدر
 السنون وهو القبيضة وصرح في الزاوية بوجوب قطع ما زاد على
 القبيضة بالضم ومقتضاها الاثم بتركه الا ان يحل الوجوب على المشي
 واما الاخذ منها اي ذوز ذلك كما يفعل بعض الفارسية وعنده الرجل
 فلم يجز احده واخذ كلاما ففعل بهو واليه ووجوب الاجابة في وجوب
 السنون على العيال يوم عاشوراء صحيح واحاديث الاكثال فيه

ضعيفة لا موضوع كما زعم ابن عبد البر ولا سواك ولو عشا او
رطبها بالماء علم المذهب وكرهه الشافعي بعد الزوال وكذا الاكثره جماعة
وتلقف بثوب مبلل ومضمضة او استنشاقا واغتسال للبرء وعند
النساء وبه يفتي شريكه عن البراءة ويستحب السجود وتاجيره وتبجيل الفطر
لحديث ثلث من اخلاق المسلمين تبجيل الافطار وتاجيره السجود والسواك
فروع لا يجوز ان يعمل عملا يعمل به الا الضعف فيجب فيه نصف النهار و
يسر في الباقي فانه قال لا يكفين كذب باعترافهم الشافعي فانه اجهد المحر
نفسه بالعمل حتى مرض فانظر في كفايته فولا فنية وفي البراءة لو صام
عجز عن القيام صام وصلى فاعدا اجتماع بين العبادتين **فصل**
في العوارض المبيحة لعدم الصوم وقد ذكرنا من مباحاته وبقى الاكراه
وخوف هلاك او نقصان عقل او بطلان شئ او بطلان شئ او بطلان شئ
حيث لم يفسد شئ عبادي او بطلان او حائل او مرض او ما كانت او طيرا
على الظاهر خافته بقلبه الطين على نفسه او ولدنا وقبده بالبرئتي بقا
لابس الكمال بما اذا تعبت الارض او مرض حتى خاف الزيادة كرهه
ووجد خاف المرض وحادة خاف الضعف بقلبه الطين بامارة او بخرية
او اخبار طبيب حاذق مسلم مستورا فافاد في المنزلة بقا للبرء جواز
التعليب بالكافر فيما ليس فيه ابطال عبادة **فصل** وفيه كلام لان
عندهم نفي السهم كونه فانه يتعجب به من من البرء عن الظاهرة للاحاطة
ان تمنع من امثال امر المولى اذا كان يجرى ما عن اقامة الفرائض لانه مباحة
على اصل الحرية في الفرائض الفطر يوم العذر الا السقوط كما سبق وقد قضا
لزم ما قلناه من بطلان الفطر ولا لانه على التراخي ونذا جاز ان يتطوع
فيكون مخالفا في قضاء الصوم ولو جاز مضاعفة الثانية فقدم الا وادعى القضاء
ولا فدية لما مر خلافه الشافعي ويتوب من الصوم لانه وان تقصروا
والخبر يعني البراءة افضل تقبيل ان لم يفره فانه شق عليه او على رفقة
فانظر افضل المواضع الجاهل فان ما تواتر في ذلك العذر فلا
يجب عليهم الوجبة بالفدية لعدم ادراكهم عدة من ايام افرو ولو ما تواتر
بعد ذوال العذر وجبت الوجبة بعد ادراكهم عدة من ايام اخر

واما من افطر بعد ان وجب عليه بالاولى وقد نزل وما عتبه الى غيره
الميت عليه الذي يتصدق في مال كالفطرة قد روي عنه عليه السلام
وقضا الصوم وقوته اي وقوت القضاء بالموث ولو كانت عشرة ايام
فقد روي عنه فانه افطر بوجبة من الثلث متعلق بقدر هذا
لو لم يارب وان فطر الكل فاستان وان لم يوصى وجرع ولهم جاز ان شاء الله
ويكون الثواب للوالي اختيار وان صام او صلى عنه الولي لا يلحقه ثواب الا
يصوم احد عن احد ولا يصلي احد عن احد ولكن يعلم كذا يكون لو تبرع
عنه وانه كفارة بيمين او فطر باطعام او كسوة بغير الاعانة لا جنة
من الزام الولي بالبيت بارضاه وقد في كل صلوة ولو وراكم في
قضاء الغوايت الصوم يوم علم المذهب وكذا الفطرة والاعانة كفاف
الواجب يطعم عنه لكل يوم كالفطرة ولو الجينة والاصل ان ما كان عبادة
بدنية فانه الوصي يطعم عنه بعد موته عن كل واجب كالفطرة والاعانة كالفطرة
يخرج عنه القدر الذي واجب والركب كالحج عنه رجلا من مال الميت
للمشايخ القائل العاجز عن الصوم الفطر ويقدر وجوبه ولو في اول
الشهر وبلانقده فقير كالفطرة لو موسر والافق يستفاد الله هذا
اذا كان الصوم احلا بنفسه وفوقه بواجبه حتى لو لم يصوم
كفارة بيمين او قيل ثم يخرج الفدية لانه الصوم يناله عن غيره
ولو كان من افادته فبني اقامة لم يجب الا بيمين او من قدر ففقه
لا في استمراره بيمين شرا حاله فيمنه وهل كفى الا بيمين في الفدية فولا في
الاستمرار ثم واعنه الكمال ونزوم نفق شرع فيه ففقه الكمال من في
الصلاة فلو شرع خلقا فافطر من فورا فلا قضاء اما لو مضى ساعة
منه القضاء لانه بيمينه صار كانه نوى الفدية عليه في هذه الساعة
بيمينه وجب قضاء او فطره ان يجب انما فانه ولو يبر من
حيض في الاصح وجب القضاء الا في العبد بيمين وادام الشريعة فلا
يلزم رجوعه في صياحه بنفسه الشروع فيغير من كفايته لانه اما الصلوة
فلا يكون مصلها ما لم يجد بيمين مسلمة اليه بيمين ولا يفطر ان يرجع في
نفق لا عذر في رواية من الصحابة وفي اخرى يمكن بشرط ان

يكون من نية الغرض واختارها الكمال وتمايز الشريعة ومصدرها في
 الوفاية وشروطها والقبض على عذر للضعف والمضيق ان كان صاحبها ممن
 لا يضره ويحضره ويتأذى بتركه الا فطره فليطعمه ولا يتركه
 من المذنب عليه ولو حلف رجل على الصيام بطلا في امراته ان لم يطر
 افطر ولو كان صاحبها مضافا ولا يتركه على العذر بترأضه وفي الشهر على
 الذخيرة وغيره هذا اذا كان قبل الزوال اما بعده فلا الا لا احد
 ايوه الى العصر لا بعده وفي الاشياء رعاها احد اخوانه لا يكره
 فطره ولو صاحبها غير فقير رمضان ولا تصوم المرأة نفلا الا باذنه
 الزوجه الا عند عدم الفقر فربما ولو فطر ما وجب الغضا باذنه
 او بعد البسوة ولو صام ابدا وما في حكمه با اذ الموالي لم يجز
 ان فطره قضي باذنه او بعد العتق ولو نوى فطره فليطعمه
 يتوهم فطره ولو نوى الصوم فليطعمه قبل الزوال في مطلقا ويجب عليه
 الصوم لو كان في رمضان الزوال امرخص كما يجب على منية امام صوم
 يوم منه اي رمضان ما فرقه الا في ذلك اليوم ولكن لا كفارة لو
 افطر فطره لا شربة في اوله واخوه الا اذا دخل مصره لشرب شربة
 فافطر فانه يكره ولو نوى الصيام افطره لم يكن مطلقا كما لو نوى
 التكلم في صلاته ولم يتكلم شرب الوهابية قال وفيه خلاف ان شرب
 هو قضي ايام اعانته ولو كان الاغنى مستغنيا لا شرب كذرة اعتداه
 سوى يوم حدث الاعمال فيه او في ليلة فلا يقضيه الا اذا علم انه لم يفته
 وفي الجفون ان لم يستوعب الشرب ففطره ما مضى وان استوعب الجميع
 ما لم يكن استأثر الصوم فيه علم ما لا يقضي مطلقا للخرج ولو نوى
 صوم الايام المتبرية او صوم هذه السنة في مطلقا علم النحر وفتره
 بخرج النذر والشروع فيها بانفس الشروع معصية ونفس النذر طاعة
 فخير وكانه افطر الايام المتبرية وجوبها بخلاف المعصية وقضاهما
 استعاطا لا واجب وان صامها فله عن الهبة مع الهمة وهذا اذا
 نذر قبل الايام المتبرية فلو بعد لم يقض شيئا وانما عزمه باق السنة
 على ما هو الصواب وكذا الحكم لو نذر السنة وشروطها استأثر به فليطعمه

كانه

لكنه يقضيها بما منشا بعد ويعيد لو افطر يوما بخلاف المعصية ولو لم
 بشرط الشريعة يقضي حصة وتلك ايام ولا يجزى الصوم الحصة
 في هذه الصورة واعلم ان صيغة النذر تختلف بين الناس فذا كانت
 ست صور فلكم ما يقول فان لم ينو نذره الصوم شيئا او نوى النذر
 ففطره وانه ابهر او نوى النذر ونوى ان لا يكون بيننا كذا في هذه
 الثلاثة صور نذرا مطلقا اجماعا على ما بصيغة وان نوى البهيم وان
 لا يكون نذرا كان في هذه الصورة بيننا فقط اجماعا على ما بتعبينه
 وعليه كفارة بغير ان افطر لحنة وان نواه او نوى البهيم بلامتن
 النذر كان في الصورة بين نذرا وبيننا حتى لو افطر بحسب الغضا لكان
 والكفارة لا يبرح حلا بغيره اجماعا على خلافه لثبته ونزبه تغريق صوم
 الست من شوال ولا يكره التتابع على النحر خلافا للثبته حاوي
 والاباح المكره ان يصوم الفطر ومنه بعده فلو افطر الفطر
 لم يكره بل يستحب ليس ابن الكمال ولو نذر صوم شهر غير معين
 متتابع فافطر يوما ولو من الايام المتبرية استقبل لانه اقبل في وقت
 مع خلو شهر عن ايام نذره بخلاف السنة لا يقبل في نذر شهر
 مديد بطلا يقع كله في غير الوقت ما نذر من اعتكاف او حج او
 صلاة او صيام او غيرا غير المعاق ولو بينا لا يقضي بزمان
 ومكان ودرهم وغيره فان نذر تصدق يوم الجمعة بكنة هذا الزمان
 على فلان ففان جاز وكذا لو عجل قبله فلو عين الشهر لا على خلاف
 او لا صوم ففعل قبله عنه حج وكذا لو نذر ان يحج بسنة كذا ففعله
 قبلها حج او صلاة في يوم كذا فصلا قبله لانه يتجمل بعد وجوبه
 وهو النذر فيلغوا التعيين شربا لانه ما يفي بخلاف النذر المعاق
 فانه لا يكون تجبيل قبل وجوبه الشرب كما سيجي في الاباح و لو قال
 صرحت لله علم ان اصوم شهر ففان قبل ان يصح لاشي عليه وان
 صح ولو يوما ولم يصح لزومه الوضعية بجميعه علم الصحيح كما يصح
 واذا نذر في ذلك ومات قبل تمام الشهر لزومه الوضعية بالجميع والاباح
 كان الجواز به بخلاف الغضا فان سببه اوراك العدة شريع قال

والله اعلم بالصواب لا يصوم عليه نذر صوم رجب فدخل وهو مريض ففطر
 وصومه رمضان او صوم الا بد من ضعف لا شغل بال عليه ففطر
 ولو كان مراهق يوم يقدم فلان تقدم بعد الاكل او الزوال او جفرا
 ففطر عند انشائه خلاف الثالث ولو قدم في رمضان فلا قضاء وانما
 ولو عجز به اليدين كغيره ففطر الا اذا قدم قبل نية ففطر عنه برأيه
 ووقع عن رمضان ولو نذر شهر الزمان كاملا امره بتقريبه او جفرا
 فالاسبوع الا ان ينوي اليوم ولو نذر يوم السبت فنية ايام صام
 سبطين ولو كان سبعة فنية اسبوع والفرق ان السبطين لا
 يتكرر في السبعة قبل تمام العدد بخلاف الاول واعلم ان النذر الذي لا
 يقع للموت من اكثر العوام وما يوحى من الدراهم والشفيع والنية
 وكفوا الاضرائك الا ولبها انكرا ثم تقرب اليهم فهو باجماع باطل وحر
 ما لم يقصدوا صومهم لفقوا الا نام وقد ابتلى ان سبيلك ولا سيما في هذه
 الاحكام وقد سبب العلامة قاسم في شرحه رد الباعث ولقد حال الامام
 محمد لو كان العوام عبيد لا اعتقدهم واستقلت ولا يذوقون لاشهر
 لا يهتدون فان لكل بهم تقديرون **باب الاعتكاف**
 وجه المناسبة له وانما جازا شهر الصوم في بعضه والمطلب
 التاكيد في العتق والاحتياط هو لغة اللبس وشراعتا بفتح اللام وتضم
 الميم ذكره ولو ميزا في مسجد جامع هو مال امام ومؤنة اديته فنية
 الحنبل او لا وعن الامام اشترطا واداء الحنبل فيه وجه بعضهم
 وقال يبيح في كل مسجد وسجدة وحي واما الجاهل فيجوز فيه مطلق اتفاقا
 او بفتح امراء في مسجد بيتها وكبره في المي ولا يبيح في غير موضع صلواتها
 من بيتها اذا لم يكن فيه مسجد ولا يخرج من بيتها اذا اعتكفت فيه واهل
 يبيح في غير موضع صلواتها من بيتها اذا لم يكن فيه مسجد ولا يخرج من
 بيتها من الحنبل في بيته لم اره والظاهر لا احتمال ذكوره فيه فنية فالبس
 هو الركن والكون في المسجد والنية من مسلم عاقل ظاهر عن جبهة وجب
 ونفاس شرطان وهو ثلث اشياء واجب بالنية ان يشرع
 وبالمقصد ذكره ابن الكمال سنة موكدة في العتق والخير من

رمضان

من رمضان السنة كفاية كما في البراءة وعنده لا فطرانها بعد ان
 على من لم يفعل من الصحابة وسحب في غيره من الايام سنة ٢٠٠ م
 غير الموكدة وشراعتا صوم كسحة الاول اتفاقا ففطر على المذهب فلو نذر
 اعتكاف ليلة لم يبيح وان نوى صوم اليوم بعد نذر اعتكافه للمصوم اما لو نوى
 بها اليوم صح وانما لا يخفى بخلاف ما لو قال في نذره ليلا ونهارا فانه
 يبيح وان لم يكن اللبس على المصوم لانه يدخل يتبع واعلم ان الشرا
 في الصوم مراعات وجوده لا ايجاده لانه شرط مقصد فلو نذر اعتكاف
 شهر رمضان لم يبيح له الا اذا صام رمضان عن صوم الا اعتكاف
 لكن قالوا لو صام تطوعا ثم نذر اعتكاف في ذلك اليوم لم يبيح له الاعتكاف
 من اوله تطوعا ففطر رجلا واجبا وان لم يعتكف رمضان لم يبيح له الاعتكاف
 شهر غيره بصوم مقصود ولو نذر شرطه الى الكمال الاصل فلم يبيح في
 رمضان آخر ولا في واجب سوى قضاء رمضان الاول لانه خلف عنه
 وتحقيقه في الاصول في بحث الامر واخذت ساعة من ليل او نهار
 عند مجده وهو ظاهر الرواية عن الامام البناء النفل على المساجد و
 بفتح والساعة في عرف الفقهاء جزء من الزمان لا جزء من اربعة
 وعشرين كما يقول الميخون كذا في غير الاذكار وعنده فلو شرع في نذر
 ثم قطع لا يبيح منه قضاء لانه لا يشترط في الصوم على الظاهر من المذهب
 وما في بعض المعنيات انه يلزم بالشروع مفرغ على الضعيف قال المصنف
 وعنده وجزم عليه اي على المعتكف اعتكاف واجبا اما النفل فله الخروج
 لانه فنية لا يتجمل كما مر الخوارج الا لا جنة الا ان طبعه قبوله خالفا
 وعن ابن ابي عمير لا يبيح الاعتكاف في المسجد كذا في النذر او شرعية
 كعبه وان كان مؤنونا بواب المارة خارج المسجد والجمعة وقت
 الزوال ومن بعد منزلة اي معتكف فخره في وقت بدركا مع سنتها
 يحكم في ذلك رايه ويبس بعد ما اربعا وستة على الخلاف ولو مكث
 اكثر لم يفسد لانه محل له وكبره تنزيها عما لفته من بلاء فورة فان
 خرج ولو ناسبا ساعة زمانه لا رعية كما مر بلا عذر في
 منقضية الا اذا افسد بالمرور واعتبر اكثر النهار قالوا لا يستحق

ويثبت فيه الكمال وان فوج بهذر يغلب وتوجه وهو عام لا غير لا ينفذ
 واما ما لا يغلب كما بنى عزيق وانتهى به نفعه الا ان لا يلبس
 واما كمال النسب ان اول بعد الف ولا حقيقة الكمال خلقا لا فضل
 الزبدي وعنده كمن في النذر وعنده جعل عدم الف لانتهى به وبطلان
 جماعة وانما وجه كماله استحقاقه التام خاتمة عن الجور كونه في وقت النذر
 ان يكون له لياقة مريض وصلاة جنازة وحضور مجلس علم جاز ذلك
 ما يحفظه وحسن المعاشرة بالكل وشرب ونوم وعقد احتياج اليه لنفسه
 او عيال فلو بنى انه كره كبيع ونحوه ورجعة فلو خذ لا جله في عدم
 الضرورة وكذا اي كونه لا يتناول احصاءه في بيعه كالمكره فيه
 بما يقع غير المتكف مطلقا للنهي وكذا الكمال ونومه الا في بيعه استباحه
 قد ساد قبيل لا يتركون حال ايج الكمال لا يكره الاكل والشرب والنوم
 فيه مطلقا ونحوه في الجنبين وكذا حجت ان اعتقده قرية والا لا
 حديث من حجت بن جابر في الصوت كافي عن الاذكار عن شريح
 رحم الله امرأته تكلم ففهم او سكنت فسلم وتكلم لا يجزى وهو مالا ثم
 فيه ومنه ايضا عند الحاجة اليه لا عند غيرها وهو على ما في الفقه انه مكره
 في المسجد بالكل الحركات كما في كل الشارح لم يلبس كذا حق في النذر كقراءة قرآن
 وحديثه وعلمه وانه ريس في سيرة السؤل وقصص الانبياء وحكايات
 الصالحين وكتابه امور الدين وبطل بوجلي في فقه انزل اوله
 لو كان وطنه خارج المسمى او نارا عامدا او سببا في الاجح لا كان
 مذكرة ولا بطل بترال بغيره او لم يفسد او تفتت ولو لم يترال لم يطل
 وان حرم الكل لعدم الجرح ولا يطل بترال بغيره او نظر ولا يكره
 بطلان بالكل سببا لبقاء الصوم بخلاف كماله عند اذنه وكذا
 اعانة وجفونه ان واما اياها فان دام جفونه سنة فضاها استحسانا
 ولزمه الالباب بترال بغيره اعني كافي ايام ولا اي مشايخه وان لم
 يشترطها الشايخ كماله لان ذكر احد العدد ويرى بغيره الجرح وكذا
 المشيئة يتناول الا فلو نوى في نذر الايام النذر خاصة حجت فيه
 كنية الحقيقة وان نوى بها الا بالايام الالباب لا بل يترال كمالا

لعل

كما لو

كما لو نذر اعتكاف في شهر ونوى النذر خاصة او نوى عكسه اي
 الالباب خاصة فانه لا يشترط فيه نذر الشهر اسم لمقدريه كمال الايام والالباب
 مثلا كمن عاده وشر الا ان يستثنى الالباب فيختص بالنذر ولو استثنى الالباب
 صح ولا شيء عليه كما مر واعلم ان الالباب تابعة للايام الا في عرفة و
 الالباب التي تتبع للنذر خاصة رفقا بالناس كمن اشجى الولد الجنية هذا
 وليمة القدر واية في رمضان اتفاقا الا انما يتقدم ويتأخر خلقا لها
 وشرة الخلاق فيمن حال بعد ليلة منه انت حر او انت طالق ليلة القدر
 فعنده لا يقع حتى ينسج رمضا في الآخرة ليجوز كونه في الاول وفي الآخرة
 في الاخرة ولا يقع اذا مضى مثل تلك الليلة في الآخرة ولا خلاف انه لو
 قال قبل دخول رمضان وتبع بمضيه قال في المحيط والفتوى على قول
 الامام لكن فيه كونه في الحالف فغيره يورق الاختلاف والافضل
 ليلة السابع والعشرين والله اعلم باب في بيعه
 الحاد وكذا بقية الفقه الا اعظم لا مطلقا الفقه كما طعن بعضهم
 وشرة عازية اية اي طواف ووقوف مكان مخصوص اي الكعبة و
 عرفة في زمن مخصوص في الطواف من مطلق في غير ذلك من الزمان
 وفي الوقوف من زوال الشمس عرفة بغير النذر بفعل مخصوص بان
 يكون محمدا بنينا الى سببا كما سيجي لم يقل لا وادرك من اركان الدين
 يعلم الحج المتعلق في خمسة شيع واما اخره عليه الصلوة والسلام
 عشر بعدد مع عدم بقاء حياته فيكمل التسليم مرة لا في سبب لبيته
 وهو واحد والزيادة مقلوع وقد يجب كما اذا جاوز الميقات بلا اذن
 فانه كما سيجي يجب عليه احد النكبات فان اختلف الحج اختلف بالوجه
 وقد يتصرف بالحرمة كالج بالوام وبالكراهة كالج بلا اذن فيجب
 استبدانه وفي التواتر لو كان الا بوج صبيحا فلا بد منه حتى
 يأتي على الفور في العام الاول عند الشان ووجهه انه لا يخرج عن الامام
 وبالك واحد فيفسق وشره وشره وانه يتأخره الى سببنا لان
 تأخره صغيرة وباركنا مرة لا يفسق الا بالاحراز نحو وجوه
 ان الفورية طلبة لان دليل الاحتياط والجمع وانما لو تواتر

كان اذ اوان انه يموت قبله وقالوا لو لم يكن حتى ائذف ماله وسعه ان
يستقرض ويبيع ولو غيرنا ورعا وفاء ويرحمنا ان لا يواخذ الله بذلك
اي لو ما ويا وناوه اذا قدر كما قيده في الظاهرية على ما لم لان الكافر
غير محتاج بغيره الابان في حق الاداء وقد حققناه بنا علقناه على
المنازل لو مكلف علم بغير ضيقه اما بالكون بدارنا او يا جبار عدل او
مستورين صحيحا بعد ان يغير غيره محبوس وخالف من سلطان يمنع
منه في ان لا يبيع به بدنه فاما بعد ذلك وكونه اذا قدر على جز وجب له لا
يؤخره في اذ او راحلة مختصة به وهو المسمى بالمغيب ان قدره والا
فمن شرط العدة على المارة للمنافي لا للملك بل لطبع المسمى بشهره
بالسعي للبيعة واما ان لا يقد على غير ارا حلة من يقبل او حار لم يجب
قاله في البيوع لم اره حركا فانما هو اكرامه وحق السراجه الى ركبها
افضل منه ما شيا به بغيره والمغيب افضل من المارة وحق اجارة الخلاء
حاصل الجمل ما كان وار يبعون منا والمارة مائة وخمسة منا وطهران البعل
كالجارة ولو ذهب الاب لانه لا يخرج به لم يجب قبوله لانه شر ايضا الوجوه
لا يجب تحصيلها وهذا من باب تفاوت الفقهاء خلافا لاصوليين فضلا
على الابد منه كما مر في الزكاة ومنه المسكن ومنه ولو كبر امكنه الاستقنا
ببعضه والى بالفاضل فانه لا يذمه بيع الزايد ثم هو الا فضل وعلم به عدم ثبوته
بيوع الكل والاكتمال بكنه الاجارة بالاولى وكذا لو كاه عنه ماله او شئ
به مسكنه خا وما لا يفي بعده ما يكفي للرجوع لا يذمه خلاصه وهو في الزنا
ان يشترط بقاء راس مال الحيضة ان احاجت لذلك والاولا وحق الاشياء
مع الف وخاف العزوبة ان كان قبل خروج اهل بيته فله التزوج
ولو عدته من الرجوع فضلا عن نفقة عياله ممن تزومه نفقة لتقدم حق
البيعة الى حين عودته وقبل بعده بيوم وقبل بشهر مع امرن الطريق
بفدية السلامة ولو بارشوة على ما حقه الكمال وسجي واهل الكتاب
ان قتل بعض الجاهل عذر واهل ما يؤخذ في الطريق من المكس والغارة

عذر قولان واما عندنا كما في القنية والمجتهن وعليه فيجب في الفاضل
على ابد منه العدة على المكس وكونه كما في مناسك الطرابس ومع نزع
الشر او حرم ولو عده او ذمها او برضاها بالبيع فبذلك كما في النذر كحاشا لكل
والمراد ان كماله جوده غير مجوس ولا فاسق لعدم حقه ما منع وجوب
النفقة كمنها عليها لانه محبوس عليها لامرأة حرة ولو عجز في سفر
وهل يذم ما التز به قولان وليس عده بالمحرم الا وبسبب وجب منها
عن جهة الاسلام ولو جئت بلا حرم جاز مع الكراهة ومع عدم عده عليها
مطلقا اية عدة كانت بين ملك والعدة له جوبها ان العدة المانعة من
سفرها وقت خروج اهل بيته وكذا سائر الشرع فانها حرم جس عائل
او احرام عنه ابوه حرام محرم وبسبب في ان يكرهه فبذلك ويلب ازاره
ردا وبسبب وطا رة ان احرامه عنه مع عقه جميع فمع عدمه او اقل
او عده فعتق قبل الموت فنفق كل على احرامه لم يسقط منهن
لانفاؤه نفقا فلو وجد العيس الا اهرام قبل وموتة برفقة ونوى جهة
الاسلام وهو احرامه ولو فعل العبد المعصية ذلك البقي به المذكور لم
يجزه لانفاؤه لانه ما بخلاف العبي والكاره المجهدين والى من ثلثه
الا اهرام وهو شرعا ابد او ر حكم الركن انهما حتى لم يجرى العاين بالرجوع
استدامة ليعتق به من قابل والوقوف برفقة في اوانه سميت
بما لان آدم وجوا تارفا فيهما ومعظم حلوف الزبارة وهما كنان
وواجبه بنف وعشرون وقوف جميع وهو الزوال فسميت بذلك لانه
آدم اجتمع كذا واذولف اليها اي ونا والسمع عنده الابهة الثانية
هو ركن يبرح الصفا سمي به لانه جلس عليه آدم حذوة الله و
المروة لانه جلس عليها امرأة وهما اول ائنت ورحم الجمار
لكل من حج وطواف الصدرة الى الوداع للمنافي غير الما بغير الحلق
او التقصير وان شاء الا اهرام من الميقات ومدة الوقوف برفقة
الى القروب وانه وقوف تارفا وابدائة بالطلواف من الحج الاسود
على ان شئ لم يطلبه عليه الصلوة والسلام وقيل من من وقيل
سنة او اثنا من فية في الطواف في الاصح والمسمى فيه من ليس عذر

يمنع منه ولو نذر طوافاً زحفاً لم يشرع مستغلاً زحفاً
 تشبهاً بغيره والصلوة فيه من الجحاسة الحكيمية على المذهب قبل التحقيق
 من ثوب وبدن ومكان طواف الأكثر عما نذر سنة موكدة كما في شرح
 الباب المناسك والصلوة فيه وبكسوف ربع العضو كالمكان الصلوة
 يجب الدم وبدية السلي بين الصفا والمروة من الصفا ولو بدأ بالمروة
 لا يعتد بالشروع الأول في الحج والشعر فيه في السلي من اليسر
عذر كما مر في الحج الشاة لقارن أو المتعص وصلاة ركعتين لكل شئ
 من أي طواف كان فلو نذر كما اهل عليه دم قبل نفي بوجه به والنزيب الأمان
 بين الرمي والحلق والأضحية يوم النحر وأما النزيب بين الطواف و
 بين الرمي والحلق فثمة فلو طاف قبل الرمي والحلق لأشئ عليه ويكره
 لباب وسبج أن المفرد لا يفرج عليه سخرقة وفعل طواف الأمانة
 أي الزيادة في يوم من أيام النحر ومن الواجبات كون الطواف
 وراء الحرم وكون السلي بعد طواف معتد به وتوقيت الحلق بالمكان
 والزمان وشرك المحفل كالجاء بعد الوقوف وبس المحفل ونقطة
 الرأس والوجه والضابط أن كلما يجب نذر دم فهو واجب كما مر به
 في الملتقى وسبب فتح الجناب وعزها سلي وأداب كان يتوسع في
النفقة ويجوز فطخ الطهارة وعلى صور الشا وبستان أبو به و
 دأينه وكفيلة ويوقع السلي ركعتين ومعارضة وبس تحله وبس تحله
 ويتصدق في بطنه عند فزوجه ويحرقه يوم النحر ففتح فزوه عليه سلام
 في حجة الوداع أو الاثنين أو الجمعة بعد السجدة والاستحارة أي في أنه
 هل يشترى أو يكرى أو يسل أو يجر أو يهل برافق فلاناً أو لا
 الاستحارة في الواجب والمكره لا محل لها وما منه في النذر واستهارة شوال
 وفرو العقدة بغيره القاف ولكن وعشر في الحج بلك الحاد وتفتي
 عند الشا في ليس من يوم النحر وعند مالك ذوالحجة كله على بالآية فلنا
 اسم الحج بشرط فيه ما وراء الواحد وقاعدة الثانية أنه لو فعل شيئاً
 أفعال الحج خارجاً لا يجزئ وأنه يكره الأضحية قبله وإن أمن على نفسه من
 المحذور شبهه بالكره كما مر وأطلقاً بغيره النحر والعمرة في العمرة

سنة موكدة على المذهب وحج في الجذرة وجوبها قلنا المأمور به في الآية
الاعام وذلك بعد الشروع وبه نقول ولا إجماع وطواف وسلي
 وحلق أو تقصير بالاعام شرطاً ومطلماً الطواف ركن وغيرهما واجب
 هو المختار ويفعل فيها كفضل الخارج وجازت في كل السنة ونذبت في رخصاً
 وكركت تحبها يوم عرفة أو أربعة بعد ما نذر الشاة بالاعام حتى
 يذمه وموان رفضها لا أدواها نذراً بالاعام سابق لقارن فأنه يلج فاعته
 فنهالم يكره سراج وعليه فاستسنا والى نية القارن منقطع فلا يحل
 بيوم عرفة كما نوه في الجوه والمواقيت أي المواضع التي لا يجاوزها مريد مكة
 الأضحية ذوالحليفة بضم ففتح مكان على سنة أهبال من المدينة
 وعشر مراحل من مكة تشبهاً بالاعام أي على نية تكون أنه قائل بالحج في
 بعضها وهو كذب وذات عرق بغير كونه على مرحلتين من مكة
 وحجفة على ثلث مراحل بغير رابع وقرن على مرحلتين وفتح الرأى خطأ
 وشبهه أو بس اليد خطأ أو ويلزم جيل على مرحلتين أيضاً للذلة و
 العواقي والشا من العواقي بالمدينة بغير نية حابطة والنجد واليمن لفت
 وشتر مرتب ويحكمه قوله عرق العواقي يعلم السلي وبني الحليفة حكم
 المدة في ثلث م. وحجفة أي مرتب بها ولا أهل نجد قرن فاستبين وكذا
 أي لمع مر بها من غير أهلها كاش من يمر بميقات أهل المدينة فهو ميقاته
 قاله النووي الشا فحق وعنده وقالوا المومنين ما حرامه من
 الأبعد أفضل ولو أخره إلا الشا لأشئ عليه على المذهب وبعبارة القاب
 سقفا عنه الدم ولو لم يبر بها كثرى وأحرم إذا حاذى أحدهما وأبجودا
 أفضل فإن لم يكن كحيت يحاذي ثقل مرحلتين وحرم ما حاذى أحرام عن
 كلوا ممن أنى لا فاق قصد دخول مكة بغير الحرم ولا حاذى غير الحج أما
 لو قصد موضعاً من الحرم كالحج فله وحده حل له بما حاذى أحرام فإذا حل
 به الحج الصحيح بأهل مكة فله دخول مكة بالاعام وهو الحيلة لم يرد ذلك إلا ما مر
 في الحج للحج لغة لا يحرم التقصير للأحرام عينا بل هو أفضل إن في أشهر
 الحج وأمن على نفسه وحل لأهل وأحاذى بغيره لكل من وجد في داخل
 المواقيت وقول مكة غير حرم عالم برون الحلو ح. كما لا جوازاً

حقا به مكة ثم هذا ميعات الحلال الذي بين المواقيت والحرم والميعات
من مكة يعني من بداخل الحرم إلى الحرم وللمعة الحلال يستحق نزع سفره
استغفره بفضل ونظم حدود الحرم أربع الملقن فقال والحرم التي يد من ارض
طبيقة ثمانية اميال اذا رمت القنات وسبعة اميال عراق وطريق وجدة
عشر ثم سبع جوارث ومن سبع بتقديم سبها وقد كنت فاشكر ربك
وانقاة **فصل** في الاحرام وحذفة الحرم بالجموع ومن شاء
الاحرام هو شتر طاحي الشك الكبيرة الانتفاع في الصلاة والجموع
تحريم وتحليل بخلاف الصوم والزكاة في الجموع من وجهين الاول
انه يقتضي مطلقا ولو مطلقا بخلاف الصلوة انما اذا اتم الاحرام بالجموع
او عرفة لا يخرج عنه الا بعل ما احرام به وان افترده الا في الفوات قبل
المعة والاحرام صار فيه كالحرام في حوائج له واجب وهو للنفقة
لا للطرارة فيجب بجا ومهلة في حق طابض ونف أو حبس واليه عند
الجموع عن الماء ليس بمشروع لانه ملوث بخلاف جمعة وعبد ذكره الزبلي
وحذره لكن سوي في الكافي بينها وبين الاحرام ويرجح في النهي وشرا
لنيل السنة ان يحرم وهو على طارئة وكذا يجب لمع الاحرام ان لا يكون
وشا رب وعائنه وحلق راسه ان اعتاده والافنية حرم وجماع زوجته
او جارية لومعه والامانة منه كقبض ولبس ارم من السرة للركبة ورواء
على طهره ويسن ان يدخل تحت يمينه ويقلبه على كنفه الا بمرحان زرد
او خلة او عتده اساء ولا دم عليه جديدين او غسيلين طاهرين
ابيضين ككفن الكفاية وهذا بيان السنة والآفة العورة كحاف
وطبيب بدنه اذ عنده لا ثوبه بمانق عيشه هو الا حرم وعلو ثوبا بعد ذلك شفا
يعني ركعتين في غير وقت مكررة ويجزئه المكتوبة وقيل المفرد بالجموع
مطابقا لبيان الاحرام ان ارب بالجموع في مسنة وطول مدة
وتقبله من قول ابراهيم واسماعيل ربنا تقبل منا وكذا المعنة والعار
بخلاف الصلاة لانه مدتها يسيرة كذا في الهداية وقيل يقول كذا
في الصلاة وعلمه الزبلي في كل عبادة وما في الهداية اولى ثم يلحق
صلاته ما يربا بالكلية بالجموع بيان لما كلف والافنية بالجموع بطلاق الية

ويعقبه

ولو يعقبه كمن يشترط ما كانتا بذكر بقصدية التفكيك كمن يبيع وشرا يبيع ولو
 بالافرية وان احسن العينية والتبعية على المذنب وان يبيع
 الا بالبيع يبيع لا بشر ببيع يبيع ان المذنب يبيع المذنب وتنفذ
 والنفقة لك بالبيع او مبتدأ وجزوا الملك لا بشر ببيع كمن يبيع
 فبها اي عذرا لا في خلاها ولا تنفق منها فانه مكره ان يخرجا بقوله انها مرة
 شرطا وان زيادة سنة ويكون سببا بركها وبترك رفع الصوت بها اذا
 ببيع ما يربا **فصل** في احرام الهدى او قلدي ربطا فداوة علم عتق بدنة
 نفق او جزا حصيد فتك في الحرم او في الاحرام سابق وكذا كمن يبيع
 ومتعة وقران وتوجه معناه الى ان يبيع به بالجموع وهل المعة كذا
 ينبغي نفق او بغيرها ثم توجه للحق قبل الميعات فلو بعده لزم الاحرام بالكلية
 من الميعات او بغيرها من الميعات او بغيرها لمتعة او قران وكان التكاليف
 والتوجه في الشدة والاحرام بغير ما حرم بالجموع وتوجه في الاحرام وان لم
 يبيعها استحق ما فقد احرم لان الاجابة كما تكون بكل ذكر تقطع يكون بكل
 فعل فخص بالاحرام ثم حرم الاحرام لا توقف على ثبوت كذا لانه لو ابرم
 الاحرام حتى طاف شوطا واحدا صرف للمعة ولو طاف ثمة الى حرف
 للفرق ولو عابح نفلا فتقتل وان لم يكن الفرض شتر تبعية عن الفضة و
 لو اشترى بجزء ستم االابسر او جلدنا بوضع الجمل او بغيره لا لمتعة
 وقران ولم يلقها كما مر او قلدة لا يكون محرما لعدم اختصاصه بالشك
 وبعده الاحرام بلامهلة بفتح الهمزة اي الجماع او ذكره بحقرة الب
 والفسوق اي الحرف في عن طاعة الله تعالى الى ان يات من الحرم اشترى
 وقيل حيد البر لا البقرة والاشارة في الحرف والادلة عليه في القارب
 وعمل بغيرها ما اذا لم يعلم احرام اطاذا علم فلتا في الاحرام والتبعية وان لم
 يقصد ويكره ثمة وحكم الفقهاء وسر الموجه فله او بفضه كذا وقد
 نفق في الخاية لا باس بوضع يد على انفة والاشارة بخلاف التبت وبقية البذر
 ولو حمل على راسه ثوبا كان تقطيعه لا حمل بدل وحلق ما لم يمتد بوا
 حديد فتكز منه صدقة وما لو دخل تحت ستر الكعبة فاحسب
 راسه او وجهه كره والاشارة باس به وغسل راسه والحية كحلقه لانه طيب

مجمع

البيه

فهو يقتل الامم بخلاف صابون وروك واثان اتفاقا
 في الجوهرة وسدر وهو شكل في القلعة وحلق راسه وازا له سقر
 يدنه الا الشعر الثابت في العيون فلا يثنى فيه عندنا وبسنة
 وسراويل الا كل قول عما قد يدن او يعضد كزوية وبرنس ونباء
 ولو لم يدخل يد في كبة جاز عندنا الا ان يزداد او يخلطه ويجوز ان يرتدى
 بالقبض وجبة بل تحفه في نوم وغيره اتفاقا وعامة وقلنسوة وخفان
 الا اذا لا يجد ثعلبين فيقصد ما استغل من الكعبين عنده موقد الشرا
 فيجوز الزومونة لا الجوربين وثوبا ضيق بالطلب كورس وهو الكزيم
 وعصا وهون هر القز طم الا بعذر والكم بحيث لا ينفوخ في الحاج لا يثني
 الاستحجام الحديث البير من ارضه لصلوة والسلام وقل السلام في الحقة
 والا استظلال البيت وحمل لم يجب راسه او وجهه فلو اصاب احد هما
 كره كما روته ابيات بكسر الهمزة في وسطه ومنه حلقه وسيف
 وسلاح وتختتم زيلن لعدم التفخية واللبس والنجس في غير طلب
 فلو اكل في طلب مرة او مرتين ففعله صدقة ولو كثيرا ففعله دم سر اجبه
 ولا يثنى ضامه وفقد او حجامته وقلع ضرره وجبركه وحك راسه ولو
 لم يكن به ثقل اذ خاف سقوطه شوه او لم يكن فان في الواحدة يستصديق
 بشئ من الثقات كفته من طعام غزالا فكاروا كره الحرم التلبية نداء
 من صلح ولو تفلأ او علأ او شرفا او سبطا او دبا او قلن ركبنا جمع رابك
 او جمع ماشاة وكذا المواقف بعدتها او اسحر وحكي في السجدة التلبية
 في الامم كما تكبير في الصلوة رافعا استناما صوتا بلا جهد كما ينفذ
 الدعاء واذا دخل مكة بداء بالتمسك بالحوام بعد ما يامع على المنعة واخفا
 من باب السلام ثم اذنا يا ميا متواضعا حاشا ملا حكا جلاله البعقة
 ورسن النفس ليدخلها وهو المنطقا في تعجب الخافض ونف او
 حرك شأ هذا البيت كبر ثلثا ومعناه الله اكبر من الكعبة وحمل اليك بفتح نون
 شكر ثم ابتداء بالصلوات لانه تحية البيت عالم بحف فوات المكتوبة او
 جماعة او الوتر او سنة رابطة فاستقبل بالركعة الملائكة رافعا يد
 كما صلوا واستلمه بكيفية قبله بصوت والي يسي عليه قبل ثم يلا ابتداء

لانه

لانه سنة وترك الاقوال واجب فانه لم يقدر بغيرها ثم يقبلها او احدها
 والا يكتنه ذلك بسبب ما يجر شيئا في يده ولو عصى ما ثم يقبله ان الشئ وان
 يجر عنهما الى الاستسلام والامساك استقبل مشيرا اليه بيده كقبلة
 واصفوا عليه وكبره وحمل وحيد الله تعالى واصل على ابني صلى الله عليه وسلم ثم
 يقبل كقبلة وفي بقية الرقعة في ارجح جعل كقبلة لاسماء الا عند الجوزين فلكعبه
 وطواف بالبيت طواف القدوم وسنن هذه الطواف لانا في لانه
 القاء و اخذ الطواف عن يمينه ما بين الباب فتصير الكعبة عن يساره لانه
 الطواف كالموت بها والواحد يقف عن يمين الامام ويؤم عكس اتجاهه وامام
 بلكه خلور جمع ففعله وم وكذا الواحدة او من غير الجوز كما مر قالوا او غير جميع يده
 على جميع الجوز على قبل شروع رواه تحت ابطه اي يمتد ملقيا طرفه على كفة
 اليسرى استناما وراة الطيف وجوبا لانه سنة اذ رجع من البيت
 فادخلف من الفرجة لم يجر كقبلة واجتبا طاب به قبر اسماعيل وناجر
 سبعة اشوا لا ففعل طواف ثمانا مع حكمة فاعلم ان من يجر من الاكسوة
 للشروع اي لانه شروع في ملتزم ما بخلاف ما لو طعن انه سابع شروع
 مستقلا ملتزم ما بخلاف الج واعلم ان مكان الطواف داخل المسجد وهو دار
 مزوم لا خارج بهير ورثه طابا لمسي لا بابيت ولو خرج منه او من السور
 الى جازة او مكتوبة او تجدد بدو وضوء ثم عاد يجر وجاز فيها اكل وبيع و
 افشاء وقراءة لكن ان ذكر افضل منها وفي من كل النوازل ان كان المانوا
 لا افضل وامان غير المانوا فاقراة افضل عليه اجمع راعى ان شئ يسيرة
 مع تقارب الخطا وركن كقبلة في الثلثة الا في سناما ففعله ثم تركه او
 شبهه ولو في الثلثة لم يرمي في الباني ولو تركه اناس ووقف حتى يجد فرجة
 فيرمي من بخلاف الاستسلام لانه لا بد من الجوز في كل شوط وكل من
 بالجوز فعل ما ذكر من الاستسلام واستلم الركوع اليها و هو مندوب لكن
 بلا تقبيل وقال محمد هو سنة ويقبله والله لا يجر ثابته وكبره السلام
 خيرها وحتم الطواف بالاستسلام الجوز استناما ثم صلى شفعان في وقت
 جناح كعبه بالجزم على الصحيح بعد كل اسبوع عند الفقام جارة ظهر فذا اثر
 قد من الخليل او غيره من المسجد واهل يتبعين المسج فولا ثم انتم المكنون

وشرب من زمزم وعاد ان اراد السمن واستلم الحجر وكبر وركع
 من باب الصفات فباعتقده الصفات بحيث يرى الكعبة من الباب و
 استقبال البيت وكبر وركع وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم بصوت مرتفع حائلا
 ورفع يديه نحو السماء وعاظمه العباد بانشاء الاذان محمد المبعين شيئا لا
 يذهب رقة العلب وان ترك بالماثور من ثم مشى نحو اربعة ساجدا
 بين الميادين الاخرين المتخمين في جدار المسجد وصعد عليها وفعل ما فعل
 على الصفات بفعل الكذا ساجدا ابا صفيا ويحتم السجود ساجد بالهرو
 فلو بداه بالهرو لم يبق الا اول هو الاصح وذهب ختمه من كعبتين في المسجد كذا
 ثم سكن بكه في ما بالبح ولا يكون في الحج بالهرو عندنا وكاف بابيت فلما
 ماشا بالارمل وسكن وهو افضل من الصلوة ثمانية لافان وقوله للكن وفي
 السجود ثبني تفيد بزم من الموسر والافلاطون افضل من الصلوة
 مطلقا وخطب الامام او خطب الحج الثقات سبع في الحج بعد الزوال
 وبعد صلوة الظهر وكبر قبله وعلم فبدا انما سك فاذ اصيل بكه الاخر يوم
 الزيادة من الشهر فخرج الى منى فزج من الحرم على فرسيه من مكة وملك
 بها الى فجر عرفة ثم بعد طلوع الشمس راجع الى عرفات على طريق حبه وعرفات
 كلما وقف الا بطن عرفة بغير ارادة وضربا او من الحرم عزله مسجد عرفة
 من بعد الزوال قبل صلوة الظهر خطب الامام في مسجد خطيبين كالجملعة وعلم
 فبدا انما سك وبعد الخطبة صلى بظهر الظهر والعصر باذان واقامتين و
 قراة سورة ولم يصل شيئا على المذبح ولا بعد اذان العصر في وقت
 الظهر وشرا طاعة هذا الحج الامام الاعظم او نابه والاصحوا وحدانا
 والاحرام بالحج فيها ان الصلوات فلا يكون العصر للمنفرد في احداهما فلو
 صلى الظهر وحده لم يصل العصر مع الاحرام ولا يكون العصر مع صلوة الظهر
 بجاء قبل احرام الحج ثم احرم الا في وقتها لا لا بشرط طاعة العصر الا
 الاحرام وبه خالت الثلاثة وهو الاظهر شرعا لانه عن البراءة ثم ذهب
 الى الموقف بفلس من وقف الامام عما فقه بغير جيل الرحمة عند
 الحجر انة الكبار مستقبل القبر والقيام والنية فيه اي الوقوف
 بغير شرط ولا واجب فلو كان جازا جازجه وذلك لان الشرع لا يوجب

فيه

فيه فصح ووقوف بمكانه وبارك وعطاب غريم ونابم وخنوز وسكران
 ووعا جهره كجهد وعلم انما سك ووقف ان من خلفه مقبره مستقبلين
 القبلة ساجدين لقوله فاشعير بالكنع وهو من مواضع الاجابة وهي بكه
 حنة عشرة نظرها صاحب الذكر فقال دعا واهرا يا ساجد بكعبة ومعلمه و
 الموقفين كذا الحجر طواف وسعي مروتين وزمزم مقام وميزاب جمارك
 تغبر ذاقني الباب وعند روية الكعبة وعند السدرة والركن اليماني
 وفي طي الحجر وفي منى في نصف الليل ليلة البدر واذا غربت الشمس على
 طريق الامم من مزدلفة وحدها من عرفة الامام من حبه ساجدا
 بانيها ماشا وركب ويصل ويكوي بغير ساعة ساعة والمزدلفة كلما موقف
 الا وادى حبه هو واديين من مزدلفة فلو وقف به او يبطن عرفة
 لم يخرج على المشهور ونزل عند جبل منى فبهم ففقه لا ينصرف للعلمية والعلية
 من قاذج بعن مرتقة والاصح انه امسح بالحرام وعليه ميقة قبل كانون
 اوم وصل العشاء بين باذان واجامه لا العشاء وفي وقتها علم كتحج عظام
 كالا اجنحة هناك الامام ولو صلى المغرب والعشاء في الطريق او في عرفات
 اعاده لدى الصلوة اما ما فتع قضا بارزماح والى الزوال وقت فاذ مان
 ليلة النحر والى المكان مزدلفة والوقت وقت العشاء حتى لو صلى الى مزدلفة
 قبل العشاء لم يصل المغرب حتى يدخل المغرب وقت العشاء فتنص لفرأ
 من وجوه عالم بطيخ الحج فينبو ولا الجواز وهذه اذا لم يحف طلوع الفجر في
 الطريق فانه حافه صلاها ولو صلى العشاء قبل المغرب بمزدلفة صلا المغرب
 ثم اعاد العشاء فانه لم يعد كما حقه ظهر الفجر عاد العشاء ولا الجواز فينبو
 المغرب او ادركه في سجنها ويحجبها فانها اشرف من ليلة القدر كما
 افقه به صاحب وعنده وجزم به شراح البخاري سيما الف طلاله بانه عشرة
 في الحج افضل من العشرة الاخر من رمضان وصلى الفجر بغير لاجل
 الوقوف ثم وقف بمزدلفة ووقفه من طلوع الفجر الى طلوع الشمس
 ولو حاز الكافي عرفة لكن لو تركه بعد ركعة لاشي عليه وكبر وركع
 وبين وصل على المصطفى صلى الله عليه وسلم ودعا واذا استقربا
 الى منى مرسل صليبا فاذا بلغ بطن مح اسرع قد رمية حجر لانه

مؤقف النصارى ورمى جمره العقبة من بطن العادى وكبر تنزيها
 من فوق سبعاخذة فابحسب من الى بروس الاصابع ويكون بينهما خمسة اذرع
 ولو وقعت على ظهر رجل او رجل ان وقعت بنفسه بالقرب الجمره جاز والى
 لا وثلاثة اذرع بعينه وما دونه قريب جوهه وكبر بكل الاضلاع كل منها وقطع
 ثيابه بالاولى فلورمى بكبر من الى السبع جاز لا لورمى بالاولى فالتقيد بالسبع
 لمنع النقص الى الزيادة وجاز الرمي بكل ما كان من جنس الارض كالحجر والحد
 والطين والحصى وكل ما يكون التبريد ولو كان من تراب فيقوم مقام حصى
 واحدة لا يكون كحطب وعبره ولو كان كبر وجواهر لانه اعز الاثانه و
 قبل يكون وذوب وقضه لانه يشترط لاربعه وبعده لانه ليس من جنس
 الارض وما في فروع الاشجار من جوده بالبعيد خلاف المذهب وكبره
 اخذ من عند الجمره لانها مودودة لحديث من قبلت جمره رفعت جمره
 وكبره ان ينقطع جمره او احد فبالحسب من جرح صغير او ازهرى
 بمشقة بغيره ووقته من البخر الى البخر وتبين من طلوع ذكرا
 الزوالا وبيد لغورها وكبره بغيره ثم بعد الرمي فخرج ان شاء الله مفرد
 ثم قصر يده باخذ من كل شعرة قدر الالفه وجوبا وتغير الكلى مذوب و
 الرجوع الرابع واجب ويجب اجزاء الموضع على الاقرب ان امكن وحلقه
 الكلى افضل ولو ازاله بنحو نورة جاز وحل كل شئ الا النسا وقيل و
 الطبيب والصيد ثم طاف للزيارة يوما من ايام النحر الثلاثة بيان لوقته
 الواجب سبعة بيان للكل والافا كركع اربعة بلا رمل ولا سواها
 كان سعي قبل هذا الطواف والافا فاعلم ان تكرارها لم يشرع وطواف
 الزيارة اول وقته بعد طلوع النحر يوم النحر وهو قبل الطواف في يوم
 النحر الاول افضل ومرتبة وقته الى اخره وحل النسا بالملق البيا
 حتى لو طاف قبل الحلق لم يكن له شئ فوقه طهره مثلكا جنة لانه لا يخرج
 من الاحرام الا بالخلق فان اخذه عنها ايام النحر وبيد منها كبره تحريا
 ووجب ومترك الواجب وهذا عند المكيان فلو ظهرت الحائض
 قدر اربعة اشواط ولم تفعل لزمها دم والى الله ان من شئت باللحم
 وبعد زوال نحر النحر من الجمار الثلاثة ببداء استسنا ما بين سجد الخفيف

ثم باليد الوسطى ثم بالعقبه سبعا ووقف حامدا مملأ مكبرا مصليا
 قدر شراة السبعة بعد تمام كل رمي بعده رمي ثانيا يقف بعد الثالث ولا
 بعد رمي يوم النحر لانه ليس بعده رمي ودعا لنفسه وعبره راغبا كعبه
 كذا استواء العقبة ثم رمي عند الكعبه وبعده كذلك ان مكث وهو
 احب وان قدم الرمي منه في اليوم الرابع على الزوال جاز فان وقت الرمي
 من البخر الى الغروب واما في الثاني والثالث فمن الزوال الى طلوع ذكرا و
 المنفر من من قبل طلوع فجر الرابع لا بعده لادخول وقت الرمي وجاز الرمي كله
 راكبا وكنته في الاوليين الى الاولى والوسطى حاشيا افضل لانه يقف لاني
 الاخرة ان العقبة لانه ينصرف والراكب اقدم عليه واطلق افضلية المشي
 في الطهارة ورجحه الكمال وعبره ولو قدم ثقله بفحش من متاعه وحده
 الى مكة وانما من يمشي وودع له كره ان لم يامن لانا امين وكذا كبره لانه
 جعل كفو ثقله خافه لشغل قلبه واذا انفر الحاج الى مكة نزل استسنا فاول
 ساعة بالحبس بغيره ففقتين الا بطح والبست العقبة منه ثم اذا اراد
 السفر طاف للصدراى لوداع سبعة اشواط بغير رمل وسن وهو
 واجب الاعلى اهل مكة ومن في حكمهم فلا يجب بل يندب كمن مكث بعده
 ثم البنية للخطوات ثم طاف باربا او طابا لم يخرج مكان يكون اصلها
 طاف بعد اداة السفر ونوى النطوع اجزاء عن الدرة كالوطاف
 بنية النطوع في ايام النحر وقع عن الفرض ثم بعد ركعتيه شرب من ماء زمزم
 وقبل العقبة ثلثا للكعبه ووضع صدره وجهه على المذبح وشب
 بالاسماء كاستشفع بها ولو لم ينالها يفتح يده على راسه بسوططين
 على الجدار فابحسب من والنقص بالجدار ودعي جمره او بيكن او يتاكي او يبرج
 ثم يقرى الى الخلف حتى يخرج من الكعبه ويصره ملاحقا للبيت وسقط
 طواف القدوم عن من وقف بوقته ساعة قبل دخول مكة ولا شئ عليه
 بتركه لانه سنة ومن وقف بوقته ساعة عرفية وهو ليس به
 الزمان وهو الكحل عند اطلاق الفقهاء من زوال يومها الى عرفه الى طلوع
 فجر يوم النحر او اجتناب شرا او ناي او معنى عليه كذا اهل اهل عنه
 رغبته وكذا غير رغبته فبالحسب من الى طاف مع اجماعه عن نفسه فاذا انتهت او

افان واد بانفعال الحج جاز ولو بقي الاغنا ان الاغنا بعد احواله طيف بالفسك
 وان احواله عنه كالتفريق بينا ثم لم ار ما لو جاز فاحرموا عنه وطافوا به
 المناسك كلام الفقيه بقوله الجواز او جاز انما عرفه حج حج لان الشرح بالكنية
 لا النية ومن لم يقف فيها فانت حج حج بشي عرفة فطاف وسعى وتخلل في افعال
 العمرة وقضى ولو حج نذر او تقطوعا من ماله ولا دم عليه والمراقة فيها من كارجل
 لعدم الخطاب عالم بغير دليل مخصوص كذا في كشف وجهها لا راسا ولو سدت شيئا بجلد
 وجافته عنه جاز بل نذوب ولا يجره جهر بل شيع نفسه وفعلا لا غشاة وحالة عمرة
 ضعيف ولا ترمي ولا تضطرب ولا تنسى بين الميادين عيني وباقا ولا يحل في نظر
 من ربيع شوا كالمرا وبسبب الحفظ والحفظين والحلي ولا تقرب الحج في الزحام انما
 من مائة لاجال والحق في المشكل كالمرا فبما ذكر احتياطا وحفظا لا يمنع شك
 الا الخطوات لزمها الدم بما جوزه باب وهو بعد حصول ركبته بسقوط طواف
 الصدر ومثلها انفس والبدن جميع بدنه من ابل وبقر والهدى منها ومن الغنم
 كما ينبغي **باب** الفرائض هو افضل لحدثة امانته من ربه واما بالعقبي
 فقال يا ايها محمد اهله بالحج وعمرة معا ولا تراسلوا بالصواب انه عليه الصلوة والسلام
 الحرام بالحج ثم ادخل عليه العمرة ببيان الجواز فقصار قارنا ثم التزم في الاضداد والاول
 لغة الجميع بين الشابين وشراعا ابراهم الى بر فوضونه بالتلبية بحجة وعمرة
 معا حقيقة او حكما باكرام بالعمرة او لا ثم بالحج قبل ان يعطوف لاربعة اشواط
 او عكس باكرام بالعمرة على الحج قبل ان يعطوف للعمرة وان اساء او
 بعده وان لزمه دم من الميقات اذ الفراق لا يكون الا افي قضا او قبله
 في اشهر الحج او قبلها ويقول اما بالنسب والمراوة النية او مستأنف و
 المراد ببيان السنة اذ النية بعقله كفى كالصلوة تجب بعد الصلوة الاولى
 اريد بالحج والعمرة فيسرها لا تقبلها منه ويسحب تقدم العمرة في الذكر تقدمها
 في الفعل وطاف للعمرة او لا وجوبه حتى لو نواه بالحج لا يقع الا لاسبعة اشواط
 بر من في السنة الاولى ويسعى بالحج فاحل لم يكمل من عمرة وزمه واما
 ثم بالحج كما مضى للعمرة ويسعى بعده او شاء فان اذ يعطوف في متواليين
 ثم سعيين لهما جاز واساء ولا دم عليه وذبح للفراق وهو دم شكر فبما كل من
 بعد من يوم النحر لو جوب الترتيب وان حج حاصم ثمانية ايام ولو متفرقة

لو شئنا غيرنا بخبره اذا
 لم نعلمه لا بعد ايام التفرقة
 طهرته فبما بقدر اكثر الطواف

افان يوم عرفة متبعده لا يجوز فيقول الحق كالجواب لا افضل فيه كلام
 وسبعة بعد تمام ايام حج فرضا او واجبا وهو يضيء ايام الشرب في حج
 ابن شاذان ايام الشرب لا يجوز له لقوله تعالى وسبعة اذ ارجعتم
 الى من عنتهم من افعال الحج نعم من وطئه من او اتخذ ما موطئا فان كانت
 الثلاثة تعين الدم فلو لم يقدر كتحلل وعليه وحان ولو قدر عليه في ايام
 النحر قبل الحلق بطل صومه فاذ وقف القارة بعرفة قبل اكثر طوافي
 العمرة بطلت عمرة فاذ ان باربعة اشواط ولو بقصد القدوم او
 التقطوع لم يتحلل وينتهي يوم النحر والاصل ان المأثر به من جنس
 ما هو متلبس في وقت يتصل به فيعرف بالمتلبس وقضيت شرعه
 فيها ووجب دم الرضخ للعمرة وسقط دم الفراق لانه لم يوفى
 للشك بين **باب** التمتع هو لغة من الحاج او المنفعة وشراعا
 ان يفعل العمرة او اكثر اشواط في اشهر الحج فوطاف الاقل في
 رمضان مثلا ثم طاف الباقى شوال ثم حج من عامه كما منتمن فيقال
 المصنف فتغير الشيخ الى هذا التعريف ويعطوف ويسعى كما روينا
 او يقصر ان شاء ويقطع التلبية في اول طوافه للعمرة وانام بكعة
 طاملا ثم يحرم بالحج في سفر واحد حقيقة او حكما باكرام بالعمرة او لا ثم بالحج
 يوم التروية وقبله افضل ويجزى كالمفرد لكنه بر من في طواف الزيادة
 ويسعى بعده ان لم يكن قد مر بها بعد الاحرام وذبح كالفراق ولم تنب الحاجية
 عنه فان حج عن الدم حاصم كالفراق وجاز صوم الثلاثة بعد الاحرام
 اي العمرة لكن في اشهر الحج لا قبله ان الاحرام واما خبره افضل
 رجاء وجود الهدى كما مروا ان اراد التمتع السوف لا بد من وهو افضل
 الحرام ثم ساق حديثه معه وهو ان من فودد الا اذا كانت لانت
 فينقذه ومكده بدنه وهو اول من التحليل وكراه الاستعار وهو شق
 سنا من الابرار الابرار لا كل احد لا يحسنه فاما من احسنه
 باكرامه الجلد فقط فلا بأس به واعتبر ولا يتحلل من حاجته بخبره الحرام الحج
 كما مر من مرسى وحاشا يوم النحر واذا حل حل من احرامه على الطاهر
 والمكس ومن في حكمه ففقط ولو قران او تمتع جاز واساء وعليه

دم جبر ولا يجزيه الصوم يومه او من اعتذر بما سقاه من ثم بعد
 عمرة عاد اليه وحق فقد الما ما صحح في جليل منعه ومع سقاه منع
 كالتارن وان طاف لا اعتد من اربعة قبل الشرب الحج وانما فيها وجع فقد
 تمنع ويوطاف اربعة قبلها لا اعتد الاكثر كون ان افاق حل من عمرة فيها
 ان الاشهر وسكن بكة ان داخل المواقيت او بكرة ان غيره بكرة وجمع من طاف
 فهو متمتع بغير سنة ولو انشأ ورجع من البكرة اليه وجمع ما وجع
 لا يكون متمتعاً لانه كما يمكن الا اذا لم يأت به ثم رجع وانما به لانه سقاه ولا يفر
 كونه العمرة قضاء عما انشأه وانما السكينة انشأه المتمتع لانه يداوم
 للمتمتع بل لا يفر **باب** الجنابة في الجنابة هنا ما تكون حرمته
 بسبب الاحرام او الحرام وقد يجب بها دما او دم او صدم او صدقة
 من فسد ما يقول الواجب دم على حرم ما يقع فلا شيء على العصى خلافه فلا شيء
 ولو ما سبها او جابها او سكر ما يجب عليه نائم عظمي راسان طيب عصفوا
 كما ملأ ولو فقه بكل طيب كثير او ما يملأ عصفوا الوجه والبدن كله كوضوء واحد
 ان اتخذ المجلس الا في كل طيب كفارة ولو فقه لم يترك دم اخر لانه
 واما الثوب المطيب اكثره فبشرط ان يكون الدم دوا ملبس يوما او
 حجب راسه بجنابة وريق اقا ان يلبس فقيه دما او اذ من برب او حل في
 الحاء والهمزة الشيرة ولو كانا خالصين لانهما اصل الطيب بخلاف بقية
 الاواني فلو اكل او استعمل او داس به جاز او شقوة رجله او اقطر
 في اذنه لا يجب دم ولا صدقة اتفاقا بخلاف المسك والعنبر والفاوية و
 الكافور وكذا ما هو طيب بغير فانه يتركه الجاهل بالاستعمال ولو علم بوجوب
 التداوين ولو جعله في طلع قد طلع فلا شيء منه وان لم يطلخ وكما مضى
 كره الكحل ثم طيب وتغاف او بس بغير طيب معناه وافتوا بانه او
 وضفه على كفقيه لا شيء عليه او ستر راسه بعمامة او بجل اجانة او عدل فلا
 شيء عليه يوما كما ملأ اول ليلة كاملة وفي الاقل صدقة والنزاع على اليوم
 كاللحم وان نزع لبلا واعاده نهارا ولا يجمع ما يلبس ما لم يفرغ على
 الترك لسبب عند النزاع فان عزم عليه لا الترك ثم لبس بعد الجزاء
 كقولنا وان اول وكذا يتعد الجزاء لو لبس ما فرقا دما لللبس

ثم دأب على لبس يوم اخر فعليه الجزاء ايضا لانه شقوة فكان له دوا م
 حكمه الا ابتداء ودوا م التلبس بعد ما حرم وهو لبس كان ثابته بعد
 ولو مكثا او نجا ولو تعد سبب التلبس تعد الجزاء ولو اضطر الى لبس
 فلبس بغيره من الاقل صدقة فالبس عامنة لزمه دم وان لم يفرغ
 زوال الضرورة فاستمر كغيره في وقت طلبة ربع الراس او الوجه
 كالكل ولا يلبس بتغطية اذنيه وقفاه ووضع يده على انفه بل انبوب
 او خلق انزال ربع راسه او ربع لحيته او خلق غابته بغيره واجتنب
 الا مضمضة كمان في البوعن الفحة او خلق احدى ابطنه او عاتنه او رقبته كلها او
 قصر اظفار يديه او رجليه او الكحل في مجلد واحد فلو تقدر الملبس بغير
 الدم الا اذا اتخذ الكحل كخلق ابطنه في مجلس او راسه في اربعة
 او يدا او رجل او اربع كالكل او طاف لا يفرغ دم لو جوبه بالشرع
 او لا صدر جنتا او حايضا او لغرض محدثا ولو جنتا فبشرط ان لم يفرغ و
 الا حجب وجوبه في الجنابة ونذرا في الحديث وان اعتبر الاول والثاني جازلا
 فلا تجب اعادة السعي جواره وفي الفحة لو طاف للعمرة جنتا او عذما فقلبه
 دم وكذا لو ترك من طوافه شوطا لانه لا مدخل للصدقة في العمرة و
 افاض من عرفة ولو بئذ بغيره قبل الامام والغروب ويسقط الدم بالعدو
 ولو بعده في الاحج عاتيه او ترك اكل سبع الفرض يعني ولم يطف عذره
 حتى يوطاف بالصدر انتقل الى الفرض ما يكمل ثم ان يفرغ الصدر
 فصدقة والا فدم وبترك اكثره بغير محرم ابدان حق النساء حتى يطلو
 فكلما جامع لزمه دم اذا تعد المجلس الا ان يقصد الفرض فيجوز ترك
 طوافه الصدر او اربعة منه ولا يتحقق الترك الا بالضرورة من مكة او
 ثم كالمسح او اكثره او ركب فيه باعذار او الوقت في جميع يعني بمنزلة
 او الدم كله او في يوم واحد او الرمي الاول او اكثره ان اكثره من يوم او
 خلق في حلقه في ايام النحر فلو بعد فدا ح او عمرة لا يختص بالخلق
 باليوم لادم في معتمرة فزج ثم رجع من حل الاحرام ثم فقه وكذا الخارج ان رجع
 في ايام النحر الا قدم للناجدة او قبل عطف على حلق او لبس ثوبا اترل
 او لا في الاحج او استعمل بكفة او جامع براهية وانزل او اخر الما ح الخلق

او حلوا فالفرض عن ايام النحر لتوقفتها بها او قدم نسك على اخر فنجب
 في يوم النحر اربعة اشياء الرمي ثم الذبح بغير المفرد ثم الحلق ثم الطواف
 لكن لا شئ على من طاف قبل الرمي والحلق فلم يكره ان ياتي به وقد تقدم
 كما لا شئ على المفرد الا اذا حلق قبل الرمي لا في حكة لا يجزيه ويجب ومان على قارن
 حلق قبل في حكة دم لثا خيره دم لا فراح على الذبح كما حره المصنف قال وبه
 انه فح ما توفقه ببعضه من جعل الدم من الجنابة وان طلب جوابه قوله الا ان
 تصدق اقل من عصفوا او سدراسه او اسر اقل من يوم في النحر انه في
 الساعه نصف صاع وفيها دونها فبعضه وطاهره ان الساعه ملكية او حلق
 شارب او اقل من راس او حبة او بعض رقبته او غصا اقل من حبة
 اظايرة او حبة السنة عشرة متفرقة من كل عضو اربعة وقد استقر
 ان لكل حلق نصف صاع الا ان يبلغ وما فينقص طاء او طاف للمقدوم
 او للصدر رجا او ترك ثلثة من سبع الصدر ويجب لكل منوط منه
 ومن السعي نصف صاع او احدي الجار ثلثة ويجب لكل حصاة صدقة
 الا ان يبلغ وما كانا من في اليد او ان ينقص نصف صاع او حلق راس حرم
 او حلال غيره او رقبته او فمك خلفه بخلاف ما لو طيب عضو غيره او الب
 مجنبا ما لا شئ عليه اجماعا ظاهره تصدق بنصف صاع من بر كان غفلة
 وان طيب او طيب حلق او بس من بعد رجوان شاء فمك في اللحم او حدة
 بثلاثة اصوع حلقا على سنة من كبرن ابن شاء او حرام ثلثة ايام ولو
 متفرقة ووطيته في احد السبلين من اوس ولو ناسبا او مكرما
 او ناسبا او حيا او ميتا ذكره الى ادى كان لا دم ولا قضا عليه قبل وثوق
 فرضا بفسح وكد الواسد خلت ذكر حمار او ذكر امفطوعا فسد
 جونا اجماعا وبض وجوبه في فاسده كما يزه ويزكح ويقض ولو نفعلا ولو
 ان القضا وهل يجب قضاؤه لم اره والذي يظهر ان المراد بالقضا
 الاعادة ولم يتفرقا وجوبه بل ان كان خاف الوقاع ووطيته بعد وقوفه
 لم يفسده ويجب بدنه وبعد الحلق قبل الطواف ثلثة الخفاة ووطيته
 في عمرته قبل حلوا فاربعة معن لا تقضي وذكبح وقضى وجوبه ووطوه
 بعد اربعة ذكبح ولم يقض حلالا لثا من فاق قتل حرم حيا الى حيا

ربيع ج

بر

به يا متوجها باصل خلقته او دل عليه فانه مصدق له غير عالم وانقل
 القتل بالذلة او الاشارة والادان الشبهة باق على احواله واخذة قبل
 ان يفتك عن مكانه بدرا او نحو او يسوا او يحدا مباحا او مملوكا فعليه
 جزا او ولو سبعا غير حيا بل او مستانسا او حاما ووسر ولا يفتح الواو
 ماني رجالية يشك كاس وال او هو مضطر الى اكله كما يزه لوقته لوقته انسانا
 واكل لحمه ويقدم الكينة على الصيد والصيد على مال الغير ولحم الانسان قبل
 والخنزير ولو ايت حنينا لم يكل بجان كالا بالكل حلقا مضطرا فخر وفي البرازية
 الصيد المذبح او في اتفاق اشباهه ويغرم ايضا ما اكله لو بعد الجوز او
 الجوز هو ما قومه عدلان وقيل الواحد ولو القاتل كيف في مقتله او في اقرب
 مكان منه ان لم يكن له في مقتله قربة فاولا لئلا يبيع لا لتخفيفه والبر في سبع
 الى حيوان لا ياكل ولو خنزيرا او خيلا لا يزاو على قربة شاة وان كان السبع
 اكبر منها لان الف ذن غير الكول ليس الا بارة الدم فاما يجب قربة الا دم
 ولذا لو قتل مملوكا ضمنه بحق الله غير معلم فالكلمة مملوكا ان القاتل ان
 يشترى به هدايا يذبحه بكاة او حلقا ما ويتصدق ابره شاة وعلو حلقه
 مكبر ولو ذمبا نصف صاع من بر او صاعا من تراوشه كالمفردة
 لا يجزيه اقل او اكثر منه بل يكونه تعلقا او حرام عن حلقه ككبرن يوما
 وان فضل عن حلقه ككبرن او كاة الواجب ابتداء اقل من واجب منه
 تصدق به او حرام به ما بدله ولا يجوز ان يفرق نصف صاع على ككبرن
 قال المصنف بغيره بغيره هكذا كروه هنا فقدم في الفطرة الجواز فيبقى كذلك
 هنا وكفى الا باحة هناك في العينة ولا ان يدفع لكل الصلح ان ككبرن واحد
 هنا بخلاف الفطرة لاة العدم منصوص عليه كما لا يجوز وفيه ان الجزا الى
 من لا تقبل شرادة له كاحله وانه علا وخرجه وان سفل وزوجته وزوجها
 وهذا هو الحكم في كل صدقة واجبة كما مر في المصنف ووجب بوجه ونفق
 شعوه وقطع عضو ما نقص ان لم يقصد الاصلاح فان قصده كقتل بعض
 حامة من سورا وشبهه فلا شئ عليه وان ماتته ووجب بغيره بغيره
 وقطع فوايه حتى خرج عن جزا الاشياء وكس بغيره غير المذبح فخر
 فخر ميت بدرا بالاس وفخر حلال صيد الحرم وحلبه لبنه وقطع

حشيشه وبنجوه حال كونه غير ملوك بعض الثابت بنفسه سواء كان
مملوكا او لاحق قالوا لو ثبت في ملكه ام غيلان سقطت انان فقلبه ثمة
لا كذا واخرى الحق الشرح بناء على قولها المفتية به من تلك ارض الحرم ولا
منبت الى اسير من جنس بنيت اناس فلولن جنس فلا شئ عليه كمنوع وورثا
لم يفر بالبنجوه ولذا حل مطلق البنجوه لانه اذا ناره اقبل مقام لانبات قيمته في كل
ما ذكره الا ما جف وانما لم يردم النماء او ذهب كحرف كانوز او ضرب مستطاطا
والعبارة للاصل بالقبضه لانه ينع وبعضه الى الاصل كونه جبي للخدمة و
العبارة لكان الطير فان كانا على غصن بحيث لو وقع الصيد وقع في الحرم
فهو صيد الحرم والا لا ولو كان قوايم الصيد القام في الحرم وراسه
الحل فالعبارة لقوايم وبعضها للكل لا لراس وهذا في القام فلو كانا فالعبارة
لراسه لسقوط اعتبار قوايمه فاجتمع المرح والحرم والعبارة لكانه الرما
الا اذا رماه من الحل ومر السهم في الحرم بسبب الجزاء استحق ان يدايع ولو
شوق ببضاه او جرادا او جلب لبن صيد فقتله لم يحرم الكلبه وجاز بيعه وبكره
وكي جعل ثمنه في الفداء ان شاء لعدم الزكاة بخلاف ذك الحرام او صيد
الحرم فانه ميتة ولا يرعى حشيشه بداية ولا يقتل بمخل الا الاخرى ولا
باس باخذ كانه لانه كالحاي ويقتل قتله من بدانه او القيا او القارثية
في الشئ يمتوت تصدق باثا الكواوة وبكس الجزاء فربما ان القطة بالولالة
كان في الصيد ويحب في الكثير منه نصف صاع والكثير هو الزايد على ثلثه والجزء
كما تقول بنجوه ولا شئ يقتل غراب الا العقق على الظاهر حكمه به ونعمية بنجوه
روده في الذر وحذاه بكس بنجوه وجوز البرجند في شئ الحاء ووزيب وعقوبة
وجنة وقارة بالهز وجوز البرجند السهل وكباب عقوراي وحش
اما غيره فليس بصيد احل وهو من مملع لا يحل قتل ما لا يؤذي
ولذا قالوا يحل قتل الكلب الا على اذالم يؤذي الامر يقتل الكلاب منسوخ
لاني الفتح اي اذالم تضر ويرغوث وقراد وسليمان بعضه فقتل كونه
وخراسن ووزيب ووزنج ووزنور ومنفذ وصرصر وصباح ليل واربع عشر
وام جنين وام اربعة واربعين وكذا جميع هوام الارض لانها ليست
بصبيو ولا متولدة من البلاد وسبغ الى حيوانا ما صايل لا يكره ومنه

الا بالقتل ولو امكن بغيره فقتله بغيره الا انما تترك قيمته لو مملوكا كعدم
معتبر وله ذك شاة ولو ابوا صليب لان الام من الاصل وبغيره وبغيره
وجاءه وبجاءه وكل ما صاده حلال ولو لم يحرم وذبحه في الحل بلا ذلالة محرم
ولا امره به وامانة فلو وجد احد بها حل لئلا لا المحرم على المنكر ويجب قيمة
بذبح حلال صيد الحرم ونقصه فاما ولا يجوز به الصوم لانها عامة لا كقارة
حتى لو كان الذابح حراما او احده الصوم وقيمة بالذبح لانه لا شئ في ذلالة
الا الام ومن دخل الحرم ولو حلالا او اوجرم ولو في الحل وفي يده حقيرة
بعض الجرحه صيد وجب ارساله اى اطاره او ارساله الى الحي وادبه قاستان
على وجه غير مضيق له لان سبب الدابة حرام لا يجب ان كان الصيد
في بيته لجزاء العادة الفاشية بذلك ومن احدى الحج او فقتله ولو
العقوص في يده بدليل اخذ المصحف بفكاهة للمحدث ولا يجوز الصيد بملكه
بهذا الا ارساله فله امسكه في الحل ولا اخذه من انسا اخذ منه لانه لم
يخرج عن ملكه لانه ملكه وهو حلال بخلاف ما لا اخذه وهو محرم كما نزل به بسلة
عن اختيار فلو كان جارا كان مقتله حرام الحرم فلا شئ عليه لقتله ما وجب
عليه فلو باعه رد الجميع ان يبق والا فقلبه الجزاء لان حرمة الحرم والاعوام
منع من الصيد ولو اخذ حلال صيد افا حرم ضمن مرسلة من يده للمكينة
اتفاقا ومن الحقيقة عند خلافها وتولها استحق ان كان في لبراة
ولو اخذه محرم لا يضمن مرسلة اتفاقا لان الحرم لم يملك وحق فلا باخذه
ممن اخذه والصيد لا يملكه المحرم بسبب اختياره كشرائه وصعبه بل
بسبب جبره والسبب الجبر في احد عشر مسئلة مبسطة في
الاشياء فلذا قال بنجوه لا يجوز عن المجرى كالارث وجعله في الاشياء بالاتفاق
لكن في الكنز عن السراج انه لا يملك بالبراة وهو الظاهر فانه قبله محرم اخذ
بالف مسم ختمنا جزاين الاخذ والقتل بالقتل ورجع اخذه على قائل
لانه قدر عليه ما كان يعرض السقوط وهذا ان كثر بالوان بصوم فلا
على ما اختاره الكمال لانه لم يفرم شيئا ولم كان لانه لم يرجع على ربا
ولو حبسا او نفرا بشا فلا جزاء عليه لانه لو كان رجع الاخذ عليه بالقيمة
لانه يترك حقوق العباد ووزن حقوق الله تعالى وكل ما على المفروبة وم

بسبب جنائنه على احواله بغيره بفعل بشي من محظوراته لا مطلقا ولو ترك
واجبا من واجبات الحج او قطع نبات الحرم بعد اذ كان له بسبب جنائنه على
الاحرام فغلب الفارن ومثله متنع ساق الهدى وما كان وكذا الحكم في الصدقة
فمن اشترى بغيره على احواله الابي وزنة الميثاق غير محرم استسما منقطع
فعلية لم واحد لانه جنس بسبب الفارن ولو قتل حرمان حبه الله والجزء القدر
الفعل ولو حال ان حبه الحرم لا لا كما والمحل بغيره بيع محرم حبه او كذا
كل تصرف وشراؤه وان اصطاده وهو محرم وانما يبيع فاسد فلو قبض
الشترى فوطب في يده فعليه وعلى البايع الجزاء وفي الفاسد بغيره ثمة
ايضا كما مر ولدت طيبة بعد ما خرجت من الحرم وما كان غيرها وان ادعى جزاء
اي الام ثم ولدت لم يجره الا الولد لعدم سرية الامح في وهل يجب رد ما بعد
اذا اذ الجزاء انما هو ثم افاق مسلم بايجه بغيره ولو نكح او العدة فلو لم
يرد واحد منها لا يجب عليه مبيحة وزنة الميثاق وانه وجب حج او عمة او
اراد دخول مكة او الحرم على ما مر وجاوز وقته طاهر ما في الشتر عن البديع
اعتبار الارادة عند الجائزة ثم احوال لزمه وم كما اذا لم يحرم فان عاد الى
ميقات ما لم احوال او عاد اليه حال كونه محرما لم يشتر في شك صفته محرما كطواف
ولو شوطا وانما قال وتبين لان الشتر ما عند الامم كجدا تلبية عند الميقات
بعد العود اليه خلافا لما سبق ذكره والافضل عوده الا اذا خاف فوت
الحج والا ان لم يرد او عاد بعد شروعه لا يسقط الدم لكن بغيره الحج
ومتنع شتر من عمة وصار مكيا وفوجا من الحرم واخر حاج الحج من الحلي فان
عليه ما ومبيحة وزنة ميثاق المكى بلا احوال ممة وكذا لو احوالها بغيره من الحرم
وبالعود كما مر بسبب قطع الدم دخل كوفي اى افاقى البستان ان مكاه من
الحل داخل الميثاق لحاجة قصد ولو عند الجائزة عودا مرفوعة وبينة ممة
الاقامة بسبب شتر طاعنا الله به له دخول مكة غير محرم ووقته البستان
ولا شترى عليه لانه الشترى باهله كما مر وهذه جيلة لافان يرد دخول مكة بلا احوال
يجب عليه من دخل مكة بلا احوال لكل مرة حجة او عمة فلو عاد فاحرم برك
اجزاء عن آخره ودخله ونامة في الفجر ومعه اى اجزاء عمة لزمه بالدخول لو
احرم على من حجة اسلام او نذر او عمة منة ورة لكن في عامه ذلك

لذا ركه المدة وكنت وقته لا بعده لصيرورته وينما ينحو بالسنة جاوزا لميقات
بلا احوال ممة بغيره ثم افاقى ماضى وقضى ولا دم عليه لشرك الوقت
لجبره بلا احوال ممة في القضاء مكى ومن حكمة طاف لعمرة ولو شوطا فاحرم الحج
رفضة وجوبا بالخلق لانه المكى عن الحج بغيره وعليه دم لاجل الرقص وحج وعمة لانه
كفاية الحج حتى لو حج في سنة سقطت العدة ولو رقصا قضاء فقط فلو اتها
حج واس ووفج وهو دم جبر وان افاقى دم شكر ومن احوال
بج حج ثم احوال يوم الحج باخر فان كان قد خلق الاول لزمه الا في العام
القابل لادم لانه الاول والا يخلق الاول فلو دم قصر عتبة يوم المرأة او لا
لجنايته على احواله بالتقصر او انما خبر ومن ان بغيره الا المخلق فاحرم باخرى
فدفع الاصل ان الحج بين احوالين لعمرة مكره بخلافه فمزم الدم لا يجزى
في طاهر الرواية فلا يزم افاقى احوال حج ثم احوال لعمرة لزمه وصار قارنا
مسيبا كما مر ولذا بطلت عمرة بالوقوف قبل افعالا لانها لم تشتر مرتبة
على الحج لا بالندوة العرفة فان طاف لطواف القدوم ثم احوال بها قضى عليها
مكة وهو دم جبر وندب رقصات كده بطلوا فانه رقيق ففى لعمرة الشتر
فيها دارا وما رقصا حج فاهل بغيره يوم النحر او في ثمانية ايام بعده لزمته
بالشروع لكن مع كراهة التخيير ورقت وجوبا بختصاصه الا انه وقفت
مع دم للرقت واما مضي عليها حج وعليه دم لا ركب الكراهة فهو دم
جبر فان حج الحج اذا احوال به او بها وجب الرقت لان الحج بين احوالين
لجنتين او لعمرتين غير مشروعة ولا فانه الحج بين احوالين فبذمه ان يخل
احرام الحج بافعال العدة ثم بعده بغيره ما احوال به لعمرة الشروع وبذخ للخل
قبل اوانه بالرقت با الاصطاد ووقته المنيق وشرا
منع عن ركن او احوال بعد او مرض او موت محرم او هلاك نفقة
حل له التخل من بعث المفرد وما او بغيره فان لم يجد بقرى محرما حتى يركب او
يتخلل بطلوا في وقته الثاني انه يقوم الدم بالطعام ويغصه وج
به فان لم يجد صام عن بكل نصف صاع يوما والفارن ومبرج فلو بوش
واحد لم يتخل عنه وعين يوم الذبح ليعلم انه يتخلل وبذخ في الحرم
ولو قبل يوم النحر خلافا لما ولولم بفعل رجوع الى الله بغير تخلل وجبر

زال الخوف جاز فان ادرك الحج فيها ونفدت ولا تخلف بالعبادة لان الفعل
 بالذبح انما هو للقدرة حتى لا ينداح امره نيتا عليه فيمن ويند بحج ففعل
 بحج ولو لم يخلق وتقصير هذا غاية التعيين فلو قطع فبحج ففعل كاللحم
 فظهر انه لم يذبح او ذبح او حل لزمه جواز ما جئ به ويجب عليه ان حل في حجه
 ولو نفلا حجه بان شروع وعمره لا يخل ان لم يحج من عامه فحج المصيبة مرة
 وعلم القارن حجه وعمره تارة واحدة لا يخل فان بعث ثم زال الاحصار و
 قدر على ادراك الهدي بالحج معا فوجب وجوبه والا بقدر عليه ما لا يزمه
 التوجه وان ربا حجة ولا احصار بعد ما وقف بوفه لان من في القواف
 والممنوع لو يذبح عن الركنين محصر على الحج والقار على احدهما لا يحل
 الوقوف فلكم حجه به واما على الطواف فلتخلف به كما مر والله اعلم
 بالحج عن الغير الاصل ان كل من بعد اذ ماله
 جعل ثوابا لغيره وان نوات عن الفعل لنفقه لظاهر الاذلة واما قوله تعالى
 وان لم يكن منكم احد فاعلى الى الاذلة وحده كما حققه الكمال او اللام
 بمعنى على كافي وانه لا ينفقه ولو قدر ان يذبح عن الركنين او انما لم يوفى
 العبادة كما يذبح كراهة وكفارة تقبل النيابة عن المكلف مطلقا عند القدرة
 واليحيى ولو انما يذبح فبالبينة البينة الموكلة ولو عند دفع الوكيل و
 البينة كعقوبة وصدوم لا تقبلها مطلقا واما كونه منتهك الفرض يقبل
 النيابة عنه بالبرقة فكل من بشره وادام اليحيى الموت لانه فرض
 اليحيى تكم الامانة بزوالم العذر وبشره بنية الحج عنه اي عن الامر
 فبقول احرمت عن فلان وبك عن فلان ولو نسي اسمه فتوى عن الامر
 صحه وكفى نية القلب بهذا اي استراخا وادام اليحيى الموت
 اذا كان اليحيى كالجسد والمرض برجي زواله اي يبان فانه لم يكن كذلك كما في
 الزمانه سقطة الفرض بحج الغير عنه فلا اعادة مطلقا سواء استمر
 ذلك العذر به ام لا ولو ارجح وهو صحيح ثم يحج واستمر لم يحج ونفقه
 شرطه وبشره بالامر به الا بالحج عنه فلا يحج في الحج الفرج بغير اذنه
 الا اذا حج او ارجح الوارث عن مورثه لوجود الامر ولاه وبقى من
 است ربا النفقة من مال الامر كذا او اكثر ما وجب المأمور بنفسه و

٢١٥

نفية

تعيينه المعينه فلا قال يحج عنه فلان لا غيره لم يحج غيره ولو لم يقبل
 لا غيره جاز واصل في الباب العشر من سنة ما مرنا عدم استراخا
 الا حجة فلو استأجر رجلا بانه قال استأجر منك عليا ان يحج عنه بكذا لم يحج
 حجه عنه واما بقول امرتك ان يحج عنه فلا ذكر اجارة ولو انفق من مال
 نفسه او حطط النفقة بآله وجح وانفق ماله او اكثره جاز وهرى من
 الضمانه وسرط البجر المذكور يلج الفرض لا النفقة لا شيء بانه وبقي
 الحج المفروض على الامر على انما هو من الكذب وقيل عن الامور نفلا
 ولما مر ثواب النفقة بالحج نفلا كانه يشترط لحيته النيابة اهلية الامور
 لحيته الافعال ثم شرع عليه بقوله بخارج الضرورة بهيمة من لم يحج و
 المرأة ولو امة والبيد وغيره كما مر اي وغيرهم اول لعدم المكلف
 ولو امر فمينا الى جنونا لا يبيع وادام مرض الامور بالحج في الطريق
 ليس من الحج الى غيره ببيع ذلك الغير عن الميت الا اذا اذن له بذلك
 بانه قبل روقت الدفن احسن ما شئت فبيح ذلك مرض اول الا
 حصار وكبلا مطلقا فخرج المكلف الى الحج ومات في الطريق وادام
 بالحج عنه انما يجب الوجبة به اذا اخره بعد وجوبه اما الحج من عامه
 فلا حارة من المال والمكان فاما عليه ان عليه حافة والا يبيع
 عنة من بعده فبسا لا استحسانا فليحج فلو ارجع عنه الوصي من غيره
 لم يبيع انه وني به الى الحج من بعده ثلثة وان لم يبق من جسد يبيع استحسانا
 ولو وجب الميت او وارثه ان يستره والمال من الامور مالم يحرم ثم ان اراد
 لحيته منه فنفقة الرجوع في ماله والا فني مالا الميت او حجه
 فتشكك عن رجل لم يحج وانه امره الميت لانه لم يحصل مقصوده وادام
 الاتفاق فكل من يوجع عنه ابنة يرجع في الزكاة جاز ان لم يقبل من ماله و
 كذا لو ارجح لا يبرجح كالدين اذا قضاه من مال نفسه ومن حج
 عن كل من امر به وقبض عنة وضمن ماله لانه خالفها ولا يقدر على
 جعله عن احد ما لعدم الاولوية وينبغي حجة التعيين لو اطلق
 الاحرام ولو ابراهه فان عين احد ما قبل الطواف والوقوف
 جاز بخلاف ما لو اهل الحج عن ابويه او غيره ما من الجانب حال كونه

ميترا فقيهن بعد ذلك جاز لا مبرع بالثواب فله جعل لاهيا او لها
موتى الحديث من حج عن ابويه فقد فقه عن جده وكذا في فضل عشر
حج وبعث من الامم اربعة اوصياء لا يحصرهم الا امر في حال ولقبيا
قبيل من الشان وقيل من الكل ثم اذ اختلفت فانه لتفسير منه ضمن واذ
بآفة سماوية لا ودم القراء والتمتع والحنابة على الجميع اذ لا اله الا
بالقراء والتمتع والافقيير عاتقا منضمين وضمن النفقة اذ جامع قبيل
وقوفه فيعيد بال نفسه واذ بعده فلا لحصول المقصود واذ مات الامم
او سرقة نفقة في الطريق قبيل وقوفه حج من منزله امره بثلث ما بقي
من ماله فانه لم يبق من حيث ينفق فانه مات او سرقة فانه حج من ثلث
الباقى بعد ذلك مرة بعد اخرى الا ان لا يبقى من ثلثه ما ينفق الا فبطل
الوجبة قلت وظاهره لانه لا رجوع في ترك الامم فغير ارجع لانه حيث
مات خلفا لها وقولها استباح **فروع** يعبر عاتقا بالقراء او
التمتع كما مر لا بآفة خير عن السنة الاولى واذ عيت لانه لا استعجال لا
للتقييد والافضل ان يعود اليه وعليه رقة ما فضل من النفقة وان
شرطه فان شرطا بطل الا ان يوكفه بهبة الفضل من نفق او يوج
الميت بالمعين ولو ارشده ان يترك الامم من الامور ما لم يجرم وكذا
ان اوجم وقد وقع اليه بلح عنه وصيته فاجرم ثم مات الامر وللوصي ان
يخرج بنفسه الا ان يامر به بالذمة ان يكون وارثا ولم يجر البعثة ولو قال
منعت وكذبوه لم يصدر الا ان يكون امر اظهر او لو قال حج وكذبوه
لم يصدر الا ان يكون امر اظهر او لو قال حج وكذبوه صدقة بيمين
الا اذا كان مدبونا الميت وقد امر بالانفاق ولا تقبل بيمينهم ان كان
يوم النحر بالبلد الا اذا برهنوا على اقراره انه لم يحج **باب**
الهدى هو في الله والشرع ما يهدي الحرم من النعم ليتقرب به فيه
او ماله شاة وهو ابل اربع سنين وبقا اربع سنين وعظم
اربع سنين ولا يجب تقرب بل يندب في دم الشكر ولا يجوز في الهدى
الا ما جاز في النضابكي سبيحي فصح ان شراك سنة في بدنة شريفة لقربة
وان اختلفت اجناسها ويجوز ان يذبح في كل شيء الا في حلو ان

الركن

الركن جنبيا او حائضا ووطنى بعد الوقوف قبل الحاق كاهم ويكوز
الحكمة بل يندب كاهن الا حجة من ادى المنطوق اذ يبلغ الحرم والمنفعة
والقراء فقط ولو اكل من غير ما ضمن ما اكل ويتعين يوم النحر ان وقفة
وهو الايام الثلاثة لذبح النقرة والقراء فقط فلم يجر قبله بل بعده
وم ويتعين الحرم لانه لا لكل لا الفقير لكنه افضل وينصق فاجل
وخطا ما اى زمامه ولم يوطا اذ لا يجر اى الذابح منه فانه اعطاه
ضمنه اما لو تصدق عليه جاز ولا يركب مطلقا بلا ضرورة فانه اضطر
الى الركوب ضمن ما نقص بر كونه وجعل مناعه وتصدق به على الفقراء
شره لانه فانه اطعم منه غنما ضمن قبلة ميسر ولا يركب ويتضح
حزنا بابا ولو لم يكن كقرية ولا حلبة وتصدق به ويقيم بدل
هدى واجب عطف او يقبى بالابنح الا حجة وصنع بالمعيب ما شاء
ولو كان المعيب تملو عاخرة وصنع قلاوة بدنه وضرب به حنفية
سنة لم يعلم انه هدى لفقراء ولا يعلم ولا يعلم منه غنما لعدم بلوغه
معد وبقوله ثوبا بدنة المنطوق ومنه النذر والمنفعة والقراء فقط
لان الا شرا بالعبادة البق والسر بغيره احق شهده وابد
الوقوف بوقوفهم بعد وقته لا تقبل شرا منهم ولا يحج حجاجا
حتى الشهد للخرج الشهد وقيل وقته اى قبل وقته قبلة ان امكن
التمه اركب قدام الكراهة والا لارمى في اليوم الثاني او الثالث او
الرابع الوسطى والثالثة ولم يرم الا في وقته القضا ان رمى الكل
بالترتيب حسن وان قضى الاول جاز **سنة** الكراهة نذر المكلف
حجا ما شامش وجوب من منزله في الحج حتى يعلوف الفرض لا شرا ولا ركاة
ولو ركب في كل او اكثر لزمه دم وفي اكله كسابة ولو نذر المشرك
المسجد الحرام او مسجد المدينة او غيرهما لاشى عليه شرا حرمة ولو
بالاذن له ان يخلها بالكرامة لعدم خلف وعده بغير شعراء او بغير
طغراء او بس طيب ثم يجامع وهو اول من التمسك بجامع وكذا لو
نذر حرة محرمة بنقل خلاف الفرض الا الحرم والا ففى شعرة فلا
تتم الا بالهدى ولو اذن لامة بنقل ليس الرجوع للمكلف منافعا وكذا

الكتاب بخلاف الامانة ان اذا اذنت له فليس لزومها منه **فروع**
 حج الغنى افضل من حج الفقير حج الفرض او من طاعة الموالدين
 بخلاف النفل بناءا على ما افاض الله من حج النفل واختلاف في الصدقة
 ورجح في البرازية افضلية الحج شقة في المال والبدن جبا قال وبرا في
 ابو حنيفة حج حرم حج وعرف المشقة لوقفه بالحكمة من سبعة حج
 ويفقر فيها من كل سنة بلا واسطة ضاق وقت الفسق والوقوف
 يدع الصلوة ويذهب لوقوفه في الحج كغير الكبار فينبغي نعم كبريا
 وقيل المتقلقة بالادنى كذا في اسلم وقال عياض اجمع اهل السنة ان
 الكبار لا يكفوا الا التوبة والاقبال بسقوط الدين ولو حقا لكان من صلوة
 وزكوة نعم انهم المطلقون خيرا الصلوة وكذا بسقوط هذا معنى
 التكفير عن القول وحديث ابن ماجة ان عليه السلام استحب لرجل في
 الدماء والمظالم ضعيف يذهب وحول البيت اذا لم يشتمل على ائمة وانفقه
 غيره وما يقول العوام من العروة الوثقى والمبار الذي في وسطه انه
 سره الدنيا اصل له ولا يجوز شره الكسوة من ثياب شبيهة بل من الانا
 او ما به وركبها ولو جبا او حيا لا يقتل في الحرم الا اذا اقتل فيه
 ولو قتل في البيت لا يقتل فيه كبره الاستنجاء باء ورمز لا الغشال
 لا حرم للمدينة عندنا ومكة افضل من غيرها الا ما ضم اعضاءه شرقية
 فانه افضل مطلقا حتى من الكعبة والوشى والكسوس وزبارة قبره
 الشريف منه وية بل قيل واجبة لمن له سعة ويريد ان يطلع لوفد
 وتختار لو نفلا ما لم يهرب عليه الصلوة والسلام فيبدا بزيارة لا علة
 وينبغي بعد زيارة مسجده فقد اجزاء صلوة فيه خير من الف في
 غيره الا في المسجد الحرام وكذا بقية القرب ولا تكراهى زيارة بالمدينة
 وكذا امكن لمن شق بنفقه **كتاب** النكاح كبر عيادة
 شرعت من عود آدم الى الان ثم شتمت في الجنة الا النكاح والايام
 هو عند الفقهاء عقد يقيد ملك المنفعة اي حل استماع الرجل
 من امرأة لم يمنع من نكاحها ما ينشأ من غيره الا انكاح المشرك
 لجواز ذكوريته والمحرمة والنجاسة انما لا اختلاف في النكاح

الحسن

الحسن نكاح النجاسة بشره وقتية قصدا خروجا ما يقيد المحل
 ضمننا كشره امانة للشرى وعند اهل الاصول واللفظة ٢٢
 حقيقة في الوطى جاز في العقد فثبت جاز في الكتاب او السنة
 يجوز اعن القرائين براد الوطى كافي ولا تنكح ما يكره باؤكم فتخرج
 من نية الاب على الابح بخلاف حتى تنكح زوجا سابقا لغيرها
 المتصور من العقد لا الوطى الا بجازا ويكونه واجبا عند التوثيق
 فان ينقض الزنا الا بغير فرض نكاح وهذا اذا ملك المهر والنفقة والا
 فلا اثر بتركه بغيره ويكون سنة موكدة في الاصح فياثم بتركه وبناج
 ان نوى كحضا وولدا حال الا عند الا ان القدرة على وطى ومهر ونفقة
 وهو حج في النكاح وجوبه للمواطنة عليه وانكاره على من رغب عنه و
 مكروه الخوف الجور فان يتفق حرم ونكاح اعلانه وتقديم خطبة و
 كونه في مسجدي يوم الجمعة بعاقة رشيد وشهود عدول والاسدانة
 له والنظر اليها قبله وكونه في مسجدي يوم الجمعة دون سائر احوال
 عز او مال فوطى خلقا وادبا وورعا وجمالا واهل كبره الزنا فانه
 المحتمل لا اذا لم يشتمل على مفدة وبنية وينفقه ما يناسبها بكجا
 من احوالها وقبول عن الاخر وضعف للمضي لا الاخر اول على التحقيق
 لزوجة نفس وبنى او مولاة منك وقول الاخر تزوجت وينفقه
 اربعة باى بلفظ طبع وضعف احداهما للمضي والاخر للاستقبال او للحال
 فالاول الا من تزوجت او تزوجت نفسك او كونه امرأه فانه ليس
 باليجاب بل هو كغيره من خفي فاذا قال في النكاح تزوجت او قبلت او سمع
 والطاعة بزازية قام مقام الطرفين وقيل هو ايجاب ورجح في البحر
 والشارة المضارع المبدوء بهزة او نون او ناء وكتره وجنين نفسك
 اذا لم ينو الاستقبال وكذا انما تزوجك او جعلت خطبا لعمام
 بجزا من كسر وفتح في النكاح او اهل اعطيتك انما النكاح وان
 لا وعد فوطى ولو قال لا باع من فعات بسبك انعقد على المذهب فلا
 ينفقه بقبول بالفعل كقبض مهر ولا يتقاضي ولا يكاتبه حاضر بل غايب
 بشرط اعلام الشهود بان في الكتاب ما لم يكن بلفظ الا امر فثبتوا الطرفين

اعطيتك ساء

فئة ولا بالاقرار على الخلق رخصة كقولهم امرأتى لاني الاقرار اطلاق
لا هو ثابت وليس بانشاء وقبل انشاء كذا يجوز من الشهود و
صح كما يصح بلفظ الجعل وجعل الاقرار انشاء وهو اللاحق وخبره وان انعقد
بشرط وجب تصديق في اللاحق احبنا طائفة بل لا بد ان يثبت في الكلام او ما
يعبر به عن الكل ومنه الظاهر والبطن على الاشبه وخبره وبخلافه
الاطلاق خلافه فيجوز في الفرق واذا وصل الايجاب بالسببية لا علم
كان من تمامه في الايجاب فهو قبل الاقرار قبله لم يصح لتوقفه اول الكلام
على آتوه لو فيه ما يفيد اذ ومن شرطه ايضا الايجاب والقبول انما يجلس
لما حاضره وان لا يخاف الايجاب للقبول كقوله انك لا امر نعم
يصح الخطا كزيادة قبله في المجلس وان لا يكون مضاعفا ولا معلقا
كما ينبغي ولا انكسوحة فهو ولا يشترط العلم بغير الايجاب والقبول
فما يستوي فيه الجرد والاذل اذ لم يكن فيه بغيره وانما يصح بلفظ الزوج
ونكاح لانها صريحة وما عداها كناية وهو كل لفظ وضع لتمييز عين
حاملة فلا يصح بالشركة في الحال فخرج الاوصية غير المقيمة بالحال كقوله وتلك
وصدقة وقرض وصلى وصرف وصلى وسلم او سجارة وكل ما تنكح
الرقاب بشرط ثمانية او ثمانية وفهم انشاء هو المقصود لا يصح بلفظ
اجازة براء او زامى واعارة ووصية ورهن ووديعة وكفو ما مالا
يفيد الملك لكن ثبت به الشبهة فلا بد له الاقل من السمي ومما مثل
وكذا ثبت بكل لفظ لا ينفقه بالنكاح بل يجوز في الفاظ صحيحة كجوز
مصدوره لا عن قصد صحيح بل عن تحريف والتخفيف فلم يكن حقيقة و
بجاء لعدم العلم به بل غلطا فلا اعتبار به اصلا فهو كقوله قلت نعم
لو اتفق قوم على ان يطلق بهذه الفظة ومصدره عن قصد كانه
ذلك وضعه جديدا فيجوز به افق ابو السعد واما اطلاق فيقيد
بما يقتضيه كانه او اطلاق الاشياء لا بلفظ اجرة اما للزوج وشرطه
كل من العاقدين لفظ الاقرار ليحقق رضاها وشرط حضورها
خبر او حو وحرثين مكلفين سامعين معا فلهما على اللاحق فانهما
انه نقاح على المذهب بحسب ما يبين في مسند ولو فاسقين او

خود و

محدومين في عقد او اعياين او ابني الزوجين او ابني احداهما
وان لم يثبت النكاح بينهما لابن ابني ان ادعى القرب كما صح في مسند
زمية عند ميسير ولو عاقدتين لغيرها وان لم يثبت بهما مع النكاح
الاصل عندنا ان كل من ملك قبول النكاح بولاية نفسه انعقد
بمحضته امر الاب رجلا ان يزوجه صغيرة فزوجها عند رجل او اثنين
والحال ان الاب حاضره لانه يجعل عاقدا حكما والالا ولو زوج ابنة
الباينة العاقلة بمحض شهادته واحد جاز ان كانت البنت حاضرة لانها
تجعل عاقدة والالا الاصل ان الامر من حضر جعل مباشر ثم انما
تقبل شرادة الامور اذ لم يذكر ان عقدته لئلا يشهد علم فعل
نفسه ولو زوج الامور عده البانغ بحضرة وواحد لم يجز على
الظاهر ولو اذ لم ينفقه بحضرة المولى ورجل صح والفرق لا يخفى
وكذا قال رجل لا تزوجني انك فقال الاقر زوجت او قال نعم فجلد
لم يكن نكاحا ما لم يقبل الموجب بعده قبلته لا تزوجني استخبار
وليس بعده بخلاف تزوجته لانه فكيف غلطا وكيدنا بالنكاح في
اسم ابنا بغير حضوره لم يصح للحيوة وكذا لو غلطا في اسم بنته الا
اذا كانت حاضرة وانشاء ابنا بغيره ولو له بنان اراد تزويج
الكبرى فغلطا فسميا باسم الصغرى صح للصغرى خاتمة ولو بعث
مريد النكاح اقواما للخطبة فزوجها الاب او المولى بحضرة تمام
صح فيجعل النكاح فلفظا خاليا وابطا في شره ولو بغيره فيقيد في قوله
قال تزوجني انك علم ان امرأته بك لم يكن له الامر لانه تفويض
قبل النكاح وكله بانه يزوجه فلانة بكذا اقرا او لو قيل في المهر
لم ينفقه فهو لم يعلم حتى وصل بقى الخيارات بين اجازة ونسخة واما الاكل
من المسكين ومهر المثل لان الموقوف كالحق سيد تزويج بشهادة
الله ورسوله لم يجز بل قبل يقر والله اعلم **ف**
في المحرمات اسباب التحريم انواع قرابة مصاهرة رضا
جميع ملك شرك او حال امة عاهرة فمن سبعة ذكرا المصنف بهذا
الترتيب وبقى التطبيق ثلثا وتعلق حق الغير بنكاح او عدة

ذكرها في الرجعة حرم على المقتز وجه ذكرها كما اذا وانتهى نكاح اصله
 وفرعه علما او تنزل وبنته اخيه واخوته وبناتها ولو من زنا وعمته
 وخالاته وبناته السبعة المذكورة في اية حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم
 عمه جدته وجدته وخالاتها الا شفا وعندها واما عمه امه وخالات
 حلاله ابية فحلال كبنته عمه وعمته وخالاته وخالاته لقوله تعالى واقتل
 ما وراءكم وكنتم وكنتم باحصاءه بنته زوجة الموطوءة وام زوجة
 وجدته مطلقا بغير العقد الصحيح وان لم يوطأ الزوجية كما تقر
 ان ووطأ الامهات يحرم ابنته ونكاح ابنته يحرم الامهات
 ويدخل بنات الربيبة والربيب وفي الكشاف والتمس في كونه
 كحال خول عند ابي حنيفة واقره المصنف وزوجه اصله وفرعه مطلقا
 ولو بعينه ادخل بها او لا واما بنات زوجة ابية او ابنة فحلال وجوز
 لكل ماهر بخير نسبا ومصاهرة رضاعا الا ما استثنى في باب
فروع يقع منقطة فيقال خلق امرأة طالقين ولا منه لبن فاعتد
 فقلت صغيرا فارضعته فحرمت عليه فقلت اخو فدخل بها ما بانها فقلت
 نعم ولا قول بمواحدة ام بنات الجواب لا تقول واليه ابداء لغيره
 حليلكم ابنة رضاعا شريفة امه ابية لا تكل له ان علم انه ووطأها تزوج
 بغيره فوجدنا شيئا وثالث ابوك فثبت ان صدقها بانته بامه وان لا
 شئ اصل من بنه ارا وادبنا الموطأ الحرام وحرم ابنته بالصدقية و
 اصل من بنه بنشودة ولو شفر على الراس كما جاز لا يمنع الحرام
 واصل من بنه وناطرة الا ذكره والمنظور الى فرجها المذمور الا ادخل ولو
 نظره من فرجها او ما كان فيه وفروعه من مطلقا والعدة للشهوة
 عند المسح والنظر لا بعدهما وحدها فبذلك تحرك آله او زبادة بيقين
 وفي امرأة وكو شيخ تحرك قلبه او زبادة وفي الجوهرة لا يشترط
 في النظر للفروج تحريك آله بيقين هذا اذا لم تنزل فلو انزل من مس
 او نظر فلا حرمة بيقين ابن كمال وغيره وفي الخلاصة ووطأ اخت
 امرأة لا تحرم عليه امرأة لا تحرم المنظور الى فرجها الا ادخل ارا
 من امرأة او ما كان في امرئ بشا بالانكاس لا هو هذا اذا كانت

حجة مشبهة ولو ما ضيا اما غير ما يعنى الميعة وصغيرة ثم شئنا فلا
 تشبه الحرمة بها اصله كوطأ او غير مطلقا وكما لو افشاء لعدم يقين كونه
 في الفروج سالم كجملته بلا فرق بين زنا ونكاح فلو تزوج صغيره
 لا شئ من فدخل بها فطلقها وانقضت عدتها وتزوجت باقر جائز
 للاول التزوج ببنيتها لعدم ان شئنا وكذا ان شئنا الشهوة في الذكر
 فلو جامع غيره ما هي زوجة ابية لم تحرم منه ولا فرق فيما ذكر بين
 التمس والنظر بشهوة بين عدو نسبا وخطا او الكراه فلو ابغضا
 زوجة او ابنة فقلت اني اجماعا كنت بده بناتها المشتريات او بدها بنات
 الام ابداء في قبلي ام امراته في اني موضع كانه على الصحيح جوهرة حرمة
 عليه امراته عالم يظهر عدم الشهوة ولو على الفم كما فهم في الله خيرة
 وفي التمس لا تحرم عالم تعلم الشهوة لا ان اصله في التقبيل الشهوة
 بخلاف التمس والمعاينة كالتقبيل وكذا الفرج والعرض بشهوة
 ولو لا جنية وكفى الشهوة من احدهما ومراهم فوجنون و
 سكران كبايع بزازية وفي القينة قبيل سكران بنته تحرم وبجوهرة
 المصاهرة لا يرثع النكاح حتى لا يكلل التزوج باقراره بعد النكاح
 وانقضا العدة والوطأ بها لا يكون زنا وبنته تسع ووز تسع
 ليست بشبهة بيقين وان ادعت الشهوة في تقبيل او تقبيل
 ابنة وانكرت الرجل فهو مصدق لانها ان يقوم اليها فتشتر الآلة
 فتباعدوا لقريته كذب او ياخذته بها او يركب مداء او يمسها على
 الفروج او يعقبها على الفم قال الحارثي وفي الفقه يتران الحجاب
 الحدين بالفم وفي الخلاصة قبيل ما فعلت بام امرأتك فقال
 جامعها ثبت الحرمة ولا يصح ان كذب ولو زنا ولا تقبيل
 شهوة على ان قرار بالتمس والتقبيل والنظر الا ذكره او
 فرجا عن شهوة في الخمار تجنبس لآ الشهوة مما يوقف عليها في
 الجملة بانته اوانا روهوم الجمع بين الحرام نكاحا ان عقد اجمعي
 عدة ولو من طلاقا بين وهرم الجمع وحليا بملك بين امرأتين
 ابنتها فرضت فكم ام كل لا تولى ابداء في التمس لا تكل المرأة على

عن شهوة وكذا التقبيل على
 نفس التمس والتقبيل

عمرها وهو مشهور يصلح مخصصا للكتاب فجاز للجمع بين امرأة و
 بنت زوجها او امرأة ابنتها وامة ثم سيدت لانه لو فرضت المرأة او
 امرأة الابن او السيدة ذكر الم يحرم بخلاف ذلك وان تزوج
 بنكاح صحيح اخت امة قد وطئها صح النكاح لكن لا بطلان واحدة منها
 حتى يحرم حل استمتاع احد بها عليه بسبب ما لان للعقد حكم الوطئ حكما
 حتى لو طئ مشركا في غير بيت نسب او لا واما منه لثبوت الوطئ حكما و
 لو لم يكن وطئ الامه له وطئ المشكوك فيه وواعى الوطئ كما لو طئ ابن
 كمال وان تزوجها معاى الا خبيث او مع بعناهما او بعقدها بن
 ونس النكاح الاول فترق القاضية بينه وبينها ويكون خطاها واما عقد
 المهر يعني في مسئلة الشبهة اذا الحكم في تزويجها معا بطلان و
 عدم وجوب المهر انما بالوطئ كما عاتمة الكتاب فتبينه وهذا ان كان مهرها
 متا وبين قدرا وجب وهو مسمى في العقد وكانت الفرقه
 قبل الدخول وادعى كل منهما انهما الاول ولا يثبت لهما فانه اختلف مهرها
 فان علم فلكل ربع مهرها والا فنصف اقل المسمين لهما وان لم يكن
 مسمى فالواجب منقعه واحدة لهما بدل نصف المهر وان كانت الفرقه
 بعد الدخول وجب لكل واحدة مهر كامل لقوله بالدخول ومنه يعلم حكم
 دخوله بواحدة وكذا الحكم فيما جوعها من الحرام في نكاحه لو فعل المولى
 اجنبيا كان حراما وقبحه انه لا اجنبيا فان عدم عدما خامسه و
 كونه باطل وحرم نكاح الوثنية بالاجماع وصح نكاح كتابية وان كره
 تنزها مؤمنة بنبي مرسل مقرة بكتاب منزل وان اعتقدوا المسيح
 انما وكذا اهل بيته عليهم السلام به نحو وحرمه في النذر بغير منكره المفسر
 لانه لا تكفر احد من اهل القبلة وانه وقع الزمان في الباطل لا يصح
 نكاح عابدة كوكب لا كتاب لهما ولا وطئها بملك يدين واليه سيرة
 والوثنية هذا ساقط من شيخ الشريعة ثابته في نسخ المتن وهو
 عطف على عابدة كوكب وقوله ولو طئ في او عورة ولو طئ عطف
 عليه كتابية فتبينه والامة ولو كانت كتابية او مع حلول الحرة المأمل
 عند ما ان كل وطئ يحل بملك يدين بكل نكاح وما لا خلا وان كره

وهو نكاح المولى
 امة والعبد سيدة
 لانه المولى كنية ثاقبي
 اما كنيته نعم صح

تجربا

تجربا في المحرمه وتنزها في الامه ووجه عاتمة لا يصح عكسه ولو
 ام ولد في عدة حرة ولو من يدين وصح لو راجعها اي الامه على الحرة
 بقاء الملك ولو تزوج اربع من الاماء وحلف من الحارث في عقد
 واحد صح نكاح الاماء لمبطلان النكاح صح نكاح اربع من الحارث
 والاماء فقط لا الحارث الا كرهنا وله التسري باثبات من الاماء فلوله
 اربع والى سيرة واراد شرا آخر لا فلامه رجل خفيف عليه الكفر
 ولو اراد التسري فقات له امراته اقل نفس لا يمتنع لانه مشرعه
 لكن لو طئ ترك ليلها يغتصبها بوجوب حديث من رقا لانه رقا الله له بزاز
 ونصفها للعبد ولو مدبر او يمتنع عليه غير ذلك فلا يحل له التسري خلا
 لانه لا يملك الا الطلاق وصح نكاح جلي من زمانا جلي من غيره اي
 الزنا لثبوت نسب ولو من حرب او سيدة المقره وان حرم وطئها
 وروا عنه حتى تنقض من قبل مسئلة الاولى للكتاب في ما ذكره
 غيره اذا شترت منه **مذوع** لو طئها اذاح حل له وطئها
 اتفاقا والاول له ولزوجه المنقعه ولو تزوج امة او ام ولده الحامل
 بعد عدله قبل اقراره به جاز وكان نفيا ولا له شتره صح نكاح المملوكة
 بملك يدين ولا يستر بزاز وجها بل سبدا وجوبا على الصحيح وخبره
 او المملوكة بزننا اي جاز نكاح الزانية وان راها تزاوله وطئها بملك
 اسير او اما قوله تقار الزانية لا ينكحها الا ان منشوخة بانه
 فالحق ما طالب حكمه وفي آخره خفي الجنب لا يجب على الزوجة ان تطيق
 الفاجرة ولا عليها تسريح الفاجرة الا اذا خاف ان لا يقيها حدود الله
 فلا بأس ان يتفرقا فانما هو بائنه ضعيف كما ذكره المصنف وصح
 نكاح المضمومة المحرمة والمسمى كله لهما ولو دخل بالمحرمه فلها مهر مثل
 ويحل نكاح منقعه وموقت وانه جهلت الودة او طالت في الالحج و
 ليس منه حال لو طئها على ان يطلقها بعد شهر او نوي مكث معها مدة معينة
 ولا بأس بتزويج الزانية عتق ويجوز له وطئ امرأة او عتق عليه
 عند ما ضار تزويجها بملك صحيح واما اي الحال انما على الكتاب
 اي لانه انكاح خفية عن الموانع وقضى القاض بملكها ببيتة

لانه يزاد وقوة صح

اقامتها ولم يكن في نفس الامر تزوجها وكذا الحال في العود على الزوجات
 لها وفي الشريعة من المبادئ وبقولها بغيره ولو قلنا بطلانها بشرا
 والزواج مع علمها بذلك نفذ وحلها بالزوج باجر بعد عدة وحل
 لها من تزوجها ورجوعها ورجوعه على الاول وعند الشارح لا يحل لها وعند
 محمد كحل الاول عالم يدخل الشارح ومن فروع النكاح بشرا في الزور كما سيجي
 والشارح لا يبيح تعليق بالشرا كمن وجب له ان ينفذ النكاح
 لتعليقه بالخطبة في ثبوتها في الدرر فانه لا يضاف الى المستقبل فيجب
 عند اداء بعد عدة لم يبيح ولكن لا يبطل النكاح بالشرا الفاسد وانما
 يبطل الشرط وانه ينفذ لوعده مع شرط فاسد لم يبطل النكاح بل الشرط
 ينحل من ماله علقه بالشرا الا ان يعلقه بشرط ماض كالحال لا محالة فيكون
 تحقيقا فتنفذ للحال كانه حبيب بناء لانه فقال ابو ذر وجنا قبلك
 فقال ان قلنا به فقال ان لم اكن زوجا فلان نفذ زوجا لا يملك قبل
 ثم علم كذا به انفذ لتعليقه بوجوه وكذا اذا وجد المعلق عليه في المجلس
 فذكره چوي زاده وعنه امس بكتاب لكن في الزهر قبيل كتاب العرف في
 مسئلة التعليق برضى الاب والحق الاصطلاح ثابت من علة
 الاول هو لغة خلاف العود وعرف العارف بالله وشرع الباطن العالم
 الاول انه ولو فاسقا علم المذهب عالم يكن منتهك وخروج نحو صبي ووضي
 مطلقا على المذهب والولاية تنفذ القول على الغير ثبت باريق قرابة
 وملك وولاد ومامنة شهادا واولاد واولاد وولاية نوب علم
 المصلحة ولو بكر او ولاية اجبار على الصغيرة والوثيا ومعتقته وموتقة
 كما افاده بقوله وهو ان الولي شرطا صحيح النكاح صغير ومجنون او قبيح
 لا مصلحة تنفذ نكاح حرة مكنته ببارضه ولي والاصل ان كل نكاح
 في ماله تصرف في نفسه وماله فلا والله ان الولي اذا كان عصبية ولو غير
 محرم كالحسين عم في الاجح خانه وخروج ذوق الارحام والام والقاضي
 الاعتراض في غير المكنته منبغضه القاضي ويخبر ويخبر وانكاح عالم يكن
 حتى كونه متبلا بضيع الولد وينبغي الحاق الجبل الطاهر به وينبغي في غير
 المكنته بعد جواز اصلا وهو انما رافقون لنفسه وانما فلا

نحل

كحل مطلقا فلانما نكحت غيره كفو براضى وهو الحنن لا يقتضون ولا بعد
 موعنة اياه فلا يحفظا وبناء على الاول وهو في الرواية مرضى البعض
 من الاولاد قبل العقد وبعد كالحال بثبوت لكل مكنته لانه انما
 وقود وسحقه في الموقوف او استوفى اني الدرجة وان فلا قرينة
 منه الفسخ وان لم يكن الا في موهبي العقد صحيح نافذ مطلقا انما قال
 قبله اي والحق الا عراض المهر وكونه مما يدل على الرضا فلا دلالة
 ان كان عدم الكفاية فابا عند القاضي قبل محاصنة والام يكن رضائيا
 لا يكون سكونه رضائيا لم له واما قصد بقاء كفو فلا يستحق حق
 الباطن من سواد ولا يجبر الباطن البكر على النكاح لا تعلقه بالولاية
 باليدون فان استاذن بها هو الولي وهو السنة او وكيل او سوك
 او زوجا وولدا واخيرا رسول او فقولي عدل في كس من رده عن
 او نكحت غير شريفة او تبست او بكت بلا صوت فلو يبعوث
 لم يكن اذا ولا ردا حتى لو رضيت بعد ان نفذ موعنة وغيره فان
 الوفاية والمصلحة فيه نظر فلو اذ اني توكيل في الاول ان كذا الولي
 فلو نفذ والمزوج لم يكن سكونا او اذنا و اجازة في الثاني ان ينفذ
 النكاح لا لو يبطل بيوته ولو قالت بعد موته تزوجت اية بامر
 انكرت الورثة ما لقول لا فتهمة وتعتق وتوقالت بغير امر من مكنته بلفظ
 فريضته فلقول لهم وقولها اول منه رد قبل العقد لا بعده وتزوجها
 لنفسه في تزوجها بعد العقد لا قبله ولو استأمنها في معين فزوت
 ثم تزوجها منه فكن صح في الاجح بخلاف ماله بلغا فزوت ثم قالت
 رضيت لم يجز بطلانها بالرد ولذا استحسنوا التجدد عند الزفاف
 لان الغائب اطهار النفقة عند فحاة السماء وتواستأمنها فسكت
 فلو كل من تزوجها من سماء جاز ان عرف الزوج والمهر كان القنية و
 استكملت في البهر بانه ليس للوكيل ان يوكل بلا اذنه فنقضه عدم
 الجواز او انما استئذنه من عات بالزوج ان من اوله نظر الرعية
 فيه او عنه ولو في ضمن العام كجدة او بنتي لو كسوة والا لا ما
 لم تنقض له الامر لا العلم بالمهر وقيل بشرط وهو قول المتأخرين

يحسن عن الذخيرة فافهم المصنف وما صح في الدرر عن الكافي رده
 الكمال وكذا اذا زوجها الولد عن ابي بصير فان كانت صح في الاصح ان
 علمته كما مر فان استاذنا غير الاقرب كما جئنا اوله بعيد فلا عبدة
 سكونها بل لا بد من القول بالاتباع الباطنة لا فرق بينهما الا في ان
 لا ارضاها يكون بالذلة كما ذكره بقوله او ما هو في معناه من فعل يدل
 على الرضا كطلب مهرها ونفقته وتكيتها من الزوج وكونه بامر رضا
 ظهر به وقبول الثمانية والنكاح ورواؤنا في خلافه من اقول
 بعد من زالت بكارتها بوثبة ان خطبه او دور وحبس اي حصول
 جواحه او نفقته اي كبر كبر حقيقة كنفوق كجب او عتة او طلاق
 او موت بعد خلوة قبل وطئ او زنا وهذه فقا كبر حكما ان لم ينكر
 ولم تحجب والمأقنب كوطوءة بشبهة او نكاح فاسد قال الزوجه
 لكبر الباطنة بقاء النكاح فكنت وقالت بل ردت النكاح ولا
 يشته لها على ذلك ولم يكن دخل بها فلو عاني الاصح فاقول قولنا بغيرها على
 المقتضى وتقبل بنية على سكونها لانه وجودي بغيره المستقبلي ولو جئنا
 بغيرها او لا ان يبرهن على رضاها او اجازتها كما زوجها ابوها مثلا او محاذ
 بغيرها فقلت انما بالغة النكاح لم يبرهن من مرادهم وقال الاب او
 الزوجه بل ان حقيقة فاذا القول لا ان يشته انما صح وكذا لو
 ادعى المراهق بوعده ولو بغيرها بنية البلوغ او على الاصح بخلاف قول
 الصغيرة ردت حتى بلغت وكذا بالزوجه فاقول لا يشترط وبنية
 فليفتحا ولا ولا الا بانه النكاح الصغير والصغيرة جبر او لو شيا
 كعتوه ومجنونه شبرا ولم يزم النكاح ولو بغيره فاحسن نفق
 مهرها وزوجة مهرها او زوجها بغير كفو ان كان الولد المزوجه بغيره
 بغيره ابا او جدا وكذا المولى وابن المجنون لم يعرف منها سوى اولها
 مجانته وحسنها او عرف لا يبرهن النكاح اتفاقا وكذا لو كان سكران
 فزوجها من فاسق او شرير او فقير او دني حرفة لظهور سوء
 اختياره فلا يبرهن بشفقة المظنونة وان كان المزوجه غيرهما اي
 غير الاب وابيه ولو الام او الفاض او وكيل الاب لكن في التهر

لج

يكن

يحسن لو عين وكيله القدر صح لا يبرهن النكاح من غير كفو او بغيره
 فاحسن اصلا وما في صدر الشريعة صح ولو لها مشي وختم واذ
 كان من كفو وبيهر المثل صح ولكن ايها اي لصغير وصغيرة ومليح بها
 خيار الفسخ ولو بعد الدخول بالبلوغ او العلم بالنكاح بعده
 لقصور الشفقة ويقتضيه عنه خيار العتق ولو بلغت وهو صغير
 فزوجه بحضرة اميه او وصية بشرط القضاء والفسخ فيكون ان يبرهن
 ويلزم كل امرئ الفرقه ان من قبلها ففسخ لا ينقض عقد وطئ
 ولا يلحق حلالا الا في الزوجه وان من قبلها فطلاقا الا بملك او ردة
 او خيار عتق ولو بغيره ففسخ منه ولا مهر عليه الا اذا اختار نفسه
 بخيار عتق بشرط الكمال القضاء الا ثمانية ونظرا صاحب المهر فكل
 فرق النكاح انكاح بغيرها ففسخ حلالا وهذا الذي يجزى
 بغيره الا مع نفقة مهر كذا في عتق ونفقة الكفو بغيره
 تقبيل سبي واسلام الجارب او ارضاع فترتها قد عدوا فيها
 خيار عتق بوعده وكذا ملك لبعضه ونكاح الفسخ بغيره
 اما العلم من تحت عتق وكذا ابلاده ولعان ذاك بطلوا قضاء
 فاحسن ان شرط الجح حلال عتق وملك واسلام ان يبرهن تقبيل سبي مع
 الابلي باطع بغيره مع فساد العتق بغيره وبطل خيار البكر
 بسكون لو شتره عالمه باصل النكاح ولو سالت عن
 قدر المهر قبل الخلوة او عن الزوجه او سالت عن الشهادة ولم يطل
 خيارها شتره بغيره ولا بين الاخر الجحس لانه كاستشفة ولو اجهفت
 معه تقول اطلب الجحس ثم يبرهن بخياره ابلوغ لانه وبين
 وثقه فانه بلغت الآن ضرورة اجبا الحق وان جهلت
 به لتفرغها لا علم بخلاف خيار المعتقة فانه بينه ففسخ
 بالمولى وخيار الصغيرة واليب اذ اباها لا يطل باب كوث بلا
 حرمه رضا او لانه عليه كقبلة وليس في فسخ مهر ولا يطل
 بغيرها من الجحس وفقة المهر فيبقى حتى يزوج الرضا ولو ادعت
 انكسرت كبر صفة ومعاودة القول كدعي الا كراه لو في جحس

البولي لا يلحقه في النكاح الا مال العبد بنصف وهو من ثلث
 باليت حية المعتقة بلامتوسط انتمى بيازا لما قبله على ترتيب الارث
 واليت منقذ من اربع المجنونة على اربعها لا يتكبحه حجب نفقة او بغير حرة و
 تكليف و اسلام في حق مسلمة تترد النكاح التزوج و ولد مسلم
 لعدم الولاية وكذا الاولاد في نكاح و لا مال مسلم على كفاية الا بالاسباب
 انما ياد بكونه مسلم سببا واحدة كفاية او سلطانا او نياها او ثباتا
 ولا كفاية ولا به على كفاية اتفاقية لم يكن عصبته فالولاية للام ثم لام
 الاب ومن العتقة عكسه ثم للبنت ثم بنت الابن ثم بنت الابن ثم
 لبنت الابن ثم بنت بنت الابن وهكذا ثم لبي الفاسد ثم الاخوات
 وام ثم الاخوات ثم اب ثم لولد الام المذكور ان ثلثي سواء ثم لاولادهم ثم
 لزوجي الارحام الموات ثم الاخوات ثم الفاتات ثم بنات الاعمام و بهذا الترتيب
 اولادهم ثم مولى الموالاة ثم اب لغاز ثم لغاز ثم لغاز ثم لغاز
 مشورة ثم لغاز ثم لغاز ثم لغاز ثم لغاز ثم لغاز ثم لغاز
 ومن اذا تزوج ابنته مطلقا واد اوصى ابه الاب بملك على المذهب ثم لوكا
 فربا او جاك بملك بالولاية كما لا يخفى **فروع** يس للقاضي تزويج
 الصغيرة من نصف و لا من لا تقبل شيئا ولا كان في نفس النكاح
 و اترد المعتقة و يعلم ان فقد حكم و ان عرس عن الدعوى صغيرة
 زوجت نفسها و لا حاكم ثم توقف و نفذ باجارتها بعد بلوغها
 لا لبخيرة او هو التلحان و لو تزوجها و ليا مسموفاة قدم السابون
 فانه لم يرد و نفقا معا بطلان و لولي الا بعد التزوج ببقية الا قرب
 فلو تزوج الا بعد حال قيام الا قرب توقف على اجازة و لو كانت الولاية
 اليه لم يجوز الا باجازه بعد النكاح استنار و طهر به مائة الف
 واختار في الملتقى ما لم ينظر الكفو الخاطب جوابه و اعلم ان ابنا فان
 و نقل ابن الكمال ان عليه الفتوى و ثمة الخلاف بينهم اختلف في المدينة
 ان يكون عينية منقذ طاعة و لو تزوجها الا قرب جث هو جاز النكاح على
 الطاهر طهر به و بئس للام بعد من او بقاء النسب شرجه الوهابية لكن
 في التوسعة عن الفاتات لو لم يزوج الا قرب زوج الفاتة عند

فوت

فوت الكفو التزوج ببعث الا قرب اى بائنا عنه عن التزوج
 اجماعا خلاصة ولا بد جليل ثم و بكم اس بوق و الا قرب بغير
 بولاية نامة و مولى المجنونة و المجنونة و لو كان رضائي المثل في اما التفرق
 في المال فلاب اتفاق ابنتها و اذ سفل و و نه ابها كما مروا و الا و ان
 بامر الاب به ليصح اتفاقا و لو اقر و لم يقر و صغيرة او اقر و كبل
 رجل او امرأة او مولى البعد بالنكاح لم ينفذ لانه اقرار على البعد
 بخلاف مولى الامة جث ينفذ اجماعا لان منافع بعضها ملكه الا ان
 يشهد الشهود على النكاح بانه ينصب القاضي خصما عن الصغير
 حتى يكثر فتقام البينة عليه او يدرك الصغير او الصغيرة فيصده
 الى الولي الحق و يصدر في الموكل و البعد عند اذ حنفه و قال لا يصدر
 في ذلك و هذه المسئلة مخزجة من قولهم من ملك الانشاء
 ملك الا قرار به و لا نظاير **فروع** هل لولي مجنونا معتقه
 تزويجه اكثر من واحدة لم اره و منه ان في و جوف في الصبي
 للحاجة **باب** الكفاية معتبرة في ابتداء النكاح للزوجه
 او صحة من جانب اى الرجل لانه الشريعة بانه يكون من انشا
 لديه و لانه لا تعتبر من جانب الا ان الزوج مستقر فلما يقبله
 و نامة الفاتش و هذا عند الكافي الصحيح كما في المجازية كان في
 الظاهرية و غير هذا عند و عنه ان تعتبر في جانب ابنة الكفاية
 اى حق الولي لاحقا فلو كلفت رجلا و لم تعلم حاله فاذا هو عبيد لا خيار
 لابل للام و لوليه و لو تزوجها برضا و لم يعلموا بعد الكفاية ثم
 علموا لا خيار لاحد الا اذا اشركوا الكفاية او اجزهم بها و تمت
 العقد فزوجا على ذلك ثم علموا انه غير كفو كان لهم الجنان و لو الجيرة
 فليخفوا و تعتبر الكفاية للزوم النكاح خلافا لما لك نسبنا فقبول
 بعضهم الكفاية بعضهم و بقية العرب بعضهم الكفاية بعضهم و استثنى
 في الملتقى بقاء المداية بنى بالوطى منهم و الحق الا حلالا و لا المصنف
 كما يجوز و الفسخ و الشر بولاية و بعضه اطلاق المص
 كالنكاح و الدر و هذا في العرب و اما في ابيهم فتعتبر حرة و اسلاما

بنيهم او معنق غير كفوا لمن ابوا مسلم او حرا او معنق
واما حرة الاصل فمن ابوا مسلم او حرة كفوا لذات ابوين
وابوين فبها كالا بالانعام النسب بالجد وفي الفسخ ولا يبعد مكانة مسلم
بنفق لمعنق بنفق واما معنق الوضيع فلا يكتفي معتقة
الشريفة واما مرتدا مسلم فافوا لمن حرة واما الكفارة بين الذميين
فلا تغير الا لفسخ وتعتبر في العرب واليه وبان ان نفوس فليس
فاسق كفوا الصالح او ما سقته بنت صالح معنق كازاولا على الطاهر
وما لا ياز بقدر على المعنق ونفقة شهره لو غير محرف والافاق كسب
كل يوم كفوا بنها لو تعليق بالماء ومخوفة فمثل حايك غير كفوا مثل ضاها
والاخيا حايك ازان وناجوا ولا بها العالم وفاض واما ابتاع العتقة فاحسن
من الكفاح اما انوطايف فمن الحرف فضا حرة كفوا للتاج لو غير ونية
كبوابة ووزاندرين او نظر كفوا كبت الامير ميعر حرة الكفاة
اعتبار ما عند ابتداء العقد فلا يضره الا بعده فلو كان زوجه كفوا ان
يخرم بفسخ واما لو كان في باغاثم صار باجوا فافوا بغير عار باليمن كفوا
والا لا يخرم بفسخ بغير كفوا لا يكون كفوا لا يخرم بغير عار او سلطانا
وهو المالح فخرج عن ابناهم وادع عن ابناهم ان ظاهر الرواية واردة
المعنف لكن في الشرائع ان الحجب بذل المنصب والمجاهة فغير كفوا
للعقوبة بانهج واز بالانعام كفوا لا شرف العلم فوق شرف النسب
والمال كاجرم به البزاز والارثقاء الكمال وعنده ولو جده ظاهر
ولذا قيل ان عاتق رضي الله عنه افضل من فاطمة رضي الله عنها فاستأجر
والحنين كفوا بنت الشفل ومنه سئل عن من يهرجها بذاها كالبطل
المعنف والفقير كفوا للدين فلا عبرة بالبلد كما لا عبرة بالمال خاتمة
ولا بالعقل ولا بعبوب بفسخ بها البيع خلافا للشافل كان في الزنا
عن امر غيبا لا ينفذ بس كفسخ للعاقبة وكذا البيع كفوا بفسخ واسب
او امة او حرة منهن بالنسبة الى الكفر بغيره المعنق كما لا بالنسبة الى النفقة
لان العادة ان الابا يتخلون عن الابناء والمهر لا النفقة واخبره ولو
كنت باقل من مهره فلو كان العصبه الاعتراض حتى يتم مهره مثله او بوفرة

الناقص

الناقص بينهما فمالا رولو طلقا الزوج قبل تفريق الولي قبل الدخول
فما نصف المسمى ولو فرق الولي بينهما قبل الدخول فلا مهر لها وان
بعد ذلك المسمى وكذا الوفاة احدها قبل التفريق فليس للولي
المطالبة بالانعام لانها الشك في الموت جو اهر الفتاوى اجرة بتر فخرج
امراة فزوجه امة جائز وقال لا يبيع وهو استحسان ملتقى بغير المهر
وفي شرح الطحاوي قوله احسن للفتوى واختاره ابو الليث
واقره المصنف واجمعوا انه لو زوجه بنته الصغيرة او مولية لم يخر
كما لو امره بعتنه او نحوه او امة فخالف او امراته بنزويها
ولم يعين فزوجه غير كفوا لم يخر اتفاقا ولو زوجه الامور بملكها
امراة امرائين في عقد واحد لا ينفذ للحنيفة وله ان يخرها او
احدها ولو في عقدين لزمت الاول وتوقف الثاني ولو امره بامرة
في عقدة فزوجه واحدة او شتين في عقدتين جائزا الا اذا قال
لا تزوجني الا امرائين في عقد او في عقدين لم يخر الحائفة ولا تنفذ
الا بيجاب على قبول غائب عن الجاس في سائر العقود ومن نكح
مبيع وغيبها على سبيل الايجاب ولا تنفذ الا بانهج اتفاقا ويتولى طرفه
النكاح واحد بايجاب يقوم مقام القبول في خمس صور كانه
حرا او وكيل من الجائزين او احبلا من جانب وكيل من آخر او
وكيل من آخر او وكيل من جانب وكيل من آخر كزوجة بنتي من
هو مدخل ليس ذلك الواحد بفضولي ولو من جانب وانه تكلم
بكل ما يدع على الرجوع او قبله غير معتبر شرعا كما تقر ان الايجاب
لا يتوقف على قبول غائب ونكاح جده وامة بغير اذن السيد
موقوف على الاجازة كنكاح المفضولي سبيح في المبيع توقف
عقوده كذا ان لا يخره حال العقد ولا يتحل ولا ينال العلم من خروج
بنته الصغيرة فلو كبره فلا بد من الاستئذان حتى لو تزوجها
بلا استئذان فبطلت او افسحت بالرضا لا يكون عندها وقال
ابو يوسف يجوز وكذا المولى المعنق والحاكم والسفطان جوه
بعنه بخلاف الصغيرة كما مر فليخر من نفقه فيكون احلا من

من جانب ولبا من آخر كما لو كبل الذي وكلته ان يزوجه من
نفس فان ذلك فيكون من جانب وكما من آخر بخلاف ما
وكلته بغيره وكما من رجل فزوجها من نفس لانها نصبت له زوجا لا من زوجا
او وكلته ان ينصرف في امره او قاتل له زوجة نفس من حيث
لم يزوجها من نفس كما في الثانية والاصل ان الكيل معونة بالخطا
فلا بد من كسب الحرة ولو اجاز من له الاجازة كالحاج الغفلة بعد
حج لانه انما طهرت المعقود واحد العاقرين فقط بخلاف اجازة
بغيره في زينة طهرت اربعة اشياء اربعة كما سبق من مع الغفلة
قبل الاجازة لا يملك نفقته النكاح بخلاف بيع بشره حال لزوم عقد
الكيل موافقة في المهر المسمى وحكم رسول كوكيل باب
المهر ومن اسماها الصداق والصدقة والنفقة والعطية والمعقود
استبلا والحوارة المعقود في المهر المسمى وفي المأنة مائة البكر
نصف عشرة فدية الشب اقل عشرة دراهم كدب البهمن وغيره لانه
اقل من عشرة دراهم ورواية الاقل تحمل على المهر فدية وزن سبعة
مثل قبل كان الزكاة مفروضة كانت اولاد ولدنا او غرضنا قيمة عشرة
ومت العقد امان ضامنا بطلاق قبل وطل قبل يوم الغرض ويكسب العشرة
ان ساء او دورها ويكسب اكثر منها ان ساء اكثر ويملكه عند وطل او
خلوة صحت مع الزوج او موت احداهما او تزوج ثانيا في العدة
او ازالة بكارها بخلاف ان التها ينفق فانما يكسب النصف
بطلاق قبل وطل ولو دفع من اجبني فعلى الاجبني اربعة نفقته مهر
مسا ان طلق قبل الاخل والافلح من كسب النصف بطلاق
قبل وطل او خادعة فدية ان كسبها على ما قبلته من ثمن في الزنا نصفه
وربها من نصف وعاد النصف الى صاحب الزوج بوجوه الطلاق
او اذ لم يكن مسكنا وان كان مسكنا لم يدخل ملكا منه بل توقف
عوده الى ملكه على الغرض او الرضا فكذا لا نفقة لعقود الزوج
عنه المهر بعد طلاقه قبل ان قبل العقد او كونه لعدم ملكه قبل

ونفقة

ونفقة تصرف المرأة قبل في الكل بغير ملكها وعليه نصف قيمته
الاصل يوم القبض لا زيادة المهر المنفصلة تنصف قبل القبض
لا بعد ووجب مهر المثل في الشغار هو ان يزوجه بنته علم ان يزوجه
الاخر بنته او اخته مثلا معاوضة بالعقد بين و هو من عنده خلوه
عن المهر فزوجها بنته مهر المثل فلم يبق شغار او من خدمة تزوج
بحسنه لا ما هو لحره او امته لازمه ثوب الموضع كذا قالوا و
معاودة صحت زوجه علم ان يزوجه كسبه او غيرها كقصة شعيب
مع موسى عليها السلام على خدمة عمده او امته او عبيد الغير رضا
بقوله او غيرها من رضاه وفي تعليم القراءة للنفس بالابتعا بالمال
وباءه زوجك ملك مع القرآن لاسيما او لتقبل بكن في الزهر
ان يصح عليه قول المتأخرين ولا خدمة لوكي الزوج عدا ما دونها
في ذلك اما الخدمة لاهرام لاسيما مع الامانة والا فلا ولا اخذاه
مهر وكذا يجب مهر المثل فيما لم يسم مهر او نفقته او طلق الزوج او
ما ت احدها او اذ لم يزوجه على شيء يصح مهر او الا فدية الشب هو الواجب
او سبي خرا او خنزيرا او هذا الخلق وهو حر او هذه البقرة او
لنفقة راسه لليم او دابة او ثوبا او دار او لم يبين جنسها ففدية الشب
ويكسب متعة لمفوضة هي من زوجت بلا مهر طلق طلق قبل الوطن
و ان دور وخمار وملحفة لا تزيد على نصفه ان نصف مهر المثل الزوج
نفسا ولا تنقص عن حصة دراهم لو فقيرا او فقيرة المتعة كسبها كما تنفق
به بقية وتسحب المتعة لمن سواها ان المفوضة الامن سواها سمي لا مهر
وطلقت قبل وطل فلا تسحب لابل للموطوعة سمي لا مهر او لا فدية الشب
اربع وما فرض بتراضيها او بفرض قاض مهر المثل بعد العقد لاني
عن المهر او زينة على ما سبق فانما تملك به بشره فامتنعوا في المجلس او قبول
ولا الصغيرة ومعرفة قدرها وبقا الزوجة على الطاهر مهر وفي الكافي
جدة والنيكاح بزيادة الف لزمه الا كفارة على الطاهر وفي الثانية لو جبهة
مهر ثم او كسبه من المهر وقبلته حج ويكسب على الزيادة وفي البقرة
الاشبه ان لا يصح باقصة الزيادة لا ينصف لا خفصا من التصفيف

يشين

المفروض في العقد بالنص بل يجب النفقة في الاول ونصف الاصل في الثاني
وتصح حطها لكلاهما بعضه قبل او لا ويرتد بالرد والملاوة منه اجزءه قوله
الا انه كما لو طلق ما يقع حتى كمرض لاحد ما يمنع الوطى وطبيع كوجوده ثلث
عاقلة ذكره ابن الكمال وجعل في الاسرار من الشئ على غير الشئ مثال
مستقل وشري كاجرام فرض او نقل ومن المستحق رفق بفتحيتين
الشام وقرن بالعد عظم وعضل بفتحيتين غدة وصغرو لو
بزواج لا بطلاق معه الباع وبلا وجو وثالث معها ولو باها او اعنى الا ان
يكون الثالث صغيرا لا يعقل باء بعد عالميها بينهما او جوتا او منى عليه لكن
في البرازية ان في البيل تحت لاني النهار وكذا الاعمن في الاج اجارية احدها
فلا تمنع به بفتح مبتغى والكاتب يطلع ان كان عقورا مطلقا وفي الفقه و
عندى ان كلبه لا يمنع مطلقا او كان لازوجة والا يكن عقورا وكان له
لا يمنع وبني عدم صلاحية المكان كسجد وطريق وحمام وجر أو وسطا وبني
بابه مفتوح وما دام لم يعرفها وصوم التطوع والمنذور والكفارة والعقار
جزءا من نصيب في الاج او لا كفارة بالانفاد ومفادها انه لو اكل ناسيا
فامسك فغنى بها ان نفعه وكذا اكلنا اسقطا كفارة نهرا بالانفاد صوم رمان
او اداء وصلاة الفرض فقط كما لو طلق فيما بيني ولو كان الزوج جوبا او
عينا او حنبا او حتى ان ظهر حاله والا فتكافى موقوف رمان البحر و
الاشهاد على طهره نهرو فيه وتكون الفقة لمرض او ضعف خلقته
او كبر سن في ثبوت النسب ولو من الجبوب وفي نكاح المهر المسمى مهر
المثل بلا تسمية والنفقة والسكن والعدة وحرمته ملكا حاشيا و
اربع سوا في عدتها وحرمته ملكا الامه ومراعاة وقت الطلاق في حرمه و
كذا او نفع طلاق بين آخر على المختار لا يكون كما لو طلق في حق بغيته الاحكام
كالنفس والاحصاء وحرمه البنت وحدا الماوى والرجعة والميراث
ومهر بركا كما لا يجار على المهر وعجزه ذلك كما نطقه صاحب المهر فقال
وخلق الزوج مثل الوطى في صور وغيره وبهذا العقد تحصيل كبريه مهر و
اعداد كذا نسب انفاة سكن ومنه الاخت معتقل واربع وكذا
قالوا الاما ولقد راعوا زمان فراق فيه ترجيح وادفعوا فيه تطبيق

او النكاح وقيل لا والصواب الاول القيل اما الفاجر فلا حصان يا املى
ورجعه وكذا التوريت معقول سقوطا وطلى واحكام لها وكذا التحريم
بنت فكل المبرك بمذول كذلك الفنى والنفقة ما في عبادته و
كذا بالنفس تكميل ولو اقرت ففانت بعد الدخول وقال الزوج قبل الدخول
قال قولنا لانكاره سقوطا في المهر وان انكر الوطى ولو لم تكن في الملاوة
فان بركا تحت والا لا لا المبرك انما تو طلى كرا كما يكفه القراسوس واقره
المصنف ولو قال ان خلوت بك فانت طالق فخلابها طلقت باينا لوجو
الشرا ووجب نصف المهر ولا عدة عليها بركا في كجب العدة
في الكل ان كل انواع الملاوة ولو فاسدة احتياطا ان استخانة لتوهم
الشغل وقيل قائله العدة وري واختاره الترمذي وقاض حاز ان كان الاغ
شرا عبا كصوم كجب العدة وان كان حقيقيا كصفو ومضى مدنف
لا كجب والذهب الاول لانه نص في قوله المصنف وفي المجتبى الموت ايض
كما لو طلق في حق العدة والى فقط حتى لو ماتت الام قبل وفاء بها تحت
بشرها قبضت الف المهر منه قبضته ولو طلقت قبل وطى رجع عليها بنصف العدة
تعتبر النفقة في العقود وان لم تقبض او قبضت بنصفه فوجب الكل
في الصورة الاول او ما بيني وهو النصف في الثانية او وصفت عرض المهر
كثوب معتبر او في الذمة قبل القبض او بعده لا يرجع لحصول المفعول
نكاح باللف عدا ان لا يخرجها من البلد او لا يزوج عليها او على الف ان
اقام بها وعلما القيل ان اخراجها فاني بشرطه في الصورة الاول واقام
باني الثانية فلا الف رضا بها فاما صورته الاولى تسمية المهر
فكر شرا بنفقة والى تسمية مهر على تقدير وغيره على تقدير والا يوق
ولم يقيم مهر المثل لغير رضا بقوت النفع لكن لا يبرأ المهر في الصورة
الثانية ذات التقدير بين علم القيل ولا ينقص عن الف لا تفاقمها على ذلك
ولو طلقها قبل الدخول تنصف المستحق في المستحقين لسقوط الشرط
وما لا الشرطه حاشيا بخلاف ما اذا تزوجها على الف ان كانت فيجوز
وعلى القيل ان كانت جميلة فانه يبيع الشرطه اتفاقا في الاج لعله للبراءة
بخلاف ما لو تزوج في المهر بين القلاء والكثرة للشبهة والبكارة فانها

ان شيا رزقه الاكل والاشرب لا يتركه الاكل ولا يتركه عن الاكل في وقت
البكارة فوجدنا شيا رزقه الكل ودرر في البرازية ولو لم يتركه هذا
العبد او علم هذا الف او الالف او علم هذا العبد او علم هذا العبد او علم
احد هذين واحد هما او كل من حكم الفاضل من مثل فان مثل الارض او فوفه
هذا الاوكس الا فخر مثل وفي العلاقة قبل الدخول حكم منته المثل لاننا الاصل
حتى لو كان يصف الاوكس اقل من المتعة رغبة المتعة في وقتها او علم
فرض او بعد او ثوب هو في او فخرش بيت او عدد معلوم من كذا ابل فلو اجد
في كل جنس له وسعنا الوسعة او قيمة وكل ما لم يترك السلم فيه فاني للزوج
والا فله اذ وكذا الحكم هو زوم الوسعة في كل جواز ذكره هو عند
الفقهاء المعقول على كثير من مختلفين في الاحكام ووزن نوعه هو المعقول على كثير من
متفقين فيها بخلاف جواز الجنس كثوب وداية لانه لا وسعنا ووسعنا العبد
في زماننا الجاني وانه امرنا العبد في الحال ان احد هما هو هذا العبد عند الامانة
ان ساوي اقله عشرة وراهم والاكل في العشرة لانه وجوب المسمى
وان قل ينعى مهر المثل وعند الثاني لها قيمة الزوجه او ربحها المال كما لو
استحق احد هما ويوجب مهر المثل في النكاح فاسد وهو الذي قد شرط
من شرطها الصحة كسودا ويطحن في القبل لا يغيره كالمخوفة لمحة
وطنها ولم يزد مهر المثل على المسمى كرضاء بالخطا ولو كان دور المسمى
رزقه مهر المثل نصف او التسمية بغير العقد ولو لم يسم او
جهل لزم بالما يبلغ ويثبت لكل واحد منها منته ولو يغير شق من
صاحبه دخل بها او لاني الاصح خروجها من المعصية فلا ينافي وجوبه
بل يجب على الفاضل التفريق بينهما ويجب العدة بعد الطل ولا الخلو
للصلاة لا الموت من وقت التفريق او متاركة الزوج وان لم تعلم
المرأة بالمتاركة في الاصح ويثبت النسب احشا طابا وعوة وتغير مدته
والاسنة اشهر من الوطى فان كانت منه الى الوضغ اقل مدة الحمل
يعني سنة اشهر فاكثر ثبت النسب والا يان ولده لا اقل من ستة اشهر
لا يثبت وهذا قول محمد بن يعقوب وقال ابنا المدة من وقت العقد كما يصح
ورجح في الزهارة احوط وذكر من التفريقات الفاسدة احد في عشرين

ونظم

ونظم منها العشرة التي في الخلاصة فقال وقاسد من العفو عشرة
اجارة وحكم هذا الاجرة وجوب المثل او مسمى او كل من فخر المسمى
والواجب الاكثر في الكتاب من الذي سماه او من قيمته وفي النكاح
المثل ان يكره دخل وخارج البذر لا يكره الحمل والصلح والقرض لكل
نقصة امانة او كالصحيح حكمه ثم الية مضمونة يوم قبض وصح به
بعد اقتران من مضاربة وحكمه الامانة او المثل في البيع والا الهبة
والخبرة مهر مثلها الشراء مهر مثلها الفوق اي مهر اسراة فانها من
مقوم ابها لا اسراة لم تكن من موقته كينته وفي الخلاصة وبغير
بافواتها وعما فيها فان لم يكن فثبت السفينة وبنه المسمى ومفاده
اعتبار الترتيب في حفظ وتعتبر المأنة في الاوصاف وقت العقد
سنا وجمالا ومالا وبلدا وعصر او عقلا ودينا وبكارة وبنوبة و
عفة وعلما وادبا وكمال خلقا وعدم ولد وبغير حال الزوج
ايضا ذكره الكمال قال ومهر الامانة بقدر الرغبة فيها وبشر فاقبه
اي في ثبوت مهر المثل لما ذكرنا خبر رجلين او رجل وامرأتين و
لفظ الشراوة فان لم يوجد فهو وعده ولي فاقول للزوج بمبينة و
ما في الحبط من الفاضل فرض مهر حكمه في الزهر على ما اذا ارضيانه ك
فان لم يوجد من قبيلة ابها من الجانب فمن قبيلة عاقل قبيلة
ابها فان لم يوجد فاقول له اي للزوج في ذلك بمبينة كما وجب منها
المرأة مهرها ولو المرأة صغيرة ولو عاقدة الالة سفيرة لكن بشر حاجته
فلو في مرض موته وهو وارث لم يبرح والاصح من الثلث وقبول المرأة
او غيرها في مجلس الضمان ونظام اباشات من زوجها البالغ او
المرأة الضامنة وان ادى بجمع على الزوج ان امرها هو حكم الخالة ولا
يطالب بمهر ابنة الصغير الفقير اما الفاضل يطالب ابوه بالرفع من
مال ابنة لأمه مال نفسه اذا تزوج امرأة الا اذا اضمنه على المعتمد كما
في النفقة فان لا يواخذها الا اذا اضمن ولا يجوز للاب الا اذا اضمن
على الرجوع عند الاداء لا منعه من الوطى وودا عيشه شرح في السف
بما ولو بعد وطلو وخلوة رخصتها لانه لكل طينة معقود عليها تسليم بعض

عن النبي صلى الله عليه وسلم انما سلم عارية ولا حوا ان بشره بها ثم بشره
كما بسط في الدرر اخذ اهل المعرفة شيئا عن النبي صلى الله عليه وسلم فلزم وجوب ان
يسره لانه رشوة جهرا بانه لم يرض ان يرضه لها عارية وقالت
هو عليك او قال الزوج ذلك بعد موته بغيره وقال الاب او وثقه
بعد موته عارية فانعمت ان القول للزوج ولما اذا كان الوقف مستمرا
ان الاب يدفع مثله جازا لا عارية وانما ان كان من تركي كسر والشم
فالقول للاب كما لو كان اكثر مما يجزى منها والام كلاب في تجزئتها وكذا
ولي الصغيرة شرح الوهبانية واستحسن في الهند شعاعا حتى ان الاب
ان من الاشراف لم يقبل قوله ان عارية ولو وثقت في تجزئتها لا يتباها
من امتعة الاب بخفضه وعده وكان ساكنا وزفت الى الزوج فذلك لا يسر
ان يسره ذلك من اشتهى لجزائه الوفاء وكذا لو وثقت الام من جهته
ما هو معناه والاب ساكت لا ينضم الام واما من ابى السبع ولا ثاب
بل الثمان اربعين علم ما في زواجر الجواهر التي السكوت فيها كالتعلق **فروع**
لو زفت اليه بلا جواز يسر به فله مطالبة الاب بالنفقة في غير اذن الزوج
الزواني في الصحيح انه لا يرجع علم الاب بشئ لان المال في اليك في غير مقتضى
كبح ذم او من ثامن ذميه او حربي حربته فله بینه او بلا مهر ولا سكتا عنه
او ثقباه والمال انما جاز عنده ثم فوطيت او طلق قبل او مات عنها فلا مهر
لها ولو اسلمها او زانها ابنا لانا امرنا بتركه وما يدنو من نيت بغيره احكام
النكاح في حقهم كما مسلمين من وجوب النفقة في النكاح ووجوب الطلاق
وتكويها كعدة ونسب وخيار بلوغ وتوارث بنكاح صحيح وحرمة مطلقة
غائبا ونكاح عارم وان كان بها بغير او خنزير عيبين اي مضاف اليه ثم اسلمها او
اسلم جدها قبل القبض فلها ذلك فحق الخنزير ونسب الخنزير ولو طلق قبل
الدخول فلها نفقة ولها في غيره عيبين بینه الخنزير ومهر المثل في الخنزير اذا اخذ
فته اليقين كاخذه عينة **فروع** الوطى في دار الاسلام لا يجانوا عن حد اول
الافق مسلمين حتى لا يلاذون وطاوعته وبيع امته قبل تسليم
يسقط من النكاح ما قابل البكارة والافلاحة وقعت جارية مع اخرى
فازالت بكارتها لمزما مهر المثل لآب الصغيرة المطلقة بالمهر وللزوج

المطالبة

المطالبة بالمهر وللزوج المطالبة بتسليمها ان نكحت الرجل قال ابن ابي ازي
ولا يعتبر السن فانكحتها فله مهر بنت لم يرضه طلبها خلع امراة واخذ
جسدا ان ياربها او يعلم موثرا المهر مهر السرة وفيه العلانية المهر قبل الطلاق
يتقبل بالرجعي ولا يبا قبل براجعي ولو وصية المهر علم ان يترجوا جازا فلا مهر با
نكحها او لا ولو وصية لاحد ولو كسبه بغيره حج ولو اجازت به انما ثم وصية
للزوج لم يجر هذه حيلة من يريد ان يهب ولا ينجى بالانكاح
الرفيق هو المهر كذا او بدنها والعق المهر كذا توقفت النكاح
من وامة ومكاتب ومدبر وام ولد علم اجازة المهر فان اجازت نفقة
وان رد بطل فللمهر ما لم يدخل في طلب مهر المثل بعد عتقه ثم المهر والمهر
من له ولا يترجى الا لامة كآب وجد وقاض ووصى ومكاتب ومفوض
ومتولى واما العبد فلا يملك تزويجه الا من يملك اعناؤه ورعاؤه
نكحو ابلاذن فله مهر والنفقة عليهم على العرق وغيره لوجوب سبب الوجوب
منه وبسقط طاهر بغيره لغوات محل الاستيفاء وبيع من غيرها لا يباع
غيره كدبر بل يسع له ما مولا له من جلد ان قدر رعايته ثم وقينه لكنه
يباع في النفقة مرارا ان تجردت وفي المهر مرة وبطلب بالباقي بعد
عنته الا اذا باع منها خاتمه ولو تزوج المهر امته من عبده لا يجب المهر
في الملاح وتواليه وقال ابن ابي ازي بل يسقط محل الخلاف اذا لم تكن الامة
ماتة مديونة فاذي زبيح ايض لا يثبت لها ثم ينقل للمهر ثم فلو باع
سيده بعد ما تزوج امراة فله مهر بقرينة ويرى معه ابن ما وار كدبر
الاسم ملك لكن للمرأة منحه البيع لو المهر عليه لانه دين فكانت كالمراة
منحه وقوله بعد طلق رجعية اجازة للنكاح لا طلقا او فارقا لانه
يستعمل لانه كذا حتى لو اجازته بعد ذلك لا ينفذ بخلاف الفسخ واذا
بعده في النكاح ينظم جازية وفا سدة فبياع كدبر من كذا فاسدا
بعد اذنه فوطئها خلافا لها ولو نوى المهر الصحيح فوطئها بغيره كما لو نوى
عليه ولو نوى على الفاسد صح ووجه الصحيح ايضا علم ما حقق في الهند ولو نكحها ما يتاح
او كذا اخرى بعد ما صحى وقفت على الاجازة لانها والاذن بمره وان نوى
مرارا ولو مرتين صح لانها كل نكاح العبد وكذا التوكيد بالنكاح بخلاف

التوكيل به فانه لا يتناول النفاذ فلا يتبين به وبه يرفع ولو كسب النكاح فاسد
 لا يملك الصبي خلاف البيع ابن ملك وفي الاشهاد في قاعدة الاصل في الكلام
 الحقيقة الاذن في النكاح والبيع التوكيل ببيع يتناول النفاذ فلا يتبين به
 لا ولا يبيع على النكاح وصلاصة وصوم ورجوع وبيع ان كانت على الاخر فاذا
 وان على المستقبل لا ولو تزوج عبد الما دونها مد يونا حج وسائر المرأة
 محرمان في مهر مثلها والا فلي والراية عليه كالمكاتب بعد استيفاء الوفاة
 كدسج الصحة مع دين المرض لا اذا باعته منها كما مروى لو تزوج بنته مكاتب
 ثم مات لا ينفك النكاح لانها لم تكن مكاتب بوقت ابراء الا اذا عجز فرد
 في الرق فبذلك ينفك النكاح في زوج امته او ام ولد ولا يجب عليه ثوبتها وان
 شرط في العقد اما في لو شرط الحرية او لا وانه فيه حج وعقود كل من ولده
 في هذا النكاح لا في قبول المولى الشرع والشرع على اعتباره هو مفعول
 تعاقب الحرية بالولادة فيجوز فدية ومفاد انه لو باعها او مات عنها قبل الوفاة
 فلا حرية ولو ادعى الزوج الشرط ولا يثبت له حلف المولى مكره لكن لا نفقه
 لا يسكن له الا بالباينة بغيرها المير ولا يستحقها وتخدم المولى وبطأ الزوج
 ان حلف بها فارغة عن خدمة المولى ويكون في تسليمها قوله من خلفت بها
 وطبقها ثم فان يواظب ثم يرجع عنها حج رجوعه لبعثا حقه وسقطت النفقة
 ولو خدمته الى السيد بعد البيعة بلا استخار امه او استخار امها رارا واعادها
 ليست الزوج لبيلا لا يسقط بقاء البيعة ولد ان المولى استغنى بها الى بانه
 وان ابادة زوجها طهره في ولا اجبار منه وامته ولو ام ولد ولا يلزم الاستبراء
 بل يثبت فلو ولدت لافل من خلف حول فهو من المولى والنكاح فاسد نحو
 من الاستبراء ويثبت النسب على النكاح وان لم ير شيئا لا مكاتبه
 ولا مكاتبته بل يتوقف على اجازة الما ولو صغير سرح الما قابلا بانع فلو ادعى
 فقتلها عاود موثقا على اجازة المولى لا على اجازة ترها لعدم اهليتها ان لم
 يكن عصبية غيره ولو عجزا توقف النكاح المكاتب على رضئ المولى بما يشا
 يعود مؤثر النكاح عليه ويصل نكاح المكاتبه لانه طهره حتى يثبت
 على موقوف فاجله والدليل على بيعه بوجوب الكمال ما بينا غيره
 صاحب ولو قتل المولى امته قبل الوفاة ولو خطا فيه وهو مكلف

فلو

فلو صبي لم يسقطا على الراس ذكره المصنف سقط المهر منه المبدل
 كحرة ارتدت ولو صغيرة لا لو فعلت ذلك القتل امرأة ولو امته
 على الصحيح خاتمة بنفسه او قتلها وارثا او ارتدت الامه او تبتلت
 ابن زوجها كما دفعه في الهند اذا انفقت من المولى او فعله بعده اى
 المولى منقرد به ولو فعله بعده او مكاتبته او ما دونته المدة بونه لم
 يسقط اتفاقا والاذن في العزل وهو الانزال خارج الفرج لمولى
 الامه لا لان الولد حقه وهو ينفك التقيد بالباينة وكذا الحرية ثم
 يعزل عن الحرية وكذا المكاتبه ثم يحنأ باذنه مكره في الخاتمة انما يباح في
 زماننا لوفد حال الكمال فليعبر عذر المسقط طالا وذا وقا لو ابايح
 اسقطا طالع قبل اربعة اشهر ولو بلا اذن زوج وعمن امته بغير اذنه
 بلا كراهة فان طهر بها قبل نفقة ان لم بعد قبل بول وخيرت امته ولو
 ام ولد ومكاتبته ولو حاكم كعقده بعض عتقت تحت او عجز ولو
 كذا النكاح بغير رضا دفعا لزيادة الملك عليها بطلان ثلثة فاذ اخذت
 نفسها فلا مهر لها او زوجها فالحمد السيد ولو صغيرة ما قبلها وغنا
 ولو بياض يزوج في الاصح او كانت الامه عند النكاح حرة ثم صار
 امته باذنه او الحق بدار الحرب ثم سبها معا فاعتقت حرة عند ثلثة
 خلا فان كانت ميسرة واليه هذه الخيارات خيرا والعقود عند نفولم
 تعلم به حتى ارتد او لحقا فعلت فقتلت حج الا اذا قضى بالثاني وليس
 هذا الجكم على فتوى كفاي ولا يتوقف على القضاة ولا يجلل بكون
 ولا يثبت لتمام ويقتصر على مجلس كني رغبة بخلاف خيار البلوغ
 في الكل خاتمة كج عبد باذن فعتق او باعه فاجازة المشرى اخذ
 لزوال المانع وكذا احكام الامه ولا خيار لها كونه المنقود بعد العتق فلم
 تتحقق زيادة الملك وكذا لو اقترنا باذن زوجها فقتلوا واعتقوا فقتلوا
 واجازة المولى وكذا امدة برة عتقت بونه وكذا ام الولد ان دخل بها
 الزوجه والام لم ينفذ لانه عتقها من المولى تمنع نفاذ النكاح فلو طلق
 الزوج الامه قبل ان يعتق فالحمد المسمى اى للمولى اى للمولى او بعد
 فلو لم ينفذ بغيره ملكتها ومن وطئ خنت ابنه فلو لم تدر

عقرها واركنب محرما ولا يحد فاذنه فاعاده الاب وهو محرم
 عاقل ثبت نسب بشرط بقاء ملك ابنه من وقت الوطى الى الدعوة
 ومعهما لاجنه مسكالا بغير بطن وصارت ام ولده لا سندا للملك
 لو قت العاقل وعليه يمينها ولو فقير الفصور حجة بقاء نسبه
 من بقاء نفسه ومنه اكل من الحاجة الطعم لا الوطى ويجوز على نفقة
 ابيه لا على دفع جارية لثمة لا عقرها ولا ثمة ولدها سلم بكن شتركة
 فتجب حقة الشريك وهذا اذا اذاعه وحده فلو مع الابن فان شريكه
 قدم الاب والافلا بن ولو ادعى ولده ام ولدته المنفى او مدبرة او كلبنة
 شرطا تصديق الابن وجد صحيح كالب بعد زوال ولا يثبت موت وكفو
 جنون ورق فيه اى فى الحكم المذكور لا يكون كالب قبل اى قبل الزوال
 المزبور بشرط ثبوت ولا يثبت من حين الوطى الى الدعوة ولو تزوجها
 ولو فاسدا ابوه ولو بالولاية فولدت لم تقرأم ولده لكونه من
 نكاح ويجوز المهر لا القيمة ولدها حر ملك اجنه له ومن الخيل ان يملك
 امته لطفل ثم يتزوجها ولو وطى جارية امراته او والده او جده فولدت
 او عاده لا يثبت النسب الا بتصديق المولى فلو كذب ثم ملك الجارية
 وقت ما ثبت النسب وسببها فى الاستبراء ووجه متزوج برفيق قال
 لمولى تزوجها الى المكاف اعتقه عنه بالف او زادت ورطل من خرافه
 انفسه انما كان صحيح ففعل نكاحا لتقدير الملك اقتضا وكان
 قال بعته ملك واعتقه فملك لكن لو قال كذلك وقع العقد عن
 المأمور لعدم القبول كذا فى المحاشى السعدية ومفاده انه لو قال قبلت
 وقع عن الامر والاولى لها وزمها الالف وسقط المهر ويقع العقد
 عن كفايتها ان نوت عنها ولو لم يقل بالالف لا يفيد لعدم الملك و
 الولادة لانه المعتقد **باب** نكاح الكافر يشترط ان يكون
 والكاتب وانه ثلثة اصول الاول ان كل نكاح صحيح بين المسلمين
 فهو صحيح بين اهل الكفر خلافا لما لك ويرده قوله تعالى وامرأة حامله
 المكعب وقوله عليه السلام على الصلوة والسلام فولدت من نكاح
 لامن نكاح لامن سيفها والثاني ان كل نكاح حرم بين المسلمين

لنفقه

لنفقه شرطه كعدم شهاده يمينه فى حقه او اعتقده عنه لاما
 ويقرون عليه بعد الاسلام والثالث ان كل نكاح حرم لممة المحل لتمام
 يقع جازا وقال شيخنا العوا لا يبر فاسدا والا قول اجماع وعليه
 فتجب النفقة وكذا قاذفه واجمعوا انهم لا يتوارثون لان الارث ثبت
 بالنسب خلافا للقياس فى النكاح الصحيح مطلقا فينفقه عليه ذكره
 ابن ملك وغيره اسلم المنة وجاز بلا سماع شهاده وفى عدة كافر
 معتقد بدين ذلك اخترا عليه اما امرنا بتركه وما يعتقون ولو كانا
 اى المنة وجاز الا ان اسلم محمدين او اسلم احد المحمدين او ترافعا اليها
 وهما على الكفر فزوجه القاطن او الذى حكمه بينهما لعدم الحلية وبمرافعة احدهما
 لا يفرق بقاء حق الاخر بخلاف اسلامه لانه الاسلام يعلق ولا ينفك
 عليه الا اذا اطلقا قسما وطلبت التفريق فان يفرق بينهما اجماعا كما لو
 فاكوا ثم اقام معا من غير عقر او تزوج كتابية فى عدة مسلم او تزوجها
 قبل زواجه او تزوجا طلاقا طائفا فان فى هذه الاشكاله يفرق من غير مرافعة
 بخبر عن المحيط خلافا فى التزويج والى اوسى من اشترى اكرافعة واذا
 اسلم احد الزوجين المجوسيين او امراة الكلباء عرض الاسلام على الآخر
 فان اسلم فيها والا باء اى او سكت فزوجه بينهما ولو كانا تزوجا صبيها فميزا
 اتفاقا على الاصح والصبية كالحصية فيما ذكره الاصل ان كل من حج منه الاسلام
 اذا ارجع به حج منه الاسلام الا باء اذا عرض عليه وينظر عقل اى تميز عن
 الكمية ولو كانا مجنونا لعدم تمييزه بل يورث من الاسلام على ابويه فانها اسلم
 تبعه فيبقى النكاح فان لم يكن له اب نصب القاض عنه وصبا فينفقه عليه بالوقفة
 ذكره الباقى عن ابنه عن روضة العلماء والزهري ولو اسلم الزوج و
 الا بوجوبه فتزوجت او تنصرت بغير نكاحها كما لو كانت فى الابد وكذا لو
 لانها كتابية مالا والتفريق بينهما حلاق بنقض العدة ولو ابا لا لو ابنت لانه
 الطلاق لا يكون من النسب واما المميز واحد ابوي المجنون حلاق فى
 الاصح ومن اعرب السبل حيث يقع الطلاق من صغير ومجنون قاله
 الزبيدي ومثله نظر اذا الطلاق من القاض وهو عليها لامنهما فابا ال
 للابحاج بل لو تزوج كما لو ورثت من ابوه ولو قال اذ جئت فان طلاقا فجزى

لا ينفك حج

لم يقع بخلافه وحلت الدار فخلدوا جنونا ووقعوا اسلم احداهما اي
احد المجوسيتين او امرأة الكتاب برقة الى دار الحرب وملحق بها كالمهر المالح لم
يكن حتى يخلص ثلثا او ثمنه ثلثا شهر قبل اسلام الاخر اقامة لشهر حادثة
معام السبب وليست بقدره لدخول غير المدخول بها ولو اسلام زوج الكتاب
ولو مالا كامرتهن له والمرأة تبين بنسبها من الدارين حقيقة وحكما لا
بالسبي فلو خرج احداهما اليها مسلما او ذميا او اسلم او صار ذمة
في دارها او اخرجه سبيا او دخل دارها بانت بنسبها من الدارين او
اذا اهل الحرب كالموت ولا نکاح بين حي وميت وانه سبيا او ذميا اليها
معاقبة ميتين او مسلمين او ثمة اسلما او صار ذميين لا تبين لعدم
النسب حتى لو كانت السبيته منكوبة مسلم او ذميا لم تبين ولو كانت
ثم خرجت قبل بانت وان خرجت قبله لا وما في الفقه عن المجنونة كيف نهر
ومن باجرت اليها مسلمة او ذموية حايلا بانت بلا عدة فتحل تزوجا اقا
الحامل فحتى تضع على الاطراف للاعدة بل الشغل الرحم حتى الغيرة وارتداد
احدهما الى الزوجين منته فلا ينقض عداها جلا بقضاء غلامه ولو حل
كل مهرها لتلكه به ولغيره المصنف لومسي او المتهمة لو ارتدا وعليه نفقة
العدة ولا شيء من المهر والنفقة سوى السكنى بيقظة لو ارتدت بلى الفقة
منها قبل نكاحه ولو ماتت في العدة ورثها زوجها المسلم استحسانا وقروا
بغيره عا حنة وسبعين وتجبر على الاسلام وعليه نكاح الزوج الا
بمهر سيرة كدبار وعليه الفتوى ولو الجارية واقعة مشايخ بلى بعد الفقة
بروتها زوجها ونسبها اليها يقع في المكفر ثم تنكر قال في التره والافتاء
بهذا او من الافتاء بان التوادد كره قال المصنف ومن تصفح احوال
شاذ ما شاء وما يقع من زوج من موجبات الردة مكررا في كل يوم لم يوفقه
في الافتاء برواية النوادر اقول وقد بسطت في الفقه والمجيبين والفتوى
البحر وحاصلها انما بالردة شرع وتكون بنسبها من عند ابا حنيفة و
بشرها الزوج من الاجام او بغيرها اليه لو مفرقا ولو استولى عليها الزوج
بعد الردة ملكا ولو بغيرها مالم تكن ولدت منه فتكون كالمولود وتنفق المصنف
في كتاب الغصب انه عمر رضي الله عنه اجم على ما يحكيه ففر بها بالردة حتى سقط

خاربا

خاربا فقبل له يا امير المؤمنين قد سقط خاربا فقال انما لا حرمه
لما وصرع انما قال الفقهاء ابو بكر الباني حبان مرتبة على شطآنه
كاشفات الرؤس والذراع فقبل له كيف ترفق بالاحرمه لمرق انما
الشك في بانهن كانهن حريات وبقى النكاح ان اردنا معا بانه لم يعلم
السبب فيجعل كالغير ثم اسلم كذا ملك استحسانا ومن اسلم احدهما
قبل الاخر ولا مهر قبل الدخول لو الما فترها ولو او فمضغه او متعة
فلا ولو يتبع خبر الا بوجع وبنا ان احدث الدار ولو حلها بانه كان الصغير
في دارها والاب ثم بخلاف العكس والمجوس ومنه كوشن وسار
اهل الشرك شر من الكتاب والنصارى شر من اليهودي في الدارين لانه لا
فرجة لهم بل يفتق كجوش وفي الاخرة اشده عذابا ومن جامع الفقهولين
لوقال النصارى خير من اليهودية او من المجوسية كغير لانيات المجير لانيات
بالقطعي كان ومنه في السنة ان المجوسي اسعد حاله من المعتزلة لانيات
المجوسي خالفين متفقا وهو لا خالف لا احد له بزازير ومهر ولو نجس
ابو صغيرة نصرانية تحت مسلم بانت بلا مهر ولو كانت قد ماتت الام
نصرانية مثلا وكذا انكح لم تبين تناسل السبيته بموت احداهما ذميا او
مسلم او مرتدا فلم يتحل بغير الاخر وفي المجير طالع الرد لم تبين مالم يلحق
ولو بلغت عاقلة مسلمة ثم جنت عا رثا لم تبين مطلقا مسلم كخبر نصري
فتحت او تنقرا بانت ولا يبرأ من رثا او مرتدة احداهما الناس
مطلقا اسلم اليك فزكته خنثى فمعا عدا او اخنان او ام وبنتا
بطل نكاحهم ان تزوجهم بوقت واحد فان رتب فالآخر باطل وخيرة
محمد وان فعل نكاح بغير رتبة كانا كخبره في التزويج بعد الفقة
بلغت المسلمة المنكوبة ولم تصف الاسلام بانت ولا مهر قبل الدخول ومنه
ان يكر الله تعالى بجميع صفاته عند ما وتقر بذلك كافي الكافي باب
القسمة بفتح القاف القسمة وبذلك النصيب كجبه وطاهر الانية
انه من من ثمران بعد ان لا يجوز منه اي في القسمة بالسوية
في البيوت وفي الملبوس والاكول والتمجبة لاني الجماعة كالمجبة بل يستحب
وسبقا حقا بكرة وكجب ديانة اجنام ولا يبلغ مدته الا بلاء الا

هر ضامنا وبومر المنقيد بغير اجناسا ومذرة الطلح والى يوم وليلة
كل اربع لحمة وسبع لامة وتوفرت من كثرة جماعه لم تجز الزيادة
على قدر طاقتها والرأى في تعيين المقدار للفاضة بما يظن طاقتها من كفا
بلا فرق بين نخل وحصى وعنب وجب ومرض وصب وحب وحبى وحلى
بامانة وبالغ لم يدخل نحو كفا واخرة المصنف ومرضه وحجته و
حايض وذات نفاس وجذوة لا تحاف ورفقا وزنا وصغيرة يكن
وطرها ومحمرة ومطهر ومول منها ومعا بلا تهرج وكذا مطلقه رجعية ان
تصد احقا والا لا يجوز لو اقام عند واحدة شهر في غير سنة واحدة
الاخرى في ذلك يوم بعد لا يبرها في كسوف بل وهدر ما مضى وان
انتهى به لآ الفسدة تكون بعد الطلب وان عاد الى الجور بعد منى الفاضل
بغير حبس جوره لتفدية الحق وهذا اذا لم يقبل اما فعلت كذلك لان جنة
الدور في بطن الفاضل بعد زنا والبر واللب والجدية والعذبة
والسدة والكتابة سواء لا حلاق الآيات والامة والمكاتب واما الولد
والحبرة والمبوضة نصف مال الحرة من الثبوت والكنة مولا المفقدة
بنحو لا ولا قسم في السفر ومال الزوج فلا سفر من شاء منهم والفرقة اجم
ترتيبها لغيره من ولو تركت قسرا بالسر رأى نوبتها لغيرها حجة ولا الرعية
في ذلك في المستقبل لانه واجب فاسقاط ولو جعله لعينه هل له جعل
لغيره ذكر الشافعية لا وفي الجور نعم وما زعم في الزهر بيقع عند كل
منها يوما ويوم ولكن انما غرضه التوبة في التيسر حتى لو جاءه لاول بعد
الغروب وملك نية بعد العشاء فقد ترك القسم ولا يكافى في غير نوبتها
وكذا لا يدخل على القليل الا بعد اتمامها ولو استند في الجور لا باس ان
يقع عند ما حتى تستثنى او تواتر انتهى بغيره ان لم يكن عند ما من يومه ولو
مرحى او في سنة دعى لها في نوبتها لا لو كان حجبها وادركه بينه وبينها
منه ثم رجع في سنة اخرى لا في سنة اخرى ايام وبارك ولا يقرب عند احد بها الا باقوة
الاخرى مخرج في الخلاصة وزاد في الثانية والرأى في البداية في العتبية
وكذا في معتاد العود بهدوء وتيسر وقبده في الفضة كفا بدة الا بلاء
لا يجره ويحقق الجور ونظر فيه في الزهر وقال المصنف وطاهر بجرها ان لم

يطلعها

يطلعها على ما في الخلاصة من التقيد بالثلاثة ايام كما عولنا على الفاضل
فروع لو كان عمله ليلال كما راس ذكر الشافعية انه يقسم نارا وهو
حسن وحقة عليها ان تعلية في كل باح يا مرثبه وله منقلا من القول
ومن الكل ما ينفذ في مع رايه بل ومن الحق والنفس ان تاذى كجور بجره
نذر ونماه فيما علقه على الملتقى **باب الرضا** او لغة بفتح
كسر مقس الشافعية وشرا عاص من ثدى ادمية ولو بكرا او مينة او آتية
والحق بالحق الوجور والشعور في وقت مخصوص هو حلال ونصف عند
وحوالان فقط عند ما وهو الاصح في بفتح كفا في تقييد القدرى عن
العول لكن في الجورة انه في المولدين ونصف ولو بعد انقضاء حرمه عليه
الفتوى واستندوا القول لامة بفتح له تعالى وحله وفساده ثلثون شهرا
الى مدة كل منها ثلثون شهرا ان النقص في الاول قام بقول عابث
لا يبق الولد اكثر من سنتين ومثله لا يوفق الاسماعا والآية ماولة
لنحو يعوم الاجل على الاقل والاكثر فم يكن ولا تها مقلعة عما ان الواجب
على المقلد بقوله لا يجزى وان لم يجزى وليد كفا او دون في رسم المقلد لكن
في آخر الحادى فان حالف قبل بغير الفضة والاصح ان العبرة لعقوة الدليل
ثم الخلاف في التحريم حاله وم اجرا الرضا للمصلحة ففقه كمولدين
بالاجماع وثبت التحريم في المدة فقط ولو بعد انقضاء والا سقنا بالطلاق
على ظاهر المذهب وعلى الفتوى في غيره قال المصنف كالجور فانما في الزمان
خلاف المصنف لان الفتوى منه اختلفت مخرج طاهر الرواية ولم يرد الا بخلق
بعد مدة لانه جزء آدمي والا سقنا به لغير ضرورة حرام على لا حجة الصحيح
شرح العبدانية وفي الجور لا يجوز الشداوى بالتحريم في طاهر المذهب اصله بول
الحاكمى كما مر ولاب اجبارا منه على نظام ولده منه قبل المولدين ان لم يفر
الى الولد النظام كما لا يخفى اجبارا ما اى ائمة على الا رضاع والى ذلك بالاجبار
بنوعيه مع زوجة الحرة ولو قبلها لان حق التزوية لا جوره وثبت به ولو
بين الحرين بغير اذية وان قل انه علم ومولد الجور من قبله او انقضى لا غير فلو
التقام الخانة ولم يرد داخل القبل في حلقه او لالم يحرم لانه في المانع شكا
ولو الجيرة ولو ارشعوا اكثر اهل قرية ثم لم يرد ما زاد احدهم تزوجا لم يرد

علامته ولم يشهد بذلك جائزاً فإنه ادوية الرضعة لا يشبه ويشبه
 زوجه من رضة أو كان لها منه جائزاً فإنه لا لا كما سبق في مجموع منه
 إلى سبب ما يحكم من النسب رواه الشيخان واستثنى بعضهم أحداً
 وعشرين صورة وجهها من قوله يفرق النسب الرضاعي في عدة أحكام
 نافذة أو جنة الولد وأم اخت وأخت وابن وأم أخ وأم خال وعمه ابن
 أعمته الأم أخته أخته استثناء استقلاله من ذكر بالمصاهرة لا
 بالنسب فلم يكن له منسب ولا للاستثناء الفقهية فلا تتجسس بالعقل
 كما قيل في حرمته أم اخت وأخته نسباً كما ذكرناه أمه ومطلوبة إليه وهذا المعنى
 مفقود في الرضاعي وتسمى عليه أخته ابنة وبنته وجدة ابنة وبنته ابنة وبنته
 وبنته وأم عمه وأم خاله وأخته وكذا أخته وولده وبنته عمه وبنته اخت
 ولده وأم ولد وأولاده فهو لا من الرضاعي حلال للرجل وكذا الأخوات
 المرأة لا تفتد عشرة محرمات نصلاً باعتبار الألفة والألفة لا عشرة
 وباعتبار ما يحل له أو لا إلى أربعين مثلاً بكونه تزوج بأم اخته وتزوجها
 بأول اختها وكل منها يجوز أن يتعلق بها والجزء من الرضاعي تعلقات
 معنوية بالمصنف كالأم كما تكون لأخته نسبته لأب أم رضاعية أو بأختها
 إليه كالأخ كما يكون لأب نسبته لأب رضاعي أو بأمها كما يكون من أمه
 اجنبية ولا اخت رضاعاً أم أخرى رضاعية فهي مائة وعشرون وهذا من فوائده
 كفاً بناءً على أن اخت رضاعاً يفتقر إلى المصنف كما يكون له اخت نسباً لأخته
 رضاعية وبالمصنف إليه كما يكون لأخته رضاعاً اخت نسباً بهما هو ظاهر
 وكذا نسبياً كما يكون لأب اخته لا أم فهو متصل بهما لا بأحدهما لزوم
 التمسك به كما لا يخفى ولا حل بين رضاعاً امرأة كونهما خوين وان اختلف
 الزمان والاب والابن الرضاعي وولد الرضاعي أي التي الرضعية وولد
 وولد لانه ولا الأخ والابن بكنية نسبته من غير كذا عزم والآ لا جوده وكذا
 حكم بين ميتة وولد مملوك بكنية نسبته من غير كذا عزم والآ لا جوده وكذا
 وشرف بوجوده النقدي لا اللذة ومطلوباً أو دواء أو ليج أخى أو ليج
 شاة أو غلب بين المرأة وكذا إذا استوباها غلبا لعدم الأدوية جوده
 علق محمد الحرمه بالمرأته من مطلق قبل وهو الأصح لا يحرم المملوك بغيره مطلقاً

وان حاسوا وكذا لو جئنا إلى اسم الرضاعي لا يقع عليه حكم
 ولا الاحتفال والامتناع في أدنى واحد من وجوبه وآفته ولا لغير
 رجل ومشكل إلا أن قال النساء أنه لا يكون له على غيره إلا الامتياز والامتناع
 لا جوده ولا بين شاة وعنده عدم الكراهة ولو ارضعت الكبيرة
 لو مائة خربت الصغيرة وكذا العاوجه رجل في بيتها حرمها إيمان دخل
 بالأم أو الأب من منه والآ جاز تزوج الصغيرة لما بنا ولا مهر لكبيرة أن
 لم توطأ لغير الفرقه منها وللصغيرة نصفه لعدم الدخول ورجوع الزوج
 به على الكبيرة وكذا على الموهوب أن ينفذ القصاص إذا كان كونه عاقلة طابوعه
 متيقظه حالة بالتحاج وبأن الرضاعي ولم تقصد ونحو جوع
 أو هلاك والآ لا لأن النسب بشرط فيه النقدي والقول لا أن
 لم يظهر منها العقد الفاء وفقران خلق ذات لبن فاعتدت وتزوجت
 بأختها وأرضعت فحكم من الأول لأنه منه يفتق فلا بد من الشك
 ويكون نسباً للأنثى حتى كذا فيكون اللبن من الأنثى والوطئ بشيء
 كالحلال قبل وكذا الزنا والآ وجب لا في حال لزومه هذه رضاعية ثم
 رجوع عن قوله صدق لأن الرضاعي مما يخفى فلا يمنع التنازل فيه ولو
 ثبت عليه بأن قال بعده هو حق كما قالت ونحوه هكذا أفسر الثبات
 في الحق الهداية وغيره فرق بينهما وإن أقرت المرأة بذلك ثم انقضت نفسها
 وقاتل أختها وتزوجها جاز كما لو تزوجها قبل أن تكذب نفسها وإن أقرت
 بخلافه لا الزمة ليست إليها قالوا به يفتق في جميع الوجوه من أن يوافق
 أنها لو أقرت بالثلاث من رجل حل لها أن تزوجه أو أن يزوجها كذا في
 الكتب انفسها وما لا أخطأ ثم تزوجها جاز وكذا الأقوال في النسب
 يترد الأماني عليه فرق بينهما من الرضاعي جنة جنة والآ لا وشاة عذلين
 أو عدلين عدلين لكن لا يقع الفرقه إلا بغير بين القافه لتعقبات حق البعد
 ومن يتوقف ثبوت على دعوى المرأة الظاهر لا يقتضيه حرمه الفرقه وان
 من حقوقها كذا في الشريعة بطلانها ولو شهد عنها عدلان على
 الرضاعي بينها أو مطلقاً قبلها لم يزوجها ما شاء أو عاباً قبل الشهاده عند القافه
 لا يسعها القام معد ولا قنك به يفتق والآ التزويج باقاً وقبل لا التزويج

فلو كان هذه اخت أو أم
 ليس بها مهر ما قال
 وهو صدق وإن نسباً
 حرمه

دبابة شرع وبها فيه فروع قضي القامح بالتفريق بر مناع بشارة امرأة
لم ينفذ مقص شرع من وجه لم يتم تزوج صغيرين فارضت كمالا امرأة
ولها من رجل لم ينفذ من وجه الف والوجه بالاختصاص قبل الابن
زوجه ابية وقال نفقة الف عزم المهر ولو وطئها وقال ذلك لا امر
لا لزوم الحد فام يذم المهر كذا الطلاق او نفقة رفع
النفقة لمن جعله في المرأة طلاقا وغدا طلاقا فكذا كانت مطلقه
بالسكون كناية وشرا عن نفقة النكاح في الحال بالطلاق او المال بالرجعي
بعضا خصوصا هو ما استعمل على الطلاق في حق النفس في كبري رعتا وبلوغ
وروة فانه في حق الطلاق وبهذا علم ان عبارة الكثرة والملاحة منقوضة
طردا وعكسا بشر وابتاعه ببيع عن النكاح لا طلاق الايات اكمل و
قبل فائدة المكان الاصح فطره اى نفقة الا لاجبة كسرية وكبر وانه لا اول
كافي البهيم فاولاهم الاصل فيه المهر معناه اذا انت رجع ترك هذا الاصل
فما جاز بل يستحب لو مؤذية او ما ركة صلاة عاب وبقاؤه اى لا امر
بمعاشرة من لا يخلو ويحب لو فاته الامساك بالموافق ويكرم
لو بدعي ومن محاسن التفريق من الكراهية وبه يعلم ان طلاق الدور
كقوله طلاقك فانت طالق قبل ثلثا واقوع اجماعا كقوله المصنف
معنى الجوار الفاء من حيث لو حكم بجهة الدور حكم لا ينفذ اصلا او قسما
ثلاثة حسن واحسن وبدعي بانتم بواحدة طرفين وملحق به الثانية
ومحله النكوة والهرز بوج عاقل بالغ مسبقا وركنه لفظ مخصوص
خال عن استئنا وطلاق رجعية فقط في طهر لا وطئ فيه وركها حرة
تقضي عدتها حسن بالنسبة الى البعض الآخر وطلاق الفير موطوءة ولو في جنب
وموطوءة تفريق الثلثة في ثلثة اطراف لا وطئ فيها ولا في جنب فيها و
لا طلاق فيه فبمن ينجس وفي ثلثة اشهر في حق عذرا حسن وسن نفق
اى الاول سن بالاول ومن طلاق من اى التيسر والصغيرة والمامل
عقوبة وطئ لانه كراهية فبمن ينجس نفق الجبل وهو موقوف وشا والبديعي
ثلثة متفرقة او ثلثان برة او مرتين في طهر واحد لا رجعة فيه او واحدة
في طهر وطئ فيه او واحدة في جنب موطوءة لو قال والبديعي خالفها

كان او جرد واخود ووجب رجعتا على الاصح منه اى في الحيض ونفا
للمعصية فاذا طهرت طلقا او ثلثا او امسكا قبله بالطلاق لا بالخبر
والاختيار الخلع في الحيض لا يكره نجسي والنفاس كالحيض جوزه قال
لو طوفت واه حال كونهما من الحيض انت طالق ثلثا او ثلثين للسنه وضع
عند كل طهر طلاق ونفقة او لا في طهر لا وطئ فيه فلو موطوءة او لا
يحبض نفقة واحدة للحال ثم فلما نكح او نفقة شهر نفقة وان نفق اى نفقة
الثلثة الساعه او ان نفقة عنده رأس كل شهر واحدة صححت ثلثة لانه يملك
كلامه ويقع طلاقا لكل زوج بالغ عاقل ولو تقدر بواحد ليدخل السكران
ولو عذرا او مكرها فان طلاقه صحيح لا اقراره بالطلاق وقد نفق صاحب
المهر ما يبيع مع الاكرام فقال طلاقا وابلوا طهارا ورجوعا وكما في كسبه
عفو عن العذر رضاعا وان نفق ونزوة قبول لا باوع كذا العبد عن عذرا
طلاقا على جعل عيدين به انت كذا العتق والاسلام وتحرير العبد ويجوز
احسانا وعتق نفقة نفقة مع الاكرام عشرة من في العدا او لا لا ينفذ
حقيقه كلامه او سقيها خفيف العقل او سكران ولو ينفذ او شرب او
افقوح او ينجس زجرا او ينجس نفقة العتق والاسلام وتحرير العبد ويجوز
سكران او مضطرا نعم لو زال عقله بالصداع او ببلع لم يقع نفق
القرابة موز بالقرابة اى انه لو لم ينجس ما ينفذ به بالطلاق كان نفقة
بالطلاق انتى واستثنى في الاشياء من نفقات السكران ببيع سائل
منها او كبر في الطلاق صاحبها كمن ينفذ في ابنة اذى يكونه عاقل والواقع
مطلقا ولم يوقع انت نفق طلاقا السكران واختره الطاهر والكفرى
وفي التام راجحة عن التفريق والعتوى عليه او اخر من ولو طار بان
وام للموت به ينفق وعليه نفقة ثلثة موقوفه استسنا واستسج الكمال
اشترطا كناية بشارته المعهودة فانها كعبارة الشا طلق استسنا
او مطلقا بازا او التام ينجس على سائر الطلاق او نفقة به غير عام
بعضه او عاقل او سائل او با لفظ صحفة يوقع قضاء نفقة بخلاف
الانزال والتلاعب فانه يقع قضاء وبهانه لانه رجع جعل له به جدا
نفق او مريض او كافرا او جودا والكيف واما طلاق الفسوخ والافاء

قال هذا الصنف طالق لم يقع في الاصح لانه لم يجعل عياره عن الكل بل
عن البعض حتى لو لم يقع بوجه بل قال هذا التماس طالق وانما
الراسخ وقع في الاصح ولو نوى تخصيص البعض بشي ان يبرهن كمالا
يقع لو امتد الى البواقي بينة الجواز والرجل والبر والسر والالتفات
الى ما في الفقه والظاهر والباطن والاساس والادلة وانما الصنف
والاخر والرجل والبر والسر والاساس والادلة وانما الصنف
الملتزم فلو عجز عنها وقع وكذا الحكم بالازمنه من اسباب الحزم لا الحيل
ووجوب الطلاق ولو من الفجوة في تعليقه لعدم اليقين ولو زارت
الاجرة او وقع اخرى وكذا ما لم يقل بحد طلاقه وتلك طلاقه وسوس
طلاقه فيقع الثبات ولو باو او فواحدة ولو قال طلاقه ونصفها ثباتا
على التمس بوجهه وكذا لو كان ملكا للسر بغير ثباتا على التمس بوجهه
واحدة ثباتا وسبب اذا استناد بعض التعليل لغو كخلاف
البيان ويقع بقوله من واحدة الى تسريح او باين واحدة الاستين
واحدة ويقع لم من واحدة او باين واحدة الى ثباتا ثباتا اصل فيها
اصل الحظر وقول الفقيه الاول مطلقا عند الامام ومنها مرجع الاباحية كخ
من ماله من ماله لا ان الف الف تسريح ثباتا ونصف ثباتا انصاف طلاقين
ثباتا وقيل ثباتا وثباتا انصاف طلاقه او نصف طلاقين طلاقين
وقيل يقع ثباتا الاول اصح وهو واحدة في تسريح واحدة ان لم يوافق
الفقيه لانه كثر الاجزاء الا افراد وانما تسريح ثباتا مذهب ابو حنيفة
وفي غير الموطوء واحدة كقول واحد وتسريح لانه لم يبرهن للتسريح
محل وانما مذهب التسريح ثباتا مطلقا ويقع تسريح في تسريح ولو
الضرب ثباتا لم يوافق مذهب ابو حنيفة او مع فكي مذهب ابو حنيفة
الشم واحدة رجعية مالم يصفها بطلاق او كبر فبانه وان طالق
بكرة او في مكة او في الدار او البطل او السر او كبر فبانه في حال
كقول ان طالق مريضة او معلقة او وان مريضة او وان معلقة
ويصدق في الكل بانه لا فضاء لو قال غيبه او دخله او اذ ابنت
او اذ امرضت وكذا كل من يعلق وكذا ان وجو لك الدار وفي السك

نوب

نوب كذا او من صلاتك وكذا كل لانه الطرف يشبه الشرط ولو
قال لو فو لك او لم يفسدك بتجيز ولو بالبيان وتعلقا وفي حيفك
وهي حايض غيبه تجيز اخرى وفي حيفك غيبه تجيز وفي لانه
ايام تجيز وفي غيبه ثباتا ايام تعليقا بوجه بوجه الثالث سوس يوم
حلقة لانه الشرط حايض في المستقبل فربو القية لغو وقوله تجيز
وفي طالق تعليقا حسنة في مذكور الدار ان رفع حسنة تجيز
وان نصها تعلقا وسال اليك ما تجد اعني قال لا امرأه فان
ترفعني يا هند عاتقها امين وان تحرقني يا هند فان من اشياء مات
طالق والطلاق عزبة ثباتا ومن يحرق اعني واظلم كذا يقع فقال
ان رفع ثباتا فواحدة وان نصها ثباتا وثباتا في الغيبه وثباتا علقها
على الملتزم ويقول ان طالق عذا او في عذ يقع عند مملوع الصبح و
صح في الثاني ثباتا العوض اي اخر الزمان فضاء وصدق فيها وبانه ومثل
ان طالق شعبا او في شعبا وفي ان طالق اليوم عذا او عذا
اليوم اعتبر اللفظ الاول ولو عطف بالواو يقع في الاول واحدة
وفي الثاني ثباتا كقول ان طالق بالليل والنهار او اول النهار وآخره
وعكس او اليوم وراسل الشهر الا اصل انه من احناف الطلاق
لو فني من كابر ومستقبل كخ عطف فان بدأ باليمين احدث
بالمستقبل لغو وفي ان طالق اليوم واذا جاء عذا وان طالق
لا بل عذا طلق واحدة للحال واخرى في الغدا ان طالق واحدة
او لا او مع موية او مع موية لغو اما الاول فله في الشك و
انا الثاني فلا خلافه لحاله منافية للاباح او لو وقع كذا ان طالق
وقيل ان امرأه وجب او امس وقد كلف اليوم ولو كلفها قبل امس وقع الا ان
لا ان طالق في الاخر ان في الحال ولو قال امس اليوم تعدد و
بعك احدث وقيل بعك او ان طالق قبل ان اجلس او قبل ان اخلع
او طلقك واما جني او يارب او جني وكان موهود كان هو الفوا جنانا
قوله ان حرقها ان شربها او ان حرقها او ان شربها اليوم فان طلق
لا يصدق لو اذ بعد ثم اشترها لانه كخ بانه ان طالق قبل موية

بشهرين او اكثر و مات قبل مضي شهرين لم يطلق لانها اشترط
وان مات بعده طلقت مستند الاول المدة لا عند الموت و ما يرد انه
لا يراد الا لا العدة قد تنقضي بشهرين بطلان حيض قال لا انت
طالق كل يوم او كل جمعة او رأس كل شهر و لا ينعى واحدة فان نواه
كل يوم او قال في كل يوم او مع او عند او كلما مضي يوم يقع ثلث في أيام
ثلث و الاصل انه في ترك كلمة الطرف المتحد و الاخذ و في الملاحظة انت
طالق مع كل يوم تطليقه و وقع ثلث في الحال قال لا حلو لك غير طالق الا ان
لا تطلق حتى موت احدكما فتطلق الاخرى لو جرد شراجه قال انت طالق
قبل قدوم زيد بشهر مقدم بعد شهر وقع الطلاق معتقرا اعلم ان
طريق ثبوت الاحكام اربعة الانقلاب والافتقار والاستناد والبيع
والانقلاب خبره ما يبرهن على كالتعليق والافتقار ثبوت الحكم في
الحال والاستناد ثبوت في الحال مستندا الى ما قبله بشرط بقاء المحل كالمدة
كل يوم الزكاة حين الحول مستندا لوجوب النسيئة والتبريح انه يظهر
في الحال تقدم الحكم كقولنا ان كان زيد في الدار فانه طالق و يبرح في العقد
وجوده فانه يطلق من جميع القول فتقدم انت طالق ما لم يطلقك
لم يطلقك او مئة ما لم يطلقك وسكت طلقت في الحال بسكوت و في ان لم يطلقك
لا تطلق بسكوت بل يثبت النكاح حتى يموت احدهما قبل ان يثب تطليقه
فتطلق قبيل الموت لتحقيق الشرع ويكون قارا اذا ادا و اذا ابلات
مثل ان عنده و مثل من عندها وقد حكمها و اذا نوى الوقت او الشرا
اعتبرته نية اتفاقا ما لم يقع ثبوت الغور فعلى الغور و في قوله انت
طالق ما لم يطلقك انت طالق مع الوصل بقوله ما لم يطلقك اليوم ثلثا
فانه طالق ثلثا فحينئذ ان يطلقا علم الفقه و لا يقبل المرأة فان مضى اليها
لا تطلق به يقع خاتمة لانه التطليق المعقود يدخل تحت المطلق انت طالق
يوم اخر و بكل تلك الاماكن بخلاف الامر باليد اي امر كيدك يوم يقدم
زيد مقدم اليك لم تخير و لو شرا يقع للفرد و الاصل ان اليوم مع
مترن بفعل يستوجب المدة براد و النار كما الامر باليد فانها تجعل
بيد ما يومها او شهر او سنة مترن بفعل لا يستوجب براد و مطلق الموت

طالقت باليمين الاخيرة
فقط استثنى والله
اعلم فروع قال لا لم
اطلاقك

كما يقع

كما يقع الطلاق فانه لو قال طلقك شهر الحاد ذكر المدة لغوا
تطلق للحال انما منك طالق او برى ليس بشهر ولو نوى به الطلاق و
يبرى في الباري و الحرام اني انما منك باري او انما عليك حرام ان
نوى لا لا بائنة لا زلة المصلحة و التحريم لا زلة الحلال و هما شرا كان
تنقيح الاضافة اليد حتى لو لم يقبل منك او عليك لم يقع بخلاف انت
باري او حرام حيث يقع اذا نوى وان لم يقبل منه نعم لو جعل امره بيد شرا
قولا باري من و يقع بباريتك عن الزوجة بلائيه انت طالق تنهين
مع عتق مولاك ابوك فاعتق سيدا طلقت تنهين و لا الرجوع
لوجود التطليق بعد الاعتراف لانه شرا و نقل باري الحال ان كلمة مع
او انتم بين جنس من مختلفين بكل محل الشرا ولو علق بابت و لجهول
عتقه و طلقا ما يلحق العقد فجاء العقد لا رجوع له لفتقها بشرا واحد
و عند تراضي المستلبيين ثلث حيض احتياط و لو كان الزوج مريضا لا
ترك منه لو وقع و هي انه فلتا تركه مبسوطة انت طالق هكذا امير
بالاصابع المشورة وقع بعده و بخلاف مثل هذا فانه ان نوى ثلثا
و وقع و الا فواحدة لا الكافي للتشبيه في الداء و مثل في التشبيه
في الصفاة و لذا قال ابو حنيفة رج اياك يا جبريل لا مثل ايا جبريل
بشر و يقرب المشورة لا المضمومة الا و ياتى كلفه و المعتمد في الاشارة
بالكف شرا كل الاصابع و نقل القاسم ان امة يصدر في فضا بنية الاشارة
بالكف و هي واحدة و لو لم يقبل هكذا يقع واحدة لفقد التشبيه و لو قال
انت هكذا امير او لم يقبل طالق لم اره و لو اشارة بطهورة فامضومة
للوقت و لو كان زورا كتحول الخ طلبة فان شرا عن ضم فاجرة للنشر
و ان ضاع عن نشر فالضم ابرح كمال و يقع بقوله انت طالق باري او
البينة و قال الشافعي يقع رجعا لو موهولة او انحرى الطلاق او
طلاق الشيطان او البهية او اشارة الطلاق او كالميل او كالحق
او ملأ البيت او تطليقه شديدة او حلويلة او عريضة او اسوة
او اشد او اجبة او اخشنة او اكبره او عضة او اطوله او اعطى
او اعطى واحدة بانه في الكل لانه وصف الطلاق بما يجعله ان لم يبق لك

في الحرة وشتن في الامة فيجئ كما لو نوى بطلاق واحدة وبقولها
اقل فيضيق شتان بانشان ولو عطف فعلا وبارين او ثم بارين ولم ينفذ
شيئا وجعته ولو بالطلاق جنة فيجئ كما يقع ببارين لو قال انت طالق
طلقه ثمكلي بها فلك لا تملك نفسك الا ببارين ولو قال انت
طالق عياني لا رجعة عليك لا رجعة وقيل لا جوده وخرج في البحر الثاني
وخطا من اخرج بالرجعي في التعلق وقول الموقفين يكون طالق طلقه
تملك بانفسه الا اخره لكن في البرازية وغيره قال للمدخلة ان طلقك
واحدة فهي بارية او ثلاث ثم طلقا يقع رجعا لانه الوصف لا يسبق الموصوف
وكذا لو قال اذ دخلت الدار فكني اثم قبل دخولها الدار قال جعلته باريا
او ثلثا لا يرجع لعدم وقوع الطلاق عليها انتهى ومقادير وقوع الرجعي في
منه تزوجت عليك فان طالق طلقه ثمكلي بها فلك لا تملك بانفسه الا ببارية
لانه بارين والوصف لا يسبق الموصوف كذا اخره المصنف ههنا وفي
الكتابيات بخلاف انت طالق اكثره ان الطلاق بانثا والمنة مع نوق فانه
يقع به الثلث ولا يبرح في ارادة الواحدة كما لو قال اكثر الطلاق اوانت
طالق مرارا او اقول او لا قليل ولا كثير فثلاث او الخمسة كما في الجوهرة
ولو قال اقل الطلاق فواحدة ولو قال عامة الطلاق او اجعل اولي مني
او اكثر الثلث او كبر الطلاق فثلاث او اكثر الاكثر لا قليل على الاستنبه
مضرات وفي العتية طلقك آخر الثلث تطليقات فثلاث وطلاق
آخر ثلث تطليقات فواحدة والفرق وحق حسن فروع يقع بانث
كما طالق كل التطليقة واحدة وكل تطليقة ثلث وعد والتراب واحدة
وعد والرميل ثلث وعد وشعر ليس وعد وشعر بطن كفي واحدة
وعد وشعر فخذ كفي او سنان او سنانك او فخذك او عدو ما في هذا
الموضع من السك وقع بعده ان وجد والا لست بك بزوجه او
لست بامراة او ماتت لست بامراة ففقدت طلاقا ان نواه
خلافها ولو اكد باللف او سئل انك امراة فقال لا لا تطلق اتفاقا
وان نفوس لا لا يبيع والسؤال قرينا ارادة التقي فيها في الخلاصة قيل
له اطلقه تطلق ببارين لا بغيره وفي الفقه ينفق عدم الفرق للفرق وفي البرازية

فالت

قلت انا امرأتك فقال يا انت طالق كما ان قرارا بالنيكاح وتطلق
لا يقتضا الطلاق النكاح وصفا علم انه حلف ولم يرد بطلاق او غيره
لكن كما لو شك اطلقا ام لا ولو شك اطلق واحدة او اكثر في علي الاقل
وفي الجوهرة طلق المشكوك فاسد انما لا تزدجها بل جليل ولم يحك خلاف
باب طلاق غير المدخول بها قال لزوجه غير المدخول بها انت
طالق يا زانية ثلثا فلاحد ولا لغيره لوقوع الثلث عليها وهي زوجة
ثم بانث بعده وكذا انت طالق ثلثا يا زانية ان شاء الله تعالى الاستثناء
بالوصف بزازية وقصر ما تقرر انه من ذكر العدد وكان الوقوع به وما قبل
انه لا يقع لنزول الآية في الموطوءة باطل تحقيق منثاه الفقهاء على تفرقة
المعيرة للعدم التعلق بالخصوص السبب وحده في خزانة كراعي كونه متفرقة
فلا يقع الا الاصل فقط وانه فرق بوصف او جزا او جمل بوصف او غيره
بانث بالاوحى الى عدة ولما لم يقع الثانية كخلاف الموطوءة حيث يقع الكل
وعلم المتفرقا قوله وكذا انت طالق ثلثا متفرقات او شتان مع طلاق
ايك فطلاق واحدة وقع واحدة كما لو قال نصف او واحدة على الصحيح
جوهرة ولو قال واحدة ونصف فثلاث اتفاقا لانه جملة واحدة ولو قال
واحدة وعشرين او ثلثين فثلاث كما في الطلاق يقع بعده
قرن به لانه نفس عنه ذكر العدد وعند عدم الوقوع بالصفة فلو كانت
بمع الموطوءة وغيرها بغير الايقاع قبل تمام العدد لكان لا تفرق والرمات
الزوج او اخذ احد فم قبل ذكر العدد وقع واحد على الصيغة لان الوقوع
بلفظ لا يقصده ولو قال الموطوءة انت طالق واحدة وواحدة بالعد
بالعطف او قبل واحدة او بعدا واحدة يقع واحدة بانه ولا يتخير الثانية
لعدم العدة وفي انت طالق واحدة بعد واحدة واحدة او قبل واحدة
او مع واحدة او معا واحدة شتان الاصلان منه وقع بالاول لغير الثانية
او بانثا اخر انما لا لا ايقاع في الماضي ايقاع في الحال ويقع بانث طالق
واحدة وواحدة ان دخلت الدار شتان لو دخلت متعلقة بها بانثا
ونعده ويقع واحدة ان قدم الشراطة المعاق كما بينه ويقع في الموطوءة
ثنان في كل ما لوجود العدة ومنه ما قبل وبعد ما قبل ما يقول

ايدى الله ولا زال عنده الاحسان في فتيه على الطلاق بشره
 قبل ما بعد بقدر مضاف ونشد على ثمانية اوجه فيقع بحسن قبل في نفي
 الخجة ويبحث بعد جاذبي الآخرة ويقبل اولا او وسطا او اخر في سؤال
 ويبعد كذلك في شعبان لا يقع الطرف من قبلي او بعده رمضاء
 ولو قال لامرأة طالق وله امرأتان او ثلاث مطلق واحدة منهم وله
 خيار التعيين اتفاقا وانما يصح الزيل فانما هو في غير الصحيح المخرج
 كما مر في حرام كراهة المصنف ويصح في الالباء قال النسائي اربع
 ينكح مطلقه طلقته كل واحدة مطلقه وكذا لو قال ينكح
 تطليقتي او ثلاث او اربع الا ان ينوي في كل واحدة بينات
 فتطلق كل واحدة ثلثا ولو قال ينكح من تطليقاتي يقع على كل واحدة
 حلالا فان هكذا امرأتان تطليقات فانزا او على طلقته كل واحدة ثلثا
 ومثل قوله اشتركت في تطليقة واحدة وقيل قال لامرأتين لم يدخل واحدة
 منهما امرأتين طالق امرأتين طالق ثم قال اريدت واحدة منها لا يصدق
 ولو مدخو متزوج فله اربع الطلاق على احدتها لصحة تفرقة الطلاق
 على المدخول على لا على غير قال امرأتين طالق ولم يسم له امرأة مودة
 طلق امرأتين استحسننا فان قال لامرأة اخرى واياها عيت لا يقبل
 قوله الابينة ولو كان له امرأتان كانا معا مودة لم يرد الا بهما شاء
 حاشية ولم يكن خلافا فروع كتر لفظ الطلاق وقيل الكل فان نوى التاكيد
 ويرى كأنه اسما طالق او حرة فتدانا ان نوى الطلاق او العاق وقيل
 وانا لا قال لامرأة هذه الكلمة طالق طلقته او بعده هذه الى رجع
 قال انت طالق او انت حرة وعنف به الاجبار كذا با وجع قضاء انا اذا
 شهد على ذلك وكذا المظلوم اذا شهد عند اختلاف الظالم بالطلاق
 الثلاث انه يحلف كذا با صدق قضاء او ديانة شرع وهاهنا وفي
 المذ قال فلانة طالق اسرا كذلك وقال عيت غير زوج ولو غيره صدق
 قضاء وعلى هذا لو حلف لداينة بطلاق امرأته فلانة واسما
 غيره لا تطلق وقد كثر في زماننا قول الرجل انت طالق على الاربعه من اب
 قال المصنف وينبغي الجزم بوجوه قضاء وديانة ولو قال انت طالق

في قول

في قول الفقهاء او فلان النكاح او الكف وبن قال نسائي انه نيا
 نسائي العالم حله الوج لم تطلق امرأته بخلاف نسائي النكاح والدار
 والبيت وفي نسائي القرية والبلد خلاف الشافعي وكذا ان يقع قالت
 لزوجها طلقته فقال طلقته طلقته فان قالت زوجي فقال طلقته طلقته
 اخرى ولو قالت طلقته طلقته طلقته فقال طلقته فواحدة ان لم يسم الثلاث
 ولو عطف بالواو فثلاث ولو قالت طلقته نفسي فاجاز طلقته
 اعتبارا بالانسان كذا اثبت نفسي في النوى ولو ثلثا بخلاف الاول وفي
 اخرت لا يقع لانه لم يوضع الا جوابا وفي البئر لانه قال بين اصحابه من كانت
 امرأت عليه حرام فليفعل هذا ان مرفعه واحد منهم فبها اقراره بغيرها
 وقيل لا انتهى وسئل ابو التائب عن قال لجماعة كل من له امرأة مطلقه
 فليصفق بيده فصفقوا فقالوا طلقين وقيل ليس بشي قرار جماعة بخلافه
 في مجلس وقال رجل منهم من تكلم بعد هذا امرأة طالق ثم تكلم بالانكاح طلقته
 امرأتها لانه من التكليم والى انكاح لا يكون نفى عن البين فبنيته والله
 اعلم **باب** النكاحات كناية عن الفقه عالم بوجوه له اسما
 الطلاق واحتمل وعنف فالكناية لا تطلق بواقفا الابنية او ولا له طلاق
 وهي حالة مذكرة الطلاق او الغيب فالحالات ثلاث رضى وعنف وقوامة
 والنكاحات ثلاث ما يجزى الروا بصلح لاسب او لا ولا فله الخروج وانما هي
 وقوم تقضي خبرها استترى انتقل المطلقه اعز من الوفية او الوفية
 يكتمل رواه وكه خلية برية حرام باين ومراودها كبتة بصلح سب وحو
 اعندى واستبرى رحمك انت واحدة انت حرة اختارى امرك بديك حرك
 فارقت لا يجزى الروا والسبب من حالة الرضا نحو فقه الاف اعلم به
 للاصمان والقوله له بهينه في عدم البينة وكيفي له في منزله فانه لا رخصة
 للحاكم ما لا تكل في رضى بينهما فبني وفي الغيب يشهد الاول ان غي وقيل لا
 لا وفي مفارقة الطلاق بنو وقت الاول فقلنا يقع بالخروج وان لم يخلو
 مع الدلالة لا يصدق ففنا في نفي البينة لا تاكل كونها ظاهرة والبينة
 باطلته واذا تقبل بغيرها على الدلالة على البينة الا ان يعام على اقراره بها
 عما وير ثم في كل موطن شرعا البينة فتدلس الال يقولون ان نوى

ولو لم يقع واحدة ولا يتوضى لانتشر طائفة منية بترابيه فليحفظوا وتوقع
 رجعية بقوله اعتمدت في السبب من ذلك واحدة وان نوى الكفر ولا
 عيرة بأعراب واحدة في الراجح ويقع بها فربما ان ياتي القضاة الكفايات المذكورة
 خلاصة وموقع الرجعي ببعض الكفايات ابنة كوناها من صلاتك وخطبت
 سبيل صلاتك وانت مطلق بالتحقيق وانت اطلق من امرأة فلا
 ومن مطلقه وانت مطلق وغير ذلك مما ذكرناه خلاصة من فان تبت
 انك لا تفي بنية ابنة ولا يقع به ولا بامر بك بعدك ما لم يملك المرأة نفسها
 كما سيجي والباين ان نواتنا والشئ من كذا في ان الطلاق مصدر
 يكتل شخص العدد ونكاحات ان نواته للوحدة الجنسية وكذا في الامرة
 نية الشئ من قال اعتمدت ثمانية ونوى بالاول طلاقا وبالباب حصة
 قضا نية حقيقة كلامه وان لم ينفذ به اي بابا في شيا فملكه لالة
 الحلال نية الاولى حتى لو نوى بالثاني فثبته او بالثالث فثبته
 ولو لم ينفذ بالكل لم يقع وانما ما اربعة وعشرون ذكرا الكمال ويرادون
 بكل واحدة من واحدة وبانته ونكاحات قضاة ولو قال انت طالق اعتمدت
 او عطفه بواو ووافي فان نوى واحدة فواحدة او شئ من قضاة
 ولو لم ينفذ في الواو شئ من في الفاء جمل واحدة وقيل ثلثان طلاقا
 واحدة بعد الاول فلهذا كما في لو طلقا رجعيًا فجعله قبل الرجعية بابنا
 او ثمانية وكذا لو قال في العدة الزمت امرأته ثمانية فملكته بملك المطلقة
 فهو كما قال ولو قال ان طلقك فهي باين او ثلاث ثم طلقا رجعيًا لانه
 الوصف لا يسبق الموصوف كما مر في ذكر العرف في الحق العرف في الحق
 البايين بشرط العدة والباين في الحق العرف في العرف مالا يكتفي به ابنة
 بانها كاي الواقع او رجعيًا في فقه الطلاق الثلاث فيلحقها وكذا
 الطلاق علم مال فيلحق الرجعي ويكسب المال والباين ولا يلزم المال
 خلاصة ما لم ينفذ في الفاء لا المعنى علم المشرع ولا يلحق البايين ابنا
 اذا امكن جعله اجبارا عن الاول كانت بان او ابنتك بتعلقه
 فلا يقع لانه اجبارا فلا ضرورة في جعله انك لا تملكه ابنتك فافرى
 او انت طالق باين او قال ثوبت البينة الكبري لتعذر حملها على اجبار

فيجعل

فيجعل انك لا تملكه من وقع الحق كما قال الا اذا كان ابنا من معانها بشرط
 او مضاعفا قبل ابنا والباين ابنا من كذا ان دخلت الارضات باين
 بما وبانها ابنا ثم دخلت بانته اخرى لانه لا يلحق اجبارا او مثله كذا
 كانت باين خدام ابنا ثم جاء الفد يقع اخرى ولو قال انت دخلت
 البدار كانت باين ثم قال ان دخلت زيدا كانت باين ثم دخلت وبانته ثم طلق
 يقع اخرى فحده وفي البرازية ان فعلت كذا فخلل الله عليه ام ثم قال
 كذا لك لا راقه ففعل احدها بانته وكذا لو فعل الثاني علم الا شبه فليحفظوا
 فيقه بالقبلة لانه لو ابنا او لا ثم احلف البايين او علقه لم ينعكس بغيره
 بواين وبسبب ما في البرازية قال كل امرأة له طالق لم يقع على المحلقة
 لو قال ان فعلت كذا فامرته كذا لم يقع على مودة البايين وبسبب الكفر
 فيلحق الحق اجبارا بما مع مثالا اذا علقته من قبله لا يملك امرأة وقد
 خاف الحق الحق بعد لم يقع كل فرقته من نية من كل وجه كاسلام وروى
 مع الحاق وجبار بلوغ وعمل لا يقع الطلاق في عدتها مطلقا وكل فرقته من
 طلاق يقع الطلاق في عدتها علم كونه ما بيناه فروع انما يلحق الطلاق بعدة
 الطلاق اما المعودة للوطي فلا يلحق خلاصة وفي الفقه رجوع امراته من عدته
 لم يكن طلاقا ثم رجع ان نوى طلق في اذ هو من زوجي يقع واحدة بلانية اذ
 الحرام يقع از نوى خلاصة وكذا اذ هو على وانك في نية الطلاق وانت علم
 كما بيناه او كذا في الخبر او ورام كما لانه تشبيه بالسيرة ولا يقع باربعة طرق
 عليك مفتوحة وان نوى ما لم يملكه فذلك في كل بقى تشبه انتهى والله اعلم
 بانته في الطلاق كما ذكر ما يوقعه بنفسه فذكر ما يوقعه غيره
 باذنه وان نواته ثمانية فتعذر وتوكيل ورسالة والافاضة التقوى ثمانية بغير
 و امر بيبه وبسبب قال ان اختار او امر بك بعدك نوى فتعذر الطلاق
 لانها كانت في فلا يلحق باينية او طلق نفسك فاما ان تطلق في مجلس على
 من نية او اجبارا وان طالق بواو او انكر ما يوقعه ويوقع الوقت قبل
 علمه ما لم يقع ابتداء في مجلس حقيقة او حكما بان تعلق ما يوقعه ما يدل على الاعراض
 لانه عليك فتوقع على فبواو في المجلس لا توكيل فمعه رجوعه حتى لو اجبرنا
 ثم حلف ان لا يعلقا فطلق لم يثبت في الراجح لا تعلق بعده اي مجلس الا

اذا اراد علي قول طلق نفسك واخواته من شئت او اذا شئت واذا ما
 شئت او اذا ما شئت قلما يتقيد بالجنس ولم يجر رجوعه عامر واما في طلق فترك
 او قوله لا جنس طلق امراته يعني رجوعه عنه ولم يقيد بالجنس لانه لو قيل لخص
 وفي طلاق نفسك وخرجت منك فليكن في حقها لو قيل في حق فترتها جوده
 الا اذا عطفه بالشيء فيغير تلك الحالة كقوله العرقا بينهما في حصة
 اكل احكام فحق النكاح لا يرجع ولا يبرأ ولا يملك بكنون الزوج و
 يتقيد بالجنس لا يعقل فلو تزوجت بغيره وجب لا يعقل خلاف التوكيد نعم لو جن
 بعد التقويض لم يقع فيها موهوب ابتداء الا بغيره عكس القاعدة فليحفظ
 جلوس العاين وانما القاعدة المتكينة ووعاء الاب او غيره للسورة
 بغيره فتمت السورة ووعاء سهره ولا سهره واما اختيار الطلاق اذا لم يكن
 عنده من يدعيه سوا او تخوت عن مكانها او لا في الاصح خلاصه ايقان
 وابنه هي راكبتها لا يعلق بالجنس لو اقامها او جامعا مكرهه بطل النكاح من
 الاختيار والملك لا كالبنت وسيرد ايتها كسيرة حتى لا يتبدل بالجنس بجزا
 الشك ويتبدل بسيرة الدابة لا صفتها اليها الا ان تجبه من سلوة او كيان
 فعل يقع واما الحال فانه كما سفيته وفي اختياره نفسك لا يتجبه في السلا
 لعدم تنوع الاختيار خلافاً لما يرجع امره بغيره بل يتجبه بواحدة
 وان كانت اخرت نفساً واما اختياره نفساً استحق ما بخلاف قوله طلق
 نفسك فعانت انا طالق واما اطلاقه نفساً لم يقع لانه وعد جوده ما لم ينفذ
 او يتبدل بالانثى او ذكر النفس او الاختيار في احد كلاهما شرط لا نحو الوقوع
 بالاجماع وبشيء خاص ذكر متصلاً فانه كما متصلاً فانه في الجنس حتى لانه عكس
 فيه الا ان شئت واما الا ان شئت فاعلم اختياره النفس في حق
 كلاهما عن ذكر النفس كما في التور والناحية واقرة البهمنس البهمنس
 يكون رده الكمال ونقد الاكل بغيره فالحق ضعفه فاقول اختياره اختياره
 وقوله فانت اخرت فانه ذكر الاختيار كذا النفس في ان فيه للوحدة وكذا
 ذكره بالتطليقة وتكرار لفظ اختياره وقوله اخرت اياه وامر اياه
 الا انه لا يقوم مقام ذكر النفس ولو كانت اخرت نفساً ووجه
 او نفساً بل زوجاً وفتح وعاني الاختيار من عدم الوقوع سهو نوم كذا

لم يقع اختياره للمقدم وبطل امره كما لو عطف به بالانثى او ارشاداً
 لاختاره فاختاره او قالت الحق نفسي بطل ولو كرر في لفظه اختاره
 لانه بطل او غيره فعانت اخرت او اخرت اختاره او اخرت الاول
 او الوسط او الاخره يقع بالشيء مع الزوج لانه انكر ان كان لا
 يقع في اخرت الاول الا في واحدة واحدة بالشيء واختاره او غيرها
 الشئ على المقدس وفي الحايي القدس وبه نأخذ انهم نفذوا ان قولها
 الحق بل ان قولهم وبه نأخذ من الا انما العلم بالاعتقاد انما يقع
 في محله كذا بخط الشرح العبري بحسب الاشياء ولو كانت في جواب الشئ لم يكن
 طلقه نفساً او اخرت نفساً بتطليقه او اخرت الطلاق الاول بالشيء بواحدة
 في الاصح تنقوي به بالبرهان فلا تنكح غيره امره بغيره في تطليقه او اختاره
 بتطليقه فاختارت نفسها طلق رجعية تنقوي به اليها بالقرينة والمقيد
 للبيوت او اخرت بالقرينة صارت رجعية لكسرت مقيد بنوعها بالاختيار
 انطلق نفسك او حتى تطلقه في بالشيء كما لو جعل امره بغيره لولم تصل
 نفقته اليك فطلق نفسك من شئت فلم تصل فطقت كان بالانثى لفظ
 الطلاق لم يكن في نفس الامر **فرد** قال جيز امراته ثم تخترت ما لم تخترها
 بخلاف اخرتها بخبراً بالجنس راقراً به قال لانه طلق ان شئت
 واختاره في فانت شئت واخرت وقول شئت قال اختاره اليوم وغدا
 نحو ولو راخترت في غدا فقد قال اختاره اليوم او امره هذا الشهر
 خيرت في بغيره وان قال يوماً او شهراً من ساعة تكلم في الشهر او الف وال
 كما لم يجر يوماً ولو جعله لارأس الشهر خيرت في الليلة او يومها
 ولا يبطل الوقت بالاعراض بل منعه الوقت علمه اولاً **باب** **الامر**
 باليد هو كالاختيار الا في شئ الثلاث لا غير او قال لانا ولو صغيرة لانه
 كما انقلبه بانه امره بغيره امره بغيره امره بغيره امره بغيره
 فعانت في مجلسها اخرت نفساً بواحدة او قبلت نفساً او اخرت امره
 او انتهى على حرام او منه بغيره او ان منك بغيره او طلق وقصر وكذا لو
 قال ابوءا قبلنا كان الخلاصة وبشئ من تطليقه الصغيرة واعر ملك طلاق
 وامر ملك بغيره وبيد امره بغيره على الخراج خلاصه كما امره بغيره وكذا

اسمها تعالى ليذكره وان لم ينو كمالا فهو واحدة ولو طلقته ثلثا فقال نوبته
واحدة ولا دلالة لحلف وتقبل بنيتها على الدلالة والحق والمجلس وعلما وذكر
النفس او ما يقوم مقامها شرط فلو جعل امرأ بيدا ولم تعلم بذكرها وطلقت
نفسا لم تطلق لعدم شرط خاتمة وكل لغو يصح لا يباع منه يصلح الجواب
منها وما لا يصح لا يباع منه فلا يصح الجواب منها فلو قالت انا طالق او
طلقت نفسي وقع بخلاف نحو طلقك لانه امرأة توصف بالعلاق وروح
الرجل اختيار اللفظ الاختيار مما فاته ليس من الفاظ العلقا وروح الجواب
منها بديع لكن سليخة بقبولها وقبول ابيها كما مروى في قولها في جواب
طلقت نفسي واحدة او اخترت نفسي بطلاقها بانت بواحدة كما تقرر ان
المعبر بقولها في الزوج لا يباعها ولا يدخل الليل في قوله امرأ بذكر اليوم وبعد
غدا لانه مما يكثر في روت الامر في يومها بطل الامر في ذلك اليوم وكذا
امرأ بيدا بعد غدا ولو طلقته ليلام بغيره ولا تطلق المرأة ويدخل الليل
في امرأ بذكر اليوم وغدا وان روت في يومها لم يبرح في الغد لانه تقويف
واحد ولو قال امرأ بذكر اليوم واما بذكر غدا فاما امرأ في ذكره في
التي فيه ولم يذكر خلافا ولا بدخل كالا يخفى تنبيه ظاهر ما مر انه يرتب بيدا
لكون في العاقبة يرتب قبل قبوله لا بعده كما لا يراه في الحديث ولا يبيح في
الغد لكن في القول بالحيمة امرأ بذكر اليوم والراس الشرف فانت اخترت زوجي
بطل خيارها في اليوم ولها ان تختار نفسها في الغد عند الامام ووجهه في
الدراية بان مئة ذكر الوقت اعبر بغيرها والافضل لا يبق لو طلقها باينا
هل يبطل امرأ ان كان التقويف مخرجا نعم وان معاقبة كانه وقت الدار
و موقفا لا عاقبة لكن في البعد عن القينة طاهر الرواية ان المعنى كالميزان
فروع نحو طلاق امرأ بيدا لم تسع الا اذا طلقته نفسها بكلمة الامر ثم
ادعته فسمي قائم طلقته في اسج المجاس بلا تيد بل وانكر ما يقول لها
جعل امرأ بيدا ان مرزا بغير جبانة فخر بانم اخلفها فاعول له لانه منكر
وتقبل بنيتها على الشرط المنع كالجواب طلبه اوليا واما طلاقها فقال الزوج
لا يبدى ما تريد مني افعل ما تريد و قوله فطلقها ابو عالم تطلق ان لم يرد الزوج
التقويف والعول فيه خلاص لا يدخل في كماله الفصول ما لم يقل ان و خلت

امراة في كمال جعل امرأ بدين رجلين فطلقها احدهما لم يقع انتهى فصل
في المشية قال لا طلق نفسك ولم ينو او نوى واحدة او شئين في الحرة
وطلقت وقعت رجعية وان طلقت ثلثا ونواه ووقع بغيره كخطا بالان
لو قال طلقك اني لا شئت لم يدخل تحت عموم خطابه وبقوله لا في جواب
ابنته نفسي طلقت رجعية ان اجازت لانه كناية لا باخترت نفسي وان اجازته
لان الاختيار ليس بمرح ولا كناية ولا يملك الزوج الرجوع عنه اي عن
التقويف بانواعه التامة لما فيه من معنى التقليف وتقيده بالمجاس لانه يملك
الا اذ ان او من شئت وكونه مما يقيد عموم الوقت فطلق فطلق ولو قال
لرجل في ذلك او قال لا طلق نفسك لم يقيد بالمجاس لانه لو قيل فله الرجوع الا
اذا اذام كلاما عن ملك فانه لو قيل الا اذ ان او ان شئت فبقيد به ولا يرجع
بعبر ورته فليكن في الحرة طلقها ان شئت لم يبرح وكلاما ما من ثلثا فاذ شئت
في المجاس طلقها في مجلس لا غير والوكلاء عنه عما فلول قال لا طلق
نفسك ثلثا او شئين وطلقت واحدة وقعت لانه بعض ما فوضه وكذا لو قيل
ما لم يقل لا يقع شئ في عكس فالا واحدة طلق نفسك ثلثا ان شئت
طلقت واحدة وكذا عكس لا يقع غيرها لا شراط لرفع لفظ ما في
تقليد الثانية امرأ بعشر فطلقت ثلثا او بواحدة فطلقت نفسها لم يقع
امرأ ببايع او رجعي ففككت في الجواب وقوله امرأ الزوج به وعلقه او صفها
والاصل ان التي روت في الوصف لا يبطل بخلاف الاصل وهذا اذا لم يكن
معاقبة بشئها فان علقه ففككت لم يقع شئ لانها ما انت بمشيت ما فوض
اليها خاتمة بخر قال لها انت طالق ان شئت ففككت شئت انك انت
فقال شئت بنوى العلق او قالت شئت ان كذا المعلوم ان لم يوجد بعد كذا
شأنا برة او ان جاء الليل وحين في النهار بطل الامر لغيره تنبيه وان قالت
شئت انك كذا الامر قد خفي اراد بالمسخر المحقق وجوده كانه ايم في الدار
وهو فيها وان كان هذا بيلا وهي فيه مثلا طلقت لانه يتخير قال لها انت طالق
من شئت او من شئت او اذا شئت او هذا اما شئت فرت الامر لا يرد ولا
تقيد بالمجاس ولا تطلق نفسها الا واحدة لانه يتم الامر ما لا الا فعال
فتملك التطبيع في كل زمان لا تطابق بعد تطبيع ولا تقوى التام

بدخولا ومن كونه داخل مكن الدار فمن طالق فلو دخلت واحدة مراك
 طاعت بكل مرة لائق الدخول اضيف الى جماعة حازوا وعموما كذا في الغاية
 ومن غيرهن وجعل في البواحد القولين ومنها كذا تنجلي ان تنجلي البواحد
 بطلان التعاقب اذا وجد الشرط في الآتي كما فانه يدخل بعد الثالث
 لاقتضاها عموم الامتثال كافتضاها عموم كل الاستاء فلا يقع ان يكون بعد
 نزع اخوان اذا دخلت كلها على التزويج كوكها من وجبك فانت كذا
 لدخولها على سبب الملك وهو غير شاه ومن اعطيت سائبا لو قال بطلوة
 كلها طلاق فانت طالق فخلقت واحدة يقع ثلثان وفي كذا وقع عليك
 طلاق يقع ثلثا لشكره الموقوف لكنه لا يزوج على الثالث وزوال الملك
 من الزمان او بين ان يجلل البواحد فلو اباها ويا بعد ثم كذا واستمراد فوجد
 الشرط طلاق وعنف سبقا والتعاقب بقاء وخله ونجل البواحد بعد وجود
 الشرط مطلقا كمن ان في الملك طلاق وعنف والا لا تخلية من علق
 الثالث بدخول الدار ان يخلتها واحدة ثم بعد العدة ثم خلا فتخل البواحد
 فبطلان فان اختلف في وجود الشرط اي ثبوت ليعم العدم فالقول له مع
 البواحد لا تكره الطلاق ومفاده انه لو علق طلاقا بعدم وصول نفقة
 اباها فادعى الوصول واكرت ان القول له وجب جزم في القينة كمن صح في
 الخلاصة والبدان ان القول له واقع في البواحد وهو يقتضي
 تخصيص المتن كمن قال المصنف وجزم شيخنا في فتواه بما يفيد المتن
 كمن والشروط لانها متنوعة لنقل المذهب كما لا يخفى الا اذا ابرهن فان
 البينة تقبل على الشرط وان كان نفيا كما لم يكن صرة اللبلة فامارة
 كذا فشرها انما لم يكن قبلت وطلقت فذكره المصنف وفي التبيين ان
 لم اجامع في حيثك فانت طالق لست ثم قال جومعك ان جابضا
 فالقول له لانه يملك الانشا والال انتهى فامسك البواحد
 الآتية ليس عدا حلالا وهما وما لا يعلم وجوده الا منها حددت في حق
 نفسه خاصة استحسانا بلا يباح ثم بحثا وما تصفه كبا لفة واحتمل كمن
 في الاجمع كقول ان حقت فانت طالق وفلان او ان كنت تحب بغير عذاب
 الله فانت كذا او مجردة حوا فواك حقت والخصم قائم فان انقطع لم يقبل

五

قوله لا يعلو وحده اى اواجب طلاقه اى فحقها ان كذا بان وجوب فان صدقنا
او علم وجود الحبض منها طلقنا جميعا حدا من فان استمر ثلثا وقع من حين
رات وكذا يدعيان ان حقت حبضة او نفقا لعدم تخريرا لا يوقع حقة نظرا
منها لان الحبض اسم لدك مل ثم انما يقبل قولها ما لم تر حبضة اخرى جوهره
وعنى ان صحت يومها فان طلاق طلاق حين غيبت من يوم صومرا بخلاف
ان صحت فانه بعدة قيسية قال ابا ان ولدت علما فان طلاق واحدة
وان ولدت جارية فان طلاق ثنتين قوله ثلثا ولم يدع الاول مكرمه
طلاقه واحدة قضاء وثلاث ثلثا اى احتياطا لاحتمال تقدم الجارية و
مقت العدة بالثلاث فلذلك لم يقع به شيء لان الطلاق المخرج لانقضاء
العدة لا يقع فان علم الاول فخلها كلام وان اختلف فالقول للزوج لانه
ملك وان كحق ولا وترها معا وقع الثلاث وتنفذ بالقرار وان ولدت علما
وجارية ثنتين ولا بد من الاول يقع ثلثا قضاء وثلاث تنزها وان ولدت
علما مبيع وجارية فواحدة قضاء وثلاث تنزها وهذا بخلاف ما لو قال ان كان
حكما علما فان طلاق واحدة وان كان جارية فثنتين مولدت علما
وجارية لم تطلق لان الحمل اسم لكل فالم يكن الحكم علما او جارية لم تطلق وكذا
لو قال ان كان فى بطنك علما والسك كجاء لا يعلم ما بخلاف ان كان
فى بطنك المسئلة بجاء لانه يقع الثلاث لعدم التدقيق العام فخرج علق
صلافا كجاء لم تطلق حتى تدرك من سنين من وقت البهيم قال ان
ولدت ولدا فان طلاق او حرة مولدت ولدا ميتا طلق وعنت قال
لام ولده ان ولدت فان حرة تنقضي به العدة جوهره علق العلق المطلق
ولو الثلاث بشين حقيقة بغير الشرط او لا كما جاز به وبكر فانه
كذا يقع الطلاق ان وجد الشرط الا ان الملك لا شرط الملك
حالة الخنف والسنة رابعة محاق الثلاث او العلق لانه بالوطى
حتى بالنساء النانين ولم يجب عليه العقر فى المسكتين بالثلاث
لان اللبث يسر بوطى ولذا لم يجرى مراجعته فى الطلاق الرجعي الا اذا اخذ
ثم اوج انما حقيقة او كما ياذرك نفقه من غير مراجعته بالثلاث
ويجب العفو والهداى كما لا يفسد لانطلاق الجديدة فى مولد لانه ان لم يكن

ان فلانة عليك من طالق اذ انك فلانة عليك في عدة البائن لان الشرط
 من انك في القسم ولم يوجب ولو كان في عدة الرجعي او لم يوجب عليك طلق
 الجديدة ذكره مسكين وتقدم في النهر كذا باذنا او رجعتا والافلاكية
 لانها مر قال لانت طالق انت الله مستصلا لا تقتصر او سعال او جيبا
 او عطا س او نقل س او امساك ثم او نداء كانت طالق باذنا ان
 شاء الله حي الا سنا كان في الثانية بخلاف الفاضل الذي كانت طالق رجعتا
 ان شاء الله وقع باذنا يقع ولو قال رجعتا او باذنا يقع بنية البائن لا الرجعي
 فتبينه وقواه في مسودا كنه لو قرب شخص اذ في الية سبع فتبينه استنسا والهم
 حانية لا يقع للشك وان بانه قبل قوله ان شاء الله وان مات يقع ولا يشترط
 فيه الغصه ولا العلم بموت حتى لو اتي بالمشبه من غير علم قصد جازا لم يقع
 ولو شهد بها وهو لا يدرى ان كان بكمال لا يدرى ما جرى على ان لا يغضب
 جاز له الاعتناء عليها والآلا لا يحرق ويقتل قوله ان او عاه والمكره في طاهر
 عن صاحب المذهب وقيل لا يقبل الا بنية وعلم لا عناه والفتوى اجبتا ط
 لغوية الف وحانية وقيل ان عرف بالطلاق فالقول له وحكم من لم
 يوقف على مشبه فيها ذكره كمالا نس الجنب والملاكمة والجد او الحار
 كذا لك وكذا لو شرب كذا شاء الله وشاء زيد لم يقع اصلا ومثل ان الا ان
 وان لم واذا وما وما لم ومن الاستنسا انت طالق لو لا ابوك او لولا
 اتج اجبك فلا يقع ومنه سبحانه الله ذكره ابن المهام في فتواه قال
 انت طالق ثلاثا انت شاء الله او انت حرة ان شاء الله طلقك ثلاثا
 وعنف العبد عند الامام لان اللفظ الثاني لغو ولا وجه لكونه توكيدا
 للفصل بالواو بخلاف قوله حرة او حرة وعنف لانه توكيد وعنف
 من جهة الاستنسا وكذا يقع الطلاق بقوله ان شاء الله انت طالق فانه
 تطليق عند ما تعليق عند ابو يوسف لا تعال المبطل بل لا يجاب فلا يقع
 كالواو ووجه البزازي وفي الثانية على قول ابو يوسف الفتوى وبانت
 طالق بنية الله او بارادة او بنية او برضا لا تطلق لان الباء والاصح
 فكان كما يصح الجوابا بشرط ان اضافه الى كونه في المشبه
 غير ان العبد كذا ذلك عليك فتبينه على المجلس كما مر وان قال بجز

او لولا حرك
 ح

او بملك او بقبضه او باذنه او بعلمه او بقدره يقع في الحال اذ ينفذ اليه
 او الى العبد او ذمير او بمثل التخيير عرفا كقولك انت طالق بملكك العاقب وان قال
 ذلك باللام يقع في الوجود كذا لانه لا يتقبل وان كان ذلك بحرف في ان
 احنا في الله لا يقع في الوجود كذا لانه لا يقع الشرط الا في العلم فانه يقع
 في الحال وكذا القدرة ان نوى بها ضد البهر بوجوه وقدره الله تعالى مطلقا
 كالعلم وان اضاف الى العبد كان ملكا في الاربع الاول وما يقبضه كماله
 والرؤية تفكيها في غيرها هي سنة ثم العشرة اما ان تضاف لله او للعبد
 والعشرون اما ان يكون بيا او لام او في فري سكون وفي البزازية كنه
 واستثنى بالكتابة حرة وفي كيف شاء الله تطلق رجعية انت طالق ثلاثا الا
 واحدة يقع ثمان وفي الاستسكين يقع واحدة وفي الاستنسا يقع ثلاث لا
 استنسا الكل باطل ان كان بلفظ المصدر او موب وانه يعبر بها
 كنه ارا طو الق الا هو لا او لا او لا زنبوب وعمره وعنفه وعنفه او او
 الا هو لا او لا سالا وحانا ورأى او وقع الكل ح كاسب في الاقرار و
 يعتبر في المستثنى كونه كذا او بعضا من جملة الكلام الذي يحكم بحره وهو
 الثلاث فقل انت طالق عشر الا تسعا يقع واحدة والاثان يقع ثمان
 والاث سبعا يقع ثلاث ومنه تعدد الاستنسا بيا او كان كل اسعا حاما
 عليه متيقع ثمان بانه طالق عشر الا تسعا الا ثمانية الا سبعة ويزم
 حنة بانه عشرة الا ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ الا ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠
 عدم الا ح الا واحدة وتقر به ان نأخذ العدد والاول بيمينك
 والثاني بيسارك متا بيمينك فمات في فهو الواقع اخراج بعض التعلق
 لغو بخلاف الباء فلو قال انت طالق ثلاثا الا نصف تطليقه وقع الثلاث
 في المختار رو عن الثمان ثمان في وفي السراجية انت طالق الا واحدة يقع
 ثمان انتهى فكان استثنى من ثلاث معذرة سالت المرأة الطلاق فقال
 انت طالق حرة طلقك فقالت المرأة ثلاثا لكفنين فقال ثلاث لك
 البائن لصاحبك وله ثلاث نسوة غيرا تطلق التي عليه ثلاثا لا غيرا اصلا
 هو المختار لا بدور في الباق لغو ان يقع بعرضه لصاحبها شيء والله اعلم فروع
 في ابان القتي ما لفظه وقدره في الطلاق انه لو قال ان وحده الارثا

طالق وان دخلت الآراء فانت طالق ووقع الثلث واثرة المصنف
 ثم ان سكنت هذه البعده فامراته طالق وفرد فوراً فخلع امراه ثم سكرها
 قبل العدة لم تطلق بخلاف فانت طالق فيكون هذا ان تزوجك وان
 تزوجك فانت كذا لم يقع حتى تزوجها مرتين بخلاف لو اوفى الجزاء
 فليحفظ ان عنتك اربعة اشهر فامر بك بديك ثم طلقها فاعتدت
 فترجعت ثم عادت الاول ثم غاب اربعة اشهر فلما ان تطلق نفسك
 ولو اختلفت لانه تنجيزه والاول تعليق واما للوقوع فانت طالق
 يكون فانت عذرا فان لم تقبل هذا المراء عذرا فانت كذا لم تنسب
 معنى الفدا لبقية حلف لا يبرأ فاساق وجازت بجموع ان مسبقاً حلف ان
 لم اشبعك من الجماع فليأمر الله ان لم اجامعها الف مرة فكذا انما الباقية
 لا العدة ان وطئت فليأمر الله في الف مرة وان نزلت من بالعدم
 حلف به ايضاً امراه جنب وحائض ونفس فقال اخرجك طالق طلقته
 النفس او في الخشك على الحائض قال لا يسبك حاصه فقال امراه ان لم
 اوفرها فقال ان تطلق امرأته فانه لا يحد له قال لا يحاسبه ان لم اذبح
 بك القيلة او منكره فامراه كذا اخذت بهم بعض الطريق فاذبحهم العشرة
 لا يحد ان خرجت من الدار الا باذن خذت لحيته لا يحد حلف لا يحد
 ثم رجعت لشيء سببه لا يحد حلف ليجزى ساكن واداره اليوم واس كرج
 طام فان لم يكن اخرج فليأمر الله على المصنف بالث ان لم ينجز بغيرها
 او ان لم تروى ثوباً فانت طالق فاما فلان من جانب آخر فبفسه
 واخذ الثوب قبل وقوعها لا يحد كذا ان لم اذبح اليك الدينار الذي على
 رأسك فامراه فامراه قبل الشهر بطل البيرح بقى ما يكتب في
 الشهاب من نقدا او تزوج علياً او ابراه من كذا من باقى صدقاً
 فلو وقع لا الحن على بطلانها لا يحد لهم بصفة برادة الاستحقاق
 واما الرجوع بما دفعه حلف بالله انه لا يدخل هذه الدار اليوم ثم قال
 عيده حتى ان لم يكرج دخل لا كرامة ولا يفتق عيده اما الصدقة او لانه
 غنوس ولا يدخل للعقد وفي البيرح بالله حتى لو كانت يمينه الا ان يفتق او
 حلفاً حلف في البيرح لا يجوز ان القضا اخذت من حاله وراها فاشترت به

طالق

بها وخطب التمام به راحه وقال زوجها ان لم تروى اليوم فانت كذا
 فليحفظ ان تأخذ كبر التمام وتسلمه لزوجك ولو ضاع من التمام فام
 يعلم انه اذبح او سقط في البحر لا يحد حلف ان لم يكن اليوم في العالم او
 في هذه الدنيا فامراه كبر ولو في بيت حتى يفي اليوم ولو حلف ان لم يخرجه
 بيت فلان عذرا فليأمر الله منى حتى معنى الفدا حلف كذا ان لم اخرج من هذا
 المنزلا فامراه فامراه ان لم اذبح بك لانه لا يحد فاذبحته منه او ان لم
 تخفر القيلة منزلا فكذا فامراه ابدا حلف في المنزلا بخلاف لا اسكن فخلع
 الباب او يحد لا يحد في المنزلا **قلت** قال ابن السخنة وان صل انما
 يخرج عن شرط الحلف حلف في العدة لا الوجود في حال في الزهر ومفاده الحلف
 فبهم حلف بزوج له اليوم وبه ينفق المفقود ومفقد من يفرقه خلاف
 ما يحد في البيرح **باب** حلف المبرح عنون به لا حد له ويقال
 له الفار لفراره من ارضاً فيرو عليه مقصده الى عام عذراً وقد يكون الفار
 منها كما يسبح من عذاب حاله الهلاك بمرض او غيره بان اجنبه مرض
 يحجز به عن اقامته معالي خارج البيت هو الالح وفي حقه ان يجر من مصالحها
 واخذ لها في البيرح ومفاده انما لو قدرت على كذا البيرح دون صدق
 السدح لم يكن مبرحاً قال في الزهر وهو العطا **قلت** وفي آخره وصايا المبرح
 المعبة المضني المبرح الصلاة فاحدا والمقعد والمفوض والسول اذ انك لا
 ولم يفرقه في الفرائض كما يفرق من شيعه حد التطاول سنة انتهى وفي
 الدرر المفوض والسول والمقعد ما دام يزودا وكما لم يرض او بارز
 رجلاً اقوى منه او قدم ليقبل من مقصاض او بجمه او بغيره على لونه من
 السفينة او اقترسه سبع وبقى في فنه فاراً بالعلاق **ولا يحد**
 الا من الثلث طوبانها وهي من اهل الميراث علم به بغيرها ام لا كان اسلمت
 او اعتقت ولم يعلم طابعا بلارضاً فلو اكره او رخص لم ترث والكره
 علم رضاً او جبراً ابنة مكرهه ورثت وهو كذا لك بذكر المال وماتت فبطلت ثم
 ماتت في عذرا لم ترث بذكر السبب مواته او بغيره كان يقبل المبرح او يموت
 بغيره اقرى في العدة لم يحد ورثت انما لا يحد لها لرضاه باستحقاقه
 وعند احد ترث بعد العدة ما لم تزوج به فو كذا اترث طابعا رجعية او طابعا

فقط خلقت بابا أو ملكا لأن الرجعي لا يزل الملك حتى حل وطهرها وتوارثا
 في العدة مطلقا وتنفق البتة للارث وقت الموت بخلاف البايين وكذا
 ترث مبانة قبلت أو طاعتت أبوع نهوجا بلح الحمة بينونة ومن لا عنها
 في مرضه أو إلى من مرضا كذا لك أي ترث كما هو وإن لا في حمة وبانت به
 بالايلا في مرضه فتخرج فاته أو ابنتها فارتدت ما سلمت فاته لا ترث لأن لا بداء
 يكون المرض الذي طلق فيه مرض الموت فإذا خرج تبرع أنه لم يكن مرض الموت
 ولا بد من البايين أن تستمر البتة للارث مع وقت الطلاق الموقت الموت
 حتى لو كانت كناية أو مملوكة وقت الطلاق ثم أسلمت أو عتقت لم ترث كما
 ترث لو طلقا رجعيًا أو لم يطلقا فطاعتت أو قبلت ابنة بلح الفرق منها
 أو ابنتها بمرأته لا ترث لو ابنت نفسها فاجاز ورثت علما باجازه فتية
 أو اختلعت منه أو اختارت نفسها ولو بلوغ وعتق وجب وعنه لم ترث
 لرفضا ولو كان الزوج محصورا كجس أو في وصفه القفال ومثله حال
 نشو الطاعون كافي الأشباه أو ما يابض إلى خارج البيت مشكيا في الم
 أو نحو ما أو مجوسا بقصاص أو بجرم لا ترث لعقبه السلامة والمامل لا تكون
 فارة إلا بتبصر بالبيع في وهو الطلاق لا ترث كالمريضة وعند مالك إذا
 تم لاسنة أشهر أو علق المريض طلقا البايين بفعل اجنبي أي غير الزوجين
 ولو ولد له منه أو ينجي الموت والي ال ان التعليق والشرا في مرضه أو
 علق طلقا بفعل نفسه وهما في المرض أو الشرا فمقتضا فيه أو علق بفعلها
 ولا بد لها منه طلقا أو شرا كالكحل وكلام أبو بربن وهما في المرض أو الشرا
 فيه فقط ورثت لفراره ومنه ما في البديع أنه لم يملكه وإن لم يتردد
 عليك فاته طلقا ثلثا فلم يفعل حتى مات ورثته ولو ماتت الأم أو ثا ون
 غيرها لا ترث وهو إذا كان في العتق أو الشرا فمقتضا أو بفعلها ولا منه بد
 وحاصل السنة عشر لأن التعليق أو البايين وقت أو فعل اجنبي أو بفعلها أو بفعلها
 ولكن وجب على أربعة لأن التعليق والشرا ما أتى في العتق أو المرض أو أحدهما أو
 علق عليه حكمه قال لاني حمة ان شيت أنا وفلان فاته طلقا ثلثا مرضا
 الزوجين والاجنبي الطلاق معا وشا الزوجين ثم الاجنبي ثم مات الزوج فاته
 وإن شاء الاجنبي أو لا ثم ثم الزوج ورثته كذا في النية والفرق لا يخفى إذا

بشيء

بشيء الاجنبي أو لا صار الطلاق معاقا على فعله فقط وشا أو كالمريضة
 مرض الموت والدوجة عاتلات في النية وعلل مضي العدة ثم أقر لها بربن
 أو عين أو أوصى بالشيء هذا الأقل منه أي ما أقر أو أوصى ومع الميراث
 للتمتة وتعتق من وقت إقراره به بغير ولو مات بعد مضيها فاته جميع ما أقر
 أو أوصى عاتديه ولو لم يكن بمرض الموت حتى إقراره ووحيته ولو كذا به لم ينج
 إقراره شرا في جميع وفي الفصول أدعت عليه بغيره أنه ابنتا في وحلف القاتل
 وحلف ثم صدقة ومات ترثه لو صدقة قبل موتها العدة كمن طلق ثلثا بمرأته
 في مرضه ثم أوصى لها أو أقر كان لا أن قل قال صحيح لا مرأته أحد كذا طلق ثم
 بريح الطلاق في مرضه الذي مات فيه في أحد بينهما صار قارا ببايها فنزلت
 منه كافي ومفاده أنه لو حلف صحيحا وحلف مريضا فبنت في أحدهما صار
 قارا ولم أره ثم ولا يستر طالعك من التزويج بالبتة أن المرأة لا يستر
 فلو طلقا باني في مرضه وقد كان سبيدا اعتقا قبله أو كانت كافرة
 فأسلت ولم يعلم به كان قارا فترثه طهرية بخلاف ما لو قال لا منه أنت
 عدا وقال الزوج أنت طالق ثلثا بعد عدا ان علم الكلام المولى كان قارا
 إلا يعلم لا ترث خاتمة ولو علقه بغيره أو بمرضه أو وكل به وهو صحيح فادفع
 حال مرضه قارا عدا عدا كان قارا ولو بالشرط المرأة سبب الفرق
 وإن أي والي ال ان مرضه ومات قبل انقضاء عدتها ورثها الزوج كما
 إذا وقعت الفرق بينهما ختيا بنفسها في خيار البلوغ والعتق أو
 بتقبيلها أو مطا وعتا بريح تزويجها من مرضه لا ترث مع قبلها وإذا لم يكن
 طلاق بخلاف وقبوع الفرق بينهما بالجب والعنة واللعان فانه لا
 يرثها على ما في النية والفتحة عن الإمام مع وجود م يترك في قال في البهوكان
 هو المذهب لأنها طلاق فاته متضاف إليه وقيل فاته بلح هو
 كالأول في مرضه ولو ارتدت ثم ماتت أو لمقت بدار الحرب فإن كانت
 الردة في المرض ورثها زوجها استقامت وألا بان ارتدت في النية لا
 يرثها بخلاف ردته فاته في معنى مرضه مودة فترثه مطلقا ولو ارتدت معها
 فاح أسلمت هي ورثته وألا لا خاتمة قال آخر امرأة ان تزويجا طالق ثلثا
 فتزوج امرأة ثم أقر كان ثم مات الزوج طلقا الآخرى عند الزوج ولا

يصير فإخلافا لما لا يقع الموت موقوف وانما فيه بالآخرية من وقت
 الشرح فثبت مستندا وذكر في وقوع إبانها في مرضه ثم قال لا اذا تزوجك
 فانت طالق ثلاثا فتزوجها في العدة ومات في مرضه لم ترث لانتها في عدة
 مستقبله وقد حصل التزويج بنفسها فلم يكن قرارا حلالا لمحدث
 كذا في الورثة بعد موته في الطلاق في مرضه قال لقول لا كقول طلقته ١١
 نائم وقالوا في البقرة ولو اجمعت طلقها في المرض ومات بعد العدة
 فانت طالق من مائة الزوج ابيت كوارث الزوجة لصورتها اجنبية
 بخلافه في العدة جامع المصالح باب الرجعة بالنفقة و
 كسر يودي ولا يقدر على الاستدامة الملك التقدم بلا عوض ما
 ماتت في العدة ان عدة الدخول حقيقة اذا رجعت في عدة الحائض
 اربع كمال وفي البرازية ادعى الوطء بعد الدخول واكرت فله الرجعة
 ولا عكس وتحتج به اكراد وهزل ولعب وخطا ونحو متعلق باستدامة
 راجعك ورويتك مكاتب بلانية لانه صريح وبالفعل في الكراهة
 بكل ما يوجب دونه المصاهرة كسر لومنها اختلاسا او نكاحا او مكرها
 او مجنونا او معقونا ان صدقها ١١ او وارثه بعد موته جواره ورجعة
 المحضون بالفعل ثمانية وتحتج بتزويجها في العدة ببنية جواره ووطئها
 في الدبر على المعنى لانه لا يخالف عن شراعية ان لم يطلق باينا فان
 ابانها فلما وان ابت او قال ابعثت رجعتي او لا رجعة في الرجعة بلما
 عوض ولو سمي المثل يجعل زيادة في المهر قولان وتحتج الموهبل بالرجعي
 ولا يتأجل برجوعها خلاصه في الصبر فيه لا يكون حلا حتى تنقضي العدة
 ونزب اعلامها بها لئلا تنكح غيره بعد العدة فانه تحت فرق وان دخل
 شتمه ونزب اليه شرا ولو بعد الرجعة بالفعل ونزب عدم
 دخوله بلما اذ شرا عليها لتأهب وان قصد رجعتها كراحتها بالفعل
 كما ودعا بعد العدة فيها بان قال راجعك في عدتك فصدقت به
 بالمصادقة واللا يجرى الا اذا قام بينة بعد العدة انه قال في عدتها
 قد راجعتها او انه قال قد جاعتها وتقدم قبولها على نفس التمسك والتقبل
 على حفظها رجعة لان ثبت بالبينة كالثابت بالمعينة وهذا من اعجب

المسائل

مسائل حيث لا يثبت اقراره باقراره بل بالبينة كما لو قال فيها كنت راجعك
 امس فانما تحتج وان كذبت له الملكة الا نشأ في الحال بخلاف قولها راجعك
 بربر الانشا فحالت مجيبة لمضت عدة فانما لا تحتج عند الامام لمقارنتها
 لانقضاء العدة حتى لو سكنت ثم اجابت تحت اتفاقا كما لو نكحت عن اليدين عن
 مضى العدة قال زوج الامم بعد ما اى العدة راجعك فيها فصدقة السيد وكذا بينة
 الامم ولا بينة او ماتت مضت عدة وانكر الزوجه والمور قال لقول لا عند الامام
 لانها امينة فلو كذب المور وصدقة الامم قال لقول لا ان المور لظهور ملكه في البضع
 فلما يكنه ابطاله قالت انقضت عدة ثم قالت لم تنقض كان لا رجعة لا خیارا ولا يكرها
 في حق غيرها شتمه ثم انها تغير المدة ولو لم يفسخ ولا يفسخ ولا يفسخ انما مستبين
 الحلق ولو بالولاية لم يقبل الابنية ولو حرة في حق وتنقطع الرجعة اذا ظهرت
 من الحيض الاخير بغير الامم العشرة ايام مطلقا واذ لم تنفسس او بغير وقت معلومة
 ولا قل لا تنقطع حتى تنفسس ولو بسوء جوارح وجود المطلق كسر لا تحتج ولا
 تزويج اجنبيا او بغيره او حتى يتبين عدم التأني وتصل ولو نفلا صلاة فانه
 في الاجرة وفي الكتابة بغيره والانتطاع ملكت لعدم خطاها قلت ومما دنا
 المجنونة والعمية معه كذلك ولو اعنتت ونسبت اقل من عضو تنقطع شرايع
 الجفاف فلو تنقشت عدم الوصول او تركه عند الانتطاع ولو نسب عضو لا
 تنقطع وكل واحد من المفترضة والاستثنى كالاقل لانها عضو واحد على
 الصحيح قال البرهان طلقها حلالا منكرا او طلقها فراجعا قبل الوضع فجات
 بولد لا قبل من ستة اشهر فصاعدا من وقت النكاح تحت رجعية البقرة
 وتوقف ظهور رجعتها على الوقوع لا ينافي صحته فبذلك في كلام الوقاية
 كما تحت لو طلق من ولدت قبل الطلاق فلو ولدت بعده فلا رجعة لمضى العدة
 فلو طلقها لان الشرح كذا في جعل الولد للفراش فبطلت عنه حيث لم يعلق
 باقراره حتى التغير ولو خطاها ثم انكره ان الوطء ثم طلقها لا يملك الرجعة لان
 الشرح لم يكره ولو اقرب وانكرته فله الرجعة ولو لم يملكها فله الرجعة لان
 التي ارشادها ولو اجمعت فانه طلقها فراجعا والسنة براجع فجات بولد لا قبل
 من حولين من حين الطلاق تحت رجعية البقرة لصورتها ملكها كما مر
 ولو قال اذ اولدت فانت طالق فطلعت واعتدت ثم ولدت اخرى بطلت

وقت صلاة فتعبر فيها في
 وقتها ولو عاودها ولم يجاوز
 العشرة فله الرجعة

يعني بعد ستة اشهر على الاكثر من عشر سنين ما لم تقربا نفقا والعدة
 لا تارة امتداد الطهر لا غاية له الا بالباس من حيوان الولد الثاني رجعة ان يجعل العلوقة
 بوطي حاد في العدة بخلاف ما لو كان ببطون واحد من كلما وردت فانت
 طالع مودت ثلثة بطون تقع الثلاث والولد الثاني رجعة في الثاني والثالث
 به ثلثة عملا بكلا وتعد للطلاق الثالث بالحيض لانها من ذوات الاقلام توظل
 في سن الاباس قبل الشهر ولو كانوا ببطون يقع ثلثة بالاولى والثاني
 لا نفقا والعدة به وثلاثة في الفقة والمطلقة الرجعية تستبرح ويكره ذلك في
 البايح والوفات لزوم جوا الى حذر الغايب نفقا العلة اذا كانت الرجعة مرجوة
 والا فلا نفق ذكره مسكين ولا يجوز جها من بيتا وولاد وفسر للمنفقة المطلق
 ما لم يشهد على رجعتها فينبطل العدة وهذا اذا خرج بعدم رجعتها فلو لم يبره كان
 السفر رجعة ولان في بقاء واثرة المصنف والطلاق الرجعي لا يحكم الوطى
 خلافا لما في فلو وطى وعقر عليه لا ذبيح كمن كره المنه به تنزيها التام
 يكن من مقصده المراجعة واللا يكره وثبت القسم اما ان كان من مقصده
 المراجعة واللا قسم لا يجوز البعد له قال وحر جوابا انه من باب امراته عاين ترك
 التزينة وهو شامل للمطلقة رجعيها وشك في بقاء دونه الثلاث في العدة
 وبعدنا بالاجماع ومنع غيره فيها لا شبهة بالنسب لا يكره مطلقا في النكاح
 صحيح نافذ كما يستحقه بقاء الثلاث ولو حرة وتنتهي لوامر ولو قبل الدخول
 وما في المشكلات باطل او مودل في حرجه بقاء غيره ولو الغير مراعيا
 يكما مع مثله وقدره شمس السلام بوش سنين او خضبا او مخبونا او ذمها لزمية
 بنكاح نافذ فخرج الفاسد الموقوف فالحكماء عبيد بلا ذم سببه ووطيها
 قبل الاجازة لا يخلو حتى يظا بعدا ومن لطيف الجدل ان تزويج المملوك من امها
 بش ابرح فاذا اوجع بملكه لا في بطلان النكاح ثم تبعه بملكه اخر فلا يظفر
 امرنا كمن عذر رواية الحسن الملقية بان لا يخلو لعدم الكفاية ان لا اول
 والافضل ان اتفاقا كما مروى عن عذتها من ان لا يملك بغيره لاشترطا
 التزويج بالنقص فلا يخلو ووطى المولى ولا ملكا به بطون فليست اوجرة بعد
 ثلثه وردت من سبب نظره من فرق بينهما بطورا وان كان ثم ارتدت وسببت
 ثم ملكا لم يحل له ابداء الشرط اليقين بوقوع الوطى في الحمل المتيقن فلو كانت

في الطلاق الاول كما مر وثاني
 به ثلثا كما لو ولد الثالث فانه
 رجعة في الثاني ولو تزوج

صغيرة

صغيرة لا بوطا مثله لم يحل له ابداء الاول وان حلت وان افضا به تزويج
 منوم مفقاة لا تحل الا اذا اجلت بعد الوطى كان في قبلة كما لو تزوجت
 بمحبوب فانها لا تحل حتى تجبل لوجود الدخول حكاه في ثبت النسب في فاقه
 على الوطى مقصور الا ان يعم بالحيض والحكم والايلاج في حمل البكارة كحدا
 والموت عذرا لا كما في القنية واستشكل المصنف وقال في النهر وكان ضعیف
 لما في التبيين بشرط ان يكون الا يلاج موجب للفلس وهو النكاح الثماني
 بلا حائل بين المرأة ولو كانت عن مودة نفس فلا يخلو من لا يقد رعليه الا بسنة
 البعد الا اذا انتقش وعلم لو في حبس وتنافس فاجوام وان حواما وان
 لم يزل لانه لا يشترط الذوق لا الشبع فانت وفي الجبن الصواب حلا بدخول الحشفة
 مطلقا كمن في شرح المشارق لا يبر ملك لو وطئها وهي نائمة لا يخلو
 لاول لعدم ذوق العذلة ويثبت ان يكون الوطى في حالة الاعمال كمن
 وكره التزويج كتحريم الحبل لعن المتحل والمحل له بشرط ما التجدد كمن وجب
 عن ان احملك وان حلت للامان لصحة النكاح وبطلان الشرع
 فلا يجبر عليه مطلقا كحققة الكمال خلافا لما في البرازي ومن لطيف
 الجدل قول ابن تيمية وجب وجا معك او ككك موقوف ثلثة مثلاً
 فانت بارين ولو حلت ان لا يطلقوا تقول تزويجك نفس عيان امرى بيدا
 تطلق وعاد به اما اذا اضمنه ذلك لا يكره وكان الرجل ما جورا نفقا الاصل
 وما في المصنف اذا بشر طالا بذكره البرازي ثم هذا الحكم مزيج صحة النكاح الاول
 حتى لو كان بلا اول بن بعبارة المرأة او بلفظ اية او بحقرة في سقين ثم طلقا
 ثلثا واما وحدا بلا زوج برقع الامر لا العاقبة بشا من فينقضي به وبطلان
 النكاح اي في الثاني لان في المنقضي جازيها وبنا قال المزوج الثاني كذا النكاح
 فاسد اولم ادخل بها وكذا به فالقول لا ولو قال الزوج ان اولي ذلك فالقول لا
 من الزوج الثاني بهدم بالادخول فلو لم يدخل بهدم اتفاقا فنية ما دون ثلث
 ايضا اي كما بهدم الثالث اجماعا لانه اذا بهدم الثالث فما دونها او خلاف
 لمحمد من طلق وتزوجا وعادت اليه بعد احو عادت بثلثة لو حرة وتنتبرج
 لوامر وعند محمد وباقي الامم بما بقي وهو الحق في فاقه المصنف وما يجب
 البعد والنهر ولو اجرت مطلقا الثلاث بمضي عده وعدة الزوج الثاني بعد قوله

كان في

والمدى كحمله الى الاول ان يصعد في ان غلب عليه طغنه مدونا او اقل مدة عدة
عنده كحضر شهران والامه اربعون يوما عالم ترجع الشقوق كما مر ولو
تزوج بعد مدة كحمله ثم قال لم تنقض عدله او ما تزوجت به فم تصدق
لا اعداها على الزوج وليس للحل وعن الحسن لا يحل تزوجها نفسها منه
ليس الا في كل حرة عليه ام كنبت نفسها سمعت من زوجها انه طلقها ولا تقدر
على منع من نفسها الا بقوله لا تقدر بدوا خوفا العاص ولا تقتل نفسها وقال
الا في جندى ترخى الى امره فان حلفه ولا يثبت قال لا عليه ان قتله فلا شيء
عليها والبايع كالثلاث بزاز به وقيل شهدا انه طلقها ثلثا لثلاث تزوج باق للقبيل
لو عاينا انهن قلت وبانه والحيي عدم الجواز كافي العقبة وقيل لو لم يقدر
هو ان يتخلص عنها ولو عاين سيرة وردت اليها لا يحل قتلها ويجهدها جهده
وقيل لا تقدر فابله لا يسجد به وبه يقول كما في التاخر خاتمة وشرع الواجب منه
عن الملقط قال بعدة ان بعد طلاق ثلثا كان قبلها طلق واحدة وانقضت
عدتها وصعدت المرأة في ذلك لا يصعد كما علم المذهب الفقه به كل لو لم تقدر
ان تجلس يصعد ما ولو طلقا فتنابح قبل الدخول ثم قال كنت طلقها قبلها
واحدة اخذ في الثلاث والعدا علم **باب** الالباء من سبب البينة مالا
هو لغة البين وشرعا الملقط على ترك قرابة مودة ولو ذمها المولى هو الذي لا
يملكه قرابة امراته الابن مشقة يمينه الا لانه كقرور كنه الملقط وشرط
مصلحة المرأة يكونها مملوكة وقت تنجيز الالباء ومنه ان تزوجك فواله لا اثر له
والهية الزوجه لا طلاق وعندها الكفارة فيجوز الالباء الذي يغيرها وقرية
وقايدته وقوع الطلاق ومن شرابه عدم النقص عدم المدة وحكم وقوع
طلاق بانه ان يبرك بطلا الكفارة والابن الملقط ان حلف بالقرابة والمدة
اعدا الحرة اربعة اشهر ولامه شهران ولا حد لكثرها فلا يلبا بخلاف علم اقل
من الاقلين وسبب كاسب في الرجوع والفاطه صريح وكناية من القرح
لو قال والله وكل ما ينفقه البين لا اثر له لا في كبر حايض ذكره سعدى
لعدم اضافة المنع الى البين او الله لا اثر له لا اجامك لا اطاك
لا اغتسل منك من جنبه اربعة اشهر ولا يبيح للبين المدة وان
قد يترك فعلى حج وكونه ما يشق بخلاف فعلى صلاة ركعتين ما بين يمين

لعدم

لعدم مشقة بخلاف فعلى مائة ركعة وقبالة ان يكون موبيا بانه ختم
او اتيه مائة جنازة ولم اره او ماتت طالق او عيدة حرم
الكفارة لا امسك لا انك لا اغتسل لا اقرب فرائضك لا ادخل
عليك ومن الموبد كخو حجة كونه الالباء او الدجال او تعلق الشمس من موبيا
فان قربا في المدة ولو جبنوا حلف وجنبت من الملقط بالله وجب الكفارة
وقيل غيره وجب اليه او سقط الالباء لانها البين والابن بانه
بواحدة بمقتضا وتو ادعاه بعد مقتضا لم يقبل قوله الا ببينة وسقط
الملقط لو كان موقفا الا لو كان موبيا وكان طاهرة كما مر وشرع عليه
فلو كحما ثانيا او ثلثا ومنعت المدة بالافى الى قرابة بانه باق بدين والمدة
من وقت التزوج فان كحما بعد زوج او لم تطلق لانتها وهذا الملك
بخلاف ما لو بانه بالالباء بما دون ثلث او ابنا بانه بغير العقلة ثم عادت
بثلاث يقع بالالباء بخلاف كحما مرفى مسلة الدم وان وطئها بعد زوج
اخر كبر لبقا البين للمنفق والله لا اثر له كشرى وشهرين بعد هذين
الشهرين الالباء ينقض المدة ولو ملك يوما اراد به مطلق الزمان او
الساعة كذا في كحرم قال والله لا اقرب بك شهرين لم يكن موبيا قال
بعد الشهرين الا ولبين او لا تنقض المدة لكن ان قال اتخذ الكفارة
والا تعددت او قال والله لا اقرب بك سنة الا يوما لم يكن موبيا لالحال
بل ان قربا وبق من سنة اربعة اشهر كثر حصار موبيا الا لا ولو
حذف سنة لم يكن موبيا حتى يقربا من موبيا ولا اراد الا يوما
اثر بك فيه لم يكن موبيا ابدا لانه استثنى كل يوم يقربا منه فم يتصور
منعه ابدا او قال وهو بالبعرة والله لا ادخل مكة وهو بيا لا يكون موبيا
لانه يمكن ان يخرجها منها فخطا الى من مطلقه رجعا حتى لبقا الزوجه
ويجوز بغير المدة ولو الى من مبانة او اجنبية كبر بعد ان بعد الالباء
ولم ينفذ للملك كما لا يبيح نفقات حله ولو وطئها كبر لبقا البين
ولو الى ما بانها از منعت مدته ومن في العدة بانه باق والالباء
بجدة حجبها لا حكمها كاحرام كونه باقيا ربه عن وطئها مرضى
باجدتها او صغرها او رثتها او جنة او عنه او بسا فله لا يقدر

على فطرها في مدة الاجلاء او الحجب اذ لم يقدر على وطئها في الجماع
 كما في البجعة من الغاية وقوله لا يحق له ان يغيره عليها جميعا وكذا اجساما
 وشعرها فقبضه كقولك بلسانك فبسطها او راجعك او ابطلت
 الاطباء او رجعت عما قلت وكيفية لانه اذا ما بالشيء فغيره بما لو عدما فلو
 على الجماع في المدة فقبضه الوطئ في الفروج لانه لا يصلح فلو وطئ في غيره
 كونه لا يكون فينا ومعناه ان شراها ودام البجعة من وقت الاجلاء الى متى
 مودة وبه صرح في المطلق من الحيوان وهو الصحيح ثم مرضا لم يكن فيه الا الجماع
 وبقي شرعا ما لم يذكره في البدل وهو قيام النكاح وقت الفروج بالشرع
 فلو اباها ثم ما بلسانك بقى الاجلاء قال لامرأة انك على حرام وتكون ذلك
 كانت نفق في الحرام ابلاء ان نفق الحريم او لم ينه شيئا وطئها اذ نفق
 بانه حلالا بصر وان لم ينه لغاية العرف ولذا لا يحلف في الا الرجل ولو لم يكن
 له امرأة او حلفت به المرأة كما بينا كما لو كانت او كانت لا اربعة ثم وجد
 الشرط لم تطلق امرأته المتزوج به بغيره لغيره كما بينا فلا تنقلب حلالا وتلك
 انت من في الحرام والحرام بمن وجب عليك على وانه محرم او حرام على او لم يقبل
 على واما عليك حرام او حرم او حرمت نفسك او انت مما حكم الله
 الحنيفة من ان يزوجها لو كان له اربع نسوة والمصلحة بحالها وقيل على كل واحد
 منهن طلاقا بانه متعلق واحد منهن كما مر في الصحيح وهو الا طهر
 الا شبيه ذكره الزيلعي والبراري وغيرهما وقال الكمال الاشبه عند الاول
 وجوده به صاحب البجعة في فسادها وحجته في جوار الفمادى واثرة الكسوف
 في شرا كمن في النذر يجب ان يكون معنى قول الزيلعي والمصلحة بحالها بغير
 التحريم لا يغيره انت على حرام مما حلت واحدة في المتزوج بل يجب فيه ان
 لا يقع الا على طلبة انتهى قلت بعينه بخلاف حلال الله او حلال
 المسلمين فانه يتم وبه يحصل التوفيق في حقيقة فروع انت على حرام
 الف مرة يقع واحدة طلاقا واحدة ثم قال لا انت حرام نوابا شترين
 وقيل واحدة كرهه منهن ونوى بالاول حلالا وبالثاني بيننا صح قال
 ثلث مرات حلال الله عليه حرام فان فعل كذا او وجد شرطا وقيل الثلث
 قال لها انتا على حرام ونوى في احداهما ونوى الا في واحدة فلكما نوى

وقيل هو

يقع

يقعه في البراري قال انتا على حرام حث بوطئ كل ولو قال والله لا
 اقربكما لم يحث الا بوطئها والوقوف لا يحث في الجوهرة كره والله لا
 اقربكما ثلثا في مجلسين ثلثا في الشكران التحذير والاباء واحد واليمين ثلاث
 وان تعدوا الجحش تعدوا الابل واليمين **المخرج هو لغة**
 الازالة واستعمل في ازالة الزوجية بالضم وفي غيره بالفتح وشرعا كان
 ازالة ملك النكاح فخرج به المخرج في النكاح الفاسد وبعد البينونة
 والردة فانه نفق كان في الفصول المتوقف على قبول فخرج ما لو قال خلعتك
 ما وبها الطلاق فانه يقع بانها غير مستقلة للحقوق لعدم توقفه بخلاف ما لم يكن
 بلفظ المفاصلة او اختلعت بالاحرام ولم يسم شيئا فقبلت فانه خلع سقطت
 لو كانت قبضت البذل ردت فانه بلفظ الخلع فخرج الطلاق على حال فانه
 غير مستقط فخرج وزاد قوله او ما نعتنا كيدخل بلفظ المباداة فانه
 مستقط كما سبق او بلفظ البيع والشراء فانه كذلك كما حجه في الصوري
 خلافه للمأينة وانما التوفيق صحة خلع المطلقة رجعية ولا بأس به عند
 الحاجة الشفاعة بعدم الوفا بما يصح للمهر بغير عكس كما نعت في الخلع براءة
 العشرة وبما في بوطئ بغيره وجوز البين النكاحا وشرط حله الطلاق
 فرفضه ما ذكره بقوله هو يبرح في جانبه لانه يعلق الطلاق بقبول المال
 فلا يصح رجوعه عنه قبل قبوله فلا يصح شرطا الخيار ولا يقتصر على الجاحس
 اي مجلس ويقتصر قبولا على مجلس عليا وفي جانبها معاوضة بالشيء
 رجوعا قبل قبوله وحججه شرطا الخيار لها ولو اكثر من ثلثه اقام محرم ويقتصر
 على المجلس كما سبق فائدة يشترط في قبولا عليها بعينه لانه معاوضة
 بخلاف حلالا وعنا ما نعت بغير لانه اسقاطا واسقاطا صح مع الجاهل
 وطرف البعد في العناق على حال كطرفا في الطلاق والمخرج يكون بلفظ
 البيع والشراء الطلاق والمباداة كعبت نفسك وحلالك او طلقك
 على كذا او باراكك اي فارقتك وقيل المرأة وحكمه ان الواجب
 لو طلقا مال ولو طلقا الطلاق الشرع على حال طلاقا بصر ونهت عنها بوطئ البذل
 كما سبق او ان نفق هو من الكنايات متبعية بغير قيد من وارجح الطلاق
 كمن لو نفق بكونه نفقا تعدر لانه مجتهد فيه وقيل لا خلع ثم قال لم نفق

اکثر جا ملو

الالف

الا انه لانه تفويض او تعليق وفي البحر عن الثاني رخصته قال لا ملية احدكم
 طلاق بلف درهم والاخرى بآية وبنار ففصلنا طلاقا بغير شيء انت طلاق
 وعليك انما اوانت حر وعليك انك طلاقه وعنف مجاز وان لم يقبل الا ان
 مقول وعليك انك جملة تامر وقال ان قبلنا من قبلنا من قبلنا من قبلنا من قبلنا
 وفي البحر من ويقرها بغيره قال طلاقك على انك تفويض وعنف مجاز
 قال قول لا وكذا كقولك بعدد كذا كقولك بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 مقوله بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 لو قال بعدد كذا كقولك بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 وقال المشرع قبلت فانه القول للمشرع والفرق انما الطلاق بالمال بغير
 من جانبه وهي تركي حنة وهو ينكر ما ابيح ما شرعه به اقراره بغيره بغيره
 رجوع فلا يسمع ولو جبرها اخذ بيته ما تار رخصته ولو ادعى النكاح على حال
 هي تنكر بغيره الطلاق بقراره والدعوى في المال بجانها فيكون القول لا
 لانها تنكر وعكس لا كيف قالان بقراره بقراره بقراره بقراره بقراره
 استثناء او ان ما قبضه من دينه او اخلفها في العلوق والكره في القول
 ولو كانت كذا بغيره بدل في القول لا او عت المهر ونفقة العدة وانه طلاق
 او عت الخلع ولا بينة في القول لا في المهر وله في النفقة خلع امرأته على عت
 بيمينه على مستحباتها فخلعتك على عتدي وقف على مقبوله ولم يجبه شيء في البحر
 ويسقط الخلع في النكاح محلي ولو بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 وغيره واما البراءة ان الاجراء من الجائز كل حين ثابت وقتها لكل منهما على
 الاخر مما ينفق ذلك النكاح حتى لو اباها ثم لم يكن ثانيا بغيره بغيره بغيره
 منه على مذهب من عن الثاني لا الاول ومثل النفقة بقراره بقراره بقراره
 على ان لا دعوى لكل على صاحبها ثم او عت او كذا من الفلانة حتى لا خصما
 البراءة بحقوق النكاح الا نفقة العدة وسكنها فلا سقط الا اذا انقض
 عليها فتنسقط النفقة لا السكن لانها حتى الشريعة الا اذا ابرأه عن مونة
 السكن بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 بل بعدهما وقبل الطلاق على حال سقط المهر والنفقة والمعتد لا ذكره
 البراءة من لا يبرأ ببارك الله ذكره البراءة من شرط البراءة من نفقة المهر

اذ وقتا وقتا كسنة حج ونزوم والا لا يجوز وقته عن المشتق وعينه لو كان
 الولد رضيعا صحيح وان لم يوتسأ وتر خلفه جوبل من بخلان الفطيم ولو تزوجا
 وهرت او عانت او ماتت الولد ربيع بيقية نفقة الولد والعدة الا اذا
 شرطت براتها ولا مطالبة بكسوة العبي الا اذا اختلفت عليها اية ولو
 فطما فمعه كما لغيره ولو خالعت على نفقة ولده سهرامشا وادى مسرة
 فطما بستره بالنفقة يجبر عليها وعليه الا عتقا وفيه وجبة لو اختلفت عما ان
 تسك الا يلوغ في الاثنى لا الفلام ولو تزوجت فلكزوج اخذ الولد وادى
 انقفا عاترك لانه حق الولد وينظر الى مثل اسك تسك المدة فمعه جبر عليها
 خلع الاب صغيرة بالمال او مهرها طلق في الاجرة كما لو قبلت من واهي مينة
 ولم يلزم المال لانه بترع وكذا الكبيرة الا اذا قبلت فمعه مال ولا يجزى من
 الاثم ما لم يلزم البذل ولا على صغيرة اصلها لو خالعت المدة بذكر الى بالار
 او بغيره واهي غير شديدة فانما تطلق ولا يلزم حتى لو كان يلوغ في الطلاق
 يقع رجعا بغير مهر شرع وبها بنة فان خالعت الاب على مال فمعه مال من امره
 لعدم وجوب المال عدا حجة المال عليه كالمالي من الاجبتي فالاب اولى بلا سقوط
 مهر لانه لم يدخل تحت ولاية الاب ومن جيل سقوط اية يجعلا بدل الخلع على
 اجبتي بقدر المهر ثم يحجب الزوج على من له ولاية قبض ذلك منه بترع
 وادى شرط الى الزوج الضمان عليها ان الصغيرة فان قبلت وهي من اهله بانه
 تعقل اذ النكاح جالب والمالي سالب طلق بلا شيء لعدم اهلية الفطرة وادى
 لم تقبل اولم تعقل لم تطلق وادى قبل الاب في الاجرة بغير ولو بلغت واجازت
 جاز في حق فان الزوج خالعت قبلت المراه ولم يكرها لا طلقته لوجود الاجابة
 والقبول وبر من المهر المذموم لو كان عليه والا يكون عليه من المذموم شيء ردت
 عليه ما ساقا ابراه من المهر المذموم كما مر انه معاوضة فمعه بقدر المال كان
 خلع المرفقة بغير من الثلث لانه بترع فله الاقل من ارثه وبذل الخلع اذ
 خرج من الثلث والا فالاقل من ارثه والثلث ان ماتت في العدة ولو بعدا
 او قبل الدخول فله البذل ان خرج من الثلث وتام في الفسخ لغير اختلفت
 المكاتبه من مال بعد العتق ولو باؤد المولى لجزا عن التبرع والامة وام
 المولى اذ باؤد المولى من مال لكان قتيلا والامة وتسعى ام الولد والمذمومة

ولو

ولو باؤد من خلع العتق خلع الامة مولانا على رقبته ان زوجها حرا
 صحيح الخلع بمانا وان زوجها مكاتب او عبدا او مدبرا صحيح وصارت امه السيد
 فلا يبطل النكاح اما الحرة مملوكة يبطل النكاح فببطل الخلع في نكاحه
 ابطل اختياره **فروغ** قال عليك على انك قاله ثلثا فقبلت طلقته بثلث
 الآن لتقبله بقبولها في المشتق انت طالق اربع باء فقبلت طلقته ثلثا
 وادى قبلت الثلثة لم تطلق لتقبله بقبولها بانه اربع انت طالق
 على وذكرك الدار توقف على القبول وعاد ان تدفع الدار توقف على الدخول
قلت فببطل الفرق ما اذ في مع الفعل بمعنى المصدرة بتر قال خلعك
 واحدة بالفاء قالت انما سالكك الثالث فلك ثلثا فاقول لا خلعها حرا
 صدقتها لولا ما اولا جيتي او على انك لولد عنده حجة الخلع وبطل الشرط
 قالت اختلفت منك فمعه طلقك بانه وقيل رجعي ولا روية لو كانت ابرئتك
 من المهر بشرط الطلاق الرجعي فمعه رجعا لكن في الزيادة انت طالق
 اليوم رجعي وعذا اخر رجعي بالفاء فبذل لها وبها بستان لكن يقع غذا
 بغير شيء ان لم يعد مبله وفي الطهارة قال الصغيرة ان غبت عليك ربعة
 اشهر فامرك ببيدك بعد ان تترين من المهر فوجد الشر لا مبراة وطلعت
 نفقة لا يسقط المهر ويقع الرجعي وفي البزارة اختلفت بمهرها على ان
 يعطها عشرة برب درهم او كذا من الارز حية ولا يشترط مكان الا بقا
 لان الخلع او سبعة برب البيع **قلت** ومفادوه حجة الجواب بدل الخلع عليه
 فليحفظ وفي الغنية اختلفت بشرط الصك اذ يرد البذل اتمشا فقبل لم
 يحرم وبشرط كبد الصك وردا الا فسخة في الجاسر والله اعلم
 الطارر هو لغة مصدر طار من امراته اذ قال لانا انت على كظهر امي وشرا
 تشبها بسلم فلما طار من زوجها وجهه ولو كانت بية او صغيرة او مجنونة او
 تشبها ما يعبر به عنك من اعفانها او تشبها بجزء من اجسامها فمعه عليه
 ما بعدا او صدف لا يكون زواله فخرج تشبها اخت امراته او بطلقة ثلثا
 وكذا الجبوسية لجواز اسلامها وقوله يحرم صفة الشخص المتناول للذكر والانثى
 فله تشبها بغيره ابدا او قريبا كما في مظاهرها قال الصنف بطلان روقه من
 المهر بائي البهائم في شرائط الطار كونه المطار به من جنس النسب حتى لو

وأنصف عبده عن كنفه ثم باق به بعد طلع من ظهرك من الأمانه قبل
التماسه فإذ لم يجد الظاهر ما يعتق أن احتاج لخدمته أو لبقاءه وبه لانه واجد
حقيقته برأيه مما في الجوده له عبده لخدمته لم يجد الصوم أن يكون من منا
انتهى بعينه العبد ليتوافق كلامهم ويكتفى به جوده للمولى كنهته كنهته الإعتق
ولا يغيره بسكنه ولو له مال وعليه دين مثله أن أتى الذبح أو أجزاه الصوم
والآ ففعلوا لا ولو له مال غائب انتظروا ولو عليه كفارتان وفي ملكه
رقبة فصام عن أحدهما ثم اعتق عن الآخر لم يجز وبكس حان صام
شهرين ولو ثمانية وحسين يومه المال والأفستين يوما ولو قدر
على التحريم في آخر الأخير لزمه العتق وأتم يومه ثوبا ولو اقتضا ولو افطر وإن
صار نفلا متتابعين قبل الميسيس بينهما رمضان وإيام نهي عن
صومها وكذا كل صوم شرطه التتابع فإن افطر بعد تركه ونفاسه بخلاف
جزءه إلا إذا است أو يفطره أو وطئها أو الظاهر منها أن لو وطئ غيرها
وعلق غير مفطر لم يفطره اتفاقا كما لو طئ من كفارة القتل بينهما أي
الشهرين مطلقا لئلا يؤمها لا عامدا أو ناسيا كما في الحمار وغيره أو
تقيدها من ملك بالعد غلط جواسيس أن الصوم لا يطعم أن ولو طئ في
خلال لا تلازم التمس في الاطعام وتقيده في تحريم وجها وم العبد ولو
مخايبا أو مستسقى وكذا الحمار يحجر عليه بالسف على المعقود لا يحجزه إلا
الصوم المذكور ولم يتحقق ما فيه من مئة العباد وبالسف منه منه
ولو وصليه اعتق سيده عنه أو اطعم ولو باعته لعدم أهلية التملك
الآن في الإحصار فطعم عنه المولى قبل ثوبا وقبل وجوبا فإذا عجز عن الصوم
لمرض لا يبرح يبروه أو لم يطعمه أو لم يملكه ستمين سبعا ولو حاكم ولا
يجزى عنه المأوى بزيادة كلفه قدره أو مصرفه أو قيمة ذلك من
غير المنصوص أو المختلف للمأوى وإذا أراد الإباحة فقد انعم و
عش انعم أو عذ انعم أو اعطى مع قيمة العتق أو عتق أو اطعم
عذ الأربع أو عتق أربع أو عتق أو سحر أو أو شبعهم جائز بشرط
إدام في جزئ شبعه و ذرة لا يبر كما جاز لو اطعم واحدا ستمين يوما بخلاف
الحاجة ولو أباح كل الطعام في يوم واحد أو في يومه ذلك نفلا اتفاقا

وكذا

وكذا إذا ملكه الطعام بدفعت في يوم واحد على الأصح ذكره الزملي
لفقد النفقة وحقيقته وحكما أمر غيره أن يطعم عنه عن طهاره ففعل
الغير ذلك صح وهل يرجع أن قال على ترجع يرجع وإن سكت ففي الدين
يرجع اتفاقا وفي الكفارة والزكاة لا يرجع على المذهب كصحته
الإباحة بشرط الشبع في طعام الكفارة سوى القتل وفي الفدية
الصوم وجباية يرجع ويجوز الجمع بين الإباحة وتملك دون الصدقة
والعشر والضابط أن ما شرع بلفظ اطعم أو اطعمه أو اطعمه جائز فيه
الإباحة وما شرع بلفظ إنباء أو أدا أو شر ما فيه التملك حرر عبده
عن طهاره من امرأة أو امرأتين ولم يبرح واحد الواحد صح عنها
ومثله في الصحة الصيام أربعة أشهر والأطعام مائة وعشرين
فقيرا لا تحاد الجنس بخلاف اختلاف اختلافه الآن ينوي بكل كفا
فيجوز وإن حرر عنها رقبة واحدة أو صام عنها شهرين صح عن واحد
معينه ولو وطئ أخته كفر عنها دون الآخر وعن طهاره وقيل لا يرجع لأم
ما لم يحرك كفرة فتجوز عن الطهاره صح ما لعدم صلاحيتها للقتل اعلم
ستمين مكيها كفا صاعا بدفعة واحدة عن طهاره كما مرجه عن
واحد كذا الشيخ الشرح ونسخ المتن لم يرجع أي عنها خلافا لحدود وبطلان
وعن افطار وطهاره عنها اتفاقا والأصل أن نية التبرع في
الجنس التحد سببه لغو وفي المختلف سببه مفيدة **فروع** المعتبر في
أبصار والأعيان روقت المكفيرة اطعم مائة وعشرين لم يجز إلا
عن نصف الاطعام فيجوز على ستمين منهم عتق أو عتق أو عتق أو عتق
آخر لزوم العدد مع المقدار ولم يجز اطعام فطر ولا شبع **باب**
اللعان هو لغة مصدر لا عن كفا في من اللعن وهو الطرد والإبعاد
سمن به لا بالفتن للفتنة فقه قبحها والسبب في أسباب التبرع وشرا
شهادات أربعة كثر هو أن الزنا موكلات بالبيان هو وثمة شهادته باللعن
وشهادته باللعن لا يبرح كثر اللعن وكذا العتق أو عتق أو عتق أو عتق
مقام حد الفخذ في حقه وشهادته مقام حد الزنا في حقها أي إذا تلا عنها
سقطا عنه حد الفخذ وعن حد الزنا لا أكسرها وبالله من ملك كل رجل

انشد شرط قيام الزوجية وكونه النكاح صحيحا لا ما سدد وسببه قدف
 الرجل زوجته قدفا بوجبه الحق الاجبية خب بذلك لانها هي المقدونة
 فتمت كما شر وطا الاحصاء وركنه شهادت موكرات باليمين واللعن وحكم
 حرمه الوطى والاستمتاع بعد التلاعن ولو قبل التفريق بينهما لم يثبت
 المتاعان لانما يكتفان ابدا واوله من هو اهل النكاح ولا علم المسلم
 قدف بغيره الزمان دار الاسلام زوجة الحية بنكاح صحيح ولو في عدة
 الرجعي العتقة عن فعل الزمان وتتمه باز لا تكون وطئت بنكاح فاسد
 ولا وطئا حراما ولو مرة بشبهة ولا راب ولا راب ولا راب ولا راب ولا راب ولا راب
 على المسلم يخرج كخوفن وصغيره من الاعلى الفاسق لانها من اهل الاداء
 ومن نفق نسب الولد منه او من غيره وطائفة او طائفة الولد المنقبة
 انما يوجب القذف وهو الخدعة عند الفاض ولو بعد العفو او التمسك او ما كان
 نقادوم الزمان لا يبطل الحق قدف وقصاص وجعها عينا وكان في الجورة
 والا فضل لها السر والحاكم ان ياربها لا عن خبر من كان اية جبرية بلان
 او كذب نقف منجه للقذف فان لا عن لا عن بعد لانه المدعي فلو بداه
 بلعابها اعادته فلو فرق قبل الادعاء الاعادة هي لمصلحة المقصود والاجبة
 حتى نكاح او تصدق تمسك به اللعاز ولا تكد ولا صدقة اربها لانه ليس
 باقرار قصدا ولا يثبت النسب لانه حق الولد فلا يصح ما كان اياها ولو كتمها
 جبا وحمل من البويح ما اذا لم تصف المرأة واستشكل في الزجر
 بعد امتناع لعدم وجوبه عليها وان لم يصح الزوج شأبه الرقة او
 كفره وكان اهل القذف ان باعها فقلنا حلفا صحيح والاصل ان
 اللعان اذا استوفى لمعنى من جهة فلو القذف صحيح حد والافلاحة
 ولا لعاز وان حلف شأبه او المال انما لم تصح ومن لا يجد فاذن فقلنا
 حد عليه كما لو قذفها اجنبى ولا لعاز لانه خذف كذب بغير رجس ما لهذا الباب
 وهذه التفريق بافهم وبغير الاحصاء عند القذف فلو قذفها وهي امة
 او كافرة ثم اسلمت او عتقت فلاحد ولا لعاز بل يسقط اللعاز بعد
 وجوبه بالطلاق الباطل ثم لا يبعو بغير زوجها بعد لانه الساقط لا يبعو
 وكذا لا يسقط بزمانا وطئا بشبهة وبرهنا ولا يبعو ولو اسلمت بعد

وتصدق بوث شأبه القذف ونعيبه لا يسقط لو علمت ابدا و
 فسحت او ارتد ولو كان الزوجية زنية وانث جنية او مجنونة وهولى
 الى الجنة معهود فقلنا لعاز لا سادة بغير محلة بخلاف زنية وانث
 زنية او منذ اربعين سنة وعمرها اقل حيث يتلاعنا فقلنا
 فقي وصدقته ما سطلن النص الشرعي به من كتاب وسنة فان اللعان
 ولو اكثره وبانت بتفريق الحاكم فنتوارثا قبل تفريقه الذي وقع
 اللعان عنه وبغيره وان لم يرضيا بالفرقة شئ ولو زالت اهلها
 اللعان فانما يبرحى زواله كجنود فرق والالا ولو تلاعنا فغاب
 فغاب احدها وتصل بالتفريق فرق خائفة ومقاداة ان اذ لم يوصل
 ينتظر غلوم بفرق الحاكم حتى عزل او مات استقبل الحاكم الثاني
 خلافا لمخ اختياره ولو اخطأ الحاكم ففرق بينهما بعد وجود الاكثر
 كل منهما صحيح ولو بعد التفريق الاقل ان مرة او مرتين لا ولو فرق
 بعد لعانه قبل لعانها نقف لانه تجهد فيه كان التاخر خائفة او قنعة في
 البحر بغير الفاض الحق اما هو فلا ينفذ وحرم وطئا بعد اللعان
 قبل التفريق ولها نفقة العدة وان قدف الزوج بولده
 نفق الحاكم نسب من ابيه والحقه بامه بشبه طاحه النكاح وكذا
 العلوق في حال تجر من فيه اللعان حتى لو علمت وهي امة او كنية
 نفقة او اسلمت لا يثبت لعدم التلاعن واما شر وطئا نفق
 مبسوطة في البدن وبسبب وان كذب نقف ولو لاله
 بان مات الولد المنق عن مال فاقع نسب حد للقذف ولا بعد
 ما كذب نفسه ان يتكلم حد او لا وكذا اذا قذف غيرا فحد او صدقة
 او زنت وان لم تحدد زوال العفة والماصل ان لا تزوجها اذا
 او احدها عن اهلها اللعان ولا لعاز لو كانا احرسين او احدهما
 وكذا الوطى اذ لك الخس بعد اهل اللعان ولا لعان قبل التفريق
 فقلنا تفريق واحد له رتبة بالشبهة مع نفقة الركن وهو يفضا
 اشهد لانه لا يلاعن بالكتابة كما لا لعان ينفق الخلع لعدم ينفقة عند
 القذف ولو ينفق بولادتها لا قبل المدة بغير حاشا قال ابن كنة

حرجاج

حالاً فكذا أو القذف لا يقع تعليقه بالشروط وتلكما يقول
 زينة وهذا الحمل منه للقذف المرسوخ ولم ينصف الحكم للحمل لعدم
 الحكم عليه قبل ولادة ونفقة عليه السلام ولد هلال عليه بالوصف في
 الولد إلى عن التسمية ومدتها سبعة أيام عادة وعند أبيه
 الولد لا ينجس ويغسل لآل وزاره به ولادة ولو غاب بها لم عليه كماله
 ولا غيرها ولا ينجس فيها إذا حج أو لا يوجد القذف فنقد الحق
 بنفي الولد ولم ينصف النسب فنقول فيها موقوف نسب على ثلاثة
نفي أول التوهمين وأقر بأن أحد أن لم يرجع لتكذيبه نفسه وإن
 عكس لا عن أن لم يرجع لقذفها بنفيه والنسب ثابت فيها لا ينفك
 من ماء واحد ولو جاءت بثلاثة في بطن واحد فنفي الثاني وأقر بالآل
 والثالث لا عن وجع بنيه ولو نفي الأول والثالث وأقر بالثاني
 يحدوهم بنيه كونه أحد لهم شئ من ماء ولد اللعان وله ولد فادعاه
 الملا عن أن ولد اللعان فذكر اثبتت إجماعاً وإن كان أن لا
 يستغنى بها بنسب أبيه خلافاً لها ابن ملك فمنع الاقرار بالولد
 الذي ليس من أمه كات كونه لا استحقاق نسب من ليس من بطنه
 متى سقط اللعان بوجه ما أو ثبت النسب بالآخر أو بطريق الحكم لم ينصف
 نسبها أبداً فلو نفاه ولم يلعان حتى قد فاجب بالولد في قذفه نسب
 الولد ولا ينفي بعد ذلك وقد يشرح التخصيص نفي نسب التوهمين ثم مات
 أحدهما عن توهمه وأمره وأخ لا ثم فالأثر أنما فزنا ورد اللام السدس
 ولما خرج الثلث وأبى في رد عليهم وبه علم أن نفية كونه عن كونه
 عصية قال وصحوا ببعاد نسب بعد الفسخ في كل الأحكام لقيام فرائضها
 في كل من الأثر والنفقة فقط حتى لا يقع دعوى غير أن في وإن صدق
 الولد انتهى قلت قال أبوهم في شره للمنفق إلا أن يكون ممن يولد
 مثلاً له أو أدهم بعد موته الملا عن فليحفظ باب العنف
 وغيره هو لغة من لا يقدر على الجماع فيقبل بمفعول وجمعه غير شرعاً
 من لا يقدر على جماع فزوجه زوجته يعني لا ينفك منه كغيره من أو سراً
 ارتقا لا جباراً لها فلو منها حائنه أو وجدت المرأة زوجها يجوبها أو

عن ج

مقتولاً

مقتولاً المذكور فقط أو صغيرة جداً كالزور وقبحاً لا يمانه لا حلالاً ولا
 الفرج فليس في الفرج بغيره وقبحه نظر وقبحه الجيوب كالعتين أن في
 مسكتين التاجيل وبنى الولد من حق الحاكم بطلبها ولو حقه بالقذف
 رتقا وقرباً وغيره كماله كماله بين النكاح وغيره راضية به بعده بينهما في
 الحال لعدم فائدة التاجر فلو جئت بعد وصوله إليها مرة أو مارة عتياً بغيره
 أي الوصول لا يفرق للحصول حقاً بالوطء مرة جاءت امرأة الجيوب
 بولد ولم تقلم بحية فادعاه ثبت نسبته ثم عدت عام الفرة ثانياً فادعاه
 ولو ولدت بعد التفريق الاستيناع ثبت نسبها لانه بالحق والتحق و
 التفريق باق كماله لبعثاً وجهه ولو كان عتياً بغير التفريق لزال
 عتية بثبوت نسبها كما يجعل التفريق بالبعث عتياً أو أرباً بالوصول
 قبل التفريق لا بعده للمتعة منسوخاً نظر الزيل ولو وجدته عتياً هو
 من لا يعمل إلا الشاء ما رض أو كبر أو سحر ويسمى المعقود وأما فيه
 أو خصياً لا ينشر ذكره فإن النشر لم يجرى كونه عليه فزاد من
 عطف الخ ص على العام لحقائه وإن كان يؤولان الفقه في ثبوت
 في ذلك شهر راجل سنة لا شيئاً لها على الفصول الأربعة ولا عبرة
 بتأجيل غير فاضلة لمرته بالآلة على المذهب وهي ثلاثاً وثلاثون
 أربع وخمسة يوماً وبعض يوم وقيل شمسية بالأيام وهي أربع
 بأحد عشر يوماً وقيل وبه يفني ولو أجل في أثناء الشهر فبالأيام
 إجماعاً ورمضان أيام حيفاً منها وكذا جده ونجيبه لأهله جها وعتيتها
 ومرضه ومرضه مطلقاً يفني ولو الجينة ويوجب من وقت الخصم ما
 لم يكن حبساً أو مريضاً أو موحماً فيبعد بلوغه وحجته أو أدهم ولو مطلقاً
 لا يقدر على العتق أجل سنة وشهرين فإذ وطئ مرة فبأن الأبات
 بالتفريق من القاض أن البر حلالاً بطلبها يتعلق بالجميع فيتم امرأة
 الجيوب كما مر ولو جئته بطلبها أو من بطلبه القاض ولو
 أمته فإني لا يولد لأن الولد هو أن هذا الحياز على التراجيح لا
 القور فلو وجدته عتياً أو مجبوباً ولم تكن حراً فإني لا يولد حراً وكذا
 لو حاصه ثم تركت مدة فادعاه المطالبة ولو ضاعته ملك الأيام

حائنه كالور فغنه الى كاض فاجده سنة ومفت السنة ولم تخا صم
 سنة زحاما زيلين ولو او عن الوطني وانكره فان قالت امرأة نكته
 والشان احوما اي كبريا يقول علم جدار ويدخل في مزجها في بخصه
 حيرت في مجلسها واز قالت اي سيب او كانت ثيابا صدها بحلقه فان
 لكل في الا بتدا واجل وفي الا انها حيرت كما يصدها لو وجدت ثيابا فزجتها
 زوال عذرهما بسبب آخر غير وطيلة كما صبهه مثالا لانه طاهر والاصل
 عدم اسبابه اخر فمواهم وان اختارته ولو دالة بطل حقا كما لو وجد
 منها وبطل اعراضه فان كانت من جلسها او اقامها اعوان القاض او
 قام القاض قبل ان تختار القاض شيئا بغيره وامعات لا مكان مع القيام
 فان اختارت طلق او فرق القاض ولو لم يتر احبها اي العتق من زوجته
 علم النكاح ثانيا بعد التفريق صح ودر شق رتقا امته وكذا ان وجهه واهل بيته
 الظاهر نعم لان التسليم الواجب عليها لا يمكن بدونه قلت واذا لم يمس
 انها لو تزوجه علم انه حرا او سقي او قار علم المره فبان خلافه او علم انه
 فلعان بين فلان فاذا هو ليطا او برع زنا كما لا يخبر فليجوز باب
 العدة اي لغة بالاسرار الاحاد وبالفهم الاستعداد والامر وشرا
 تر بطل يلزم المرأة او الرجل عتد وجوبه بسبب وموافق فزجده خسر
 مذكورة في الحرة انه حاصلها برجع الا ان من امتنع فكلها عليه كما ان لم
 زواله كنكاح لا اربع سواها واصطلاحا حارر بعض يلزم المرأة او ولي
 الصغيرة عند زوال النكاح فلما عده زنا او شبهه كنكاح فانه
 ومن فوقه لغز زوجها وينبغي زيادة او شبهة بشهر عدة ام الولد
 وسبب وجوبها عقد النكاح المتأكد بالتسليم وما جاز في جراحه من خلوة و
 موت وشرا طما الفرقه وركنها حومات ثابتة بها كونه تزوج وخروج
 وجهه المستلقة فيها اي في العدة وحكمها حرة من النكاح اخرا وانواعها
 حيض واستبراء ومنع حمل كما اخذه بقوله وان في حق حرة ولو كانت
 تحت مسلم تحيض لطلاق ولو رجعا او فسخ جميع اسبابه ومته
 الفرقه بتقبيل ابن الزوج ثم بعد الدخول حقيقة او حكما سقط
 في الشرح ويجزم باذ قوله الا ان ان وحلت راجع للجميع فثالث حيض كقول

لعدم

معتق عالذ كرم ففقط او صغيرة جدا كما ان زوجه لو خيرا لا يمكنه ادخاله
 داخل الفرقه فليس الا الفرقه يحرم في نظر وقت الجيوب كما تعين
 الا في سكتين التاجين لعدم تجزئ الحيضة مالا ولا يتوقف برادة
 الرحم والثانية لحرمه النكاح والثالثة لفضيلة الحرية كذا عدة ام ولد
 مات مولانا او اعتقها لانه لا فراشا كما حرة عالم تكن حاملا او ايسر
 او حرة عليه ولو مات مولانا وزوجها ولم يولد الا قول بقية باربعة اشهر
 وعشر او مات بعد الاجلين بحرولان من زوجها عدم كتحقق حرتها
 يوم موته والعدة على امته ومدبرتها كما لا يظاها لعدم الفرائض جواره
 وكذا امه ولو كانت بشبهة كزفونة بغير علمها او كحاج ما سد كومت في الموت
 والفرقة يتعلق بالصورتين معا والعدة في حق من لم تحض حرة او ام
 ولا يصح بازم بغير شها او كبريا بلفت سن الاياس او بلفت باس
 وخروج بقوله ولم تحض الشابة المدة الطاهر باذ حاضت ثم امته طهرا
 فتعده بالحيض الى ان يتلف حد الاياس جواره وعذرا وما في شرح الامامية
 من انفقنا بربعة اشهر غريب غاف في جميع الروايات فلا يفتي به
 كيف وفي كحاج المخاصة بوجيل الحق ما ذهب الامام الشافعي في كذا وجبه
 ان يقول قال ابو حنيفة كذا ان لم يوفى ما لى بلك نفذ كان البهر والنهوق
 زفلة شجنا الحيز الرملة سال من النقل فقال المدة طهرا بربعة
 اشهر وقا عدة ان مالكي يقررو مع بعده لا وجه لندقض هكذا
 يقال لما نقل عليه ينظر ما واما ممة الحيض فامتنع به كافي حيض
 البقية تقدير طهرا بشهرين فستة اشهر لا طهرا وثلاث حيض
 بشهر احتيا طائفة اشهر بالان انه لو في الفرقه والا فنيا لا بام
 كان الا خيارا والجوهرة والمجتهن والبهر عن الحيض ان وحلت في الكفا
 لو حكما كالموت ولو فاسدة كما مر والعدة للموت اربعة اشهر لا ان
 لو في الفرقه كما مر وعشر من الايام بشرط بقاء النكاح صحيحا التي
 مطلقا وحلت او لا ولو صغيرة او كناية تحت مسلم ولو عبد افتر
 يخرجه عنها الحامل قلت وعم كلامه ممة الطاهر كما وضع في
 وامة الغنول ولم ارها الا ان ترا جوا وفي حق امه تحيض لطلاق او

فحينئذ حبسنا لعدم البتة وفي امة لم تحض لطلاق او منعه او مات
 عنها زوجها نصف الحقة يقبل التشفيع وفي حق الامن طلاق ولو امة
 او كفاية او من زنا باثره زوج جليل من زنا فدخل بها مات او طلقا
 بقصد الموت جوار النكاح وصح جميع حلالا لا الحلال اسم بل جميع ما في البطن
 وفي البو زوج اكثر الولد كالحمل في كل الاحكام الا في حلال في الا زواج احتياطا
 ولا عبدة بخروج الراس ولو مع الاقل فلا فساد بقطع ولا ثبت
 نسب من الميمنة لو لا قتل من سنين ثم باقية لا كز ولو كان زوجها
 امينة صغيرا غير مراهاق وولدت لا قتل من نصف قول من موته في الراجح
 لعموم آية واولاد الاحمال وحينئذ حبست بعد موت الجنين ولدت
 لنصف قول فاكتر عدة الموت اجمالا لعدم اليقين بموت ولا نسب
 في حاله اذ لا ما للجنين ثم ينفى بثبوت من المراهق احتياطا فخرج ولو مات
 في بطنها ينفى بقاء عدتها الى ان ينزل او يبلغ حد الاياس ثم روي حتى امر
 الفار من الطلاق البايان اذ مات واما في العدة ابعدا لاجل من عدة
 الوفاة وعدة الطلاق احتياطا باثره ربع اربعة اشهر وعشرا من
 وقت الموت منها ثلث حبر من وقت الطلاق قال الشافعي وفيه تصور ان
 لو تولى فيها حبر بعد ثلث حبر حتى لو اتمت طهر ما بقي عدتها حتى
 تبلغ الاياس قال الكمال وفيه بياين لان المطلقة الرجعي بالموت اجمالا
 والعدة منهن اعتقت في عدة رجعي لا عدة البايين او الموت فلكعدة امة
 ولا الموت ان تم كعدة حرة ولو اعتقت في احداهما اي البايين او
 الموت فلكعدة امة بقاء النكاح في الرجعي ورون الاخيرين وقد تنقل
 العدة سنا حرة صغيرة منكوسة طلقت رجبا فتعدت بشهر ونصف
 فخالصت نصير حبر حتى فاعتقت فامتد طهر الاياس نصير بالاشهر فخالص
 ومها نصير بالحبر فمات زوجها نصير اربعة اشهر وعشرا اربعة اشهر
 بالاشهر ثم عاد وما على جارس عادتها او حبست من زوج آخر حبست عدتها
 وقت نكاحها واستأنفت بالحبر لانه شرط الخديعة كحقق البايين الاصل
 وذلك كالحبر الايام الاموات وهو ظاهر الرواية كما في القاية واختاره في الهداية
 فتعبر المجهول به قال في البو بعد حكمه ستة احوال متحجرة واخرة المصنف

لكن

كان اختار باليهن ما اختاره الشارحات ان رآته قبل تمام الاشهر
 استأنفت لا بعد **قلت** وهو ما اختاره صدر الشريعة و
 مثلا خروا ابنا فانه واخرة المصنف فباب الحبر ومطلب
 ما النكاح جائز ونقد في المستقبل بالحبر كما تحذف في الخلاصة وغيرها وفي الجوزة
 والمبتهنة الصحيح النحر وعليك النحر وفي نصير العدة روي وهذا
 الصحيح او لم من نصير الهداية وفي النصير انه اعدل الروايات
 وتامه فيها علقته على المتفق والصغيرة لو خاضت بعد تمام الاشهر
 لا سأنف الا اذا خاضت في انقائها **قلت** كما نف بالحبر كاستأنف
 العدة بالاشهر من خاضت حصة او شين ثم آتت تحزنا
 عن الجميع بين الاصل والبدل والاياس سنة للزوجة وبغيره فخص
 مرضية عند الجمهور وعلمه الفتوى وقيل الفتوى على من كذا
 في النهر والبحر عن الجامع صغيرة بلغت ثلثين سنة ولم تحض حكم
 باياسها وعدة المنكوسة نكاحا فاسد فلا عدة في باطل وكذا موقوف
 قبل الاجازة احتياطا كمن القواب ثبوت العدة والنسب نحو
 الموطوءة بشبهة ومنه زوج امرأة الغير غير عالم بها كما لا ينبغي
 وللموطوءة بشبهة ان تقيم مع شبهة زوجها الاول ويخرج باذنه
 في العدة بتمام النكاح بينهما اما حرم الموطوء حتى يلزم نفقتها وكسونا
 يعني اذ لم يكن عالما راضية كما ينبغي واتم الولد فلا عدة على مدبرة و
 معتقة غير الاربعة والى اصل ما خرج عدتها بالاشهر والوضع للحبر
 للموت اي موت الموطوء وغيره كوفرة او مائة كذا لانه عدة هو لا
 لتوف برأة الرحم وهو بالحبر ولم يكف كحصة احتياطا ولا اعتداد
 بحبر طلقت فيه اجمالا واذا وصلت المعدة بشبهة ولو من
 الطلاق وجب عدة اخرى لغيره والسبب وتداخلها والبر من الحبر
 منها وعليها انه تتم العدة الثانية ان مات الاول وكذا لو بالاشهر
 او برها لو معتدة وفاة فلو حذف قوله والمراد منها لعموم علم الحبر
 لو جعلت معدتها الوضع الامنة الدقة فلا يتغير بالحل كما مر وجهه في
 البدائع ومبدأ العدة بعد الطلاق وبعد العدة الموت على الفور

وتنفق العدة وان جهلت امرأة بها ان بالطلاق والموت لانها اصل
فلا يشترط العلم بمقتضى موافق اعترف بالطلاق او انكر فلو طلق امرأة
ثم انكرت واعتنت عليه بنية توقيف الفاضل بالفرقة كما اذا عدت عليه في شوال
وقضى به في الحزم فالعدة من وقت الطلاق لا من وقت الفاضل او من وقت
الطلاق المبهم من وقت البيان ولو شهدوا بطلاقها ثم بعد ايام عدل لا تنقض
بالفرقة فالعدة من وقت الشهادة لا الفاضل بخلاف ما لو اقرت
بطلاقها منذ زمان ما مضى فانه الفاضل انما من وقت الاقرار مطلقا نفيا
للقائمة الواضحة كالحكم ان كذبته في الاسناد او قالت لا ادري وجبت
العدة من وقت الاقرار ولو بالانفقة والسكنى وان صدقته فكذا
غيره ان ارج وطهرت من مهرها ان اختاروا النفقة ولا كسوة ولا سكنى
لما يقبل قولها على نفسها خائبة وخيرا بانها لم اقم معها زمانا ان موافق
بطلانها تنقض عدتها لان نوى شركا وفي اول طلاق جوار الفاضل وبانها
واقام معها فانه اشهر طلاقها منها بغير انما تنقض عدتها ولا ذلك
ولو وهو الصحيح وكذا لو كتم طلاقا تنقض زجرا انتهى وقت فبطلانها من
وقت البيوت والظهور ومهدد ما في النكاح الفاضل بعد التفريق من
الفاضل بينهما ثم لو طهرت بعد جوارها وغدا وفنده في البركة يكون بعد العدة
لعدم المد بوطئ العدة او انما ركنه اى اطلاق العزم من الزوجه عما تركه
وطهرت بانها تقول بفساد نكاحه وكونه ومنه الطلاق وانكار
النكاح لو كثر ثبوتها والى الا لا يجوز العزم لو مد قوله والافيك في نواق
الايديان والحنوة في النكاح الفاضل لا توجب العدة والطلاق فيه
لا ينقض عدو الطلاق لانه منجز جوارها ولا تعد في بيت الزوج بزيادة
فان كانت حية واردة المدة كتمد وكذا به الزوج قبل قبولها مع حلفها
والا كتمد المدة لان الا حيز لانما يصدق فيها لا يجانف الفاضل ثم لو
بالشهور فاما بقدر المذكور ولو بالحبس فاقدر الحرة ستون يوما و
لامنة اربعون مالم تنزع المستحق كما مر في الرجعة وما لم يكن طلاقا معلقا
بولائها فيه ثم كذا خمسة وعشرين للنفس كما مر في الحبس كذا
نكاحا صحيحا مودة ولو من فاسد وطلاقا قبل الوطئ ولو حكما وجب

عليه

عليه مهر نام وعليه عدة مبداءة لا ترا مقبوضة في يده بالوطئ الاول
كسبها اثره وهو العدة وهذه احسن السبل العشرة البينية حلال
الدخول في النكاح الاول ودخل في الثاني وقول زفر لعدة عليها
فتحل للانه واجر ابطال المصنف لما يطول وجزم بان الفاضل القلبي اذا
خالف شهره ومذهب لا ينفذ حكمه في الاصح كما لو ارشى الا انه ينقض
الاستطاعة على العمل بغيره شهره من سوغ منصرف حنفيا زفرنا و
هذه الم يقع بل الواقع خلافه فليحفظ فدية غير حامل طلاقا فمما او ما
عننا لم تعد عندنا حنفية اذا اعتقدوا ذلك لا مرنا به لهم وما يجوز في
ولو كانت الذميمة حاملة فليحفظ بوضع اتفاقا وقيد الوطئ بالي با اذا
اعتقدوا والذميمة لو طهرت مسلم او مات عنها تنقض اتفاقا مطلقا
لان المسلم يعتقه وكذا لا تنقض سبية اخرت بنت سبية من الدارين
لان العدة حيث وجبت حقا للعباد والحرة ملحق بالرجال
الا الحامل فلا يهرز وجب لانها معتدة بل لان في بطنها ولد ثابت
النسب كحبيبة خرجت البنا مسلمة او ذميمة او مسيحية ثم اسلمت
او صارت ذميمة كما مر ان ملحق بالرجال لا مرد وكذا العدة لو
تزوج امرأة الغير وولدتا عالما بذلك بغيره وهذا يكسب بالجملة مع العلم
لانه زنا والمزني به لا يحرم على زوجها وفي شرح الوهبانية كوزنت
المرأة لا يقر بها زوجها حتى تحيض لاحمال علوقا من الزنا فلا يسقط
ما هو زرع غيره فليحفظ في الغرابة بخلاف ما اذا لم يعلم حيث تحرم على
الاول لان تنقض العدة والافقة لعدتها على الاول لانها صارت
ناشرة حانية **قلت** يعني لو عالمة راضية كما مر فتدبر فروع
ادخلت منه فزجرا هل تعد في البحر كذا نعم والى الا ترى القنية ولدت
ثم طلقها ومضى سبعة اشهر فتكبت اهل بيوتها اذ لم تحض فزنا ثلث حنف
وان لم تكن حاض قبل الولادة لانه من لا تحيض لا تحبل وخيرا
طلاقا ثلثا ويقول كنت طلقها واحدة ومضت عتقا عدتها فلو ضربها
معدوما عند الناس لم تقع الثلاث والافقة ولو حكم عليه بوقوع الثلاث
بالبينة بعد انكاره فلو برهن انه طلقها قبل ذلك بمدة طلاقه لم يقبل

تحرر منه عن الجوهرة اجبراً نفقة ان زوجها الغائب مات او طلقا
ثلاثاً او اقل منه كتاب علم يدق بالصلح ان الكبر راها ان حق فلا يملك
ان نفقة وتزويج وكذا لو كانت امرأة لرجل طلقه زوجها وانقضت
عقدتها لا بأس ان يتكلم ونفقة عن كافي الحاكم لو سكنت في وقت موت نفقة
من وقت موت نفقة من وقت شقيق به اجتناباً ونفقة عن الحي
كذلك في مدة كتمان نسف نفقة ولو كانا اختاً عملاً بخبر بها بعد
الامكان ولو ولدت لآخر من نصف حول ثبت نسب ولم يفسد نكاح اختها
في الاصح فموتت لو ماتت ووزع النفقة **فصل** في الحداد جاز من باب
اعد ومد وقرور بالجمعة وهو نفقة كافي العا مومن ترك الزينة
للعدة وشرعاً ترك الزينة وكفوا لعدة باين او موت نكح بضم الحاء
وكسر الكاف مكرهة مسلمة ولو امة مملوكة بنكاح صحيح اذا كانت
معتقة ابان او موت وان امرأاً مطلقاً او امة تركت لانه حق الشرع
اطاراً للثلاث شرف على فوات نفقة النكاح بترك الزينة بكل او حرام او
استطاع بضييق الاسنان والكلب وان لم يكن لا كسب فيه والدعوى
ولو بلا طيب كزيت خالص والكحل والحناء وليس المصفر والمزفر ومصبغ
بمفردة او ورس الا بعد زواج الجميع اذا المقررات تخرج المحضورات
ولا بأس بالسود واوراق ومصبغ خلقي لا رابحة لا حدا ولا سبعة
كافرة وصغيرة ومجنونة ومعتدة عتق كونه عن ام ولده ومعتدة
نكاح فاسد او وطني بشبهة او طلاق رجعي وبراءة الحداد على ثلاثة
ثلاثة ايام فقط ولا تزويج منها لانه الزينة حق فني وزين في حل الزيادة
على الثلاثة اذ ارضى الزوج او لم تكن من زوجة ثم وثق النكاح راحة
ولا نفقة رني بسرحداد وهي آية الا الزوجة في حق زوجها نفقة
الثلثة ايام قال في الجوهرة طاهره من السود ما سقى علم موت
زوجها فوق الثلاث ونفقه لو بلغت في العدة لزومها الى اوفيتها
والمعتدة التي معتدة كانت عيني فتم معتدة عتق ونكاح فاسد
واما الخ لينة فتخطب اذا خطبها غيره ورضيه فلو سكنت فقولان
يكره خطبها بالكسر ونظم وجه التوبيخ كارب الزوج لو معتدة

الوفات

الوفات لا المطلقة اجماعاً لا فضائية الى عداوة المطلق ومفاد
جواز له لمعتدة عتق ونكاح فاسد ووطن بشبهة ثم وثق فني
رجعي وبابين باين فنية كانت علم ما في الظهيرة ولو مملوكة علم نفقة
عدتها في الاصح اجتناباً او علم السكن فيلزمها ان تكثر في بيت الزوج
مواضع لوفقة مطلقه من بينها اصلاً لا لبلا ولا نكاحاً ولا الاصح
دار فدا مسائل لغيره ولو باذن لانه حق الله بخلاف كفوامة لتقدم
حق البعد ومعتدة موت مخز في الجديدين وببيت اكثر الدليل في منزل
لا نفقة عليها نفقة للزوج حتى لو كان عند كفايتها صارت
كالمطلقة فلا يحل لها الخروج فني وجوز في القينة خروجها لاصلاح
مالها بدنه كزراعة ولا وكيل را طلق او مات وهي ذابرة في غير سكنها
عادته اليه فوراً موجوداً عليها ونفقة ان معتدة طلاق وموت في
بيت وجهت فني ولا يخرجها منه الا ان يخرج او تهدم المنزل او تخاف
انهدم او تنفس مالها او لا تجد كرا البيت وكفو ذلك من الضرورات فتخرج
لا قرب موضع اليد وفي الطلاق الى حيث شاء الزوج ولو لم يكن
فجبراً من الدار اشترت من الجانبين وطاهره وجوب الشراء
لو فادرة او الكلا تحو واقره اخوه والمصنف ولا بد من سرقة بينها
في البائع لئلا يتجمل بالاجنبية ومفاده ان المايل يمنع المملوكة الحرة
وان ضاها المنزل عليها او كان الزوج فاسقاً فخرج اولاً لان ملكها واجبة
لامكنة ومفاده وجوب الحكم به ذكره الكمال وحسن ان يجعل الغاض
بينها امرأة نفقة من بيت المال يخرج عن تجنص الجميع فادرة على المملوكة
بينهما وفي المجتبى الا فضل المملوكة بسرة ولو فاسقاً فبأمره قال واما
ان يسكن بعد الثلاث في بيت اذ لم يلتقيا النكاح والازواج ولم يكن فيه
خوف فتنة انتهى وسئل شيخ الاسلام عن زوجين افترقا وكل منهما
سنة سنة فبينهما اولاد شقذ ر عليها مفارقتهم فبكسنا في بينهما
ولا يجتمعان في تراش ولا يلتقيا النكاح الا لزوج اهل لهم ذلك قال نعم
واقرة المصنف ابانها او مات عنها في سفر ولو في مصر بغيرها وبين
مصر مائة سفر رجعت ولو بين مصر مائة وبين مصر مائة

وان كانت تلك اى مدة السفر من كل جانب منها ولا يعتبر ما في بينة
 وميسرة فان كانت في مفارقة خيرت بين رجوع ومغيبها ولا اولا
 في التصور بين العود احمد كسوة في منزل الزوج وكسوة ارج حث بالخط
 للامانة كما في البر وغيره زاد في الذم وبينه وبين مقتضاها سقطت
 في مصر او قرية تصليح الامانة بعدة ايام لم تحرم اتفاقا وكذا اذا وجدت
 عند الامام ثم خرجت بحرم ان كانا وتنسقل العترة المظلمة بالبيان
 اهل الكلام في محقة او حجة مع زوجها ان تضررت بالملك في المعانة الذي
 طلقا به فله ان يتحول بها والا لا وليس للزوج المسافرة بالموتة ولو
 عن رجعي نحو ومطلقة الرجعي كما يبارح فيما عذرنا تمنع من مفارقة
 زوجها في مدة سفر لقيام الزوجة بخلاف البينة كما مر **فروع** فليبين
 القاضي ان يسكن بجواره لا يجيب وانما تقتضي مسكن المفارقة فظهر بطلان
 ابن زوجها فله السكنى لا النفقة فانما رخصته لا تمنع معتدة نكاح فاسد
 من الزوج **فصل** في رجعي **فصل** مر عن البرازية خلافة كسوة في البداية منها
 المحضين ما في كتابا بية ومجنونة وام ولد اعتقوا فليحفظ انتهى **فصل**
 في ثبوت النسب اكثر مدة الحمل سنة اربعة عايشة ربه الله عنها كما مر في
 الرضا وعنه الاربعة الثلاثة اربع سنين واقبل سنة اشهر اجماعا عايشة
 نسب ولو معتدة الرجعي ولو بالاشهر لا بأس بها بربع وانه ولدت اكثر
 من سنين ولو لعشرين سنة فانكز لاحتمال امتداد طهرها وعلوقها في
 العدة عالم تقر بغير العدة والعدة تحتمل وكانت الولادة رجوعا لوقتي
 الاكثر منها او لما لها علوقها في العدة لان الاقل للشك وان ثبت
 نسب كما ثبت بلا دعوة احيا طاعتا في ميتة جاءت به لا فكل منهما من وقت
 الطلاق ليجوز وجوده وقت لم تقر بغيرها كما مروا انهما لا يثبت
 النسب ويثبت نسب التصور العلوق في حال الطلاق وزعم في الجوهرة
 انه الصواب الا يدعونه لانه التزمه وهي شبهة عمدة ايضا والا اذا
 ولدت ثوبين احدهما لاقل من سنين والا فاكثروا الا اذا ملكا
 فثبت ان ولدت لاقل من سنة اشهر من يوم الشراء ولو كان اكثر من
 سنين من وقت الطلاق وكذا لطلاق سائر اسباب الفقرة

برايح وان لم تقصد المرأة في رواية و ١٣٣ الا وجه فصح وثبت نسب
 ولده المطلقة ولو رجعتا المراجعة المدخول بها وكذا عذر المدخول ان
 ولدت لاقل من الاقل عذر المقر بانقضاء عدتها وكذا المقر ان ولدت
 لذلك من وقت الاقرار اذا لم تدع جبلا فلو ادعت فكلها لفة لاقل
 من سبعة اشهر مطلقا تكون العلوق في العدة والا لا تكون بعدا
 لانها الصغرة يجعل سكوتها كالاقرار بمضرة عدتها فلو ادعت جبلا فحق
 كالبيرة في بعض الاحكام لا عذر اخر بالبلوغ وثبت نسب ولا معتدة الموت
 لاقل منها من وقت اى الموت اذا كانت كبيرة ولو عذر مدخول بها اما
 الصغيرة فانه ولدت لاقل من عشرة اشهر وعشرة ايام ثبت والا لا
 ولو اقرت بمضيقا بعد اربعة اشهر وعشر فولدت سنة اشهر لم يثبت
 واما الابنة فكما يقع لان عدة الموت بالاشهر لكل الحمل زيل و
 ان ولدت لاكثر منها من وقت لا يثبت برايح ولو لها فلكل كثر بخبرها
 كذا المقر بمضيقا لو لم يكن من اقل مدته من وقت الاقرار ولاقل من
 اكثرها من وقت البت لا يثبت بكذا والا لا يثبت لاحتمال حدوثه بعد الاقرار
 وثبت نسب ولده المعتدة بموت او طلاق ان وجدت ولا وترها بجمعة
 تامة واكتفيا بالعابدة قليل ورجل وجبل طار واهل كنف الشراة يكون
 كانه طارا في البر كمنع او اقرار الزوج به بالجليل ولو انكر تعيينه كنف
 شراة العابدة اجماعا كما كنف في معتدة رجعي ولدت لاكثر من سنين
 لا لاقل او قصد بغير بعض الورثة فثبت في حق المورثين وانما يثبت
 النسب في حق غيرهم حتى ان من كافتة انهم نصاب الشراة بهم والا
 لم يتم مضايبا لا يشارك الكذابين واهل شراة لفظ الشراة وجلس
 الحكم الا حجة لا نظر الشبهة الاقرار وشركوا العدد ونظر الشبهة
 الشراة ونقل المصنف عن الزيلعي ما يفيد اشراة العادلة ثم قال
 فنقول ينبغي ان لا يشترط العدالة متا لا ينبغي ولو ولدت ما خلفا
 في المدة فعانت المرأة لمحتنة عند نصف حول وادعى الاقل فنقول كما بلا
 يابح ومالا تخاف وبه يفتي كما ينبغي في الدعوى و ١٣٤ اى الولادة
 بشراة الظاهر لا بالولادة من نكاح حملها لا علم الصلاح قال ان كنفها

فمن طلقها فملكها فلولت نصف حول من ذلك ثم منسبة اجنبيا طلقها
 او طلق حاله العقد ولو ولدت لاقول منه لم يثبت وكذا الاكثر ولو يزوج
 لكن يثبت منه من البجور او غيره المصنف ولزمه مهر ما يجعله وحيدا حكما ولا
 يكون به محصنا ثم ياب عاق حلالا فلا يولد له ولا يملك بطلاق امرأة
 بل بغيره بامه خلافا لما كان ولو اقر المعلق مع ذلك الجنب وكان ظاهرا
 طلق بالولادة بلا شرط ولا قراره بذلك وانما النسب والولادة كما هو
 الولد فلا يثبت بدونه شرادة العاقلة اتفاقا بغيره قال لامه ان كان في بطنك
 ولدا وكان بها جيل فهو مني فثبت امره طاهرة بغير العاقلة بالولادة
 فمن ام ولده اجماعا ان جازته به لاقول من نصف حول من وقت معالته وان
 لاكثر منه لا لاحتمال علوقه بعد معالته فثبت بالتقليد لان لو قال هذه حال
 مني ثبت نسب السنتين حتى ينفقه عاقبة قال لتمام هو ابن ومات
 المورث فثبت امره المورث بغيره الاصل وانما ام القلام اما امراته وهو
 ابنه ميراثا استخسانا فان جهلت ميراثا وامومتها لم ترث وقوله فقال وانما
 انت ام ولدا بغيره اتفاقا اذ الحكم كذلك ولم يقبل شيئا او كان صغيرا كان
 البجور او كنت نحرانية وقت موته ولم يعلم اسلامها او حال وارثه زوج
 امه من عبده نجا وت بولادها عاه المولى لم يثبت نسب له من فسخ
 النكاح وهو لا يقبل الفسخ وعنف الولد وتغير الامه ام ولده لا قراره
 ببنوته وامومتها ولدت امه الموطوءة له ولدا توقفت بنوته نسبها وعنف
 لضعف فراشها كامة مشتركة بين اثنين استولد بها واحد عياقرة
 الدور استولد بها ثم جازت بولد لا يثبت النسب بدونهما لكونه موطوءا كما
 ولد كاترا مولدا وبيحي في الاستيلاء ان الفرائض على ابنه مراتب وقد
 اكتفوا ببقاء الفرائض بلا دخول اكثر زوج المغير بشره في بيتهما سنة
 فلولت سنة اشهر من تزوجها لتصوره كرامة واستحسانا حتى كان في
 الشهر الاقتصار على الثاني اولى لان طلقا مسافة ليس من الكرامة
 عندنا قلت لكن في عفا يد التفات اذ جزم بالاول تبعا لمقتضى
 التقليد مع التسليم على سبيل عياقرة لان الكعبة كانت تزور واحدا
 من الاولياء اهل يكون القول به فقال حرق العادات على سبيل الكرامة

كانت زوجة له وان امه
 لا ترث في الصور المذكورة
 وهو لا ميراثا قبل نفق

لا اهل

لا اهل الولاية جاز عند اهل السنة ولا ليس بالمعجزة لانه اثر
 وعوى الرسالة وبادعابها كيف فورا خلا كرامة وتامه في شرع
 الوصية بنية من السر عند قوله ومنح لولي قال طلقا
 ريجوز جهولا ثم بعض كيف وانما ترها في كل ما كان حارقا عن النفس
 البغيم يروى وينص اي ينص هذا القول ينص محذرا من بركات
 والا ولياء عاب عن امراته فترت زوجت باخر وولدت اولاد ثم جاء
 الزوج الاول قال لا ولد له في المذهب الذي رجع اليه الامام وعليه
 الفتوى ان احتمل الحال لكن في آخر وعوى الجمع حكمي اربعة اقوال
 ثم اخبر بما اعتمد المصنف وعلا ابن الملك بانه هو المستقر شرعا حقيقة
 فالولد للفراس الحقيقى وان كان فاسدا وتامه فيه فراجع **فروع**
 كرامة مطلقا فاشترى فلولت نصف حول من نصف حول من شرائه لزمه
 والالا المختلف قبل الدخول والامانة بشئ من فلولت كرامة في الثانية
 يثبت سنتين فاقول في الرجعي لاكثر مطلقا بعد ان يكون لاقول من
 نصف حول من شرائه في السنتين وكذا لو اعتق بعد الشراء ولو
 باع فلولت لاكثر من الاقل من باع فاقول عاه اهل يفتقو لتصدق
 المشركي فلولت عن ام ولده او اعتق فلولت لدون سنتين
 لزمه اكثر ولاكثر لا الا ابن يده عيه ولو تزوجت في العدة فلولت سنتين
 من عتقه او موته وينصف حول فاكتر من تزوجت واوتعباه معاكرا
 للمولى اتفاقا كونه معتدة بخلاف ما لو تزوجت ام الولد بلا اذ فاته
 للزوج اتفاقا ولو تزوجت معتدة بامر فلولت لاقول من سنتين
 من بانت ولاقل من الاقل من تزوجت فالولد للاول نفس ونكاحا لا
 ولو لاكثر منها من بانت وينصف حول من تزوجت فالولد لثاني ولو لاقل
 منها وينصفه وفق عدة البجور ان لا اول لكنه نقل هنا عن البديع
 انه لا يولد مطلقا بانه اقدارها على التزوج وليس انتقضا عدتها حتى لو
 علم بالعدة فالتكاد فاسد وولد للاول ان امكن انما منه بانه قد
 لاقل من سنتين من طلق او مات ولو نكح امرأة نجأت بسببها
 مستبصر اتفاقا فان اربعة اشهر فثبت للثاني وان اربعة الا

يوما

منسبه للام والرفه النكاح الكل من البره قوت وتنفذ
 كنج كما فرس له فولدت منه لا يثبت النسب منه ولا تجب العدة لانه نكاح
 باطل يا المحضنة بفتح الحاء وكسر التاء تربية الولد ثبت
 للام النسب ولو كانت بيته او بوسية او بعد الفقة الا ان تكون مزرقة
 فتنقح سلم لانها تجلس او فاجرة يجوز بيع الولد بكنة وعنا وسرقة
 ونيابة كافي البره والنزوح قال المصنف والذي يظهر العمل باطلا فقهه كما
 هو مذهب الشافعي ان الفقة سققة بترك الصلابة لا حضنة لان في القنية
 الام احق بالولد ولو سقته السيرة معروفة بالبره فاما يعقل ذلك او
 غيره ما مودة ذكره الجيني بان يخرج كل وقت وترك الولد ضايعا او
 يكون امة او ام ولد او مدبرة او مكاتبه ولدت ذكرا الولد قبل الكفا
 لا اشتغال به ونحوه الولد ملك ان كان الولد رقيقا لكن احق به
 لانه لا مولد تجلس او متزوجة بغير محرم الصغير او ابنة ان تربية جانا
 والخال ان الاب معسر والعمة تقبل ذكرا اي تربيته جانا ولا تملكه
 عن الام قبل الام اما ان تملكه جانا او تبيع للعمة علم المذاهب
 وهل يرجع اليه والعمه علم الاب اذا سق قبل نعم تجلس والملك
 بغيره فيما يظهر وفي المنية تزوجت ام صغير توفى ابوه واراوت
 تربيته بلا نفقة معقودة واراوت وصية تربيته برفع اليد اليها
 كماله ولا تجلس من لا الحضنة عليها الا اذا تعينت لها بان لم ياخذ ثدي غيرها
 او لم يكن للاب ولا للصغير مال بفتح حائه وسبج في النفقة اذا
 استعقلت الام حقا صارت كنبه او متزوجة فينتقل اليها ثديها ولا نفقة
 الحضنة على ابطال حق الصغير فيها حتى لو اختلفت عما ان ترك ولدا
 عنده تزوج في حقه الملعوع وبطل الشرط لانه حق الولد فلا بد ان يتطاع
 بشرط ولولم يوجد غيرا اجبرت بلا خلاف فتجوز وهذا ما لو وجدوا متزوج
 من العقبون تحريم فلا اجرة لاجورهم ونسحق الى حضنة اجرة الحضنة
 المحضنة اذا لم تكن ملكوة ولا معدة لايه وهي غير اجرة ارضاعه
 كما في البره عن السراجية خلافا لانه نقلة المصنف عن جواهر الفقه
 وفي شرح النفاية للباغان عن ابو الحيرة سئل ابو حفص عن رجل امسك

الولد وليس لاسكن مع الولد فعلى علم الاب سكتها جميعا
 قال بكنه الائمة المحتج راق عليه سكت في الحضنة وكذا اذا احتج
 الصغير الى خادم يلزم الاب به وفي كتب الشافعية مؤنة الماحضة في
 حال المحضون لولد مال والآ فعل من تلزمه نفقته قال شيخنا ومواعيدنا
 تقضيته فيفتي به ثم يجوز ان الحضنة كالمخاض ثم ام الام وان علمت
 عند عدم اهلية الفرق ثم ام الاب وان علمت بالشرط المذكور انما
 ام ام الام فتوزع عن ام الاب بل عن الحالة ايضا كحكم الاخت لابي
 وام ثم لام لان هذا الحق لقربة الام ثم اخت لابي ثم بنت لاخت
 لا يورث ثم لام ثم الحالت كذلك اي لا يورث ثم لام ثم بنت لاخت لابي
 ثم بنت لاخت ثم الحالت كذلك ثم خالة الام كذلك ثم خالة الاب كذلك ثم
 عات الامات والآباء بهذا الترتيب ثم العصباء بترتيب الارث سوى
 فاسق ومعتون ورايين علم ثمرات وهو غير مامون ثم لذوي الارحام
 كما في لام تحريقات واما صلواتهم ثم اورعهم ثم البره ولا حق لولد
 عم وعمه وحال وحالة لعدم المحرمية والحاضنة الائمة ولو بوسية كسيرة
 عالم يعقل بفتح نفقته بسبع سنين بفتح السين الاسلام في شهر وان نجاق
 ان يلف الكفة فينزع منها وان لم يعقل وبما يحرق في حضنة بسقوا حقا بفتح
 غير حرمة اي الصغير وكذا اب سكتا عند المبعوض لكان في القنية لو
 تزوجت الام باخر فاما سكتة ام الام في بيت الراب فللاب اخذته في
 البره قد تزوجت فيما لو اسكنه الحالة ويحتمل في بيت اجنبي عازبة في الظاهر
 السقوة طمنا سا على ما كان في النذر الظاهر عدمه للفرقة البتة بين
 زوج الام والاجنبي قال والرحم فقط كما بين العلم الاجنبي ونحو الحضنة
 بالفرقة البتة لزوال المانع والقول بان في نفق الزوج وكذا في تطليقه
 ان ابراهمة لان عيشته والحاضنة اما او غيرا احق به بالعلم حتى يستغنى
 عن النساء ومرتبة بسبع وربع بفتح لانه العايد ولو اختلفا في سنة فان
 الكل وشرب وليس واستغنى واحده دفع اليه ولو جبر او آلا والام و
 الجدة لام او لابي احق بها بالصغيرة حتى كحضر اي ينفق في ظاهر الرواية
 ولو اختلفا في حديثا ما لقول للام كحضر ما لقول بفتح اى يحكم سكتا بفتح

بالعقاب وعند مالك حتى يكتنر الغلام وتزوج الصغيرة ويدخل
بها الزوج عتيق وغيرهما احق بها حتى تستحي وقد رتب مع وبه يفتي
وبنت احد عشر شهرا اتفاقا زليين وعن محمد بن الحكم في الام والجد
كذلك وبه يفتي بكثرة الف ذليل وافي لانه لا ينفق على الخفانة بمنزلة
ما دامت لا تصح للرجال الا في رواية عن الثاني في الكا بستانس بالكا
في القينة وفي الظهيرية امرأة قالت هذا بنك من بنين وقد ماتت
ما عطي نفقة فقال صدقت لكن امة لم تمت وهي في منزلي واراد اخذ الصبي
يمنع حتى يعلم القاض امة وتخضر ان فدا خذه لانه اقربا بها جدته وحاضنته لم
ادعي حقبة غير اموال محتمل فان احضر الاب امرأة فقال هذه ابنتك وهذا
ابني منها وقالت الجدة لاما هذه ابنتي وقد ماتت ابني امة هذا الصبي فاقول
للرجل وامرأة التي معه ويرفع الصبي اليها لان الفاش لها فيكون الولد لها
كزوجين بينهما ولد فادعي الزوج انه ابنه لانهما يلزم من غيرا وعكست
فقات امة ابنة لانه حكم يكون ابنا لها لا فلتا وكذا لو قالت الجدة هذا
ابنتك من بنين امينة فقال لي مع غيرا فاقول له وبخذا الصبي منها وكذا لو
احضر امرأة وقال ابني من هذه لامة من بنك وكذا بنته الجدة وحضنته
المرأة قال اب اولي به لانه لا قال هذا ابني من هذه المرأة فقد انكر كونها
جدته فيكون منكر الحق حاضنة وان اقرت له بالحق انتهي ملحقا بالاختار
للولد عندنا مطلقا ذكرنا او انتي خلافا لث في يفتي الجارية مباح
النساء ان يكر اخرا اب الى نفسه الا اذا دخلت في السن واجتمع
لها راي فتسكن حيث احب حيث لا خوف عليها وان ثيبا لا يضر الا اذا
لم تكن مأمونة على نفسها فلا باب والجد والاية الغتم لا يغيرها كما في التبر
بحر عن الظهيرية والغلام اذا اعتقل واستغنى براه ليس للاب حصة الا
الا اذا لم يكن مأمونا على نفسه فله حصة لرفق فتنه او عار ونا وبه اذا وقع
منه شيء ولا نفقة عليه الا ان يتبرع بحره والجد غير له الاب فيه فيما
ذكر وان لم يكن له اب ولا جد ولكن لا اية او عم فله حصة ان لم يكن قد
وان كان مفقدا لا يمكن من ذلك وكذا الحكم في كل ذي عصبية ذي رحم
محرم منه فان لم يكن له اب ولا جد ولا غيرهما من العصبية او كان له

عصبية

عصبية مفقدا فانظر فيما لا يحكم فان كانت مأمونة خلافا فتزوج
بالسكنى والى وضوعها عند امرأة امينة قاورق على الحفظ بلا فرق في
ذلك بين وثيب لانه جعل في طرالك لم يبر فكمه البينة وغيره ليس
للمطلقة بانها بعد عدتها الزوج بالولد من بلدة الاخرى بينهما نفقة
فلو بينهما نفقة رب بحيث يمكنه ان ينظر ولده ثم يرجع في نفقة لم يمنع مطلقا
لانه كان انتقال من محلة الى اخرى شتمه الا اذا استقلت من القرية الى القرية
وفي حكمه لا يضر والولد يتخلق باخلاق اهل السواد الا اذا كان في ثقلت
اليه وحظنها وقد يكون فيه اى عقد عليها في وطنها ولو تربية في الاصح الاداء
الحرب الا ان يكونا مستأمنين وهذا الحكم في الام المطلقة فحقا اما غير
كجدة وامة ولد اعتقت فلا نفقة رعي نفقة لعدم العقد بينهما الا باذنه
كما يمنع الاب من اخراجه من بلدة بلا رضاه ما بقيت حضنتها فلو
اخذه المطلقة ولده منها لم يوجب جاز له ان يبر اخراجه الا ان يعود حتى
امه كما في السراجية وجملة المصنف في شرحه باذنه ان يكون له من نفقة
الحق اليه بعد ما وهو طاهر وفي الحا ولا له اخراجه الى مكان يمكنه ان يضر
ولده كما يجوز كما في جابرنا فنفقة قلت في السراجية اذا استقلت
حضنته الام واخذت الاب لا يجبر على ان يرسله لابل ان اذا ارادت
ان تراه لا تمنع من ذلك وافي شيخنا الرضا بانه يبر بعد تمام حضنتها و
بانه غير الاب من العصبية كالاب وعذاه للحضنة والى ان رجلا يزوج
خواجه بالولد ثم يطلقها فطالبته برقه ان اخراجه باذنه لا يبره روه كما لو خرج
به مع اماه ثم روت ثم يطلقها فعليه روه بحر باب النفقة
ان لغة ما ينفقه الانسان على عياله وشرا على الطعام والكسوة
والسكنى وعرفنا ان الطعام ونفقة الغير يجب على الغير باسباب
ثلاثة زوجية وقرابة وملك بداء بلا قول مناسبة ما رواه
اهل الولد فوجب للزوجة بنكاح صحيح فلو باذنه او بطلانه يبر
بما اخذته من النفقة بحره على زوجة لا تراه جزا او الاجناس فكل
محبوس لمنفعة غيره فله نفقة كنفته وقاض وعامل ومقاتلة
قاموا بدفع العتق ومصارف سافر بال مصارفة ولا يبر والبر

بحسب نفقة ما ولو صغيرا جدا في حاله لا على ابيه الا اذا كان ضمنها كما مر
 في المهر لا يقدر على الوطء لان المانع من قبله او فقيرا او لو كانت
 مسلمة او كافرة او كبيرة او صغيرة تطبق الوطء او تشترى
 للوطء فيها و من الفروج حتى لو لم تكن كذلك كان المانع منها فلا نفقة
 كما لو كانا صغيرين فقيرة او غنية موطوءة او لا كانا في الزوج
 صغيرا او كانت رتقا او قدما او معتوبة او كبيرة لا توطأ وكذا صغيرة
 تصلح للخدمة او للاستيناس من اسكنها في بيته عند الشاذ واخاره
 في النفقة منعت نفسها للمهر و دخل بها او لا ولو كانا موطوءة عند الشاذ
 وعليه الفتوى كما في البهر والنزوار تغناه محشوا الاشياء لانه منيع بحق
 فتشترى النفقة بعد رجائها به بغيره ويأخذ بغيره وسعه ويبقى
 ويرى الميسرة ولو موسرا او من فقيرة لا يلزمه ان يطعمها مما ياكل
 بل يشد ولو كان في بيت ابيه او لم يطالبه الزوج بالنفقة به بغيره وكذا
 اذا طلبها ولم تستع او امتنعت للمهر او مرضت في بيت الزوج فاما
 النفقة استحسنها لقيام لاجب من الكفا لمرضته ثم انما نفقت او في مرضها
 بغيره ونفسا ما منعت وعليه الفتوى كما قرر في الفتاوى وفي الحائض
 مرضت عند الزوج فانتقلت لها ما يبرأ او لم يكن نفقة بحقه وتكون
 فلا النفقة وان لا يكون له ما يبرأه مددا او اثم لا نفقة لاحد من مرضته
 ومقبلة ابنة ومعتدة مودة ومنكوبة فاسودا وحده وامه لم يتوا
 صغيرة لا توطأ والى رجة من بيته بغير حق وهي الشاذة حتى تقود
 ولو بعد سفره خلا لثا في القول لاني عدم الشك في بيها و
 سقطت المفوضة لا السدانة في الاجتهاد كما لو كانت قبله بالزوج لانها
 لو مانعة من الوطء لم تكن ناشزة وبمثل الخروج الحائض كان كان
 المنزل لا تمنع من الدخول عليها فيجب لاني رجة ما لم تكن سائمة النفقة
 ولو كان في بيتها كبيت السلطان فامتنعت منه فهي ناشزة لعدم
 اعتبار الشبهة في زمانها بخلاف ما لو خرجت من بيتها الغيب او ابنة
 الزنا بغيره او السفر معه او مع اجنبى بغيره فلا النفقة وكذا
 لو اجرت نفقة لارضاع صبي وزوجها شريف ولم تحركه وقيل يكون

ناشزة

ناشزة ولو سلمت نفقا بالليل روية الزنا او عكس فلا نفقة
 لمقتضى التسليم قال في المجتبى وبه عرف جواب واقعة زمانا بانه لو تزوج
 من الحرة فأتى التي تكون بالزنا في معالجها وبالليل عنده فلا نفقة
 لانا انتن قال في المهر وقية نظر ونحوه ولو ظلمت الا اذا حبا
 هو بين له فلا النفقة في الاصح جوهره وكذا لو قدر على الوصول
 اليها في الحبس صير فيه كجس مطلقا ما كان في تصحيح العقد ارسى له
 حبس في سجن السلطان فالتصحيح سقط وطا وفي البهر عن قال الفتاوى
 لو حيف عليها الف وحبس عند المأخوذ من ومريضة لم تزف
 اي لا يمكنه الانتقال معه اصلا فلا نفقة لانا وان لم تمنع نفسها لعدم
 التسليم تقديرا كما في البهر ومقصود كرا وحاجة ولو فلا لا
 ولو بحرم لغوات الاجناس ولو معه فعليه نفقة الحرة خاصة لا نفقة
 السفرة ولا الكرا امتنعت المرأة من الطحن والخز ان كانت ممن
 لا تخدم او كانا بركة فعليه ان ياترها بملها مهابا والا بازكاش
 ممن تخدم نفقا وتقدر على ذلك لا يجب عليه ولا يجوز لها اخذ
 الاجرة عما ذلك لو جوبه عليها ويأثم ولو شريفة لانه عليه الصلوة
 والسلام قسم الاعمال بين علم وفاحطة فجعل اعمال المأخوذ علم علم
 الداخلة علم فاحطة مع اثنا سبعة شاة العالمين محرومين
 عليه آلة طحن وانية شراب وطبخ ككوز وجرة وقدر ومفرقة
 وكذا سائر ادوات البيت كالحمد ولبنه وحنطة وشطافه و
 منزل الوشخ كمشطواشان وما يمنع الصنارة ومداس رجلا و
 نامة في الجورة والبيرو وقية اجرة القابلة علم من اساجير
 زوجة او زوج ولوجات بلا استيجار قبل عليه وقيل عليها وتفرض
 لها الكسوة في كل نصف حول مرة بحد الحاجة هو ابرو او للزوج
 الا اتفاقا عليها بنفقة ولو بعد فرض العاقبة خلاصا ان يطر للعاقبة
 عدم اتفاق فيفرض الي بقدر لا يطالبها مع حضرة عابرة ليعطى انا
 شكلت مطلقا ولم يكن صاحب مائة لا انا لا انا كل من طاعه وتحت
 ثوبا من كرا سة بلا اذن فان لم يوطأ حبس ولا تسقط عنه النفقة

خلاصه و غیره و متولد فی کل شهر ای کل مدتی متناسبه کیوم للمیترق
 و سنه للمیترقان و لکه الذی کل یوم کما ان الطلک کل یوم عند المساء
 للیوم الآتی و لا اخذ کفیل بنفقة شهر فاکثره حونا من غیبه عند الثانی و به
 یفتی شیخ و قس سایر الذین علیهم و به افتی بعضهم جواهر الفقاوی
 من کفاله ابواب الاول و لو کفیل کل شهر کذا ابدا و قی علی الابد و کذا
 لو لم یقل ابدا عند الثانی و به یفتی بحر و قیة علیا و دین لزوجا لم یلتقیا
 قصاصا الا برضاها لم یسقطه بالموت بخلاف سایر الذین و فیما جرت
 و ارا من زوجا و هما بکنان فینه لا اجر علیه و لو دخل بها فی منزل
 کانت فینه باجر فطلوبت به بعد سنه فقلت له اخبرک بانه المنزل
 بالکراهه و علیک الاجر فهو علیها لانها العاقده بترازیه و مفهوما انما لو
 سکت بغیر اجاره فی وقفه او مال یتیم او مولا لا یستفلال فالاجرة علیه
 ما یجوز و یقدر بما یقدر الفلاء المرحض و لا تقدر بدراهم و دنانیر
 کما فی الاختیار و عده المصنف لشرحه المصحف لکن فی البحر عن
 المحیط ثم الجنبین ان شاء القاضی فرضا احصاها و قومها بالاربعه و یقدر بالاربعه
 و قیة لو قترت علی نفسه و لکه ان یرفعها لقا فی کل یوم فرضاها حونا
 علیها من الثمن ان فانه یقره کما ان یرفعها لقا فی کل یوم فرضاها حونا
 الزینة حق و تراد فی الشا و جیه و سروا و ما یدفع به اذی و ویرد
 و لما فو و تراشا و حاد لانا ربا یفتقر لا عند اقام حیضا و مرضا ان
 طلیقه و یختلف ذلک بارسا و عا و حالا و یلزم اختیار و یس
 علیه خفها بل خف امرها بجنسی و فی البحر قد استفید من اذاته لو کان لای
 ائتمه من فرض و کون لا یسقط عن الزوج ذلک بل یجب علیه و قد
 راینا من یامر باقرارها منقلا له و لا ضیافته جیرا علیها و ذلک حرام کمنع
 کسوتها انتهى لکن قد منافی المهر عنه عن المبعوث لو زفت الیه بلا جهار
 یلحق به فله مطالبة الاب بالنقد الا اذا سکت انتهى و علیه و لو زفت
 به الیه لا یحرم علیه الانتفاع به و فی عرفنا بل یزعمون کثرة المهر کثرة الجاه
 و قیة لفقته و لا شک ان المعروق کالمهر و ما یشیق العمل بما س
 کذا فی الزهر و قیة عن قضاء البحر ان تقریر القاضی للنفقة حکم منه قلت

بالدراهم

نعم

نعم لانه طلب التقریر بشرط دعوی فلا تنفذ بمضى المدیة و لو
 فرض ان کل یوم او کل شهر هل یكون قضا و ما دام النکاح
 قلت نعم الا لان و لذا انما لو الا بآء قبل الغرض باطل و بعد
 یصح مما مضی و من شهر یقبل حتی لو شرط فی العقد ان النفقة تنوی
 من غیر تعذر و المسوؤة کسوة الشاة و الصیف لم یزعم فلا یؤدی
 طلب التقریر فیهما و لو حکم بموجب العقد ما لکی یرى ذلک فلیخفی
 تقریر بعدم الدعوی و الحادثة یقی لو حکم الخفی بقضاه و اراهم
 هل لث فی بعده ان یحکم بالتموین قال الشیخ قاسم فی موجبات
 الاحکام لا و علیه فلو حکم الشا فنی بالتموین لیس للمخفی حکم بخلافه
 ما یخفی فانی لو انقضا بعد الغرض علی ان تا کل معه تنوینا یصل الغرض
 الباقی لرضا بذلک و فی الراجیه قریر کسوتها و اراهم
 رضیت و قی فی اهل الایة ترجع و تطالب کسوتها فاشا اجاب نعم و
 قالوا ما یقی من النفقة لا ینقص باقرها بخلاف اسراف و سرقة و
 هلاک و نفقة محرم و کسوة الا اذا حرقت بالاستعمال المعناه و او
 استعملت معا اخری فیدفع اخری و تجب لایا و مایا لایا علی الفقا
 ملکات ما و لا یستعمل غیره من یفعل فلو لم یکن فی ملکها او لم یجد ما ینفق
 لایة نفقة الحادوم بآراء الخدمة و لو جاء بالیجادم لم یقبل منه الا جرایما
 فلا علیک اخراج حادوما بل نازا و علیه یجوز لو حرة لائمة جوره لعدم
 ملکها موسرا لا موسرا فی الاصح و القول له فی القسار و لو برهنه
 بینهما او ارضانه و لوله او لاولا و لا یقبل حادوم واحد فرض علیه فی و مین
 او اکثر اتفاقا فتح و عن الثانی غیبه زفت الیه یخدم کثیرا استحققت
 نفقة الجميع ذکره المصنف ثم قال و فی البحر عن الفایة و به ما خذ قال
 و فی الراجیه و یفرض علیه نفقة حادوما و ان کانت من الاشراف
 فرض نفقة حادومین و علیه الفتوی و لا یفرق بینهما بوجه عتبا بانوا
 الثلاثة و لا یعدم ابقایا لوعایا حقا و لو موسرا و جوزه الشا فنی
 باصر الزوج و یتعذر بقیة و لو قی فی حقیق لم ینفذ نعم لو امر
 شافعا ففقیه به نفقة اذ لم یرشش الامر و المامور به و بعد الغرض

نعم

بامرنا القاضي بالاستدانة لتجيب عليه من الزوجه اما بدو
الامر فبرجع عليه وهي عليه ان حرجت بانما عليه او نوت ولو انكر
تبتا ما نقول له بجني وجب الادانة عليه نفقة ونفقة
الصفا لولا الزوج كاخ وعيم وجب الاخر وكونه اذا امتنع لان هذا
من المعروف زينة واختيار وسبب نفقة الاحكام
نفا حتمه نفقة بانه في المستقبل او بالعكس وجب الوفا
كما مر صاحت زوجا على نفقة كل شهر على درهم ثم قالت لا تكفين زينة
ولو قال الزوج لا اطيعك ذلك فهو لازم فلا نفقات له معانته بكل حال الا
اذا تغير سوء الطبع وعلم القاضي ان ما دون ذلك المصالح عليه كغيره
يخسره بغير كفايتها نفقة المصالح الحائز وفي البحر عن الذخيرة الا ان يتوفى
القاضي عن حاله بالسؤال من الناس فيجب عليه بقدر طاقته وفي الفخر
صالحا عن نفقة كل شهر على مائة درهم والزوجه في شتمه لم يبرمه بالنفقة
مثلا والنفقة لا تضرب بنا الا بالرضا او الرضا اي اصطلاحا على
قدر معين احصاها او درهم فقبل ذلك لا يبرمه ثم لو بعده ترجع
بما انفق ولو من مال نفقة بلا امر قاض ولو اختلفا في المدة فالقول
والبيته لما ولو انكرت انفاقه فالقول بانما بينهما ذخيره وبموت احدهما او
حلالا قضا ولو رجعتا في الطهرية والحائز واعتمد في البحر بحكم عدم
سقوط طلاق بالطلاق لكن اعتمد المصنف ما في جواهر الفتاوى والفتوى عدم
سقوط طلاق بالرجعي كبلاد نجد الناس ذلك جيلة واستحسنه فحش الاشياء
وبالاول اخذ شيخنا كرجح الشربلاني في شتمه للوجها تبت ما يحسنه
في البحر من عدم التسقوط ولو بانما قال وهو الاصح ورد ما ذكره ابن
الشيخ فتمت من عند الفتوى سقوط المهر وخلافه الا اذا استدان
بامر قاض فلا تسقط بموت او طلاق في التحليل لامرنا كما استدانته
بنفقة وعبرة ابن الكمال الا اذا استدانته بعد فسخ قاض ولو
بلا امره فليبره ولا تدر النفقة والكسوة المجلد بموت او طلاق
مجلس الزوج او ابوه ولو قاتله بغير بيع القوم ويسعى مدبر ومكاتب
لم يبره المأذون بالطلاق وبدونه يطالب بعد عتقه في نفقة زوجته

المفروضة

المفروضة اذا اجتمع عليه ما يبره عن اوائيه ولم يفرده ذخيره ولو نبهنا
المولى لامة ولا نفقة ولادة ولو زوجته حرة بل نفقة عياله ولو
مكاتبه كسبية لامة ولو مكاتبين سعى لامة ونفقة لامة عليه جوده
مرة بعد اخرى اي لو اجتمع عليه نفقة اخرى بعد ما استراه من علم به او
لم يعلم ثم علم فترضى به ثانيا وكذا الشراء والتميز لامة ورجع
حادث حال الكمال وابن الكمال في الدرر منها لا يبره ولو تسقطت
ومررت في الاصح ورجع في ورجع غير مرة لعدم التجدد مرسى في المأذون
ان الزماء استسعا ومفادها ان الاستسعا ولو لنفقة كل يوم
بحر قال ورجع في كفايتها بنفي عياله فانما النفقة بغير كفايتها في سوتها
ونفقة الامة المكسوة ولو مدبرة او ام ولد او ام المكنية فكل حرة
انما يجب على الزوج ولو عبيدا بالتبعية بان يدفعها اليه ولا يستحق ما ملو
استحق ما ملو او اهل بيته او ابوا بالطلاق للرجل انفقوا العدة
فبكره اي ولو لم يكن بوا قبل الطلاق سقطت حرة نشرة
فصلقت مفادات وفي البحر يحسب نفقا قبل التوبة باحل
نفقات الزوجات المختلفة فمختلفة بحالها وكذا الجنب لا سكن في بيتها
خال عن اهل سوى طلق الذي لا يفرقه الجاه وامة وام ولد واهلها ولو
ولو من غيره بقدر حالها كطعام وكسوة وبيت منفرد من داره
علق زاده في الاختيار والعين ومراحم ومفاد لزوم كسوة وطبخ
ويشترى الاخذ به بحكم كفاها لحصول المقصود وهذا في وفي البحر عن الحائز
كفايته مع الاحكام مع الغرائب ملك من زوجته مطالبة ببيت من دار
على حدة ولا يبرمه انما يبرمه ببيت ويا مره باسكانا بغير جيران
صالحا من بحيث لا تسقط حش سراجيه ومفاد ان البيت بلا جيران
ليس سكنا شرعا بحر وفي الدرر وطاهر وجوبه لو ابيت خالبا عن
الجيران لاسيما اذا احشيت على عقال من سعته فالت لكن نظر فيه
الشربلاني بامر ان لا جيران له غير سكن شرعي فنبه ولا ينفق مع
الخروج الى الوالد من كل جمعة ان لم يفردها على انما عليها ما اختار
في الاختيار ولو ابوا من منا مثلا واحدا فمطلبا فها هو ولو كانا

وان ابرار الزوج فتح ولا يمنعا من الدخول عليها في كل جمعة وفي
غيرها من المحرم في كل سنة الى الخروج ولهم الدخول في كل
منهم من الكسوة وفي سنة من البيتونة لكن عيادة من لا
من القرار عند ما يفتر ويمنع من زيارة الا جانب وعبادتهم و
الولاية وان اذن كانا عاصيين كما مر في باب امر وفي البيوت من
القول وكل عمل ولو لم يزلوا حتى ولو قايلا او مفسدة لتقدم حجة على
منرض الكفاية ومن مجلس العالم الا لانه امتنع زوجه من سواها
ومن الحمام الا لنفسه وان جاز بلان من وكشف عورت احد قال الباق
وعليه فلا خلاف في منعه من العلم بكشف بعضه وكذا في الشرع
معز بالكمال وتفرغ النفقة بانواعها كزوجة الغائب مدة سفر
حريته واستحسنه في البر ولو مفقود او طفلة ومثله كبر من وانثى
مطلقا وابوية فقط فلا نفرض المملوك واجبة ولا يقضي عنه لانه قضا
على الغائب في مال له من جسدهم كبر وطعام اما خلافة فينفقه للبيع
ولا يباع مال الغائب اتفاقا عند او على من يقرب منه للمانة وعلى
للدين ويبدأ بالاول ولو اتفقا بلان من جوع ويقبل قول
المودع في الدفع للنفقة لا المديون الا بينة او اقرار بالبحر وبسبب
وبالزوجة وبقرابة الولاد وكذا الحكم ثابت اذا علم قاض بذلك
بالوزوجة ونسب ولو علم باحدهما احتج لاقرار بالآخر ولا يان
ولا بينة هنا لعدم الخصم وكذا اي اخذت كفيلا باخذته وجوب في الراجح
ويكفي معه اي مع الكفيل احتياطا وكذا كل اخذ نفقة فلو ذكر
الضيق كالحال لكان اول ان الغائب لم يعطها النفقة ولا كانت
ما شره ولا مطلقه مضت عدتها فان حضر الزوج وبهره اذ اوتانا
النفقة طوبت هي او كفيلا به ما اخذته وكذا لو لم يهره ونكحت
ولو حلفت طوبت نفقا لا نفرض على غائب باقامة الزوجة بينة
على النكاح او النسب ولا نفرض ايضا ان لم تخلف مالا قامت بينة لغيره
عليه وبما بالاسدانة ولا يقضي به لانه قضا على الغائب وقال زفر
يقضي بها اي بالنفقة لانه اي بالنكاح وعمل القضاة اليوم على هذا

اي المودع والمديون

للحاجة

للحاجة فينفق به وهذا من الست التي يفتر بها يقول زفر وعليه فلو
غاب وله زوجة وصغار تقبل نفقته على النكاح ان لم يكن عالما به
ثم يفرض لهم وبما بالانفاق او الاستدانة لترجع بحر وكجب
لمصلحة الرجعي والبارع والفرقة بلا مدعية كخيار عنق وبيع وتوفيق
بعد كفاة النفقة والسكن والكسوة ان طالت المدة
ولا تسقط النفقة المفروضة بمضي العدة على المختار بشرائه
ولو ادعت امتداد المدة فلا نفقة ما لم يحكم بانقضائها ما لم تدع
الحبل فله النفقة الى سنين من مطلقته فلو مضت ثم تبين ان لا حمل
فلما رجوع عليها وان شر طه لانه شر طه باطل فلو كانها عن نفقة
العدة ان بالاشهر صح وان بالحض لا للبراءة لا تجب النفقة
بانواعها لمعة موط مطلقا موط حلالا الا اذا كانت ام ولده وهما
حامل من مولاه فله النفقة لا المال جوهره وكجب السكن نفقا
لمعة موط موط كسوة وتقبلها ابنة لا غيرها من طلعام وكسوة
والفرق ان السكن حق الله فلا يسقطا بحال والنفقة حقها تسقطا
بالفرقة بمحضها وتسقط النفقة برزقها بعد البت ان
حزبت من بينه والافواجية لا تسقطا ولا يمكن ابنة لعدم
جسدها بخلاف الرتبة حتى لو لم تجسها النفقة الا اذا الحقت
بدار الحرب ثم عاوت ونابت لسقوط العدة بالحق لانه كالموت
بحر وشره بانه قد حكم بلحقها والافقود نفقا بعودها فلو غفل
ويجب النفقة بانواعها لعلقه بغيره الا عمن والانشى والجميع الفقير الحر
فان نفقة المملوك على مالكه والغني في حاله الى اخره غايبا فعلى الاب
ثم يرجع ان اشهد ان موسى الا وياية ولو كانا فقيرين فالاب
يكسب او يتكفف وينفق عليهم ولم يشر نفق عليهم القرب
ورجع على الاب اذ ابر وخيره ولو خاضعة الام في نفقتهم فزها
الفاخ وامر الام ما لم يثبت خيانتا بغيره لا جبا حاص او
بامر من ينفق عليهم ويحج صلا عن نفقتهم ولو بزيادة بسيرة ترض
كحت التقدير وان لم ترض طرحت ولو علم مالا يكفيهم ثبت بحر

يدفعها

ولو ضاعت رجعت بنفقة من وزه حصتها بحرق في المنية اب
معه وامه موسرة تؤمر الام بالانفاق ويكون دينا على الاب
والا اول من الحر الموسر ويزال نفقة على الحر ولو لاده من الامة
ولا على العبد لا ولاده ولو من حره وعلى الكافر نفقة ولده المسلم
كما سيجي بحرق وكذا يجب لولده الكلبة العاجز عن الكسب كانه مطلق
وزمن ومن ينفقه العار به كسب وطالب علم لا يتزوج بذلك كذا
في الزيلعي والعيني واتفق ابو حامد بعد ما اطلعت زمانا كما بسط
في الفقيه وكذا اجمعه في الخلاصة بنسب لا يشترط ان الاب وهو
مقبر احد في ذلك كنفقة ابويه وعمره به يغني ما لم يكن معه نفقة
بالميت فتجب عليه نفقة بلا رجوع عليه على الصحيح من المذهب الا لام
موسرة بحرق قال وعليه فلا بد من اصلاح المتن قوله **فروع**
لو لم يقدر الا على نفقة احد ابويه فالام احق ولولده اب وطفل
ما لطفل احق وقيل يغنيها عنها نفقة زوجة ابه وام ولده
بل وتزويجه او تسرية ولولده زوجات فعليه نفقة واحدة بدونها
للاب ليموزعها عليهم وفي المختار والمحقق ونفقة زوجة الابن على
ابيه ان كان صغيرا او فقيرا او زنا وفي واقعات المفتي لولده
اقتدى ويحجب الاب على نفقة امرأة ابنة القارب ولولدها وكذا الام
على نفقة الولد كترجع با على الاب وكذا الابن على نفقة الام ليرجع
على زوج الحام امه وكذا الابن على نفقة اولاده اجمعه ليرجع با على الاب
وكذا الاب بعد اذا عاب الاقرب انتهى وفي الفصول من الرابع والثلاثين
اجبت نفق على بعض الورثة فقال انفقت بامر الوصي واخره الوصي
ولا يعلم ذلك الا بقول الوصي بعد ما نفق يقبل قول الوصي لو المنفق
عليه صغيرا انتهى وفيه قال انفق على عليا وعليا او اولادها ففعل بل
يرجع بلا شرط وقيل لا ولو فقير وفيه بامره رجوع بلا شرط وكذا ان
ما كان مطالبا به من جهة العيا وكين به ومؤنه مالية ثم ذكر ان الكسبر
ومر اخذ له السلطان ليصا دره لو قال لرجل خلعني فذبحه لعمري
مالا فخلعه فليل رجوع وقيل لا في الصحيح وبه يغني عن الام رضاعة

نفقة

مقتضا بل وبينة الا اذا تعينت فتجب كما مر في الخلاصة وكذا الطبر
تجب على ابقاء الاجارة بزازبه وبسبب الاب من مرفوعة عندنا
لان المختارة لا والنفقة عليه ولا يلزم الطبر المكث عند الامام عالم
يشترط في العقد لابس بواب امه ولو ملكه ولو من مال الصغير
خلقا فالذخيرة والميت او معتدة رجعي وجاز في الابن في الصحيح قوله
كما سيجي رملو حصة لولده من عترة وبن احق بالرضاع ولده بالعترة
اذا لم تطلب زيادة علم ما فخذ الاجنبية ولو دون اجر المثل بالاجنبية
المعتدة احق من ان يلقى في الارض رضاء اما اجرة المختارة فلا تم كما مر
وللرضاع النفقة والكسوة والام اجر الارض رضاء بلا عقد اجارة
وحكم العبد كالا سيجي روف في كل موضع جاز الاستيثار ووجبت النفقة
للاستحقاق بغير الزم من بل يكون اسوة الغرماء ولا زنا اجرة لا نفقة
وتجب على موسر ولو صغيرا اب الفطرة على الابرج والرجع
الزليلي والكمال انفاق فاضل كسبه وفي الخلاصة المختار ان الكسوة
يدخل ابويه في نفقة وفي المبني للفقير ان يسرقه من ابويه
ما يكفيه ان اباه ولا فاضل ثم ولا امه النفقة لا حصوله ولو اب امه فقير
الفقراء ولو قادري على الكسب والقول لكسب رواب البينة
لما تجب بالمتنوية بين الابن والبنت وقيل كالارث وبه قال الشافعي
والمعبر عنه القرب والجرم بنية فلولد بنت وابن ابن او بنت بنت وافي
النفقة على البنت او بنتا لانه لا يعبر بالارث الا اذا استؤجلا بجد
ابن ابن فكارثها الا يخرج كواله وولد فعليه ولده ليرحمه بانث و
ما لك لا بيك وفي الابنة له امه واب ابنه لكارثها وفي الفقيه له امه
اب امه فعلى الام ولولده عيم واب امه فعلى اب الام واستشكله في
البحر بقوله امه وعمه فكارثها حال ولولده ام وعمه واب امه هل تزم
الام فعلى ام كالأرث اجماعا وتجب ابنة لكل ذي رحم حرم صغيرا
او انث مطلقا ولو كانت الانث بالنفقة صحيحة او كان الذكر بالنفقة
لكن عاجزا عن الكسب فهو زمانة كمن وعته وبنه زاد في الملتقى
والحنان راو لا يحسن الكسب لفرقة او لكونه من ذوى البنية

او طالب علم فقرا حال من المجموع بحيث كحل الصدقة ولو لم ينزل
 وخادم على الصواب يدبر بعد الارث بقوله تعالى وعلى الوارث
 مثل ذلك ولذا يكبر عليه ثم قرع على اعتبار الارث بقوله منفق
 اي فقير له اخوات متفقات موسرات عليهم انسابا ولو فاة متوفيات
 فسدرا على الام في الام والباقي على الشقيق كارتة وكذا الوكي وموهر
 او موهر ابن مفسر لانه يجعل كالميت ليصير وارثه ولو كان مكانه بنت
 منفقة الاب على ان شفعا ومنفق لا يرثهم معا وعند السعد ويعتبر العسر
 اجبا فيها يلزم الموسرين ثم يلزمهم الكل كذا في ام واخوات متفقات والام
 والشقيقة موسراتا فالنفقة ارباعا والمفسر فيه اي الرحم المحرم
 اهلية الارث لا حقيقة اذ لا يتحقق الا بعد الموت فنفقة من حال
 وابع ثم على الخال لانه عزم ولو استويا في المحرمية كعم وحال زوج الوارث
 للحال عالم يكون مفسرا فيجعل كالميت وفي القنية يكبر لا بعد اذ انجاب الاب
 وفي السراج مفسر لزوج زوجته او موسرا جيرا اخو علم نفقتها و
 يرجع على الزوج اذ ايسر نسبي وفيه النفقة انما هي علم من رحمه كمال
 ولذا قال الوفاة في قوله ابن العم منه نظر لانه ليس بحرم والكلام في ذي
 الرحم المحرم فانهم ولا نفقة بواجبة مع الاختلاف في ابنا الزوج و
 الاصول والفروع علوا وسفلوا الذميين لا الحر ببيع ولو ساء مبيع
 لا ينقطع الارث ببيع الاب لان له ولاية المقر في الام ولا بغيره
 اقارب ولا انما خراجا عما عرض ابنة الكبر الغائب لا الى خراجا عما لا عقارة
 فبيع عقار صغير ومجنون اتفاقا للنفقة له ونزوجه واطفاله كذا في النكاح
 بكمنا بقدر حاجته لا فوقها ولا في وزنه سواء كان له نفقة وبيع النفقة من
 الدبر ضيق متضا ولا ويازة مودع الابن كد بونه لو انفق الوديعة
 علم ابو بونه ونزوجه واطفاله بغير امر ما كان او قاضا اذ كان والا فلا ضارة
 استسنا كما لا رجوع وكما لا اخراج في الموصوع اليه لانه وصل اليه عين
 حقه والابوارح لو انفق ما عندهما لا يرب من مال على انفسهما ووزن
 جنس اي جنس النفقة لا يضمنان لوجوب نفقة الولاد والزوجة قبل
 العضا حتى لو تلفت بجنس حقه فله اخذ ولذا فرضت في مال الغائب بخلاف

بقية الاما كارب ولو قال الابن انفقته وانت موسر وكذب الاب
 حكم المال يوم المحضومة ولو جبرها فبينة الابن خلاصة قضى بنفقة غير
 الزوجة زاد الزيلعي والصغير ومضت مدة شهر اي شهر فاكتر سقطت
 لحصول الاستغناء فيها مئة واما ما دونه الشهر ونفقة الزوجة و
 الصغير فتصير وبنها بالقضاء الا ان يستدبر غير الزوجة بامر قاض ولو
 لم يستدبر بالفعل فلا رجوع بل في الذخيرة ولو اكله اطفالا من سبل
 الناس فلا رجوع لا منهم ولو اعطوا شيئا واستدان شيئا او
 انفقته من مال ارجعت بازوات حايه وينفق منها عراه بالحو البسوط
 لكن نظرية في الزهري لا اثر لانفاقه مما استدان حتى لو استدان
 وانفق من غيره ووفى مما استدان لم تنقضا ايده انتهى فلو مات
 الاب او من عليه النفقة بعد اى الاستدانة المذكورة فله في
 النفقة مدين ثابت في تركته في الصغير يحكم نقل عن البراز في بيع
 ما كخالفه ونقل المصنف عن الخلاصة قايلا ولو لم يرجع حتى مات لم ينفق
 من تركته هو الصحيح انتهى ملخصا فتأمل وفي ابداء بيع الممنوع من نفقة
 القريب المحرم يضرب ولا يكسب نفقا بها في الزمن فيستدرك
 بالضرب وقيدته في الزهر كخشا بما فوق الشهر لعدم سقوط ما دونه
 كما مر ولا يبيع الامر بالاستدانة ليرجع عليه بعد بونه ويكسب النفقة بانها
 مملوكة منفقته وان لم يملك رقبة كموطن كخدمته وفي القنية نفقة
 المبيع على ابي بيه ما دام في يده هو الصحيح واستشكل في البهري بانه
 لا ملك رقبة ولا منفعة فينبغي ان تترك المشتري فان امتنع في
 في كسبه ان قدر بان كان حبيبي ولو غير عارف بصناعة فهو نفقة
 كعبد الميائنج والاككونه من اوجارية لا يوجب مثلها امره القاض
 ببيعه واما لا يبيعه القاض وبه يفتي ان محلا له والا كدبر واهم ولد لزم
 بالانفاق لا غير عبد لا ينفق عليه مولاه اكل او اخذ من مال مولاه
 قدر كفايته بلا ضاد عاجده عن الكسب او لم ياذن له فيه والا لا ياكل
 كما لو فتر عليه مولاه لا ياكل منه بل يكسبه ان قدر يجتني وقيدته عاني
 عبد او دابة في ابداءها يجبر ان على نفقة نفقة العبد المقتوب

على الفاضل ان يرد له ما ملكه فاما طلب الفاضل من الفاضل الامر
بالنفقة او البيع لا يجزيه لا ينفق عليه ولكن ان خاف الفاضل على
العبد الضائع بانه لا ينفق عليه واما الفاضل في نفسه لما ملك طلب
المويع او اخذ الابن او احد شره كل عبد غاب احد هاهنا الفاضل الامر
بالنفقة على العبد ولو دونه وكونه لا يجزيه لئلا تاكل النفقة بل يرد
وينفق منه او يبيعه ويكفوا منه لولا ذلك لفرار النفقة على
الاجر والمهر والمنفقة وما كسبه فعلى العبد وشقيقا بعنفه ولو زنا
وتزنى بمبيته المال خلاصه وادب شره بانه اثنى اثنى احد هاهنا الفاضل
اجره الفاضل لئلا يضر شره بكونه جوهرا ودينه وبيع ما يبيع واما
بالنفقة على بلانجه وادب لانه ينفق على طاهر المذهب للنسب عن نفقة
الحيو ان وامتناع المال وعن الفاضل بكونه طاهر الطاهر والكمال وبرهانه
الائنة الثلاثة ولا يجزيه غير الحيوان وان كره تضييع المال ما لم يكن له
شره كما مر قلنا وفي الجوهرة فان كان العبد مشركا فامتنع احد هاهنا
اتفق اثنان ورجع عليه وتعلق المصنف بالبيع عن الخلاصة اتفق الشريك
على العبد في عينية شره بلا اذن الشريك او الفاضل فهو متعلق وكذا
النخل والزرع والوديع واللقطة والدار المشركة اذا استرمت
كتاب العتق ميزته الاسقاطات باستاد اختصارا
ما سقطا الحق عن الخصاص عفو وعما في الزمة ابراء وعرج البضع
طلاق وعن الرق عتق وعنون به لا بالاعتاق لئلا يكون استيلا و
ملك تربية هو لغة الزوجه عن المملوكية من باب ضرب ومصدره عتق
وعتاقا وشرعا عبارة عن اسقاط المولى حقه عن مملوك بوجه مخصوص
يعبر المملوك به الى بالاسقاط المذكور من الاقرار وركنة اللفظ
الاول عليه او ما يقوم مقامه كملك تربية ودخول جوهرا اشرارا
مسلماني دار الحرب وصفتها واجب للعاره ومباح بلانته لانه ليس
بعباوة حتى يخرج من الكافر ومنذوب لوجه الله تعالى لمحبته عتق الاعمى
وهل يحصل ذلك بتدبير وشر او قربة الطاهر نعم وكروه لغناه
وقام بل كونه لانه طاهر ويخرج من مملوكه ولو سكران او مكره او غنيا

او ايضا

او مريضا او لا يعلم بانه مملوك كقول الفاضل للمالك او البائع
للمشتري اعنى عتق من هذا او اشرار البائع عتق لامن جين ومعتق
وقد هو شئ وغيره ومن عليه وجوبه وتايم كالا يبيع طلاقه ولو كسره
لخاله ما ذكره او قال وانا حره في دار الحرب وقد علم ذلك فاقول له في
ملكه ولو رقبته كعقبت وخرج عتق للملك او لولده سنة اشتهر فاكتر
لو لا قلح ولو باعنا فانه اليه كان ملكه والى سببه كان اشره فانه
حره بخلاف ان بخلاف ازمانه موزن فانه حره لا يبيع لانه الموت ليس سببا
للملك ومن لكانت التعليق قوله لامة ازمانه ابره فانه حره فباعه
لابيه ثم كثر فقال ازمانه ابره فانه طلاق فانه فانه الاب لم يطلق
لم ينفق طهره به وكذا لا ملك ثبت معارها بالموت فتأمل بهر
بلانته شواء وصفتها كانت او عتق او عتق او معتق او حر
ولو ذكر المحرقة كان كناية او اجتر كخروجك او اعتقك او اعتق
الله في الاجر طهره به وادب مولاي او نادى كونه بامولاي او بامولانا
بخلاف انا عبدك في الاجر او بامولاي او بامولانا وادب الكثرة
او حرية من العمل وادب الا اذا ساه به واشهد وقت تسمية بل
اذا ناداه بامولاي بامولاي او ناداه بامولاي بامولانا او ناداه
بالعربية بامولاي بامولاي او ناداه بامولاي بامولانا او ناداه
وكذا في العتق ثم بعد تسمية بل او ناداه بامولاي بامولانا او ناداه
او عكس بل او ناداه بامولاي بامولانا او ناداه بامولاي بامولانا
كذا في اسك حره وجوب حره كونهما بامولاي بامولانا او ناداه بامولاي بامولانا
في الطلاق وكذا اضافته بامولاي بامولانا او ناداه بامولاي بامولانا
عن الامام كما سبق ومن الصريح قوله بعدد انت حره ولامته
انت حره فانه ومنه وجوبك او بعتك نفسك فيعتق مطلقا
ولو زاد بكذا توقف على القبول فانه ومنه المصدر نحو العتاد
عليك وعتقك على فيعتق بلانته ولو زاد واجب لم يفتق
لجواز وجوب الكفارة طهره به وفي البداية قيل له اعتقت عبدك
فاو ما براسه ان نعم لم يفتق ولو زاد من هذا العمل عتق فقا

علم

او دخل امر لا اعتق نصفه ثلث احد هما بغير حق ومعنى من نصفه امر مطلقا
والولاء لها ولا اعتق والمسلية بها لا لو حلفا على عبده من كل واحد منهما
على احدهما نصف حشر الجلالة حتى لو اتخذ المولى اشترى اياهما من بغيرهما وعق
عليه احد هما وامر بالبيان في حق اوليائه بان حال عبده هو ان لم يكن مملوكا
ودخل هذه الدار اليوم ثم قال امراته طالق ان كان دخل اليوم عتق و
طالقت لانه بكل ما يبيع زعم الخلف في الاخرى بخلاف ما لو كانت الاخرى الاولى
بالله اذ النفوس لا يدخل تحت الحكم ليكذب به في الاخرى ومن ملك قربة
بسبب قايض رجل اخر عتق حقه بلا ضمان علم الشرى بقرابة اولاهما
الطاهر لان الحكم به اربعة السبب والشرى ان يعتق او يستسقى اما لو ملك
مستولاه بالثمن ومع آخره فيمنع عتقا شره لانه ضمان مملوك وان
اشترى نصفه اجنبى ثم الغريب بائنه مملوكا فيمنع المشرى موصرا او شمس
العبدة هذه ساقط من شئ الشرى ولا اشترى نصفه من مملوك مملوكا
يعتق لبا بعه مطلقا لانه في العلة ومقتضى بيعه لانه لو اشتراه من احد
الشرى كبيع نزع الضمان اجمالا لشرى الذي لم يبيع لو اشترى موصرا او شمس
عبد بغير ثلثة وبره واحد وبعده اعتقه اخوه او موصرا او شمس السكات
الذى لم يبره ولم يكره مدبرة ان شاء ثلثة قيمته قفا ورجع بلا عيب ولا
معتق لان التدبير ضمان معاوضة او الاصل وضمن المدبر معتقه ثلثة
مدبر الا ما ضمنه المدبر من ثلثة قفا لنقصه بغيره وبسبب ان قبة المدبر ثلثة
قيمتة قفا والولاء بين المعتق والمدبر اطلاقا لثلاثة المدبر وما بقى للمعتق
لعتقه هكذا اعلم ملكها ولو قال ابن ام ولا شرى ولا شرى لولا بئنه ثلثة
يوما وتوقف بلا خدعة يوما عملا باقراره وتوقف في كسبه او الا ففعل
الشرى جناية موقوفة ولا قيمة لام ولو الا لضرورة اسلام ام ولد المصرا
وقوما بثلثة قيمتها قفا فلا يضمن اعتقا مشركا بان ولدته فادعيا هو
صارت ام ولد لها فاعتقها احد هما لم يضمن وكذا لو ولدته فادعاه احد هما
ثبت نسب ولا ضمان ولا سعاية خلافا لهما وانما يضمن بالجنة اجمالا فلو
شرى بالاسبغ فاشترى ضمن لانه ضمان جناية لا غضب وانه يضمن العيب
بثلثة زرع ولو قال العبد من ثلثة احد كذا هو شرى واحد

ودخل

ودخل اخر فاعاد قوله احدا كذا وادام حيا بغيره بالبيان وان مات
بلا بيان عتق جميع ثبت اربعة نصفه بالاول ونصف نصفه بالثاني و
عتق من كل من عبده نصفه ثلثونه بطريق التوزيع والقرورة فلم يبد
وان صدر ذلك المذكور منه في مرضه وضاقة الثالث عنده ولم يجره وارثه
وقيمتهم سواء اقسام الثالث بينهم كما مر بان جعل كل عبده سبعة اسهم كسهم
المعتق اجنبيا جناية لانه نصف وربع واثلثة اربعة فيعول في اسبغ
انما ثلث المال وعتق من ثلثة ثلثة من سبعة وسبعين في اربعة وعتق من
كل من عبده سبعة وسبعين في خمسة فيبلغ سبعة التسعة اربعة عشر
وسواء الموصى باسبغ لثلاثة من الثلث وان طالق ثلثة ثلثة الثلث كذا
ومر بهن سواء قبل وطلى بغيره البينة سقطت ربع مهر من خرجه
وثلثة اثنا من ثلثت ومن دخلت لالا لا يجاب الاول سقطت نصف
مهر الواحد منصفها بين الخرج والنفقة سقطت ربع مهر كل ثلثة بالاجابة
الثاني سقطت الربو منصفها بين الثابتة والداخلية واما البينة لهن
من ربع او ثلث مالم يدخل نصفه لانه لا يبرهن الا اثباته والنصف الاخر
بين الخرج والنفقة نصفه لانه لهن المهر ورجع على كل منهن عدة
الوفاء اجنبيا طلاق الطلاق لعدم الدخول والوطى والموت بيان
في طلاق باين منهم كقول لا مراثة احد بكما بين فوطى احدهما او مائة
كذا بيان الاخر من قبل وكذا التقييل بالاطلاق وهن التهدي بالطلاق
كالطلاق كالعرض على البيع كالباع لم اره كبيع ولو قال سدا وموت
ولو يقتل العبد نفسه وتحرير ولو معلق وتحرير ولو مائة او اسبغ
وكذا كل تصرف لا يبرهن الا في الملك ككتابة واجارة وايضا ومن فوج
ورهن وهبة وصلة ولو غير مسلمين اياهم الكمال لان السادة
بيان فلهذا اولا لا يفيض بداهة في حق عتق منهم كقول احدا كذا ففعل
ما ذكره تعين الاخر ولو قيل له ايها نوبت فقال لم اعن هذا عتق
بالاخر فاما قال لم اعن هذا عتق الاول ايضا وكذا الطلاق بخلاف
الاقرار اختيار ولو جرت احدها تعين الجانية وحلية الدية ونفقا للفر
ولو الجانية لا يكون الوطى ودواعيه بيان فيه وقال هو بيان جعلت

اولاً عليه الفتوى لعدم حله الآن الملك وكذا الموت لا يكون
 بياناً في الاخبار اتفاقاً فلو قال المالكين احدكما ابن اوفال الجاردين
 احدكما ام ولد من فانت احدكما لا يفسد الباقى للعنف ولا الاستيلاء
 لان الاخبار يفسد في التي والبيت بخلاف الانثى وقال لامنه ان كان
 اول ولد غديته ذكر فانت حرة فولدت ذكر او انثى ولم يدر الاول رقة
 ان ذكر بكل حال وعنف نصف الام والانشى لعنفها بتقديم الذكر ورقتها
 بغيره فنفق نصفها ويسببها في نصف ثمنها ثمها بعنف احد مملوكيه
 ولو امته نفق عندا حنيفه لكونها علم عتق مبرم الا ان يكون ثمنها
 في وصية ومنها الذمير في العتق والمرضا او طلاق مبرم
 فتقبل اجماعاً كما تقبل لو شترها بعد موته انه ان الولي قال في حجة
 لعنفه احدكما حر على الاصح شيوخ العتق فيها بالموت فصار كل
 حراً متقبلاً وحي ابن المالك وعينه **فروع** شترها بعنفه سال
 ولا يوفونه عتق ولو لا عبد ان كل اسير ساهم جده فلا عتق
 كثرها وثماناً بعنفه لمعينة ساهما فتنسبا اسماً او بطلاق احدي
 زوجتيه وساهما فتنسبا لم تقبل للبراءة **فقيه**
 الخلف بالعنف قال ان دخلت الدار فكل عبد لي يومئذ هو عتق
 له حين وجوه ولو لم يلا مساواة ملكه بعد حلفه او قبله لا المعتبر يوم
 او دخلت فاعتبر ملكه وقت دخوله ولا اله لم يقبل يومئذ عتق من روق
 حلفه فحقا كقول كل عبد لي او ملكه هو بعد عتق او بعد شتره اعتبر
 وقت حلفه لا ان او ملكه للمالك خلافاً لال الاستقبال حتى لو لم يملك
 شيئاً يوم حلفه لغيره يمينه ووبر بكل عبد لي او ملكه هو بعد موته
 كما ان مملوك يوم قال هذا القول لا يكون مديراً مطلق بل معتداً
 ملكه بعده ولكن ان مات عتق من الثلث لتعليقه بالموت فيصير
 وصية المملوك لا يتناول الميراثه تبع لامة فلا يعنف حمل جارية
 من قال كل مملوك لي ذكر فنهو ولو لم يقبل ذكر لدخل الحمل فنعنف
 الحمل تبعاً وكذا انفا المملوك والعبد لا يتناول الكفاية والشتر لا يتناول
 الميراث والمرهون والافوز على العداة ولو تولى الذكور او لم ينزلوا

دين

دين وفي ماله كلهم احرار لم يدرين كدفع احتمال التخصيص بالتاكيد
فروع حلفه لا يعنف عبده فكتب او اشترى قريبا او اشترى
 العبد نفق حث ان يملك فانت حر فباعه في سدا عتق ويحجب
 لانه دخلت دار فلا فانت حر فشره فلا و آخر انه دخل عتق
 وفي ان كلمته لا ترفع فعل نفسه ولو شترها بربع فلا ان كلمه ابائها
 جازت ان تجد وكذا ان اوعاه عند محمد وابطله ان **باب**
 العتق على جعل بالضم وبالفتح المال اعنف عبده علم حال صحيح مملوك
 الجنس والعقد فعتق العبد كل المال في المجلس يوم مجلسه على لوجيا
 عتق وان لم يولد لانه معلق على القبول لا الاداء حتى لو اصر رواه
 اعرض بطل واما لو علقه باداة كان اوتيه فانت حر صار مائة
 له ولالة واهل بيته حرة مائة في البذل والمكاتب لانه حر في
 تعليق العتق بالاداء وهو يملك المكاتب في عشر من مسلكه
 فكونا تسعة فقال فلا يتوقف عتقه على قبوله ولا يبطل بوجه
 وللمولى بعد جنل وجوه بشرطه وهو الاداء ولو باعته شتره
 اهل كجب قبول ما ياتي به خلافاً وعنف بالتكليف بحيث لو عتقه
 للمال اخذه ولو ادعى عتقه غيره بغيره او امر غيره بالاداء فادى
 لا يعنف لانه الشراط اداؤه ولم يوجد كذا لا يعنف لو قيد براه
 فادى لا يعنف لانه الشراط اداؤه ولم يوجد كذا لا يعنف لو قيد براه
 فادى وانه او بكيس ايضاً فذفع في كيس اسود او بهذا الشرط فذفع
 في غيره او حط عنه البعض بطله وادى الباقي وكذا لو ابراه او
 مات المولى واواه الى الورثة لعدم الشرط بل العبد باكتسابه للورثة كما
 لو مات العبد قبل الاداء فتركت لمولاه بل لا اخذ ما خلفه او ما قبل
 عنده من كسبه ولو ادعى من كسبه قبل التسليم عتق ورجع
 السيد بغيره عليه وتقبل اداؤه بالمجلس ان علق بان وباذن
 الا ولا يشترط اولاده بخلاف المكاتب من الكل وهو ان المال دين
 صحيح يبيع التكفل به بخلاف بدل الكفاية فانه لا يبيع الكفاية به و
 هذه الموقنة للعشرين وانه اذ ما في الذخيرة لو علقه باللف تسخرها

ودفعها لمولاه عتق ورجع الغريم على المولى لان عتق المولى بها لم ينفذ
 بعقده من بيعه بینه ولو قال انت حر بعد موته باللف ان قبلي بعده ان
 موته واعتقه مع ذلك وارث او وصي او قاض عند امتناع الوارث
 هو الاصح لان الميت ليس له اهل للعاقبة عتق بالالف والمولا للميت
 والا يوجد كمالا امرين لا يعتق بذلك ولو جره على خدمته حولا
 مثلا كما عتقتك على ان تخدمه سنة فقبلي عتق في الحال وفي ان
 خدمته سنة فانت حر لا يعتق الا بشرط فلو خدمه اقل منها او عوضه
 عنها او قال ان خدمتي واولادي فانت بغير مولا لا يعتق لانه ان
 للعاقبة وعمل للمعاوضة وخدمته المدة المعروفة بين مدته ايا كانت
 فان جردت او مات هو ولو حاكم كالمولاه قبلها ولو خدم بعضه فحجابه
 تحت قيمته فتمت خدمته للموتة او من تركه للمولى وعندئذ يجب قيمته
 وبه تاخذ حاوي واهل نفقته او عياله لو فقرا على مولاه في المدة كما هو عليه
 بالخدمة او يكتسب للاتفاق حتى يستغنى ثم يخدم المولى كما عتق في البحر
 الثاني والمصنف الاول يبيع عبده بغير بيعك فكيف يملك بهذا
 العين فملك او استحقت كجب قيمته وعندئذ يغيره ولو قال رجل
 لمولاه امته اعتق امك بالالف على ان تزوجنيها ان فعل العتق و
 ابنت النكاح عتقت بجانا ولا شيء له على امره لعمته امته البديل
 على الغير في العتق لان في العتق ولو زاد لفظ عيبي ثم الالف
 على قيمتها ومهرها اي مهرها المتضمن الشر او اقتضا ولذا كجب ما سلم ان
 العتبة وتسقط حصته المهر فلو لم يكن القابل لحصة مهرها من الالف
 مهرها فيكون لاني وجوبه ضم على وتركه وما اصاب قيمتها في الاول بدر
 وفي الثانية لمولاه باعتبار تضمن الشر او عدمه اعتق المولى امته علمه
 تزوجه نفسه فزوجها فله مهرها وجوزة الشا او اقتدا بفعله عليه الصلوة
 والسلام في حقه قلنا كان عليه الصلوة والسلام فخصها بالنكاح بلا مهر
 فان ابنت فلعلي السعادية في قيمتها انقا وكذا لو اعتقت المرأة عبدا علمه ان
 يملكها فانه فعل مكرها وان ابر فلعلي قيمته ولو كانت المعتقة على ذلك
 ام ولده فقبلي عتقت فاذا ابنت نكاحه ولا شيء عليه فانه لعدم نفقته ام

الاول

العتق **موضع** قال اعتق عني عبدا وانت حر فاعتق عبدا جديا
 لا يعتق وفي اداله يعتق لانه ادخال في ملكه فيكون راضيا بالزيادة
 واما العتق اخراج لان كسب المولى **باب** التذبير المولى
 الاعتاق عن دبر وهو ما بعد الموت وشرعا تعليق العتق بطلاق موته
 ولو مضمنا كان متا الى مائة سنة وخرج بغيره الاطلاق التذبير المقتد كما
 ينبغي وبموت تعليقه بموت غيره فانه ليس بشرط اطلاق بل تعليق بشرط
 كذا او مع او ان مت او هلك او حدث في حادث فانت حر او جئت
 او معتق او انت حر من دبر من او دبر نكاح زاد بعد موته اولا او
 انت حر يوم امدت اريد به مطلق القراية بما لا يمتد فانه لو كان النكاح
 صحيحا وكان مقتدا او ازمت الى مائة سنة مثلا وغلب موته قبلها او
 انحنى رلانه كما كان لا محالة وانما بالكاف عدم الحكم حتى لو اوصى
 لغيره بسهم من ماله عتق عتق بموته ولو جرد ولا والفرقا لا يخفى و
 ذكرناه في شرح الملتقى دبر عبده ثم ذهب عقلا فالتذبير على حاله لانه
 انه تعلق به وهو لا يبطل بكنون ولا رجوع بخلاف الوصية برقبته
 لان ان ثم جرح ثم مات بطلت ولا يقبل التذبير الرجوع عنه ويصح
 مع الاكراه بخلافه فالتذبير كوصية الا في هذه الثلاثة اشباه وزاد
 مدبر السفيه ومدبر قتل سيرة فلا يباع المدبر المطلق خلافا لثاني
 فلو قضى بجمه ببيع نفقة ويبطل التذبير قبل ثم لو قضى ببطلان ببيع كالمولاه
 ولا يوجب ولا يبرهن بشرط واقف الكتب الرجوع باطل لان الوقف
 في يد سفيه امانه فلا ياتي الا بقاء والاستيفاء بالرجوع بغيره ولا
 ولا يخرج من الملك الا بالاعتاق والكتابة بغيره لا يبرهن ويستخرج به
 والمجيلة لم يرد التذبير على وجه يملك بغيره ان يبره مقتدا كان متا
 وانت في ملكي او ان بقيت بعد موته فانت حر ليس بموضع المدبر وبنساجر
 وشيك والامه توطا وتكج جبر او المولى احق بكسب وارثه ومهر المدبرة
 لبقا وملكه في الجيلة وبموت ولو حاكم كالمولاه مرة اعتق في آخر جرد
 من حياة المولى من ثلثة الى ثلث ماله يوم موته الا اذا قال في تحت
 انت حرام مدبر ومات مجرلا فاعتق نصفه من الكفر ونصفه من

الثالث حاوي وسعي كسب به ان لم يخرج من الثلث وفي ثلثه لان
 عتقه من الثلث ان لم يترك غيره وله وارث لم يخرج من الثلث
 لم يكن وارث او حال واجازته عتق كله لانه وصية ولذا لو قتل سيرة
 سعي في قيمته كغيره ولو قتل ام الولد لاشي عليها كالبطلان في الجوار
 وسعي في ثلثه ان كل قيمته مدبر الجنب وهو في الكتاب وفلاح مدبر
 لو المولى مدبره ما يجمل ولو مدبر واحد اشركه في ثلثه فلا اثر خيرات العتق
 فان ضمن شريكه فوات سعي في نصفه فوات سعي في المدبرة مدبره مطلقا
 مدبره ما المقتد فلا يتبعها ولو كان المقتد في البيع الفان ولد المدبر كالبطلان
 واما مدبر الجنب فاعتقه ولو ولدت المدبرة من سيرة فماتت ولدها ويصل
 التذبير لانه من الثلث والاستيلاء من الكل فكان اقوى ويصح ووجب
 وره من المدبر المقتد كانه قال ان مات من سفرى او مرضى هذا او الى
 عشر من سنة مثلا ما يقع غالبا وان مات وعسنت او كفت اوان
 مات او قتلت خلافا لفرز وتجه الكمال اوانت حر بعد موته وموت فلان
 عالم بميت فلان قبله فيصير مطلقا اوانت حر بعد موت فلان كان الذر
 والكثرة وردة في الجواب في البسوط وغيره من انه ليس به بل يعلفها
 حتى لو مات فلان والى حتى عتق من كل المال ولو مات المولى او لا يصل
 التعليق ويعتق المقتد او وجب الشراية مات من سفره او مرضه ذلك
 كعتق المدبر من الثلث بوجوب الاضافة للموت قال ان مات من مرضه هذا
 فهو حر فقتل لا يعتق بخلاف ما لو قال في مرضه ففرق بين من وفي ولوله
 حتى يتحول صداقا او بعكس قال محمد هو مرض واحد جنب وقيمة المدبر مطلق
 ثلثا قيمته قنا بغيره والمدبر المقتد يقوم قنا ذر عن المانية وقنا عن الجنب
 قال بعده انت حر قبل موته بشهر فوات بعد شهر عتق من كل ما له زاد
 في الجنب ولو لاه بغيره في الراجح خروج قال مريض اعتقه اعلا ما بعد
 موته انش الله في الايض وفي هو حر بعد موته ان شاء الله لم يخرج لانه الاول
 امر والاسسنا وفيه باطل والاشراج باب فيه الاستثناء باب
 الاستيلاء وهو لغة طلب الولد من زوجة او امه وخصه الفقهاء
 بالثان اذا ولدت ولو سقطت الامه ولو مدبرة من سيرة ولو كان المدبر

منه

منه فزجها باقراره وينبغي ان يشهد ليل سيرة قنا ولده بعد موته ولو
 حاكمه كقولهم حله او ما في بطنه من كمن ثبوت النسب وهذا قضاء
 انما وياته فيثبت بلا دعوة كما يستلزم معتوه ويجوز ان يشهد به او ولد
 من زوج تزوج بها ولو فاسد الكوكل بشهادته فولدت فاشترانا الزوج
 الى ملكها كحل او بعضا من ام ولد من حين الملك فلو ملك ولدها من غيره
 فله بيعه وكذا لو استولت على ملك ثم استحققت اولفت ثم ملكها فان عتق
 ام الولد يتكرر بتكرار الملك كالحكم بخلاف المدبرة والمستولدة حكما
 كالمدبرة وقد مر الا في ثلاثة عشر مذكورة في فروع الاشياء وابيض
 الفاسد من الجوار انما تعتق بموته من كل ماله والمدبرة من ثلثه من
 غير سعيه والمدبرة تسعي ولو قضى بجواز بيعه لم ينقض بل يتوقف على قضاء
 قاض آخر امضاء وايضا لا تجزئه وينفذ في المدبرة كما مروان ولدت
 بعد ولدا ثبتت نسبة بلا دعوة اذا لم تحرم عليه نحو نكاح او كناية او وطن
 ابنة او المولى اتماني لو ولدت لاكثر من ستة اشهر لا ثبت الا بدعوة الا
 في المروجة فلا ثبت بل يعتق عليه بدعوة ولو لا قبل من ستة اشهر
 ثبت بلا دعوة ومن النكاح لندب اسيرة ابنا قبله نحو وقد مناه في
 نكاح الرقيق وثبوت النسب لكنه ينبغي بنفيه من غير توقف على ان
 لان الفرائض اربعة ضعيف لامة وموت سقطت ام الولد وعلم حكمها
 وقوى للمنعكوصه الا باللعان واقوى للمعتقة فلا ينبغي اصلا لعدم اللعان
 الا اذا اقتضيه قاض غير حنفى يرى ذلك فيلزمه بالقضاء او تطاول الزمان
 وهو ساكت كما مر في اللعان لانه دليل الرضا بخلاف ما ينبغي بنفيه في ما بين
 الصورتين اذا اسلمت ام ولد الرقيق بغير الكافي او مدبرة مسكين
 عوض عليه الاسلام فان اسلم من له والاسست نظر الجنبين لان
 حضومة الذم والدية يوم القيمة اشهد من حضومة المسلم في ثلث
 قيمته ثم عتقت بعد ادائها الى القيمة التي قدرها القاضي من ملكية
 في حال سعيها الا في صورتين بلار و الى الرق لو عجزت
 او روت لا يحد ولو مات قبل سعيها مر لها ولد ولدت في
 سعيها سعيها عليها ولا اعتقت مجانا لانها ام ولد وكذا حكم المدبر

فبني في غنم فبنيته ولدوا سلم من الذي عرض الاسلام عليه فانه اسلم
 فبني الامم بغيره فبنيها من يد الكافر ذكره مسكين فان ادعى
 ولدا منه مشركا ولو مع ابيه ثبت نسبه منه ولو كان ذرا او مريضا
 او مكنا بنا كانه از بجر فله بغيره واهل ام ولده وصن يوم العلوق
 نصف مقيما ونصف عقرنا ولو عسر الا فيمنه ولدا لانه علق عر
 الاصل وان ادعيه معا او جعل التابقي وقد استويا وحسنه
 الدعوة لا العلوق في الاوصاف فهو ابناء فلم يستويا قدم
 مع العلوق في ملكه ولو بغيره واب ومسلم وحر وعتي وكذا بغيره
 وعتي وعبد ومرتد وجوستان ثم لا يثبت نسبه ولدان بلا دعوة لحمة
 الوطني والامر واهل ام ولد هما ان جعلت في ملكها لا لو اشترى انا جليل
 ودعوة عتق فولاؤه لها وباقعاء واحد بها يضمن نصف قيمة الولد لا
 العقر وعلم كل نصف عتق وتقا صا الا اذا كان نصيبا احدهما اكثر
 فيأخذ منه الزيادة لانه امر بغير الملك بخلاف البنوة والارث
 والولاء فان ذلك لها سوية وان كان احدهما اكثر نصيبا من الآخر لعدم
 تجزئ النسب فيكون سوية لعدم الاولوية ويتبع الارث والولاء
 وورث الابن من كل ارث ابن كامل وورثا منه ارث اب واحد
 وكذا الحكم عند الامام لو كثر اولاد في الوفاة في البر وقوله ان احدها
 او اعتق عتقت بلا شيء فاعتق انما يتجزئ في القسمة لان ام الولد بل
 يعتق بغيره يعتق كلها اتفاقا تجزئ فيلحقا جارية بين رجلين فاولد
 فادعاء احدها واعتق الآخر وفرد الكلامان منها معا فدعوة
 اولي لا سوادا للعلوق حائدا وعن ولدا منه ملكا منه وصدره المكاتب
 لزمت النسب بغيره وقوله كد عتق ور جارية الاجنبى اما ولد مكاتبه فلا
 يشترط تصدقها كما سيجي ونزمت المدعى العقر وقيمة الولد يوم ولده
 سقطت المدعى للشبهة ولم تقام ولده لعدم ملكه وان كذب
 المكاتب لم يثبت النسب لغيره على نفسه بالعتق وحده منه جارية غيره
 وقال اطلاق مولانا والولد ولدى مقصد المولى في الاحلال وكذا
 في الولد لم يثبت نسبه فانه صدق بينهما جميعا يثبت والا لا وقال الزبي

وفي بعض نسخ
 المقتضى نصف عقرنا
 لا فيته ولدنا

ولو صدقة في الولد يثبت اى مع قصد بقية في الاحلال فلو في لفة كالا
 يحق ولو ملكها او ملكه بعد كذبه اى المولى ولو ملكا بته يومه في الدهر يثبت
 النسب وتغير ام ولده اذا ملكا بغيره او اقراره ولو استولى جارية احد
 ابويه او جده او امراته وقال طننت حلا في خلاصه للشبهة ولا نسب الا
 ان يصدره فيها وان ملكه يوما عتق عليه وان ملكا منه لا تقهر ام
 ولده لعدم ثبوت نسبه كذا ذكره المحقق بغيره لان من نقل ثبوت
 في نكاح الرقيق عن الدرر والى نية انه لو ملكا بعد كذبه يثبت
 النسب لغيره والا فزار فسد برقم في النية زنا بامه فولدت فملكها
 لم تقهر ام ولده وان ملك الولد عتق ومن الاشياء لو ملك اخاه لانه
 من الزنا عتقت ولو اخاه لابي لا **مخرج** اراد وطهر امه ولا تقهر ام
 ولده بملكها لطفه ثم يترجها اقربا موثقة في مرضه ان هناك ولدا
 وجعل يفتق من الكلج الا من الشك وما في يد المولى الا اذا اوضح
 لا به نعم في الجنبى استثنى محمد ان يترك لا عتق ومقتضى ولا
 شىء للمدعي **ك** الا بان مناسبه عدم تاثير الهزل والا كراه
 وقدم العنان لمن اركنه للطلاق في الاسقاط والسراية اليه
 لغة القوة وشرا عناية عن عقد مولا بغيره الخالف على العقل
 او الترك فدخل التعقيب فانه يبين شرعا الا في خبر مذكورة في
 الاشياء فلو حلف لا يحلف حيث يطلق وعناق وشروطه الاطلاق
 والتكليف وامكان ابد وحكمها ابر او الكفارة وركنها اللفظ
 المستعمل فيها وهل يكره الخلف بغير الله قبل نعم لانه وعامة له لاوب
 اعتوا الاستيمان زمانا وحملوا الذي على الخلف بغير الله لا على وجه
 الوشقة كقولهم يا برك ولعرك ونحو ذلك عتق واهل اى اليه
 بالله لعدم تصور النفوس والنفوس في غير ذلك فيقع بها الطلاق
 ونحوه عتق فليحفظ ولا يرد ونحوه هو يردى لانه كناية عن البيان
 باليمين بالله وان لم يعقل وجه المكاتب بد اربع عتق في الاثم
 ثم انما روي كبرة مطلقا لكن ان المكاتب متفادى ثم ان حلف
 على كاذب عدا ولو عتق فعلى او ترك كوالله انه جاز الا ان في عتق كوالله

بالاول كاستم وحلف وعزمت والبت وشهدت وان لم يقل بالله
اذا علقه بشرط وعلم نذر فان نوى بلفظ النذر مرتبة لزمته وان
لزمته والكفارة وسيتفح وعلم يحس وعلم وان لم يلفظ لا الله او
علقه بشرط جحش القسم انه يقول ان فعل كذا فهو يهودي او نصراني
او فاسق او عاصي بالنظر اليه او شر كيد للكفار او كافر خيعة يفتنه
لوني المستقبل اما الماضي عالما بخلافه فهو كافر في كفوته والاصح
ان الخالف لم يكفر سواء علقه بما ضاوت كان عنده في اعتقاد وكبير
وان كان جاهلا وعنده انه يكفر في الخلف بالقبول وبما يشترط في المستقبل
يكفر فيما رضاء بالكفر بخلاف الكفر فلا يصير مسلما بالتعاقب لانه ترك
كلامه المصدق في فتاويه واهل يكفر بقوله الله يعلم او يعلم الله انه فعل
كذا او لم يفعل كذا كما قال الرازي اهدى الاكثر نعم وقال الشافعي لا لانه
مصدق في كماله الكذب دون الكفر وكذا الوطلي المصحف فاباذا ذلك لانه
لم يرد كذبه لان الله المصحف جحش وحيه شهد الله لا فعل يستغفر الله ولا
كفارة وكذا اشهدك واشهد ملائكتك لعدم اللوف وفي الذخيرة ان
فعلت كذا فلا اله في السماء يكون بينا ولا يكفر وفي ما يبرئ من الشفاعة
يسمى عيسى لانه مكرنا بمنوع لا كافر وكذا اخلاصه وصياحي له هذا الكافر
واما قصدي لليهود فيبين ان الادوية القوية لان ادوية الشواب
وقوله مبني اخبره قوله لا لا وحقا الا اذا اراد به اسم الله وحقق الله
واختار في الاختيار ان يمين بلوف ولو بالباء فيبين اتفاقا بجره ولامه
وبكره شهد الله بكره لا اله الا الله وحقق رسول الله والاباء او الصلوة
وعذابه ونوابه ورضاه ولعنه وامامة كمن في الثانية امانة الله بين
وفي النذر ان نوى العبادات فيكون عيسى وان فعل فعليه عتبه او سقط
او لعنه الله او هو ان او سارقا او شاربا جزا او اكل ربا لا يكون
لعدم المتعارف فهو معروف هل يكون بينا ظاهر كلامهم نعم وظاهر كلام
الكمال لا وتمامه في النذر وفي الجواب بالضرورة مستحدم وخبر
الا اذا اراد الخالف بقوله حق اسم الله تعالى فيبين على المذهب كما يحج
في الثانية ومن حروف الواو والياء والواو واللام القسم وحرف التشبيه

امثلة

امثلة الاستفهام وتطلع الف الوصل والجملة المكسورة والكسومة كقوله
لله والله وم الله وقد تقرر حروفه ايجازا فيحصل اسم الله بالحركات
الثلاث وعنده بغير الياء والتمزم رفع ايم ولله الله كقوله الله بنصبه بنزع
الماضي وجرة الكوفية مكين لا فعل كذا افاد ان اخذ حرف
التاكيد في المقسم عليه لا يجوز ثم صرح به بقوله الخلف بالعربية في
الاثبات لا يكون الا بحرف التاكيد وهو اللام والنون كقوله والله
لا فعل كذا او والله لقد فعلت كذا امقونا بكلمة التوكيد وفي النفي بحرف
النفي حتى لو قال والله افعل كذا اليوم كانت بمنته على النفي وكلمة لا مفعلة
كأنه قال لا افعل كذا لا متناع حذف حرف التوكيد في الاثبات لا خا
العرب في الكلام الكلمة لا بعض الكلمة من الجوع المحيط بكفارة هذه
اخره لا لانه لان السبب عندنا الحث بحرف رقيقة او اطلاق عشرة
سكينة كما مر الظاهر او كونهم بما يصح الاوس وانه يقع به
خوفا ثلثة اشهر وستر عامة البدن فليحذر من التواكل بالاعتناء
حيثه الاطعام ولو ادى الكل جملة او مرتبا ولم يتواكلا بعد تمامه للزوم
النية الصالحة التكفير وقع واحدا هو اعلا بنية ولو ترك الكل عقيب
بواحدة وادنا بنية كسقوط الفرض بالاولى ان عجز عن كل او مت
الاداء عندنا حتى لو ذهب ماله وسلمه ثم صام ثم رجع به بجهة او اة الصوم
فجش عتبه وهذا يستثنى من قوله الرجوع في الامة فيخرج من الاصل صام
ثم ايام ولا يبطل بالحيض بخلاف كفارة الفطر وجوز ان في التوبة
واجتر البوء عند الحث مكين والشرط استمرار البوء الى الفراغ
الصوم فلو صام المعسر يومين ثم قبل فرائضه ولو بساعة ابر
ولو بوقت موزنه موصرا لا يجوز له الصوم وبساعة نف بالمال حائنه ولو صام
نفسا بالمال لم يجز على الفقهاء جحش وتونس كيف حلف بالله او بطلاق
او بصوم لانه على الا ان يترك حائنه ولم يجز التكفير ولو بالمال
خلاف ذلك فمن قبل حث ولا يبرأ منه من الفقهاء لموقع صدقة
ومصرفا مصرف الزكاة فاما فلا قبل الا ان يترك خلافه لانه وبقوله
يفقه كما مر في باب الكفارة بيمين كافر وان حث مسلما بيمينهم

لا ايجاز لهم واما وان نكثوا ايمانهم فنعرض الصورتى كتخلف الحكم
 وهو ان الكفر بصلواته اذا عرض بعد ما ملك حلق مسلم ان ارتد والى
 بالله ثم اسلم ثم خلت فلما كفارة احصا لا تقرب الى الاوصاف الراجحة
 للمسلم للصلح يستوى فيها الا بداءا وابقا كالحرمية في النكاح وكذا لو
 نذر الكافر بما هو قربة لا يميزه شيء ومن حلف على معصية كعدم الكلام
 مع ابويه او عتق فلان وانما قال اليوم لان وجوب الحنث لا يأتى الا في
 اليقين الموقن اما المطلقة فحنث في افرجائه فينقض بالكفارة بموت
 الخالف ويكفر عن يمينه بهلاك الكافر عليه عاب وجب الحنث وانك كافر
 لانه اهوى الامر من وقاصدا ان الكفو عليه اما فعل او ترك وكل منهما
 اما معصية وهي سكر الخمر او واجب كالحلف ليصلين الظهر اليوم و
 بره فرض او هو اول من عذره او عذره اول منه كالحلف على ترك زوجته شهرا
 وكونه وحشة او لا او مستويا كالحلف لا ياكل هذا الخبز مثلا وبره اول
 آية واحفظوا ايمانكم ينفذ وجوبه في عشرة ايام ومن دم اي عتق
 لانه لو قال انك انت هذا الطعم فهو عتق لوام فاحله لا كفارة خلاصه
 واستشكل المصنف شيئا ولو ادعى ان ملك عذره كقول الخمر لوام
 فلان على لوام فيبيع ما لم يرد الا بخار خائنه ثم فعل بالكل او تفقه ولو
 تصدق او وصع لم يحنث بحكم الوفاء بيمينه كما تقر ان تحريم الخمر
 يمين ومنه قولنا زوجه انت على لوام او ملكك على نفسك ملو عاتقة
 في الجماع او كرهها كقوله شيئا وثمة حال لغوم كلامك على لوام او كلام الفقهاء
 او اهل بغداد او اكل هذا الرغيف على لوام حنث بالبعض وقت والله لا
 الحكم او لا اكله لم يحنث الا بالكل زاد في الاستنباه الا اذا لم يمكن اكله في
 مجلس واحد او حلف لا ياكل فلانا وفلانا ونوى احدهما او لا ياكل اخوة
 فلان ولا اخ واحد واما من نذر ان يترك عرفة جواب حادثة حلف بالطلاق
 ان اولاد زوجته لا يطلعون بيته فطلعه واحد لم يحنث كل حلال وحلال
 الله او حلال المسلمين على لوام زواكمان او الحرام بيمينه وكونه فهو
 على اطلاق الشراب ولكن الفتوى في زماننا عيانا بيمين امرأة
 بتخليقه ولو كثر بين جميعا بلائيه وان نوى فلانا ففعلت وان قال

لم انه

لم انو حلافا لم يصدق مضافا لعقبة الاستعمال وهذا لا يكلف به الا الرجال
 طهر به وان لم يكن له امرأة وقت اليقين سواء كان يحنث به ام لا يحنث فيكفر
 بالكل او شراب لو يمينه عاتق ولو بالله عاتق ما من فتوى اولو ولو له امرأة
 وقتها فيانته بلائيه فاكل فلما كفارة لا نكحها لطلاق وقد مر في الايام
 ومن نذر ان يطلق او يطلق بشرط او كان من جنسه واجبا
 فرض كما سيجزى به بغير اللغو والدرر وهو عادة فخرج الوضوء وكفان
 المبتة ووجد الشرط المعلق به لزم انما نذر الحنث من نذر وسمن ففعل الوفا
 باسمي كصوم وصلاة وصدقة ووقف واعطى رقية واعطى رقية و
 حج ولو ما شيئا فانه عبادات مقصودة ومن جنسه واجبا لو جوب
 العتق في الكفارة والمنشئ على العاتق يمين اهل مكة والنفقة الا خيرة
 في الصلوة وهي بئس كالا عاتق ووقوف مسي للمسلمين واجبا على الاما
 من بيت المال والافعال المسلمين فيجوز لم يزنم النذر ما ليس من جنس فرض
 لعبادة مريض وتشييع جنازة ودخول مسجد ولو هي الرسول او لا قطع لانه
 يشترط فرض مقصود وهذا هو الضابط كما في الدرر وفي ابو شراب
 حنثه اذ ان لا يكون معصية لانه في نذر صوم يوم النحر لانه يفرض ولا
 لا يكون واجبا عليه قبل النذر فلو نذر حنثه الا سلام لم يحنث شيئا غير ذلك
 لا يكون ما نذر به اكثر مما يملك او ملكا غيره فلو نذر التصديق بالحق ولا يملك
 الا حايه لزمه الكفاية فقط خلاصه انتهى قلت ونحو ما في زواجر الجوار
 وان لا يكون مستحيل الكفة فلو نذر صوم امس او اعتكافه لم يحنث نذر
 وفي العقبة نذر التصديق على الاغنيا لم يحنث عالم ينو ابنا والسبيل ولو
 نذر التسبيحات وجر الصلوة لم نذر ولو نذر ان يصل على النبي صلى الله
 عليه وسلم كل يوم كذا مرة وقيل لا ثم ان المعلق منه تفصيل فان علقه
 بشرط مريد كانه قدم عاتقي او شئني مريض يوقى وجوبا ان وجد الشرط
 وانه علقه بالمرودة كان نذر بطلاق مثلا فحنث وفي نذر او كقوله يمينه
 على الله بئس لانه نذر بظاهره يمين بمعنى ضرورة نذر ملكا بعق
 رقية في ملكه وفي به والى يمين انما يترك ولا يدخل تحت الحكم فلا يجزى
 الفاضل نذر ان يترك ولده فعليه نذر لقصة المنعيل على سلام الله

مقصود

لم يثبت لما لو حلف لا يكتب بهذا العلم فكيف ثم برأه فكتب به لانه غير المبرر
 لا يثبت فكلما بل انيوا بما ذكره فقد زال الاسم ومع زال بطلت البتة
 والواقف على السطح داخل عند المنفذ من خلف الدار فخرج ووثق
 الكمال كحل الحنث على سطحه سائر وعدمه على معاذرة وقال ان الكمال ان كان
 مع بلاذ اليم لا يثبت قال سكين عليه الفتوى وفي اليد واذا دانه اوارثت
 شجرة او حائط حنث وعلى قول المتأخرين لا والظاهر قول المتأخرين في
 الكل لانه لا يثبت اخذوا كما لو حلفوا بغير اذارة وقناة لا يشترط بها اهل
 الدار قال وعلم احكام المسجد فلو فوته مسكن فدخل لم يثبت لانه ليس
 بمسجد بارتفاع ولو قيد الدخول بالباب حنث بالماونة ولو نقبا الا اذا عينه
 بلا شارة بارتفاع والواقف بقدمه في طاق الباب اي عتبة التي يثبت
 لو غلق الباب كان خارجا لا يثبت وان كان يثبت كحلف لو غلق كان
 داخل حنث في حلف لا يدخل ولو كان الموقوف عليه المخرج انفس الحكم لكن
 في المحيط حلف لا يخرج فرق شجرة فصار كحال لو سقط سقط في
 الطريق لم يثبت لانه الشجرة كبناء الدار وهذا الحكم المذكور اذا كان الحالف
 واقفا بقدمه في طاق الباب فلو وقف باحدى رجليه على العتبة و
 ادخل الاخرى فان استوى الجانبان او كان الجانب الخارج اسفل لم يثبت
 وان كان الجانب الداخل اسفل حنث زعيم وقيل لا يثبت مطلقا
 الصحيح طهر لانه الانفصال التام لا يكون الا بالقد مبرر وودوام
 العقد مبرر الركوب والبسر والكنة كذا لا يشترط بكنة ساعة لا
 ودوام الدخول والمزاج والتمزج والنظر والاطباء انما يثبت
 قد دام حكم الابدية والافلا وهذا هو البين حال الدوام اما قبله فلا
 فلو قال كذا ركب فانت طالق او فقل درهم ثم ركب ودوام لزوم حلقه و
 درهم ولو كان راكبا لزوم في كل ساعة يمكنه النزول طلقه ودرهم
 في عرفنا لا يثبت الا بابتداء الفعل في العنق كذا وان لم يتو اليه حال
 استاذنا نجيب حلف لا يسكن هذه الدار او البيت او الحلية بوجه الحارة
 فخرج وبقى مساعدا اهل حنث لو بقي وند حنث واعتبر حنث نفق ما يقوم
 بالسكنه هو ارفق وعبد الفتوى قال العيني ولو اسكنه او مسكه على

الاوجه

الا وجه ماله الكمال واقفه في الزمر وهذا هو بينه بالعربية ولو بالفارسية
 بر كخ و ج بنف كما لو كان سكناه ببقا وكما لو ابنت المرأة المنفلة
 وحلفت او لم يمكنه الخروج ولو بدخول ليل او غلق باب او اشغلت
 بطلب دار اخرى او دابة وان بقي اياها او كان له امتعة كثيرة
 فاشغلت بطلبها بنف وان امكنه ان يسكن دارا لم يثبت ولو
 نوى الخروج ببدنة ومن دعت الشئ من كمين فخرج بنية الانفعال بخلاف
 المبرر والبلد والقرية فانه بغير بنف فقط **ترجم** حلف لا يسكن
 فلان كان في عرفة دار او هذا في حجره وهذا في حجره حنث الا
 ان يكون دارا كبيرة ولو تقاسما كما يخطب بينهما من عمن الدار في بيته حنث
 وان تفرقا ولو دخلها فلان فضا ان اقام معه حنث علم اول وان
 انتقل فورا لا كما لو نزل ضيفا وكذا ان سافر للحالف فسكر فلا
 مع اهله بغيره لانه لم يسكن حقيقة ولو قيل ان يسكنه بشهر حنث
 ساعة لعدم امتداد بخلاف الاقامة بخروج في حنث انما حلف
 لا يفرق بغيره من غير قصد لا يثبت وحنث في لا يخرج من المسجد او حمل
 واخرج مختار بامرهم وبدونه باء حل ملكا لا يثبت ولو راخصا بالخروج
 في الاصح ومثله لا يدخل انما اذا حلفا واذا لم يثبت بدونه بل امره
 او بترك او عنه او بهوب الرح او جبه دابة على الصحيح طهر به لا يثبت
 بيمينه لعدم فعله على المذهب الصحيح فتح وعينه وفي البصر عن الظاهر
 بيمينه كانه حلف في فتاويه فافقه بانحلالا اخذ بقول به شجاع لانه
 لانه ارفق المنكح علمت العتمة ولا يثبت في قوله لا يخرج الا الاجازة
 ان خروج اليها قاصدا عند انفصاله من باب داره مشى معها ام لا
 في البدائع ان خرجت الا الى المسجد فانت طالق خرجت من المسجد ثم
 برالا فانه بغير المسجد لم تطلق ثم ان امره ان يترك حنث في الخروج
 والكتاب والرواج والعبادة والزبارة البنية عند الانفصال لا
 الوصول الا في الانيان فلو حلف لا يخرج او لا يذهب او لا يبروج بحر
 كحشا الى مكة فخرج بغيره ثم رجع عنهما قصد غيرهما لم يثبت حنث اذا
 جاوز عمران مصره على قصدها اذ بينه وبينها مدة سفر والاحث بحر و

لا

انفصاله مني كذا و من حلف بالخروج من طان العالم الى مكة مخرجه معه
 حتى جاوز البيوت برقوني لا يخرج من بعد او يخرج من جازة والمفارقة
 خارج بعد اذن و من لا ياتيها لا يحنه الا بالوصول كما مر والفرق لا يحن
 كما لا يحن لو حلف ان لا ياتي امراته عرس فلان حنه ايت قبل العرس وكانت
 نهضة مضي العرس لانها ماتت العرس بل العرس انما دفن حلف بمانته
 فهو ان ياتي منزله او حانوته ليقب اولاد لو لم يات حتى مات احد هاتين في
 اخر حياته وكذا كل من مطلقا اما الموقته فيعتبر اخوه فان مات قبل
 مضيه فلا حنن ومثله حنن بغيره انه لو اذنت للحق لا يحن لطلاقه ربه بالطلاق
 بمجرد الردة كما مر فنه حلف بمانته عدا ان استطاع فله استطاع العجزة
 لانه لا تغار فيقتنع عما ربه الموانع كرض او سلطان وكذا اجوز او نسيان
 بمرحله وان نوى بها القدرة الحقيقية المقارنة للفعل صدق وانه لا
 قضا على الا وجه فيجوز لانه خلاف الظاهر وقد اظهر الزاهد اعترافه
 هنا في الجبني كما اظهر في القنية في موضعين من الفتاوى الشك في لا يخرج
 بغير اذني او الاباوة او بامر او بعلم او بهضه او شرعا للبر لكل
 خروج اذن الا لفرق او حرق او فرقه ولو نوى الاذن مرة ودين
 وتغلق بمينه بخروج مرة بلا اذن ولو قال كذا خرجت فقد اذنت
 لك سقط اذنه ولو نزلنا بعد ذلك حتى عنده و عليه الفتوى
 ولو ابله و من الصبر فنه حلف بالطلاق لا ينقل اهل ابله كذا ارفع
 الامر للحاكم فبعثه بجلاء فنه فنقل اهل لا يحن بخلاف قوله الا ان
 او حتى اذن نكاح لانه للفاية ولو نوى النكاح صدق حلف لا يخل دار
 طان يرا ديه نسبة السان البعرة ولو نسي او باعارة باعتبار يوم
 الجواز ومعناه كون محل الحقيقة فردا من افراد الجواز او حلف لا
 يرفع قدمه في دار طان حنن بدو لا مطلقا ولو جازها او راكبا لما تقرر
 ان الحقيقة من كانت متعذرة او مبهورة صير الى الجواز حتى لو اضطر
 ووضع قدمه لم يحن و شرعا للحن في قوله ان خرجت مثلكا فان طالق
 او ان ضربت عبدك فبعدى حرم لم يرد المخرج والعرب فعله فتور الا ان
 قصده المنع عن ذلك الفعل عرفا ومدارا لاجاز عليه وانه تستحق

يدين

يدين القصور وفرد ابو حنيفة ربه باظهاره ولم يكن له احد وكذا ان حلف
 ان تغذيت ثكلا بعد قول الطالب تعالى تغذي مع شرفا للحن تغذيه معه
 ذلك العلقام الممدح اليه وان ضم الى ان تغذيت اليوم او معك
 فبعدى حنن بطلاق المقدس لزيادة على الجواب بجعل مبتدأ و
 طلاق الاستجابة ان لا تراخي الا بقرينة القصور ومنه طلب جاعلا
 ثابت فقال ان تدخلني معي البيت فدخلت بعد سكون شهوة حنن
 في البحر عن المحيط طول الشاير لا يقطع القصور وكذا لو خاف
 قوت العتوة ففعلت او استغلت بالوضوء لصلوة المكتوبة
 او استغلت بالوضوء بالصلوة المكتوبة لانه عذر شرعا وكذا عرفا
 مركب البعد الماذون والمالكات ليس له في حق المدين الا
 بشرطين اذا لم يكن دينه مستوفى وقد نواه في حنن بحنن حلف
 لا يركب فاليدين عما يركب اناس عرفا من فارس وحمير فلو ركب
 طهر ان ان او بغيره او بقرعة او خيلا لا يحن استي ن الا
 بالنية طهر بركب و يحن حننه بالغير في معروا شام و
 بالقبيل في الهند للعارف قاله المصنف وتوكل على الدابة مكرها فلا
 حنن كحلف لا يركب زسا فركب برذونا او بعلك لان الفرس
 اسم للعدو والبرذون بيع والحنن بيع هذا لو يمينه بالعربية ولو
 بالفارسية حنن بطل حال ولو حلف لا يركب او لا يركب مركبا
 حنن بكل حال ولو حلف مركب سفينة او جملا او دابة سدوى
 الا دمي و من سبي ما لو حلف لا يركب حيوانا او دابة باب
 البعير في الاكل والشرب واللبس والكلام ثم الاكل ايضا لما
 يحتمل المضغ بغيره الى الجوف كبر و ما كثر مضغه او لا ان ابتلوه
 بغير مضغ والشرب ايضا لما لا يحتمل الاكل من المباحات الى الجوف
 كما هو غسل فحنن حلف لا ياكل بغيره حنن ببلعه و من لا ياكل عناء
 مثلا لا يحن بغيره لانه المضغ نوع ثالث وتوعده واكل شره حنن
 بوانع لكن في نهذيب القلائش حلف لا ياكل سكر لا يحن بغيره في
 عرفنا كحنن واما الاذواق فحول النعم لمجروعة العلم وحصل الى الجوف

ام لا وكل اكل شرب دون ولا عكس ولو تضمنت المصلوة
 لا يحنث ولو عني بالزوق الا كل لم يحنث الا لدليل حلف لا ياكل من
 هذه النحلة او الكرم بغير حنث باكله من ثمرها بالمثلثة او ما يخرج
 منها بلا تغير بصفة جديدة فيحنث بالعصر لا باللبس المطلوب ولا يقول
 عني من ثمرها بشجرة اخرى وان لم يكن لاشجرة ثمرة تنصرف رتبة الثمرات
 يحنث اذا اشترى رماكو لا فاكله ولو اكل من عاصر النحلة لا يحنث و
 ان نوى ان لا يحنث بالحقيقة مبهورة ولو لم يكن في المحيطات لونه اكل عني
 لم يحنث باكل ما يخرج منها لانه نوى حقيقة كلامه قال المصنف بغير الشجر
 ويشق الا لا يحنث في مضافا لغير المجاز وان النهر فان كانت ورقا
 الكرم مما ياكل عرفا فينبغي صرف اليه بعينه ما كنت اهل الوقاما
 ياكلونه مطلقا وفي النشاة يحنث بالثمرة لا باللبس لانها مأكولة متصفة
 اليه من عليه ولا يحنث في حلفه لا ياكل من هذا البسر او الرطب او اللب
 باكل رطبه وثمره وشبهه لانه هذه صفات داعية الى اليه فيقتضيه بجملا
 لا ياكل منه الا الصبي او هذا الشارب فكل بعد ما شاة اوله ياكل هذا الحبل
 بغير حنث من ثمر النشاة فاكله بعد ما صار كسنا فانه يحنث لانه غير داعية
 والاصل ان الموقوف عليه اذا كان بصفة داعية الى اليه فيقتضيه في الفرق
 والمكر فاذا ازال اليه زال اليه وما لا يصح داعية اعتبر في المنكر و
 المعروف وفي المجتبى حلف لا ياكل هذا المجنون فبما او هذا الكافر فاسلم
 لا يحنث لانه صفة داعية وفي لا ياكل رجلا فكل صياحته وقيل كلاما بجملا
 وكله بالغا لانه بعد البلوغ يدعى شابا وفيه التثنية فكله الا حنث في
 اوله ياكل هذا العنب فصار ديبا هذا وما بعده معكوف على قوله
 من هذا البسر مما لا يحنث به اوله ياكل هذا اللب فصار حنثا
 اوله ياكل من هذه البيضة فاكل ثمرها كذا في نسخ الشجر وفي
 نسخ المتن فخرنا اوله يذوق من هذا الثمر فصار حنثا او من ثمر
 هذه الشجرة فاكل بعد ما صار ثمره او مستمسك لم يحنث بخلاف
 حلفه لا ياكل ثمره فاكل حنثا فانه يحنث لانه ترمفت وان ضم اليه
 شيء من السرم او غيره بجزء فيه الاصل فيما اذا حلف لا ياكل معينا

فاكل بوضعه ان كل شيء باكله الرجل في مجلس او بغيره في شربة
 ملحا فالحلف على كذا والا فلع بعضه وكذا الا يحنث لو حلف لا ياكل بسرا
 فاكل رطبها او لا ياكل عني فاكل ذيبا بخلاف كوجوز ولوز فانه
 الاسم يتناول الرطب ايضا ولو حلف لا ياكل رطبها او بسرا او
 حلف لا ياكل رطبها ولا بسرا حنث باكل الذنب كالثوب لا كاله
 المملوف عليه وزيادة ولا حنث بشرا كباسه كلبه الكاف
 اما عرجون وبعال عنقود بسرفها رطب في حلفه لا يشترى رطبها
 لانه اشترى بوقع على اليد والمغلوب تابع بخلاف حلف على الاكل
 بوقوعه شيئا فشيئا ولا حنث في حلفه لا ياكل لما ياكل مرة او
 سكر الا اذا نوى لها ولان لا يركب دابة فركب كافر او لا يجلس
 على دابة فجلس على جبل من سميتها في القرآن لما ودابة واودا في
 العرف وما في التبيين من حنث في لا يركب جوادا يركب الا شاة
 رده في النهر بانه العرف العلل محض عندنا كالعرف العقول والحلم
 والكبد والكرش والرينه والقلب والطحال والمختر بغير علم هذا في
 عرف اهل الكوفة اما في عرفنا فلا كما في ابو عن الخاصة وغيره
 ومنه علم ان البعير يعرفه فضاها وفي ابي نيرة الراس والكارع
 لم في عين الاكل لاني عير اشترى وفي ياكل من هذا اللحم
 يقع على كذا ومن هذا الكلب لا يقع على صيده ولا يلع البقر الى موسى
 ولا يحنث باكل النقي هو الاصح ولا يحنث بشحم الظفر وهو اللحم بين
 في حلفه لا ياكل شيئا خلا فاما بل بشحم البطن وان معا اتفاقا لما في
 العظم اتفاقا فيجوز اليه على اشرا الشحم ويعد كس على اكله وكما
 وخلافا في يلع ولا يحنث بالية في حلفه لا ياكل او لا يشترى شيئا
 او لما لانه نوع ثالث ولا يحنث بخبز او دقيق او سويق في حلفه
 لا ياكل هذا البر الا بالفضم من عني لومقلية كالبيلة في عرفنا
 اما لو قضاها بية فلا حنث الا بالية فيجوز وفي النهر عن الكاشف المسئلة
 على ثلثة اوجه احدها ان يقول هذه الحنطة وبشير بصرة وها
 من ثلثة المختص بالنية ان يقول هذه بياض حنطة فيحنث باكلها كيف

ولو نية او خبرا الثالثة ان يقول حنطة فحنث باكلها ولو نية لا
 ينحو الحنزة ولو زرع لم يحنث بالخراج وفي هذه الدقيق حنث بما يحنث منه
 كالحنزة وكوه كوصيدة وحلوا لا يحنث في الاصح كما لا يحنث في اكل عين
 النحلة والحنزة ما اعتادوا اهل بلد الحانف فالحانف بالبر واليمن
 بالدره والطبرستان الحنزة الارز وبعض اهل القري بالشعير فلو دخل
 بلد البر واستمر لا ياكل الا الشعير لم يحنث الا بالشعير لانه الوق
 الخاص بمصر فحنث حانف لا ياكل من خبر فثلاثة الف درهم التي جرة التي
 تغرب في التور لا من عجنته وهيئة المصرب ظهر به ومنه الرقاق
 لا الفطاطير والنز يد او بعد ماقه او فته لانه لا يحنث من خبر او حنث
 في لا ياكل طعاما من طعام فلان ياكل خلد او زينة او ملك ولو بطلها
 نفه لا لو اخذ من نبيذ او ما به فاكل به خبر او في لا ياكل من
 فاكل سويقا ولا نية لانه يحنث لو عصر سال السمح حنث ولا لا جوار
 وفي ابداع لا ياكل طعاما فاحظر لم يحنث فاكل لم يحنث والشد
 والطبخ يقعان على اللحم كشور المطبوخ بالاء هذا في عرفهم ما
 في عرفنا فاسم الطبخ يقع على كل مطبوخ بالاء ولو بودك او زيت
 او سمك كما نقله المصنف عن الجيني وفي هذه الطعام يقع ما ياكل
 على وجه التطعم كجبن وفاكهة لكن في عرفنا لا وراس ما يباح في
 مصر اي مصر الحانف اعتبارا للعرف والافكاره التفاح والبطيخ
 والشمش وكه بالالف والرحان والربط خلافا لها خلاف مصر
 والعبدة للعرف فحنث بكل ما بعد فاكهه عرفا ذكره الشين واقرة
 المصنف والحلوى ما يحنث حنث حانف فحنث باكل حبيص وعسل
 سكر لكن المرجع فيه عادات الناس ففي بلادنا لا حنث في فانيذ
 عسل وسكر كما نقله المصنف عن الظاهرية والادام ما يصطليح به
 به الحنزة اذا اخذها بكنز وزيوت وحب لادوب في النع لا اليد البيض
 والجبن وقال ثمة او ما ياكل مع الحنزة غالبا به يحنث كما في اليد عن الكهزيب
 وفيه ما ياكل وحده غالبا كمنه وزيوت وجوز وعنب ويطبخ و
 بقل وسائر الفواكه ليس او اما الآن موضع ياكل بها للحنزة غالبا

اعتبارا

اعتبارا للعرف وفي ابداع الجوز رطب فاكهه وباب ادم
 فروع حلف لا ياكل الحانف والآخر بصل والآخر فلفل فلفل حنث
 فيه كل ذلك فاكله لم يحنث الا صاحب الفلفل لانه لا ياكل
 الا كذا وهذا ان وجد حله ويزاد في الزعفران روية عينه وفي لا
 ياكل لبنا فلفل بارز او لا ينظر الا غلاة فنظر الى يده او رجله او اعلا
 راسه لم يحنث والراسه وطهره وبطنه حنث وفي المس يحنث بمس
 اليد والرجل عرض عليه ليمس فحنث نعم كانه حانف في الصحيح كذا في
 الصيرفية وغيره قال المصنف هذا هو المشهور لكن في نوادر شيخنا
 عن النما رائية انه نعم لا يصير حانفا هو الصحيح ثم فرع انما يقع في
 التفاهيل في الحكم ان الشاهد يقول للزوج نعلها فحنث نعم
 لا يحنث على الصحيح النفدي الاكل المتراوفا الذي يقصده الشبع
 وكذا النفدي ولا بد ان ياكل اكثر من نصف الشبع في غذا وعشا
 وسجور في وقت خاص وهو ما بعد طلوع الفجر وفي البوعن الحانف
 والطلع الشمس قال وينبغي اعتنا به للعرف زاده في الزهر واهل مصر
 يستون فطورا الى ارتفاع الضحى الا كبر فيدخل وقت الفدا فيحل
 بعرفهم قلت وكذا لك اهل الشام الزوال الشمس ثم لا بد من
 ان يكون مما يقصد به اهل بلدة عادة وعدا كل بلدة ما توافقه اهلها
 لو شبع بشرب اللبن يحنث البدوي لا الحنفي في يدي والتفشي منه
 اي الزوال وفي ابو عن الاستنجاء وفي عرفنا وقت الفدا
 بعد صلاة العصر قلت وهو عرف مصر وانتم الا نفع الليل
 والسجور هو الاكل بعد نصف الليل الى طلوع الفجر قال اذا اكلت او
 قال ان شربت او لبست او كحيت وكحوت كات فعبدي حرونو
 مقبنا اي خبرا او لبنا او فطنا مثلام يصدر اصله يحنث باق
 شئ اكل او شرب وقيل يدن كما لو نوى كل الاكله او كل مياه
 العالم حتى لا يحنث اصلا لنية محتمل كلامه ولو ضم لانه اكلت طعاما
 طعاما او شربت شرابا او لبست ثوبا ويرى اذا قال عني شربا
 دون شئ لانه ذكر اللفظ العام القابل للتخصيص لانه ذكره في سبابة

الشرح فتم كالمكره في النفي والاصل انه اليه انما يقع في الحلف على الاثر
 ثلث فبدل من فعل الزجر والى كنهه وتخصيص الجنب كمن شرب
 او عرته لا تصفه كما هو في ادب بصرية فحينئذ يخص العام له
 وباتية اجماعا على ان كل امرأة اترق بها فهي طالق ثم قال نوبت
 بله كذا لا يصح قضاء وكذا من غصب دراهم انشأ فلما حلف لم يختم
 عما سوى ما صاب به بغيره خلافا للمخالف وفي التولية من حلفه طالم و
 اخذ يقول الخلف فلما سب به وقال لا اله الا الله لا يملك له لوطا ولا عتاة
 وكذا الله لو مظلوما وان طالع فلا يخلف ولا تغلق للفقهاء في البين
 بالله حلف لا يشرب من شرب بل من شرب الكرخ كونه حجة فبينه عما الكرخ
 منه حتى لو شرب من شرب منه اخذ منه لم يكن وفي البحر عن الظاهر
 الكرخ لا يكون الا بعد الخوض في الماء كمن في الترس ثابته عن الكشف
 انه لا يشرب طالع خلاف ما وجدته في غير الكرخ اية وفيه لا يأتى منه
 الكرخ كما يبرر والحب بحت بالشرب بالامام مطلقا سواء قال من
 ابيهم او من فاء اليهم التفسير كما الجاز ولو تكلف الكرخ فيما لا يأتى فيه ذلك
 اي الكرخ لا يثبت في الراجح لعدم العرف امكان البين المستعمل في
 انعقاد البين ولو بطلاق وبقائها اذ لا بد من نفي الاصل لتنفقه في
 حق الحلف وهو الكفاية ثم خرج عليه من حلفه لا شرب ما وهذا الكون
 اليوم ولا ما فيه او كما فيه ما وجبه ولو بغيره او بنفسه في يومه
 قبل الليل او اطلق بينه عن الوقت ولا ما فيه لا يثبت سواء
 علم وقت الحلف اذ فيه ما اولاه في الراجح لعدم امكان البرهان
 اطلاق وكما في فيه ما وجبه حث لوجوب البرهان المطلقة كما خرج
 وبقوات بعينه اما الموقنة ففي اخر الوقت وهذا الاصل فزوجه
 كثيرة من ان لم تصل الصبيغ عند افانته كذا لا يثبت كخبره في الراجح
 ومنها انه لم يرد في الخبر الذي اخذته من كسيت طالق فاذ الانبار
 فما كسبه لم تطلق لعدم تصور البرهان انه لم يثبت صيد الكرم اليوم
 فانت طالق وقال ابو داود ومثله فانك طالق فالحيلة ان تشرى
 منه بمهر ثوبا مملوفا وتقبضه فاذ امض اليوم لم يثبت ابو داود

الامانة

الامة ولا الزوج يجوز ما عن الامة عند الغروب لسقوط المهر بالبيع
 ثم اذا ارادت الرجوع دونه بخيار الروية وفي حلفه والمدة لينة
 النساء او ليقبلن هذا الخبر ونبأ حث لقال لا اله الا الله حلفه
 ثم يثبت للرجوع عادة ولو دعت اليها لم يثبت طالم بعض ذلك الوقت
 وفي حرة الفقهاء قال لامرأة ان لم اخرج الى السماء هذه الليلة
 فانت كذا انصب تمام بزوج الى السماء اليك بقوله تعالى فالله وبسب
 الى السماء اي السماء البيت قال الباقية والظاهر هو جوعا عن فاعده بين
 الايمان وكذا الحكم لو حلف ليقبلن فلانا عالما بموته او بغيره قبله بوجها
 الله فيحلف وان لم يكن عالما بموته فلا يثبت لانه عقد بينه على حياة كانت
 فيه ولا يصح تركه كسنة الكون وكقوله ان تركت من السماء فغيره
 حر لا ترك لا يصح في غير العقد وحلف لا يكلمه فتاداه وهو
 نام فابقه فلم يوقطه لم يثبت هو المختار ولو سبق حث لو يثبت
 بسمع بشرط انفصال عن البين فلو قال موصولا ان كل منك مانت
 طالق فاذ ابراهوا واذ هي لا تطلق طالم برد الاستيناف ولو قال
 اذ هي طلقت لانه مستأنف ولو لم يابط اسمع او اصنع كذا
 فقصدا سماع المحلوف عليه لم يثبت في بعض وفي السراجية سال
 نحو حال صفه ابا حنيفة روي فيمن قال لا اله الا الله لا اكلمك ثلاث
 مرات فقال ابو حنيفة ثم ما ذا فبينهم محمد وقال انظر حسن
 يا شيخ منك ابو حنيفة ثم قال حث مرتين فقال ثم احسن
 فقال ابو حنيفة لا ادري اي الكلامين ارجع الى قوله حسنا او
 قوله احسن او حلف لا يكلمه الا باذنه فاذ نله ولم يعلم
 بالاذنه فكله حث لا شقاق الاذن من الاذن ان يشترط
 العلم بخلاف لا يكلمه الا برفعه فخرج ولم يعلم لانه الرضى من
 اعمال القلب فيتم به الكلام والتعدي لا يكون الا باللسان
 فلا يثبت بالشارة وكذا في كفاي التفت وفي ابن نية لا يقول
 له كذا فكتب اليه حث فخرج بين القول والكلام كان نقل
 المحقق بعد سئل ثم لم يجان عن الجاه مع انه كان الكلام خلافا

لا يثبت سماعه ولا اخباره ولا اقراره ولا يثبت اقراره يكون بالكفاية
 لا بالاشارة والاباء والاطهار والاشارة والاعلام يكون
 بالكفاية ولا بالاشارة ايضا ولو قال لم اقول الاشارة فيجب
 في لابد عوده او لا يثبت يثبت بالكفاية ان اجترأ او
 اعلمت من ان فلانا قد دم وكخوه يثبت بالصدق والكذب ولو
 قال بقدومه وكخوه وعلى الصدق خاصة لا فائدة الصافي
 للغير يثبت القدر كما حققناه في بحث ابي ابراهيم الاصول
 كذا ان كسبت بقدوم فلان كما سيجي في الباب الاخر وسال
 الرشد نجد اعم حلفه لا يثبت الا فلان فاعا بالكفاية اهل
 يثبت فقال نعم يا امير المؤمنين ان كان مثلك لا يملكه شرا
 فمن حين حلفه ولو عرف فعلا باقية بخلاف لا يملكه او
 لا صوم من شرا فانما يتبين اليه والآخر ان ذكر
 الوقت فيما ينال الابد لا يثبت ما وراءه وفيه لا يتناول
 للبدن اليه يثبت حلف لا يثبت فورا او ان اوجب في الصلوة
 لا يثبت اتفاقا وان فعل ذلك خارجا عن علة الطاهر كما روي
 في الخبر ورجح في الفتح عدمه مطلقا للعرف وعليه لا يثبت في الملتقى
 بل في البحر عن الترتيب انه لا يثبت بقراءة الكتب في عرفنا انتهى
 وقوله في الشرع بطلانية قاتلا ولا عليك من الكثرة التعجيل
 له مع مخالفة العرف ويقاس عليه القادر رس ما كان يعكس عليه
 ما في الفتح واما الشرع فيثبت لانه كلام منظوم انتهى فغير المنظوم
 او في فاعل حلفه لا يقرأ القراء اليوم يثبت بالقراءة في الصلوة
 او خارجا ولو قراء البسملة فان نوى ما في النفل حث والالا
 لانهم لا يريدون به القرآن ولو حلفه لا يقرأ سورة كذا او كذا
 فلان لا يثبت بالنظر فيه ومنه يفيق واقفا حلفه لا يملك
 فلان اليوم فعل اليدين لقراءه بفعل لا يثبت في قاتل نوى التماس
 صدق لانه الحقيقة ولو قال ليلا الحكم فلانا فلهذا فهو علم الكليل
 خاصة لعدم استعماله في مطلق الوقت قال ان كفاية اي

عمر والا ان يقدم نبي او حجة او الا ان ياذن او حجة ياذن فكذا
 فكله قبل قدومه او قبل اذنه حث ولو بعد اذنه لا يثبت لجعله القدر
 والا ذنه عايد لعدم الكلام وان مات زيدا قبلها سقط الحلف
 قبل بناء خير الجزالة لو قد مضى فقال امرته طلاق الا ان يقدم زيدا
 لم تكن للفتاة بل بموته كما لو قال لغيره والله لا املكك حتى ياذن فلانا
 او قال لغيره والله لا املكك اخذ منك انما حلف حتى ينفق حتى
 او حلف ليوفيقه اليوم فثابت فلانا قبل الاذن او برضى الدين
 فاليوم ساقطة والاصل ان الحلف اذا جعل ليمين غايه وفاته
 اليه يثبت اليدين خلافا للثاني حكمه ما زال وما دام وما كان
 عايد يثبت اليدين بها فلو حلف لا يفعل كذا ما دام ببقاء من فخره
 منها ثم رجع هل يثبت لا يثبت لانها لليدين وكذا لا ياكل هذا الله
 القلع ما دام في ملك فلانا فباع فلانا بعهده لا يثبت بالكلية
 لانها لليدين ببيع البعض وكذا الا ان حلفك حتى تعطيني حتى اليوم
 او حتى امة ملك الاستطاعة اليوم لا يثبت ببيع اليوم بل
 بمعارضة بعده ولو قدم اليوم لا يثبت وان فارقته بعد حلفه وكذا
 لو حلف ان يجره الى باب القافح ويحلفه فاعترفه الحفم او طهره او
 سقطت اليدين لتقيته من جهة المعنى بجان انكاره كما سيجي في باب
 اليدين في الترتيب ومن حلفه لا يملك عبده اي عبده فلانا او عسره
 او صديقه او لا يدخل داره ولا يلبس ثوبه او لا ياكل طعامه
 او لا يركب دابة او لا يذلل اضافة ببيع او طلاق او عداوة
 وكله لم يثبت في العهد ونحوه مما يملك كالدراة واليد يثبت
 او لا على المذهب لانه البعد وقطاع الاعتبار عند الاقرار بملكه
 كالشوب والدار وفي غيره اي في تكليم غيره بعد العرس و
 الصدوق لا الدار لانها لا تكلم فتكون الدار مسكونا عنده لا يعلم بانها
 كما بعد بطريق الاول فثبت ان اشار بهذا او عين حث لان
 اليه يثبت لانه لا يثبت ولم يعين لا يثبت وحث باليمين وبار
 اشرى عبدا او تزوج بعد اليدين لا يملك صاحب هذا العليل

مثلاً فكله بعد ما بعه حنث لان الاضافة بأشهر من حين
حلفه لانه الوسط وبما اى بالنية ما نوى فيها على الصحيح
بذريع وعقود الشهر وراس الشهر اقول ليله منه ويومها واول
الا مادون النصف واخوه اذا مضى حنث عشر يوماً فلو حلف
ان يصوم اول يوم من آخر الشهر واخو يوم من اول الشهر
صام الخامس عشر والسادس عشر والضيف من حين
القاء الحنث الى الرب ضد الشبهة ايح وفي حلفه لا يكيله الدهر
او الا بدله هو الغير اى مدة حياة الحالف عند عدم النية ودهر مثلاً
لم يدور وقال هو كالحال وعنده حلف انه اذا لم يدور عن الاما
شيء وفي مثله وجب الاضمان بقوله ما منه من ذنوب السراج
لوقوف الامام في اربعة عشر مثلاً ونقل لا ادري عن الائمة
الا اربعة بل عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن جابر بن ابي
وايام كثيرة والشهور والسنون والجمع والازمنة والا حائرين
والدهور عشرة من كل صنف لانه اكثر ما يترك بلفظ الجمع نفى لا
يكسر الازمنة خمس سنين ومثلاً ثلثة لانه اقل الجمع عالم توصف
بالكثرة كما مر حلف لا يلزم عبدا او عبدة فلان او لايه كعب وواحد
لا يلزم ثمانية متفعل ثلثة منها حنث وان كان له اى اقل من اكثر
من ثلثة من كل صنف والابان كظم اقل من ثلثة لا يكسب ونحو
نية الكل ولو كانت بينه علة زوجاته او اصدقاؤه او اخوته لا يكسب
عالم يحكم الجلس ما سمى لان المنع لمعنى في هؤلاء فتفصلت البيوع باجماعهم
ولو لم يكن له الا اخ واحد فانه كما يعلم به حنث والا لا كما في الوافاة
والحق في النذر الا صدق والزوجات قلت وهي من السائل
الاربع التي يكون فيها البيع الواحد كما في اللاشباه واما الاطعمة و
الثياب والنساء فيقع على الواحد اجماعاً لانصراف اعمرو للعدد
ان امكن والا فليجنس ولو نوى الكل صح باب البيوع
في الطلاق والعنقاء الاصل فيه ان الولد الميت ولد في حق غيره
لا في حق نفسه واذ الا اول اسم له وسابق والا فغيره ولا حق و

للتوقيف ولذا الوكلم
المشترى لم تحت
الزماز والحرج
منكرها سنة آخرة
ح

الوقت

الوسطى وبين العدوين الت و بين و ان المتصف بحد
لا يتصف بالآخرى للثاني والاكذلك الفعل لعدم لآ الفعل الثاني
غير الاول فهو قال آخر تزوج آخر تزوج فانه انما تزوجا طلق طاعت
المتزوجة من تزوج لآ جعل الآخر وضعا للفعل وهو عقيد وعقدا هو
الآخر اول عبدة اشترى فاشترى عبدا عتق كما مر في الاول اسم لم يرد
سابق فقد وجد ولو اشترى عبدين معاً ثم انما عتق احدهما
لعدم الفردية فان زاد كلمة وحده او اسود او بالذات عتق
الثالث عملاً بالوصف ولو قال اول عبدة اشترى واحداً
فاشترى عبدين ثم اشترى واحداً لا يعتق الثالث وانما
الاخرى بقوله للا احتمال ان لا قوله واحداً يحتمل ان يكون حالاً
من العبد او المولى فلا يعتق بالشك وجوز في الوجوه صفة
للعبد فهو كوحده وفي الذم الرفع خبره ان عتق فلهذا واحداً
ولو قال اول امك فهو مملوك عبداً او نصف عبداً عتق الكامل وكذا
النياب بخلاف الكليات والموزونات لانه انما عتق قال آخر عبداً
امك فهو مملوك عبداً فانما المالك لم يعتق اذ لا بد للآخر من
الاولى بخلاف العكس كما بعده لا بد من قبل بخلاف العقب
فلما اشترى المالك المذكور عبداً ثم عبداً ثم مات المالك عتق الثاني
مسند الا وقت الشرا من عبدة من كل حال لو اشترى في الصحة
والا فخرج الثالث وعليه فلا يصح ما لو عتق ابين بالآخر
خلافهما و اما الوسطى في البديع انه لا يكون الا في وتره
الثلاثة وسبعة وكذا في الثالث والخمس والاعا ولدت ثمان
كذا حنة ببيت و يوسف طاسبتين الخلق والاعا بخلاف منوع
فولدت مائة ثم اخيراً عتق الحي وحده كبلان الرق بالموت بخلاف
الولد او الولادة ابنة رة عرفا اسم الجدة من زوج الفارة
فليس رة عرفا بل رة ومنه قوله تعالى فبشرهم اليه صدق خبر
الكذب مما يجبر اليه بشر به علم فيكون مع الاول ومنه الباقين
فلما قال كل عبدة بشر به كذا فهو بشره فلهذا من متفقون عتق

عبد

اشعار

الحمد لله

الاول ففصل ما قلناه وكنوز بكتابه ورسالة عالم بنو النصارى
 فيكون في كتابه وكنوز بكتابه ورسالة عالم بنو النصارى
 عن حق المرسل والرسول وان بشروا معا عتقوا كتحقيقه في الملك
 بدليل قوله تعالى نبشروه بفلام عليهم وابشروا لا تفرق فينا
 بين ذكر الباء وعدمها بخلاف الخبر فانها تختص بالصدق مع الباء
 كما مر في الباب قبله والكتاب في الخبر فيها ذكر والاعلام لا بد منه
 من الصدق ولو بلا باء كما ثبت اشارة لان الاعلام اثبات العلم
 والكتاب لا يفيد به يدعي قاعدة البينة اذا كانت على العتق
 الاختيارية كما ثبتا بخلاف الارث لانه جبري والحق ان رفق
 المصدق كامل حج التكفير والابان لم يفارق العلة او قارنتها والرق
 غير كامل كما هو الولد لا يبيع التكفير ثم فرع عليه بقوله فبيع بشرا وابد
 للكفارة للمقارنة لا شراؤه مع حلفه بعتقه لعدم ما لا شراؤه
 مستولدة بملكه عتقا عتقا عن كفارة بشرا بامتناعه رقا
 بخلاف ما اذا قال بعتقه ان اشترى بك فانت حرة عن كفارة ببيان
 في شراؤه حيث يخرجه عن المصارفة كما تراه ووجوبه ما وباعه
 العتق بخلاف الارث لا مرشدين وعتقا بقوله ان شربت امه منه
 حرة من شراؤه وان ملكه في اي حين حلفه بمصداقها الملك
 لا يصدق من الشراؤه مستتر انما وشب الشراء بالتحديد والوطئ
 وشراؤه في عدم العتق في حق ولو قال ان شربت امه فانت طالق
 او عتدي حرقتي من في ملكه او من اشراؤه بعد التعليق طلقت
 وعتقه وانما الفرق بقوله لوجود الشراؤه بلا مانع لغيره تعليق ملكا
 المنكوحه بان شراؤه كان في عتق كل ملك في حر عتق عبيده ومومر
 ويدين بنية في بنية الذكور لا الاناس وامرأة او لادله ملكهم
 رقية ويدلانها بنية الابانية ومصدق البعض كما كتب لعدم
 الملك يدان من الفسخ ينبغي في كل مرة فورا وان يصدق
 الكتاب لا اتم الولد الا بالنية هذه طالق او هذه وهذه طلقت
 بالاجرة وجز في الاولين وكذا العتق والاحترار لارج اوله

الذكورين

المذكورين وقد ادخلنا بين الاولين وعتق الثالث على الواقع
 منها وكان كما حال طالق وهذه ولا يبيع عتق هذه على هذه
 الثانية للزوم الاشارة عن الثاني بالحرر وهذا اتم في كل الثاني
 والثالث خبرا فان ذكر بانه قال هذه طالق او هذه وهذه طالق
 او قال هذا حر او هذا حر هذا حر انما لا يصدق احد ولا يطلق
 بل كخبره ان اختياره لا يجاب الاول عتق الاول وحده وطلعت
 الاول وحده وان اختار الا يجاب الثاني عتق الاخيران و
 طلعت الاخيران حلف لا ياب كن فلان في كل الثاني في كل الثاني
 فلان مع اهل الخلاف حلف عند لا عند الثاني وبه يفتي قال بعبده
 ان لم تات الثانية حتى اخر بك فان لم يفرج حث عند الثاني لا عند
 الثالث وبه يفتي اختلف في لحاق الشراؤه ببيعته عتق وبيع
 الشكوت فصح الثاني وابطل الثالث وبه يفتي فلا حث في ان
 كان كذا املا او سكنت ثم قال ولا كذا ثم طهره ان كان كذا احاط به
باب البين في البيع والشراء والصوم والصلوة و
 غيرها والاصل فيه ان كل من فعل متعلقا بعتق او ببيع او بشرا ببيع و
 اجارة لا حث بفعله وتعلقا بعتق حثوه بالامر كنهج وصدق
 وما لا حقوق له كاجارة وبراءة بكنه بفعله وكيد اية لانه سفير
 ومعبود كنه بالبيع بعتق بالامر اذا كان ممن يباشر
 بعتق في البيع ومنه الية بعتق بغيره في الشراء ومنه السلم
 والاقالة مبيع والتعاظم شري وبيع بانه والاجارة والاستجارة
 حلف لا يوجب له مستغلات اجرتها امراته واعتائه الاجرة
 لم يحن كنه كنه في ايدي است كنه و اخذ اجرة شهر قد سكنوا
 فيه بخلاف شهر لم يسكنوا فيه وخبره والتعليق عن مال وبيعه بقوله
 مع الاقرار لانه مع الاقرار سفير والقسم والخصومة وخرجه
 الولد اي الكبير لانه الصغير يملك خربه فيملك التفويض
 فيحنه بوكيد كما قال في واز كانه الخلفه اسلطان كفاض وشرفه
 لا يباشر هذه الاشياء بعتق حث بالبيع بعتق وبالا مائة

لتفقيه البهيمن بالعرف وبقصد الخلف وان كان يباشر
 مرة ويختص في احدى اعتبار الاغلب وقيل بغير التمسك فلو كان
 يشترط بغيره لا يشترط لا يشترط بغيره ولا يشترط بغيره
 وفعل ما مورده لم يقبل وكذا لا من هذه النوع الاستقراض والكيل
 به غير صحيح في الفكاك لا لانكاح والمطالبة والعناق والمواهب
 بكلام وجد بعد البهيمن لا قبله لتفريقه بقول دارني على الخلع و
 الكفاية والصالح عن دم عدا وانكار كرامة والاهبة ولو فاسدة
 او بغيره والصدقة والغرض والاستقراض وان لم يقبل وخرب
 قبيل والزوجة والبناء والخطبة وان لم يحسن ذلك جازمه والذبح و
 الابداع والاستبداد وكذا الاعارة والاستفارة ان اخرج
 الوكيل الكلام يخرج الرتبة والافلاحتة كانه حائز وقضا الدين
 ومقبضه والكسوة وليس منها التكفين الا اذا اراد الاستدرة
 التملك سراجيه والتمسك وذكر من في البحر من فاعل وبعين وفي النهر
 عن شارح الوصية بغير نظم والدم لا حائز منه بفعل الوكيل لانه
 الاقل مشير الا حائز فيما يقبل فقال بفعل وكيل ليس بكنه حائز
 ببيع شراء حائز حال خصوص اجارة استيجار الضرب لانه كذا قسمه
 والحسن في غير ما ثبت ولا م دخل منه اذ دخل جبره اقتضى الاثر على
 فعل اراد به حوله عليه فربما منه ابن كمال تجر كانه النيابة للغير
 كبيع وشراء واجارة وخطبة ومباغة وبناء واقتضى اي اللام
 امره ان يوكيله بغيره اي بالملوف عليه اذ اللام للاختصاص ولا
 يتحقق الا بامر المقيد للتوكيل فلم يكتف في ان يفت لك ثوبا انما
 بلا امر لا يتفاد التوكيل سواء ملكه ام لا ملكه ذلك الثوب او لا
 بخلاف ما لو قال ثوبا لك فانه يقتضي كونه ملكا له كما سبق فانه دخل
 اللام على عيبي اى ذات او على فعل لا يقع ذلك الفعل عن غيره
 اى لا يقبل النيابة كالحل ومندوب ووخول وخرب الولد بخلاف
 العبد فانه يقبل النيابة اقتضى دخول اللام ملكه اى ملك الخى عليه
 للمملوك فانه لا كمال الاختصاص فانه يفت ثوبا لك اذ

العبد

باع ثوبا بلامر هذا فيقول على العبد وهو الثوب لانه
 تفقيه من ان يفت ثوبا بلامر ملك واما تفقيه قوله على فعل لا يقع
 عن غيره فذكره بقوله وكذا ان مثل ما مر من اشتراك كون
 الخلف على ملك الخا طب قوله ان اكلت كل طعاما او شربت
 كل شرابا اقتضى ان يكون الطعام والشراب ملك الخا طبه كما في ان
 اكلت طعاما لك لانه اللام هنا اقرب الى الاسم من الفعل و
 القرب من اسباب الترجيح واما ضرب الولد فلا يتصور بغيره فبقي
 الملك بل براد الاختصاص وان ثوبى غيره اى ما مر صدق فيما
 يشترط عليه قضاء وديانة ودين فيما لم يتم الغرض بين الدبابة
 والاختصاص لا ينافي في البهيمن بالية لان الكفاية لا مطلب لها كما
 قال ان يفت او ابتغى فهو مفعول عليه بغيره بالخيار ان يفت
 لوجود الشرط ولو بالخيار بغيره لا وان اجبر بعد ذلك في الامور
 كما لو قال ان ملكك منه فعدم ملكه عند الامام ومقيد بالخيار لانه
 لو قال ان يفت منه فباعت بغيره بالخيار لا يفتق له والملك
 من نخل البهيمن لا يتحقق الا بغيره بغيره الخلف في السكتين
 بالبيع او الشراء الفاسد والموتوف لا يباطل لعدم الملك
 وان قبضه ولو اشترى مدبرا او ملكا لم يكتف الا باجارة
 قاض وملكه فروع قال لانه ان يفت منك شيئا فانت حرة
 ببيع نصفه من زوج ولدت منه او من ابها لم يقع عقد المولى ولو
 من اجبت وقع والغرض من الظاهرية وانما يفت بالبيع لانه في حكمه
 لا يترجح امره او هذه المرأة فهو على الصحيح قول الفاسد
 في الصحيح وكذا الوصية لا يفت او لا يصوم او لا يمسك لانه
 المقصود منها الثواب ومن النكاح الحق ولا يشترط بالفساد فلا
 يتحقق البهيمن بخلاف البيع لانه المقصود منه الملك وان يفت بالفساد
 والاهبة والاجارة كبيع ولو كان ذلك في الماضي كان من وجوب
 او صحت فهو عليها اي الصحيح والفساد لانه اجارة فانه على الصحيح
 صدق لانه النكاح المعنوي بغيره ان لم يبع هذا الرقيق فكذا انما عتق

اى هو مفعول عليه
 اى هو مفعول عليه

المولى او دبره رفيقه تدبر مطلقا فلا يثبت بالمقيد فتح او استولى
 الامة حث لتحقيق الشرط بقوات محلية البيع حث لو قال ان لم يبعك
 فانت حث تدبر او استولى عتق ولا يعتبر تكرار الشرط بالردة لانه موافق
 فانت راء امرأة تزوجت على فاعال كل امرأة لا طالق طلقت المحلقة
 بكسر اللام وعن ائمة لا وجع الحسنى وفي جامع قانجان وبراخذ
 من اني وفي الذخير ان في حال غضب طلعت وآلا لا لو قيل له
 الك امرأة غير هذه المرأة فاعال كل امرأة لا فهي كذا لا تطلق هذه
 المرأة لانه قوله غيره المرأة لا يكتفى بهذه المرأة فلم تدخل تحت كل ر
 بخلاف الاول **فروع** يتفرع عما تحت الفوات المحل كذا لم يقص هذا
 في هذا الصرح فانت كذا انكسر امرأة لم تدبر من فاعال بهذه الحام
 فانت كذا فاعال الحام طلعت قال المودة ان تزوجك فبعيدى ح
 فتمت زوجا حث لا يمينه تنصرف الى ما يتصور حلف لا يزوج بالكونة
 عتق ا حارجا لا المعبية كذا العقد ان تزوجت شيئا من كذا تطلق
 امرأته ثم تزوجها بما لا تطلق اغتيا لا لغرض وقيل تطلق حلف لا
 يزوج من بنات فلان وبسفلان بنت لا يكتفى بمن وادته كذا
 الشكوة تدخل تحت الشكوة والمودة لا تدخل تحت الشكوة فلو قال
 ان دخل هذه الدار احد فكذا او الدار او لغيره فدخلها الى الف حث
 لشكوه ولو قال وادى او ادرك لا حث بالملك لتعريفه وكذا لو
 قال ان استر هذا الراهن احد واشرا را راسه لا يكتفى بالخالف به
 لانه متصل به خلقة فكما معرفة اقوى من بقاء الاضافة بخبر وذكره
 المصنف قبيل باب البيهق في الطلاق مؤيد بالاشباه الابا لينة و
 العلم كذا كالم علام محررين احد فكذا دخل الخالف لو هو كذا لك
 الجواز استعمال العلم في موضع الشكوة فلم يخرج الخالف من عموم
 الشكوة بخبر قلت وفي الاشباه المودة لا تدخل تحت الشكوة الا
 المعرفة في الجواز ان شغل في الشكوة التي هي في موضع الشكوة
 كذا دخل وادى هذه احد فانت طالق فدخلت لا طلعت ولو
 دخلها هو لم يكتفى لانه المودة لا تدخل تحت الشكوة وما في القسم

الثالث

الثالث من ابا الطهرية وبجب حج او عمرة ما شيا من بلد
 في قوله على الشئ الى بيت الله تعالى او الكعبة واراى وما ازرك
 لا وجع النقص ولو اراد بيت بعض الساجد لم يزمه شئ ولا
 شئ بعلى الخرم او الذباب الى بيت الله او الشئ الى الحرام او الى
 المسجد الحرام او باب الكعبة او ميزابا او الصفا او المروة او
 مزدلفة او عرفه لعدم الوقوف لا يعتق عبده قبل ان لم ارج
 العام فانت حر ثم قال حجج وانكر العبد وانكسر من فشهد
 بخبره لا يثبت بخوفه لم يقبل لقيامه على نفي الحج او التخيبة لا تدخل
 تحت العتق وقال محمد يعقوب ورجح الكمال حلف لا يصوم حث
 يصوم ساعة يمينه واذ افطر لوجود شرطه ولو قال لا اصوم صوما
 او يوما حث بيوم لانه مطلقا فينصرف للكامل حلف ليصوم
 هذا اليوم وكما بعد الكذا او بعد الزوال حث اليامين وحث
 للحال لانه اليامين لا تعتد العتق بل يتصور كقصوره في ان شئ وهو
 كما لو قال لا امرأة ان لم تصلي اليوم فانت كذا في حث من ساعده او بعد
 ما صلت ركعة فانه اليامين نفي وتطلق في الحال لانه ورور الدم لا
 يمنع كافي الاستحاضة بخلاف مسئلة الاونة لا تدخل الفول وهو
 الماء غير قائم اصلا فلا يتصور بوجه وحث في لا يصلح برأية بنقسي
 السجود بخلاف ان صليت ركعة فانت حر لا يعتق الا بالاشفع
 لتحقيق الركعة وفي لا يصلح صلاة يشفع وان لم يفقد بخلاف لا يصلح
 العلم مثلا فانه يشترط الشاهد وحث في لا يؤم احدا باقدا ان يؤم
 به بعد شروعه وانه وصليته مقصد ان لا يؤم احدا وان اشهد قبل
 شروعه ان لا يؤم احدا لانه تمام وصدا ديانة فقط ان نواه
 الى ان لم يؤم احدا وان شهد قبل شروعه ان لا يؤم احدا لا يثبت
 مطلقا لاديانة ولا قضاء ورجح الاقدا ولو في الجعة استحسانا كما لا
 حث لعامهم في صلوة الجنازة او سجدة التكاوة لعدم كمالها
 بخلاف النافلة فانه يثبت وان كانت الاقامة في النوافل منها حثا
 فروع ان طلعت فانت حر فاعال صليت وانكر المولى لم يعتق لا مكان

الوفاق عليها بلا حرج قال ان تركت الصلوة فطلاق فصليتها
 قضاء طلقت على الاظهر ظاهرا حلف ما افتر صلوة عن وقتها وقد
 نام فمقتضاها استظهر الباقى لعدم حثه لمحدث ما ذكرك ومقتضاها
 حدثا فانظر ما رده منها حلف ليصلين هذا اليوم خمس صلوات
 بالجماعة وبجماعة امراته ولا يفتل يعلو الفجر والظهر والعصر
 بجماعة فمما لا يكتفى حلف لا يخرج مطلقا الصحيح منه فلا يكتفى بالفساد
 ولا يكتفى حتى يقف بعرفة عن الثالث الى عهد او حتى يعطوف اكثر
 الطواف المفروض عن الثاني وبجرم في الكفاية للعلامة عمر بن
 محمد العقيلي الانصاري كانه من كبار فقهاء بخاري ومات بها سنة
 سبعين وخمسماية ولا يكتفى في العدة حتى يعطوف اكثر من
 ليست من مفر ذلك فهو هدي اى صدقة التقدير بملك فملك
 الزوجه فطنتا بعد الحلف ففركته وشيخ غلبه من هدي عند الاما
 ولد النصدق بقيمة بكنة لا غير شرط ملكه يوم حلف ويقف بقوله
 في ديارنا لاننا انما نقول من كنان انفسها او طنتا ويقوله في الديار
 الرومية لقولها من كنان الزوجه ثم حلف لا يلبس من غزله
 غلبه منه لا يكتفى عند الثاني وبه يفى لانه لا يستلزم لابل
 عرفا كما لا يلبس ثوبا من شبيه فلان غلبه شبيه علامه لا يكتفى
 اذا كان فلان يعمل بيده والاحتمال انفسين مجاز كما حث بلبس
 خاتم ذهب ولو رجلا بلا فض او عفة لولو او زمر جده او زمره ولو
 غير مرموع عند انها وبه يفى في حلفه لا يلبس حليا للعرف لا يكتفى بخاتم
 فضة بدليل حله للرجال الا اذا كان مصوغا على هيئة خاتم النساء
 بانه كان قد قص فنحن هو الصحيح زيلى ولو كان ممونا بذهب ينبغي
 حثه به ثم كفى الخيال وسوار حلف لا يجلس على الارض فجلس على حابل
 منفصل كحطب او جلد اوب سا او حصير او حلف لا ينام على
 هذا الفراش فجعل فوقه اخر فنام عليه او لا يجلس على الفراش فجعل
 فوقه اخر لا يكتفى في الصور الثلاثة كما لو اخذ في الحشوش من الفراش للعرف
 ولو نكر الاخير من حث مطلقا اليوم وما في القدوري من تنكير السرير

حمله في الجواردة على الوفاق بخلاف ما لو حلف لا ينام على الواج
 هذا السرير او الواج هذه السقبة وفرض على ذلك الفراش
 فراش لم يكتفى لانه لم ينم على الواج بحر كذا اني نسخ الشرع لكن
 ينبغي التعبير باداة التشبيه نحو كما لو اخذ الكلام او ما جره عن
 مقالة القوام ليصح المرام كما لا يخفى على ذوي الافهام ولكي هو الموجود
 في غالب النسخ المعنى بد بارنا ومشق الشام فتنبه ولو جعل على
 الفراش قوام بملك الملاء او جعل على السرير ساطا او
 حصير حث لانه بعد ما يواو جالس عليها عرفا بخلاف ما مر
 حلف لا يمشي على الارض فمشى عليها بنقل او خف او مشى
 على ارجل حث وان مشى على باب لا يكتفى بخرج انما
 على ثوبك او فراشك فلكذا اعتبر اكثر بدنه باب اليمين
 في الضرب والقتل وغير ذلك مما يناسب ان يترجم به بل شئ
 من النفس والكسوة الاصل هنا انما شارك الميت فيمنع على
 يقع اليمين منه على الماتين الموت والحياة وما اختص بكلمة
 الحياة وهو كل فعل يلزم ويوم ويقوم ويكسوم ويقبل يقبض
 بهائم فخرج عليه فلو قال ان ضربك او كسوتك او طنتك
 او دخلت عليك او قتلتك فتقيد كل منها بالحياة حتى لو
 علق بها حلاقا او عقالم يكتفى بقوله في ميت بخلاف النفس
 والحمل والمس والباس الثوب كحلف لا يلبس له او لا يجلبس لا يقيد
 بالحياة يكتفى في حلفه ولو بالعارسية لا يضرب زوجته فهد شوا
 او خفها او عضها او قرحها ولو ما زح خلافا لما حث في الخلاصة
 والقصد انفس طائفة اى في الضرب وقيل شرط على الاظهر
 الاشبه بجرم وبجرم في الحائنة والسراجه واما الايلاء
 شرط به يفى ويكفى جميعا بشرط احاطة كل سوطا واما قوله
 تعال وخذ بيدك فنفقنا اى حرمه ربحان مخصوصة لرحمة
 زوجة ايوب عليه السلام فخرج حلف ليس برب او ليفتلك فلانا
 الف مرة فهو علم اكثره والمبالغة كحلف ليس برب حتى يموت او

حتى يقتله او حتى يتركه لا حيا ولا ميتا ولو قال لا حتى يقتله عليه
 حتى يستغنى او يبيى فغدا الحقيقة ان لم اقل زيدا امكلا او اموالي
 زيد ميت از علم الخالف بموت حث والا لا وقد قدما عند البصيرة
 السما وحلف لا يقتل فلانا بالكونة فغدا بالكونة فغدا بالكونة
 بها حث لا يقتله يوم الجمعة بخروج يوم الخميس مات يوم
 الجمعة حث وبك اي ضرب بكوفة وموت بالكونة لا يثبت
 لانه المعتر زمان الموت ومكانه بشرط كون الضرب واليوم بعد
 اليومين ظهر به وقدها ان لم تأتى حتى اضر بك فهو على التاخير ضرب
 او لا ان رأيت لا ضربته فعلى الذراحي ما لم ينو القوز ان رايتك
 فلم اضر بك فراه الخالف وهو مريض لا يقدر على الضرب حث
 ان تعيثك فلم اضر بك فراه من قدر ميل لم يثبت نحو الشهد وماتوه
 ولو لا الموت بعينه وما دونه قريب منعتك ذلك في بعض الضمان دية
 او لا يقتله الا بعينه او الى قريب والفظا العاجل والسريع
 كالقريب والاجل كالبعيد وهذا بلائيه وان نوى بقراب
 او بعينه مدة معينة فيها فعل ما نوى ويدين فيها في تحقيق
 عليه نحو حلف لا يكلمه مليا او طويلا ان نوى شيئا فذاك والا فغدا
 شهر ويوم كذا في البحر عن الظهيرة وفي الشهر عن السراج على
 شهر وكذا الايام ما احدى عشر وبالا واحد وعشرون وبضعة
 عشر ثلاثة عشر يبر في حلف لبعضين دية اليوم لو قضاها بمرارة
 ما يردده البتار او زيوفا ما يردده بيت المال او مستحق للغير ويعقد
 المكاتب يدقها لا يبر لو قضاها رصاها او ستوقه وسوطا
 عتس لا تنهايب من جنس الدراهم ولذا لو كجوف بها
 في صرف وسلم لم يجز ونقل سكين ان البندرجة اذا غلب
 عتس لم تؤخذ واما السوقة فاخذها حرام لانها كخاس انفس
 وهذه احدي المسائل التي جعلوا الزبوف فيها كالجبال يبر الكدوة
 في حلف رب الدين لا يقضيه مالك اليوم فجاء به ولم يجد ما
 دفع له فاضى ولو في موضع لا فاضى له حث به بفتح منية المغنى وكذا

يبر لو وجدته فاعطاه فلم يقبل فوضعه بحيث تتركه لوارا او
 قبضته والا يمين كذلك لا يبر ظهر به وقدها حلف بجهدي في قضا
 ما عليه لفلان باع مائة فاضى بوجه لورفع الامر اليه وكذا ابر بالبيع
 وكفوه ما تحصل المقامعة منه به اي بالدين لان الدينون تقضي
 بالمشاء وصحة الدين منه الي من المديون ليس يقضاه
 لان الرتبة اسبقا طامقا حث و غدا حث لو كانت البها من مائة
 لعدم امكان البرم مع حصة الدين وان كان البر شرط البقاء
 كما هو شرط الا ابتداء الكمار في مسألة الكوز وعلمه لو حلف
 ليقضيه دية غدا فمقتضاه اليوم او حلف ليقضيه فلانا غدا
 فانه اليوم او حلف لياكلن هذا الرغيف غدا فاكله اليوم لم يثبت
 زبني حلف لبعضين دين فلان فاضى بالاداء او احواله يقضي
 بر وان قضى عنه مبرع لا يبر ظهر به وقدها حلف لا يفارق غريمه
 حتى يستوفي فمقتضاه حث براه او يحفظ فابيس بفارق ولو نام
 او غفل او شغل ان بالكلام او متعذ عن الملازمة حتى ارب
 غريمه لم يثبت ولو حلف بطلا فلان ان يعطيه بكل يوم درهمين
 يدفع اليها عند الغروب او عند العشاء قال اذا لم يجز يوما وليلا
 عن دفع درهم لم يثبت حلف لا يقضي دية مع غريمه ورهها دون
 درهم يقضي بعضه لا يثبت حتى يقضي كله فبعضا متفرقا كوجوه وشروط
 الحث وهو قبض الكل بصفة التفريق لا يثبت اذا قبضه بتفريق
 ضروري كما يقبضه كله بوزن لانه لا بعد تفريقا عما دام
 في عمل الوزن لا باخذ ماله على فلان الاجملة او الاجمعا فتركت
 درهمين اخذ الباقي كيف شاء لا يثبت ظهر به وهو الحيلة في عدم
 حثه في المسئلة الاولى كما لا يثبت من قال ان كان الامانة او غير
 او سوي مائة فكذا بكذا اي المانة او بعض الاية حثه نفي الزيادة
 على المانة وحث بالزيادة لو تها فيه الزكاة والا لا حتى لو قال امرته
 كذا ان كان مال ولد عروضي وضلع وودور غير النجاسة لم يثبت
 حث ان الكمل حلف لا يفعل كذا ان كان على الاية لان الفعل يقضي مصاد

ينكر او النكارة في النفي ثم فلو فعل المحلوف عليه مرة حنث
 انكثرت يمينه واما في شره الجمع من عدة فلو فعله مرة اخرى لا
 يحنث الا في كل ما ولو قيدا بوقت كواحدة لا اقل من اليوم فمضى اليوم
 قبل الفعل لم يوجد ترك الفعل في اليوم كله وكذا ان هلك
 الخائف والمحلوف عليه لم يتحقق العدم ولو جرت الخائف في يومه
 حنث عند ما خلا لا حنث في وقت واحد ولو حلف ليفعله بمره لانه العدة
 في الاوقات تخص الواحد هو المتدين ولو قيدا بوقت فمضى قبل
 الفعل حنث ان بقي الامكان والابان وقع الياس بونه او يموت
 المحل بطلت يمينه كما ترى في مسلكه الكون في حلفه والى بعد ان يكون
 واعتر بمسلكه في الحنث ودخل البلدة بغير حلف بقيام ولا يمينه بيا
 لكون البمين المطلق تغير حقيقة بدلالة الحال وينبغي تقيده بغير
 علم وانه استغفل لا يتقود ولو ترقى بلا عزل الامتنع اعلا فاليمان
 باقية لزيادة تملكه في وقت ومن هذا الجنس بل منها ما ذكره بقوله كما لو
 حلف ربه الدين غريمه او الكفيل بامر المكفول عنه ان لا يخرج من البلد
 الا باذنه بغيره بالزوجه حال قيام الدين والكفيل لانه انما يبر
 ممن له ولاية المنع وولاية المنع حال قيامه ومنها لو حلف لا يخرج
 امراته الا باذنه بغيره بكمال قيام الزوجه بخلاف لا يخرج امراته
 الدار لعدم دلالة التقييد في حلفه لغيره بل قلنا فهو بهد علم
 يقبل به وكذا اكل عقد بترع كعارية ووصية واورار بخلاف البيع
 ومكثه حيث لا يبر بلا قبول وكذا في طرف النفي والاصل ان عقود
 البرعات يانها لا يجاب فقط والمعاوضات يانها لا يجاب
 والقبول بها وحضرة الموصوب له شرط في الحنث فلو ذهب الخائف
 لغائب لم يحنث اتفاقا بين ملك فلو حلف لا يحنث في حلفه لا يشتم
 ربه كما يشتم وروى في سمارين والمفعول عليه الوفاء في بيع
 الشتم يقع على الشتم المقصود فلا يحنث لو حلف لا يشتم طلبا لوجود
 ربه وان دخلت الراية الى دماعه في وقت الحنث في حلفه لا يشتم
 بنفسه او وروايشه او ورواها لا دماعه لا يعرف حلفه لا يشتم

فزوج

فزوج فمضوا فاجاز بالقول حنث وبالفعل ومنه الكتابة خلا
 لا يبر سماعه لا يحنث به بغيره فانه ولو نذر وجه فمضوا ثم حلف لا
 يشتم زوج لا يحنث بالقول ايضا اتفاقا لا سماعا بوقت العقد كل
 امرأة تدخل في النكاح او تغير خلا لا تملك فاجاز النكاح فمضوا بالفعل
 لا يحنث بخلاف كل عبد يدخل في ملكه فهو فاجاز به بالفعل حنث
 اتفاقا لكثرة اسباب الملك بما فيه حلف لا يطلق فاجاز طلاق
 مضوا مولا او فعلا فهو كالتكاح غير سوق المهر ليشتم لوجوده
 قبل الطلاق قال لامرأة العذران وحلت دار فلان فانت طالق
 فاجاز الزوجه فدخلت طلقت ومثله في عدم حنثه باجازه فعلا
 ما يمينه الموثقون في التعاليف من نحو قوله ان تزوجت امرأة
 بنفس او بوكيل او بفوضولي او دخلت في نكاحي بوجه ما لمكن
 زوجة طالق لانه قول او بفوضولي الى اخره عطف على قوله
 بنفسه وعامله تزوجت وهو حاق بالقول وانما يشتم باب
 الفوضول لوز او او اجرت نكاح مضوا ولو بالفعل فلا خلاص الا
 اذا كان المعلق حلالا في الميزوجه فيرفع الامر الى الشافعي بغيره
 البمين المضافة ومنه ما في التعليق ان الاثنا كاف في ذلك
 ويح حلف لا يدخل دار فلان انتظم المأذون والمساورة والمسا
 المستفارة لانه المراد به السكن عرفا ولا بد ان يكون سكنا لا
 بطريق التبعية فلو حلف لا يدخل دار فلان فدخل دارها وزوجها
 ساكن بها لم يحنث لان الدار انما تشتم الى ان يكون الزوج
 نذر عن واقعات لا يحنث في حلفه ان لا مال له وروى عن علي بن
 بشير بن الامام اي محكوم بافلاس او على ملكه في لانه الدين
 ليس حال بل وحلف في الذمة لا يتصور بغيره حقيقة فزوج
 قال لغيره والله لتفعلن كذا فهو حالف فانه لم يفعل انما طلب
 حنث ما لم ينو الاستحلاف قال لغيره ائمت عديك بالله اولم
 يفعل عليك لتفعلن كذا فالحالف هو المبتدئ ما لم ينو الاستحلاف
 ولو قال عليك عهد الله ان تفعلن كذا فقال نعم فالحالف المبتدئ

فلما داره فيمنه على الزنى ان لم يملك متعة والا فعلى الزنى او ممنو جيبها
 اجد واره ثم حلف انه لا يتركها فبما يقول اخوه لا يدع مال اليوم
 على غيره متعة له لقاؤه وحلفه برقبيل اذا كنت فعلت كذا عامر انك
 طالق فعلى نعم وقد كان فعل طلق وفي الاستباه القاعدة الحاوية
 على السؤال معاد في الجواب قال امراة زيد طالق او عبده هو او
 عليه المشيئة الله ان فعل كذا او ما زيد نعم كان جالسا على اذنه عليه
 فحلف بالطلاق ما لا عليه شيئا منهن بالمال حيث يفتي حلف ان فلانا
 ثقیل وهو عند الناس غير ثقیل وعنده ثقیل لم يكن الا ان ينوي ما
 عند الناس لا يعمل معه في القصدارة مثلا ففعل مع شريكه حنث ومع
 عبده المأذون لا لا يبيع ارضه فلان فزاع بينه وبين عبده حنث
 لا نصف الارض تسبي ارضا بخلاف لالا دخل دار فلان قد دخل
 المشتركة اذ لم يكن ساكن **كتاب** الحذف والحد لغة المنع
 وشرا عاقبة مقدرة وجبت حقا كذا زجر افلا يكون الشفعة
 فيه بعد الوصول للحاكم وليس مطلقا عندنا بل المظهر القوية واجمعوا
 ان لا لا شفعة الحد في الدنيا فلا تفرج حد لعدم قدره ولا قصاص
 حد لا نه حق البولي وانما الموجب للحد وطلعي وهو اذ قال قد حنثت
 من ذكر مكلف فخرج البص والمعتق فخلق فخرج وطلعي المأذون
 فلما حد عليه مطلقا للشبهة واما الا على فحينئذ لا بالقرار
 لا بالبرهان شره وصحابه طابع في قبل مشادة حالا او ما ضا
 حوزة المكة والدبر ونحو الصغيرة خالي عن ملكه اي ملك الوطلي
 وشبهته اي في الحلق لاني الفقل ذكره اربع الكمال وزاد الكمال
 حتى دار الاسلام لا نه لاجد بالزنا بداره ب او تمكينة في ذلك
 بان استلحق متعة على ذكره فانها يحدان لوجود التمكنين
 او تمكينا فان فعلوا طليعا بل تمكين فتم التوقيف وزاد
 في المحرم العلم بالتحريم فلو لم يعلم لم يحد للشبهة ووجه في الفقه
 بكمه من كل ملة ونسب بشهادة اربعة رجال في مجلس واحد فلو
 متفرقين حدوا بلفظ الزنا لا مجرودا الوطلي او الجماع و

طاهر الدرر انما يقيد معنى الزنا يقول مقامه ولو كان الزوجه
 احدث مع اذ لم يكن الزوجه قد نكح ولا شهد به نكاحا بولده للثبوت لانه
 يدفع اللعان عن نفسه في الاول ويسقط نصف المهر لو قبل الدخول
 او نفقة العدة لو بعده في الثانية طاهر بن حبيب الامام عنه ما
 هو اي عن ذاته وهو الا بلام عيني وكيف هو وابن ابي عمير
 زنا وبين زنا لم يجر ان يكون مكرما او بدرا الحرب او في صباه او بامه
 ابنه ميتة فحقه القاض احتيا لا للمدرو فان بينوه وخالوا رابعا
 و طليعا في فريجه كما يبين في المحكمه هو زيادة بيان احتيا لا للمدرو
 وعدله اسرا وعلمنا اذ لم يعلم بجرائم حكم به وجوباً وترك الشبهة
 به او لم يملك فالتشادة او لم يملك فالتشادة او لم يملك فالتشادة
 صاحبنا ولم يكد به الا فولا طهر كذا به بجد او رتقا ولا اقرب زمانه
 بخرب او بين باخرس يجوز ادعاء ما يسقط الحد ولو اقر به
 او برقة في حال سكره لا حد وتوسر ما او زنا حد لا الاث
 لا يكتفى بالكذب والاقرار بحدته من اربعا في مجاز اي الموقر
 الاربعة كلما اقر رده بحدته لا يراه وسال كما مر حتى عن الم زنا
 يجوز بيانه بامه ابنه من اربعا كما يفتي حد فلا يثبت يعلم القاض
 ولا بالبينة على الا قرار ولو وقع بالبينة فاقترعة لم يحد عندنا
 وهو الا صح ولو اقر اربعا بطلت الشهادة اجماعا سراجا ويحد
 بسبيل ان رجوع عن اقراره قبل الحد او في وسطه ولو رجوع
 بالفعل كره وبه بخلاف الشهادة والقرار الا قرار رجوع كما ان القرار
 البروة توبة كما سبق وكذا ابي الرجوع عن الاقرار بالاحصاء
 لانه لا حد من طليعا حقا لله تعالى في الرجوع عنه لعدم
 المكذب ببحر وكذا اعني بمر الحد والمخالفة لحد كذا شرع وسرقة
 وانه ضمن المال ونسب بفتنة الرجوع بملكك فبالت اواسه
 او طليعت بشبهة الحد ما عدا عن الزنا انما زوجه سقط
 الحد عنه وان كانت زوجه للغير بلا بيته ولو تزوجا بعده اي بعد

زناه او اشترى اكل لا يستحقها في الاصح لعدم الشبهة وثبت
 العقل نحو رجم محض في مضاف حتى يوت ويصلح فلو انكصفوت
 الصلوة لرجم كلابهم قوم تنحو او رجم اخرون فلو قتل شخص او
 قتل عينة بعد القضاء به فهدر و يشفي ان يجر لا قتياله على الامام
 ثم لو قتل الى قبل القضاء به يجب القضاء في العود والوفاة في الخطا
 لان الشراة قبل الحكم بالاحكام والشرط براءة الشهود ولا يجهل
 صغيرة الا العذر كرضيتم القاتل بغيرتهم فانه ابوا او ماتوا او
 عا يوا او قتلوا بعد الشراة او بغيرتهم سقط الرجم لقوات الشرط
 ولا يحدون من الاجح كما لو فوج بعضهم عن الاهلية للشراة بفسقة
 او عني او فرس او قد فوج بعد القضاء لان الامضاء من القضاء
 في الحد وهو لو محضنا اما عينه فيحد في المحض الموت والعينة كانه
 الحاكم ثم الامام هذا ليس حتما كلفه وحضوره يستلزم قاتل ابن الكمال
 وما نقل المصنف عن الكمال تعقبه في الشرع ان من اخذ في الزنا
 حضورهم ليس شرط في مريم كذلك فلو استغفروا لم يسقط ويبدأ
 الامام لو موافق مقتضاه انه لو امتنع لم يكن للقوم رجمه واذا امرهم
 بقوته شرط في كل سبيج انه لو قال قاتل عدل فقتل على هذا بالرجم
 وسلك رجمه واذا لم تغاير الحجة ويكره للاحكام الرجم واذا فعل لا يحرم
 اميرائه وغسل وكفن وصلى عليه ووجه ان عليه الصلوة والسلام على
 على الغامدية وغير المحض بجلده مائة اذ هو انصفا للعبد بلالة
 النقص المراء بالمحصنات في الآية الواحدة كره البيضاوي وغيره
 ربيع وذكر ان يمين انه غلب الالف على الواو كانه على القاعدة
 والعبد لا يحد وسيد بغيره اذ الامام ولو فعل هل يكون الطاهر لا
 لقولهم ركنه اقامة الامام منهم بسوا لا عقدة له في الصحاح ثمة
 السجادة عطف اطرافه متوسلا بين الجرح وغير المولوم وفتح
 نيا بخللا اذ ارسله عورته وقرق جلده على بدة خللا راسه و
 وجهه ورجله قبل وصدروا بطله وتوجده في يوم من متواليه

ومثله

ومثله في اليوم الثاني اجزاه على الاجح جوهره وكان على رقبته
 الرجل قاتلا والمراة قاعدة في الحد والفقار من غير ممدود على
 الارض كما يفعل فانه ما كان لا يكون منه وكذا لا يحد المستوف لان
 المشرک في النفي يوم كان ولا تنزه شيئا بالالف والحد والحسن و
 بقرب جالسته كادونا ويكره ان يصدرا في الرجم وجازة كرسيا
 شيئا بها ولا يكون الحد ذكره السمين ولا يربط ولا يسلك ولا يربط
 فانه مقرر الا ينفق والا ابتغ حتى يوت كما مر ولا يحد بغير جلد ورجم
 في الحصن ولا يربط جلد ونفي او تغريب في البكر ومنه في
 النماية بالجس وواحد حسن واسكن لنفسه من التغريب لا يحد
 على موصوغة بالنفقن الاسياسية وتوزير افيقوشن للامام وكذا
 في كل جناية ثم رجم مريض زنا ولا يجلد حتى يبرأ الا ان ينفق
 الياس من برية فيقام عليه نحو ويقام على الام من بعد وضعا لا يحد
 اصلا بل تجلس لو زنا ببيته فانه حاد بالرجم رجعت حين
 وضعت الا اذا لم يكن للمو ومن برية فحتى يستغفر ولو ادعت
 الجبل برية النساء فانه فكم نعم حبرا ستمين ثم رجمها
 اختيار وان كان بالجلد فتبعد النفاس لانه مرضي وشرا ايا احصا
 الرجم سبعة الحربة والتطبيقات عقل وبلوغ والاسلام والوطن
 وكونه بطلا في جميع حال الا قول وكونه بطلا بصفة الاحصان المذكور
 وقت الوطني رما حصان لكل منها شرطا لصيرورة الاخر بخصنا
 فلو كان احد او لثة عجم فلا احصا الا ان يطلعا بوا العتق فيحصل
 الاحصان به لا يجلد حتى لو زني ونفى بمسكة ثم اسلم لا يربط بل
 يجلد ويبقى شرط اخر ذكره ابن الكمال وهو ان لا يجلد احصانها
 بالارث او فلو ارثا ثم اسلم بعد الا بالاقول بعده ولو بطل
 ببقوته او عته عا وبلا فاته وقيل بالوطي بعده واعلم انه لا
 يجب بقاءه ان كان ببقائه اى الاحصان فلو كان في عمره مرة ثم طلق
 وبقى جرحا او زنا رجم وتعلم ببقائه شرطا فقال شرطا
 الاحصان لانه سنة فخذنا عن النفي ستغفها بلوغ وعقل وحرية

وور ابعه كونه مسلما وعقد صحيح ووطئ مبني عليه اختل شرط
 فلامر جان **باب** الوطئ الذي يوجب الحد والذي لا يوجب
 اقيام الشبهة كدنية او اوائلي ووبالشبهة ما استعملت الشبهة
 ما يشبه النكاح الثاني وتبين في نفس الامر وهي ثلاثة
 انواع شبهة حكمية في الجمل وشبهة اشباه في الفعل و
 شبهة في العقد والتحقيق وحول هذه في الاثر الكبير و
 حقيقة فان ادعاء اي شبهة وبرهان قبل براءة
 وسقط الى وكذا يفسد ايضا بغيره ودعاء الاثني ودعوى الاكراه
 خاصة فلا بد من البرهان لانه دعوى بفعل الغير فيلزم ثبوتة بجر
 لاحد بلانم بشبهة الحمل اي الملك وتسمى شبهة حكمية ان الثابت
 حكم الشرع بحكمه وان حل من ماله كوطئ امته وولده وولده
 وان سقط ولو ولده حيا فميتة كدنية انت وما لك لا يبيك
 ومعتدة الكتابات ولو خلا خلا عن مال واثني نفق بها ثلثا
 ثم لقول غير الكتابات رواج ووطئ البائع الامنة المبيدة
 والزواج الامنة المبرورة قبل تسليمها لمشر وزوجة وكذا
 بعدد في الفاسد ووطئ الشريك الى احد الشريكين الجارية
 المشتركة ووطئ جارية ملكا بغير عهده المأذونة له وعليه وير
 محظوظا بالاربعين ووطئ جارية من الغنية بعد الاقرار
 بدارنا او بغيره ووطئ جارية قبل الاستبراء واللاتي فراجبا
 للمشرى والاتي هي اخذ رضاءا وزوجة حرة بقرنها او
 مطلقا وعنا لابنة او جمل لا امرا او بنتها لان من الائمة من لم يحرم
 به وغير ذلك كما لا يخفى على المتبحر فدعوى المحرم في شتمه مواضع
 متنوعة ولا حد ايضا شبهة الفعل وتسمى شبهة اشباه اي
 شبهة في حق من جعل له اشباه اذ قلن حله العبرة لدعوى
 الطعن وان لم يحصل لالطن ولو ادعاء احداهما فوق طالم كذا
 حتى يقرأ جميعا بعلمهم بالحرمه ثم كوطئ امته ابوية وان عليها
 ثلثين ومعتدة الثلاث ولو بغيره وامته امرأة وامته سبعة

وطئ

ووطئ المشرى الامنة المبرورة في رواية كتاب الحدود وهي
 المحظورة بلقي ووطئ الامانة المبيدة للمهرين كما لم يهرس ويطبق
 حكم المستأجرة والمعتوبة ويتبين ان الموقوفه عليه كالمأذونة
 ثم ومعتدة الطلاق على حال وكذا المختلعة على الصحيح براجع
 ومعتدة الاغتصاب والحال انها ام ولد والوطئ ان ادعى
 النسب ثبت في الاول اي شبهة الحمل لان الثانية اي شبهة الفعل
 لتحققه في الاثني المطلقه ثلثا بشرطه بان تعد لاقول من ستمين
 لا لاكثر الا بدعوة كما مر في باب وكذا المختلعة والمطلقة يوفى
 بالاول ثلثا والثاني ووطئ امرأة زنته اليه وقال الثاني
 زواجك ولم تكن كذلك معتدة اجبرهن فثبت شبهة واحدة
 ايضا بشبهة العقد اي عقد النكاح عنده اي الامام كوطئ محرم كحما
 وقال لا اذ علم بالحرمة حد وعليه الفتوى خلاصة لكن المحقق في جميع
 الشروح قول الامام فكلما الغتوى عليه اول فانه فاسم في صحيحه
 وهو في الفقه انما من شبهة الحمل وثبها ثبت النسب كما مر
 او ووطئ في نكاح بغير مهر ولا حد شبهة العقد وفي الجنبى تزوج
 بغير مهر او منكوبة الغير او معتدة ووطئها طائفا بالحمل لا يحد ويعزر
 اذ طائفا بالحرمه فكلما عنده خلافا لها فظهر ان نفسه بها ثلثا
 اقلام قول الامام وحده بوطئ امته اجبة وحيه وسائر شارحه
 سوى الولاد لعدم المهر وطئ امته وجدته عما قرأته
 فظننا زوجه ولو هو انما يميزه بالسؤال الا اذا دعاه
 فاجابته فأكلمه انا زواجك وانا فلانة باسم زوجته فوافقه لان
 الاخبار دليل شرعي حتى لو اجابته بالفعل او بنعم حد وقيمة عده
 عصف على خيرة حد وجاز للفصل نذر با حربه ستمين وحده
 ونفى زني بغيره مستامنه لا يحد الحر في الاول والحرية في
 الثانية والاصل عند الامام انه الحد وكلما لا تقام على مستامنه
 الا حد القذف ولا يحد بوطئ براءة بل يعزر ويتدعى ثم تحت في
 ويكره الانقاع براهية وميتة يجنب وفي النذر ان يوطئ

ند باللعولهم تضمن بالقيمة ولا يحيد بوطى اجنبية زمت اليه مثل
 خبر الواحد كخاف في ظلمه بغير شبه يقول الله يا محمد اني امرتك
 وعليه مهر ما يذ لك قضى عمره بالعدة او بوطى وبر ومال اذ فعل في
 الاجانب حدودا في عبده او امته او زوجته فلا جناح عليهما على
 مال في الدار بينهما الا اوقا بالنار منهم المجدار والتكليس
 محل مرتفع بانباع الاجار وفي الحامى والمجدار وفي الفج بغير
 ربي حتى حتى يوت او يوتوب وتواعتا واللوطة قتله الامام سيامة
 قلت وفي الزهر مغز بالبحر المتعبد بالامام فيهم ان القاض ليس
 الحكم بالسياسة **فزع** في الجوهرة الاستمناه حرام وفيه التعزير
 ولو ممكن امراته او امته من العيب بذكره فانه لكره ولا شيء عليه
 ولا تكون اللوطة في الجنة علم الصحيح لانه تعالى استبقها وسما
 حبيبة و الجنة مشربة عنها في وفي الاستباده حرمها عقليته فلا حرج
 لها في الجنة وقيل سموية فتوجد وقيل خلق الله تعالى طائفة رخصتهم
 الا على كانه كور والاسفل كالناس والصحاح الاول وفي
 البحر حرمها استمر من الزنا لحرمتها عقلا وشرا وطبعها وانما
 ليس بحرام طبعها وتزويج حرمته بترقيق وشرا بخلافها وعدم
 الحد عند لا تحقها بل للتقليد لانه مطهر عما قول وفي المجتبى كغير
 مستحلا عند الجمهور او زنا في دار الحرب او البقي الا اذا
 زنا في غير كراميه ولاية الائمة تهدية ولا حد بغيره غير
 مكلف بخلقة مطلقا لا عليه ولا عليه وفيه عكس حد فقط
 لا حد بالزنا باسما جرة كراي للزنا والحق وجوب الحد
 كاسما جرة للخدمة في ولا بالزنا باكره ولا باكره وراية الكره
 الا في الشبهة وكذا الموقال استر بها ولو حرة تجب حتى قتلى
 امه بزمانا الحد بالزنا والقيمة بالقتل ولو اذ حب عينا لزمه قتلها
 وسدق الحد لملك الجنة العيانا ورث شبهة تهدية وتوضيل
 ما لو افضى في الشرح ولو عصبها ثم زنا بها ثم قتلها فلا حد
 عليه اتفاق بخلاف ما لو زنا بها ثم عصبها ثم قتلها كما لو زنا

بحر

بحر ثم كرها لا يسقط الحد اتفاقا في حق والقيمة الذي لا وال
 حرة يوجب بالقيمة والاموال لانها من حقوقها العيا و
 في شرفه والحق اما بتكليفه او بمتعة المسلمين وبه علم ان
 العقصا **اي** لا يستحق العقصا والاموال بل التكليف
 في ولا يحيد ولو لوقد في لعنة حق الله وائمة اليه ولا ولاية
 لاحد عليه بخلاف امير البلدة فانه يحيد بالامام **باب**
 الشراعة على الزنا والرجوع عند الشهادة واجد متقادوم بلا حد
 كرض او بعد ساقه او خوف طريقا لم تقبل للزنا الا في حد
 المقتض اذ فيه حق العبد ويضمن المال المروق لانه حق العبد
 فلا يسقط بالثقة دم ولو اقرب الى بالحد مع المتقادوم حد
 لا تنقأ الزنا بالان الشرب كاسبج وثقا ومهز وال الزنج وغيره
 بعضي شهده هو الاجر ولو شهدوا بزمانا متقادوم حد الشهادة عند
 البعض وقيل لا كذا في الحاشية شهدوا على زناه بزمانا حد ولو على
 سرقة من عارب لا شربة عليه المد عوى في السرقة وروح
 الزنا اقرب بالزنا بجهولة حد وان شهدوا عليه بذلك لا احتمال
 انما امراته او امته كاختلافهم في خلوعا او في البلدة ولو كان علم كل
 زنا اربعة لكذب احد القريتين يعني ان ذكره او قتل واحد او بناء
 المكانة والا قبلت في حق ولو اختلفوا في زنا ببيت واحد صغير
 حد اي الرجل والمرأة استمنا لانهما مكان التوفيق ولو شهدوا
 على زنا ما وكسح اي بكر او رثا او زنا او هم فسقط او شهدوا
 على شهادة اربعة وان وجد عليه شهدوا لاصول بعده فلكم كحد
 احد وكذا لو شهدوا على زناه فوجد مجبو با ولو شهدوا بالزنا
 ولكن هم عيانا او شهدوا في قذف او ثلثة او واحد منهم حد ودا
 وعبد او وجد احد هم كذا حد بعد اقامة الحد والقد في ان
 عليه المقتض وارسى جلده وان مات منه اهدر خلاها لها و
 دية رجم من بيت المال اتفاقا ويحد من رجم من الاربع بعد
 الرجم فقط لانقلاب شهادة بالرجوع قذف وعزم ربيع الاية

واز رجوع قبله الى الرجوع حد والافقة ولا رجوع لان الامضاء في باب
 الحمد وولا شئ على ما حسن رجوع بعد الرجوع فان رجوع اخر حد او
 عزما ربه الى ربه ولو رجوع الثالث ضمن الربيع ولو رجوع الحنة
 ضمنوا اخا سا حادى ضمن الزكاة ودية المرحوم اذ ظهر واعد اهل
 الشراوة عبيدا او كعارا وهذا اذا اخبر المرحوم بحرية الشهود
 و اسلامهم رجوع طالما تعدت الكذب والافادة في بيت المال
 اتفقوا ولا يحل للفقهاء لانه لا يورث بحكمه لو قتل من امر بوجه
 بعد التزكية فظهر والكذلك غير اهل فان القاتل يضمن الدية استأنا
 لشبهه حجة الوضوء فلو قتل قبل الامراء وبعده قبل التزكية اقتضى
 منه كما يقتضى بقتل المقتضى بقتله فخصا طهر الشهود عبيدا او لا
 لانه الاستيعاء للولاء فيلحق الرده واز رجوع ولم تترك الشراوة
 فوجدوا عبيدا فعدت في بيت المال لا مستأنا امر الامام فتقتل فعلا
 اليه واز قال شهود الزنا تعدنا النظر قبلت لا با حنة لئلا يشك في
 الا اذا قالوا تعدناه للسنه فلا تعين لفسادهم في واز انكر الاجتهاد
 شهود عليه رجل وامرأتان او ولدان زوجة منه قبل الزنا فنهى
 رجوع ولو خلا بها ثم طلقها وقال طهرها وانكرت فهو عصف باقرارها دونها
 لما تقررت الاقرار حتى قاصرة كما لو قالت بعد الطلاق كنت نصرانية و
 قال كانت مسلمة فبرجع المحض ويكفر غيره وبه استغن عن ما وجد في
 بعض نسخ المتن من قوله اذا كان احد الزانيين مخصنا بحد كل
 واحد منهما حدة فتأمل تزويج بلا ولا يدخل بها لا يكون مخصنا عنه
 الثاني تشبهه بخلاف منه **باب حد الشرب المحرم بحد**
 مسلم فلو ارتد فمسلم لا يحد لانه لا يقام على الكفار حكمهم
 لكن في مائة المقتضى مسكر الذم من ارام حد في الاجبة حرمه مسكر
 في كل مائة ما خلق فلا حد اخر من للشبهة مكلفه طابع غير مظهر
 شرب الخمر ولو قطرة بلا قيد مسكر او مسكر من بنية ما به يفتي طوعا
 عالما بالحرمه حقيقة او حكما يكون في دارنا كما قالوا لو دخل حراما
 وارتد فمسلم شرب الخمر جازا بالحرمة لا يحد بخلاف الزنا حرمه

كناج

في كل

في كل مائة **ملت** بر و عليه حرمه مسكر اية في كل مائة
 حتما على بعد الافقة مكو حده قبلها فظاهر انه بها وعيني اذا اخذ
 الشرب ويرى ما لم يرب من حرا او ينفذ فيمن قهر الراية على الخمر
 فقد قهر موجوده جزا لمرجه و هو موثقة سماعي غايه الا ان تنقطع
 الراية بعد المسألة و هو غلابه ان يشهد بالشرب طارعا
 يقول لا اخذناه ورجعنا موجوده ولا يثبت الشرب بها بالراية ولا
 يتقبلها بل بشراوة رجلين يشهدا الاما عن ما يها وكيف
 شرب لاحتمال الاكراه ومنع شرب لاحتمال النفاذ ومنع شرب لاحتمال
 شرب في دار الحرب عاذا ميتوا في كل حبة حتى يسأل عن عدد الله
 من يعقض بظاهرها في حد ما حانية ولو اخذت في الزمان او شهد
 احدهما بسكره من الخمر والاخر من المسكر لم يحد فظهر به اوثية
 باقراره مرة صاحبنا ثنين سو طاه متوافق بحد الخمر ونسوا للبعد
 وخرقة علم بدنه كذا الزنا كما مر فله اقر سكران او شهدوا بعد الزوال
 رجعا لا بعد مائة او اخر كذلك او رجوع عن اقراره لا يحد لانه
 خالص حق الله فيجعل الرجوع منه ثم شيئا باجتماع الصحابة ولا اجماع
 الا بما اجماعهم وابن مسعود وها شرط قيام الراية والكرام
 من لا يقر بما بين الرجل والمرأة والساء والارض وقالوا من يملكها
 كلامه عا لها فلو نصف مستقما فليس كذا في بحر ونجنا للفقهاء
 لضعف دليل الامام فيجوز لو ارتد مسكر ان لم يصب فلا تح
 عليه عرسه وهذه احد المسائل السبع المشاهير من انه
 كما يصح كما بسطة المصنف مؤيد للاشياء وعجزنا ونقل في
 الاشربة عن الجوهرة حرمه اهل الكمال وحشيشة وافيون
 لكن و حرمه الخمر ولو سكر بالكلية لا يحد بل يجوز انتزاعه في
 المنزلة المحقق ما في العناية اذ البين جازح مباح لانه حشيش
 اما ان كرمته فحرام اجتم عليه بعض الحد شرب ثم اخذ بعد
 النفاذ لم يحد كما مر في الامضاء من القضاء باب الحدود و
 لو شرب او زنا ثانيا بسانفه الحد كذا في المتن كما ينبغي **فروع**

حج وضمن السرقة ثم هلك وترك ما بين يديه من سرقة من
 تركته لعدم فعله ثم لا يطالب كذا في منع الزنا سفلي وعبد
 اياه اى اصله واز علا وسجده لف ونشر رب بعذق امة الحرة
 المسلمة المحصنة فلو كان لها ابن من حرة او اب او كونه ملكا
 اطلب في الذر و اذا سقط عنه الحق عزربل بستم ولده بعز و لا
 ارث فيه خلاف الشافعي ولا رجوع بعد اقرار ولا اعتنا من اى اخذ
 عوض ولا مبيع ولا عفو منه وعنه نعم لو عفى المقذوف فلاحده لا
 معه العفو بل ترك المطلب حتى لو عا وطلب حده ثم عفا ولا الاثم
 الحة الا بحضرة قال لا يؤجز ان يقال الاخر لا بل انت حدة العتية حتى
 الله منه بخلاف ما لو قال له مثلا يا حبيب فقال بل انت حدة لم يؤثر الا
 انه حقهما وقد ثبت ويا فلكنا بخلاف سبب كوننا بغير
 يدى القاضى او تخاربا لم يلكا فادرك مجلس الشريعة والفتاوى
 القريب ولو قال لوسد وهو من اهل الشراة فزوت به حدة ولا لقا
 الاصل ان الحد ين اذا اجتمعا وفي تقديم احدهما اسقاطا لآخر
 وجب تقديمه احتياالا للذر واللفاق في معنى الحد ولذا قالوا لو
 قال لى باز اية بنت الزانية بداء بالحد لينتفى اللعان ولو قالت في
 جوابه زنيته بك او معك اهدر اى الحد واللعان للشك فيه
 بالخطاب لانها لو اجابته بانث از من حد وحده حايته ولو كان
 ذلك مع اجنبية حدة وونه لتقدر بغيره اقر بولده ثم نفاه بلا عت
 وان عكس حده للمقذوف والولد فيهما لا اقراره ولو قال ليس
 بابنك فزوت رانة انكر الولادة قال لامارة باز ان حد
 اتفاقا لان الرابة كخلف للترخيم ولرجل باز اية لا وقال محمد بك لا
 الا و تدخل للمبالغة كعلامه قلنا الاصل في الكلام الزنا كبر ولا حد
 بمقذوف من الاول ولا اب له معروف في بلد المقذوف او من لا عت
 بولده لانه اماراة الزنا او يقذف رجل وطئ وفي غير ملكه بكل
 وجه كامة ابنة او بوجه كامة مشركة او في ملكه المحرم ابد
 كامة اى اخذ رضاعا في الاتح الفوات العفة او يقذف من

زنت في كفرة لسقوط الا حصان او يقذف مكاتب مات عز و لا
 لا اختلاف الصحابة في وية فاورث بنية واحدة واطل عمره
 حايضا وامة بنو سبية ومكاتبه ومسلم كى حرمه في كفرة بنبوت
 ملكه منهم وفي الاجرة خلافا وحدها من ثمن مكاتب
 المزم ايقا حقوق العباد بخلاف حد الزنا والسرقة لانها من
 حدود الله المحصنة كذا في الزنا واما الذم في الكفر الا لغير عتية ملك
 فمنا عن المكينة تحجيج حدة بالسك اية وفي السراجية واذا
 اعتقدوا حرمة الحرة كما لو كانا مسلمين وفيها لو سرقت الذم
 او زنا مسلم اذ ثبت باقرار او بشهادة المسلمين حدوا بشراة
 اهل الذمة لا اقرارا العاؤف بالمقذوف فانه اقام اربعة على زنا ولو
 في كفرة لسقوط احصان كما مر او اقرارا زنا اربعة كما مر عبارة
 الذر او اقراره بازنا فيكون معناه اذ اقام بنية على اقراره
 بالزنا و قد حرم في البقرة البينة على ذلك لا تقبض اصلا ولا يقول
 عليها لانه ان كان متكررا فربح فتلقوا البينة وان كان مقرا لا يسمع
 مع الاقرار الا بسمع مذكورة في الاشهاد ليست هذه منها فلذا
 غير المصنف العبادة فتنبه حد المقذوف يعني اذ لم تكن الشهادة
 بحدة متقادم كما لا يخفى وان عجز عن البينة للحال واستماجل لاحقا
 شهوده في المصر يوجب اليمين بالمجلس فانه حده ولا يكفل ليداب
 لطلبهم بل بالمجلس يقال ابعث اليهم من يحقرهم ولو اقام اربعة
 ما اذ كان حال فري الحد عن العاؤف والمقذوف والشراة
 ملتصقا بكنفي كحد واحد لجنابات الحد حية بخلاف ما اختلف
 جنسها كما بيناه و عجم احلاقة ما اذا اتخذ المقذوف ام تعدد بكنية
 ام كليا في يوم ام ايام طلب كلهم ام بعضهم وما اذا احدث للمقذوف
 الا سوطا لم يقدف آخر في المجلس فانه يتم الاول ولا شيء للثاني
 للذ اخل وما اذا اذنف متعق فخذف آخر حدة العبد فانه اخذه
 الثاني كماله فانوز لو متوع الاربعين لها من في سرقة الزنا يلعن
 فخذف فخذف فخذف لم يحد ثانيا لانه المقصود وهو اطلاق كذب و دفع

العا ححصل بالاول انتهى ومفاده انه لو قال له يا ابن الزنا
 الزانية وانه ميتة فحقا حدها نيك لا يخفى واما وتقييده بالحد
 التعزير فيقتضيه الفاعل لانه حق العبد **منع** عاين الفاعل رجلا زنا
 او شرب لم يكفه استحيانا وعن عدة كدته فباسا على حد الوقوف
 والعقود قلنا الاستيفاء للفاخر وهو مذنب للدرء بالخبرة
 فالحقبة الزمنية حواسل السعدية **باب** التعزير هو كلفة
 التاديب مطلقا وقول القاموس ان يطلق على ضرب دون الحد
 غلط فلهذا وسر عاينا واجب دونه الحد الكثرة **سنة** وثلاثون سوطا
 واكله ثلثه لو بالضرر وجعل في الدرر عاين اربع مراتب وكله من
 مع عدم تفويضه للحاكم مع انما ليست على احلاقا فان كان
 من اشراق الاشراف لو ضرب غيره فاداه لا يكفي تعزيره بالا على
 واري ان بالضرر صواب ثم ولا يفرق الضرب منه وقيل يفرق
 وفق بانه ان بلغ اقضاء يفرق والا لا شرع وجبانه ويكون
 وبالجبس بالصفحة على العتق وترك الاذ وبالكلام العفيف
 وينظر الفاضل لم يوجب عيوس وبشتم غير العتق مجتنب منه عن
 الترخي لا يباح بالصفحة لانه من اعلى ما يكون من الاستحقاق فيضاه
 عنه اهل القبلة لا يباح في المذهب بحر وفيه عن الزنا في وقيل
 يكون ومعناه ان يمسك مدة لينتجرب ثم يعيده له فان ايسر توبته
 حرره الحارثي وفي المجتبى ان كان في ابتداء الاسلام ثم تنسح
 التعزير **سنة** تقدير بل او مقوض الاراي الفاضل وعليه ما يجازي
 لانه المقصود منه الزجر واحوال الناس فيه مختلفة بحر ويكون التعزير
 بالقتل كمن وجد رجلا مع امرأة لا يحل له ولو اكرها فلها قتله ودمه
 يدر وكذا الفلام وهاهنا ان كان يعلم انه لا ينزجر بصياح وضرب
 بما دونه **السلامة** والابانة علم انه ينزجر بما ذكر لا يكون بالقتل وانه
 كانت المرأة مطاوعة قتلها كذا عزاه الزيلعي للهند وانه ثم قال
 وفي مينة المفتح لو كان مع امراته وهو يزني بها او مع حرمها ومطاطا
 قتلها جميعا انتهى واخره في الدرر قال في البحر ومفاده الفرق بين

الاجنبية

الاجنبية والزوجة والمحرم في الا بالشرط المذكور من عدم
 الاشرار المذكور وفي غير ذلك مطلقا انتهى ورواه في الزهر
 بما في البرازية وغيره من السوية بين الاجنبية وغيره ويدل
 عليه تنكير الهند وانه للمرأة نعم حاق المينة مطلقا فيجوز على المينة
 ليشقق كلامهم ولذا اجزم في الوهابية بالشرط المذكور مطلقا و
 هو الحق بلا شرط احصاء لانه ليس في الحد بل من الامر بالمعروف
 وفي المجتبى الاصل انه احصاء لكل شخص راي مسلمانا ان يحل قتله
 وانما يستغنى خوفا من ان لا يصح ان ذنا وعلم هذا القياس الكبار
 بالعلم وحقا الطريق ومما يجب الكس جميع الظلم باذن شرع
 له مينة وجميع الكبار والاعوان والحقا يباح قتل الكفر ونباه
 فانهم انتهى واقية الناصح بوجوب قتل كل مؤذ وفي شرع الوهابية
 ويكون بالنفي عن البلد وبالجموم على بيت النفس وبالافراج
 من الدار وبرد ما ذكره وماز الخمر والخطوة ولم يقتل احواله
 بية ويعتبه كل مسلم حال مباشرة المعصية منه واما بعد ما
 فليس ذلك بغير الحاكم والزوج والمولى كما سيأتي **منع** من
 عليه التعزير لو قال لرجل اقم على التعزير ففعله ثم رفع للحاكم
 فانه يكتب به قتيبه واقرة المصنف ومثله في دعوى الخيانة لكن
 في الفقه ما يجب حقا للبعد لا يقيد الا امام متوقف على الدعوى الا
 ان يحاكم فيه فليحفظ ضرب غيره بغير حق وضربه المضر وبانتهى
 كالوقت مما يبرح يد الفاضل ولم ينكحها كما مر وبه اذ باقائه
 التعزير بالبادي لانه اظلم قتيبه وفي جميع الفناء وانه المجازاة بمثل
 في غير موجب حد لانه زنا ولم ينزجر بعد عليه فادركت ما عليهم
 من سبيل والعفو افضل فمن عفى او صلح فاجزه على الله
 وحق جبره ولو في بيته باذنه من الخروج منه ثم معضرة
 او اجتناب الزيادة ما يجب وضربه استلزامه حفيف عدو خلا
 فلا يخفف وصفا ثم حد الزنا شبهة بالكتاب ثم حد الشربة
 لثبوته باجماع الصحابة لا بالقياس لانه لا يجزى في الله ووثم العتق

جامع كح

لضعف سببه باجمال صدق القاذف وعز ركل من كذب
 موقوف على مسلم بغير حق بقول او فعل الا اذا كان الكذب ظاهرا كالكذب
 على منكر ولو بغير العذر او اشارة اليه لانه غيبه كما ياتي في
 الخطر من كذب من كذب محرم وكل من كذب معصية لاحقرها فيها التوسير
 استباحه فيعز زبغته ولله وقته وبغته مملوك ولو اقام ولله
 وكذا بعذف كافر وكل من ليس من خص بزمانه ويبلغ به عاقبة
 كما لو اصاب من اجنبية فحرم ما عجز جماع او اخذ اسرقا بعد جبه
 للمناع قبل اخراجه وفيها عدايا لا يبلغ عاقبة وبغته اي شتم
 مسلم ما يباين سق الا ان يكون معلوم الفسق ككاسل مثله او
 علم القاذف بنفسه لانه الشين قد الحق هو بنفسه قبل قول القائل
 فتحه ما اراد القاذف ان يثبت بالبينة جزا بباين سببه لا يسمع
 ولو قال يا زنا او اذنبت ان تسمع بشيعة الحد بخلاف الاول حتى
 لو بشيعة فسقته باخبر حق الله او لا بعد قبيل وكذا ان جر الشاهد
 ويتبعني ان يسأل عن سبب فسقه فان بين سببا شرعيا
 كتنقيب اجنبية وعناقتها وخلوته بها مطلق بینه ليغزو ولو
 قال هو تركيب واجبا سأل القاذف المشوم عما يجب عليه فعلمه من
 الغوايق فان لم يعرفه ثبت فسقه لاقى الجنب من ترك الاشتغال بالفسق
 لا تقبل شراوته والمراد ما يجب عليه فعلمه منه وعز الشاتم بباين
 كافر وهل يكفي ان اعتقد المسلم كافر ان لم يات بالبينه شرع وجاهل
 ولو اجابه بلبس كافر خلاصه في التاخر ثابته قبل لا يغزو مالم يعلم
 يا كافر بالله لانه كافر بالظاهرات فيكون حشوا بالجهل باسارقه
 يا كافر يا حشوا يا كافر يا سقنيه يا بلبد يا احمق يا مباحي يا عدوان
 يا كاذب وكل من سأل فانه عنده من قوم نوط عليه لا يغزو ان
 اراد ان يعمل عملهم عز عنده وحده عندها والتحق تعزيره لو في
 غضب او هزل فانه يات بيقا منافق يا رافض يا مبتدعي يا
 يهودي يا نصراني يا ابن النصراني من يابن الا ان يكون لصا لصقة
 القائل كما مر والله اعلم بالصواب اذا اخبر ركانت او فلال فاسق

وكنه

وكنه كذلك مالم يكون محرر الدخول في غيبه يا كونه
 لا يبار على امراته او حرمه يا قتلها مراد في ديوث بمعنى
 موصى يا شارب الخمر يا اكل الكلب يا ابن النجاسة فبها وادانته
 اذا شتم احد عذر بطلب الولد كبا ابن الفاسق يا ابن الكافر
 وانه يعز ببقوله يا نجبة لا يقال القبح عرفا ان شتم من الزانية
 لكونها كجارية بالاجرة لا انما نقول لانك المعنى لم يكف فانه الزنا
 بالاجرة يسقط الحد عنده خلافا لما بين كمال كمن في
 المحضرات بوجوب الحد فيه قال المص وهو ظاهر يا ابن الفاجرة
 انت ماوى الاصوص انت ماوى الزواني يا من يلعب بالصبيان
 يا حرام زاده معناه المستول من الوطى الحرام فيقع حاله الخيض
 لا يقال في العرف لا يراد بك بل يراد ولد الزنا لا نقول
 كثيرا ما يراد به الخداع التليم فلهذا لا تحذف **مخرج** او تحذف نفسه
 بالذات او عرف بها لا يقتل مالم يستحل ويبلغ في تعزيره او
 بلا عن جواهر الفتاوى وفيها فسق تاب وقال ان رجعت الى
 ذلك فاسترحت واعلم انه رافض فرجع لا يكون لا فضيا بل عاصيا
 ولو قال ان رجعت فهو كافر فرجع كفره كفارة يدين لا يغزو
 بيا حار يا خنزير يا كلب يا شمس يا قرد يا ثور يا بقير يا جبه
 لظهور كذبه واستحسن في الامداد استغفر لواله طيب من
 الاشراف وبتبعه الزبلي وخيره يا حجام يا ابله يا ابن النجاس
 ابوه ليس كذلك وواجب الزبلي الزنا التعزير في يا ابن النجاس
 يا موابر لانه عرفا بمعنى الموابر يا بعا هو كونه بالفارسية وفي
 الملتقط في عرفنا يعز فيه وفي ولد الحرام بهر والظالم
 انه من شبه الفضل اختيارا من حرم شرعا وبعد عار ايعز
 والالا ابن كمال يا خجك كونه الماء من يضحك عليه الناس
 اما بفتحها من يضحك على الناس وكذا يا مسخرة واخرا في الفتا
 التعزير فيها وفي يا سحر يا معاصم وفي الملتقط واستحسنوا
 التعزير لو المقول له فقيرا او غلوا او غنى سرقة علم شخص وشجر

الابون

عن انبياء لا يعرفون كما لو ادعى علم آخر بدعوى توجب بكفيرة
وغير المدعى عن انبياء ما ادعاه فانه لا شيء عليه اذا صدر
الكتاب علم وجه الدعوى عند حكم شرعي اما اذا صدر علم وجه
السبب والاتفاق بين فانه يعرف فداوى قاضي الهداية بخلاف دعوى
الزنا فانه اذا لم يثبت بحد لا مرد و هو ان التعزير حق العبد عما ثبت
فيجوز فيه الاموال والعفو والكفيل زبني واليهان ويخلفه بالله عالم
عليك هذا الحق الذي يدعى لا بالله ما كنت خلاصة الشهاد
علم الشهاد وشهاد رجل وامرأتين كما في حقوق العباد و
يكون اربعة حقات لله تعالى فلا عفو فيه الا اذا علم الامام ان زنا جارية
الفاعل ولا يدين كما لو ادعى عليه انه قبل اخوة مثلا ويكوز انبياء
بمصر شهد به فيكون مدعيها شهادته كدعوى معه آخر وما في القنية
وغيره لو كان المدعى عليه امرؤ وكان اول ما فعل بوعظ
استحسانا ولا يعرف بربك ان يكون في حقوق الله فان حقوق
ليس للقاضي اسقاطا في حق ما في كراهية الظاهر به رجل يصر ويقرر
الناس بغيره ولسانه فلا بأس باعلام السلطان ليس جرم
يفيد انه من باب الاجازة وانه اعلام القاضي بذلك يكفي لتعزيره
نهر **قلت** وفيه من الكفالة معز بالبلد وعينه للقاضي تعزيره
المتهم وانه لم يثبت عليه وكل تعزير لله تعالى يكفي فيه جزاء العدا لانه في
حقوقه تعالى يقضي فيه بغير اتفاقا ويقبل فيه الجرح الجرح والى مرد
عليه في كيت من المحاض في حق ان ان يعمل به في حقوق الله ومن
اخذ بتعزير الكاتب فقد اخطا انتهى ملخصا وفي كفالة العيش عن
الثاني من كجج الجرح ويشترط ويترك الصلوة اجرة وانه قد ثبت
افرجه ومن بينهم بالقتل والسرقة وضرب الناس اجب
واخلده والمتجن حتى يتوب لانه شر هذه اعيان الناس وشر الاول
علم نقه شتم مسلم وميا عز لانه ارتكب معصية متقنية
مسائل الشتم بالعلم اتفاقا في شتم وفي القنية قال كيدوي
او جوستي با كافر يا ثم ان شتم عليه ومقتضاه انه يعرف

لا تركانه

لا تركانه الا ثم يجر و اقتره المصنف كسرح نظر فيه في النه
قلت ولعل وجه ما مر في باق سبق فتأمل يعرف المولى
عبدده والمرزوق زوجته ولو صغيرة لما سيجي علم تركها للزنية
الشرعية مع قدرتها عليها وتركها عن الجناية وعلم الزوج
من المنزل لو يعرف حتى وترك الاجابة الا الفواش لو طاهرة من
نحو جفن ويلحق بذلك ما لو ضربت ولدها الصغيرة عند الجاء
او ضربت جارية بخبرة ولا تنقط بوعظه او شتمته بنحو با حار
او دعت عليه او مزقت ثيابه او كلمته ليس بها اجنبى او
كسفت وجهها بغير محرم او كلمته او شتمته او اعطت عالم
بجر العادة به بلا اذنه والضايقا لكل معصية لا حد فيها عالم الزوج
والمولى التعزير وليس منه ما لو طلبت نفقتها او كسوتها و
الحق لان لصاحب الحق مالا يجر ولا على ترك الصلوة لان
المتقنة لا تقود اليه بل اليها كذا اعتمد المصنف بقا للدر على
خلاف ما في الكفر والملحق واستظهره في حق الجنب والاب
يعزير الابن عليه وقد هنا ان للمولى ضرب ابن سبيع على الصلوة
ويلحق به الزوج شهرو في القينة كراهه حلقه على تعلم قران
واوب وعلم لفرضته على الوالد بن وله ضرب ابنته بنما يعزير
ولده الصغير لا يمنع وجوب التعزير فيجوز بيع الصبيان وهذا
لو حق العبد اما لو كان حق الدابة زنا او سرقة منع الصلوة
مجتبى من حد او عزير فملك مدمه هذا امر امره عزير با زوجها
بمثلا ما مر فمات لانه ما مر به مباح فيقيد بشرا لا السلامة قال
المصنف وبهذا علمه انه لا يجب على الزوج ضرب زوجته
اصلا او دعت على زوجها ضربا جاحشا او ثبت ذلك عليه
عزير كما لو ضرب المعلم ابني ضربا جاحشا فانه يدر زوجته
لومات شتم وعزم الثاني لو زاد القاضي علم ما في فمات فتعصف
الدية في بيت المال لقتله بفعل ما ذكروا فيه وعجز ما ذكروا
فيقتصف زبني **فروع** ارتدت لتفارق زوجها بجر علم الكلام

و تفرد خمسة وسبعين سوطا ولا تنزوح بعقد به بقية
 ملتقطا من كل الى مذهب الشافعي يفرز سراجيه قد ف
 بالتعزير يفرز حاوي زنا بامراة ميتة يفرز اختيارا دعي على آخر
 انه و طلي امته و حبلى فنفقت فاذا برهن فله قيمة النقصان
 وان حلف خضر فله تعزير المدعي منه وفي الاشباه خدع المرأة
 انسان واخرها وزوجها يكبس حتى يتوب او يتوب
 بعد في الارض بالغ ومن ادعوى على آخر فلم يجد
 فامسك اهل لاطلة فحبسهم وعزقهم عزير يفرز على الوج
 البار وكتف يفرز كونه التفرز لا يقطع بالتوبة كالحديث
 قال واستثنى الشافعي في ذوى الهمات قلت قد مضى لا محابا
 عن القنية وغيره وزادنا طلق في اجناسه ما لم يكره فيقرب
 التفرز وفي الحديث تجا فواعن عقوبة ذوى المودة الا في الحد
 وفي شرح الجامع الصغير للمناوي الشافعي في حديث اتفق الله
 لا تاتي يوم القيمة بغير تحلة علم رتبك لرعا او بقرة له خوارا
 شاه لا تواج قال يوخذه منه بجر يسار في كونه فليجف
 كذا **السيرة** التي لفت اخذ الشافعي من الفخر خفية
 وتسمية السيرة سيرة مجازا وشرعا باعتبار الحمة اخذه
 كذا لك يفرز حتى نضابا كذا ام لا وباعتبار القطع اخذ بمخالف ولو
 انني او عبدا او كافرا او مجنونا حال افاقته ما طلق بغير فلا
 يقطع اخذ من الاحتمال نقطة بشبهة ولا اعنى بالملك كمال غيره
 وراهم لم يقل مضروبة لاني المذهب الدراهم اسم للمضروبة جيام
 او مقدارها فلا قطع بنقرة وزنها عشرة لالت عشرة
 مضروبة ولا بد بنار قيمته ووزنه عشرة ونقبة القيمة وقت السيرة
 ووقت القطع ومكانه يتقويم عدلين لهما معرفة بالقيمة ولا قطع
 عند اختلاف المقومين طهريه مقصودة بالاخذ فلا قطع بنوب
 قيمته ووزنه عشرة وبنار او دراهم مضروبة الا اذا كان
 وعائنا عادة بخمس ظاهرة الاخراج فلو ابلغ دينار في الرز

و فرج لم يقطع ولا ينظر تقوط بل يضمن مثله لانه استهلكه و
 هو سبب الضمان للحال خفية ابتداء وانتهى لو الاخذ نارا و
 منه ما بين الشافعي وابتداء فقطا لوليل واهل البصرة لم يضمن
 السارق من السارق فتيه مما لا يتبعه اليه الف وكلهم
 ومواكه يجني ولا بد من كونه السارق متقوما مطلقا فلا قطع
 بسيرة خسر مسلم ما كان السارق او فريما وكذا الامم
 اذا سرق من ذمي خسر او خسريرا او ميتة لا يقطع لعدم تقو مسلم
 عند ما ذكره الباقان ولو عيدا سرقا حضرت مولاه ولا تقبل على
 اقراره ولو كخسرته حائنه من المادونة في دار العدل فلا يقطع
 بسيرة ثم وار حوب او يفي بدليل من حوزة واحدة واحدة
 مالك ام تعد ولا شبهة ولا كمدى حيز وثبت ذلك عند الامام
 كما سيقف فيقطع ان اقرب بامرة واية يرجع الشارط اياها فاقراء
 بها ملكا باطل وشرح المتأخرين من اخية بصرية طهريه زاد
 القرائن في معرفة الحقائق المقتبين وبكل ضرب ليقر واستحققة
 او شهد رجلا وسالها الامام كيف هي وابن ابن او كذا زاد
 في الدرر وما هي ومئة هي ومن سرق وبنائها اجنالا للدرر و
 ركبته حتى يسأل عن الشهود لعدم الكفالة في الحدود و
 سأل المتو عن الكل الا الزمان وما في الفقه الا المكان كحريف
 ثم رجوعه عن اقراره بها واز حتم المال وكذا الوجه
 احدهم او قال هو مال او شهد اعيا اقراره بها وهو يكره او يكره
 فلا يقطع شرح وبيانها فان اقربا ثم حرب فان في نوره لا يتبع
 بخلاف الشراوة كذا نقل المصنف عن الطهريه ونقله شارح
 الوهبانية بلا قوة الفورية ولا قطع ببول و اقراره مولد على عبده
 بلا وانه لزم المال لا اقراره على نفسه والسارق لا يقطع
 بغيره لانه جور بخمس وغراه الواسكان للواقعات معلان
 بانه خلاف الشريعة ومثله في السراجيه ونقل عن الشيخ عظام
 انه سئل عن سارق يكره فقال عليه السلام فقال الا مير سارقا

ویدین تا تو بالسوء فاضربوه عشرة فواتر فاته بالسرقة
 فقال سبحانه الله ما ريت جورا الشبه بالعدل من هذا في الكرام
 البرازية من الماع من افتر بجهه اقراره برامكيا وعن الحسن
 ركل ضربته بقرمالم بطله العظم ونقل المصنف عن ابن العرف الخلفي
 انه حو انه عليه القلوة والسلام ام الزبير ابن العوام بنقذ به
 بعض المعاهد من حين كتم كتم كتم كتم كتم كتم كتم كتم كتم
 على المال قال وهو الذي يبيع الناس وعليه العلم والافاضلة على
 السرقات انذر الاموال ثم نقل عن الزبلي في آخر باب قطع الطريق
 جواز ذلك سباسة واثرة بقاء للبحر وابن الكمال زاد في النهج
 وينبغي التعويل عليه في زماننا لقلية الف وبيكن ما في
 التجنيس عما زانهم ثم نقل المصنف بقوله عن القتيبة كوكبه
 سنة او بده ضحك الشكك ارشده كمال لا احو حصل ذلك
 بتسوره الجدار او ماث بالفرج لندوره وعن الذخيرة
 لو صعد السطح ليعرف خوف التعذيب فيسقط فوات ثم طهر
 السرقة على يد آخر كان للورثة اخذ الشكك بدية ابرهم
 وباعز منه الشكك لثقتين في هذا السبب وبيد في
 الغصب قضى بالقطع بينة او اقرار فقال السروق منه هذا
 مناعه لم يسرقه من وانا كنت اودعه او قال شهيد شهيد
 بنور او اخر هو بيا طلل او ما اسببه فكل فلا قطع ويندب
 ثقتين كيلا يقر بالسرقه كما لا قطع لو شهد كما قران على
 كافر و مسلم جهما في حقهما اي الكافر و المسلم شاك
 جمع و اصاب كلا قدر نصاب فقطعوا و ان اخذ المال بعضهم
 استحق ان سد الباب الفاد ولو غيرهم صغير او جنون
 او معتوه او محرم لم يقطع احد و شرط للقطع حصد
 شاك يدبره و حقه وقت القطع كحصد المدعى بقية حتى لو
 غاب او مات لا يقطع و هذا في كل حد سوى ارجم و مؤد بكر
 فاست لكن نقل المصنف في الباب الاخر نصيحة خلافة

فتنه

فتنه و يقطع باب و فساد ابنوس بفتح الباء و عود
 و مسك و ادنا و ورس و شعرا و صندل و عنب و
 مقصود من خضر اي زرد و ياقوت و زبرجد و لؤلؤ و لعل و
 غير و زنج و انا و و باب غير مركب و لو متخذ من من خشب و
 كذا الكل ما هو من اعز الاموال و انفسها و لا يوجد في دار
 العدل مباح الا اصل غير مرغوب فيه هذا هو الاصل لا يقطع
 بقاءه اي حقه يوجد مباح في دارنا كخش لا يجر عادة
 و خشيش و قصب و سمك و لؤلؤ و طير و لؤلؤ و بطلا و
 دجاج في الاصح غايه و حيد و زرينج و مغرة و نورة
 زاد في المجتبى و اشياء و في و ميد و خوف و زجاج و سعة
 كسرة و لا يما يت اعراف ده كلب و لؤلؤ و قد بد ا
 و كل مهابه لا كل كجز و في ايام مخط لا قطع بطلا مطلقا
 شمين و فاكهة رطبة و غير عما سحر و بطلج و كل مالا يبيع
 حولا و زرع لم يحدد لعدم الاحراز و اشربة مطربة و
 لوانا و ذهبا و الات لهو لو طبل الفزاة في الاصح لا
 صلاح حية لهو صارت شبهة غايه و حليب ذهب و
 فضة و شطرنج و مردنا و بلال كسرها عن المنكر و باب
 مسجد و دار لانه حرز لا حرز و مصحف و صبي حرز و ثوبين
 لانه الخلية ينع و عجب كبير يعبر عن نفسه و لو ناي او جنونا
 او اعني لانه اما غصب او خداع و دفاتر غير الحجاب
 لانها لو شرعية كانت تغير و حديث و ثقة فكم صوف
 و الا فكم طنبور بخلاف العبد الصغير و دفاتر الحجاب
 الا في حجاب لانه المقصود و رتبا فيقطع ان بلغ نصابا
 له اما الممول بان المقصود علم ما فيها و هو ليس بمال
 فلا يقطع بلا فرق بين دفعاتر بخار و ديوان و اوقات
 نهر و كلب و فرزد و لو عليه طوق من ذهب علم اراق
 به او لانه ينع و لا يجبانة في و ديرة و ذهب اي اخذ

قهرا واختلاس الى اختلاف لانتفاء الركن وتبني
 لغيره ولو كان القبر في بيت مقفل في الاله او كان الثوب
 غير المكفح وكذا لو سرقة من بيت بينه قبر او ميت
 تناول بزيارة القبور او التبريز والملاذج بدخوله عادة
 ولو اعتاده قطع سباسة ومال حاقمة او مشرك وحصر
 مسجد واسار كعبة ومال وقف لعدم المالك نحو ومثل ذلك
 ولو دية مؤجلا او زابدا عليه او اجد له ويرثه شرعا اذا
 كان من جنسه ولو حكم بانه كان له وراهم فرقا ونحو ذلك
 هو الاصح لان النقد من جنس واحد بخلاف الوضو ومنه الخ
 فيقطع بانه لم يقبل اخذته رخصا او قضاء واطلق الشافعي
 اخذ خلاف الجنس المجنس في الكالفة قال في المجتبى وهو اوسع
 فيعمل به عند الضرورة بخلاف سرقته من غريم ابيه ولده
 الكبير او غريم مكانه او غريم عبده المأذون المديون فانه
 يقطع لانه حق الاخذ لغيره ولو سرق من غريم ابنة الصهر
 الصغير لا سرقته شئ قطع بينه ولم يتغير اما لو تبدل العين او
 السبب كالببيع قطع على ما في المجتبى او من ذى رحم محرم لا يرضع
 فلو لم يمتد برضا قطع كالمحرم هو اخ رضاعا فانه رحم نسبيا
 محرم رضاعا عين منسقة كلام الرزق ولو اسروا مال غيره
 الما غير ذى الرحم بخلاف ما اذا سرق من بيت غيره فانه
 يقطع اعتبارا للجز وعده وبخلاف مرقعة صوابه مرقعة
 بلات و ابن كمال مطلقا سواء سرق من بيتها او بيت غيرها فانه
 يقطع لانه لا يبرأ من زوجة وازن زوجها بعد القضاء
 بالقطع جوهر وزوجها ولو كان المبروءة من حر خاص
 له ولا عبد من سيده او عرسه او زوج سيده لانه بال دخول
 عادة ولا مع مكانه وختنه وصده ومقننه وان لم يكره له حتى
 فيه لانه مباه الاصل فصار شبهة غايه بقاء وحكم في وقت
 جرت العادة بدخوله وكذا احوال بنات البنات والبنات بنات

اذن في دخوله ولو اذنه لم يصب من تدخل غيره وسرقه ينفق
 ان يقطع واعلم انه لا يعتبر الحزن بالي منقطع مع وجود الحزن بالمال
 لانه اقوى مثلا يعتبر الي قطع الحرام لانه حرز ويعتبر في المسجد لانه
 ليس بحرزه به يفتح شئ وكل ما كان حرز النوع فهو حرز للانواع
 كلها فيقطع بسرقته ولو اذنه من اصطلح على المذهب وقيل حرز
 كل شئ معتبر بحرزه مثله والاول هو المذهب عندنا مجتبى لكن جزم
 القاسم ان يابن الثاني هو المذهب فتنبه ولا يقطع قفاف هو
 من يبرق الله اهلهم بدين احصا بعد وفشاش بالقاء من مبياه
 لعلق الباب ما يفتح اذا قش حانونا او باب دارها او حلال
 البيت من احد فلو فيه احد وهو لا يعلم به يقطع شئ ويقطع
 لو سرق من السطح نصا بانه حرز شئ و بهانية او من
 المسجد اذ به كل مكان ليس بحرز نعم الطريق والصحراء و
 رب المتاع عنده الا بحيث يراه ولو كان فطانيا في الاصح لا
 يقطع لو سرق ضيف ملك اضافة ولو من بعض بيوت الدار
 او من صندوق مقفل لا خلال الحرز او سرق شيئا علم خرج
 من الدار كشبهه عدم الاخذ بخلاف الفصب واز اخرج
 من حجرة الدار المنته جدا الى حجرة او اخرج من اهل الحجرة
 على حجرة اخوي لانه كل حجرة حرز او ثقب مذخل او القى كذا
 رايه في نسخة المتن والشرع باو وصوابه بالواو كما في
 الكنز شيئا في الطريق يبلغ نصا بانه اخذه قطع لانه الرمي
 حيلة يعاديه السارق فاعتبر الكل فعلا واحدا ولو لم يخاله
 او اخذه غيره فهو مضيع لا سارق او حمله على دابة فمساة
 واخرجه او علق رسنه في عنق كلب وزجره لان سيرة
 يضيق اليه والقاء في الماء فانه يتحرك سارق عامر
 او لا يتحرك بل اخرج قوة جريه على الاصح لانه اخرج بسببه
 زليل قطع في الكل كما ذكرنا ونشك كل حيلة الا حيلة ما قالوا لعل
 على كابر فطار الى منزل السارق لم يقطع فلذا والله اعلم

جرم الحد اوى وغيره بعدم القطع وان نقب ثم ناوله اخر
 خارج الدار او دخل يده في بيت واخذ ويسر للضر الطريق
 ولو وضع في النقب ثم خذله واخذ لم يقطع في الصحيحين شئ من اوطر
 ان يثقب حرة خارجة من نفس الكرم فلو واخذ قطع وفي الحل
 بكم او سرق من مربي او من قطار يفتح القاف الابل على نسق
 واحد بعيد او حملا عليه لا يقطع لان السابق والتقاء يدور الرخي
 لم يقصد والمحافظة وان كان معا حافضا او شق الخمر سرق
 منه او سرق جوالق بضم الجيم فيه متاع ورب يحفظه او يامر عليه
 بقرية او دخل يده في حندين وغيره او في حبيبه او كره فاخذ المال
 قطع في الكل والاصح ان الزنا امكن دخوله فتركه بدخوله والا
 فباد حال اليد فيه والاخذ منه فروع سرق فسطا طامضوب
 لم يقطع ولو ملقوا او في فسطا طافوا قطع فيه اخر من حوز
 شاة لا تبلغ نصبا فتيها اخرى لم يقطع سرق مالا من حوز فدخل
 اخر وجعل السارق بامعه قطع الخمول فقط سراج قال اما سراج
 هذا الثوب قطع ان اصاب كونه اقرارا بالسرقة وان نونه
 ونصب الثوب لا يقطع كونه عدة لا اقرارا او روتوجه اذا
 قيل هذا قاتل زيد معناه انه قتله او اذ قيل قاتل زيد معناه انه
 يقتله والمضارع كجمل الحال والاستقبال فلا يقطع بالشك
 قلت وفي شرح الوهبانية يثنى الفرق بين العالم والجاهل لان
 العوام لا يعرفون الا ان يقال يجعل شبهة كدرا الى وفيد بعد
 الامام فكل السارق سياسة سعية في الارض بالفتن
 ورر وهذا في عاده واما قتله ابتداء فليس من السياسة
 في شئ من ذلك قلت وقد منعنا معزنا للبحر في باب الوطى
 الموجب للحد انما التقييد بالامام يفهم انه ليس للفقهاء الحكم
 بالسياسة فليحفظ **باب** كيفية القطع وانما
 تقطع بين السارق من زنده هو مفصل الرسغ وخمس
 وجوبه عند الشئ في نذبا في حوز يد ويد بدو سرج فلا يقطع

لان الحد زاجر لا متلف ويكتب ليعتق سقا الامر وشمع زينة
 وموتته كحاجة حداد وكلفه جسم على السارق عندنا
 بسببه بخلاف اجرة المحضر نفى بيته المال وقيل على المنة و
 شرح الوهبانية قلت وفي قضاء الحائنة هو الصحيح لكن في
 قضاء البتة اذ به وقيل على المدعي وهو الاصح كما سارق
 ورجله اليسرى من الكعب ان عاد فان عاد ثانيا لا وجب
 وعزرا ايضا بالقرب حتى يتوب ان يظلم امارات التوبة
 شرح الوهبانية وما روى يقطع ثانيا ورايعا ان وجه حمل على
 السياسة او شئ من سرق او ابراهمة الترس مقطوعة
 او شاة او اصبهان منها سوانا سوى الا برام او رجل اليمنى
 مقطوعة او شاة لم يقطع لانه اهلك بل يكبس ليتوب ولا
 يضره ما قطع اليد اليسرى ولو عمد في الصحيحين من اذا امر
 بخلافه لانه اتلف واحلف من جنبه ما هو خير منه وكذا القتل
 غير الحد او في الاصح ولو قطع احد قبل الامر والعنف ووجب
 القصاص في اليد والدية في الخطا وسقط القصاص عن السارق
 سواء قطع يمينه ام بابه وقضاء القاضي بالقطع كالامر
 على الصحيحين فلا ضمانا كما في السرقة فلم يواخذ بها حتى
 قطعت يمينه تضاعف ثلث رجلة اليسرى وطلب سرق
 منه المال لا يقطع على العاقل من شح شرا بالقطع مطلقا اقرار
 وشهادة علم المذهب لانه الحفوة شرا لظهور السرقة وكذا
 حضوره الى المروحة منه عنه الا اذا اذنت له شهادة وعنده
 القطع لاحتمال ان يقول بالملك فبسطه القطع لا حضور
 الشهود على الصحيحين شرح المنظومة واقرة المصنف قلت
 لكنه مخالف لما تقدمه من شرا على يجر وقد حوز في الشريعة
 بما يفيد من جرح الاول فنامل ثم فزع علم قوله وطلب السروق
 الى فقال فلو اقرانه سرق مال الغائب يوقف القطع على حضور
 ومحا صفة وكذا هو قال سرقة هذه الدراهم ولا ادرى لمن

هي اولا اجنبك من صاحبها لا يقطع لانه يلزم من جنة
 عدم طلبه وكل من له يد صحيحة ملك المخصوصة ثم فرع عليه
 بقوله كمووع وعاصب ومترشع ومتول واب ووص وقابض
 على سوم شراء وصاحب وبابا باع ودرهما بدرهين
 فبعضها سرقا لانه لا يشترط في سرقا المقتضوب بكذا
 معطل الربا لانه بالثبوت لم يبق له ملك ولا يد شئ ولا يقطع
 بسرقا الا لقطه حائنه ومن لا يد له حجة فلا يملك المخصوصة
 كسارق سرق منه بعد القطع لم يقطع بخصومة احد ولو
 ما كان لا يده ليست بصحيحة كما يده اية ويقطع بطلبه ان
 مع غيبة المترشع على الظاهر لانه هو المالك لا يطلب المالك للغير
 السرق او بطلب السارق لو سرق من سارقا بعد القطع
 لسقوط عصبته بخلاف ما اذا سرق الشاذ من الت رقا الاول
 قبل القطع او بعد ما دوس بشبهة فانه لو رب المال القطع لانه
 يسقط التقوم ضرورة القطع ولم يوجد قصار كالتا جب ثم
 بعد القطع هل للاول سرقا او روبا او اختار الكمال رده
 للمالك سرقا شئ ورده قبل المخصوصة عند القاض المالك ولو حكا
 كاحوله ولو في غير عيال او ملكه اى السرق وقت بعد القضاء
 بالقطع ولو بهبة مع قبض او ادعى انه ملكه وانه لم يبرهن
 للشبهة او نفقت قيمته من النصاب بنقصان السعر في بلد
 المخصوصة لم يقطع في الما اربع اقرار بسرقا نصاب ثم
 ادعى احد بها شبهة مسقطه للقطع لم يقطع بغيره بقرارها
 لو اقر انه سرقا وغلان فاعترف ان يقطع المقر كقول قتلت انا و
 فلان ولو سرقا وعاصب احدها وشهد اى شهد اثنان على سرقتهما
 يقطع الحاضر لانه شبهة لا تعتبر ولو اقر بعد خلاف
 بسرقا يقطع وتترد السرقا الى السرقا منه لو حائنه كما لو قامت
 عليه بينة بذلك كان بشرط حفره مولاه عند اقامته خلافا للثاني
 لا عند اقراره بحد اتفاقا ولا خرم على السارق بعد ما قطعت

المالك اية لو سرق منهم
 اى من الثلاثة وكذا
 بطلب

يمينه

يمينه هذا لفظ الحديث ورواه الكمال بعد قطع
 يمينه وتروا العين لو حائنه وان باعها او وصيها لم يقطع على
 ملك مالها لانه لا فرق في عدم الضمان بين هلاك العين و
 استهلاكها في الظاهر من الرواية لكنه يفتى باوا قيمتها وبانه و
 سواء كان الاستهلاك قبل القطع او بعده تجب فيه ولو
 استهلكه المشتري منه او الموصوب له فلما كان تضمنه ولو يقطع
 لبعض السرقا لم يضمن شيئا واما لا يضمن ما لم يقطع منه
 سرقا ثوبا فاشقة تضمنين ثم اخرج يقطع ان بلغت قيمته
 نصا با بعد شقة ما لم يكن اتفاقا با ينقص اكثر من نصف القيمة
 فله تضمن القيمة فيكون مستندا الوقت الاخذ فلا يقطع في يمين
 واهل يضمن نقصان الشئ من القطع حية الجنان لا واما الكمال
 الحق نعم ومية اختار تضمنين القيمة يسقط القطع لما روى
 سرقا شاة فذبحها فخرجه لا كما مر انه لا يقطع في اللهم وانه باع
 لحما نصا با بل يضمن قيمته ولو فعل ما سرقا من الجرح واه
 قدر نصاب وقت الاخذ وراهم وروايت اوايته يقطع ورده
 واما لا يبره ويقوم النصف عند خلافه واما نحو النجاس
 لو جعله او اذنه يبيع وزمانه كذلك وانه عدوا منه للث رقا
 اتفاقا اختيار ولو صيف احمر او طحرج الحنطة او لست السويق
 فقطع لا رده ولا ضمان وكذا لو صيف بعد القطع بخلافه لا في
 الاختيار ولو صيف اسود رده لانه السواد نقصان خلافا
 للثاني وهو اختلاف في ما لا يبره ان سرق في ولاية سلطان ليس
 سلطانا اخر يقطع او لا ولاية له على من ليس تحت يده فليقطع
 به الاصل اذ كان السارق كافرا في معصم واحد قبل بطلان
 وقيل انه يميزه الاصلية وانه امكن الاقتصار على قطع لم
 يقطع الزايد لانه غير مسحق للقطع والا كان متميزة قطع
 هو المختار لانه لا يمكن من اقامة الواجب الا بذلك سرا 2
 بقطع الطريق وهو السرقا الكبير من تصد

1

ولو في المضر ليلاب يفتي وهو معصوم على شخص معصوم
 ولو ذميا فلو على السكنا من غير خلاصه فاخذ قبل اخذ شئ
 وقتل نفس حرس وهو المراد بالنفي في الآية وطاهر المراء
 توزيع الجزية على الاحوال كما تقرر في الاصول بعد التغير
 لمباشرة منكر التوزيع حتى يتوب لا باليقول بل بظهور سيما
 الصلح او يموت وان اخذ مالا معصوما بان يكون مسلم او ذميا كالم
 واصاب منه مالا نصيب فمطلوع بدو ورجله من خلاف ان كان
 صحيح الاطراف ليلاب يموت نصفه وهذه حالة ثالثة وان قتل معصوما
 ولم يخذ مالا قتل هذه حالة ثالثة حد الاقتصار فلذا لا يعقوه
 ولا ولا يشترط ان يكون القتل موجبا للتقصا لو جوب جزا الحاربه
 الله تعالى بحالقة امره وبهذا الحل يستغنى عن تقدير مضان كما لا يخفى
 والحالة الرابعة ان قتل واخذ المالا خير الامام بين سنة احوال
 ان شاء فمطلوع من خلاف ثم قتل او قتل او قتل ثم صلب او فعل
 الثلاثة او قتل وصلب او قتل فقط او صلب فقط كذا اقتصد
 الزيلعي ويصلب جبا في الاصح وكيفية في الجوهرة وبيع بطنه بمرح
 شهيد له ويخفف عنه حتى يموت ويترك ثلثه ايام من موته
 ثم يخلى بينه وبين اهله ليدفنوه لا اكثر منها عما عداها وعن الثاني
 يترك حتى يقطع وبعدها ثمة الحد عليه لا يضمن ما فعل من اخذ مالا
 وقتل وجوز زيلعي ويجوز الاحكام المذكورة على الكل بباشرة
 بعضهم الاخذ والقتل والاخافه وجوز وعصى لهم كسيف و
 الحالة الخامسة ان انضم الى الجرح اخذ فمطلوع من خلاف وان
 وجه لعدم اجتماع قطع وضمان وان جرح فقط الى لم يقتل
 ولم يخذ نصبا قال الزيلعي ولو كان مع هذا الماخذ قتل فلاحه
 ايضا لانه المعصود هنا المال والى من الغوايب او قتل عبدا او
 اخذ المال فتاب قبل مسكه ومن قام بتوبة رد المال ولو لم
 يرد قتل لا حدا وكان منه غير مكلف او اخرس او كان ذو
 رحم محرم من احد المارة او شريك معاوض او قطع بعض

المارة على يقين او قطع شخص الطريق ليلاب او نارا في مصر
 او بين مصرين وعن الثاني ان قصده ليلاب مطلقا او نارا سبلا
 فهو ما قطع وعليه الفتوى محرر واداره المصنف فلاحه جواب
 المسائل الست وللولى القود في العدا والارش في غيره او العفو
 غيرها البعد في حكم قطع الطريق كغيره وكذا المرأة في طاهر الرواية
 فتج كذا لا تصلب جنتي وفي السراجية والدرر في غيرهم امراه
 قتل بشرة الاخذ والقتل مثل الرجال ووزنها هو المختار عشرة سنو
 قطع من واخذة وقتل قتل من وضمت المال ويجوز ان يعاقب
 دونه ماله وان لم يبلغ نصبا ويقتل من يعاقبه عليه لا طلاق
 الحد من قتل دونه ماله فهو شهيد ومن تكرر المقتل بكثرة
 منه في المصراي خنق مرارا ذكره مسكين قتل به سياسة كسعية
 بالفساد وكل من كان كذلك يدفع شرة بالقتل والابان خنق
 مرة لانه كالمقتل كالمقتل وفيه القود عنه غير ابر حنيفة ربه الله
كتاب الجرح اد اورد بعد الجرح ولا يحاد المقصود و
 وجه لرح في غير خنق وهو لغة مصدر جاهد في سبيل الله وشرا
 الدعا الى دين الحق وقتل من لم يقبله شتم وعرفه ابن الامال لانه
 بذل الوسع في القتال في سبيل مباشرة او معاونة بالارام
 او كثير سواد او غير ذلك انتهى ومن ثوابه الرباط وهو الاقامة
 في مكان يسر وراه اسلام هو المختار ووجه ان صلاة المرباط
 بخمسائة ودرهم بسببها وان مات فيه اجرى عليه عمله ورزقه
 وامر الغنائ وبعث شهيد آمنا من الغزاة الاكبر وتامه
 في الفتح هو فرض كفاية لكل فرض لغيره فهو فرض كفاية او حصل
 المقصود ببعضه والا فرض عين ولعله قدم الكفاية لكثرة
 ابتداء وان لم يبدوا واما قوله تعالى فانه فالتكلم فالتكلم وتحرير
 في الاشهر الحرم فتشدد بالعمومات كالتكلم المشركين حيث
 وجدتموه ان قام به البعض ولو عبيدا او نارا اسقطا عن
 الكل والايتم به احد في زمن ما اثموا بتركه اي اثم الكل في المكلفين

واما ان توضح ان فرضه سقط عن اهل الهند بقيام اهل
 الروم مثلاً بل يفرض على الاقرب قال اقرب من الفدا ان يقع
 الكفاية فلو لم تقع الا بكل النسخ فرض عيناً كصلوة وصوم ومثله
 الجنازة والجهيز ونماز في الدر لا يفرض على جن وبانغله ابوان
 او احدهما لانه طاعتها فرض عين وقال صلى الله عليه وسلم للعباس
 ابن مرداس لا ارا ولا اجد الزم امك فاذ الجنة عند رجل امك
 سراية وقيمة لا بكل سفر فيه خطر الاباؤنها وما لا خطر فيه بكل بلا اذنه
 ومنه السفر في طلب العلم وعبد وامراه كحق المولى والزوجة و
 مقادير وجوبه لو امر الزوجة به فتي وعلم غير المروجة **قلت**
 تغيب السمن بضعف بينها يفيد خلافة وفي ابوانها يترتب امره
 فيما يرجع الى النكاح وتوابعه واعني ومقعد اي اعرج فتي واقطع
 لغيرهم ومد يونه بغير اذن غير مبدل وكفيلة اي لو امره بكنيسة
 ولو بالنفس ثم وهذا في الحال اما الموقل فله الخ واذ ان علم وجوبه
 قبل حلوله وخيره وعالم ليس في البلدة اخف منه فليس في الغزو
 خوف ضياعهم سراجهم وعلم في البر اذية السفر ولا يخفى ان
 المقيد يفيد عذره بالاول او فرض عين ان يحل العدة ويتخذ في الكل
 ولو بلا اذنه وبانتم الزوجة وكونه بالمنع وخيره ولا بد لفرضه
 من قبله آخوه والاسطاعة فلا يخرج من المرض المدفعا اما ان
 يفتر على الخ واذ دون الدفع ينبغي ان يخرج في تكثير التواضع
 ارباباً فتي وفي السراج وشه حال وجوبه العدة على السلام
 لا من الطريق فانه علم انه اذا حارب قتل وان لم يحارب اسر
 لم يلزمه القتال ويعقب جبر المستقر ومناذري السلطنة ولو
 كان لكون منها فاسقاً لانه خبر يشهد في الحال وخيره وكراهه الجعل
 اي اخذ المال من الناس لاجل الفداء مع الفدية اياهم وجود شيء
 في بيت المال وترد وصدر شرعي ومقادير الفدية هنا يم الغنية
 فليحفظ والا لانه في الضرر الا على بالاداة فانه حاربناهم وعوانهم
 الى الاسلام فان اسلموا فزادوا في الجزية لو محلاً لا كما سيجي

كان قبلوا اذ كل منهم مائتا من الاغنياء وعليهم ما علينا
 من الاغنياء فخره العبادات اذ الكفار لا يجنطون بها عذراً
 بعدد قول علي رضي الله عنه انما بذلوا الجزية لشكوتهم وما وجدوا
 واما الله كما هو الله كما هو الله ولا يكمل لنا ان نقابل من لا يلفه
 الدعوة بغية الدال الى الاسلام وهو وان اشترى في زمانه
 شرراً وعزاً بل لا شك ان في بلاد الله من لا شعور له بذلك
 يعني لو بلغ الاسلام لا الجزية غنى الله جانية لا ينبغي قتالهم حتى
 يدعواهم الى الجزية من غير خلاف لا نقلة المصنف وندهوا ندها من
 بلفظه الا اذا تضمنت ذلك ضرراً ولو بقلية النطق كما يستعد
 او يتحصن فلا يفعل فتي والا يعقلوا الجزية نسفين بالله
 وكما بهم بنصب النبي وحرقتهم وغرقهم وقطع انبياءهم ولو
 مشرة واقف اذ رعتهم الا اذا غلب على الطن طرفة فليكونه
 فتي ورعيهم نبيل وكونه وان ترسو اي سئل ذلك النبي
 ونقصه الكفار وما اوجب منهم اي من المسلمين لا بد منه
 ولا كفارة لانه الفروع لا تقرر بالقرامات ولو في الامام
 بلدة وفيها مسلم او ذم لا يكمل قتل احد منهم اصلاً ولو اخوه
 واحد ما حل جهنم قتل الباقي بجواز كونه الخ واذ هو ذلك فتي
 ونهينا عن اخراجه ما يجب تعظيمه وبحرم الاستخفاف به كصوف وكبت
 فقد وجدته وامراه ولو بجواز المداواة هو الاصح فخير وانا
 بالنسب ما في مسلم لانت اقربوا بالقران في ارض العدو والاني
 جيشهم يوع من عليه فلا كرامة لكن اخراجه البجيز والامام اول
 واذا دخل مسلم اليهم بان جاز حمل المصحف معه اذ كانوا
 يدقون بالعدو لان الظاهر عدم تعرضهم اعداءه ونهينا عن
 غدر وغلول وعن متكبر بعد الطوفان بهما ما قبله فلا بأس بها
 اخبار وعن قتل امراه وعذبة مكلف وشيخ حرقان لا صياح
 ولا نسل له فلا يقتل ولا اذارت واعمدة مقعدون من ومعتوه
 وراحب واهل كنائس لم يجز لظن الناس الا ان يكون احداهم ملكاً

بعضنا ولو ترسو اي سئل

او مقلدا او ذاريا او حاديا في الحرب ولو تولى من لا يملك
 ممن ذكر فعليه التوبة والاستغفار فقط لا يبرأ من المعاصي الا اذا
 انما لا يتقوم الا بالامان ولم يوجد ثم لا يبرأ منهم في دار الحرب
 بل يهلكون منهم كغير المسلمين وكما في الشرايع وسبب في احوال الامان
 بجلل اسلحته كونه غيبه او فرائع قلبه وقد حمل ابن مسعود
 يوم بدر راس ابي جهل والعاصم بن براء عليه السلام فقال صلى الله
 عليه وسلم الله اكبر هذا فرعون وفرعون امة كان شره على وعلى
 امة اعظم من شر فرعون على موسى وائمة طهر به الشان لابي اس
 بنش قبورهم طلبة للمال كما ترخاينه وعبارة الثانية قبور الكفرة فقتل
 الذمي ولا يجل للفرع ان يبرأ اصله شرك يقتل كما لا يبرأ قريبه
 الباعني ويمنع الفرع عن قتله بل ينفذ لاجل ان يقتله غيره فان
 نفذ قتل ولو قتل من بعد عدم العاصم ولو قصد الاصل قتل ولا يمكن
 دفعه الا بقتله فقتله لجواز الدفع مطلقا ويجوز الصلح على ترك الجهاد
 معهم بالامنهم او منا لو خير القول تعالى وان جئوا الاسلام فاجنحوا لها
 تبذ اي تعلمهم بنقض الصلح كتر اعلن الفذر المحرم لو خير الفعلة عليه
 الصلوة والسلام باهل مكة وتعاكم بلانته مع جبانته ملكه ولو
 بقتال في منعة يذنه ولو بدونه انتفق حقهم فقط وتعالى المبرزين
 اذا غلبوا على بلدة وصاروا رعيهم دار حرب لو خيرا بل بالمال والا
 يغلبوا على بلدة لا لان فيه تقرير المردة على الردة فذلك لا يجوز فتح
 وان اخذ المال منهم لم يبر ولا في غير معصوم بخلاف اخذه من بغاة
 فانه يرد بعد وضع الحرب او زارنا فتح علم في الزمان محرم ان يبرح
 منهم ما فيه تقوية لهم على الحرب كمد يد وعبيد وخيل ولا يجلل لهم ولو
 بعد صلح لانه عليه السلام نهى عن ذلك وامر بالميرة وهي القطاع و
 والعاشق مجازا استحقاقا ولا تقتل من آمنه او جرحه ولو قاسم او
 اعن او خائبا او صبيبا او عبيدا او ذلها في القتال باي الفرع كما
 الامان وان كانوا لا يبروننا بعد موقة المسلمين ذلك بشرط
 سماعهم ذلك من المسلمين فلا مان لو كان بالبعد منهم ويقتل بالفرع

كائن

كائن او لا باس عليكم وبالكفاية كقتال اذا خلت امان وبالكفاية
 بالاصحع الاستاء ولو تولى المشرك بالامان حجج كونه مستقرا وحج
 طلبة لداريه لالا هله ويدخل في الاول والاخر والا بالان والاول
 البناء ولو تولى رعيهم كرا فترثم بعد القسمة يعلموا بالامان
 قطع القاتل الدية وعلى الواطئ المهر والولد حرم بقتل لابي ورتة
 النساء والاموال الى اهلها يعني بعد ثلاث جيف وبقتل الامان
 الامان لو بقاءه شر او مباح شره بلا مصلحة يوجب وبطلان امانه
 ذمي الا اذا امر به مسلم شتم واسبر وناير وجب وعبد تجوز
 عن القتال وحج محمد امان العبد وفي الثانية خذمة المسلم مولاه
 الحرة امانه وجنونه وشخصه مسلم ولم يبرأوا ابنا لانهم لا يملكون
 القتال بالانفتم ومقتبة في القوب الفينة ما يمل
 من الكفار عنوة والحرب فاية فيقتل وباقره للفانين وانما
 بيل منهم بعد كرايه وهو الحاقة المسلمين اذا فتح الامام بلدة صلحا
 جرح على موجه وكذا امن بعده من الامراء وارضها بفتح مملوكة
 لهم ولو فتحوا عنوة بالفتح اي قد استسلموا بين الجيوش ان شاء او
 اقرا اهلها على الجزية على رؤسهم وخراج على ارضهم والاول
 عند حاجة الفانين او اخراجهم منها وانزل بها قوما غيرهم ووضع
 عليهم الخراج والجزية لو كانوا كفارا فلو مسلمين وضع الفنة
 لا غير وحقن الالاس ان شاء ان لم يسلموا او اسرهم او
 تركهم او اراؤهم لكانا المشركين العرب والمزنيين كما سيجي وجرم
 منهم الا اطلاقهم جانا ولو بعد اسلامهم ابن كمال لتعلق حق
 الفانين وجوزة الش في بقوله ما ما منا بعد واما فداء فكتار
 شنيح بقوله تعالى اقتلوهم حيث وجدتموهم شر في جميع وجرم فادهم
 بعد تمام الحرب اما قبله فيجوز بالمال لا بالاسير المسلم ودر صدور
 شريفة امان لا يجوز وهو اهل المروايتين عن الامام شتم و
 اتفقوا ان لا ينادى بنسب او صبيبا وخيلا وسلاح الا في دار
 ولا باسير اسلم بمسلم اسير الا اذا امن على اسلامه وجرم ردم

الى دراهم ثابت في شئ من ثمنه بغير الدار دون المخرج بغير الدار
 الكمال للعلم به من منه المن بالاول و حرم عقروا به شق نقلها
 الى دارنا فتمت كذا وكذا بعد ذلك لا يعذب بالدار الا بربها كما ذكره
 اسلمية و استغنى تغذرت نقلها و مالا يحرق منها كذا به من موضع حتى
 ونكسروا انهم و تراق او انهم مفايلة لهم و ينزل صبيبا و ن
 منهم شق اخر اجابا برض فربا حتى يكونوا جوعا و عطش للنهي
 عن قتلهم و لا وجه الا ابعابهم و جبالهم حية او عقربا في رحانهم
 ثم اي في دار الحرب ينزعون ذنب العرب و انياب الحية تعلقوا
 للفرعنا بلا قتل ابعاء للنسل تاكف خائفة و فيها ماتت مسلا
 ثم و اهل الحرب يكامعون الاموات بحرقن بالدار و لا تقسم غنمة ثم الا
 اذا قسم عن اجترأ او الحاجة الفزاة فيجوز او لا يدان فيجوز او لا يكمن الا ان
 حوله فان اهل الحرب يكبرهم باجر المثل روايتنا فاذا انقذت رعا بجال
 لو قسمها عند ركل على حمل قسم بينهم و ان انهم ما شق نقلها و سبق
 حكمه و لم يتبع الغنيمة قبلها لا الامام و يعيد يعين للمتمول اما لو باع
 شيئا بطلعام جاز جوزه و رواه يبيع لو وقع دفعا لدف و فان لم
 يكون رد ثم الغنيمة خائفة و معد و الحقة ثم تمك قتل لا سوقي و جوب او
 مرتد اسلم ثم بلا قتال فان قاتلوا شاركوهم و لا م مات ثم قبل
 قسمة او يبيع و لو مات بعد احد هامة او بعد الا حاز بدارنا بوز
 نصيبه تاكف ملكه تامة خائفة و قرا ادعي رجل شهودا الوتعة و بولنا
 و قد قسم لم تنقض استحقاقا و يعرض بقدر حيلة من ربه المال و ما
 ايجز من قبض الوقف على الغنيمة ردة في النهي و حرمه في الوقت
 و لهم اي للقائمين لا غير الانتفاع فيها اي في دار الحرب بغير
 طلعهم و حطب و سلاح و و من بلا قسمة اهل الحق بغير
 لكن و قسمة في الوفاة السلام في الحاجة و هو ملك و قسمة الكل في الطارة
 بعدم نهى الامام عن اكله فان نهى لم يبيع فينبغي تقبيل المتوز به و
 بلا بيع و تمول فلو باع رد ثمه فان قسمته تصدق به لو غير فقير و من
 وجد مالا بملك اهل الحرب كصيد و عسل فهو مشترك في توقف

فتصحح

بيد

بيده على اجازة الامير فان هلك احد الثمن انفع اجازة و الا
 ردة للغنيمة محر و بعد الخروج منها لا الا بربها فاصح و من اسلم
 منها قبل مكره عظم تقه و حلفه و كل مامعة كانا اخذوا
 او زنت فقتلوا او او و عه معصوما و لو فربا فلو عند حرمه فقتل
 كما لو اسلم ثم خرج اليها فظهرنا على الدار فماتت في اسوي حلفه
 لتعينة لا ولد له الكبير و زوجته و حلفا و عقاره و عهده المقاتل
 و امته المقاتلة و حلفا لانه جزاء الام حرمه و دخل دارنا بغير امان
 فاخذ احدا فهو و ما معه من كل السلاح سوا اخذ قبل
 الاسلام او بعده و مالا لا اخذه خاصة و في الحرب روايتنا
 قتيه و فيها استاجره لخدمة سفره فقر ابقرن الساجر
 و سلاحه فسرهم بينهما الا اذا شرط في العقد انه للمساير
 في كيفة القسمة المعقولة الاستحقاق كسرهم
 فارس و راجل و قسمة الجي و رة الا الانفصال من دارنا و عند
 الشق في وقت القتال فلو دخل الحرب فارسا متفقا الى ما
 قرره استحقاق سراج و من دخل راجلا فشرى فربا استحقاق
 سراجا و لا يسهم لغير فارس و احد صبيح كبير صال القتال فلو مريضا
 ازج قبل الغنيمة استحقاقا استحقاقا لا لو مريضا فكله تامة خائفة
 و كان الفرق حصول الارباب لكبر مريض لا بالمر و لو غضب
 فربا قبل دخوله او ركب اخر او نفرو دخل راجلا ثم اخذه فله سراجا
 لا لو باع و لو بعد تمام القتال فانه يسقط في الاجح لانه مظهر
 فقصده التجارة فيجوز و اقرة المص كان نقل في الشربلاية عن
 الجوزة و البتيع ما يخالق و في القاسم لو باع في وقت
 القتال فراجل على الاجح و بعد القتال فارس بالاتفاق انتهى فتبته
 و الحفظ هذه العتود خوف الخطا في الافاء و القضاء و لا يسهم
 بعد او جين و امرة و ذمي و مجنونة و معنوه و مكاتب و رخي
 لهم قبل اخراج الجيش عندنا اذا باع و القتال او كانت المرأة
 تقوم بمصالح المخرج او تدان في المخرج او دل الام على الطريق و خلا

جواز الاستعانة بالكافر عند الحاجة وقد استعان عليه الصلوة
 والسلام باليهود على اليهود وخرج لهم ولا يبلغ به السلام
 في الذم اذا دل فيزاد على السلام لانه كالاجرة واليه اذ بين جنس
 اليهم والعناق بك العيين جمع عتيق كرام جنس العرب والراجلين
 الذي ابوه عرب ولا يحد عجمية والمعرف عك قاموس سواء لا
 يسهم للراحلة والبقل واليها لعدم الاراء والخمس الباقى
 يسهم اثنان عندنا للبيتيم المسكين وابن السبيل وجاز
 حرمة لصنف واحد في حق امينة لو صرفه للعائنين لما جتبه جاز
 وقد حققته في نسخة الملتقى وقدم فقراؤى القول من بيننا
 منهم اى من الاصناف الثلاثة عليهم لجواز الصدقات لغيرهم لا
 لهم ولا حق لا غنيارهم عندنا وما نقله المصنف عن الجوز انما
 في الحوى يفيده ترجيح الصنف لا غنيارهم نظر منه في النهى وذكره
 نقلا للبيهقي باسمه في ابتداء الكلام اذ الكل لله وسهمه عليه الصلوة
 والسلام سقط بونه لانه حكم علق بشفقة وهو الرأفة
 كالصنف الذي كان عليه الصلوة والسلام يقطعه بشفقة ومن
 دخل ولا يلزم باذن الامام او منفعة اى قوة فاعا رخص ما اخذوا
 لانه غنيمة والالا لانه اختلاس وفي المينة لو دخل ربيعة خمس
 ولو ثمانية لا قال الامام ما جتبه لا احم فتد لهم منفعة لم يجز والالا
 جاز ونذب للامام ان ينقل وقت القتل حيا ويحرقه فيقول
 من قتل قتيلا فله سلبه سواء قتيلا لقرب منه او يقول من اخذ شيئا
 منه ليه وقد يكون بدفع مال وترغب مال فالتدبير نفه واجب
 الامر به واختيار الادع للمقصود ومنه ذوب ولا يجالفة بتغيير القود
 بلا باس لانه ليس من طرد الما تركه او لم يلبس قتل في المندوب ايضا
 قال المصنف ولذا اجتزى المصنف بالاستحباب ويستحق الامام
 لو قال من قتل قتيلا فله سلبه اذا قتل هو استحبابا بخلافه
 لو قال من قتل من قتلنا فله سلبه فلا يستحق الا اذا اعظم به
 طهره ويستحق سلبه او رخصه فم الذم وعينه وهذا اى

التنفيذ

التنفيذ اما يكون من مباح القتل فلا يستحق بقتل امرأة
 اما يكون من مباح القتل وجنون وكفوهم من لم يهاكل وسباع
 القاتل معاملة الامام ليس من جنس حاق الاستحقاقه ما نقله اذ ليس
 في الوسخ اسباع الكلد ويعلم كل قتال في تلك السنة ما لم يرجعوا وان
 مات الواح او عزل ما لم يمنعوا الثاني منه وكذا ايع كل قتل لانه كونه
 في سياق الشرط وهو من بخلاف اذ قتل قتيلا ولو قال ان
 قتلت ذكرا الفارس فلك كذا لم يجرى اذ قطعت راس
 او ذكرا القتل فلك كذا لم يجرى اذ قتل السريرة اذ قطعت من
 الجيش من اربعة الى اربعة اية وما خذوه من السرير وهو
 المشى ليلا ودر الربيع وسبع العكر ونها هذه النقل استحقاقا
 طهره به وجاز التنفيذ بالكل او بقدر منه سريرة لا يسكن
 الفرق في الدرر ولا ينقل بعد الاقار هنا اى بدارت الا من
 الجيش لجواز له لصنف واحد كما وسلبه ما معه من مركبة و
 ثيابه وسلاحه وكذا ما على مركبة لا ما على واية اخرى والتنفيذ
 حكم قطع حق الباقين لا الكاب قبل الاقار بدارت الا سلام
 فلو قال الامام من اصاب جارية فهي له فاصحابها مسلم
 فاستبرأ لم يحل له وطها ولا بيعها كما لو اخذ المملوك من ثمة و
 استبرأ لم يحل له اجماعا والسلب للكل ان لم ينقل له شيء
 ليس لك من سلب قتيلا الا ما طابته به نفس امارك فحلت
 حديث السلب مع التنفيذ **قلت** وفي موقوفات المغني
 الى السوء واهل بطل وطى الاماء المشارة من الغزاة
 الا ان جث وقع الاستعباد في قسمهم بالوجه المشروع
 فاجاب لا توجد في زماننا شية شرعية لكن في سنة وقع التنفيذ
 الكل فبعد اعطاء الخمس لا يتبعى بشره ابدانهم فليحفظوا
باب استيلاء الكفار على بعضهم بعضا وعل اموالنا
 اذا سبي كما فرأه من اهل الحرب واخذ حاله ملكه لا سبيلا له على
 مباح ولو سبي اهل الحرب الذمة من دارا لا يملكونهم احرار

وملكنا ما نجد من ذلك السبب للكفر ان غلبنا عليهم
 بساير املاكهم وان غلبوا على اموالنا و لو عبيد اموالنا
 او زونا بدارهم ملكونا لا لاسيلا على مباح ما اتى الصالح
 من مذهب اهل السنة اذ الاصل في الاشياء التوقف والاحتياط
 راي المعتزلة بل لان العصبية من جملة الاحكام الشرعية و هم
 لم يجزوا ما يفتي في حقهم مالا غير مقصود فيملكونه كما حققه صاحب
 المجموع في شرحه و يفتي غلبنا انباهم فانه اسلموا انور ملكهم و ان
 غلبنا عليهم اي بعد ما اوزونا بدارهم اما قبله فليس ملكا كما جازى مطلقا
 فمن وجد ملكه قبل الفقه بين المسلمين الكفار كما حققه في
 الدرر فلوله جازا بلا شئ و ان وجد بعد فلوله بالفتنة جبرا
 لا ضرر به بالقدرا المكن و لو كان ملكه ملكا فلا سبيل له عليه بعدا
 اذ لو اخذه اخذه بملكه فلا يفتي و لو قبله اخذه جازا كما مر و بالفتنة
 الذي اشتراه به لو اشترى منهم بجزاي من العدو و اخرج
 الى دارنا و ببقية العرض لو اشترى به و بالفتنة لو اشترى به منهم
 زاد في الدرر او ملكه بوقت فاسد لكن في البيع اشترى بغيره او
 ختم بغيره كالا اخذه بائنا الروايات و كذا لو اشترى بملكه
 سنة او بشئ قد راو و صفا بوقت صحيح او فاسد لعدم الفائدة
 فلوله بقتل خذرا او اودي و صفا فلوله لانه يفتي و ليس بملك
 لانه قد اودى و صفة فلوله او قطع يده و اخذه مشرب
 ارش او فلوله اشترى فباخذه لكل النمن ان شاء الله الا و صفا
 لا يبايها شئ منه و القول للشرى في مقداره اي النمن بيمينه عند
 عدم البرائة لان البينة بيمينه و لو برئنا بيمينه المالك اية حكاما للثان
 ثم وان نكرنا اسرا و الاشرا و باه اسرنا و اشرا و اخذ
 الشري الاول من الثاني بيمينه خير الورود اسرا على ملكه
 فلو كان الاخذ له ثم باخذه المالك القديم بالثمن ان شاء الله
 عليه بها و قبل اخذ الاول لا باخذه القديم كباي يبيع النمن و
 لا يملكونه حرا و مديونا و ام ولدنا و ملكا بباي يبيعهم من وجه

فباخذه

فباخذه ماله جازا لكان بعد الفقه تودى بيمينه من بيت المال
 و ملكا عليهم جميع ذلك بالفتنة لعدم العصبية و لو نذر اليهم و اية
 ملكونا لتحقيق الاستيلاء و لا يد للبيعا و ان ابقا اليهم من مسلم
 فباخذه و قد اخذنا لهم لظهور ربه على نفسه بالخرج من
 دارنا فلم يبق حلالا للملك بخلاف ما اذا ابقا اليهم بعد ارتداه
 و اخذه ملكوه اتفاقا و لو ابقا و معه فرس او متاع فاشترى
 رجل ذلك كله منهم اخذ المالك البعيد جازا لانه لا يملكونه و اخذ
 غيره بالثمن لانهم ملكوه و عتق عبد مسلم او ذمي لانه يجبر على بيع
 ارضه و بلى شراة منا من جهنا و اودى و اديهم اية التباين
 الدارين مقام الاعناق كما لو اسلموا عليه و اودى و اديهم
 فابقا البينة بيمينه من لانه لو شراة حرة لا يفتي عليه اتفاقا
 كما في حق اسرا و اده شراة لهم اسلمت فباخذه الى دارنا او الى
 عكرنا و اواشراة مسلم او ذمي او حرة بيمينه او عرضة
 على البس و ان لم يقبل الشري بجزا او طهرنا عليه فله الشئ
 صور يفتي البعيد بلا اعناق و لا و لا و لا واحد عليه لانه هذا عتق
 حكمي و روي في الزين لو قال الحي لبيد اخذ ابيده انت حرا
 يفتي عند ابي حنيفة روي لانه معتق بيمينه مشرق بيمينه
باب المستامن اي الطالب الا ما از هو من يدخل دار
 غيره با ما هو ملكا كان او حريا و دخل مسلم دار الحرب با ما هو
 تعرضه لشي من دم و مال و فرج منهم اذ اسلموا عند شرطهم
 فله اخراجه البينة بيمينه ملكا حرا اما للعدر فتصده فاق و جوبا
 فبند بالاخراجه لانه لو غصب منهم شي رده عليهم و جوبا بخلاف
 الاسير فباخذه تقوضه و ان اطلقوه طوعا لانه عجز مسافر
 فهو كمن يفتي فانه يجوز له اخذ المال و قتل النفس و ذنبا
 الفروج لانه لا يبيع الا بالملك الا اذ وجد امراته الماسورة
 او ام ولده او مديونا لانهم مملوكون بخلاف الامة و لم يطل ان
 اهل الحرب اذ لو طوعوا من تجب العدة للشبهة فان اذانه حرا

دينا ببيع او فريض او بركة او غضب احدها حاجه وخرجا
 الدين لم يقضي لاحد بشي لانه ما التزم حكم الاسلام فيما يقبل
 ويفتح السلم بروايتهم ان يلقوا الكمال ويردوا لاقضا
 لانه عدم وكذا الحكم بحسب في حروبهم فغلا في كل الاواني والغضب
 ثم استأمننا لابيها فخرج حربه مع مسلمة لا انكر ما دعى عليه
 اسير وقال الجرحى كنت مستأمننا فاقول للجرحى الا اذا قامت قرينة
 فكلوه مكشوف او مقلو لا عملا بالظاهر كروا في حروبنا اي الحروب
 ونجا كما قضى بيننا بالدين لو توعه صبيحنا للزنا واما الغضب فلا
 لامرانه ملكه قتل احد المسلمين المستأمنين حاجه عدا او خطا وكج
 الدية كسقوط القوة في كالي في حاله فيها كنفذ الصيانة على العاقلة
 مع تباين الدارين والكفار في الخلف لا يطلق النص وقتل
 احد الاسيرين الا في كنفذ ففعل كما مر بجارية في الخطا والاشي في العبد
 اصلا لانه بالاسير صانعا لهم فسقطت عصمة القومة لا الموشة
 فلهذا يكفر في الخطا كقتل مسلم اسيرا او مع اسلم ثم ولو ورثة
 مسلمون ثم فيكون في الخطا فقط لعدم الامور ان يدارنا **فصل**
 في استيذان الكافر لا يكون حرجا من فينا سنة كذا يصير عينا لهم
 وعونا علينا وقيل له مع قبل الامام ان ائمت سنة قيد اتفاق الجوان
 بوقت ما دونها كشر وشهرج ودر كسب ينبغي ان لا يلحق ضرر
 بتقصير المدة جدا فيضعنا عليك الجزية فانه ملك سنة بعد قوله
 فهو ذمي ظاهر المستود ان قول الامام في ذلك شرط لكونه ذميا فلو اقام
 سنة او سنتين قبل القول عليه بشي وبه ضرورة العبارة وقيل نعم وبه
 جزم في الدر قال في الفقه والاول اوجه ولا جزية عليه في حال الملك
 الا بشرط اخذنا منه ثمة او اذ صار ذميا كجسب القصاص بينه وبين
 المسلم ويضمن المسلم قيمة خمره وخنزيره او الفدية ويجب الدية عليه اذا
 قتل خطأ وكجبه كذا الا في عداه وتحرم عيبه كالمسلم في ذمته لو مات
 المستأمن في دارنا او ورثته ثم وقف ماله لهم وباخذوه ببينة و
 لو من اهل الذمة فيكفيل ولا يقبل كتابه ملكهم واذا اراد الرجوع

الى دار الحرب بعد الحول ولو ليلجأ رة او قضا حاجه كما يقدر
 الا حلالا من غير منع لانه عقد الذمة لا ينقض ومفاده منع الذي يقدر
 كما يمنع لو وصح الجزية بانه الزم به واخذ منه عند حوال ومثله لانه
 حرام في الارض كجزية الراس او صار لها اي للست منه المكتوبة
 زوجه مسلم او ذمي لا يتغير له وان لم يدخل بها لا يحكم بالملكه
 حلالا ثم ولو كثرها هنا فطالبت به براء فلا منع من الرجوع تأخر خاتمة
 فلو لم يقدر حتى مضى حول ينبغي حروقه ذميا على ما مر عن الدر ومن
 علم حكم الدين الحادث في دارنا فانه يرجع المسلم اليه ولو يقدر
 داره حل ومنه لبطلان امانه فانه ترك وجوبه عند معصوم مسلم
 او ذمي او ذميا عليهم فاسر او ظهر بائنا للمجهول بعينه غلب
 عليهم فاخذوه او قتلوه سقطت دية وسلمه وما غضب منه واجر
 عبيد اجره سبق بده وصار حاله كوديعه وما عند شريكه ومضاه
 وما في بيته في دارنا فينا واختلف في الرهن وبرج في النهران
 للمرتمس بدية وفي الشرايح لو بعث من ياخذ الدية والفرضا
 وجبه تسليم اليه انتهى وعليه في ذمته من ذمته من ذمته
 ودية رهنه وان قتل او مات خنقا بلا عليه عليهم فدية وفرضه
 ووديعته لو رثته لانه نفسه لم تضر مقتومة فلهذا حاله كما لو ظهر عليه
 فخر به فماله حرجه في حاله ثم عرس واولاده ووديعته مع معصوم
 وغيره حاسم هنا او صار ذميا ثم ظهر ما عليهم فملكه في عدم
 بده وولايته ولو بسبب خلفه ابنا فهو من مسلم وان اسلمته فحالا
 هنا فظهر عليهم فخلقه حرم مسلم لا تحاد الدار ووديعته مع
 معصوم له لان بده كبد حترمة وغيره في ذمته وجبنا غضبه مسلم
 لعدم النية في ذمته والامام حق اخذ دية مسلم لا ذميا اصلا و
 دية مستأمن مسلم هنا مع عاقلة فانه خطا لقتل معصومة
 وفي العبد القتل قصاصا او الدية صلى لا العفو نظر الحق العاقلة
 حرجا او مرتا ومن وجب عليه قودا في الجرم لا يقتل بل
 بجس عند العدا يخرج فيقتل لانه من دخل فهو امن بالنفس

وسبغ في الجنائز لا تغير دار الاسلام دار حرب الا بالامور
 بخلاف ما جاز احكام اهل الشرك وباتصالها بدار الحرب وبان
 لا يبق في غير مسلم او في امنا بالامان الاول على نفسه ودار
 الحرب تغير دار الاسلام باجاء احكام اهل الاسلام بها كجود
 عبده وان فيها كافرا صلي وان لم تنصل بدار الاسلام ورر وهذا
 ثابت في شيخ المتع ساقتا من شيخ الشريعة فكانت له كجود بعضه
 ووضوح باقية **باب العشرة والخروج والجزية ارض**
العرب انما من حد الشام والكوفة الى الفقه ليس ما سلم
 اهل حلو عا او في عتوة وقسم بين جيشنا والبصرة اليه
 باجاء الصحابة عشرة لانه البقي بالسلام وكذا ايسر سلم
 او كرمه كان داره ورر ومرت في باب العاشرة من بام
 انه او حرزناه في شره الملتقى وسواء قرى الواقي وحرز
 من العذيب بضم ففتح قرية من قرى الكوفة اليعقبة حلوا
 بن عمران بضم فكوز قرية بين بغداد واهمدان عرضا و
 العتبات بفتح فكون فمكتبة قرية شرقي دجلة موقوفة على
 العلوية وما قبل من الثعلبية بفتح فكون غلظا مصر عن القوية
 الاعباد اذ بالشرية حصن صغير يشقها البحر في المثل لبس
 وراء عبادان قرية مستصفي طولها بالايام اثنا وعشرة
 يوما ونصف وعرضه عشرة ايام سراج وما في عتوة ولم يقسم
 بين جيشنا الامكة سواء اقر اهل عليه او نقل اليه كفا
 اخر او في صلي خراجية لانه البقي بالكاف وارض السواد
 مملوكة لا يملكها بكونه بيوعه لا ونصر قومه هداية وعند الائمة الثلثة
 هي موقوفة على المسلمين فلم يخر بيوعهم فتحه ويجب الخراج في ارض
 الوقف الا الشراة من بيت المال اذا وقفها مستريا فلا
 عشرة في ولا خراج شر ثلثا ليدعوا بالبيع وكذا المولم يوقفها
 كما ذكرته في شره الملتقى والصبى المجنون لو كانت الارض
 خراجية والعشرة عشرة ورر ومرت في الزكاة وقا لو ارض

مودة
 اقصى الكمين

عن
 ملكة
 مدنية

انشام

انشام ومعه خراجية وفي الفقه الكافو الان من
 اراضيه مخرجة لا خراج الا ترى انها ليست مملوكة للزراع
 كانه مملوكة للمالكين شيئا بلا وارث فصارت لبيت المال
 لشيئ منها لانه كولي اليتيم وعلى هذا فلا يبيع الامام ولا
 شراؤه من وكيل بيت المال لشيئ منها لانه كولي اليتيم فلا يجوز
 الاخرورة والعبادة بالله زوا في البحر او رغب في الوقار
 بضعفه قيمة على قول المتأخرين المقتضية **قلت** ويبقى في باب
 الوجه جواز بيع عقار الصبي في سبع مائة واثني مائة
 ومشتق ففضل الله الرومل باذ عايب ارضيا سلطانا
 لما تراض ملاكها فالت لبيت المال فمكون في يد رابعها كالعامة
 انتهى وفي النذر عن الواقعات لو اراد ان يملكها شراها
 لنفسه بامر عتده ببيعها ثم يشترها منه لنفسه انتهى وانه لم يعرف
 الحال في الشراة من بيت المال فلا حصل العتة وبه عرف صحة
 وقف الشراة من بيت المال واذ شروها الواقعات صححة
 وان لا خراج على ارضها وموات اجبا وسمى باخرة الامام
 او رضى لا كما مر خوارج ولوا اجباه مسلم اعتبر قرية ما قارب
 الشئ يعطى حكمه وكل منها الى العشرة والخراجية ان سقى
 بماء العشرة اخذ منه العشرة الا ارض كان من شغل بماء العشرة
 اذا الكافر لا يبيد بالماء العشرة وان سقى بماء الخراجية اخذ منه
 الخراجية لانه الماء بالماء وهو اى الخراجية نوعا خراجية مقاسمة
 ان كان الواجب بعض الخارج كالخروج وكونه وخارج وطيفة
 ان كان الواجب شيئا في الذمة يتعلق بالشئ من الانتفاع به
 بالارض كما وضع عمر رضى الله عنه على السواد لكل جوب او سوز
 ذراعا في سبيل بذراع كسرى سبع قبضات وقيل المعبر
 في كل بلدة عرفهم وعرف مصر التقدير بالعدا في وعلم الاول
 المعول كحرب بلغة الماشعا من براوشو ودرها عطف على
 صاعا من اجواد النقود ويزيل في الجريب الرطبة حنة اراهم

ويلزم به الكرم او الفحل متصلة تقدم فيها صغورها ولا سواء مما ليس
فيه توطيف عمر كز عفا و بسا هو كل ارض يكون لها حايها
 و فيها استجار متفرقة يكن الزرع تكرها فلو ملقة المتصلة لا
يكن فزاعة ارضها فهو كرم حلاقة و عناية الطاعة نصف الخارج
لا ان النصف عن الانصاف فلان اعليه في خارج المقاس ولا
في الوطف على مقدار ما وطفه عمر وان طاعت على الصلح كان ويفض
ما وطفه عليها ان لم تطف باز لم يبلغ الخارج ضعف الخارج الموطف
فينقص النصف الخارج وجوبا وجوبا ان اعند الاطاعة ويفض ان لا
يزاد على النصف ولا ينقص عن النصف حد اوى ويفض لو غرس بأرض
الخارج كرما او بشر افعليه خارج الارض ان يطعم كروا الوقوع الكرم
وزرع الحب فعليه خارج الكرم واذا اطعم فعليه قد ما يطبق
فعليه قد ما يطبق ولا يزد على عشرة وراهم ولا ينقص عما كان
وكل ما يملك الزرع تحت شجرة نبات وما لا يملك فكرما وما
الاستجار ان على المسنة فلا شيء فيها انتهى في زكاة الخارج في قوم
شرا واضيعة فيها كرم وارض شرا احدها الكرم واقوا الارض
واراد واقسم الخارج فلو معلوما فلما كان قبل الشرا والا كان
كان جدة فان لم توف الكرم والا كروما قسم بقدر الحصص قرية
خراجهم تفاوت فطليبو الشوية ان لم يعلم قد ره ابته او ترك
على ما كان ولا خارج ان غلب الماء على ارضها وانقطع الماء او اصاب
الزرع انته سماوية كفوق ووقا وسنة برو الا اذا بقي من
السنة ما يملك الزرع فيه ثانيا اما اذا كانت الاف عشر سماوية
ويكون الا حقرا از عنها كل قروة وسباع وتكون ما كان نعام
وفارو دودة بجوا او ملك الخارج بعد الحصاد ولا يسقط وقبل
يسقط او لو ملك بعض ان فضل عن ما اتفق شي واخذ منه
مقدار ما بينا مضى سراج وتام في الشرب بالية موزا بالبحر قال
وكذا احكم الاجارة في الارض المستاجرة فان عطلم صاحبها وكان
خراجها موظفا او اسلم صاحبها او اشترى اسلم من ذمى ارضها

يجب

يجب الخراج ولو منه ان من الزراعة او منه كان
الخارج خارج مقاس لا يجب شي سراج وقد علمت ان الاف
من ارض مستاجرة لا خارج فان يفعل الا ان من الاخذ
الخراج وان لم يزرع ويسمى ذلك فلاحة واجب اره على الكرم
في بلدة معيقة يعبر داره ويزرع الارض حرام بلا شبهة شهر و
كنه في الشرب بالية موزا بالبحر حيث قال وتقدم ان مير لان
ليست خارجية بل بالاجرة فلا شيء على من لم يزرع ولم يكن مستاجرا
ولا يجبر عليه بسببها فان يفعل الظلمة من الاجاز به حرام خصوما
اذا اراد الاستفقال بالعمل وقالوا الوزرع الا فوق قادر احدا
الا على كز عفا ان فعليه خارج الا على وهذا يعلم ولا يفض به كبلا
يتحرى الظلمة باج ارضها خارج ان بقي من السنة مقدار ما
يتمكن الشرا من الزراعة فعليه الخارج والا فعل الباب عنا
ولا يؤخذ العشر من الخارج من ارض الخارج لانها لا توطفا
والا بانه كان خارج مقاس تكر تعلق بالج بح حقيقة كان
كالعشر فانه ينكر ترك السلطان او ثانية الخارج لرب الارض
او وصبه له ولو يشق عنه جاء عنه الناس وحله لومصر فا والا
تصدق به ببفتح وما في الحامى من مخرج حله بقدر المصر في خلاف
المشهور ولو ترك العشر لا يكون اجاز او يجز بنفس المفقو
سراج خلاف فاما في قاعدة تصرف الامان منوط بالمصلحة من
الاشباه موزا بالية از بفتحة وتن النهر يعلم من قوال الناس حكم
الا قطاعات من ارض بيت المال اذا حاصلها ان الرقبة ليست
المال والخراج له ولا يبيع ببوعه ولا يهب ولا وقفه نوم للاجارة
تخرج على اجارة المشاجر ومن الحواش لو اقطع السلطان
له ولا ولادة ونسك وعقبه على ان من مات منهم انتقل نصيبه
الا اجته ثم مات السلطان وانتقل من اقطع له في من
سلطان او زهل يكون لا ولادة لم اره ومقتضى قواعدهم الفاء
التعليق بموت المعلق فقد بره ولو اقطع السلطان ارضها وما

او ملكه السلطان ثم اقطعوا له جاز وقفه لا والارضاد
السلطان ليس بالبقا البقة وفي الاشياء تبيل القول في الدين
انني العلامة فاسم بجهة اجاره المقطوع وان لا ملك ان يخرج منه
شراء وتقدم ابن بختيم بقدر الموات اما الموات فليس للامان الخراج
عنه لانه تملكه بالاجراء فليحفظ **فصل** في الجزية هي لغة الجزاء
لانما جرت عن القتل والجميع جزى كلية ولحق وهي نوعان
الموضوعة من الجزية بحيث لا يقدر ولا يقدر تحزاع من القدر
وما وضع بعد ما قدر واما من واعى املكهم يقدر في كل سنة على
فقير معتمد يقدر على تحصيل النقدر باني وجه كانه يتابعه وكفى
حجة في اكثر السنة هداية اثني عشر درهما في كل شهر درهم
وعلى وسطا الحال ضعفه في كل شهر درهم وعلى اكثر ضعفه في
كل شهر اربعة وهذا المستعمل لا يبيد الوجوب لانه باول الجول
بنابه ومن ملك عشرة الاف درهم فصاعدا غنى ومن ملك
مائة درهم فصاعدا متوسط ومن ملك مائة الف درهم او لا
ملك شيئا فقير قاله الكرخ وهو احسن الاقوال وعليه لا يمتد
بخرم اعتبر ابو جعفر العرف وهو الاصح ما تارخا نيد ويعتبر وجوه
هذه الصفات في احوال سنة فصح لانه وقت وجوب الاداء
نهر وتوضع على كفاية يدخل في اليه هو والاسرة لانهم يدعون
بشرعية موسى عليه السلام وفي النصاري الفريخ والارمن
واما الصابية ففي الحاشية تؤخذ منهم عنده خلافا لها وجوب
ولو عري بالجوهر استرقاقه لوضوعه عليه الصلوة والسلام
على وجهين ابرو وثني عجمي لحوار استرقاقه في جزية الجزية
عليه لا على وثني عجمي لان الميعة في حقها اظهر فلم يعذر ومنه
فلا يقبل منها الا الاسلام والتبليغ ولو ظهرنا عليهم
ضربا وحبس وصبيانهم فربى وحبس وامرأة وعبد ومكاتب
ومدبر وابن ام ولد ومن مع من من زنا نكاحه نقص بعض
اعضائه او تفضل قواه فدخل كفلا وجوبه والبيعة العاجز واعلم

وفقه

وفقه غير معتل ورايب لا يجازى لانه لا يقبل والجزية لا تسقط
وجزم الحد اوى بوجوبها ونقل ابن الكمال انه القياس ومكانه
انه الاستحسان بخلافه فصار المعبر في الاهلية للجزية و
عدمها وقت الوضع فمن اثنان او عتق او بلغ او جازا بعد وضع
الامام لم توضع عليه بخلاف الفقير او ايب بعد الوضع حيث
توضع عليه لانه سقط طرا بوجه وقد زال اختياره وهو عقوبة
لهم على اقامتهم على الكفر فاذا جازا اماله للاستعداد الى
الايان بدونهما فبها اولي وحال تغاير حتى يعطوا الجزية واخذنا
عليه الصلوة والسلام من مجوس ابرو نصاري بخران واقترع
على دينهم ثم فرغ عليه بقوله فتعطا بالاسلام ولو بعد عام
السنة ويسقط المجلد لسنة لا تسنين فيز عليه سنة خلاصة
والموت والتكرار للنداخل كما يكره وبالموت والزمانه وصيرورة
فقيرا ومقعدا او شيئا كبيرا لا يستطيع العمل ثم بين التكرار
فقال واذا اجتمع عليه حوالاته اخلت والا حو سجوة طاجرية
السنة الاولى بدخول السنة الثانية زبلع لان الوجوب باول الجول
بعكس خراج الارض وبسقط الخراج بالموت في الاصح حاو
وبالموت اخل كما الجزية وقيل لا بسقطها لغنى وينبغي ترجم
الاول لان الجزية عقوبة بخلاف العشرة نحو قال المصنف وعاد
في الحاشية لوجه المذهب فكلان هو المذهب وفيه لا يخل اكل الغلة
حتى يؤتى الجزية ولا تقبل من الذي لم يقبلها على يدنا
في الاصح بل يكلف ان يات بنفسه فيعطى ما يات والقابض منه
فاذا هدا به ويقول اعط يا عدو الله ويضعفه في عتقه لا بالآخر
ويانتم القائل ان اذا به فنية ولا يجوز ان يخذل به
كتبه لا صومعة ولا بيت نار ولا مقبرة ولا صنما حاو
في دار الاسلام ولو قدر في المزمرة فنيه ويصاد المنهزم
الى ما هدمه الامام لا ما انهدم اشياءه وفي آخر الدعا برفع
الطاعون من غير زيادة على البناء الاول ولا بعدل في النقص

الاول ان كفى وما فيه في شر 2 الوهبانية واما القديم فتمت
مكنا في الفتيحة ومعبدا في الصليحة بحر خلافا لما في التمسك
فتنه ويميز الذي عننا في زير بالكر بياسه وبيته ومركبه و
سرجه وسلاحه فلا يركب جنلا الا اذا استعان بهم الامام
لجارية وذهب عننا وخبره وجاز يفل كما رآه حائنه وفي الفتيحة
هذا عند المتقدمين واختار المتأخرين انه لا يركب اصلا الا
لضرورة وفي الاشياء والمعتد ان لا يركبها مطلقا ولا يلبسها
العالم وان ركب الخيل لضرورة تنزل في الجاهل ويركب سرجا كالركف
كالبردة في مقدمه شبه الرمانه ولا يعمل سلاخه ويظهر الكسح
فارس موب الزنار من صدق او شعو وهل يلزم تميزهم بغير العلم
خلاف اشياءه والصحيح ان في حقه عترة فله ذلك والافضل الضم
تأخر حائنه ويمنع من لبس العمامة ولو زرقا او صفرا على الصواب
شعر وكونه في البصر اعتمد في الاشياء كما قدمناه وانما تنون
طويله سودا ومن زنار الابرسيم والنياب الفافرة المختصة بالاهل
العلم والشر في كسوف مريع وجوخ رفيع وابر او رقيقة ومن
الكتاب ومباشرة يكون بها موطا عند المسلمين وتامة في
الفتيحة وفي الحاشي وينبغي ان يلزم الصغار فيها يكون بينه وبين
المسلم في كل شئ وعليه فيمنع من العقوبة حال قيام المسلم عنده
بحر ويكره تعظيمه وتكره مصاحبة ولا يبداء بسلام الا بالحاجة
ولا ينادي في الجواب عما عليك ويضيق عليه في المرور ويجعل
عما داره علامة وتامة الاشياء من احكام الله وفي شر 2
الوهابية لا تشتر نبالا ويمنعون من استيطان ملكه والكنية
لانها من ارض العرب حال عليه الصلاة والسلام لا يجتمع في
ارض العرب وينادى ولو دخل التجارة جاز ولا يطيل واما قوله
المسجد الحرام فذكر في السير الكبير المنع وفي الجامع الصغير عدمه
السير اخو تصنف في نظامه انه او رفته ما استقر عليه الحال
انتهى وفي الحاشية يميز في اوجه لا يعيدهم بالسير في الامم اذا

اشترى

اشترى دارا الى ار او شرايا في المصر لا ينبغي ان يباع منه فله
اشترى يكبر على بيعها من المسلم وقيل لا يكبر الا اذا اكثر ورر
قلت ومن معروفات المفتي ابو السعود ومن كتب الصلاة
سئل عن مسجد لم يبق في اطاره بيت احد من المسلمين واحاط به
الكفرة فكان الامام والمؤذنة فقط لاجل وفيلقهم بغيرها اليه
فيؤذنه ويصليان فهل يحل لهم الوطيفة فاجاب بقول تلك البيوت
ياخذها المسلمون بغيرتها جبراعا القور وقد ورد الامر الشريف
السلطان بذلك ايضا فالحكم لا يوفق هذا اصلا وقيل من الجهاد و
بعد ان ورد الامر الشريف السلطان بعدم استخدام الذميين
للعبيد والجوار لو استخدم في عبيدا او جارية ما ايلزمه فقي
الحاشية ويومرون بما كانا استحقق قالم وكذا تميز دورهم عن دور
انتهى فيحفظ ذلك واذا انكاري اهل الذمة ورايها بين المسلمين
ليس كمنافيتها في مصر جاز ليعو ونفقه البنا وليد واسوالنا را
فيتموا بشرط عدم تعليل الجماعات سكنهم شرطا الا يام
المملو ان فانه لم يزم ذلك من سكنهم امره بالا عتزال عنهم السكن
بناحية ليس فيها مسلمون وهو محفوظ عن ابو يوسف بحر عن
الذخيرة وفي الاشياء واختلف في سكنهم بيننا في مصر و
المعتد الجواز في محلة خاصة انتهى واقرة المص وعينه كمن رده
شيخ الاسلام جوي زاده وجوزم بانه فهم خطا فكانه فهم من
الناحية المحلة وليس كمن كان قد صرح التمراتش في شرح الجامع
الصغير بعد ما نقل عن الشافعي انهم يومرون ببيع دورهم في
امصار المسلمين والمزوح عنها وبات كمن خارجا لئلا يكون
لهم محلة خاصة تفلا عن الشافعي والمراد اني بالمنع المذكور
عن الامصار ان يكون لهم في مصر محلة خاصة يسكنونها ولهم فيها
منفعة بما رخصه كنفه المسلمين فاما سكنهم بينهم وهم مقعدون
فلا كمن كان في قناوس الاسكندرية فيحفظ وينتفضع عنهم
بالغلبة عما موضع الحراب او بالحاجة بدار الحرب زاد في الفتيحة او بالاشياء

في قبول الجزية او يجعل نفسه طليقة للمسلمين بان يبعث ليطالب
 على اخبار العهد وقلوبهم يبعثوه لذلك لم ينتقض عهده وعليه بكل
 كلام المحيط وصار الذي في هذه الادوية صور كما مر في كل حال
 الا انه لو اسر سرق والمراد يقتل ولا يجبر على قبول الذمة و
 المرتد يجبر على الاسلام لا ينتقض عهده بقوله نقضت العهد على
 بخلاف الامانة الجارية فانه ينتقض بالقول بخلاف الامانة عن الاداء
 قال وهو قول ائمة الاثنية لكن ضعفه في الجرح ولا ادوا الجزية بل عن
 قبولها كما مر ونقل العيني عن الواقعات فتك بالاباء عن الاداء قال
 وهو قول ائمة الاثنية لكن ضعفه في الجرح ولا بالزنا بغيره وقيل مسلم
 واقتضى مسلم عن وبنه وقيل الطحاوي وسب النبي صلى الله عليه
 وسلم لا كفره المقاتل له لا يمنع فالتاريخ لا يرفع قلوبهم مسلم
 قتيل كما سيجي وتوجب الذي ويقاوب علم شبيه دين الاسلام
 او النبي او القرآن حاوس وغيره قال العيني واختياره في
 السب ان يقتل انتم وتبعه ابن الهمام **قلت** وبه
 افق شيخنا الحجة ارملة وهو قول الشافعي ثم رأت في
 معروضات المفتي ابو المسعود انه ورد امر سلطان بالاعمال
 بقول ائمة القائلين بقتله او اظهر انه معناه وبه افق
 ثم افق في بكر اليهودي قال لبشر النصراني نبيكم عيسى عليه السلام
 ولوزنا بانه يقتل لسيبة الانبياء عليهم السلام انتم **قلت**
 ويؤيده ابن كمال باشا في احاديث الاربعينية في الحديث
 الرابع والثلثون باعاب لا تكون فاحشة مانعة والحق
 انه يقتل عندنا اذا اعلن بشتمه عليه السلام صريحا في سيرة
 الذخيرة حيث قال واستدر محمد لبيانة قتل المرأة اذا اعلنت
 شتم الرسول عاروي انه عمر بن عبد الله لما سمي عصا بنت
 مروان تؤذي الرسول فقتلها ليلا مدحه صلى الله عليه
 وسلم على ذكرائه فقتلها فقتلها ليلا مدحه صلى الله عليه
 وتعليقه لا مع طغله الا الجزية ضعفه زكاته بأكواما

مما يجب فيه الزكاة المعهودة بيننا لا الرصد وقيل كذلك وبوجه
 على مولاه ان يعق التفليح في الجزية والجزية كقول القديس
 وحديث مولد القوم منهم مخصوص بالاجماع ومصرف الجزية و
 الجزية وحال التفليح وهدية الامام وانما يقبلها اذا وقع عندهم
 ان تقاتل الدنيا جوهرة وما اخذ منهم بلا وجوب ومن تركه
 فمضى وما اخذ عارث منهم ظهر به مصالحي جزية مصرف كس تقدر
 موبنا وقنطرة وجبر وكفاية العلماء والمتعلمين بخمس وبن دخل
 طلبة العلم فتحة والقضا والعمال ككتبة قضاة وشهود قس
 ورفيا سواحل ورزق المقاتلة وفراير بهن اي ذراي كل من ذكر
 مسكين واعتمده في البحر قايلا اهل يوطون بعد موت ابايهم
 حالة الصغير لم اره والى هنا تمت مصارف بيت المال ثلاثة فهذا
 مصرف جزية وفراير ومصرف زكاة وعشر من الزكاة و
 مصرف خسران في السيرة وفي رابع وهو لقطه وتتركه
 بلا وارث ودية مقتول بلا دية ومصرف القديس فقير وفقر بلا
 دية وعلى الامام ان يجعل لكل نوع بيتا يخدمه وله ان يستقرضه
 احدنا لمصرفه لا آخر ويعطيه بقدر الحاجة والفضل فانه قصر كان
 الله عليه سببا زيل في الاماوس المراد بالحي فقا في حديث الحفظ
 القرآن مائة وخمسة هو المفتي به اليوم ولا نسي لذي في بيت المال
 الا ان يهلك نصفه فيعطيه ما يستجوعه ومن مات ممن ذكر في
 نصف المولود من العطاء لانه صلة فلا تملك الا بالقبض و
 اهل العطاء في زماننا القاض والمفتي والمدرس صدر شريعة وتوا
 في آخره او بعد تمامه كما صح في زاوية سحر الصرف الى قرية كانه او
 في تعب فيندب الوفاء له ومن تعبد ثم مات او عزل قبل المولود قبل
 يجب ان يبق وقيل لا كما لنفقة المعجزة زيل والمؤونة والامام
 اذا كان لها وقف ولم يستوفيا حجة ما فانه يسقط لانه
 كالصلوة وكذا كالفاض وقيل لا يسقط لانه كلاجرة وهذا ثابت
 في نسخة الشرح ساقط من نسخة المتن هنا وتمامه في الدرر وقد

والفقح

لحضنه في الوقف باب المرتد هو لغة الراجع و
 شرعا الراجع عن دين الاسلام وركننا اجزاء الكفر على
 اللسان بعد الايمان وهو تصديق محمد صلى الله عليه وسلم في جميع
 ما جاء به عن الله تعالى مما علم بحجبه ضرورة واهل هو قضا او هو مع الاقرار
 قولان واكثر الخفيفة على الثاني والتحقيق في علم الاول والاقرار
 شرطا الاجزاء الاحكام الدينية بعد الاتفاق على انه يعتقد منه طلب
 به انه به فان طلب به فلم يقر فهو كافر عا وقال المصنف في الفتحة من اهل
 بلفظ كفر ارتد وان لم يعتقد الاستحقاق فهو كافر العنا والكفر
 لغة الشر وشرعا كذب به صلى الله عليه وسلم في شئ مما جاء به من
 الدين ضرورة والاتفاق في انفسه في الفتاوى بل افردت بالتأليف
 مع انه لا يفتي بالكفر بشئ منها الا فيما اتفق المشايخ عليه كما
 يسيح قال في البحر وقد ازلت نفس في الفتاوى بل افردت بالتأليف
 صحتها العقل والحق والاطوع فلما تفرقة ردة مجتوزة ومعناه
 وموسوس وجبل يعقل وسكران ومكره عليه واما البلوغ
 والذكورة فليس بشرا بدليل وفي البداية الاشياء لا
 تخرج ردة السكران الا الردة بسبب النبي صلى الله عليه وسلم
 فانه يقتل ولا يعفى عنه من ارتد عن النبي صلى الله عليه وسلم
 استحياءا على الذاب بلوغ الدعوة وتكشف شبهة بيان الردة
 العرض ويجوز وجوبا وقيل نه بالثبوت اياهم يرضى عليه الاسلام
 في كل يوم من احواله ان استعمل الا طلب المهلة والاقتل من ساعة
 الا ان ارجى اسلامه بدليل وكذا لو اورد ثانيا بكذا يعزب وفي
 الثانية يجزى حتى تظهر عليه التوبة فانه عاد فكذا كذا تارة خاتمة
 قلت لكن نعمل في الزواجر عن الفحشاء والمنكر والمنية معز بالبيان
 ما يفيد قتله بالتوبة فبئس فانه اسلم فيها والاقتل لحدوثه في بدل
 دينه فاقبلوه واصلوه ان يتردد عن الايمان سنوي الاسلام
 او عن ما انتقل اليه بعد نطقه بالشهادتين وتعامده في الفقه ولو
 اتبها على وجه الفادة لم ينفعه عالم يتردد بين ازيد وكمره تنزيها

لا مرقته قبل العرض بلا ضلالة لا الكفر جميعا مقدم عند اسلام
 المرتد لان الكفر راضا في حقه من ينكر الصانع كالدلالة
 ومن ينكر الحداثة كالتشوية ومن يقر بها لكن ينكر بعضه كالكفر
 كالقلا سفيهة ومن ينكر الكل كالكوثنية ومن يقر بالكل لكن ينكر
 عموم رسالة المصطفى صلى الله عليه وسلم كالعيسوية فيكتفي
 في الاولين بقول لا اله الا الله وفي الثالث بقول محمد رسول الله
 وفي الرابع باحدهما وفي الخامس بهما مع البتة عن كل دين
 يخالف دين الاسلام بدليل واحدا كراهية الدين يخرج فيستقصر
 من اجل حاله بل عي في الدرر اشتراط البتة في كل مبادي و
 ضرورة ومثله في فتاوى المصنف وابن نجيم وغيرهما وفي رهن فتاوى
 تاربي الهداية كذا افته علماءنا والذين افته به حجة بالمشاهدين
 بلا تبرؤ ولا التذلل بها صار علامة على الاسلام فيقتل ان
 رجع عالم بعد واعلم انه لا يفتي بكفر مسلم امكن حل كلامه على محمل
 حسن او كان في كفرة خلاف ولو كان ذلك رواية ضعيفة
 كما حوره في البحر وعرضا في الاشياء الا الصوفى وفي الدرر
 وعرضا اذا كان في المسلم وجوه توجب الكفر وواحد ينفذ على
 المفتي الميسر ما ينفذ ثم لو ثبت ذلك لم ينفذ على المفتي
 على خلافه وينبغي التوقير لهذا الدعاء جبا حارس فانه
 سبب العفة من الكفر لوعده الصادق الامين عليه السلام اللهم
 ان اعوذ بك من ان اشرك بك شيئا وانا اعلم واستغفر
 لانا اعلم انك انت علام الغيوب وتوبة الياس مقبولة ردة
 ايمان الياس وروايتها شهادتها على نكران ان اسلم
 وهو ينكر ثم تقبل شهادتها وكذا لو شهاد رجل وامرأته مع
 المسلمين وفي النوازل تقبل شهادته رجل وامرأتين على
 الاسلام وشهادته نكرانيتين على نكران بانه اسلم انتهى
 كل مسلم ارتد فتوبته مقبولة الا جماعة من تكررت ردة على ما
 مر الكافر بسبب بني الانبياء فانه يقتل حد او لا تقبل توبته

مطلقا ولو سبب الله قبلت لانه حق الله والاول حق عبد
لايزول بالتوبة ومن شك في عذابه وكفره وكفاره في
الدرر في فصل الجزية معزيا للبرازية وكذا الوايفضه بالقلب
قوله واشباهه في فتاوى المصنف يجب الحاق الاستنزاه او
الاستحقاق به لتعلق حقه ايضا في سبيل علي قال شريف
لعن الله ولديك ووالدين الذين خلفوك فاجاب الجميع
امضاف يقوم عالم بتحقيق عهد خلافا لبرائهم واما الحرميين
كان في جميع الجوامع وفيهم حضرة الرسالة فينبغي القول بكفره
واذا كفر بسببه لا توبة له عما ذكره البرازي وتوارده الشارحون
ثم لو لوحظ قولنا شتم وامام الحرميين باحتمال العهد فلا كفر
هو الا يبق بذهابنا نصرتهم بالميل الى حال كونه وبقا من نقص
مقام الرسالة بقوله بانه بسببه عليه السلام او بفعله بانه يفضله
بقليه قتل حكام النصرانية بكونه صرح في آخر الشفاء بانه
حكمه كالموت ومفاده قبول التوبة كما لا يخفى زاد المصنف في شرح
وقد سمعت من مفتي الحنفية بمصر شيخ الاسلام ابراهيم عبد الغال
ان الكمال وغيره يتبعوا البرازي والبرازي يتبع صاحب الشفاء
المسؤول وعزاه اليه ولم يوزه لاحد من علماء الحنفية وقد
صرح في الشفاء ومعين الحكي او شرح الطحاوي وحاوي الزاهاوي
وغيره بانه حكمه كالموت وقطع التنف من سبب الرسول فانه
مرتد وحكم المرتد بفعله ما يفعل بالمرتد انتهى وهو ظاهر في
قبول توبته كما مر عن الشفاء انتهى فاجفوا **قلت** وطاهر
الشفاء انه قوله يا ابن الف خنزير او يا ابن مائة كلب وان
قوله لا شتم لعن الله بني شتم كذا وان شتم الملائكة كالا بنيا
عليه ومن حوادث الفتوى ما لو حكم حنفى بكفره بسبب بني اهل
لشافى انه يحكم لقبول توبته الظاهر نعم لاننا حادثه اخرى
انه حكمه بوجوبه **قلت** ثم رايته في معروضات المفتي الى
السعودي سوال ملخصه انه طالب علم ذكر عنده حديث نبوي فقال

الكل

الكل احاديث النبي صلى الله عليه وسلم صدقوا بكونها فاجاب بانه يكون
او لا بسبب استقامته الا انكاره ونماينا بالجملة الشين للنبي
عليه الصلوة والسلام فحق كفره الاول عن اعتقاد يومه بخبر
الايان فلا يقتل والثاني بفقد الزندقة فتبوء اخذه لا تقبل توبته
انما فاقته يقتل وقيله اختلف في قبول توبته فلعنه ايجزفه يقتل
فلا يقتل وعند بقية الائمة لا تقبل ولا يقتل جدا فلهذا ورد
امر سلطان في **عنه** لقضاء الحاكم الحمد برعاية راي
الاجل بغير بانه ان طهر صلاحه وحسن توبته واسلامه لا يقبل
ويكتفى بتوبته وجب علما بقول الامام الاعظم وازلم يكن من
اناس يفهم خبرهم يقتل علما بقول بقية الائمة ثم في **عنه** تقرر
هذا الامر بان خفيظ القائل من ان الفر يقين هو قبول بقضاء
انتهى فلهذا ويكفي التوفيق او الكفر بسبب الشين او
بسبب احدهما في الجوهرة معزيا للشاهد من سبب
الشين او طعن فيها كفر ولا تقبل توبته وبه اخذ ابو يوسف
وابو الليث وهو المختار للفتوى انتهى وجزم به في الاشباه
واقرة المصنف قايلا وهذا يقوى القول بعدم قبول توبته سبب
الرسول وهو الذي ينبغي القول عليه في الافتاء والقضاء عناية
لجانبة حضرت المصطفى صلى الله عليه وسلم انتهى لكن في الذرة
هذا لا وجود له في اصل الجوهرة وانما وجد على ما مشى بعض الشيخ
فالحق بالاصل مع انه لا يرتب طاله بما قبله انتهى **قلت** وكيفيتا
ما مر من الامر فتدبروه في المروضات المزبورة ما معناه
انه من قال عن خصوص الحكم للشيخ في الدين العربي انه خارج
عن الشريعة وقد حنفه لا ضلال الخلق وكفى من طاعة
على ما ذا يلزمه اجاب نعم فيه كلمات تبين الشريعة وتكلف
بعض المتصنفين لارجاءها الى الشريعة لكانا يتقنا ان غالبنا
قد اختره بعض اليهود على الشيخ فيجب الاحتياط بترك مصالحة
تلك الكلمات وقد صدر امر سلطان بالانها فوجب

الشريعة

الا جئنا به مع كل وجه انتهى فليحفظ وقد انشأ صاحب القاموس
 عليه في سوار رفيع اليه وفي كتيبه ما كتب الله ان نطقنا بما فيه
 رضاك الذي اعتقده وادرس الله به انه كان رضى الله عنه شيخ
 الطريقة صالا وعلما واحاما للحقيقة حقيقة ورسمنا في رسوله
 المعارف فعلا واسما اذا تقلع فكر المرء في طرف من علمه غرقه
 فيه خواطره عباب لا تكدره الا وسحاب تتقاذف عنه الانوار
 كانت دعوتهم تشرق السبع الطباقة وتوقد بركانه فتلكم الافاق
 وان اصنفه وهو يقينا فوق ما وصفته ونا خلق ما كتيبه و
 محاب طين ان ما اصفته وما علم اذا ما كتبت معتقدي وعلم الجاهل
 بطن الجهل عدوانا والله والله والله العظيم ومن اقامه حجة
 لله برهانا الذي كتبت بعض من مناقبه ما دوت الابل زوت
 نقصانا الى ان قال ومن خواص كتيبه انه من داخل على مطالعته
 ان شريح صدره لكل المفضلات ومن المشكلات وقد انشأ عليه
 الشيخ العارف عبد الوهاب الشوان سباني كتابا تبينه لا غيبا
 على قطرة من بحر علوم الاولياء فعليك به وبالله التوفيق و
 الكافر بسبب اعتقاده لا توبة له ولو امره في الاصح لبعده
 في الارض بالفساد وذكره الزيلعي ثم قال وكذا الكافر بسبب
 انه ندوة لا توبة له وجعل في الفقه ظاهرا للذهب لكن في خطر الخيانة
 الفتوى على انه اذا اخذ استواء الزنديق المعروف بالاعى
 قبل توبته ثم تاب لم يقبل ويقبل ولو اخذ بعد ما قبلت واقام
 في السراج ان الخفاقة لا توبة له وفي الشبهة الكاهن قبل كمال
 وفي حاشية البيضاوي للسلا حشر والاعى الى الامجاد و
 الاباحي كان زنديقا وفي الفقه والمنافق الذي يبطن الكفر و
 يظهر الاسلام كان زنديقا الذي لا يتدين بدين وكذا من علم
 انه يكره في الباطن بعض الضرورات كحمة الخمر ويظهر اعتقا
 دمه وتامه فيه وفيه يكفر است وبقوله وقوله اعتقد
 تحريمه او لا ويقبل انتهى لكن في خطر الخيانة لو استعمل المجزئة

والامتنان ولا يفتقد لا يكون فاستثنى احد عشر واعلم
 ان كل مسلم ارتد ما نه يقتل ان يثب الاجماع المرأة والخنثى
 ومن اسلامه نبعا والصبي اذا ارسله والمكره على الاسلام
 ومن ثبت اسلامه بشهادة رجلين ثم رجعا زاولا في الاشباه
 ومن ثبت اسلامه بشهادة رجل واحد وامرأتين انتهى ولو
 شهد نصرانيا على نصراني انه اسلم وهو يشكر لم يقبل شهادته
 وقيل يقبل ولو على نصرانية قبلت اتفاقا وتامه في آخر كراهية
 الدرر ويلحق بالصبي من ولدته المرتدة بينا اذ ابلغ من ذوال كراهية
 اذا اسلم وكذا لا يقيط لانه اسلامه حكمي لا حقيقي وقيل في الخيانة
 وغيره المكره بالحي اياها الذي المستامن فلا يصح اسلامه
 انتهى لكن حمله المصنف في كتاب الاكراه على جواب القياس و
 في الاستثناء ان يصح فليحفظ وفي فاستثنى اربعة عشر
 شهد واعلم مسلم بالردة وهو منكرا لا يتوضا له لا تكذيب
 الشهود والعدو وبطلان انكاره توبة ورجوع بعض فتمنع
 القتل فقط وتثبت ببقية احكام المرتد كيداعل وبطلان
 وقف وبيئته تزوجه لو فيما يقبل توبته والا قتل كالردة
 بسببه عليه القتل والاسلام كما امر اشباه زاولا في البحر و
 قد رايت من يفتي في هذا المخرج واقره المصنف وفي فاستثنى
 اربعة عشر وفي شرح الوهابية كذا في ما يكون كراهية
 اتفاقا يبطل العمل والنكاح فاولاده اولاد زنا وما فيه
 خلاف يؤمر بالاسقفار والتوبة ويجوز النكاح ولا
 يترك المرتد على ردة باعطاء الجزية ولا بامانة موقفة ولا بامانة
 مؤبدة ولا بكونه استرعاقة بعد اللحاق بدار الحرب بخلاف
 المرتدة خائفة والاف كلمة واحدة خلافا للشافعي فلو
 تنصر يهودي او عكر ترك على حاله ولم يجبر على العودة ونزل
 ملك المرتد عن مال زوالا موقوفه فانه اسلم عاود ملكه وان مات
 او قتل على ردة او حكم بلجاة ورث كاسلامه وارثه اسلم

ولو زوجه بشرط العدة تريلي بعد قضاء وبيع اسلامه
وكسب روثه حتى بعد قضاء وبيع روثه ومالا ميراث ابيه
كل سب المرتدة وان حكم القاضي بلحاظ مقتضى مدبره من
ثلث ماله وام ولده من كل ماله وحل دينه وقسم ماله ويؤتي
مكاتبته الى الورثة والاولاد للمرتدة لانه المقتضى بدائع وينبغي ان
لا يشرع القضاء به الا في ضمن دعوى حق العبد منه واعلم ان
تصرفات المرتدة على الرعية اقسا فينفذ منه اتفاقا مالا يملكه
تمام ولاية وهي خمس الاستيلاء والحلقات وقبول الية
وسليم الشفعة والحق على عبده المأذون وبطلان منه
اتفاقا ما يملكه الملكة وهي خمس النكاح والزبيحة والصيد
الشهادة والارث ويتوقف منه اتفاقا ما يملكه المأذون
وهو المكافضة او ولاية منفذية وهي التصرف على ولده الصغير
ويتوقف منه عند الامام وينفذ عنه ما كل ما كان مبادلة مال
بمال او عقد تبرع كالمباينة والصرف والسلم والعقود والتبرع
والكتابة والدية والرهن والاجارة والصلح عن اقرار
قبض الدين لانه مبادلة حكمية والوجبة وبقي امانه وعقده
لا شك في بطلانها واما ابداع واستبداع والتفريط ولعله
فيسبق عدم جوازها انما اسلام نفذ وان هلك بموت او قتل او
لحق بدار الحرب وحكم بلحاظ مقتضى بطلان ذلك كله فاجاء سلمما قبل
قبول الحكم فلانه لم يرتد وكما لو عا وبعد الموت الحقيقي تريلي وان
جاء سلمما بعده وماله مع وارثه اخذة بقضاء او رضا ولو في
بيت المال لانه في شتر وان هلك ماله او ازال الوارث عن
ملكه لا يأخذ به ولو قبال الصلح القضاء وله ولا مدبره وام ولده
ومكاتبته وان لم يؤد وان عجز عا ورفيعا له بدائع ويقضي ما ترك
من عبادة في الاسلام لا ترك الصلوة والقيام معصية
والمعصية تبقى بعد الردة وما ادى منها منه بطلان ولا يفي
من العبادات الا بالحق لانه بالردة صار كالكافر لا مطلقا

اسلم

اسلم وهو غني فعليه الحج فقط اسلم اصحاب مالا او شيئا
يجب به القضاء او جحد السرقه يعني المال المسروق لا المخذ
حائره اصله انه لو اخذ بحق العبد واما غيره فغنيمة التفصيل
او الانية ثم ارتد او اصحابه وهو مرتد في دار الاسلام ثم لحق و
حاربناه مانا ثم جاهدنا يواخذ بملكه ولو اصحابه بعد ما لحق مرتدا
فاسلم لا يواخذ بشي من ذلك لان الحرب لا يواخذ بعد الاسلام
بما كان اصحابه حال كونه محاربا لنا اخبرته بارتد ادوز وجا فلما
التزوج باخر بعد العدة استخفى انما كان في الاخبار من نفقة بوجه
او تظليله فلما لم يكن نفقة فاما بكتاب طلاقها او بغيرها
انه حق لا بأس بان نفقة تزوج بمسوقا والمدة ولو صغيرة
او خشي تخلف كسب ابد او لا تجالس ولا تاكل حقا بق حقه
سلم ولا تقتل خلافا لاش فمعي وان قتل احد لا يقتل شيئا
ولو امانة في الاصح وتجبس عنه مولا لا يجذمه سوى الوطني سواء
طلب ذلك ام لا في الاصح ويتولى ضربا جمعا بين الحقتين وليس
للمرتدة التزويج بغير تزويج بغيره وعن الامام تسرق ولو
في دار الاسلام ولو اخذ به جمعا لعصبة المسلمين لا بأس به
لكنه حقة للزويج بالاستيلاء مجتبى وفي الغني انما ثلث للمباح
فبشره من الامام او بهداه له لو مصرقا وجوه شره لانها لا
تقبل وان كان مطلقا لورثتها وبشره ثار وجره المسلم هو بغيره
ومات في العدة كمرطلاق المريض فان وفي الزواجر انه
لا يرثها لو حية لانها لا تقبل فلم تكن غارة فتأمل ولدت امة
فاذبحها فهو ابنه حرا يرثه في امة المسكية مطلقا ولدت لاقول
من نصف حول او اكثر لا سلام بطلاقه واسلم بمرثته المرتدة
انما المرتدة او لحق بدائع وكذا في امة النصرانية الى الكتابية
الا اذا اجابت به لاكثر من نصف حول منذ ارتدت وكذا المنصفه
لعلو من ماء المرتدة فينبغي لقرب الاسلام بالجبر عليه المرتدة لا
يرث المرتدة وان لحق بماله او ماله عليه فهو كماله في مال ولا

نفسه لانه المنة لا يترق فان رجوعه الى بعد ما لحق بما مال
سواء قضى بلحاظ اولاني ظاهر الرواية وهو الوجه في حق فالحق
تأنيبا لما له وظاهر عليه فهو لو ارثه لانه بالحق انتقل لوارثه فكان
ما لحق به با وحكمه ما ارثه قبل منتهى ما شئ وبعد ما بعينه ان
شأ ولا يافضه لو مثليا لعدم الفايضة وان قضي بعينه شخص من
الحق بورا هم لانه فكاتبه الابن نجاة المنة سماجد لا والاولاد
كلها لهما للاب الذي عاود سماجد لالابن كما لو قيل مائة قتل رجلا
فالحق او قتل فدية في كسب الاسلام ان كان والا فحق الرقة كسب
الرقة بحر عن النجاسة وكذا لو اقر بفصا اما لو كان الفصا
بالمعينة او بالبيعة فانه في الكسب مع اتفاق طهره واعلم ان
جنابة العبد والامه والمكاتب والمسلمين كجنابهم في غير الرقة
وتطعت يده بعد اقراره والعبادة بالله ومات منه او لحق حكمه
نجاة سماجات منه ضمن القاطع نصف الدية في ماله لو ارثه
في المسلمين لانه السراية حلت محلا غير معصوم فاهل رتبة
بالعبودية في الخطا علم العاقلة وميتة بالحكم لانه ان عاود قبله او
اسلم هربا ولم يلحق فانه مائة بالسراية ضمن الدية كلها بكونه
معصوما وقت السراية اذ ارثه القاطع فقتل او مات ثم
سرى الى النفس فهدر ولو عد الفوات فخر القود ولو خطا فاحرق
على العاقلة في ثلاث سنين من يوم القضا وعليهم خاينة ولا
عاقلة لم تزد لو ارثه المكاتب والحق واكتسب مالا واخذ بماله لم
يسلم فقتل قبل مكاتبه لم يلا و ما بقي ماله لو ارثه لانه الرقة
لا تؤثر في المكاتب زوجا ارثا والحق فولدت المنة حوله او ولد
له اي ذلك المولود ولد فظهر عليهم جميعا فلوله اذ قتل في صلها
والولد الاول يجبر بالقراب على الاسلام وان حبست به
لبيعتة لا يوبد الا ان لا يعدم تبعيته اليه على الاطراف حكمه كبره وقيل
بروتها لانه لو مات مسلم عن امرأة حامل عارثته والحقت
فولدت هناك ثم ظهر عليهم اباها اهل تلك الارض فانه لا يترق

ويرث

ويرث اياه لانه مسلم ولو لم يكن ولده حتى سببت ثم ولده
في دار الاسلام فهو مكاتب لا يورثه من يورثه لانه لا يورث
اياه لرقته بد اربع واذا ارثه جني عاقل صح خلافه لانه ولا خلاف
في تخليده في النار لعدم العفو عن الكفر ولو كان كاسلامه فانه
يرثه اتفاقا فلا يرثه ابو به الكافر من تفرع عن علم الثاني ويجبر عليه
بالقرب تفرع عن علم الاول والعقل الكفر وهو ابن سبع فاكتر
فيجب وشرعية وقيل الذي يعقل ان الاسلام سبب النجاة
ويستتر الجنت من العليلب والجلوم من الكفر فابله العر سوس في النجاة
الوسائل ما لا ولم ار من مذكور بالسن قلت قد رايته
نقله ويؤيده انه عليه الصلوة والسلام عرض الاسلام على علي
وسنة سبع وكان يفتخر به حتى قال سبقتكم الى الاسلام
طرا غلاما ما بلغت اوان ختمه سبقتكم الى الاسلام ثم راء
بصارم همة واوان عزى ثم هل يقع من ضا قبل البلوغ
لما ركلهم ثم اتفاقا وفي الخبر الاختار عند الماتر يدى انه فاطم
يا واه الايمان كالبان حتى لو مات بعده بلا ايمان خلد في النار
وفي شرح الوجها نية بدر وريش درويش كفر بعضهم وحي
ان لا كفر وهو الحر كذا يقول شئ لله قبل بكفرة ويا حاضر ويا ناظر
ليس كفرة ومن يستحل الرقص ماله بكفرة ولا سيما بالذات بل هو
ويرثه ومن لول قال طي مائة يجوز جهول ثم بعض كفرة
وايثا تراني كل ما كان خارقا عن التسع في اليوم وي وبنصر
باب البغاة البغى لغة الطلب ومنه ذلك ما كذا تبغى وعرضا
طلب مالا يخل من جور وحكم فيه وشرع عاقد الخ رجوز على الاما
الحق بغير حق فلو بحق فدية ببغاة ونماه في جامع الفضولين
ثم الخ رجوز عن طاعة الامام لانه قاطع طريق وعام حكمه
وبغاة ويجزى حكمه وخوارج وجه قوم لهم منعة خرجوا عليه
بنا ويل يروى انه علم باطل كفرة ومعصية توجب قتاله بنا وبله
يستخون وما دنا واما النوا و يزوجنا ونا و يزوجنا

اصحاب نبينا وحكمهم حكم البقاة باجماع الفقهاء كما حقه في
 الفقه وانما لم ينفذوا لكونه ممن تاملوا وان كان باطلا بخلاف السجل
 بلا تأويل كما مر في باب الامامة والامام يصير اماما با مرين بالمباينة
 من الاستخفاف والاعيان وبما ينفذ حكمه في رعيته خوفا من
 قدره وجبروته فانما يابى الناس الامام ولم ينفذ حكمه فيهم لغيره عن
 قدره لا يغير اماما فاذا صار اماما فجار لا ينزل ان كان له قدر وعلم
 لعوده بالقدرة فلا يفيد ولا ينزل به لانه مفيد خائنه ومامه في
 كتب الكلام فاذا خرج جماعة مسلمون عن طاعة ما به
 الذي الناس في امان وروى عن علي عليه السلام في الكية اي الى
 طاعته وكشف شبهاتهم استجبا باقا فخير واجتمع من حل لنا
 قتالهم بدوا حتى تفرقت جموعهم اذ الحكم يدور على وليه وهو الاجماع
 والامتناع ومن دعا الامام الى ذلك اي قتالهم انفرض عليه
 اجابته لان طاعة الامام فيها ليس بمعية فرض فكيف فيها هو
 طاعة يد اية لو قاتلوا والامر ببيعة وروى في المبتقى لو يوق لاجل
 ظلم السلطان ولا يستحق عتله لا ينبغي للناس معارضة السلطان و
 لامعا ونهيه ولو طلبوا المواعدة اجيبوا اليها ان خير المسلمين
 كان في اهل الحرب والالاء كجيبوا بحول لا يؤخذ منهم شيء فلو اخذنا
 منهم رهونا واخذوا منا رهونا ثم غردوا بنا وقتلوا رهونا
 لا يقتل رهونا منهم ولكنهم يحجزون الى ان يهلك اهل البقي او يوقوا
 وكذا لك اهل الشر اذا فعلوا به او تنا ذلك لا تفعل به رهونا
 وتكون يحجزون على الاسلام او يصيروا ذمة لنا ولو لم يكن فيهم
 اجتهاد على جرحهم اي انهم قتلوا وابتع مولاهم والالاء لعدم الخوف
 والامام بالخيار في اسيرهم ان شاء قتله وان شاء حبسه
 يتوب اهل البقي فان تابوا حبس ابقه حتى يحدث توبة ثم ارجو
 نقاتلهم بالجندي والاعراق وغير ذلك كما في اهل الحرب وما لا يجوز
 قتله من اهل الحرب كمن وشبهه لا يجوز قتله منهم ما لم يغتالوا
 ولا يقتل عا دل حرمه مباشرة ما لم يرد قتله ولم تنسب لهم ذرية

يحبوا الى

ونجس

ونجس اموالهم الا طرهور توبتهم فمرو عليهم وبيع الكراع
 اول لانه انفع فني ويقاس عليه العبيد منه ونفاسا لربهم
 وخيلهم عند الحاجة ولا يتفق بغيرها من اموالهم مطلقا ولو عند
 الحاجة شره 2 ولو قال الباغي ثبت والحق السلام من يده
 كف عنه ولو قال كف عنه لا ينظر في امره الا في التوب والحق السلام
 كف عنه ولو قال انما علي وبنك ومعه السلام لان وجود
 السلام معه وتزنية بقاء بغيره فمعه البقاء كف عنه والالاء
 في ولو قتل باغ مثله فظهر عليهم فلا شيء فيه لكونه مباح القتل
 في غير الاثم اية وقتلا ما شهد او لا يصح على بقاء بل يكفونه
 ويدينون بدايه ويكفون قتل رواسيهم الى الافاق وكذا كارتوس
 اهل الحرب لانها مثله وجوزه بعض المتأخرين لو قتله كشركتهم
 او خراجه فلبنا فيجوز في الجهاد ولو غلبوا على مصر فقتل مصر
 مثله عدا فظهر على مصر قتل به اذ لم يحجز على اهل مصر
 احكامهم وان جري لا لا انقطاع ولا يذام الامام عنهم واذا قتل عا دل
 باغيا ورثة مطلقا وبالعكس اذا قاتل الباغي وقت قتل انا على
 باطل لا يبرئه اتفاقا لعدم البينة وان قال انا على حتى في الخوارج
 على الامام واصر على دعواه ورثة اما لو رجع تبطل ديانته فلا ارث
 اية حال وفي الفقه لو دخل باغ باغان فقتله عا دل عند الزمان ليرث
 كما في الستة من بقاء شجرة الالباحه وكبره كبر ما يبيع السلام
 من اهل الفتنه ان حكم لانه اعانة على المعصية وبيع ما يتخذ
 منه كالحديد وكخود كبره لاهل الحرب لا لاهل البقي لعدم تفرغهم
 لخدمة سلا حلق قرب ذوالهم بخلاف اهل الحرب تربيع قلت وافاد
 كلامهم ان ما قامت المعصية بعينه كبره ببيع كبره والافترس برأيه
 وفي الفقه ينفذ حكمه فاضربهم لو عادوا والالاء ولو كتب فاضربهم
 الى فاضربا كذا فان علمه انه قضي بنباهة عا دلين نقذه والالاء
 كتاب اللقيط عقيب مو اللقيط بالجاه ولو ضربهما نفوات
 النفس والمال وقدم اللقيط على النفس بالنفس والى مقدمه على

المال هو لغة ما يملكه من غير مفعول ثم غلب على الولد
 المنيق باعتبار المال وشراسته حتى مولود طرحة اهل حوفا
 العيلة او فرار من نمة الرية بضيعة ثم وعززه عاتق النفاط
 فرض كفاية ان غلب على طلبة هلاكة لو لم يرفع ولو لم يعلم بعينه
 ففرض عين ومثله روية اعلى يقع في بئر شمع والافند وبكافة
 من الشفعة والاحياء وهو مسلم بغير اللادار الا بجهة رقة على
 خضم وهو الملتقط لبق يده وما يجناح اليه من نفقة وكسوة
 وسكنه وادوا ومهر اذا زوج السلطان في بيت المال ان يبرهن على
 النفاط وان كان له مال او قرابة فحق ماله او على قرابة وارثه و
 لودية في بيت المال كجناية لان المحرم بالنفقة والاحد اخذه منه
 وهل للامام الاعطى اخذه بالولاية العامة في النفقة لا وقره المهر
 بغير اليد وحررتي النهر كس لا ينبغي اخذه الا بموجب فلو اخذه احد
 وخاصة الاول رواله الا اذا دفعه باختياره لانه ابطال حقه
 هذا اذا اتخذ الملتقط فلو تعدد وترجع احدها كما لو وجده مسلم
 وكما فرقتنا زعمنا بغيره لانه انفع للقبض حانية ولو استودع
 فانه اى للقاضي كحزنا ونبت نسب من واحد بحد وعواه ولو
 غير الملتقط استحق ان لو حبا والافنا بنبته خاتمة ومن استبرح
 مستودع كولد امه مشتركة ومجبرة المنيقة او عاه اكثر من اثنين
 فحق الامام انه الى حمة طاهرة في عدم قبول دعوى الزايد والاشارة
 التحا والام منه كمن في القسامة عن النظر ما يفيد نبوته من الاكثر
 فليجروا ولو ادعت امرأة واحدة ذات زوج فان صدقها زوجها او
 شهدها لها القابلة او كانت بنبته ولو رجلا وامرأتين على الولاية
 حجت دعوتها والافنا منه من كمال النسب على الغير وان لم يكن لها
 زوج فلما يد من شهادة رجلين ولو ادعت امرأتان واقامتا احدهما
 احد بهما البينة فمن اول به وارج اقامتا جميعا فهو ابنتها خلفا لها
 الكل من الخاتمة وان ادعت عاه خارجة هو وصف احدها علامة به
 اني جده لا يتوبه ووافق فهو احق اذ لم يبارخها اقوى منها

كبيته

كبيته الاخر وسبقه واسلامه وحرية ولو ادعى احدها
 انه ابنه والآخر انه ابنته فاذا هو خشي فلو شكلا قضى لها
 والا فليج ادعى انه ابنه ولو شهد له مسلم ومسلمان
 وقضى به للمسلم ما ترخا به ونبت نسب من فني ولكن هو مسلم
 استحق ان يفتزع من يده فبديل عقل الاديان مالم يبرهن
 بسلامته انه ابنه فيكون كاخرا منه ان لم يكن اى يوجد في مكان
 اهل الذمة كقرتهم او ببيعة او كنية او مسلمة ربا عينة لانه
 اما بجده مسلم في مكانا مسلم او كما قر في مكانهم فليخرا او كما قر
 في مكانا او على نفق اهل الرواية اعتبار المكان لسبقه
 اختياره ونبت من عبده وهو وان ادعى انه ابنه من زوجته
 الامة عنده محمد وكلام الزبلي طاهر واختاره ولو ادعاه
 حوان احدهما انه ابنه من هذه الحرة والآخر من الامة قال في
 يد عبده من الحرة او لنبوته من جانبين زبلي وان وجد معه ماله
 فهو له عملا بالظاهر ولو فوته او كنه او دابة هو عليه الاما كان
 بقربه فبصرفه الواجد او عبده اليه بامر القاضي في ظاهر الرواية
 لانه مال ضابغ ولو قرر القاضي ولاؤه للملتقط حجة طهر به
 لانه قضاء في فصل مجرته فله بعد بلوغه ان يوالى مع شاء
 مالم يعقل عنه بيت المال خاتمة ويدفع في حرفة ويقتضيه بيت
 صدقة عيسى ختنه فلو فعل فلهك ضمن ولو علم الخصال انه
 ملتقط ضمن وخيره وله نقله حيث شاء ويشفي منه من مصر
 الاقرية تجر ولا ينفذ للملتقط عليه نكاح فبيع ومذا اجارة في
 الاصح لانه الولاية عليه في ماله ونفق لاسيما لحدوث السلطان
 في الامن لا واوله **فروع** لو باع او كفل او وبرا وكاتب او اعتق
 او وعتب او تصدق وسلم ثم اقر انه عبده زيدا لا يصدق في
 ابطال شئ من ذلك لانه منهم وتامة في الخاتمة ويجوز ان يثبت
 كلفه **كتاب** الملقطة هي بالفتح وسكن اسمه وضع للمال
 الملتقط عينة وشرا ما يوجد ضابعا ابن كمال في التام خاتمة

عن المصنفات مال يوجد ولا يعرف مالك وليس بما كان
الحركة وفي المحيط رقة شمس ضارب كمنه في علم الفقير لا للملك
وهذا يعلم ما علم مالك كما لو اقرض من السكران وفيه انه
امانة لا لقطه لانه لا يعرف بل يدنو مالك نذب وقدر الصاحب
الامن على نفسه توفيقا والافعال ترك او لا وفي البدء و
ان اخذ باللفظ حرم لانها كالتصديق ووجب ان يرضى في
وعينه عند خوف ضياعها كما مر لانه السلم مال المسمومة كما
لنفه فلو تركها حتى ضاعت انتم وهل يرضى في كل كلام النذر لا وطاع
كلام المصنف نعم لما في الصيرفة خارجا لكل حنطة انما فليدفعه
الكل قال البدعي الصحيح انه يرضى انتم وفي الفقه وعينه ولو
رفعوا ثم ردتا لم يكنا لم يرضى في كل الرواية ووجه التقاضي
وعينه لا يجوز ومدحوش ومعتوه وسكران لعدم الحفظ عندهم فان
استدرك عليه بانه اخذه ليرده عليه ويكفيه ان يقول من يعتوه
يشد لقطه فله كونه على وعرف ان نادى عليها حيث وجد ناء
في الجامع الى ان علم ان صاحبها لا يطلبها او انما تلف ان بقيت
كما طلعت وانما كانت امانة لم تضمن بل ينفذ فلو لم يشهد بالملك
منه او لم يوفى ضريح ان اكثر ربا اخذه للرقه وقبل الشاة قوله بيمينه
وبه فاختار حاشا واثرة المصنف وعينه ولو من الحرم او خيلة او كثيرة
فلا فرق بين مكان ومكان ولقطه ولقطه فينتفع الراعي بها
لو فقير او الا تصدق براعي فقير ولو على اصلي وفرض وعينه
الا اذا عرف انما لذي فانها توضع في بيت المال تار جانبه وفي
القنية لو ربح وجود مالك وجب الا ايضا فان جاء مالكا بعد
التصدق خير بين اجازة فقير ولو بعد ملكا وله ثوابا او ضمنية
وارثي اراد لب للوصي والاب اجازتها ثم وفي الوهابية البهي
كباقي فيضمن ان لم يشهد ثم لا يبر او وصية التصديق وضمانا في
مالها لا مال الصغير ولو تصدق بامر القاضي في الاجح كما ان يضمن
القاضي او الامام لو فعل ذلك لانه تصدق بالغير بغير اذنه
وقدر او يضمن السكين وادبها ضمن لا يرضى به على صاحبها ولو

العين

العين قانية اخذت من الفقير ولا شيء للملك فمال او بهيمة او
ضمان من الجعل اصلا الاباس كما كمن رقه فله كونه اوجه مثله
تار جانبها كجارية فاسدة ونذب التفتا بالهية العقالة وتوفيقا
مالم يخف ضياعها فيجب كرهه لو معها ما تدفع به عن نفسه كقرن البقر
وكدم لا بل تار جانبها ولو كان الا لتفقا في الصحراء ان طعن انما ضار
حاشا وفي الا تفاق على الا لقطه واللفظة مبرج لغضور لانية
الا اذا قال له قاضي اتفق لترجوه فلو لم يذكر الرجول لم يكن ريثاق الاج
او يصحده اللفظ بعد بلوغه كذا في المحيط اي يصدق على ان القاضي
قال لم ذلك لا ما ربحه ابن الملك من ثم المدحوش رب اللفظة وابلو لقطه
او سببه او هو بعد بلوغه وان كان لا تفع اجرا باذنه الحاكم
وانفق عليه منه كاضان بخلاف الابق وسيجي في باب وان لم يكن باعها
القاضي وحفظا عنها ولو الا تفاق اصلي امر به لانه نظرية اختيار
فلو لم يكن ثم نظره ينفذ امره به فيجب كنه وله منفعا من ربحها لانه
المنفعة فانها ملكت بعد حب سقطت وقبله لا ولا يدفعها الى
مدعيها جبرا عليه بلائيه فانما يبرج علامة حل الدفع بطلا جبر كذا الجدل
ان صدقة مطلقا بين اولاد اخذ كغيره الا مع البينة في الاجح
نكاح التفتا لقطه متضاعت منه ثم وجد ثمن بدعيه فلا خصومة
بينهما بخلاف الودعة فيجب وتوازل لكن في الس ارضها في
له الخصومة لان يده احق عليه ويون ومطالم جهل اربابها و
وايسر من عليه ذلك من معرفتهم فعليه التصديق بقدر ما من
ماله وان استقرت جميع ماله انه يجب اصحابنا لا نفلم بينه خلافا
كمن في يده عروضا لا يعلم تحقها احبنا والله يوح بالاعيان
ومن فعل ذلك سقط عنه المطالبة من اصحابه الذين في العقبة
بجنتي وفي العدة وجد لقطه وعرفوا ولم يردوها فانفق بها الفقير
ثم ايسر يجب عليه ان يتصدق بمثل ما في اليد وية جازم فيقه
بيع متاعه ومركبه وحمل ثمنه الى اهل حطب وجد في الا ازال منه
ملقطة والافخلال لا اخذه كس اربابا حاشا لاصليته ودر وفي

الخاوي غريب مات في بيت اناح ولم يعرف وارثا فتركته
 كلفطة ما لم يكن كثيرا فلبث المال بعد الفجر من ورثة سنان
 فان لم يجدوا فله لو مصرنا محضته أي بره في حمام اخلاط بها
 اهل القدر لا ينبغي له ان ياخذها وان اخذه طلب صاحبها ليرده
 عليه لانه كماله فانه في عنده فانه كانت الام عربية لا يتوكل
 ان خال لانه ملك الفروان الام لصاحب المحضنة والغريب
 ذكرنا لفرقة لو لم يعلم ان بيرجه غريبا لاشي عليه ان شاء
 الله **فصل** واذا لم يملك الفري فانه فقيرا اكله وان غنيا
 رصده قايه ثم اشتراه وهكذا كان يفعل الامام الخواري طهره
 وفي الدنيا بانه مر بنار تحت اشجار في غير مصر لا بأس ان تناول
 ما لم يعلم انتهى صريحا او دلاله وعليه الاعمال وفيها واخذك نقاحا
 من النهر جارية يجوز وكثيري وفي الجوز **كتاب الا بقاء**
 من سببه عزيمة التلف والذوال والا باق ان يطلو الى الرقيق ثم روا
 كذا اخذ ابن ابن الكمال ليدخل الهارب من موجهه ومستفيدة
 وهو وعد وحيث اخذه فريضه ان خاف ضياعه ويحكم اخذه تلف
 ويتدب اخذه ان قولى عليه والا فلا تدب كافي البديع حكم اخذه
 كلفطة فان ادعاه اخر وقوله ان برهن واستوفى منه كفضل
 ان شاء الجواز ان يدعيه اخر ويخلف الى كم ايفه بالدماء اخرجه عن ملكه
 بوجه وان لم يبرهن عطف على ان برهن واقر العبد انه عبيده او
 ذكر المولى علامته وحليته ونفع اليه كفضل فانه المولى اياها فانه
 جعل حلفه الا ان برهن على اباؤه او على اخره المولى بذلك زبلي
 فانه طالت المدة اي مدة حي المولى باعد القاطن ولو علم مكانه لم يلا
 يتضرر المولى بكنهه النفقة وحفظه منه لصاحبه وامسك من ثمنه
 ما انفق عليه منه وان جاد المولى بعده وبرهن او علم دفع باقى
 الثمن اليه لا يملك المولى نفقته بوجه اي بوجه القاطن لانه بامر الشرع
 حكمه لا ينفق لكن في موقوفاته المفقحة ابو اسعد وانه عبيد
 امر سلطان يمنع الوقفاة عن اعطاء والا فانه يبيع عبيده كرامة

وحي فلا يصير بيع عبيد الشيا بهية فاهم اخذنا من مشترى برادرجو
 المشتري بتمتة على ايباه واما عبيد الرعايا فان كان بغيره فاحصل
 فله ذلك والا فلا رعايا الثمن ولذلك ورد الامرا بانه انتى فله فقط
 فانه مراهم ولو زعم المولى انه بيرة او كن بيرة او استبلاوه لم ينفق
 نفقته الا ان يكون عنده ولد من انا او برهن على ذلك ثم واختلف
 في الرضا قبل اخذه افضل وقيل تركه ولو عرف بانه فاحصه اليه ولي
 ابقى عبيد فاجبه رجل وقال لم اجد معه شيئا من المال صدق ولا شيء
 عليه ولم يرد جبر لقوله الا ان اربيعون درهما اليه من مدة سفر
 فاكتر وهو اى والمال ان الرادو جيبا او عبيدا يكن الجعل لمولاه ممن
 يستحق الجعل قبله لانه لا جعل سلطانا وشحنة وخفير و
 وصي شيم وعامل ومن استقاز به كذا وجدة فخذة فقال نعم او
 كان في عياله وابن واحد الزوجين مطلقا فبلى وشريك نصف
 درهما ولو بالجد فاشترى احد عشرة اربيعون درهما فبطل صلح فينا
 ز او عليها ولو بلا شرط اشترى ناولور وامة واما ولد يعقل الا بانه
 نجلا من نهر تحت وانه لم يعد الا عند الثاني بشيئة بالنقص فله اعمل عليه
 ارباب المكنون ان اشترى امة اخذه ليرده والا لاشي له لو راده
 من اقل من ايفه وطول بر خيئة له بر اى الحاكم او بقدره
 باصطلاحهما برفق انا خاينه محو ولو من المهر فخر خيئة او بغيره
 كما مر واهم ولد ومدير وما فون كفن في الجعل واما مائة المولى قبل
 وصوله الى الا بقاء وهو مدبر او ام ولا خلا جعل له لعنة ما يموت وانه
 ابقى منه بعد اشراوه المتقدم لم يصرح لانه امانة حتى لو استقله
 في حاجة نفق ثم ابقى ضمن ابن ملك عن القينة وفي الوهابية لو
 انكر المولى اباؤه قبل قوله بيمينه ويلزم مريد الروقيمة عالم بيمينه وباق
 ضمن لو ابقى او ماتا قبله مع تمكنه منه لانه عاجب ولا جعل له في
 الوجه من خلاصه لانه في الثاني لان الاشراوه عنده ليس به حاشه
 وفي اللقطة ولا جعل برود ملكي به تحريمه او جعل عبد الرحمن على
 المهر من زوجته مائة لانه اقل ولو اكثر من الدين فعليه

يقدر وينه والباقي على الراهن لان حقه بالقدر المضمون منه وجعل
عبد او حرة مبرقة لان اوج ويجزئ منه لا فخر على صاحب الخدمة في الحال
لان المنفعة لا فخر انقضت الخدمة رجع صاحبها على صاحب الرقبة او
بيع العبد فبذره اى في الجعل وجعل ما دون مديون على من يستقر
الملك فانه يبيع بدها بالجعل والباقي للمفوض كما يجب جعل ابق جنة خفا
لان لكل الاخذ على من سبي صبره ومغضوب على غاصبه ومغضوب
على مغضوب له وان رجع الواجب بعد الرقبة ولا زال ملكه بالرجوع
ببقية منه وهو ترك التصرف وجعل عبد جسي في ماله والا ببقية نفقة
كنفقة لقطه كما مر وله حبه بدين نفقة ولا بوجه القاض
خشية اباؤه ابناء ولكن حبه تغزير الرقبة بوجه للنفقة بوجه
جوزم في الهداية والباقي بخلاف اللقطة والفضل وقد رتب القاض
مدة حبس سنة اشهر ونفقة بدين بيت المال ثم بعد ما يبيع
القاض كما مر **فروع** ابق بعد البيع قبل القبض للشري رفق
الامر للقاض ببيع **كتاب** المفقود وهو لغة المعلوم و
شرا عا عليه لم يدر اى هو ميتة قدومه ام ميت او وقع الكسر
البلقيع اى المفقود جود بلا قع فدخل الاسير ومثل لم يدر الحق
ام لا وهو في حق نفسه حتى بالاستصحاب هذا هو الاصل فله
شك عرسه غيره ولا يقسم ماله **قالت** وفي موقوفات المفقود
ان ليس للميت بيت المال نزعة من يد من يده تمنع امه عليه قبل
ذاته كما سيجى معناه **قالت** المقتديين ولا تقسم اجارته ونصب
القاض من اى وكيل لا اخذ حقه كفلان وويؤنه المقرب بها ويجوز
ماله ويقوم عليه الحاجة فلوله وكيل فله حقا ماله لا تقدر ارض
الا باذن الحاكم لانه فله ماله ولا يكون وصيا تجنيس لكنه اى هذا
الوكيل المنصوب ليس بخير فيما يدعى علم المفقود ومن دين و
وديعه وشركته في عقار او دين وكيفية لانه ليس بالملك ولا
نايب عنه وانما هو وكيل بالقبض من جهة القاض وانه لا يملك المقتضى
بلا خلاف ولو قضى خصوصه لم ينفذ زاد الزبني في القضاء وتبعه المال

الا بتفويضه فافضل اخر لكن في الخلاصة الغنوى على النفاذ يعني
لو القاض مخرجا منه ولا يبيع القاض مالا يخاص منه فانه
نفقة ولا في غيره بخلاف ما يخاص منه فانه يبيع القاض
ويحفظ ثمنه **قالت** كان في موقوفات المفقود ارض او دار
النفقة وامنا بيت المال في زماننا ما موروز بالبيع مطلقا وان
لم ينفذ منه فانه حكمه حيا فله الثمن لانه النفقة غير ما موروز
بفرضه نعم اذا ابيع بغيره فاحسن حكمه من ان يملكه بغيره وينفق
على عرسه وعرسه ولاد او ماله او ماله وعرسه ولا ينفذ
ولا يفرق بينه وبينها ولو بغير مضمون اربع سنين خلافا لما كان
وميت في حق غيره فلا يرد من غيره حتى لو مات رجل عن اثنين
واحد مفقود ولمفقود بنات وابناء المذكرة في يد البنات و
الحل مقرون بفقده الا بوج واختصموا للقاض لا ينفذ لانه يحرك
المال عن موضعه اى لا ينزعه من يد المقتديين **قالت** المقتديين
ولا يستحق ما اوصى له اذ امات الموصى بل يوقف حصته الاموات
اقراره في بلد علم المذهب لانه الغالب واختار الزبني تقويفه
للإمام وطريق قبول البيعة ان يجعل القاض من في يده المال
خصا عنه او ينصب عليه فيما يقبل عليه البيعة **قالت** من
واقعات المقتديين لعدوى اخذى معناه للفقهاء انه انما يحكم بوجه
بقضاء لانه امر محتمل فماله ينضم اليه القضا لا يكون حجة فان
ظهر قبل قبل موت اقرانه حيا فله ذلك القضا ويؤنه يحكم
بموت في حق ماله يوم علم ذلك اى موت اقرانه فنقد منه عرسه
للموت وينقسم ماله بين من يرثه الا ويحكم بوجه في حق مال غيره
من حين نفقه خبر الموقوف له الا من يرثه ورثه عند موته كما
نقرا الاستصحاب وهو ظاهر الحال حجة وافقه لا مشبهة ولو
كان مع المفقود وارث يحجب به لم يوطا الوارث شيئا وان
انقض حقه به اعطى اقل النصيبين ويقف الباقي كالحل
ومحل الفرائض ولو اخذ في القدرى وعنده **فروع** بغير

تروى بوجه امة غريب و ينجون و عبيد اهل الله ان يكتسبها و
 يبيعها **كتاب الشراكة** لا يخفى مناسبتها للمنفعة و من حيث
 الامانة بل قد تحقق في مال عند موت مورثه هي كالمشركين
 في المعروف لغة الخط ستمها العقد لانها سببه و شرعا عينا
 عن عقد بين المتشركين في الاصل **المشرك** جوهر و شركها
 في شركة البعض اختلافها و في العقد اللفظ المضيق له و شرطا
 جوازها كون الواحد مالا للشركة و هي ضربان شركة ملك
 و هي ان يملك متقد و ان اشأ فاكتر عينا او حفظا كغوب حصة
 الشرك في دارها فاشترى بها في الحفظ فاشترى او دينا
 على ما هو الحق فلو دفع المورث للاحد ما فلا اثر الرجوع بمصرف ما
 اخذ منه و سيجي متساوية من اجل اختصاصه باخذ ان يملكه لو
 قد حصصه و يبيع ربه الدين حصته و حصة بانه بارث او بيع او غيرهما
 باق سبب كانه جبريا او اختياريا و لو متفقا قبل كذا اشترى شيئا
 ثم اشرك فيه اخر متقد و كل من شركه كالمالك اجنبي في الامتناع
 عن تصرف مفر في مال حصة لعدم تضمنها الوكالة فيجوز بيع حصة
 ولو من غير شركة بل اذ في صورة الخطا كما لم يبعها
 كحفظه بشعبه و كذا و زرع و بغير شرك و استان و
 تمام في الفصل الثاني من العاديات و نحوه في فتاوى ابن
 نجيم و غيره بعد و قد بين ان المبطنة كذلك لكن فيما بعد
 و قد بين ان من جاز بيع البناء او الفرس المشرك في
 الارض المحذورة و لو للاجنبي فتنه و الاخذها كما يصنع من
 احد ما فلا يجوز بيعه الا باذنه لعدم شيوخ الشركة في كل
 حصة بخلاف كخوجام و طاجور و عبيد و اية حيث يبيع بغير حصة
 اتفاقا كما بسطه المصنف في فتاويه ثم الظاهر ان البيع ليس
 بقيت بل المراد الاخراج عن الملك و لو بهية او وصية و اما
 الانتفاع به بغيره شركة فمقتضى بيع و خادم و ارض بالكل ان كانت
 الارض ينفع الزرع و الا لا يجوز بخلاف الدابة و نحوه و

تمام في الفصل من من الفضولين و شركة عقود امة
 بسبب عقد قايمة للوكالة و ركنها ان يبيعها الايجاب و العقود
 و لو مضمون كما لو دفع له الف و قال اخذ مثلها و اشترى و
 الركن بينا و شرطا ان شركة العقد كون العقد و عليه بناء
 للوكالة فلا يتحقق في مباح كما حطاب و عدم ما يعلقها كشرط
 و ركنها من الشركة للاحد اهل الله فاكتر عينا او حفظا كغوب حصة
 و حكم الشركة في الشركة و هي اربعة مفاوضة و عناية و تقبل
 و وجوه و كل من الاخيرين يكون مفاوضة و عناية كما سيجي اما
 مفاوضة من المتقويين بغير المساواة في كل شئ ان تضمنت
 و كذا و وكفارة و كذا بالجهل ضمنا لا قصدت و با
 مالا يصح به الشركة و كذا ركنها كما حقه الوان و تصرفا و بناء
 بخلاف التمسك في التفرق بتميز التمسك و في الدين
 و اجازة ابو يوسف مع اختلاف المدة مع الكراهة فلا يتحقق مفاوضة
 و ان تحت عناية بين و عبيد و لو ملكا با او ما ذونا و جسي و
 بالية و مسلم و كما في عدم المساواة و افاضتها لا يتحقق بين
 جسيين لعدم اهليتهما للكلالة و لا ما ذونين لتفاوتهما في
 كل موضع لم يتحقق المفاوضة بغير شرط و لا بشرط ذلك في
 العناء كانه عينا كما لا يجتمع شرطا كما سيجي و يتحقق المفاوضة
 بين حنف و شافعي و ان تفاوت فقر فاني متروك التمسك و غيرها
 ملة و ولاية الارزام بالية و لا يتحقق الا بلفظ المفاوضة و ان لم
 يعرف معناها شرعا او بيانه جميع مقتضياتها ان لم يذكر اللفظ او
 العبرة للمنفعة لا للمعين و اذا تحت فاشترى احد ما بغير شركة
 الا طعام اهل و كونه استحقاقا لانه العلوم بدلالة الحال
 كما في شرطا بالقال و لو او بالستين ما كان من حوايج و لو
 جارية للوطى باذنه شركة كما ياتي و يبيع مطالبه ايتها شافعي
 اما الطعام و الكسوة و غيره لا ياتي بها اذ هي على الشركة بقدر
 حصته اذ ادى من مال الشركة و كل دين لزم احدها بجماعة و

استغراض و غضب و استعلاک و کفارة ببال با مر لزم الآخر
و لو لم یومر باقراره الا اذا اقر من لا تقبل شرا و نه که و لو معتد
فیله مره خاصه که و خلص و جنبه و کحل مال فی الشریکه فیه و فایده
اللزوم انه اذا اوعی علی احد ما فله تخلف الاخر و لو اوعی علی الغایب
له تخلف الحاضر علی علمه ثم اذا قدم له تخلفا البینه و لو اوجیه و بطلت
ان و غضب لاحد ما او ورث ما فی فی الشریکه مما یجی و وصل لیده
و لو یصدقه او ایضا لغوات الس و اءه بقاء و هی شرط کماله
لا یبطل بقبض بالانحی فی الشریکه کوض و عقار و اذا بطلت بما
و کمر صارت عنانای تنقلب الیه و لا فی مفاوضه و عنانای ذکر فیها
المال و الا فیهما تقبل و وجه بغير التقسیر و الفلوس النافقه و البتر
و النقره ای ذاب و فضا لم یفر یا از جری جری النقره و النفاصل
بها و الا فله و ض و تحت یعرض هو المکافیه غیر التقسیر و یجرک قاموس
ان باع کل منها نصف عرضه بنصف عرض الآخر ثم عقدت مفاوضه
او عنانای و هذه حیلله لیس فیها بایه و من و هذا ازت و باقیه و ان
تفاوت باع صاحب الاقل بقدر ما ثبت به الشریکه ابر کمال فقول
بنصف عرض الآخر اتفاق و لا فی بال غایب او یرج مفاوضه
کانه او عنانای تقدر المضا علی موجب الشریکه و اما عنانای بانه
و نتیجه ان تقسیرت و کانه مقتضایا الشریکه فنتیجه من اهل التوکید
کسب و معتوه یعقل البیع و ان لم یکن اهلا الکفارة لکونه لا تقدر
الکفارة بل الوکاله و کذا فی عامه و خاصه و مطلقا و موقفا
مع انتفاض فی المال و ذی الرزق و عکس و بعض کمال و ذی
بعض و بخلاف الجنس که نایر من احد ما و ذیهم من الآخر و
بخلاف الوصف که یبعض و یعود و ان تفاوتت فیهما و الرزق علی
ما شرط و مع عدم الخط لا سناد الشریکه فی البرکة الی العقد لا
المال فلیک شرط سواة و انحاء و خط و یطلب الشریک فی الثمن
فقط لعدم نقص الکفارة و یرجع علی شریک کخصه منه از اوی من
مال نفسه ای مع بقاء مال الشریکه و الا فان شریک خاصه لیس فیها

مستویا

مستویا علی مال الشریکه بلا اذن و یجوز بطلان الشریکه بطلان
المال یرج احد ما قبل الشراء و الیه مالک علی مالک قبل الخط و
علیهما بعده و ان الشریک واحد ما باله و یملک بعده مال الآخر قبل
ان یشترک به شینا مال شریک بالفتح بینها شریکه عقد علی ما شرط
و یرجع علی شریک کخصه منه ای من الثمن یقام الشریکه و وقت
الشراء و ان یمکن مال احد ما ثم الشریک الآخر باله فانه حر جال و کاله فی عقد
الشریکه بان قال علی ما الشراء کل مندا باله هذا یكون شریکا ثم و صد
شریعه فمال شریک شریک بینها علی ما شرط فانی اصل المال لا المرکب
لصیر و رتبا شریک یمکن لبقاء الوکاله المصترحه بها و یرجع بخصه
ثمنه و الا ای ان ذکر اجمد الشریکه و لم یضاد فاعلم الوکاله فینا ابر
کمال فهو من الشراء خاصه لانه الشریکه لا یبطل بطلان ما فی ضمنها
من الوکاله و تفید بالشرط و اهرم سواة مع الرزق لاحد ما
یقطع الشریکه کما سلا لانه شرط عدم فانی اما بانه و احوال
بطلان الشریکه لا الشریکه بخر و مضمون قلت صرح صدر الشریعه
و ابن الکمال بفسد الشریکه و یكون الرزق علی قدر المال و کل
من شریک فی العنا و المفاوضه ان یرسأ و من یجی له و یحفظ
المال او یبضع ای یوقع المال بفضا عنه بان یشترط الرزق لرب المال
و یودع و یعیر و یضارب لا ترا دوز الشریکه فخصه من و یوکل
اجنبیا بیع و بشرای و کونه المفاوضه الآخر حیه نایر
و بیع باع و نایر خلاصه و بنقد و نسبه نایر و یب
بالمال له حمل او لا هو الضمیج خلاصه لاسبابه و قبل ان له حمل
بضمیج و الا لا طهر به و مونه السفر و الکرا من راس المال ان
لم یرسأ خلاصه لا یمکن الشریک الشریکه الا باذن شریک و یجوز
ولا الرزق الا باذن ان یرسأ هو العاقد فی موجب الدین و قد
فی فی اقراره بالرجوع و الارتها ز سر ابر و لا الکفارة و الاذن
بالبیارة و تر و بیج الامه و هذا کل عنانای اما المفاوضه فکل
ذلک و کونه و ان اذن شریک جاز و لا یستفید عنانای بخر و لا یجوز

ايمان في عتاق جو مفاوضه و ترويح العبد ولا الاعتناء ولو علم
 حال ولا اربته ان للشوب و نحوه فلم يجز في حصه شركه و جاز في كونه
 لم و جتزير فاكهه ولا الفرض الا باذنه شركه اذ ناصر كجافيه
 شراجه و فقهه و اذا قال لا عمل برأيه فله كل تجارة الا الفرض
 و اربته و كذا كل ما كان اطلاقا للمال او كان ملكا للمال بغير عوض
 لان الشركه و صفت للاسترباح و نوابه و ما يملكه لا يملكه
 عقد ما و صحه بيع شركه مفاوضه ممن تردها و نه كجافيه و ابيه و
 ينفذ على المفاوضه اجماعا لا يبرح اقراره ببيع فلا ينفذ على المفاوضه
 عنده بجزازيه و في الخلاصه اقرش برك العنايه بجزازيه حصه
 شركه و لو باع احد هاتين الاخر اخذ ثمنه و لا المخصوصه فيها باعه
 او ادانه و هو اى الشركه ايه من في المال فيقبل ثمنه كجافيه في
 مقدار الشرح و الخ من المصانع و المده شركه و لو ادعاه بغير
 موته كافي البرسته لا باع و كذا لو لو الجنيه كل من حاكم لا يملك
 استيفائه ان فيه ايجاب الضمان على الغير لا يصدق و ان فيه نقض الضمان
 عن نفسه صدق انتهى فليحفظ هذا الضمان و يضمن بالتقدي و
 هذا حكم الامانات و في الخاينه التقييد بالملكه صحيح فلو قال لا تجاوز
 خوارزم الخ و ر و عن بيع الشبهه جاز كذا يضمن الشركه عينا او
 مفاوضه بجزازيه بجزازيه لا يصيب صاحب المذهب و القول بخلافه
 غلط كما في وقف الخاينه و ينبغي في الوديعه خلافه لا يشبهه فروع
 في المحيط قد وقع حادثا في الاورزاه عن البيع شبيهه فباع فاجبت
 بنفاذه في حصه و توقفه في حصه شركه فانه اجاز فانه كذا لها الشبهه
 شراه عن الاخراج في جزه ثم ربح فاجبت ان غاصب حصه شركه
 بالاخراج فينبغي ان لا يكون الربح على الشراكتين و مقتضا
 من الشراكته شرا و فقهه و تفرع على كونه امانه ما سبيل قارى
 الموداعه عن طلب محاسبه شركه فاجاب لا يلزم بالتفصيل و
 مثلا المصارف و الوصيه و المتولى شرا قال و قضاة زماننا ليس مقصد
 بالمحاسبه الا الوصول الى سحت المحصول و اما تقبل و تسمى شركه صناع

تجاوز ضمن حصه
 شركه و في الاشباه
 شرا احد هاتين
 على صحه

و اعمال

و اعمال و ابدان از اتفق صانعا و خبا كان او خبا و صباغ
 فلا يلزم الشرا و صنفه و مكان على ان يتقبل الاعمال التي يمكن
 استحقاقها و منه تعليمه كذا به و متران و فقهه على المفتي به بخلاف
 شركه و لا ليس و مقبضين و شرا و حاكم و قرا انجاس و تفرع و و عا
 و سدا ان كذا التوكيل بالشرع لا يبرح فقهه و اشباهه و يكونه المكسب
 بينهما على ما شرطا مطلقا في الاصح لانه ليس بربح بل بدل على منحه
 تقويه و كل ما تقبله احد هاتين منها و على هذا الاصل في مطالب
 كل واحد منهما بالعمل و يطالب كل منهما بالاجر و يبرأ و افوها بالدفوع
 اليه اى الى احد هاتين و الحاصل من اجر عمل احد هاتين على الشرا و لو
 الاخر مريضا او مافرا او امتنع عند البلاغه لان الشرا مطلقا
 العمل لا عمل القابل الا شرا ان القضاة لو استقار بغيره او
 استاجره استحق الا بجزازيه و اما وجوده هذا رابع وجوده
 شركه و الفقه ان عقد الشرا على ان يشترط نوعا او انواعا بوجوبها
 الى بيب و جافيه و يبيعها فاحصل بالبيع بغيره فانه من مافرا
 اشترط بالثبته و ما بقي بينهما و كل يجوز كل منهما من التقبل
 و الوجود عينا و مفاوضه ايضا بشرط ان يبقا و اذا
 اطلقت كانت عينا و تتضمن شركه كل من التقبل و الوجود لو كاله
 لا اعتبار في جميع انواع الشركه و ان كان ايضا و اكانت مفاوضه
 بشرطه و الربح فيها على شرط من مفاوضه الشرا بغيره المراء
 او متالكه ليكون الربح بقدر الملك بملايه و في الربح ما لم يضمن
 بخلاف العنايه كما مر و في التدرج لا يستحق الربح الا باحدى ثلاثه
 ببال او عمل او تقبل **فصل** في الشركه الفاسده لا يبرح
 شركه في احتساب و احتشاش و احتساب و استقاء و ساير
 مباحات كاجتناء ثمار من جبال و طلب معدن من كثر و طبعه اجر
 من طبعه مباح يستضمنا لو كاله و التوكيل في اخذ المباح لا يبرح
 و ما حصله احد هاتين باعانه صاحبه فله و لصاحبه اجر مثلا بان يبيع
 عند فتح و عند البؤس لا يجاوز به نصف ثمنه و كل قبل تقديهما

قول محمد بن يونس باختياره منهن وعنايه والبركة في الشراكة
 بقدر المال ولا عيدة بشرا الغرض فهو كل المال لاحدهما فلا يخرج
 اوجه مثله كما لو دفع واية رجل ليوجبه بالاجر بينهما فاشترى فاسفة
 والبركة للمالك والاجر اوجه مثله وكذا في الشفينة والبيت والبيع
 على البر فالبركة لرب البر والاجر اوجه مثله الدابة ولو لاحدهما بفعل
 والاجر بعينه فالاجر بينهما على مثل ما اوجه البعل والبيع ثم يتجمل الشراكة
 ان شراكة العقد بوث احدهما علم الاخر او لا لانه محل حكم ولو
 حكما باذنه فمضى بغير شرط او يتجمل اياه بالكافة ويقول لا عمل معك
 فمضى وبقيت احدهما ولو المال عروضا بخلاف المضاربة هو المتعارف
 بين ارباب خلافا لغيره فيوقف على علم الآخر لانه محل قصد ولا
 يكتونه مطلقا فالبركة بعد ذلك للمعامل كونه يتصدق به بغير مال
 المجنون تارة خائفة ولم يترك احدهما مال الاخر بغير اذنه فان اذنه كل فادبا
 معا او جهر من ضمن كل نصيب صاحبه ونقاصا او رجوع بالزيادة وان
 اذبا متفقا كان الضمان على الكافة علمه باذنه صاحبه او لا كما علموا
 باذنه الزكاة او الكفارة او دفعه للفقير بعد اداء الامر بمقتضى
 لان فعل الامر عزل حكمي وفيد لا يشترط العلم بخلافها اشترى
 احد المتفقين من امة باذنه الاخر صريحا فلا يكون سكوتة لبطان
 فملا لا لشراكة بلا شئ كتضمن الاذنه بالشراء ولو طعن المراهبة
 اذ لا طريق للحل الا بالجملة وطعن الشراكة واهية الشائع فيها لا يقسم
 جازية وقالا يلزمه نصف الثمن والبايع والمستحق اخذ كل منهما
 وعقر ما كتضمن المفاوضة للكفارة ومن اشترى عبدا مثلا فقال
 له انحر اشركني فيه فقال فقلت ان قبل القبض لم يجر وان بعده
 جرح ولزمه نصف الثمن وان لم يعلم بالثمن خيره عند العلم به ولو قال
 اشركني فيه فقال نعم ثم لقيه اخر وقال مثله واجب بنعم فان كان
 القابل عالما بشراكة الاول فله ربه وان لم يعلم فله نصفه لكونه
 مظلوما به شراكة في كماله وجره في البعد من ملك الاول ما
 اشترى اليوم من انواع التجارة فهو بين وبينك فقال نعم

جائز اشباهه وفيما يقبل ثمانية عملا بلا عهدة شراكة فعلا احدهم فله
 ثلث الاجر ولا شئ للاخرين **فروع** القول لشراكة بين اثنين
 الورثة علم المفاوضة لم تقبل حتى ^{بغير اذنه} ^{والا على المفاوضة}
 مع الحي في حياة الميت بجهنوا علم الارث
 فمضى لم ينصفه فمضى نصيب احد الشريكين في البلد والاخر في السفر
 واراد المصنف فقال ذوالهيد قد اشترى ثوبا فاقول له ان
 المال في يده شررا اكر ما قبضوا ثمنه ودفعوه لاحدهم ليحفظه فمضى
 في الزاب ولم يجده حلف وقفا وضعه لآخره ما لا اقرضه نصفه وعقد
 الشراكة في الكل من شري المتعة فطلب رب المال حصته ان لم يصبر
 لنصفه اخذ المتاع بقيمة الوقت بينهما متاعا على دابة في الطريق
 سقط فاكتر احدهما بقيمة الاخر فوفى من هلاك المتاع انقصه
 ربه بحصته فمضى واية شراكة قال البيضاوي لا بد من كفاة مال
 الحاضر لم يضمن واربعين اثنين سكن احدهما وخرت اذ خربت باسكنه
 ضمنه طاحون شراكة قال احدهما اصابه علة فقال هذه العلة
 تكفيني لا ارضى بعبارتك فمضى لم يرجع جواهر الفتاوى وفي الشراكة
 طاحون شراكة انفق احدهما في عمارتها فليس يتكلم وعاد
 انفق على عبد شرك او اذى خراج كرم مشترك فهو متعلق
 الكل من مزاجه من كل **فصل** في المظالم ان كل من اجبر ان
 بفعل مع شريكه اذا افعل احدهما بلا اذنه فهو متعلق ولا
 ولا يجبر الشريك على العارة الا في كفاة وحس ونظر وضرة
 تغذ وقسمه لكرى منه ومرة قفاة ويبرود ولا بوسقينة
 ومعيبة وحاريط لا يقسم ساسه فان كان لا يطاع كمثل القسمة وبينى
 حل واحد في نصيب الشراكة لم يجز والا اجبر وكذا كل ما لا يقسم كجام
 وخارج وطاحون ونماذ في متفرقاته وقضاة البحر والعين والاشباه
 وفي غصب المجتنب نزع بلا اذنه شريكه فمضى له شريكه نصف البذر
 يملكون الزرع بينهما قبل النبات لم يجز وبعده جاز وان ارادوا
 بقاسمه فيقلعه من نصيبه وبعض من الزرع نقصان الارض بالملكو

والصواب نقصان الزرع وفي تسمية الاشياء المشتركة اذا اخذها
 قاي احداهما العارية فانه احتل القصة لاجبر وقسم والا بني ثم اجمعه لرجوع
 وتامه وشركه المنقولة المجيبة وفيها باع شرى كس يقص
 لاخرها ولو بلا اذن شرى كس ما طر فيها عدا المظا والاشياء
 جوز ذلك البيع والبقاء ثم الشرى كس جهونا لو باع حصته من فرس وابتاع
 ذلك منه الاجنبي وهلكا وكذا اذا باع اذنه لشرى كس فانه يشاء وانضموا
 الشرى كس او من اشترى منه عينا ما قدر او امواله كس كل شرى كس اجزا
 حصته جام له من اوقافه وكل كس شخصي فانه اذا ما لكان في تغييره
 بالبناء فلا رجوع صرح للمسا جوا في ذال البناء على الشرى كس الاخر قلت
 طاراه انه يرجع على الاذن يعني يرجع ابطله ام بحصة فليد اجمعه ولو اثار
 من الشرى كس يمكن كافي الدار مدة مضمون من الزمان فليس للشرى كس ان
 يطالبه باجوة السكن ولا المطالبة بان يسكنه مثل الاول لكنه ان كان
 في المستقبل يطالب ان يملك الشرى كس ما يجاب فافهم ووجه التشكيك
كتاب الوقف مناسبة للشرى كس او خال غيره معه في حاله
 غير انه ملكه باق فانه لا ينفك البس شرى كس عا جبر العاين على حكم
 ملكه الواقف والتصدق بالمنفعة ولو في الجدة والاشياء انه عنده جابر
 غير لازم كالعارية وعندها او جبر على حكم ملكه تعالى ووجه
 منفعته على من احب ولو غنيا فليزوم فلا يجوز له ابطاله ولا يورث
 عنه وعليه الفتوى ابن الكمال وابن الشحنة وسبب اراجحة
 محبوب النفس في الدنيا بغير الاجاب وفي الاخره بالثواب
 يعني بالنية من اهل الانبياء بدليل حجة من الكافر وقد يكون واجبا
 بالند رغبة صدقة بها او بتمننا ولو وقفنا على من لا يجوز له الزكاة
 جاز في الحكم ويبقى نذره وبهذا عرف صفته وحكمه ما مر في تعريفه
 فحله المال المتقوم ولو ركنه الا لفظا الخاصة كالحرف هذه صدقة
 موقوفة موقوفة على المالكين وكيفية من الا لفظا فامو موقوفة الله
 او على وجه الجدة والبر والكتفي ابو يوسف بلفظا موقوفة فقط
 قال الشرى كس كس نفعه به للعرف وشرطه شرط سائر التبرعات

كيفية

كيفية وتكليف وان يكون مرتبة في ذاته معلوما مجزئ الا معلقا
 الا بكارسح ولا مضافا ولا موقفا ولا بجنا رشرحا ولا ذكره موقفا
 بيعة وصرف ثمنه على جهة فانه ذكره بصل وقفه بزاريه وفي الفسخ
 لو وقف المرنه فقتل او مات او ارتد المسلم بصل وقفه ولا يصح
 وقف مسلم او ذمي على يهود او حرمه قتل او جرحه سبي وجاز على ذمي
 لانه مرتبة حتى لو قال عليا من اسلم من ولده او انتقل الى غير
 النهر ائنه فلا شئ له يلزم شرط علم المذهب والملك يزول عن الموقوف
 باحد امور اربعة باقراره بحد كالمسحوق وبلفظا الفاضل لانه جرحه فليس
 وصورة ان يسلم الى المتولى ثم يظهروا الرجوع معين المقتضى معزاة
 للفتحة المتولى من قبل السلطان لا المحاكم وبسبب اذ البينة تقبل بلا
 دعوى ثم اهل القضاء بالوقوف قضاء على الكافة فلا تسحب منه دعوى
 ملك آخر ووقف اوقاف لا فتع ائنه ابو اسعد ومفتي اوقاف بالاول
 ووجه جرم في المنقولة المجيبة ووجه المص صونا عن الجبل لا بطلان كنه فعل
 بعده عن الجدة المعلقة الفاضل وفي الفتاوى المبدية ائنه المص او بلموت
 اذا علق به اي بولية كما ذامت فقد وقف وارسى على كنه ائنه
 انه كوصية تزم من الثلث بلموت لا قبل قلت ولو لوارثه وان
 رده لكنه يقسم كالمثلثين فقول البر اذية ائنه ائنه ائنه ائنه ائنه
 خلل في عبارته فاعبروا الوارث بانظر للفتحة والوصية وان ردوا بالند
 للغير وان لم تنفذ لوارثه لانهم لم يرضوا بل بغيره بعده فافهم او يقول
 وقفها في حياته وبعد وفاته موقوفة فانه جاز عتده بلموت عند الامام
 ما دام حيا او نذر بالتصدق بالفتحة فعليه الوقا وله الرجوع ولو لم
 يرجع حتى مات جاز من الثلث قلت متى يذبح الامر من الرجوع
 ما دام حيا غنيا او فقيرا بامراض او غيره شر بلا له فقول الدار
 لو انتقر بفسخ القارة لو عتده بسجل منظورة ولا يئنه الوقف حتى
 يقبض لم يقل للمتولى لانه يسلم كل شئ باليد في فني المسمى بالافان
 وفي عتده بنصب المتولى وتسليمه اياه ابن كمال ويقرن فلا يجوز
 وقف من ائنه يقسم خلاف الفاضل ويجعل اخره جرحه مرتبة لا ينفصل

اي بالاتفاف

هذا بيان شرابط الائمة على قول محمد لانه كما تقدم وجعل ابو
كالا عتاقا واختلف المذاهب في الاخذ بقول الثاني احوط واسهل
نحوه في الدور وصد الشريعة وبه يفهم واقتره المصنف واذا اوقفت
بشر او سنة بطل انفاقا ودرر عليه فلو وقف على رجل
بعينه عا د بعد موته لورثة الاوقف به يفهم فانه يملك وجوزم
في الثانية بطله الموقوف مطلقا فتنبه واقتره الشرع بالفاذا
ثم ولزم لا يملك ولا يملك ولا يعار ولا يرهن فبطل شرط اوقف
الكتب الرهن كما مر في التذبير ولو سكت المشتري او المهر من ثم
بان انه وقف او لصغير لزم اجر المثل فتنبه ولا يقسم بل يرايون
الاخذ بها فيقسم المبيع وبه افهم قارى الهداية وعنده اذا كانت
القسمية بين الواقف وشريكه المالك او الواقف الاخر او تارة
ان اختلفت جهة وقفها قارى الهداية ولو وقف نصف عقار
كذلك فالقاضي يقسم مع الواقف صدر الشريعة وآسن الكمال
وبعد موته لورثته ذلك فيفرض القاضي الوقف من الملك ولهم
بمعه به افهم قارى الهداية واعلم انه في المذمومة المحبسة لا الموقوف
عليه فلا يقسم الوقف بين مستحقين اجماعا ودرر وها في
و خلاصه وعنده بالان حقهم ليس في العين وبه يجوزم ابرح نجيم
في فتاويه وفي فتاوى قارى الهداية هذا هو المذهب وبعضهم
جوز ذلك لو سكن بعضهم ولم يجده الاخر موصفا بكيفية وليس
له اجرة ولا له ان يقول انا استعمل بقدر ما استعملته لانه المالك
انما يكون بعد المضمومة فتنبه نعم لو استعمله كله احدهم باغليبه بلا
اذن الاخر لزمه اجرة حصته شريكه ولو وقفا على سكنهما بخلاف
المالك المشترك ولو بعد الاجارة فتنبه قلت ولو بعض
ملك وبعض وقف بالان في الفضل وبه قول ملكه عن المسجد
المصالح بالفعل وبه قوله جعله مسجد اعند الثاني وشرط محمد الا ان
الصلوة فيه بجماعة وقيل يكفي واحد وجعله في الثانية في الرواية
مخرج اراوا اهل الحلة نقض المسجد وبنائه احكم من الاول ارح

البيان

البيان من اهل الحلة نقض المسجد وبنائه احكم من الاول ان
البيان من اهل الحلة انه في كل والا لا يتر اذ به واذا جعل تحت سارية
لمصالح اى المسجد جاز مسجد القدس ولو جعل لغيره او جعل فقه
بينا وجعل باب المسجد الى طريق وعزل عن ملكه لا يكون مسجدا
وكيفه ويورث عنه خلافا لهما كما لو جعل وسطا داره مسجدا
لاؤنه للصلوة فيه حيث لا يكون مسجدا الا اذا شرط الطريق ان يعلق
فخرج لو بنى فوقه بينا لاما لا يقر لانه من المصالح اما لو بنت
المسجد به ثم اراد البناء منع ولو قال عني ذلك لم يصرف ثانيا رخانه
فاذا كان هذا في الواقف فكيفه بغيره فيجب هدمه ولو على جدار
المسجد ولا يجوز اخذ الاجرة منه ولا ان يجعل شيئا منه مستقلا
ولا يبنى بترابه ولو قرب ما هو الاستغنى عنه بغير مسجد اعند الاما
والثاني ابد الى قيام الساعة وبه يفهم حاوى القدس وعنا والملك
الى ملك البيان او ورثته عند محمد وعن الثاني يتقل الى مسجد اخر
بذنه القاض ومثله في الخلاف المذكور خشيئ المسجد وخضه
مع الاستغناء عنها وكذا الرباط والبيرة اذا لم ينتفع بها
فيصرف وقف المسجد الى الرباط والبيرة والخوض الى اقرب مسجد او
رباط او بيرة او خوض اليه تفريق على قولها ودرر وها وقف
ضيقه على الفقراء وسلكا للمنفعة ثم قال لو قيد اعطاه من غلنا
فلما نكذ لم يبرح لوجه عن ملكه بالتسجيل فلو قبله **قلت**
لكم سبيح معربا لفتاوى مؤيد زاده ان للواقف الرجوع في
الشروط ولو سجد التحذ الواقف والجهة وقيل رسوم بعض
الموقوف عليه بسبب خراب وقف احدها جاز للمالك ان يصرف من
فاضل الوقف الاخر اليه لانهما في كس واحد وان اختلف احدهما
بازن رجلان مسجد او رجل مسجد او مدرسة وقف عليها او قانا
لا يجوز له ذلك ولو وقف الفقار بيقوه والكثرة بفتحها بن عبيد الحاشية
حي استحسن ان يبعها الفقار وجاز وقفه القن على مصالح الرباط
خلاصه ونفقه وجبا ينفذ في مال الوقف ولو قتل عدا الاقوة وفقه

بزاز به بل يجب قيمة ليشترى بربا به كماله وقف مشاع فحقه بجزارة
 لانه فخره فيه ملكه في المصلحة ان يحكم بوجه وقف اشاع وبطلانه لا يملك
 التزجيج واذا كان في المسئلة قوله لا يصح اذ جاز القضاء والافاق
 احدهما بجز ومصلحهما في وقف كل منقول فمصر ان ينفذ تعامل النكاح
 كغيره وقدم بل ودرهم وثمانين قلت بل ورد الامر للوقف
 بالحكم به كما في موقوفات المفتي ابر السعد ومكبل وموذن ونباع
 ويدفع منه مضاربة او بضاعة ففعل هذا الوقف كرا على شرط ان
 يقرضه لمن لا يذره ليدفعه لوقف فاذا ادرى اخذ مقداره
 ثم اقرضه بغيره وهكذا اجاز خلا فوفها وقف بكرة على ان ما يخرجه
 من لبرها وبسمنها للفقراء ان اعياها واذ لك رجوت ان يكون وقفا
 وجازة ونيابها ومصحف مكتبة لانه التفاضل بتركه القبايل لحدث
 ماراه اهل المدينة حسنا فهو عند الله حسن بخلافه لا لا تعامل منه
 ككتاب ومناجاة هذا قول محمد وعليه الفتوى اختيار الحق في البحر السبعة
 بالمشايخ وفي البراز به جاز وقف الاكسبية علم الفقهاء فذوقهم
 شيخنا ثم يروونها بعد وفي الدار وقف مصحفا على اهل مسجد لافراة
 ان يحصون جاز وان وقف على المسجد جاز وبكرة او غيره ولا يكون
 محصورا على هذا المسجد وبه عرف حكم نقل كتب الاوصاف من مخالفا
 للمنافع بالافقار وبذلك يملكون فانه وقفها على مسجدين وقف
 لم يجر نقلها وان على طلبه العلم وجعل مقرا في خزائنه التي في مكان
 كذا فحق جواز النقل ثم ودرهم وثمانين من مملوكة بمارته ثم ما هو
 اقرب لمارته كما في مسجد ومدرس مدرسة يعطون بغير ركعتين
 ثم السراج وابسا طاك ذلك الا في المصالح واما منه في البحر وانه لم يشر
 الواقف لثبوت بعض اقتضاء وتقطع الجهات للمارة ان لم يخف ضرر
 بين فني فانه خيف كالحام وخطيب وخراس قد مودا فيقولوا الشرط
 لهم واما الناظر والكاتب واليا فانه يملكون من المارة فلهذا جرة
 عليهم لا الشرط كما قال في النذر وهو الحق خلافا لما في المشايخ
 وفيما عن الذخيرة لو صرف الناظر لهم مع الحاجة الى التغير ضمن و

اهل يرجع عليهم الظاهر لا لتقديره بالذوق وما قطع للمارة يستغنى
 راسا ويتركها لو شرب الواقف تقديم المارة ثم القائل للفقراء
 او للمصالح من لزوم الناظر اسك مذكر المارة في كل سنة وانه لم
 يكتف الا ان يجوز ان يحدث حدث ولا غلة بخلاف ما اذا لم بشرط
 فليحقها الفرق بين الشرط وعدمه وفي الوصاية لوزاد المتولى وانما
 على احوال المثل في كل الوقوع الاجارة له وفي شرها للشرط عند
 قوله ويدخل في وقف المصالح قيم امام خطيب ومؤذنه بغيره الشعار
 التي تقدم شرها لم بشرط بعد المارة هي امام وخطيب ومدرس
 ومؤذنه وخراس ومؤذنه وناظر وشنن زيت وقناديل وحبر وما
 وحنو وكلفة تقبل للمضاعة فليس بها شر وشاهد وشاد وجاب
 وخازن كتب من الشعار فتقدم بهم في دفتر الحسابات ليشترى
 ويبيع الاشياء في بواب ومن ملأه قال في البحر قلت ولا ترد وفي
 تقديم بواب ومن ملأه وخادم مطهرة انتن قلت انما يكون المدرس
 من الشعار كمودرس المدرسة كما مر اما مدرس الجامع فلا لانه لا يقطع
 لغيره بخلاف المدرس حيث تقفل اصلا وهل ياخذ ايام البطالة كغيره
 ورمضان لم اراه وينبغي ان يقطع البطالة القاض واخلفوا منها والاح
 انه ياخذ لانها للاستراحة استباه من قاعدة العادة تحكي وسيجى
 ما لو غاب فليحفظ ولو كان الموقوف دارا فخارته علم من السكنى
 ولو متقدرا من ماله لامن الفل اذا الموم بالعلم ودرهم وثمانين
 الاصح يعني انما يجب المارة عليه بقدر الصفة التي وقفها الواقف
 ولو اية من السكنى او بغيره لفقده عمر الحاكم اى اجرة الحاكم منه او
 من غيره وعمره باجرتا كالمارة الواقف ولم يرد في الاصح الا بمر
 من السكنى بل يلقى ولا يجبر الا بالعلم المارة ولا تخرج اجارة من
 السكنى بل المتولى او القاض ثم ردا بعد التغير الى من السكنى
 رعاية للحقين فلا عارة على من لا الاستقلال لانه لا سكنى
 له فلو سكن اهل منزله الاجرة الظاهر لا لعدم اليكيدة الا اذا
 اجتمع للمارة في اخذ المتولى بغيره ولو اوتى المتولى شيئا ان يجبر

القاضى على عارضا ما عليه من الاجازة لم يفعل نصبه متوليا لغيره
 ولو شرط الواقف غلبة له وموتها عليه واهل بيته على عارضا القاضى
 لا شره وفي الفقه لو لم يجد القاضى من يستأجره لم اره وخطه انه يحجزه
 بين ان يعرض او يرد ما لو شرط الواقف **قلت** فلو هو الوارث
 لم اره وفي فتاوى قاضي الهادي ما يفيد استبداله او رده لورثته
 او لغيره وصرح الحاكم والمتولي قاضى نقضه او ثمة ان تغزر
 اعادة عينه الى عارضا ان احب له والا حفظ لغيره الا اذا حاتف
 ضياءه فبيعه ويسكنه لغيره حاشا ولا يفتى بالنقض او ثمة
 بين مستحق الوقف لانه حفرهم في النافعة لا العبر جعل بشرى اهل جعل
 ابناء شيا من الطريق مسجد الضيقة ولم يضر بما ربح جاز لانها
 للمسلمين كغيره اى يجوز بحكم وهو ما اذا جعل في المسجد
 ممر لتعارف اهل البصرة الامصار في الجوامع وجاز لكل واحد ان يترقبه
 حتى الكافر الا الجنب والمبايض والدواب فربما كان جاز جعل الامام
 الطريق مسجد الا انك لم تجوز الصلوة في الطريق لا المرو في
 المسجد توخذ ارضه وارواحانوت بجنب مسجد ضا فاحل الناس
 بالقبلة كرى ودر وندوبه جعل الواقف الولاية لنفسه جاز
 بالاجازة وكذا لو لم بشرط لا احد فالولاية له عند الثاني وهو ظاهر
 المذهب منه خلا فالنقل المص لم يوجب ان كان والا فلهي كم فتاوى
 ابن نجيم وقاضي الهادي وسبجي ودينوري وجوابه ان له الواقف
 درر فغيره بالاولى غير مأمون او عاجز او ظلم به ففسق كشر
 حرم وكفه فيني او كان يصرق ماله في الكفا منه كذا وان شرط عدم
 نزع الاولانية قاض ولا سلطان على لفته لحكم الشرع فيبطل
 كالوصي فلو مامونا لم يصح تولية غيره الشبهة وجاز جعل عليه
 الوقف او الولاية لنفسه عند الثاني وعليه الفتوى وجاز
 شرط الاستبداد به ارضا اخرى او شرط بيعه وشره بغيره
 ارضا اخرى او اشياء فاذا فعل صار ثانيا لثانية كالا واثني شرط
 وان لم يترك ثمة لا يستبدل بالثانية لانه حكم ثبت بالشرع والشرط

ان القاضى
 اعادة كاجاز
 غيره

وجد في الاور لا الثانية واما الاستبداد ولو لم يكن كبري آل
 بدو من الشرط فلهما ملكه الا القاضى ودر وشرط في البيع فوجه
 عن الانتفاع بالكلية وكذا لو استبدل عقارا او المستبدل قاضى الجثة
 بذى العلم والعلم وفي الفهرات المستبدل قاضى الجثة فالنفس
 به مطمئنة فلما كثر ضياعه ولو بالدرهم والدماير وكذا الوشرط
 عدمه واهى احدى المسائل السبع التي يخاف فيها شرط الواقف
 كتاب طفي الاشياء ودر او ابن المصنف في زواجره ثمانية واهى اذا
 نص الواقف الى المتولى وراى الحاكم حرمه شارف جاز كما لو صحى
 وعنه ان لا يقع الوسايل وقيلا لا يجوز الاستبداد العام الا في اربع
قلت لكن في موضوعات الفقهية الاستبداد في ٩٥١
 ورد الامر الشريف بمنه استبداد امره اى بهر باذر السلطان
 يتبعه جرح صدر الشريف انتهى فليحفظ وفيما ايضا لو شرط
 الواقف العزل والنصب وسائر التصرفات لمن يتولى من اولاده
 ولا بد ان لا يخلو احد من القضاة والامراء وان اخلو حكم فغيرهم
 لعنة الله اهل بكان مدخلهم ما جاب بانه في ٩٤٤ قد حررت
 هذه الوقفيات المشروطة هكذا فالمتولى لو من الامراء
 هم يورثونه للدولة العلية علم مقتضى الشرع ومن دونهم
 رتبة يورثونهم مع قضاة البلاد وعلى شروع من المواد
 لا يتجلف القضاة المتولين ولا المتولون والقضاة بهذا
 ورد الامر الشريف فالواقفون لو ارادوا ان يفسدوا
 بغيره وادوا خلعهم القضاة والامراء فغيرهم اللعنة فيهم
 الملعونون كما تقر ان الشرط انما لفة للشرع بجميعه
 لغو وبطلان انتهى فليحفظ بانه على ارض من وقف البناء
 قصد ابد ونها ان الارض مملوكة لا يبيع وقيل هو وعليه الفتوى
 سئل قاضي الهادي عن وقف البناء والفراس بلا ارض
 فاجاب الفتوى على صحة ذلك بوجه شراى الوهابية واقره
 المص معللا بانه متقول لانه تعامل فتعبر به الا فتاوى وان يتوقف

على ما عيّن البناء له جازر بقا اجماعا وان الارض لجهة اخرى
تختلف فيه والعياض اجمع على كفا في المنفعة المحببة وسئل ابن
نجيم عن وقف الاشجار ببلد ارض فاجاب بغيره لو الارض
ووقفها ولو لغير الواقف وسئل ابنه عن البناء والقراس
في الارض المتكررة هل يجوز بيعه ووقفه وهل يجوز وقف العبيد
المرهونة او المساجدة فاجاب نعم وفي البرازية لا يجوز وقف
البناء في ارض عارية او اجارة واما حكم الزيادة في الارض
المتكررة ففي المنة حائوت لرجل في ارض وقف فاجاب صا حبه ان
يساوي الارض باجر المثل ان العارية لو رقت يساوي باكثر
من ساجود امره في العارية ويوجب لغيره واما ترك في يده
بذلك الاجور ومثل في البروقية لوزيد عليه ان اجارته مشا
تفصح عند راس الشهر ثم ان ضرر رفع البناء لم يرفع وان لم يضر
رفع او يتلف القيمة بضرر المساجد فان لم يضر يبيح الا ان يتلف ملك
محيط ببقى لواجارته مساندة او مدة طوبى والطاهر انه لا
يقبل الزيادة وقال في رفعه لا ضرر على الواقف لان الزيادة
انما كانت بسبب البناء لا الزيادة في نفس الارض انتهى
اما وقف الاقطاعات ففي النهر لا يجوز الا اذا كانت الارض
مواتا او ملكا للامام فاقطعها رجلا قال واعلى اوقاف الامراء
بغير ائمة اقطاعات يجعلونها مشراة صورة من وكيل بيت المال
وفي الوهبانية ولو وقف السلطان من بيت المال ما لنا مصلحة تمت
بجوز ويوجب قلت وفي شرها للشه نبلاي وكذا يبيح اذنه بذلك
ان خفي عنوة لا صلى لبعاء ملكا قبل الفقه اطلق الفقهاء
مع الوقف غير المسجل لوارث الواقف بناء على وجوب حكمه بنبلاي
الوقف لعدم تسجيله لو باع الواقف او بعهده او رجع عنه
ووقفه لجهة اخرى وحكم بالثاني قبل الحكم بلزوم الاول صحيح الثاني
لوقوعه في محال الاجتهاد كما حققه المعرفا في بيعه بغيره وقيل
الهداية والمنه ابو السعود قلت لكن حكمه في النهر على الفقهاء

المجتهد

المجتهد فراجع ولو اطلق الفقهاء البيع لغيره اي غير الوارث لا يبيح
بيعه لانه اذا بطل عاد الى ملك الوارث وبيع مال الغير لا يجوز و
يعني بغير طريق شرعي كما في العارية ببيع القيمة الوقف بغير القاض
رايه جاز قلت واما المسجل لو انقطع ثبوته وارا اولاد الواقف
ابطاله فقال الفقيه ابو السعود في موقوفاته قد منع القضاة من استماع
هذه الدعوى انتهى فليحفظ الواقف في مرض موته كرهت فيه من الثلث
مع القبض فان حرم الواقف من الثلث او اجاز له الوارث نفذ في
الكل والا بطل في الزيادة على الثلث ولو اجاز لبعض جاز بقدره و
يطلب وقف اهل من مريض مريض محيط بخلاف صحيح لو قبل
الحج فان شرط وفاء دينه من غلته صح وان لم يشترطه في من الفضل
عن كفايته بلا شرط ولو وقفه على غيره فغلبه لمن جعله خاتمة
فتاوى ابن نجيم قلت يتبدل بحيط لانه غير المحيط يكون في ثلث ما
بقى بعد الدين لولده ورثة والافق كله فلو باعها القاض ثم ظهر مال شرعي
به ارض بدارا وما منه في الاسعار باب وقف المريض وفي الوهبانية
وان وقف امره من فافتكره بجز فان مات عن عيّن نفق لا بغيره
اي والا في بطل او للفقهاء يهمل ما يكامل قلت لكن في موقوفاته
المنفعة ابو السعود سئل عن وقف على اولاده وصاحب من
الديون هل يصح فاجاب لا يصح ولا يلزم والقضاة ممنوعون
من الحكم وتسجيل الوقف بمقدار ما شغل الدين انتهى فليحفظ
الوقف على ثلاثة اوجه اما للفقهاء او للاغنياء ثم الفقراء او
يستوي فيه الفرقان كرباط وخراسان ومقابر وسقايات وقنابر
وكثيرة تلك جرد طاحون وطست لا حياض الكثر لملك كخلاف
الاودية فلم يجز بلا تعميم او تخصيص فيدخل الاغنياء بغير الفقراء
فيه قرع اقر بوقف صحيح وبانه اخرج من يده ووارثه يعلم
خلاف جاز الواقف ولا تسلم دعوى وارثه قضاء ورثته في الوهبانية
وسجل اوقاف امره بارتداده فحال ارتداد منه لا وقفه اجدر
فصل به اي شرط الواقف في اجارته فليز والقيمة بل

الملك الزيادة

القاضي لأنه لو لاية النظر لفقد غائب وبت فلو عمل الوقف
معدتها قبل تطلق الزيادة لا قيم وقيل بقوله سنة مطلقا وبرأ
أي بالسنة يفتر في الدار وبثلاث سنين في الأرض الأربعة
كانت المصلحة بخلاف ذلك وهذا مما يختلف زمانا وموضعا وفي
الزيادة لو اجتمع ذلك بعقد عقودا فيكون العقد الأول لازما
لأنه ناجز والثاني لا لأنه مضاف **قلت** لكن قال أبو جعفر
الفقهاء على إبطال الاجارة الطويلة ولو بعقد وذكره الكرماني
في البياض وأقره تدرسي أفندي وسيجي في الاجارة ويوجب
بأجر المثل فلا يجوز بالاقبل ولو هو المستحق قارس الهداية ألا
ينقصا زياره وإذا لم يرغب فيه إلا بالاقبل استباحه فلو خرج من
بعد العقد لا يفتر العقد للزوم الضرر ولو زاد أجره على أجر مثله
قبل بعقد ثانيا على الأصح في الاستباحه لو زاد أجره مثله في نفسه
بما زاد أو أحد فلامتولى فسخا به يفتر وما لم يفتر فلا يسمى
وقيل لا يفتر به ثانيا كزيادة واحد فتمت فالتألف وبسجي
في الاجارة والمستأجر الأول أو من غيره إذا قبل الزيادة
والموقوف عليه الفلح أو السكن لا يملك الاجارة ولا
الدعوى لو غلبت الوقف الابتوائية أو إذا زاد فاضل الوقف
على رجل معين على ما عليه الفتوى غايبه لأنه حقه في الفلح لا
البيع وهل يملك السكن من يستحق الزرع في الوهبانية
لا وفي شرحها للشر بنجلال والتحرير نعم والموقوف إذا أجرة
المثل بدون أجر المثل لزوم المستأجر لا المتولى كما غلط فيه
بعضهم تمامه أي تمام المثل كالب وكذا وجه خاتمة أجره من كل صغيرة
بروته فانه يلزم المستأجر تمامه إذا ليس كل منها ولاية الخطا وال
سماط وفي الاستباحه عن القنية أن القاضي يأمره بالاستيجار
بأجر المثل وعليه تسليمه زرع السنين الماضية ولو كان القنية
سماط مع قدرته على الرفع للقاضي لا غرايه عليه وإنما على سماط
وإذا اطلع الناظر بالاسكن فله أخذ النقصان منه فبشرته

في موقوف

في موقوفه مضافا ورواياته انتهى فليحفظ **قلت** ويؤيد بجارة
المثل ما في غصب الاشياء لو أجزها لغيره ما مناه فموقوفه
من مال ووقف أو بينهم أو بعد فعل المستأجر المثل
وعلم القاضي ما قبضه لا غير لنا ويل العقد انتهى فليحفظ
بالضمان في غصب عقار الوقف وغصبه فله أو تلفها كما لو
سكن بلا إذن أو اسكنه المتولى بلا إقراره على التمسك كمن أجز
المثل ولو غير بعد الاستقلال به يفتر حياثة للوقف فيها اختلاف
العلماء فيه حاشا للقدس ومعه فسخه يفتر وكذا من فسخ مال بينهم
ورر وكذا يفتر بكل ما هو اتفق للوقف فيها اختلاف العلماء فيه
حاشا للقدس ومعه فسخه يفتر بشري بأعقار آخر فيكون موقفا بول
الأول الذي يقبل فيه المشارة حصة بدون الدعوى أربعة
عشر على ما في الاشياء من الوقف لأنه حكم التصديق بالقله وهو
حق الله ببقا الوقف على معينين هل يقبل بلا دعوى في الخاتمة
ينبغي لا اتفاقا وفي شرح الوهبانية لا يشترط حسن وهذا
المتفصيل هو المختار وفي التمار خاتمة أن هو حق الله يقبل والا
لا إلا بالدعوى فليحفظ **قلت** كمن نكح فيه ابن الشحنة و
وقف المص يقبلها مطلقا كشوق حاصل الوقف مالك للفقراء و
بشرط إذا الدعوى لنبوت الاستحقاق كافي الخاتمة لو كان ثمة مستحق
ولم يدع لم يدفع له شيء من الفلح وتصرف كذا للفقراء **قلت**
ومفاده أنه لو ادعى استحقاقه مع امتلاكه سمع منه على المفتي به الابتوائية
كما مر فتدبر وفي الاشياء كذا حصة في عا وليس لها
مدع حصة الأخرى ودعوى الموقوف عليه أصل الوقف فانه لا يسمع
عند البعض والمفتي به لا الابتوائية فإذا لم تسمع دعواه فالأجنبي
أول انتهى وقد مر فتدبر ويشترط في دعوى الوقف بيان
الواقف ولو الوقف قدما في الصحيح بمرارة لئلا يكون أثباتا
للغير وفي العلمانية يقبل ويقبل فيه الشراكة على الشراكة و
شراكة المثل مع الرجال والشراكة بالشرارة لأثباتا أصل

وان صرحوا به الى بالسماع في المختار ولو الووقف على اثنين
حفظنا للاوقاف الخيرية عن الاستهلاك بخلاف غيره لا يقبل
بالشهره الاثبات شرابط في الاجرة ورر وغيره لكن في الجنبين انما يقبل
على شرابط اية واحدة في المواجه واخره الشرطان وقواه في الفجر
بقولهم بما يكسب من فطوح الثبوت المجردة شرابطه ومصارفه ما كان
عليه في دواوين القضاة انتهى وجوابه ان ذلك المصروفة والمدعى اعلم
بشرطه بما في المصروف كقوله على مسجد كذا من اصله لو وقف حقه الوقف
عليه فتقبل بالثبوت مع وبعضه محققه وكذا بعض الورثة والاثبات
لها كما في الاستبانه قلت وكذا لو ثبت اعساره في وجه احد الفقهاء
كما سيجي فتأمل وما لو تقبل بينة الاطلاق بغيره المدعى وكذا بعض
الاولياء الكتب فبين ثبت الاعتراف لكل كذا وكذا الا ان كان والقوة
وولايه المطالبة بانه القدر العام عن طريق المصلحة والبيع
يقضي عدم الخصم ثم انما ينتسب احمد لو رثه خصا عن الكل لو في
وعوى دين لا عين مالم يكن بيده فليدفعه بغيره فما عمن الكل
اي اذا كان وقف بين جماعة وواقفه واحد فلو احد منهم او وكيله
المدعى على واحد منهم او وكيله وقبل لا ينتسب فلا يبره القضاة
الا بقدر ما في يد الخاضعين وهذا ان انتساب بعضهم اذا كان
اصل الوقف ثانيا والا فلا ينتسب احد المستحقين خصا واما
في شرع الوصاية اشترى المتولى بالوقف دارا للوقف
لا يمتنع بالمساكنة الموقوفه ويجوز بيعها في الاجرة لانه لزومه كلاما
كثيرا ولم يوجد فيها مائة المؤدية والامام ولم يستوفيا وطبقهما
من الوقف سقطا لانه كما نصه كالفخر وقيل لا يسقط لانه
كما لا جرة كذا في الدرر قبل باب المرد ويجزى قال المصنف وطاهر
ترجيح الاول الحكمة الثانية قبل قلت فخرجتم في البقية كمنع
القنية بانه يورث بخلاف رزق القافية كذا في وقف الاستبانه
ومعظم الزهر ولو على الامام دار وقف فلم يستوف الاجرة حتى
مات ازاجرا المتولى سقطا وان اجرا الامام لا على غيره واخذ
الامام

الامام الفقيه وقت الادراك وفيه قبل تمام السنة لا
يسترد منه حصة باقي السنة فصار كالجدة وموت القاض
قبل الحول ويحل للامام حصة باقي السنة لو فقيرا وكذا الحكم
في طلبية العلم في المدارس درر وتعلم ابن الشيخية العينية
المسقطه للمعلوم المقضية للقول منه وما يرد منه اوله جزو
على ثلاث شهره ورزق يوقف ويوفر وقد اطلقوا الا باخذ التهم
مطلقا وقد اطلقوا الا باخذ التهم كما قدم في الحكم في الشرع لسفره
قلت فهذا الحكم في سكان المدارس وفي غيره من اهل الحرم اما فيها
فلا يستحق العزل والمعلوم كما في شرع الوصاية وفي المنطوقه
المجتمعة لا يجر استنابة الفقهاء الا في المدارس لعذر حصوله كذا في
حكم سير الارباب اوله كمن عذر من امن باب والمتولى لو وقف
اجرا كانت في حكمه ما ذكر من ان جهة تولي الوقف ما جوز واذ كان حيث
يقضي ومنه الوصاية يختلف حكمه ما في ذاع على ما يعرف بحسب
التقاييد والنصب فقد كل المنقرات كمالا تبشر قلت
لكن لا يمتنع على رتبة سماء القضاة في جواز الاستنابة
ونقل الاجماع على ذلك فليحفظ ولاية نصب القضاة الواقف
ثم لو نصبه كقيامه مقامه ولو جعله على امر الوقف فقط كان وصيا
في كل شيء خلافا للثاني ولو جعل النظر لرجل ثم جعل الوصيا كانا
ما طر من عالم بخصيص ومما في الاسعاف فلو وجد كتابا وقف في
كل اسم متول وتاريخه الثاني من اجرة اشترى خرج كتاب التولية
لا يوا الى الا المشروحات النظر لانه مؤلفه المستفيد منهم
اذا مات المشروحات بعد موت الواقف ولم يوص الى احد فولاية
النصب للقاضي او لاولا لاية للمسحق التولية كما مر وما دام احد
يصل احد للتولية من اقرار الواقف لا يجعل المتولى الاجرة
لانه اشفق ومن قصد نسبة الوقف اليهم اراوا المتولى
اقامة غيره مقامه في حياته وصحة ان كانه السقويين له بالشرط
عاما ولا يملك عزله الا اذا كان الواقف جعل له التفويض

والقول والآفاق فوض في حجة لا يبيح وان في مرض موصى به من
ان يكون له القول والتفويض الى غيره كما لا يبيح وان قال
سكت عن نظر معين بالشروط ثم من بعده للمالك فهل اذ اوضح
النظر لغيره ثم مات ينتقل للمالك فاجبت ان فوض في حجة فممن وان في
مرض موصى به لا عاوم المقوض له باقيا لبقاء مقامه وعن واقف
شرا من ثلث رجل معين ثم من بعده للقرابة ففرغ عنه لغيره ثم مات
هل ينتقل للقرابة فاجبت للانتقال لغيره للواقف عزل الناظر مطلقا
يفتح ولم ار حكمة عزله لدرس وامام ولاهما ولولم يجعل ناظر انفسه
القاضي لم يملك الواقف اذ اوجه ولو عزل الناظر نفه ان علم الواقف
او القاض حجة والا لا باع دار انم باعها من من آخر ثم ادعى
ان كنت وقفها او قال وقف على من يبيع فلا يحلف المشتري ولو
اقام بينة او ابرز حجة شرعية قبلت فينبطل البيع ويلزم اجماع المثل
فيه لافي الملك لو استحق على المعتد به آتية وغيره وليست بشرط
جسبه بالتمسك منه من الاستحقاق وان احدى السبل البينة
المستشاه من قولهم من سئل في نقض خاتم من جرائه فحلف
مردو عليه اعتمد في الفقه والبرائة اذ ادعى وقفا حكوما بلزومه قبل
والا لا وهو تفصيل حسن اعتمد المصنف في باب الاستحقاق
لما رجح اعتمد الاول اقول الكتاب ببقاء المكنز وغيره وفي العاوية لا تقبل
عند الامام وهو المختار وصحبه الزبيدي قال وهو احوط وفي حكوم
المنظومة الجنية وهذا وقف هو حق الله اما لو كان على ابي
لم يجر **قلت** قد قلنا قبله مطلقا بثبوت اصله لانه للفقر
متدبر وفي فتاوى ابن نجيم ثم سمع دعواه وبينه ويبطل
البينة للسبب او من القوم بنصبه الامام والموت في المختار
اذا عين القوم اصله من عينه البناء حجة الوقف قبل وجود
الموقوف عليه فلو وقف على اولاد ولد اولاد او على مكان اياه
لبناء مسجد او مدرسة حجة في الاجرة وتصرف الفلانة للفقر او الارواح
يولد كزبد او بين المسجد عما دبره زاد في النهي ينبغي ان لو وقف

على مدرسة يدرس فيها المدرس مع طلبته فدرس من غير ان يقرر
المدرسة فيها ان تصرف العلوة له لا للفقر او كما يقع في
الرقوم فروع مائة حدثت للفتوى ارحم الامام ارضا علم
سابقة ليصرف فاجرها لغيره فاستغنى عنها لاجاب البينة
وكيل الامام سابقة بها ملك هل يصح اجاب بعض الشافعية
بانه الارضا على الملك ارضا وعلى الملك يفتح فيصح وان يلزم المصنف
عليه اذ ارتكبا كما كانت لما في الحاوي الحوض اذ اخرج حرقه اوقاف
في حوض آخر فتمرد اركبيرة فربا بيوت وقف بينا منها على عتقة
فلانة والباقي على ذرية وعقبه ثم على عتقائه قال الواقف الى
العتقائه هل يدخل من حقه بالبيت في الثاني اخلاف الاقارب اخذ
من خلاف المذكور في التجرية لكن في الثانية اوصى لرجل بالالفقر
بمال والموصى له محتاج هل يعطى من نصيب الفقراء اختلفوا والاصح
نعم استأجر دارا موصوفة فيها اشجار مثمرة هل الاكل منها الطاهر
انه اذ لم يعلم شرطا الواقف لم ياكل لما في الحاوي غرس في المسجدين اشجارا
تثمران غرس للسبيل فكل من اكل من الاقارب كصالح السجد
قوله شرط الواقف كنش اشراج ان في المصنف م والادلة ووجوب
الكل به فيجب عليه خذمة وظيفة او تركها لمن يعمل والا انما لا يبا
فيما يلزم تركه تعطيل الكل من النهي وفي الاشياء التي ملكية في الاوقاف
لا شبه الاجرة اى في زمن المباشرة والحل للاغنيا وشبه
الصلة فلو مات او عزل لا شرا ولا مخرجة وشبه الصدقة فتصح
اصل الوقف فانه لا يبيح على الاغنيا ابتداء وتامه فيما يكره اعطاء
نصاب الفقير من وقف الفقراء لعل اذا وقف على فقير وقراية
اختيار ومنه يعلم حكم المرب الكثير من وقف الفقراء لبعض العلماء
الفقراء فليحفظ ليس للقاضي ان يقرر وظيفة في الوقف بغير
شرط الواقف ولا يحل للمقرر الاخذ الا بالنظر على الوقف باجر
منه فنية يجوز الزيادة من القاضي على معلوم الامام اذ كان لا
يكفيه وكذا عالما فقيها قال بعد ورقتين والخطيب ملحق بالامام

بل هو امام الجماعة قلت واعتمد في المنطوق المجبة ونقل عن المسوط
 ان السلطان يجوز له ان يشرط ان يملكه اذا كان غالب جرات الوقف
 قري ومزارع فيعمل بامر واز غايه شرطا الواقف لانه اصل البيت المال
 يوجب تقليق التقرير في الخطاب فلو قال القاطن ان مات فلان او توفيت
 وخطيئة كذا افقدت ذلك فربما لا يوجب له في حق الناطق بغيره وشكائه
 المستحقين حتى يثبتوا عليه حياته وكذا الوجه الثاني اذا اجاز ان
 فخره ومال الوقف عليه لم يضمن ولو فرض ان حلت الوقف حتى ضاع
 ضمن لا يجوز الاستدانة على الوقف الا اذا اجتمع اهل المصلحة في الوقف
 كتمويله وشراؤه بغيره بغير طعن اهل الوقف او اذ القاطن فلو بعد
 منه بغيره بغيره الثاني ان لا يشرط اجارة العين و
 الحرف من اجراء الاستدانة القرض او الشراء شريطة
 واهل للموكل في شراؤه متاع متوق فيمنه ثم يبيع للمعارة ويكون الربح
 على الوقف الجواب نعم اقرب بارض في بدعيه انما وقف وكذا في ملكه
 صارته وقفا يعلل بالمصادفة على الاستحقاق وان خالف كتاب
 الوقف في حق المقر خاتمة فلو اقره شرطا له الربح او النظار انه
 يستحقه فلان دونه حتى ولو جعله لغيره لا يوجب واخر الاقرار ولا
 يكفي صرف الناطق بثبوت استحقاقه بل لابد من اثبات نسبته وبيانه
 في دعوى ثبوت النسب من ذكر الواقف شرطين متعارضين
 يعمل بالمتعارضين من ثبوت النسب من ثبوت النسب من ثبوت النسب من ثبوت النسب
 الاخير عندنا ان البيع عن الشا منية لو بالواو ولو ثبت في الاخير
 اتفاق الكل من وقف الاشياء وتام في القعدة الثانية من
 وقف حال محته وقال على الفريضة الشرعية فم على ذلك وهم
 انما هم بالسوية هو المختار المنقول عن الاخبار كما حققه مفتي
 دمشق يحيى بن المنقاري في الرسالة الموضحة على الفريضة الشرعية
 ونحوه في فتاوى المصنف وفيها من ثبت بطريق شرعي وقفية مكان
 وجب نقض البيع ولا يتم على البايع مع عدم علمه والممتنع الا بغيره
 ولو بين المشتري او غرس فذلك لها في ملكها بالانقضاء

الفارسي
 للوقوف

للوقوف وبني البرازية مع ما يلزم بالجامع انما يرجع بقية البناء بعد
 بنائه من سائر الشرائع لا يلزم من ان اسكنه لم يرجع بشئ
 بخلاف ما لو اشترى الجميع لولا انقطع ثبوتها كان في دوامه
 انقضاء البيع والامتنع من ان على شئ حكم له به والا صرف للفقراء
 فلم يظهر وجه بطلانه بطريق شرعي فينبغي وملكه واقفه او وارثه
 او بيت المال فلو وقف السلطان عاما جاز ولو لم يجره خاصة فظاهر
 كلامهم لا يوجب له شئ من المتوكل مع ان يوقف مكان كذا على المصلحة فظاهر
 كلامهم لا يوجب له شئ من المتوكل مع ان يوقف قبولها لانتم المصلحة
 في كل عام ويكتفي القاطن منه بالاجال ولو مورفا بالامانة ولو لم يجره
 بغيره على التعيين شيئا فشيئا ولا يجب له بل يجره ولو اشره
 بحلفه فنية قلت وقومنا في الشركة ان الشريك والمضارب
 والوجه والممتنع لا يلزم بالتفصيل وان عرض مضارب الا ان يصول
 لمصلحة المحصول لو ادعى الممتنع الا في قبيل قوله بلا عياره لكن افترق
 المتضاربون المتوكل ان الذي دفع من ثلثه الوقف في وقفه كاولاده
 واولاد اولاده وقبيل قوله وان ادعى الوقف الى الامام بالجامع
 والبواب ونحوها لا يقبل قوله كما لو استاجر شخصاً للبناء وفي
 الجامع باجرة معاومة ثم ادعى عليه تسليم الاجرة اليه لم يقبل قوله قال
 المصنف وهو تفصيل في غاية الحسن فيعلم به واعتمده ابنه في حاشيته
 الاشياء قلت وسيجي في العارية مؤنناً لا في زاده لو اجره
 ثم عزل فقبض الاجرة للمضارب في الاجرة واهل ملك الموقوف مصداق
 المستاجر على الغير قبل نفق قال المصنف والذي ترجح عندي لا يمس
 للمتوكل اخذ زيادة على ما قدر له الواقف اصلاً ويجب صرفه جميعاً
 يحصل من تمام دعواه شرعية وعرفية لمصارف الوقف الشرعية
 ويجب على الحاكم امر المشرع بدفع الرشوة على الراشع عيب الدعوى
 الشرعية الكل من فتاوى المصنف قلت لكن يوجب في الوصايا و
 ما يضاف الى المتوكل اجرة مثل علة فنية لو وقف لفقراء او مقربين لم يستحق
 مدعيها ولو وليا لصغير الابنية على فقره ومقتضىه مع بيان جوازها

فتخرج له استحقاقه من حصر الوقف عليه فتأوى ابن نجيم وفيما سئل
 عن شرط الكنية لزوجة فلانة بولد فماتت ما دامت عزيا فماتت
 وتزوجت وطلقت هل ينقطع حقها بالزوج ويخرج اجاب نعم قلت وكذا
 لو وقف على اموات اولاده الا من تزوج او على بنت فلان الا من
 تزوجت بغيرهم ثم عاد او على بنت فلانة من بقاء الميراث بغيرهم
 ثم استقل به فلان هل ان بشرائه لو عاد فله فليحفظ قلنا ان المفتين
 وفي الوهبانية فتخرج بدخول ولد البنت بعد من سببه فله علة الا لا
 الماخض لم يستهلكه ووقف على بنته ولد واحد فله النصف والباقي للفقراء
 وعما ولده لا الكمل لانه مفرد مضاف فيم للموتى الا قاله لو خيرا اجر بوض
 معين حيزه مخصصه بالنقص والتاسع جوهر في الشريعة لا اذن انما طرذا
 لم يغير بالارض واليها الحق الا باذنه وياذنه لو خيرا او الا لا وما يباينها مستاجر
 او غيره فله ما لم يتوجه للوقف والموتى بناء و غيره للوقف ما لم
 يشهد ان له نصف قبله ولو اجر لابنه لم يخرج خلافها كغيره اتفاقا
 وهو هذا لو باشر بغيره فله الوقف حيزه وكذا الوصف بخلاف
 الوكيل وقف على احباب الحديث لا يدخل فيه الشئ فحق اذ لم يكن
 في طلب الحديث ويدخل الممنوع كان في طلبه او لا بتر اذ به اى كونه
 يعمل بالمرسل ويقدم حيز الواحد على القياس وجاز على حصر القبول
 والاكتفى ان لا على الصوقية والعيان هو الا حيزه ولو شرط النظر
 للارثاد فالارثاد من اولاده فاستوى باشره كباشره المثل
 ابو السعيد مقلدا بان افعلى المفضل بنظم الواحد والمتقدم
 وهو ظاهر وفي النزاع عن الاسعاف شرط لا مفضل اولاده فاستوى
 فلان منهم ولو احدهما اولى والآخر اعلى بمور الوقف فهو اولى
 اذا من جنانته انتهى وكذا الوشرط لارثادهم كما في انفق الوكيل
 الوكيل لو ضمنه القاقى للقيم ثمة اى ناطر حصة اهل الاصيل انه
 يستقل بالتعرف لم اره وافق الشيخ الاخر انه ان ضمن اليه لحياته لم
 يستقل والا فلا ذلك وهو حيزه من ثمنه في ثمنه مؤثر اوده مؤثرا
 للحياته وعينه لا يستحق التصرف بل الحفظ ليس له متولى ان

يستدبر

يستدبر على الوقف للمعارة الاباؤن القاضى مات المتولى
 والحياته يتبعون تليم الفلة اليه في حياته ولا يمتنع اكرم
 صدقوا بيمينهم لانكارهم التمسك لا يجوز الرجوع عن الوقف
 اذا كان مستجلا وكسح يجوز الرجوع عن الموقوف عليه المشروط
 كما يؤخذ من الامام والمعلم وان كانوا اصحاب انتهى وفي جواهر الفقهاء
 شرطه لنفسه ما دام حياته لم يولد فلانة ما عاش ثم بعدة للاعقد
 الارشد من اولاده فانما تنصرف للابن لا للموقوف لان
 الكناية تنصرف لا قرب الكنيات بمقتضى الوضع وكذا كمال
 ثلاثة ووقف على زيد وعمرو وسلسل فاكراه لم يوقف فوقف
 على ولدى وولد ولدى المذكور فالذكر راجع لولد الولد فحسب
 وعكس ووقف على بنت زيد وعمرو لم يدخل بنو عمرو ولان اقرب الزيد
 فيصرف اليه هذا هو الصحيح قلت وقد مناه الوصف بغير
 متقاطعين للاخير عندنا وفي الزيلعي من باب المحرمات وقولهم
 ينصرف الشرط اليها وهو الاصل قلنا ذلك في الشرط المصغر
 به والاستثناء بصفة الله تعالى واما في الصفة المذكورة في الو
 الكلام فتصرف الى ما يليه نحو جازيد وعمرو العالم الى ما يحفظ
 وفي المنطوق المجببة والوصف بعد جمل اذ ان يرجع للجميع
 فيما ثبتا عن الامام الشافعي فيها ان كان ذا الوصف بواو اما
 ان كان ذا عطفها ثم وقع الى الاخير باتفاق رجعا ولو على البنين
 ووقفا يجعل فان ذلك البنات تدخل وولد الابن كذا كالبنت
 بدخل في ذرية بنته لو وقف على الذرية من غير ترتيب
 فلان سوية تقسم بين من علا والا سفل من غير تفضيل
 لبعض فانقل وتنقض القسمة في كل سنة ويقسم بينهم
 على من يحسنه ولو على اولاد ثم على اولاد اولادهم قد جعلوا
 ووقفا فلو ابر في ذيل دخل اولاد بنته على ما ينقل بنو اولاد
 كذا اقربى واخوة ولفظ ابان احسب يشترى الاناث والذكور
 فيه وذاك واخيه مملوك وما يكثر وقوم مملوك وقف على

ذرية من ثبوت جعل من شرطه ان من مات قبل استحقاقه ولد له
 قام مقامه لو بقي جافا لم يخل له حظا ابدا لو كان حيا وبشركه في القسمة
 الاولى او لا اقنع السبكي بركه وجازفة السبكي في هذه
 الخلقه واجبة كما افاده ابن نجيم في الاشباه من القواعد السبعة
 لكنه ذكر بعد ورقتين ان بعضهم يعبر بين العقبات ثم وبعضهم
 بالوفاة قبل الوفاة بركه بخلاف ثم فراجع متاعا مع شجرة
 الوفاة فانه نقل عن السبكي واقعتين في آخره من كتابه اليها و
 لم تنزل العلم ومختارين في منه شروط الوفاة في الآ من رحم الله
 ولقد اقيمت فيمن وقف على اولادى الظهور دون الاناث فماتت
 مستحقة عن ولدين ابوها من اولاد الظهور بانه ينتقل نصيبها
 لها لصدق كونها من اولاد الظهور باعتبار بينهما كما يعلم من
 الاسعاف وغيره **فصل** فيما يتعلق بوقف الاولاد
 من الدرر وغيره او عبارة المواهب في الوقف على نفسه وولده
 ونسبه وعقبه جعل بغير نفق ايام حياته ثم ثم جاز عند الثاني
 وبغيره كجعله لولده ولكن يختص بالقبيل وبغيره لانته عالم بغيره بانكر
 وينقل به الى واحد فان انتفى الصلبي فلفق آذون ولد الولد الا
 ان لا يكون خارج الوقف صلبه فينتقل بولده الابن ولو انتفى دون
 من دون من البطلون ودون ولد البنت في الصلبي ولو زاده
 وولد ولد في فحقا اقتصر عليها ولو زاده البطلان ان انتفى ثم
 ويستوى الاقرب والا بعد الا ان يذكر ما يدل على الترتيب
 كما لو قال ابتداء على اولادى بلفظ الجمع او على ولدى واولاد
 اولادى ولو قال على اولادى وكان سن سماعهم فمات احداهما صرف
 نصيبه للفقر آذون على امراته واولادهم ثم ماتت لم ينتقل نصيبها
 اذ لم يشترط في نصيب من مات منهم الولد ولو قال على بنى او
 على اخوة دخل الاناث على الاوجه وعلى بنات لا يدخل البنون ولو قال
 على بنى وبنات فقروا او قال على بنات وله بنون فالقوله لا كبر
 ويكون وقف منقطعاً فان حدث ما ذكر الى البنون في المسئلة

الاولاد
 البنون في المسئلة الاولى
 البنات في الثانية فينفذ
 الفقه اليهم سماع

الاولى او البنات في الثانية فينفذ الفقه اليهم عا داله ويدخل في
 نسبة الفقه من ولد لدون نصف حول من خلوع الفقه لا الا اذا
 ولدت مبانته او ام ولد له كمنع لدون سنتين للبنوت نسبة
 بلا حول وطولها فلو وكل فلا احتمال علوقه بعد طلوع الفقه وتقسيم بينهم
 بالسوية بان لم ير نسب البطلون وان قال للفقه كمن شيئين فكما قال
 فلو وصية فمضى ذكر مع الاناث وانتهى مع الذكور ويرجع سهمه للورثة
 لعدم صحة الوصية للزعم فلا بد من فرضه ليعلم ما يرجع للورثة
 ولو قال على ولدى ونسبه ابدا وكلمات واحد منهم كان نصيبه
 ما للفقه الجميع ولده ونسبه جبهه ومبتههم بالسوية ونصيب الميت
 لولده ايضاً بالارث على ما يشترط ولو قال وكل من مات منهم من
 غير نسبه كان نصيبه من فوقه ولم يكن فوقه احد او سكت عنه يكون
 راجعاً لاصل الفقه لا للفقر آذون مادام نسبه باقياً والنسب اسم
 للولد وولده ابداً ولو انتفى والعقب للولد وولده من الذكور اي
 دون الاناث الا ان يكون اذوا جرح من ولد ولده من الذكور اي
 دون الاناث الا ان يكون اذوا جرح من ولد ولده من الذكور اي
 بناسبه الى اقرب ابداً من في الاسلام وهو الذي ادرى الاسلام
 اسلمه اولاداً قرابة وارحامه وانما كل من بناسبه الى اقرب
 ابداً في الاسلام من قبل ابويه سوى ابويه وولده لصلبه فانهم
 لا يستمرون قرابة اتفاقاً وكذا من علم منهم او اسفل عند ما خلافاً
 لمحمد فمعدهم من اذوا فمعدهم بغير آيهم بغير الفقر وقت وجوده
 الفقه وهو المجهول لاخذ الزكاة فلو ماتوا صرفاً مستحقين لعرض
 فافترق الفقه واستغنى الفقير شارك الفقير وقت القسمة
 الفقير وقت وجود الفقه لا الزكاة انما تلك حقيقة بالقبض
 وطرق الفقه والموت لا يبطل ما استحقه واما من ولد منهم لونه
 نصف حول بعد جنى الفقه فلا حظ له لعدم احتياجه فكان بمنزلة
 الفقه وقيل يستحق لانه الفقير من لاشئ له والمحل لاشئ له ولو تده
 بصلحهم او بالاقرب فالاقرب او فالاجوج او بمن جاوره منهم

سهم الموقوف

او من سكن مصر فبقي الاستحقاق به على شرط وتامه في
 الاستعاف ومن اوجبه حوادث زمانه الى ما خفي من ماله
 الاوقات فليطهر في كتاب الاستعاف المخصوص بالحكام الاوقات
 المختص من كتابه اطلاق والمخالف كذا في البراءة في سنة 2 مواجب الرحمن
 الشيخ ابراهيم بن موسى بن ابي بكر الطرطوسي الخفي تزيل القاهرة بعد
 ومشتق المتوفى في اوائل القرن العاشر سنة اثنين وعشرين
 وتعدية و ١٠٠ اية صاحب الاستعاف **كتاب**
 البيوع ما خرج من حقوق الله العبادات والعقوبات شرع في حقوق
 العباد والمعاملات ومناسبة للوقف ازالة الملك لكن لا الى
 مالك وهذا اليه فكلما كبسبها وركب وجميع لكونه باعينا لكل من
 البيوع والبيوع والتمن انواعا اربعة نافذة موقوف فاسد باطل
 ومقايضة صرف سلم مطلق ومرا بكم تولية وضيق مائة
 وكذا مقايضة شئ بشئ مالا او لا بدليل وشروطه بمنح شخص
 وهو من الاضداد وبسبب نقل مقايضة بين الناس كذا او باللام يقال
 بعثك الشئ وبعت لك شئ زائدة قال ابن القطاع وباع عليه
 الفاضل اي بارتفاعه وشرعا مباداة شئ مرغوب فيه بمثل 2
 غير المرغوب كتراب وميتة ودم على وجه مقايضة مخصوص اي بايجاب
 او تقاطع خرج البترغ من الجانبين والايه بشرط العوض
 فخرج بمقايضة مالا بمقايضة ببيع درهم ب درهم استويا وزنا وصفة
 ولا مقايضة احد الشريكين حصه داره ب حصه الاخر حصة ولا
 اجارة السكنى بالسكنى اشباه ويكون بقول وفعل ما القول
 فالايجاب والعقود وهما ركنه وشرطه اهلية المتعاقدين وحمل
 المال وحكم ثبوت الملك وحكمه نظام بقاء المعاش والعالم وصفة
 مباح مكره حرام واجب وشيوعه بالكتاب والسنة والاجماع و
 القياس فالايجاب هو ما يكره او لا من كلام احوال القديس فليقبل
 ما يكره ثانيا من الاخر استويا كان بعت واشترت الدال على
 التراضي فبقيت اتمه او بالآية وبينا لا يبيع الشرع لئلا لم يكره بيع

بيع

المكره

المكره وان انعقد ولم ينفق مع الزل لعدم الرضا بحكمه مع هذا
 ويرد على المتعديين ما في التنازعانية لوفد جامع البيوع كمن
 في التنازعانية لوكالاته ما لم ينفق كما قالوا في السلام وعلى الاول
 في الاشياء ككرار الايجاب مبطل للاول الا في عقد وحلاق على
 مال وسبب في الصلح وفي المنظومة المجيبة وكل عقد بعد عقد جديد
 فابطل الثاني لانه سدس فالصلح بعد الصلح اصح باطلا كذا في النكاح
 ما عدا ما يلا من الشراء او بعد الشراء صحوا كذا في الكفاة على ما
 صرحوا في المراء صاحب في التحقيق فذا اذا زائدة التوثيق وها عباد
 عن كل نقطين يتبين عن معنى التملك والتملك ما ضيق
 كبعت واشترت او حاليين كضارعين لم يقرنا بسوق والسبب
 كايضا فبقول اشترت او احدهما ماض والاخر حال وتكون
 لا يكتفي الاول الى نية بخلاف الثاني فان نوى به الايجاب للحال في
 على الاصح والا لا اذا استقله للحال كاهل خوارزم فكلما كان
 وكما يبيعك الآن لتخذه للحال واما المتخلف للاستقبال فكلما كان
 لا يبيع اصلا الا امر او اول على الحال كخذه كذا فقال اخذت او
 رخصت في بطريق الاقتضاء فليحفظ ونحوه اضافته كذا في
 اضافته العتق اليه كوجه وفرد والا لا كظهر ويطن وكل ما دل على
 معنى بعت واشترت كخو قد فقلت ونعم ومات الثمن وهو ملك
 او عبيدك او فداك او خذ قبول كمن في الولو الجنية ان بدأ
 البائع فقبل المشتري بنعم لم ينفق لانه ليس بتحقيق وبعك
 صحيح لانه جواب وفيه يقينه نعم بعد الاستفهام كمن بعت منه كذا
 بيع ان نقه الثمن لانه المنقذ دليل التحقيق ولو كان بعته قبله
 با فلاح قبله غيره جاز فليحفظ ولا يتوقف شرط العقد فيه اي
 البيوع على قبول غائب فلو قال بعت فلانا لا غائب قبله قبيل
 لم ينفق اتفاقا الا اذا كان بكتابه او رسالة فبغير محابث ولا
 يتوقف في النكاح على الاظهر خلاف الثاني فله الرجوع لانه عقد
 معاوضة بخلاف الخلع والعتق على مال حيث يتوقف اتفاقا فلا

رجوع لا يملح في ثوبه واما الفعل فالتعاطي وهو المتناول فاما من
الاجب وتقليد خلاف ذلك حتى لو اتفط من احد الجاهل
على الاصح منه وبه يفتي قاضي اذ لم يشرع مع التعاطي بعدم الضمان
فلو دفع الدراهم واخذ الباطل من البائع يقول لا اعطيه بما لم ينفق
كما لو كان بعد عقد فاسد خلاصه ويزا من وجه في الجواب الاجابة
والقبول بعد عقد فاسد لا ينفق بهما البيوع قبل مناداة الفاسد في
بيع التعاطي بالاولى وعليه فيحمل ما في الخلاصة وعندها علم ذلك وما منه في
الاشباه من القوابل اذ ابطال المتضمن والمبني على الفاسد فاسد
وقيل لا بد من التعاطي من الاعطى ومن الجاهلين وعليه لا كثر قاله الطرس
واختاره البزازي وافق به الحواشي واكتفى الكرماني بتسليم البيوع
مع بيان الثمن فخر ثلاثة اقوال وقد علمت المعنى به وحررنا في شرح
المسئق صحة انكاره والاجارة والعرف بالتعاطي في حق فاضل
ما يستحقه الانسان من البيوع البياع اذا حاسبه علم انما
بعد استهلاكه جاز استحقاقه بيع البكرات التي يكتبها الدويان
على المال لا يبيع بخلاف خصلها الاية لان مال الوقف قائم ثم ولا
لذلك هنا اشباه وقته ومقاده انه يجوز للمشتري بيع خبره
قبل قبضه من المشتري بخلاف الجوزي نحو تعقبه في الزهرا وفي
المصنوع بجللان بيع الجاهلية ما في الاشباه بيع الدريح انما يجوز
المديون وقته وفي الاشباه لا يجوز الاحتياض عن الحقوق المجردة
كحق الشفعة وعليه هذا لا يجوز الاحتياض عن الوطاف
بالاوقاف وقته في آخر بحث فعارض الدف مع اللقمة الذهب
عدم اعتبار العرف الخا من كمن افق كثير باعتباره وعليه فيفتي
بجواز النزول عن الوطاف بالاولى ومن خلو الجوانب فليس
لرب الخانات اخراج ولا اجارتها بغيره ولو وقفها انتهى ملكها وفي
معين المفتي للمصنفين لا لو الجاهلية فحارة في ارض بيعت فانياء
او اشجار اجازة وان كرايا او كرى انما وكوه تمام يكن ذلك بجال
ولا يضمن ما لم يجر انتم قلت ومقاده ان بيع المسكن لا يجوز

وكذا

وكذا ارضها ولا جعله الا ان فزاعا كالونها بغير فليبر انتم
وسنة كره في بيع الوفا وينفق ارضه بلفظ واحد كافي في بيع الفاضل
والوضو والاب من حلفه وشرائه منه فانه لا يضر شفعته جعلت
عبارة كعبارة من تمامه في الدرر واذا اوجب واحد قبل الاخر باع
كانه او شره في الجاهل لانه خيار البلوغ القبول يفتي به كل المبيع بكل
التمن او ترك التلازم تفرق الصفقة الا اذا اعمد الايجاب
والقبول او رضى الآخر وكان الثمن منقضا على المبيع بالاجابة
مكسب وموزون والآلا وان رضى الآخر لعدم جواز البيع بالحققة
ابتداء كما حرمه الواز او بين ثمن كل كقولها بغيرها كل واحد بائنه وان
لم يكره لفظ بيعت عند ابو يوسف ومحمد وهو المختار كما في الشريعة
عن البرهان وماله يقبل بطلان الاجاب ان رجوع الموجب قبل القبول
او قام احداهما وان لم يذهب عن مجله على المراجحة ثم واثبت الكمال
فانه كالمس خيار المحيرة وكذا اسرار التملكات في واذ اوجه
الزعم البيوع بلا خيار الاعيب او روية خلافا لثالث معنى وحديثه
محمد بن علي تفرق الاقوال اذ الاحوال ثلاث قبل قولها وبعدة وبعد
احادها واطلاقا يمتنع بدور في الاول مجاز الاول وفي الثاني مجاز
الكون وفي الثالث حقيقة فيحمل عليه وشروط الصحة معرفة قدر
بيع وشرن ووصف ثمن كهرس او دمن في غير ذلك رالية لا بشرط
ذلك في مثا رالية لثمن الجاهلية بالاشارة ما لم يكن ربوا بقول
يحيى او سلهما اتفاقا او راس مال سليم لم يكتل او موزونا خلافا
لها كما سيجي في شرح لو كان الثمن في حرة ولم يعرف ما فيها من خارج
خير ويستثنى خيار الكمية لا خيار الروية لعدم ثبوته في النقود وفي
وصح بتمن حال وهو الاصل وهو جليل المعلوم بطلا بغيره
النزاع ولو باع مؤجلا صرف كشره بغيره ولو اختلفا في الاجل
فالقول للمؤجل الا في السلم ولو في قدره فلهما في الاقل والبيينة
فيها للمشتري ولو في مضيقه فالقول والبيينة للمشتري وبطلان
الاجل بموت المديون فروع باع بجال ثم اجلا اجلا معلوما او

فجهو لا كثير وزوجا وصار موجلا بتبلي الف من ثمن مبيع
 فقال اعطاك ثمن مائة فليس تباعيل بجزأه عليه الف
 شرح جعله بجزأه من اجل ان الباقى فالامر كاشه حلا مطلقا
 وهي كثيرة الوقوع قلت وما كثر وقوعه ما لو شري بقطع راجحة
 فكدت بجزأه بجزأه بجزأه بجزأه بجزأه بجزأه بجزأه بجزأه
 يمكن الحكم بثلثا مائة من السلطان مائة ولا يوقع قيمتها من الفضة
 الجدة بثلثا مائة بثلثا مائة بثلثا مائة بثلثا مائة بثلثا مائة بثلثا مائة
 عشره مائة بثلثا مائة بثلثا مائة بثلثا مائة بثلثا مائة بثلثا مائة
 انتمى وهذا اذا بيع بثلثا مائة بثلثا مائة بثلثا مائة بثلثا مائة بثلثا مائة
 جنة ولم يجهلها مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة
 الاجل ابتداءه من وقت التسليم ولو فيه خيار فخذ سقوا الحيا
 عنده حايه ولا يشترى بثلثا مائة بثلثا مائة بثلثا مائة بثلثا مائة بثلثا مائة
 فانية مائة بثلثا مائة بثلثا مائة بثلثا مائة بثلثا مائة بثلثا مائة بثلثا مائة
 للثقة بثلثا مائة بثلثا مائة بثلثا مائة بثلثا مائة بثلثا مائة بثلثا مائة بثلثا مائة
 التبع لاثنا مائة بثلثا مائة بثلثا مائة بثلثا مائة بثلثا مائة بثلثا مائة بثلثا مائة
 ينصرف مطلقا الغالب نقد البلد ببلد العقد بجمع قنات ولا لانه
 المتأرق وان اختلف النقود فاليه كذهب شريفي وبندي
 من العقد مع الاستواء في رواجها الا اذا بين في المجلس
 لزوال الجبالة ووجه بيع الطفا هو في عرف المتقربين اسم للحنطة
 ودقيقة كبلال وجوانا مثلك الجيم عرب كزاف الجازفة اذا كان
 بخلاف جنة ولم يكن راس مال سلم كشرطية موفقة كما سيجي
 او كان بجنة وهو دونه نصف صاع اذا لا ربا فيه كما سيجي
 من الجازفة المبيع بانار ووجه لا يعرف قدره قبله فيها ولا مشري
 الجازفة فيها مشري وهذا اذا لم يكتمل الا اناء النقضان والجزء والنقش
 فان احتمل لم يجر كبيع قدر ما يلا هذا البيت ولو قدر ما يلا هذا
 اسطنت جاز شراجه ووجه في ماسمى صاع في بيع جرة كل صاع كذا
 مع الجازفة مشري لتفرق الصفقة عليه وسمى جازا للكشف

وجه

الاسي والنجار

ووجه في الكل ان كملت في المجلس لزوال المفع قبل تفرقه
 او سمي جلة فخرنا بلا خيار لو عند العقد وبتة لو بعد في المجلس
 لزوال المفع بثلثا مائة بثلثا مائة بثلثا مائة بثلثا مائة بثلثا مائة بثلثا مائة
 يفتح فان رضي هل يلزم البيع بلا رضا البائع النجار نعم مشرونة
 في الكل في بيع ثمة بثلثا مائة بثلثا مائة بثلثا مائة بثلثا مائة بثلثا مائة
 او ذراع كف وشر كذا او ان علم عدد الفضة في المجلس
 لم يفتك بثلثا مائة بثلثا مائة بثلثا مائة بثلثا مائة بثلثا مائة بثلثا مائة
 البيع بالرقم شراجه وكذا الحكم في كل معدود متفاوت كما بل وعبد
 ويطرح وكذا اكل ما في تبعيضه ضرر كمصوغ او اين به ابيع ولو سمي
 عدد الفضة والذراع او جلة المثلث صاع اتفاقا والضابط الكلمة
 كل ان الافراد ان لم تعلم ما يتاخره لم تؤد للبركة فلا استغراق
 كبيع وعتيق والآثار لم تعلم في المجلس فعلى الواحد اتفاقا
 كاجارة وكفالة واقرار والافان تفاوتت الافراد كما بعتهم لم يجر
 في شئ عنده والاخر في واحد عنده كالبصرة ووجه فيها في الكل
 بحر وفي النهر عن العيون والشر ببلدية عن البركة والقاسان
 عن المحيط وعنده ويقولها وان باع صبرة علم انما مائة فخرنا
 درهم واهل اقل او اكثر اخذ المشرى الاقل كحصه ان شاء
 او عتق لتفرق الصفقة وكذا اكل مكبل وموزون ليش تبعيضه
 ضرر وما زاد للبائع لو وقع العقد عليه ومعين والبايع
 المزدوج مثله علم ان مائة ذراع مثلا اخذ المشرى الاقل بكل
 المثلث او ترك الا اذا قبض المبيع او شاهده فلا خيار له لاتفاق
 الفور مشرونة اخذ الاكثر بلا خيار للبائع لان الذرع وطق تقيبه
 بالتبعيض ضد القدر والموصف لا يقابل شئ من المثلث الا اذا
 كان مقصودا بالتساوي كما افاده بقوله وان قال في بيع الذرع
 كل ذراع بدرهم اخذ الاقل كحصه لصيرورته اصلا بافراجه بذكر
 المثلث او ترك لتفرق الصفقة وكذا اخذ الاكثر كل ذراع بدرهم
 او عتق كدفع ضرر التزام الزايد بثلثا مائة بثلثا مائة بثلثا مائة

من مائة ذراع من دار او حمام وصحاه وان لم يستعملها
التحريم لانه ان التراب يدبها لا يبيع عشرة اسهم من مائة
سهم اتفاقا شيوعا التمسك بالذراع يعني لو تراخى على مائة
الاذرع في مكان لم اره وبيعني انقلبها صحيا لو في الجبل لو
بعده فبيع بالقطعة ثم اشترى عددا من قبض ثيابا او غنما او
على انه كذا انقص او زاد في الجاهل ولو اشترى ارضا على
ان فيها كذا اخلا ثم اذ او واحدة فيها لا تشر في ذلك كما لو باع
عدلا من الثياب او غنما او استثنى واحدا بغير عينه ولو
بعينه جاز البيع خائنه ولو بين من كل من العيني بانه قال كل ثوب
منه بكذا ونقص ثوب في البيع بقدره لعدم الجاهل وخير كنفق
الصفقة وان زاد ثوبا في الجاهل الزيد ولو زاد الزايد او عزم
هل يحل له انما في خلاف اشترى ثوبا بثمنه فلو لم يتفاوت
حكما بس لم يحل له الزيادة ان لم يفرق القطع وجاز بيع ذراع منه
ثم على انه عشرة اذرع كل ذراع يدبرهم اخذه بعشرة في عشرة
وزيادة نصف بل اجاز لانه انفع واخذه بثمنه في
نصف بخبار اتفقوا الصفقة وقال تجد ياخذ في الاول بعشرة
ونصف بالخير يعني الثمن بثمانية ونصف به وهو اعدل الاقوال
بحر واقره المصنف غيره قلت لكن حجج القائلين وغيره
قول الامام وعليه المتون فعليه الفتوى **فصل** فيها يدخل في
البيع تبعا وما لا يدخل الاصل ان ما يمل هذا الفصل منبته
على ما عده ثمن واحد ما اقامه بقوله كل ما كان في الارض من البناء
يعني كل ما هو متناول اسم البيع عرفا يدخل بلا ذكر وذكر ان ثمنه
يقول له او متصلا به تبعا لما دخل في بيعه يعني ان كل ما كان متصلا
بالبيع اتصال قرار وهو ما وضع لانه يفصله البث وحق تبعا
وما لا فلا وما لم يكن من القسم فان من حقوقه ومراقبه دخل
بذكره والالا فبذلك البناء والمقاييس المتصلة اخلا فوا كضمة و
وكيلونه ولو من فضة لا القفل لعدم اتصاله واسم المتصل

والسر

والسر والدبيع المتصلة والترجى لو اسفلا مبيعا والمبكرة
لا الدلو والجبل لم يقبل بمراقبه في بيعه ان الدلو وكذا اسفلا
كما سيجي في باب الاستحقاق ويدخل في بيع الحج القدر والافضاح
وفي الحجراكا فانه ان شراه من المزارع يبيع واهل القري لا لو
من المير يبيع وتدخل قلاوته عرفا ويدخل وكذا المبكرة الموضع وفي
الاناء لا رضيعا او لابة يفتى وتدخل ثياب عجد وجارية ان كسوة
متنابا يعطونها هذه او غيرها لا حليا الا ان سلما او قبضا وسكن
وتمامه في الصيرفية ويدخل الشجر في بيع الارض بلا ذكر قية في
المسكنين فبالذكر او لم يذكر كانت او لا صغيرة او كبيرة الا
الباب لا تملكها في القلع فخر اذ كانت موضوعا فبها كالبنا
للقرار فلو فيها صفار تعلق من الربيع انما اصلها تدخل وارج
من وجه الارض لا الا بالاشترط وتمامه في ثمنه ولو هبانية وفي القية
شري كرم داخل الوفايد المتصولة في الارض وكذا الاعددة المدفونة
في الارض التي عليها اعضاء الكرم استأجر بارض الخليل بركا بركة
الكرم وفي المزرعة كذا دخل تبعا لا يقابل شي من الثمن يكونه كوصف
وذكره المصنف في باب الاستحقاق قبيل السلم ولا يدخل الزرع
في بيع الارض بلا تسمية الا اذا ثبت ولا قية لم يندخل في الاخر ثمنه
ويشع ولا التمسك في بيع الشجر بدون الشرط غير ثمنه بالشرط
ثم بالتمسك يعني ان لا فرق وان هذا الشرط غير مفيد
خصه بالتمسك اتباعا لقوله عليه الصلوة والسلام الثمرة للبايع الا
ان بشرط المبتاع ويومر البايع بقطوعها الزرع والتمسك تسليم
المبيع الارض والشجر عنه وجوب تسليمها فلو لم يتقدم تسليم
يومر به جانيه وان لم يتقدم صلاحه لانه ملك الشتر من شغل على
البايع فيجب عليه تسليمه فارغا كما لو اوصى بنخل رجل وعليه
حيث يجبر الورثة على قطع البسر هو المختار من الرواية
ولو الجنية وما في الفصول يبيع باع ارضا بون الزرع فهو للبايع
باجر مثلها محمول على ما اذ ارضي الشتر من باع ثمره بزره

التمسك

اما قبل الظهور فلا يبيح اتفاق ظاهر صلاحها او لا يحج في الاتحاف ولو
 يرتز بعضا دون بعض لا يبيح في كل واحد من المذهبين وحقه السخفى وافتقار
 الخلو الى الجواز لو لم يجرى ربح اكثر من يبيع ويطعمها المشتري في الحال
 جده اعليه وان شرط تركها على الاستحباب لا يبيح كشرطه القطع
 على البايع حاوي وقيل فابله محمد لا يفي اذا اتى به الشرة
 المتعاقب فلكان شرط يقتضيه العقد ويقتضيه الشرع عن الاسرار
 لكن في الغرض ان عن المفسرات انه على قولها القصور فتشبهت بقيد
 باشتراط الترك لانه لو شرط ان لا يبيع الا ما يبيع عليه البايع طالب
 له الزيادة وان يغيره لا يفسد بانه لا يفسد في ذاته وان بعد ما
 تنهت لم يتصدق بشيء وان استجاب الشرع لم يفسد الا اذا كان
 بطلت الاجارة وطالب الزيادة ليعا والاذن ولو لم يستاجر
 الارض لترك الزرع فسدت لجملة المدة ولم تطلب الزيادة
 ملتقى الاجراف والاذن يفسد الاجارة بخلاف البايع طحل
 كما حوزناه في شرحه والجملة ان ياخذ الشجرة معاملة علم ان
 له جزء من الفجوة وان يشترى اصول الشجرة كما لبا ونجاء
 واشجار البعلين والنجار ليكون الى ذلك لا يشترى وفي الزرع
 المشترى يشترى الموهو ويبيع الثمن ويستاجر الارض
 مدة معلومة يعلم فيها الادراك يبيع الثمن وفي الاشجار الموهو
 ويحل له البايع ما يوجد ما كان خاف ان يرجع يقول علم ان مع رجوع
 في الاذن يكون ما ذونا في الترك شتمه عليه ما جاز ان يراد العقد
 عليه بانقر او هو حرج استناده منه الا الوصية بالخدمة بغير اقرار
 ووزن استناده اشباه ثم نزع علم هذه لقوله في غير استناده
 قفزة من حبرة وشاة معينة من قطع وارطال معلومة
 يبيع ثم تخلفه لصحة ابراد العقد عليها ولو التزم على روض النخل
 علم الظاهر كصحة بيع برقي سنبله بغير سنبل البير لا حمال الربا
 وباقلا وارز وسمسم في شرا وجوز ولو زوفا في
 مشرا الاول وهو الاعلى وعلما البايع افواج الا اذا ابيع بانه

واهل له خيار روية الوجه نعم فتح وانما بطل بيع ما في شره وموطن
 وضرع من نوى وجب ولين لانه معدوم عرفا واجرة كليل
 معدود وزرع وذرعي علم بايع لانه من تمام التسليم واجرة
 وزرع شمع ونقده وقطع شره افواج طلع من سفينة على
 مشرا الا اذا قبض البايع الثمن ثم جاء به ببيع الزبالة
 فزرع ظهر بعد نقد الصرف ان الدراهم زبوف رد الاجرة
 والا وجد البعض فبقدره شره عن اجارة البرازية واما
 الدال فان بايع الفلين بنفسه باذن زبنا فاجرة علم البايع وان
 سعى بينها او بايع الى كك بنفسه بغير العرف وتامه في شره
 الوهبانية وبسليم الثمن او لا في بيع سلعته بدنا ثم ودرهم ان
 احضر البايع السلفه وفي بيع سلعته بملك او شرع بملكه سلمها
 مالم يكن احدهما دينك له وضمن موجد ثم التسليم يكون بالتخلية
 على وجه يتكلم من القبض على مانع ولا حائل وشرط في الاجناس
 شرطان ان يقول خلت بيتهك وبين المبيع فلو لم يقل او كان
 بعيدا لم يضر فابض الناس عنه غافله فاشتم بشرا من قرية
 ويقرون بالتسليم القبض وهو لا يبيح به القبض على الصحيح
 وكذا الهبة والصدقة حايته وكما حقه على الملتقى وجود
 الى البايع الثمن زبوف الى استرداد السلفه وجب ربا
 لحقا حقه بالتسليم وقال زفر لوك كما لو وجد
 رصا حلا او سقفة او مسجدا وكما تراه من مائة مائة بدل
 فراهمة الجيا والى كانت له على زبوف علم طعن انما جباو ثم علم
 بانها زبوف بر دما وبيع الجيا وراج كانت قايمة والا فلا
 يراد ولا ريب انما بوعلم برك عند القبض وقال ابو يوسف
 بر ومثل الزبوف ويرجع بالجيا وكما لو كانت رصا حلا او
 سقفة اشترى شيئا ومائة مائة مائة قبل نقد الثمن
 فابايع اسوة للفرما وقال الشافعي هو احق به كما لو لم يقبض
 المشتري فان البايع احق به اتفاقا وله قدره على السلام

اذ اقامت المشتري مطلقا فوجد البايع متاعه بعينه فهو اسوة
 للفرمان شرجي يوجب للعيني **مروج** باع نصف الزرع بلا ارض ان باع
 الاكار لرب الارض جاز وبك لا الا اذا كان البذر من الاكار فثبت
 انه يجوز خاتمة باع شجرة او كرم او غيرها لا يدخل الثمرة فيه فباع الشجر
 الى الادراك فهو ارض المشتري اعارة جيز البايع ان شاء ابتلى
 البسيع او قطع الثمر جاز مع الفصولين قال في المنزول لا فرق بين
 بين المشتري والبايع **باب** خيار الشراء وجب ثمنه
 مع بيان ثمنه مبين في الدرهم ثم الخيارات بلغت مائة وعشرة
 الثلاثة المبدولة وخيار تعين وعين وتقد وكيفية واستحقاق
 وتفسير فاعل وكشف حال وخيانة مراجه وتولية وفوات
 وحذف مرغوب منه وتفريق حصة بهلاك بعض مبيع واجارة
 عقد الفصول وطهر المبيع **مسألة** او مرهونا شيئا من
 احكام الفصول قال وبفسخ باقائه كالحالف قبلت تسعة
 عشر سببا واعلم بان كونه المبيع يعرف من ما من الكتاب في شرطه
 لا سيما يعرف معا ولا حدها ولا وجبها ولا يحد العقد لا قبل
 ما ترخا به فيبيع كله او بعضه ككسنة او ربه ولو قال له اخلك
 في اشترطه في القول لثمنه علم ان هذا المذهب ثلاثة ايام او اقل ومن
 عنه اطلاق او ثمانية لا اكثر فيفسخ في كل متخذه خلافا لما عثر
 انه يجوز ان اجازته من له الجواز في الثلاثة فينقلب صحيحا على اطلاق
 وفي شرطه ايضا في لازم كملك عينه وكسنة وخرج ورهن وعقد
 على مال لو شرطه رهن وجبة رهن وقرن وكسنة ككسنة وحالة
 ابر او سببية ففسخ بعد الطلبين ووقف عند الثاني اشباه
 وانما كسنة رهن ستة عشر لافي لكاح وطلاق وبيع ونذر
 وحرف وسلم واقرار الا اقرار بعقد يقبله استيلاء وكسنة
 ووجبة نذر ففسخ تسعة وقد كنت عذرت ما نقله في النذر فقلت
 باع خيار الشراء في الاجارة والبسيع والابراء والكفارة والارهن
 والعقد ونكر الشفعة والصلح والبيع كذا او الفسخ في كل وقت

الفسخ كذا رنة و
 ماملة واجارة
 وقف وصالح
 مال ولو بعينه

والله اعلم

والله اعلم الا قاله لا افسد ولا افساد ولا كسنة ولا النكاح و
 العلقان والسلم نذر واما ان فسد البسيع فاني الشراء شخصيا
 شيئا علم ان المشتري ان لم يفسد ثمنه الثلاثة ايام فلا يفسخ
 استيلاء خلافا لزم من فسد ثمنه في الثلاثة ففسخ وعقده
 بوجه ما لو في يده ففسخ وانما الشراء كذا الا اربعة ايام لا يفسخ
 خلافا لما كان ثمنه في الثلاثة جاز اتفاقا لان خيار الفسخ ملحق بخيار
 الشراء فلو نكر المشتري المبيع كان له اولى ولا يجوز مبيع عن ملك
 البايع مع خياره فقط اتفاقا في ملك المشتري بعينه اي بطل المبيع
 المثل او افسد بفسخ باقائه البايع يوم قبضته كما يقبض على سوم الشراء فان
 بعد بيان الثمن ضمنون بالقيمة بالغة ما بلغت ثم ولو شتر المشتري
 عدم ضمانه جزاؤه ولو في يده الوكيل ضمنه من مال بلا رجوع الا بامره
 بالسوم خاتمة واما على سوم المظن فغير مضمون مطلقا وعلى سوم الاثر
 بلا قفل من ثمنه ومن الدين وعلى سوم القرض يقرض سنا ومعه به
 وعلى سوم النكاح لامة بغيرها ثم ولا يخرج عن ملكه اي البايع مع
 خياره المشتري فقط في ملكه في يده بالثمن ككسنة فربا بغير
 لا يرفع كقطع يد من يده ثمنه في المثل الاول والثاني ففسخ البيع
 واخذ ثمنه ان القيمة المثل شربة الربا حد اولى وثمنه في الثانية
 ولو لم يرفع كرضاه فان زال في المدة فهو على خياره والا لزمه العقد
 لنقد رهنه ودين كمال ولا يملك المشتري خلافا لما قيل في سببية
 فانما السببية اي الى ملك فربا لا حد ولا تعلق ملك والثاني
 موجود هنا ويلزم ملك اجماع ابلد لبيع والعود على موضوعه ففسخ
 بشره او ثمنه ولا يخرج عن ثمنه اي من مبيع وثمن من ملك
 بايع ومشتري عن ملكه اتفاقا اذا كان الثمن رهنها واثمها ففسخ في المدة
 انفسخ البسيع واثمها اجاز بطل خياره ففسخ وهذا الخلاف
 يظهر ثمرة في عشر مسائل على جملة العيني في قوله استحقاق
 فيم الالف من الامة لو شتر انا بخياره وان زوجته بعت النكاح
 وانكاح من ماله استبراء ففسخ في المدة لا يعتبر استبراء

الحرم فلا يفتق محرمه **ق** من القربان المنكوحه المشرية منه روم
 الا اذا انفك **ج** من الوديعة عند براءة المالك على البائع لا ارتفاع
 القبض بالبر وعدم الملك **ز** من الزوجه المشرية لو ولدت
 في المدة في يد البائع لم تهرام ولد ولو في يد المشرية لم تهرام العقد
 لان الولادة عيب وشر و ابن كمال وفي البحر عن النخبة اذا ولدت
 بطل خياره وان كان الولد ميتا ولم تنقصه الولادة لا يبطل خياره
 واقتره المهر **ك** من الكسب للعبد في المدة فهو للبائع بعد
 الفسخ **ف** من الفسخ يبيع الامة خلا استبراء علم البائع **ح**
 من الخمر فاشترى من من مثله بالخيار ما سلم احدهما للبائع عيني
 وتبعه المهر كقوله ابراهيم الكمال اسلم المشرية **م** من المادون
 لو ابراهه البائع عن الثمن حتى استباحا وبقى خياره لانه لم يعدم
 الملك كل ذلك عنده خلا لها **خلف** وزيد على ذلك ما يل
 منها التعاقب كان ملكه فهو مخرى شره بخياره لم يفتق واستدانة
 السكنى باجارة او اعارة ليس بخياره وحيث شره بخياره فمأوم
 بطل البيع والزوايد الى دنة في المدة بعد الفسخ للبائع والخصم في
 بيعه من خياره لو تخر في المدة **ف** خلافا لما في بعض من ان
 لفظه تنصير ويضم لرمز الرمز ولم اره لاحد عليه في الاجازة من
 له الخيار ولو اجنبيا **ج** ولو مع جهل صاحبه اجماعا الا ان يكون الخيار
 لهما وفتحه احدهما فليس للاخر الاجازة لانه المفسوخ لا يملكه
 الاجازة فان فتحه بالقول لا يبيع الا اذا علمه الاخر في المدة فلو لم
 يعلم لزم العقد والحيث ان يستوفى كقبول مخالفة الغيبة او يرفق
 الامر للحاكم ليتعبد من يرد عليه عيني قبل ما بالقول لانه لا يفعل
 بلا علم اتفاقا كما افاده بقوله **و** ثم العقد بموته ولا يخلقه الوارث
 كخيار روية وتقرر وتعد لان الاوصاف لا تورث واما خيار العيب
 والتعديان وفوات الوصف المرغوب فيه فيخلقه الوارث فمأوم
 يرث خياره وشره عليه فمأوم **م** في المدة ان لم يعلم مرض او اعما
 والا عاقا ولو لم يفتق ولو ابعده وكذا الكل تصرف لا يفتق او لا يملك

الافق

الا فملك كجارة ولو بيات سلم في الاجرة ونظر المهر في اول
 بشرة **و** القول بملك الشهوة **ق** ومأوم انه لو شره ما لا
 بالخيار على انما يكره فوطيهما يعلم ان كبرام لا كان اجازة ولو
 وجد ثانيا ولم يفتق فله الرجوع بهذا العيب شره وبيع في يده ولو
 فعل البائع ذلك كان مفسوخا وطلب الشقة وان لم يخذل معا **ج**
 بها اي بدارتها خيارا شره بخلاف خياره روية وعيب معا **ج**
 من المشرية اذا كان الخيار لانه دليل الاجازة ولو شره المشرية
 او البائع كما يفقهه كلام الدرر وبيع بغيره من خياره غير عاقا
 كان او غيره بشره **ج** استباحا وثبت الخيار لهما فان اجازة كان
 من الثابت والمستتب او يفتق **ج** ان واقعه الاخر فان اجازة احدهما
 وعكس الاخر فاسبق او لا لعدم المزاج ولو كانا معا في الفسخ
 احق في الاجرة في يده لان الخيار بفسخه والمفسوخ لا يجاز واعدت في يده
 يجاز لان المبسوط لو تفتحا حتى تم تراصبا على من في الفسخ وعلم ان
 العقد بينهما جاز او فسخه الفسخ اجازة واجب بمنع كونه اجازة قبل
 بيع ابتداء ببيع عبيد بين علي انه بالخيار في احدهما ان فصل من كل واحد
 منها وعين الذي فيه الخيار **ج** البيع للعلم بالبيع والتمس والآن
 يبيع ولا يفصل او عين فقط او فصل فقط لا يبيع لانه لا يبيع
 والتمس او احدهما وكذا لو كان الخيار للمشرية فان ابراهه الا انواع
 الاربعه **ف** فرع وكله يبيع بشرط الخيار فبانه عالم بجهن
 ولو وكله بشره او الحالة هذه تفقد على الوكيل والفرق ان الشر
 شيء لم يفتق على الامر وينفذ على الامور بخلاف البيع في بيع
 في الفسخ والوكالة فمأوم **ج** خيار التعديين في القبيات
 لان القبيات لعدم اتفاقها ولو للبائع في الاجرة كان لانه قد يرث
 قيمتها ويعتقده وكيله ولا يعرفه فبشره هذا الشر فمأوم الحاجة
 اليه شره فمأوم **ز** الاربعه لان دفاع الحاجة بالملك لوجود جيب
 وروي وودعا ومأوم كخيار الشرط ولا يشره فمأوم خيار
 شره في الاجرة في ولو اشترى شيئا علم انها بالخيار فمأوم احدهما

بالبيع مخرجاً أو دلاً لانه لا يرد له الاخر بل بطل خياره خلافاً لها وكذا
 الخلاف في خيار الرؤية والعيب ما يفسر لاحدهما الردي بعد رؤية الآخر
 او رخصه بالعيب خلافاً لها انما يقرر البائع بيب الشركة كما يلزم البائع
 لو اشترى رجل عبداً من رجلين صدقة واحدة على ان الخيار لهما
 البائع يبيع من رضى احداهما دون الاخر فيحصل لهما الاخر او اجازة او
 رد او خلافاً لهما فيجمع اشترى عبداً بشرا خبزه او كلبه او حقة
 كذلك فكله بخلافه بان لم يوجد معه او لم يطلع عليه سم الكلب
 والخبزه اخذه بكل الثمن ان شاء او ترك نفقات الوصف المرغوب
 فيه ولو ادعى المشتري انه لم يكتف لم يجز على القيد حتى يعلم ذلك
 وكذا سائر الخيارات ولو استوفى الثمن بسبب ما قوم كاتبا وعين
 كما يتوهم ويجمع بالنفوت في الاجح بخلافه في شراءه على انما حاصل
 او كلب كذا رطل او يخبز كذا اصاعاً او يكتف كذا ان شاء لانه شرطه
 لا وصف حتى لا يشترط انما حلوب او يوزن جازاته وصف والقول للمتكبر
 لو اختلف في شرط الخيار على الظاهر كما في دعوى الاجل والمهر والاجازة
 والزبالة اشترى جارية بالخير فزدها بغيره ما يملك بانها المشتراة
 فقال البائع ليست هي ولا يمينه له فالقول بالشركة بيمينه وجاز للبائع
 وحليته ودرر وانفقه عليها بالتعاطي فبطلت وكذا الردي في الوديعة فليحفظ ولو
 قال البائع عند رده كان يحسن ذلك لكنه ليس عندك فالقول للمشتري
 لانه الاصل عدم الخبز والكفاية وكان للظاهر شاهدان ولو اشترى
 من غير اشترط الكفاية وخبره وكان يحسن فليس فيه من البائع رد
 عليه لتغير البائع قبل قبضه فليس قال ولو اخذ اخذه بكل الثمن
 كما مر ان الاوصاف لا يملكها من الثمن **مخرج** باع داره بانهما
 الجدة والابواب والكتب والنفق فاذا لم يثبت من ذلك الخيار
 للمشتري شري دارا علم ان بناءاً جرداً هو ليدخل او رخصاً على ان يخرجه
 كلاً مئة فاذا واحدة منها لا تشر او ثوبا علم انه مصبوغ بعصفر فاذا هو
 بزعفران من رطله على ان يخرجه مثلاً فاذا هو بغير جاز وخير بكم
 جاز بلا خيار لكونه علم صفة خير من الشرط فليحفظ الضابط

البيع

بالبيع لا يطل على شرط في اثنين وثلاثين موضعاً مذكورة في
 الاشياء بشرط انما مقتضى ان لا يشرى لا يفسد وان للترغيب
 بالبيع ولو شرط جدياً ان الشرط من المشتري فانه وان من البائع
 جاز لا جدياً عيب فذكره للبداهة منه حتى لو كان في بلد غير عيون
 في شراء الآمال لا لا وفيه فانه ولو شرط انما ذات ليدخل جاز
 علم الاكثر **قلت** والظاهر لا وصاف ان لكل وصف لاخر فبه
 فاشترطه جاز لا ما فيه عجز الا لا يبرغب منه وفي الثانية في فصل
 الشروط المفصلة على ما يعرف بالعيان انتفى العرف **باب**
 خيار الرؤية من اضافة السبب الى السبب وما قبله اضافة
 الشئ الى شرطه ظاهر كما سيأتي ان له الردي قبل الرؤية هو يثبت في
 اربعة مواضع الشراء الما عياناً ولا جارة والقبض والعيان عن
 دعوى المال علم شئ بيمينه لا كلاماً منها معاً وضمة فليس في رؤية
 القود وعقود لا تنفخ بالفسخ خيار الرؤية في البيع والشراء
 البائع كالمرياء والاشارة اليه اي البائع او المالك شرط الجواز
 فلو لم يشر لذلك لم يجز اجماعاً في وجوبه في حاشية اخذ زاده
 الاجح الجواز وله اي للمشتري ان يردده او اراه الا اذا حمله البائع
 لم يثبت المشتري فلا يردده او اراه الا اذا اعاده الى البائع
 اشترى داراً رضى بقول قبله اي قبل ان يراه لان خياره معلق
 بالرؤية بالنقص ولا وجود للمعلق قبل الشراء ولو مضى قبله
 قبل الرؤية في فسخه في الاجح لعدم لزوم البيع بسبب جاز
 البائع فلم يقع منبه ما يثبت الخيار للرؤية مطلقاً عند وقت بدو
 هو الاجح عن اطلاق النص لم يوجد مطلقاً وهو مبطل خيار
 الشرط مطلقاً ومفيدة لغيره بعد الرؤية لا قبله ودرر فلا اختار
 بالشفقة ثم رد الاول بالرؤية ودرر من خيار الشرط فليحفظ
 ورؤية فسخه علم البائع بالفسخ خوفاً للفر ولا خيار للبائع
 كالمريء في الاجح وكفي رؤية ما يوزن بالمقصد وكوجب صبرة ورضيق
 ووجه وابنه تركب وكفلاً ايضاً في الاجح ورؤية ظاهر ثوبه مطلقاً

وقال زفر لا بد من نشره كونه وهو الحق كما في النسخ المعبرات قال
المصنف وادخل داود في زفر لا بد من رويته وادخل البيهقي وهو
المتجيز عليه الفتوى بوجهه وهذا اختلاف زمان لا زمان ومثل الكرم
والاستانة وكفى جش شاة لهم ونظر جميع جش شاة فنية
للدار والنسل مع ضرعها طهرية وضرع بقرة حلوب وناقته لانه
المقصود بوجهه وكفى ذوق معلوم وشتم شتم لا خارج وار
وصحنا على المفتحة به كى مر او روية دهن في زجاج لوجود الحامل و
كفى روية وكيل قبض وكيل شراء لاروية رسول الله صلى الله عليه وآله
في الدرر ووجه عقد الاعين ولو لغيره وهو كالبصير الا في اثني عشر
مسئلة مذكورة في الاشباه فسد طخيرة كجش مبيع وشاة وذوق
فيما يوف بذلك ووصف عقار وشاة وعبد وكذا الكون لا يعرف كجش
وشتم وذوق حدادى وينظر وكيد ولو ابع بعد ذلك فلا خيار له هذا كذا
اذا وجدت المذكورات كشم الاعين وكذا روية البصير ووجه العبرة و
كنا شاة قبل شراء ولو بعد شاة كالجنا براء الى المذكورات لانا
مسئلة كما غلط فيه بعضه فتمت خياره في جميع عمره على الصحيح
عالم بوجه منه ما يدل على الرضا مع قول او فعل او بقبول او بملك بعضه
عنده ولو قبل البروية ولو اذ لا كذا ان يزرعها قبل البروية فزرعها
بطلان لا فعله بامره كغفلة عينى ولو شاة في فجرة مسك فافرو 2
المسك منها لم يرد بخيار روية ولا عيب لانه الاخراج يدخل عليه عيبا
ظاهرا ثم روى راي احمد في بيع فاشترى اهما ثم راي الاخر فلا ردهما
ان شاة لاراد الاخر ووجهه لتفريق الصفقة ولو اشترى ما راي حال
كونه فاشترى اية عند روية فاوراه لا يفسد شاة ثم شاة قبل
له الجنا طهرية ووجهه ظاهر لانه لا يملك التام المفيد كذا قال المصنف
ولقوة مدر كونه عليه عالما بانه مرية اسبق وقت الشاة
فلو لم يعلم به خير لعدم الرضا وذر فلا خيار له الا اذا تغير فيخير
راى ثانيا فرفع البايع بعضه ثم اشترى الباقي ولا يضره فله الخيار
وكذا لو كانا مدفوقين وثمنهما متفان وت لانه بما يكون الارادة على الكثرة

ولو تمس لكل واحد من الثياب عشرة لا خيار له لان الثمن كان مختلفا
استويا في الاوصاف كذا والقول للبايع بميمنه اذا اختلفا في
التغير هذا لو المدة مربية وان مبيعة فاقول للمشتري عملا بالظاهر
ونى الظاهرية الشاة فافرو ببيعة ونى الفتحة الشاة في مثل الدابة
والملوك قبل كما ان القول للمشتري بميمنه لو اختلفا في اصل الروية
لانه ينكر الروية وكذا لو اكثر البايع كونه المردود مبيعا في بيع بات
او فيه خيار شاة او روية فالقول للمشتري ولو فيه خيار عيب
فالقول للبايع والفرق ان المشتري ينفرد بالفسخ في الاول لا الاخر
اشترى عدلا من متاع فلم يره وبيع او ليس ثم منه ثوبا بعد
القبض او وحب وسلم رده بخيار عيب لا بخيار روية او شاة
الاصل ان رد البعض يوجب تفريق الصفقة وهو بعد التمام جائز
لا قبله فخيار الشاة والروية يمنعا تاما وخيار العيب ينقض قبل
القبض لا بعده وهل يعود خيار الروية بعد سقوطه عن التام كذا
شرط ووجه فاختار وغيره **فرفع** شاة شيئا لم يره ليس للبايع طالبة
بالثمن قبل الروية ولو تباعا عينا بغير فلهما الخيار رجعي شاة جارية
بعد فالف فتمت فافرو ببيع الجارية العبد بخيار روية لم يطل البايع
في الجارية بحقه الا ان طهرية لما مر انه لا خيار في الدين او بيع حقة
ولا يجوز للمشتري خيار روية فالحيلة ان يقر بثوب لانه ثم يبيع
الثوب مع الضحية ثم الموقلة يستحق الثوب المقرب فيبطل خيار الشاة
للزوم تفريق الصفقة ولا يجوز الا في الشفعة ولو الجينة شاة
شاة يرفع وباحدها عيب ان قبضها له رد العيب والا لا مابة
خيار العيب هو لفة ما يخلو عنه اصل الفطرة الشاة وشاة ما كان
يقوله من وجه بيشرة ما ينقص الثمن ولو سبوا جوهه عند الجارية
المردودهم ارباب المعرفة بكل تجارة وشفقة قال المصنف اخذ بكل الثمن
او رده عالم بتعين اس ككلايين فافروا واحدها في الحية ووصى
او وكيل او عبد ماذون شاة شيئا بالف وقيمة ثمانية آلاف لم يره
بغير للاخر اربابهم وموكل ومولى وفي النذر وينبغي الرجوع بالنقصان

كوارث شري من الزكوة كفن ووجد عيبا ولو تبرع بالكفن
 اجنى لا يرجع وهذه احسن سائل لا يرجع فيها بالنقصان
 مذكورة في البرازية وذكرنا في شرحنا للمنفق معز بالقنية انه قد ورد
 بالعيب ولا يرجع بالثمن كالأباق الآتية ابيع من المشتري الى البائع
 في البعثة ولم يخلف عنده فانه لم يفسد واختلف في الثور والاحسن
 انه عيب لم يفسد من مطالبته البائع بالثمن قبل عوده مع الاباق
 ابن ملك قنية والبول في الفرائض والسرقة الا اذا سرق شيئا
 للاكل من المولى او سرق الكف من غلب من ولو سرق عن المشتري
 ابيض فمقطع رجوع ببيع الثمن لقطع بالسرقة فحين جميعا ولو رضى البائع
 باخذه رجوع بثلاثة ارباع ثمنه عيني وكذا يختلف صفو البعثة والتبعية وقد
 ينسب بين او ان ياكل ويبس وجده وتمامه في الجوهرة فلو لم ياكل ولم
 يلبس وجده لم يكن عيبا ابن ملك وكبر لانها في الصفو لقصور عقل ووضف
 مشاة عيب وفي الكبر سوء اختيار واد باطن عيب آخر فغن الحالك
 بان ثبت اباؤه عنده ببيع ثم مشتريه كالأباق في صفوه او كبره لا الرد لا كما
 السبب الاختلاف لا يكونه عيبا حاردا كعبد ثم عتقه بائنه ثم عتقه
 ان من نوعه لردده او لا لا عيب ببقى لو وجده ببول ثم يقبض حتى يرجع بالنقصان
 ثم يبيع اهل البائع ان يستره بالنقصان لرد ال فذلك العيب بالبلوغ ينبغي
 نعم فيج والجنون هو اختلال القوة التي بها ادراك الكليات فلو لم يعلم به علم
 تعريف العقل انه القوة المذكورة ومعدرة القلب وسفاه في الدماغ
 درر وهو لا يختلف بها لا كما وسببه بخلاف ما ورد قبل بخلاف عيني
 ومقدار فوق يوم وليد ولا بد من معاودة عند المشتري في الاجرة
 والآفلاد الآتي ثلاث زنا الجارية والقول من الزنا والولادة فيج
 قلت لكن في البرازية الولادة ليست بعيب الا ان توجب نقصانا و
 علي الفتى واعتمده في النهر فيسبب الجبل عيب في نبات آدم لان البهايم
 والجنام والبرص والعمى والعمور والحوال والصدمة والخس والقروح و
 الامراض عيوب وكذا الادور وهو انتفاخ الانثيين والعنبر والحصى
 عيب واذا اشترى عليه انه خفي فوجده فخلا خياره لرد جهده والجنون

الغم

الغم والذفر من الاباح وكذا انتم ان النفس بزازية الزنا
 والمتواء منه كل عيب فيها لا فيه ولو امر وفي الاجح خلاصه الآتية
 بفحش الاول ارج فيه بحيث يمنع القرب من المولى او يكون الزنا
 عادة كذا بان يكثر اكثر من مرتين والذواطة بها عيب مطلقا وبه ان
 يجازي لانه دليل الاثنية وان يزوجها خيته وفيها شرى حاردا فلو لم
 ان طلوع فعيب والآل واما التخت بليل صوت وتكسر فانه
 كثر ولا ان قل بزازية والكفر باقتامة وكذا الرقوض والاعتزال
 محرم كذا يجب فيها ولو المشتري فميا شره وعدم الحبس ليست
 سبعة عشر وعند ما حشنة عشر ويوف بقولها اذا انتم اليه
 يكون البائع قبل القبض وبعده هو الصحيح ملتقى ولا شيع في اقل من
 اقل ثلاثة اشهر عند الثاني والاستحاضة والسعال القديم لا المعاقا
 والذبح الذي يعلاب به في الحال لا الموقبل لصدقة فانه ليس شره
 كما نقله مسكين عن الاخيرة لكن عزم الكمال وعلمه بنقصان ولا يه ميرة
 والشر الما في العين وكذا كل مرض فيها فو عيب معاوي كسبل و
 حوص وكثرة ومع والتمول لا يمثله كزنبور شر صفر صلب
 مستدير على صور شمس جمودا ببل قاموس وقنده باكثره بعض شره
 الهدهاية وكذا الكلى عيب لا والالا وقطع الاجمع عيب و
 الاجصع عيبا والاصابع مع الكف عيب واحد والذو
 يعمل بيب رة فقط الا ان يعمل باليمين ايضه كعبد من الخطاب
 رضي الله عنه والشيب وشرب خمر جها ونماران عدي عيبا
 وعدم خاتمها لو كبير رج مولود يرح وعدم شفق حار وقلة اكل
 وواب ونكاح وكذب ونميمة وترك صلوة لكن في القنية تركها
 في المعبد لا يوجب الرد فيها لو ظهر ان الدار مشومة ينبغي ان
 يمكن مع الرد لان النسل لا يبرجنون فيها وفي المنظومة الكجبية
 والحال عيب لو على الذقن او الشفة لا الخد والعيوب برانا الله
 منها حدث عيب اخر عند المشتري بغير فعل البائع فلو به بعد القبض
 رجوع بخصه في الثمن ووجب الادرشس واما قبله فله اخذه او رده

الجنون

الوعن

لكل الثمن مطلقا وتوجب من البايع على حذو شئ والمشتري على قديم
 في القول للبايع والبيعة للمشتري ولا يراد جبراماله حمل ومونة الا في
 بلد العقد تخرج بغيره الا فيما استثنى ومنه ما لو اشتراه توليته
 او خاطط لطفه زبني او رضى به البايع جواز وله المرد في البايع الا
 لما فيه عيب او زيادة كان المشتري ثوبا ففقطعه فاطلع على عيب قديم
رجع به اي بغيره لانه قد راد بالقطعة فانه قبل البايع كذا في ذلك
 لانه اسقط حقه ولو اشترى بغيره فخره فوجد معاودة فاسد الا
 يرجع لاف دمايته كما لا يرجع لو باع المشتري الثوب كله او بعضه او
 وجهه بعد القطع لجواز رده مقلوعا لا مخيطا كما افاده بقوله فلو
 قطعه المشتري وخاططه او صبغه باي صبغ كان يمين او لم يكن
 بيمين او جزا الدقيق او غرس او بنى ثم اطلع على عيب رجوع بغيره
 لا منساع الرد بسبب الزيادة لحق الشرح لحصول الربح لو تراضيا
 على الرد لا يقضى القاض به فرد ابن كمال كما يرجع لو باعه الى المشتري رده
 في هذه الصور بعد روية العيب قبل الرضى به مرد او دالة او مات
 العبد المراد هلاك البايع عند المشتري او اعتقه او دبر او استولد
 او او قرف تبطل عليه بعيبه او كان جميع طلقا فافكه او بعضه او
 اطمه عبيده او مدبره او ام ولد او لبس الثوب حتى يخرج فانه
 يرجع بالنقصان استثناء عندها وعليه الفتوى في نحو وعنها مرد
 ما بقي ويرجع بغيره بغيره ما اكل وعليه الفتوى في اختياره وقبضه في
 لو كان في وعنها يرجع فله رد الباقي بخصته من الثمن اتفاقا ابن كمال
 وابن ملك وسبجي قلت فعل ما في الاختيار والقبض
 بترجح القياس فثبت له لو اعتقه على مال له كانه او قبله او ابقا او
 اطلعه طفلا او امراته او مكاتبه او صبغه مجتبي بعد اطلاعه على عيب
 كذا ذكره المصنف ليعين في الرمز لمن في الجمع في الجميع قبل الرؤية
 واقره شراح حتى المعنى فيقبض البعده بالاولوية فثبت له لا يرجع
 باق اوجه عن ملكه والارجح اختياره في الفتوى على قولهما في الكل
 واقره القاسم شراح شري كونه بعضه بغيره كونه بعضه بغيره

فوجود

فوجوده فاسد انتفع به ولو علقا للدواب فله ان لم يتناول منه
 شيئا بعد علمه بعيبه نقصانه الا اذا اضنى البايع به ولو علم بعيبه
 تبطل كسره فله رده وان لم ينتفع به اصلا فله كل الثمن لم يطل ان
 البايع ولو وجد اكثره فاسد اجاز بخصته عندها ثم روى المجتبي لو كان
 سندا اياها فافكه ثم اقرت ببيعته بوقوع غارة فيه يرجع بنقصان
 العيب عندها وبه يفتى بايع ما اشتراه فرد المشتري الثاني عليه
 بعيبه رده على بايعه لو رده عليه بغيره لانه في نفسه ما لم يكدش به عيب
 آخر عنده فيرجع بالنقصان وانه لو بعد قبضه فلو قبله رده
 مطلقا في غير العقد كما لو دبره روية او شرطه روية او هذا اذا باعه
 قبل اطلاعه على العيب فلو بعد فله رد مطلقا نحو وانه في غير
 التقدير لعدم تقيدها فله الرد مطلقا بشرط بيعه ولو رده بغيره بلا
 نقصان لا وان لم يكدش مثله في الاجل لانه قال ادعى عيبا موجبا للنسخ
 او حط من بعد قبضه المبيع لم يجز المشتري على دفع الثمن للبايع بل
 يبرأ من المشتري لاثبات العيب او بحلف بايعه على نفسه وبغيره في الثمن
 ان لم يكن شهود وان ادعى عيبه شهودا وقبض الثمن ان حلف
 بايعه ولو قال اخذته في ايام اجله ولو قال لا يتيقن فحلف ثم ابرأها
 تقبل خلافا لها في حقه ونزاع العيب بغيره اي البايع عن الحلف ادعى
 المشتري اباها وكخوه مما يشترط رده وجود العيب عندها كقول
 وسرقه وخنز لم يحلف بايعه عندها بالله ما ابق وما سرق
 وما جرح فقا وفي الكبير بالله ما ابق مذبح مبيع الرجل لا خلافا فيهما
 وكبر او اعلم ان العيوب انواع خفي كالباقى وعلمه كونه
 كعور وصمم واصم زائدة او ناقصة فيشتبه بالرد بلا يمين للفقهاء
 به اذا لم يدع الرضى به وما لا يعرف الا بالاجل كما لو قبض ففقد عدل
 ولا ثباته عند بايعه عدل له وما لا يعرف الا بالنسبة او كرتق فيكف
 قول الواحد ثم يحلف البايع عيني قلت وبغيره خامس
 ما لا ينظره الرجال والنسبة او في شرحه فافكه في شري جارية
 وادعى انرا خفي حلف البايع استحق بعض المبيع فان كان استحق

اذا انكر قبضه للمحال حتى
 يبرأ من المشتري انه
 قد ابق عنده فان برأه
 حلف بايعه صح

قبل القبض لكل خير في الكل لتفوق الصفقة وان بعده خير في القبض
لا في غيره لان تبقيض القبض عيب لا يملكه كما سبق وان شري شيئا
من قبض احدهما دون الاخر فالحاكم ما قبل قبضهما فلو استحق او
تعيبت احدهما خير وهو اي خيرا العيب بعد روية العيب علم التراضي على
المعقود وما في الحادى عيب يخرجه من حاصم ثم عباد وخصم فله الرد ما لم
يوجد مبطله كدليل الرضى في وقتي الخصاصه لو لم يجد البائع حتى يملك
رجوع بالنقصان والمكسر والركوب والحد او اداة له وبه عين رضى
بالعيب الذي يراويه فقط ما لم ينقصه بجزءى وكذا الحق فيفرض بعد
العلم بالعيب يمنع الرد والارشى ومنه العرض على البيع الا الدراهم
اذا وجد يارز يوقا فخرضا على البيع فليس به حاكم ورضى ثوب علم
حيث لم ينظر اليك فيه ام لا او عرضه على المقومين ليقيم ولو قال له
البائع انبيعه قال نعم فزم ولو قال لا لان نعم عرض على البيع ولا تقرب
ملكه بتر اذ به لا يكون رضا الركوب للرد على البائع او شرا العلف
لها او لا شى في الحال ان المشتري لا يرد منه اى الركوب بوجه او صوبه
وهل هو قربة للاخيرين او لا لثلاثة استخلص الركوب من الشراء واعتده
المصنوع للدرر والبيجو والشمع وغيرهم الا قول ولو قال البائع كتبنا
لحاجتك وقال المشتري بل لاردنا فالحق لا يشتري نحو وفي الفتح
وجد باعيا في السفر فخرضا هو عذر اختلافهما بعد التقابض في عهد البيع
او احدهم متقدرا لم يتوهم الثمن على تقدير الرد وفي عهد المقبوض
فالحق للمشتري لانه قابض والقول لا قابض مطلق قد روي في
او تعيينا فلو جاز ليرده بخيار شرط او روية فقال البائع اني اشتري
فالحق للمشتري في تعيينه ولو جاز ليرده بخيار عيب فالحق للبائع كما لو
اختلفا في حلول البيع وعنده فخرضا اشترا لاجل من ان شيئا من شفع
بأحدهما وحده صفقة واحدة ومقبض احدهما ووجد به او بالآخر عيبا لم
يعلم به الا بعد القبض اخذها او ردها ولو قبضها واراد العيب كحقه سالا
وحده لجواز التفريق بعد التام كما لو قبض كلبا او زينا او زوج خف و
نحوه كزوجي ثور الف احدهما الاخر كحيت لا يعلم برونه ووجد بصفقة

عيبا فان لم رد كله او اخذه بعيبه لانه كسب واحد ولو في وعائين
علم ان طهر عتبه وهو الاصح بزمان اشترى جارية فوطئها او قبضا
او مبشرينه ثم وجد بها عيبا لم يرد ما مطلقا ولو شيئا خلافا لث في
واحد وثلاثة استوفى ما دنا وهو جواز ولو الاو اطل زوجه ان شيئا
ردنا وان بكر الا نحو ورجع بالنقصان لا منساع الرد وفي المعقود منه
الحجبة لو شترها بكار ثمن فبانت شيئا لم يردنا بل يرجع بالبيعين درهمها
نقصان هذا العيب وفي الحادى والمكسر والركوب والحد او اداة له وبه عين رضى
اذا شرط البكارة فخرضا لم يردنا ثم شرط الا اذا قبض البائع لان
الامتناع لحقه فاذا رضى زال الامتناع ويعود الرد بالعيب القدر لم يعد
ردا الى العيب الحادث لعود المنوع بزمان الامتناع ودر غير البيع مع
النقصان على الراعي منه طهر عيب بشرى البائع القارب وابته
عند القاضى فوضعه عند عدل فاذا هلك هلك علم المشتري الا
اذا قضى القاضى بالرد على باعه لان القاضى القضاء علم القارب بلما
خضم ينقد علم الا طهر ودر قتل البعير المقبوض او مطلق بسبب كذا
عند البائع كقتل او ردة رد المقطوع او امسكه ورجع بنصف
ثمنه بجمع واخذ ثمنها اى ثمن المقطوع والمقتول ولو تداوله به
الا يدعى فمقتل عند الاخير او قتل رجوع الباعه ببعضهم على بعض
وان علموا بذلك لكونه كالا سحقا لا كالعيب خلافا لث في لاه
البيع بشرط البراءة من كل عيب وان لم يسم خلافا لث في لاه
البراءة عن الحقوق الجوهرة لا تخرجه عنده وتخرجه عند عدم افضائه
الى المنازعة ويدخل فيه الموجد والى دث بعد العقد قبل القبض
فلا يرد بعيب وخضه فخرضا ما لم يرد كقوله من كل عيب به ولو
قال مما يكدش تخرجه عند الثاني وفي عند الثالث منه ابراه من كل
داوهو على المرض وقيل علم ما في الباطن واعتده المصنوع بقا لا احتيا
والجوهرة لانه المعروف في العادة وما سواه في الوفاء مرض والجره
من كل عيبه فخرضا والاباق والزمنا اشتري عيبا فقال
لمن سواه اياه اشتره فلا عيب به فلم يتحقق بينهما البيع فوجد

مشتري به عيباً فله رده علم بآية بشرط ولا يمنع من الرده عليه
 اقراره السابق بعدم العيب لانه يجوز عن التزويج ولو عيبت اي
 العيب فقال لا عوربه او لا شلل لا يرد له لاحاطة العلم به الا ان لا يحد
 مثله كذا اصبح به زائدة ثم وجدته فله رده لا يتحقق كذبته قال لا يرد
 عبيد هذا ايضا فاشتره من فاشتراه وباع من آخر فوجده اشترى
 الثاني ايضا لا يرد به بما سبق من اقراره بالبائع الاول عالم بغيره انما ابقا
 عنده لان اقراره بالبائع الاول ليس بحجة على البائع الثاني الموجود
 منه الشكوت اشترى جارية لها لبن فارضعت حبلا ثم وجد به عيبا
 كان له ان يردوا لانه استخدم بخلاف الشاة امهارة فلا يرد ما معها
 او صاع تمر بل يرجع بالنقصان عما انجما وشروع مجو وورثته فيما علقه
 على النار كما لو استخدمه في غير ذلك فحق الميسر استعماله بعد
 العلم بالعيب ليس برضا استحقاقا لانه انما يتحقق فيه
 وهو لا يختار وفي البرازية الصحيح ان رضائي المرة الثانية الا اذا
 كان في نوع آخر وفي الصفوى انه مرة ليس برضا الاعلى كره من القنى
 بحر قال اشترى كلبا لم يربطه فاصبح زائدة او نحوه مما لا يحد مثله
 في تلك المدة ثم وجد به ذلك كذا لو لم يربطه فاصبح زائدة او نحوه
 للشرى مرتبة اليك من كل عيب به الا الا باقائه جده ابقا فله الرده
 ولو قال الا باقائه لانه في الاول لم يصف الا باقائه للبعد ولا وصف به
 فلم يكن اقراره باقائه للحال وفي الثاني اضافة اليه فكان اجبا رابانه
 ابقا فيكون راضيا به قبل الشراء فانه وقرا بغيره من كل حق له قبل
 دخل العيب لا الدرك مشترى بعد اوانه قال اعني البائع بعد
 او بغيره او استولى الامة او هو الاصل وانكر البائع حلف بغيره المشتري
 عن الاثبات فان حلف فحقه على المشتري بما قاله من العلق ونحوه
 لا قراره بذلك ورجع بالعيب انه علم به لان المبطل الرجوع از الامة
 عن ملكه الا غيره باتشائه او اقراره ولم يوجد حتى لو قال باعه
 وهو ملك فلان وحده فلا فله لا يرجع بالنقصان لانه لا يحد
 باقراره كانه وصيه وجد اشترى لفنية فخره بدارنا او غير خذرة

لو البائع من الامام او امينة بحال المصنف فخره غير لازم عيبا
 لا يرد عليه لانه لا يبيع لا يبيع خضبا بل يبيع له الامام خضبا فله
 منصوب الامام ولا يخلفه لان فائدة الخلف التحويل ولا يبيع كموله و
 اقراره فاذا رده عليه لم يبيع بعد ثبوته ببيع وبيع الثمن اليه ويره النقص
 والفضل للمحل لان العزم بالعقد ودر وجد المشتري بمشترية
 عيبا واراد الرديه فاصطلى على ان يدفع البائع الدرهم الى المشتري
 ولا يرد عليه جاز ويجعل حطام الثمن وعلى العاكس وهو اواز
 يصطلى ان يدفع المشتري الدرهم الى البائع ويرد عليه لا يبيع لانه
 لا وجه له غير الرشوة فلا يجوز وفي الصفوى ادعى عيبا فصاله على
 مال ثم برأ او ظهر ان لا عيب فلبائع ان يرجع باذنه ولو ازال بمعالجة
 المشتري لاقبته رضى الوكيل بالعيب لزم الموكل ان كان البائع مع العيب الذي
 به رضى الثمن المسمى والاياب او لا يذمه الموكل **فروع**
 لا يحد كتمان العيب في مبيع او ثمن لان الفسخ حرام الا في مستلحقين
 الاول الاسير لو شتر شيئا ثم وقع الثمن ففسخ فشا جاز ان
 كان في الاعداء الثانية يجوز اعطاء الزبوف وانما قضى الجبايات
 اشباه وفيها رد المبيع بعيب يقضى ففسخ في حق الكل الا في مستلحقين
 احدها لو حال البائع بالثمن ثم رده المبيع بعيب يقضى لم يبطل المواله
 الثانية لو باعه بعد الرده بعيب يقضى من غير الشتر وكان متفولا
 لم يحد قبل قبضه ولو كان فسخا جاز وفي البرازية بشرى عبد ففسخ
 له رجل عيوبه فاحل عليه عيب ورده لم يفسخ لانه ضمان العهدة او ضمنه
 الثاني لانه ضمان العيوب وان ضمن الشتر او الشقة او الحرية او الجنون او العلى
 فوجده كذلك ضمن الثمن وفي جواهر الفوائد شتر شقة كرم ولا
 يمكن قطا فوافقه الزنا بغير ان بعد القبض لم يردده وان قبله فاف
 انتقص المبيع بناء على الزنا بغير فله الفسخ لتفرق الصفقة عليه
باب البيع الفاسد المراد بالفاسد الممنوع مجازا
 عرفنا فبقا الباطل والكاره وقد يكرهه بعض الصالحين تبعا وكل
 ما اوردت خلافا ركن البيع فهو مبطل وما اوردته في غيره فله

ثم يطل ببيع ما ليس بالمال ما يبيع اليه المبيع ويجوز فيه
 البذل والمنع وترى خروج التراب وكونه ككلامه في خروج بخار
 ببيع كبد وطحال والهيئة سوس سمك وجراد ولا فرق في حق اسم ببيع
 التي كانت حشف انقرا اي بخلق وكونه والحج والبيع به اي جعله مثلاً
 باوخال الباء عليه لان ركن البيع مبادله المال بالمال ولم يوجد المعلوم
 كبيع حق النخل اي علو سقط لانه معدوم ومنه ببيع ما اصد غائب كجزر
 وفجل او بعض معدوم كور وورياسمين وورق فصاد وجوزة
 مالك لتعامل الناس وبها في بعض شايحتا علما بالاحتساب وهذا
 اذا ثبت ولم يعلم وجوده فان علم جاز وله جاز الروية وكفى روية لبعض
 عندها وعليه الفتوى شرح مجمع والمفاهيم ما في ظهور الاما من المنة
 والملا في جميع ملقحة ما في البطن من الجوز والناسك كيك التوت
 جبل الحيلة اي نتائج النتائج لاداة او ادمي وبيع امة بدين اذ ذكر الضمير
 لانه كير الجوز عبد وعكس خلاف الباهم والاصل اذ ذكره والانه من
 بنة ادم جنس حكم في بطل وفي سائر الميقات جنس واحد في
 ويتغير بقوات الوصف ومزك التسمية عدداً ولو من كافر بآزبه وكذا
 ما ضم اليه لانه قومه بالنس وبيع الكراب وكري الانزال لانه ليس
 بالمتقوم بخلاف بناء وبشر فيصير اذ لم يشترط ان يكون له اليد وما
 في حكمه اي حكم ما ليس بالمال كام المولد والمكاتب والممدبر المطلقات فان بيع
 هو لا باطل اي بقاء فلم يملكوا بالقبض لا ابتداء فتجوز بيعهم مخرج
 انفسهم وبيع قنص صم البرج وترى قول ابن الكمال ببيع هؤلاء باطل
 موقوف ضيقه في اليد بانه المخرج اشترط رضا المكاتب قبل البيع و
 عدم نفاذ القضا ببيع ام المولد ووجه في الفقه نفاذ قلت الا وجه
 توقفه على قضاء اخوانه او رد اعني وشهر فليكن التوقيف و
 في السراير ولد هؤلاء كهم وبيع مبيع كير و بطل ببيع مال غير متقوم
 اي غير مباح الانتفاع به ابن كمال فليحفظ كير وخنزير وميتة لم تمت
 حشف انقرا بل بالخلق وكونه فانها مال عند الذم كير وخنزير وهذا ان
 بيعت بالثمن اي بالدين كدراهم ودينار ومكيل وموزون بطل في

الكل

الكل وان بيعت بدين كعرض بطل في الخنزير وفي العرض فبطل
 بالقبض بقيمة ابن كمال وبطل ببيع قنص صم الارح وذكيرة صمت الامية
 ما كانت حشف انقرا في كونه كالحج وان سمي ثمن كل اي فضل الثمن
 خلافاً لها وبينه الخلاف ان الصفقة لا تنفذ فيجوز تفصيل الثمن بل لابد
 من تكرار لفظ العقد عنده خلافاً لها وظاهر النهاية يفيد ان فاسد
 بخلاف ببيع قنص صم الامدبر وكونه او قنص غيره وملك ايروقف
 غير المسج العامر فانه كالحج بخلاف العامر بالبيع الخراب فملكه براتباه
 من قاعة اذا اجتمع الحرام والحلال ولو عاكوبه في الاجل خلافاً لما في
 المنكلا ابوالسعود فيصير محقة في المقتن وعنده وملك لانها
 مال في الجملة ولو باع مربة ولم يستثن الما جرد المقابلة لم يوجب
 كما بطل ببيع صبي لا يعقل ومجنون سبياً وبول وجميع ادمي لم يملك
 عليه تراب فلو مقلوباً به جاز كسر قنص ويروى كفتي في الجوز وخطه
 بتراب وشعوان ان للكرامة الا ادمي ولو كان اذ كره المص وعنده
 في بحث شعور الخنزير وبيع ما ليس ملكه كبطلان ببيع المعدوم وماله
 خطر العدم لا بطريق السلم فانه صحيح لانه عليه القلوة نهى عن بيع
 ما ليس الا ان ورخص في السلم وبطل ببيع صرر بفق الثمن
 فيه لانعدام الركن وهو المال والبيع الباطل حكمه عدم ملك المشترى
 اياه اذ اخبره فلا ضمان له ملك البائع عنده لانه امانة ووجه في
 القينة ضمانه وقيل وعليه الفتوى وقيل ببيع الحرة اياه او ابنة قيل
 باطل وقيل في سددوني وجنا باع ببيع الموصى مال اليتيم بغير فاش
 باطل وقيل فاسد ووجه في النصف ببيع المضطر وشراؤه فاسد
 وفي ببيع ما سكت اي وقع السكوت فيه عن الثمن كبيع بقيمة و
 في ببيع عرض هو المكاتب القبيح ابن كمال بخبر وعكس فينفذ في
 العرض لا الخبز كما في ببيع ببيع اي العرض بام المولد والمكاتب والممدبر
 حتى لو تفا بضا ملك المشترى للعرض العرض كما مر منهم مال في الجملة و
 في ببيع سكر لم يصد لولا بوض والا فبطل لعدم الملك صدر
 شريعة او جسد ثم الف في مكانه لا يؤخذ منه الا بحيلة بل يجر عن

التسلية واز اخذ يدونها حتى ولو جاز الروية الا اذا دخل بنفق
 ولم يرد مدخله فلو سده ملكه ولم يجوز اجارة غيره ليدخل منه التملك
 بخر وبيع طير في الهواء لا يرجع بعد ارساله من يده اما قبل صيده
 اصلا فبما حلل عدم الملك وان كان يطير ويرجع كالجام حتى وقيل لا
 ويرجع في الهواء ببيع الحمل المجنون وجوز في البحر بطلان كالتاج
 وانه لا يحمل نفاد بالشرط بخلاف هبة ووصية وبيع في
 ضريح وجوز البر جذلي بطلان ولو لو في صدق للفر ووصف على
 ظهر عنق وجوز اثناء زوال ملكه في السر اجب بوسلم الموقوف واللين
 بعد الدفع لم ينقلب صحبي وكذا كل ما اتصلا خلع كجدة حيوان ونوى
 تمر وتمر بطلان لما مر انه معدوم عرفا وانما تجوز بيع الكراث ونحوه
 التفتت فاف واوراق التوت باعصانها لا تنقل من فم القنينة باع اوراق
 توت لم تقطع قبل سنة جاز وسنتين لا لانه يشبه موضع قطع
 عرفا وجوز معين في سقف اما غير المعين فلا ينقلب صحبي ابن كمال
 ووزاع من ثوب يفره التبعض فلو قطع وسلم قبل شغل المشرى
 عاد صحبي ولو لم يفره القطع كالمس باس جاز لا تنقل المانغ وخرقة
 القانص بقاء ونون الصاب والفا يفر بغير بيع الفواصح ببيع
 غيره با حل للفر بخر وتمر وان كان وبيع الكمال قال المصنف وقد نقله
 من صاحب روفي سلك الفاسد فنبهته في المختار ويجب ان يرد الى حال
 لانه مما ليس في ملكه كما مر والمزانية هي بيع الرطب على النخل بتمر
 مقطوع مثل كيلة تقدر اشروء بجمع ومثل العنب بالزبيب عناية
 للمذنب وشبهة الربا قال المصنف فلو لم يكن رطبيا جاز لا خلافا لشيخ
 والملاسة للسلعة والمناسبة انما هي بالشرى والفا
 الجع عليه وهي من بيع الجاهلية فتمت عندها كل ما عني لوجود الفاء وكذا
 فائدة ان سبق ذكر الثمن بخر وبيع ثوبين من ثوبين او عجين
 عجين بخر كالمبيع فلو قبضتها وهلكها معا ضمن نصف قيمة كل واحد
 اذا انفاد معبر بالصلح واليوم ببيع فقيمة الاول لتعذر رده
 والقول بلضامن وهذا اذا لم يشترط خيار التعيين فلو شرط اخذها

شتا و جاز لاسر والمرامع اي الكلال واجارتها اما بطلان بيعها فلو
 الملك لم يرد ثمنه من شرها من ثلث في الماء والكلال والنار و
 اما بطلان اجارتها فلو انما على استهلاك عيّن ابن كمال هذا اذ ثبت
 بنفق وان انتبه بفق وتربية ملكه و جاز ببيع عيّن وقيل لا
 قال وبيع الفضيل والتم طلبة على ثلاثة اوجه ان لم يقطع او لم يسل او اشته
 فكله جاز وان لم يرد لم يجوز وحيث ان يسلو الارض لغيره فبطلان
 او لا يقات دواته او لم ينفذ اخر كقيل و مراد و تامة في وقف
 الاشياء و يباح دود القز اي الابرسيم وبيعه ان يزره وهو
 بزر الفيلق اندس فيه الدود والنمل المحز وهو دود العسل
 وهذه عند محمد وبه قالت الثلاثة وبه يفتي عيّن وابن ملك وخلاصة
 وغيرها وجوز ابو الليث بيع العلق وبه يفتي للحاجة بخمس بخلاف غيرها
 من الهمام فلا يجوز اتفاقا كحيات وحب ومانع بخر كسرة طاة
 الا السلك وما جاز الانتفاع بكلمة او عظمه والفاصل ان جاز البيع
 به وبيع حل الانتفاع بخمس واعتمد المصنف في المنفقات فخرج
 انما يجوز الشراء في القز اذا كان ابيض منها والعسل منها وهو منها
 انصافا لانه ثلثا فلو وقع بخر القز او بقرة او دجاجة او خروف بالعرف
 مناصفة فاني ربح كلمة للمالك لم يرد منه من ملكه وعلمه قيمة العلق
 واجوز مثل القائل عيّن ملحقا ومثل دفع البعوض كما لا يخفى والابن
 ولو لطفلة او بغيره في جرة ولو وصبه لهما حتى عيّن ومانع الاشياء
 كخرقة تمر الا من يزره انما اي الا بقا عنده فخر يجوز لعدم المانع
 وهل يصير فافضا ان قبضه لنفسه او قبضه ولم يرد منه ثم وان
 الشراء لانه قبض امانة فلا يوجب عن قبض الضمان لانه اقوى
 عناية ولو لا اذا ابقى من الفاضل فباعه المالك منه فانه يبيع
 لعدم لزوم التسليم وخبره ولو باعته ثم عاد وسلمه بتم البيع
 على القول بفق اده ورجحه الكمال وقيل لا يثبت على القول ببطلان
 وهو الا طهر من الرواية واختاره في الهداية وغيرها وبه يفتي
 البجلي وغيره بخر وابن كمال وبيع امرأة ولو في دعاء ولو امانة

على الاظهر لانه جزء آدمي والرق غشقي ولا حياة في اللحم
فلا يحل الرق وشعر الخنزير ينجس عبيته فيجعل به آفة كمال
وان جاز الانتفاع به لضرورة الخبز حتى لو لم يوجد بلانح جاز
الشراء للضرورة وكذا البيع فلا يوجب ثمنه ومنه انما هو على الصحيح
خلالنا لم يخل هذا في المنفعة اما الخنزير فظاهر عدا به وعن ابي يوسف
يكفر الخنزير لانه نجس لانه لا يبيح التسلف مثل هذا الخنزير فذكره
الفرسان ولعل هذا في زمانهم واما في زماننا فلا حاجة اليه كالا ينجس
وجله ميتة قبل البيع ولو بالعرض ولو بالثمن فبطلان وعرضنا
اعتمادا على ما سبق قالوا في المحظوظ وبعده ان البيع يباع الاجل
انسان وخنزير وحية وينتفع به لطارته في بيعه الاكل ولو جله ما كوله على
الصحيح سراج لقوله تعالى حمت عليكم الميتة وهذا جواز في البيع ويجوز
بيع الداهن المتنجس والانتفاع به في غير الاكل بخلاف الدواجن التي ينتفع
بها لا تحل حياة منها كعصاة وصوفها كما مر في الطهارة وفي شرائها باع
بثمنه او بغيره من الداهن اشتراؤه ولو حله كونه بالاكل من قدر الثمن
الاول قبل نقد كل الثمن الاول صورته باع شيئا بوشة ولم يقبض الثمن
ثم اشتراؤه بجنس لم يجز وان رخص البيع لانه خلاف للثمن في شرائه
من لا يجوز ثمة وانه لا يبيعه كذا في ينفق فلا يجوز ايفه خلافا
لما في غير عبده ومكاتبه ولا بد لعدم الجواز من اتحاد جنس الثمن وكونه
البيع بكماله اختلف جنس الثمن ووجب البيع جاز مطلقا كما لو اشتراه
بانه يد او بعد النفقة والدرهم والداهن جنس واحد في ثمنه مسائل
منها هنا وفي قضاء او بين وشفعة او كراه ومضاربة ابتداء وانتهاء وبيع
وامتناع من البعثة وزكاة وشركة وفيه منقذات واروش جنابا
كما بسطه المصنفون باللفظ وفي الخلاصة كل عوض ملك بعتة ينتفع
به ملكه قبل قبضه لم يجز التصرف فيه قبل قبضه وصح البيع فيما ضم اليه
كان باع بعشرة ولم يقبضها ثم اشتراه بعشرة في الاول
وجاز في الآخر فنفق الثمن على قيمتها ولا يبيع الف لانه لا يملك
وملكه الاجرة وبيع زينة على ان يخرجه بطرقه ويتركه عند بكل طرف

كذا

كذا رطلان لا مقصود في العقد طرح مقدار وزنه كما افاده بقوله
ببخلاف شرطا طرح وزن الطريق فانه يجوز كما لو عرف قدر وزنه
ولو اختلفا في نفس الطريق وقد روي القول للمشتري بهمينه لانه
ما بين او منكر وصح بيع الطريق وفي الشرطية عن الثانية لا يبيع
ومن مثله ابو حنيفة وليس لهم قال الامام تقاسمه برب ولم ينفذ
كذا البيع بذكره وفي معاينتها وارتقاه في الفاذا الاشياء وما لك ارض
ليس ملك ببيعها بغير شرط لم يضمنه بغير حد ان يبيع له حلول وعرض او لا
ومثله واذا لم يبين يقدربوض باب الدار العطين لا يبيع سائر الماء
ومثله بخراته اذ لا يدرى قدر ما يشغل من الماء وصح بيع حق المرور
بقا لارض بخلاف ومقصود او حصة في رواية وبه اخذ عامة
المشايخ شعبة وفي افوس لما وصح ابو الليث وكذا بيع الشرب وطا
الرواية من انه لا يباع حائنه في شربه وبيعانه وسحقه في اجار
المملوكات لا يبيع بيع حتى السبيل وصحبه سواء كان على الارض كالماء
محل كما مر او على السطح لانه حق النخل وقدر بطلانه ولا البيع ثمن
موجب الا النيروز هو اول يوم من الربيع كحل فيه الشمس في الليل
هذا نيروز استلحاه وغيره الجوس يوم كحل في الحوت وعده
البرجندي سبعة فاذا لم يبينها فالعقد سدا ببيع كمال والمهر جاز
هو اول يوم من الخريف كحل فيه الشمس في الميزان وصوم
النصارى وفطرهم وفطر اليهود وصومهم فالتقن بمرحلهما
سراج اذ لم يرد المتفق ان النيروز وما بعده فلو عفاه جاز
بخلاف فطر النصارى بعد ما شرعوا في صومهم للعلم به وهو
حضور يوم ما ولا الرق ذوم الحاج والحج والذريع والربيع
للحب والقط في اللعب لا تنقض تقدم وتاخر ولو باع مطلقا غير
الما عن هذه الاجال ثم اجل الثمن الذي اما ما جيل البيع او الثمن
العين منقذ ولو لم يرد في البيع انما جيل كما لو كفل الى
هذه الاوقات لانه الجاهل البسيرة متخذ في الدين والكفالة
لا ان حصة او اسقطا المشتري الاجل في الصور المذكورة

قبل حلوله وقبل خضه وقبل الافراق حتى لو تفرقا قبل الاستحقاق
 كما ذكر الف و لا ينقلب جائزا انما في اربع كمال و اربع ملك كماله
 فاحتمل كره بوب الركن و جنى مظهر فلا ينقلب جائزا وان بطل الاجل
 عيني او امر المسلم ببيع خمر او خنزير او شرابها اي وكل المسلم و ميا
 او امر المحرم بغيره اي غير المحرم ببيع حبيبه يعني حتى ذلك عند الامام مع
 اشتراط احد كمال حتى ما لا لا ان الف قد يتصرف بالهبة و انما انتقال
 الملك الى الامراء حكيم و قال لا تصح وهو الاصل في شرطه بغيره عن
 البراء و لا ببيع بشرط عطف على الغير و يعني الاصل في بيعه في شرط
 العقد ببيع شرط لا يقتضيه العقد و لا يلزم فيه نفع لاحد منها او فيه
 نفع لمبيع هو من اهل الاستحقاق لا النفع بان يكون او ميا فلو لم يكن كشرط
 ان لا يركب الالباب المبيعه لم يكن مفسد الكا سبي و لم يجر العرفه و لم يرد الشرع
 بجوازها اما لو جري العرفه ببيع نفل مع شرطه شرعي او و ردا شرعي
 به كذا شرط فلا ف و كذا شرط ان يقطع البايع و يخطه قبل انتقال
 كما لا تقتضيه العقد و فيه نفع للمشتري او يستحقه من مثال لما فيه نفع للمبايع
 و انما قال شرطه كماله الخار اذا كان ثلثه ايام جاز ان يشرط فيه ١١
 الاستحسان و رر او يعقده فان اعتقه حتى ان يوقبضه و لم يرد الشرع عنه و
 الا لا شرع في بيع او يدبره او يكاتبه او يستولده او لا يجره في الف من ملكه
 مثال لما فيه نفع لمبيع يستحقه ثم فرع على الاصل بقوله و يبيعه ببيع بشرط
 يقتضيه العقد كشرط الملك للمشتري و شرطه ببيع المبيع باستيفاء
 الثمن او لا يقتضيه ولا نفع فيه لاحد و لا اجبا اربع ملك فلو شرط ان
 يسكنه فلان او ان يقرضه البايع او المشتري كذا قال الاصل في الفس ذكره
 اخ زاده و ظاهر البطلان في صحة كشرطه ان لا يبيع عبر اربع الكمال
 بركب الالباب المبيعه فانما ليست اهل للنفع او لا يقتضيه لكن يلزم
 كشرطه من معلوم و كذا قيل جاز اربع ملك او جري العرفه ببيع نفل
 اي صرم سياه باسمه يؤل عيني على ان يجوز البايع و بشرطه ان
 يبيع عليه الشراك و هو السير و مثله سيرة القديس است ناز
 للتمامل بل لا يكره هذا اذا علقه بكافه على وان يكافيه ان بطل البيع

الان

الا ان بيعت ان رض فلان و و قته كذا رايه و استباه من الشرط و
 التعليل و يخرج من مسائل شيعه و اذا قبض المشتري المبيع برضا مخر
 اربع الكمال باذنه با بعه صريح او دلالة بان قبضه في مجلس العقد كقوله
 في البيع الفاسد و به خرج الباطل و تقدم مع حكمه و في فلا حاجة لقول
 الهداية و العناية و كل من عوضه مال كما افاده اربع الكمال لكن اجاب
 سعيدي بان لا يملك الفاسد ببيع الباطل فجاز الكمال و جوبه انما جاز بذكر
 فتيه و لم يرد البايع عنه و لم يكن فيه حيا شرط ملكه الا في ثلث في بيع
 الزايل و في شراء الاب من حاله و شرطه او بعهه كذا في فاسد الا بملكه
 حقه يستعمله و في المتبعض في يد المشتري امانه لا بملكه به و اذا ملكه
 ثبتت كل احكام الملك الا حقه لا يملك له الكمال و لا يملك له طرما و
 لا ان يشرطه بامنه البايع و لا شفقة بجاره لوعقار استباه و في
 الجوهرة و شرع المبيع و لا شفقة بغيره سادسة بمثلها ان مثليا
 و الا بغيره يعني بعد هلاكه او تخرقه رده يوم قبضه لا يرد به دخل في
 ضمانه فلا تقبل زبادة قيمته كما مضمون و القول فيها للمشتري لانك
 الزبادة و يجب على كل واحد منها من قبل القبض و يكون امتناعا
 عنه اربع ملك او بعهه ما دام المبيع بكمال جوهرة في يد المشتري احوالها
 لاف دلالة معصية فيجب رفعها بجر و لا لا بشرط فيه فضا و فاض
 لان الواجب شرعا لا بكماله لا قضاء و رر و اذا اصر احد على
 امس كذا و علم به القاطن فلا يفسخ جبر عليها حقا للشرع بزاز به و
 كل بيع فاسد ردة المشتري عليه با بعهه او صدقة او بيع او بوجه
 من الوجوه كاعارة و اجارة و غصب و و فقه في يد با بعهه فهو مذكور
 لا يبيع و يرد المشتري من ضمانه فتيه و الاصل ان المسحوق بكماله
 اذا وصل الى المسحوق بكماله افرى اعبه و اصلا بكماله مستحقه ان
 وصل اليه من المسحوق عليه و الا فلا و تمامه في جامع الفصولين فان
 با بعهه ابيع المشتري انما فاسد با بعهه صحيحا با بعهه فاسدا
 او بخيار لم يمتنع الفسخ لغير با بعهه فلو انما كان يفسخه لكان اول كماله
 و فاسد بغيره الا كراهه فلو لم يمتنع كل تصرفات المشتري

او وصيه وسيله او اعتقه او كاتبه او استولاه ولو لم يجلس ردا
مع عقرا اتفاقا شراري بعد قبضه فلو قبل لم يعتق بعتقه بل يعتق
البائع بامر وكذا الوارث بطل الحظ او في الشاة في غير المشتري
فلا يضا اقتضاء فقد ملك المأمور مالا يملك الامر وفاقا الثانية على خلاف
هذا اما رواية او غلط من الكاتب كما بسط الهادي او وقفه وقفا
صحيحا لانه استهلكه حين وقفه واخرجه عن ملكه وما في جامع الفصولين
على خلاف هذا غير صحيح كما بسط المصنف او وقفه او تصدق به
نقد البيع الفاسد في جميع ما مر وامتنع الفسخ لتعلق حق العبد بالآفة
اربعة مذكورة في الاستبراء وكذا كل تصرف غير اجارة ونكاح و
هل يبطل نكاح الامه بالفسخ المحرم ولو بالجماع ومثله زال المانع كرجوع
هبة وعجز مكاتب وفك رهق عاود حق الفسخ ولو قبل القضاء بالقبضه
لا بعده ولا يبطل حق الفسخ بموت احد هما فيخلف الوارث به بغيره وبعد
الفسخ لا يأخذه بابعده حتى يرد منه النفقة بخلاف ما لو اثنى من مردونه
بغيره شرافي سدا فليس له الرجوع لاسيما في دية كاجارة رهن
وعقد صحيح والفرق في الكافي فانه مات احدهما لو المور او المستقرض
او الراهن فاسدا عتق وتزويج بعد الفسخ فاشترى ونحوه احق به
من سائر التوفيق قبل تجزئه فله حق الرجوع حتى يأخذ ماله فياخذ المشتري
وراهم الثمن بغيره لو قايه ومثله لو ملكه بناء على تعيين الدراهم في
البيع الفاسد وهو الاصح وانما طالب للبائع ما ربح في الثمن لا على الرواية
الصحيحة المقابلة لملاحي بل على الاصح ايضا لانه الثمن في العقد الثاني غير
متعين ولا يضر تعيينه في الاول كما افاد سعدى لا يطيب لاشترى
ماركح في بيع يتعين بانه ما يباع بانه يند لتعلق العقد بعينه فتملك المبتاع
في المراكح فينبغي ان يملكه كما طالب مراكح مال او عاده عما انقصه عما ذلك
مقتضى ان او فاه اياه ثم ظهر عدم تصادقهما انه لم يكن عليه شيء لانه
بدل المستحق ملكا فاسدا او الخبز نصف والملك انما يعمل فيها يتعين
لانها لا يتغير واما الخبز لعدم الملك كما نصب فيعمل فيها كما بسط
سند وبيع الكمال وقال الكمال لو شق الكذب في دعواه الدين

لا يملك اصلا وقواه في الزهر وقبضه الحرام ينتقل فلو دخل بامان واخذ
مال حربا بلا رضاه واخرجه البتة ملكه ووجه بيعه كمن لا يطيب له ولا
لاشترى منه بخلاف البيع الفاسد فانه لا يطيب له لفاد عقده
ويطيب لاشترى منه لانه عقده ان في خطه الاستبراء الحرة فلو دفع
العلم بها اتا في حق الوارث وقبضه في الظاهرية بانه لا يعلم ارباب
الاموال وسحقه ثم ينفذ او يحسن فيها اشتراة فاسدا شروع
فيها يقطع حق الاستدرا من الافعال الحية بعد الفراغ من
القبولية كزمنه يمتد وامتنع الفسخ وقا لا ينفذها ويرد المبيع ورجع
ووجه الكمال ونقده في الزهر خصوصها بسط البائع وكذا الكل زبالة
متصلة غير متولدة كصبغ وخياطة وطحن حنطة ولت سويق وغزل
قطر وجارية علفت منه فلو منفصلة كولد او متولدة كسمن فله
الفسخ ويضمنه باسنة ملكا سوس منفصلة غير متولدة جوار
وفي جامع الفصولين لو نقص في يد المشتري بفعل المشتري او المبيع
او بآفة سماوية اخذه البائع مع الارش ولو بفعل البائع صار شرافا
ولو بفعل اجنبى خير البائع وكرهه كخر بما مع الصحة البيع عند الاذان الاول
الا اذا احتل بيا يمشيان خلا بس به لتعليق الثمن بالاختلاف السقي
فاذا انتفى انتفى وقد حقق منه من لا جوده عليه ذكره المصنف ذكره المصنف
بفختين ويكن ان يزيد ولا يرد الا بغيره او بغيره بما ليس منه
ليروجه ويجزى في النكاح وغيره ثم انتهى فحول عما اذا كانت
السلفة باقت قبضتها اما اذا لم تبلغ لا يكره لانفاد الخراج عما به
والسوم على سوم غيره ولو ذمها او مستأمنها وذكر الا في في
الحديث ليرتد ابل زبادة التدفيع شر وهذا بعد الاتفاق على
مبلغ الثمن او المهر والا لا يكره لانه بيع من يزيد وقد باع عليه
السلام فذا وجب البيع من يزيد وتعلق الجاني بمعنى
المحبوب او هذا اذا كان يضر باهل البلد او يفسد السعر على
الواردين لعدم علمهم به فيكره للضرر والفرار اما اذا انتفينا فلا
يكره وكره بيع الحاضر للبادي وهذا في حالة محط وعوز والا لانفاد

الضرر في حق المال والبيد في المشتري والآية كافي الجبتي
انها السبيل والبائع لموافقة اخو الحديث دعوا الناس برزق
بعضهم بعضا ولذا عدى باللام لا بمن لا يكره بيع من رزق كالمرو
يسمى بيع الدلالة ولا يفرق غيره بالنهي مبالغة في المنع للعنة عليه
الصلوة والسلام من فرق بين والد وولد واخ واخوة رواه ابن
ماجه وغيره عيسى وعن الفلاف وده مطلقا وبه قال زفر والائمة
الثلاثة بين صغير غير بالغ وقولهم حرم منه اي حرم من جهة الرحم لا
الرضاع كما بين عجم اخ رضاعا فله الا اذا كانا متفرقا بعتا
وتواجد ولو على مال او ببيع من حلف بعتة او كان المال كالحق
لعدم مخالطة بالشرايع او متعة او لولا الاخر لطفلة او مكاتبه فلا بأس
به او تحدها وما رده فله ببيع ما سوى واحد غير الاقرب والابوين والمكاتب
بها حتى او بحق مستحق كزوج مستحق وكذا في احداهما بالجنابة وبه
بالكره وباتلاف مال الغير وروى بيب لانه النظر في دفع الضرر عن
الغير لاني الضرر بالغير بخلاف الكبير من والزوجين فلا بأس بخلاف
لاحد فامتنعني احد عشر وكما يكره التفريق ببيع وعنده من
اسباب الملك كهدية ووجه يكره بشرا الا من حرره ابن ملك
وبقية في الميراث والفتايم جوده واعلم ان فسخ المكره واجب
على كل واحد منهما اية بخر وعنده لرفع الاثم في بيعه ونسج شرا كافر
سلا او مصحف من الاجبار على اخراجها عن ملكه وسج في المتوفات
فصل في الفصول من سببته ظاهرة وذكره في الكثرة بعد
الاستحقاق لانه من صورته هو من يشتغل بالبيع فالتقابل من بار
بالمعروف انت فصول في بيعه الكفر في اصطلاحا من يتصرف
في حق غيره بمنزلة الجنس غير ان من يفسد في بيعه وكيل
ووصي كل تصرف صدر منه تملك كانه بيع وتزويج او سقا طلاقا
واعتاق وله حيز الى هذا التصرف من يقدر على اجازة جاز
وقوعه انعقد موقوف او مالا يجوز له حالة العقد لا ينفقه اصلا
بيانه حتى باع مثله لم يبلغ قبل اجازة وليه ما جازة نفه جاز لانه

ولي

ولي بجيزه حالة العقد بخلاف ما لو طلق مثله لم يبلغ فاجازة نفه
لم يجوز لانه وقت العقد لا يجوز فيه بكل حال ما لم ينفق فبيعه ان شاء
لما جازة كما بسطه السامس وموقف بيع مال الغير بغير اذن عاقل
ملك صغيرا او مجنون لم ينفذ اصلا كما في المزايا من الزواجر موزنا
هنا ان باعه على انه ملكه اما لو باعه على انه كنفه او باعه من
نفه او شرط الميزانية ملكه الكفاف او باعه عرضا من غصب
عرض آخر للمالك به فابيع باطل والى اصل ان بيعه موقوف الا في هذه
الحس فباطل قيد بالبيع لانه لو اشترى لغيره نفقه عليه الا اذا
كان المشتري حبيبا او نجو را عليه فيستوقف هذا اذا لم ينفقه
الفضل الى غيره فلو اضافه باء قال به هذا البعده لفلان فقال
البائع بعته لفلان فوقف بزازيه وغيره او وقف ببيع العبد
الصبي المجنون على اجازة المولى والولى وكذا المعقود وفي
العمادية وغيره لا ينفقه اقراره العبد ولا عقوده وسحققة
في المرح ووقف بيع مال من فاسد بعقل غير رشيد على اجازة
القاضي وبيع المهر من والمستاجر والارض في مزارعة الغير على
اجازة مزارعين ومستاجر ومزارع ووقف ببيع ثمن ابي بالكتاب
عليه فان علم المشتري في مجلس البيع نفقه والآبطل **قلت** وفي
مراكمه البهائم فاسد له عرضة العبد لا بالكتاب هو الصحيح وعليه
فبحرم مباشرته وعلى الضعيف لا يترك المعقول الا درو بيع
البيع من غير مشربة لدخوله في بيع مال الغير وبيع المهر والبيع بما
باع فلان والبائع يعلم والمشتري لا يعلم والبيع بمثل ما يبيع
الناس به او بمثل ما اخذ به فلان فان علم في المجلس حج والآبطل
وببيع المثل بغيره فان بين في المجلس حج والآبطل وان يبيع
فيه خيار المجلس كما مر وبيع القاصد على اجازة المالك ينع اذا
باعه ملكه لا نفقه على ما مر عن البائع ووقف ببيع المالك
المفوض عليه البينة او اقرار القاصد وبيع ما في تسليمه ضرر على
تسلمه في المجلس وبيع المرفوض لو ارش على اجازة الباقي وبيع

ل

الورثة المتركبة المستفزة علم اجازة الغنا، وبيع احد الوكيلين
 او الوصيين او الناطق اذ ابيع بحصة الاخر توقف على اجازة
 او بغيره فباطل او اوصله في النذر الزيف وتكافئ وحكمه ان
 بيع الفضول لو لم يجز حال وقوعه كما مر في قول اجازة من المالك
 اذ كان ابي بيع والمشتري والمبيع بايا لا يتغير المبيع بحيث يعد
 شيئا اخر لان اجازة له كما يبيع حكما وكذا ان شرط قيام التبرع اذ لو
 كان عرضا معينا لانه مبيع من وجه فكلوه ملكا لا فضولا وعليه مثل
 المبيع لو مثله والاقضية وعقد العرض ملك للمعجز امانه في الفضول
 ملحق وكذا ان شرط قيام صاحب المصلحة اذ لو كان اجازة وارة
 بطلان بغيره وحكمه ان شرط المالك التبرع او طلبة من المشتري
 ويكون اجازة عادية وهل للمشتري الرجوع على الفضول بمثل لو ملك
 فيه قبل اجازة الا حجة نعم ان لم يعلم انه فضول وقت الاداء لان
 علم قبله وانما هذه اذن الشبهة واقعة المعروض من الزيلعي وابن ملك
 بانه امانه مطلقا وقوله اسات من بيشي ما صنعت احسنت
 او احسنت على الخيارات في وصية المشتري والصدقة عليه
 به اجازة لو المبيع فاما عادية وقوله لا اجيز روله ان للمبيع الموقوف
 فلو جاز بعده لم يجز لان الفضول لا يجز بخلاف المساجد لو قال
 لا اجيز ببيع الاجرة اجاز جاز واما حكمه جواز اجازة بالفعل و
 بالفعل وانه للمالك اجازة والفسخ والمشتري لا اجازة
 وكذا الفضول قبله في البيع لا النكاح لانه مبيع شخص بزاز به وفي
 المجهول اجازة احد المالكين خير المشتري في حصته والزمه محمد بن اسحق
 ان فضول ببيع ملكه فجاز ولم يعلم مقدار التبرع فلما علم روى المبيع
 فالمعبر اجازة نصير وره بالاجازة كما لو قيل حتى يتيقظ حظه من الثمن
 مطلقا بزاز به المشتري من عاجب عدا ما عتقه المشتري او باعه
 فجاز المالك ببيع الفاضل او ادى الفاضل الى المالك على الاجل
 هذا روى او المشتري الفاضل اليه على الصريح ثم ينفذ الاول وهو الفاضل
 لا الثاني هو المبيع لان البيع الاعا فاما يفتقر للمالك ومثله فاذ لا

نعم

وقد

وقت ثبوته قبله بفتح المشتري لا اعتق الغائب لا ينفذ باء الفاضل
 لم يثبت ملكه به زيلعي ولو قطعت يده مثلا عند مشريه فاجيز البيع
 فاذ ان الفضول وكذا لكل ما يكتسب من المبيع كالمسب والولد والفقير
 ولو قبل اجازة يكون للمشتري لانه المالك ثم لم يرد وقت الشراء
 بخلاف الغائب لانه قصد فجازا وعلى نصف الثمن وجوب لعدم قوله
 في ضامته فباع بعد غيره بغير امانه فبطلت امانه المشتري مثلا علم
 اقرار المبيع الفضول او على اقرار رب العبد انه لم يره بالبيع لا بعد
 وراو المشتري روى المبيع روت بینه ولم يقبل قوله لان فضول كما لو قال المبيع
 البينة انه باع بلا امر او برهن على اقرار المشتري بذلك واحدا ان من
 سعى في نقض ما تم من جهته لا يقبل الا في مستلزمات وان اقر المبيع
 المذكور ولو عند غيره الفاضل بزاز رب العبد لم يره بالبيع ولو انفق عليه
 على عدم الامر لمشتري انتقض البيع لان الشا فاضل لا يبيع حتى الاقرار
 لعدم التهمة فاذا اتوا ففاضل في حقها لاني حكم الملك للغير ان كذا بها
 وانه على ان كان بامره فيطالب المبيع بالتبرع لانه وكيل لا المشتري خلافا
 للشافعي باع وارثه بغير امانه واقبضه المشتري منه واما اذا كان في بناء
 المشتري فيقتل اتفاقا دروتم اعترف بالمبيع الفضول بالغيب والكر
 المشتري لم يضمن المبيع منه الدار لعدم سريته اقراره على المشتري
 فانما جاز المالك اخذ لانه نور دعواه بها فروع باع فضولا وآجوه
 اخر او زوج او رهنه فاجيزا معا ثبت الاقوى فخصر ملكه لازوجه
 فتجسدت الملك عند العقد ليس باجازة خائنه من اذ فضل الملك لكل
باب الاقالة هي لغة الرفع من اقال اجوف على المشتري عارضا البيع
 وعلم من الجوهرة فغيبه بالعد وتبعه لم يفتل من ماضيه وانه ان كان او
 احد المالكين فقلن فقال اقلناك لعدم المس او منه فبطلت كانت
 كالحكم واما على كذا بيع مال البر جندى وهو كذا روى ابنه بفا على كذا
 واما كذا وفتت ورا بفا على كذا من احد الجانبين كما يبيع او الصحيح بزاز به
 وفرا راجية لا بد من الشا بزم القبط من الجانبين ويوقف على
 الفضول الاخر من الجاس ولو كان القبول فعلا كما لو قطع او قبضه نور

الملك

قول المشتري انك لا تن من شرائها انما هو كالمجانس ورشها المتعاقدين
 او الورثة او الوصي وبقا الحمل القابل للفسخ بغير فلو زاد زياذة تمنع الفسخ
 لم يمنع خلافا لها وقبض بدل التصرف في اقالته وان لا يربح البائع المثلث
 قبيل قبضه وان لا يكون البائع اكثر من القيمة في بيع ما ذوز ووصي ومتول
 وتصح اقالته انما هو ان خسر الوقف والا لا الاصل ان من ملك البائع
 ملك اقالته الا في خسر المثلث المذكورة والوكيل بالشرع قبله بالم
 استيهام ولا اقالته في نكاح وطلاق وعساق جوده واما الجرح من باب
 التفاتف وحيث منه ودية للحدث ويجب في عقد مكره وقاسد منه وفيها اذا
 غره البائع بغير اثم وكما فلو فاحش فله رد كما سبق وحكمه انما سبق
 في حق المتعاقدين فيها هو من موجبات بغير الجيم اي احكام العقد اما
 او وجوب شرط زايده كانت بغيره يدا في حقها ايضا كان شري بغيره الموجه
 عينه ثم تقابل لم يعد الاجل فيصير دينه حال لا كان باعده منه ولو رده بغيره
 بقضاء عداد الاجل لانه منسوخ ولو كان به كقبيل نقد الكفالة فيها فانه
 ثم ذكر كونها منسوخا فروع الاول انما تبطل بعد ولادة المبيعة لقوله
 الفسخ بالزيادة كمنفصلة بعد القبض حقا للشرح لا قبله مطلقا ابن
 ملك والشارع يصح بطلان المثلث الاول وباب كونه عند ويرد مثل الشروط
 ولو المقبوض اجد واداري ولو تقابل او قد كسرت ردا كما سدا الا اذا
 باع المحتول او الوصي للوقف او للصغير شيئا باكثر من قيمته او اشترا
 شيئا باقل من الموقوف او للصغير لم يجز اقالته ولو قبيل المثلث الاول
 وكذا الماذون كما مر وان وصليه شرط غير جاز او اكثر منه او اجله
 وكذا في الاقل الامع يعيبه فيكون فسخا باقل من بقدر العيب لا زيدا ولا
 انقص قبيل الا بقدر ما يتعارف من الناس فيه والثالث لا تفرد
 بالشرط الفاسد وان لم يرد عليه فانه كالمبيع او الرابع جاز للبائع بيع
 المبيع منه ثانيا بعد قبضه ولو كان بغيره في حقها بطلان كسبه
 غير المشتري عيني والخامس جاز قبض المكيل للموزون منه بعد بلا
 اعادة كسبه وزنه والسادس جاز حصبة المبيع منه بعد الاقالته
 قبيل القبض ولو كان بغيره في حقها كما جاز كل ذلك وانما المبيع في حق ثالث

لو بعد

لو بعد القبض بلفظ الاقالته فلو قبضه فهي فسخ في حق الكيل في غير العقار
 ولو بلفظ مفاضة او متاخر او تراو لم يجعل بغير اتفاق ولو بلفظ
 البائع فبيع اجماعا ومثله في مواضع الاول لو كان المبيع عقارا سلم
 المشتري المشفقة ثم تقابل فسخه له بهد يكونا بغيره اقالته الفسخ
 ثانيا وانما لا يرد البائع الثاني على الاول بعيب عليه بعد كالاته في
 حقه والشارع ليس له الرجوع اذا باع الموهوب له الموهوب من
 اخر ثم تقابل لانه كالمشتري من المشتري منه والرابع المشتري
 اذا باع المبيع من اخر قبيل نقد المثلث جاز للبائع شراؤه منه بالاول
 والخامس ان المشتري بوجوه التجارة عجزا للمدونة بعد ما حال عليه
 المحول ووجد به عيبا فزوجه بغير فسخ واسيرة العوض فملك في يده
 لم تفسخ الزكاة فالفقره ثانيا او الرق بغير بلا فسخ اقالته ويزاد
 التفاتف في التصرف ووجوب الاستبراء لانه حق الله فالفقره ثانيا
 شريه والا قاله بعد الاجارة والرهين فامر من ثانيا منها فسخه
 والا قاله يمنع حقه من المبيع ولو حكم كباقي المثلث ولو في يد المصرف
 وملك بعضه يمنع الاقاله بقدره اعتبارا بالبرء والكفيل وبعده المشتري
 صابونا بجفت متقابلا بغيره كالمبيع فسخ واذا ملك احد الطرفين في
 الحق بفضة وكذا اني اسلم حجت الاقاله في الباقي منزهة عن المشرية
 الا انك ان قيمتها ومثله ان مثبها ولو ملك بطلت الا في المصرف تقابل
 فابقي العبد من المشرية وعجز عن تسليمه وهما المبيع بغير قبض
 القبض بطلت جزاؤه وان اشترى ارضا مشجرة ففعلها او عبدا
 ففعلت يده واخذ ارضا ثم تقابل صحت وزنه جميع المثلث ولا
 شيء لبا بعد من ارض الشجر والبدان عا لا بقطع اليد والشجر وقت
 الاقاله وان غير عالم خبره من الاخذ بجميع شجرة او اكثر فسخه وفيه المشتري
 ارضا مزروعة ثم حصده ثم تقابل صحت في الارض بخصه ولو تقابل
 بعد ادراكه لم يجز وفيها تقابل ثم علم ان المشتري كان وطى المد
 المبيعة روتا واخذ ثمنها وفيه مونة الرد على البائع مطلقا ونسخ اقالته
 الاقاله فلو تقابل البائع ثم تقابل على الاقاله ارتفعت وعاد البائع الى

اقاله السلم فانما لا تقبل الاقالة لكونه السلم فيه وبنسبة طوائف
 لا يعود واستباده وفيه راس المال بعد الاقالة كمن يتقدم فلا يتصرف فيه بعد
 كقبول الاقالة من مستلمين لو اختلفت فيه بعد اطلاقها فلو تفرقا قبل
 قبضه جاز الا في الصرف وبقراء اختلف المتبايعان في الصحة والبطالان
 قال قول الله في البطلان وفي الصحة والرفد ولم يدعي الصحة قلت الا في سلمه
 اذ ادعى المشتري بوجوه عن بايعه باقيل من الثمن قبل النقص وادعى البائع الاقالة
 قال قول للمشتري بوجوه عن بايعه ادعى البائع ولو بطلت شهادتها بشرا فقام
 المبيع الا اذا استمر ملكه في يد البائع غير المشتري ورايت موزنا الخلاصة
 باع كراما وسلكه فاكل المشتري منه سنة ثم تقابل بالمبيع **باب المراجعة**
 والتولية لما بين الثمن شرع في الثمن ولم يذكر البائع او منه والوضعية لعلها
 المراجعة مصدر راجع وشرا عارضا ما ملكه من العوض ولو بهية او ارث
 او وصية او غصب فانه اذا ائتمه باقام عليه وبفضل مؤنة وان لم تكن من
 جنسه كما هو معتاد وكونه ثم باعه المراجعة على ملك الباقية جاز وبسوط
 والتولية مصدر راجع غيره جعله والبايع وشرا عارضا بهية ثم الاول ولو حكم بان
 بغيره وعبر عنه بالانه الغائب وشرا حصة بها كونه العوض مثليا او ميبعا
 مملوكا كما لا يشتري وكذا الرجوع شيئا معلوما ولو قبيحا لا الهبة كذا التوبة
 لا تقبل والحيث لا حتى لو باعه بربح ودها في العشرة باحد عشر لم يجر
 الا ان يعلم بالثمن في المباسس بغير شرا جزي للبيعة وبهية البائع الا ان
 المال ارجو القصار والصبيح باي لونه كان والظاهر بانك علم الثوب و
 الفضل وحصل الطما وسوق الغنم واجرة الفسل الخياطة وكسوة وطعام المبيع
 بلا صرف سقي الزرع والكروم وكسها وكري السداة والانهما روعرس
 الا بشرا وتجهيز الدار واجرا استمسار هو الدال على مكان السلعة و
 صاحبها المشتري وحق في العقد على ما جزم في الدرر ورجح في البحر الاطلاق وضابط
 كلامه في المبيع او في ثمنه بضم وروا عنه العيني وغيره عادة البيع ربا بضم و
 ويعقل عام على كذا ولا يقول اشتريته لانه كذب وكذا اذا قوم الموروث
 وكونه او باع بربح لو صادقا في الرقم في لا يقيم اجرا للطبيب والمعلم وروى
 ولو لا علم والاشهر وفيه فانه اعلل في المبيع بعد الوفاء والدلالة

والراجح

والراجح ولا تنفق نفه وان ارجع على بنف او يملو في متعلق
 وجعل البايع وكرايت الحفظ بخلاف اجرة الخبز فانها تضم كما
 صرحوا به وكما في المعروف والافلا فرق بظهر منه بوما يوفق في الطريق
 الضالم الا اذا جرت العادة بهية هذا هو الاصل كما علمت فليكن المفعول
 عليه كما يقين كلام الكمال فان ظهر خيانه في مراكمه باقراره او برأيه
 عن ذلك او يملو له عن البين اخذه المشتري بكل ثمنه او رده لغوات
 الرضا ولو لم يحق قدر الخيانة في التولية لتحقيق التولية ولو ملك
 المبيع او استمر ملكه في المراجعة قبل رده او حدث به ما يمنع منه من الرد
 بجميع الثمن المستحق وسقط خيانه وقدمنا انه لو وجد المؤثر بالمبيع عيبا
 ثم حدث ان لم يرجع بالنقصا شرا فانه يراجع الثمن الاول بعد بغيره
 بربح عارضا راجع بطر ما رجع قبل ذلك وان استغرق الرجوع ثمنه لم يراجع
 خلا فالحال هو ارفع وقوله او ثمنه ولو بين ذلك او باع بغير الجنس
 او تخلف ثالث جاز اتفاقا في الرجوع الى جاز المبيع مراكمه لغيره سببه
 شري من ملكه او ما ذونه ولو استغرق وبه لرقبته فاعتبار هذا المورد
 لتحقيق الشرا بغير المديون بالاولى على ما شري الماذون كملك
 نفيا لانه وكذا اكل من لا تقبل شهادته كما صرحه ولو بين ذلك
 راجع على شرا نفه الكمال ولو كان مضاربا موعنة بالنقصا شري باثوبا
 وباعه من رب المال ثمنه عشر باع الثوب مراكمه رب المال بالبيع عشر ونصف
 لا ونصف الرجوع ملكه وكذا اكله كما يبيح في باب التحقيق في المندرج
 مرديا بلا بياض اى من غير بياضه اشترى سلبا ما بياض نفس العيب فوجب
 فتعيب منه بالتعيب بافنة ساوية او بصنع المبيع ووطئ الثوب ولم ينقصا
 الوطئ كقرض فاروق ثوب الثوب المشتري وقال ابو يوسف وزفر
 والثلاثة لابد من بيان قال ابو الليث وبناخذ ورجع الكمال واقره المصنف
 وبما يبيع بياض بالتعيب ولو بفعل غيره بغير امره وان لم ياخذ الارش و
 فيه اخذه في الهداية وغيره اتفاقا في وطئ البكر كذا في شرا وطئ
 لصيرة الاوصاف مقصودة بالاتلاف ولذا قال ولم ينقصا الوطئ
 اشترى بالفنسية وباع بربح ما يبيع بلا بياض اخر المشتري فان نف

وهو المقتضى للعقود
عليه

بيع ماسد سواء في يوم الانتفاع به لا يبيعه لثبوت الملك جابض للمالك
فبيعه استقرض الراهن والذاتية وكذا الكمال ويوزن او يوزن متعارفاً
استقرض جوزه وبقيش وكذا عدداً وليم وزناً وخبر وزناً وعدداً كما ينبغي
استقرض من الفلاس الراحية والعدا في كسدت فقيمة مثله كاسدة
ولا يعرف قيمته وكذا الكمال ويوزن كما مرانه مضمون مثله فلا عجة بقلابه
ورخصه ذكره في المسبوحات من غير خلاف وجعله في البرازية وغيره قال الامام
وعند الثاني عليه قيمة يوم القبض وعند الثالث قيمته في اخر يوم رواجها
وعليه يقتضى قال وكذا الخلاف اذا استقرض طعاماً بالبراق فآخذه صاحب
القرض بكملة فقيمة قيمته بالبراق يوم اقترضه عند الثاني وعند الثالث يوم
اختصاصه عليه ان يرجع معه الى العراق فآخذه طعامه ولو استقرض الطعام
ببيلد الطعام فيه رخصه فقيمة المقرض في بيلد الطعام آخذه قال فآخذه الطالب
بكملة فقيمة قيمته المطلوب ويوم المطلوب بان يوثق له بقبول حتى لو طعم
طعامه في البيلد الذي اخذ منه استقرض شيئاً من الفواكه كالبان او وزناً فاسم
يقبضه حتى انقطع ماله بغير صاحب القرض على ما خيره الى ما في الحديث الا ان
يتراجع على القيمة لعدم وجوده بخلاف الفوس اذا كانت تمامه في طرف
المانية ويملك المستقرض القرض بنفسه القبض عنهما ان الامام ومنه
ارجح خلافه لانه قد روي في لوقا بخلافه بناء على انعقاده بلفظ
القبض وفيه ترجيحان وينبغي اعتداد الانفاق ولا فائدة للمالك
لما لا يحل في شراؤه المستقرض القرض ولو قاما من المقرض بدارهم
مقبوضة فلو تفرقا قبل قبضه بطلان لانه اخذوا عن دين خرازية
فليخفوا اقرض جيباً نجواً فاستهلكه العليل لا يضمن خلاف الثاني وكذا
الخلاف لو باعه او اودعه ومثله المقتوه ولو كان في استقرض عبداً
نجواً لا يباخذ به قبل العتق خلاف الثاني وهو كما لو ديعه سواء كانت
وفياً استقرض من اقرضهم فانما المقرض باخفاً لا المستقرض القرض
في الما فالباع قال في الماشي على المستقرض وكذا الدبيع واسم بخلاف
الشرا والوديعه فله بالمالا ويعد ما يبعثه الفرق انه لا يعطى وغيره
في الاول لا الثاني وعنده غريب الرواية وفيها القرض لا يعلق

بالحايز

بالحايز من الشرا فالحا سدها لا يبطله وكذا يعلقه شرا وشمي اخذ
قلوا فليس استقرض الراهن كالمسورة على ان يؤدى جيباً كما
بالحا وكذا اطلقا ما يشترطه في ملكه اخر وكذا عليه من ما قبضه كما
قضاء ايجود بلا شرط جاز ويجوز الدائن على قبول الاجر وقيل لا يجوز في الخلف
القرض بالشرط حرام والشرط لغو بان يقرض على ان يكتب به الى بلد كذا
ليوفي دينه وفي الاستنباه ككل قرض جرت فقام حرام فله للتره من سكن
المرهونة باذن الراهن **فروع** استقرض عشرة دراهم وارسل
عبده لآخذها فقال المقرض دفعته اليه واقرأ العبد به وقال دفعها الى مولاي
فانكره المولى قبض العشرة فالتقال ولائش وعاب ولا يرجع المقرض على
العبد لانه اقرانه قبضه بكملة بكملة عشرة ورجلا جافا واستقرضوا من
رجل وامروه بالدفع لاصحابهم فذبح اليه ان يطمئنه الاضحة **قلت** ومفاده
حجة التوكيل بقبض القرض لا بالاستقرض فقيمة قيمته استقرض البعير
وزناً يكون وينبغي جوازه في الخيرة بلا وزن **سئل** عبد العبدوة عن
خبرة بقاءها الجيران ايكونه ربا فقال ما راه اسلموه حسنا فهو عند
الله حسن وما راه اسلموه قبيحا فهو عند الله قبيح وفيما شرا
البشر اليسير يضمن قال لاجبة القرض يكون وكيفية اخره **قلت** وفي
معدونات المفتحة ابو السعود لو ادان زيد العشرة باثني عشر
او بثلاثه عشر بطريق المعاملة في زمانا بعد ان ورد الامر السلطان
وفتوى شيخ الاسلام بانه لا تعط العشرة بازيد من عشرة ونصف
ونبه على ذلك فام يمشي ما ذاب من فاجاب بغير رويك الى انظر قوله
وصلاصه فيترك وفي هذه الصورة هل يرد ما اخذه من الرجح لهما
فاجاب انه حصل منه بالتراض وروا الامم بعدم الرجوع لكن بطلان
المناسب الامر بالرجوع واجتج من ذلك السلام حتى ان بعض القري قد
ثبت بهذا الخصوص انتهى وبالله التوفيق

الربا هو لغة مطلق الزيادة وشرا فضله ولو كان فضله ربا بالنسبة
والبيوع الفاسدة فكلها من الربا فيجب رد عناصر الربا لوقا لما ارد
فانه لانه يملك بالقبض فقيده بخلافه عن عوض فقيده لانه صرف الجبساق

لا العقد

لانها ليس بموزونين ولا جنبين ولا كذا كذا في كل جنس شيئا او اقل من وزن
 وكبيع رطل برطل او بغير متعاضدا كذا لا وزنا خلا ليعني في الحال لا المال
 خلافا لهما فلو باع مجازفة او موازنة لم يجز اتفاقا ابن ملك وبيع ببيع
 او بوزن متعاضدا كذا وكذا كل شئ يحلف كذا في رطلان ببيع رطلها
 برطلها وبيع ببيع برطلها او مبالا ببيعها بالبيع وكذا ابيع ثمر
 وزن ببيع متعاضدا ببيعها او بالبيع منها خلافا لم يبق في الفاية كل تفاوت
 خلق كذا رطل وثمر وبيع الردي فهو ساقط الا اعتبارا وكل تفاوت
 رضى العباد كالحظ بالحق والخطا العقلية بغير ما يفيد كما سيجي وكبيع
 ثوم مختلف بغير بعض متعاضدا ببيع وبيع ببيع وبيع وبيع
 بفتحين وبي الثمر وحقه باعنا رعاوة بفتح عنت وبيع بفتح بالية بالية
 ما يسمى العدم او لم يغير ولو من بغيره او بفتح ولو من بغيره
 بغير المصطوف في هذه من رطل بالبيع بغيره بفتح متعاضدا او وزن كذا
 كذا خلافا لجناسها فلو اختلف لم يجز متعاضدا الا في ثمن الطير لانه لا يوزن
 عاودة حتى لو وزن لم يجز بفتح في الفاية في الجارية والاوزون في
 عاودة مصر وفي النهر لانه في ثمنه اما في زمانه فلا والاصل ان الاختلاف
 باختلاف الاصل او المقصود او بتبدل الصفه فليحفظ وجاز الاخير
 ولو الخبز نسبة بغيره ودر اي اذا ابي بفتح الالف لم الحاجة
 الناس والاحوال المنع او قلما يقبض من جنس ما يسمى في الفاسد موزنا
 للوزن الا حسن ان يبيع حاتا مثالا من الخبز بقدر ما به من الخبز و
 يجعل الخبز الموصوف بصفة معلومة ثمنه حتى يغيره بفتح في ثمنه الخبز
 ويسمى الخاتم ثم يشرى الخاتم بالبروقية مع ثمنه لانه يوزن السلم
 في الخبز وزنا وكذا اعدوا وعليه الفتوى وسيجي جواز استقراضه
 ايضا وجاز بيع اللابن بالجنين لاختلاف المقاصد والاسم حادى لا
 اى لا يجوز بيع البر بفتح او سويق هو الجوزون ولا يبيع وفتح بسويق
 مطلقا وروى وبالعدم المعنى فيهم شبهه بالرطل خلافا لهما واما
 بيع الاقيق بالحقائق متساويا كذا اذا كانا مكبوسين فجاز اتفاقا
 ابن ملك كبيع سويق بسويق وحنطة مقلية بمقلية واما العقلية

بغيره

بغيره خفا سدا كذا ولا الزبون بوزن والسلم كحل بملك الشئ
 حله كذا الزيت والحل كذا في الزبون والسلم كحل بملك الشئ
 الزايد بالنقل وكذا كل ما للتفلة قيمة كجزء منه بفتح بالية وكذا
 الفضل وبيع بفتح الخبز وزنا وكذا اعدوا وعليه الفتوى ابن ملك
 واستحسنه الكمال واختاروه المعتبرين بفتح في الخبز بفتح رطلها نقد
 بفتح بفتح ثمنه بفتح بفتح لا وجاز بفتح كذا كيف كان
 ولا ربا بين سدد وعنده ولو مدبرا لا ملكا ثا اذا لم يكن وبيته مستقفا
 لرغبة وكسبه فلو مستقفا يتحقق الربا اتفاقا ابن ملك وعنده كسب
 في البحر عن المعراج التحقيق الاطلاق وانما هو الزايد لا لربا بل للفقير
 الغنى ولا ربا بين متفا وضيق وشركى عنا اذا تبايعا من مالها اى
 مال الشركة بفتح ولا بين حرب ومسلم من ولو بفتح فاسد او
 قماره لا مال له بفتح فيجوز بفتح مطلقا بلا غدر خلافا للثاني والثالثة
 وحكم من السلم في دار الحرب ولم يجر كذا في ثمنه لم الربا معه خلافا لهما
 لا مال عذ معصوم فلو جاز البياض عاد اليهم فلا ربا اتفاقا جواز ثمن
 ومنه يعلم حكم من اسلمه ولم يجر او الاصل ان الربا حرام الا في هذه
 الست مسائل **باب الحقوق في البيع** اولا البعثة و
 المتبعثة بفتح البعثة البعثة بفتح ثمنه بفتح ثمنه بفتح ثمنه بفتح ثمنه
 العيس ولو كان بفتح بفتح او بفتح قليل وكثير ما لم يفيض عليه لا الشئ
 لا يستبيع مثله وكذا لا يدخل العلو بفتح او منزل هو مالا اصدق بفتح ثمنه
 الا بفتح بفتح هو لا او بفتح الحق الا حقوقه كطريق وكخوة وعنده الثاني
 المرافقة المتافقة اشياء او بفتح قليل او كثير هو ثمنه او ثمنه ويدخل العلو
 بشر او دار وانه لم يجر شيئا ولو الا بفتح بفتح او بفتح بفتح
 وهذه التفصيل عرف الكوفة وفتح عرفنا يدخل العلو بلا ذكر في القصور
 كطافح وكذا في سواها كذا المبيع بفتح ثمنه بفتح او غيره الادار الملك
 فتنسب اليه كذا يدرخل في ثمنه الادار الكنيف وبز الأا واثابا
 التي في صحنها وكذا البستان الداخل وانه لم يصر بفتح بفتح لا البستان الخارج
 الا اذا كان اصفلا تدخل في بيعه الادار بفتح ثمنه بفتح ثمنه بفتح ثمنه

وبيع بفتح بفتح
 بفتح بفتح
 كبيع ثراب بفتح بفتح

منها فمدخل يتقوا ولو مثلهما او اكبر فلا آبار شرط زيلعي وعين والملك لا
 لا تدخل في بيع الدار لبنائها على الطريق فاختارت حكم الابطل حق وكجوه مكار
 وقال ان مفتحيها في الدار تدخل كما فعلوا ويدخل الباب الاعظم في بيع بيت
 او دار مع ذكر المرافق لانه من مرافقها حائنه لا يدخل الطريق والمسبل
 والشرب الا ينحو كل حق ونحوه مما من خلاف الاجارة لدار او ارض
 فمدخل بلا ذكر لانه لا ينفذ للانتفاع لا غير والرهن والوقف خلاصه
 ولو اقر بدار او صالح عليها او اوصى بها ولم يذكر حقوقها ومرافقها لا يدخل
 الطريق كما يبيع ولا يدخل في القسمة وان ذكر الحقوق والمرافق لا يدخل
 حصة من القسمة وفي الخواشي يعقوبية ينبغي ان يكون الرهن كما يبيع او لا
 يقصد به الانتفاع **فصل** هو جبره لو لا محال فله المنقول كما مر ولقد
 المخاصة ويدخل الطريق في الرهن والصدقة الموقوفة كالاجارة و
 اعتمد المصنف على ما لم ينفذ في بيعه ان يكون الهبة والملك والبيع والعقود على
 مال كالبيع والوجه فيها لا يخفى **باب** الاستحقاق هو طالب
 الحق الاستحقاق نوعان احدهما مطلق للملك بالكلية كالعقود و
 الحرية الاصلية وكجوه كندير وكناية وثانيهما فاعل كمن شخص لا آخر
 كما لا يستحق به ان يملك ما لا يملكه غيره ان ما في يده من العبد ملك
 له وبره ان فاعله لا يوجب منحه العقد على اطلاقه لانه لا يوجب
 بطلان ملكه والحكم به حكم على ذي اليد وعدم من تلقى ذوالملك
 منه ولو مورثة فيتعذر في اربعة الورثة اشباه فلا تسمع دعوى الملك
 منهم للحكم عليهم بل دعوى التنازع ولا يرجع احد من المشر من على ما يبيع
 مالم يرجع عليه ولا على الكفيل مالم يقض على المالك فله التنازع فانه
 في ملك واحد لا يبرأ المستحق مملوك لو صالح بشئ قليل او ابراء
 عن ثمنه بعد الحكم له يرجع عليه فبايعة ان يرجع على بايعة اية لزوال
 البذل عن ملكه ولو حكم له بشئ فباعه المشر من لم يرجع لانه بالصل
 ابطال حق الرجوع وتماه في جامع الفصولين والمبطل بوجبه
 اي يوجب فسخ العقود وانفاق وكل واحد من الباعة الرجوع على
 بايعة وان لم يرجع عليه ويرجع هو اية كذلك على الكفيل ولو قبل القضا

عليه

عليه لعدم اجتماع الثمنين او بدل الخ لا يملك والحكم بالحرية الاصلية
 حكم على الكافة من الناس سواء كان بيعة او يقوله انا اذا لم
 يبيع منه اقرار بالرق اشباه فلا تسمع دعوى الملك من احد و
 كذا المعتق وفروعه بمنزلة حرية الاصل واما الحكم بالعتق في الملك
 المورث فمصلحة الكافة من وقت التارخ ولا يكون قضاء قبلك كما
 بسط من لا خسر ويدفعوب باشا فاحفظه فان اكثر الكتب عنه
 حاكية واختلف في القضاء بالوقف قيل كالحرية وقيل لا تسمع
 فيه دعوى ملك آخر ووقف آخر وهو المحاررو حجة العادى وفي
 الاشباه والعقضاء يتعدى في اربع حرية ونسب ونكاح وولا
 وفي الوقف يقتصر على الراجح ويشبه رجوع المشتري على بايعة بالتمن
 اذا كان الاستحقاق بالبيعة كما يبيع انما حجة متعدي اما اذا كان
 الاستحقاق باقرار المشتري او بكونه فلا رجوع لانه حجة قاصرة والاصل
 ان البيعة حجة متعدي تظهر في حق كافة الناس لكن لاني كل شئ كما هو
 ظاهر كلام الزيلعي والمعين في حق عتق وكجوه كما مر ذكره المشر لا اقرار
 بل هو حجة قاصرة على المقر لولايته على غيره يبيع لو اجتمع فاشتبك الحق
 بهما قضى بالقرار الا عند الحاجة فبالبيعة او في غير ذلك فلو استحققت البيعة
 ولو لم يجد المشتري الا بالبيعة ببيته ببيعه ولو بامر القضا
 به اي بالولاء في الراجح زيلعي وكلام ابن ابي شيبة يقيده بما اذا سكت
 المشر وقلوبه بينا انه الذي يريد او قالوا لا تدرى لا يقضي به ثم استدلوا
 لا يمنع الاستحقاق الولد بالبيعة فيكون ولد المورث ايا يبيعه المستحق كما مر
 في باب دعوى النسب وان اقر ذوا اليد بالرجل لا يتبعها فباخذها وحدها
 والفرق ما مر من الاصل وهذا اذا لم يدرعه المقر فلو ادعاه يتبعها وكذا
 سائر الزوايد نعم لا ضمان بها كما كرهوا المفضوب ولم يذكر النكول
 لانه في حكم الاقرار فاستان معونة للعادية ومنع التناقض في التراجع في
 الكلام ودعوى الملك لعين او منفعة لاني الصغير طائفة الامم بمنع دعوى
 ملكه ملكا وكما يمنع لنفسه بمنع غيره الا اذا وثق وهل يكفي المكان
 التوفيق خلاف سخرقة في متفرقات العقضاء وفروعه هذا الاصل

كثيرة سجن في الدعوى ومنها ادعى على اخيه واقضى عليه النفقة
فقال المدعى عليه ليس هو باخي ثم مات المدعى عن تركه باني المدعى
عليه بطلب ميراثه ان قال هو اخي لم يقبل التناقص وان قال ابي او
ابني قبل والاصل ان التناقص لا يمنع دعوى ما يخفى سببه كالنسب
والطلاق كذا الحرة فلو قال عبد شتر اشترى فانا عبد لزيدنا شتره
معتدا على معاقلة فاذا هو الذي ظهر جازا كان البائع حاضرا او غائبا
غيبته موقفة يعرف مكانه فلا شيء على العبد لوجود القابض والاربع
المشترى على العبد بالثمن خلافا لما في قوله قال اشترى فخطا او انا عبد
فقط لا رجوع عليه اتفاقا ورجوع العبد على البائع اذا اختلف في خلاف
الرجوع ان قال ارسلني فاني عبد لم يضمن اصلا والاصل ان التفريق واجب
الضمان في ضمن عقد المعاوضة لا الوثيقة باع عمارا ثم برهن انه وقف
مكسوم بزوجته قبل والا لالا في جرد الوقف لا ينزل الملك بخلاف الاعتراف
فخرج واعتمد المصنف على خلاف ما صوبه الزيلعي وتقدم في الوقف
وسمي آخر الكتاب اشترى شيئا ولم يقبضه اذ جاءه اخوه لانه لا يسمع
ودعاه بدون حضور البائع والمشتري للقضاء عليها ولو قبض له حكمتهما
ثم برهن احداهما على ان المشتري باعه من البائع ثم هو باعه من المشتري
قبل ولم يسمع وتمامه في الفقه لا جرة بتأخير القينة بل العدة لئلا يتردد
الملك فلو قال المشتري عند الدعوى عانيت عن هذه الدابة منذ سنة
فقبل القضاء به للمشتري اجبر المشتري على البائع عن القينة فعلى البائع
للمتعة انما كانت ملكا منذ سنتين مثلا وبرهن على ذلك لا يتردد في
المخضومة بل يقضى بالاشتقاق بقاء دعواه في ملك مطلق خال عن تاريخ
من الطرفين العلم بكونه ملكا لا يمنع من الرجوع على البائع عند
الاستحقاق فلو استولى مشتريه بعد غيب البائع اياها كان الولد رقيقا لانعدام
الفرور ورجوع بالثمن وانه اقر بملكه المبيع للمشتري ورسو في القينة لاقر
بملك البائع ثم استحق من يده ورجوع لم يجلل اقراره فلو وصل اليه
بسبب ما امرت عليه اليه بخلاف ما اذا لم يقر لانه محتمل بخلاف النص لا يحكم
القاضي بسجل الاستحقاق بشهادة الكتاب كافي كذا الا لا يخطئ في الحكم فلم

يجز الاعمال وعلى نفق السجين بل لا بد من الشهادة على مقبول لا يقضى له
عليه بالرجوع بالثمن كذا الحكم في ما سوى نقل الشهادة والوكالة من محاضر
وسجلات ومكوكات القضاة ويجزى هذا الزام الخصم بخلاف نقل وكالة وشهادة
لائقها لتحصيل العلم للقاضي ولذا الزم اسلامهم ولو الخصم كما في اولا رجوع
في دعوى حق مجهول من وار حوكم على شيء معين واستحق بغيره يجوز ودعواه
فيما بين ولو استحق كل واحد وكل الدعوى له فوالمدعى في المشتري واستقبلته
اي من جواب المسئلة امر ان احدهما صحه الصلح عن مجهول على معلوم لانه
جاء له انت قطعا لا تقضي الا بمنازعة والاشارة عدم اشتراط صحة الدعوى
بصحة الجاهل المدعى بوجه لو برهن لم يقبل عالم ببيع اقراره بوجه المدعى
عليه بخصته في دعوى كل واحد استحق شيء منها لغوات سلامة المبدأ
ميت بالمجهول لانه لو ادعى قدرا معلوما لم يرجع ما دام في يده ذلك
المقدار وان بقي اقل رجوعا ب ما استحق منه **فخرج** لو صالح من الدابة
على وراهم وقبض الدراهم فاستحق بعد التفريق رجوعا بالدابة لانه هذا الصلح
في معنى التفريق فاذا استحق البديل بطل الصلح فوجب الرجوع ورويناه
فزوج اخي فاستقر وثني المملوكة الجنيبة مائة من ثمنها لو استحق طاهر المبيع له
على باعه الرجوع بالثمن الذي له قد وقعا الا اذا البائع صرحنا ادعى
بانه كان قد باه اشترى ذلك من المشتري بلامر له او اشترى فوايه
وانفق شيئا على تغيره وحلفا في ذلك سوى بعدا كما مر ثم استحق رجل
تأمرها فاشترى في ذلك ليس باجها على الذي عند التملك بالبائع ولا على الذي
المشتري مطلقا هذا الذي كان عليه انفق وان بيع مستحق طهره ثم وقع
القاضي على من اشترى به ففصل الذي اوعاه صلي على طهره لاداءه يرجع
في ذلك بطل الثمن على الذي قد باعه فاستحق وثني المنيعة ثمنه واراوينه
فيها فاستحق رجوع بالثمن وقية البناء ومينها على البائع اذا سلم النقض
اليه يوم تسليمه وان لم يسلم قبل الثمن لا يغيره لو استحق بجمع ثمنها كما قرأ
ان الاستحقاق متى ورد على ملك المشتري لا يوجب الرجوع على البائع بغيره
البناء ومثلا ولو حلف ببراءة وثني البائع لوعته او رتم من الدار شيئا ثم استحق
لم يرجع بشيء على البائع لانه لا يحكم بوجوب الرجوع بغيره لا بالنفقة كما في

مسئلة الخ اذ ائنه لو كتب في الصك ما انفق المشتري فيها من نفقة
او تم فيها من مرقه فعلا البائع ينفق البسيع ولو جوفيرا وطلوا ان يرجع
بقية الطل لا بقية الحرف فاذا انظر طاه فدا وكذا الوجه ساقية ان
تفتقر عليها يرجع بقية بناء والقنطرة لا بنفقة حفر البقية وبالحلة
فانما يرجع اذ ائنه فيها او غير بقية ما يمكن تقضه وسليمه الى البائع فلا
يرجع بقية جوفير وحلين وتمامه في الفصل الخامس عشر من الفصولين
وقية شدي كراما فاستحق نصفه لم يرجع الباقى ان لم يتغير في يده ولم ياكل
من ثمره ولو شترى ارضين فاستحق احداهما ان قبل القبض خسر الثمن
وان بعد الزم غير المستحق بخصته من الثمن بلا خيار ولو استحق العبد
او العقيقة لم يرجع بما انفق ولو استحق ثياب القم او برودة الخمار
لم يرجع بشئ وكل شئ يدخل في البسيع بقالا حصه له من الثمن وكس مخبر
المشترى فيه فبقيته ولو استحق من يد المشتري الاخر كانه قضا على قضا
الباعه وكل ان يرجع على بائنه بالثمن بلا اعاده بينه كس لا يرجع قبل
ان يرجع عليه شترى عند ائنه رد وقال ابو يوسف انه ان يرجع قال لا
شترى ان الشترى الثاني لو ابراء الاول من الثمن كانه لا يرجع كماله
وجد العبد او الفحل الرجوع قبل خائنه لكن في الفصولين ما يكافئه فبقيته
ولو اشترى عبدا فاختقه بال اخذه منه ثم استحق العبد لم يرجع بشئ
بل على المعتق ولو شترى دارا بعبد واخذت بالشفقة ثم استحق العبد
بطلت الشفقة وبأخذ البائع الدار من الشفقة لبطلان البسيع
باب التسليم هو لغة كالتسليم وزنه ومعنى وشترى عابض
اجل هو اسلم فيه بجاهل وهو اسلم المال وركنه ركن البسيع حتى يتفق
بلفظ اسلم في الراجح وبسليم حاجب السليم واسلم كاسم وليس الراجح
اسلم اليه والخطبة مثلا اسلم فيه والتمس رأس المال وحكمة شوبه
للمسلم اليه لرب اسلم في الثمن واسلم فيه في نفسه وشره مرتب
وهو يرجع فيما يمكن ضبطه صفة كجوده وودائه ومعرفة قدر ككيل و
موزون وفوقه يقول من اسلمهم والدنايه لانها امان فانه يرجع فيها
اسم خلافا لما لك وعدوى متقارب كجوز وبقيش وفسس وكثيرى و

مشترى

مشتري

مشتري وشرى كالبائع وارجو بعلين معبرين بين صفة وكذا
ضرب خلاصه وفرد على ثوب بين قدره طولا وعرضا وشفقة كقطع
وكنان وركب منها وشفقة كعل الشام او منقوشا او غير ذلك
او غلطه ووزنه ان يسع به فانه الدباء كالمثل فعل وزنه زادت قيمته و
الحيز كالحرف وزنه زادت قيمته فلا بد من بيان مع الذرع لا يجرى في
عده من متفاوتات ما كينه كبطيخ وقروح ودرورمان فلم يجر
عده اولا بميزه وما جاز عدا جاز كيلا ووزنا ثم ويخرج في سلك مكيح
وما لا يقد روية ونحو طر كحسين يوجد وزنا وخر بائى نوعا كينه لهما لا
عدها بالتفاوت ولو صفرا جاز وزنا وكيلاه في الكبار روايتا بخلاف
لان في حيوانا خلافا لثانفعي واحدا كرووس والحمار خلافا
للا كروسان وزنا في رواية ولان في حطب الختم وورطبة بالجز الا اذا
ضبطت بالايه في الاثر ائنه وجاز وزنا في وجوه ووزن الاصفار
لو كونه ببيع وزنا لانه انما يعلم به ومنقطع لا يوجد في الاسواق من
ومت العقد الوقت الاستحقاق ولو انقطع في اقليم دون آخر لم
يجز في المنقطع ولو انقطع بغير الاستحقاق خسر البسيع السلام بين
اشترى روجوده والفتحة واخذ راس ماله ولم يوزن وعظمه و
جوزاه اذ ائنه وشفقة وموضعه لانه موزون معلوم وبه قالت
الائمة الثمانية وعنده الفتوى خروجه مجمع لكن في القاسم انه يرجع في
المنزوع بلا خلاف اما الخلاف في غير المنزوع فبقيته لكن صرح غيره
بالرجوع ائنه فبطلت ولو حكم بجوازه صح اتفاقا بزازيه وفي الغنى انه
يتم عن مثله عندها ولا يكيل ووزن مجبول فبقيته فيها وجوزة الفان
في الاما قريبا للتفاضل في ويرقرية بعينها وشر نخلة معينة الا اذا
كانت شجرة كثيرة او نخلة او قرية ببيان الصفة لا لتعيين الخارج
كقوله مرجى او بليدى بديارنا فالمانع والمقتضى اللفظ في خلاف حنيفة
حديثه قبل جدوثها لانها منفصلة في الحال وكذا موجوده وقت العقد
الوقت الخ شراطين وفي الجوزة اسلم في حنيفة جديدة او في درة حديثه
لم يجر لانه لا يورى يكون في تلك السنة شئ ام لا قلت وعليه فالكسبة

في وثيقة السلم من قول جديده عامه من له اي قبل وجوب الجديده
اقابعه فيجوز كما لا يخفى بشرطه اي شرطه التي تذكر في العقد
سبعة بيانه جس كبر او نمر وبيان نوع كس او بعل وصفتة بجديده
او روى وقدر كذا كذا لا ينقبض ولا ينشيط واجله واقله في السلم
شهر بيقينه وفي الحال في السلم في نوع واحد على ان يكون حلال بعينه
في وقت وبعضه في وقت اخر ويطلب الاجل بموت السلم اليك بموت
السلم فيؤخذ المسلم فيه من تركه حالاً لطلبه لان الاجل بموت السلم يوزن ولا
شرط دوام وجوده لتدوم القدرة على تسليمه بموته وبيان قدر رأس المال
ان تعلق العقد بقدره كما في مكيل وموزون وعدد من غير متعارف والفقهاء
بالاشارة كما في مذكور وجواز قلنا بما لا يقدر على تحصيل السلم فيه فيجوز
الا ورأس المال من كذا وقد ينقبض بعضه ثم يجد باقية معينا فيرد ولا
يستبدل له رب السلم في مجلس العقد فينتفخ العقد في المردود ويبقى في
غيره فيلزم جواز السلم فيه فيبقى الرب ملك فوجب بيانه وان كان ببيان
مكان الايقاع كسلم فيه في دار حمل وموئدة ومثل الثمن والابوة والعقصة
وعينا مكان العقد وبه قالت الثلاثة كبيع وقرض وانفاق وخصبة قلنا
هذه واجبة التسليم في الحال بخلاف الاول شرط الايقاع في مدينة وكل
محلاتها سواء فيه اي في الايقاع حتى لو اوفاه في محله من ارضي وليس ان
يطلب اليه في محله الا في ارضيه وفيه شرط حمل الامر له بعد الايقاع في
المكان المشرطه وحاله يجرى لا اجتماع العقدتين الاجارة والبيعة وحالا
حمل له مكس وكافور وصغار لو لا ان شرطه فيه بيانه مكان الايقاع
اتفاقا ولو فيه حيث شاء في الاجرة وحج ابن الكمال مكان العقد ولو عيّن
فيما ذكر مكانا معين في الاجرة فيجوز لانه يفيد سقوط خطر الطريق ويبقى من
الشرط قبض رأس المال ولو عيّن قبيل الافتراق بغير انهما وانما
او سارا من مائة او اكثر مملوكه وحل يخرج الدراهم ان توادى عن السلم
اليه بطل وانما يحث به اياه لا وصحت الكفالة والمجالة والارتان برأس
مال السلم بزاز به وهو شرط بقاءه على الوجه لا شرط انعقاد بوضعه
فيستعقد صحيحا ثم يبطل بالافتراق بلا قبض ولو ابر السلم اليه قبض

رأس المال اجبر عليه خلاصه وبقى من الشرط كونه رأس المال منقودا
وعدم الخيار وان لا يشمل البديلين احدي عليهما التبرأ وهو القدر
المنفق او الجنب لانه من جهة الشرط يتحقق به وعدا العينين يتبعان للقبض
عشر وثلاثة والمعه وغيره القدرة على تحصيل السلم فيه ثم خرج على الشرط
الثامن بقوله فان اسلمه مائة درهم في كذا بغيره فيستوفى وقبضه
والقبض ثمانية مائة مكايك والمكوك صاع ونصف عينة برجال كونه المائتين
مقسومة مائة مائة عليه اي على السلم اليه ومائة نقد يقدره الرب السلم
واخترا فاعلم ذلك فاسلم في حصة الدين باجل لانه دين بدين وحج في
حصة النقد ولم يشأ في الف لانه صار حجة لو نقد الدين في حجب
حج في الكل ولو احدى بهما ونانير او غير العاقبة من في الكل ولا يجوز التصرف
للمسلم اليه في رأس المال ولا الرب السلم في السلم فيه قبل قبضه بخلاف
وشركه ومراجه وتولية ولو مملوك عليه حتى لو وجبه منه كان اقاله اذا قبل
وفي الصغرى اقاله بعض السلم جاز ولا يجوز لرب السلم شراء شيء من
السلم اليه برأس المال بعد الاقاله في عقد السلم الصحيح فلو كان فاسدا
جاز الاستبدال كبر الدين قبل قبضه كجاء الاقاله لقوله عليه السلام
لا تأخذ الا سلما او رأس مالك من الاسلام حال قيام العقد او رأس
مالك حال انقضاءه فاستغنى الاستبدال بخلاف بدل الصنف حيث
يجوز الاستبدال عنه لكن بشرط قبضه في محل الاقاله ليجوز تصرفه
فيه بخلاف السلم ولو اشترى السلم اليه في كذا او امره ان يشتريه
السلم قبضه قضا عينا عليه لم يجرى لزوم الكيل ترتيب ولم يوجد وجه لو
كان الكفر قضا او امره بوضعه به لانه اعادة الاستبدال كما هو امر السلم
اليه رب السلم بقبضه منه ثم لنف فاكنا له ترتيب لزوال المانع امره اي
السلم اليه رب السلم ان يكيل السلم فيه في طرفه فكل من طرفه اي
وعا رب السلم بعينه اما بخبرة فيضرب قابضا بالتخليد او امره ان
البايع بذكر مكان في طرفه طرف البائع لم يكن قبضا لانه بخلاف كونه في طرف
المشتري بامره فانه قبض لانه حقه في العين والاقول في الزمة كميل العين
المشتركة ثم يكيل الدين السلم فيه وجعلها في طرف المشتري قبض بامره

لتبعية الدين للعين وعكس وهو كسب الدين او لا يكون قبضه وخبره بين
 نقض البيع والشركة اسلم امه في كسبه وقبضت فتقابلت اسلم فانت
 قبل قبضه بحكم الاقالة يعني عقد الاقالة او ماتت فتقابلت بقاءه للعقد
 عليه وهو اسلم فنيه وعليه قيمتها يوم القبض فنيه في اسلمتين لانه سيب
 البضمان كذا الحكم في القايضة بخلاف الشراء بالدين فنيه لانه لا يثبت له في
 المبيع والحاصل ان الاقالة في اسلم قبل هلاك المخرارية وبعده بخلاف البيع
 تقابلت البيع في عبء فابعد الاقالة من بدو المشتري فان لم يقدر على
 تسليمه لا يباع بطلت الاقالة والبيع بطلت فنيه والقول للمدعي الرواية و
 القاجل لا ينافي الوصف وهو الرواية والاجل والاصل ان من خرج كلاما
 تعنتا فالقول المعاجلة بالاتفاق وان خرج خصومة ووقع الاتفاق على عقد
 واحد فالقول للمدعي الحق في كونه وعند هذا المنكر ولو اختلفا في مقداره **على الاجل**
 فالقول للمطالب مع يمينه لانكاه الزيادة واتى برهان قبل وان برهنا فنيه
 بينة المطلوب لانها الزيادة وان اختلفا في مضية فالقول للمطالب
 الى اسلم البينة يمينه الا ان يبرهن الاخر وان برهنا فنيه المطلوب
 ولو اختلفا في اسلم مخالفا استحق ما فنيه والاستصناع هو طلب
 عمل الصنعة باجل وذكره سبيل الاستعمال لا الاستعمال فانه لا يبرهن
 اسلم فتعنته شرط ابط جوى فنيه فقامل ام لا ولا الاول استصناع وبدو
 الى الاجل فنيه فنيه تعامل الناس كخف ومقمة وطلت بهاملة وذكره في
 المغرب في الشئين المبيوع وقد يقال طشت حجة الاستصناع ببقاء
 لاعداد علم الصانع ثم خرج عليه بقوله بغير الصانع علمه ولا يبرهن الامر
 عنه ولو كان عدة لما لزم والمبيع هو العين لا عدة خلافا للبرهان فان جاء
 الصانع بمصنوع غيره او بمصنوعه قبل العقد فاخذه حجة ولو كان
 المبيع عمله لما حجة ولا يبرهن المبيع كذا في الامر بلارضا فنيه بغير الصانع
 لمصنوعه قبل رؤيته امره ولو تعذر له لما حجة بغيره وكذا في الامر اخذه
 وتركه بخيار الرؤية ومفاده انه لا خيار للصانع بعد رؤيته المصنوع له
 وهو الاصح منه ولم يبرهن فنيه فنيه ببقاء المصنوع الا باجل كما مر فانه لم يصح
 فنيه ذكر الاجل على وجه الاستعمال وان للاستعمال كذا في قوله

التفتت ان يكثر
 والخصومة ان يكثر
 بغيره

عذا كان حجة فخرج اسلم في الدين لا يكون لافي اجارة جوا
 الفضاوي لو جعل الدين اجرة لا يكون لانه ليس بشئ لانه النار
 حكمت فنيه ولذا لا يكون اسلم فنيه فلا يجب في الذمة حتى لو كان عين
 جاز **قلت** وسيجي في الغصب ان الرب والفقر والدين والبيع والما
 والمقابون والوصف والشرطين والجلود والقرم وبرئ مخلو ما بشعر
 فنيه فليحفظا انتهى **باب** **المقدمات** من ابوابها وعبر
 في اكثر من اسلم مثورة وفي الدين بابل شئ والمغني واحد اشترى
 ثورا او فرسا من خرف لاجل اسلم من الصبي لا يبرهن ولا فنيه له
 ولا يبرهن من مثله وقيل بخلافه يبرهن ويضمن فنيه وفي آخره خط المجهين عن اب
 يوسف يجوز بيع اللبنة وان يلبس بها الصبيار وصح بيع الكلب ولو
 عقورا او القند والقيل والقرد والسباع بغير انواعها حتى الهرة
 وكذا الطيور عقلت او لا سوى المشرب وهو المختار للانتفاع بها وبجلدها
 كما حد منها في البيع النفا سد التمسح بالقد وان كان حراما لا يمنع بيعه
 بل يكرهه كبيع العير شرح وبهانه **شرح** لا يبرهن انما وكلب التخنوف
 لقي او غيره فلا باس ومثله سائر سباع عيني وجاز اقتناؤه لصيد
 وهو اسنة ماشية وزرع اجماعا كما حجة ببيع خر وحمائم كثيرة بنيه فنيه
 وادع القينة التي تشتري حطب او ان البيع فليس لو كانت كسرة خبز لا
 يجوز فنيه كما لا يجوز بيع هوام الارض كالخنفس والبقاذ و
 العقارب والوزغ والضب ولا هوام البهائم كسراة وخنفسا وخنفسا
 سكا وجوز في القينة بيع مال من كسرة خنزير وجلود وجلد الماء
 لو حيا واطلق الى الجوار وجوز ابو الليث بيع الخبثات ان انتفع بها في الادوية
 والاما ورده في البذائع بانه غير سد لانه الحرم شرعا لا يكون الانتفاع به
 للميت لو كان حيا فلا يقع الحاجة الى شرع البيع ويجوز بيع من تجس الى
 ميت كما حد منها في البيع النفا سد وينتفع به للاستصناع في غير سبي كالمز
 والذمي كما سلك في بيع كسرة خبز لم يبرهن باو غيره بالخبر والخبر بنيه فنيه
 لم يثبت حقه انما بل بخلافه فخرج بخبري فانما كسرة خبز وقد امر بانه كرم
 ما بدنه ووجه شراؤه اي الكافر كما حد منها في البيع النفا سد عبدا مسلما او

مصححاً او شقفا منها ويكبر على البيع والوالتشرك صغيراً اجبر له
 فلو لم يكن اقام القاطن له ولها وكذا لو اسلم عبده وبيعه طفلاً ولو
 اعتقه او كاتبه جاز فان عجز اجبر اليه ولو مبره او استولاه سبيها
 في قيمتها وروج ضرباً او طلع مسلمة وذلك **مخرج** من عاونه شراء
 المردان يكبر على بيعه ونفاه لفساد نسله وغيره وكذا ان احم اخذ حيدرا
 يومه بارسله ولو اسلم مقوض النهر سقطت وكذا استقوض فروايتان
 وطلعت زوج الامه الشراة التي انكحها شرباً قبل قبض قبض شرباً
 لمصلحة سبطه فصار مفعلاً لا جرحاً وكذا استحساناً فلو تنقض البيع
 قبل القبض بطل المنكح في قول الثمان وهو المختار وقيل ان كان باء الم
 يكن بطلاناً بموته فلو قبض قبل القبض لم يبطل المنكح وان رجل اشبع فيلزمه
 المهر للمشتري حتى اشتري شيئا منقولاً اذا انفك ولا يبيع القاطن وغاب
 المشتري قبل القبض ونفق الثمن غيبة معروفة فاقام بايعة بينة انما باعته
 لم يبيع في دينه لا مكان زماناً به الله وان جهل مكانه يبيع المبيع ان باع القاطن
 او مأموره نظر الغائب وادى الثمن وما فضل عليه للغائب وان نقص
 بعه البائع اذا حلف به وان اشترى اثنتان شيئا وغاب واحد منها فبلى ضر
 وقع لكل ثمة ويكبر البائع على قبول الكحل ووقع الكحل للآخر ولو قبض وجب
 عن شريكه اذا حفر حتى ينفقه شريكه الثمن فكان مضطراً بخلاف المورث اللهم الا
 اذا اشترى طحليل الاجرة باع شيئا بالغ مثقال ذهب ووقفه تنصف به اي بالمثقال
 فيجب سائمة مثقال من كل منها بعد الاولوية وتبيعه شيئا بالغ في الذهب
 والنقطة تنصفها وانصرف للورث الممهور ما تنصف من الذهب قبل و
 النصف من النقطة وراهم ومثله على كسنة وشعير وسمن من كل ثلث
 كرم هذا اقل من في الكفالات كذا كره ووصية وودعة وغصب واجارة
 وبدل خلع وعقده في موزون ومكيل ومعدود ومذروح عتيق وقول وزن سبعة
 تقدم في الزكاة وانما والكمال ان اسم الدرهم ينصرف للمتعرف في بلد العقد
 ففي مصر ينصرف للفلوس وانما وفي الهند ان قيمته تختلف باختلاف الالمان فان في
 اللقاني بانه راس او نصفاً وثلاثة فلوس فلما اختلفوا في الدرهم اعتبر منه
 ان عرفت الاصل في النقطة لانه الاصل كما لو قرضه بالنقطة كواقف الشجيرة ونحوها

فبينة

ونحوها فبينة وراهم نصفان وانما والمصنف ان النقطة مطلقاً
 على النقطة والذهب وعلى الفلوس الخامس يعرف من ان فلان
 من مخرج فان لم يوجد فاعلم على الاستبانات القديمة للوقوف كما
 عرفت او عليها في نظامه كعقود حراج ونحوه قال وبه افق المصنف ابو حنود
 اوتدري ولو قبضت زينة به لجد كان له على آخرها جابها به فلو علم النقطة
 كان مقضاً اتفاقاً وفاقاً وانفق فلو قايماً بآرده اتفاقاً فهو مقضاً
 لحقه وقال ابو يوسف اذا لم يعلم برؤ مثل زينة وبيع بكسرة تحسناً
 كما لو كانت ستوتة او بزر حبة واخترت زينة للفقير ابن كمال قلت وبينة
 في البحر والندى ان شرباً بنية فبينة ولو فخر او باض طيرة في ارض لرجل
 او كسرة فبينة اي انكس رجله بنفق كسرة رجل كذا في الكسرة
 لا للاخذ فهو لاخذ سبعة بنيه لمباح الا اذا اها ارضه اذ لك فهو له
 او كان حاصلاً لارض فربما من الصيد بحيث يقدر على اخذه لو مله
 فهو لصاحب الارض لئلا يملكه منه فلو اخذه عبده لم يملكه نهراً وكذا مثل ما مر صيد
 تغلق بشبكة نصب للجفاف او دخل دار رجل وورهم او سكرت فوقع
 على ثوب لم يملكه سابقاً ولم يملك لاحقاً فلو اعدته او كفه ملكه بهذا الفعل
مخرج على المخل في ارضه ملكه مطلقاً لانه حاز من انزاعها شرياً وارا
 منطوقاً بسترى ان يكتسب له البائع صكاً لا يكبر عليه ولا على الاشياء و**مخرج**
 اليه الا اذا جاره بغيره وصكاً ليس له الا منشاخ من الاقرا شرياً قطان
 فزولته امراته ففكر له المرأة اذا كفت بلا اذن الكوفة كفن مثله رجعت
 في الزكوة ولو اكثر لانه يرجع بشئ قال رجل كسرة فبينة كفن المثل لا رجوع
 اكتسب اياها واشترى بها او بالدرهم المفضو به شيئا قال الكوفي ان فقد قبل
 البيع تصدق بالزكوة والآل وهذا قياس وقال ابو بكر كلاًهما سوا
 ولا يربط به فكذا لو اشترى ولم يقل بهذه الدراهم واعطى من الدراهم
 ووقع ماله مضارباً لرجل جاز اخذ به كماله بطلان اكتسب الم من رضى
 ثوبه لا يجوز لاحد اخذه مالم يقل حين رضى به اخذه من الا وبيع الاب
 خيفة صفة الاب مفيد فاسق لم يخرجه بيعه استحساناً شرت
 لعلها علم ان لا ترجع عليه لئلا يجره وهو كالمسحاة قال الاسير

اي من غلاتها

اشتري او فكله فشره بيا ادي كانه اقصره ولو قال باف فشره
 بالكر لم يلزم منه الفضل لانه تخليصا لشره شره دارا وبيع وناؤد حارة
 ان على الدوام منع وعلى التدرية يتحلل منه شره لما علم عنهم فوجده لم يفرقه
 المراد قال ان من هذا التاميم ثلاثة ابطال فموزن له خير ومن هذا الخير فموزن
 لم يتخير شره بذر خفيفا فاذا هو ربي او شره بذر البطين فاذا هو بذر
 الفناء وان كان موزن وان مستهلكا فعليه مثله سواء لم يزل حاج فرفع
 له قد حاشى فموزن منه على اقداح فانكسروا ضمن الاقداح لا العتاج
 شره شجرة باصله وفي فله من الاصل ضرر بالبيع يقتطعه من وجه الارض من
 حيث لا يتضرر به البيع ولو انهدم من سقوطه حاشى ضمن القاطع ما تولد
 من فله وبيع دراهم زبوحا فموزن بالشره لاشي عليه ونفا صنع حيث
 غشه وحانه وكذا الموضع اليه لينظر انكسره لا باس ببيع المغشوش اذا
 بتر او كان ظاهرا في ذلك قال ابو حنيفة ربح في حنطة خلط فيها الشعير مائة
 باس ببيعها وان طوى لا يبيع وقال الشافعي في رجل معة فضة نحاس لا يبيعها
 حتى يبين وكل شئ لا يبيز فانه يبيع ان يقتطع ويقتب صاحب اذا
 انفق وهو يوفى شره فله بدلهم فذمها اليه وقال ابن جرير
 لا ينفقها حتى يبيز شره بالدرهم الزيف ورضي باقل مما يشترى بالحيث
 حل له شره ثوبا ببيع او على ان يوفى منه بسمه فموزن لم يبيز لانه الاجل
 ببيع نصف ارضه بشرط فراج كل على الشره فهو فاس لاخذ الخراج
 من الاكاره ان يرجع على الدهقان اسحقنا شره الكرم مع الفداء
 وقبضه ان رضى الاكاره جازا ببيع وله حصته من الثمن وان لم يرض لم يبيز
 ببيع ففاه وراهما وقال انفق فانه جاز والافروقه على مقبلة ولم ينفقه
 له رده استحسانا بخلاف جارية وجد باعيا فقال ابو حنيفة او بوعا فانه
 نفقت والافروقه فموزن على البيع سقط الرق قال ابو حنيفة اذا وطى
 رجل امته ثم تزوجها مكانه فموزن وطنا بلا استبراء وقال ابو يوسف
 ربح استقبح ولا يفر با حتى يتخلف حصة كما لو اشتراها كما يبيع في الحنطة
 والكل من الملقط ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يبيع تعليقه به
 اصلا لان احدهما ان كل ما كان مبادله بما لا يفسد بالشرط الفاسد كالباع

رئيس القيد

وما لا فلا كالمقضى ثانيا ان كل ما كان من التملكيات او التقييدات
 كرجعة يبطل تعليقه بالشرط والاصح لكن في استحقاقات والتزامات
 بخلاف جهات كحج وحلقات يبيح مطلقا وفي الطلاقات ومولات وكحج
 بالملازم بزازية فالاول اربعة عشر على ما في الدرر والكنز واجارة الوفاة
 البيع ان علقه بكلمة ان لا يبيع على ما يشاء في البيع الفاسد والقسم
 للملح اما قسمه اليقين فيبيح بخيار شرط وروية والاجارة الا ان قوله اذا اجاز
 راس الشره فموزن كذا في كذا فموزن ببيع عادية وقوله لفا حبه
 واره فموزن والافروقه فموزن كذا في كذا فموزن ببيع عادية وقوله لفا حبه
 مع انه تعليل بعدم التفرغ والاجارة بالزاي فنقول البكر اجرة النكاح
 ان رخصت اتمى مبطل للاجارة بزازية فنقول البكر اجرة النكاح ان
 رخصت وكذا كل ما لا يبيح تعليقه بالشرط اذا انفق موقوف على البيع تعليل
 اجازته بالشرط فموزن فموزن على البيع فموزن والرجعة قال الكشي فموزن
 تبعا للكنز وعنده قال الشافعي في مكره وهو خطا والفتاوى ان لا
 يتحلل بالشرط اعتبارا بالاصلا وهو النكاح واطال الكلام لكن تعليقه
 في الشره فموزن بانها لا تنفق شره هو موزن رجعة اتم على حقة كحجها
 بعد طلاقها وتبطل بالشرط بخلاف النكاح والعقد عن مال بالزاد ورو
 عتدا وفي الشره الطاهر الا طلاقا حتى لو كان عن سكوت او انكار كان
 فموزن حق المكره ولا يكون تعليقه والابراء عن الدين لانه تملك فموزن الا
 اذا كان الشرط متعارفا او علقه بامر كالحسن كانه اعطيت شره كذا فقال
 ابو حنيفة وقد اعطاه حج وكذا بومة ويكون وصية ورواها شره على ما بينه
 في الشره وعزل الوكيل والاعتكاف فانها ليس بها بخلاف به فموزن
 تعليقه بالشرط وهذا في احاديث الروايتين كتاب ط في الشره والصحاح
 الحاق الاعتكاف بالشرط ورواه عن اربعة واما طاعة لانها اجارة
 والاقرار الا اذا علقه بحج الفداء ويؤثر في طاعة لانها اجارة
 والاربع عشرة التحكيم كقول الحكماء اذا اهل الشره فموزن لانها حجة
 مفعلة فلا يبيح تعليقه ولا اضافة عند الشافعي وعليه الفتوى كما في مضافا لاجارة
 وبقا ابطال الاجل مفعلة بزازية انه يبطل بالشرط الفاسد وكذا الحج على ما

اي سواء كان مملوكا
او لا يبيح

في الاشياء وما يبيع ولا يبطل بالشرط الفاسد لعدم المقتضى المالية
سبعة وعشرون على ما عده المصنف في المبيع في ثمانية الف واربعة
والصدقة والنكاح والطلاق والخلع والعق والاربا والايضا
كجعلك وصيا على ان تنزل في بيتي والوصية والشركة والمضاربة وكذا
القضاء والامارة كوليها كذا هو بداهة وبطلان شرطه عزله بلا حجة
وهي بشرط الحجة كذا كذا من ابدى السلطان ان يقول رجعت عن التايب
افني بعضهم بذلك واختر في النكاح والطلاق والوصية وفي البرائة او شرطه عليه لا
يرثه ولا يرثه البر ولا يرثه في كل واحد ولا يبيع خصومة في بيعه المتقارب
الشرط والوكالة والحوالة الا اذا شرط في الحوالة الاعطاء من ثمن
دار التحصيل فتقف لعدم قدرته على الوفاء بالملزم كما عده المصنف في البرائة
واجاب في النكاح بان هذا من المحتمل وعدمه ليس الكلام فيه فيكون والوكالة
والوكالة والكتابة الا اذا كان الف وفي صلب العقد كما في نفق المهر
ككتابتها على من فتنه به وعلمه بكل احكامهم كما عده في وادان
المهر في التجارة ودعوة الولد كذا الولد من ان رضى امرأته او الصلح في
البرائة التي فيها القود والادام كذا البرائة عنه ولم يذكره كذا
بالصلح وروى عن البرائة التي فيها القود والادام كذا من الف الاول وعن جارية
عقب ووديعه وعارية او اخذها رجل وشرط فيها حوالة وكفاية ورر
والنسب المخرج على المذوح نهر الغصب واما في الاشياء
وعقد الذمة وتعليق الرد بالغيب وتعليق تجارة الشرع والحق
كوزنك ان شاء فلان فينقل ويبيطل الشرط لما ذكرنا من ان كل ما يست
بمعاوضة مالية فلا تؤثر فيها الشروط الفاسدة وبقي ما يجوز تعليقه
بالشرط وهو فسخ بالسقاطات المحضة التي يكلف بها كطلاق وحقاق
وبالائتمار اما التي يكلف بها كحج وصلاة والتوكيلات كقضاء وامارة
عين وزيلى زاده في النهر الاذن في التجارة وتسليم الشفعة والاسلام
وحر المهر ودخول الاسلام في الف الاول لانه من الاقرار ودخول الكفر بها
لانه ترك ما يوجب تعليق اية حوالة وكفاية وابدا عنها بلام وما عده
اخرافة الزمان المستقبل لاجارة ونسبها والمزارعة والمعاملة

والمضاربة

والمضاربة والوكالة والوكالة والايضا والوصية والقضاء
الامارة والطلاق والعق والوقف فهي اربعة عشر وبقي العارية
والاذن في التجارة فيصالح منها فبين اربعة عدا وبقي الاخر اربعة عشر
المستقبل حصة البيع واجازته وصيته والقرية والشركة والاربا
والنكاح والرجوع والصلح عن مال والايضا عن الدين لانها على كيات
للحال فلا تنفذ في المستقبل كما لا تنفذ بالشرط كما في معنى الدار
وبقي الوكالة على قول الثاني المقتضى به **بالعق** عنوانه بالباب
لا ان كان به لانه من انواع البيع هو لغة الزيادة وشرعاً بيع الثمن الثمن
الى ما خلق للثمنية ومنه المصروف جنس او غير جنس كذا به بفضة
ويستطاع عدم التايب التي رواها كل اى التايب وزادوا العقد بغير
بالبرائة لا بالتخليه قبل الافتراق وهو شرطه صحيحا على الصحيح ان
الحدا جنس وان وصله بخلق جوده وصياغة عما في الربا والابانة
لم يتجاف شرط العقد بغير لونه ان فلو يبيع النقد من احدهما بالآخر
جوانا او بفضل وتقا بضايفه اى المجلس حج والوضان لا يتبعنا
حتى لو استقرضا فاقبل افتراقهما او امسكها ما اش رابطة العقد
واو يا مثلهما جاز وبقي الصرف بخلاف الشرط والاجر لا خلاهما بالعقب
ويصح مع اسقاطها في المجلس لزال المانع وهو خيار روية وعيب في
مصوغ لا نقد **فخرج** الشرط الفاسد بطلان العقد عزله خالفها
نهر ظهر بعض الشئ في فوده ينتقض فيه فقط لا ينصرف في ثمن
الصرف قبل قبضه كوجوبه جلاله فابايع وبنار ابراهيم واشترى بها
قبل قبضتها ثوبا مثلاً ببيع الثوب والصرف بجلاله باع امة تعدل
الف درهم مع صلوق فضة في عقد قيمته الف اما بين قبضتها
ليقبل انفس الثمن على الثمن او انة غير جنس الطلوق والاف العدة
لوزن الطلوق لا القيمة فقد رد مقابل به والباقي بالبارية بالفتح متعلق
وبايح ونقد من الثمن الف او باعها بالعين الف نقد والف ستة
او باع سيفا حلية حسنة ويخلص بلا ضرر بضاعه جائدة ونقد خمسين
فما نقد فهو ثمن الفضة سواء سكت او قال خذ هذا من ثمنها بخلافه

ينفذ ذلك العيار الذي كان وقع وقت البيع في وقت ينفذ قوله
قبل البيع لانه لو باع ولال وكذا ففعلوا في غير بيعه اذ لم يدر اياهم
معلومة واستوفوا ما تمكنت قبل دفعها الى رب المال لا ينفذ البيع
لان حق القبض لم يثبت وعينه وجه البيع بالفاوس النافقة وان لم يقين
كالدرهم وبالكاسدة لانه ينفذ ما كان عليه المستقر في وقت
انفذ البيع اذ ان كان له وجب قبل يوم الكسوة وعليه الفتوى بانه ان
وفي الزهر وما خيره صاحب الهداية وليد لها طاهر في اختيار قولها اشترى شيئا
ينصف درهم مثلا فلو من حج بلا بيان عدوا فاعلم به وعليه فلو من يبيع ينصف
ودرهم مثلا فلو من كذا يثبت درهم او ربعه كذا اشترى درهم فلو من او
بدرهم من فلو من جاز عند الثمن وهو الاصح للعرف كما هو ومن اعطى حبة ثيابا
ودرهما كبر فقال اعني نصف درهم فلو من ساء بالنصف نصف
ونصف من النصف نصف الا جنة ويكون النصف الاجرة بثلثي
بالفعلين ولو كثر نصف نصف في الكل للزوم الربا بقرطظ ان
الاموال ثمانية الاول ثمن بكل حال وهو النقد ان حجة الباء او لا فلو كان ثمانية
والثاني مبيع بكل حال كالاشياء والدواب والثالث ثمن من وجه مبيع من
وجه كالمثليات فان اتصل بها الباء فثمن والاشياء والاموال فان رايته
فلم يثن والاشياء والاموال ثمن من حكم عدم اشتراط وجوده في ملكه عند
العقد وعدم بطلان العقد به لانه ان الثمن ويصح الاستبدال به في غير
الصرف والاشياء لا ينفذها وحكم البيع خلافه ان الثمن في الكل في اشتراط وجود
المبيع في ملكه وانما هو من حكمه وجوب الباء او لا عند المفاضة بالجنس
في المقتدرات كما تقرر ترتيب في بيع العينة وتارة في الكافالة وبيع الجيرة
وتارة في التزاور وهو ان يظهر العقد او لا يبرأ به بل عليه لوقوف عدو
هو ليس ببيع في الحقيقة بل كالمزك كالبسطة في او اخر شرعي علم
المناز ونقلت عن التاويج ان الاقسام ثمانية وسبعين وعقد
له قاض خان فصلا اخر الا كراهه مخرجه انه بيع منعقد غير لازم كالمبيع بالجنس
وجعله البائعا فاسدا ولو ادعى احداهما ببيع الجيرة وانكر الآخر فالقول
لمدعي الجيرة بيمينه ولو برهن احداهما قبل ولو برهن الآخر فاليمين ولو تباعا

في العلانية ان اعذرنا ببناءه على التلجيه - فالبيع باطل لا تقاها
اشترىها بغيره والاشكال لازم ولو لم يخضرها غنية فبطل على النكاح فثبت
ومعاده اشترىها لو توافعا على الوفاء قبل العقد ثم عقدا فبطلت بشرط
الوفاء فالعقد جائز ولا عبرة للمواضعة وبيع الوفاء ذكرته هنا تبعا للدر
وصورته ان يبيعه العين باللف على انه اذا اراد عليه الثمن رد عليه
العين وسماه الشفعة فبقيت بالرهن المضاف ويسمى بمصرح الامانة
بالشام ببيع الاطاعة قبل او رهن فتنضم زوايده وقبل بيع بغيره
الاشتغال به وفي اقاله شرع الجمع عن الزهانية وعليه الفتوى وقيل ان
بلفظ البيع لم يكن رهن ثم ان ذكر الشفعة فيه او قبله او زعمه غير لازم
كان بيعا فاسدا ولو بعده على وجه الميعاد جاز وزم الوفاء به لان
المواخير قد يكون لازمة لحاجة الناس والاشياء كافي الكافي والمخاتبة
اقوة من الاخر وهنا والمص في باب الاكراه وابن الملك في باب
الاقالة بزيادة وفي الظاهرية لو ذكر الشرط بعد العقد لم يفتق بالعقد
عنده اليه ولم يتركه انما في جيل العقد او بعده وفي النزاهة ولو
باعه لا يبرأ بانه توقف على اجازة مشترية وفاء ولو باعه بغيره
فلا يبرأ او ورثته حق الاسترداد او فاد في الشراعية ان ورثته
كل من البائع والاشترى تقوم مقام مورثه نظر الجانب الرهن فيلحقها
ولو استأجره بايعة لا يلزمه الا بانه رهن حكما حتى لا يجل الانتفاع
به **قلت** وفي فتاوى ابن الجبار ان صدرت الاجارة بعد قبض
المشتري بالمبيع وفاء ولو للبناء وحده فهي صحيحة والاجرة لازمة
للبائع طول مدة التواجد انتهى **قلت** وعليه فلو مضت المدة
وبقي في يده فافق علماء الروم بلزوم اجر المثل ويسمونه ببيع الاستفاد
وفي الدرر ببيع الوفاء في العقار استيفاء واختلاف في المنقول وفي
الملقطة والمنية اختلفوا ان البيع بات او فاجد او نزل فالقول
لمدعي الجيرة والبيت الا بقرينة النزل والوفاء **قلت** لكنه ذكر في
الشرعيات ان القول لمدعي الوفاء استيفاء كما يبيع فليحفظ ولو
قال البائع بعتك بيا فاقول له الا ان تدل على الوفاء ينقصه

النمر كنية الا ان يدعى صاحب نعمة في الاستبارة في او اخرها
 فكل من المينة لو وضع غزلا لا حايك لينسج بالنصف جوزه مشايخ
 بلنج و خوارزم وابو علي النسفي ائنه قال والفتوى على جواب الكتاب
 لا طلاق لانه منصوص عليه فيلزم ابطال النص وقيل من البيع الفاسد
 القول السادس من بيع الوفا انه صحيح فاجب الناس قرا من الربا وقالوا
 ما حاق على الناس الا امر الا الشيع حاكم ثم قال والاصل ان المذهب
 عدم اعطاء العرف الخفي ولكن ائنه كثير باعتباره فاقول على اعتباره ينبغي ان
 يفتى بان ما يقع في بعض الاسواق من خلوات الخواص لانه وبغير الخلو في الخاوت
 حلال فلا يملك صاحب الخاوت افرجه منها ولا جازا لغيره ولو كانت موقفا وكذا
 اقول على اعتبار العرف العام في تدارف الفقهاء النزول عن الخطاب بالاعطاف
 لصاحبها فيمنع من الاذن لو نزل له وقيل من المصلحة ثم اراد الرجوع لا يملك ذلك
 والاصل ولا قوة الا بالله **قلت** وايدى في زواجر الجواهر باني واقعات
 الضمير في رجل في يده وكاه فغاب من التولاه امره للفاضة فامر الفاضل في
 واجادته ففعل التولاه ذلك وحضر الغائب فمواويل به كانه وان كان له خلوة او
 او يخلوه ايضا وله الخي رتي ذلكا في شيا فغيبه الاجارة وسكن في مكانه وان شاء
 اجازة ورجعه بخلاف على الساجد وبه مذهب ساجد باء ذلكا في رتي به ولا يذخر الخروج
 من المكان انتم بل يملك **كتاب الكفيل** **قلت** مناسبتا للبيع لكونها فيه
 غنا بها وكونها بالامر معاوضة انتهى **قلت** الفهم وحكي ان القطاع كفله و
 كفله به وعنه وتولية الفاء وشرا عاظم ذمة الكفيل الا ذمة الاصيل في المطالبة
 مطلقا بنف او بدعي او عيى كمنسوب وكيفية كاسيبي لا المطالبة ثم ذلك
 ومن عرفها بالضم في الدين اما اراد تعريف نوع منها وهو الكفالة بالمال
 لانه محل الخلاف يستغنى عما ذكره من احوال ركنها ايجاب قبول
 بالانفاخ الانية ولم يجعل ثانيا في ركنها وشرا كونه المكفول بشف او مالا
 مقدورا والتسليم من الكفيل فلم يصح بحد وتودون في الاين كونه صحيحا قايما
 لا ساقط بموت مفلأ ولا ضعيفا كبدل كناية ونفقة زوجة قبل الحكم
 بها فاني في الاول من حكم لزوم المطالبة على الكفيل بما هو على الاصيل
 نفأ او مالا اهل من اهل الميرج فلا تنفذ من جنون ولا جبن الا اذا

استدانة له وليه وامره ان يكفل المال عنه منسج ويكوز اذنا في الاداء فحيط
 ومعاودة ان العبي يطالب بهذا المال بموجب الكفالة ولو لا ما يطلب الوانته
 ولا من مريض الامن الثلث ولا من عجز ولو ما ذونا في التجارة ويطالب
 بعد العتق الا اذن له المولى ولا من مكاتب ولو ما ذونا المولى والمدعي وهو
 الا ابن مكفول له والمدعي عليه وهو المديون مكفول عنه ويسمى الاصيل ايضا
 والنفأ او الكفيل مكفول به ومن لزومه المطالبة كقيل وويلها الاجماع وسند
 قول علي بن الصلوة والسلام الزعيم غارم ومكر كرا او ما مكتوب في التولية الزعامة
 ملامة واوسطا ندامة واخرها خرامة نجني وكفالة النفس تنفذ بكفلة بنف
 ومكتوبا ما يعبر به عن بدنة كالتطابق وقد مناهة انهم لو تعارفوا اطلاق اليد على
 الجدة وتبع به الطلاق فكذا في الكفالة فيخرج من مجز وشايح كالكفلة بنصف
 او ربعة وتنقذ بنفته او حيا او آله او عتدس او انا به زعيم اي كقيل او
 بمسيل به ابي بفلان او غيره او حيل بعضه لغيره وتنقذ بقوله اما ضامن
 حتى يجهت ما اوحى هو يلتقي ويكونه كقبلا الا انفاية فانه حايه وميل لا تنقذ لعدم
 بيانه المضمون به او نفس او مال كما نفقة في الخانية عن الثاني قال المصلح
 والطاهر انه لا يملك المذهب لكذا استنبط منه في فتاويه انه لو قال العايب ضمنت
 بالمال وقال الضامن انما ضمنت بنفسي لا بغيري ثم قال وينبغي انه اذا اعترف انه
 ضامن بالنفس ان يواخذ بما قرره اليه فراجع كما لا تنقذ في قولنا ان ضامن او كقيل
 لعرفته عم المذهب خلافا لثلاثة لانه لم يترجم المطالبة بل الموقوفة واختلف في انا
 ضامن لتعريفه او على تعريفه والوجه التزام من كان ضامن لوجهه لانه يعبر به
 عن الجدة سراج ومن موقوفة فلا يعلنه انه يعل عليه خانية ولا يلزم ان يكون كقبلا
 شهرا او الكفيل الا ثلاثة ايام مثلا كانه كقبلا بعد الثلاثة ابد ابد حتى يسلمه كما في
 الملقط وشرا في الجمع لوسيلة الحال بر او انا المدة لتاخير المطالبة ولو زاد وانا مري
 بعد ذلك لم يصر كقبلا اصلا في ظاهر الرواية وفي الحديث في كفالة لا تفرم در
 استبارة **قلت** ونقل في ساء الحكام عن ابي التائب وانه عليه الفتوى
 ثم نقل عن الواقعات انه الفتوى انه يعبر كقبلا انتم لكن نفق الاول بانه
 ظاهر المذهب فتنبه ولا يطالب بالمكفول به في الحال في ظاهر الرواية وبه يفتي
 ووجه في السراجة وفي البرازية كفيل على انه من او كقيل طلب فلا جيل شهرا

صحت وادخل شدة طلبه فاذا تم الشدة فطلبه نزل تسليمه ولا اجل
 له في نيا لم قال كفى على انه بالخيار عشرة ايام او اكثر حتى يحل في البيع لا سيما
 على التسوية وان شدة طلبه في وقت بعينه احضره فيه ان طلبه كبر من وجوب
 حل فان احضره فيها والا جاز الحكم حين يظهر طلبه ولو ظهر بغيره ابتداء لا
 يجب عيشه فان غاب اهل مدة ذنابه وادبته ولو ولد له الحرب عيشه وادبته ملك
 ولو لم يعلم مكانه لا يطلب لانه عاجز ان يثبت ذلك في صدق الطالب في يمين
 زاد في البراءة بينة اقام الكفيل استدلالا في القينة غاب المكفول فلذلك
 ملازمة الكفيل حتى يخرجه وحيلة دفعه ان يدعى الكفيل على ان خصه كغائب غيبة
 لا تدري فيمن لم يوضع فان برهن على ذلك تنزع عنه الحق وتكون اختلافا
 فان لم يخرج له لتي ردة معروفة امر الكفيل بالذباب اليه الا حلف انه لا يدري موضعه
 ثم في كل موضع قلنا بذنابه الطالب ان يثبت وثقا بكفيلين ان الكفيل يثبت بالآخر
 ويبرأ الكفيل بالنفس بموت المكفول ولو عجز ارا دبه دفع توهم ان البعد
 فاذا نفذ تسليمه لم يثبت بيمينه وسبغ ما لو كفل بيمينه بموت الكفيل في طلب
 وارثه باحضاره سراجه لا بموت الطالب بل وارثه او وصيه بطالب الكفيل
 وقيل ببراءة ابيه منه والمذهب الاول ويبرأ بدفعه الامن كفل له حيث اراد
 في موضع يكره من حيث سواه قبل الطالب او لا وان لم يقبل وقت اتيه
 التكفيل اذا دفعته اليك فانما برئ ويبرأ بسله مرة قال
 سلمته اليك بجهة الكفالة او لا ان طلبه منه والا فلا بد ان
 يقول ذلك ولو شرط تسليمه في مجلس القاض سلمه فيه ولم يجر تسليمه
 في غيره به يفتي في زماننا لثبوت الناس في اعانة الحق ولو سلمه
 عند الامير او شرط تسليمه عند هذا القاض سلمه عند قاض آخر
 جاز يحرر ولو سلمه في السجن لو سجن هذا القاض او سجن امير
 البلد في هذا المهر جاز ابن ملك وكذا يبرأ الكفيل بتسليم
 المطلوب نفسه لمصوالم المقصود وتسليمه وكيل الكفيل بقبضه
 مقامه ورسوله اليه لا برسوله الى غيره كالا جني وفيه شرط
 قبول الطالب بشرط ان يقول كل واحد من هؤلاء سلمت اليك
 عن الكفيل ودر من كفالة اي يحكم الكفالة عيني والا لا يبرأ

ابن ملك كمال فليحفظ فان قال ان لم اوف ات به
 عندا فهو ضامن لما عليه من المال فلم يوافق به مع قدره عليه او
 عجز لجبر او مرض لم يلزمه المال الا اذا عجز بموت المطلوب او
 جنونه كما افاضه بقوله او مات المطلوب في الصورة المذكورة
 ضمن المال في الصورتين لانه خلق الكفالة بالمال بشرط متعارف
 فصح ولا يبرأ عن كفالة النفس لعدم التناهي فلو ابراه عنها فلم
 يوافق به لم يجب المال لفقد شرطه فيدعى بموت المطلوب لانه لو مات
 الطالب طلب وارثه ولو مات الكفيل طلب وارثه وررمان دفعه
 الوارث للطالب برئ وان لم يدفعه حتى مضى الوقت كمال المال على
 الوارث يعنى من تركه الميت عيني ولو اختلفا في الموافقة وعدمها
 فالقول للطالب لانه متكبر في حاله لانه لم يوافق على الكفيل خائنه وفيها لو
 اختفى الطالب فلم يجده الكفيل نصب عنه القاض وان لا يصدق الكفيل
 على الموافقة بالبحر ادعى على القاض عيشه او ماله وولم يبينها اجيدة
 ام روية ام شريفة لتج الدعوى فقال رجل لا مدعى عنه فاما كفيل
 بنفسه وان لم او انك عندا فعليه ان يغلق الالية فلم يوافق الرجل
 به عندا فعليه الالية اي التي بينها المدعى بالبينه او باقرار المدعى عليه ونج
 الكفالتان لانه اذا برهن الحق ابيان باصل الدعوى فتبين صحة
 الكفالة بالنفس فترتب عليها البرائة والقول لا اي الكفيل في البيان
 لانه يدعى صحة الكفالة وكلام التراج يفيد اشتراط اقرار المدعى عليه
 بالمال فليحرر لا يجبر المدعى عليه على اخطا الكفيل بالنفس في دعوى احد
 وقود مطلقا ومالا يجبر في قود واحد فقط وسرقه كقود لانه حق
 ادعى والمداد يلجبر الملازمة لا الجبر ولو اعطى برضا كفيلا في قود
 وقذف وقذف وسرقه جاز انفا فان كان ذلكا كلامهم التناهي
 حقوقه تعالى لا يجوز منه **قلت** وسبغ انما لا تنج بنفسه جود قود
 فليكن التوفيق ولا جبر فيه حتى يشهد شاهدان او ثلاثة
 عدل يعرفه القاض بالعدالة لان الجبر ليس شرعا وكذا تغيب المتهم
 فوايد لا يلزم احد احضار احد فلا يلزم الزوج احضار زوجته لسماع

وسمى عليها الا في اربع كقيل نفس وسجان فاض والاب في صورته
 في الاشياء وفي حاشيتها لابن الله. وبنها لا حكميات العادية الاب
 مطالب باحضار ذلك اذ انقلب وبنها القاض ياخذ كقبلا باحضار المدعى
 وكذا المدعى عليه الا في اربع. كقائه وما ذونه ووصي وكيل اذ لم يثبت المدعى
 الوصاية والوكالة. وفي شرح الجمع عن محمد اذا كان المدعى عليه مورا لا يجبر
 على الكفيل ولو كان غريبا لا يجبر اتفاقا بل حقه في العيان فقط انتهى بآراء
 الاصيل بآراء الكفيل الا كقيل النفس الا اذا قال لاحق لا قبل ولا لوصول
 ولا لبيته انا وصيه ولا لوقوف وانا. متولى في براء الكفيل شياه واما
 كفالة المال فتصح به ولو المال مجبور لا اذا كان ذكرا المال وبنا صحيحا الا اذا
 كان الدين مشركا كما سيجي لا في الدين قبل قبضه لا يجوز ظهره والى
 في مسألة النفقة المقررة فتصح مع انزاس فقط يموت وحلائق اشياه
 ولو كانت اخذوا منها بالاستحسان الحاجة لا بالقياس والاني بدل السعاية
 عنده بزازيه وكانت الحق بدل الكتابة والافه لا يسقط لانه لا يقبل
 التغير فيلغى اي دين صحيح ولا يفي الكفالة به واني دين ضعيف
 وتصح به ودين الصحيح هو ما لا يفي بسقط الا بالاداء او الالباء
 ولو حكما بفعل يلزم سقوط الدين فيسقط دين المهر بطلان وعنا
 لاي الزوج لالباء الحكمي من المال فلا يفي بدل الكتابة لانه يسقط
 بدونهما بالتغير ولو كفل وادى رجع با دى نحو بعت لو كفل بامر وبيعي
 فبدل ان يكفل متعلق بفتح عنه بالف مثال للعلوم ومثل للجهول بآرية
 امثلة بما لك عليه وبما يدركك في هذا البيع وهذا يسمى ضمان الدرك
 وبما يبعث فلانا فعلى وكذا قول الرجل لامرأة الفبر كفلت كمال النفقة
 ابداما دامت الزوجية فانه وما غصبك فلان فعلى ما هنا شرطية اي
 ان يبعثه فعلى لاما اشترته لما سيجي ان الكفالة بالبيع لا تكون بشرط
 في الكل القبول اي او لو دالة بانه بايعه او غصب منه الحال منه ولو
 باع ثانيا لم يلزم الكفيل الا في كمال وقيل يلزمه الا في اذا وعال به الغائب
 واشترط لاي ولو رجع عن الكفيل قبل البايعة صح بخلاف الكفالة بالآرية
 وبخلاف ما غصبك الناس او من غصبك من الناس او بانيك

او قتلك او من غصبته او قتلته فانا كفيله فانه باطل كقوله
 ما غصبك اهل هذه الدار فانا ضامن فانه باطل حتى يسمي انا
 بعينه او علقته بشي كاصريه ملايم اي موافق للكل له باحد امور
 ثلثة يكونه شرطا للزوم الحق نحو قوله ان استحق المبيع او جحد الموضع
 او غصبك كذا او قتلك او قتل اهلك او جحدك فغلب الدية
 ورضي به المكفول جائز بخلاف ان الكفالة مع او شرطا للمالك لا استيفاء
 نحو ان قدم زيد فعلى ما عليه من الدين وهو مفعلة قوله وادى والحال
 ان زيدا مكفول عنه او مضارب او مودعه او عاصبه جائز
 الكفالة المتعلقة بقدره له لتوسله للاداء او شرطا لتفدده اي الاستيفاء
 نحو ان عاب زيد عن المهر فعلى وامثلة كثيرة فهذه جملة الشرطيات
 التي يجوز تعليق الكفالة بها ولا تفي ان علقته بغير ملايم نحو ان
 است الرشح او جاء المظلة لا تعليق بالمظلة بطل ولا يلزم المال وما
 في الهداية سهو كما وره ابن الكمال نعم لو جعل اجملا تحت ولزم المال
 للحال فيسقط ولا تفي ايض بجملة المكفول عنه في تعليق واصنافه لا تجبر
 ككفلة بملك على فلان او فلان فتصح والتعبد للمكفول لانه
 صاحب الحق ولا يجزاه المكفول له وبه مطلقا نعم لو قال كفلت رجلا فعلى
 بوجهه لا يسمي جائز واني رجل اية به وحلف انه او بوري بزازيه وفي
 السراجية قال لصيفه وادى بخاف عار دابة من الذيب ان كل الذيب
 حمارك فانا ضامن فاطله الذيب لم يضمن نحو ما ذاب اي ثبت
 لك بمرح الناس معين المفعلة او ما ذاب عليك للناس او لا ضمان
 عليك فعلى مثال للناس ولا تفي بنفس حد وقصاص لان النيابة لا
 تجوز في العقوبات ولا يحل دابة معينة مستأجرة له وخدمة عبده
 معين مستأجر لا اي للخدمة لانه يلزم تغير المفعلة وعليه خلاف غير
 المعين لوجوب مطلق الفعل لا التليم ولا المبيع قبل قبضه ومزود
 وامانة باعينا فلو تبيلما في الكل ورر وبه الكمال فلو اهلك
 المستأجر مثلا لا شئ عليه كقيل النفس وحي ايضه المكفول ثمتا
 بكونه دنيا صحيحا على الشئ الا ان يكونه حبيبا ليجوز عليه فلا يلزم

علم الناس او علموا منهم
 فعلى مثال الاول ونحوه
 ما يبعث به احدا

الكفيل تبعاً لا حصل حائنه وكذا لو مضى بها او مضى بها على سبيل
ان سمي الثمن والا فمواته كما مر ومبعضها فاسداً او بدل صلح عن دم
وخلع ومهر حائنه والاصل انما يتبع بالاعيان المقصودة بنفسه لا بغيره
ولا بالامانات ولا يتبع الكفارة بنوعها بل بقول الطالب او ما به ولو
مضى لثاني مجلس العقد وجوز ان يثان بلا قبول وبه يقتضيه دور ويزان به
واقرة في البحر وبه قالت الاية الثلاثة فان نقل المص من الطرسوسي ان
الغنى على قولها واختاره الشيخ فاسم هذا الحكم لا يشك ولو اخبر عنها
بان قال انما كفيل بالفلان على فلان حال عينية الطالب او كفل وارث
المريض الملقى عنه بامره بقول المريض لو ارثته فكفل عنه جامع من الدين فكفل
به مع عينية الزمان صح في الصورتين بلا قبول اتفاقاً استحساناً لا تأويلية
فلو قال لا يجزي لم ينجح وقيل ينجح شرعاً وفي الفتحة السبعة او جرح في ان كفا
كان يرد عليه فقفها على المال ولو لم يزل غائب اهل بؤمر التزم بانتقاره او
بطالب الكفيل لم اره ويشيخ عياناً ومحنة ان ينتظر لا عياناً كفاً وقيدنا
بامره لان تبرج الوارث بضمته في غيبته لا ينجح وروى الحسن الله ولو ضمنه
بعد موته صح سماعه وعلق قول الشافعي ما مره وفي البرازية اختلف في الاجابة
والاشياء فالقول للمخبر ولا يتبعه بدليل ساقط ولو من وارث عن
بيت مفلس لا اذا كان بكفيل او من مواع او ظهر له مال فنتج
بعده اذن ملك او لم يدرين بعد موته فتج الكفاية به فان حفر بيتاً
على الطريق فيختلف به شيء بعد موته لزمه ضمان المال في ماله وثمان
النفس على عاقلة بثبوت الدين مستند الى وقت السبب وهو كغير
الثابت حال قيام الذمة بحد وهذا عنده وحجاً مطلقاً به قالت الثلاثة
ولو تبرج به احد صح اجماعاً ولا يتبع كفاية الوكيل بالثمن للموكل فيما وكل
ببيعته لان حق القبض له بالاصال فيبصر ضامناً لنفسي ومفاده ان
الوصي والناظر لا يتبع ضامنهما الثمن عن الشئ فيما عاده لان القبض اهرم
والذوا برأه عن الثمن صح وضمننا ولا يتبع كفاية المضارب لرب المال
اي بالثمن لما مر ولا ان الثمن امانة عندها فالضمان تغيير حكم الشرع ولا يتبع
للمشرك بدليل مشترك مطلقاً ولو بارث لانه لو توج الضمان مع الشركة

بغير

بغير ضامن لنفسي ولو صح حصته صاحبه يودي للمضرة الدين قبل
قبضه وهذا لا يجوز نعم لو تبرج جاز كما لو كان صفتين ولا يتبع الكفاية
بالعدة لانه شبه المراهق ولا بالالمخاض اي تخليصه من بسخن بغيره
عنه نعم لو ضمن تخليصه ولو بشر ان يذروا الا فيرد الثمن كما في الدرك
عيني فائدة من ادعى بكفاية فاسدة رجع كغيره جامع الفصولين ثم قال
ونظيره لو كفل بيد الكتاب لم ينجح فخرج بما ادعى اذا حسب انه خبر عن ذلك
لضمانه ان ينفق واقرة المص فليحفظ ولو كفل بامر اي بامر المظلوب
بشرط قوله عني او عني انه على وهو غير جزي وعبد فخرج برين ابن ملك
رجع عليه بما ادعى ان ادعى بما ضمنه والا فبما ضمن وان ادعى ملكه لغيره
بالادنى وكان كالتكليف وكما لو ملكه برأيه او ارث عيني وان بغيره لا
يرجع لغيره الا اذا اجاز في الجاس فخرج عداً به وجعله الرجوع بلا امر ان
برأيه الطالب الدين ويؤكله بقبضه ولو ابلج ولا يطالب كفيل حبلاً بال
قبل ان يودي الكفيل عنه لانه عليه بالاداء نعم لكفيل اخذ رهن من الاجل
قبل ادائه حائنه فان لزم الكفيل لانه اي لازم هو الا حبيل ايقه حتى يخلصه
واذا حيس هذا اذا كفل بامره لم يكن على الكفيل للمطلوب دين
مثله والا فلا ملازمة ولا حبس سماعه وفي الاشياء اداء الكفيل
يوجب برائتها للطالب الا اذا اراد الكفيل على مده بونه وشرحا
برأوه نفسي فقط ويرى الكفيل باداءه الا حبيل اجماعاً الا اذا
برهن على ادائه قبل الكفاية فبشرافه فقط كما لو حلف بحد ولو ابرأ
الطالب الا حبيل او اخر عنه اي اجل يرى الكفيل تبعاً لا حبيل الا حبيل
النفس كما مروا في الدين عنه تبعاً لا حبيل الا اذا حبيل المالك تب
عن قتل العبد بالان ثم كفل ان ثم بخر المالك تب تأخوت مطالبة المصلا
الا عتق الا حبيل وله مطالبة الكفيل الان اشباه ولا يتبع
لعدم تبعية الاصل لا يفرج نعم لو كفل بالحل مؤجلاً تأجل عنها لانه جليل
على الكفيل تأجيل عليها وحبس بشرط قبول الا حبيل الا برأه الا حبيل
لا الكفيل الا اذا وصية او تصدق عليه بحد **ط** وفي فمادى ابن
نجيم اجله على الكفيل يتأجل عليها وعزاده الى وصي القديسي فليحفظ وفي

له حجة

القينة طالب الدين الكفيل فقال له اصر حتى يجني الاصيل فقال لا
 تعلق عليه انما تعلق عليك هل براء اجاب نعم وقبل لا وهو المختار
 واذا حل الدين الموجه على الكفيل بموته لا يحل على الاصيل فلو اذاه
 وارثه لم يرجع له الكفالة بامره الا الى اجله خلافا لغيره لا يحل الموجهل
 على الكفيل اتفاقا اذا حل على الاصيل به اى بموته ولو ما جاز الطالب
 ورر صالحا احدهما رب المال عن الف الدين على نصفه مثلا ببراءة الا ان
 المسئلة مرتبة فاذا اشترى براءتها او براءة الاصيل او سكنت ببراءة او اذا
 شرط براءة الكفيل وحده كانت خشي الكفالة لا اسقاطا لاصل الدين فبراء
 هو وحده عن خمسمائة دون الاصيل فتبقى عليه الف فيرجع عليه الطالب
 بخمسمائة ثم الكفيل بخمسمائة لو بامره ولو صالحا على جنس آخر رجوع
 بالالف كما مر صالح الكفيل الطالب على شئ يسير به عن الكفالة لم يرجع الصالح
 ولا يجب المال على الكفيل خاتمة وهو باطلاقة بيع الكفالة بالمال وان نفس
 بحر قال الطالب للكفيل بربيت الى من المال الذي كلفت به رجوع الكفيل بالمال
 على المطلوب اذا كانت الكفالة بامره لا قراره بالتقبض ومفاد براءة الكفالة
 المطلوب للطالب لا قراره كما كفيل وفي قوله للكفيل بربيت لما الى
 او ابرائكم لا يرجع كقولك انت في حل لانه ابراء لا اقرار بالتقبض خلافا لابي
 يوسف في الاول اى بربيت فانه جعله كالاول اى الى قيل وهو قول
 واختاره في الهداية وهو اقرب الاحتمالين لمكان اوله من مزايا العفانية
 واجمعوا انه لو كتبه في العسك كان اقرارا بالتقبض عملا بالف وفي هذا كله
 مع غنية الطالب ومع حضرة بروج الدين في البيان مراده اتفاقا لانه الجمل
 ومثل الكفالة الخوالة وبطل تعليق البراءة من الكفالة بالشرط
 الفيد الملام على ما اختاره في الفتح والمواج واقوله المصنف وفي المتوقفا
 لكن في النذر ظاهر الزيل وغيره ترجيح الاحلاق في كفاية المال لان
 في كفاية النفس تفصيل يسوق في الخاتمة لايستد اصيل ما ادعى الا الكفيل
 بامره ليدفعه الى الطالب وان لم يعطه طالبه ولا يعمل منه عن الاداء لو
 كفلا بامره والاعل لانه جمل الاستداد بوجه واقره المصنف لكنه قدم قبله
 ما كان له فيرجع وان رجع الكفيل به طالب لانه ما ملكه حيث قبضه على

وجه الاختصاص فلو علم وجب الرسالة فلا تمتعه امانه خلافا للثاني ونحوه
 رده على الاصيل ان غرض الدين بنفسه ورر فيها يتعين بالتعيين كمنه
 لا فيما يتعين كمنه فلا يندب ولو رده هل يطالب للاصيل الا شبه
 نعم ولو غنيا عنه امر الاصيل كمنه ببيع العينة الى بيع الدين بالزك
 شية لبيعها المستقرض باقل ليقضه ويند اخذها الهاء الربا وهو مكروه
 مذموم شرعا لما فيه من الاعراض عن مبرة الا قراض ففعل الكفيل ذلك
 فالبسوه للكفيل وزيادة الزك على لانه العاق ولا شئ على الامر لانه اما ضمان
 الخسران او توكيل بمجهول وذلك باطل كقول علي بن رجل با ذاب له او با
 قضى له عليه او بالزمن له عيانة الدرر لزوم بلا خيرة وفي الهداية وهذا ما ضرب
 به المستقبل كقولنا طلال الله بفاك فغاب الاصيل خبر من المدعى على الكفيل
 ان له على الاصيل كذا لم يقبل بمرأته حتى يحضر الغائب فيدفعه عليه فيزده بقا
 للاصيل وان جبرهن ان له على زبد الغائب كذا من المال وادى الى اخر
 كفيل قضى بالمال على الكفيل فغضط ولو زاد بامره قضى عليها فلكفيل
 الرجوع لان المكفول به هناك مطلقا فامكن اثباته بخلاف ما تقدم وهذه
 حيلة اثبات الدين على الغائب ولو خاف الطالب موت الشاهد فواته
 مع رجل ويدعى عليه مثل هذه الكفالة فيغير الرجل بالكفالة ويكره الدين
 فيبرهن المدعى على الدين فيقبضه على الكفيل والاصيل ثم يبرأ الكفيل
 فيبقى المال على الغائب وكذا الخوالة وما دعه في الفتح واليه كفاية بالدرك
 تسليمه منه لبيع كشفقة فلما دعوى له كلفته شهادته في حكم كتاب
 فيه باع ملكه او باع ببعائه فاذن فانه تسليم ايضا كما لو شهد بالبيع عند
 الحاكم قضى بما اول لا يكره تسليمه شهادته في حكم ببيع مطلق عما ذكر
 او كلفته شهادته على اقراره بالدين لانه جبر واجبار فلا تناقض ولم يذكر الحكم
 لانه وقع اتفاقا باعتبارها وترهم قال الكفيل ضمنه كتاب الا شهود قال
 الطالب هو حال قال قول المصنف لانه يشكر الطالبية وحكم اى الحكم المذكور
 في قوله لك على ما لا يشهد مثلا اذا قال الاقرب وهو المقر له حاله لان المقر
 له يشكر الاجل والحيلة كمن عليه ويرجع موجهل وخاف الكذب او حذره بقراره
 ان يقول هو حال او موجهل فان قال حال الكثرة ولا حرج عليه في بيع ولا حرج

حنا من الدرك اذا استحق البيع قبل القبض . على البائع بالتبني او غيره
 الاستحقاق لا يتحقق البيع على الظاهر كما هو صحيح ضمان الزاوي ان الموقوف
 في كل سنة وهو ما يجب عليه في الذمة بقرينة قوله والرسوخ به اذا الراس بجزء
 المقاسمة باطل منه خلاف ما اختلف في البيع ويجوز الربيع الراس في كل ما
 يجوز فيه الكفالة . يحتاج التوثيق منقوض بالدرك لجواز الكفالة به دون
 الراس وكذا التوايب ولو بغير حق كجبايات زماننا فانما في المطالبة كالدون
 بل فوفا حتى لو اخذت من الاكابر فله الرجوع على مالك الارض وعليه الفتوى صدر
 الشريعة وقره المصوب ابن الكمال وقوله سئل الائمة باذا امر به طابق فلو
 ملكا في الامر لم يعتبر امره بالرجوع ذكره الاكل وقا لو امن قام بتوزيعه
 بالعدل اجموع عليه فلا يفسد جث عدل وهو ما ورد في وكالة البرازية
 قال لرجل خلت من مصادرة العوالي او قال الاسبب ذلك فخلصه رجوع
 بلا شرط على الصريح **قلت** وهذه تقع في ديارنا كثيرا وهو ان الصواب ان
 يسلك رجلا ويجب فيقول لاخر خلتني فخلصه بمبلغه فيرجع بغير
 شرط الرجوع بل في الامر فله كذا بخط المصعب على ما يشاء عليه فوط
 والفتنة اي النصيب من الثابتة وقيل هي الثابتة المدة خلفه وقيل
 غير ذلك واما ما كان فالكفالة بها صحى صدر شريفه قال رجل لاخر
 اسلك هذا الطريق فانه من فلك واخذ ماله لم يرضه ولو قال
 انه كان مخدوما واخذ ماله فاما ضمانه من المالك بحاله ضمن هذا
 وورد على ما تقدم بقوله ولا يبيع بحالة المكفول عنه كما في الشبهة الثانية
 والاصل ان الموقوف انما يرجع على الفار اذا حصل الفوري في ضمن الموقوف
 او ضمن الفار صفة السلامة للمفروض نصا وروا عنه في الاشياء
 ومرت في امر الكفالة **فروغ** ضمان الفوري الحقيقة هو ضمان الكفالة لله
 للمكفيل منع الاصيل من السفر لو كفى الله حاله بخلصة مباداة او
 ابراء وفي الكفيل بالنفس برونه اليه كما في الصوري اي لو بامره
 قام عن غيره بواجب بامره رجوع بما وضع وان لم يشترط كما امر بانفاق
 عليه بقبضا . دينه الا في سائر امره بتعويض عن عهده وباطل عام
 كفارة وبإدائه زكاة ماله وبإيهاب فلانا عن الفاني كل موضع يملك

المؤلف

المدفوع اليه المال المدفوع اليه مقابل ملك مال فان المور يرجع
 بلا شرط ولا خلا . تمامه في وكالة السراج والكن من الاشياء و
 في المصلحة الكفيل للمصلحة بالاراء على الرجوع من الدين لا بغيره
 المنكاح بينها ثوب غاب عن دلال الاضمان عليه ولو غاب عن صاحب
 الخانوت ومقدمه وموافقا على من فعله فيه الثوب ولو طاف
 به الدلال ثم وضعه في خانوت فملك ضمن الدلال بالاتفاق ولا ضمان
 على صاحب الخانوت عند الامام لانه مودع المودع دلال معروف في
 يده ثوب يتبين انه مسروق فقال ردوت على الذي اخذت منه براء
 لو قال طالب غريمي في مصر كذا فاذا اخذت ماله فلك عشرة . منه يجب
 اجر المسئل لايزاد على عشرة مطلقا وافتيق بان ضمان الدلال والسماء
 الثمن للبائع باجل لانه وكيل بالاجور وذكره ان الوكيل لا يبيع ضمانه لانه
 يصير عاملا لنفسه فليحرر **فائدة** ذكره الطرسوسي في مؤلفه ان مصداق
 السلطان لا رباب الاموال لا يجوز الا لعمال بيت المال مستلما لاني
 عمره صاوريا هرة انتهى وذلك حين استعمل على البحر ثم عزله
 واخذ منها ثمن عشرة الفانم دعاه للعمل فابى رواده اليه وعينه واراد
 بعمال بيت المال خدمة الذين يجيئون اموالهم من ذلك كسبه اذا تسعوا
 في الاموال لان ذلك دليل على خيانتهم ويخرج كسبه الاوقاف ونظرا اذا
 تسعوا وتعاطلوا انواع الدواب والامكن فليكن اخذ الاموال منهم
 وعزله من عرف خيانتهم في وقف معين رد المال اليه والاحق
 في بيت المال منه وبجروفي التلخيص لو كفل الحال موجلا ما خرج عن الاصيل
 ولو قرضا لان الدين واحد **قلت** وقد مضى انما جيل القرض
 لان الدين واحد . وقد مضى ان لا يكون السفر قبل
 حلول الدين وليس للدين منفعة ولكن ربا فمعه فاذ حل منفعة
 ليوفيه واستحسن ابو يوسف اخذ كفيل شهر الامراة طلبت
 كفيل بالنفقة لسفر الزوج وعليه الفتوى وفاس عليه الحق ببقية
 الدين كانه مع الفارق كما في شرح الوهبانية للشبهة الثانية لكون في
 المستظومة الحجيبة لو قال مدبون مراده السفر واجل الدين عليه ما

استقر وطالب الكفيل قالوا يلزم عليه عطاء كفيل يعلم لو حبس
الكفيل قالوا اجازة اذا اراد حبس كفيله لانه قد كان ذالاجل
حبس بغير اذنه بفعله ثم الكفيل انما يست قبل الاجل لا شك ان الدين في
ذو الحال حل عليه فالوارث ان اداه لم يرجع به من قبل ما التاجيل ثم **باب**
كفالة الرجلين دين عليها لا حرة بائنة اشترى بامنه عبدا بانه وكفل كل عن
صاحبه بامره جاز ولم يرجع على شريكه الا باذنه زيدا على النصف او ثلث
جهة الاصاله على التباينة ولا توجب بنصفه لادى الى الدور وروى ان كفلا
عن رجل بشي وبالتعاقب بان كان على رجل دين فكفل عنه رجلا من كل واحد
منها بحجبه منفردا ثم كفل كل من الكفيلين عن صاحبه بامره بالجميع وبهذه
القيود خالفته الاول فما ادى احدهما يرجع بنصفه على شريكه لكونه الكفل
كفالة هنا او يرجع ان شاء باكمل بامره وان ابراء الطالب احدهما اخذ
الطالب الكفيل الاخر بكفله بحكم كفالة ولو افرق المقتضى وعليه ما دين
اخذ الفريم با شاء منها بكل الدين لتضمنها الكفالة كما مر ولا رجوع على صاحبه
حتى يودي اكثر من النصف لانه كاتب عبده بكتابة واحدة وكفل كل
من العبد بن عن صاحبه حتى استحسن او فادى احدهما يرجع على
صاحبه بنصفه لاستوائهما ولو اعتق المولى احدهما والملك الآخر
حتى واخذ اياها منها بحجبه من لم يعتق لم يعتق بالكفالة والاخر بالاصالة
فان اخذ المعتق يرجع على صاحبه بكفالة وان اخذ الاخر بالاصالة واذا
كفل شخص عن عبده مالا موصوفا بكونه لم يظهر في حق مولاه بل في حق
بعد عتقه كمال لزمه باقرار او استقراض او استهلاك ودفعه فهو ك
المال المذكور حال وانه لم يسمى المولى لم يولد له على العبد وعدم مطالبته
لعسرة والكفيل غير مفسر ويرجع بعد عتقه لو بامره ولو كفل موصوفا
تاجل كما مر ادعى شخص رقبته عبدا فكفل به رجل فمات العبد المكفول قبل
تسليمه فبهره المدعى ان كان له ضمن الكفيل قيمته لجواز ازالة اعيان المضمونة
كما مر ولو ادعى على عبده مالا فكفل بنفسه اي بنفسه العبد رجل فمات العبد
برى الكفيل كما في البور ولو كفل عبدا غير مدبون مستغرق عن سببه
بامره جاز لان الحق له اذا اعتق فاداه او كفل سيده عنه بامره فانما

على الاصيل لكونه
كفل بالكل شيء

ولو بعد عتقه لم يرجع واحد منها على الاخر لانفقوا غير موجبة
للا رجوع لان كلا منهما لا يستوجب ديناً على الاخر فلا تنقلب موجبة
له بعد ذلك كما لو كفل رجل عن رجل بغير اذنه قبله فاجازة لكفاله لم تكن
الكفالة موجبة للرجوع لما قلنا وقلنا فائدة كفالة المولى عن عبده وجوب
مطالبة بايقاف الدين من سائر امواله وفائدة كفالة العبد عن مولاه
تعلقه اي الدين برقبته وهذا المبدأ من شأنه في شروحه والداعي لم
كتاب الحوالة هي لغة النقل وشروط نقل الدين من ذمة
المجمل الى ذمة المجال عليه هل يجب توجب البراءة من الدين المصحح نعم
فتحة المدبون مجمل والدين محتمل ومحتمل له ومحتمل له وميزا و
حامس وهو هل فتحه ومن يقبله محتمل عليه وعلى عليه فالفرق
بالصلة وقد تحذف من الاول والاحتمال محتمل به والحوالة شرط الصحة في
الكل بلا خلاف الا في الاول وهو المجمل فلا يشترط على المجمل رتبة ثلثية
عن المواب بل قال ابن الكمال انما شرط القدر في الرجوع عليه فلا
اختلاف في الراجح لكن استظهر الاكمل ان ابتداء ان من المجمل شرط
ضرورة والا لا اراد بالرضا القبول فان قبوله في قبض الايجاب
شرط الانقضاء ويحرم البديع كمين في الدرر وغيبا الشرط قبول احتمال
او تاييده ورضا الباقيين لا حضورا واقعة المص ويصح في الدين الكفول
لان العين زاوية في الجورة ولان في الحقوق انتهى وبه عرف احواله
الفاذي بحقه من غيبته مخزاة لانقضاء وكذا احواله المستحق بمعلومه في
الوقف عما انظر منه ثم قال بعد ورقتين وهذا في الحوالة المطلقة
ظاهر وانما المقيدة ففي البور ان مال الوقف في يد الناظر ينبغي ان يرضح
كالا حالة علم الموصي والا لا تلتزم مطالبته انتهى ومقتضاه صحة كفا
الفقهاء وعندى فيه تردد وبرى المجمل من الدين والمطالبة جميعا
بالقبول من احتمال الحوالة فلا يرجع احتمال على المجمل الا بالتوى بالفسر
وبعد هلاك المال لا جبراته مقيدة بسلامة حقه وقيدته في البور بان
لا يكون المجمل هو المحتمل عليه ثانيا وهو باحد امرين ان ينجي احتمال عليه الحوالة
ويحذف ولا يبينه له اي محتمل ومجمل او يموت المحتمل عليه فقل بغير

عبرين ودين وكفيل وقال لهما وياي فلان الحكيم ولو اختلفا فيه اي
في موته مفك او كذا في موته قبل الاداء او بعده فالقول للمجتال
مع يمينته على العلم تم كنه بالاصل وهو القصة زليعي وقيل القول للمجتال
بيمينته فنه طالب المحتال عليه المجتال بما اي يمثل ما حال به مدعيه فنه
بامره فقال المجتال اما احلت بين ثابت عليك لم يقبل قول بل ضمن
المجتال للدين للمحتال على الكاره وقيل الحوالة ليس امر بالدين بل هو برونه
وان قال المجتال للمحتال احلتك على فلان بمعنى وكلت لك لتقبضني فقال
المحتال بل احلتني بدين عليك فالقول للمجتال لانه منكر ونقض الحوالة يستعمل
في الوكالة احوال بالاحتمال كونه ووجهه باذ او مع رجلا الفانم احوال
بها غيره حجت فان هكلت الوديعه يرى المودع وعاد الدين على المجتال لان
الحوالة مقيدة بما بخلاف المقيدة بالمقصود فانه لا يبرأ لان مثله كخلفه
ونتهجه اذ بين خاص فصارت الحوالة المقيدة ثلاثة اقسام وحكمها ان
لا يملك المجتال مطالبة المحتال عليه ولا المحتال عليه فنه للمجتال مع ان المحتال اسوة
لغيره المجتال بعد موته بخلاف الحوالة المطلقة كما بسط خبره وغيره باع
بشرط ان يحيل على المشتري بالثمن غير ما له اي للبايع بطل وباع بشرط
ان يحال بالثمن صح لانه شرط ملائم لشرط الجوده بخلاف الاول اذ لا حال في
الحوالة الفاسدة فهو باطل ان شاء رجع على المحتال القابل وان شاع رجع
على المجتال وكذا في كل موضع ورد الاستحقاق بزازيه وفنا ومن حو
نشا والحوالة ماله شرط فيها الا عطا ومن الثمن دار المجتال مثلا ليجوز
عن الوفاء بالثمن نعم لو اجاز جاز كما لو قبله المحتال عليه بشرط الا عطا
من الثمن داره ولكن لا يجبر على البيع ولو باع بجبر على الاداء ولا
يعصى بما جيل عقدا فلو قال ضمن بالك على فلان على ان احبك به على
فلان على الا شرا انصرف التاجيل لا الدين لانه لا يبرح تاجيل عقد الحوالة
بحر عن المحيط وكبرت السفينة بضم السين وتفتيح وفتح التاء وهي
اقراض لسقوط خطر الطريق فكانه احوال الخطر المتوقع على المستقرض
فكانه في معنى الحوالة وقالوا اذا لم تكن المنفعة مشروطة ولا متعارفة
فلاباس **فرع** في النذر والبحر عن حرف البرازية ولو ان المستقرض

وهب

وهب منه الذل لوجه الزايد لم يجر لانه مشاع يحتمل القسم ولو توكل
المجتال عن المحتال بقبض دين الحوالة لم يبرح ولو شرط المحتال الضمان
على المجتال وبطلب اياها لان الحوالة بشرط عدم براءة المجتال كقوله
حاشيه وخبره عن الثاني لو غاب المحتال عليه ثم جاء المحتال واوعى وجوده المال
لم يصدقه وان برأى لانه المشهور وعليه غائب فلو حاضرا ومجرد الحوالة
ولا يثبت كان القول له وجعل وجوده فنه **فرع** الاب او الوصي اذا
احال بال يتيه فان كان خيرا لا يتيه باذ كان الثاني اصله سراجيه
والا لم يجر كما في مضاربة الجوهرة **قلت** ومفادها عدم الجواز لو
ش ويا او تفا ربا وبه جزم في الثانية والوجه لانه لا اشتغال
بما لا يفيد والعقد انما شرعت للفائدة **كتاب** القضاء والمجاز
اكثر المنازعات تقع في الديون والبياعات اعتبرها بما يقطعها هو بالبد
ويقتصر لغة الحكم وشرعا فصل الخصومات وقطع المنازعات وقيل خبر
ذلك كما بسط في العلقات واركانها ستة على ما نظره ابن الفرس
بقوله **فرع** اطراف كل قضية حكيم ست يكون بعدا
التحقيق حكم ومحكوم به ولا يحكم عليه حاكم وطريق اهلا اهل الشهادة
اي ادايرها على المسلمين كذا في الخواشي السعدية وبه وعليه ان الكافر
يكون تقليده القضاء يحكم بين اهل الذمة ذكره الزليعي في التحكيم وشرط
اهلية شرط اهلية فان خلا منها من باب الولاية والشهادة اقوى لانا
ملزمة على الفسخ والقضاء ملزم على النظم فلذا قبل حكم القضاء بغير
من حكم الشهادة ابن كمال والفا سق اهلا فيكون اهلا لكنه لا يقبل
وجوبه ويا لم يقلده كقابل شرادة به يفقه وقيدته في القاعدية بما اذا
غلب على طلبة صدقه فليحفظ ورروا استثنى الثاني الفاسق فاما
الجاه والمروة فانه يجب قبول شهادته بزازيه قال في النزه وعليه فلما يثم
ايضا بتولية القضاء حيث كان كذلك الا ان يفرق بينهما انتهى **قلت**
سبيح تضعيفه فراجع وفي معوضات المفتي ايا السعد والملا فنه
الش او في قضية زماننا في وجود العدالة ظاهرا او رد الامر
بتقديم الافضل في العلم والديانة والعدالة والعدل لا تقبل شهادته على

عدوه اذ كانت دينية ولو قضى القاض بها لا ينفذ ذكره يعقوب
 باشا خلا بغير قضاؤه عليه كما تقرر ان اهل اهل الشريعة قال
 المصنف وافق مفتي مصر شيخ الاسلام امين الدين بن عبد الغال قال
 وكذا يحل العدو لا يقبل على عدوه ثم نقل عن شرح الوهبانية انه لم ينقل
 عندنا ويشفي النفاذ لو القاض عدلا وقال ابن وهبان بكنا ان يعلم
 لم يكن وانه بشرى دة العدول بحض من الناس جاز انتمى **قلت** واعتمد
 القاض محب الدين في منظومته فقال ولو على عدوه قاض حكمه ان كان عدلا
 صح ذاك وانبرم واقترب بعض العلماء وقصلا ان كان بالعلم قضى من
 يقبلا وان يكن بحض من الملا وبشرى دة العدول قبلا **قلت** لكن
 نقل في البحر والعيني والزيلعي والمصنف وغيرهم عند سلة التعليل من الجاز
 عن التامحي في تهذيب ادب القاض للخفاف ان من لم يكن شرعا لم يكن
 قضاؤه ومن لم يكن قضاؤه لا يعتمد على كتابه انتهى وهو صحيح او كما تخرج
 فيما اعتمد المصنف كالا يخفى فليعتمد وبه افق تحقيق الشريعة الربيع ومن
 خط نفعت انه لو قضى عليه ثم اثبت عداه وبطل قضاؤه في حفظ
 وفي شرح الوهبانية للشيخ بلال بن ابي ثعلبة العداوة بخو قد فوج
 وقيل ولا يلجأ فيه نعم هي تمنع الشراة فيها وقعت فيه الحاصية
 كشرارة وكيل فيها وكل فيه موصى وشريك والفسق لا يصح مقتبلا لان
 الفتوى من امور الدين والفسق لا يقبل قوله في البيانات ابن
 حنبل زاد العيني واختاره كثير من المتأخرين وجزم به صاحب
 المجمع في حاشيته وله في شرح عبارات بليغة وهو قول الائمة الثلاثة
 ايضا وظهر ما في التوضيح ان لا يحل استفتاء اتفاقا كما بسط المصنف
 وقيل نعم يصح وبه جزم في الكثرة لانه يجزئ من اربعة الخطا ولا خلاف
 في اشتراط اسلامه وعقله وشرط بغيرهم بتقطعة لحرية وذكره كوريتي
 ونسلفه فيصح افتاء الاخرس لا قضاؤه ويكتفى بالاشارة منه لان
 القاض للزوم صيغة مخصوصة كحكم والزمت بعد دعوى صحيحة واما الاطر
 وهو من يسمع الصوت القوي فالاجابة الصحيحة بخلاف الاصم وبغيره القاض
 ولو في جمل القضاء هو الصحيح من لم يجام به طهرية وسير في ماخذ

القاض كما مفتي بقول ابن حزم على الاطلاق ثم يقول يوسف ثم
 يقول محمد ثم يقول زفر بن الحسن بن زياد وهو الاصح منه وسراجيه
 وعبارة الزهر ثم يقول الحسن فتنبه ووجه في الحاشية اعتبار قوة المدرك
 والاول اضطر نذر ولا يجزئ اذا لم يكن مجتهدا بل المقلد في حاشية منته
 لا ينفذ حكمه وينقض هو المختار للفتوى كالبسط المصنف في فتاويه وغيره
 وقد مناه اول الكتاب وسبج وفي القياس وغيره اعلم ان كل موضع
 قاله الراي فيه للقاض فالمراد قاض لمكة الاجرة وانتهى وفي الخلاصة واما
 ينفذ القضاء في المجتهد منه اذا علم انه مجتهد فيه والافلا واذا اختلف
 مفتيان في جواب حادثة اخذ بقول افترقا بعد ان يكونا او رجعا
 سراجيه في الملحة واذا اشكل عليه امر لا راي له فيه شاور
 العلماء ونظر احسن اما ويلهم وقضى بآراء صوابا لا بغيرة الا ان يكون
 غيره اقوى في الحق ووجه الاجراء فيجوز تركه ثم قال وان لم يكن
 مجتهدا فعليه تقليد جم واجماع رايههم فاذا اختلفت خلافة لا ينفذ حكم المصنف
 شرطا لنفاذ القضاء في ظاهر الرواية وفي رواية النوادر لا ينفذ في
 القرى وفي عقار لا في ولاية علماء الصحاح خلاصة وبه يقنع بزازية
 اخذ القضاء بشوة للسلطان او لقومه وهو عالم بها او بشفعة
 جامع الفصولين وقتا وى ابن نجيم او رتشي هو او اعوانه بعل
 شر نبلاية وحكم لا ينفذ حكمه ومنه ما لو جعل لموليه مباحا في كل شر
 ياخذه منه ويفقدض اليه قضا وناحية فتاوى المصنف في الفتحة
 من قلة بواسطة الشفعا لكن قلدا حجابا ومثله في
 البرازية بزيادة وان لم يحل الطلب بالشفعا وذلك ان عدلا
 منفقا باخذاء او بغيره وخصا لانها المعظم استحقة العزل وجبا
 وقيل يغزل وعليه الفتوى ابن الكمال وابن الملك وفي الخلاصة
 عن النوادر لو فسق او ارتد او عصى ثم صلح او ابرم فهو على قضا
 وما قضى في نفسه ونحوه باطل واعتمده في البحر وفي الفتحة اتفقوا
 في الامرة والسلطنة على عدم الانعزال بالفسق لانها مبينة على
 القهر والعقبة لكن في اول دعوى الخاتبة الولا كالقاض في حفظه وبني

ان يكون موقفاً في عهده وعقلاً وصلاً وفهمه وعلماً بالسنة و
 الآثار ووجوه الفقه والاجراء وشروط الاولوية لتعذره على ان يكون
 خلو الزمن عنه عند الاكثر منه فتنتج تولية العاهل كمال ويجزم بقوى
 غيره كمال في ايمان البرازية المفتة بفتنة بالديانة والقاضي يقتضي بانظار
 دل ان الجاهل لا يمكن القضاء بالفتوى فلا بد من كونه الحاكم في الدعا
 خارجة عن عالم الدين كالكبريت الاحمر وابن الكبريت الاحمر وابن العلم
 ومثله فيما ذكر المفتة وهو عند الاصوليين المجهدة اما من يحفظ اقوال
 المجتهدين مفتت وفتواه ليست بفتوى بل هو نقل كلام كاتب طالب
 الهمام ولا يطلب القضاء بقلبه ولا يطلب ان يلبس في الخلاصة طالب
 الولاية لا يول الا اذا اتعين عليه القضاء وكان التولية مشروطة
 او ادعى ان العزل من القضاء القاض الاول بغير حجة نهر قال واستجب
 الش فنية والمالكية طلب القضاء في حال الذكر لنشر العلم ونحوه المقلد
 الا قدروا الاول به ولا يكون خطا عليه طاجيا راعيا لانه خليفة
 رسول الله وفي اطلاق اسم خليفة الله خلاف ما ترخا فيه وكرهه كترها بالتقليد
 اي اخذ القضاء من خاف الحيف اي الظلم او البور يكفي احدهما في
 الكراهية ابن كمال وان تعين له او امثله لا يكره فتح ثم ان المحضر فرض عين
 والا كفاية بحكم والتقليد رخصة اي مباح والترك عزية عند العامة
 جزا به فالاول عدمه ويحكم على غير اهل الدخول فيه قطعاً من غير
 في الحرمة فنية الاحكام الخفية ويجوز تقليد القضاء من السلطان
 العادل والناظر ولو كان فزاد ذكره مسكين وغيره الا اذا كان بمنفعة عن
 القضاء بالحق فيجزم ولو فقد وال لغلبة كفر وجب على المسلمين
 تعيين وال و امام للجمعة فتح ومن سلطان الخوارج واهل البغي واذا
 صححت التولية صح العزل واذا رفع قضاء الباعث الى قاض العدل نفذ
 قيل لا وجه جزم الناصح فاذا قل طلب ديوان قاض قبله بعينه السجلات
 ونظر في حال المحبوسين في سجن القاض واما الجوس في سجن الوال فقل
 الامام انظر في احوالهم من لزما دوابه والا اخلقه ولا يبيت احد
 في ثبده الا رجلاه طلوباً بدم ونفقة من ليس له مال في بيت المال يجوز

اقر منهم بحق اوقامت عليه بينة الزمة الجبس ذكره مسكين و
 قيل الحق والامانة على عليه بقدر ما يرى ثم يطلق بكفيل بنفسه فانه
 نادى عليه شراً ثم اخلقه وعمل في الودائع وغلطات الوقف بينة
 او اقرار ذي اليد ولم يفعل المولى بقول المعروف لالتجاة بالرعابا وشدة
 الفرد لا تقبل خصوصاً بفعل نفسه ودرر ومفاده ردنا وادع اخره
 قلت لكن افته قاضي الهداية بقبولها وبتعويض نجيم فتنبه الا ان يقر
 ذواليد انه اي المعروف سلم اي الودائع والغلطات اليه فيقبل قوله
 قوله فيها انما لزيد الا اذا بدا ذواليد بالاقرار للغير ثم اقرت بقبول القاض
 اليه ما قر القاض بانه لا يقر فقبل للمقرر الاول ويضيق المعرف فتمت او
 مثله للقاض باقراره الثاني يسلم لمن اقر له القاض ويقض في المسجد
 ويختار مسجد في وسط البلد يرسب للناس يستدبر القبلة
 كخطيب ومدرس حائنه واجرة المحضر على المدعي هو الاجل يخرج عن
 البرازية وفي الحائنه على المتمر وهو الصحيح وكذا السلطان والمفتي
 والفقيه او في داره وياذن عموماً ويرد هدية الشكبة للتقبل بل ان
 كمال وهي ما يعطى بلا شرط اعانة بخلاف الرشوة ابن ملك
 ولو نادى المهدى بالرد يعطيه مثل قيمتها خلاصه لو تعذر الرد لعدم
 معرفته او بعد مكانه وضيق في بيت المال ومن خصوصية عليه
 الصلوة والامام ان هداياه له تار حائنه ومفاده انه ليس
 للامام قبول الهدية والام لم يكره خصوصية فيها يجوز للامام
 والمفتي والواعظ قبول الهدية لانه انما يهدي الى العالم بعلته بخلاف
 القاض الامن اربع السلطان والباشا اشباه ويجوز قربة
 المحرم او ممن جرت عادته بذلك بقدر عادته ولا خصوصية لهما درر
 ويرد اجابة دعوة حاقصة وهي التي لا يتخذها صاحبها لولا خصوصية
 القاض ولو من شرم ومعتاد وقيل هي كالهبة وفي السراة و
 شدة الجمع ولا يجيب دعوة خصم وغير معتاد ولو عامة للزمتة و
 يشهد بالبنائة ويعود المريض ان لم يكن لها ولا عليه ما دعوى
 شربها اليه عن البراءة ويسوى وجوباً بين الخصامين جلوس

واقبالا واثارة ونظرا وبتنوع عن مساواة احدهما والاشارة
اليه ورفع صوته عياله والنهك في وجهه وكذا القيام له بالاول وضيا من
نعم لو فعل ذلك منهما معا جاز ثم ولا يميز في مجلس الحكم مطلقا ولو
لغيرهما لانهما به بمثابة ولا يلقنه حجة وعن الثاني لا بأس به يعني ولا يلقن
الاشهاد شرادة واستحسنة ابو يوسف فيما لا يستفيد به زيادة
علمه والفتوى على قولها له فيما يتعلق بالقضاء لزيادة تجربته بتراتب
وفي قوله الجية حكى ان ابا يوسف وقت موته قال اللهم انك تعلم انه لم امل
الى احد الخصمين حتى بالقلب الا في خصومة نقرت مع الرشيد لم استجبها
وقضيت على الرشيد ثم لم يكن انتهي ومفاد انه ان القاض يعق عليه من
ولاه وفي الملتقى ويصح لمن ولاه وعليه ربي **موضوع** في البداية
من جملة ادب انه لا يعلم احد الخصمين بلسان لا يعرفه الاخر وفي
القارة خاتمة والاحوط ان يقول للخصمين احكم بينكما حتى لو كان في التقليد
خلف يصح حكما بتحكيمها وقضى بحكم في امر الحكم بالاسبغ فافتح
من العلماء لم يلزمه بتراتبه طلب المقتضى عليه نسخة المسجل من
المقتضاه ليعرفه على العلماء او صحيح ام لا فامتنع الزم القاض جواهر
الفتاوى وفي الفتحة على امكن اقامة الحق بالافراد وحدود مكان اوله
هل يقبل قصص الخصوم ان جلس للقضاء لا والاخذاء لا ياخذ بما فيها
الا اذا اقر بلفظ صريح **فصل** في الحبس هو مشروع
بقوله تعالى او ينقوا من الارض وجسر على الصلوة والسلام
رجلا بالترامة في السبي واحد السجين على كرم الله وجهه بناء من
سماه ما فغا فتعقبه للتصوص فبني غيره من مدر وسماه غيرا بفتح
البا وكثر موضع الخبيس وهو التذليل وفيه يقول عماره
الامر ان كيب مكيب بنيت بعدنا فغ غنبا حصنا
حصنا وامينا كيب صفة ان يكون بموضع يشترش ولا وطلا
ليختر فيون وفي مفاد انه لو جى له به منع منه ولا يمكن ان يدخل عليه
للاستيناس الا اقراره وجيرانه لا حياجه لثورة ولا يمكن ان يخذل
طوبلا ومفاده ان زوجته لا تحب مع او اي الحاب له وهو القاض
وفي

القاضي

وفي الملتقى يمكن من وطى جارية لو فيه خلوة ولا يخرج
بلقة ولا جماعة ولا يلج فرض فقيرة او لا بحضور جنازة ولو
كان بكفيل زبلي وفي الخلاصة يخرج بكفيل لجنازة اصوله و
فروعه لا غيرهم وعليه الفتوى ولو مرض مرضا اضناه ولم يجد
من يخدمه يخرج بكفيل والا لا به يعني ولا يخرج للمعالي وكسب
بل ولا يتكسب ولو له ديون اخذ في اخراجهم ثم كسب حاشية ولا يقرب
المحبوس الا في ثلاث اذا امتنع في كفارة الظهار والا نفاقا على قوله
او القسم بين نساء بعد وعطه والظنا بطا ما يقوت بالتأخر
لا الا خلف استباه **فصل** وينزاد ما في الوهبانية وان فرضا
دون قيدتا وبا وتطمين باب الحبس الفت يذكر ولا يغفل الا اذا
خاف فراره فيقيد او يحول لسجن اللصوص وهل يطعن الباب
الراي فيه للقاضي بتراتبه ولا يجزى ولا يواجر وعن الثاني يوجبه
لقضاء دينه ولا يقام بين يدي صاحب الحق امانة له ولو كان ببلد
لا قاض فيها لازمه ليلا ونهارا حتى ياخذ حقه جواهر الفتاوى وتعيين
مكانه اى مكان الحب عند عدم ارادة صاحب الحق للقاضي الا اذا
طلب المدعى مكانا اخر فيجبه لذلك قننه واخره المصنف
لقاضى الهداية باز العدة في ذلك لصاحب الحق لا للقاضي انتهى
وفي التمهيد ينبغي ان لا يجاب لو طلب حبس في مكان اللصوص و
كنه **موضوع** في البوع عن الحيط ويجعل للنساء سجن على حدة
نقبا للفتنة واذا ثبت الحق للمدعى ولو دافعا وهو سند من درهم
بينة يحل حبس بطلب المدعى لظهور المصل بالثبوت والاشيت
بينة بل باقرار لم يحل حبس بل بامره بالاداء فان ابرجه و
عكس الشرخسي وسوى بينهما في الكثرة والدرر واستحسنة الزملي
والاول مختار الهداية والوقاية والجمع قال في البحر وهو المذهب عندنا
انتهى **فصل** وفي مينة المدعى لو ثبت بينة كجبة في اول مرة و
بالاقرار كجبة الثانية والثالثة وفي الاول فليكن التوفيق و
ركب من المدعى في كل دين او بدل مال او ملزم بمقدور ورو

جميع وملتقى مثل النمن ولولنفعة كالاجرة والقرض ولولتدنى
 المهر المجل وما لزمه كماله واول بالدرك او كقبل الكفيل وان كثر
 بز از به لانه التزمه بعقد كالمهر وهذا هو المصنف خلافا لفتوى حاضري
 لتقدم المتن والشروط على الفتوى في الجرح فليحفظ نعم هذه
 في الاختيار كبدل المنع هنا خطا فتنبه وزاد القلائد انه كجس
 غيره اى غير ما ذكر وهو نسخ صور بدل خلع ومقصود ومختلف
 ودم عقد وعقد حقا شريك وارث جنانية ونفقة قريب زوج
 وموجب مهر **قلت** طاهره ولو بعد حلاقا وفي نفقات البرازية
 ثبت ايسار بالاجبار هنا بخلاف سائر الديون لكن اقره ابن
 نجيم بانه القول له بيمينه مالم ثبت غناه فراجعوا لاختلاف فقال
 المديون ليس بدل مال وقال الدارين انه من منافع فاقول للديون
 مالم يبرهن رب الدين طر سوسى كذا واقره في النهر **فرع** لا يجس
 في دين موجب وكذا لا يمنع من السفر قبل حل الاجل وان بعد له
 السفر معه فاذا حل منه منه حتى يوفيه بذبح وقد سماه في الكفالة
 ان ادعى المديون الفقر اذا حصل العسر الا ان يبرهن غريمه على
 غناه اى قدرته على الوفاء ولو باقتراض او بتقاضى غريمه فيجب
 بما راي ولو يوما هو الصحيح بل في شهادات المدة ط قال ابو ج اذا
 كان المفسر معروفا بالفسر لم اجب وفي الخيانة ولو فقره
 طاهر اسأل عنه عاجلا وقبل بيته على افلاس وخلى سبيلته
 في البرازية قال المديون حلفه انه مالم يعلم انه معراجا بالقاض فان
 حلف حبه بطلبه وان نكل خلاه واقره المم وعنده **قلت**
 قد متنا ان الراى لمن له ملكه الاجرة فتنبه ثم بعد حبه بما راه
 لو حال مشكلا عن القاض والاعمل بما ظهر نحر واعتمده المم سأل
 عنه احتياط لا وجوب من جيرانه ويكفى عدل بغية دايم واما
 المستور فان وافق قول راى القاض على بالالا انفع الوسائل
 ولا يشترط لفظ الشراة الا اذا تنازع في السار والاعلى
 فاستان **قلت** لكنها بالاعلى والمنفى وى ليست بحجة ولذا

ايفه في كل عين بعقد رعلم
 شليها كما عين الغضوة لا
 يجس

لم يجب السعال انفع الوسال فتنبه فان لم يظهر له مال خلاه
 بلا كيفيلا لاني ثلاث مالا يتيم ووقف واذا كان الدين عابيا ثم لا
 يجب ثانيا للاول ولا غيره حتى يثبت غريمه غناه بزازيه وفي القنية
 برهن المجوس على افلاسه فاراد الدين احلاقا قبل تغلبه
 فعلى القاض القضا به حتى لا يبرهن الدين ثانيا **فرع** احضر
 المجوس الدين وعاب ربه يربد بطلوب جبه ان علمه وقدره اخذه
 او كفيلا وخلاه حايده وفي الاستيلاء لا يجوز احلاقا المجوس الا بغير
 حظه الا اذا ثبت اعساره او احضر الدين للقاض في غيبة حظه و
 لو قال من يراو جبه ايسر محرف واقضه بغير اجلا القاض بومين
 او ثلاثة ايام ولا يجب لانه الثلاثة مدة ضرب لابلاء الاعذار واوله
 عقار كجب اى لبيد ويقض الدين الذي عليه ولو بمن قبل بزازيه
 وسببها تمامه في الجرح ولم يمنع عزمانه عنه على الظاهر فيلزم موته نهارا
 لا ليلا الا ان يكتسب فيه ويستاجر للمرأة امرأة تلازمها متبه
فرع لو اخذ المطلب المجس والطالب الملازمة ففي جرح الهرة
 بخيرة الطالب الاضرر وكلفه في البرازية لكفيل بالنفس للطالب
 ملازمة بلا امر قاض لو مقرا وكفه ولا يقبل برأيه على افلاسه قبل
 حبه لقيامها على النفي وحق عزمي زاده وحق غيره قبولها والمعول
 عليه رايه كما مر فاعلم اعساره قبله والا لانه فليحفظا وبينة
 ربه احق من بيته اعساره بالقبول لانه السار عارض
 والبيئات للانباء نعم لو بين اعساره وشهدوا به فتقدم
 لانبائهما امر عارض فتجرحنا واعتمده في النهر وفي القنية ان لم
 يثبت امر قاض ما يملك قبلت والالم يكن قبولها لانها قامت
 للمجوس وهو منكر البينة منه قامت للمكر لا تقبل وابد جس
 الموشه لانه جزا المظلم **قلت** وسبب في الجرح انه يباع مالا ليدنه
 عندهما وبه يغتفر خلا بآبد حبه فتنبه ولا يجس لما مضى من نفقة
 زوجته وولده اذا ادعى الفقر وان قضى بما لا تملك بدله
 ولا لزمه بعقد على ما ترجمه لو برهن على ربه بطلوبها

بل كجوابه انت علم يارده بطلبها كما لو ابر ان يتفق عليها
 او علم اصوله وفروعه فيجب احكامه **مكت** وهل يجب له ان لم
 اره وطاهر تقييده لا لكن ما مر عن الاستنباه لا يضرب المحجوس الا
 في ثلاث يغيبه فتأمل عند الفتوى وسيجيء **جس** الولد بولي
 الصغير لا بجس اصل وانه خلاف في دين فرعيه بل يقضى القاضيه منه
 عين ماله او قيمته والصحاح عنهما يجمع عقاره كمنقوله كحليله فضا
 ولا يستخلف قاض نائبا الا اذا فوض اليه صرحا كقول من شئت او
 دلالة كجعلتك قاض القضاة والدلالة هنا اقوى لانه في الصريح المذكور
 يملك الاستخلاف لا الغزل وفي الدلالة يملكها كقوله ولان شئت
 واستبدل او استخلف من شئت فاذ قاض القضاة هو الذي يهرق
 فيهم طلقا تقليدا وعز لا بخلاف الامور باقامة الجعة فانه يستخلف
 بلا تفويض لاذن دلالة ابن ملك وغيره وما ذكره من صاحب وقال
 في الجواز اصل له وانما هو فهم فهم من بعض العبارات وقد ترى في الجملة نايب
 القاض المعفوض اليه لا سناية فقط لا الغزل نايب عن الاصل وهو
 السلطان **وج** فلا يملك يغزل القاض ولا يموت ولا يموت السلطان
 بل بوزنه زيلعي وعيني وابن ملك وغيره في الوكالة واعتمده في الدرر
 والمحقق وفي البزازية وعليه الفتوى وانما في الاستنباه وفي فتاوى
 المص وهذا هو المعتمد في المذهب لا ما ذكره ابن الفرس لمخالفة
 للمذهب ونائب غيره اى غير المعفوض له ان قضيه عنده او في غيبته
 واجازه القاض في قضاؤه لو اهل بال لو قضى فصول او هو في غير قضاة
 واجازه جاز لان المقصود حصول رايه بحرقا قال ويد علم دخول الفقهاء
 في القضاء **فد** في الاستنباه والمنظومة المجيبة لو فوض لعبد فوض
 لغيره **ج** ولو حكم بنفسه لم يجر ولو عتق فقتله **ج** بخلاف جسي منع
 واذا رفع اليه حكم قاض فوجه الحكم ودخل الميت والموزول والمخالف
 لرأيه لانه نكرة في سياق الشرط فقتلهم فاقضيه **فد** ارتفاع اذ
 حكم نفسه قبل ذلك كالكاتب كمال نفذه اى الزم الحكم والعمل بقتضاه
 لو جرت افيته حالما باختلاف الفقهاء فيه فلو علم يعلم بجر قضاؤه

ولا يمضيه الثاني فما ظهر المذهب زيلعي وعيني وابن كمال لكن في
 الخلاصة ويقتضيه بخلافه وكأنه تيسرا فليحفظا بعد دعوى صحاحه من
 خصم علم خصم حاضر والا كان اقتنا فيكم بمذاهبه لا غير **جس** وسيجيء **اف**
 الكتاب وانه اذا ارناب في حكم الاول له طلبه هو الاصل قال **وب**
 عرف ان تناقذه زمانا لا تقير لترك ما ذكره وقد تهاو فوا في زمانا القضا
 بالموجب وهو عبارة عن المنة المتعلق عما اضيف له في طعن القاض شرعا
 من انه يقضيه فاذا حكم حنفى بموجب بيع المدبر كان معناه الملم
 ببطلان البيع ولو قال الموقوف وحكم بمقتضاه لا يصح لانه اشتم
 لا يقضيه بطلان نفسه وبطلان ان الحكم بالموجب اعم منه الا ما عرى
 عن دليل بخلافه او خالف كتابا لم يخلف في ما ويلات لفكره وك
 تسمية او سنة مشهورة كتحليل بلاه طلى لمخالفة حديث العبد
 المشهور او اجماعا كحل المتعة لا جماع الصحابة **ع** فانه
 كبيع ام ولد على الاظهر وقيل ينفذ على الاجم ومن ذلك ما لو
 قضى بشاهد ويمين المدعى لمخالفة الحديث المشهور بالبينة على
 من ادعى واليمين على من انكر او بفحصا بتعيين العا والواحد
 من اهل الحلة او بجهة النكاح المتعة او الموقت او بجهة مبيع
 عبدة معتق البعض او بسقوط الدين بمضى سبب او بجهة
 طلاق الدرر وبقاء النكاح كما مر في بابيه وقضا عجمه وصبي طلقا
 وقضا كافر على مسلم ابدا ونحو ذلك كالتفريق بين
 الزوجين بشهادة المراجعة لا ينفذ في الكل وعدمنا في الاستنباه
 نيفا واربعين وذكور في الدرر لا ينفذ سبع صور منها لو قضت
 المرأة بحد وقود وسيجيء متنا خلافا لما ذكره المصو شرعا والاصل
 ان الاضياء يجرى في موضع الاختلاف لا الخلاف والفرق ان
 الاول دليل الثاني واما خلافا الشافعي معتبرا بالاجم نعم حد الشريعة
 يوم الموت لا يدخل تحت القضاء بخلاف يوم القتل فادبره من على
 موت ابيه في يوم كذا ثم برئت امرأة انه الميت لم يجرى بحد النكاح
 ولو بر عما قبله فيه فبرئت ان المقتول لم يجرى بعده لا تقبل وكذا جازي العقود

والمدانيات الا في مسألة التزويج التي معها ولد فانه يثبت
 بتاريخ من ماضي ما قضى القاضي به من يوم القتل استباه واستثنى
 نحو ما من الاول سابل منها او عينه ميراثا فلا سبقها تاريخا
 برهن الوكيل على كماله وحكمه بما فاد على المطلوب موت الطالب كلف
 برهن ان شرا من ابيه منذ سنة وبرهن ذوال اليد على موته منذ سنتين لم
 شريح قبل نسج وسردان القضاء بالبينة عبارة عن رفع النزاع و
 الموت من حيث ان موت ليس محلا للنزاع ليرتفع بالثبوت بخلاف
 القتل فانه من حيث هو محل للنزاع كما لا يخفى وينفذ القضاء بشهادة
 الزور ظاهر او باطنا حيث كان الحمل قابلا والقاضي غير عالم بزورهم في
 العقود كبيع ونكاح والقصور كما قاله وطحا لقول علي رضي الله عنه
 انك المراق شاهدك زوجك وقالوا زفر والثلاثة طاهر فقط
 وعما الفتوى شرعنا اليه عن البراءة بخلاف الاملاك المسئلة المطلقة
 عن ذكر سبب الملك فطاهر فقط اجماعا للنزاع الاسباب حتى لو ذكر
 سببا معينا فغلا في ان كان سببا يمكن انشاؤه والا لا ينفذ اتفاقا
 كالأرض وكما لو كانت المرأة غرمة بنحو عدة او ردة وكما لو علم القاضي بكونه
 الشهود حيث لا ينفذ أصلا كالتقاضي باليمين الكاذبة زيلعي ونكاح الغرة
 قضى في حجة يد فيه بخلاف رايه من انه يجمع ما بين كمال لا ينفذ مطلقا
 ناسيا او عامدا عندهما والائمة الثلاثة وبه يفتي مجمع وقاية ومعتق
 وقيل بالنفاذ يفتي وفي شرع الوهبانية للشرعيات قضى من ليس في هذا
 كحقيقة زماننا بخلاف من به عامد الا ينفذ اتفاقا وكذا ناسيا عندهما
 ولو قيد السلطان بصحح مذهبهم ما تيقن بخلاف لكونه
 مؤثرا عنه انتهى وقد غيرت بيت الوهبانية فقلت ولو حكم
 الوهبانية القاضي بحكم مخالف لمذهبهم ما صح اصلا بطلت
 واما امر الامير فمضى صادف في هذا فيه نفذ امره كما قدمناه عن
 سيرة تاجران وغيره فيلحقه لا يفتي على عايب ولا لاي لا يفتي
 بل ولا ينفذ على المفتي به بحال بحضور ابي من يقوم مقام الغائب
 حقيقة كوكيله ووصيه ومثول الوقت اذ لا يستثنى ان القاضي

انما يحكم على الغائب والامية لا على الوكيل والوصي في السجل ان حكم
 على الميت وعلى الغائب بحضرة وكيلة وبحضرة وصية جامع فطويع
 وانا وبالكافة على المحضرة احد الورثة كذلك ينتصب وصما عن
 الباقيين وكذا احد شركي الدين واجنبي بيده مال اليتيم وبعض
 الموقوف عليهم اي لو الموقوف ثانيا كما مر في باب او ناسية شرعا كونه
 نصبه القاضي خروج المستخرج كما سبق او حكما بان يكون ما يدعي على الغائب
 سببا لا محالة فلو غرض امة ثم ادعى ان مولانا زوجها من فلان
 الغائب وارا دورنا بعيب الزواجه لم يقبل لا محال انه طلقها وزال
 العيب ابن كمال المدعي على الحاضر مثالا كما اذا ادعى دارا في يد رجل و
 برهن المدعي على ذى اليد انه اشترى الدار من فلان الغائب
 فحكم الحاكم على ذى اليد الحاضر كما في ذلك حكما على الغائب ايضه حتى
 لو حضر وانكر لم يعتبر لانه اشترى من المالك بسبب الملكية لا محالة و
 له صور كثيرة ذكرتها في المجتبى ثعنا وعشرين ولو كان ما يدعي على
 الغائب شرطا لا يدعيه على الحاضر كما اذا ادعى جده على مولاه انه
 علق عتقه بتطليق زيد زوجة وبرهن على التطليق بغيبة زيد
 لا يقبل في الاجرة اذا كان فيه ابطال حق الغائب فلو لم يكن كما اذا
 علق طلاق امراته بدخول زيد الدار يقبل لعدم ضرر الغائب ومن
 جيل اثبات العلق على الغائب ان يدعي المشهود عليه ان الشاهد
 عبد فلان فبرهن المدعي ان مالكة الغائب اعتقه تقبل ومن جيل
 الطلاق حيلة الكفالة بمهر معلقة بطلاقه ودعوى كفالته
 بنفقة العدة معلقة بالطلاق ومن اراد ان لا يترتب خيلته ما
 في دعوى النزاعية ادعى عليها ان زوجها الغائب طلقها وان
 انقضت عدتها وترزوها فاقترت بزوجة الغائب وانكرت
 طلاقه فبرهن عليها بالطلاق بقضيه عليها انما زوجة الحاضر ولا
 يحكم الا اعادة البينة اذا حضر الغائب ولو قضى على غيبة
 بلاناب ينفذ في اظهر الروايتين عن اصحابنا ذكره من لا ينفذ
 في باب جنار العيب وقيل لا ينفذ ورجحه غيره في المنية

فيكتب

والبرازية وجميع الفياض وعالي الفتوى وخرج في الفسخ توقفه
على امضاء قاض الخوف من البهو والحمد لله ان القضاء على المسخر لا
يجوز الا بضرورة وحي في خمس بالاشد بالخير فتوارس
اختفى المكفول له حلف ليدفعه اليوم فتغيب الدارين جعل امرنا
بيدنا ان لم تصل نفقتنا فتغيبت الخامة اذا توارس الخصم فالتفوق
الا القاض بنصب وكيل في الكل وهو قول الثاني خاتمة **قلت** ونقل
شرح الوهبانية عن شرح ادب القاض انه قول الكل وان القاض
يختتم به مدة براءته بنصب الوكيل ولاية بيع التركة المستفقة بالدين
للقاض لا للورثة لعدم ملكهم حيث كان الدين لغيرهم بقرض القاض مال
الوقف والفايب واللقط واليتيم من مولى من حيث لا وصي
ولا من يقبله مضاربة ولا مستفلا يشترط ولا اخذ المال من اب
مبذور وضعه عند عدل قبله ويكتب الفسخ بالاحتفاظ لا بقرض الاب
ولو قاضيا لانه لا يقضي لولده ولا الوصي ولا الملتقط فان اقرضوا
ضمنوا لغيرهم عن التحصيل بخلاف القاض ويستثنى اقرضهم للضرورة
كوقوعه من زب فيجوز اتفقا بكونه جاز للملتقط التصديق فلا قراض
اول ولو قاض بالبور فالقوم عليه في حاله ان متعدا او اقربه اي بالبعد
ولو خطأ فالزوم على المقتضى ودرر وفي الميز معزى للسلطان قال محمد
لو قال نعت الجور انزل عن القضاء وقبضه عن ابي يوسف اذا غلب
جوره ورشوته ردت قضاياه وشهادة **فروع** القضاء مظهر لا
مبث ويختص بزمان ومكان وخصومة حتى لو امر السلطان بعدم
سماع الدعوى بعد خمسة عشر سنة فسمعه لم ينفذ **قلت** فلا يسمع
الآن بعد ما لا بامر الا في الوقف والارث ووجوده شرعي وبه
افق المفتي ابو الوفاء عليه السلام انما ينفذ اذا وافق
الشريعة والا فلا استنباه من القادة الخامة وفوايد شتى فلو
امر قضائه بتخليق الشهادة وجب على العلماء ان ينصحوه ويقولوا له
لا تخلف قضائك الا امر يلزم منه سخطك او مخطا الى ان قضى
الباشا وكنهه الى القاض جاز ان لم يكن قاض مولى من السلطان

الحاكم كالقاض الا في اربعة عشرة مسألة ذكرنا في شرح الكنتز
يفتح البهو وفي الفصل الاول من جامع الفصولين القاض بتأخير
الحكم ياتم ويوزل ويوزر وفي الاستنباه لا يجوز للقاض تأخير الحكم بعد
وجود شرائط الا في ثلاث رتبة وارجاء اقارب واذا استعمل القاضي
لا يخرج رجوعه عن قضائه الا في ثلاث لو بعده او ظهر خطاؤه او بخلاف
مذهبه فعلى القاض حكم فلو زوجه اليتيم من نفسه او ابنته لم يخرج
الا في مسلمين اذا اذن الولي للقاض بغير وجهها كانه وكيله و
اذا اعطى فقيرا من وقف الفقراء كانه له اعطاء غيره امر القاض
حكم الا في مسألة الوقف المذكورة فامره فتعوى فلو صرف لغيره
صح القاض يحلف بخبر الميت ولو اقرب المريض لا يقبل قول ابيه
القاض انه حلف الخذرة الابن اهدى من اعتمد على امر القاض
الذي ليس على لم يخرج عن العهد فانه انتهى وقدمنا في الوقف
المنظومة الحجيبة معزى للمبسط ان السلطان حاله شرط
الواقف لو غلبه قري ومزارع وان يعمل بامره وان عاين الشرط
فليحفظ **قلت** واجاب صنفى افندي بانه متى كان في الوقف
سعة ولم يقصر في اداء خدمته لا يمنع قسبه وفي الوهبانية تجبر
الولي بدين الصغير حتى يوفيه او يظهر فقر الصغير **قلت** لكن قدم
شارحا عن قاض خان الحو والعبد والبالغ والوصي في الجسور
فينا مل نفية هنا قال الشرنبلالي قال ولي القاض البيع مع وجود
اب او وصي واما فائدة حنة **قلت** وهي في القنية ومرة باعا
فالقاض نقضه لو اصيل كما نطقه شارح فخر الميتم معزى البعوض
فقلت وينقض بيعا من اب او وصيه ولو مصلح والاصيل
المنقضى يطر ويكسر من على الطفل والد وصي والناذيب
بعض تصوروا وفي الدين لم يكسب اب ومكاتب وعبد لولاه و
معزى نعم لو العبد مدبونا يكسب المولى بدينه لانه للفرع وكذا
يكسب بدين مكاتبه الا فيما كان من جنس الكتابة فحق عتاة
الوهابية قوله وفي غير جنس الحق يكسب مكاتبه و

العبد فيما يختص به وفي جوارحه ويجوز ان يكتب القصاص المحرم على
 الدين اذ يكتب ما هو مفسر **باب** التكميم بولقة جعل الحكم
 في مالك بغيرك وعرفا بولية الخصم حاكما بحكم بينهما وركنة
 لفظه الدال عليه مع قبول الآخر ذلك بشرط من جهة الحكم بالبر
 العقل لا الحرية والاسلام فصح بحكمهم في ذمنا بشرط الحكم بالبر
 صلاحية للقضاء كما مر وتشرط الالهية المذكورة وقته اي الحكم
 ووقت الحكم جميعا فلو حاكم بعد اذ فتنق او صبيا فبلغ او ذميا فاسلم
 ثم حكم لا ينفذ كما هو الحكم في مقلد بفتح اللام مشددة بخلاف الشراة
 وقدمنا ان لو استغنى العبد ثم عتق فقتله وعزاه سعدى افندى
 للميت في حكمها رجلا معلوما اذ لو حكم اول من يدخل المسجد يخرج اجماعا
 للجملة فحكم بينهما بينة او اقرار او كمول ورضيا بحكمه في لو في غير
 حد وقود ودية على عاقلة الاصل ان حكم الحكم بمنزلة الصلوة وهذه
 لا يجوز بالصلوة فلا يجوز بالتكميم وينفرد احدهما بيقضه اي التكميم
 وقوعه كما ينفرد احد القادرين في مضاربة وشركة ووكاله بلا
 التماس طالب فان حكم لزمها ولا يجلل حكمه بغيرهما لصدوره عن
 حر لاوية شرعية ولا يتعدى حكمه الى غيرها الا في مال الحكم
 احد الشريكين وخرجه رجلا فحكم بينهما والزم الشريك تعدد الشريك
 الغائب لانه حكم كالحاكم في عيب مع فقه برونه
 للبايع رده على بايعه الا برضا البائع الاول والثاني والمشتري
 بتكميمه ففتح ثم استثناء الثلاث بفتح حجة التكميم في كل الجبروتات حكمه
 بكونه الكفاية رواجع وفسخ البيع المضافة الى الملك غير ذلك
 لكن هذه اما يعلم حكمه وظاهر الهداية انه يجب بلاجل غنايل ووجه
 اجباره باقرار احد الخصمين وبعدالة الثالث اذ حال ولاية الى
 بقاء التكميم لا يبرح اجباره بحكمه لان قضاء ولاية ولا يبرح حكم لا بولية
 وولده وزوجه حكم القاض بخلاف حكمها اي القاض والحكم عليهم
 حيث يصح كاشدادة حكما رجلين فلا بد من اجتماعها على
 المحكوم به ويمضي القاض حكمه اذ وافق مذهبهم والابطل لان

حكمه

حكمه لا يرفع خلافا وليكسر للمحكم تفويض التكميم الى غيره و
 حكمه بالوقف لا يرفع خلافا على الصالح خلافيه فلو وقع الى
 موافق لمذهب حكمه ابتدا بجزومه بشرطه ولا يبرح لانه لم يقع غيرا
 والحاصل انه كالتقاضي الا في ما قبل عد في البعوض سبعة عشر
 منها لو اردت ان تزل فاذا اسلم احب اليك التكميم جدي بخلاف القاض
 ومنها لو رد الشراة لثمة فلفه قبولها وشي ان لا يلى الجبر ولم
 اره وكذا لم ارجح قبول الهدية وينبغي ان لا يجوز ان اهدى اليه وقت
 التكميم **باب** كتاب القاض الى القاض وغيره اذ بغيره قوله
 والمرأة تقضي الى القاض يكتب الى القاض في كل حق به يفتي استحسانا
 غير حد وقود للشبهة فان شهدوا على صم خصم حاضر حكم بالثبوت
 وكتب بحكمه يحفظ وكتاب الحكم هو السجل الحكم اي الجدية فيها حكم القاض
 هذا في عرفهم وفي عرفنا كتاب كبير تضبط فيه وقائع الناس وان يكن
 الخصم حاضرا لم يحكم لانه حكم على الغائب وكتب الشراة الا قاض يكون
 الخصم في ولاية ليحكم القاض المكتوب اليه بها علم رايه وان كان في لقا
 لراي الكاتب لانه ابتدا حكم وهو نقل الشراة حقيقة ويسمى الكتاب
 الحكمي وليس سجل وقراء الكتاب عليهم او علمهم به وحتم عندهم
 اي عند شهود الطريق وسلم الكتاب اليهم بعد كتابته عنوانه في بطنه
 وهو ان يكتب فيه اسمه واسم المكتوب اليه وشهدتها فلو كان العنوان
 على ظاهره لم يقبل قيل ان هذا في عرفهم وفي عرفنا يكون على الظاهر قبول
 والكتفي الثاني بان يشهد به انه كتابه وعليه الفتوى كما في الغزمية
 عن الكفاية وفي الملتقى وليس الخبر كالعيان فاذا وصل الى المكتوب
 اليه نظر الى حمة او لا ولا يقبله لا يقرأه الا بحضور الخصم وشهوده
 ولا بد من اسلام شهوده ولو كان لذي علم ذي شراة فيهم
 على فعل المسلم الا اذا اقر الخصم فلا حاجة اليهم اي الشهود بخلاف
 كتاب الامان في دار الحرب حيث لا يجازي الا بينة لانه ليس يلزم
 وفي الاشباه لا يعمل بالخط الا في مسئلة كتاب الامان ويلحق به
 البرات ودفعه ببيع وصراف وسمي روجوزه محمد لراو وفاني

لم

وبتأهدها ان يتقرر به قيل ويرى في ولا يدبر مع مائة
 ايام يان القاضين كاشادة على الشهادة علم الظاهر وسراجيه
 ويجعل الكتاب بروت الكاتب وعزله قبل وجوزها الثاني ان يكتب
 لا يعود في يومه وعينه الفتوى شره باليه وسراجيه ويجعل الكتاب بموت
 الكاتب وعزله قبل وصول الكتاب الى الثاني او بعد وصوله قبل القراءة
 واجازة الثاني واما بعدهما فلا يجعل ويجعل يكون الكتاب وردة
 وحده لقذف وعماه ونفسه بعد عدالة لوجوده عن الالهية واجازة
 الثاني وكذا بموت المكتوب اليه وفروجه عن الالهية الا اذا عم بعد
 تحصيل اسم المكتوب اليه بخلاف ما لو عم ابتداء وجوزة الثاني و
 عليه العمل خلاص لا يجعل بموت الخصم ايا كان لقيام وارثه او وصيه قائم
 قلت وكذا لا يجعل بموت شاهد الاصل كسيرة متنا في باب خلاف
 كما وقع في الزينة فانه مخالف لما ذكره بنفسه فثبتنا واعلم ان الكتاب
 يعمل كالقضاء يعمل في الاجح محرم من جونه جوزا ومن لا خلا الا ان
 المعتقد عدم حكمه يعمل في زماننا اشياء وفيها الامام يقضيه يعمل في حد
 خذف وقود وتزوير قلت فهل الامام يحد كما قد مناه في الحدود
 لم اره لكن في شرع الوهابية لا شرعنا ليه واختار الان عدم حكمه
 بعلمه مطلقا كما لا يقضيه يعمل في الحدود والمخالفة لله تعالى كزنا وفجر مطلقا
 غير انه يعز من بشارت كركلة الله وعن الامام ارج علم القاضي في
 طلاق وعناق وعقب ثبت الحيولة على وجه الحسبة لا القضاء
 ولا يقبل كتاب القاضي من حكم بل من قاض موافق من قبل الامام بحكم
 اقامة الجعة وقيل يقبل من قاض رفاق الا قاض مصر او رفاق و
 اعتمد المص والكمال كتب كتابا الامن بصل اليه من قضاة المسلمين
 فوصل القاضي ولا بعد كتابة هذا المكتوب لا يقبل لعدم ولايته وقت
 الخطاب جوهر الفتاوى وفيها لوجعل الخطاب للمكتوب اليه ليشترط
 ان يقبل والمرأة تقض في غير حدود وقود وان اثم المولى لها في الخصال
 لم يقبل قوم ولوا امرهم امرأة وتصلح ما طرة لوقوف ووجبة ليتيم
 وسأهده فتحة فتحة تقرير في النظر والشهادة في الاوقاف ولو

بلا شرطا واقف نحو قال وقد اقيمت فيمن شرطا الشهادة في وقفه
 لفلان ثم لولده فمات وترك بنتا انما تحقق وطيفة الشهادة وفي
 الاستباه من احكام الانثى اختار في المسيرة جواز كونها بنية لا
 رسولة لبنا وحال من على الشر ولو قضت في حدود وقود فرفع الا
 قاض الاخرى جواز عدم مضاه ليس بغيره بطلان لخلاف شرع عيني
 والحديث كالا نفي فكم واعلم انه اذا وقع للقاضي حادثة او لولده قاتل
 غيره فحقه نايب القاضي له او لولده جاز مقضاؤه كما لو قضى للامام
 الذي قلده للقضاء او لولده للامام سراجيه وفي البرازية كل من
 تقبل شهادته له وعليه يصح مقضاؤه له وعليه انثى خلافا للجمهور
 الملتقط فليحفظا ويقض النايب بما شهدوا به عند الاصل وعكس
 وهو وقضا الاصل بما شهدوا به عند النايب فيجوز للقاضي ان
 يقض بتلك الشهادة باخبار النايب وعكس خلاصه **فروغ** لا يقض
 القاضي لمن لا يقبل شهادته له الا اذا ورد عليه كتاب قاض لمن
 لا يقبل شهادته له فيجوز مقضاؤه به استباه وفيها لا يقض لنفسه
 ولا لولده الا في الوصية وورث شرهنا في شرهه للوهابية في
 مقضاء القاضي لامرأة ولا امرأة ابية ولو في حياة امرأته وابية و
 انه قضى فيما هو تحت نظره من الاوقاف وزاد بيترح فقال
 ويقض لامر العرس حال حياتها وعرض ابية وهو حي شرهه بعد
 وفاة ان خلى عن نصيبه بميراث مقضى به فثبتوا ويقض لوقوف
 مستحق له بعينه بوصف القضاء والعلم او كان ينظر هذه
مسألة اي متفرقة وجاؤشنة اي متفرقين يمنع صاحب
 سفلى عليه علواى حليقة لا فر من ان يتد اي يدق الوتد في سفلى
 وهو البيت التتانه او ينقب كوة بفتح او ضم الطارة وكذا
 بالعكس دعوى الحج بلا رضى الاخر وهذا عنده وهو القياس في
 وقال لكل فعل مال يضر ولوا نهدم السفلى لا صنع ربه لم يكبر على البناء
 لعدم التعدي ولذي العلوان بني ثم يرجع بالنفق ان بنه باقندا او
 اذن قاض والا فبقيته البناء يوم بنا وتما في العيني زايقة

مستطيلة اي سكة طولية ينشعب عنها سكة مثله لكن غير نافذة
الاجل اخر يمنع اهل الاول عن فتح باب للمور لا للاستضافة والبرج
عيني في القصور الغير نافذة على الخارج اذ لا حق لهم في المرور بخلاف
النافذة وفي زاوية مستديرة ترقى الى اتصال طرقاتها اي ثمانية سعة
اعوجاجها بالستطيلة لا يمنع لانها كحد مشتركة في دار الخلف
ما لو كانت مربعة فانها كسكة في سكة وكذا يمكنهم نصب البوابتين كمال بهذه الصورة

باب زائفة نافذة زائفة نافذة زائفة نافذة
ولا يمنع الشخص من تصرفه في ملكه الا اذا كان الضرر بجاره ضررا يمتنع
من ذلك وعليه يقتضى بزازية واختاره في العاوية وافتى به قاضي الهادي
حتى يمنع الجار من فتح الطاقه وهذا جواز البيع في استحقاقه وجوب ازالة
عدم المنع مطلقا وبه افتى طائفة كمالا مظهر البرهان وابن الشيخ ووالده
ورجحه في الفتح وفي قسمه الجبتي وبه يفى واعتمده المصنف فقال وقد اختلف
الاختلاف ويشفي ان يقول على طاهر الرواية انتهى **قلت** وجب تقاض
ممنه وشرحه فالعمل على المتون كما تقرر مرارا فتدبر **قلت** وبقي ما لو شغل
اهل بصرام لا وقد حرجت الى الشبهة المنع فيها على سكة السفل
العلوانه لا يقد اذا اضر وكذا ان اشكل على المختار يقتضى كافي في الحاشية
قال الخشنى فكذا تفرق في ملكه ان اضر واشكل يمنع وان لم يضر لم يمنع قال
ولم ارسن بنية عليه فليفتنم فانه من خواص كتابه انتهى ادعى على انه
مع قبض في وقت فسل المدعى ببينة فقال قد جحدت بها الى الابد
فاشترى بتمانه ولم يقل ذلك اي جحدت بها ومفاده الاكتفاء بما كان
التوفيق وهو مختار شيخ الاسلام من احوال اربعة واختار الجحدى
انه يكفي للدفع لا الاستحقاق بزازية فاقام ببينة على الشتر من المدعى عليه
لامن المدعى لانه مستحق وذاك في واقع الظاهر يكفي للدفع لا الاستحقاق
بزازية فاقام ببينة على الشتر بعد وقتها اي وقت الية تقبل في الصورتان
وقبله لا كوضوح التوفيق في الوجه الاول وظهور اننا قد قررنا في الثاني
ولو لم يذكر لمانا ربحا او ذكر لاحدهما تقبل لا مكان التوفيق بتأخير

الشر او اهل يشرط كون الكا مباح عن القاض او الثاني في مقتضا
خلاف وينبغي ان جرح الثاني بحال ان به التناقض والتناقض
يرتفع بنصديق الخصم ويقول المتناقض تركت الاول وادعى بهذا
ويتركيب الحاكم وتامة في البحر واقرة المص كما لو ادعى اولها انما
الدار مثلا وقف عليه ثم ادعى الخلف او ادعا بالغيره ثم ادعا
لنفسه لم يقبل للتناقض وقيل يقبل ان وقف بانه قال كان
لفلان ثم اشترى به درر في اواخر الدعوى قال ولو ادعى الملك
لنفسه او لاثم ادعى الوقف عليه يقبل كما لو ادعا لنفسه
ثم لغيره فانه يقبل ومن قال لا اثر لاشترى منه هذه الجارية وانكر
الاتر اشترى وجاز للبايع ان يطالب ان ترك البايع المحضومة وقرن
تركة بفعل يدل على الرضا بالبيع كالمسك كونه نقدا لا تقر بان
يجوز جميع العقود ما عدا النكاح منسوخ فلا بايع ردنا بعيب قديم تمام
الفسخ بالتراض عيني اما النكاح فلا يقبل الفسخ اصلا فلذا لو جحدت
تزوجها ثم ادعاها وبرهن على النكاح يقبل بمرأته بخلاف البيع فانه
اذا انكره ثم ادعاها لا يقبل لانفسه خذ بالانكار بخلاف النكاح اتر
بقبض عشرة دراهم ثم ادعى انها زير يوف او بغير حجة صدق بيمينه
لما ان اسم الدراهم يعرف بخلاف ستوقه لقلبة عشرة وذا لو ادعى
انها ستوقه لا يصدق ان كان البيان مفصلا وصدق لو بين
موصولا لانه بانه فالتفصيل في المفصول لا الموصول ولو اقر بقبض
الجيا ولم يصدق مطلقا ولو موصولا للتناقض ولو اقر بقبض
حقة او قبض الثمن او استوفى حقة صدق في دعواه الزيادة لو بين
موصولا والا لا لان قوله جيا ومفت فلا يحتمل التأويل بخلاف
غيره لانه طاهر ونقص فيحتمل التأويل ابن كمال اقرب من ثم ادعى
ان بعضه قرض وبعضه ربا وبرهن عليه قبل بمرأته فحينه عن علان
الدين وسبجي في الاقرار قال لا فرق لك على الف درهم فردة المقر
ثم صدقة في مجلس فلا شئ للمقر لا بالجنة او اقرار ثانيا وكذا الحكم
في كل ما فيه الحق لواحد ومن ادعى على الغير مالا فقال المدعى عليه كان

لك على شيء، فحقا فبرهن المدعي علم ان له عليه الف وبرهن
 المدعي عليه علم القضاء اي الايقاع او الابرار ولو بعد القضاء اي
 الحكم بالمال اذ قد وقع بعد قضاء القاضي حجة في المسئلة المحنة
 المحنة هي سببها قبل برهانه لا مكان الله فبنيق لان غير الحق قد
 يقضي ويرى منه دفعا للخصومة وسبب في الاقرار انه لو برهن
 على قول المدعي انما يبطل في الدعوى او شبهه وحي كذبه او ليس
 عليه شيء في الدفع الى ذكره في الدرر قبيل الاقرار في فصل
 الاستشهاد كما يقبل لو ادعى القضاء على اقرار المدعي عليه فبرهن
 المدعي علم القضاء ثم برهن على العفو او على الصلح عنه علم مال وكذا
 في دعوى الرق بان ادعى عبودية شخص فأنكر فبرهن المدعي ثم برهن
 البعد ان المدعي اعترفه يقبل ان لم يصح ولو ادعى الايقاع لم يصح
 قبل برهانه الايقاع بخلافه برهن ان له اربعائة ثم اقر ان عليه المنكر
 ثلثمائة سقط عن المنكر ثلثمائة وقيل لا وعليه الفتوى حلت فقط
 وكان لانه ما كان المدعي عليه جاحدا فذمه غير مشغولة في زعمه
 فحين تقع المقاصة والله اعلم وان فاد كذا ولا اعرفك وكذا
 كما رايتك لا يقبل لتقدر التوفيق وقيل يقبل لان المحنة او
 المحنة قد تبادى بالشفق عليه باب فيه بارضا، الحق ولا يعرف
 ثم يعرف حتى لو كان ممن يعلى بنقش لا يقبل نعم لو ادعى اقرار المدعي
 عليه بالوصول او الايقاع في درر في اخر الدعوى لان التناقض
 لا يمنع حجة الاقرار اقر ببيع عبده من فلان ثم جحد لان الاقرار
 بالبيع بلا مشن باطل اقرار بزازية ادعى علم اخر انه باطل منه فقال
 الاقرار لم ابوه منك فبرهن المدعي على الشر منه فوجد المدعي برهانا
 عيبا واراد ردها فبرهن البائع انه اى المشتري برى اليه من كل
 عيب برهانه لم تقبل بيته البائع للتناقض وعن الثاني تقبل لامكان
 التوفيق ببيع وكذا وابرانه عن العيب ومنه واقعة سمر قداوته
 انه كذا وكذا وطالبه بالمهر فانكر فبرهن فادعى انه خلعه علم المدعي تقبل
 لاحتمال انه زوج ابوه وهو صغير ولم يعلم خلاصه يبطل جميع حكم

الى مكتوب كتب از شاء الله في اخره وقال اخره فقط وهو اسحق
 راجع علم قوله فيج واتفقوا ان الفرجة كفصل الكوت وعلى
 انصرافه لكل في جمل عطف بعاد وبعثت بشرط او اما الاستشهاد
 لا وادواتها فلا خير الا القرينة كلمة مائة درهم وخمسة دنانير الاول
 فلاول استحقاقا واما الاستشهاد بان الله بعد جملتين
 ايقاعين فاليها اتفاقا وبعد ضلالتين معلقين او ضلالتين
 معلقين وعقفا معلقا فاليها عند الثالث ولا خير عند الثاني ولو
 بلا عطف او بعد سكوت فلا خير اتفاقا وعطفه بعد سكوت
 لقول الباقرية تشدد بعد زعمه ومما في البحار ذمى فقال
 عرسه اسلمت بعد موته وقالت ورثته قبله صدقوا تحكما للحال
 في مسئلة جريان ما، الطهونة ثم الحال انما تفيحج للدفع للاحتقاق
 كما في مسلم ما ش فقلت عرسه الذممة اسلمت قبل موته فارثه و
 قالوا بعده فالقول لهم لان الحادث ايضا ف اقرب او قاتل
 وقع الاختلاف في كفر الميت واسلامه فالقول المدعي الاسلام محر
 قال المودع بالفتنة هذا ابن مودع بالكره الميت لا وارث
 له بخبره ومفها اليه جو باقوله هذا ابن وابني قبله بالوارث
 لانه لو اقر له وصيه او وكيله او المشتري منه لم يدفعه فان اقر
 ثانيا بدين اخر لم يدفعه اقراره اذ كذب الابن الاول لانه اقرار
 على الغير ويضمن للثاني حفظ ان دفعه الاول بلا قضاء في دفعه ثانيا
 قسمت بين الورثة او العزما بشرط هو لم يقولوا تعلم كذا
 شخ الممن والشرة وعجالة الدرر وغيره لا تعلم له وارثا او
 غيرهما ولم كيفوا خلافا لها ليجازيها المكفول له ويملوم القاضي مدة
 يقضي ولو ثبت بالاقرار كفلا اتفاقا ولو قال الشر هو ذلك لا
 اتفاقا ادعى علم اخر دارا لنفسه ولا حجة الغائب ارضا وبرهن
 عليه علم ما ادعاه اخذ المدعي نصف المدعى ما ترك باقية في يد
 ذي اليد بلا كفيل محمد ذواليد دعواه او ينجح خلافا لها وقولها
 استحسانا نرايه ولا تفا والبينة ولا القضاء اذا حضر الغائب

كما يجزم الحال

في الاجل لا ينصب احد الورثة خضعا لبيت حتى تقضي منها ديونهم ثم
انما يكون خضعا بشروط ميسورة في البحر والحق الفرق بين
الدين والعين ومثلهما العقار المنقول فيما ذكر في الاجل ودر
كأن اعتمد في المثلث انه يؤخذ منه اتفاقا ومثله في البحر قالي والجمعا انه
لا يؤخذ لومعرا او صلا يثبت حاله يقع ذلك على كل شيء لا يرافقت
الميراث ولو قال مالا او ما املكه جديته فهو على جنس مال الزكاة استحسا
وان لم يجز غيره استكتة قدر قوته فاذا ملك غيره تصدق بقدره
في البحر قال ان فعلت كذا فاعلم صدقة تجب لك ان يبيع ملكه من
رجل شوب في مندرج يقبضه ولم يره ثم يفعل ذلك ثم يره مخبر
المروية فلا يلزمه شيء ولو قال الف درهم من مالي صدقة ان فعلت
كذا ففعل وهو يملك اقل زوجه بقدر ما يملك ولو لم يكن له شيء لا يجب
شيء وصح الا ايضا بلا علم الوصي فيه تصرفه لا يبرح التوكيل بلا علم وكيل
والفرق ان تصرف الوصي خلافة والتوكيل نيابة فلو علم التوكيل بالتوكيل
ولو من ممية او فاسق حج تصرفه ولا يثبت خوله الا باختيار عدل او
فاسق ان صدقة عنانية او مستورين او فاسقين في الاجل كاجبار
السيد نجانية عبيده فلو باع كان مختارا للنفذ اما شفيع بالبيع
والبكر بانكاحه المسلم الذي لم يهاجر باشر اربع وكذا الاختيار بغير
لم يشرأ وجو ما ذون وشفيع شركة وعزل قاضي ومتولي وقف فاما
عشر شطرا فيما احد شطري الشهادة لا يقطعا ويشترط
سائر الشروط في الشاهد وقيد في البحر بالعرف القصدى وبما
اذا لم يصدق ويكون الخبز عند المرسل ورسوله فانه يعمل بخبره مطلقا
كما سيجي في باب بيع قاض او امينه وان لم يقبل جعلا كان شيئا في
بيعه على الصحيح ولو اوجب عبيدا لعين الفراء واخذ المال فضايع مثله
عند القاض واستحق العبد او ضاع قبل تسليمه لم يضمن لان امين
القاض كالتقاضي كالا مام وكل منهم لا يضمن بل ولا يكلف بخلاف
ما يب التاخر ورجوع المشتري على الفراء لتعذر الرجوع على القاض
ولو باع الوصي اياه لاجل الفراء وبما امر القاض او بلا امره فاستحق

والقاضي

العبد

العبد او مات قبل القبض للبعد من الوصي وضاع المثلث ببيع
المشتري على الوصي لانه وان نصبه القاض عاقدا نيابة عن الميت
فتمت جميع الحقوق اليه وهو يرجع على الفراء لانه عامل اياه ولو ظهر بعد
لميت مال يبعه الغريم فبني به هو الاجل اخرج القاض الثلث للفقراء
ولم يوطئهم اياه حتى يملك كان الهلاك من مالهم الى الفقراء او الثلثة
للورثة لاما ملك قاض عدل برجم او قتل في سرق او ضرب في حد وفي
بما ذكر وسقط فعلة لوجوب طاعة ولا الامر ومنعه في حد يوجب الجية
واستحقاقه في زمانا وفي القيود وفي يفتح الاتي كتاب القاض
للضرورة وقبل يقبل لوعدا لعلما وان عدلا جانيها ان استفسر
فاحسن تفيرا لشرائط صدق والا لا وكذا لا يقبل قول لو كان
فاسقا عالما كان او جانا لانه فاقضاة اربعة الا ان يجازي للجنة
اي سببا شرعا صرح بها لاثبات عند الشهود فادعى ملكه فمات
وقال الصاب كانت الدية من نجسة وانكره المالك قال لقول لاصحاب
لانكاره الضمان والشهود يشهدون على الصاب لا على علم القضاة
ولو قتل رجلا وقال قتلته ردته او قتلته ابر لم يسمع قوله لئلا
يؤدي اليه في باب العدوان فانه يقتل ويقول كان القتل لذلك
وامر الدم عظيم فلا يهمل بخلاف المال اقرار بزيادة صدق قاض
معزول بلا يبرح قال لزيد اخذت منك الف قضيت به اي بالالف
بكره ودفعت اليه او قال قضيت بقطع يدك في حق وادعى
زيد اخذ الف وقطعه اليد ظلما واقر بكونها اي الاخذ
القطع في وقت قضائه وكذا الوزع ففعل قبل التقلب او بعد
العرف في الاجل لانه اسند فعل الاحالة معهودة منافية للقضاة
فبيعه على الا ان يبرهن زيد على كونها في غير قضائه فالقاضي يكون
مبطلا صدقة شرعية **فرع** نقل في الاستبراء عن بعض الشافعية
اذا لم يكن للقاضي شيء في بيت المال فلا اخذ عشرة ما يتوزع من اموال
اليتامى والاوقاف وفي الجانية للمتولي العشر في مسد الطائفة
قلت لكن في البرازية كل ما يجب على القاضي والمفتي لا يحل لهما

أخذ الأجر به كما كان حاجه صغير لانه واجب عليه وكما باب المفتحة
بالقول وأما بالكتابة فيجوز لهما على قدر كبرتهما لأن الكتابة لا تترجمها
وتامة في شروء الديهانية وفيها قال ربح وليست له أجر وان كان قاسما
وان لم يكن من بيت مال مقرره ورخص بعض لانعدام مقرره وفي
عصرنا فالقول الاول ينصرف وجوز للمنفعة على كتب خطه على قدره
اذ ليس في الكتب بحصر **كتاب الشهادات** اذ اخرج
القضاء لانها كالمسيلة وهو المقصود وهي لغة خبر فاطلع وشعره
اجبا رصدا لاثبات حق ففتح **قلت** فاطلاقا على الزور ومجازا على
اليدين على النفوس بلفظ الشهادة في مجلس القاض ولو لم يادعوا
كما في عتق الاممة وسبب وجوبها طلب في الحق او خوف فوت
حقه بان لم يعلم بها فالحق وخاف فوته لزمه ان يشهد بلا طلب
فتحة شرطا احدى عشر من شرائط مكانها واحد وشرايط التخييل ثمانية
العقل الكامل وقت الخل والبصر ومعاينة امته هو دية الاثبات
بالسمع وشرايط الاداء سبعة عشر عشرة عامة وسبعة خاصة منها
الضبط والولاية فيشرط الاسلام لو المدعى عليه ومن الشرايط
على التمييز بالسمع والبصر بين المدعى والمدعى عليه ومن الشرايط
عدم قرابة ولاد او زوجية او عداوة دينية او دفع مفرق او وجوب
مفتم كما سيجي وركنها لفظا استشهد لا غير لتضمنه معنى مشاهدة
وقسم واجبار للمحال فكانه يقول اقسام بالله لقد اطلعت على ذلك
وانما اجتر به وهذه المعاني مفقودة في غيره فتعطين حتى لو زاد فيها
اعلم بجلال الشك وحكمه وجوب الحكم على القاضي بوجوبه بعد التزكية
بمعه افتراضه فورا الا في ثلاث قد منها فلو امتنع بعد وجود شرايطها
ان لم تكن القرض واستحق العزل لنفسه وعز لا رثا به مالا يجوز
شرعا بل يعي وكذا ان لم ير الوجوب الا ان لم يعتقد افتراضه عليه
ابن مالك واطلق الكافي في كونه واستظهر المص الاوّل ويجب
اداء ما يطلب ولو كان كما مر لكن وجوبه بشرط وسبعة بسوط
في البصر وغيره من بعد القاض وقرب مكانه وعليه يقبل او يكون

اسرع

اسرع قبوله وطلب المدعى له في حق البعد ان لم يوجد به له اي
بدل الشاهد لانها فرض كفاية فتعين لو لم يكن الشاهد ان لا يتحل
او اداء وكذا الكاتب اذا تعين لكن له اخذ الاجرة للاثبات
لو اركبه بلا عذر لم تقبل وبه تقبل على بيت اكرموا الشهود وجوز
النار الاكل مطلقا وبه يفتح نحو واقعة المص ويجب الاداء بطلب
لو الشاهد في حقوق الدعا وهي كثيرة عدتها في الاشياء اربعة
عشر قال ومعه اثنا عشر اهل البيت بلا عذر ففسق فمرو
كعقلا امراة ما يباين وعتق امته وتديرها وكذا اعتق عبد وتديره
شهر وبهانية وكذا الرضا كما مر في بابيه وهل يقبل جرة الشاهد حسنة
الظاهر نعم لكونه حق القدر اشياء فبعض ثمانية عشر وبنسب مدعى
حسنة الا في الوقف على المرحوم فليخفها وسترها في الحدود ابر
لحديث من ستر ستره فالاولى انتم الامم شك نحو الاول ان
يقول المثل اهد في السرقة اخذ اجمالا للحق لا سرقة رعاية
للسرقة نصا بما للزنا اربعة رجال ليس ابن زوجها ولو
عاقب عتقه بالزنا وقع برجلين ولا حد او شهدها بعقده
ثم اربعة بزناه محصنا فاعتقه القاض ثم رجه ثم رجع الكل ضمن
الاولان قيمة لمولاه والاربعة دية له ابنة لو وارثه وبقية
الحدود والعقود ومنه اسلام كقرذ كما لا لة تله بخلاف
الاخفى كحرمته ردة مسلم رجلا ان الا المعلق منقطع ولا
يحد كما مر ولولا لة واستمر طلال الصبي لا صلوة عليه ولا ارث
عندها والشافعي واحمد وهو ارجح فتحة والبيكاره وعيوب
النساء فيما لا يطلع عليه الرجال امراة حرة مسلمة وانثاء
احوط والا حجة قبول رجل واحد خلاصه وفي البر جندى عن الملقط
ان المعلم اذا اشهدا منفردا في شهودا من الصبيان تقبل شهادته
انتهى فليخفها ونصا بما لغيره من الحقوق سواء كان الحق مالا
او غيره كمنكاح وطلاق ووكالة ووصية واستمر طلال صبي و
لوالارث رجلا ان الا في حادث صبيان المكاتب فانه يقبل شهادته

المعلم منفردا متسا عن الجنس او رجل وامرأتان ولا
يقرها بينهما لقوله تعالى فخذوا حذرهما الاخرى ولم تقبل شهادة
اربع بلا رجل لشدة كبره ووجوهه وخبره من الائمة الثالثة بالاعمال
وتواضعه ونزله في الكل من الراتب الاربع لفظا انه لم يلفظ المصالح
بالاجماع وكل مالا يشترط فيه هذا اللفظ كطهارة ماء ورؤية المال
وهو اخباره لا شهادة لقبولها والعدالة لوجوبها في البناء مع العدل
من لم يطلع عليه في بطن ولا مزج ومنه الكذب لم يخرج من البطن
لا الصحة خلافا لثالث فمضى فمضى بشهادة فاسق نفذ وانما فسخ
الا ان يمنع منه الا من القضاء بشهادة الفاسق الامام فلا
ينفذ لما مر انه يتأقت ويتقيد بزمان ومكان وحادثه وقولته
حتى لا ينفذ قضائوه باقوال ضعيفة ومانع القنية والمجس من قبول
في المروءة الصادق فقول الثالث في كونه منفعه المالك بان تعبدل في
مقابلة النقص فلا يقبل واقره المص وها ان علم حاضر كحاشي
الثاني ايراد الاشارة الثالثة مواضع اعني الخصمين والمشتبه
به لموعينا لادبنا وان علم غائب كما في نقل الشهادة او ميت فلا
لقبوله من نسبة الاجده فلا يكفي ذكر اسمه واسم ابيه وصنعة
الا اذا كان يعرف بها اي بالقبض لا بالمال بان لا يشكرك في المص
غيره فلو قضى بلا ذكر المد نفذ فالمعتبر التوقيف لا كغيره الخوف
حتى لو عرف باسمه فقط او بقبضه وحده كفي جاتيغ الفصولين
وملتقضا ولا يبال عن شاهد بلا طلع من الخصم الا في حدود قوله
وعند ههنا يبال في الكل ان جهل بحالهم كسر او غلبه يفتي
وهو اختلاف زمان لانها كانت في القرن الرابع ولو اكتفى
بالسراج فيجمع ويه يفتي سراجيه وكفي في التزكية قول المذرك ٢٠٠ عمل
في الالحج لثبوت الحرية بالدار ورر يعني الاصل فيمن كان في دار
الاسلام الحرية فهو بعبارته عن النقص بالعبد وبذلك لانه عن
النقص بالعبد وبذلك لانه عن النقص بالحر وداين كمال والتقدير
من الخصم الذي لم يرجع اليه في التقبل لم يقع فلو كان مما يرجع اليه

جوابه

في

في التقدير صح بزازيه والمراد بتعديله تركيبة بقوله هم عدول نراو
لكنهم خطاوا او نسوا او لم يزد وما قد صدقوا او هم عدول
صدقه فانه اعتراف بالحق فيقضى باقراره لا بالبينة عند المدعي
اختياره وفي البحر عن التزنيب يحلفه الشهود في زماننا لا نقدر
التزكية اذ المجبول لا يعرف المجبول واقراره المص ثم نقل عن
الصبرية نفقه بيقض للقاضي **قلت** ولا تنس ما مر عن الاشياء
والثاني هو ان يشهد بما سمع او راي في مثل البيوع ولو بالتفاد
فيكون من المرى والاقرار ولو بالكتابة فيكون مرييا وحكم الحاكم
والغصب والقبول وان لم يشهد عليه ولو تخفيا يرى وجه الموقوف
يفرجه ولما يشهد عليه يجب بسبب عدمه الا اذا تبين القابل بان
لم يكن في البيت غيره لكن لو فسر لا يقبل ورر او يرى شخصه الى
القابل مع شهادة اثنين بانها فلانة بنت فلان بن فلان ويكون
هذا المشرقة على الاسم والنسب وعبد الفتوى جاتيغ الفصولين
شرح في الجواهر عن محمد لا ينبغي للفقير كتب الشهادة لان عند
الاداء يبغضهم المدعي عليه فيضره واذا كان بين المخطي وبين
المدعي خطا اقرار المدعي عليه فانكر كونه خطا فاستكتب
فكتب وبين المخطي من شاهد بطلانها خطا كاتب
واحد لا يحكم عليه بالمال هو الصحيح حاشيه وان افترق قارى الهداية
اختلافه فلا يعمل عليه وانما يقول على هذا النصيحة لا فخره
من اجل من يعتمد على تصيحاته كذا ذكره المص هنا وفي كتاب الاقرار
واعنده في الاشياء لكن في شرح الوهابية لو قال هذا خطي يكن
ليس على هذا المال ان كان الخطا على وجه الرسالة مصدره
معنوا لا يصدق ويلزم بالمال ونحوه في الملتقطات وفتاوى قارى
الهداية فراجعه ذلك ولا يشهد على شهادة غيره عالم يشهد عليه
وقبده في النهاية بما اذا سمعه في غير مجلس القاضي فلو فيه جاز وانه
لم يشهد به شره لانه عن الجواهر ونجافه تصوير صدر الشريعة
وعنده وقوله لا يد من التميل وقبول التميل وعدم التميل بعد التميل على

الاطهر نعم الشراة بقضاء القاض حجة وان لم يشهد بها القاض
عليه قبيحة ابو يوسف بجلس القضاء وهو الاحوط ذكره
في الخلاصة كفى عدل واحد في اثني عشر مسألة على ما في الاستباه
منها اجاز القاض بافلاس الجبوس بعد المدة وللتركية عزاي تركية
السرو اما تركية العلانية فشهادة اجماعا وترجيها **الثاني** هو
الحضيم والرسالة والاشان احوط من القاض الامرك وجاز
تركية عبده وجبنه ووالده وقد نظم ابن وهبان منها احد عشر
فقان **و** يقبل عدل واحد في تقدم **و** جرح **و** تعديل **و** ارش **و** نقد
و ترجيح **و** التمسلم **و** اهل هو جيد **و** افلاس الارسان واليب
يطهر **و** صوم على ما مر او عند علة **و** موت اذ الشاهدين
يخبر **و** التزكية للذمي كقول الامانة في دينه **و** سانه وبيده **و** انه صاحب
نقطة فان لم يعرفه المسلمون ساءوا عنه عدول الشركيين اختيار
و في المذهب عدل نصراني ثم اسلم قبلت شهادته ولو سكر القمى لا
تقبل ولا يشهد من راي حفظ ولم يذكر ما اى الحاذية كذا القاض
و الراوى يشابه الحفظ للحفظ **و** جوازه لو في جوزه **و** به ما خذ
عن المبتقى ولا يشهد احد بما لم يعاينه بالاجماع الا في عشرة علم
ما في شرح الوهبانية من العنق والولاء عند الشاهد **و** المهر علم الاجماع
بزازية **و** النسب **و** الموت **و** النكاح **و** الدخول **و** بزوجته **و** ولاية
القاض **و** اصل الوقف قبل **و** شرائط علم النجاشي كما مر في بابيه **و**
اصل هو كلما تعلق به حجة **و** توقف عليه **و** الا في شرائط فله
الشراة بذلك اذا اجتره بها بهذه الاشياء من يتقن **الثاني** هو
بمن جرحه لا يتصور تواطؤهم علم الكذب بلا شرط عدالة
او شراة عدلين الا في الموت فيكفي العدل ولو اثنى **و** النجاشي
ملتقى **و** قبيحة شارة الوهبانية **و** لا يكونه **و** النجاشي منها كواش
و موصولة **و** من في يده شيء **و** سعي رقيق علم رقة **و** يعبر عن
نفسه **و** الا فهو كمنع فلان ان يشهد به انه لا وقع
في قلبك ذلك اى انه ملكه **و** الا لا ولو عين القاض ذلك جازله

القضاء **و** بزازية اى اذا ادعاه المالك **و** الا لا وان فر
الشاهد للقاض ان شراة بالت مع او بمعاينة البدر دت
علم الصحيح الا في الوقف **و** الموت اذا فر او قال امه اجترنا من
نقابة تقبل على الاجح خلاصة بل في العرفية عن الخيثة معقولة
التفسير ان يقول لا شهدنا لانا سمعنا من الناس اما لو قال
لم نغاب ذلك ولكنه اشهر عندنا جازت في الكل **و** حجة ساج
الوهابية **و** غيره **باب** **القبول** **و** عدمه اى من
يجب علم القاض قبول شراة **و** من لم يجب لا من يجه قبولها
او لا يجه لصحة الفاسق مثلا كما حققه المصنف بالقبول
باشا **و** غيره **و** تقبل من اهل الايواء اى اصحاب بدع لا تكفر
كبير **و** قدر **و** رفض **و** خروج **و** تشبيه **و** تحليل **و** كل منهم
اشي عشر فرقة **و** نصار **و** اثنين **و** سبعين **و** الا الخطاينة
صنف من الروافض يرون الشراة شيعتهم وكل من حلف
انه محقق فروعهم لا يبدعهم بل لثمة الكذب **و** لم يبق لثمة بهم ذكر
بكر **و** من الذمي لو عد لا فادينهم جوزه على مثل الا في خمس
مسائل علم ما في الاستباه **و** يتجمل باسلامه قبل القضاء
و كذا بعده لو يعقوبة كقود **و** ان اختلفا مله كالمهود
و النصارى **و** الذمي علم المسامحة لا علة **و** لا مرته علم
مثله في الاجح **و** تقبل منه علم مسامحة مثله مع اتحاد الادلة
اختلاف داريهما يقطع الولاية كما يمتنع التوارث **و** تقبل من
عدو بسبب الدين لاننا من الدين بخلاف الديونية فانه
لا يومر من التقول عليه كما سيجي **و** اما الصديق الصديق
فتقبل الا اذا كانت الصداقة مشبهة بحيث يتصرف كل في
مال الآخر فتاوى المصنف بالمعين الحكام **و** من مركب صغيرة
بلا اصرار ان اجنب الكساية كلها **و** غلب صوابه علم صفارة
و رر **و** غيره **و** قال **و** هو معنى العدالة **و** في الخلاصة كل فعل يرفع
المروءة **و** الكرم كبرية **و** اقره ابن الكمال قال **و** من ارتكب كبيرة

سقطت عدالة ومن اختلف لوعذر والا لا وبناخذ
بكر والاسنرا، بشي من الشرايع كفر ابن كمال وخص
واقطع وولد الزنا ولو باننا خلافا لما كان وخصني كانني
لو شكلا والافلا اشكال وعينق لمعتقه وعكس الالة
لما في الخلاصة شريفا بعد عتقها ان الثمن كذا عند اختلاف
بايع وشتر لم تقبل في النفع بالثبات العتق ولا جهة وجهه
من محرم رضا او مصاهرة الا اذا امتدت المحضمة وخاصهم
على ما في القينة وفي الخوة انه شامك اليهود والمذمعي عليه تقبل لوعده
ولا ومن كافر عبد كافر مولاه مسلم او عيا وكيل حكا فر
موكاه مسلم لا يجوز عكس لقيامها على مسلم تصدا وفي الاول ضمنا
وتقبل على ذمي ميت وصيه مسلم ان لم يكن عليه دين مسلم بحرقه
الاشباه لا تقبل شهادة كافر على مسلم الا تبعا كما ترا ضرورة
في مسلمين في الايضاء شهدا كافرين على كافر اذ اوصى الكافر
وا حضر مسلما عليه حتى للميت وفي النسب هذا ان النضر ابن ا
الميت ما دعي على مسلم حتى وهذا استحقاق وجهه في الدرر
العمال للسلطان الا اذا كانوا اعداء على الظلم فلا تقبل شهادتهم
لغلبة ظلمهم كرش القرية والجا بوالصراف والمخوفون في
المرائب والعرفان جميع الاصناف ومخضرة قضاة العهد والوكلاء
المفتعلة والصكاك وضمان الجهات كفا طاعة سوق النخاسين
حتى حل لعن الشاهد شهادة على باطل فتنه وبكر وفي الوهبانية
امير كبير ادعي فشهره عالمه ونوابه ورعاياهم لا تقبل كشهادته
المزايير لرب الارض وقيل اراد بالعمال المحرقين اي حرقه لا يقفه
به و اي حرقه اياه واجداه والافلام مودة له لودينه فلا شهادته
له لما عرفت في حد العدالة فتنه واقره لا تقبل من اعني اي لا يقض
بها ولو قضى صحو وعيم قوله مطلقا ما لوعده بعد الاداء قبل القضاء
وما جاز بالسماح خلافا للثاني واذا عدم قبول الاخر من مطلقا
بالاول ومرشد وملك ولو مكاتب او مبعوضا وصبي ومففل و

مجنون

مجنون الا في حال صحته الا ان يتجمل في الرق او التميز واد با بعد
الحرية ولو لمعتقه كما مر وبعد البلوغ وكذا بعد ابصاره اسلام
وتوبة فسق وطلما قزوجته لان المعتبر حال الاداء شريفا كتمه
وفي البهيمية حكم برده لعله ثم زالت فشتر به لم تقبل الا اربعة
عبد وصبي واعني وكما فرع على مسلم وادخال الكمال احد الزوجين
مع الا اربعة سدوه ومحدود وفي قذف تمام الحد وقيل بالاكتر وان
تاب بنكذبه نفقة وفي لان الرد من تمام الحد بالنقض والاستثناء
منصرف لما يليه وهو وانك جه الفاسقون الا ان يحكم كقرا
في القذف فيسلم فتقبل وان ضرب اكثره بعد السلام علم
الظاهر بخلاف عبد حد فعتق لم تقبل او يقيم المحرم وبنه علم صدق
اما اربعة علم زناه او اثنين علم اقراره به كما لو برهن قبل الحد بحر
وفيه الفاسق اذا تاب تقبل شهادته الا المحرم وبقذف
والمعروف بالكذب وشاهد الزور لوعده لا تقبل ابد مطلقا
لكن سيجي ترجيح قبوله ومسجون في حادثة تقع في السجن وكذا
لا تقبل شهادة الصبيان فيما يقع في الملاعب ولا شهادة النساء
فيما يقع في الحمامات وان مست الحاجة لمنع الشريفا
يستحق به السجن وملاعب الصبيان وحمامات النساء وتلك
التقصير مضافا اليهم لا الا الشريعة بزاز به صفوى وشربا ليه
لكن في الحاي تقبل شهادة النساء وحدهن في القتل في الحمام
بحكم الدية كيلا يهدر الدم انتهى انتهى فليست عند الفتوى
وقد منا قبول شهادة المعلم في حوادث الصبيان والزوجة
لزوجها وهو لا و جاز عليها الا في مسلمين في الاشباه
ولو في عدة من ثلاث لما في القينة طلقها ثلاثا وهي في العدة
لم يتغير شهادته كما لو شهد لائم تزوجا بطلت خاتمه فعلم منع
الزوجية عند القضاء لا تحل او ادا والفرج لاصلا وان علما الا
اذا شهد الحد لابن ابنه على ابيه اشباه قال و جاز على اصل
الا اذا شهد على ابيه لاقه ولو بطلما قضرتها والام في تكا

ولا شهادتها لصح

وفيما بعد ثمان ورق لا تقبل شهادة الانسان لنفسه الا
 في مسئلة القاتل اذا شهد بقتول المقتول وبالعكس للثبوت
 وسيد بعدده ومكانته والتركيب لشيء فيها هو من شركتها
 لانها لنفس من وجه في الاشياء الخفية ان يعلم ثبوتها بحد
 وشركة وفي فتاوى النفس لو شهد بعض اهل القرية عن بعض
 منهم بزيادة الجراح لا تقبل بالم يكن في كل ارض معيناً او
 لا جراح لسانه وكذا اهل قرية شهدوا على ضيعة انما من قرية
 لا تقبل وكذا اهل سكة يشهدون بشئ من مصالح لو عذر
 نافذة وفي النافذة ان طلب حقا لنفسه لا تقبل وان
 قال لا اخذ شيئاً تقبل وكذا ان وقف المدرسة انتم لم ينفوا
 والاجير الى صاحبها من زنة او مشاهرة او الى دم
 او التابع او التلميذ الى صاحب الذي يعذر استاده خرقه
 ونفقه نفقه نفسه ورؤيه معنى قوله عليه السلام لا شهادة
 لقاتل بقتل القاتل اي الطالب على منتهى من القتل لا من
 القناعة ومفاده قبول شهادة المتأجر والاستاذ
 فينت بالفتنة من يفعل الروي ويؤيد واما بالفتنة
 المتكبر في اعضائه وكلامة خلقه فيقبل بحج ومقنية ولو
 لنفسه الحمة رفع صورته ورؤيه ينبغي تقيده بما اوثر عليه
 ليظهر عند القاضي كانه مدمن الشرب على الله وذكره الوالي
 وما يحكم في مصيبه عذراً بما جرد رؤيته زاد العين فلو في مصيبته
 تقبل وعلة الوالي بزيادة اخطارها وانساب جبراً
 واختياراً فلما كان شرب للدواوي وعدو بسبب الدنيا جعل ابن
 الكمال عكس الفرج لاصلة فتقبل له لعل عليه واعتمد في الوهابية
 والمجنية قبولاً ما لم يفسق بسببها قالوا في الحق فيقضي للنهي
 عنه وفي الاشياء في ثمة قاعدة اذا اجتمع الحرام والحلال ولو
 العدالة للدنيا لا تقبل سواء شهد على عدوه او غيره لانها تنسق
 وهو لا يتجزى وفي فتاوى المص لا تقبل شهادة الجاهل على العالم

نفسه بتركه ما يجب نقله شرعاً في لا تقبل شهادته على
 غيره وعنده والى كمن تفرقه على تركه ذلك ثم قال والعالم يستخرج
 المعنى من التركيب كما يحق وينبغي ويجازف في كلامه او يخلق
 كثيراً او احداً وشتم اولاده او غيره لانه معصية كبيرة كترك
 زكاة او حج على رواية فورية او ترك جماعة او جمعة او كل
 فوق شبع بلا عذر وخروج لفرجة قدوم امير وركوب بحر
 ولبس حرير وبول في سوق او الى قبله او شمس او قمر و
 طيف على مسخرة ورقاص وشتم للداية وفي بلادنا يشتمون
 بايع الدابة فيتح وعنده وفي شتم الوهابية لا تقبل شهادة البخل
 لانه يخلد بسحقه فيها يتعرض من الناس فيما خذ زيادة عيونه
 فلا يكون عدلاً ولا شهادة الاشراف من اهل العراق لتعصبهم
 نقل المص عن جواهر الفتاوى ولا من انتقل من مذهب الى
 حنيفه الى مذهب الشافعي قال وكذا بايع الكفار والحنوط لتمنيته
 الموت وكذا الدلال والوكيل بوثبات النكاح اما لو شهد بانها ملوثة
 تقبل والحيلة انه يشهد بالنكاح ولا يذكر الوكالة بترازيه وشرايط
 واعتمده قد روي اخذ في واقعات وذكره المص في اجازة معينة
 مع بالبرازية ومثله انه لا تقبل شهادة الدلالين والحقاكين
 والمخضرين والوكلاء والمفتعلة على ابوابهم وكه في فتاوى ربه
 زاده وفيما ورواه من الوصاية بعد قبوله لم تجز شهادته لثبوت
 ابداء وكذا الوكيل بعد ما اخذ من الوكالة ان حاصم اتفاخ والى
 فكذلك عند ابريوسف ومدمن الشرب كغير الخمر لان
 بقطرة مزاجه كلب الكبيرة فتد شهادته وما ذكره ابن الكمال غلط
 كما حوره في البحر قال وفي غير الخمر بشرط الا دمان لان شربه صغيره
 وانما قال على الله وليه في الشرب للدواوي فلا يسقط
 العدالة لشبهة الاختلاف صدر شرب يورين كمال ومن يلعب
 بالصبيان لعدم مروته وكذبه على الكافي والطيبور الا اذا اسكاه
 للاستيناس فيباعد الا ان يجرحام غيره فلا تاكله للحرام جهنم

عنائه والعلانية وكل هو شنيع بين الناس كالطباير
والمزامير وان لم يكن شنيعا كالجذ أو ضرب القصب فلما لا
اذ فحش باذنه وقصون به حائنه لدخوله في حد الكبار محرم
يفتن الناس لانه يجوعهم على كبره هدايه وغيره وكلام سعدى افندى
يرفيد تقييد بالاجرة فتأمل واما المعنى لنفسه له دفع وحشة
فلما بأس به عند العامة عنائه ووجه العينى وغيره قال ولو فيه
وعضاو حكمة فحاشا اتفاقا ومنهم من اجازته في الوس كاجاز
ضرب الدف منه ومنهم من اباحه مطلقا ومنهم من كرهه مطلقا
انتهى وفي البحر والمذهب حرمة مطلقا فانقطع الاختلاف بل
ظاهر الهداية انه كبيرة ولو لنفسه واقره المصنف قال ولا تقبل شهادة
من يسمع الفداء او يجلس مجلس الغناز او العيني او مجلس الخمر
والشرب وان لم يسكر لان اختلاط بهم وترك الامر بالمعروف
بسقط عدالة او يترك ما يكذب به لنفسه ومراوده من ترك
كبيرة قال المصنف وغيره او يدخل الحمام بغير اذنه لانه حرام او
يلعب ببرد او طاب مطلقا قمارا او لا اما الشطرنج فله شبهة
الاختلاف بشروط واحد من ست فلهذا قال او يقام ببطر
او يترك به الصلاة حتى يفوت وقتها او يحلف عليه كثيرا او
يلعب به على الطريق او يذكر عليه شيئا استباحه او يدوم عليه ذكره
سعدى افندى مغريا للكانى والمغراين او ياكل الربا فيده بالثقة
ولا يخفى ان الفسق يمنعها شرعا الا ان القاض لا يثبت ذلك
الا بعد ظهوره له فالكل سواد يحفظ او يقول او ياكل على
الطريق وكذا اكل ما يخل بالمروة ومنه كشف عورته ليسبى
جانب البركة والناس حضور وقد كثر في زماننا فتنه او يطهر سب
السلف لظهور فسقه بخلاف من يخفيه لانه فاسق مستور
عيني قال المصنف واما قيدنا بالسلف تبعا لكلامهم والافعال
ان يقال سبب لم يسقطوا العدة بسبب السلم وان لم يكن
من السلف كما في الشرع والنكاح وفيما الفرق بين السلف

والخلف ان السلف الصالح الصدر الاول من التابعين
منهم ابو حنيفة والخلف بالفتح من بعدهم في الخير بالسكون
في الشر بخلافه وفيه عن العامة عن ابي يوسف لا يقبل شهادة
من سب الصحابة واقتل ممن يتبرأ منهم لانه يعتقد ديننا
وان كان علميا طلق فلم يظهر فسقه بخلاف الساب
شهد ان ابائهم او اوصياءهم فان ادعاه صحته شرها كحساب
كشادة ذابنه الميت ومد يديه والموصي لها ووصيه لثالث
على الايضاء وان انكر لانه القاض لا يملك اجبارا احد
على قبول الوصية عيني كما لا تقبل لو شهد ان ابائهم الغائب
وكله بقبض ديونه وادعى الوكيل او انكر والفرق ان
القاض لا يملك نصب الوكيل عن الغائب بخلاف الوص
شهد الوصي او وصي الميت بحق للميت بعد ما عزل القاض عن
الوصاية ونصب غيره او بعد ما دركت الورثة لا تقبل
شهادة للميت في ماله او غيره حاصم ولا لحلول الوصية محل الميت
ولهذا لا يملك عزل نفسه بلا عزل قاض فلهذا كما لميت نفسه
فاستوى خصامه وعدمه بخلاف الوكيل فلهذا قال ولو شهد
الوكيل بعد عزله لموكل ان خاصم في مجلس القاض ثم شهد
بعد عزله لا تقبل اتفاقا للزمنة والاقبلت لعدمها خلافا
للثاني فجهل كالوصي سراجه وفي قسامة الزيلعي كل من صار
خصما في حادثة لا تقبل شهادته فيما ومن كان بعهده ان يصير
خصما ولم ينصب خصما بعد تقبل وهذا ان الاصل لا يتفق
عليهما وتامة فيه قيدنا بمجلس القاض لانه لو خاصم في غيره
ثم عزله قبلت عندهما كما لو شهد في غيره ما وكل فيه او عليه جامع
الفتاوى وفي البرازية وكله بالخصومة عند القاض في خصم
المطلوب بالسلف درهم عند القاض ثم عزله فشهد ان لموكله
على المطلوب مائة دينار تقبل بخلاف ما لو وكله عند غيره القاض
وخاصم وتامة فيما كما قبلت عندهما خلافا للثاني شهادة

اثنتين بدين علم الميت رجلين ثم شهد المشهود له بالدين
 بدين علم الميت لان كل فريق يشهد بالدين في الذمة وهي تقبل
 حقوقا شتى فلم تقع الشركة له في ذلك بخلاف الوصية بغير
 عين كما في وصايا الجميع وشروطه وسيجيئ ثمة وكذا في وصيتين
 لو ارتكبا كبر على اجتنبي ثم عذر مال الميت فانها مقبولة في طاهر الرواية
 كما لو شهد الوصيان على اقرار الميت بشئ معين لو ارتكبا في
 تقبل خبر اذ به ولو شهدا في مال الميت لا خلافا لهما ولو صغير
 لم يجز اتفاق وسيجيئ في الوصايا كما لا تقبل الشراة على ج2
 بالفتح اي منقح مجرد عن اثبات حق الله تعالى او للغير فان تضمنه
 قبلت والا لا تقبل بعد التعويل ولو قبلت قبلت اي الشراة
 بل الاجنار ولومن واحد على الج2 الج2 وكذا اعتمد المصنف على ما
 قرره صدر الشريعة واقرة من لا حشر وادخل تحت قولهم
 الدفع اسره من الرخوة وذكر وجهه واطلق ابن الكمال رده
 بغير لعمري الكاتب وذكر وجهه وظاهر كلام الوان وعزى زادة لميل
 اليه وكذا القاسماني حيث قال وفيه ان القاض لم يلتفت لهذه
 الشراة ولكن خبر الشهود ستر او علنا فان عدلوا قبلوا
 عزاه للمضرات وجعل البرجندى على قولها لا قوله فثبت مثل
 ان يشهدوا على شهود المدعى على الج2 المفرد بانهم شهدوا
 زنا او اكل الربا او شربة الخمر او على اقرارهم انهم شهدوا
 بزور او انهم اجروا في هذه الشراة او ان المدعى مبطل في
 هذه الادعى او انه لا شراة لهم على المدعى عليه في هذه الخدعة
 فلا تقبل بعد التعويل بل قبله درر واعتد طالع وتقبل لو شهدوا
 على الج2 المركب كما قرأ المدعى بفسخهم او اقراره بشهادتهم
 بزور او بانه استأجرهم على هذه الشراة او على اقرارهم انهم لم
 يحضروا المجلس الذي كان فيه الحق عيني او انهم عبيد او محدودون بقدر
 او انه ابن المدعى او ابوه عناية او قاذف والمقدون يدعيه
 او انهم زلوا او وصفوه او سرقوا منه كذا وبينه او شر بواللهم

ولم يتقادم العهد كما مر في باب او قتلوا النفس عهدا عيني
 او شركا والمدعى اي والمدعى مال او انه استأجرهم بكذا او
 للشراة واعطاهم ذلك مما كان له عنده من المال ولو لم يقل
 لم تقبل لدعواه الاستيثار لغيره ولا ولاية له عليه او ان صاحبها
 على كذا او دفعه اليهم اي رشوة والا فلا صلح بالمعنى الشرعي
 ولو قال ولم ادفعه لم يقبل علم ان لا يشهدوا على زور او قد
 شهدوا زورا وانما اطلب ما اعطيتهم وانما قبالت في هذه
 الصور لانها حق الله والعبد منت الحاجة لاجبائها شهد عدل
 فلم يبره عن مجلس القاض ولم يبطل المجلس ولم يثبت الشهود
 حتى قال او همت اخذت بعد شراة ولا مانع من قبلة شراة
 بجميع ما شهد به لو عدل ولو بعد القضاء وعليه الفتوى عليه وبحر
ت لكن عبارة الملتقى تقتضي قبول قوله او همت وانه يقضي
 بما بقي وهو غشأ الرخص وعينه وظاهر كلام المالك وسعدى
 ترجحه فثبت وتبصر وان قال الشاهد بعد قيامه عن المجلس
 لا يقبل على الظاهر احتياطا وكذا لو وقع الغلط في بعض الحدود
 او الشبهاه بينة ان اي الج2 مات من الج2 او لا من
 بينة الموت بعد البرد ولو اقام اولياء مقتول بينة على ان زيد
 ابره وقتله و اقام زيد بينة على ان المقتول قال ان زيدا لم
 يخرجني ولم يقتلني فبينة زيد او لا من بينة اولياء المقتول
 بجميع الفتاوى وبينة القبر من يتيم بلغ او لا من بينة كون
 القبة اي قيمة ما اشتراه من وصيه في ذلك الوقت مثل
 الثمن لانها ثبت امر ازيد او لا بينة الفاد اخرج من
 بينة الصحة ورر خلافا لما في الوجهانية اما بدون البينة فالقول
 لمدعى الصحة منية بينة كون المتصرف في نحو تدبير او خلق او
 خصومة ذاعقل او لا من بينة الورثة مثلا كونه منوطا العقل
 او مجنون او لو قال لا شهود لانه ربي كان في حجة او مرض فهو
 علم المرض ولو قال الوارث كان يهدى بصدق حتى يشهدا

انه كذا صحح العقل بترازية وبينه الاكراد في اقراره اول
من بينة الطلوع ان ارضا واتخذنا ركنها فان اختلف اولم
يورا فبينه الطلوع اول ملتقطا وغيره واعتمده المصواب
وعزى زاده **فروع** بينة الف اول من الصحة شرعا
وصحبا فيه وفي الاشياء اختلف المتبايعات في الصحة والبطالة
فالقول المدعي البطالة وفي الصحة والف المدعي الصحة الا في
مسئلة الاقالة وفي الملتقطا اختلفا في البيع والرهن فالبيع
اولا اختلفا في التيات والوفاء فالوفاء اول استحقاقا مشاهدا
فأصره بتمه عذره تقبل كانه شهدا بالادراك في يد الخصم
فشهد به اخوان او شهدا بالملك في الحدود واخراجا بالحدود
او شهدا على الاسم والنسب ولم يعرفا الرجل بعينه فشهدا
انه المسمى ودر شهدوا واحد فقال الباقيون نحن شهدا كثر
لم تقبل حتى يتكلم كل شاهد بشهادته وعليه الفتوى شهادة النفي
المتواترة مقبولة الشهادة اذا بطلت في البعض بطلت في
الكل الا في عبيدين مسلم ونصراني وشهد نصرانيان عليها
بالعتق قبلت في حق النصراني فقط **اشباه** **قلت** وزاد
محمدا حنفيا اخرى معزية للبرازية **باب** **الاختلاف**
في الشهادة بيني الباب على اصول مقررة منها ان الشهادة
على حقوق العباد لا تقبل بلا دعوى بخلاف حقوق تعال ومنها
ان الشهادة باكثر من المدعي باطله بخلاف الاقل للاتفاق فيه
ومنها ان الملك المطلق ازيد من المقيّد لشوكة من الاصل والملك
بالسبب مقتصر على وقت السبب ومنها موافقة الشهادتين
للفضل ومعز وموافقة الشهادة الدعوى معز فقط وسنذكر
تقدم الدعوى في حقوق العباد شرط قبولها كتوقها على مطالبته
ولو بالتوكيل بخلاف حقوق الله تعالى لوجوب اقامتها على كل احد
فكل احد خصم فكان الدعوى موجودة فاذا وافقها اي وافقت
الشهادة الدعوى قبلت والاتفاقية لا تقبل وهذا احد اصول

المتقدمة

المتقدمة فلو ادعى ملكا مطلقا فشهد به بسبب كثر
وارث قبلت لكونها بالاقول ما ادعى فمتطابق معنى كما مر وعك
بان ادعى بسبب وشهدا مطلقا لا تقبل لكونها بالاكتر كما مر **قلت**
وهذا في غير دعوى ارث ونسب وشرا من مجهول كما بسطه
الكامل واستثنى في البر ثلاثة وعشرين وكذا يجب مطابقة
الشهادتين لفظا ومعنى الا في اثنين واربعين مسئلة مبسوطة
في البحر وزاد ابن المصنف في حاشية الاشياء ثلاثة عشر
اخر تركها حاشية التطويل بطريق الوضوح لا التضمن والكتفيا
بالموافقة المعنوية وبه قالت الثلاثة ولو شهد احدهما بالانكاح
والاخر بالنزوح قبلت لا تحكما ومعناها كذا الالهة والعظمة و
نحوها ولو شهد احدهما بالف والاخر بالغيب او مائة وما شئت
او طلقة وطلقتين او ثلاث ردت لاختلاف المعنيين كما لو
ادعى غصبا او قتل او شهدا احدهما به والاخر بالاقرار به لم
تقبل ولو شهدا بالاقرار به قبلت وكذا لا تقبل في كل قول جموع
مع فعل بانه ادعى الفاش شهدا احدهما بالدفع والاخر بالاقرار
بلا لا تسمع للجميع بين قول وفعل فنية الا اذا اتحد اللفظ كسهادة
احدهما ببيع او قرض او طلاق او عتاق والاخر بالاقرار
به فتقبل للاتحاد صيغة الانشاء والاقرار فانه يقول في
الانشاء بعث واقرضت وفي الاقرار كنت بعث واقرضت
فلم يمنع القول بخلاف شهادة احدهما بقتله عدا البسيف
والاخر به بسكين لم تقبل لعدم تكرار الفعل بتكرار الالة بخيط
شربلا كيه وتقبل على الف في شهادة احدهما بالف والاخر
بالف ومائة اذا ادعى المدعي الاكثر الاقل الا ان يوفق
باستيفاء او ابراء ابن كمال وهذا في الدين وفي الفين تقبل
على الواحد كما لو شهدوا احدا من هذين العبدين له واخران هذا
له قبلت على العبد الواحد الذي اتفقا عليه اتفاقا وروى العقد
لا تقبل مطلقا سواء كان المدعي اقل المالين او اكثرهما عزمي

زاده

ثم فرغ على هذا الأصل بقوله ولو شهدوا واحد بشراء عبد
او كذا بته على الف والهمزة يالف وحتمية ردت لان المقصود
اثبات العقد وهو يختلف باختلاف البذل فلم يتم العقد على
كل حال ومثله العتق بال مال والضيق عن قود والرهن والخلع
ان ادعى العبد القاتل والراهن والمرأة لف ونشر مرتب
اذ مقصودهم اثبات العقد كما مر وان ادعى الآخر كالمو لا مثلاً
فكذلك عوى الدين اذ مقصودهم المال فتقبل على الاقل ان ادعى
الاكثر كما مر والجاره كما يبيع لو في اول المدة للحاجة لاثبات العقد
وكالدين بعد ما لو المدعى المور ولو المستاجر قد عوى عقد اتفاقاً
وصح النكاح بالاقول اي بالف مطلقاً استحقاقاً لهما
لزمه في صحة الشبهة بالبر براءة ارب بان يقول مات
وتركه ميراثاً للمدعى ان يشهدا بمكة عند موته او يده او يدين بقوله
مقامه كمنه واستغروا صاحب ومودع فيفزع ذلك بالحق
لان الايدي عند الموت تنقلب بيد ملك بواسطة الضمان فاذا
ثبت الملك ثبت البر بضرورة ولا بد مع البر المذكور من بيان
سبب الوراثه وبيان انه اخوه لابيه وامه او لاحدهما وكذا ذلك
ظهيره وبقي شرط ثالث وهو قول الشاهد وارث او لا
اعلم له وارثا غيره ورابع وهو ان يدرك الشاهد الميت والا
فباطلا لعدم معانيه السبب ذكرهما البرازي وذكر اسم الميت
ليشترطوا ان يشهدا به في سوا قال لا يشهدوا ولا ردت لقيامهما
بجهول التنوع بالحق بخلاف لو شهدا انهما كانت ملكه واقرا المدعى
عليه بذلك او شهدا بشاهدان انه كان في يد المدعى وقيل المدعى
لمعومه الاقرار وجواز القرية لانهما تبطل الاقرار والاصل
ان الشراة بالملك المنقضى مقبولة لا باليد المنقضية لتنوع
البذل لا الملك بزازيه ولو اقرانه كازيد المدعى بغير حق
هل يكون اقراره باليد المفقده نعم جامع فصولين **فروع**
شهد بالف وقال احدهما قضى ختمية قبلت بالف الا اذا

شهد

انما اقر

شهد معه اخوه ولا يشهد من علمه حتى يقر المدعى به شهدا بستر
بقرة واختلفا في كونها مطلقاً حلالاً لها واستظهر صدره
الشريعة قوله لهما هذا اذ لم يذكر المدعى كونها ذكره الزنا او ادعى
المديون الا يصلان متفرقا وشهدا به مطلقاً او جملة لم تقبل
وهما بانه شهدا في دين الحي بانه كان عليه كذا تقبل الا اذا سألها
الحضيم عن بقائه الا ان فقلاً لا ندرى وفي دين الميت لا تقبل
مطلقاً حتى يقول مات وهو عليه **قوله** ويحالف ما في عين
الحكام من ثبوتة بحد بيان سببه وان لم يقول مات وعلمه
دين انتهى والاحتياط لا يخفى ادعى ملكاً في الماضي وشهدا به
في الحال لم تقبل في الاصح كما لو شهدا بالماضي اربعة جامع فصولين
باب الشراة على الشراة اي مقبولة وان كثرت
استحقاقاً في كل حق على الصحيح الا في حد وقود لسقوطها
بالشبهة وجاز الشراة مطلقاً لكن لا تقبل الا بشرط
تغذر حضور الاصل بموت اي موت الاصل او ما نقله القسامة
عن قضاء الزمانية فيه كلام فانه نقله عن الجارية عنها وهو خطأ
والصواب ما هنا او مرض او سقر والكتف الثاني بغيبته بحيث
يتغذر ان يبيت باهله واستحسنه غيره واحد وفي القسامة
والشراة وعليه الفتوى المص او كون المرأة فدية لا تحالط
الرجال واخرجت الحاجة وحمام قتيبه وفيه لا يجوز الا شهاد
سلطان وامير واهل يجوز لمحبوس ان من غير حاكم الخصومة
نعم ذكره المص في الوكالة وقوله عند الشراة عند القاضي قيد
للكل لا صلاق جواز الشراة دالا او كاد كما مر وبشرط شرافة
عدد نصاب ولورجلا وامراتين وما في الماوى على ما يحرج عن
كل اصل ولو امرأة لا تغاير فرعي هذا وذاك خلافاً للشافعي
وكيفيته ان يقول الاصل في طبائفة واولا بته كرا شهد
على شراة ان يشهد بكذا او يكفي سكوت الفرج ولو رده ارتد
قنينة ولا ينبغي ان يشهد على شراة من لم يبدل عنده حاوى

و يقول الفرع الشاهدان فلانا اشهدني على شهادتي بكذا
 وقال لي اشهد على شهادتي بذلك هذا وسطا العبارات
 وفيه خمس ثبوتات والا قصر ان يقول اشهد على شهادتي بكذا
 و يقول الفرع اشهد على شهادتي بكذا وعليه فتوى الشرحي و
 غيره ابن كمال وهو الاصح كما في القاموس عن الزاهد و يكفي
 تعديل الفرع لاصلا ان عرف الفرع بالعدالة والائتمار تعديل
 الكل كما يكفي تعديل احد الشاهدين صاحبه في الاصح لان
 العدل لا يترتب بمثله وان سكنت الفرع عنه نظر القاضي في حاله وكذا
 لو قال لا اعرف حاله على الصحيح شره باليه و شرح الجميع وكذا لو قال
 ليس بعدل علي ما في القاموس عن المحيط فتبه وتبطل شهادته
 الفرع بامور بنهيمهم عن الشهادته على الاظهر خلاصه وسيجي
 متنا ما يخالف ويجوز اصله عن اهله كفتى وخوس و
 عني وبانكار اصل الشهادته كقولهم بالناس شهادته او لم نشهدهم
 او اشهدناهم و غلطنا وسئلوا فكتوا قبلت خلاصه
 شهدا على شهادته اثنين على فلامه بنت فلامه الفلانية وقال
 اخبرنا بما عرفت وجاء المدعي بامراه لم يعرف انما هي قبلت
 شاهدين انما هي فلامه ولو مقرر ومثله الكتاب الحكمي وهو
 كتاب القاضي الا القاضي لانه كان شهادته على الشهادته فلو جاء المدعي
 برجل لم يعرفه كلف اثبات انه هو ولو مقرر ولا حتمال التزوير
 بحر ويلزم مدعي الاشتراك البيان كالبسط فافه خان ولو
 قال فيها التهمة لم يجز حجة بنسبها الى فخذنا كذا و يكفي نسبها
 لزوجه والمقصود الاعلام اشهد على شهادته ثم نراه عنده لم يجر
 اي نراه فله ان يشهد على ذلك في رواقه المص هنا لكنه قد
 ترجيح خلافا عن الخلاصة كما قران شهدا على شهادته مسلمين
 لهما فرع على كافر لم تقبل كذا شهادتهما على القضا لهما فرع على كافر
 و تقبل شهادته رجل على شهادته ابيه و على قضاء ابيه في الصحيح
 و درر خلافا للملتقط من ظهر انه شهد بزور بان اقر على نفسه

ولم يدع سره او غلط كما رده ابن الكمال ولا يمكن اثباته
 بالبيينة لانه من باب النفي عزز بالشهر و عليه الفتوى
 سراجيه وزاد اضربه وجبه مجمع وفي البه و طاهر كلامهم
 ان للقاضي ان يسيخ وجهه اذا راه سياسة وقيل ان رجوعه لهما
 ضرب اجماعا وانما يبا لم يوز اجماعا وتقويض مدة توبته لراي
 القاضي على الصحيح لو فاسدا ولو عدلا او مستورا لا تقبل شهادته
 ابدا **باب** وعن الثاني تقبل وبه يفتي عيني وغيره **باب**
 الرجوع عن الشهادته هو ان يقول رجعت عما شهدت به
 وكفه فلو انكره لا يكون رجوعا والرجوع شرط مجلس القاضي
 ولو غير الاول لانه فسخ او توبة وهي بحسب الجنابة كما قال
 عليه الصلوة والسلام السلام السر بالسر والعلاية بالعلاية فلو
 ادعى الشهود عليه رجوعهما عنده غيره وبرهن او اراد يمينها لا
 يقبل لفساد الدعوى بخلاف ما لو ادعى وقوعه عند قاض
 وتضمنه اياها ملتقى او برهن انها اقرب رجوعهما عنده غير القاضي
 قبل وجعل انشاء الحال ابن ملك فان رجعا قبل الحكم بها سقطت
 ولا ضمان وعزز ولو عن بعضه لانه فسق نفسه جامع
 الفصولين و بعده لم يفسخ الحكم مطلقا لترجيحه بالقضاء
 بخلاف ظهور ان الشاهد عيى اعمى ودافى قذف فان
 القضاء يبطل ويبرء ما اخذ وتزعم الية لو قضا صا ولا يجزى
 الشهود كما مر ان الحاكم اذا اخطا فالعزم على المقتضى له شره
 كنهه وضمننا ما اتلفاه للشهود عليه ليجبها تعديا مع تقدير
 تضمنين المباشرة لانه كاللجاء الى القضاء قبض المدعي المال
 اولاه يفتي بحر وبنوازه و خلاصه وخرانه المفتين وبقده
 في الوقاية والكنز والدرر والملتقى بما اذا قبض المال لعدم الاتلاف
 قبله وقيل ان المال عين فكالاول وان دينا فكالثاني واقره
 القاموس والعبرة فيه لمن بقي من الشهود لا لمن رجع
 فان رجع احدهما ضمن النصف وان رجع احدهما لم يضمن

وان رجع اخر ضمننا النصف وان رجعت امرأة من رجل وامراتين ضمننا الربع وان رجعتا فان نصف وان رجع ثمان نسوة من رجل وعش نسوة لم يضمن فان رجعت اخرى ضمن اي التسع ربعة بقاء ثمانية ارباع النصف فان رجعوا فالعزم بالاسداس وقالوا عليهم النصف كما لو رجعت فقة طولا يضمن راجع في النكاح شهده بمهر مثله او اقل اذا اختلف بعوض كذا اختلف وان زاد عليه ضمنا لو هي المدعية وهو المنكر مخمى زاده ولو شهد باصل النكاح باقل من مهر مثله فلا ضمان على المعتبر لتعذر التماثل بين البضعة والمال بخلاف ما لو شهدا عليها بقبض المهر او بعقد ثم رجعا ضمنا لهما لا اختلفا المهر وضمنا في البيع والشراء ما نقص عن قيمة المبيع ولو اشترى عدة على البائع او زاد ولو اشترى عدة على المشتري لا اختلف بلا عوض ولو شهدا بالبيع وبثقة النعم خلوة في شدة واحدة ضمننا القيمة ولو في شدة بغير ضمان المثل عيني ولو شهدا على البائع بالبيع بالقبض الى سنة وقيمة الف فان شاء ضمن الشهود قيمة حالا وان شاء اخذ المشتري الى سنة واياها احار يرى الاخر وتامة في خوانة المقتبين وفي الطلاق قبل وطئ وخلوة ضمننا نصف المال المسمى او المتعة ان لم يسم ولو شهدا انه طلقا ثلثا واخران انه طلقا واحدة قبل الدخول ثم رجعا فضمننا نصف المهر على شهود الثلث لا غير للحرمة الفليطة ولو بعد وطئ او خلوة فلا ضمان ولو شهدا بالطلاق قبل الدخول واخران بالدخول ثم رجعا ضمننا شهود الدخول ثلثا ارباع المهر وشهود الطلاق ربعة اختيار ولو شهدا بعقد فرجعا ضمننا القيمة لمولاه مطلقا ولو عسر لانه ضمان اختلف والولاء للمعتق لعدم تحول العتق اليها بالاضمان فلا تحول الولاء هداية وفي التبرير ضمننا ما نقصد وهو الثلث قيمة

ولو مات المولى عتق من الثلث ولزمتا بقية قيمتها وتامة في البحر وفي الكسابة يضمنان قيمته كذا وان شاء ابيع المكاتب ولا يعتق حتى يؤدى ما عليه اليها وتصدقوا بالفضل والولاء لمولاه ولو عجز عا د لمولاه وزد قيمته على الشهود وفي الاستيلاء يضمنان نقصان قيمتها باء تقوم قسمة وام ولد لو جاز بيعا فبضمنا ما بينهما فان مات المولى عتقت وضمننا بقية قيمتها امة للورثة وتامة في العيني وفي القصاص الدية في مال الشاهد من مورثه ولم يقتصا لعدم البينة شرة ولو شهدا بالعقود يضمنان لان القصاص ليس بمال اختيار وضمن شهود الفرج برجوعهم لا ضافة التالف اليهم لا شهود الاصل يقولون بعد القضاء لم تشهد الفروج على شهادتنا او اشهدناهم وعملنا وكذا لو قالوا رجعا عنهم لعدم اتلافهم ولا الفروج لعدم رجوعهم ولا اعتبار بقول الفروج بعد الحكم كذب الاصول او غلطوا فلا ضمان ولو جرح الكل ضمن الفرج فقط وضمن المذكون ولو الدية بالرجوع عن التزكية مع علمهم يكونهم عبدا خلافا لما اجمع النظار فلا اجماعا بحج وضمن شهود التعاقب قيمة العتق ونصف المهر لو قبل الدخول لا شهود الا حصان لانه شرط بخلاف التزكية لانها علة فالشرط ولو وجدهم على الصحيح عيني قال وضمن شهادا الا يقاتع لا التفويض لانه علة والتفويض سبب **كتاب** الوكالة مناسبة ان كلام من الشاهد والوكيل سماع في تحصيل مراد غيره التوكيل صحيح بالكتاب والسنة قال تعالى فابعثوا احديكم بورتكم ووكيل عليه الصلوة والسلام حكيم بن حزام بشرأ اخية وعليه الاجماع وهو خاص وعام كانت وكيل في كل شيء اعم الكمال حتى الطلاق قال الشاهد به بقية وخصه ابو الميث بغير طلاق وعتاق ووقف واعتمده

في الاشياء وحفظه فانه حان بالمعاوضات فلا يلي العتق
والبرعات وهو المذهب كما في تنوير البصائر وزواجر الجوامع
سبحان الله بيقينه واعتداده في الملتقط فقال واما الهيئات
والعقود فلا يكون وكيفية عند اير حنيفه خلافا لما في الشريعة
ولولم يكن للموكل صناعة معروفة فالوكالة باطله وهو اقامة
الغير مقام نفسه ترها او غيرها في تصرف جازي معلوم فاجعل
ثبت الادب وهو الحفظ ممن يملكه اي التصرف نظر الى اصل
التصرف وان امتنع في بعض الاشياء بعارض انتهى ابن كمال
فلا يصح توكيل مجنون وصبي لا يعقل مطلقا وصبي يعقل يتصرف
ضار كخو خلافا وعناق وصهبة وصدقة وصحح بما يتفق بلا
اذن وليه كقبول صهبة وصحح بما تروين ضرر ونفع كبيع و
اجارة ان ما ذونا والا توقف على اجازة وليه كما لو باشره
بنفسه ولا يصح توكيل عبد مجنون وصحح لو ما ذونا او ملكا بنا وتوقف
توكيل مرتد فان سلم نفسه وان مات او لحق او قتل لا خلافا لهما
وصحح توكيل مسلم ذميا ببيع خمر او خنزير او شرابها كما مر في
البيع الفاسد ومحرم خلافا لبيع صيد وان امتنع عنه الموكل
النهى كما قد متنا فتنه ثم ذكر شرط الوكيل فقال اذا كان الوكيل
يعقل العقد ولو صبا او عبدا نجورا لا يخفى ان الكلام لانه
في صحة الوكالة لا في صحة بيع الوكيل فلهذا لم يقل ويقصره بقاء
الكل من ذم كضابط الموكل فيه فقال بكل ما يباشره الموكل
بنفسه لنف نفسه العمل المضمونة فلذا قال في بيعه بخصومة في حقوق
العباد وبرضاء الخقم وجزاه بلا رضاه وبه قالت الثلاثة و
عليه فتوى ابو الليث وغيره واخاره العتابة وصحح في النهاية
والمنها رالفنوي تفويضه للحاكم ودر الا ان يكون الموكل مريضا
لا يمكنه حضور مجلس الحكم بقدميه ابن كمال او غايامدة
سفر او مريضا لا يمكنه قوله انا اريد ان تصرف ابن كمال او مخدرة
لم تخلف الرجال كاجر او حايضا او نفاء والحاكم بالسجد اذا

اذ لم يرض الطالب بالثاثير نحو او مجوسا من غير حاكم هذه
المضمومة فلمونه فليس يعذر بزازيه بخلاف اولي الجس الدخول
حانية لا يكون من الاعذار ان كان الموكل شريفا حاصم من
دونه بل الشريف وغيره سواء نحو راجع عن الرضا
قبل سماع الحاكم الدعوى لا بعده فتنه ولو اختلفا في كونها
مخدرة ان من بنات الاشراف فالقول لا مطلقا ولو بنات
غير سلا مينة ليختلفا مع شانهين نحو واقرة المص وان من
الاوساط فالقول لا يوكبر وان من الاسافل فلا في
الوجهين عملا بالظاهر بزازيه وصحح بايقاير وكذا باستيفاء الا
في حد وقود بغيره موكله عن المجلس وحقوق عقد لا بد من
اضافته اي ذلك العقد الى الوكيل كبيع واجارة وصحح عن اقرار
يتعلق به ما دام حيا ولو غايبا ابن ملك ان لم يكن تجر اكسليم
بيع وقبضة وقبض ممن ورجوع به عند استحقاقه وحضومة
في عيب بلا فصل بين حضور موكله وغيبته لانه العاقبة حقيقة
وحكما كن في الجوهرة لو حفر او لعمدة علما اخذ الثمن لا العاقبة
في الصحح الا قاييل ولو اضاف العقد الى الموكل يتعلق الحقوق
بالموكل اتفاقا ابن ملك فليحفظا فقوله لا بد فيه ما فيه ولذا قال
ابن الكمال يكتفي بالاضافة الى نفسه فافهم وشرط الموكل
عدم تعلق الحقوق به اي بالوكيل لقوبا طلل جوهره والملك
يثبت للموكل ابتداء في الصحح فلا يعتق قريب الوكيل شرارة
ولا ينف ذمها في زوجته به وكان هاننا بنان على الموكل لو اشترى
وكيله قريب موكله وزوجه لانه الموجب للعتق والنف والملك
المستقر وفي كل عقد لا بد من اضافة الى موكله يعني لا يستغنى عن
الاضافة الى موكله حتى لو اضافة الى نفسه لا يصح ابن كمال
كنهاج وخليج وصحح عن دم عدا وعن انكار وعتق على مال
وكتابة وصهبة وتصدق واعارة وايداع ورهن واقراض
وشركة ومضاربة عيني تتعلق بموكله لانه لكونه فيها سفيرا

كذلك فان كان العبد معيناً وهو حي قائم فالقول
للمأمور اجماعاً مطلقاً نقض الثمن او لا لا جوارحه عن امر
ملك استينافه وان ميتاً والحال ان الثمن منقود
تلك الحكمة والا يكن منقوداً فالقول للموكل لانه يكره الرجوع
عليه وان العبد غير معين وهو حي او ميت فكذا اي يكون
للمأمور ان الثمن منقود لانه امين والا فلامر للمتعة
خلافها قال يعني هذا العرف فباعه ثم انكر الامراء انكر المشتري
ان عده امره بالشراء اخذه عده ولو انكاره الامر
لمناقضته لا قراره بتوكيله بقوله يعني له والامان يقول عده لم
امره به اي بالشراء فلا يأخذه عده لان اقرار المشتري
ارتدبه الامان بسم المشتري اليه اي العرف والالتزام
علم وجه البيع ببيع بالتفاطلي وان لم يوجد نقد الثمن للعرف
امره بشراء شئيين معينين او غير معينين اذا نواه
للموكل كما مر في الحال انه لم يسم غنا فاشترى له اجدها بقدر
قيمتها او بزيادة سيرة يتفان الناس فيها حتى عن الامر وال
لا اذ ليس لتوكيل الشراء بفن فاحش اجماعاً بخلاف توكيل
البيع كما سيجي وكذا بشرائها بالف وقيمتها سواء فاشترى
له حدها بنصفه او اقل حتى ولو بالاكثرة ولو سيرا بالليزم الامر
الا ان يشتري الثمن من المعينين مثلاً باق من الالف
قبل الخصومة لحصول المقصود وجوزاه ان بقي ما يشتري
بمشكك الاخر ولو امر رجل مديونة بشراء شئ معين بدین
له عليه وعينه او عين البائع حتى وجعل البائع وكيلاً بالتقصير
دلالة فيه او الغريم بالتسليم اليه بخلاف غير المعين لان
توكيل المجهول باطل ولذا قال والابيع فلا يلزم الامر
تفقد علم الامور فلو لا كونه عليه خلافها وكذا الخلاف لو امره
ان يسلم ما عليه او يصرفه بناء على تعين النقود في الوكالات
عنده وعدم تعينها في المفاوضات عندها ولو امره اي امر رجل

مديونة

مديونة بالتصديق بما عليه حتى امره بجعله المال لله وهو معلوم
كما صح امره لو امره بالاجرة متبوعاً بمرتبة ما استأجره ما عليه
من الاجرة وكذا لو امره بشراء عبد ليسوق الدابة وينفق
عليها حتى اتفقا للضرورة لانه لا يجد الاجر كل وقت فجعل الموكل
كما لم يوجد في القبض **قلت** وفي شرح الجاه مع الضمير لقاض خان
ان كان ذلك قبل وجوب الاجرة لا يجوز وبعد الوجوب فيل
علم الخلاف الا فرجعه ولو امره بشراءه بالف ودفع الالف
فاشترى وقيمتها كذلك فقال الامر اشترى بنصفه وقال
للمأمور بل بجله صدق لانه امين وان كان قيمته نصفه كقول
للامر بلا بيع ودرر وابن كمال تبعوا لصدرا شريعة حيث قال
صدق في الكل بغية الحلف وتبعوا بل يمسكون جزم الوان بانه تحريف
وصوابه بعد الحلف وان لم يدفع الالف وقيمتها نصفه
قلت ليقول الامر بلا بيع قال المصنف يتبع للذكر كما مر **قلت** لكن في
الاشباه القول للموكل بيمينه الا في اربع فباليمين فتنبيه وان
كان قيمته الفاشحان ثم يفسخ العقد بينهما فيلزم المبيع
للمأمور وكذا لو امره بشراء معين من غير بيان شئ فقال
للمأمور اشترى بكذا او ان صدقه ببيعة علم الاظهر وقال
الامر بنصفه كحالفه لو فوج الاختلاف في الثمن وموجب
التحالف ولو اختلفا في مقداره اي الثمن فقال الامر اشترى
بشراية بائة وقال للمأمور بالف فالقول للمأمور بيمينه
فان به هنا قدم برهان الامور لانها اكثر اثباتاً ولو امره بشراء
اجنية فاشترى الوكيل فقال الامر ليس هذا المشتري
بافني فالقول له بيمينه ويكون الوكيل مشترياً لنفسه الاصل
ان الشراء متى لم ينقد علم الامر بنقد علم الامور بخلاف البيع
كما مر في خيار الشرط وحق العبد عليه اي علم الوكيل لذمة
عقده على موكله فلو اخذ به فانيه ولو امره بعبد بشراء نفسه
الامر من مولاه بكذا ودفع المبلغ فقال الوكيل لسيد الشراء

لنفسي فباع على هذا الوجه عتق على المال وولاؤه كسيرة
 وكما لو وكيل سفير وان قال الوكيل اشتريته ولم يقل
 لنفسي فاعبد ملك المشتري والالف للسيد فيها لانه كسيرة
 عبده وعلى العبد الف اخرى في الصورة الاولى بدل الاعناق كما
 على المشتري الف مثلهما في الثانية لان الاول مال المولى فلا يشترط
 بدلا وشراء العبد من سيده اعتناق فتلفوا احكام الشراء فلذا
 قال فلو شري العبد نفسه الى حصة الشراء كسيرة كما هو في
 حصته اذا اشترى نفسه من مولاه ومعه رجل اخر وبطل
 الشراء في حصته شريكة بخلاف ما لو اشترى الاب ولده
 مع رجل اخر فانه يبيع فيها ببيع الحائنة من حيث الاستحقاق
 الفرق انهما في البيع في الثاني لا الاول لان الشراء جعله
 اعتناق ولذا بطل في حصته شريكة للزوم الحيثية الحقيقية
 المجاز قال لعبد اشترى نفسك من مولاك فقال مولاه بعتك بنفسك
 فلان ففعل اي باعه على هذا الوجه فهو لا امر فلو وجد به
 عيبا ان علم به البع فلا رد لان علم الوكيل بعلم الموكل وان
 لم يعلم فلم يراد للعبد اختيار وان لم يقل فلان عتق لانه
 لا يتصرف اخر فتفقد عليه وعليه الثمن فلهذا زال حجره
 بعتك باشره مقترنا باذن المولى ودرر **فصل** الوكيل اذا
 خالف ان خلافا لا خير في الجنس كبيع بالالف درهم فباعه
 بالالف ومائة نفذ ولو بماية دينار لا ولو خيرا خلاصه ودار
فصل لا يصدق وكيل البيع والشراء والاجارة
 والصرف والسلم ونحوها مع من ترد شراؤه له للتمتع و
 جوزه بمثل القيمة الا من عبده ومكاتبه الا اذا اطلق له
 الموكل كبيع من شئت فيجوز بيعه لهم بمثل القيمة اتفاقا كما
 يجوز عقده معهم باكثر من القيمة اتفاقا اي ببيع لا شراؤه
 باكثر منها اتفاقا كما لو باع باقل منها يفتن فاحسب لا يجوز اتفاقا
 وكذا ايسر عنده خلافا لها ابن ملك وعنده وفي الشراء

لوصح

لوصح بهم جازا جاعا الا من نفسه وحلفه وعبده بخير
 المديون وصح ببيعهم بما قل او اكثر وبالموض وخضاه بالقيمة و
 بالنقود وبه يفتن بزازيه ولا يجوز في الصرف كدينار بدرهم
 بغيره فاحسب جاعا لانه يبيع من وجه شراؤه من وجه غير منه
 صح بالنسبة ان التوكيل بالبيع للبيعة وان كان للحاجة
 لا يجوز كما مر اذا وقعت غنى لا الى رجل ليس به راوي يفتن
 النقد به يفتن خلاصه وكذا في كل موضع قامت الدلالة على
 الحاجة كما فاده المص و هذا ايضا ان باع ببيع الناس شيئا
 فان حلول المدة لم يجز به يفتن ابن ملك ومثله عين الامر شيئا
 يفتن الا في بيعه بالنسبة بالالف فباع بالنقد بالالف جاز به
فصل وقد مناه ان خالف الاختير في ذلك الجنس جاز
 والا لا وانما تنقيه بزمان ومكان لكن في البرازية الوكيل الى
 عشرة ايام وكيل في العشرة وبعدنا في الاخير وكذا الكفيل
 لكنه لا يطالب الا بعد الاجل كما في تنوير البصائر وفي زواهر
 الجواهر قال بغير سبب هو او يدري فلان او علم او معرفة وبيع
 بدونه جاز بخلاف لا يبيع الا بشرا هو او الاب يحضر فلان
 به يفتن **فصل** وبه علم حكم واقعة الفتوى دفع له مالا وقال
 اشترى ثيابا بمعرفة فلان فذهب واشترى بلا معرفة فملك
 الزيت لم يفتن بخلاف لا شتر الا بمعرفة خلافا فليحفظ
 وصح اخذه رهنه وكفيله بالثمن فلا ضمان عليه ان ضاع الرهن
 في يده او نوى المال علم الكفيل لان الجواز الشرعي بنا في الله
 الضمان وتقيده شراؤه بمثل القيمة ويحتمل ببيع واما ما
 يقوم به مقوم وهذا اذا لم يكن سعرة معروفا وان كان
 سعرة معروفا بين الناس كخبر زولي وموز وجهين لا ينفذ
 على الموكل وان قلت الزيادة ولو فاك واحدا به يفتن
 بحر وبنانه وكله ببيع عبد فباع نصفه صح لا طلاق به
 التوكيل ومالا ان باع الباقي قبل المضمومة جاز والا لا و

هو استحقاق ملتقى وهداية وظاهره ترجيح قولها و
 المفتي به خلافاً له وقد ابن الكمال الخلاف بما يتوفاك شركة
 والاجازة اتفاقاً عليه ارجع وفي الشراء يتوقف علم الشراء
 بآقية قبل الخصومة اتفاقاً ولو روي بيع بعيب علم وكيله ببيع
 ببينة او كمال او اقراره فيما لا يحدث مثله في هذه المدة رده
 الوكيل علم الامر ولو باقراره فيما لا يحدث مثله في هذه المدة وكره الوكيل
 الاصل في الوكالة المخصوص وفي المضاربة المعلوم وخرج عليه
 بقوله فان باع الوكيل بنبته فقال امرتك بنقد وقال اطلقت
 صدق الامر وفي الاختلاف في المضاربة صدق المضارب
 عملاً بالاصل لا ينفذ تصرف احد الوكيلين معا كوكلتكما بكذا
 مراده ولو الاخر عجزاً او صبياً او مات او جن الا فيما اذا وكلها
 علم التفريق بخلاف الوصيتين كما سيجي في باب وفي خصومة
 بشرط رأي الاخر لا حضرة علم المصالح الا اذا انتزعا الى القبض
 فحقه بجمعها جوهرة وعنفق معين وطلاق معينة لم يعوضا
 بخلاف معوض وغير معين وتعليق بمشيتها الى الوكيلين
 فانه يلزم اجتماعهما عملاً بالتعليق قاله المصنف وظاهره
 عطافه علم لم يعوضا كما يعلم من العيني والدرر فحق العبارة
 ولا علقاً بمشيتها فتدبر وفي تدبير ورود عين كوديرة و
 عارية ومفصوب ومبيع فاسد خلافاً لخلاف استرداد
 فلو قبض احدهما ضمن كله لعدم امره بقبض شيء منه وحده
 سرا 2 وفي تسليم هبة بخلاف قبضها ولو الجيد وقضاء دين
 بخلاف اقتضائه عيني وبخلاف الوصاية لا تفيج وكذا
 المضاربة والقضاء والتكليم والتولية علم الوقف فان هذه
 الستة كمالها فليس لاحدهما الا نفراد بحال الا في مسألة
 ما اذا شرط الواقف النظر له او الاستبداد فلا يجوز
 للواقف الا نفراد دون فلاح اشباه والوكيل يقضاه
 الدين من ماله او مالي موكله لا يجبر عليه اذ لم يكن الموكل علم

الوكيل

الوكيل دين وها واقعة الفتوى كما بطله العمادي و
 اعتمد المصنف قال ومفاده ان الوكيل يبيع عين من
 مال الموكل لو فاء دينه لا يجبر عليه كما لا يجبر الوكيل بنحو طلاق
 ولو بطلها علم المفتي وعنفق وصحة من فلاح وبيع منه
 لكونه متبرعاً الا في ما يبل اذا وكله بدفع عين ثم غاب او
 يبيع رهن شرطاً فيه او بعده في الاجرة او في خصومة بطلب
 المدعي وغاب المدعي عليه اشباه خلافاً لما افق به قاضي
 الهداية **قلت** وظاهر الاشباه ان الوكيل بالاجر يجبر
 فتنبيه ولا تنبيه مسألة واقعة الفتوى ومراجع تنوير البصائر
 فاعلمه او في الاشباه التوكيل بغير رضا الخصم لا يجوز
 عند الامام الا ان يكون الموكل حاضراً بنفسه او مافراً
 او مريضاً او مخدراً الوكيل لا يوكل الا باذن امره لوجود
 الرضا الا اذا وكله في دفع زكاة فوكل امرئ ثم غم فذوق الامر
 جاز ولا يتوقف بخلاف شراء الا خفية الخفية والالة
 الوكيل في قبض الدين اذا وكل من في عياله حج ابن ملك
 والا عند تقدير الثمن من الموكل الاول له اي لو كلفه فيجوز بلا
 اجازة لحصول المقصود ودرر والتفويض الى رايه كاعمل
 براك كالا ذبح في التوكيل الا في طلاق وعناق لانها مما
 كلف به فلا يقوم عنه مقامه فتنبه فان وكل الوكيل غيره
 بدونهما بدون اذن وتفويض ففعل الثاني بحضرة او عينه
 فاجازه الوكيل الاول حج وتنعلق حقوقه بالعاقبة علم الصحاح
 الا فيما لم يعقل بنحو طلاق وعناق لتعلقها بالشروط فان
 الموكل علقه بافظ الاول دون الثاني وابراء عن الدين
 فنيه وخصومة وقضاء دين فلا تكفي الحفرة ابن ملك
 خلافاً للخيرية وان فعل اجنبي فاجازه الوكيل الاول جاز لا
 في شراء فانه ينفذ عليه ولا يتوقف منه وجد فاذ وان
 وكل به اي بالامر او التفويض فهو اي الثاني وكيل الامر 2

وفي حج

لا ينحل عزل بعزل موكلة او موته ويقول ان بموت الاول كما
 من في القضا وفي ابو عن الخلاصة والى انه لا عزل في قوله
 اصنع ما شئت لرضا بصفه وعزله من صفه بخلافه عمل
 برباك قال المصنف عليه لو قيل للقاضي اصنع ما شئت فله
 عزل نائبه بلا تفويض العزل صريحا لان الذي يب كوكيل الوكيل
 واعلم ان الوكيل وكالته عامة مطلقة مفوضة انما يملك للمعاينة
 لا المطلق والعقارات والتبعات به يفقه زواهر الجواهر وتنويعها
 قال لرجل فوضت اليك امراتي صار وكيلها بالطلاق وتقيده
 خلافا لما في قولك وكانك في امراتي فلا يتقيد
 به درر من لولاية لا على غيره لم يخرج تصرفه فاحقه واذ
 باع عبدا ومكاتب او ذمي او حر به عيني مال صغيره الموكلة
 او شري واحد منهم به او زوج صغيره كذلك اي حرة مسلمة لم
 يخرج لعدم الولاية والولاية في مال الصغيره الاب ثم وصيه ثم
 الى وصيه ثم وصي وصيه اذ الوصي يملك الا يصانم الى الاب والاب
 ثم الى وصيه ثم وصي وصيه ثم الى القاضي ثم الامن نصيب القاضي ثم
 وصي وصيه وليس لوصي الام وصي الاخ ولاية التصرف
 في شركة الام مع حصة الاب او وصيه او وصي وصيه او الجدة
 اب الاب وان لم يكن واحدا ذكرنا فله اي لوصي الام المفضل
 وله بيع المنقول لا العقار ولا يشترى الا الطعام والكسوة
 لانها من جملة حفظ الصغيره فانه قلت وصي القاضي كوصي
 الاب الا اذا اقيمت القاض بغيره بغيره وفي الاب يعلم الكل
 عما فيه وفي متفرقات البحر القاض او امينه لا ترجع حقوقا
 عقد باشره لليتيم اليها بخلاف وكيل ووصي و اب فله
 ضمن القاضي او امينه ثم ما باعه لليتيم بغيره بغيره بخلافه
 وفي الاشباه جاز التوكيل بكل ما يعقد الوكيل لنفسه
 الا الوصي فله ان يشترى مال اليتيم لنفسه لا بغيره بوكالة
 وجاز التوكيل بالتوكيل **ب** الوكالة بالخصوص

والقبض

والقبض وكيل الخصومة والتفويض اي اخذ الدين لا يملك
 القبض عند زفر روية يفقه لفاد الزمان واعتمد في البحر
 العرف ولا الصلح اجماعا نحو ورسول التفويض يملك القبض
 لا الخصومة اجماعا نحو ارسلتك او كن رسولاً على ارسال
 وامرتك بقبضه توكيل خلافا للزبني ولا يملكها اي الخصومة
 القبض وكيل الملازمة كما لا يملك الخصومة وكيل الصلح ونحوه
 قبض الدين يملكها اي الخصومة خلافا لهما لو وكيل الدين ولو وكيل
 القاضي لا يملكها اتفاقا كوكيل قبض العين اتفاقا واما وكيل تسمية
 واخذ شفعة ورجوع ابنة ورد يعيب فيملكه مع القبض اتفاقا
 ابن ملك امره بقبض دينه وان لا يقبضه الا جميعا فقبضا لا
 درهما لم يخرج قبضه المذكور على الامر لمحا لفته له فلم يصير وكيل
 الامر له الرجوع على الغريم بملكه لو كذا لا يقبض درهما دون
 درهم نحو لو لم يكن للغريم بينة على الايقاع فقبض عليه بالدين
 وقبضه بالوكيل فضاء منه ثم برهن المطلوب على الايقاع
 للموكل فلا سبيل للمدعي على الوكيل واما يرجع على الموكل
 لان يده يده فحيزه الوكيل بالخصوص اذا اية الخصومة لا يخرج
 عليها في الاشباه لا يخرج الوكيل اذا امتنع عن فعل ما وكل فيه
 بغيره الا في ثلاث كما مر بخلاف الكفيل فانه يجبر عليه بالالتزام
 وكله بخصومة و اخذ حقوقه من الناس على ان لا يكون
 وكيلاً فيما يدعي على الموكل جاز هذا التوكيل فلو اثبت الوكيل
 المال له اي لموكله ثم اراد الخصم الدفع لا يسمع ولا الوكيل لانه
 ليس بوكيل فيه درر وجه اقرار الوكيل بالخصوص لا بغيره
 مطلقا بغير الحدود والقصاص على موكله عند القاضي دون
 غيره استحسانا وان انزل الوكيل به اي بهذا القرار
 حتى لا يرفع اليد المال وان برهن بعده على الوكالة لا تساقط
 درر وكذا اذا استثنى الموكل اقراره بان قال وكانك
 بالخصومة غير جارية الا اقراره التوكيل والاستثناء على

الظاهر بترتيب فلو اقر عند اى القاض لا يجرى وخرجه
 عن الوكالة فلا تسبى خصومة در وجه التوكيل بالقرار
 ولا يصير به اى بالتوكيل مقرا. و بطلان توكيل الكفيل بالمال
 لئلا يصير عاملا لنفسه كما لا يصح لو وكله بقبضه اى الدين
 من نفسه او عبده لانه التوكيل من عمل لنفسه بطلت
 الا اذا وكل المديون بامر نفسه فيصح ويصح عزله قبل
 ابرائه نفس استباحه او وكل المديون المحال المحقق بقبضه
 من المحال عليه وكل المديون وكيل والطالب بالقبض
 لم يصح لانه كونه قاضيا ومقبضا فحينئذ بخلاف النفس
 والرسول ووكيل الامام ببيع الفنايم والتوكيل بالتزويج حيث
 يصح ضمانهم لان كلامهم سفير التوكيل بقبض الدين اذا كفل
 صح و بطلان الوكالة لان الكفالة اقوى للزوم من تفصيلها
بخلاف العكس وكذا الحكم حيث كفال التوكيل بالقبض
 بطلت وكالانه تقدمت الكفالة او ماتت لما كان وكيل البيع
 اذا ضمن المثل للبايع عن المشتري لم يجز كما مر انه يصير عاملا
 لنفسه فان ادى بحكم الضمان رجع لبطالانه وبدونه لا تبرعه
 ادعى انه وكيل الغائب بقبض دينه فصدقه الغريم امر بدفعه
 اليه عملا باقراره ولا يصدق لو ادعى الا يفاء فان حضر الغائب
 فصدقه في التوكيل فيها ونفت والا امر الغريم بدفع الدين اليه
 اى الغائب ثانيا لفساد الاداء بانكاره مع يمينه ورجوع الغريم
 به على التوكيل ان باقيا في يده ولو حكما بان استهلكه فانه
 يضمن مثله خلاصه وان ضاع لا عملا بتصديقه الا اذا كان
 قد ضمنه عند الدفع لقد رما ياخذ الدين ثانيا لما اخذه
 التوكيل لانه امانة لا يجوز بها الكفالة زليعي وغيره او قال له
 قبضت منك على اى ابرائك من الدين فهو كما لو قال
 الاب للخن عنده اخذ مهربته اخذ منك على اى ابرائك
 من مهر بنتي فان اخذته البنت ثانيا رجع الخن على الاب فكذا

هذا بترتيب وكذا يضمنه اذا لم يصدقه على الوكالة يوم حضوره
 لا شكوت والتكذيب ودفع له ذلك على زعمه الوكالة فنده
 اسباب الرجوع عند الملك فان ادعى التوكيل ملكا
 او دفعه لموكله صدق التوكيل بخلافه وفي الوجوه المذكورة كلام
 الغريم ليس لال استدراج يحضر الغائب وان برهن انه لم يوكيل
 او علم اقراره بذلك او اراد استخلافه لم يقبل سعيه في نقض
 ما اوجبه للغائب نعم لو برهن ان الطالب بجد الوكالة واخذ منه
 المال تقبل كحركات الموكل وورثته بخبره او وصيه له اخذه
 قايما ولو نال كاصحته الا اذا صدقه على الوكالة ولو اقر بالدين
 وانكر الوكالة حلف ما يعلم ان الدين موكله عيني قال ان وكيل
 بقبض الوديعة فصدقه المودع لم يؤمر بالدفع اليه على المشهور
 خلافا لابن الشحنة ولو دفع لم يملك الاسترداد مطلقا
 كما مر وكذا الحكم لو ادعى شرا من الملك وصدقه المودع لم يؤمر
 بالدفع لانه اقرار على الغير ولو ادعى انتقلا بالارث او
 الوصية منه وصدقه امر بالدفع اليه لاتفاقهما على ملك الارث
 اذا لم يكن على الميت دين مستغرق ولا بد من التلوم فيه لاجتماع
 ظهور وارث اخر ولو انكر موته او قال لا ادرى لا يؤمر به ما لم
 يبرهن ودعوى الايضاح كوكالة فليس لمودع ميت ومديونه
 الدفع قبل ثبوت انه وصي ولو لا وصي فدفع ليعرض الورثة براء
 عن خصته فقط ولو وكله بقبض مال فادعى الغريم ما سبق
 حق موكله كاداء او ابراء او اقراره بانه ملكي دفع الغريم
 المال ولو عفا را اليه اى التوكيل لان جوابه تسليمه ما لم يبرهن
 انه تكليف الموكل لا التوكيل لان النيابة لا تجزى في التامين
 خلافا لزمرو ولو وكله بقبض في امة وادعى البايع ان المشتري
 رضى بالبيع لم يرد عليه حتى يحلف المشتري والفرق ان
 القضاء هنا ضيق لا يقبل النقض بخلاف ما مر خلافا لهما
 فلوردا التوكيل على البايع بالبيع فخر الموكل وصدقه على الرضا

كانت له لا لبايع اتفاقا في الاصح لان القضاء لا عن دليل بل لا يهل بالرضا ثم ظهر خلافه فلا ينفذ باطلا نكاحا والمأمور بالاتفاق على اهل او بناء او القضاء كدين او الشراء او التصديق عن زكاة اذا اسك ما دفع اليه ونفق من ماله او بالرجوع كذا قيد الخامسة في الاستنباه حال قيامه لم يكن متبرعا بل يقع الاتفاق استحيانا اذا لم ينفذ الى غيره فلو كانت وقت انفاقة مستملكة ولو بغيرها لدين نفقه او اضاف العقد الى دراهم نفقه ضمن وصار مستترا بالنفقة متبرعا بالاتفاق لان الدراهم تتعين في الوكالة نكاحا ونكاحا به نعم في الملتقى لو امره ان يقبض من مديونه الف ويقصد فصدق بالف ليرجع على المديون جاز استحيانا وصى انفق من ماله والحال ان مال اليتيم غائب فهو اى الوصى كالأب منطوع الا ان يشهد انه قرض عليه او انه يرجع عليه جامع الفصولين وغيره وعلمه في الخلاصة بان قول الوصى وان اعتبر في الاتفاق لكن لا يقبل في الرجوع في مال اليتيم الا بالبيئته **فروع** الوكالة المبررة لا تدخل تحت الحكم وبيانه في الدرر حتى التوكيل باسم لا يقبل عقد السلم فلو تناظر ان بسم من ريعه في زيته وحصره وليس ان يوكل به من يجعله يجعل امينا على القوة فيامره بعقد السلم وبسم منه علم ما قرره باطلنا لانه وكيل الواقف والوكالة امانة لا يصح بيعها ونكاحها في شرع الوهبانية

باب عزل الوكيل الوكالة من العقود الغير اللازمة كالعارية فلا يدخلها خيار شرط ولا يصح الحكم بها مقصودا وانما يصح في ضمن دعوى صحبة على غريم وبيانه في الدرر فلم يكل العزل من شأه مالم يتعلق به حتى الغير كوكيل خصومة بطلب الخصم كما سيجي ولو الوكالة دورية في صلاقة وعناق على ما سيجي البرازي وسيجي عن العيني خلافا فتنبه بشرط علم الوكيل اى في القصدى اما الحكم فثبت وينفزل قبل العلم

كالرسول

كالرسول ولو عزله قبل وجود الشرط في المعلقة به اى بالشرط به يفتي شرعا وبيانه وثبت **باب** اى العزل بمشاهدة به وبكتابة مكتوب بعزله وارسله رسول مميزا عدلا او غيره اتفاقا او او عيدا صغيرا او كبيرا صدقة او كذبه ذكره المص في متفرقات القضاء اذا قال الرسول الموكل رسلي اليك لا ينفك عزله اياك عن وكالته ولو اخبره فصوله بالقول فلا بد من احد شرطى الشرط عدلا وعدالة كخواتها المتقدمة في المتفرقات وقد منا انه متر صدقة قبل ولو فاسقا اتفاقا ابن ملك وخرج علم عدم لزومها من الجاهل بنين بقوله فلو قيل اى بالخصومة وبشرى المعادين لا الوكيل بملكه وطلاق وعناق وبيع ماله وبشرى شئ بغير عينه كما في الاستنباه عزله نفسه بشرط علم موكله وكذا بشرط علم السلطان بعزل قاض وامام نفسه بها والا لا كما يستحق في الجواهر وكذا يقبض الدين ملك عزله ان حفرة المديون وان وكلة كحضرة لا تتعلق حقه به كما مر اذا علم به بالقول المديون في ينفزل ثم خرج عليه بقوله فلو دفع المديون دينه اليه اى الوكيل قبل علمه اى المديون بعزله ببراءة وبعد لا لدفعه لغيره وكيل ولو عزله العدل الموكل ببيع المهر من نفسه بحضرة المهر من ان رضى به بالقول صح والالتعلق حقه به وكذا الوكالة بالخصومة بطلب المدعى عند عينه كما مر وليس توكيله بطلبه بطلبه علم الصحيح لانه لا حق له فيه ولا قوله كلما عزلتك فانت وكيل لعزله بكما وكلتك فانت مفزول عيني وقول الوكيل بعد القول بحضرة الموكل الغيب توكيل او انا برئى من الوكالة ليس بعين لى كى الموكل بقوله لم او كللك لا يكون عزلا الا ان يقول الموكل للوكيل والله لا او كلكت شئ فقد عرفت نكاحك فنزل زيلعي لكنه ذكر في الوصا بان جوده عزل وحله المص علم ما اذا وافقه الوكيل على الترك كان اثبت

بغيره

القدر الثاني في اختلاف الرواية وقدم الثاني وعليه
 بان يجوز ما عدا النكاح فسيخ ثم قال وفي رواية لم ينفل بالمحرم
 انتهى فليحفظ وينفل الوكيل بلا عزل بنهاية الشيء الموكل
 فيه كما لو وكله بقبض دين فقبضه بنفسه أو وكله ببيع
 فزوجه الوكيل بنهاية وكوباع الموكل والوكيل معاً ولم يعلم
 السابق فبيع الموكل أو له عند محمد وعند أبي يوسف شيئاً
 ويجوز أن كما في الاختيار وعنده وينفل بموت أحدهما وجنونه
 مطبقاً بالكلية أي مستوعباً سنة عن الصحيح ودرر وغيره
 لكن في الشرح النبالية عن المصنفات شهر وبه ينعى وكذا في
 القدر الثاني والباقي وجعله خاضعاً في فصل فيما يقضه بله
 بالمجتهدات قول أبي حنيفة وإن عليه الفتوى فليحفظ وبالحكم
 بمحقة مرتدائهم لا يعود ويعود مسلماً علم المذهب ولا باقية
 بحر وفي نسخة المبيع وأعلم أن الوكالة إذا كانت لازمة لا تبطل
 بهذه العوارض فلذا قال ألا الوكالة اللازمة إذا وكل المراهق
 العدل أو المشرع ببيع الرهن عند حلول الاجل فلا ينفل
 بالعزل ولا بموت الموكل وجنونه كالموكل بالامر بإيد
 الوكيل ببيع الوفا لا ينفل بموت الموكل بخلاف الوكيل
 بالخصومة أو الطلاق بنهاية **قلت** والاصل كما في البحر أن
 الوكالة ببيع الرهن لا تبطل بالعزل حقيقةً أو حكماً ولا بالجنون
 عن الأهلية بجنونه وردة وفيما عدا من اللازمة لا تبطل
 بالحقيقة بل بالحكم وبالجنون عن الأهلية **قلت** فالطلاق
 الدرر فيه نظر وينفل بافتراق أحد الشريكين ولو توكيل
 ثالث بالتصرف وإن لم يعلم الوكيل لأنه عزل حكمي وينفل
 بغير موكله مكاتباً ووجه أي موكله لو ما ذكرك أي علم
 أو لأنه عزل حكمي كما مر وهذا إذا كان وكيلاً في العقود والخصومة
 أما إذا كان وكيلاً في قضا ودين واقتضائية وقبض ودبقة
 فلا ينفل بغيره ويجوز ولو عزل الموكل وكيله عبده المأذون لم ينفل

وينفل بتصرفه أي الموكل بنفسه فيما وكل فيه تصرفاً بغير
 الوكيل عن التصرف مع والال كما لو أطلقها واحدة والعدة
 باقية فالوكيل عن التصرف مع والال كما لو أطلقها واحدة
 والعدة باقية فالوكيل بتطابقها أخرى لبقها المحل ولو ارتد الزوج
 أو الحق وقع طلاق وكيله ما بقيت العدة وتعود الوكالة إذا عا
 إليه أي الموكل قد تم ملكه كان وكلمه ببيع فباع موكله ثم رد عليه
 بما هو فسيخ بغير علم وكالته أو بقي أثره أي أثر ملكه كسنة
 العدة بخلاف ما لو تجدد الملك **فروغ** في الملتحقاً عزل و
 كتب لا ينفل بالم بيع الكتاب وكل غائباً ثم عزله قبل قبوله حج
 وبعده لا دفع إليه فسيخ ليدفعها إلى إنسان يصلي فذوقها و
 نسي لا يضمن الوكيل بالدفع إياه ماله عليه براء من الكل
 قرضاء وأما في الآخرة فلا الأبقدر ما يتوهم أن له عليه وفي الأشباه
 قال المدونة من جاءك بعامة كذا أو من أخذ أصبعك أو قال
 لك كذا فادفع إليه لم يبيع لأنه توكيل لمجهول فلا يبرأ بالدفع إليه
 وفي الوهبانية قال ومن قال أعط المال فابض خنصر فاعطاه
 لم يبرأ والمال يحبس وبعده وبيع بالنقد أو بيع بالخالد فخاله قالوا
 يجوز التغير وفي الدفع قل قول الوكيل مقدم كذا قول رب الدين
 والختم بحجر ولو قبض الدلال مال المبيع كى يسلم منه وضاع
 يسطر **كتاب** الدعوى لا يخفى مناسبتها للوكالة
 بالخصومة هي لغة قول يوصده الإنسان إيجاب حق على
 غيره والنفاء للتأنيث فلا تنوع وجمعها دعوى بفتح الواو و
 كفتوى وفتاوى ودرر لكن جزم في المصباح بكسر الهمزة
 فهما محافظتان على الف التانيث وشرعا قول مقبول عند الفاضل
 بقصد طلب حق قبل خيره **فروغ** الشارة والامتنان أو
 دفعه أي دفع الخصم عن حق نفسه ودخل دعوى التوفض
 فسيخ بغيره بنهاية بخلاف دعوى قطع النزاع فلا شمع
 سراجيه وهذا إذا أراد بالحق في التعريف الأمر الوجودي فلو

اريد ما يرد الوجوه والعدوى لم يجز لهذا القيد والمدعى
 من اذا ترك دعواه ترك اي لا يجزى عليها والمدعى عليه
 بخلافه اي يجزى عليها فلو في البلية فاضيان كل في محلة فالجواب
 للمدعى عليه عند شدة بيقته بترازيه ولو القضاة في هذا سبب
 الاربعة علم الظاهر وبه اقيت مرارا بالحق قال المص لوالولة
 لقاضيين فاكتر على السواء فالعبرة للمدعى نعم لو امر السلطان
 باجابة المدعى عليه لزم اعتباره لغزله بالنسبة اليها كما مر مرارا
قلت وهذا الخلاف فيما اذا كان كل قاض على محلة علم حدة
 اما اذا كان في المص حقيق وشافعي ومالك في جبل في مجلس واحد
 والولاية واحدة فلا ينبغي ان يقع الخلاف في اجابة المدعى
 لانه صاحب الحق كذا انما المص على ما مشى البرازية فليجوز
 وركنا اضافة الحق الى نفسه لو اصيلا على عليه كذا او اضافة
 الى من ناب المدعى عنه كوكيل ووصي عند النزاع متعلق
 باضافة الحق والى العاقل المميز ولو وصيا لو ما ذونا في الخصومة
 والا لا استباه وشروطها اي شرط جواز الدعوى قبل القضاة
 وحضور خصمه فلا يقضى على غائب واصل حكمه بحج الدعوى ان
 بالمص او بجنت بيت بمنزله نعم والا فحين يبرهن او يخلف
 منه ومعلومية المال المدعى اذا يقضه بجهول ولا يقال مدعى فيه
 وبه لا يقتضي الاخبار وشروطها اي كونه مزممة شيئا على
 الخصم بعد ثبوتها والا كان عبثا وكونه المدعى مما يحتمل النبوة
 فدعوى ما يستحيل وجوده عقلا او عادة باطله لتيقن
 الكذب في المستحيل فعلى كقول معروف النسب او لمن
 لا يولد مثله هذا ابنه وظهور في التحيل العادي كدعوى
 معروف بالفقر اموالا عظيمة على انه اقرضه اباها
 دفعة واحدة او غصبها منه فانها عدم سماعه بحج وبه
 يجوز ابن الفرس في الفواكه البدرية وحكمه وجوب الجواب
 على الخصم وهو المدعى عليه لا او بنم حتى لو سكنت كان انكارا

فتسمع البينة عليه الا ان يكون اخر من اختياره وسحقه
 وسببها تعلق البينة بالمقدرة بتعاطي المعاملات فلو كان
 ما يدعيه منقولاً في يد الخصم ذكر المدعى انه في يده بغير حق لاحتمال
 كونه موهوبا في يده او مضمونا بالتمتع في يده وطلب المدعى
 احضاره ان امكن فعلى الغريم احضاره اي اثار البينة المدعى
 والشهادة والاستحلاف وذكر المدعى قيمته ان تغذرا حضار
 العاين بان كان في نقله مؤنة وان قلت ابن كمال مغز بالخرقة
 بالاكراه او غيبته لانه مثل معنى وان تغذرا حضاراً مع بيانها
 كرجي وجرة طعام وقطيع غنم بعث القاضي امينه كشار
 اليها والا لكان باقية الكسفي في الدعوى بذكر القيمة وقالوا لو ادعى
 انه غصب منه عين كذا ولم يذكر قيمته يسمع فيخلف خصمه
 او يجبر على البيان ورواين ملك وهذا لو ادعى اعيانا
 مختلفة الجنس والنوع والصفة وذكر قيمة الكل جملة كفي ذلك
 الاجمال على الصحيح وتقبل بينته او يخلف خصمه على الكل مرة
 والا لم يذكر قيمة كل عين على حدة لانه كما صح دعوى الغصب
 بلا بيان فلا يصح اذ ابرح قيمة الكل جملة اولا وقبل في دعوى
 السرقة يشترط ذكر القيمة ليعلم كونها نصا باقيا في غير فلا
 يشترط عادية وهذا الحكم في دعوى العاين لا الدعي فلو ادعى
 قيمة شئ مستهلك اشترط بيان جنس ونوعه في الدعوى والشهادة
 ليعلم القاضي بماذا يقضي واختلف في بيان الذكورة والانوثة في
 الدابة بشرط ابوالليلث اي في اختاره في الاختيار بشرط الشاهد
 بيان السن اي في تمامه في العادية وفي دعوى الابداع لابد من بيان
 مكانه اي كان الابداع مع او كان له حمل اولا وفي الغصب ان له حمل
 وموثة فلا بد لصحة الدعوى من بيانه والا حمل له لا وفي غصب غيره
 المشي بيانه قيمته يوم غصبه على الظاهر عادية ويشترط التحديد
 في دعوى العقار كما يشترط في الشهادة عليه ولو كان العقار
 مشهورا خلافا لهما الا اذا عرفه الشهود الدار بعينها فلا يحتاج

الذكر حدودا كما لو ادعى من العقار لانه دعوى الدين
حققة بخلافه لا بد من ذكر بلدة بها الدار ثم الحلة ثم السكة فيبدا بالأم
ثم بالاحصى فالاحصى كما في النسب ويكتفى بذكر ثلاثة فلو ترك
الرابع صح وان ذكره وغلط فيه لامتثل لان المدعى يختلف ثم
انما ثبت الغلط بأقرار الشاهد فصولين وذكر اسماء الشاهدين
اي الخدولو واسماء انبرهم ولا بد من ذكر الجند لكل منهم ان لم يكن
الرجل مشهورا والاكتفى باسمه لمحصل المقصود وذكر انه اي
العقار في يده ليس خصا وبغيره عليه بغير حق ان كان المدعى
منقول الامار ولا ثبت يده في العقار بنسبها بل لا بد من بيته
او علم قاض لاحتمال تزويدها بخلاف المنقول لمعانيته يده ثم
هذه ليس على اطلاقه بل اذا ادعى العقار ملكا مطلقا امان
دعوى الغصب ودعوى الشراء من ذي اليد فلا يفتقر لبيته
لان دعوى الفعل كما يقع على ذي اليد تقع على غيره بترازيه و
ذكر انه يطالب به كتوقفه على طلبه واحتمال رده او جبه بالنسب
وبه استغنى عن زيادة بغير حق فافهم ولو كان ما يدعيه دينا
مكبلا او موزونا نقدا او غيره ذكر وصفه لانه لا يعرف الا به
ولا بد في دعوى المثليات من ذكر الجنس والنوع والصفة و
الفذر وسبب الوجوب فلو ادعى كسر بردين عليه ولم يذكر
سببا لم يسمع واذا ذكر ففي السلم انما له المطالبة في مكان
عيناه وفي نحو قرض وغصب واستهلاك في مكان القرض
ونحوه نحو فليخبرنا ويسال القاض المدعى عليه عن الدعوى
فيقول انه ادعى عليك كذا فاذن تقول بعد صحة والا تصدحجة
لا يسال لعدم وجوب جوابه فان اقر فيها او انكر فيها ان
المدعى قضى عليه بما طلب المدعى والا يبرهن حلفه اليكم بعد طلبه
اذ لا بد من طلبه اليه في جميع الدعاوى الا عند الثاني في اربع
على ما في الترازية قال واجمعوا على التحليف بما طلب في دعوى
علم الميت واذا قال المدعى عليه لا اقر ولا انكر لا يستخلف بل يحرس

ليقر

ليقر او ينكر ورر وكذا لو نذر السكوت بلا افة عند الثاني
خلاصة قال في البحر وبه افيت لما ان الفتوى على قول الثاني
فيما يتعلق بالقضاء انتهى ثم نقل عن البداية والاشبه انه انكار
فيستخلف فيدنا بخلاف اليكم لانها لو احدث على ان يحلف
عند غيره قاض ويكون برها هو باطل لان اليه حق القاض
مع طلب الخصم ولا حجة لغيره ولا لنكول عند غيره القاض
فلو برهن عليه اي على حقه يقبل والا يحلف ثانيا عند قاض
بترازيه الا اذا كان حلفه الاول عنده فيكفي ورر ونقل المم
عن القنية ان التحليف حق القاض فالم يكن باستخلافه لم يعتبر
وكذا لو احدث على ان المدعى لو حلف فالحكم حاص من المال و
حلف اي المدعى لم يضمن الخصم لان فيه تغير للشرع واليمين
لا ترد على مدع كحديث البينة على المدعى وحديث الشاهد
واليمين ضعيف بل رده ابن معين بل انكر الراوي عيني
برهن المدعى على دعواه فطلب من القاض ان يحلف
المدعى انه لم يفتق في الدعوى او على ان الشهود وصادقون
او محققون في الشهادة لا يجيب القاض الى طلبه لان الخصم
لا يحلف مرتين فكيف الشاهد لان لفظ الشهادة عندنا بيان
ولا يكره اليه لان امرنا بالكرام الشهود وولد الوعلم
الشاهد ان القاض يحلفه ويعمل بالمنسوخ له الامتناع عن
اداء الشهادة لانه لا يلزمه بترازيه وبينة الخارج في الملك
المطلق وهو الذي لم يذكر له سبب احق من بيته ذي اليد لانه
المدعى والبينة له باليد بخلاف المقيت بسبب كسب ونكاح
فالبيته الذي اريد جاعا كما سيجي وقضى القاض عليه فبكونه مرة لكونه
في حجب القاض حقيقة بقوله لا احلف او حكما كما سكت
وعلم انه من غير افة كحسن وطرس في الصحيح سراحي وعرض
اليه ان ثلثا ثم القضاء احوط واهل بيته ط القضاء على قول النكول
خلاف ورر ولم ارضه جيجا قال المم قلت قد منا انه بغيره القضاء

فوراً الا في ثلاث قض عليه بالنكول ثم ارا ان يخلف لا على
 يلتفت اليه والقضاء على حاله ماضٍ درر قبلت طرق القضاء
 على حاله ماضٍ درر ثلاثاً وعدا في الاشياء سبعة بينة واثبات
 وبما ينزل ونكول عنه وقامة وعلم ماضٍ على المروج 2 والسابع
 قرينة فاطمة كما ظهر من دار خالصة ان كان خاف بكين
 متكول بدم قد خولوا فوراً فورا او اذ يوجب الحجة اخذ به اذا لم يمتري
 احداً فانه شك فيما يدعي عليه ينبغي ان يرضى خصه ولا يخلف
 تحزاً عن الوقوع في الحرام وان ابر خصة الا حلفه ان ابر رايه ان
 المدعي بطل حلفه والا يابغ غلب على خفة انه محقق لا يخلف بزيادة
 وتقبل البينة لو اقام المدعي وان قال قبل البين لا بينة له سر 2
 خلافاً كما في شرح المجمع عن المحيط بعد بغير المدعي عليه كما تقبل
 البينة بعد القضاء بالنكول خاتمة عند العامة وهو الصحيح لقول
 شريح البين الفاجرة احق ان ترد من البينة العامة ولا في
 البين كما يخلف عن البينة فاذا جاء الاصل انتم حكم الخلف
 كانه لم يوجداً صلاته ويظهر كذب باقامتها اي البينة لو ادعاه
 اي المال بلا سبب تخلف اي المدعي عليه ثم اقامها حتى يثبت في
 يمينه وعليه الفتوى طلاق الثانية خلافاً لطلاق الدرر وان
 ادعاه بسبب تخلف انه لا دين عليه ثم اقام المدعي على السبب
 لا يظهر كذبه بكونه انه وجد القرض ثم وجد الابراء او الابقاء وعليه
 الفتوى فصولين وسرا 2 وشيخ وغيرهم ولا تخلف في نكاح 2
 انكره او اوى ورجعة جده او اوى بعد عدة وفي ايلاء انكره
 احدها بعد المدة واستيلاء تدعيه الامة ولا يثبت على شيعة
 باقراره ورق ونسب بان ادعى على مجهول انه قتله او ابنته و
 بالعكس وولا وعناقة او مولاة ادعاه الاعلاء او الاقل
 وحده ولعان والفتوى علم انه يخلف المنكر في الاشياء
 السبعة ومن عدنا ستة الحق امومية الولد بالنسب او
 الرق والحاصل ان المفتي به التخلف في الكمل الا في الحدود ومنها

حد قدف ولعان فلا يمين اجماعاً الا اذا تضمن حقاً بان
 علق عتق عبده بزيادة نفسه فليجده تخلفه فان نكل ثبت
 العتق لا الزنا وكذا استخلف السارق لاجل المال فان
 نكل ضمن ولم يقطع وان اقرها قطع وقالوا استخلف في
 التعزير كما بسط في الدرر وفي الفصول ادعى نكاحاً فحيلة
 دفع يمينه ان تنزوي 2 فلا تخلف وفي ايج بينة لا استخلاف
 في احدي وثلاثين مسألة النياية تجري في الاستخلاف لا
 الخلف وخرج علم الاول بقوله فالوكيل والوصي والمتولي
 واب الصغير يملك الاستخلاف فله طلب يمين خصه ولا
 يخلف احد منهم الا اذا ادعى عليه العقد او صح اقراره على الاجل
 فبستخلف 2 كالوكيل بالبيع فان اقراره صحيح على الموكل
 فكذا انكوله وفي الخلاصة كل موضوع لو اقر لزمنه فاذا انكره
 يستخلف الا في ثلاث ذكرنا والصواب في اربع وثلاثين
 كما مر عن الحائنه وزاد ستة اخرى في البحر وزاد اربعة عشر
 في تنوير البصائر حاشية الاشياء والنظاير وادعيتها
 سبعة اخرى في زواجر الجواهر علم الاشياء والنظاير لابن
 المص ولو لا حاشية التطويل لست درتها كذا التخلف على فعل
 نفسه يكون علم البينات اي القطع بانه ليس كذا والتخلف
 علم فعل غيره يكون علم العام اي لانه لا يعلم انه كذلك لعدم علمه
 بما فعل غيره طاهر الا اذا كان فعل شيئاً متصل به اي بالالف
 وخرج عليه بقوله فان ادعى مشتري العبد سرقة العبد
 او اباقة واشتد ذلك يخلف البائع على البينات مع انه فعل
 الغير وانما صح باختيار وجوب تسليمه فيما خرجوا من فعل نفسه
 تخلف علم البينات لانها اكدر ولذا تعتبر مطلقاً بخلاف العكس
 ودر عن الزبيلي وفي شرحه المجمع عتقه هذا اذا قال المنكر لا علم له
 بذلك ولو ادعى العلم حلف علم البينات كودع ادعى قبض
 ربهما وخرج علم قوله وفعل غيره علم العلم بقوله واذا ادعى بكر

الارام

سبق الشراء على شراء زيد ولا بينة بخلاف خصمه و
هو بكر على العلم أي أنه لا يعلم أنه اشتراه قبيله كما مر
كذا إذا ادعى ديناً أو عيناً على وارث إذا علم القاض كونه ميراثاً
أو اقرب المدعى أو برهن الخصم عليه فيحلف على ولو ادعى بها إلى
الدين والعين الوارث على عيده بخلاف المدعى عليه على البينة
كوهوب وشراء درر ويحلف جاحداً القود إذا عاها فإن نكل
فإن كان في النفس **حس** حتى يقر أو يحلف وفيها دونه فيقتض
لأن الأطراف خلقت وقاية للنفس كالحال فيجزي فيها
الابتدال خلافاً لها قال المدعى له بينة حاضرة في المهر وطلب
يحين خصمه لم يحلف خلافاً لها ولو حاضرة في مجلس الحكم لم
يحلف اتفاقاً ولو عارية عن المهر حلف اتفاقاً ابن ملك
وقد نفي المجتبى القبيحة مدة السفر وياخذ القاض في مسئلة ما كان
فيها لا يسقط بشبهة كقبلة ثقة يؤمن به ويحكمه حافظة
من خصمه ولو وجبها والمال حقيقاً في ظاهر الرواية المذهب يعني
بنفسه ثلاثة أيام في التصحيح وعن الثوري لا جبر الشايع ووجه
فإن امتنع من اعطاه ذلك الأكفيل لازمته بنفسه أو امينته
مقدار مدة التكفيل المكافئ إلا أن يكون الخصم غريباً أي
مافراً فيلزمه أو يكفل إلى انتهاء مجلس القاض وفعلاً للفر
حتى لو علم وقت سفره كيفه اليد وينظر في زينة أو يستجبر رفقاءه
لو أنكره المدعى بزانية قال لا بينة له وطلب يمينه بخلاف القاض
ثم برهن على دعواه بعد اليمين قبل ذلك البرهان عند الإمام
منه وكذا لو قال المدعى كل بينة أرى بها فهو شهيد وزور أو
قال إذا حلفت فانت بري من المال تخلف ثم برهن على
الحق قبل خاتمه وبه جرم في السر كما مروى قيل لا يقبل قوله
محمد كما في العارية وعكس ابن الملك وكذا الخلاف لو قال
لادفع لي ثم أرى بدفع أو قال الشاهد لا شهادة له ثم شهد
الأصح القبول لجواز النسيان ثم أتذكر كما في الدرر وأحقه

المصر ادعى الكيرون الأبطال فأنك المدعى ذلك لا بينة
له على دعواه وطلب يمينه فقال المدعى اجعل حقي في الحتم ثم
استخلفني له ذلك قتيبة واليمين بالله تعالى الحديث من كان
كان حائفاً فليحلف بالله أو يذره وهو قول والله عز وجل
ظاهر أنه لو حلف بغيره لم يكن يميناً ولم أره صححاً بحراً بطلاً
وعساقاً وإن لا الخصم وجب عليه الفتوى تأخر خاتمه لأن التحليف
بها إمام خاتمه وقيل إن مسعت الضرورة فوض إلى القاض
اتباعاً للبعض فلو حلف القاض به فنكلا فقتض عليه بالمال لم ينفذ
قضاؤه على قول الأكثر كذا في قوله أنه المفتين وظاهره أنه مفرغ
على قول الأكثر أما على القول بالتحليف بها فبغيره كونه ويقضي به
والأفلا فائدة بحراً وأحمد المص **قلت** ولو حلف بالطلاق
أنه لا مال عليه ثم برهن المدعى على المال أن شهد وأعلى السبب
كالأقرا حتى لا يفرق وإن شهد وأعلى قيام الدين يفرق لأنه
السبب لا يستلزم قيام الدين وقال محمد في الشراوة على
قيام المال لا يثبت لأصحاب صدقة خلافاً لما يروى يوسف كذا
في شرح الوهبانية لا شراة نيلاً وقد تقدم وبهذا يذكر أوصافه
تعالى وقبده بعضهم بفاسق ومال خفي واختار فيه وفي
صفته إلا القاض ويجتنب العطف كيلاً تتكرر اليمين فلو حلف
بالله ونكل عن التقديط لا يقضي عليه أي بالنكول لأن المقصود
الحلف بالله وقد حصل زبلي لا يستحب التقديط على المسلم بزبان
ولا يمكن كذا في الحق المأوى وظاهره أنه مباح ويستخلف اليهودي
بالله الذي أنزل التوراة على موسى والنصراني بالله الذي أنزل
الإنجيل على عيسى والمجوسي بالله الذي خلق النار فيه غلط على
كل بمعتقد فلو اكتفى بالله كفى كما سلم اختياراً والوثني بالله
تعالى لأنه يقر به وإن أعبد غيره وجرم ابن الكمال بأنه الدهرية لا
يعتقدونه تعالى **قلت** وعليه فيها إذا حلفون ويبقى تحليف
الأخس أن يقول له القاض عليك عهد الله وميثاقه إن كان كذا وكذا

فاذا اولى برأسه اي بنم صار حائفا وتواضع اليه كالبجب
 بخطه اي عرقه والافشاء رته وتواضع اليه فابوه او وجده او
 رقبته في شدة وهيبته ولا يكلفون في بؤت عبادتهم بمرأية وقولا
 بحرف وكلف القاض في دعوى سبب يرتفع علم الحاصل اي على صورة
 انك رايتك وفتره بقوله اي بالبد ما بينكما تكاح قائم وما بينكما بيع
 قائم وما يجب عليك رده لو قايما او بدله لو ناك وما هي باين شك
 الآن متعلق بالبيع مكين في دعوى تكاح وبيع وعصب وطلاق
 فيه نفقة وشرا على السبب اي بالبد ما بينك ما بينك خلافا لثاني نظرا
 للمدعي عليه اي لا احتمال طلاق واقالة الا اذا الزم من الخلف علم
 الحاصل ترك النظر للمدعي فيخاف بالاجماع علم السبب اي على صورة
 دعوى المدعي كدعوى شفعة بالجوار ونفقة مبسوطة والحضيم لا
 يراها ككونه شافعا لصدق خلفه علم الحاصل في معتقده
 فيشتر المدعي قلت ومفاد انه لا اعتبار بمذهب المدعي
 عليه واما مذهب المدعي ففيه خلاف والوجه ان يسأل القاضي
 هل تعتقد وجوب شفعة الجوار او لا واعتد المذهب وكذا اي يكلف
 علم السبب اجماعا في سبب لا يرتفع برافع بعد ثبوته كونه سلم
 يدعي علم مولاه عنه لعدم تكرره رقة واما في الامة ولو سلم
 البعد الكافر فلتكرره رقاها بالحق حلف مولاها علم الحاصل والحاصل
 اعتبار الحاصل الا في مدع وسبب غير شكر ووجه فداء اليه
 والصلاة منه كدبث ذبوا عن اعراضكم باموالكم وقال الشهابي
 عن اليمين الصادقة واجبة قال في البرهاني ثابت بدليل جواز
 الخلف صادقا ولا يخلف المنكر بعد ابداله استقط حقه و
 قيد بالفداء والصحيح لان المدعي لو استقط اي اليمين قصد بان
 قال بربيت من الخلف او تركته عليه وهبته لا يبرأ ولا تخلف
 بخلاف البراءة عن المال لان الخلف للماكم بزاز به وكذا اذا اشترى
 يمينه لم يخر لعدم ركن البيع ودرر استخلف خصمه فقال
 حلفت مرة ان عند حاكم او حكم وبرهن قبل والا فلا تخلف

قلت

قلت ولم ار ما لو قال ان قد حلفت بالطلاق ان لا اخلف
 فيجوز باب الخلف لا قدم بين الواحد كبرهن
 الاثنين اختلفا اي المتبايعان في قدر من او وصفه او جنبه
 او في قدر مبيع حكم لمن برهن لانه لو رد عوا به باليمين وان برهن
 فثبت الزيادة اذ البينات للانباء وان اختلفا قدهما الى الثمن
 والمبيع جميعا قدم برهان البيوع لولا اختلاف في الثمن وبرهان
 المشتري لو في المبيع نظر الانباء الزيادة وان يخر في الصور
 الثلاث عن البينة فان رضى كل بمقالة الاخر فيمدا وان لم يرض احد
 منهما بدعوى الاخر تخلفا ما لم يكن فيه خيار فيفسخ من له الخيار
 وبداء يمين المشتري لانه ابادى بالانكار وهذا لو كان بيع
 عين بدلين والا بائنا كان مقايضة او صرفا فهو مخير وقبل يقرع
 ابن ملك ويقتصر على النفي في الاصح وفسخ القاض البيع
 بطلب احدهما او طلبهما ولا يفسخ بالخلف ولا يفسخ احدهما
 بل يفسخها بخر ومن نكل منها لزمه دعوى الاخر بالقضاء واصله
 قوله عليه الصلاة والسلام اذا اختلف المتبايعان و
 التسعة مائة بعينها تخلفا وتراوا وهذا كله لولا اختلاف في
 البذل مقصودا فلو في ضمن شيء كما خلتا فاما في الزرق فيقول
 للمشتري في انه الزرق ولا تخلف كما لو اختلفا في وصف المبيع
 كقول المشتري عليه انه كات او خبز وقال البيوع لم اشترط
 فالقول للبيوع ولا تخلف طهرية وقيد باختلافهما في ثمن وبيع
 لانه لا تخلف في غيرهما لانه لا يختل به قوام العقد نحو اجل و
 شرط طهرين او خبزا او ضمان وقبض بعض ثمن والقول للمتنكر
 بيمينه وقال زفر والشافعي بخالفان ولا تخلف اذا اختلفا
 بعد هلاك المبيع او خروجه عن ملكه او تعيبه بما لا يرد به و
 حلف المشتري الا اذا استهلكه في يد البيوع غير المشتري و
 قال محمد والشافعي بخالفان وفسخ علم قيمة المهلك وهذا لو
 الثمن وثنا فلو مقايضة تخلفا اجماعا لان المبيع كل منها ويرد مثل

الملك او قيمته كما لو اختلف في جنب النش بعد هلاك السلطنة
بانه قال احدهما وراهم والاخر دنا غير مخالف وتزم المشتري رد
القيمة سراج ولا تخالف بعد هلاك بعضه او خروجه عن ملكه
كغيره من مات احدهما عند المشتري بعد قبضتهما ثم اختلفا في قد
النش لم يخالف عند الباع الا ان يرضى الباع بترك حصته الا ان
اصلا في تخالفه هذا على تحريك الجمهور وصرح شيخنا بلخ الله
الاستثناء الى بيع المشتري ولا في قدر بدل كتابة لعدم لزوم
وقدر رأس مال بعد اقالة عقد السلم بل القول للعبد المسلم
اليه ولا يعود السلم وانه اختلفا في المتفق ان في مقدار النش
بعد الاقالة ولا بينة تخالف وعاد البيع لو كان كل من المبيع و
النش مقبوضا ولم يرد المشتري الا بانه يحكم الاقالة فان رده
اليه يحكم الاقالة لا تخالف خلافا لمحمد وان اختلفا في الزوجان
في قدر المهر او جنب قضيه لمن اقام البرائة وان برهنها فلكرامة
اذا كان مهر المثل شا هذا للزوج بانه كان كفايته او اقل وان
كان شهادته بانه كان كفايتها او اكثر فبينته او لا يثبت خلاف
الظاهر وان كان غير شهادته لكل منهما بانه كان بينهما فانه متساوا
ويجب مهر المثل على الصحيح وان عجزا عن البرائة تخالفوا ولم يشخ
النكاح لتبعية المهر بخلاف البيع ويبدو بينة لان اول التسليمين
عليه فيكون اول البيعين عليه طهره ويحكم بالثبوت اي يجعل
مهره مثلا حكما لسقوط اعتبار التسمية بالتخالف فيقضيه بقوله لو
كان كفايته او اقل وبقوله لو كفايتها او اكثر وبه لو بينتهما اي
بينتا تدعيه ويدعيه ولو اختلفا في المهر واستأجروا في بدل الاجارة
او في قدر المدة فيل الاستيفاء والمنفعة تخالفوا وترادوا بدائمين
المستأجروا اختلفا في البدل والموجود في المدة وان برهنها فالبينة
للموجود في البدل والمستأجر في المدة وبعده لا والقول للمستأجر لانه
منكر للزيادة ولو اختلفا بعد التمكن من استيفاء البعض والمنفعة
تخالفوا في العقد في الباقي والقول في الماضي للمستأجر لانفاقا دنا

ساعة فانه فكل جز وكفوة بخلاف البيع وان اختلف
الزوجان ولو مملوكين او مكاتبين او صغيرين والكه
الصغير يجامع او ذمية مع مسلم عام النكاح او لا في بيت
لها او لا حد لها فانه الاكل لان العدة للبدل لا للملك في
متاع هو منها ما كان في البيت ولو ذمها او قضت فالقول لكل
واحد منها فيما صح له مع بينة الا اذا كان كل منهما يفعل او يبيع ما
يصح للاخر فالقول له لتعارض الظاهرين ورر وغيرنا والقول
له في المصالح لهما لانها وما في يدها في يده والقول لذي اليد
بخلاف ما يختص بها لان ظاهرها اظهر من ظاهره وهو يد
الاستعمال ولو اقاما بينة يقض بينهما لانها خارجة خاتمة البيت
للزوج الا ان يكون لهما بينة بحر وهذا الوجهين وان مات احدهما
واختلف وارثه مع الحي في المشكل المصالح لهما فالقول فيه
للحي ولو رقبته وقال الشافعي وما لك الكل بينهما وقال ابن ابي
ليكن الكل له وقال الحسن البصري الكل لهما وهي المسبعة وعدة
الحائض ستة اقوال ولو احدهما مملوك في لوم ما ذمها او مكاتبها
وقالا والشافعي كالحق فالقول للحي في الحياة وللحي في الموت لان يد
الحق اقوى ولا يد للميت اعتقت الامة او المكاتب والمدة
واختارت نفقا فان في البيت قبل العتق فهو للرجل وما بعده
قبل ان يجتد نفقا فهو على ما وصفناه في الطلاق نحو
فيه طلقا وضعت العدة فانما شكل للزوج ولو ارثته بعده
لانها صارت اجنبية لا يد لها ولما ذكرنا ان المشكل للزوج في الطلاق
فكذا لو ارثته اما لو مات وهي في العدة فانما شكل لكانت لم يطلقها
بدليل ارثها ولو اختلف المهر والمهر المستأجر في متاع البيت فالقول
للمستأجر بيمينته وليس للمهرج الا ما عليه من ثياب بدنه ولو
اختلف اسكن في وعطار في آلات الاساكفة وآلات العطارين
وهي في ايديهم فهي بينهما بلا نظر لما يصح لكل منهما وتامة في السراج
رجل معروف بانفق الحاجة صار بيده غلام وعلم عنقه بكرة

وذلك بدارة فادعاه رجل عرف باليسار وادعاه صاحب
 الدار فهو للمووف باليسار وكذا الناس في منزل رجل وعل
 عنقه وتطليعه يقول الذي هي عنقه الى وادعاه صاحب
 المنزل فمن صاحب المنزل رجلا في سفينة براد فادعي
 كل واحد السفينة وما فيهما واحد يعرف ببيع الدقيق والآخر
 يعرف بانه ملاح فالدقيق للذي يعرف ببيع والسفينة لمن
 يعرف انه ملاح عملا بالطار او فورا راكب واخر من اخر
 يجذب واخر يمد يدا وكلهم يدعوننا فهي بين الثلاثة اثنان
 لا مثنى ولما ورجل يقد وخطار ابل واخر راكب ان على الكمل يتاع
 الراكب فكلما والفا بواجبه وان لا شئ عليها فلكا رب منا
 هو راكبه والباقي للفا بخلاف البقر والغنم وتامه في فزانة
 الاكمل **فصل** في وقوع الدعاوى لما قدم من يكون خضا ذكر
 من لا يكون قال ذواليد هذا الشئ المدعى متقولا كانه او عفا را
 او وعينه او اعارته او اجرته او رهنه زيد الغائب او
 غصبته منه من الغائب وبرهن عليه على ما ذكره العاين قايمة
 لا لا لكه وقال الشهود تعرفه باسمه ونسبه او بوجهه وشروطه
 معرفته بوجهه اية فلو حلف لا يعرف فلانا وهو لا يعرف الا بوجهه
 لا يثبت ذكره الزيلعي وفي الشريعة عن خط العلامة المقدس
 عن البرازية انه يقول الآية على قول محمد انتهى فليخضوا وفعت
 خصومة المدعى للملك المطلق لان يد هو لا ايت خصومة
 وقال ابو يوسف ان عرف ذواليد بالجميل لا تندفع وبه يؤخذ
 ملحق واختار في المختار وهذه محنة كتاب الدعوى لان فيها
 اقوالا حقة علما كما بسط في الدرر اولا في صورنا خمس عني
 وخير **قلت** وفيه نظر اذ الحكم كذلك لو قال وكلني صاحب كيفة او
 اسكنني فيا ذيد الغائب او سرقته منه او انزعته منه او ضل منه
 فوجدته تحاوي في يدى مزارعة برازية فالصور احد عشر
قلت مكرح الحق في البرازية المزارعة بالاجارة او الودعة

قال

قال فلان اذاد على الخسر وقد حورته في شدة الملتقى وان كانا
 او قال الشهود او دعي من لا تعرفه او اقر ذواليد بيد الخصومة
 كانه قال ذواليد اشترية او ارهنته من الغائب او لم يدع الملك
 المطلق بل ادعى عليه الفعل بانه قال المدعى غصبته منه او قال سرق
 منه وبناه للمفعول لا تر عليه فكانه قال سرقته منه بخلاف غصب
 منه او غصبته منه فلان الغائب كما سيجي حيث تندفع وهل تندفع
 بالمصدر الصحيح لا بزازيه وقال ذواليد في الدفع او وعينه فلان
 وبرهن عليه لا تندفع في الكل لما قلنا قال في غير مجلس الحكم انه ملكي
 ثم قال في مجلسي يدعي يده عندى اورهن من فلان تندفع مع البراة
 على ما ذكره ولو برهن المدعى على مقالة الاولى يجعل خصما ويحكم عليه
 فبقة اقرار يبيع الدفع بزازيه وان قال المدعى اشترية من
 فلان الغائب وقال ذواليد او وعينه فلان ذلك اى بنفسه فلو
 يوكله لم تندفع بالبينة دفعت الخصومة وان لم يبرهن لتوافرها
 ان اصل الملك للغائب الا اذا قال اشترية او وكلني بقبضه
 وبرهن ولو صدقة في الشراء لم يبره بالثبوت لئلا يكون قضاء
 على الغائب باقراره وهي عجيبة ثم اقتصر الدرر وعندها على دعوى
 الشراء عينة اتفاق في هذا قال ولو ادعى انه غصبته منه فلان
 الغائب وبرهن عليه وزعم ذواليد ان هذا الغائب او وعينه
 عنده انه دفعت لتوافرها ان اليد لذلك الرجل ولو كان
 مكانه دعوى الغصب ودعى سرقته لا تندفع بزعيم ذواليد
 ابداع ذلك الغائب استخانا بزازيه وفي شرح
 الوهبانية للشريعة لو اتفقا على الملك لم يرد وكل على
 الاجارة منه لم يكن الثاني خصما للاول على الصحيح ولا المدعى برهن
 او شرا اما المشتري فخصم للكل **فصل** قال المدعى عليه لرفع
 يهمل الى المجلس الثاني صغرى المدعى تخليف ملاح الابداع على
 البسات ودرر ولا تخليف المدعى على العلم وتامه في البرازية وكل
 بنقل امته فبرهن ان اختلفا قبل الدفع لا للعتق مالم يحضر

الولد ابن ملك **دعوى الرجلين تقدم حجة**
 خارج في ملك مطلق اي لم يذكر سبب كما مر على حجة
 ذي اليد وانه وقت احدهما فقط وقال ابو يوسف ذو الوقت
 الحق ونشره فيما لو قال في دعواه هذا البعد غاب عن متذشر وقال
 ذو اليد منذ سنة قضي للمدعي لانه ما ذكره تاريخ غيبة لا ملك
 فلم يوجد التاريخ من الطرفين فقطع بينه الخارج وقال
 ابو يوسف يقض للمورخ ولو حاله الا نفراد ويشفي ان
 يقض بقوله لانه اوفق واظهر كذا في جامع الفضولين واقره
 المص ولو برهن خارجان على شئ قضى به لهما فانه برهن في دعوى
 نكاح سقط التقدّر للجميع لوجبه ولو ميتة قضى به بينهما وعلى كل
 نصف المهر وبنات ميراث زوج واحد ولو ولدت ثبت
 النسب منها وثامه في الخلاصة وهي لمن صدقة اذا لم تكن في
 يد من كذبه ولم يكن دخل من كذبه برا هذا اذا لم يورخا فان
 ارخا فالحق سابق احق باورخ احدهما فهي لمن صدقة اولي
 اليد بزازيه **قوله** وعلى ما مر عن الشافعي يثبت اعتبار تاريخ
 احدهما ولم ار من يثبت على هذا فامل وانه اوقت لمن لا حجة له
 فخر له وانه برهن الاخر قضى له ولو برهن احدهما وقضى له ثم برهن
 الاخر لم يقض له الا اذا اثبت سبقه لان البرهان مع التاريخ
 اقوى منه بدونه كما لم يقض ببرهانه خارج على ذي اليد طهر نكاح
 الا اذا اثبت سبقه اي ان نكاحا سبق وانه ذكر سبب
 الملك بانه برهن على ثمره اثنى من ذي يد فكل نصف نصف
 المخرج ان شاء او تركه انما خير لتفريق الصفقة عليه وان ترك
 احدهما بعد ما قضى لهما لم ياخذ الاخر كله لانف اخذ بالقضاء
 فلو قبله فله وهاهي ما ادعيا شراة السابق تاريخا ان
 ارخا فغيره البايع ما قبضه من الاخر اليه سرايه واولي يد ان
 لم يورخا او ارخا احدهما او استوى تاريخهما وهو الذي وقت
 ان وقت احدهما فقط والحال انه لا يد لها وانه لم يوقنا فقد مر

لكل

لكل نصفه بنصف والثالث احق من هبة وصدقة ورهن
 ولو مع قبض وهذا ان لم يورخا فلو ارخا واتخذ الملك
 قال سبق احق لقوته ولو ارخت احدهما فقط فالمرخنة اول
 ولو اختلف الملك استويا وهذا فيما لا يقسم اتفاقا واختلف
 التصحيح فيما يقسم كالدار والاشجار ان الكل للمدعي الشراء لان
 الاستحقاق من قبيل الشيوع القارن لا الطارئ هبة الدر
 والشراء والمهر سواء فينصف وترجع الي بنصف القيمة و
 هو بنصف الثمن او يقضى كما مر هذا اذا لم يورخا او ارخا او استوى
 تاريخهما فانه سبق تاريخ احدهما كانه قيد بالشراء لانه النكاح
 احق من هبة ورهن او صدقة عادية والمراد من النكاح المهر
 كما حوره في البحر مطلقا للجامع نعم يستوي النكاح والشراء او تاريخا
 في الامتة من رجل واحد ولا مرجح فتكون ملكا منكوحة لا اخر
 فتدبر ورهن مع قبض احق من هبة بلا عوض معه استجنا
 وكوبه فهي احق ان تاريخا انرا والبيع ولو بوجه اقوى من الرهن
 ولو العبد معها استويا لم يورخا واحدهما سبق وان برهن
 خارجا على ملك مورخ او شرا مورخ من واحد غير ذي
 يد او برهن خارج على ملك مورخ وذو يد على ملك مورخ اقدم
 قال سابق احق وان برهن على شرا متفق تاريخها او مختلف
 عيني وكل يدعي الشراء من رجل اخر او وقت احدهما فقط
 استويا ان تعدد البايع وانه اتخذ فذو الوقت احق ثم لا بد
 فذكر المدعي وشهوده ما يقين ملك بايده ان لم يكن المبيع في يد البايع
 ولو شهدوا بيده فقولان بزازيه فانه برهن خارج على الملك و
 ذو اليد على الشراء منه او برهن على سبب ملك لا يتكرر
 كالنكاح وما في معناه كنسج لا يعاد وغزل قطن وحلب لبن
 وجز صوف وكحونا ولو عذب بايده بايده ورر فذو اليد احق من
 الخارج اجاعا الا اذا ادعى الخارج عليه فعلا كغصب ووديعة
 واجارة وكحونا في رواية وررا وكذا سببا يتكرر كبناء وغرس

احق

وتسبح في زرع بر ونحوه واشكل على اهل الجيرة فهو للمخرج
 لانه الاصل وانما عدلنا عنه بحدث الشايع وان برهن كل من
 الخ رجلين او ذوى الايدي او الخايرين وذوى اليد عيني على الشراء
 من الاخر بلا وقت سقطا وشرك المال المدعى به في يد من معه وقال
 محمد يفتي للمخرج قلنا الاقدام على الشراء اقرار منه بالملك
 ولو اثبتا قبضتها تراثا اتفاقا ورر ولا يرجح بزيادة حد والشهود
 فانه الترجيح عندنا بقوة الدليل لا بكثرة ثم فرج على هذا الاصل
 بقوله فلو اقام احد المدعيين شاهدين والاخر اربعة منها سواء
 في ذلك وكذا الترجيح بزيادة العدالة لان المقبرة اصل العدالة
 اذ لا حد للعدلية وار في يد افرادي رجل نصفها واخر كل واحد ربعها
 فكل واحد ربعها والباقي للآخر بطريق المنازعة وهو ان النصف سلم
 للمدعي الكل بلا منازعة ثم استوت منازعتها في النصف الاخر
 فينصف وقال الثلث له والباقي للثاني بطريق العول لا الثاني
 كلا ونصفا فامسألة من اثنين وتقول لثلاثة واعلم ان
 انواع القسمة اربعة ما يقسم بطريق العول اجماعا وهو ثمان
 ميراث وديون ووصية ومجايات ودرهم مرسلة وسفائة
 وجناية رقيق ويطريق المنازعة اجماعا وهو مسألة الفضولين
 ويطريق المنازعة عنده والعول عندها وهو ثلاث مسائل
 الكتاب واذا اوصى لرجل بكل له او بعبد بعينه ولا فرق بنصف
 ذلك ويطريق العول عنده والمنازعة عندها وهو خمس
 كالبسط الزيلعي والعيني وتامة في البر والاصل عنده ان القسمة
 مئة وجبت لحق ثابت في عين او ذمة شايعة فعولية او ميمزا او
 لاحدها شايعة والآخر في الكل فمنازعة وعندها مئة ثبنا معا
 على الشيوع فعولية والا فمنازعة فليخفها ولو الدار في ايديها
 فهي للثاني نصف لا بالقضاء ونصف به لانه جاري ولو في يد
 ثلثة وادعى احدهم كلا والا فمنازعة والا فمنازعة وبرتوا شئت
 عنده بالمنازعة وعندها بالعول وبينة في الكافي ولو برهنوا شاعا

دابة في يديها او احدها او غيرها وار حاقضي لمن وافق ستم
 تاركه بشهادة الظاهر فلو لم يورحاقضي برأى اليد ولها ان
 في ايديها او في يد ثالث وان لم يورافقها باز حالف او اشكل
 فلها ان كانت في ايديها او كانا خارجين فان في يد احدهما قضى با
 له هو الاصح وهذا اول ما وقع في الكنز والدرر والماتق
 فبهر برهن احد الخ رجلين على الغصب من زيد والاخر على الوذيع
 منه استويا لانهما بالجد تصير غصبا الفاس احوار بلا بيان الا في
 اربع الشهادة والحدود والقصاص والقفل كذا في نسخة المصنف في
 نسخة والعقل وعجالة الاشياء والدية وح فلو ادعى على
 مجهول الحال اهرام لا انه عبيده فانكر وقال انا حر الاصل
 قال قول له لقمك بالاصل والابس للشوب احق من
 اخذ لكم والراكب احق من اخذ اللجام ومن في البرز من
 رديقه وذو حمار يهمن علق كونه برأى لانه اكثر تصرفا والجالس
 على البساط والمتعلق به سواء كجاسية وراكب سرج كمن
 مع ثوب وطرفه مع اخر لا يهد به اي طرفة المفكر المنسوبة لانه
 ليست بثوب بخلاف جالس دار تنازع فيها حيث لا يقف
 لهما لا احتمال انما في يد غيرهما وها علم انه ليس في يد غيرهما عيني
 الحارط لمن جذوعه عليه او متصل به اتصال تربع باز تداخل
 انصاف لبنات في لبنات الاخر ولو من من خشب فباز تكون
 الخشبية مركبة في الاخرى لدلالة على انها بنيان معا ولذا يسمى
 بذلك لانه في بنيان مربعة لا يقطع اتصال ملازقة او نقب و
 اذ خال او هراوى كقصب وطبق يوضع على الجذوع بل يكون
 بين الجارين لوتنازعا ولا يختص به صاحب الهراوى بل صاحب
 الجذوع الواحد احق منه خانية ولو لاحدهما جذوع والآخر
 اتصال فلذلي الاتصال والآخر حق الوضع وقيل لذلي الجذوع
 ملحق وتامة في العيني وغيره اما حق المطالبة برفع جذوع
 وضعت ثوبا فلا يسقط بالبراء ولا حيل وعفو وبيع وابط

استباه من احكام الساقط لا يعود ولا يحفظ و ذوبت من
دار فيما بيوت كثيرة كذا بيوت منها في حق ساحات منهن
نصفين كما طريق بخلاف الشرب اذا تنازعا فيه فانه يقدر بالرضا
يقدر بمقدار ما بهما الى الخارج ان على يد كل منهما في ارض قضى بينهما
متمتصف ولو برهننا عليه اي على اليد احدها او كان تصرف فيها با
لبن او بغيره بغيره لوجود تصرفه ادعى الملك في الحال و شهد له
انه هذا العين كان ملكه تقبل لانه ثابت في زمان يحكم ببقائه مالم
يوجد المزيل و رر صبي يعبر عن نفسه اي يفضل ما يقول قال انا حر
فالقول لانه في يد نفسه كما يبالغ فانه قال انا عبد فلان فغير في اليد
قضى به لذي اليد لكن لا يعبر لا قراره بعدم يده فلو كبر و ادعى الحرية شفع
مع البرهان كما تقر ان الشا قضي في دعوى الحرية لا يمنع حجة الدعوى
بما دعوى النسب الدعوة نوعان دعوة استيلاء و دعوة
ان يكون اصل العلق في ملك المدعى و دعوة تحرير و بخلاف الاول
اقوى سبقة و استنادا لوقت العلق و اقتضار دعوة التحرير
علم الحال و سبقة مبيعة و لدت لاقول من سنة اشهر مذبيعت
فادعاء البايع ثبت فيه منه استحقاق العلق في ملكه و مبني
النسب على الجفأ فيمنع فيه المناقضة و اذا حجت استندت فصاحة
ام ولده فيمنع البايع ويرد الثمن و كان ان ادعاء المشتري قبل ثبت
نسبه لوجود ملكه و اميرها باقراره و قيل يمكن علم انه نكحها و استولوا
ثم اشترى اياها و لو ادعاء مدعي مع ادعاء البايع او بعده لالان
دعوة تحرير و البايع استيلاء فمكان اقوى كما مر و كذا ثبت
من البايع لو ادعاء بعد موت الام بخلاف موت الولد لغوات
الاصل و ياخذ البايع بعد موت امه و يرث المشتري كل
الثمن و قالوا حصته و اعتنا قها اي اعتناق المشتري الام والولد
كوتها في الحكم و التدبير كما لا عناق لانه ايضا لا يمكن الا بطلان و
يرد حصته اتفاقا ملتقى و غيره و كذا حصتها ابنة على الصحيح
مذهب الامام كما في القساسة و البرهان و نقله في الدرر و المنيخ

عن

عن الهداية على خلاف ما في الكافي عن المبسوط و عبارة
المواهب وان ادعاء بعد عتقا او موتا ثبت منه و عليه و
الثمن و اكتفيا بر حصته و قيل لا مرد حصته في الاعتناق بالاتفاق
انتم فلم يفظ و لو ولدت الامة المذكورة لاكثر من حولين من وقت البيع
و صدقة المشتري ثبت النسب بصدقة و هي ام ولد على المعنى
اللفظي كما جمل الامره على الصلاح بقي لو ولدت فيما بين الاقل و
الاكثر ان صدقة فحكمة كالاول لاحتمال العلق قبل بيعه و الا لا ملحق
و لو تنازعا فالقول للمشتري اتفاقا و كذا البيهقي له عندنا خلافا
للسنة شربا ليه و شره الجميع و في لو ولدت عند المشتري و ولد احدها
لده سنة اشهر و الاخر لاكثر ثم ادعى البايع الاول ثبت نسبها بالصدق
المشتري لا باع من ولد عنده و ادعاء بعد بيع مشتري ثبت نسب
لكون العلق في ملكه و رد بيعه لان البايع يحتمل النقص و كذا الحكم
لو كاتب الولد او رهنه او اجره او كاتب الام او رهنها او اجرها
او زوجه ان ادعاء فيثبت نسب و ترد هذه التصرفات بخلاف
الاعتناق كما مر باع احد التومين المولودين بعينه علقا و ولدا
عنده و اعتقه المشتري ثم ادعى البايع الولد الاخر ثبت نسبها
و بطل عتق المشتري بامر فوقه و هو حرية الاصل لانها علقا في
ملكه حتى لو اشترى انا جلي لم يبطل عتقه لانها دعوة تحرير فتنقصر
عيني و غيره و جوز به المص ثم قال و حيلة اسقاط دعوة البايع
ان يقر البايع انه ابن عبده فلا فلاحه فلو ادعى البايع و قد افاد
بقوله قال عمر و لصبي معه او مع غيره عيني هو ابن زيد الفارب ثم
قال هو ابني لم يكن ابني ابدا و ان و صليته محمد زيدا بنوته خلافا لهما
لان النسب لا يحتمل النقص بعد ثبوته حتى لو صدقة بعد كذا يبرح
ولذا قالوا قال لصبي هذا الولد مني ثم قال ليس لي لا يصح نفيه لانه
بعد الاقرار به لا ينتفى بالانقضاء فلاحه الى الاقرار به ثانيا و لا
يسوف في عبارة المعادى كما زعمه من لا خسر و كما افاده الشرح
وهذا اذا صدق الابن اما بدونه فلا الا اذا عاد الابن الى تصديقه

ليقض اقرار الاب ولو انكر الاب الاقرار فبرهن عليه
 الابن وقيل واما الاقرار بانه اخوه فلا يقبل لانه اقرار على
 الغير **فروع** لو قال لست وارثه ثم ادعى انه وارثه وبين
 جهة الارث صح اذ التناقض في النسب عفو ولو ادعى بقوة العلم
 لم يصح ما لم يذكر اسم الجد ولو برهن انه اقرار ابنه تقبل بشروط
 النسب باقراره ولا تسمع الا على خصم هو وارث او داي او
 مديون او موصي له ولو احضر رجلا يدعى عليه جاهلا بيه وهو مقرب
 او لا فلا اثبات لنسب بالبينة عند القاضي بحضرة ذلك الرجل ولو ادعى
 ارثا على ابيه فلو اقرب امر بالدفع اليه ولا يكون قضاء على الاب
 حتى لو جاز جبايا خذه من الدافع والدافع على الابن ولو انكر قبيل
 للابن برهن على موت ابيه وانك وارثه ولا يبين الصحيح
 تخليفه على العلم بانه ابن فلان وان مات ثم يكلف الابن البينة
 بذلك وتامه في جامع الفصولين من الفصل السابع والعشرين
 ولو كان المصبي مع مسلم وكافر فقال المسلم هو عبدى وقال الكافر
 هو ابني فهو من اهل الكفر كمنه الحرية حالا والاسلام مالا يكن
 جزم ابن الكمال بانه يكون مسلما لانه حكم دار الاسلام وعزاه
 للتحفة فليحفظ قال زوج امرأة لمصبى معها هو ابني من غير ما قاله
 هو ابني من غيره فهو ابنيها ان ادعى معا والافقيد تفصيل ابن كمال
 وهذا كمال وهذا الوخير معبر الابان كان معبرا فهو لمن صدقه
 لان قيام ايديها وقراشها يفيد انه منها ولو ولدت امه اشتراكا
 فاستحققت عزم الاب قيمة الولد يوم الخصومة لانه يوم المنع وهو
 حر لانه مفور والمفور من يظا امرأة معتدا على ملكه من
 او نكاح فتلك منه ثم تسحق فلذا قال وكذا الحكم لو ملكا بسبب اخر
 اى سبب كان عيني كما تزوجا على انما حرة فوكت لدم استحققت
 عزم قيمته ولده فان مات الولد قبل الخصومة فلا شيء على ابيه لعدم
 المنع كما مر وارثه لانه حر الاصل في حقه غيرته فاقبضه ابو له وجيز
 وقبض الاب من دية قدر قيمته عزم الاب قيمة المستحق كما

لو كان حيا ولو لم يقبض شيئا لا شيء عليه وان قبض اقل
 لزمه بقدره عيني ورجوع بها اى بالقيمة في الصدورين كما يرجع
 بثمنها ولو لم تكن على بايعها وكذا لو استولد ما المشتري الثاني
 لكن انما يرجع المشتري الاول على البايع الاول بالثمن فقط
 كما في المواهب وغيرها لا بعقرا الذي اخذ منه المستحق للزومه
 باستيفاء ومنافعه كما مر في باب المراجعة والاستحقاق مع
 مسائل التناقض وقضى وغالبها مر في متفرقات القضاء ويجوز
 في الاقرار **فروع** التناقض في موضوعه لا يفسد ولا تسمع
 الدعوى على غير ميت الا اذا وطب جميع ماله لاجنبى وسلم
 له فانها تسمع عليه لكونه ذابدا لا يجوز للدعي عليه الانتكار مع علمه
 بالحق الا في دعوى العيب لبرهن فيتمكن من الرد ونى الوصى اذا
 علم بالدين لا تخلف مع البرهان الا في ثلث دعوى دين
 على ميت واستحقاق مبيع ودعوى ابق الاقرار لا يجامع البينة
 الا في البيع وكالة ووصاية واثبات دين على ميت واستحقاق
 عاين من مشرو ودعوى ابق لا تخلف على حق مجهول الا في
 ست اذا اتهم القاضي وصى يتيم وموقوف وقى رهن
 مجهول ودعوى سرقة ونصب وخيانة مودع لا يخلف المدعى
 اذا حلف المدعى عليه الا في مسئلة فمى دعوى البرهان والى خريفة
 رجب حفظا **اشباه قلت** وهى ما لو قال المفصوب منه
 كانت قيمة ثوبى مائة وقال القاصب لم ادركتها لا تبلغ مائة صدق
 بيمينه والنرم ببيانه فلو لم يبين يخلف على الزيادة ثم يخلف
 المفصوب منه ايضا اذ قيمة مائة ولو ظهر خيرا القاصب بين اخذه
 او قيمته فليحفظ **كتاب** الاقرار منا سببه ان المدعى عليه
 اما منكر او منكر او مقر وهو اقرب لفائدة الصدق هو لغة
 الاثبات يقال قرأ الشيء اذا ثبت شرعا اخبارا يحق عليه
 للغير من وجه انشاء من وجه قيد بعليه لانه لو كان لنفسه
 يكون دعوى لا اقرار ثم فرع على كل من الشبهين فقال

فلا وجه الاول وهو الاخبار صح اقراره بحال مملوك
للفقير ومنه اقرار بملك الغير يلزمه تسليمه الى المقر له اذا ملكه
برهنة من الزمان لنفاذه على نفسه ولو كان انشا ولا يصح لغير
وجود الملك في الاشياء اقرار بحرية عبيد ثم شراء عتق عليه
ولا يرجع بالثمن او بوقفه دار ثم شرائا او ورثا صارت وقفا
او اخذة له بزمه ولا يصح اقراره بطلاق وعناق مكرها ولو كان
انشا يصح لعدم التخلف وصح اقرار الماذون بعين في يده
والمسلم بغير وبنصف داره مائة مائة بالزوجية من
غير شهود ولو كان انشا ولا يصح ولا يسمع دعواه عليه بانه اقر له
بشيء معين بناء على اقراره بملك به بغيره لانه اخبار يحتمل الكذب
حتى لو اقر كما في المجلد لان الاقرار ليس سببا للملك نعم لو
سلمه برضاه كان ابتداء بية وهو الاوجه بزازيه الا ان يقول في
دعواه هو ملكي واقر له به او يقول له عليه كذا وهكذا اقراره بفتح
اجماعا لانه لم يجعل الاقرار سببا للوجوب ثم لو انكر الاقرار اهل
يخلف الفتوى انه لا يخلف على الاقرار بل على المال واما دعوى
الاقرار في الواقع فتسمع عند العامة ولا لوجه الثاني وهو ان
اورد المقر له اقراره ثم قبل لا يصح ولو كان اخبارا لا يصح واما بعد
القبول فلا يبرئ بالرد ولو اعاذ المقر له اقراره فصدقه لزمه لانه اقرار
اخر ثم لو انكر اقراره الثاني لا يخلف ولا تقبل عليه بنية قال البيهقي
والاشبه قبولها واعتمده ابن الشحنة واقره الشرنبلالي و
الملك الثاني به بالاقرار لا يظهر في حق الزوايد المستملكة فلا
يملك المقر له ولو اخبارا ملكا اقره ملكا بقطعة طابعا او
عبد او جني او معتوه ماذون لهم ان اقره او ابتجاة كاترا بنحو
بحد وقود والاشبه عتقه ونايم ومعنى كجنون وسبيج والسكران
ومر المكره بكن معلوم او مجهول صح لانه جباله المقر له لا يقر الما
اذا بين سببا تضره للبناء كبيع واجارة واما جباله المقر
فتضره كقولك على احد مائة درهم بجملة المقر له المتضمن عليه الما

اذا جمع بين نفسه وعبده فيصح وكذا اتفر جباله المقر له
انه خشت كل واحد من الناس على كذا والا لا كلا حد من على
كذا فيصح ولا يجزى على البيان لجملة المدعى نحو ونقله في الدرر
لكن باختصار فحق كاتبة عزمي زاده ونزله بيان ما جهل كشي و
حقا بذي قبلة كفلس وجوزة لا ببالا قبلة له كجبة حنطة وجد
ميتة وصبي و لانه رجوع فلا يصح والقول للمقر من حلقه لانه
المكره ان ادعى المقر له اكثر منه ولا بينة ولا يصدق في اقل من درهم
في على مال ومن النصاب اى نصاب الزكاة في الاصح اختيار وقيل
ان المقر فقيرا فنصاب السقوة ووجه في مال عظيم بوبينة من
الذهب او الفضة من خمس عشر من المابل لانها ادنى
نصاب يؤخذ من جنسه ومن قدر النصاب قبلة في غير مال
الزكاة ومن ثلثه نصاب في اموال عظام ولو فسه بغير مال
الزكاة اعتبر قبلة كما مروني درهم ثلثة وفي درهم او دينار او
نصاب كثيرة عشرة لانها نهاية اسم الجمع وكذا درهم درهم على
المعتد ولو خفضه لزمه مائة وفي درهم او درهم عظيم درهم
والمعتبر الوزن المعتد بالابحثة زبلي وكذا كذا درهم واحد عشرة
وكذا او كذا احد عشرة لان نظيره بالواحد واحد عشرة
ولو نكس بلا واو فاحد عشرة او لان نظيره فحل على التكرار
وموا فاية واحد عشرة وان ربع مع الواو زيد الف
ولو خمس زبد عشرة الف ولو سدس زيد مائة الف
ولو سبع زيد الف الف وهكذا اعتبر نظيره ابداء ولو قال له
على اوله قبل فهو اقرار بدين لانه على لا يجاب وقبله للضمان
خاليا بصدقة او وصل به هو دبعة لانه يحتمل مجازا وان فصل
لا يصدق لتقرره بالسكوت عندى او معى او من بيتى او
كيس او صندوق اقرار بالامانة عملا بالعرف جميع ما
او ما ملكه له اوله من مالا او من درهم كذا فهو بية لا اقرار
ولو عبر بغير مالا او في درهم كذا اقرار بالشركة فلا بد

اصحى الهمية من التكليم بخلاف الاقرار والاصل انه متى
اضاف المقرب الى ملكه كان هبة ولا بد ما في بيتي لانها اضافة
نسبة لا ملك ولا الارض التي حدودها كذا الصلح في ملكه
فانه هبة وان لم يقبض لانه في يده الا ان يكون مما يحتمل القسمة
فيستلزم قبضه مفرقا للاضافة بتقديم ابدليل قول المص اقر
لاخر بعين ولم يصفه لكن من المعلوم لكثير من الناس انه ملكه فلا
يكون اقرارا او ملكا ينبغي الثاني فتراعى فيه شرابط التباين
فراجعه قال لي عليك الف فقال اتزنا وانت قد اوجلتني به
او قضيتك اياه او ابرأته منه او تصدقت به علي او وصيتني
او اهلكك علي زيدا ونحو ذلك فلو اقرار له بما يرجع اليه في
كل ذلك عزمي زاده فكان جوابا وهذا اذا لم يكن على سبيل
الاستنزاف كان وشهد الشهود بذلك لم يلزمه شيء اما
لو ادعى الاستنزاف لم يصدق وبما يصير مثل اقرن لي وكذا انما سب
او ما استقرضت من احد سواك او عجزك او قبلك او بعدك
لا يكون اقرارا لعدم انصرافه الى المذكور فكان كلاما مبتدئا والاصل
ان كلاما يصلح جوابا لا ابتداء يجعل جوابا وما يصلح ابتداء لا يصلح
لها يجعل ابتداء لئلا يلزمه المال بالشك اختيار وهذا اذا كان
الجواب مستقلا فلو غير مستقل كقولك نعم كان اقرارا مطاقتا
حتى لو قال اعطني ثوب عبدى هذا او افني لي باب دارى هذه
او حصص لي دارى هذه او اسرج دابتي هذه او اعطني سرجها او
لجامها فقال نعم كان اقرارا منه بالقبول والدار والداية كافي قال ليس
لي عليك الف فقال بلى فهو اقرار له بما وان قال نعم لا وقبل نعم
لان الاقرار بحمل على الاختيار العرف لا على دقايق العربية كذا
في الجوهرة والفرق ان بلى جواب الاستفهام المنفي بالاثبات ونعم
جواب المنفي والاياء بالاراس من الناطق ليس بقرار حال وعقوب
وصلح وبيع ونكاح اجارة وهبة بخلاف افتاء وشك اسلام
وكفر وامان كافر واشارة تحريم كصيد والشيء براسه في رواية

الحديث

الحديث والصلح في انت طالع هكذا واثار ثلث
اشارة الاستبراء وسواء اليدين كالحق لا يستخيم فلانا
اولا يظهر سره او لا يدل عليه واثار رحنت عمادية فتح رطلان
اشارة الناطق الا في تسع فيحفظ وان اقر بدين موجب
واوحي المقر له حله لزمه الدين حالا وعند اثناف في موجب
بيمينه كاقرار بعينه في يده انه لرجل وان استأجره منه فلا
يصدق من تاجيل واجارة لانه دعوى بلا حجة ولا يستخلف
المقر له فيها بخلاف ما لو اقر بالدين السوء فكله في صفه
حيث يلزمه ما اقر به فقط لان السوء نوع والاجل عارض
لثبوت الشرط والقول للمقر في النوع والمنكر في العوارض
كاقرار الكفيل بدين موجب فان القول له في الاجل بثبوت في
كفالة الموجل بلا شرط وشراؤه امة متفقبة اقرار بالملك للبايع
كثوب في جواب وكذا الاستيلاء والاستيلاء وقبول الوديفة
بحر والاعارة والاستيلاء والاستيلاء ولومين وكيل فكل
ذلك اقرار بملك ذي اليد فيمنع دعواه لنفسه ولغيره بوكالة
او وصاية للتناقض بخلاف ابرأته على جميع الدعاوى ثم
الدعوى بهما لعدم التناقض ذكره في الدرر قبيل الاقرار و
صح في الجامع خلافا لتجريح الوهابية وحق شارحها
الشرنبلاني بانه ان قال بعني هذا كان اقرارا وان قال
اتبيع هذا لا يؤيده مثله كناية وخبره على صك البيع فانه
ليس باقرار بعدم ملكه وكه على مائة ودرهم كل واحد
وكذا المكيل والموزون استخانا وفي مائة وثوب ومائة و
ثوبان يفسر المائة لانه مبدية وفي مائة وثلاثة اثواب
كلها ثياب خلافا لثالث في ثلث الاثواب لم تذكر بحرف العطف
فانصرف التنقيص اليها لاستواءيهما في الحاجة اليه والاقراء
بدابة في اصطبل لزمه الداية فقط والاصل انه ما يصلح
طرفا انه يمكن نقله لزمه والالزم المظروف فقط خلافا

لمجد وان لم يصلح لزم الاول فقط كقوله درهم **قلت**
 ومفاده انه لو قال دابة في حية لزماء ولو قال ثوب في
 درهم لزمه الثوب ولم اره فليحرر ويختارم لزمه حلقته وقصه
 جميعا وسيف حفته وحابل ونصه وبجمله بكاء ونجيم بيت
 مزين يستور وسر العبداء والكسوة ويخرق في قوصة
 ويطلع في جوالق او في سفينة او ثوب في منديل او في ثوب
 يلزم الطرف كالمطروق لما قدنا ومن قوصة مثلاً لا لزمه
 القوصة وكذا كثوب في عشرة وطلعام في بيت فيلزم الطرف
 فقط لما مر في العشرة لا تكون طرفا لواجدة عادة وبجثة في
 حنة وعن معنى على او الضرب حنة لما مر في الزمة في حنة
 وعشرين وعشرة ان عن مع كما مر في التلاق ومن درهم
 الا عشرة او ما بين درهم الى عشرة تسعة لدخول الفاية
 الاولى ضرورة اذ لا وجوب لما فوق الواحد بدونه بخلاف الثانية
 وما بين الحابلين فلذا قال وفي له كحفظ الـ كـ شـ لـ زـ مـ
 جميعا لا فقير الا انه الفاية الثانية ولو قال له على عشرة وراهم
 الا عشرة وما بين درهم الدراهم وتسعة وما بين عند درهم لما مر في
 وفي له من داري ما بين هذا الحابل الى هذا الحابل ما بينهما فقط كما
 وجه الاقرار بالحمل المحتمل وجوده وقت اي وقت الاقرار بان له
 لدون نصف قول لومزوجة اولدون قولين لومعينة لثبوت
 شبه ولو الحمل غير ادعى ويقدر بادية مدة يتصوره لك
 عند اهل الخبرة زيلعي لكن في الجورة اقل مدة حمل اربعة
 اشهر واقل البقية الدواب ستة اشهر وصح له ان بين المقر
 سببا صالحا يتصور الحمل كالارث والوصية كقوله مات ابوه فوثر
 او اوصيه له به فلان فيجوز والا كما ياتي فانه ولدته جبالا فلي نصف
 حول منذ اقر فلما اقر فان ولدت حينها نصفين ولو احدى
 ذكره والا فانه فلك في الوصية بخلاف الميراث وان ولدت
 ميتا فيرد لورثة ذلك الموصي والمورث لعدم اهلية الجنين وان

فـ

بما لا يتصور كراهية او بيع او اقراض او ابيهم الاقرار ولم يبين
 سببا لفا وحمل محمد الميراث على السبب الصالح وبه قالت الثلاثة
 واما الاقرار للرضيع فانه صحيح وان بين المقر سببا غير صالح منه
 حقيقة كالاقرار او بمن يبيع لانه هذا المقر محل لثبوت الدين
 لا صغير في الجملة استباه اقر بشي على انه بالخيار ثلاثة ايام لزمه بلا
 خيار لان الاقرار اخيار فلا يقبل الخيار وان وصية صدقة
 المقر له في الخيار لم يعتبر تصديقه الا اذا اقر بعقد بيع وقع بالخيار
 لم فيصح باعتباره العقد اذا صدقه او برهن فلذا قال الا ان يكذب المقر له
 فلا يصح فانه منكر والقول له كاقتراره بدعي بسبب كفاية علم انه
 بالخيار في مدة ولو المدة طوعية او قسرية فانه يفرج اذا صدقه لان
 الكفاية عقد ايقه بخلاف ما مر لانها افعال لا تقبل الخيار في بدعي
 الامر كناية الاقرار اقرار حكاما فانه كما يكون باللسان يكون
 بالبيان فلو قال للمصفاك اكتب خطا اقراري بالف علم او اكتب
 ربع داري او حلاق امراني صح كيت ام لم يكتب وحل للمصفاك
 ان يشهد ان في حدود وقود حانية وقد منافي الشهادات عدم اعتبار
 مشايخه المخطئين احد الورثة اقر بالدين للديني به علم مورثه وبجده
 الباقيون يلزمه الدين كله يعني ان وفي ما ورثه به برهان وشريح مجمع
 وقيل حصته واختره ابو الليث وفعلا للفرز ولو شهد هذا المقر
 مع اخوان الدين كما زعم المبت قبلت وبهذا علم انه لا يحل الدين
 في نصيب بمجرد اقراره بل يقضاه القاضي عليه باقراره فليحفظ هذه
 الزيادة وراشده على الف في مجلس الشهود جلين آخرين في
 مجلس اقر بلا بيان السبب لزم المالا ان الفان كما لو اختلف السبب
 بخلاف ما لو اتخذ السبب او الشهود او الشهود على حد واحد
 او اقر عند الشهود ثم عند القاضي او بعكس كمن ملك لاصلي
 ان الموقوف او المنكر اذا اعيد معرفا كان الثاني عين الاول او منكرا
 فقير هو لو كان الشهود في موطن ام في موطنين فربما مالا ان
 عالم يعلم اتحادهم وقيل واحد وتامة في الحائز واقرته او على المقارنة

كاذب في الاقرار بخلاف المقلد ان المقلد لم يكن كاذبا في اقراره
 عند الثاني وبه يفتي ورر وكذا الحكم بحري لو ادعى وارثا لمقر
 فيخلف وان كانت الدعوى على ورثة المقلد فليدعي عليه **باب** الاستثناء
 ان لا تعلم انه كان كاذبا عند الشريعة **باب** الاستثناء
 وما في معناه في كونه مفيدا كاشرا ونحوه هو عندنا شكك بالباطح
 بعد الشبهة باعتبار الحاصل من مجموع التركيب ونفي باعتبار
 الاجزاء فالقائل على عشرة الاثبات له عبارة ان مطلوكة و
 هي ما ذكرنا ونختصرة وهي ان يقول ابتداء له علم سبعة وهذا
 معنى قولهم تكلم بالباطح بعد الشبهة اي بعد الاستثناء بشرط انه
 الاتصال بالمتشكك منه الا لفروا كنفه او سعال او اخذ قم به
 يفتي والله بينهما لا يضر لانه للتبني والتكيد كقولك علم الف
 درهم با فلان الا عشرة بخلاف لك الف فاشهدوا الا
 كذا ونحوه مما بعد فاصلا من الاشهاد ويكون بعد تمام الاقرار فلم
 يصب الاستثناء فمن استثناء بعض ما قر به حج استثناءه
 ولو الاكثر عند الاكثر وزم ما بالقي ولو ما لا يقسم كذا البعد فلان
 الاثنية او ثلثه حج على المذهب والاستثناء المستغرق باطل
 ولو فيها يقبل الرجوع كوجبة لان استثناء الكل ليس رجوع
 بل هو استثناء فاسد هو الصحيح جوهره وهذا ان كان الاستثناء
 بعين بل هو استثناء فاسد هو كلف الصدور او ما كان با
 وانه يغيرها كعبيد كالحرار الا هو لا او الا سلا وغانا وراشا
 ومثله سائر طوائف الا هو لا او الا زني وعمره وهذا هو
 الكل حج الاستثناء وكذا اثنتان ما لا يزيد الا اثنا واثنتان الف
 فلا يوجب شيئا اذ الشرط اثنا ايا البقاء لا حقيقة حيث لو لفظ
 سنا الا اربع حج ووقع ثنائان كالحج استثناء الكيل والوزن
 والمعدود الذي لا تتفاوت احاده كالفلوس والجز من الدراهم
 والدنانير ويكون المتشكك القيد سحا ما لا يتفاوت في الذمة فكانت
 كالثمنين وان استوفيت القيمة جميع ما اقرب لا استفراقة بغير

المساوي بخلافه على دينار الالمانية درهم لا استفراقة بل هي
 فيبطل لانه استثناء الكل كالحج في المجردة ومجديا علم مائة درهم
 الا عشرة دنانير وقيمتها مائة او اكثر لا يلزمه شيء فيجوز اذا
 استثنى عدوين بينهما حرف التشكك الاقل خرجا كخوله على
 الف درهم الالمانية درهم او خمسين درهم فيلزمه شهاية
 وخروج على الاصح نحو واذا كان المتشكك مجهولا ثبت الاكثر
 كخوله على مائة درهم الاشياء او الا قليلا او الا بعضها لزمه احد
 وخروج كوقوع الشك في المخرج فيحكم بخروج الاقل ولو وصل
 اقراره بان شأ الله او فلان او علقه بشرط علم خفي لا يكفي
 كان مت فانه يخرج بطل اقراره بغير لو ادعى المشبهة هل يصدق
 لم اره وقد من في الطلاق ان المعتمد لا يمكن الاقرار كذلك
 فيعلق حقا العبد قاله المص ويصح استثناء البيت من الدار لا
 استثناء البناء منها بدخوله عبدا فكاك وصفه واستثناء
 الوصف لا يجوز وان قال بناؤنا في وعمرته كك فلما قال
 لان العضة هي البقعة لا البناء حتى لو قال وارضا لك كان له
 البناء ايضا لدخوله تبعا الا اذا قال بناؤنا لزيد والارض لعمرو فلما
 قال واستثناء فضل الختم ونحوه البستان وطوق الحاربية
 كالبناء فيها من وان قال مكلف له على الف من ثمن عبدة قبضة
 الجمل صدقة عبدة وقوله هو صولا باقرار حال منها ذكره في المساوي
 فيحفظ وعينه اي عين العبد وهو في يد المقلد فان سلم الى
 المقر لزمه الف والا عملا بالصفة وان لم يعرج العبد لزمه
 الف مطلقا وصل ام فصل وقوله ما قبضته لقولانه رجوع
 كقول من ثمن حمرا وخنزيرا او مال قمار او حرا وميته او دم
 فيلزمه مطلقا وان وصل لانه رجوع الا اذا صدقه او اقام
 بيته فلا يلزمه ولو قال له على الف درهم حرام او باقرا لازمة
 مطلقا وصل ام فصل لاحتمال حله عند غيره ولو قال زورا
 او باطلا لزمه ان كذبه المقلد والا باقرا صدقة لا يلزمه والاقرار

بالبيع بيمينته اي ان يبيعك الى ان تاتي امر باطلته على خلاف ظاهر
فانه على هذا التقصيل ان كذبه لزم البيع والا لا ولو قال له على الف
درهم زبوف ولم يذكر السبب فهي كما لو قال على الاصح بحر ولو قال له
على الف من ثمن متاع او قرض وهي زبوف مثلاً لم يصدق مطلقاً
لانه رجوع ولو قال من غصب او ودعة الا انها زبوف او نهارة
صدقاً مطلقاً وصل ام فصل وان قال ستوقه او رصاص فان وصل
صدق وان فصل لا لانها دراهم مجازاً فصدق بيمينته في غصبه او
او دونه ثوباً اذا جاب بيمينته وصدق في الف ولو من ثمن
متاع مثلاً الا انه ينقص كذا الى الدرهم وزن خمسة لا وزن سبعة
متصلاً وان فصل بلا ضرورة لا يصدق لصحة استثناء القيمة لا
الوصف كما نرى باقية ولو قال لاخر اخذت منك الف ودعة فمكنت في
يدي بلا نقد وقال الا قبل اخذتها مني غصباً ضمن المقر لا قراره بالاخت
وهو سبب الضمان وفي قولنا انت اعطيتني ودعة وقال الا قبل غصبته
من لا يضمن بل القول له لانك اقرضته الضمان وفي هذا كان ودعة او قرضاً
عنك فاخذته منك فقال المقر له بل هو اخذه المقر له فاقبضه والا فقيمة
لا قراره باليد له ثم بالخذته وهو سبب الضمان وصدق من قال
اوت فلاناً قرضي هذه او ثوب بهذا فركبه او لب او عتة ثوب
او اسكنه بيتي ورده او خا ط فلان ثوب هذا بكذا فقبضته منه
وقال فلان بل ذلك في فاقول للمقر استحساناً لا اليد في الاجارة
ضرورية بخلاف الودعة هذا الف ودعة فلان لا بل ودعة
فلان فالالف للاول وعلى المقر مثله للثاني بخلاف اي فلان لا بل
فلان بلا ذكر ايداع حيث لا يجب عليه للثاني شيء لانه لم يقر بايداع
وهذا ان كانت معينة وان كان غير معينة لزم ما يرضه كقول غصب فلان
مائة درهم ومائة دينار وكر حنطة لا بل فلاناً لزمه لكل واحد منها
كله ولو كانت بعينها فهي للاول وعليه للثاني مثلاً ولو كان المقر واحداً
يلزمه اكثرها قدراً وفضلها وصفاً كقوله الف درهم لا بل الفان
او الف درهم جيا ولا بل زبوف او عكس ولو قال الدارين الذي

الف

على

على فلان فلان او الودعة التي عند فلان اي فلان
وهو اي لم يوصى القبض اليه ولكن لو سلم الى المولى بمرى خلاصه
لكنه مخالف لما مر انه ان اضاف لنفسه كان حصة فيلزم تسليم
ولذا قال في الكافي القس ولو سلم اليه القبض فان قال واسمى
في كتاب الدين عارية صح وان لم يقله لم يصح قال المصنف وهو المذكور في
عامه المعقبات خلافاً لما في الخلاصة فتأمل عند الفتوى
اقرار المريض بعينه مرض الموت وحده مرض طلاق المريض وسبب في
الوصايا اقراره بدين لا جنيته فدين كل ماله باشره ولو يعين
فذلك الا اذا علم ملكه لانه في مرضه ينفق بالثمن فذكره المصنف
في مصنفه فليحفظ واخر الارشاد عن ودعته الصحة مطلقاً وما زعمه
في مرضه بسبب معروف بيمينته او بيمينته فاض قدم على ما امر به
في مرض موته ولو الموقبه ودعة وعندك في الكل سواء هو
السبب المعروف ما ليس بيمينته كالكفاية مثلاً بيمينته اما الزيادة
فيما طله وان جاز النكاح عناية وسبب مثلاً هو خلاف ذلك اي
مثلاً المريض اليه ان يرضى دين بعض الثمن او دونه بعض ولو
كان ذلك اعطاه مهر وايضا اجرة فلا يلزم لها الا في مستثنى
اذا اقرض ما استقرض في مرضه او نقد ثمن ما اشترى فيه لو بثلث القيمة
كما في البراءة وقد علم ذلك اي ثبت كل منها بالبراءة لا بقراره للقيمة
بخلاف المهر ونحوه وما اذا لم يؤد حتى مات فان البايع اسوة
للغرماء في الثمن اذا لم تكن العين المبيعة في يده اي يد البايع فان
كانت كان او لا واذا اقرض المريض بدين ثم اقر بدين تخاصا وصل
او فصل للاستواء ولو اقر بدين ثم بودعة تخاصا وبك
الودعة او لا او اقر مدونة وهو مدون عند جارية اي لا يكون
واذا كان اجنبياً وان كان وارثاً فلا يكون مطلقاً سواء كان
المريض مدوناً او لا للثمن وجب صحة ان يقول لا حق عليه كما
اقره بقوله وقوله لم يكن لي على هذا المطلوب شيء بثلث الوارث
وعينه صحيحه قضاء لا ديانة فترغوبه مطالبة الدنيا لا مطالبة الآخرة

حاوي الامور فلا يبيح على الصحيح جزا زيه الى لطفه وانه عليه
عالميا بخلاف اقرار البنت في مرضها بان الشيء الفلاني ملك
الي وامي لاحقا في نفسه او انه كان عندى عارية فانه يبيح ولا يبيح
دعوى زوجه فانه كما بسط في الاشباه قابلا ما تختم هذا
التي يرفانه من مفردات كتابه وان اقر المريض كوارثه بمفرد او
مع اجنبي يعين او دين بطل خلافا لثالث ففي وقت حديث لا وصية
لوارث ولا اقرار له بدين الا ان يصدق ببقية الورثة فان لم يكن
وارث اخر ووصى لزوجته او لغيره من وصية او امان غير ما فبرث
الكل فرضا ورثا فلا يجتمع له وصية شرعيا ليه وفي شرحة الموأبانية
اقرار بوقف ولا وارث له فلو علم جهة عامة صح تصديقها لكان
او ما يبيح وكذا لو وقف خلافا لما زعمه الطرسوس فليحفظ ولو كان
ذلك اقرارا بقبض دينه او غصبه او رهنه ونحو ذلك عليه اي علمه وانه
او عبد وارثه او مكاتبه لا يبيح لو وقع له مولاه ولو فعله ثم برأه مات
جائز كل ذلك لعدم مرض الموت اختيار ولو مات المقلد ثم المريض وورثته
المقلد من ورثة المريض جاز اقراره كما اقراره لاجنبي ونحوه وسبج عن
الصيرفية بخلاف اقراره لاي لوارثه بوديعة مستهلكه فانه
جائز وصورته ان يقول كانت عندى وديعة لولدها الوارث
فان استهلكها جهره والى اصل ان الاقرار للوارث موقوف
الا في ثلث مذكورة في الاشباه منها اقراره بالامانات كلها ومنها
النفي كلاحقا قبل الي او امي والى الجيلة في ابراء المريض وارثه و
منه هذا الشيء الفلاني ملك الي او امي كانه عندى عارية وهذا
حيث لا قرينة وتامة فيها فليحفظ فانه مهم اقر فيه اي في مرض موته
لوارثه يومه في الحال بسلامة الوارث فاذا مات بمرضه جزا زيه
وفي القينة تصرفات المريض نافذة وانما ينقض بعد الموت والقرينة
لكونه وارثا وقت الموت لا وقت الاقرار فلو اقر لاجنبي مثلا
ثم ولد له صح اقراره لعدم ارثه الا اذا صار وارثا وقت الموت
بسبب جديد كالتزويج وعقد الموالاة فيجوز كما ذكره بقوله

فلو

فلو اقر لها اي لاجنبيه ثم تزوجها صح بخلاف اقراره لاجنبيه المحبوب
بكره او ابن اذ ازال حجبها بسلامة او بموت الابن فلا يبيح لان ارثه
بسبب قديم لا جديد وبخلاف الرتبة لها في مرضه والوصية لها ثم تزوجها
فلا يبيح لان الوصية تملك بعد الموت وهي 2 وارثه اقر فيه انه كان له
عالميا المبتدئة بحدثة 2 درهم قد استوفيتها وله اي للمقر ابن بكر
ذلك صح اقراره لان الميت ليس بوارث كما لو اقر لامرأته في
مرض موته بدين ثم ماتت قبله وترك منها وارثا صح اقراره وقيل لا
قابله بدفع الدين صير فيه ولو اقر فيه لوارثه ولا جنب بدين لم يبيح خلافا
لمحمد عا ديه وان اقر لاجنبي مجهول نسب ثم اقر ببنوته وصدقه
وهو من اهل التصديق ثبت نسبة منذ الوقت العقود
واذا ثبت بطل اقراره عامر ولو لم ثبت بانه كذبه او عرف به
صح الاقرار بعدم ثبوت النسب شرعيا ليه معزيا لاجنبي و
لو اقر لمن طلقها علانا بعينه بانيه فيه اي في مرض موته فلما اقل من
الارث والدين ويدفعه لرا ذلك بحكم الاقرار لا بحكم الارث حتى
لا تصير شركية في اعيان الزكاة شرعيا ليه وهذا اذا كانت في
العدة وطلقا بسواها فان مرضت العدة جاز لعدم التهمة عزيمه
وان طلقا بلا سواها فلا يبرأ بالغا ما بلغ ولا يبيح الاقرار لانها
وارثه اذ هو غاروا اهله اكثر الشايع لظهوره من طلاق كتاب
الطلاق وان اقر بغيره مجهول النسب في مولده او في بلد هو فيها
وهما في السن بحيث يولد مثله مثله انه ابنه وصدقه الفلام لوميزا
والا لم يبيح التصديق كما مر 2 ثبت نسب ولو اقر مريضا واذا
ثبت شارك الفلام الورثة فان انتفت هذه الشروط
يؤخذ المقر من حيث استحقاق المال كما لو اقر باخوة غيره كما
عن الينابيه كذا في الشرع لاجنبي في مرضه الفتوى و صح اقرار
اي المريض بالولد والوالدين قال في البرهان وان عليا قال
المقدسي وفيه نظر لقول الزيلعي لو اقر بالجد او ابن الابن لا يبيح
لان فيه حمل النسب على الغير بالشروط الثلاثة المتقدمة في الابن

ووجه بالزوج بشرط خلوه عن زوج عن زوج ومدة وخلوه
اي المقر عن اخيه مثلاً واربع سواها ووجه بالمولد من جهة العاقبة
ان لم يكن ولا ولد له من جهة غير ابي غير المقر وامرأة حرة او باراً
بالوالدين والزوج والمولد الاصل ان اقرار الاب لا يخلو
حجة لا على غيره **قلت** وما ذكره من صحة اقراره بالام كالأب
هو المشهور الذي عليه الجمهور وقد ذكر الامام العياشي في فرائده ان
الاقرار بالام لا يبرح وكذا في ضوء السراج لان الاكتاب للأب
للامهات وفيه حمل الزوجية على الغير فلا يبرح انتهى ولكن الحق
صحته بما مع الاصل فالحال كالأب فيحفظ ولذا جرح بالولد ان
شهدت امرأة ولو قالة بتغيير الولد اما النسب فبالفرائس
شئني ولو معتدة تجت وتلاوتها فبنيته تامة كما مر في باب ثبوت النسب
او صدق الزوج ان كان لها زوج او كانت معتدة منه ووجه مطلقاً
لم يكن كذلك اي زوجة ولا معتدة او كانت مزوجة وادعت
انه من غيره فصار كما لو ادعاه منها لم يصدق في حقها الا بتدبيرها
قلت بقي لو لم يعرف لها زوج غيره لم اره فيجرح ولا بد من تصديق
بمولد الا في الولد اذا كان لا يبرح عن نفسه كما مر في كتابه ولو
كان المقر عبد الغير بشرط تصديق مولاه لان الحق له ووجه التصديق
من المقر بعد موت المقر كبقاء النسب والعدة بعد الموت الا في حق
الزوج بعد موته مقرة لا نقطاع النكاح بموته ولهذا ايل غسلاً
بخلاف حكمه وان اقر رجل بنسب فيه تحمل على غيره لم يقبل
من غيره ولا دكان في الدرر نفاده بالي وابن الابن كما قال كالاخ
والعم والجد وابن الابن لا يبرح الاقرار في حق غيره الا ببراءة ومنه
اقرار اثنين كما مر في باب النسب فيحفظ وكذا لو صدق المقر عليه
او الورثة وهم من اهل التصديق ويبرح في حق نفسه حتى يبرمه
اي المقر الاحكام من النفقة والحضانة والارث اذا تصادق عليه
اي عيذ ذلك الاقرار لان اقرارها حجة عليها فان لم يكن له اي لهذا
المقر وارث غيره مطلقاً لا قريباً كدوس الارحام ولا بعيداً كمولد الوالد

عيني

عيني وغيره ورثته والا لان نسب لم يثبت فلا يبرح الوارث
المعروف والمراد غير الزوجين لان وجودها غير مانع قاله
ابن الكمال ثم للمقر ان يرجع عن اقراره لانه وصية من وجهه يبرح اي
والصدق المقر له كما في البدائع لكن نقل المصنف عن شروح السراج
ان بالتصديق يثبت النسب فلا يبرح الرجوع فليبرح ربح الفتوى
ومن مات ابود فاقربا في مثا ركن في الارث فيستحق نصف
نصيب المقر ولم يثبت نسب له لا تقرر ان اقراره مقبول في حق نفسه
فقط **قلت** بقي لو اقراره باين اهل بيته قال الشافعي فبغيره لان ما
ادى وجوده الى نفقة انتفى من اصله ولم ارد له ان يثبت صريحاً وطاهر
كلامهم نعم فليبرح وان ترك شخص بنين ورعي اخر مائة فاقراها
بقبض ابية خمسين منها فلا شئ للمقر لان اقراره ينصرف الى نصيب
وللاخر خمسة بعد حلفه انه لا يعلم ان اياه قبض شرط الحلية قاله
الاكمل **قلت** وكذا الحكم لو اقراره اياه قبض كل الدين لكنه
يخلف بحق الغير ثم يلي **فصل** في مسائل شتى اقوت
الحرة المطلقة بدین لا يملكها زوجها في حقها ابغض عند
الرجوع فتجب المقررة ولازم وان تضر الزوج وهذه احادي
المسائل الست التي رجة من قاعدة الاقرار حجة قاصرة على
المقر ولا يتعدى الى غيره وهي في الاشياء وينبغي ان يجرى
ايضا من كان في اجارة غيره فاقراها بدین فان له حبة وان
تضر المساجد وهي واقعة الفتوى ولم نر صريحاً وعندها
لا تصدق في حق الزوج فلا تجب ولا تلزم ورر وينبغي ان
يقول على قولها افتاء وقضا لان الغالب ان الاب يعلم
الاقرار او بعض اقرارها ليتوصل بذلك لا منعاً بالاعتماد
عن زوجها كما وقفت عليه مراراً حين ابتليت بالقضاء و
كذا ذكره المصنف مجبوله النسب اقوت بارق لان و
صدق المقر له ولها زوجة واولاد منه اي الزوج وكذا زوجها
صح في حقها خاصة فوله علق بالاقرار بعد الاقرار رقيق

خلافا لمحمد ² لا في حقه مرد عليه انتفاص طلاقها كما حقه في الشريعة
وحق الاولاد ووقوع على حقه بقوله فلا يبطل النكاح وعلى
حق الاولاد بقوله واولاد حصلت قبل الاقرار وما في بطنها
ووقت اقرار الحصول قبل اقرارها بالرق مجهول النسب حر عبد
ثم اقرارها لانها وصدة المقله حج اقراره في حقه فقط
ودونه ابطال العتق فان مات العتيق برده وارثه ان كان له وارث
بغير فرق التركة والا فبرئ الكل والباقي كما في وشرب نباله المقله
فان مات المقله ثم العتيق فارثه لعصبة المقله ولو جنى هذا العتيق
سعى في جنايته لانه لا عاقلة له ولو جنى عليه كجب ارش العبد وهو
كالمملوك في الشهادة لان حرية بالظاهر وهو يصلح للدفعة لا للاحققة
قال رجل لا اقر عليك الف فقال فقال في جوابه الصدق او الحق او
اليقين او نكر كقوله حق ونحوه او كرر لفظ الحق او الصدق كقوله
الحق الحق او حقا حقا ونحوه او قرأ بها البر كقوله البرحق او
الحق برالح فاقرار ولو قال الحق حق او الصدق صدق او
اليقين يقين لا يكون اقرارا لانه كلام تام بخلاف ما مر لانه
لا يوجب للابنة او بفعل جوابا فكأنه قال ادعيت الحق الى قال لا منه
يا سارقة يا زانية يا مجنونة يا ابنة او قال هذه ابنة رقة فعلى
كذا او باعها فوجد بها واحد منها ان من هذه العيوب لا ترد به لانه
نداء او شتم لا اخبار بخلاف هذه سارقة او هذه ابنة او
هذه زانية او مجنونة حيث ترد باحد لانه اخبار وهو التحقيق
الوصف وبخلاف باطلاق طالق او هذه المطلقة فعلى
كذا حيث تطلق امراته لم تكن من اثباته شرعا فبطلان الجواب يكون
صادقا بخلاف الاول ودر اقرار السكران بطريق مذكور
اي ممنوع حرم صحيح في كل حق فلو اقر بقود اقيم عليه الحد في سكره
وفي الشربة يضمن المسروقة كما بسطه سعدى افندي في باب
حد الشرب الا في ما يقبل الرجوع كالردة وحد الزنا وشرب الخمر
وان سكر بطريق مباح كشربه مكررا لا يعتبر بل هو كالاعطاش

الافى

الافى سقوط القضا وتمامه في احكامات الاشياء المقرلة اذا
كذب المقر بطل اقراره لما تقر انه يرتد بالرد الا في ست على ما هنا
تبع الاشياء الا اقرار بالحرة والنسب وولاء العتقة والوقف
في الاسعار لو وقف على رجل فقبله ثم رده لم يرتد وان رده
قبل القبول ارتد والطلاق والرق فكلها لا ترتد ونزاد الميراث
بنزائيه والنكاح كما في متفرقات قضا والبحر وتمامه ثمة واستثنى
ثمة مستثنين من الابراء وهما ابراء الكفيل لا يرتد وبراء
المديون بعد قوله ابرئني فابراءه لا يرتد فالمستثنى حاشية عليه
فليحفظ وفي وكالة الوهبانية ومئة صدقة فيها ثم رده لا يرتد بالرد
وهل يشترط لصحة الرد مجمل الاجراء خلاف والضابط ان ما
فيه تملك مال من وجه يقبل الرد مجمل الاجراء كما بطلان شفعه و
طلاق وعتاق لا يقبل الرد وهذا ضابط جيد فيحفظ صالح
احد الورثة وبراء ابراء عام او قال لم يبق لي حق من تركته الا
عند الوصي او قبضت الجميع وكذا كذا ثم ظهر في بدو صبه من
التركة شئ لم يكن وقت الصلح وتحققه سمع دعوى حصه
منه على الاجر صلح البنازير لا تساقض لجل قوله لم يبق لي حق اي
ما قبضت على ان الابراء عن الاعيان باطل وجه فالوجه عدم صحة
البراءة كما افاده ابن الشحنة واعتمد الشريعة وسحقه في
الصلح اقرار رجل بمال في صك واشهد عليه به ثم ادعى ان بعض هذا المال
المقر له قرض وبعضه ربا عليه فان اقام على ذلك بنية تقبل وان
كان متناقضا لانه يعلم انه مضطرا لهذا الاقرار شرعا وهبانية
قلت وهو شارحا الشريعة لانه لا يفهم بهذا الفرج لانه لا
عذر لمن اقر بغيته ان يقال بانه يحلف المقر على قول ابرئ يوسف
المتن للفتوى في هذه ونحوها انتهى **قلت** بوجه جزم المصنفين
اقر قد برأ اقر بعد الدخول من هنا الى كتاب الصلح ثابت في نسخ
المتن ساقط من نسخة الشرح انه طلقها قبل الدخول لزمه
بالدخول ونصف بالاقرار اقرار الشرح وطاله الربع او بعضه انه

اى بيع الوقف بسخة فلان دونه صح وسقط حقه ولو كتاب
 الوقف بخلافه ولو جعله لغيره او اسقطه للاحدم صح وكذا
 المشروط له النظر على هذا كما مر في الوقف وذكره في الاشياء
 ثم وهنا وفي الساقط لا يعود فراجع القصص المفعولة الى
 القاض لا يواخذ رافعا بما كان فيها من اقرار وتناقص لما قدمنا في
 القضاء لانه لا يؤخذ بما فيها الا اذا اقر بلفظه صريحا قال له على الف
 نى علمى او نى ما علمى او احسب او اظن لاشئ عليه خلافا للثاني
 في الاول قلنا لى لشك عرفنا نعم لو قال قد علمت لزمه اتفاقا قال
 غصبنا الف من فلان ثم قال كنا عشرة انفس من بلاد وادعى
 الف غصب كذا فى نسخة الممن وقد علمت سقوط ذلك من نسخة النسخ
 وصوابه وادعى الطالب كما يحبره في الجمع وقال شرا حه الى المقصود
 منه انه هو وحده غصب لزمه الالف كلا والزمه زفر بعشرة قلنا
 هذا الضمير يستعمل في الواحد والظاهر انه يجزى بغيره فلو غيره فيكون
 قوله كنا عشرة رجوعا فلا يصح نعم لو قال غصبناه كلنا صح اتفاقا لانه
 لا يستعمل في الواحد قال رجل اوجبه اى يثبث ما له لزيد بل لغيره بل
 ليكر قال ثبثت للاول وليس بغيره شئ وقال زفر لكل ثبثت وليس
 للابن شئ قلنا نفاد الوصية في الثبث وقد اقر به للاول فاسحق
 فلم يصح رجوعه بعد ذلك للثاني بها بخلاف الدين لنفاذه من الكل
 الكل من الجمع **فروع** اقر بشئ ثم ادعى الخاطئ لم يقبل الا اذا اقر
 بالطلاق بناء على اقرار المقتضى ثم تبين عدم الوقوع لم يقع بعينه
 وباتة فحينئذ اقرار المكره باطل الا اذا اقر بالسارق مكرها فافترى
 بعضهم بصحة ظهيرة الاقرار بشئ محال وبالدبر بعد الابراء منه
 باطل ولو بغيره بعد بغيره له على الاشياء نعم لو ادعى دينا بسبب حاد
 بعد الابراء العام وانه اقر به يلزمه ذكره المصنف في قضاويه **قلت**
 ومفاده انه لو اقر ببعاد الدين ايفه فحكمه كالاول ومن واقعته الفتوى
 فتأمل الفعل في المضي اخط من فعل الصحة الا في مسئلة اسناد
 النسخة النظر لغيره بلا شرط فانه صح في المضي لاني الصحة ثم وثما

في الاشياء

في الاشياء وفي الوهبانية واستاد جمع فيه للحد للصحة اقبلن
 وفي القبض من ثبث الثبات بقدر اقر به المثل في ضعف
 موته فبينة الاباء من قبل تدر وليس بالتمسك بمقراعه
 ولو قال لا تجزى فخلق بسط ومن قال ملكي الذي كان
 منشيا ومن قال هذا ملك ذاهو مظهر ومن قال لا دعوى
 له اليوم عنه ذاهو ما يدعى من بعد ثبوتها فذكر **كتاب** **الصالح**
 مناسبتة ان انكار المقر سبب للمضومة المستدعية للصالح
 هو لغة السهم من المصالح وشرعا عقد يرفع النزاع ويقطع الخصومة
 ركنه الايجاب مطلقا والقبول فيما يتعين اما فيما لا يتعين
 كالدراهم فيتم بلا قبول غناية وسببي وشرط العقل لا البلوغ
 والحرية فصح من صبي ما ذون ان عرى صلي عن خربين وصح
 من عبد ما ذون ومكاتب لو فيه نفع وشرط ايفه كونه المصالح
 عليه معلوما اذ كان يكتسب الا قبضه وكونه المصالح عنه حقا يجوز
 الاحتياض عنه ولو كان غير مال كالقصاص والتعزير معا ما كان
 المصالح عنه او مجزوا لا يصح لو المصالح عنه لا يجوز الاحتياض
 عنه وبينه بقوله كحق شفعة وحده قدف وكفالة بنف وشغل
 به الاول والثالث وكذا الثاني لو قبل الرفع للحاكم لاحد زنا وشرب
 مطلقا وطلب الصلح كاف عن القبول من المدعى عليه ان المدعى به
 مما لا يتعين بالتعيين كالدراهم والدنانير لانه اسقاطا للبعض
 وهو يته بالمسقط وان كان مما يتعين بالتعيين فلا بد من قبول
 المدعى عليه لانه كما يبيع بحر وحكم وقوة البراءة عن الدعوى ووقوع
 الملك في مصالح عليه وعنه لو مقرا وهو صحيح مع اقرار او سكوت
 او انكار فالاول حكمه كبيع ان وقع عن مال بال وحي فبخرى فيه
 احكام البيع كالشفعة والرد بعيب وخيار روية وشه حاو
 يفده جباله البذل المصالح عليه لا جباله المصالح عنه لانه بسقط
 وشرط القدرة على تسليم البذل وما استحق من المدعى الى المصالح
 عنه به والمدعى حصته من العوض الى البذل ان كلا فكلا او بعضا

كان صح

فبعضها وما استحق من البدل يرجع المدعي بخصته من المدعي كما
ذكرنا لانه معاوضة وهذا حكمه كما جاز ان وقع الصلح عن مال
بمنفعة كذمة عبد وسكن دار فشرط التوقيت فيه ان احتج اليه
والا لا يصح ثوب ويصل بموت احدهما وبهلاك المال في المدة وكذا
لو وقع عن منفعة بمال او بمنفعة عن جنس اخر ان كان لانه حكم
الاجارة والا جاز ان اي الصلح سكوت وانكار معاوضة في حق المدعي
وعدا مابين وقطع نزاع في حق الآخر فلا شفعة في صلح عن دار
مع احدهما اي مع سكوت او انكار لكن لا شفيع ان يقوم مقام
المدعي فيدلي بحجة فان كان المدعي بينة اقامها الشفيع عليه واخذ
الدار بالشفعة لان باقامة البينة تبين ان الصلح كان في غنى البيع
وكذا لو لم يكن له بينة فخلف المدعي عليه فنكح شر بناليد وتجب في صلح
وقع عليها باحدهما او باقرار لان المدعي باخرا عن المال فبما اخذ منه
وما استحق من المدعي رد المبيع المدعي حصته من العوض ورجع الخصم
فيه فيصم المستحق في العوض عن العوض وما استحق من البدل يرجع الى
الدعوى في كله او بعضه هذا اذا لم يقع الصلح بقطا البيع فان وقع
به رجوع بالمدعي نفسه لا بالدعوى لان اقداره على المبيعة اقرار
بالمملوكة عيني وعينه وهلاك البدل كلها او بعضا قبل التسليم اي
المدعي كما استحقا فذلك في الفصلين اي مع اقرار او مع سكوت
وانكار وهذا هو البدل ما يتعين والا لم يصل بل يرجع بمثل عيني صلحا
عن كذا الشيخ المتن والشرح وصوابه على بعض ما يدعيه اي عيان
بدعيه الجواز في الدين كما سيأتي فدعا دعوى عليه ادا فضا على بيت
معلوم منها فامس غير ما صح قرأنا لم يصلح لان ما قبضه من عيان
حقه وحيلة حجة ما ذكره بقوله الا بزيادة شيء اخر كسب ودرهم
في البدل فتبصر ذلك عوضا عن حقه فيما بقي او يلحق بالابراء
عن دعوى الباقي لكن في الرواية الصحيحة مطلقا شر بناليد
مشي عليه في الاختيار وعزاه في التسمية للبرازية وفي الجملانية
لشيخ الاسلام وجعل ما في المتن رواية ابن سميعة وقوله بالابراء

عن

عن الاعيان باطل معناه بطل الابراء عن دعوى الايجان
ولم يصير ملكا للمدعي عليه ولذا لو طفر بتلك الاعيان حل له اخذها
لكن لا تسمع دعواه في الحكم واما الصلح عن بعض الدين فيصح و
يبرأ عن دعوى الباقي اي تحضا ولا ديانة فلذا لو طفر به اخذه
قرأنا ونعمه في احكام الدين من الاستبراء وقد حقه في
في شره الملتقى وصال الصلح عن دعوى المال مطلقا ولو باقرار او
بمنفعة وعن دعوى المنفعة ولو بمنفعة من جنس اخر وعن
دعوى الرق وكذا عتقا على مال وثبت الدلالة لو باقرار والا
لا بالبينة **درر قلت** ولا يقع بالبينة رقيقا وكذا في كل موضع
اقام بينة بعد الصلح لا يستحق المدعي لانه باخذ البدل باختياره
نزل بايعا فليحفظا وعن دعوى الزوج النكاح على غيره زوجة
وكان خلع ولا يطالب لو بطل او بكل الزوج لعدم الدخول
ولو ادعت المرأة فصالحا لم يصح وقاية ونقابة ودرر وملتقى وحقه
في الجهتي والاختيار ووجه الحق في درر البجاء وان قتل العبد
الماذون له رجلا عدا لم يجز صلحه عن نفسه لانه ليس من
البجارة فلم يلزم المولى لكن بقطا به القود ويؤاخذ بالبدل
بعد عتقه وان قتل عبيد له اي للما ذون رجلا عدا وصال الما ذون
عنه جاز لانه من تجارته والمالك كالمحرر والصلح عن المفضوب
الا لك على اكثر من قيمته قبل القضا وبالقينة جازية كصلح بعض فلا
تقبل بينة الفاضل بعينه اي الصلح على ان قيمته اقل ما صلح
عليه ولا رجوع للفاضل على المفضوب منه بشئ لو تصادقا
بعده انما اقل بحر ولو اعتق موصى عدا مشتركا فصال
الموصى الشريك على اكثر من نصف قيمته لا يجوز لانه
مقدر شرعا فبطل الفضل اتفاقا كالمصلح في كسبه الا ان
على اكثر من قيمة المفضوب بعد القضا بالقينة فانه لا يجوز لان
تقدير القاض كالمشاع وكذا الموصى بعض صح وان كانت
قيمة اكثر من قيمة مفضوب تلف لعدم الربا ووجه في الجملانية

مطلقا وتكون نفس مع اقرار بانك من الدين والارسل او باقل
 لعدم الربا وفي الخطا كذلك لا يصح الزيادة لان الدين في الخطا مقدرة
 حتى لو صالح بغيره فماديرنا حج كيف كان بشرط الجاس لئلا يكون دينا
 بدين وتعيين القاض احدنا بغير غيره بكنس فلو صالح على غير
 فنلزم الدين في الخطا ويستفظ القود لعدم ما يرجع اليه اختيار
 وكل زبد عمر و ابا الصالح من دم عمد او على بعض دين يدعيه على آخر
 مع مكيل وموزون لزم بدله الموكل لانه استقراط فكذا لو كبل
 سفيرا الا ان يصير الموكيل فهو اخذ بضمه كما لو دفع الصلح في الموكل
 عن مال مال عن اقرار فيلزم الموكيل لانه كسج اما اذا كان عن
 انكار لا يلزم الموكيل مخالفا لحدود و ر صالح عنه فضعه بلا امر حج
 ان ضمن المال او اضاف الصلح الى ماله او قال على هذا او كذا او سلم
 المال صح وصار متبرعا في الكل الا اذا ضمن بامر عزمي زاده والا
 سلم في الصورة الرابعة فهو موقوف فان اجازته المدعي عليه
 جاز وزمه البطل والابطال في جميع ما ذكرنا من الاحكام الخمسة
 كالصلح ادعي وتقية ارض ولا يثبت له فصالح المترك لقطع الخصومة جاز
 و طالب له البطل لو صادقا في دعواه وقيل فانه صاحب الاجناس
 لا يطلب لانه يبيع معنى وبيع الوقف لا يبيع كل صلح بعد صلح فان كان باطل
 وكذا النكاح بعد النكاح والحوال بعد الحواله والصلح بعد الشرأ و
 الاصل ان كل عقد اعيد فان كان باطلا في ثلثه فمكورة في
 بيوع الاشباه الكفالة والشرأ والاجارة فلما راجع اقام المدعي
 عليه بيعة بعد الصلح عن انكار ان المدعي قال قبله قبل الصلح ليس قبل
 فلان حق فاصلا ما مضى على الصلح ولو قال المدعي بعده ما كان قبله
 قبل المدعي عليه حتى يطل الصلح كذا قال المصنف هو وقبله لاطلاق العادة ثم
 نقل عن دعوى الزيادة انه لو ادعي المالك كجته اخرى لم يطل فيجر
 والصلح عن الدعوى الفاسدة يصح وعن الباطل لا يفسد
 ما يمكن تصحيحها نحو حر في الاشباه ان الصلح عن انكار بعد دعوى
 فاسدة فاسد الا في دعوى يجوز في غير ما يفسد وقيل اشتراط

حجة الدعوى لجهة الصلح غير صحيح مطلقا فيصح الصلح مع بطلان الدعوى
 كما اعتمدته صدر الشريعة آخو اباب و اقره ابن الكمال ويجز في باب
 الاستحقاق كما مر فراجع مخرج الصلح عن دعوى حق الشرب وحق الشفعة
 وحق وضع الخدوع على الصلح الاصل انه من نوجرت اليهم نحو الشخص في
 اي حق كان فانتهى اليهم بدراهم جاز حجة في دعوى التويع بنيتي
 بخلاف دعوى حدود ونسب ودر الصلح ان كان ببيع المعاوضة
 بان كان دينا بدين يفتقد بنفذهما اي بنفسه المتصالحين
 وان كان لا بعنا اي المعاوضة بل ببيع استيفاء البعض و
 استقراط البعض فلا يصح اقالته ولا نقضه لان السقوط لا يعود فيه
 وجه فيه فيلحفظ ولو صالح عن دعوى دار على سكن بيت منها
 ايدا او صالح عن دراهم الى الحصاد او صالح مع الموضع بغير دعوى
 الهلاك لم يطل الصلح في الصور الثلاثة شرعية قبله بعدم دعوى الهلاك
 لانه لو ادعيه و صلح قبل اليهم صح به بقتل خاتمه وبيع الصلح بعد
 حلف المدعي عليه وقعا للنزاع باقامة البيعة ولو جرح المدعي بعده
 على اصل الدعوى لم تقبل الا في الوضعي عن مال البيعة عما انكار
 اذا صلح على بعضه ثم وجد البيعة فانه تقبل ولو بلغ الصلح فاقامها
 تقبل ولو طلب بيعة لا يكلف اشباه وقيل لا جزم بالاول في
 الاشباه وبالنزاع في الساجية وحكما في القيمة مقدمالاول
 طلب الصلح والابرا عن الدعوى لا يكون اقرارا بالدعوى عند التقنين
 وخالفهم المتأخرون والاول اصح بآزبه بخلاف طلب الصلح عن
 المال والابرا عن المال فانه اقرارا اشباه صلح عن عيب او دين
 وظهر عدمه او زال العيب بطل الصلح ويرد ما اخذه اشباه
 ودرر فصل في دعوى الدين الصلح الواقع على بعض
 جنس عليه من دين او غصب اخذ ببعض حقه و حط بباقي
 للمعاوضة لا يوافق في الصلح بلا اشتراط قبض بدله عن الف
 حال عما مائة حالة او على الف موجدل وعن الف جباة على مائة
 زبوف وللدين عن دراهم عما دنا بزموجلة لعدم الجس فكان مرفا

لعله ببيع

فلم يجوز نسبة او عن الف موجب على نصفه حالا الا في صلح المولى
مكاتبه فنجوز زبلي او عن الف سواء على نصفه بغيره او الاصل
ان الاحسان ان وجد من الدين فاسفقا وان منهما فمافض
قال لغريمه او الاخرى فذا من الف عليك على انك برئ من
النصف الباقي فقبل وادى فيه برئ وان لم يؤد ذلك في الغد عاد
وبنه كما كان لغوات التقيد بالشرا ووجوبها تحت احداهما
والثاني ان لم يؤقت بالغد لم يفت لان ابراء مطلقا والثالث وكذا
لو صالح مع وبنه على نصفه بدفعه اليه غدا وهو برئ مما قبل على انه
ان لم يدفع غدا فالحل عليه كان الامر بالوجوب الاول كما قال لان صرح بالرد
بالنفي والرابع فان ابراء عن نصفه على ان يعطيه ما بقي غدا فهو برئ
ادى الباقي في الغد كبدائه بالبراء لا بالاداء والخامس لو علق بغير
الشرا كان ادب الكذا اذا اذ او من لا يبرأ الا ببراء لا بقرارة تعليقه
بالشرا صرحا بالحل لانه تملك من وجوه ان قال المديون لاني سرت
اقر لك بملك حتى توفقه عن او تحط عنه ففعل الدين التأخر والحقا
حيه لانه ليس بملكه عليه ولو اعلم ما قاله سراجا منه الكل للحال ولو
ادعى الف وجده فقال اقر لي بها على ان حط منها ماية جاز بخلاف على ان
اعطيك ماية لانه رشوة ولو قال ان اقرت لي حطت لك منها ماية
فاقرت الاقرار لا الحط مجتنب الدين المشرك بسبب متى كتمت مسج سج
صفتة واحدة او دين موروث او قرض مسك مشرك اذا
قبض احدهما شيئا منه شاركه الاخر منه ان شاء او اتبع الغريم كما
بان في 2 ولو صالح احدهما عن نصيبه على ثوب اى على خلاف جنس
الدين اخذ الشريك الاخر نصفه الا ان يضمن له ربح اصل الدين
فلاحق له في الثوب ولو لم يصلح بل اشترى بنصفه شيئا ضمنه فشرى
الربح كقبضه النصف بالمقاصة او اتبع غريمه في جميع ما لم يبقا حصة
في ذمته واذا ابراء احد الشريكين الغريم عن نصيبه لا يرجع لانه ابراء
لا قبض وكذا الحكم ان كانا للمديون على احدهما دين قبل وجوب دينها
عليه حتى وقعت المقاصة بدنه السابق لانه قاض لا قابض ولو ابراء

الشريك

الشريك المديون عن البعض قسم الباقي على سواه ومثله المقاصة
ولو اجل نصيبه صح عند الثاني والعقب والاسبغى بنصيبه قبض
لا التزويج والصحيح عن جنابة عدم حيلة اخذها به قبض ان يهبه
الغريم قدر دينه ثم يبره او يبيعه به كفا من ثمرة مثل ثم يبره مطلقا
وغيره ومرت في الشك حيلة احد برئ سلم عن نصيبه على ما وقع من
راس المال فان اجازة الشريك الاخر نقد عليها وان رده رولان فيه
قسيه الدين قبل قبضه وانه باطل نعم لو كانا شريكين مقاضة مطلقا
فصل في الخارج اخذت الورثة احدى من عن التركة
وهي عرض او هي قاسم بال اعطوه له او اخذوه عن تركته هي ذهاب
بقبضة دفعه له او على العكس او عن نفذين بهما صح في الكل صرحا
للمجب بخلافه قبل ما اعطوه او كثر لكن بشرط التقاضي فيما
هو صرف وفي اخراجه عن نفذين وغيرهما باخذ النفذين لا يبرح الا ان
يكون ما اعطى به اكثر من حصته من ذلك الجنس كخرا عن الربا ولا بد
من حضور النفذين عن العيل وعلم بقدر نصيبه شرطا له وجلا له
ولو بعض جاز مطلقا لعدم الربا وكذا لو ائتمروا ارثه لانه لا يسبق بل
بل لقطع المتارعة وبطل الصلح ان اخذ احد الورثة وفي التركة ديون
بشرط ان يكون المديون لبقية تركته لا تملك الدين من غير من علمه
الدين باحل ثم ذكر الحجة حيلة فقال وجه لو شرطوا ابراء الغرما منه
اى من حصته لانه تملك الدين ممن عليه نصيبه فحقا قد نصيب
عن الغرما او قضوا نصيب المصالح منه اى الدين تبرعا منهم او احالهم
بحصته او اخرضوه قدر حصته منه وصالحوه عن غيره بما يصلح
بدلا واحالهم بالقرض على الغرما ويقبلوا الحوالة وهذه احسن
الحيل ابن كمال والاوجه ان يبيعوه كفا من ثمر او نحوه بقدر
الدين ثم يكيلهم على الغرما من ملك وفي حجة حيلة عن تركته
مجهولة اعيانها ولا دين فيها على مكيل او موزون متعلق به
اختلاف والصحيح الصحة زبلي لعدم اعتبار شبهة الشبهة و
قال ابن الكمال ان في التركة جنس بل الصلح لم يجوز والاجاز وان لم يبر

فعل الاختلاف وتوالت كنه مجهولة وهي غير مكمل او موزون
 في يد البقية من الورثة صح في اللاحق لاننا لا نقض للمنازعة لقيامها في
 بام حتى لو كانت في يد المصالح او بعدا لم يخرج ما لم يعلم جميع ما في يده للحاج
 الا الشك بين ملك وبطل الصلح والقسم مع احاطة الدين بالتركة الا
 ان بعض الورثة الدين بلا رجوع او بعض اجنبي بشرط ابرأة الميت
 او يوفي من مال اخر ولا ينبغي ان يصالح ولا يقسم قبل ان يقضى للدين
 في غير دين محبط ولو فعل الصلح والقسم صح لان التركة لا تخلو عن
 قليل دين فلو ورف الكحل تخلف الورثة فيوقف قد رالدين استخفا
 وقابله لئلا يجتنبون الى نقض القسم بحج ولو اخرجوا او اصابهم الورثة
 فوصية تقسم بين الورثة الباقي على السواء ان كان ما اعطوه من
 مالهم غير الميراث وان كان المعطى ما ورثوه فعلى قدر ميراثهم يقسم
 بينهم وقبلة الخلف بكونه عن الكار فلو عن التركة اقرار فعلى السواء
 و صلح احداهم عن بعضهم الا عيان صحيح ولو لم يذكر في صلح التنازع
 ان في التركة دين ام لا فالصلح صحيح وكذا لو لم يذكر في الفتوى فيفتي
 بالصحته ويحل على وجوده بشرط ابرأه الفتاوى والموصى له بمبلغ من التركة
 كوارث فيما قدمناه من مسئلة الخارج صالحا الى الورثة احدهم و
 خرج من بينهم ثم ظهر للدين دين او عين لم يعلموا ان يكون ذلك
 وا خلا في العبد المذكور قولنا ان شهرهما لا بل بين الكل والقولان
 حكماهما في الحائنة مقدما لعدم الدخول وقد ذكرنا في اول فصولنا انه
 يقدم ما هو الاشارة فكان هو المعتمد كذا في البحر **فصل** وفي التنازعة
 انه اللاحق ولا يبطل الصلح وفي الوهبانية وفي مال حلق بالشرع
 فلم يخرج ما يدعى خصمه ولا يتصور صح على الابرار من كل عايب
 ولو زال عيبه نه صالح بهدرا ومن قال انه تخلف فبترافتم بجز
 ولو مدع كالا جنبي يصور **كتاب** المضاربة هي لغة
 مفاعلة من القرب في الارض وهو السبب في وشرا عقد شركة
 في الزرع بالمال من جانب رب المال وعمل من جانب المضارب وركنا
 الايجاب والقبول وحكما انواع لاننا ابداع ابتداء ومن حيل

الضمان

الضمان ان يقرضه المال الا ورثها ثم يعقد بشركة عنان
 بالدرهم وبما اقرضه عما ان يعلموا والدين بينهما ثم يعمل مستقرض
 فقط فان هنك فالقرض عليه ولو كبل مع العمل لتصرفه بامر
 وشركة ان ربح وعصب ان خالف وان اجاز رب المال
 بعده لغير ورثة عاصبا بالحق لغة واجازة فاسدة ان فسدت
 فلا يرجع للمضارب بل له اجر مثل عمله مطلقا يرجع او لا بلا زيادة على
 المشروطا خلافا في الثلاث الا في وصي فذمال بينهم مضاربة فاسدة
 كشرط لنف عشرة وراهم فلا شيء له في مال البتيم اذا عمل شيئا
 فهو استثناء من اجر عمله والفاسدة لا ضمان فيها ابنة كعبيبة
 لانه امين وودع المال الا اخر مع شرط الرجوع كذا للمالك بضاعة
 فيكون وكبلا متبرعا ومع شرط للعامل قرض لغة فلو شرط له ان
 كونه راس المال من الاثمان كما مر في الشركة وهو معلوم للقدسين و
 كفت فيه الاشارة والقول في قدره وصفة للمضارب يستعمله
 والبيضة للمالك واما المضاربة بدین فان على المضارب لم يخرج
 وان علم غارت جاز وكره ولو قال اشترى عبدانسيبة ثم بعد
 ضارب بتمنه ففعل جاز كقوله لعاصب او مستودع او مستبضع اعمل
 بما في يدك مضاربة بالنصف جاز يجزي وكون راس المال عبنا لا ديننا
 كما بسط في الدرر وكونه مسلما الى المضارب يمكن التعرف
 بخلاف الشركة لان العمل فيها من ثلج البانين وكون الزرع بينهما
 شايعا فلو عين قدر افسدت وكون نصيب كل منهما معلوما
 عند العقد ومن شرطها كونه نصيب المضارب من المصالح الزرع
 حتى لو شرط له من راس المال او منه ومن الزرع فسدت في الجلالة
 كل شرط يوجب جهرا في الزرع او يقطع الشركة فنه بفساد او
 بطل الشرط و صح العقد اعتبارا بالوكالة ولو ادعى المضارب فسادا
 ما لقول رب المال وبك فله المضارب الاصل ان القول المدعى
 الصحة في العقود الا اذا قال رب المال شرطت لك ثلث الزرع الا
 عشرة وقال المضارب الثلث فالقول لرب المال ولو قبله دنا

سبعة

لأنه ينكر زيادة يد غيره المضارب خائفة وما في الاستبراء فافهم ويملك
المضارب في المطلقه اليه لم تقيد بمكان او زمان او نوع البيع ولو فاسدا
بنقصه ونسبة متعارفة والشراء والتوكيل بهما والفرق بينهما
ولو فاسدا فلو كان في يده على الظاهر والابتناع اى دفع المال بغيره ولو
لرب المال ولا تنفذ به المضاربة كما تنفذ ويملك الابداع والراهن و
الارتها والاجارة والاستعجار فلو استعجار أرضا بغير رعا او غيرها
جاز طهره في الا حتيال اى قبول الحوالة بالتمسك مطلقا على الا لا يحرم
لأنه كل ذلك من صنيع البني ولا يملك المضاربة والشركة والمخاطبة
نفسه الا باذنه او عمل بغيره اذ الشيء لا يضمن مثله ولا الاقرض والاشتراك
واذا قيل له ذلك اى اعمل بغيره لا يملك من صنيع البني فافهم خلا
في التعميم ما لم ينص المالك عليها فبذلكها واذا استدان كانت شركة وجوه
وحي فلو اشترى بمال المضاربة ثوبا وقصر بالمال او حمل منافع المضاربة
بمال وقد قيل له ذلك فهو من مخرجه لانه لا يملك الاستدانة بهذه المقالة
وانما قال بالمال لانه لو قصره بالشراء في كسبه وان حصة احقر فشره
بما زاد الصنع ودخل في اعمل بغيره كما في المخطوط وكذا له حصة فيه صنفه
ان يبيع وحصة الثوب ابيض في مال ولو لم يقبل اعمل بغيره لم يكن شركا
بل عاصبا وانما قال احقر ما مران السواء ونقص عند الامام فلا يدخل في
اعمل بغيره ولا يملك بغيره تجاوز بلدا وسلوة او وقت او تخلف
عينه المالك لانه المضاربة تقبل التقيد المفيد ولو بعد العود ما لم يعلل
عرضا لانه لا يملك عزله فلا يملك تخصيصه كما ينبغي فبذلك لا يملك
غير المفيد لا يعتبر اصله كغيره عن بيع المال واما المفيد في الجملة كسوق
من مصر فان حرقه بالنهي حرج والا فانه فعل ضمن بالمال فله وكان ذلك
الشراؤه ولو لم يتصرف فيه حتى عاد للوفاء عادت المضاربة وكذا
له عاد في البعض اعتبارا بالجزء بالكل ولا يملك تزويج قرن من مالها
لا شراء من يعتق على رب المال بقرابة او بغيره بخلاف التوكيل بالشراء
فانه يملك ذلك عند عدم القرينة المفيدة للوكالة كما شتره عبدا
ابيعه او استخذه او جارية اطاؤا ولا من يعتق على المضارب

اذا كان في المال ربح هو ههنا ان تكون قيمة هذا العبد اكثر من كل رأس المال
كما بسطة العيني فليحفظ فان فعل شرا من يعتق على واحد منهما ووقع
الشراء لنفسه وان لم يكن ربح كما ذكرنا حرج للمضاربة فان ظهر الربح
بزيادة فبذلك بعد الشراء عتق حقه ولم يعتق نصيب المالك لعتقه لا
بصنعه وسعى العبد المعتق في قيمة نصيب رب المال ولو اشترى الشريك
من يعتق على شركه او الاب او الوصي من يعتق على الصغير نفذ على العائد
اذا لم ينظر فيه للصغير والمأذون اذا اشترى من من يعتق على المولى حرج
وعتق عليه ان لم يكن مستقرا بالدين والا خلافا لهما ربيع مضارب معه
النفق بالنصف الشريفة فقلت ولد امسا وباله اى لا ارف فادعاه
موسرا فضا رت قيمته اى الولد وحده كما ذكرنا الفان نصفه اى
وحصانية نفقت ودعوى لوجود الملك بظهور الربح المذكور فوثق
سعى رب المال في الالف وربعه ان شاء المالك او اعتقه ان شاء
ولرب المال في الالف وربعه ان بعد قبض الف من الولد فضمن المولى
ولو مفسر الالف ضمانة على نصف قيمتها اى الامة لظهور رنفوذ دعوى
فيها ويحل ان تزوجها ثم اشترى بها جيلة منه ولو ضارت قيمتها الفان نصفه
ضارت ام ولد وضمن للمالك الف وربعه لو مفسرا فلو مفسرا فلا
سفاية عليه لانه ام الولد لا تسعى وتحمي في البحر **باب المضارب**
يضارب لما قدم المفردة شرعا في المركبة فقال ضارب المضارب اخ
بلا اذن المالك لم يضمن بالدفع عالم بعل الثاني ربح الثاني او لا على
الظاهر لان الدفع ابداع وهو يملك فاذ اعمل تبين انه مضاربة فبضمين
الا اذا كانت الثانية فاسدة فلا ضمان وان ربح بل الثانية اجر مثله
على المضارب الاول وللاول الربح المشرع فان ضاع المال من يده
يد الثاني قبل العمل الموجب للضمان فلا ضمان على احد وكذا الاضمان لو عصب
المال من الثاني واما الضمان على الفاضل فمقتضى لو اشترى ملكا في اوجهه
فالضمان عليه خاصة فان عمل حتى ضمن ضارب المال ان شاء ضمن المضارب
الاول رأس ماله وان شاء ضمن الثاني ولو اخذ ربحه ولا يضمن
لذلك فكل من كان اذن المالك بالدفع ووقع بالثالث وقد قيل للاول

ما رزقا الله فبيننا نصفك فلما لك النصف عملا بشرطه وللاول
 السدس الباقي والثاني الثلث المشروط ولو قيل ما رزقك الله بكاف
 الخطاب والمصلحة بكارها فللثاني ثلثه والباقي بين الاول والمايك
 نصفان باعتبار الكاف فيكون لكل ثلث ومثله ما رزقت من شيء او ما
 كان لك فيه من الرزق وكذا لو بشرط الثاني اكثر من الثلث
 او اقل فالباقي بين المالك والاول ولو قال ما رزقت بيننا نصفان
 دفعي بالنصف فللثاني النصف واستويا فيما بيني لانه لم يردح سواء
 ولو قيل ما رزق الله فلي نصفه او ما كان من فضل بيننا نصفان
 قد دفعي بالنصف فلما لك النصف والثاني كذلك ولا شيء للاول لجعله مال
 للثاني ولو بشرط الاول للثاني ثلثه والمصلحة بكارها ضمن الاول للثاني
 سدس بالتسمية لانه انتم سلامة الثلثين وان شرط المضارب
 للمالك ثلثه وشرط لعبد المالك ثلثه وقوله علم ان يعمل معه عادي ولا يشترط
 وشرط لنفسي ثلثه حجة وصار كانه اشترط للمولى ثلثي الرزق كذا في حاشية
 الكتب وفي نسخة المتن والشرع هنا خلاف فاجتنبه ولو عقد بالماذون
 مع اجنبي وشرط الماذون عمل مولاه لم يجهل ان لم يكن الماذون عليه دين
 لانه اشترط العمل على المالك والاصح لانه لا يملك سبب واشترط العمل
 رب المال مع المضارب مفسد للعقد لانه يمنع التحلية فيمنع التحية وكذا
 اشترط العمل المضارب مع مضاربه او عمل رب المال مع المضارب الثاني
 بخلاف مكاتب شرط عمل مولاه كما لو شرط له مولاه ولو شرط بعض لمن
 شاء المضارب الرزق للكل كمين او لا او في الرقاب او لامرأة المضارب
 او مكاتبه حجة العقد ولم يردح الشرط ويكون المشروطا رب المال ولو شرط
 البعض لمن شاء المضارب فان شاء لنفسي او لرب المال حجة الشرط والا
 بان شاء الاجنبي لا يردح ومن شرط البعض الاجنبي ان شرط عليه عمل حجة والا
 لا **قوله** لكن في القاسم ان حجة مطلقا والمشروط الاجنبي
 ان شرط عمله والا فلما لك ايض وعمره لا لغيره خلافا للبرجندى وغيره
 فثبت ولو شرط البعض لقضاء دين المضارب او دين المالك جاز
 ويكون للمضارب قضاء دينه ولا يلزم بدفعه لغاية كونه متجسلا

المضاربة

المضاربة بموت احدهما كونهما وكحالة وكذا بقوله وجب بغيره على
 احدهما ويجتنب احدهما مطلقا فاستبان وفي البرازية ما في المضارب
 والمال عروض باعرا وجهه ولو مات رب المال والمال نقد يتصل في حق
 المتصرف ولو عرضا يتصل في حق المالك فلو لا انصرف فله ببيع بعض
 ونقد وبالحكم بلحوق المالك مرتدا فان عاد بعد لمؤدة مسلما فالمضاربة
 على حالها حكم بلحاظ اتم عنا به بخلاف لو كبل لانه لا حرج له بخلاف المضاربة
 ولو ارتد المضارب فهي على حالها فان مات او قتل او لحق به الحرب
 وحكم بلحاظ بطلت وما تصرف ما قد وعده على المالك عند المالك عند
 الامام يجوز ولو ارتد المالك فقط اى ولم يلحق فتصرف اى المضارب
 موقوف ورودة المرأة غير مؤثرة وينفعل بعزله لانه وكبل ان علم
 به بخبر رجلين مطلقا او ففعل عدل او رسول ميمر والا يعلم لا
 ينفعل فان علم بالفعل ولو حكم كموث المالك ولو حكم والمال عروض
 هو هنا ما كان خلاف جنس رأس المال فالدرهم والدينار هنا جنس
 باعرا ولو نسيت وانما نراه عننا ثم لا يتصرف في غنا ولا في نقد من
 جنس رأس ماله وبطل خلافه به اسبقا لاجوب روجب ليعظم
 الرزق ولا يملك المالك فسخها في هذه الحالة بل ولا تحصيل الاذن
 لانه عز من وجه نراه بخلاف احد الشرطين اذا فسخ الشريك وماله
 امسقة حجة اخرا وفي المال ديون ورزق كجبر المضارب على اقتضاء
 الديون اذ حجة يعمل بالاجرة والارزق لا جبر لانه معتبر ويومر
 بان يוכלل المالك عليه لانه غير القادر حجة فلو كبل بالبيع والمستبضع لانه
 يعمل بالاجرة **قوله** استوجب على ان يبيع ويشترى لم يجز لعدم
 قدرته عليه والحيلة ان يستأجره مدة للخدمة ويستعمله في البيع والشراء
 وما يملك من مال المضاربة يصرف الا الرزق لانه يقع فان زاد الرزق
 على الرزق لم يضمن ولو فاسدة من عمله لانه أمين وان قسم الرزق
 وبقيت المضاربة ثم هلك المال او بعضه تراو الرزق لياخذ المالك
 رأس ماله وما فضل بينهما وان نقص لم يضمن كما مر ثم ذكر مفهوم قوله
 وبقيت المضاربة فقال وان قسم الرزق فسخت المضاربة والمال

كما مضارب يومر ان يبيع ويشترى
 والسماز بجبر على الشراء
 وكذا الدلال حجة

في يد المضارب ثم عقدنا فملك المال لم يرد او بقيت المضاربة
لانه عقد جديد وهي الحيلة التي فقه للمضارب **فصل** في المتفرقات
المضاربة لا تنفذ بفتح كل المال او بعضه تفيد الهداية ببعض اتفاق
اتفاق عتابة الى المالك بضماعة للمضاربة كما مر وان اخذ المالك
المال بغير ادم المضارب وباع واشترى بطلت ان كان راس المال
نقد لانه عامل بنصف وان صار عرضا كان النقص المصلحة
لا يعمل فهذا اولى عتابة ثم ان باع بعرض بقيت وان بنقد بطلت
لما مر واذا سافر ولو يوما فطعامه وغدا به وكسوته وركوبه بفتح
الراء ما يركب ولو بكرا وكلما يحتاجه عادة بالمعروف في مال له ولو
صحيحة لاف سدة لانه اجير فلا نفقة له مستبضع وكيل وشريك كافي
وفي الاجير خلاف وان عمل في المصير سواء ولد فيه او اتخذه دارا
فنفقته في حاله كدوابه على الظاهر اما اذا نوى الاقامة بمصر ولم يتخذ
دارا فله النفقة ابن ملك مالم ياخذ مالا لانه لم يكتب شيئا ولو
سافر بماله وعالها او خلطا باذن او بالدين لرجلين انفق بالجمعة
واذا قدم روم باقى ماله ويضم الزايد على المعروف ولو انفق من
ماله لم يرجع في مال له ذلك ولو هلك لم يرجع على المالك وياخذ المالك
قدر ما انفق المضارب من راس المال انه كان ثمة ربح فان استوفاه
وفضل شيء من الرزق اقساه على الشراطين ما انفق به بول
كما لو كان وان لم يظهر ربح فلا شيء عليه اي المضارب وان باع المتاع
مرا بركة حسب ما انفق على المتاع من الليلان واجرة السمسار
والقصار والصباغ ونحوه مما اعتد به ويقول البائع قام على بركة
وكذا يضم الى راس المال ما يوجب زيادة فيه حقيقة او حكمي او اعتادي
التي ركازة السمسار هذا هو الاصل نزاهة لا يضم ما انفق على نفق
لعدم الزيادة والعادة مضارب بالنصف شريك بالقرابة اي
شيا با وباعه بالفاين وشري بها عند افضا عا في يده قبل نقدها
لبائع العبد عزم المضارب نصف الرزق ربعها وعزم المالك الباقي
ويصير ربع العبد ملكا للمضارب خارجا عن المضاربة كونه مضمونا

عليه

عليه مال المضاربة امانة وبينهما تناف وباقية لها ورأس المال جميع
ما دفع المالك وهو الفان وخمسائة ولكن رابع المضارب في بيع
العبد على الفين فقط لانه شراء برها ولو بيع العبد بضعفها بربعة
الاف فخصها ثلثا لانه الف لان ربعة للمضارب والربح منها نصف
الالف بينهما لان راس المال الفان وخمسائة ولو شري من راس المال
بالف عبدا شراه راس المال بنصفه رابع بنصفه وكذا عكس لانه وكبره منه
علم جواز شراه المالك من المضارب وعكس ولو شري بالف عبدا بجمعة
الف فقتل العبد رجلا خطأ فثلثا ارباع الفداء على المالك وربعه
علم المضارب على قدر ملكه هو العبد تخدم المالك ثلثا ايام والمضاربة
به ما يخرج وجه عن المضاربة بالفداء للثاني كما مر ولو اخذ المالك الرفع
والمضارب الفداء عند ذلك لتوهم الرزق اية في اشترى بالف عبدا
وهلك الثمن قبل النقد للبائع لم يضمن لانه امين على دفع المالك
للمضارب الف الف اخرى ثم وثم اي كمال هلك دفعه اخر الى غير ذاية و
راس المال جميع ما دفع بخلاف الوكيل لان يده ثابته استيفاء ولا
امانة معه الفان فقال للمالك دفعت الف وركبت الف وقال المالك
دفعت الفين فالقول للمضارب لان القول في مقدار المقبوض للفان
امينا او ضمنيا كما لو انكره اصلا ولو كان الاختلاف بين ذلك في
مقدار الرزق فالقول لرب المال في مقدار الرزق فقط لانه يستفاد
من جهته وابها اقام بينة تقبل وان اقام ما فالبينة بينة راس المال
في دعواه الزيادة في راس المال وبينة المضارب في دعواه الزيادة
في الرزق فتد الاختلاف يكون في المقدار لانه لو كان في الصفة فالقول
لرب المال فلذا قال مع الف فقال هو مضاربة بالنصف وقد ربح
الف وقال المالك هو بضاعه فالقول للمالك لانه منكر وكذا لو قال
المضارب هي قرص وقال راس المال هي بضاعه او ودية او مضاربة
فالقول لرب المال والبينة بينة المضارب لانه يدعي عليه التملك و
المالك ينكر وما لو ادعى المالك القرص والمضارب المضاربة فالقول
للمضارب لانه ينكر الضمان وابها اقام بينة قبلت وان اقام بينة

غيبية رب المال اول لانها اكثر اثباتا واما الاختلاف في النوع فان
 ادعى المصناب العموم او الاطلاق وادعى المالك الخصوص فالقول
 للمصناب لتك بالاصل ولو ادعى كل نوعا فالقول للمالك والبينة
 للمصناب في قيمتها على وجه تصرفه وبلغها نفق الضمان ولو وقت
 البينة نفق بالمناخرة والا فبينة المالك **فروع** دفع الوصي مال
 الصغير الى نفق مضافا ربه جاز وقدره الطرسوسي باز لا يجعل الوصي لنفسه
 من الركة اكثر مما يجعل لامتلاكه واما في شره الوهبانية وفيها مات
 المصناب ولم يوجد مال المضاف ربه فيها خذف عاودتها في تركته في الاختيار
 دفع المصناب شيئا للفاشر ليكلف عنه ضمن لانه ليس من امور التجارة لكن
 صرح في مبرج الفناوي بعدم الضمان في زماننا قال وكذا الوصي لانهما يقفدان
 الاصلاح وينبغي اخذ الوديعه وخبه لو شري بما لها متاعا فقال انا
 امسكه حتى اجد ربها كثيرا وادام المالك بعيه فان في المال ركة اجبر على بيعه
 لعله يابح كما مر الا ان يقول للمالك اعطيتك رأس المال وحققك من
 الركة فيجب المالك على قبول ذلك وفي النزازية دفع اليه الفاضل فبينة
 ونصفها مضاف ربه فملك يضمن حصه الرهبة انتهى **كتاب** والمفتي به
 انه لا ضمان مطلقا لا في المضاف ربه لانها امانة ولا في الرهبة لانها فاسدة
 وهي تلك التي قبض على المفتي به كما ينبغي فلا ضمان فياوبه بغيره قول
 الوهبانية وادع عنه اعدان حصة له هبة فاستهلك الشخص
كتاب الايداع لا خفاء في اشتراكه مع ما قبله في الحكم و
 هو الامانة هو لغة من الودع اي الترك وشرا عا ستل بطا الفدر
 على حفظ ماله صريحا او دلالة كان انفق زرق رجل فاحذره رجل
 بفنية ماله ثم تركه ضمن لانه بهذا الاخذ التزم حفظه دلالة المحر و
 الوديعه مائة كعنه الامين وهي اخض من الامانة كما حققه المص
 وعنده وركتها الايجاب صريحا كما ودعك او كناية كقوله لرجل اعطني
 الف درهم او اعطني هذا الثوب مثلا فقال اعطيتك كان دية
 بحر لان الاعطاء يحتمل الرهبة لكن الوديعه ادنى وهو متيقن
 فصار كناية او فعلا كما لو وضع ثوبه بين يدي رجل ولم يقبل

شبا

شيئا فهو ايداع والقبول من المودع صريحا كقبول او دلالة كما لو
 سكت عنه وضعه فانه قبول دلالة كوضع ثوبا في حمام بمرأى من
 الشيا ب وكقوله لرب الخان ابن اربطها فقال هناك كان ابداعا
 خائنه وهذا في حق وجوب الحفظ واما في حق الامانة فتنهم بالاجاب وجه
 حتى لو قال لفا ص اودعك المفضوب بمرأى عن الضمان وان لم يقبل
 اختياره شرطه ككون المال قابلا لاثبات اليد عليه فلو ادع الا بئ
 او الطير في الهواء لم يضمن وكون المودع مكلفا بشرط وجوب الحفظ
 عليه فلو ادع صيا فاستهلكه لم يضمن ولو عبدا مجورا ضمن بعد
 عتقه وهي امانة هذا الحكم مع وجوب الحفظ والاداء عند الطلب
 واستجاب قبوله فلا يضمن بالهلك الا اذا كانت الوديعه باجر اشتباه
 مع الزبلي مطلقا سواء امكن الخو زام لا يملك معها شيء او لا يجرى
 الدار قطني ليس على المستودع غير المفضل ضمان واشترطا الضمان على
 الامين كالحامي والي ان باطل به بقاء خلاصه وصدور شره و للمودع
 حفظا بنفسه وعياله كما له وهم من يسكن معه حقيقة او حكما لانه
 بموته فلو دفعها لولده المميز وزوجته ولا يسكن معها ولا يتفق
 عليه لم يضمن خلاصه وكذا لو دفعها لزوجها لان العبرة للمالك
 لا للنفقة وميل بعينه ان مع عيني وشرا كونه اي من في عياله
 امينا فاعلم خيانتة ضمن خلاصه وجاز لمن في عياله الدفع لمن
 في عياله ولو نزلها عن الدفع الى بعض من في عياله فذفع ان
 وجد بدامنه باذ كان له عيال غيره ابن ملك ضمن والا لا وان
 حفظا بغيرهم ضمن وعن محمد ان حفظا بين يدي حفظ ماله كوكيله
 وما ذونه وشريكه مفوضة وعنا ما جاز وعليه الفتوى ابن ملك
 واعتمده ابن الكمال وعنده واقره المص الا اذا خاف المحرق او
 الفرق وكان عابا في حفظ فلو غير محبوسه ضمن فليد الجاره او
 الى ملك اخر الا اذا امكنه دفعها لمن في عياله او القاء فوفقت
 في البحر ابتداء او بالتدريج ضمن زبلي فان ادعاه اي الدفع لجاره
 او فلكا اخر صدق ان علم وقوعه اي الفرق ببينة اي بدال الموضع

وهو ان يكون
في الجاهل

اي الجاهل

ببينة

والا يعلم وقوع الحريق في داره لا يصدق الابينة فحصل بيع
كلامه الخاص والخاصة التوفيق وبالله التوفيق ولو منع الوعد
ظلم بعد صليبه لرد وديعة فلو لم يرد اليه لم يضمن ابن ملك نفسه
ولو حكما كوكيله بخلاف رسول ولو بعلا منه على الظاهر فادرا على
تسليمه ضمن والاعمال عجز او خاف على نفسه او ماله بان كان مدفونا
مع ابن ملك لا يضمن كطلب الظالم فلو كانت الوديعة سيفا اراد
صاحبه ان ياخذه ليقرب به رجلا فله المنع من الدفع الى ان يعلم انه
ترك الراي الاول وانه ينتفع به على وجه مبني جواهرها لو ادعت امرأة
كتابا فيه اقرار من الزوج بالمال او بقبض مهرها منه فله منع ثلثا منه
حق الزوج حاشا ومنه اي من المنع ظلم مائة اي مائة المودع مجزلا
فانه يضمن قبضه وينا في تركه الا اذا علم ان وارثه يعلم فلا ضمان
ولو قال الوارث انا علمتها واكثر الطالب ان يشترط وقال هي كذا او
انا علمتها وهلك صدق هذا ولو كانت عنده سواء الا في مسألة
في اية الوارث اذا اذلت اوراق على الوديعة لا يضمن والمودع اذا
دل ضمن خلاصه الا اذا منع من الاخذ حال الاخذ كما في سائر الامانة
فانها تنقلب مضونة بالموت عن تجرير كسر كبر مفاوض الا في عشر على
ما في الاشباه منها ناطرا ودع غلات الوقف ثم مات مجزلا فلا يضمن
قيده بالغل لان النظم لمات مجزلا لئلا يبدل ضمنه اشباهه اي ثمن الا في
المستبدلة قلت فلعين الوقف بالاول كالاراهم الموقوفة على
القول بجوازها قال المصداق اقره ابنه في الزواجر ويضمنه كمن بالبقاء
فله مرض وكسوه ضمن لئلا يضمن من بيانها فكان ما نالها ظلم فيضمن
رد ما يكتسب في انفع الوسائل فثبته ومرا قاض مات مجزلا لا موال
اليتامى زاد في الاشباه عند من اودع ولا بد منه لانه لو وضع في
بيته ومات مجزلا ضمن لانه مودع بخلاف ما لو اودع غيره لان للقاضي
ولاية ابداع حال التمسك على المعينة تنوب البصائر فليحفظ ومنها سلطان
اودع بعض الغنية عند غار ثم مات مجزلا وليس له مسئلة المقتضا ضمن
على المعينة لما نقل المصنفها وفي الشكر عن وقف الخيرية ان الصواب انه

بضمن

بضمن نصيب شريكه بموته مجزلا وخلافا غلط قلت واقرة
مخشوعا فبقى المستثنى تسعة فليحفظوا وراوا الشربلا
في شرحه للوهبانية على عشرة تسعة المجد ووصيه ووصي القاض
وسنة من الحجو ربن لان الحجو يشمل سبعة فانه لصفر ورق
وجنون وغفلة ودين وسبعة وحنة والمعنوه كصبي وان
بلغ ثم مات لا يضمن الا ان يشهدوا انها كانت في يده بعد بلوغه
لنزال المائتة وهو الصبا فان كان الصبي والمعنوه مودونا لهما
ثم ما قبل البلوغ والافاقه ضمنا كذا في شرح الجا مع الوجيز قال
فيلو تسعة عشر وتعلم عا طفا على بيتي الوهبانية بينين وهي
وكل امين مات والعين كحضر وما وجدت عينا فدينها نصيب سوى
متولى الوقف ثم مفاوض ومودع مال الغنم وهو المودع
صاحب دار الفت الزكية مثل مالوا القاه ملاك بها ليشع كذا
والجد وقاض وصبرهم جميعا ونحو روارث بسط وكذا لو
خطأ المودع بجنس او بغيره بالمال اخر ابن كمال بغير اذنه
المالك بحيث لا يتميز الا بخلقة كخطبة بشعر ووراهم جيا و
وبزيوت مجتبى ضمنها لاستهلاكها بالخطا لكن لا يباين تناولها
قبل اداء الضمان وحيه الابراء ولو خطط بردي ضمنه لانه عيبه
بعك شريك لعدم مجتبى وان باذنه استرعى شريكه املاك كمالو
اختلطت بغير صنف لعدم التقدي ولو خطط غير المودع ضمن الخطا
ولو صغيرا ولا يضمن بوجه خلاصه ولو انفق بعضه فرد مثله فخطأ
بالباقي خطا لا يتميز معه ضمن الكل لخطا ماله فلو تاتي التميز
او انفق ولم يرد او اودع وديعتين فانفق احدهما ضمن
ما انفق فقط مجتبى وهذا اذا لم يفرقه التبعيض واذا تعدى على
فليس ثوبا او ركب دابة او اخذ بعضا ثم رد عينه اليه
حتى زال التقدي زال ما يؤدى الى الضمان لا اذ لم يكن من يثبته
العدو واليه اشباه من شروط النية بخلاف المستعير المستاجر
نوازالاه لم يبرأ لعلها لنفسه بها بخلاف مودع وكيل يبرأ وجفقا

او اجارة او استيجار ومضارب ومستبضع وشريك عتق
 او مفاوضة ومستعير رهن اشباهه والاصل ان الامايج اذا
 تعدى ثم ازاله لا يزول الضمان الا في هذه العشرة لان يدبرهم كماله
 ولو كذب في عهده للموافق فالقول له وقيل للمودع عادية وبخلاف
 اقراره بعد جوده اى جوده الابداع حتى لو ادعى هبة او بيعا لم
 يضمن خلاصه وقيد بقوله بعد طلب ربا ردنا فلو سأل عن حالها
 فجدنا فملكتم لم يضمن نحو وقيد بقوله ونقلنا من مكانها وقت
 الانكار اى حال الجود لانه لو لم ينقلها وقت فملكتم لم يضمن خلاصه
 وقيد بقوله وكانت الوديعة منقولة لان العاقل لا يضمن بالجود عندهما
 خلافا لمحمد بن الاعرج غصب الزبيلى وقيد بقوله ولم يكن هناك من يخاف
 منه عليها فلو كان لم يضمن لانه من باب الحفظ وقيد بقوله ولم يحضر
 بعد جودنا لانه لو وجدنا ثم اخبرنا فقال له ربا دعها وديعة فان امكنه
 اخذنا لم يضمن لانه ابداع جديد والا ضمننا لانه لم ينم الرد اختيار وقيد
 بقوله كماله لانه لو وجدنا لغيرنا لم يضمن لانه من الحفظ فاذا تمت الشراء
 لم يبرأ باقراره الا بعقد جديد ولم يوجد ولو وجدنا ثم ادعى ردنا بعد
 ذلك وبرهن عليه قبل وبرهن كما لو برهن انه ردنا قبل الجود وقال
 غلطت في الجود او نسب او ظننت انه دفعنا قبل برأيه ولو
 ادعى هلاكها قبل جوده حلف المالك ما يعلم كقوله حلف ضمه وان
 تكفل برهن وكذا العارية منازعة ويضمن قيمتها يوم الجود وان علم والاضوم
 الابداع عادية بخلاف مضارب جدد ثم اشترى لم يضمن حابيه والمودع
 له السفرى ولو لم يحمل درر عند عدم نهى المالك وعدم الخوف عليها
 بالافراج فلو نزل او خاف فان له بد من السفر ضمن والافراج
 سافر ينفق ضمن وباهله لا اختيار ولو او وعاش مثليا
 او قيميا لم يبرأ ان يدفع المودع الى احدهما حطه في غيبة صاحبه ولو دفع
 اهل يضمن في الدرر نعم وفي البحر الاستحسان لانها كان هو المختار فان
 اودع رجل عند رجلين مما يقسم سماه وحفظا كل نصفه كمرتين
 ومستبضعين ومرصدين وعدل رهن وكيل شراء ولو دفعه

احدهما الى صاحبه ضمن الدافع بخلاف مالا يقسم باجاز حفظ
 احدهما باذن الاخر ولو قال لانه دفع الى عياك او احفظا في هذا
 البيت فدفعا الى ماله منه او حفظا في بيت آخر من الدار فان
 كانت بيوت الدار مستوية في الحفظ او احرز لم يضمن والا ضمن
 لان التيقيد مفيد ولا يضمن مودع المودع فيضمن الاول فقط ان
 هلك بعد مفارقة وان قبلها لا ضمان ولو قال المالك هلك
 عند الثاني وقال بل ردنا وهلك عندى لم يصدق وفي الغصب
 منه يصدق لانه امين تأجيله وفي المجتبى القصار اذا غدر افترغ
 ثوب رجل لغيره فقطعه فكلها ضامن وعن محمد صاحب
 الوديعة شئى فامر المودع رجلا ليعاها فغطيت من ذلك
 فربما تضمن من شئى كس ان ضمن المعالي رجوع على الاول
 ان لم يعلم انها لغيره والا لم يرجع انشئ بخلاف مودع الغاصب
 فيضمن ايا شئ واذا ضمن المودع رجوع على الغاصب وان علم
 على الظاهر ورر خلافا لما نقله القسطنطينى والباقي والبرجندى
 وغيرهم فتنبه معه الف ادعى رجلا كل منهما انه له او دعاهما
 فنكل عن الحلف بهما فهو لهما وعليه الف اخر بينهما ولو حلف
 لاحدهما ونكل للاخر فاللف لمن نكله ودفع الى رجل الف وقال
 ادفعها اليوم الى فلان فلم يدفعها حتى ضاعت لم يضمن اذ لا يبرأ
 ذلك كما لو قال احمل الى الوديعة فقال افعل ولم يفعل حتى مضى اليوم
 وهلك لم يضمن لان الواجب عليه التخلية عما ديه قال رب الوديعة
 للمودع ادفع الوديعة الى فلان فقال دفعت وكذبه في الدفع فلان
 وضاعت الوديعة صدق المودع مع يمينه لانه امين سراجيه
 قال المودع ابتداء لا ادرى كيف ذهب لا يضمن على الاصح كما لو قال
 ذهب ولا ادرى كيف ذهب فان القول قوله بخلاف قوله لا ادرى
 اضاعت ام لم تضيع اولا ادرى وضعتا او دخرتها في دارى او
 موضع اخر فانه يضمن ولو لم يبين مكان الدفن كانه قال سرت
 من المكان المدفون فيه لا يضمن وتامد في العادة **فروع**

المودع او الوصي على دفع بعض المال ان خاف تلف نفسه
او عضوه قد دفع لم يقبل وان خاف الحبس او القيد ضمن وان
حسنى اخذ ماله كله فهو عذر كما لو كان اليه بر هو الاخذ بنفسه فلا
ضمان عما فيه خيف على الوديعة الف دفع الامر لها لم يسببه
ولو لم يدفع حتى فسد فلا ضمان ولو انفق عليها بلا امر فاضى فهو
مبتدع قرا او من مصروف الوديعة او الرهن فملك حال الوفاة لا
ضمان لانه ولاية هذا التصرف فيه قال وكذا لو وضع السراج
على المنارة وفيها اودع صكها وعرف ادا وبعض الحق ومات الطالب
وانكر الوارث الا وادع حبر المودع الصك ابد في الاشياء لا يلا
مديون الميت بدفع الدين الى الوارث وعلى الميت دين ليس له اخذ
وديعة العبد القامل بغيره له مائة لا اجر له الا الوصي والناظر اذا عمل
قلت فعمل من ان لا اجر له في المسقف اذا جيل عليه المستحق
فليحفظ وفي الوهبانية ودفع الف مقرضا ومقارضا وبك
القرض الشرط جاز ويكدر وان يدعى ذوا المال قرضا وخضرة
قرضا فرب المال قد قبل اجد وفي العكس بعد البيع فالتقول قوله
كذلك في الابضاع ما يغير وان قال قد ضاعت من البيت وحده
يبيع ويختلف فقد يتصور وتارك في قوم لا مر حقيقته فراحوا
وراحت يضمن المتأخر وتارك نشر الصوف صيفا فعت لم يضمن
وقرض الفار بالعكس يوشى اذ لم يبد الثقب من بعد عمله
ولم يعلم الملاك ما ينقر قلت يبقى لو سده مرة ففتحه الفار وانسه
لم يذكر وينبغي تفصيله كما مر فندبر كتاب العارية قوله
عن الوديعة لان فيها تملكها وان اشتركا في الامانة ومجانسا
النيابة عن الله تعالى في اجابة المضطر لانها لا تكون الا بحسب كالتقوض
فلذا كانت الصدقة بعشرة والقرض بثمانية عشر اربعة فدية
وتحقق اعادة الشيء فاموس وشرعا تملك المانح في مجانا افا
بالتملك لزوم الاجاب والقبول ولو فعلا وحكما كونها امانة
شرطا قابلية المستعار للانتفاع وخوفا عن شرط العوض لانها غير

اي مقاربا

اجارة

اجارة وصرح في العارية يجوز اعادة المشاع وايداعه وبيع
يعنى لان جبرالة العين لا تقضى للجألة لعدم لزومها وقالوا علف
الداة على المستعير وكذا نفقة العبد اما كسوة فعلى المغير وهذا
اذا طلب الاستعارة فلو قال المولى خذه واستخدمه من غير
ان يستعيره فنفقة على المولى لانه وديعة وتصح باعتراف
لانه صريح واصلك انى غلبنا لانه صريح مجازا من اطلاق اسم
المحل على الحال ومخرب بمعنى اعطيتك ثوبا او جارية هذه وحملك
على دابتي هذه اذ لم يرد به بمخرب وحملك الريبة لانه صريح
في نفقة العارية بلانية والريبة بها واخذ منك عهدي واجرتك ادى
شرايها ودارى مبتدع لك خبره كمن يميز اى بطريق السكة
ودارى لك عيسى مفعول مطلق اى اعمرتك كمن عيسى كمن يميز
يعنى جعلت لك سكنا تلك مدة عمرك ولعدم لزومها يرد
المغير متى شاء ولو موقته او فيه ضرر فيبطل ويبقى العين باجر
المثل كمن استعار رامة لترضع ولده وصار لا ياخذ الا ثديا فله
اجر المثل الى النظام وتامة في الاشياء وفيها موزنا للقيمة تنضم
العارية فيما اذا استعار جارا غيره لوضع جذوعه فوضعه ثم
باع المغير الجدار ليس شئى رفعها وقيل نعم الا اذا شرط وقت
البيع قلت وبالقيل جزم في الخلاصة والبرازية وغيرها
اعتمده محشيا في تنوير البصائر ولم يتعقبه ابن المصنف فكانه انقضا
فليحفظ ولا يضمن بالهلاك من غير تعد وشرط الضمان باطل
كشرط عدته في الرهن خلافا للجودة ولا تجبر ولا ترهن لانه
الشي لا يضمن ما فوق كالدويعة فانها لا تجبر ولا ترهن بل
لا تجوز ولا تعار بخلاف العارية على النحر واما المستاجر
فيما اجر ويودع ويعار ولا ترهن واما الرهن فكل وديعة وفي
الوهبانية نظم تسع سائل لا يملك فيها تملك لغيره بدونه اذن
سواء قبض او لا فقال وملك امر لا يملكه بدون امر وكيل
مستعير وموثر ركوبا ولب فيها ومضارب ومرشع

لعله للمنازعة

ايضا وفاض يومه مستودع مستبضع ومزارع اذ المكن
من عنده البذر يبتذر **فصل العاشرة** وبالمساق ان
يسا في غيره وان اذن المولى له ليس **فصل** فان اوج المستعير
او زهره من ملكك فتمتد الميعد للتعود ولا رجوع له للمستعير على احد
لان بالضمان طهراته اوج ملك نفسه ويتصدق بالاجرة خلافا للثاني
او ضمن المستاجر سكت عن المزرعة وفي شرح الوهبانية ان مائة لا يملك
المترين ان يرهين فبضمين ولما كان الجناح ويرجع الثاني على الاول
ورجع المستعير المستاجر على المستعير اذ لم يعلم بانه عارية في يده
دفع لضر الضرر وله ان يعير ما اختلف استعماله ولا ان لم يعير
المعير منتفعا ويعير ما لا يختلف ان عير وان اختلف لا للنفقة
وعزاه في زواجر الجواهر للاختيار ومثله اي كالمعار المورج وهذا
عند عدم النهي فان قال لانه فوع لغيرك قد فوع فملك ضمن
مطلقا خلاصه فمن استعار دابة او اسنجر مطلقا بلا
تقييد بحمل ما شاء ويعير له للحمل ويركب عملا بلا إطلاق وايا
تعل او لا تعلق مراد او ضمن بغيره ان عطيت حتى لو البس
اركب غيره لم يركب بنفسه بعده هو الصحيح كافي وان اطلق
المعير او المورج والانتفاع في الوقت والنوع انتفع ما شاء اي
وقت شاء كما مر وان قيده بوقت او نوع او بهما ضمن بالخلاف
الا شرف فقط لا المثل او خير وكذا تقييد الاجارة بنوع او قدر مثل
العارية عارية الثمنين والمكيل والموزون والمعدود والمتقارب
عند الاطلاق فرض ضرورة استهلاك عينها فبضمين المستعير
بهلاكها قبل الانتفاع لانه فرض حتى لو استعاره ليعبر الميزان او
يزن الدكان كان عارية ولو اعاره قصده ثريد ففرض ولو بينها
مباشرة فباجرة ويصح عارية السهم ولا بضمين الزمى بحرى مجرى
الاملاك فيه فيه ولو اعار راضا للبناء والغرس صح له تعليم بالمنتفعة
وله ان يرجع من شاء كما تقرر اننا غير لازمة ويكلفه قلعها الا اذا كان
فيه مضرة بالارض فبئرها بالقيمة معقوبة عن لعلات تلف ارضه وان

وقت

وقت العارية فيرجع قبل كلفه قلعها وضمن المعير للمستعير
نقص البناء والغرس بالقلع بان يقوم قايما الى المدة المضروبة
وتعتبر القيمة يوم الاسترداد او بحر واذا استعاره ليزرعها لم
تؤخذ منه قبل ان يحصد الزرع وقتها او لا فتترك باجر المثل مراعاة
للحقين ولو قال المعير عطيتك البذر وكلفتك ان كان لم يثبت
لم يحز لا يبيع الزرع قبل ثباته با حلى وبعد ثباته فيه كلام اشار
الى الجواز في المعقنة ثباته وموتة الرد على المستعير فلو كانت موقفة
فامسكها بعده فملكك ضمنها لان موته الرد عليه ثباته الا اذا استعاره
ليزرعها فتكون كالاجارة رهن الثانية وكذا الموصى له بالخدمة موته
الرد عليه وكذا المورج والعايب والمترين موته الرد عليهم لحصول
المنتفعة لهم هذا هو الاخراج باذن رب المال والافقونة مستاجر
ومستعار عما الذي اخرج اجارة البزازية بخلاف شركة ومقاربة
وصحية قضى بالرجوع فبئري وان رد المستعير الدابة مع عبده او جيره
مشاهرة لاميامة او مع عيدير بها مطلقا يقوم عليها او لا
في الاجرة او اجيره اى مشاهرة كما مر فملكك قبل قبضها برى لانه ان
بالسليم المتعارف بخلاف نفيس كجهر وبخلاف الرد مع ١١
الاجنبى اى بائنه كانت العارية موقفة فمضت هذنها ثم بعثها مع الاجنبى
لتقدي به بالامساك بعد المدة وان فامسك مستعير يملك الا بداع فيها
ملك الاعارة من الاجنبى به يقضى فبئري حمل كلامهم على هذا
وبخلاف رد ودبوعه ومقصود الرد انما ملك فانه ليس تسليم
اذا استعار ارضا بغيرها للزراعة يكتب المستعير ملك اطلعت ارضك
لا زرعها فيخصص للتلايم البناء ونحوه العبد الماذون بملك الاعارة
والجور اذا استعار واستهلك بضمين بعد العتق ولو اعار عبدا
مجبورا عبدا مجبورا مثله فاستهلكا ضمن الثاني للحال ولو استعار
ذمها ففقد صبيبا فسرقة الذهب منه اى من الصبي فان كان الصبي
بضبطا حقا ما عليه من اللباس لم يضمن والا ضمن لانها عارة
والمستعير يملكها وضعا اى العارية بين يديه فقام فضا عت لم يضمن

لو نام جاب لانه لا بعد ضياعها وضمن لو نام مضطربا لانه كلفنا
لذلك اعادة ما لا طفله لعدم البذل وكذا القاض والوضي طلب
شخص من رجل ثورا عارية فقال اعطيك غذا فلما كان الغد
ذهب الطالب واخذ بغير اذنه واستعمل ثور لاضمان عليه
حانه عن ابراهيم بن يوسف لاس في المجتبى هو غيره انه بعض جهلانية
بما يحزن مثله ثم قال كنت اعترضا الامتعة ان العرف مستمرا بين الناس
ان الاب يدفع ذك اليك اليك لا اعارة لا يقبل قول انه اعارة
لانه انما هو كذب وان لم يكن العرف كذلك او تارة وتارة قالوا
له به يفتي كما لو كان اكثر مما يحزن به مثله فان القول لا اتفاقا والام
وولي الصغيرة كالأب فيما ذكر وفيما يدعيه الاجنبى بعد الموت لا يقبل
الا بينة نكرة وبيانته وتقدم في باب المهر وفي الاشهاد كل مدين
ادعى اتصال الامانة الى مستحقها قبل قوله بيمينه كما لو ادعى
المرد والوكيل والناظر اذا ادعى الصرف الى الموقوف عليه لم يقبل من
الاولاد والفقراء او امثالها وما اذا ادعى الصرف الى وطراف
المرتزقة فلا يقبل قوله في حق ارباب الوطراف لكن لا يقبل
ما انكره بل يدفعه ثانيا من مال الوقف كما بسط في حاشية آخر
زاده **قلت** وقد مر في الوقف عن المولى الى السوء واستحس
المهر واقره ابنه فليحفظوا وسواء كان في حياة مستحق او بعد
الان في الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه قبضه ودفع
له في حياته لم يقبل قوله الا بينة بخلاف الوكيل بقبض الدين كوديو
قال قبضتها في حياته وهلكت وانكرت الورثة او قال ودفعتها اليه
اليه فانه يصدق لانه ينفى الضمان عن نفسه بخلاف الوكيل بقبض
الدين لانه يوجب الضمان على الميت وهو ضمان مثل المقبوض
فلا يصدق وكالة ولو الجينة **قلت** وطاهره انه لا يصدق لافي
حق نفسه لافي حق الموكل وقد افق بعضهم انه يصدق في حق
نفسه لافي حق الموكل وحمل عليه كلام الوكيل الجينة فبنا على القول
فروع اوجه بالعارية ليس للورثة الرجوع العارية كالأجارة تنقضي

بموت

بموت احدهما مات وعليه دين وعنده ودیعة بغير عينها فالتركة
بنيهم بالخصص استأجر بغيره الى ملكة فعلى الذئاب وفي العارية
علم الذئاب والنجى لان ردنا عليه استعاره لانه الذئاب فامسك
في بيته فملكك ضمن لانه اعارة لانه لا يملك ان استقرض ثورا
فا عار عليه الا تراك لم يضمن لانه عارية خرج استعار ارضي يني و
يسكن واذا اخذ فالبنا والملك فلما ملك ابو مثله مقدار سكن
والبن والملك لانه اعارة عليك بلا عوض فكانت اجارة معنة
وفدت بجالة المدد وكذا الاشارة الى اوجه علم المستعير لجالة البذل
والحيلة ان يوجوه الارض ستين معلومة بيد معلوم ثم بامر باو
الجزا منه استعار كتابا فوجبه فيه خطأ اصله ان علم رضى صاحبه
قلت ولا يانم بتركه الا في القوان لان اصلاحه واجب بخطط مناسب
خفي الوهبانية وسفر راي اصلاحه مستعير كجوز اذا مولاه لانه
وفي معايتها هو ان يغير ليلتك اخذ ما عار وفي غير الدنان التصور
وهل واهب لابن كجوز رجوعه وهل مواعج ما ضيع المال كجبر **كتاب**
الرهبة وجه المناسبة ظاهر هو لانه التفضل على الغير ولو غير مال
وشرعنا عليك العين جانا او بلا عوض لان عدم العوض شرط فيه
واما عليك الدين من غير من عليه الدين فان امره بقبضه تحت
لرجوعه الى رهبة العين وسببها ارادة الخير للواهب وبنوي كوض و
محبة وخس نشاء واخرى قال الامام ابو منصور يجب على المومن
ان يعلم ماله الجود والاحسان كما يجب عليه ان يعلم التوحيد والايان
اذ جب الدنيا رأس كل خطيئة نرايه وهي مذوبة وقبول سنة قال
عليه الصلوة والسلام ثوابا وسخا بوا وشرا بوا صخر في الواجب
العقل والبوغ والملك فلا تهي به صغير ورفيق وتوكل بنا
وشرا بوا صخر في الموصوب بانه يكون مقبوضا غير مشاع غير
غير مشغول كما سبقت وركنا هو الايجاب والقبول كما سبقت وركنا
ثبوت الملك للموصوب له غير لازم فله الرجوع والفسخ وعدم صحة خيار
الشرط فيها فالشرط صح ان اخذنا قبل ثمرها وكذا الواهب ارجع

الابرار و يطل الشرط خلاصه وحكمها انما لا تبطل بالشروط
الفاسدة فريضة جند عليان يفتقده نصيب ويبطل الشرط ونصيب
يا يجاب كوصيت وتحت واطمئنتك هذا العلم ولو ذلك على
وجه المزاج بخلاف اطمئنتك ارض فانه عارية لرقبتها واطعام
لفلتها بحا او الاضافة الى ما يوجب يعبر به عن الكل كوصيتك
فرضها وجعلته لك لان اللام للتملك بخلاف جعلته باسكت فانه
ايستحقه وكذا هي كحلل الا ان يكون قبلك كلام بفيد الية خلاصه
واعلم انك هذا الشيء وحملك على هذه الدابة فابا لجل الرتبة كما
وكسوك هذا الثوب وداري لك هبة او عمرى تسكنه لان قوله
سكننا مشورة لا تقبل لان الفعل لا يصح تقبل اللام لا لو
قال هبة سكني او سكني هبة بل تكون عارية اخذ بالمتيقن وحاصل
ان اللفظ ان انشاء عن تملك الرتبة هبة او المنفعة عارية او
احتمل اعتبار النية نوازله وفي ابد اعتره باسم ابني الا قرب الصلة
ويصح بقبول اي في حق الموهوب له اما في حق الواهب فتصح
بالايجاب وحده لانه يترع حتى لو حلف ان يهب عبده لفلان
فوقه ولم يقبل برؤوبك حيث بخلاف البيع وتصح بقبض بلا
اذن في المجاس فانه هنا كالمقبول فاخص بالمجاس بعده به اي
بعد المجاس بالاذن وفي المحيط لو كان امره بالقبض حين وصيه
لا يتقيد بالمجاس يجوز قبضه بعده والمتمكن من القبض كالمقبض
فلو وصى لرجل شيئا في صندوق مقفل ودفع اليه الصندوق ولم
يكن قبضا لعدم تمكنه من القبض وان مفتوحا كان قبضا لممكنه
منه فانه كالتخليه في البيع اختيار وفي الدرر والمختار رجحة بالتخليه في
صحيح الرتبة لافاسده وفي النصف ثلثه عشر عقدا لا تصح بلا قبض
ولو نهاده عن القبض لم يصح قبضه مطلقا ولو في المجاس لان
المصرح اقوى من الدلالة وتتم الرتبة بالقبض الكامل ولو لموهوب
شاعلا ملك الواهب لا مشغولا به والا اصل ان الموهوب
ان مشغولا بملك الواهب يمنع تمامها وان شاعلا لا فلو وصى

جوابا

جوابا فيه طعام الواهب او دارا فيه متاعه او دابة عليها سرجه
وسلمها كذلك لا تصح وبك نصيب في الطعام والمتاع والشرع
محقق لان كل منها شاغل بملك الواهب لا مشغول به لان مشغول
بملك غيره واصبه لا يمنع تمامها كرهين وصدق لان القبض شرط
تمامها وتمامه في العارية وفي الاشياء هبة المشغول لا يجوز
الا اذا وصى الواهب لطفله قلت وكذا الدار المعارة التي وصيها
لزوجها على المذهب لان المرأة ومتاعها في يد الزوج فيصح التسليم
وقد غيرت بيت الوهابية قلت ومن وصيت للزوج دارا
لها بها متاع وهم فيها تصح الحرة وفي الجوهره وحيدة هبة المشغول
ان يودع الشاغل او لا يحذف الموصوب له ثم يسل الدار مثلا فتصح
لطفله بالمتاع في يده في متعلق بنتم محوز مفرغ مقوم
ومتاع لا يبقى منتفعا به بعد ان يقسم بيت وحام صغيرين
لاننا لانتم بالقبض فيما يقسم ولو هبة لشريكه او لا جني لعدم
تصور القبض الكامل كما في عامة الكتب فكان هو المذهب وفي
الصيرفية عن العتابة وقيل يجوز لشريكه وهو المختار فان
قسمه وسلمه لزوج والامانيه ولو سلمه شاعلا لا يملكه فلا ينفذ
تصرفه فيه فيضمنه وينفذ تصرف الواهب ورر لكن فيها عن
الفضولين الرتبة الفاسدة تفيد الملك بالقبض وبه يفتي و
مشك في البزازية على خلاف ما صح في العارية لكن لفظ الفتوى
الك من لفظ الصيرفة كما بسط المصنف مع بنية احكام المتاع
وهل للتقريب الرجوع في الرتبة الفاسدة قال في الدرر نفيم و
تعقيب في الشرع بلالية بانه غير طاهر علم القول المفتي به من افادتها
الملك بالقبض فليحفظ والامانيه من تمام القبض شيوع
مقارن للعقد لا طارى كان يرجو في بعضا شاعلا فانه لا
يفسد بالتفاد والاستحقاق شيوع مقارن لا طارى فينفذ
الكل حتى لو وصى ارضا وزرعها وسلمها فاستحق الزرع عطبت
في الارض لاستحقاق البعض الشاغل فيها يحتمل القسم والاستحقاق

اذا ظهر بالبينه كما في مستند الـ ما قبل الـهبة فيكون مـقارناً
الـ لا طارياً كما زعم صدر الشـهيد وان يتوابع النكاح فـتـبـه ولا
تـجـه صـهـبـة لـبـن فـي ضـرـح ووصـوف عـلـي غـنـم وكنـح فـي ارض وشر فـي
كنـح لـانـه كـشـا و لو فـصلـه و سـكـه جـاز لـز و الـ مانع و هل يـكـفـي فـنـقـل الـ
المـو صـهـوب لـه باذن الوـا هـب طـا هـا لـدر نـفـم بـخـلاف و فـيـقـي فـي بـر و دـنـا
و هـن فـي سـمـيـم سـمـيـم فـي لـبـن حـيـث لا يـجـي اصلـا لـانـه مـعـدوم فـلا يـمـكـن
الـا بـعـد جـد يـد و مـكـن بالقبول بلا قبض جـد يـد لـه المـو ب فـي لـبـن و دـنـا
و لو بـقـض او امانـة لـانـه حـا مـل لـنـفـ و الـا صـل الـا قبضـيـن
اذا تـجـا تـا ب ا حـد هـا عـن الـا فـر و اذا تـقـا بـر ا ب الـا عـز
الـا دـنـا لـا عـكـ و صـهـبـة مـن لـه و لـا يـة عـلـي الـطـفـل فـي الـجـلـة و هـو
كـل مـن يـعـول فـد خـل الـا فـر و الـم عـنـد عـدم الـا ب لـه فـي عـيـالـه تـم
بالقبول لـه المـو ب مـعـلـو مـا و كـان فـي يـد هـ او يـد مـو د عـلـا ن قبض
الـو لـ يـتـو ب عـنـه و الـا صـل ان كـل عـقـد يـتـو لـا هـ الـو ا حـد يـكـتـفـي فـيـه
بـالـا بـجـا ب و ان و صـهـب لـه ا جـنـي يـم بـقـبـض و لـيـد و هـو ا حـد ا بـعـد الـا
نـم و صـيـد نـم لـد نـم و صـيـد و ان لـم يـم فـي جـر هـم و عـنـد عـدم هـم يـم
بـقـبـض مـن يـعـول كـيـ و ا مـد و ا جـنـي و لو مـلـتـقـطـا لـه فـي جـر هـا و الـا
لـقـو ات الـو لـا يـة و بـقـبـضـه لـو مـيـز ا بـعـقـل الـتـحـصـيـل و لـو مـع و جـو د ا بـه
مـجـتـبـي لـانـه فـي النـافـع المـخـص كـا لـبـا لـه حـتـي لـه و صـهـب لـه ا عـي لـا نـفـقـه لـه و لـمـكـتـه
مـو نـه لـم يـجـي قـبـول ا شـهـا هـ **مـكـتـ** لـكـن فـي الـبـر و خـنـد ي ا خـتـلـف
فـيـا لـه قـبـض مـن يـعـول و الـا ب حـا ضـر قـبـيـل لا يـكـو ن و الـصـحـيـح
الـجـوا ز ا نـهـي و ظـا هـر الـقـا سـا نـه جـيـه و عـزاه لـفـي الـا سـلام و عـز
عـلـي خـتـلـاف مـا اعـتـمـد المـخـص فـي شـرـه و عـزاه لـلـخـاصـة لـكـن مـتـنـه
يـكـتـمـل بـو صـيـل و لـو بـا مـه و الـا جـنـي ا بـه فـي مـل و حـي ر و لـا كـيـهـول
سـرا جـيـه و فـيـه حـا ت الـهـي لـه و لـا بـو يـه ا بـر الـقـبـلـه و نـخـو و بـيـا
لـو الـد يـه ان بـا كـلا مـن مـا كـول و ا ب و قـيـل لـا ا نـهـي فـا فـا و ان عـز
الـمـا كـول لا يـجـا عـا لـها الـا لـا جـه و ضـعـوا هـد ا بـا الـنـحـا مـن يـد يـا
الـصـحـي فـي يـصـيـل لـه كـتـا ب الـصـيـا ن فـا لـه يـد يـه و الـا فـا ن الـمـهـد يـا

من

من اقرباء الاب او مفارقة فلاب او من مفارقة الام
فللام قال هذا المصنف اولاً و لو قال اهديت للاب او للام فالتعويل
لـه و كـذا زعمـا ف الـبـنـه خـلا صـه و فـيـا ا تـخـذ لـو لـه او تـلـمـيـذـه ثـيـا بـا
نـم ا ر ا و فـيـا لـغـيـره لـيـس لـه ذلـك مـا لم يـبـيـن و عـت الـا تـخـا و ا نـا
عـا ر يـة و فـي الـمـيـتـي ثـيـا ب الـبـن يـمـكـن بـلـبـه بـخـلاف كـخـو مـلـخـة
و و سـا دة و فـي الـا مـيـتـه لـا بـا س بـتـفـضـيـل بـعـض الـا و لـا د فـي
الـمـجـة لـا نـا عـمـل الـقـلـب و كـذا قـي الـعـطـا يـا ا ذ لم يـقـصـد بـه الـا فـر
و ان قـصـد هـ يـسـوي بـيـنـهـم يـعـطـي الـبـنـه كـا لـا بـن عـنـد الـثـا نـي
و عـلـيـه الـفـتـو ي و لو و صـهـب فـي صـحـة كـل ا مـال لـلـو لـجـا ز و ا نـم
و فـيـا لا يـكـو ن ان يـهـب شـيـا مـن مـال طـفـلـه و لو بـعـوض لـا نـا
تـمـر يـج ا بـتـا و فـيـا و يـسـجـع الـقـا فـي مـا و هـب لـا صـغـيـر حـتـي لا يـر جـع
الـو ا هـب فـي هـبـه و لو قـبـض نـز و الـا صـغـيـرة ا مـا الـبـا لـفـه مـا لـقـبـض
لـا بـعـد الزـفـا ف مـا و هـب لـا حـي قـبـض و لو بـحـقـرة الـا لـا فـي
الـصـحـيـح لـبـا بـه عـنـه فـيـه قـبـض الـا ب كـقـبـض مـمـيـزة و مـمـيـلـه
ا ي الزـفـا ف لا يـجـي لـعـدم الـو لـا يـة و هـب ا شـا ز و ا ر الـو ا حـد حـي
لـعـدم الشـيـوع و بـقـلـه لـا كـبـيـر مـن عـنـه لـلـشـيـوع فـيـا لا يـكـتـمـل
الـقـسـة ا حـا مـا لا يـكـتـمـل كـا لـيـت فـيـه ا تـقـا فـيـه نـا
بـكـبـيـر مـن لـانـه لـو و صـهـب بـكـيـر و صـغـيـر فـي عـيـالـه الـكـبـيـر او لا بـنـيـه صـغـيـر
لـم يـكـن ا تـقـا فـا و قـيـد نـا بـا لـهـبـه لـجـوا ز الـر هـن و الـا جـا رة فـر ا نـهـن
ا تـقـا فـا و ا ذ ا تـقـد قـبـضـة بـعـشـرة د ر ا هـم او و صـهـبـا لـفـقـيـر مـن حـي
لـان الـهـبـة لـلـفـقـيـر صـدـقـة و الـصـدـقـة يـر ا د بـا و جـه الـلـه و هـو
و ا حـد فـلا شـيـوع لـا لـفـقـيـيـن لـان الـصـدـقـة عـلـي الـفـقـيـر ا بـه
فـلا تـجـي لـلـشـيـوع ا ي لا تـمـكـن حـتـي لـو قـسـمـا و مـسـلـمـا فـيـه و ع
و هـب لـر جـلـيـن د ر هـا لـا ز صـحـيـحـا حـي و ان مـفـتـو شـا لـا لـان مـا
يـقـسـم لـكـو نـه فـي حـكـم الـعـوـض مـعـه و ر هـا لـا فـقـال لـر جـل و صـهـب
لـك ا حـد هـا او يـضـفـهـا ان اسـتـو يـا لـم يـكـن و ا ز ا خـتـلـف جـا ز
لـانـه مـشـا ع لا يـقـسـم و لـه الـو و صـهـب لـهـبـا جـا ز مـطـلـقـا يـكـو ن ز هـبـه

حاطا بين دارة جاره لجاره هبة البيت من الدار وهذا
يدل على كون سقف الواهب على اليطا او اختلاط البيت
بحيطان الدار لا يمنع صحة الهبة **جني** الرجوع في
صحة الرجوع فورا بعد القبض اما قبله فلم تتم الهبة مع انتفاء مانع
الا ان كان الرجوع تحريا وتبيل تنزيا شيا به ولو مع اسقاط
حقه من الرجوع فلا يفسد ما باسقاط خاتمه وفي الجواهر لا يلحق الا بال
عن الرجوع ولو صالحا من حق الرجوع على شئ من حق وكان عوضا
عن الهبة كان سيجي اشتراط في العقد وينع الرجوع فورا
دعوى يعنى الموانع السبعة الالائية فالاول الزيادة في نفس
العين الموجبة لزيادة القيمة المتصلة وان زالت قبل الرجوع
كان شتبا ثم شافى كمن في الثانية ما يتجالف واعتمده القسائي
فليست له كسبة وغرس ان عدا زيا في كل الارض والاربع ولو عدا
في قطعة منها امتنع فورا فقط زيلعى وسمم وجمال وخياطه وجم
وكبر صغير وسماع اصم وابصار اعى واسلام عجب و مداواة وتقليم
قران او كتابة او قراءة ونقطة مصحف باعرابه وحمل تمر بفدا الى
مثل مثلا وكثا ولو اختلفا في الزيادة ففي المتولدة ككبر القول
للواهب وفي نحو بناء وخياطه وصنع للموهوب له خاتمه وحاول
ومثل في الحياكة استثنى ما لو كان لا يبنى في مثل تلك المدة
لا يمنع الزيادة المنفصلة كولد وارث وعق وشرة فيرجع في
الاصل لا الزيادة لكن لا يرجع بالام حتى يستغنى الولد عنها
كذا نقله القسائي لكن نقل البرجندى وغيره انه قول ابي يوسف
فليست له ولو جعلت ولم تلد هل للواهب الرجوع قال في السراج
لا وقال الزيلعي نعم وفي الجوهرة مريض مديون بمقتضى هبة امه
ومات وقد طلت روتا مع عقرا هو النجاشي ربه الميم موت احدا
العا قد يرد بعد التسليم فلو قبل بطل ولو اختلفا والعين في
يد الوارث فالقول للوارث وقد نظم المص ما يسقط بالموت
فقال كفاية دية خراجه ورأيه ضمان لعنقه هكذا انفقات كذا

هبة حكم الجميع سقوطا بموت لما ان الجميع صلوات والعين
العوض بشرط ان يذكر لفظا يعلم الواهب انه عوض وكل
هبة فان قال خذه عوض هبتك او يدلا او في مقابلتها ونحو
ذلك فقبضه الواهب سقط الرجوع ولو لم يذكر انه عوض
رجع كل ربهته ولذا ايشترط فيه شرائط الهبة كقبض واقرار
وعدم شيوخ ولو العوض بجانب او يبر او في بعض شئ
المتق بدل الهبة العقد وهو تحريف يجوز للاب ان يعوض
عما وصف للصغير من ماله ولو وصف للغير التاجر ثم عوض
فكل منهما الرجوع محر ولا يلحق تقويض مسلم من نصراني عن
هبة خمر او خنزير او ذلا يلحق تملكها من المسلم محر وبشرط
ان لا يكون العوض بعض الموهوب فلو عوضه البعض عن
الباقى لا يلحق فله الرجوع في الباقي ولو الموهوب شيئين
فغوضه احدهما عن الآخر ان كانا في عقدين صح والآلات
اختلاف العقد كاختلاف العين والدرهم تقبل في هبة و
رجوع مجبى ووثيق الحنطة يصلح عوضا عن الخمر وبالطعم وكذا
لو صنع بعض الثياب او كت بعض السويق ثم عوضه في خاتمه
ولو عوضه ولا احد جاريين موهوبتين وجد ذلك الولد بعد الهبة
امتنع الرجوع وصح العوض من اجنبي وسقط حق الواهب في
الرجوع اذا قبضه كبدل الخمر ولو التعويض بغيا من الموهوب
له ولا رجوع ولو بامر له الا اذا قال عوض عني على ان ضامن لول
وجوب التعويض بخلاف قضاء الدين والاصل ان كل ما
يطلب به الانسان بالجوهر المملو منه يكون الامر باذنه مثبتا
للرجوع من غير اشتراط الضمان ومالا فلا الا بشرط الضمان
طهيري وج فلو امر المديون رجلا بقضاء دينه رجع عليه
ان لم يقض من وجوبه عليه لكن يخرج عن الاصل ما لو قال انفق
على بناء دارى او قال الاسير اشترى فانه يرجع فيها
بلا شرط رجوع كقوله خاتمه مع انه لا يطلب بها الا كجواب

فتأمل وان استحق نصف الهبة رجع بنصف العوض و
 عكس لا عالم به وما بقي لانه يصح عوضا ابتداء فكذا بقائه لكنه
 يتخير ليسلم العوض ومراعاة العوض الغير المشروط اما المشروط
 فبإدائه كما سيجي فينوزع البذل على المبدل نهائيا كما لو استحق كل
 العوض حيث يرجع في كل واحد ان كانت قابضة لانه كانت تملكه كما لو
 استحق العوض وقد ازدادت الهبة لم يرجع خلاصه وان استحق
 جميع الهبة كان له ان يرجع في جميع العوض ان كان قابضا وبشرط ان
 العوض ما كان هو مثله وبقيته ان قيمتها كانت ولو عوض بنصف
 رجع بما لم يعوض ولا يفر شيوع لانه طارئ **فصل**
 في المجتبى انه يشترط في العوض ان يكون مشروطا في عقد
 الهبة اما اذا عوضه بعده فلا ولم ار من صرح به غيره وفروع
 المذهب مطلقا كما مر فتدبر والى قوله في الهبة عن ملك الموهوب
 له ولو برهنته الا اذا رجع الثاني فلا اول الرجوع سواء كان بقضاء
 او رضاء لا سيجي ان الرجوع فيشترط لو عادت بسبب جدي
 بانه تصدق براء الثاني او باعده منه لم يرجع الاول
 ولو باع نصفه رجع في الباقي لعدم المانع وقيل الرجوع بقوله
 بالكلية بانه يكون فروعاً عن ملكه من كل وجه ثم فرع عليه بقوله
 فلو ضي الموهوب له بالثقة الموهوبة او نذر الصدقة بها و
 صارت لها لا يمنع الرجوع ومثله المتعة والقران والذبيحة
 وفي المنهاج وان وصفت له ثوبا فجعله صدقة لله تعالى فلا يرجع
 خلافا للثاني كما لو فسخها من غير وجه **فصل** في الرجوع اتفاق
فرع عبيد عليه دين او جناية خطا فوهبه مولاه لغيره او لولي
 الجناية سقط الدين والجناية ثم لو رجع في استحسانه ولا يعود
 الدين والجناية عند خبر ورواية عن الامام كما لا يعود النكاح
 ولو بهن الزوجان ثم رجع حائنه والزاني الزوجية وحق الهبة فلو
 وهب لامرأة ثم رجع ولو وهب لامرأة لا كفالة **فرع** لا يقع
 هبة المولى لام ولده ولو في مرضه ولا تنكح وصية اذ لا يلحقها راجع

او حر لا بعد موته **فصل** في الرجوع في الهبة قبلها كافي والتفت
 القرابة فلو وصفت لذي رحم حرمت منه نكاحا ولو ذمها او ساقها
 لا يرجع شيئا وان وصفت لحرمت بل ارحم كما خسر رضاها ولو ابرح
 حقه ولحم بالمصاهرة كما مات الفاء والربايب واجنبيه هو
 عبيد الاجنبى او لعبد اخيه رجع ولو كانا اى العبد ومولاه وارحم
 حرمت من الواهب فلا يرجع فيها اتفاقا على الاصح لان الهبة
 لا بها وقعت تمنع الرجوع **فرع** وهب لاجنبيه واجنبيه مالا
 يقسم فقبضاه له الرجوع في حط الاجنبيه لعدم المانع ودرر
 والى هلاك العين الموهوبة ولو اذاعه اى الهلاك صدق
 بما حلق لانه ينكر الرد فان قال الواهب اى هذه العين حلق
 انكر انما ليست هذه خلاصه كما يحلف الواهب ان الموهوب
 له ليس بخدا اذا ادعى الا في ذلك لانه يدعى مسبب النسب
 لا النسب خلاصه ولا يرجع الرجوع الا ببراءتها او بحكم الحاكم
 لا خلافا فيه فوضعت بمنع بعد القضاء لا قبله واذا رجع باحد
 بقضاء او رضاء كان منسحا لعقد الهبة من الاصل واعادة
 ملكه القديم لا هبة للواهب **فصل** في الرجوع في قبض الواهب
 ورجع الرجوع في الشايع ولو كان هبة كالحج فله الواهب رده على
 باي وجه مطلقا بقضاء او رضاء بخلاف الرد بالعيب بعد القبض
 بغير قضاء لان حق المشتري في وصف السلامة لا في الفسخ
 فافترقا ثم مرادهم بالفسخ من الاصل ان لا يترتب علم العقد اثر
 في المستقبل لا بطلان اثره اصلا والاتفاق والمنفصل الى ملك
 الواهب يرجع فصولين اتفاق الواهب والموهوب له على الرجوع
 في موضع لا يبرح رجوعه من المواضع السبعة السابقة كالهبة
 لقرابة جاز هذا الاتفاق منها جوهره وفي المجتبى لا يجوز الاقالة
 في الهبة والصدقة في المحارم الا بالقبض لانه هبة ثم قال وكل شيئا
 بفسخ الحاكم اذا اختص اليه فهذا حكمه ولو وهب الدين لم يفسخ
 المديون لم يجز لانه غير مقبوض وفي الدرر قضى ببطلان الرجوع

لما لم يزل الماتون عدا الرجوع نف العاين الموهوب واستحقاق
 مستحق وصحن المستحق الموهوب له لم يرجع على الواجب بما ضمن
 لانه عقد يترع فلا يستحق فيه السلامة والاعارة كالهبة هنا لان
 تبعض المستحق كان لنفسه لا غرور لعدم العقد وتامه في العارية
 واذا وقعت الهبة بشرط العوض المعين فهي هبة ابتداء
 بشرط التقابض في العوضين ويبطل العوض بالشيوع
 فيها بقسم بيع انتزاع فترد بالعيب وخيار الروية وبوخذ بالسفوة
 هذا اذا قال وبتك على ان تقوضي كذا اما لو قال ومالك بكذا
 فهو بيع ابتداء وانتزاع وتفيد العوض يكونه معينا لانه لو كان
 مجهولا يبطل اشتراط فيكون هبة ابتداء وانتزاع **فرد** وهب
 الواقف ارضا بشرط استبداله بلا شرط عوض لم يجز وان شرط
 كان كبيع فذكره الناصح وفي الجحج واجاز نجد هبة مال طرفة
 بشرط عوض مابا ومثناه **قلت** فيجوز على قولها الا ان
 يبرح الوقف ومال الصغير **فصل** في مال متفقية
 وهب امة الاجل او على ان لا يبرقا عليه او بعتها او يستوليا
 او وطب دارا على ان يرد عليه شيئا منها ولو معينا كثلث الدار
 او ربعها او على ان يعوض في الهبة والصدقة شيئا عنها تحت الهبة
 ويبطل الاستثناء في الصورة الاولى ويبطل الشرط في الصورة
 الباقية لانه بعض او مجهول والهبة لا تبطل بالشرط ولا
 تنس ما من شرط او معلومية العوض اعتوق حمل امته ثم
 وهبا محم ولو وبره ثم وهبا لم يبرح لبقاء الحمل على ملكه فكان مشغولا
 به بخلاف الاول كما لا يبرح بقلب الابراء عن الدين بشرط محض
 كقوله لمد يونه اذا جاء هذا وان مت بفتح التاء فانت بري من
 الدين او ان مت من مرضك هذا او ان مت من مرضي هذا
 فانت في حل من مرضي فهو باطل لانه مخاطرة وتعليق الاشياء
 كما بين ليكون تنجيز كقوله لمد يونه ان كان لي عليك دين ابرك
 عنه حتى وكذا ان مت بضم التاء فانت بري منه او في حل جاز وكذا

معلق بوجه

وصية حاتبة جاز القمري للمعلمه ولورثته بعده لبطلان الشرا
 لا يجوز الرقبة لانهما تعليق بالخطر واذا لم تنجح تكون عارية شتم
 الحديث احمد وعنده من احمد عمرى فمن لمعه حياة وممات لا
 ترهبوا من ارقب شيئا فهو سبيل الميراث بعث الى امراته
 متاعا هدايا اليها وبعثت لانيه طوبعت لانيه هدايا عوضا
 للهبة صرح باللعوض اولانتم اخترقا بعد الزفاف وادعى الزوج
 انه عارية لا هبة وحلف واراد الاسترداد وارادت هي
 الاسترداد ابضت لكل منهما ما اعطى اذ لا هبة فلما عوض
 ولو استهلك احدهما ما بعث الاخر ضمة لان من استهلك
 العارية ضمنها حاتبة هبة الدين ممن عليه الدين وابرأوه عنه يتم
 من غير قبول اذ لم يوجب النفس في عقد صرف او سلم كان يرد
 بالرد في المجلس وغيره لما فيه معنى الاستعانة وقيل بقبول لباس
 كذا في العارية لكن في الصرفة لو لم يقبل ولم يرد حتى اخترقا ثم
 بعد ايام رد لا يرد في الصحيح لكن في المجتبى الاصح ان الهبة تملك
 والا يرد استعانة بملك الدين ممن عليه الدين باطل الا في ثلاث
 حواله ووصية واذا سلط اى سلط المملك غير المديون على
 قبضه اى الدين فيجوز ومنه ما لو وهبت من ابنها ما علم اليه
 فالقبض الصحة للسلط وبقرح على هذا الاصل لو قضى
 دين غيره على ان يكون له لم يجز ولو كان وكبلا بالبيع فله
 وليس من مال اذا اقر الدين ان الدين كفلان وان اسمه في كتاب
 الدين عارية حيث حجه اقراره لكونه اختيارا لا تملكها فله
 قبضه بزازيه وتامه في الاشياء من احكام الدين وكذا لو قال
 الدين الذي لي على فلان كفلان بزازيه وعنده **قلت** هو مشكل
 لانه موالا ضافة لنفسه يكون تملكها وتمليك الدين ممن
 ليس عليه لم يطل فتأمل وفي الاشياء في قايحة تصرف الامام
 مؤنبا لصلى البزازية اصطلاح ان يكتب اسم احداهما في الدوا
 فالعطاء لمن كتب اسمه اليه والصدقة كالهبة بجامع التبرع ومن

لا يبيح غير مقبوضة ولا في شئ يقيم ولا رجوع فيها ولو علم
 عن لسان المقصود غير الثواب لا القوض ولو اختلفا فقال الواجب
 صفة والاخر صدقة فالقول للواجب **خاتمه** **فروغ** كتب قصة
 السلطان ياله تملك ارض محدودة فامر سلطان بالتوقيع
 فكتب كما يتبعه ملكه هل يحتمل الى القبول في الجواب القياس نعم
 لكن لما تقرر الوصول اليه اقيم السؤال بالقصة مقام حضوره
 اعطت زوجها مالا يسوا له ليتوسع فظفرت به بعض عرائنه ان كانت
 وصيته او اقرضته ليل ان تتركه من الغريم وان اعطته
 لم يتركه منه على ملكها فاما ذلك لادفع لانه مالا ليتصرف فيه ففعل
 وكثر ذلك فمات الاب ان اعطاه ابنة فالكمله والافيدت وتماه في
 جواهر القضاة في بعض اليد في الاما هل يباي اكلها فيه ان كان
 ثريدا او كونه مما لو حوله الى الاما اخذت له ثوبا والافان منها
 انبى طابا ايضا والا فلا وعلى قوما الى طعام وخرقهم على
 اخوة ان يسألوا من اهل خزانة من اهل خزانة اخوة ولا اعطاء سائل
 وحام ومرة ليعزب المنزل ولا يخلب ولورث البيت الا ان ياول
 الخبز المحترق للاذن عادة وتماه في الجوهرة وفي الاشياء لاجير
 على الصلاة الا في اربع سنقة ونفقة زوجة وعين موصى بها
 ومال وقف وقد حوت ابيات الوهبانية على وفاء غاني شرعا
 للشربا لافقت وواهب ويوم يرجع ليس يرجع مطلقا و
 ابراء في نصف بصر الحر على جها او تركه فله لها اذا وصفت
 مهر او لم يوف بخبر معلق تطبيق بابراء مهر وان كان
 اخرى لو برده فبطلان وان قبض الا ان مال مبيعة فابرا
 يوخذ منه كماله اظهر ومن دون ارض في البنا صحيحة وعنده
 فيه وقفه فيحرر **قلت** وجه توقيفي تقريرهم في كتاب الزهري
 بان رهن البنا ودون الارض وعكس لا يبيح لانه كاشف
 فاما ما اشارت باظهره في العارية عن خواهر زاده انه لا يبرح
 واختاره بعض المشايخ ابطاله فلا حيف فليحفظ

كتاب الاجارة **قلت** قد اتم الهبة تكونها تملك عين وهذه تملك
 منفعة هي لغة اسم للاجرة وهو ما يستحق على كل الخبز والاذن
 يقال اعطى ابيك وشرا تملك نفقة مقصود من العين بعوض
 حتى لو استأجر ثيابا او اوان ليحلب بها او دابة ليحلب بها يدب
 او دارا ليكنها او عبدا او دراهم او غير ذلك لا يبيح
 بل ليطئن الناس انه لا جارة فاسدة في الكل ولا اجارة لانه منفعة
 غير مقصودة من العين بزمانه وسيجي وكل ما حصل ثمنه اي بدلا
 في البيع حصل اجارة لانها من المنفعة ولا يملك كليا فلا يقال
 مالا يكون ثمنه لا يجوز اجارة الجارة المنفعة بالمنفعة اذا
 اختلفا كما سيجي وتتفق باعرك هذه الدار شرها كذا الات
 العارية بعوض اجارة بخلاف العكس **قلت** ابيك او ابيك
 منافعا شرها كذا افاد ان زكنا الايجاب والقبول وشروط كونه
 الاجارة والمنفعة مقلو متين لاجها لهما نفقة الى المنة زعة و
 حكما وقوع الملك في البدلين ساعة فبانه وهل تنفقه بالتفاطي
 طاهر الخلاصة نعم ان علمت المدة وفي البرازية ان وقرت نعم والا لا
 ويعلم والنفقة ببيان المدة كالسنة والزراعة مدة كذا المدة
 كانت وان طالت ولو مضافه كاجر ملكا غدا واليوم بغير اليوم
 وتبطل الاجارة به يرفع خاتمه ولم تزد في الاوقاف على ثلاث سنين
 في الضمان وعلى سنة في غيرهما كما مر في باب الحيلة ان يعقد عقودا
 متفرقة كل عقد سنة بكذا فيلزم العقد الاول لانه عاجز لا الباقى
 لانه مضاف فلهذا في سنة خاتمه وفيه لو شرط الاوقف مدة ببيع الا
 اذا كانت اجارته اكثر نفقة فيجوز ان القاطن لا المستأجر ولا يذعامة
قلت وقد منا في الوقف ان الفتوى على ابطال الاجارة الطويلة
 ولو بعقود وسيجي مشا فليراجع وليحفظ فلو اجرا المستأجر
 لم يبيح الاجارة ونفسه في كل المدة لان العقد اذا اخذ في بعضه
 في كل وقت وفي قاضي الوداية ويرجى المص صا ما في انفع الوسائل
 افاد في وما يقع كذا من اخذ كرم الوقف او البيت مائة

وان كان الخياط يده الفاتق فعليه الاعادة كما لم يعمل خلافه
فتتق الاجنبي واهل البيت حاشا جبر التفصيل بلا خطا بها الا حاشا
لا اشياه لكن في حاشيتها موزنا للمضرات المقتضية به نعم وقال
المصنف ينبغي ان يحكم بالوقوف انتهى ثم رأيت في الفاتر حاشية
موزنا للكبر كما ان الفتوى على الاول فتأمل وللخياط حاشية لا جبر
للخيز في بيت المتاجر بعد افراده من التور ان غامه بذلك
وبما فرادى بعضه بحسابه جوهره فان احرق بعهده بعد افراده
بغير فعله ان جبر تسليمه بالموضع في بيته ولا غرم لعدم التقدي
وقال لا يضمن مثل حقيقة ولا جبر وان شاء ضمنه الخيز واعطاه
الاجر ولو احرق قبله لا جبر ولا يغرم اتفاقا لتقصيره نحو دور
وان لم يكن الخيز فيه اي في بيت المتاجر سواء كان في بيت الخياط
اولا ما حرق او سرق فلا جبر له لعدم التسليم حقيقة ولا
ضمان لو سرق لانه في يده امانة خلافا لما هو في مسئلة الاجير
المشرك جوهره وانه احرق الخيز او سقط من يده قبل الاوراق
فعليه الضمان ثم المالك بالخيار فان ضمنه ضمنه فنجوز افلا لا جبر
وان ضمنه ضمنه وحقيقا فلا ادر له للمالك قبل التسليم ولا يضمن
الخطيب والمخيط ولا يطبخ بعد الفرق الا اذا كان لاهل بيته جوهره
والاعمل في ذلك الوقف فان افترده اي الطعام الطبخ او
الفرقة او لم ينفع فهو ضامن للطعام ولو دخل بنا الخيز او يطبخ
بها فوقعت منه شرارة فاحترق لم يضمن للادان ولا يضمن
صاحب الدار لو احترق شيء من السكان لعدم التقدي جوهره
ولضرب اللبس بعد الافة وقال بعد تسريحه اي جعل بعضه على
بعض ويقو لها يقو ابن كمال موزنا للعود وهذا اذا ضرب في
بيت المتاجر فلو في غيره ملكه فلا جبر حتى يعده منصوبا عنده
ومسرجا عندهما زيلج والمكس على اللبان والكراب على المتاجر
وادخال الحمل المنزل على الحال لا يحميه في الجوق او صعوده
للفرقة الا بشرط وان كان في دابة للحمل على المكاري وكذا الحال

والجوالق والجبر على الكاتب واشترط الورق عليه ففقد
حكمه به ومن كان له اثر في العين كما اصباح والقصار و
التقصار جبره لاجل الاجر واهل المراء بالاشترعين مملوكه
للعامل والغير ام جبر ما يعين ويراقب ان اصحها الثاني
فقال سئل الثوب وكما سئل الفستق والخطيب الطيار والخياط
والخفاف وحاشا لراس البعد لهم جبر العين بالاجر على الاصح
يجبى وهذا اذا كان حالا اما اذا كان الاجر موجلا فلا يملك
جبره كقول في بيت المتاجر كسب كسبه كما يرضى بالتقدي
ولو في بيت المتاجر عاينه فان جبر فضاخ فلا جبر ولا ضمان
لعدم التقدي ومن الاثر لعله كالحال على طهر او دابة والملاح
وعنا سئل الثوب اي تطهره لا يتخذه خبيثا فليحفظه لا يجبر
الغريخ بالخيار ان شاء ضمنه فبمئة اي بدله او شرا عتقولة وله
الاجر وان شاء غير عتقولة ولا جبر جوهره واذا اشترط عمله بنصفه
بانه يقول له اعمل بنصفك او بديك لا يستعمل غيره الا الطير
فلا يستعمل غيره بشرط وعنده خلاصه وان اطلق كان له اي
للاجير ان يستاجر غيره اقا وبالسبب رآه لو دفع لاجنبي ضمن
الاول لا الثاني وبه صرح في الخلاصة ويقتد بشرط العقل لانه لو
شرط اليوم او غدا فلم يفعل وطالبه مرارا ففرا حتى سرق لا
يضمن واجاب شمس الائمة بالضم ان كذا في الخلاصة وقوله عاينه
تقل اطلاقا لا تقييد مستصفي فله ان يستاجر غيره استاجره
ليانه بعينه فانه بعضهم فجا بمن بقي فلا جبر بحسب لانه لو في
بعض المعقود عليه ويقتد بقوله لو كانوا اي عياله معلومين اي
للعاقدين ليكون الاجر مقابلا بجلتهم والايكونوا معلومين فكله
اي له كل الاجر ونقل ابراهيم الكمال ان كانت المونة تقل بنقصان
عندوهم منجى به والا فكله استاجر رجلا لا يصل خطا اي
كتاب او زاد الى زيدان رده اي المكتوب والنزاد لموت اي زيد
او غيبة لا شيء له لانه نقض بعوده كالحياط اذا خا طانه فتق

لا جبر فلو جبر ضمن
ضمان الغصب وسببها
في بابه ومما جازحه

وفي الخاتمة استأجره لئلا يذهب لموضع كذا ويدعوا فلانا باجر
مسمى فذهب للموضع فلم يجد فلانا وجب الاجر فلان دفع
القطا الى ورثة في صورة الموت او من يسلم اليه احضر في
صورة عينية وجب الاجر بالذباب وهو نصف الاجر المسمى كذا
في الدرر والقرر وتبع المص ولكن تعقبه المحسون وعدلوا على
لزوم كل الاجر لكن في القسائي عن النهاية انه لو شرط المثل بالاجر
فخففه والافكده فليكن التوفيق وان وجهه ولم يوصل اليه
لم يجب له شيء لانفق المعقود عليه وهو الا يصل وانما اختلف
فيما لو شرطه متولا ارض الوقف اجره بغير المثل يلزم مستأجره
اي استأجر ارض الوقف لا المتولى كما غلط فيه بعضهم تمام اجر المثل
على المقتضى به كما في البحر عن التخييع وغيره وكذا حكم وصي واب كافي
في جمع الفسادي يفتح بالاضمان في غصب عقار الوقف وغصب منافعه
وكذا يفتح بكل ما هو انفع للوقف فيما اختلف العلماء فيه حتى تقضى
الاجارة عند الزيادة الفاحشة نظر الوقف وصيانة الحق الله
تعالى حاوي قدسي مات الاجر وعليه يورث متى فسخ العقد بعد تيجال الابل
فالمستأجر لو العين في يده ولو بعد فاسد استأجره احق بالمستأجر
من غيره حاشي حتى يستوفي الاجرة المحجلة الا انه لا يسقط الدرع بهلاكه
اي بهلاك هذا المستأجر لانه ليس من كل وجه بخلاف الرهن
فانه مضمون باقل من قيمته ومن الدرع كما سيجي في باب بيعه فساد
فروع الزيادة في الاجرة من المستأجر في المدة وبعدد واما
الزيادة على المستأجر فان في الملك ولو يسهل لم تقبل كما لو رخصت
وان في الوقف فان الاجارة فاسدة اجرة الناظر بلا عرض على المثل
لكن الاصل صحته باجر المثل ولو ادعى رجل انها بغيره فاحسن
فان اجبر القاض ذو خيرة انها كذلك فسخها وتقبل الزيادة وان
وقت العقد انها باجر المثل والا اي ان لم يكن الاجارة فاسدة
بل صحيحة فانه كانت اضرارا ونفسا لم تقبل وان كانت الزيادة اجر
المثل والمختار قبولها فيفسخها المتولى فان امتنع فالقاضي ثم يورث

ممن زاد فانه كانت دارا او حائونا او ارضا فان رغبة عرضها
على المستأجر فانه قبلها فهو احق ولزمه الزيادة من وقت
قبولها فقط وان انكر زيادة اجر المثل وادعى انها اضرار فلان
من البراءة عليه وان لم يقبلها اجره بالمتولى وان كانت مزروعة
لم يجر اجارته لغير صاحب الزرع لكن تضم عليه الزيادة من وقتها
وان كان بنو او غرس فان كان استأجره ثامنا فانه يورث
لغيره اذ اخرج الشجر ان لم يقبلها لانفق دنا عند رأس كل شجر
والبناء يملكه الناظر بقبضته مستحق القبول للوقف او يصير حتى يتخلص
بناؤه وان كانت المدة باقية لم يورث لغيره واما تضم عليه الزيادة
كالزيادة وبها زرع واما اذا زاد اجر المثل في نفسه من غير
ان يزيد احد فلم يتولى شيئا وعليه الفتوى ومالم يفسخ كان على
علم المستأجر المسمى شيئا موزيا للصوى **قلت** وطاهر قوله
البناء يملكه الناظر لان يملكه لجهة الوقف قهرا علم صاحبه
هذا الا ان ارض تنقص بالقلع والاشترط رضاء كافي عامة
الشروط ومنها البور والتمتع فيقول عليها لانها الموضوعة لنقل المذهب
بخلاف فتوى الفتاوى وفي فتاوى مؤيد زاده من الوقف
موزيا للفصول ارجح حاشي وقف بن فيه ساكنة بلا اذن متوليه
ان لم يضر رفعة رفته وان ضرر فهو المضيع ماله فغير نص الا ان يتخلص
ماله من تحت البناء ثم يأخذه ولا يكون رباؤه مانعا من حش
الاجارة لغيره اذ لا يدر علم ذلك البناء حيث لا يملك رفته ولو
اصطفا ان يجعلوا ذلك للوقف بثمن لا يجاوز اقل القيمتين
ممنوعا ومبشيا فانه ان يجعلوا ذلك للوقف صح ولو لمحق الاجر
وبن رفع الامر للقاضي ليفسخ العقد ويسل للمأجر ان يفسخ
بنفسه وعليه الفتوى ويجوز بمثل الاجرة او باكثر او باقل
بما يتفاهن فيه الناس لا بما لا يتفاهن فيكون فاسدة فيجوز
اجارة صحيحة اما من الاول او من غيره باجر المثل او بزيادة بغير
ما يرضى به المستأجر انتهى وفي فتاوى الخاتمة بينة الاثبات مقدمة

وهي التي شهدت اولاً بانه الاجرة المثل وقد اتصل بها القضاة
 فلا تنقض قال وبه اجاب بقية المذهب فليحفظ
 ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافاً في اي من الاجارة هي اجارة
 حاثوت اي وكان ودار بلا بناء ما يعمل فيها تصرف للمعارف وبلا
 بيان من سكنها فله ان يسكنها غيره باجارة وغيره كما ينبغي وله
 ان يعمل فيها اي الحاثوت والدار كل ما اراد فيشترط ويرجى وانه
 حطبه وبني بحدار ويتخذ بالوعة انه لم تقرب بطحن برجي اليد وان
 ضرب يفتح فتشيد غيره لا يسكن بالبناء للفاعل والمفعول حدا
 او حصار او حطاً من غير رضا المالك او اشتراطه في عقد
 الاجارة لانه يؤمن البناء فيوقوف على الرضا ولو اختلفا في
 الاشتراط بالمعول للموجب كما لو اشترط اقام البينة فاما
 فالبينة بينة المساجد لا بينة الزيادة خلافاً فيما استأجره لبقية
 ملكه الحداوة ان اتخذ ضررها ولو فعل ما ليس له لزوم الاجارة
 انهدم به البناء ضمنه ولا اجور لانه لا يجتمع فيه وله السكن بنصفه
 واسكنه ان غيره باجارة وغيره وكذا كل ما لا يختلف بالمستعمل
 التقيد لانه غير مفيد بخلاف ما يختلف به كما ينبغي ولو اجره بالكنز
 بالفضل الا في مسئين اذا اجره بخلاف الجنس او اصيله فيها شيئاً
 ولو اجره من الموقوف لا يصح وتنقض الاجارة في الاصل نحو معرف بالاجارة
 وسبب في تنقيح خلافه فتنبه ونج اجارة ارض المزارعة مع بانه
 ما يزرع فيها او قال علم ان ازرع فيها ما شاء وكذا تنقض المزارعة
 والافهي فاسدة للبناء وتنقلب صحبة بزرعها ويجب المسكن و
 للبناء الشرب والطريق ويزرع زرعين ربيعا وخروفاً ولو
 لم يمكنه الزراعة للحال لا حثا جراً لسقي او كرى انه امكنه الزراعة
 في مدة العقد جاز والالا وما فيه في القينة اجراً وهي مشغولة
 بزرع غيره انه كان الزرع بحق لا يجوز الاجارة لكس لو حصده و
 سلمه انقلب جائزاً ما لم يستحصد الزرع فيجوز ويومر بالمصاد
 والتسليم به يفتي بزرعه الا انه يجوز ما مضى الى المستقبل فيجوز

مطلقاً وان كان الزرع بغير حق صححت لا مكان التسليم بجبره
 على فله ادرك اولاً فها هي قاضي الهداية وفي الوهبانية تصح
 اجارة الدار المشغولة بعن ويومر بالتفريق وابتداء المدة من
 حين تسليمها وفي الاشياء استأجر مشغولاً وما رعا صحته في
 الفارغ فقط في المتفرقات ونج اجارة ارض البناء والغرس
 وسائر الانتفاعات كطبخ ابر وفرف ومقبلاً ومراحاً حتى يلزم
 الاجارة بالتسليم امكن زرعاً ام لا بحرمانه مضت المدة فله وسلمها
 فارغة لعدم بنائها الا ان يؤمر له الموجب بقيمة اي البناء او الغرس
 مقلوعاً بانه تقوم الارض بهما ويدونها فيضمن ما بينهما اختياراً
 ويملكه بالانصب يحطف على يؤمر لانه فيه نظر لهما قال في البحر
 وهذا الاستثناء من لزوم القلق على المستأجر فافادته لا
 يلزمه القلق لورضي الموجب دفع القيمة لكن ان كانت تنقض ملكاً
 جبراً على المساجد والافضاه او يرضى الموجب يحطف على يؤمر
 بتركه اي البناء او الغرس فيكون البناء والغرس لهذا والارض
 لهذا وهذا الترك ان باجره باجارة والافا عارة فلهما ان
 يوجراهما ثلثت ويقتسم على قيمة الارض بالبناء وعلى قيمة
 البناء بل ارض فيأخذ كل حصته بجبر وفي وقف القينة بني في
 الدار المسجلة بلا اذن القيمة وتزعج البناء ويضر بالوقوف بجبر
 عما دفع قيمة للبناء الى ولو استأجر ارض وقف وغرس فيها وبني
 ثم مضت مدة الاجارة فلهما استيفاء ما باجره المثل اذا
 لم يكن في ذلك ضرر بالوقف ولو ابر الموقوف عليهم الا القلق
 ليس لهم ذلك كذا في القينة قال في البحر وبهذا تعلم مسألة
 الارض المختلطة وهي متقولة ايضاً في اوقاف الخفاف والطبقة
 ما يبقى اصله في الارض ايها او اما يقطف ورقه ويباع او يزرع
 واما اذا كان له نهاية معلومة كما في الفحل والجز والبناء بجان فينبغي
 ان يكون كما زرع بترك باجره المثل الى نهاية كذا قوله المصنف في
 حواشي الكنز وقواه بما في معاملة الخاتمة فليحفظ قلت بقي

لو لم تكن مغلوبة لكانت بعيدة طويلا كالقصب فيكون كالشجر
 كما في فتاوى ابن الجبلة في حفظ النزع يترك باجرا مثل الى
 ادراكه رعاية الجانيين لان له نهاية بخلاف موت احدهما قبل ادراكه
 فانه يترك بالمسمى على حاله المصدا وان انقضت الاجارة
 لان ابقاءه على ما كان اول ما دامت المدة باقية اما بعد ما
 فباجر المثل ويصح بالمستاجر المستقر فيترك الادراك باجر المثل
 واما الفاضل فهو مرابط على مطلقا لظلمة الممراد بقوله يترك
 النزع باجر اي بقضاء او بعقد حتى لا يجب الاجر الا باجرها كما
 في القنية في حفظها وتحت اجارة الدابة للركوب والحمل والثوب
 للبس لا تحت اجارة الدابة ليجنبها اي لاجل ان يجعلها جنبية بين
 يديه ولا يركبها ولا تحت اجارتها لاجل ان يربطها على باب داره
 ليرأى الناس فيقولوا له فرس او لاجل ان يزين بيته او خانوته
 بالثوب لما قد منها ان هذه منفعة غير مقصورة من الفروع
 واذا افسدت فلا اجر وكذا الاستاجير يتصل فيه او طبيا
 يشبه او كتابا ولو شوا ليقراه او مصحفا شرحا وبهانية وان
 لم يقيد برأيه ولا بلبس ركب مع شاء وتعين اول
 راكب ولا بلبس ولو لم يبين من يركبها فسدت لجهالة وتقلب
 صحبة يركبها وان قيد برأيه او باللبس فحالف ضيق اذا عطلت
 ولا اجر عليه وان سلم بخلاف خانوته فهو فيه حد ومثلا حيث
 يجب الاجر اذا سلم لانه لا سلم بغيره انه لم يخالف وانه مما لا يؤمن
 الادراك كما في الغاية لانه مع الضمان متمتع ومثله في الحكم كل ما
 يختلف بالمستعمل كالحق طاطا وفيما لا يختلف به بطل تقيده
 به كما لو شرط سكنه واحدا ان يسكن غيره لا مراة التقييد غير
 مفيد وان سمي نوعا وقد راكرك بره حمل مثله واخف لا اضر كالحق
 حوالا حصل ان من استحق منفعة مقدرة بالعقد فاستوفاه او مثله
 او دونها جاز ولو اكثر لم يجوز منه كحبل وزن البرقطن لا شعيراني
 الاصح ولو اوقف من يستمسك بنفسه وعطبت الدابة يضمن

النصف ولا اعتبار بالنقل لان الاوتمى غير موزون وهذا ان
 كانت الدابة تطيق حمل الاثنين والافا لكل بكل حال كما لو حمل
 الراكب على عاتقه فانه يضمن الكل وان كانت تطيق حملا لكونه
 في مكان واحد وان كان الترديف صغيرا لا يستمسك بضمين بقدر
 ثقله كحد شيئا اخر ولو من مملوك صاحبه كونه لانه لا يعدم الاذنه
 وليس المراد ان الرجل يوزن بل ان يبال اهل الحجة كم يزيه
 ولو ركب على موضعه الحمل ضمن الكل لما مر وكذا الراكب شيئا با
 كثيرة ولو ما يلزم ان يضمن بقدر ما زاد وجبتي واذا اهلك
 بعد بلوغ المقصد وجب جميعه الاجر لركوبه بنفسه مع النصين اي
 لنصف القيمة لركوب غيره ثم ان ضمن الراكب لا يجمع وان ضمن
 الترديف رجوع المستاجر من المسافر والا لا يثبت لكونها عطبت
 لانه لو سلمت لزم المسمى فقط ويكونه اردفه لانه لو اوقفه في
 السرد صار عاصيا فلا اجر عليه بخلاف الغاية لكن في السراج
 عن المشكل ما يخالف فليما مل عند الفتوى كيف وفي الاستنباه
 وعنه ان الاجر والضمان لا يجتمعان واذا استاجر باليحمل عليه
 مقدارا تحمل عليها التزمته فغطت ضمن ما زاد النقل وهذا اذا
 حملها المستاجر فانه حملا صاحبه بيده وحده فلا ضمان على المستاجر
 لانه هو المباشر عادية وان حملا الحمل معاد وضمناه عليه وجب
 النصف على المستاجر بفعله وهو دفعه ربهما مجتبي ولو كان البر مثلا في
 جوقين فحمل كل واحد منهما جوقا اي وعاء كقول مثلا وحده
 ووضعا عليه معا او متفقا لا ضمان على المستاجر ويجعل حل
 المستاجر ما كان مستحقا بالعقد غايه ومقارده انه لا ضمان على
 المستاجر سواء تقدم او تأخر وهو الوجه ومن ثم عولنا عليه على
 خلاف ما في الخلاصة كذا في شرح المصنف **قلت** وفي الخلاصة هو ما
 يوجد في بعض نسخ المتن من قوله وكذا الاضمان لو حمل المستاجر
 او لا ثم رتب الدابة وان حمل ربهما او لا ثم المستاجر ضمن نصف
 القيمة انتم فتنبه وهذا اي ما مر من الحكم اذا كانت الدابة المستجرة

تخليق مثله اما اذا كانت لا تطبق في جميع القبة لازم علم المتبادر
تدعى ويجب عليه كل الاجر الاجر للحل والحقان للزيادة عا به
واقاد بالزيادة اثرا من جنس المسمى فلو من غيره ضمن الكل كما
لو حمل المسمى وحده ثم حمل عليها الزيادة وحدها قال ولم يتوضوا
للاجر اذا سلمت لظهور وجوب المسمى فقط وان حمل المسمى لانه
متاخر الغصب لا تضمن عندنا ومنه عليه حكم المكارى في طريقه كانه
وضمن بغيره وكيفية الجاهل لتفقيه الاذن بالسلمة حتى لو ملك
التصغير بغيره الاب او الوصي للتأديب ضمن لو وقع بزرع وتوكل
وقال لا يضمنان بالمتعارف وفي العاقبة عن التهمة الاجر رجوع الاما
لقولنا لا يضمن بغيره اتفاقا وكذا ههنا الهداية ان للمستأجر
للاذن العرفي اما ضربه وادبه نفس فقال في القبة عن الية
حقيقة ربح لا يضر بها اصلا ويحاصم فيما زاد على التأديب وضمن
بزرع السرقة ووقع الا كفاف سواء وكف بثلث او لا وبالكرام
بما لا يسره هذا الممار بمنزلة جميع قيمته ولو بثلث او اسره بمكان
الا كفاف لا يضمن الا اذا زاد وزنا فيضمن كسائر ارباب المكنون
لو استأجر بغيره بغيره فالحكم بالجمام لا يلزم مثلا وكذا لو ابدل لان
الممار لا يختلف بالجمام وغيره عا به او سلك طريقا غير ما عينه
المالك وتفاوتا بعدا او وعرا او خوفه بحيث لا يسلكه الناس
ابن كمال او حمله في اليد اذا اقيده بالبر مطلقا سلكه الناس او لا
لحقه اليد فلو لم يقيد بالبر لا ضمان وان بلغ المنزل فله الاجر لحصول
المقصود وضمن بزرع رطبة وقد امر بالبر ما نقص من الارض
لان الرطبة اضر من البر ولا اجر لانه عا به الا فيما استثنى كما
سبحي في بزرع الاضرب بالاكل ضررا لا يضمن ويجب الاجر
وضمن بخباطة جبا و امر بتقيص قيمته ثوبه وله ان يصاحب
الثوب اخذ القبا وودعوا بوجه مثلا لا يجاوز المسمى كما هو حكم الاجارة
الفاسدة وكذا اذا خا ط سر او بل وقد امر بالقبا فان الحكم
كذلك في الاجرة ختقيد الدار بالقبا اتفاقا وضمن بصيف

كما في

اصفر وقد امر باجره قيمة ثوب ابيض وان شاء المالك اقله
واخطا ما زاد الصبغ فيه ولا اجر له ولو صبغ روبا ان لم يكن
الصبغ فاحشا لا يضمن الصباغ وان كان فاحشا عند اهل
خند يضمن قيمة ثوب ابيض خلاصه **فروع** قال للثبنا او قطع طول
وعرضه وكذا نجاءنا فحشا ان قد را صبيح وكفه يحرقوا وان اكثر
ضمنه قال ان كفاه فحشا فاقطعه بدهم وخطه فقطعه ثم قال
لا يكفيك لا يضمن ثوب الخمال في مقاراة ولم ير تخل حتى في المال
بسرقة او مطر ضمن لو اسرفه والمطر عا به خلاصه وفي الاشياء
استقلال بزرع في السوق يبيع متاعه فطلب منه اجره بالعبارة
لعا دتهم وكذا لو ادخل رجلا في حانوته ليعمل له وفي الدرد ووقع غلامه
او ابنته في حانوته كذا البيهقي الشذوذ وشرط عليه كل شهر كذا اجازو
لو لم يشترها فبعضه التعلية طلب كل من المعلم والمولى اجر من الاجر
اعبر عرف البلدة في ذلك العيل وفيها استأجر دابة الى موضع
نجاء وزبها الى اخر ثم عاد الى الاول فغفلت ضمن مطلقا في الاجر
كما في العاديات وهو قولها واليه رجوع الامام كما في جميع الفتاوى
وفي حقه خوفا المكارى فزرعه واحدا الميل لحد الاول لا اجر له ويشغى
ان يجبر على الاعادة وحده ووقع ابر سبها الى صباغ ليصبغه بكنا
ثم قال لا تصبغه وروى على قلم يروى ثم ملك لا ضمان وفيه سئل
طاهر الدين عن استأجر رجلا ليعمل له في القبة فلما فرغ من العمل
وامتنع بسبب اهل الاجر قال لا استأجر دابة ليعمل كذا فرفضت
فحملها وروى اهل المستكرى الرجوع كحقتة قال لا لانه رضى بذلك
استأجر رحي فمعه الجيران عن الطحن لتو اذن البناء وحكم القاض
بمنعه اهل السقيا حصص مدة المنع قال لا عالم بمنوحا من الطحن
استأجر حاما سنة ففرق مدة اهل يجب كل الاجر قال انما يجب بقدر
ما كان مستقفا وفي الوهبانية ويسقيا في وقت العارة امراة
لو انزل بعض الدار فاردم يكرز وخالف في قدر العارة امراة
يقدم فيها قوله لا المعة **قلت** ومقاده رجوع المستأجر بانيات

على الموجب بحجج الامم الاتي تنور وبالوعة فلا بد من شرط الرجوع
عليه ولو خرجت الارض من كل الوجوه لا تنفس في مالم يفسخ
المستاجر بحجة الموجب هو الاجر واذا ثبت لا خيار له في سكنه
لا يجب الاجر قال ابن السخنة **قلت** وفي نفقة نظره وعلل اريد
المسمى اما اجرة المثل او حصة العروة فلما مانع من لزومه فقام
وسبغ في فسخها ما يفيد فتيته استأجر حاما ونهط حقايرة
شهر للعطلة فان شرط حطه فذر العطلة في جزاء اجرة السبغ
السبحان في زماننا يجب ان يكون علم رب الدين خزانة الفتاوى
انقضت مدة الاجارة ورب الدار عاب فكس المستأجر بعد ذلك
سنة لا يلزمه الكرا هذه السنة لانه لم يكن على وجه الاجارة
وكذلك لو انقضت المدة والمستأجر عاب والدان في يد امرأته لان
المرأة لم تكن باجرا داره كل شهر كذا فكل الفسخ عند تمام
الشهر فلو عاب المستأجر قبل تمام الشهر وترك زوجته ومساء
فترأ لم يكن للاجر الفسخ فهو المرأة لانها ليست بنحيم والجد اجارة
لا قبل تمام الشهر فاذا تم تنفس في الاولى فتنفذ الثانية فيخرج منها
المرأة وتسلم للثانية **باب** الاجارة الفا سدة الفاسد
من العقود ما كان مشروعا باصله ووجوهه والباطل عا ليس
مشروعا اصلا لا باصلا ولا بوصفه وحكم الاول وهو الفا سد وجوه
اجر المثل بالاستعمال لو اتمى ماله ما ابرح كمال بخلاف الثاني وهو الباطل
فانه لا اجر فيه بالاستعمال حقايق ولا تملك المانعة في الاجارة الفا
بالقبض بخلاف البيع الفا سدة فان المبيع يملك فيه بالقبض
بخلاف فاسد الاجارة حتى لو قبض المستأجر لم يملك يوجر
ولو اوجر با وجب اجر المثل ولا يكون غاصبا ولا اول نقض الثانية
بمحرره في الخلاصة وفي الاشياء المستأجر فاسد الواجب حجب
وسبغ نفد الاجارة بالشرط المانع لمقتضى العقد فكل ما
اخذ البيوع مما ينفد كالجالة ما جورا و اجرة او مدة او عمل
وكشرط طعام عبيد وعاف دابة ومرة دار او مقارها وعشر

او خراج ومونة ردا شياه وتنفذ اذ به بالشيوع بان
يوجر نصيبا من داره او نصيبه من دار مشتركة من غير شريك
او من احد شريكه انفع الوسائل وعما ديه في الفصل الثامن
واجترز بالاصل عن الطار من فلا ينفذ على الطار كل اجر
الكل ثم فسخ في البعض او اجر الواحد فاش احدها او احدهما
بالعكس وهو الجيلة في اجارة المشاع كما لو قضي كجازه الا اذا
اجر كل نصيبه او بعضه من شريكه فيجوز وجوده لكل حال وعليه
الفتوى في بيعه ويجوز معزنا للمنفذ لكن رده العلامة فاسم في تحي
بان مانع المنفعة مثا فيقول القابل فلا يقول عليه **قلت** وفيه ايراد
لواجر مشاعا يحتمل القسمة فقسيم وسلم جاز لزو ال المانع
ولو ابرط الحاكم ثم قسم وسلم لم يجز وتنفذ بجها له المسمى
كله او بعضه كسمية ثوب او دابة او مائة درهم على ان يرمها
المستأجر لصيرة الرمة من الاجارة فيصير الاجر شيئا ولا ينفذ
بعد التسمية اصلا او بتسمية ثمر او خمر برقان فسد
بالاجتر من بجها له المسمى او عدم التسمية وجب اجر المثل بعينه الواسط
منه لا بالتكليف بل باستيفاء المنفعة حقيقة كما مر بالفا مبالغ
لعدم ما يرجع اليه ولا ينقص عن المسمى الا انفسد بها بل بالشرط
او الشيوع مع العلم بالمسمى لم يزد اجر المثل على المسمى رضاءها به
وينقص عنه لفق التسمية واستثنى الزيلعي ماله استأجر دارا
علم ان لا يسكنها فسد ويجب ان سكنها اجر المثل بالفا مبالغ
حمله في البيع على ما اذا جهل المسمى لكن ارجع في قاضيان في شره
الحاج مع الجهالة المسمى فانهم وعلى كل حال فلا استثناء فتيته **قلت**
ويستثنى استثناء الوصف لان العاجب فيه اجر المثل بالفا مبالغ
فتأمل فان اجر دارة تقرب على جهالة المسمى بعد جهول سكن
مدة ولم ينفذ فعليه المدة اجر المثل بالفا مبالغ وتنفس في الباقي من
المدة اجر حاته لكل شهر كذا اجر في واحد فقط ونفد الباقي
من المدة لجأ لنها والاصل انه متى دخل كل فيما لا يعرف ثمرها تعين

أولاه وإذا تم الشهر فنكح فسخا بشرط حضور الآخر لانهما والعقد صحيح
وفي كل شهر سكن في اوله وهو الليلة الاولى ويومها عرفا وبه
يفتح في العقد فيه اية وليس للمزوج اخراجه حتى ينقضي الا بعذر
كما لو عجل اجرة شهرين فكثر لكونه كالسنة فيبقى الا ان يسمى الكحل اى
جملة شهر معلومة فيسحق لزوال المانع واذا آجروا سنة كذا حج وان
لم يسمى اجر كل شهر وتقسيم سنوية واول المدة مسمى ان يسمى والافوقت
العقد هو اولها فان كان العقد حين يرسل بنهم ففتح اى يصير الحال و
المراد اليوم الاول من الشهر ثم في اعتبر الالهة والا فالايام كل شهر
ثلاثون وقالية الا ول بالايام والباقي بالالهة استاجر عبدا باجر معلوم
ويطعمه لم يجز لانه بعوض الاجر كما مروج اجارة الخيل لانه
عليه الصلوة والسلام دخل حمام الجيفة واللعوف وقال عليه الصلوة
والسلام ما رآه المؤمنون حسنا فهو عند الله حسن **قلت**
واللعوف وقفه على ابن مسعود كما ذكره ابن جبر وجاز بناؤه
للرجال والنساء وهو الصحيح الى جبه بل حاجتهم اكثر لكثرة اسباب
اعتقادهن وكرهه عثمان فحول على ما فيه كشف عورة زينة وفي حكم
الاشباه وبكرهه لا يدخل الحمام في قول مقييل الا ليرضيه او نفق والمفيدة
ان لا كراهية مطلقا **قلت** وفي زماننا لا شك في الكراهية لتحقيق
كشف العورة وقد مر في النفقة والحي لان عليه الصلوة والسلام
اجتمعت واعطى اجرة وحديث النبي عن كسبه منون والطير كسبه
فهذا المرفعة باجر معلوم تتفاضل الناس بخلاف بقية الحيوانات
لعدم التفارق وكذا يطعمها ما وكسوتها ولها الوسط وهذا عند
الامام لجريان العادة بالتوسعة على الطير شفقة على الولد
وللزوج ان يطعمه خلافا لما لك لانى بينا المساجد لانه ملكه فلا
يدخله الا باذنه والزوج له في كسبه طاهر اى معلوم بغير الاقاربتين
مطلقا شأنه اجارته او لا في الاجر ولو عجز طاهر بان علمه باقراره
لا يفسخ لان قولها لا يقبل في حق المساجد والمساجد فسخا
كجبا ومرضا ونجورا بنينا ونحو ذلك من الاعذار الكفرة

لانه لا يصبي ولو مات الصبي او الطير انتقضت الاجارة ولو مات
لا وعليه غسل الصبي ونيا به واصلاح طعامه وودته بفتح الدال
اى عليه بالدين للعرف وهو معتبر فيما لا نص فيه لا يلزم ما نحن شئ
من ذلك وما ذكره محمد من ان الدين والركان عليها فعادة اهل
الكوفة ومما ياتي منه واية عملا على ابيه ان لم يكن له للصغير مال
والافقي ماله لانه كالنفقة فاذا ارضعت بلبس شاة او غداة
يطعمه ومضت المدة لا اجر له لان الصبي ان المعقود عليه هو الارض
والربة لا اللبن والتفدية عنه به بخلاف ما لو وقعت الرخا ومما
ارضعت او استأجرت من ارضعت حيث تسحق الاجرة الا اذا اشترط
ارضاعا الاصح على الاصح شاة بلية عن الذخيرة ولو اوجرت نفقا
لذلك لقوم اخرين ولم يعلم الا ولون فارضعتها وفرغت امنت ولا اجر
كاملا على الفريقين لشبهها بالاجير الخاص والمشارك وعامة في
العناية لا تصح الاجارة لعيسى وهو نزوه على الناس ولا لاجل
المعاصي مثل الفنا والنور والملاهي ولو اخذ بلا شرط بقاء ولا لاجل
الطاعات مثل الاذان والجمعة والامامة وتعليم القرآن والنفقة
يفتح النكاح بمجرد تعليم القرآن والنفقة والامامة والاذان
بجبر المساجد على دفع ما قيل فيجب المسبى بعقد واجر المثل اذا لم يذكر
مدة شهر وسبانية من الشراكة هو كجسب به يفتح ويجبر على دفع
الحلوة المرسومة هي ما يهدي للمعلم على رؤس بعض سور القرآن
سميت بالان العادة اهداء الخلاوي ولو دفع غزلا او خريرا لم يجز
بنصفه الا بنصف الغزال او استأجر بغيره ليجل طعامه ببعضه او
لغيره ليطحن به ببعضه وتقبله في الكحل لانه استأجره
بجزء من عمله والاصل في ذلك تربية عليه الصلوة والسلام عن
تفريق الطمان وقدمناه في بيع الوفا والحملة ان يفرز الاجر والا
او يسمى تفريقا بلا تعيين ثم يقطعه تفريقا منه فيجوز ولو استأجر
ليجمل بنصف هذا الطعام بنصفه الا فلا اجر له اصلا لغيره
شركا وما استشكله الزبلي اجاب عنه المصنف قال وصرحوا بان

ولأنه النص لا يعموم إلا فلا يخص عن شئ بالعرف كما زعم
مشايخنا **أ**واسا جواز البيع كذا الفقير وقيل اليوم
بدرهم قد عند الامام لم يجمع بين العلم الوقت ولا ترجيح لأحدهما
فينقض للمنازعة حتى لو قال في اليوم أو على أن تفرغ منه اليوم جازت
اجتماعا ورضا بشرط أن ينهيا أي يحترما مرتين أو يكررا انما رتبنا النسخ
أو سرقيها لبقا، **أ**ثم هذه الأقوال لرب الأرض فلو لم يبق لم تفد أو
بشرط أن يزرعها بزيادة الأرض التي لا يجزى أن الجبس بانفراد
يحكم **أ**نا وقوله شدت جواب الشرط وهو قوله ولو وقع الخ و
صحته لو استأجرنا على أن يكررها أو يزرعها أو يبيعها ويوزعها
لأنه شرط يقتضي العقد ولو استأجره لغيره لغيره لغيره لغيره
لأنه لا يعمل شيئا يشترطه إلا ويقع بعضه لنقض فلا يستحق الاجرة
استأجره من المهر من مائة مائة لا أجر لنفعه ملكه وفي جواب
الفتاوى لو استأجرنا حيا فدخل المورع بعضه فأنه المأجور لا أجر
عليه لأنه يسترد بعض المعقود عليه وهو منفعة المأجور في المدة و
لا يستحق شئ من الأجرة لأنه ليس معلوم استأجرنا حيا ولم يذكر
أن يزرعها أو يبيعها فشدت **أ**لا أنه يعلم بخلاف الدار لو وقع
على السكنى كما مر وإذا شدت فزرعها فمضى الاجل عاد وحيها
فله المسمى استأجرنا وكذا لو لم يمس الاجل لا ارتفاع المأجور بالزراعة
قبل تمام العقد **ق**لوهذا في قوله فمضى الاجل كذا في حان
في شرطه الجامع لكان أول وان استأجرنا إلى بغداد ولم يسم
نحو المعتاد فهلك المأجور لم يضمن لفساد الاجارة فالعين امانة كما
في التخييل فان بلغ فلا يسمى كما مر في الزراعة وان تنازعا قبل
الزراعة في مسألة الزراعة أو المجرى في مسئلتنا منسخت الاجارة
دفعها للفساد تقبلا بعد استأجرنا دابة ثم جحد الاجارة في بعض
الطريق وجب عليه اجرة ما ركب قبل الانكسار ولا يجب كما بعده
عند ابرهوسف لأنه لا يجوز حصارا حيا والاجر والفتاوى لا يجتمعان
وعند محمد يجب المسمى في ركائنه لا قول الامام وفي الاشباه قصر

الثوب

78
الثوب المجود فان قبله فلا الاجر والالا وكذا الصباغ والنفث
اجارة المنفعة يجوز اذا اختلفا جفت كما سئلنا رسكنه دار
بزيادة ارض واذا اتفقا لا يجوز كاجارة السكنى بالسكنى و
اللبس باللبس والركوب بالركوب وكذا ذلك لما تقرر ان
اللبس بانفراده يحكم **أ**نا فيجب اجرة المثل باستيفاء النفع
كما مر في العقد استأجره ليعبده او يخدمه او يخدمه فان وقت
لذلك وقتا جاز ذلك والالا ولو لم يوقت وعين المصنفه الا
عين المصنفه وهو المصنف ملكه فيجوز مجبى وبه يفتى **ق**لوهذا
استأجر امرأته لتخبز له خبزا لا تاكل من خبزها ولا يبيع جاز حير فيه اجرة
دارا لزوجها فكنها فلا اجرة خائنه واشباه **ق**لوهذا لمن في
حاشيتها تنوير البصائر عن المضمرات مؤننا للكبرى قال فاضينا
هنا الفتوى على الصحة لتبقيته في السكنى وجاز اجارة الماشطة
لتميز العروس ان ذكر العمل والمدة بزيادة جاز اجارة القناة
والنهر مع الماء به يفتى لعموم البلوى **ب** **ق**لوهذا الاجل الاجارة
على ضربين مشترك وحاص فالاول من يعمل لاهل واحد كالحنيط
وكحوله او يعمل لاهل علة موقت كان استأجره للحنيطة في بيته غير
مقيد بمدة كان اجرا مشتركا وان لم يعمل لغيره او موقفا بلا
تخصيص كان استأجره لرعي غنمه شهرا بدرهم كان مشتركا الا
ان يقول ولا ترعى غنم غنمي وسيتخى وفي جواب الفتاوى استأجر
حائلا لينسج ثوبا ثم اجر الى بكل نصف من آخر لينسج حيا العقدين
لان المعقود على العمل لا المنفعة ولا يستحق المسمى الاجر حتى
يعمل كالمقصور وكحوله كفتال وحال وسلاح ودلال وله خيار الرجوع
في كل عمل بخلافه بخلاف المحل مجبى ولا يضمن او ميا مطلقا ولا
مستأجرا ملك بلا عمل وقيل بصلاحه على نصف قيمته ويجبر عليه اجرة
بحسب به ان ضمنه في مكان كسره والجماع وكحوله ان جاوز العقد
ضمن الزيادة ما لم يهلك فيه ضمن نصف دية النفس ففي قطع
الحائلا الحنفية الدية ان يرى ونصفها ان مات لموته بغيره

ما ذون فيه وغير ما ذون ولا يضمن ما هلك في يده وان
 شرط عليه الضمان لان شرط الضمان باصل كالمودع وبه يقتضيه كفا
 عامة المقبضات وبه يبرهن اصحاب المتون فكان هو المذهب خلافاً
 لاشباهه وافق المتأخرين بالتصريح على نصف القيمة وقيل ان الاجر
 مطلق لا يضمن وان بخلافه يضمن وان مستور الحال يوم التصريح
 عماديه **قلت** وهل يجبر عليه حرره في تنفير البصائر نعم كمن تمت مدته
 في وسط البهر او البرية يبقى الاجارة بالجبر ويضمن ما هلك
 به كخبر بق الثوب من دقة وزايق الحال وغرق السفينة من
 مدة جاوز المعتاد اذ لا بخلاف الجحيم ونحوه كما يابى عماديه والفر
 في الدرر وغيره على خلاف ما يخبر صدره بغيره فامل لكن قول
 القاسمي قول صدره بغيره فتمت وفي المينة هذا اذ لم يكن رب
 المتاع او وكيله في السفينة فانه لا يضمن اذ لم يتجاوز المعتاد
 لانه محل العمل غير مسلم اليه فيها حمل رب المتاع متاعه على الدابة وبركها
 فاقها المكاري فغرت وفدت المتاع لا يضمن اجماعاً **قلت**
 وقد منعت الاشياء معزاة للزبلي ان الوديعه باجر مضمونة فليحفظ
 ولا يضمن به بئر او مطلقاً عن غرق في السفينة او سقوط عن
 الدابة وان كان يسوفه او قوده لان الادمي لا يضمن بالتفقد بل
 بالجناية ولا جناية لاذ فيه وان انكسر في الطريق ان شاء الله
 ضمن الحال وهذا يضمنه في مكان حمله ولا اجرا وفي موضع الكس
 واجره بحسب ما به وهذا الواكك بضمه والابان زحم
 الناس فانكسر فلا ضمان خلافاً لهما ولا ضمان على حجام وزناخ
 اى بيطار وخصا ولم يجاوز الموضع المعتاد فان جاوز المعتاد
 ضمن الزيادة كلها اذ الم يملك المجني عليه وان هلك ضمن بنصف دية
 النفس تلقاها ما ذون فيه وغير ما ذون فيه فينصف ثم فرع عليه
 بقوله فلو قطع الختان الخشفة ويرى المقطوع تجب عليه دية كاملة
 لانه لما برئ كان عليه ضمان الخشفة وهي عضو كامل كاللسان
 وان مات فلو اوجب عليه نصفه لم يحصل تلف النفس بتفصيلين

٦٩
 احدها ما ذون فيه وهو قطع الجملدة والاخر غير ما ذون فيه
 وهو قطع الخشفة فيضمن النصف ولو شرط الجحيم ونحوه العمل
 على وجه لا يبرئ لا يبرئ لانه ليس في وسعه الا اذا فعل غير المعتاد
 فيضمن عماديه وفيما سئل صاحب المحيط عن قصاص قال له علام
 اقصدين فقصده قصاصاً معناه اذ مات بسببه قال تجب دية الحر
 وقيمة العبد على عاقلة القصاص دلالة خطأه وسئل عن قصص
 ثانياً وتركه حتى مات من السيلان قال يجب القصاص والثاني
 وهو الا جبراً الى حق ويسمى اجبر وحو هو من يعمل لواحد عملاً
 موقفاً بالتخصيص ويستحق الاجر تبليغ نفسه في المدة وان
 لم يعمل كمن استودع شراً للخدمة او شراً الرعي الغنم المسمى
 باجره مسمى بخلاف ما لو اقر المدة بان استأجره للرعي شراً حيث
 يكون مشتركاً الا اذا شرط ان لا يخدم غيره ولا يرعى لغيره فبكونه
 خاصاً وتحقيقه في الدرر وليست له ان يعمل لغيره ولو عمل نقص
 من اجرة بقدر ما عمل فمات في النوازل وان هلك في المدة نصف الغنم
 او اكثر من نصفه فله الاجرة كاملة ما دام يرعى منها شيئاً لما مر
 ان المعتود عليه تبليغ نفسه حيوانه وطاره لتفصيل بقا الاجرة
 لو هلك كلها وبه صرح في العماديه ولا يضمن ما هلك في يده او بعلمه
 كخبر بق الثوب من دقة الا اذا تعدى الفاد فيضمن كالمودع
 ثم خرج هذا الاصل بقوله فلا ضمان على طير في جبي ضلع في
 يدك او سرق ما عليه من الخلي كونهما اجبر وحو وكذا الا ضمان على
 حارس السوق وحافظ الخان وحجج ترديد الاجر بالترديد في العمل
 كان خطئته فارسياً فبدرهم او رومياً فبدرهمين وزمانه
 في الاول كذا بخط المعص لم يشرحه وسيفيه قال شيخنا الرضوي
 ومعناه يكجز في اليوم الاول دون الثاني كان خطئته اليوم فبدرهم
 او غداً فبنصفه ومكانه كان سكنت هذه فبدرهم او هذه
 فبدرهمين والعامل كان سكنت عطاراً فبدرهم او حماراً فبدرهمين
 والساقية كان ذبيت للكوقة فبدرهم او للبصرة فبدرهمين

والجمل كان حلت شعرا فهدرهم او برا فهدرهم وكذا الو
خيرة بين ثلاثة اشياء او لو بين اربعة لم يتجزأ في البيع و
يجب ابر ما وجد الا في تجزئة الزمان فيجب تجزأ طئه في الاول ما سمي وفي
الفدا ابر مثل لانه او على ورهم ولو خاض بعد غدا لانه او على نصف
ورهم وفيه خلافا بين المتأخرين انهم كانوا عجارة الدرهم
او كانوا في الدار ساجرة واحترقا بعض بيو الجيرة او الدار را
ضمان عليه مطلقا سواء بين باذن رب الدار او لا الا ان ساجرة
ما يصنع الناس في وضعه وابها وانحرنا رايه قد مثلنا في النور
والكانون استأجر صارا افضل عن الطريق ان علم انه لا يجد بعد
الطلب لا يضمن كذا راع ندم من فطيف شاة فحاذ على ابياتي الهلاك
ان يتعربا لانه اما ترك الحفظ بقدر فلا يضمن كذا في النود بعة حالة
الفرق وقال ان كان الراعي مشتركا ضمن ولو خطا الغنم ان امكنه
التجيز لا يضمن والقول له في تعيين الدواب انها لفلان وان لم يمكنه
ضمن قيمتها يوم الخطا والقول له في قدر القيمة عاوية وليس العاوية
ينزى على شيء منها بلا اذن ربها فانه فعل فغلبت ضمن وان نزي بلا
فقد فلا ضمان جوهره ولا ياب فر بعد استأجره لخدمته متفق
الا بشرط لان الشراط ملك عليك ام لك وكذا لو عرف بالسفر
لان الموقوف كالمشروط بخلاف العبد الموصى بخدمته فان كان بائرا
به مطلقا لان موثقه عليه لو سافر استأجره فملك ضمن قيمته
لان غاصب ولا ابر عليه ان سلم لان الابر والاضمان لا يجتمعان وعند
الشافعي له ابر المثل ولا يبره مستأجر من عبده او من نحره ابره
اليه لاجل عمله لعمروا بعد الفرائض صحبة استحقاق ولا يضمن غاصب
عبده ما اكل الفا صلب من ابره الذي ابره بغيره به لعدم تقومه عند
اير كما لا يضمن اتفاقا لو ابره الفا صلب لان الابر له لا مال له
وجاز للعبه قبضه لو ابره نفق لا لو ابره المولى الا بوكالة لانه لا يملك
عنايه فلو وجد مولاه غايه في يده اخذها لبيها ملكه كسرق بعد
الغسله استأجر عبدا شهرين شهر باربعة وشهرين شح على

الترتيب المذكور حتى لو عمل في الاول فقط فله اربعة وبك
خنة اختلفوا الاجر والمستأجر في اياق العبد او مرضه او
جوى ماء الرضى ماء الرضى حكم الحال فيكون القول قول من شهد له
الحال مع يمينه كما يحكم الحال كولو باع شجرة ثم اشتراها ببيع
اي الثمر معا اي الشجرة فالقول قول من في يده الثمر والاصل ان القول
لمن يشهد له الظاهر وفي الخلاصة انقطع ماء الرضى سقط من الاجر
بحسبه ولو عاد عادت ولو اختلفا في قدر الانقطاع فالقول
للمستأجر ولو في نفق حكم الحال والقول قول رب الثوب بيمينه في
القبض والقبض والحرة والصفرة وكذا في الاجر وعدمه وقال ابو يوسف
ان كان الصانع معاملة فله الاجر والاضمان وقيل اي وقال محمد ان كان
الصانع معروفا بهذه الصنفه بالاجر وقيام حالها اي بهذه الصنفه
كان القول قوله بشرط ان الظاهر والاعلاوية بغيره زيل في هذا
بعد العمل ما قبله فيشترط ان اختياره فعل الاجر في كل الصنفه
بضاف لاسمائه فما اتلفه يضمنه الاستاذ اختياره بغيره ما لم يتعد
فيضمنه عاوية وفي الاشياء او عن نازل النياز وداخل الخيام
وساكن المعدل لا يضمنه لال الغصب لم يصدق والاجر واجب قلت
فكذلك حال اليتيم على المفق به فتمتبه وفيما الاجرة لا رضى كالحجر ابر على
المعتمدة فاذا استأجره للزراعة فاصطلم الزرع اثم وجب منه
لما قبل الاضطلام وسقط ما بعده قلت وهو ما اعتمد في
الولو الجدية لكن جزم في الخيانة بمرأية عدم سقوطها في حيث
قال اصحاب الزرع اثم فملك او غرق ولم يثبت لزوم الاجر لانه قد
زرع ولو غرق قبل ان يزرع فلا ابر عليه باب فسخ
الاجارة بفسخه بالقضاء او الرضا بخياره طرؤية كالمبيع خلافا
للشافعي وبخياره يجب حاصل قبل العقد او بعده بعد القبض او
قبل قبض النفق به صفة يجب كخيار الدار وانقطاع ماء الرضى
وانقطاع ماء الارض وكذا لو كانت تسقي بآب السماء فانقطع المطر
فلا ابر حائنه اياها لم تنقضي على الاصح كما مر وفي الجوهرة لو جاء من

الماء ما يزرع بعضا فاستاجر بالجنان شاة فسيح الاجارة كلها
 او ترك ودفع بجواب ما روى فيها وفي الولو الجنية لو استاجر
 بعينه شرا فاقطعها والزرع على وجه لا يجرى فله الخيار وان انقطع
 قليلا قليلا ويرجى منه الشئ فلا جبر واجب وفي لسان الحكم استاجر
 حيا ما في قرية ففروا ورحلوا سقطوا الا جرة عند وان نفر بعض
 الناس لا يسقطوا الجبر او يخل عطف على نفوت به اي بالنفع
 بحيث ينتفع به في الجملة كمرض العبد وبيع الدابة اي قرحتها وسقوط
 سابط دار وفي التبديل لو انقطع ماء الرعي والبيت مما ينتفع به بغير
 الطين فعليه من الاجرة وبجسته لبقا بعض المعقود عليه فاذا استوفاه
 لزمنه حصته فان لم يخل العيب به او ازاله الموجب او انتفع بالخل سقط
 خياره لزوال السبب وعارية الدار استاجرة وتطهيرها واصلاحها
 الميزاب وما كان من البناء على ربح الدار وكذا اكل ما يخل بالسكن فان
 لم صاحبه ان يفعل كما للمستاجر ان يخرج منها الا ان يكون المستاجر
 استاجرا به ان كان قد اذاع الرضا به بالقبول واصلاحه بغير الاذن والبالوعة
 والمخرج على صاحب الدار لكن لا يجبر على اصلاح ملكه فان فعله
 المستاجر فهو مبيع وله ان يخرج ان لم يرضه فان اذاعا كما مر وفي
 الجوهرة وله ان ينفر بالفسخ بلا قضاء ولو استاجر دارين فسقطت
 او تعينت احدهما فلا تركها لو عقد عليها صفق **قلت** وفي حاشية
 الاشباه معنى للزمانية ان العذر ظاهر او ينفر وان مشتملا لا ينفر و
 هو ان حج وبعد عطف على بخيار شرط لزوم ضرر لم يستحق بالعقد ان
 يبقى العقد كما في سكون ضرر استوجبه لقله وموت عرس او اختلاعا
 استوجبه طلبا في الطين والبيت وبعد لزوم دين سواء كان ثابا بغيره
 من الناس او بيان او بينة او اقرار والى حال لا ماله غيره الى استاجر
 لانه يجبر فينظر الا اذا كانت الاجرة المحجلة تستغرق قيمته
 اشباهه وبعد اخلاص مستاجر وكان لبيته وبعد اخلاص حياته
 يعمل بآله لا يبرئ استاجر عبدا يخط فترك عمله وبعد ربه امكنه
 دابة من سفر ولو في نصف طريقه فله نصف الاجر ان استوبا

صعوبة وشهولة والا فبقدره شره ووجاهته وحاشية
 بخلاف بداء المكاري فانه ليس بعذر اذ يمكنه ارسال اجرة وفي
 الملتقى ولو مرض منه عذر في رواية الكرخي ورواية الاصل
قلت وبالاول يفتي ثم قال ولو استاجر وكان العمل الجناطة
 فتركه لعمل اخر فغدر وكذا لو استاجر عقارا ثم اراد السفر انتهى
 وفي القرستان سفر مستاجر وارسله كخ عذر ووجه سفر موجبا
 ولو اختلفا فالقول للمستاجر فيختلف بانه عزم على السفر وفي
 الولو الجنية كونه عن صنعة الى عذر رواه لم يفسح حيث لم
 يمكنه ان يتفاداه فيه وفي الاشباه لا يلزم المكاري ان يذهب معها
 لا ارسال عقار وانما يجب الا جبر بتخليتها وبخلاف ترك جناطة
 مستاجر عبدا يخط يعمل متعلق بترك في العرف لا مكان الجمع وبخلاف
 بيع ما جرة فانه اية ليس بعذر بدون الحقوق ومن كما مر ويوقف
 بيعة الا انقضاء حدتها هو المختار لكونه لو قضى بجوازه نفذ وتما
 في شره الوهبانية وفيه من الزمانية لبيعة الاجر المستاجر فاراد
 المستاجر ان يفسخ بيعة لا يملك هو الصحيح ولو باع الراهن الرهن
 للمرته من فسخه وتنفسه بلا حاجة الى الفسخ بموت عاقدين عندنا لا
 بكنونه مطلقا عقدا لنفس الضرورة كونه في طريق ملكه ولا حاكم
 في الطريق فسبق الى ملكه غير فسخ الامر القاض ليفعل الا حيا فهو
 لو امينا او يبيع بالقيمة ويدفع له اجرة الا باب ان يبرهن على دفعها
 وتقبل البيعة منها بلا ضم لانه يريد ان يخذ من ثمنها في يده اشباه
 وفي الحاشية استاجر دارا او حاما او رصفا شرا فسكن شهرين
 هل يلزمه اجرة الشهر الثاني ان معد الاستقلال نعم **والا** لا يفتي **قلت**
 فكذا الوقف وما بالبيت وكذا الوفاقاه المالك وطالبه بالاجرة فكن
 يلزمه الاجر بكنهه بعده ولو سكن المستاجر بعد موت الموجر
 هل يلزمه اجرة ذلك قبل نومه لمضيه على الاجارة وقبل هو كما سئل
 الاول ويشيعي ان لا يظهر الانفاد فيهما لم يطالبه الوارث
 بالتفريق او بالترام اجرة اخرى لو معد الاستقلال لانه فصل مجتهد فيه هل

احد

يلزم المسمى أو أجزائه المثل ظاهر القنية الثاني ونماه في شرح الوصية
 وفي المنيمة مات أحدهما والزرع بقول بقول العقد بالمسمى حتى يدرك
 وبعد المدة بأجزائه المثل وفي جامع الفصولين لو رضى الوارث وهو
 كبير بقاء الأجارة ورضى به المستأجر جاز انتهى أي فيجعل الرضا بالبقاء
 انشا عقد الأجارة بالتعاطي فتأمل وفي حاشية الأشياء المستأجرة
 والمرجع والمسمى أحقا بالعين من سائر القوما ولو العقد صحيحا
 لو فاسد فأسوة القوما ويلحقه فان عقد الغير لا تنفسه كوكيل أي
 بالأجارة وأما الكيل بالاستجارة إذا مات تبطل الأجارة لأن التكليف
 بالاستجارة كوكيل بشره أو ما يقع فصار كالتوكيل بشره أو الأعيان
 فيصير مستأجر النفس ثم يصير موكلا للموكل فهو معنى قولنا أن الكيل
 بالاستجارة بمنزلة المالك كذا نقله المصنف عن الذخيرة قلت ومثل في
 شرحه الجوهري والبرازية والعمادية ثم قال المصنف قلت هذا مستقيم على ما ذكره
 الكرخي من أن المالك يثبت للوكيل ثم ينتقل إلى الموكل وأما على ما قاله أبو
 ظاهر من أنه يثبت للموكل ابتداء وبه جزم في الأكثر وهو الأصح كما في البحر فلا
 يستقيم والدعا علم انتهى قلت وتعليقه شيخنا عليه ما ذكره
 الكرخي أيضا لا تقا قهرهم على عدم عتق قريب الكيل لأن ملكه غير مستقر
 والموجب للعتق والنف والمالك مستقر ثم قال في الأصل أن الأصح أن
 الأجارة لا تنفس بموت المستأجر والنقل به بتفويض انتهى الله أعلم
 ووصى وأب وجد وقاض ومتولى الوقف إذا كان متوليا وقف
 خاص به وجميع علقته كما في وقف الأشباه مغزا للوصاية فإن أطلق
 المتون بخلافه قلت وبأطلاق المتون أفتى قاضي الهمدانية فكان هو
 المذهب المعتمد قال ابن المصنف في حاشيته على الأشباه ولذا قال في الأشباه
 بعد أربع ورقات لا تنفس الأجارة بموت متولى الوقف لأن مستلزمين
 ما إذا أجزأ الواقف ثم ارتد ثم مات لبطالان الوقف برودة وفيها إذا
 أجزأ أرضه ثم وقفها على معين ثم مات تنفسه وفي فتاوى ابن النجيم
 إذا أجزأ الواقف ثم مات فاجاب لا تنفس الأجارة في الوقف بموت
 الموكل والمستأجر كذا رأيت في عدة منسوخة لكنه مخالف لما في الأجارة فتاوى

قارن الهداية فتنبه وفيها أيضا لا تنفس بموت المتولى ولو العقد بمؤدة
 فتنبه وفي القفيض الواقف لو أجزأ الوقف بنفسه ثم مات ففي الأشباه
 لا تبطل لأنه أجزأ غيره ومثله في البرازية وفي الساجية وحكم قول القاضي
 والمقولا كالموت فلا تنفسه وتنفسه أيضا بموت أحد متأجرين
 أو مؤجرين في حصته أي حصته الميت لو عقد بالنفس فقط وبقيت
 في حصته الحي فرع في وقف الأشياء تكتفي البعيد بطله فلو
 استأجر قرية وهو بالمعقول يصح تكتيفها على الأصح فينبغي للمتولى أن
 يذهب للقرية مع المستأجر أو غيره فيختار بينه وبينها أو يرسل وكيله
 أو رسول له أحياء المال الوقف على حفظه قلت كان نقل حاشية ابن
 المصنف في زواجر الجواهر عن بيوع فتاوى قاضي الهمدانية أنه من مضي مدة
 يتمكن من الذهاب إليها والدخول فيها كذا بقضا والأفلا فتنبه **سأيل**
شئ أجزأ حصايد أي بقايا أصول قضيت مخصوص في أرض مستأجرة
 أو مستقارة ومثله أرض بيت المال المعدة لمخط القوافل والأعمال
 ومرعى الدواب وطرد الخيل **قلت** وما صد أنه لم يكن له حق
 الانتفاع في الأرض ببعض ما عرفته وفي مكانه بنفسه الوضع لا مانع
 الرجوع على ما عليه الفتوى فانه شيخنا فاحرقه شئ من أرض غيره لم
 يضمن لأنه شئ لا يباثرة أن لم يضر بغيره فلو كانت خطرة
 ضمن لأنه يعلم أنها لا تنفس في أرضه فيكون مباحا وكذا الكل فيمنع
 كان للواضع حق الوضع منه أي في ذلك الموضع لا يضمن على كل
 حال إذا تلف بذلك الموضع شئ سوا تلف به وهو في مكانه أو
 بعد ما زال عنه بخلاف ما إذا لم يكن للواضع فيه حق الوضع حيث
 يضمن الواضع إذا تلف به شئ وهو في مكانه وكذا بعد ما زال لا يضمن
 كوضع جرة في الطريق ثم أفرأ في فخذ حرجا فالتكس يضمن كل
 جرة صاعدة وإن زال بمنزل كبريحي وسيل لا يضمن الواضع إذا
 هو الأصل في هذه المسائل كما حققه في الثانية ثم فرع عليه بقوله
 فلو وضع جرة في الطريق فاحرق بذلك شئ ضمن لتقديره بالوضع
 وكذا يضمن في كل موضع ليس له فيه حق المرور إلا إذا أهدت به أي

بالموضع الرزق فلا ضمان لنسخه ففعله وكذا لو دمج السيل الجرح
وبه يفتي خاتمه ولو اقرض الخاد من الكيف وكان ثم ضربه ببطرقة فخره
الشرا الى الطريق واخرق شيئا ضمن ولو لم يضره واخرجه الزرع
لا يلقى سقي ارضه سقيا لا تحتد فتعدي الماء الارض جارة فاق
ضمن لانه مبنا شرا لا شيب اتعد خياطا او صباغ في خانوته من
بطرقة عليه العمل بالنصف سواء اتحد العمل اخلف كني طامع فضا
حج استخسانا لانه شركة الصناعات كما يستجار حمل يحمل عليه مخلا وراكبين
الملك ولا يحمل المعنا وورويده احب وكذا اذا لم ير الطاحه والخاف
وفي الولو الجية ولو تكاثر الى ملكة ابلا مسامة بغير اعبانها جاز ويجعل
المعقود عليه جملا في ذمة المكاري والابل لانه وجب ان لا تفقد **قلت**
فما يفعله المجاز من الاجارة للمحمل والركوب الى ملكة بلا تعيين الابل صحيح
والله اعلم استاجر حملا للمحمل من الزاد فكل منه رد عوضه من
زاد وكحده قال لغا جب داره فرغوا والافاجو تهاكل شرا كذا فلم يفرغ
وجب على الغاصب المسمى لان سكوت رضاء الا اذا انكر الغاصب ملكه
وان انبته ببينة لانه اذا انكره لم يكن راضيا بالاجارة او اعطف
على انكره اي بملكه ولكن لم يرض بالاجارة لانه صريح بعدم الرضا في
الاشباه السكوت في الاجارة رضى وقبول فلو قال لك كرسى
يكذا او انا فانقل او قال الراعي لا ارضى بالمسمى بل يكون يكذ انسكت
لزم ما سمي بقى لو سكت ثم لما طالبه قال لم اسمع كلامك هل يصدق
ان به صميم نعم والاعلا بالظاهر للستاجر ان يوجر الموجه بعد قبض
قبيل وقبيل من غير موجه واما من موجه فلا يجوز وان تخلف ثلث
به يفتي للزوم عليك المالك وهل يتصل الا بالاجارة للمالك
الصحيح لا الوهبية **قلت** وحج فاضحان وغيره وفي المضرات
وعليه الفتوى وقد منعنا عن البحر معزيا للجوهرة الا حجة نعم واقره
المصونة ونقل مناع الخلاصة ما يفيد انه ان قبضه منه بعد استا
بطلت والالا فليكن التوفيق فتأمل وهل تسقط الاجارة
ما دام في يد الموجه خلافا من حاق في شره الوهبية وكذا يستجار

عقار ففعل الوكيل وقبضه ولم يسلمه الى لم يسلم الوكيل العين
الموجرة اليه الى الموكل حتى مضت المدة فالاجر على الوكيل لانه
اصيل في الحقوق ورجع الوكيل بالاجر على الامر لانه عنه في القبض
مضار فابضا حكما وكذا الحكم ان شرحا الوكيل تعجيل الاجر وقبض
الاجر ومضت المدة ولم يطلب الامر لانه منه فانه يرجع ابضا
ليصرفه الامر فابضا بقبضه عالم يظهر المنع وان طلب الامر لدار
وبالوكيل ليحجب الاجرة لانه لما جبر الدار حتى لم يتبقى بده
به نيابة فلم يجر الموكل فابضا حكما فلا يلزمه الاجر حتى القاض
الاجر على كيب الوكيل والمخاض والسجلات قد وما يجوز لغيره كما مضى
فانه يستحق اجر المثل على كتابة الفتوى لان الواجب عليه الجواب
مالك ان دونه ان كتابة بالبيان ومع هذا الكف او اجترار عن
القبيل والقال وصيانته كما الوجه عن الاخذ ان يترار به وتامه في مضار
الوهبية وفي الصيرفة حكم وطلب اجرة يكتب شهادته جاز وكذا المفتي
لوفي البلدة غيره وقيل مطلقا لانه كتابة ليست بواجبة عليه وفيها
استاجر ليكسب له ثمنه الاجل السحر جاز ان بين قدر الماخذ والخطا
وكذا المكتوب المستاجر لا يكون خصما مدعي الاجارة والرهج و
الشرا لان الدعوى لا تكون الا على مالك العين بخلاف المشتري
والموهدوب له ملكها العين وهل يشترط حضور الاجرة مع المشتري طاعة
وتحج الاجارة وقبضها والمزارعة والمعاملة والمضاربة والوكالة و
الكفالة والايضا والوصية والقضاء والامارة والطلاق والعقار
والوقوف حال كون كل واحد ما ذكر مضافا الى الزمان المستقبل
كاجور ملك او ما تخلفك راس الشرا حج بالاجاع لا يجر مضافا
للاستقبال كل ما كان تخلفا الى مثل البيع واجازة ومنه وان
القسم والشركة والرهبة والكنج والرجعة والبيع عن مال واپرا
الدين وقد مر في متفرقات البيوع زادا المثل في نفس من غير
ان يزيد احد المتولين شيئا ولم يفتي كان على المستاجر المسمى بفتح
العقد بعد تعجيل البذل فلم يجرى حجب البذل حتى مال البذل صحيحا

كان العقد او فاسدا لو العيب في يد المتاجر فليحفظ استاجر
مشغولا ومارحما في الفارغ فقط لا المشغول كما مر لكن قرر
محشي الاشياء ان الراسح حصة اجارة المشغول ويؤمر بالتفريق و
التسليم ما لم يكن فيه ضرر فله فسخه استاجر شاة لارضاع
ولده او جدي لم يجوز لعدم العرف المتاجر فاسدا اذا اوجدها جاز
لو بعد قبضه في الراح منه وقيل لا وتقدم الكل والكل في الاشياء
مذروحة اعلم ان المقاطعة اذا وقعت بشرط الاجارة فهي صحيحة
لان العبرة للمعارضة وقد مناه في الجواز استجار قلم ببيان الاجر
وامدة استاجر شيئا لينتفع به خارج المصروف فانتفع به في المصروف
كان ثوبا لزم الاجر وان كان دابة لا ساقا ولم يركبها لزم الاجر الا
يعذر بها اخطا الكاتب في البيع ان الخط في كل ورقة خير ان شأ
اخذها واعطى اجر مثل او تركه عليه اخذ منه القيمة وان في البيع
اعطاه كتابه من المسمى الصريح باجر اذا ظهرت الزيادة في الكل
استرد الاجرة وفي البيع كتابه ان دل على كذا فله كذا اخذ
له اجر مثل ان مشى لاجل من دل على كذا فله كذا فهو باطل ولا
اجر لمن دله الا اذا عين الموضع استاجر لحفر حوض عشرة في عشرة
وبين العمق فحفر خمسة كان له ربح الاجر الكل من الاشياء ومنها
جاز استجار طريق للمرور ان بين المدة **قالت** وفي حاشيتنا هذا
قولها وهو المختار شره في الاختيار من دله على كذا جاز لان
الاجر يتعين بدلالة وفي القاية واري لكي اجارة به حصة غير لازمة
فكل من شئها ولو بعد القبض فليحفظ وفي لزوم الاجارة المضافة
تصحيجان وانه عدم لزوم ما ياتي عليه القنوي وفي الجبني لا يجوز اجارة
البناء وعن محمد يجوز لو شفعها به كجار وسقف وبه يفتي و
منه اجارة بناء ملكه وكره اجارة ارضه وفي الوهبانية وفي الكلب
والبناني قولان والبناء كالم العري او ارضه ليس ببيع ولو في
الدلال ثوبا لاجر يقابله لوراج ليس ببيع ومن قال تصدق ان
اساقرفا ففسخ خلفه او فاسا لرفا قاله بذكر ويقضي من

ترك

ترك البتارة ما كثر في ولو كان في بعض الطريق وموجب له
فسخه لو مات منها معين او اطلق يعقوب وبالصنف بذكر
وايجاب ذي ضعف من الكل جاز ولو ان اجر المثل في ذاك
الكثر من مات مديونا واجر عقاره فوفاه للمساكين اجدر
كتاب المكاتب من سبب الاجارة ان كل منهما ملك
الرقبة لشخص ومنفعة لغيره الكتابة لغة من الكتب وجميع
الوقوف سمي به لانه فيه ضم حرية البذل حرية الرقبة وشرعا كحرية
المملوك يد اي من جهة اليد حالا و رقبة مالا يعنى عقدا واد
البذل حتى لو اذاه حالا اعتق حالا وركن الايجاب والقبول بلفظ
الكتابة او ما يؤدى معنى وشرطا كون البذل المذكور رقبة معلوما
قدره وحسنه وكون الرقبة في المحل ما يملكه بغيره او موجلا لحرية
بالحال وحكمه في جانب العبد انتفاء الحجر في الحال وثبوت الحرية في حق
البذل الرقبة الا بالاداء وفي جانب المولى ثبوت ولاية مطلوبة البذل
في الحال ان كانت حالة والملك في البذل اذا قبضه وعوده بملكه
اذا عجز كاتب عنه ولو القن صغير يعقل بحال حال ابي نقد كذا او
فعل كذا او منجم اي مقسطا على اشره معلومة او قال جعلت عليك
الفا تؤد بكنوما او لا كذا او اخر ما كذا فان اؤيته فانت حر وان
عجزت فقتل وقيل العبد لك حرة وصار ملكا لا مطلق قوله
تعالى فكنوا لهم والامر للشرب على الصحيح والمراد بالخيرة ان لا يفر
بالمسلمين بعد العتق فلو يفر فلا فضل تركه ولو فعل حرة و
لو كاتب نصفه عبده جاز ونصفه الاخر ما ذبح له في البتارة
ولو اراد منه ليس ذلك كيدا بطل على البذل حتى العتق و
تمامه في التامر كانية واذا حلت الكتابة فخرج من يده دون
ملكه حتى يؤدى كل البذل الحديث البذل والمكاتب عبده ما بقي
عليه درهم ثم فسخ عليه بقوله وعزم المولى العفر وان وطى
مكاتبته لم منه عليه او جنى عليه فانه يفرم ارشدا او جنى عليه ولدا
او تلف المولى ماله لانه بعقد الكتابة صار ملكا لا جنى نعم

لاحد ولا فود على المولى للشبهة شئيه ولو اعتقه عتق جانا
 لاسفقا طاحقه وفسدان كاتبه على حرة او خنزير بر لعدم ما يشته في
 حق المسلم فلو كانا ذميين جاز او على قيمته ان قيمة نفسه العبد
 ليجاز له القدر او على عينه معينة القدر ليجزه عن تسليم ملك القدر
 او على مائة دينار ليرد سبده عليه و صيرها عنه معين بجزالة القدر
 فهو اى عقد الكتاب ما سدد في الكل كما ذكرنا فان ادى المكاتب الخمر
 عتق بالاداء وكذا الخمر لما ليتها في الجلاء وسعى في قيمته بالغة
 ما بلغت بعينه قبل ان يرافقا للقاض ابن كمال واعلم انه متى سمي
 مالا وفسدت الكتاب بوجه من الوجوه لم ينقص من المستر على زيادة
 عليه ولو كاتبه مائة على مائة ونحوها كان م بطل العقد لعدم ما ليتها
 اصلا عند احد فلا يعق بالاداء الا اذا علقه بالشرط صرحا فمعي
 للشرط لا للعقد وجه العقد على حيوان بين جنبه فقط اى
 لانه وصفت ويودى الوسط لو قيمته وكبيرة على قبوله ووجه
 اية من كافر كاتب قنا كرا مثلا على حرة كالمائة عند هم معلومة
 اى مقدرة ليعلم البذل و اى من المولى والعبد المسلم فله قيمة الخمر
 وعتق بقبضه لتعليق عتقه باداء الخمر لكن مع ذلك يسعى
 في قيمته كما مر وجه اية على حرة شرا الى المولى او لغيره او حفر
 يثرا او بنا دارا اذا بين منه المولى والابو باير في النزاع يحصل
 الركن والشرط لا تفك الكتابية بشرط شهادتها بالثبوت ابتداء
 لانها مبادلة بغير مال وهو التفرق الا ان يكون الشرط في جلب
 العقد فنصف شهادتها بالبيع انما لانه في البذل هذا هو الاصل
 ما يكون للمكاتب ان يقول ما لا يكون للمكاتب
 البيع والشراء ولو بجا باسيرة والسفر وان شرط
 المولى عدمه وتزويجه امته وكاتبه عبده والاولا وله ان ادى الثاني
 بعد عتقه والا باج اداء قبله او اديا معا فاسبغ لانه زوج
 بغير اذن مولاه ولا الية ولو بعوض ولا التصدق الابية
 منها ولا التكفل مطلقا ولو باذن بنقل لانه يترجى ولا الاقراض

واعتاق عبده ولو بجال وبيع نفسه وتزويجه عبده لنفسه
 بالمهر والمنفعة واسب ووصى وقاض وامينه في رقيق صغير
 تحت حجر حرم ككاتب فيها ذكر بخلاف مضارب وما ذون وشرك
 ولو مفاوضة على الاشبه لا اختصاص تصرفهم بالتيارة ولو
 اشترى اباه او ابنته ككاتب عليه ببقاء المراء وتربية الاولاد
 ولو اشترى محرما غير الاولاد كان في العلم لا يتكاتب عليه خلافا
 لها ولو اشترى ام وولد مع وولد منها وكذا لو شرا ثم شراه جوده
 لم يجر بيها لتبعية الاولاد ولكن لا تدخل في كتابته ثم تعلق بغيره عليه
 بقوله فلا يعتقه ولا ينقصه ككاتب لانه لم يملكها فجاز له ان يطلما بملك
 النكاح وكذا المكاتبه اذا اشترى بنت بغير اذن ان لا يبيعه مطلقا لانه
 الحرة لم تثبت من جهتها ولو ملكها بدونه اى بدون الولد جاز له بيعها
 خلافا لها وان ولده من امته ولدا فدعاه لتكاتب عليه ببقاءه وكذا
 كسبه لانه كسب كسبه زوج المكاتب امته من عبده فكاتبها فولدت
 ودخل في كتابتها وكسبه وقيمته لو قتل لكان تبعتها ارجح المكاتب
 او ما ذون الخ امته زعمت ان حرة باذن مولاه متعلق بغيره فولدت
 منه ثم استحققت فالولد رقيق فليس اخذه بالقيمة خلافا لغيره لانه
 ولد لعقور ورجضا المورور بالجو باجماع الصحابة واستشكله الرابلي
 ولو اشترى المكاتب امته شرا فاسدا فوطيها ثم ردها للاف و
 لشرا او شرا كحبيبا فاستحققت وجب عليه العقر في حاله الكتابية
 قبل عتقه لدخوله في كتابته لانه الاذن بالشراء اذن بالوطي ولو
 ولو وطئها بملكه بلا اذنه اخذ به بالعقر منذ عتق اى بعد عتقه
 لعدم دخوله فيها كما مر وما ذون كالمكاتب فيهما في الفصلين واذا
 ولدت مكاتبته من سبدها فلا الخيارات شاءت مضت على كتابتها
 وناخذ العقر منه وان شاءت عجزت نفسها وهي ام وولد و
 ثبتت نسبها تصد بغير لانها ملكه رقية ولو كاتب شخص ام وولد
 او مديرة حرة وعتقت ام الولد جانا بموته بالاستبلا وسعى للبر
 في ثمنه عتقه ان شاء او سعى في كل البذل بموت سبده فقير لم يترك

تعتق حج

عنده ولو ببر ملكا بته حجة فان يخرج مدبرا او الاسعى في ثلثي قيمته
 ان شئنا او في ثلثي البديل بموت ابي المولى موصرا لم يترك عنده وان
 كان مات موصرا بحيث يخرج المدبر من الثلث عتق بالثمن
 وسقط عنه بدل الكتابة كما لو اعتق المولى ملكا بته فانه يعتق بجانا
 لقيام ملكه كاتبة على ارف موصلا ثم حال على نصفه حال لا حجة استسنا
 مريض كاتبة عنده على الفين الى سنة فمات المريض والحال ان
 قيمة الملكا بته الف درهم ولم يخرج الورثة التاجيل ولم يترك عنده ادى
 الملكا بته البديل وعنده ثلثي القيمة حاله الباقي الى اجله او رور حقا
 لقيام البديل مقام الرقية فتنفذ في ثلثه وان كاتبة على الف الى
 سنة والحال ان قيمة الفان ولم يخرج ادى ثلثي القيمة حاله وسقط
 الباقي او رور حقا اتفاقا لوقوع المباحة في العذر والتاخير
 فتنفذ بالثلث وقال المولى عبد كاتبة عبدك فانا الغايب على الف
 درهم على ان اديت اليك الف فهو فكاتبة المولى على هذا الشرط
 قبل المولى ثم ادى الى ان عتق العبد بحكم الشرط وكذا العلم يقل ان
 اديت فادى يعتق استسنا انما تنفذ تصرف الفضول في كل ما
 ليس بضر ولا يرجع المولى على العبد لانه مبرع واذا بلغ العبد هذا الامر
 فقبل صار له كاتبا انما يجتاز لقبول لاجل لزوم البديل عليه قال عبد
 حاضر لسيدة كاتبة على نفسه وعنه فلان الغايب فكاتبة فقبل
 العبد الحاضر حجة العقد استسنا انما في الحاضر حاله والغايب تبعا وابها
 ادى بدل الكتابة عتقا جميعا بلا رجوع ويجبر المولى على القبول للبديل
 من احدهما ولا يطالب العبد الغايب بشيء لعدم التزاده وقبوله
 الكتابة لقولا بغير كرده اياها ولو كرده سقطت عن الحاضر حصته ولو
 حر الحاضر او مات ادى الغايب حصته حاله والاروقنا ولو ابراه
 الحاضر او وصيه لم عتقا جميعا وان كاتبة الامه عن نفسه او عن
 ابنتين صغيرين لاه قبلت استسنا كما مر وادى جميع ذكر
 لم يرجع على الاخر لانه مبرع ويجبر على القبول الى اخر ما مر **فخرج**
 كاتبة نصف عبده فادى الكتابة عتق نصفه وسقط في بقية

قيمة وقال العبد كله مكاتب على ذلك المال وبه ناخذ حاوي
 قدسى **كتاب العبد المشترك** عبد شريكين اولى
 احدهما لصاحبه ان يكاتب بته خط بالف ويقبض بدل الكتابة بته مكاتب
 الشريك المادون له نفذ في خط فقط عند الامام يخرج في الكتابة
 عنده وليس شريكه ضحية لادنه واذا قبض بعضه بعض الا ان قبض
 فالتقبض كل على القبض لادنه بالقبض فيكون متبرعا ولو قبض
 الا الف عتق خط القابض امة بين شريكين كاتبا فوطئها
 احدهما قولت فادعاه المولى ثم وطئها الشريك الاخر قولت
 فادعاه المولى الثاني تحت دعوته لقيام ملكه فاجازها خلافا لاجازها
 بحجرت بعد ذلك جعلت الكتابة كاتبة لم يكن و2 فهي في الحقيقة
 ام ولد للاول ولزوال المانعة من الانتقال ووطئها سابقا وضمن
 الاول شريكه نصف قيمتها ونصف عقرها وضمن شريكه عقرها كاملا
 لو طئها ام ولد الغير حقيقة وقيمة الولد اربعة و20 اية لانه بمنزلة المهور
 واتى من الشريكين دفع العقر الى الملكا بته حجة اى قبل الفجر ختمها
 بمنافعة فاذا خرجت ترد للمولى وان دبر الثاني ولم يطأ والمسلما
 بحالها فخرجت بطل التدبير وضمن الاول شريكه نصف قيمتها
 ونصف عقرها والولد للاول وهي ام ولده وان كاتبا فخرها احداهما
 موصرا فخرجت ضمن المعتق شريكه نصف قيمتها ورجوع الضامن
 به عليها لما تقرر ان التاكت اذا ضمن المعتق يرجع عنده لا عنها
فخرج عبد لرجلين وبهره احدهما ثم حره الاخر غنيا او عكس
 اعتق المدبر ان شئنا او استسنى في التصورتين او ضمن شريكه
 في الاول فقط **كتاب موت المكاتب** وموته
 المولى مكاتب يخرج عن اداء الحج ان كان له مال سبيل اليه لم يخرج
 الحاكم الا ثلثه ايام انما مدة ضربت لابلاد الا عذاره والا يخرج له ملك
 في الحال ونسبها بطلب مولاه او فسخ مولاه برضاه ولو كانت
 الكتابة فاسدة فالمولى له الفسخ بغير رضاه وبك المكاتب
 فسخها مطلقا في الجيزة والفاسدة وان لم يرض المولى وعاد

رقة بغيره وما في يده مولاه والمكاتب اذا مات وله مال يبقى
 بالبدل لم تنسخ وتودي كتابته من ماله وحكم بعقده في آخره من
 اجزاء حياته كما يحكم بعقده او لاده المولودين في كتابته لا قبلها
 والباقي من ماله ميراث لورثته ولو لم يترك مالا وترك له اولاد في
 كتابته ولا وفاء بغير كتابته وسعى الابن في كتابته ابية على نجومه
 المقسطة فاذا ادعى حكم بعقده ابية قبل موته وبعقده تبعا ولو
 ترك ولدا استراه في كتابته ادعى البدل حالا او ردا الى حاله رقيقا
 وسويا بينهما واما الابوان فيردان للرق كما مات وقالان اذ باحالا
 عتقا والالا استرعى المكاتب ابنة فمات عن وفاء ورثة ابنة لموته
 حوا عن ابن عمر كما تركه كذا يرثه لو كان هو اى المكاتب وانما الكايب
 مكاتبين كتابته واحدة لصيرورتهما كشخص واحد ضرورة النكاح والعقد
 فان ترك المكاتب ولدا من حرة اى معتقة وترك وبنات ينفى سبها لاجتناب
 الولد ففرض به بما جنى على عاقلة امة ضرورة ان الاب لم يعق بعد
 لم يكن ذلك القضا بغير الابية لعدم المناقات ولا رجوع فيه
 بالدين لان في العين لا يتاخر القضا بالالحاق بالامكان الموقر
 في الحال ولو قضى به بالولاء بما ذكره نجية لانه في فصل فجهته فيه وطا
 سيدة وان لم يكن موصرا للصدقة ما ادعى اليه من الصدقات
 بغيره لئلا يملك واصلا حديث ابريرة رضي الله عنها هي ملك
 صدقة ولنا هدية كما في وارث شخص فقبر مات عن صدقة اخذ
 وارثه الفقه وكما في ابن سبيل اخذ ثمن وصل الى ماله وهي في يده
 اى الزكاة وكفقر استغنى وهي في يده فانها تطيب له بخلاف
 فقير ابا في لغته او ثمن عبيد زكاة اخذ لا يحل لان المكاتب لم يبدل
 فان جنى عبدا وكاتبته سيدة جازها لاجنابته او جنى مكاتب فله يقضى
 به بما جنى بغيره فان شاء المولى دفع العبد او فدى نزول المالك
 باليخروا ان قضى به عليه حال كونه مكاتبيا بغير بيع فيه لانتقال الحق
 من رقبته الى قيمته بالقضا فله باليخروا لان جنابات المكاتب عليه
 في كسبه وملكه الاقل من قيمته ومن الارش وان تكررت قبل القضا

فعليه

فعليه قيمة واحدة ولو بقدره فقيمة ولو اقرت بجنابته خطأ لزمته
 في كسبه بعد الحكم بما ولو لم يحكم عليه حتى يخر بطلت وان مات
 السيد لم تنسخ الكتابته كالتدبير وامومية الولد وكما جلى الدين
 اذا مات الطالب ويؤدى المال الورثة على نجومه كما جلى الدين بخلاف
 موت المملوك لحياب ذمته هذا اذا كان له وهو صحيح ولو في رضة
 لا يصح تأجيله الا من الثالث وان حوروه اى كل الورثة في مجلس
 واحد عتق جانا اسيتا ويجعل ابراء اقتضا فان حوروه بعضهم
 في مجلس والاخر في آخر لم ينفذ عتقه على الصحيح لانه لم يملكه ولو جنى
 بعد موت المولى عا د رقة مكاتب تحت امة طلقا شتاين فملكه لا يحل له
 ان يطأ حتى يتكحل زواجا غيره وكذا الحرة كما تقر في محله كما تباع الكتاب
 واحدة اى بعقد واحد ويخر المكاتب لا يخره القاض حتى يجتمع لانه
 كواحد بخلاف الورثة فان القاض يخره بطلب احداهم فجنبي وقبه
 كاتب بجدة بيرة بغير احداهما فرده المولى في الرد او ابقا حتى ولم
 يعلم بكتابته الاخر لم يخره فان غاب هذا المردود وجاء الاخر ثم يخر
 فليس للاخر رده في الرق **من** اختلف المولى والمكاتب في
 قدر المجدل فاقول للمكاتب عندهما ولا يجب المكاتب في دين
 مولاه في الكتابته وفيما سوى دين الكتابته قولان **سراجية قلت**
 وفي عتاق الوهبانية وفي غير جنس الحق كجس سيدا
 مكاتبه والعبد فيها فخر ولا لاولاد ولزواجين حور المولى ابراهيم
 ليس للام مغيرة توفي وما في فامليت من الولد مع والحياة
 تسى وتخضر اى لم يكن معها ولد يوت وان كان استسعت
 على نجومه صغرا كان ولدا او كبيرا وعندهما تسى مطلقا
كتاب المولى هو لغة النصرة والمجبة مشتق
 من الولد وهو القرب وشرعا عبارة عن التناص بولاء العتاق
 او بولاء المولاة زليعي ومن انما الارث والعقل وولاية
 الذكاه وبهذا علم ان الولاء بنفس الميراث بل قرابة محمية
 نصا سببا للارث وسببه العتق على ملكه لا اعماق لان

بالاستيلاء وارث القريب يحصل العتق بلا اعتاق واما
حديث الولاء لمن اعتق نجسي علم القاب من عتق اي حصل العتق
باعتاق ولو من وجبة او بفرج ككتابة وتذبير والاستيلاء او
بملك قريب فولاه لبيده ولو امرأة او ذميا او ميتا حتى
تتخذ وصاياه وتقتضي ديونه منه ولو شرط عدمه لمحا لفته للشع
فيبطل ومن اعتق امته والى ان زوجها من العتق فولدت لا قتل
من نصف حول مدهعتت لا ينتقل ولا ليل الموجد عند العتق
عن موال الام ابدا وكذا لو ولدت ولد من احداهما لا قتل من سنة
اشهر والاخر لاكثر منه وبينهما اقل من نصف حول ضرورة كونها
توأمين فاذا ولدت بعد عتقها لاكثر من نصف حول فلا وصلا
الام ايضا لعتق تبعيته للاب لمرقة فان عتق القم وهو الاب
قبل موت المول لا بعده جرو ولا ابنة الامو البكر وال المانع هذا اذا
لم تكن معتقة فلو معتقة فولدت لاكثر من نصف حول من العتق
ولدت حولين من منع الفراق لا ينتقل لموال الاب بغير مولي مولاة
او لم يكن له ذلك وفيد بالبعي لانه ولاد المولاة لا يكون في الورث
لقوة انتسابهم كمنعتة ولو لو ولد فولدت منه فولاد ولد
لموالا لقوة ولاد العتاق حتى اعتبرت فيه الكفاية لا في اليوم ولاد
الموالا والمعتق مقدم على الرد ومقدم على ذوى الارحام مفر
عن العصبية النسبية لانه عصبية سببية فان مات المولى ثم
المعتق ولا وارث له نسب غير انه لا قرب عصبية المولى المذكور
ستحقق في نايه ويشترط من الولاء اما اعتق كما في الآية
المذكور في الدرر وخيرا كمن قال العيني وغيره انه حديث منكرا اصل
له وسيجي الجواب عنه في الفرائض ثم فرج على الاصل المذكور بقوله فولدت
المعتق ولم يترك الابنة معتقة فلا شيء لاي لابنة المعتق ويوضع الم
في بيت المال هذا ظاهر الرواية وذكر الزياجي معز بالذرية ان بنت المعتق
ترث في زماننا نصف بيت المال وكذا ما فضل عن فرض احد
الزوجين به وعليه وكذا المال يكون للابن او البنت رضاعا

كذا

كذا في فرائض الاشباه واقربه وغيره واذا ملك الذمي عبدا او
لومسما واعتقه فولاه له لان الولاء كالنسب فيثوارثون به عند
خدم الحاجب كالمسلمين فلو لم لا يرثه ولا يعقل عنه وبهذا
التفصيل القول بان الولاء هو الميراث حتى الاثنا عشر ولو عتق
جرو في دار الحرب عبدا حرا لا يعتق بجره اعتاقه الا ان يجلب
سبيلا فاذا خلاه عتق 2 ولا ولاد له حتى لو خرجا اليه مسلمين
لا يرثه خلافا للثاني وكان له ان يوالى من سبي لانه لا ولاد له عليه
ولو دخل مسلم في دار الحرب فاشترى عبدا منه واعتقه بالقول
عتق بلا تخليص ولو كان العبد مسلما فاعتقه مسلم او حر في دار
الاسلام فولاه له اي لمعتقه **فروع** ادعياء ولا ميت وبرهن
كل انه اعتقه يقضي بالولاء والميراث لها المولى يستحق الولاء او لا
حتى تنفذ منه وصاياه وتقتضي منه ديونه الكفاية تغير في ولا
العتاق فمعتقة التاجر كفو لمعتقة العطار دون الدباغ الام
اذا كانت حرة الاصل بمقتضى عدم الرق في اصلها فلا ولا على
ولده والاب اذا كان كذلك فلو عريا لا ولا عليه مطلقا
ولو عريا لا ولا عليه لقوم الاب وبيرته معتق الام وعصبته خلافا
للثاني لا ولا عليه لقوم الاب وبيرته معتق الام **فصل**
في الولاء الموالاة اسلم رجل مكلف على يد اقره او آله او غيره
الشرط كونه عجميا لا مسلما على حامر وسبي على ان يرثه ذلك اذا
مات ويقبل عنه اذ اجنى حج هذا العقد وعقله عليه وارثه له وكذا
لو شرط الارث من الجانبين ولو والى جني فاقبل باذن ابيه او
وصيته حج لعدم المانع كما لو والى العبد باذن سيده فاقبله حج
ويكون وكيله عن سيده بعقد الموالاة واخارته عن الرجم
الضعف وله النقل عنه بحضرة غيره ان لم يقبل عنه او عن
ولده وان عقل عنه او عن ولده لا ينتقل لتاكيد ولا يوالى معتق
احد الزنوم ولا العتاقه امرأة واليت ثم ولدت مجهولا لنسب
يتبعها المولود فيها عقدت وكذا الواثرت بعقد الموالاة وان شاة

والولد مولا لانه نفع محض في حق صغير لم يدرك اب وعق الموالاة
شرطه ان يكون حرا مجبولا النسب بان لا ينسب الي غيره امانة
غيره اليه فغير ما يغني عنه والثاني ان لا يكون غريبا والثالث ان لا يكون
له ولا عتاقه ولا ولا موالاة مع احد وقد عقل عنه والرابع ان
لا يكون عقل عنه بيت المال والثامن ان يشترط العقل والباش
واما الاسلام فلا يشترط فنجوز موالاة المسلم الذي وعك
والذي وان اسلم الا سفل لان الموالاة كالوصية كما تبسط في البراءة
وفي الوهبانية ومعتق عبده عن ابية ولاوه له وابوه بالمسبقة
يوجب عتقه عبده عن ابية المبت فالولاء له والاجر للاب ان
شاء الله من غير ان ينقص من اجر الابن وكذا الصدقات و
الدعوات لا بويه ولكل مؤمن يكون الاجر لهما من غير ان ينقص
من اجر الابن **مقتضى ان كذا** **الكره** هو لغة حمل
الاتان على شئ يكرهه وشرعا فعل يوجد من الجهر فيحدث
في الحمل معنى يصير به مدفوعا الى الفعل الذي طلب منه وهو نوعان
تام وهو الملبى بتلف نفس وعضوا وضرب مبرح والافناقص
وهو غير الملبى بشرط اربعة امور قدرة المكره على ايقاع ما يدرجه
سلطانا او لصا او نحوه والثاني خوف المكره بالفتنة ايقاعه
اي ايقاع ما يدرجه في الحال بقلية ضلته ليصير ملجأ والثالث كونه
النش والمكره به متلفا نفسا او عضوا او موجبا على عدم الرضا
وهذا ادرى مراتبه وهو يختلف باختلاف الاشخاص فان الاشراف
يفوز بكلام خشن والارذال ربما لا يفوز الا بالضرب المبرح ابان
كمال والرابع كونه المكره مستقفا عما كره عليه قبله اما حقه ليسع
ماله او لحق شخص آخر كاتلاف مال الغير او لحق الشئ كشراب
الخمر والزنا فله اكره يقتل او ضرب شديدا متلفا لا بسوطا
او سوطين الاعلى المذاكير المعين بزازبه او جبر او قيد
مد يد بين بخلاف جس يوم او قهده او ضرب غير شديدا
الذي جاءه در رجته باع او اشترى او اقرا او اجر فشيخ ما عقد

ولا

ولا يبطل حق الفسخ بموت احدهما ولا بموت المشتري ولا
بزيادة المنفعة وتضمن بالتقديس وسبيح انه يسترد وان
تداه لثمة الابدى او امضى لانه الاكراه الملبى وغير الملبى بعد ما
الرضا والرضا بشرط صحة هذه العقود وكذا الصحة الاقرار غلظا
صار له حق الفسخ والامضاء ثم ان تنكس العقود نافذة عندنا
ويعمل المشرى ان قبض فيصح احتاقه وكذا كل تصرف لا يمكن
ولزمه جملة وقت الاعناق ولو مفسرا زاهدي لا علاقة بعقد
فا سدا فان قبض منه او سلم المبيع طوعا قهرا لمذكورين نفذ بعنه
لزم لما مر ان عقود المكره نافذة عندنا والمعلق على الرضا والاجابة
لزومه لانفاذه اذ الالتزام امر وراى النفاذ كما حقه اسع الكمال
قلت والضا بط ان لا يصح مع الزهرل ينقذنا سدا فلا بطله
وما يصح به قبض من الحال كما سيجي وان قبض الشئ مكررا لا يلزم
ورده ان بقي في يده لفاد له لعقد لكنه يخالف البيع الفاسد
في ابيع صور يجوز بالاجازة القولية والفعلية والثاني انه ينقص
تصرف المشتري منه وان تداوله الابدى والثالث تعتبر القيمة
وقت الاعناق دون وقت القبض والرابع الثمن والمثلث
امانة في يد المكره لاخذة باذن المشتري فلا ضمان تعد بخلافها
في الفا سد بزازبه امر السلطان اكره وان لم يتوعدده وامر غيره لا
الا ان يعلم الما مور بدلالة الحال انه لو لم يتمثل امره يقتله او يقطع
يده او يضربه ضربا يخاف على نفسه او تلف عضوه مينة المفق
وبه يقين وفي البزازية الزوج سلطان زوجته فيحقق منه الاكره
المكره المحرم على قتل صيد فابى حتى قتل كانه ما جوارا عند الله تعالى اشيا
ولو اكره البايع على البيع لا المشتري وملك المبيع في يده ضمن بمبنة
للبياع بقبضه بعقد فاسد البايع المكره ان يضمن ايا شئ من
المكره بالكره والمشتري فان ضمن المكره بجمع على المشتري بقيمة
وان ضمن المشتري نفذ بعنه جاز لما مر كل شراء بعده ولا ينفذ
قبله لو ضمن المشتري الثاني مثلا لصورة ملكه فيجوز ما بعده

بلا مبيع

لا ما قبله فيرجع المشتري الضامن بالثمن على بائعه بخلاف
 ما اذا اجاز المالك احد البياعات حيث يجوز البيع وياخذ الثمن
 من المشتري الاول نزول المانع بالاجازة فان اكره على الكل
 مائة او دم او لم يختر بر او شرب خمر باكره غير ملحق بحبس ضرب
 او قيد لم يحل اذا ضرورة في اكره غير ملحق نعم لا يحل للشرب
 للشبهة وان اكره على يقتل او يقطع عضو او ضرب مبرر ابن كمال
 حل الفعل بل فرض فان جبر فقتل اثم الا اذا اراد به مفاصلة الكفار
 فلا بأس به وكذا لو لم يعلم باجابه بالاكره لا ياتم له فانه فيجوز بالجهل
 كالجهل بالخطاب في اول الاسلام او في دار الحرب كما في المختص كما قد مضى
 في المثل وان اكره على الكفر بالله او بسب النبي عليه الصلوة والسلام
 فجبر وقد وصى بقطع او قتل رخص ان يظهر ما امره على لسانه و
 يورس وقيل مطمئن بالايان ثم ان وصى لا يكره بانث امراته
 قضاء لا ديانة وان خطر بالالتوريت ولم يور كفو بانث ديانة
 وقضاء نوازل وجلايه ويوجب كوجبه ترك الاجراء الحرم ومثله
 سائر حقوق تعالى كالفاء وصوم وصلوة وقتل صيد حرم
 او في احوام وكل ما ثبت فرضه بالكتاب اختيار ولم يرخص الاجراء
 بغيرهما بغير القطع والقيل بعينه بغير المثل ابن كمال اذا انتقم بكلمة
 الكفر لا يحل ابداء رخص له خلاف مال مسلم او ذمي اختيار بقطع
 او قتل ولو جبر ابن ملك وضمن رب المال المكره بالكل لانه
 المكره بالفتح كاللذ لا يرخص قتله او سبه او قطع عضوه وما
 لا يستباح بحال اختيار ويقاد في القتل العهد المكره بالكل لو مكلفا
 على ما في المبسوط خلافا لما في النونية فقط لان القاتل كالا لانه
 واوجب الشافعي عليهما ونفاه ابو يوسف عنها للشبهة
 ولو اكره على الزنا لا يرخص له لان فيه قتل النفس بغير عا ولا كنه
 لا يحل استحسانا بل يزعم المهر ولو طايعة لانها لا يسه طاهر جيفا
 شره و هبانية و هبانية وفي جانب المرأة يرخص له الزنا بالاكراه
 المثل لان نسب الولد لا يقطع فلم يكن في معنى القتل من جانبها

يو جرح

بخلاف

بخلاف الرجل لا يغيره لكنه يقطع الحد في زنا لا زناه
 لانه لما لم يكن المثل رخصة لم يكن غير المثل شبهة له **فرض** ظاهر
 تعليلهم ان حكم اللواطة حكم المرأة لعدم الولد فترخص بالمثل الا ان
 يفرق بكونها اشده من الزنا لانها لم تنج بطريقها ولو تكون
 فيها عقليا ولذا لا تكون في الجنة على الصحيح قاله المص ووجه تكا
 وطلاقه وعقده لو بالقول لا بالفعل كنهه اقرب ابن كمال ورجع
 بقيمة العبد ونصف المسمى ان لم يوط ونذره وميمنه وظهره ورجعه
 و ايلافه و قيمته في اي الايلاء يقول او فعل واسلامه ونفوسها
 كما هو اطلاقا كثير من المشايخ وما في الحاشية من التفصيل فقيلا
 والا سحنان حجة مطلقا فليحفظ بلا قتل لو رجع للشبهة كما
 في باب المردة وتوكيله بطلاق وعقاة وما في الاستباه من خلافه
 فقياس والا سحنان وقوى والا صل عندنا ان كل ما رخص مع
 الزل يلحق مع الاكره لانه ما رخص مع الزل لا يحتمل الفسخ وكل ما لا
 يحتمل الفسخ يورث فيه الاكره وعدا ابو الليث في فرائد الفقه ثمانية
 عشر وعدينا في باب الطلاق زنا عشر من لا يبرح مع الاكره
 ابراه مدونة او ابراهه كقوله بنفرا وما لا لان البراة لا تلحق
 مع الزل وكذا لو اكره الشفيع علم ان يكف عن طلب الشفيع
 فسكت لا تبطل شفيعته ولا روته بلسانه وقيل مطمئن بالايان
 فلا تبين زوجته لانه لا يكرهه والقول له استحسانا **ط**
 وقد مضى عن النوازل خلافا فلهذا قياس فاما مكره القاتل رجلا
 ليقرب سرقة او قتل رجل يبي او ليقرب بقطع رجل بعد غارة بذلك
 فقطعت يده او قتل على ما ذكر ان كان المقر صوفيا بالصالح
 اقتض من القاض وان منتهى بالسنة معروفا بها وبالقتل لا يقتل
 يقتض من القاض استحسانا للشبهة خاتمة قيل له اما ان تشرب
 هذا الشراب او تبسج كرمك فهو اكره ان كان شرابا لا يحل
 كالحمر والا فلا فتنبه قال وكذا الزنا وسائر المحرمات حادثة
 السلطان ولم يعين بيع ماله فباعه حجه لعدم تعينه والحيلة ان

يقول من هذا عطلي ولا مال له فاذا قال الظالم بيع كذا فقد صار ملكا
 فيه بزازيه خوفا الزوج بالضرر حتى وضعت مهرها لم تخرج الريبة
 ان قدر الزوج على الضرب وان هددت بطلاق او تزوج عليها
 او تفرقت بغير كراهه فانه وفي جميع الفتاوى يمنع امراته المريضة
 عن المسير الى ابوها الا ان تهب مهرها فوضعت بعض المهر
 فالريبة باطله لانها كالمكره **قلت** ويؤخذ منه جواب حادثة
 الفتوى وهي خروج بنته البكر من رجل فلما ارادت الزفاف منعها
 الاب الا ان يشهد عليها انها استوفت منه ميراث امها فافترقت
 ثم اذن لها بالزفاف فلا يصح اقرارها ككونها في معنى المكره وبه اقر
 ابوالسعود مفتي الروم قاله المصنف في شرح منظومه تحفة الاقراء
 في بحث الريبة المكره باخذ المال لا بغيره فاخذه اذا نوى الاخذ وقت
 الاخذ انه يرد على صاحبه والا يضمن واذا اختلف اى المالك والمكره
 في النية فالقول للمكره مع يمينه ولا يضمن فحينئذ وفيه المكره على الاخذ
 والدفع انما يسفه مادام حاضرا عند المكره والالم بكل الزوال المقدرة
 والالاء بالبعد منه وبرهنا تبين انه لا عذر لا عوان الظلمة في الاخذ
 عند غيبة الامر او رسوله فليحفظ **فروع** اكره على اكل طعام
 شربه ان جابها لا رجوع وان شربها ما رجع بقيمة على المكره لحصول
 منفعة الاكل في الاكل لا الشرب قال اهل الحوب بنى اخذوه ان
قلت لست بنى تركناك والقتلناك لا يسعه قولك وان
 قيل لغير بنى ان قلت هذا ليس بنى تركناك بئس وان قلت بنى
 قد قتلنا وسفه لا مشايح الكذب على الانبياء وقال حريز لرجل ان
 دفعت جاريك لارزبا دفعت لك النفس لم يجل او يعيق
 عبده مكرها لم يعيق في الاصح وهو الاكره باخذ المال معتبره عاقل
 القنية نعم وفي الوهبانية وان يقل المديون الزمراة لغيره فلا كراه
 معنى مصوره وحي في الاستيفاء اسلام مكره ولا قتل ان يرد
 بعد ويجبر **كنا** **الحج** هو لغة المنع مطلقا وشرعا
 منع من نفاد تصرف مولى لا فعل لا ان الفعل بعد وقوعه لا يمكن

فلا يصحور الحج عنه **قلت** يشكل عليه الرقيق لمنع نفاد فعله في
 الحال بل بعد العتق كما صرح به في الهداية المبداء ابيع الا ان يقال
 الاصل في ذلك كذا اخر لعنقه لقيام الملك فمامل وسببه
 صغر وجنون بيم الفتوى والضعيف كما في المعنوه وحكمه كميز كما
 سيجي في المأذون وورق فله بيع طلاقا حتى وجنون مفلوج
 اى لا يعقل بحال واما الذي يجن ويصدق تحكما كميز نرا به ولا
 اعتاقها وانذارها نظر لها ووجه طلاقا عجزه وقراره في حق
 نفسه فقط لا سببه فلو اخر بحال انما الى عتقه لو غير مولاه و
 لوله هدر وبحد وقود اجتهاد في الحال لبقائه على اصل الحرية في صفها
 ومن عقد ابد وربيع نفع وضرر كما سيجي في المأذون منهم من
 هو لاء المجورين وهو يعقله برفاهة ابيع سائب للمالك والشر
 جالب اجاز ولدا ورو وان لم يوفقه فبالحل نرا به وان اتلفوا ان
 هو لاء المجورين بسوا عتقوا او لا ورر شيا موقوما من مال او
 نفس ضمنوا اذا لا حج في الفعل لكن ضمان العبد بعد العتق على ما
 مرو في الاشياء الصبي المجور مواخذ بافعاله فيضمن ما اتلفه في المال
 للحال واذا اتلف ماله في عاقله الا في ما لم ياتلف ما اقرضه
 وما اودع عنده بلا اذن ولده وما اعطاه وما بيع منه بلا اذن و
 ريش من ابداه ما اذا اودع صبي مجور مثله وهي ملك غيرهما
 فللمالك تضمن الدافع او الاخذ ولا يحجر من مكلف بسفه هو
 بتدبير المال وتضمينه على خلاف مقتضى الشرع او العقل وررو
 لو في الخبز كان يهرقه في بناء المسجد وكذا ذلك في غيرهما
 تمامه في فوايد شئ من الاشياء وضيق ودين وغفلة بل
 يمنع مفت ما جرم عليه الجليل لبا حلة كعتقه اربعة لتبين من
 زوجا او تسفه عن الزكاة وطبيب جابل ومكاف فليس
 وعندهما يحجر على الحر بالسفه والفقه به اى يقولها بفتح صيا
 ماله وعلى قواها المفتية به فيكون في احكامه كصغير في هذا الخلاف
 في تصرفات كتمثل الفسخ ويطلق الرذل واما ما لا تحمله ولا

عقد الحج

بطلان النزل فلا يجوز عليه بالاجماع فلذا قال الا في النكاح وطلاق
وعتاق واستبلا وندب ووجوب زكاة وفطرة ورجوع وعبادة
وزوال ولاية ابيه وجده وفي حجة اقراره بالعقوبات وفي الانفاق
وفي حجة وصاياه بالقرب من الثلث فهو في هذه كلها وفي كفارة
كعبه اشباهه والاصل ان كل ما يستوي فيه النزل والبدل ينقذ من الجور
وما لا فلا الا باذن القاضى خائفة من دفع الصبي غير رشيد لم يعلم اليه
ماله حتى يبلغ سنه وعشرين سنة فتعفى عنه قبله اي قبل المقدار
المذكور من الدية وبعده يسلم اليه وجوبا حتى لو منع منه بعد حمله
ضمن وقبل حمله لاضائه كما يفيد كلام المجتبي وغيره قال شيخنا وانه
لم يكن رشيدا وقال لا يدفع حتى يوشك رشده ولا يجوز تصرفه فيه
والرشد المذكور في قوله تعالى فانه انتم منهم رشدا هو كونه مطلقا
في ما لا يفسد ولو فاسدا قال ابن عباس والقاضى بجس الحمد بوجوب
بيع مال الديه وقضه وراهم وبنه من وراهم يعني بلا امره وكذا لو
كان ومانه وبيع ومانه لراهم وبنه وبالعكس استبان ان النكاح وال
في التمنية لا يبيعها في الدين بغير اختيار وصحة في صحيح القدوري
بيع القاضى عرض ولا عقاره للدين خلافا لما ذهب اليه بقوله لا يبيعها
للدين بغير اختيار وصحة في صحيح القدوري وبيع كل ما لا يحتاج
في الحال وله اقر بالميزان بعد الديون ما لم يكن ثابته بينة او علم
قاض خيرا من الغناء كمال استهلكه اذا جاز في الفعل كما مر افسس
ومعه عرض شراء فقبضه بالاذن من باعه ولم يؤد منه شيئا فلو اسوة
للغناء في ثمنه وان افسس قبل قبضه او بعده كان بغير اذن باعه
كان لا استراوه حبس بالثمن وقال الشافعي للبايع الفسخ
جوز القاضى عليه ثم رفع القاضى اخر ما طلقه واجاز ما صنع المجور
كذا في الخيانة وهو ساقط من الدرر والمنع جاز احلاقه وما صنع
المجور في ماله من بيع او شراء قبل اطلاق الشان وبعده كان جاز
حاجزا لان جواز الاول مجزئ فيه فينتوقف على امضاء قاض اخر
في بيع المجور على الغائب لكن لا ينجح ما لم يعلم خائفة ولا يرفع بغير

برشد

بالرشد بل باطلاق القاضى ولو ادعى الرشيد وادعى خصمه بقاءه على
الشفقة وبرهنا ينبغي تقديم بينة بقاء الشفقة اشباهه وفي احوال
ومن يدعى اقراره قبل بغير بينة بغيره وقد فهو اجدر ولو باع
والقاضي اجاز وقال لا تؤدى ما اداه من بعد بغيره **فصل**
بلوغ الغلام بالاحتلام والاحبال والنزال والاصل هو الانزال
والجارية بالاحتلام والحيض والحبل ولم يذكر الانزال صريحا لانه قد يعلم
منها فان لم يوجد غيرها شيئا فحتى يتم لكل منهما خمسة عشر سنة بغير
لغرض اعمار اهل زماننا وادنى مدته له اثنا عشرة سنة ولا تسع سنين
هو المختار كما في احكام الصغار فان راها باذنه بلغ هذا السن فقالا
بلغنا صدقا ان لم يكن بهما الظاهر كذا جده في العادة وغيره فبعد ثلثي
عشرة سنة يشترط شرط اخر لصحة اقراره بالبلوغ وهو ان يكون
بحال يحكم مثله والا لا يقبل قوله شرعا وهاهنا كذا حكاه فلا
يقبل جوده بالبلوغ بعد اقراره في احتمال حاله فلا ينقض قسمه ولا
بيعه وفي الشريعة لا يقبل قول المراهقين قد بلغنا مع تفسير كل
بما اذا بلغ بلا عين وفي الخزانة اقر بالبلوغ فقبل اثني عشر
سنة لا تصح البينة وبعده تصح **كتاب** الاذون والآفة
لفظ الاعلام وشتر عا فك الجح اي في التجارة لا في الجح لا ينفك
عن العبد الماذون في غير باب التجارة ابن كمال واستحقاق الحق
المستحق هو المولى كذا الماذون رقيقا والمولى لوصيها وعند
زفر والشافعي هو نوكر في امانة ثم ينصرف العبد لنفسه بملكه
فلا يتوقف بوقت ولا بتخصيص بنوع تفرغ عليه كونه اسقاطا
ولا يرجع بالعهدة على سيده فكذا الجح فلو اذن لعبده تفرغ على
ملك الجح يوما او شهرا صار ماذونا مطلقا حتى يجر عليه ان اسقاطا
لا يتوقف ولم يتخصص بنوع فاذا اذن في نوع عم اذنه في الانفاق
كلما لا ملك الجح لا يملك ثم اعلم ان الاذن بالتصرف التوقيفي اذا
بالتجارة وبالشخص سخرام وبيت الاذن ولا لا فبغيره راه سيده
بيع ملك اجبى مولى ملك مولا لم يجر حتى ياذن بالانطلاق بمرارة

ودر رعن الثانيه كمن يسوي بينها الزين وعينه وجزم بالنسبة
 ابن الكمال وصاحب الملتقى ورجحه في الشريعة بان ما في الملتقى
 والشروع اول ما في كتب الفتاوى فالحفظ وبتسري ما اراد
 وسكت السيدون خبر المبتدأ الا اذا كان المولى في حيا المصداق
 وكمن لا يكون ما في الثاني بيع ذلك الشيء او شرائه فلا ينفذ على المولى
 ذلك المتاع لانه يلزم ان يصير ما في المولى ان يصير ما في المولى وهو باطل
 كمن فيه الترسات من قبله خيرة بالبيع ومنه الشرع من مال مولاه
 اي في حقه فيه ايضاً وعليه ينفذ في الفرق والله الموفق وثبت
 صريحاً في اذن مطلقاً بلا قيد حج كل تجارة منه اجماعاً لا لو لم
 فنفذنا يوم خلافت في فبيع وبتسري ولو يبيع فاحسن
 خلافاً لها ويوكل بها وجرهن وبتسري وبتسري والادب لانه من
 عادة التجار ويصلح من قصاص وجب عليه وبتسري من مولاه بمثل
 القيمة واما ما قل من قبله وبتسري مولاه منه مثل القيمة او اقل ولا يلزم
 المبيع لقبض منه من العبد وبتسري النسخ خلافاً لما صحه في جميع
 للمحيط لو سلم المبيع قبل قبضه لانه لا يجب له على عبده وبتسري جانا
 حتى لو كان النسخ عرضاً لم يطل لتعينة العبد وهذا لو كان مذكوراً
 والام بجزئها في ثمانية ولو باع المولى منه باكثر حصة الزاد او في العدة
 اي يوم من السنة بفعل واحد منها الحق الزمان فيها كان من التجارة وتقبل
 الشراوة عليه اي على العبد الماذون بحقه ما واز لم يحضر مولاه ولو شرا
 لا تقبل بغيره لا تقبل على مولاه بل عليه فيؤاخذ به بعد العتق ولو حفر
 معاً فان الدعوى باستملاك مال او غصب قضى على المولى واز باستملاك
 ودية او بضاعة على المحجور تسلم على العبد وتقبل على العبد المولى ولو شرا
 على اقرار العبد بحقه لم يقض على المولى مطلقاً وتامة في الهاديه وياخذ الا في
 اجارة ومساقاة ومزارعة وبتسري بذر ازرعه ويازره ويزرع
 ويشرك غنائم مفاوذه وبتسري ويزرع ولو نفق وبتسري
 وغصب ودين ولو عليه دين لغير زوج وولد ووالد وبتسري فان اقرار
 لهم بالدين باطل عنده خلافاً لها ودر ولو يبيع حج اذ لم يكن مدبونا

وهابية وبتسري حلفاً ما يسيراً بما لا يعد سرفاً ومفاوذه
 انه لا يهدى من غير المالك اصله ابن كمال وجزم به ابن الشيخ
 والمجور لا يهدى شيئاً وعن الثاني اذا وقع للمحجور حق
 قد عا بعض زفقاءه لا كل معه فلا بأس بخلاف ما لو وقع اليه ثوب
 ستر ولا بأس بالادوة انه يتصدق من بيت سيدنا او زوجنا
 بالبيع كزحف وكخوه مطلق ولو علم منه عدم الرضا لم يجز
 يضيف من يطلع ويتخذ الضافة البيعة بقدر ماله ويحفظه المولى
 بعيب قد ما يحط البجار ويجازي ويوجب مجتبي ولا ينزوي الا باذن
 ولا يتسري وان اذن له المولى ولا ينزوي رقيقه وقال ابو يوسف
 ينزوي الامة ولا يركب الا ان يجزئه المولى ولا دين عليه ولا ية
 القبض للمولى ولا يفتق بال الا ان يجزئه المولى الا ما رولا بغيره
 ولا يقرض ولا يربح ولو يقرض ولا يكتفل مطلقاً بغير احوال
 ولا يصلح عن قصاص وجب عليه ولا يقض عن القصاص ويصلح
 عن قصاص وجب على عبده فرائد الفقه وكل دين وجب عليه
 بيتا رضة او بما هو في معناه امثلة الاول كبيع وشراء واجارة و
 استيجار وامثلة الثاني عزم ودية وعقب واما ما وجد بها عبا
 الدرر وغيرها جحد بالامم فتنبه وعقر وجب بوطي مشربة بعد
 الاستحقاق كل ذلك يتعلق برقبته كدين الاستملاك والمهر ونفقة
 الزوجية وبيع منه ولام استسفاؤه ايضاً في مفاوذه ان
 زوجته لو اختارت استسفاؤه لنفقة كل يوم ان يكون لها ذلك ايضاً
 بحكم النفقة بحضرة مولاه او غايبه لا احتمال ان يفد به بخلاف
 بيع الكسب فانه لا يكتفي بحضور المولى لانه العبد خضم منه ويقسم
 منه بالحصص ويتعلق بكسب حصل قبل الدين او بعده ويتعلق بما و
 له وان لم يحضر مولاه هذا قيد للكسب والائتباب لكن بشرط حضور
 العبد لانه الخضم في كسبه ثم انما يهدى بالكسب وعند عدم يتوفى
 من الرقبته فانه واما الكسب لاصل قبل الاذن في حق المولى
 فله اخذه مطلقاً قال شيخنا ومفاوذه انه لو اكتسب المحجور شيئاً او وده

عند آخره وملك في يد المودع للمولى تضمينه لانه كمودع الفاضل فاما
لا يتعلق الدين بما اخذه مولاه منه قبل الدين وحلوا بما بقي
من الدين زائدا عن كسبه وثمنه بعد عتقه ولا يباع ثانيا ولمولاه اخذ
نحوه مثله بوجوه دينه وما زاد للفراغ يعني لو كان المولى يأخذ من العبد
كل شهر عشرة دراهم مثلا قبل حقوق الدين كان له ان يأخذ ما بقيه
استحقاقا لانه لو منع من يبيع عليه فيشترى بالاكسب ويجوز
ان علم هو نفسه تدفع الضرر عنه واكثر اهل سوقه ان كان الاذن
شائعا اما اذا لم يعلم به اي بالاذن الا العبد وحده كفي في حجه عليه بقبضا
ولا يشرط جامع ذلك علم اكثر اهل سوقه لا يستغنى الضرر وفي البرازية
باع عبده الماذون ان لم يكن عليه دين صار يبيع اهل سوقه ببيعهم
لا يبيعه البائع وان عليه دين لا يملك بقبضه المشتري لنفسه البائع وال
للفراغ فسخه ان يزوجهم حاله نعم الا اذا كان بالثمن وفاقا او ابرقا
العبد او ادنى المولى وتامه في الشراعية وموت سيده وجنونه مطبقا
ولحقوقه وكذا يجوز الماذون ولو عتقه ايذا بالرب مرتدا او ان لم يعلم
احد به لانه موت حكما ويصح حكما بالابا وقد والى لم يعلم احد بكنونه ولو عتقه منه
او افاق من جنونه لم يعد الاذن في الصحيح زيلعي وقرستان وبستانا
بانه ولدت منه فاعتاده كانه جردا لانه لم يصح بخلافه لا ينجح بالتدبير
ضمن برهما فتمت فحقا للفراغ ولو علمها وبين خطا او اراد بغيره بعد
حجه ان ما معه امانة او عتق او ودين عليه لآخر صحيح خيرة
منه ومالا لا يبيعه احاد دينه بما له ورقتهم ملك سيده ما معه فلم
يتعلق عبده بكسبه بخير مولاه قال لا يملكه فيعتق وعليه قيمته مورا
ولو مورا فله ان يضمنوا العبد المعتق ثم يرجع على المولى ابن كمال
ولو اشترى ذارحم غرم من المولى لم يعتق ولو ملكه لعتق ولو ملكه
المولى ما في يده من الرقيق ضمن ولو ملكه لم يضمن خلافا لهما بنا، علي
الملك وعدمه وان لم يحط دينه بما له ورقتهم صحيح بخبره اجماعا ووجه
حالا كونه الماذون مديونا ولو يبيعها ويضم المولى للفراغ والاول من دينه
قيمته وان شاذ ابتعوا العبد بثلث ويوزنهم وبابايع احدها لا يبرأ

الاخر

الاخر فها ككفيل مع مكفولا عنه وحلوا بما بقي من دينهم اذا لم
تف به قيمته بعد عتقه لتقرره في ذمته ووجه تدبيره ولا ينجح وخبر
الفراغ كعتقه الا ان من اخذ را حده الشبان ليس له الرجوع شرح
كلمه وفي الهداية ولو كان الماذون مدبرا او ام ولد لم يضمن قيمته
لان حق الفراغ لم يتعلق برقتها لانها لا يباع بالدين ولو اعتقه
المولى باذنه الفراغ فله ان يضمن مولاه زيلعي والماذون ان ياعه سيده
بأقل من الدين وغيبة المشتري قيد به لان الفراغ اذا قدروا على
العبد كان لهم فسخه البائع كما مر ضمن الفراغ البائع قيمته لتقديره فان
رد العبد عليه يعيب قبل القبض مطلقا او بخيار ردونه او شرعا او
بعده بقبضا ورجو السيد بقيته على الفراغ وعاد حقه في العبد نوال
المال وان رد بعد القبض لا يقضى فلا سبيل لهم على العبد ولا للمولى
على القيمة لان الرد بالزاحف اقالة وهي بيع في حق غيرها وان فضل
من دينهم شئ رجوعه على العبد بعد الحرة كما مر او ضمنوا مشر به
عختلف علم البائع او اجازوا البائع واخذوا الثمن لا قيمة العبد وان
باعه السيد مطلقا بدنيه يعني مقاربه لا منكرا كما ينبغي لتحقيق الحجة و
خيار المشتري لا الفراغ، فللغرض رد البائع ان لم يصل ثمنه اليهم لان
قبضهم الثمن دليل الرضا، للبائع الا اذا كان فيه عناية فاما ان ترفه
او تنقص البائع ابن كمال وقال الله هذا اذا كان الدين حالا وكان البائع
بلا طلب الفراغ، والثمن لا يفي بدنيه والافا يبيع ما فذلوال المانع
وان عاب البائع وقد قبضه المشتري فالمشتري ليس خصم لهم بملكه
دينه خلافا للثاني ولو مورا فخصم كما مر ولو قبله باعاب المشتري
والبائع حاضر فالحكم كذلك اي لا خصومة اجماعا حتى يحضر المشتري كما
لهم تضمن البائع قيمته او اجازة البائع واخذ الثمن بعد قدم مصر
وقال انا عبد فلان ما دون في البكره فباع واشترى فذو ماذون و
لزمه كل شئ من البكره وكذا الحكم لو اشترى العبد ببيع ساكن على
اذنه وحجه كانه ماذون استثنى ضرورة التقامل وامر المسلم بحول
على الصلح فيحل عليه ضرورة شره للجامع ومفاوه تعقيب المسئلة بالنسبة

بسطا

ابن كمال ونكس لا يبيع لدية اذا لم ينفذ كسبه الا اذا اقر مولاه به اي بالاذن
او اثبتته الغريم بالبينة ونقصه الصبي والمعتوه الذي يعقل البيع والشراء
اذا كان ما فعا محضا كمالا سلام والانتداب صحته بلا اذن وان ضاركا لطلبا
والعناق والصدقة والقرض لا وان اذن به ولها وما من العتق
ببيع نفق وضر كالمبيع والشراء توقف على الاذن حتى لو بلغ قايده نفذ
فانه اذنه لها المولى فها في شراء وبيع كغيره ما دون في كل احكامه وان شرط
لصحة الاذن ان يعقلا البيع سائبا لانك عن البائع والشراء جالبا
له نراو الزملي وان يقصد الركن ويوفى الغريم البس من الفاحش
وهو طاهر ولو لم يولد ثم وصيه بعد موته ثم وصي وصيه كما في القسامة
عن العا دية ثم بعد هم حده الصحيح وان علا ثم وصيه ثم وصيه ثم سائبا
نراو الزملي والقسامة ثم الوالي بالمرتب الاول ثم الثاني او وصيه لهما
نصرف بغيره ولذا لم يقبل ثم دون الام او وصيه لهما في الامان بخلاف الشك في
مر في با بر اما الثاني الصبي والمعتوه او عتدها او عتده نفسه كما مر ببيع و
يشترى ضلكت لا يكون سكوتة اذا كان لكل واحد منهما من الصبي
والمعتوه ولا امتنع المولى من الاذن عند طلب ذلك منه اي
القاضي زلمي **قلت** وفي البر جدي عن الخزانة لو اقر ابو له وصيه
صح اذن القاضي له زاد شرح الوهابية ولا يخبر بعد ذلك اصلا لانه
حكم الابي فاض اخر فندبر **فروع** لو اقر الاشارة بما معهما من
كسب اربح صح على الظاهر كاذون ودرر الماذون لا يكون ماذونا
قبل العلم به الا في مسألة ما اذا قال بايعوا عيدي قال اذنت له
فبايعوه وهو لا يعلم بذلك صار ماذونا بخلاف قوله بايعوا ابني
الصغير لا يبيع الاذن لا يبيع والمقصوب المحجور ولا بينة ولا يبرئ
بهما على الصحيح اشباه وفي الوهابية ولو اذن القاضي لطفل
وقد اقر ابو يبيع الاذن منه خبير وضمن يعقوب الصغير
وديعه وتخليفه يفتنه به حيث ينكر ولو رهن المحجور او باع او
شترى وجوز المولى فما يتغير لتوقف تصرف المحجور على الاجازة
فلو لم يخبر بل اذن له بالتجارة فاجازة البعد جازا سائبا ولو لم ياذن

له ما عتقه فاجازة لم تصح اجازته قال وكذا الصبي المتميز **قلت** ولا
يكفي انما هو تبرع ابتداء صار فلا يبيع باذن ولا الصغير كالقرض
كتاب الغصب هو لغة اخذ الشيء مالا او غيره كالحرج
التغليب وشتر عا ازاله بد محقة ولو حكم كجوده لما اخذه قبل ان يكون له
بائبات يد مبطلة واعتبر الشا في اثبات اليد فقط والنية في الزيادة
منه **كتاب** من مغبوب لا تضمن عند ما خلا له ورر في مال فلا يتحقق
في مبيته وحر منقوم فلا يتحقق في حر من محترم فلا يتحقق في حال
حرج قابل للنقل فلا يتحقق في العقار خلافا لمحمد بغير اذن مالكة احترز
به عن الدويعة واعلم ان الموقوف مضمون بالاتلاف مع انه ليس
بمملوك اصلا صرح به في البدء فلو قال بلا اذن من له الاذن كما
فعل ابن الكمال كان اولى لا تخفية احترز به عن التفتة وغيبه
لا برن الكمال كلام فاستغنى ام البدء وتحويل الدابة غصب لازالة ملكك
لا جلوسه على بساط لعدم ازالته فلا يضمن مالم يهلك بفعله وكذا لو
دخل دار واخذ مناعا وجد فيه خا من وان لم يحوله ولم يبعه لم يضمن
مالم يهلك بفعله او يخرج من الدار حائنه وحكمه الا ان لم يعلم انه مال
الغير ورو العين قايمة والغرم مالكة ولا يضمن علم الاخر انه فلا ان
لانه خطأ وهو مرفوع بالحديث المقتضوب منه غير بين تضمن الغاصب
وخاص الغاصب الا اذا كان في الوقف المقتضوب بانه غصبه و
قيمة اكثر وكان الكا في امل من الاول فانه الضمان على الثاني كذا في وقف
الحائنه وفي غصبه غصب عجل فاستر ملكه ويبس لبرن امه ضمن بقتضا
ولم يؤمر بدارنه الا في حايطة المسجد وفي القنية تصرف في ملك غيره ثم
ادعى انه كان باذنها والكر الوارث فالقول للزوج وبجرب روعين
المقتضوب مالم يتغير تغيرا فاحشا مجتبي في مكان غصبه لتفاوت القيم
باختلاف الاماكن ومبراء برونه ولو بغير علم المالك في البرازية
غصب وراهم ايشانه من كسبه ثم رونا فنده بلا علم برئ وكذا
لو سئل اليه بجهة اخرى كونه او ايداع او شراء وكذا الواحلو فاطله
خلافا للثا في زلمي او يجب رومثلة هلك وهو مثلي وان

انقطع المثل بان لا يوجد في السوق الذي يباع فيه وان كان يوجد
في البيوت ابن كمال فيقيد يوم المصومة اي وقت القضاء وعند
الي يوسف يوم الفص وبه يوم الانقطاع ورجحنا في
وجوب القيمة في القبي يوم غصبه جاعا والمثل المخلوط بخلاف جنه
كبر مخلوطا بشعر وشعر مخلوطا بزيت ونحو ذلك كذا من جنس
قبي فيجب قيمته يوم غصبه وكذا كل موزون يخالف بالصفة كققدم
وقدر درر ودرر في كره في الجواهر زاد المص ورب وقطر لان كلاهما
يتفاوت بالصفة ولا يصح التسليم فيها ولا تثبت دينا في الذمة قلت
وفي الذخيرة والجبن يثبت في الضمان مثله في غيره كالسليم في المجني
السويق قبي لثقا ونه بالقليل وقيل مثله في الاشياء القيم والقيم
لونياد الاجر قبي في حاشيتها لابن المم هنا وفيها يكسب التبرع
للفصولين وغيره وكذا الضمان في السرقين والورق والابرة
والعصف والصرم والجلد والذهن المختص وكذا الحفنة وكل مكيل
وموزون مشرف على الهلاك مضمون بقيته في ذلك الوقت
كسفينه موقورة اخذت في الوقف والقي الملاح ما فيها من مكيل
وموزون يضمن قيمتها ساعده كافي المجني في المصير فيه صحت في خطه
حافدا وزاد في كيدنا ضمن قيمتها قبل صبه للما لا مثله هذا اذا لم
ينقلها فلو نقلها مكانه ضمن المثل لانه غصبه وهو مشاع بخلاف ما لو
الما في الموضع الذي فيه الخطه بغير نقل انتهى والاصل كما في الدرر
وعنده ان كل ما يوجد له مثل في الاسواق بلا تفاوت يعتد به فهو
مثلي وما لا كذلك فيقيد في حقيقته فانه ادعى هلاكه من قبله بوجوب
رد الدين لانه الموجب الاصل ورد المثل والقيمة مخلص عن الرجح
حتى يعلم الحاكم انه لو بقي لظروا لا ظهره ثم قضى اليه عليه بالبدل من مثل
وقيته ولو ادعى الغاصب الهلاك عند صاحبه بعد الرد وعكس المالك الى
ادعى الهلاك عند الغاصب الهلاك عند صاحبه بعد الرد وعكس اقام
البرهان فبرهان الغاصب انه رده وهلك عند المالك او خلافه لثان
ملتقى ولو اختلفا في القيمة وبرهنا فالبيتة للمالك ويستحق ولو في نفس

المقصود

المقصود فالقول للغاصب والغصب انما يتحقق فيما ينقل فلو اخذ عقالا
وهلك في يده باخرة سماءية كغلبة سبيل لم يضمن خلافا لمحمد
بقوله قال كالتثلثة وبه يفتي في الوقف ذكره العتي وذكر طهر
الدين في فتاويه الفتوى في غصب العقار والدور الموقوفه بالعقار
وان الفتوى في غصب منافع الوقف بالضمان وفي فتاوى صاحب
المحيط اشترى دارا وسكنها ثم طهرها وقف او كانت للصغير لم
اوج المثل صيانة لمال الوقف والصغير وفي اجارة الفيض انما لا يتحقق
الغصب عندهما في العقار في حكم الضمان اما فيما راد ذلك فيتحقق الا
نرى انه لا يتحقق في الرد فكذا في استحقاق الاجرة انتهى فيلخص قيل
قاله الاستر وشي وعاد الدين في مضمونها والراجح انه في العقار
يضمن بالبيع والتسليم وكذا الجاني وفي العقار الوديعة وبالرجوع
عن الشارة بعد القضاء وفي الاشياء العقار لا يضمن الا في
مايل وعند هذه الثلاث اذا نقص العقار بكنهه وزاد
ضمن النقصان بالاجماع فيعطى ما زاد او انذر ووجه في المجني
عن الثابت مثلي بذره وفي المصير فيه هو المختار ولو ثبت له فله
وتمامه في المجني كما يضمن اتفاقا في النقل ما نقص بفعله كما في قطع
الاشجار ولو قطعها رجل اخر او هدم البناء ضمن هو لا الغاصب
كما لو غصب عبد او اجرة فنقص في هذه الاجارة بالاستعمال وهذا
ساقط من شرح الشرح لدخوله تحت قوله وانما استفاد فقصد
الاستفاد او اوجر المستفاد ونقص ضمن النقصان وتصدق ما
بقى من الفل والاجرة خلافا لابي يوسف كذا في الملتقى كبر نقل
المص عن البرازية ان الفتي يتصدق بكل الفل في الصحيح كما لو تصرف
في المصوب والوديعة بان باعه وبيعه فله اذا كان ذلك متقينا
بالاشارة او بالشارة بدراهم الوديعة او الغصب ونقد ما يرفع
يتصدق بربحه حصل فيها اذا كانا متقنين بالاشارة وان كانا محالا
يتغير مفعلا اربعة اوجه فان اشار اليها ونقدت فله يتصدق
وان اشار اليها ونقد غيرها او اشار الى غيرها ونقدت او اطلق ولم

يشترط ان لا يتصدق في الصور الثلاث عند الكرخ قبل وبعده و
 المختار ان لا يجعل مطلقا كذا في الملتقى ولو بعد الضمان هو الصحيح كما في فتاوى
 النوازل واختار بعضهم الفتوى على قول الكرخ في زماننا لكثرة الحرام
 وهذا كله على قولها وعندنا لا يتصدق بشئ منه كما لو اختلف
 الجنب في كره الزيلعي فليحفظ ما كان غصب وعنده المصوب فزال اسم اعظم
 منافع اي اكثر مقاصده احراز عن وراهم فبما لا ضرب فانه وان
 زال اسم كان يعني اعظم منافع فلهذا لا ينقطع حتى المالك عنه كما في
 المحيط وغيره فلم يكن زوال الاسم معن عن اعظم منافع كما طنة
 مثلا خسر وعينه وعينه او اختلط المصوب بملك الغاصب
 بحيث يمتنع امتيازها كما اختلط بربرة او بكن بكن كبره بشعير
 ضمنه وملكه بلا حل انتفاع قبل او ضامه اي رضا مالكة يدا او ابر
 او تضمن فاض والقياس حله وهو رواية فلو غصب طعنا فمضقه حتى
 صار مستحقا يملكه خلافا في رواية وحراما على المعتمد حسنا لمادة
 الف والكذا كذا في شاة السنون بدل الاضافة اي اضافة اشياء غيره
 ذكره ابن سلطان وعلقها او شيا وطرح بر او زرع وجعل حديد
 سيف و صفر اينة والبناء على ساحة بالجبل خشبة عظيمة
 تنبت بالهند وقيمة اي البناء اكثر من اي من قيمة الساحة بملك البناء
 بالقيمة وكذا لو غصب ارضا جنتي عليها او غرس او ابتعت وجاعة
 لؤلؤة او ادخل البقر راسه في قدر او ادفع فصيلة فكبيرة في
 بيت المدوع ولم يكن اخراجه الا يهدم الجدار او سقط وبنائه
 في خبيرة غيره ولم يخرج الا بكم ربا وكذا ذلك بضمن صاحب
 الاكثر قيمة الا قل والا صل ان الضرر الا شاة يزال بالا خف
 كما في هذه القاعدة من الاشياء ثم قال ولو ابتلع لؤلؤة فمات
 لا يشق بطله لان حرمه الا وهي اعظم من حرمه المال وقيمة في
 تركة وجوزة الشاة قيمة قياسا على الشاة لاخراج اللؤلؤة قلت
 وقد تناقوا في الجنازة عن الفتحة انه يستحق اية فلا خلاف وفي تنوير
 البصائر انه الاجح فليحفظ ما بقي لو كانت قيمة الساحة والبناء

سواء

سواء كان اصطفا على شئ جاز وان تنازعا ببيع البناء عليه ما
 يقسم الثمن بينهما على قدر مالهما شره بملكه عن البرازية بقي لو
 اراد الغاصب نقض البناء ورد السا جنة هل له ذلك ان قضى عليه
 بالقيمة لا بجمل وقيل قولان لتضييع المال بل فائدة وتامة في الجنب
 وان ضرب الجنب ورهها او دينا او انا لم يملكه وهو كما كان
 خلافا لما كان في كذا سنة غيره وكذا مما يوجب كل طرفها المالك
 عليه اخذ قيمتها او اخذها وضمنه نقصانها وكذا الحكم لو قطع يدنا
 او قطع طرف دابة غيره ما كوله كذا في الملتقى قبل ونفقا غيره
 سيد يهنا قلت قوله غيره يد غيره يد يفتوت الجنازة في غير
 الماكولة اية لكن اذا اختار ربا اخذها لا بضمنه شيئا وعليه الفتوى
 كما نقله المتص من الهادية فليحفظ بخلاف طرف العبد فان جنة الارش
 او فرق ثوبا خرقة فاحش وهو ما خوت بعض العيين وبعض نقده
 لا كله فلو كله ضمن كلا وفي فرق يسر نقده ولم يفتوت شيئا من
 النفع ضمنه النقصان مع اخذ قيمته ليس غير لقيام العيين من
 كل وجه ما لم يكد وفيه صنفه او يكون ربويا كما بسا الزيلعي قلت
 ومنه يعلم جواب حادثة و اي غصبت جباصة فضة مموهة بالذهب
 غزال ثوبها فختير مالكا لكنه بين تضمنها مموهة او اخذها بلا شئ
 لانه تابع مستهلك ولو كان مكانه الغصب شره او بوزن فضة فلا
 رد لتغيرها ولا رجوع بالنقصان للزوم الربا فاعتنه فقل من
 صرح به قاله شيخنا ومن بنى او غرس في ارض غيره بغير اذنه امر
 بالقلع والرد لو قيمة الساحة اكثر مما للمالك ان يضمن له قيمة
 بناء او بنى امر بقلعها مستحق القلع فتقوم بدونها ومع احداهما
 مستحق القلع فيضمن الفضل ان نقصت الارض به اي بالقلع ولو
 زرعها يعتبر الوفاء فان اقتسم الفلدة انصافا او ارباعا اعتبر
 والا فالأرجح للزراع وعليه جرم مثل الارض وانما في الوقف
 فيجب الحصة او الاجر بكل حال فصول بين غصب ثوبا فمضقه لا جبر
 للمالك بل الحقيقة الزيادة والنقصان او سوبها قلته

يسمى فالملك مخير ان شاء ضمنه قيمة ثوب ابيض ومثل التبريق
عبر في الميسر بالقيمة لتغيره بالقليل فلم يبق مثله وسماه هنا
مثلا لقيام القيمة مقامه كذا في الاختيار وقد منا قولين عن المجتبى
وان شاء اخذ المصوب او المثلوث وعزم ما زاد الصنيع وعزم التمن
طاعة مثلي وقت اتصاله بملكه والصنيع لم يبق مثله قبل اتصاله بملكه لاقتراجه
بالا مجتبى روعا صاحب الفاضل المصوب على الفاضل الاول يبرأ
عن ضمانه كما لو ملك المصوب في يد عا صاحب الفاضل فادى القيمة الى الفاضل
فانه يبرأ ايضه لقيام القيمة مقام العين اذا كان قبضه القيمة معروفا
بقضاء او بينة او تصديق المالك لا يبرأ الفاضل الثاني حتى نفسه
وعا صبه عاويه غصب شيئا ثم غصبه اخر منه فاراد المالك ان ياخذ بعض
الضمان من الاول وبغضه من الثاني له ذلك سراجا والمالك بالخيار
في تعيين ايها شاء واذا اختار تعيين احداهما لم يملك تركه وتعيين
الاخر وقيل يملك عا ودية الاجازة لا تحق الا لثلاث فلو اختلف ما لا غيره
تعد يا فقال المالك اجزت او رضيت لم يبرأ من الضمان استباه مغزا
للبرازيه كاس نقل المص عن المادوية ان الاجازة تحق الا فقال المالك
قال وعليه في ثلث الاثلاث لانه من جملة الافعال فيحفظ كسره الفاضل
المشتبه كراخا لا يملكه ولو كره الموهوب له لم ينقطع الرجوع
استباه وغزا اجزا الفاضل ورده اجزا الى المالك تطلب لانه اخذ
الاجرة اجازة **فروع** استغنا شارا فانقطع في الشئ فصول
بلا اذن ماله انقطع حقه وعيا المعتبر قيمة مشكرا شرع وريانية
ركب رعيه لا طلقا حريق وفيه في البلد فانهدم شئ بر كونه يمين
لان ضرر الحريق عام فكان لكل دفعه جوره لا يجوز دخول بيت انسان
الا باذنه الا في الضرر وجبا اذا سقط ثوبه في بيت غيره وحاف لو
اعلى اخذه حفر قبره فخرج منه اخر ميتا فهو على ثلثة اوجه ان
الارض للحاقر فله ثلثه وله تسوية وان مباحة فله فيه حصة وان
وقفا فذلك ولا يكره لو الارض مشعة لان الحافر لا يدرى باي ارض
يموت لا يجوز التصرف في مال غيره بلا اذنه ولا ولاية الا في كمال

مذكورة

مذكورة في الاشباه غصب حارة فتبوء جشما فاحله الذئب ضمنه
كما في معابة الوهبانية وغاصب شئ كيف تضمن غيره وليس له
فعل بما يتغير وغاصب نهر اهل له منه شربة واهل ثم نهر طاهر لا يطهر
قوله غيب بجمع ما غصبه وضمن قيمته لملكه ملكه عند ملكه
مسند الا وقت الغصب تسليم المالك ب لا الاول او ملحق
والقول له بيمينه لو اختلفا في قيمته ان لم يبرأ المالك على الزيادة
فان يبرأ او يبرأ غلاما ولا تقبل بينة الفاضل لقيامه على نفق
الزيادة هو الصحيح زبني ونقل المم عن البر والمجواهر لو قال الفاضل
او المودع المتعدي لا اعرف قيمته لكن علمت انها اقل مما يقوله فالقول
للفاضل بيمينه ويجبر على البيان فان لم يبين حلف على الزيادة فان
نكل لزومه ولو حلف المالك ايضه على الزيادة اخذنا ثم ان حلف المصوب
فلفاضل اخذه ووقع قيمته او رده واخذ القيمة وهي من خواص
كتابنا فليحفظ فان حلف المصوب وهي اي قيمته اكثر مما ضمن او مثله او
دونه على الاجح عنه به فالاول ترك قوله وهي اكثر وقد ضمن بقوله اخذ
المالك و رد عوضه او امضه الضمان ولا خيار للفاضل ولو قيمته اقل
للزومه باقراره ذكره الواقي نعم متى ملكه بالضمان فله خيار عيب و
رؤية مجتبى ولو ضمن بقول المالك او يبرأه او يكون الفاضل فهو له
ولا خيار للمالك لرضاه حيث ادعى هذا المقدار فقط وان باع الفاضل
المصوب كغضنه المالك نفذ بيده وان حرر الفاضل لان حرة المشتري
من الفاضل نافذة في الاجح عنه به ثم ضمنه لان المالك انما غرض كفي
يكفي لنفاذ البيع لا العتق وزوايد المصوب مطلقا متعدي كسمن
وحسن او منقصه كدرو ثم امانة لا تضمن الا بالتعدي او المنع بعد
طلب المالك لانه امانة ولو طلب المتصلة لا تضمن وما نقصته
الى رتبة بالولادة مضوح ويجبر بولدك بقيمة او بغرة ان وفاهه والا
فليسقطا بحب به ولو مات وبالولد وفا كفي هو الصحيح اختيار
زني بامه مفضو به اي غصبها فردا حاصلا فانتهى بالولادة ضمن
قيمته يوم علقته بخلاف الحرة لانها لا تضمن بالغصب ليعتق ضمان

الفصيص بعد وفاء الرد ولو ردنا نحومة فمات لا يضمن
 كذا الموزن عند فداء بخلد فمات به ملتقى ولو تزنا بها واستولوا
 ببيت النسب والولد رقيق ورر وبخلاف منافع الفصيص استولوا
 او عطلوا فانما لا تضمن عندنا ويوجب في بعض المتن ومنافع الفصيص
 غير مضمونة الا ان كان لا يلازم ما يات من عطف حرم المسم اليه
 اخبر فمات بر الا في ثلاث فوجب اجر المثل على اختيار المتأخرين ان يكون الفصيص
 وقفا لسكنه او للاستقلال او مال يميم الا في مسكنه سكنته
 مع زوجا في داره بلا اجر ليس لها ذلك ولا اجر عليه كذا في الاشياء
 موزنا لو حيا بالقبيلة **قلت** وبسكنه ابيه سكنه شرهك فقد نقل
 المص وغيره عن القنية انه لا شيء عليه وكذا الاجنبي بلاء عقد وقيل
 دار اليتم كذا لو وقف انتهى **قلت** ويمكن حمل كلام الفرع على قول
 المتقدم مبرح بعدم ايجونه واما على القول المعتمد انها كالموقوف فيجب الاجرة
 على الشريك والزوجة كذا في المسكن المرأة واجبة عليه وهو عاصب لدار
 اليتم فكل من الاجرة وبه افق ابن نجيم وما في الصيرفة من التفصيل
 لو اليتم يقدر على المنع فلا اجر والا فعليه عذر طاهر وعليه وهو عليه لا عليه
 كما افاد في تنوير البصائر ثم نقل عن الحائنة انه مسئلة الدار كسكنه
 الارض وان كان خرافا مسكنا فيها اذا كان لا يضره فلا غريب ان
 يسكن قدر شرهك فالواو عليه الفتوى او معدا اي اعهده صاحبه
 للاستقلال باجره لانه كذا او اشتراه لانه قبل او اجره ثلاث
 سنين على الولاء وفي الاشياء لا تضر الدار معدة لبا جارتها بل
 بنائها او شرائها ولا يبعد اد البائع بالنسبة للشري ويشرها
 علم المستعمل بكونه معدا حتى يجب الاجر وان لا يكون المستعمل مشهورا
 بالفصيص **قلت** ولو اختلفا في العلم وعدمه فالقول له بيمينه
 لانه منكروا الا في مدعي قال شيخنا ويموت رب الدار ويبيع بطل الاخذ
 ولو يمينه لنفسه ثم اراد ان يعده فان قال بلسانه ومخبره ان يس
 حذر ذكره المص الا في المعدل للاستقلال فلا ضمان فيه اذا اسكنه بتأويل
 ملك كبيت سكنه احد الشركاء في الملك ولو يمينه على ما مر من القنية

فتنه اما في الوقف اذا سكنه احدها بالقبيلة بلاء اذن لزم
 الاجر او عقد كبيت الرهن اذا سكنه المترس ثم بان للمغير
 معدا للاجارة فلا شيء عليه بقي لو اجر الفاصب احدها فعلى
 المسافر المسملا اجر المثل ولا يلزم الفاصب الاجر بل يرد ما
 قبضه للمالك استبانه وقينه وفي الشرع بالية ويتطرق ما لو عطل
 المنفعة هل يضمن الاجر كما لو سكن وبخلاف حرم المسم
 وخزيره بانه اسلم وبها في يده اذا التفتها مسلم او ذمي
 فلا ضمان وصنع المتلف المسم قيمتها لان الخمر في حقنا قيمتي
 حكمها لو كانا لذي في المتلف عند الامام او ما موره يرى ذلك
 بحقوبة فلا يضمن ولا الزرق خلافا للمجد مجتبي ولا ضمان في مبيته
 ودم اصلا بخلاف ما لو اشترى اي الخمر منه اي الذمي وشربها
 فلا ضمان ولا يضمن لان فعلة بسلطه بايعه بخلاف غصبها
 مجتبي وفيه تلف ذمي ضرر ذمي ثم اسلم او احدها لا شيء عليه
 الا في رواية عليه قيمة الخمر غصب حرم المسم فحملها بلاء يمينه له
 كحفظه وعلية يسر لا قيمة له او شربها او غصب جلد ميتة فذبحه
 به بطلاه بلاء قيمة له كتراب وشمس اخذها المالك مجانا ولكن
 لو اتلفها ضمن لا لو تلفها وفي شرع الوهابية يضمن قيمته مدبوغة
 واعتمده في الملتقى ولو خلاها بذى قيمة كالمليح الكثير والخن ملكه ولا
 شيء عليه لملك خلافا لما لو يبيع به بذى قيمة كقرط وعقوص الجبل
 اخذه المالك وروما زاد البع والفاسب حب حتى ياخذ حقه ولو
 انقصه لا يضمن كما لو تلف ولا ضمان بطلا في الميتة ولو لم يمت ولا بطلا
 من ذك الشبهة عدا ولو لم يمت ببيعه ملتقى لان ولاية الحاجة ثابتة
 وضمن بك موقوف بك الميراث الا لو لم يمت كما في ابن كمال فتمت
 حشبا مخوتا صالما لغير الله وضمن القيمة لا المثل بارادة سكر
 ومنصف سبي وبيانه في الاشربة ووجه بيعها كذا وقال لا يضمن
 ولا يبيع بيعها وعلم الفتوى ملتقى وورر وتزليح وعندها واقرة المص
 واما طبل الفزاة زاد في حظر الخلاصة والصيا مين والذم الذي

يتباح ضرب في الوصل فمضمون اتفاق كماله المغنبة ونحوها كالمش
 تطوع وحامه طيارة ودكيت مائل وعبد خفي حيث يجب قيمتها غير
 صالحة لهذه الامور ولو غصبها ولد فهدت لا يضمن وبخلاف موت
 المذبح تقدم دونه ام الولد وقال لا يضمنها لتقدمها حل فبدر عبد غيره
 اور با ط د ا ب ت ا و ف ي ب ا ب ا ح ط ل ا ا و ف ق ص ط ا ي ر ه ف ذ ه ب ت هذه
 المذكورات او سعي الى سلطان بمن يوذبه الى حال انه لا يدفع بل ارفع
 الى السلطان او سعي بمن يباشر الفسق ولا يمنع منه او قال
 سلطان قد نيزم وقد لا يفرم فقال انه وجد كنهه افقره السلطان
 شيئا لا يضمن في هذه المذكورات ولو غرم السلطان البتة بمثل
 هذه السعاية ضمن وكذا يضمن لو سعي بغير حق عند محمد زجر الى اي
 الساعي وبه يقر وعزروا الساعي عيدا اطول بعد عتقه ولو
 مات الساعي للمسوق انه باخذ قدر الخسران من تركته هو التراجع
 جواهر الفناوي ونقل المصنف انه لو مات المشكوك عليه بشيء من سطح
 لحفره غرم الشاكي دية لالمات بالقرب لذوره وقد مر في باب
 السرقة امر شخص عبد غيره بالاباق او قال له اقتل نفسك ففعل
 ذلك وجب عليه قيمته ولو قال له ائتلف مال مولاك ما تلتف لا يضمن
 الامر والفرق انه يامر بالاباق والقفل صار عاصيا لانه استعمل
 في ذلك الفعل وبامره بالانفاق لا يصير عاصيا للامال بل للبعد وهو قائم
 لم يتلف وانما التلف بفعل العبد واعلم ان الامر لا ضمان عليه بالامر
 الا في ستة اذ كان الامر سلطانا او ابيا او سيدا او المأمور
 صبيبا او عبدا امره بالتلاف مال غير سيده واذا امر بحفر باب
 في حائطه الغير غرم المأمر ورجع على امرائه استباه استعمل عبد
 الغير لنفسه بانه ارسله في حاجته وان لم يعلم انه عبد او قال ذلك
 العبد الذي استعمله انه هو ضمن قيمته ان ملك العبد عا دية
 فبما جاء رجل الى اخوه قال انه هو فاستعمله في عمل فاستعمله
 فملك ثم ظهر انه عبد ضمنه علم اولم يعلم هذا اذا استعمله في عمل
 ولو استعمله لغيره اي في عمل غيره لا ضمان لانه لا يصير عاصيا

كقوله

كقوله بعد ارق الشجرة وانثر المشمش لتاكل انت فسقفا
 لم يضمن الامر ولو قال لتاكل انت وانا ضمن قيمته لانه استعمل
 كقوله في نفقه غلام جاء الى فساد وقال افقدت فقصده فقصدا
 معصا وافيده اول بالاول في فساد من ذلك ضمن قيمته العبد عاقلة
 الفساد وكذلك الحكم في العبد يجب دية على عاقلة الفساد معاديه
خرج غصب عبدا ومعه مال المولى صار عاصيا للامال اي بانه بل
 ما لو اضمن غنابه بغير ضمان عتقه بخلاف الحر عا دية وفي الوهبانية
 ولو نسي الحر فاحات يضمن نقصها ولو نسي الغوان او شاة يذكر
 ولو علم الدلال قيمة سلعة فقوم للسلطان انقص عن
 ومنكف احدي فردتين بسل الى بقية والمجموع منه **بخر** **قلت**
 وعن ابي يوسف لا يضمن الا الخفة الا انفقها وفي البرازية هو
 المختار واثرة الشر بنكلا وذكرا ما يفيد ان السلطان لا يضمن
 انه يشفي القول بضمير القاضيه اي بغير سبها فاستبدال وقف من مال
 يتيم فليحفظ **قلت** **المنفعة** من سببه تملك الغير
 بغير رضاه **قلت** لانه الضم وشرعا تملك البقرة جبرا على المشرك
 بما قام عليه بمثل له مثليا والا فبقية وسببا اتصال ملك
 الشفيع بالمشرك بشرطه او جوار وشرطا ان يكون المحل عقارا
 سفلا كان او علوا وان لم يكن طر يقد في الشفيع لانه الحق بالعقار
 بانه من حق القرار **قلت** واما ما جرت به ابي الكمال في اول
 باب ما هي فيه من ان البناء اذا بيع مع حق القرار ينتحق بالعقار
 فزوه شيخنا الرمي واخذ بعد ما يتبع للبرازية وغيرا فليحفظ
 ركننا اخذ الشفيع من احد المتعاقدين عند وجود سببها وشرطا
 وحكمها جواز الطلب عند تحقق السبب ولو بعد سنين وصفتها
 ان يكون الاخذ بها بمنزلة شراء مبتدأ فيثبت بها ما ثبت بالثبوت
 كما رد بخبر روية عيب تجب له لا عليه بعد البيع ولو فاسدا
 انقطع فيه حق المالك كما ياتي او بخبر لا يضمن في شق
 بالاشهاد في مجلس اي طلب المواثبة فلا تملك بعده وملك

بالآخذ بالبرائة او بقضا والقاض عطف على الآخذ لثبوت ملك
 الشفعة بحد الحكم قبل الآخذ كما قررته مناجرة بقدر رؤوس
 الشفعة لا الملك خلا فالثالث في الحكيمة متعلق بتجيب في نفس
 المبيع ثم ان لم يكن او سلم لم في حق المبيع وهو الذي فاسم وبقية له شركة
 في حق العقار كما شرب والطريق خاص به ثم فسر ذلك بقوله كثر
 نهر صغير لا يجري فيه السفن وطريق لا يتخذ فهو عامين لا شفعة بهما
 ببيان شرب نهر مشترك بين قوم تسقى اراضيهم منه بيعت ارض منها
 فلكل منها اهل الشرب الشفعة فلو انهر عام والسئلة بجانها فالشفعة
 للجائر الملائق فقط ثم الجائر ملاصق ولو فميا او ما ذونا او مكاتبا
 مسكة اخرى وطهر داره لطلعا فلو باب في تلك المسكة فهو خليفة كما
 هو اذ ضاع جذع على حائطه وشريك في خشبة عليه جارة ولو في نفس الجدار
 فشریک ملتقى قلت لكن قال الامم ولو كان بعض الجيران شريكا
 في الجدار لا يتقدم على غيره من الجيران لانه الشراكة في البناء والجرد
 بدون الارض لا يستحق بها الشفعة اسقط بعضهم حقه من الشفعة
 بعد القضا فلو قبله فامس بقى اخذ الكل لزوال المزاومة ليس لمن بقى
 اخذ نصيب التارك لانه بالقضا مطلق حقا لكل واحد منهم في نصيب
 الاخر زليق ولو كان بعضهم غائبا يوقض بالشفعة بين الحاضرين
 في الجميع احتمال عدم طلب فلا يوقض بالشك وكذا لو كان الشريك
 غائبا فطلب الحاضر يوقض له بالشفعة كلها ثم اذا حضر وطلب قض
 له بها فلو مثل الاول قضى له بنصفه ولو فوقه فبكله ولو دونه منه
 خلاصة اسقط الشفعة قبل الشراء لم يصح لفقد شرط
 وهو البيع اراد الشفعة اخذ البعض وترك الباقي لم يملك ذلك
 جرا على المشتري لضرر تفريق الصفقة ولو جعل بعض الشفعة
 نصيب لبعض لم يصح وسقط حقه به لا عارضه ويقع بين البقية
 بل لو طلب احد الشريكين النصف بناء انه يستحقه فقط بطلت
 شفعة اذا شرط احدهما ان يملك الكل كما بسطه الزبيدي فليحفظ
 ويصح بيع دور مكة فنجب الشفعة جبرا وعيد الفتوى استبان قلت

ومفاده صحة اجارته بالاولى وقد قدمناه فليحفظ كذا يكرر وتحقق
 في الخطر وفيما ويبيع الطالب من وكيله اشراء ان لم يسله الى موكله وان
 سلم لا وبطلت هو المختار ولا شفعة في الوقف ولا لا نوازلا ولا
 بجواره شرجه نجح وخائنه خلافا للمخاضة والبرازية ولعل لا ساقطة
 قاله المصنف قلت وحصل شيخنا الرملي الاول على الآخذ به والى في
 على اخذه بنصف اذا بيع ففي النصف حق الشفعة يستثنى على صحة
 البيع انتهى مفاده انه مالا يملك من الوقف بحال لا شفعة فيه
 ومالا يملك بحال فحق الشفعة اذا بيع اما اذا بيع بجواره او كان
 بعض المبيع ملكا وبعضه وقف وبيع الملك فلا شفعة والله اعلم
 طلب الشفعة ويطلبها الشفعة في مجلس عليه
 من مشرا ورسوله او عدل او عدد بالبيع وان امتد المجلس الى الحجرة
 هو الاصح وروى عليه المتهون خلافا لما في جواهر الفتاوى انه على الفور
 وعليه الفتوى بلفظ يفهم طلبه كطلبت الشفعة ونحوه كان طالبا
 او اطلبها وهو يسمى طلب المواثبة الى المبادرة والاشراء وفيه ليكثير
 بل للمخالفه الجوز ثم يشهد على البايع لو العا رفق بيده او على الشريك
 وان لم يكن ذائدا لانه مالك او عند العقار فيقول اشترى فلان
 هذه الدار واما شفعيها وقد كنت طلبت الشفعة واطلبها الان
 فما شهدوا عليه وهو طلب اشراء ويسمى طلب تقرير وهذا
 الطلب لا بد منه حتى لو تمكن ولو كبتا ب او رسول ولم يشهد بطلت
 شفعته وان لم يتمكن منه لا تبطل ولو اشهد في طلب المواثبة
 عند احد هؤلاء وكفاه وقام بمقام الطلبين ثم بعد هذين الطلبين
 يطلب عند قاض فيقول اشترى فلان دار كذا واما شفعيها بدار
 كذا لو قال بسبب كذا كما في الملتقى لم يملك الشريك في نفس المبيع
 ثمه يسل الدار الى هذا لو قبضها المشتري وطلب الخصومة لا يتوقف
 عليه وهو يسمى طلب تمليك وخصومة وبنا خيرة مطلقا بغيره
 بغيره شرا او اكثر لا تبطل الشفعة حتى يسقطا بل لا يفتن
 وهو ظاهر الذهب وقبل يفتن بقبول محمد ان اخذه شرا بلا عذر

بطلت كذا في الماتقي يعني دفعه لا ضرر قلنا دفعه برفعه للفاضي
ليأمره بالآخذ أو الترك وإذا طلب الشفيع سأل الفاضل الخصم عن
ما لك في الشفيع لا شفيع به قال أقرب أي بملكه ما يشفع به أو نكل عن
الحلف على العلم أو يبرهن الشفيع أنها ملكه سأل عن الشراء هل اشتريته
أم لا فإن أقرب أو نكل عن اليمين على الأصل في شفيعه المكيطة أو على
السبب في شفيعه الجوار خلاف الشافي كما مر في كتاب الدعوى أو
برهن الشفيع قضى له بها هذا إذا لم يكر المشتري طلب الشفيع المشقة
فإن أنكر فالقول له بيمينه أين كان وإن لم يحضر الثمن وقت الدعوى وإذا
قضى لزومه أحضاره وللمشتري حبس الدار لقبض ثمنه فلو قيل للشفيع
أو الثمن فآخر لم تبطل شفيعته والخصم للشفيع المشتري ظاهراً و
البائع قبل التسليم الأول بملكه والثاني يبرأ أين كان وكان لا يشفع البينة
عليه حتى يحضر المشتري لأنه المالك ويضمنه بحضوره ولو سلم للمشتري
لا يشترط حضور البائع لزوال الملك البدع عنه أين كان ويقضي الفاضل
بالشفيع والعمدة لضمان الثمن عند الاستحقاق على البائع قبل تسليم
المبيع إلى المشتري والعمدة على المشتري لو بوجه كالمير للشفيع جواراً لروية
والعيب أن شرط المشتري البراءة منه دون خيار الشراء والأجل
اختياره ونفي الاستجابة للشفيع يبيع في كل الأحكام إلا ضمان الغرور
للجور والحق أخاف الشفيع والمشتري في الثمن والدار المقبوضة والثمن
مفقود وصدق المشتري بيمينه لأنه منكرو لا يتجلفان وإن برهن
فالشفيع الحق لأن بيمينه مكرمة أو على المشتري ثمناً وأدعى بأبعده
أقل منه بلا قبضه فالقول له أي للبائع ومع قبضه للمشتري ولو ملك
عكساً بقبض القول للمشتري وقيل تجافح وأي نكل اعتبر
قول صاحبه وإن حلفا ضمنه البائع وبأخذ الشفيع بأقال البائع ملتقى
وحط البعض بظهر في حق الشفيع فبأخذ بالباقى وكذا أبيت البعض إلا إذا
كانت بعد قبض الشفيع وحط الكل والزيادة لا فيها فخذ بكل المسمى
ولو حط النصف ثم النصف بأخذ بالنصف الأخير ولو علم أنه شره
بالفست ثم حو البائع مائة فله الشفيع كما لو بعهده بالفست ثم زاد البائع

جارية أو متاعاً قتيبه وفي الشراء بمثل ولو حكم كما لم يرد في حق السلم
أين كمال يأخذ بمثل وفي الشراء ما لم يمس بالقيمة فببيع عقار بغير
يأخذ الشفيع كلامه العقار بيمينه الآخر وفي الشراء بيمينه مؤجل
يأخذ بكمال أو طلب الشفيع في الحال وأخذ بعد الأجل ولا يتجلف ما لم يمس
لو أخذ بحال ولو سكت عنه فلم يطلب في الحال بوجه حتى يطلب عند حلول
الأجل بطلت شفيعته خلاف ما لا يرد بشفيعه يأخذ بمثل المزدوقية للخنزير
إن كان البائع والمشتري والشفيع ذميلاً لا بد أن يكون البائع أبيضه ذميلاً
والأبيض البنية فلا تثبت الشفيعه أين كان معزياً للمبطل وبأخذ
بيمينه ما لم يرد في حق الشفيع مسلماً لمنعه عن ملكها وتلكها ثم قيمة
الخنزير هنا فقيمة مقام الدار لا مقام الخنزير ولذا لا يحرم تملكها بخلاف
المزور على العاشر وطريق معرفة قيمة المزدوقية والخنزير بالرجوع إلى دومي
اسم أو فاسق تاب ولو اختلف فيه فالقول للمشتري عناية و
يأخذ الشفيع بالثمن وقيمة البناء والفرس مستحق الفاضل كما مر في باب
العقب **قلت** وأما لو دنا بالدار كثيرة أو طلائعاً بجنس كثير وخير
الشفيع بيمينه تركها أو أخذها وأعطاه ما زاد أو الصبي فبأخذ بيمينه
ولا قيمة لنقصه بخلاف البناء حاوي الزاهدى وسبيح أو بني المشتري
أو غرس أو حلف الشفيع المشتري فلو دنا وعلم الثاني أن شأه أخذ
بالثمن وقيمة البناء والفرس أو تركت في حق الشافي وما لك قلنا بيني
فيها لغيره فبحق أقوى ولذا تقدم عليه فينقصه كما ينقص الشفيع جميع
تصرفاته أي المشتري حتى الوقف والمسجد والمقبرة والهيئة زيلع ونزاهدى
وأما الزرع فلا يقبله استسناً لأن له نهاية معلومة ويبقى بالأجر و
رجوع الشفيع بالثمن فقط إن أخذ بالشفيعه ثم بني أو غرس ثم استحققت
ولا يرجع بيمينه البناء والفرس على أحد لأنه ليس بمزور بخلاف المشتري
وبأخذ بكل الثمن إن فرجت أو جفت البنية بلا فعل أحد والأصل أن
الثمن يقال بالأصل لا الوصف وهذا لم يبق شيئاً من نقص أو ثوب
فلم يبق وأخذ المشتري لا انفصالة مع الأرض حيث لم يكن تبعاً للأرض
تسقط حصته من الثمن فينقص الثمن على قيمة الدار يوم العقد وعلى قيمة

الفرض يوم الاخذ **قلت** فلو لم يأخذ المشتري كان
 ملك بعد انفصال المبيع عما شئ من الثمن مقدم **جواب** هو من
 التوابع والتوابع لا ينفك عما شئ من الثمن وما لاخذ بالشفقة كقولك
 المصفقة الى المصفق فقد ملك ما دخل بها قبل القبض ولا يستحق قبله
 شئ من الثمن قال شيخنا بخلاف ما اذا تلف بعض الارض بغير حق حيث
 يسقط من الثمن كحصة الارض العارية بعض الاصل ثم يبيع ويأخذ بحصة الموصلة
 من الثمن ان نقض المشتري البناء ولا يقصد الاتلاف وفي الاول
 الا في سواها وفيه ينقسم الثمن على قيمة الارض والبناء يوم العقد بخلاف
 ان يهدم المالك مرافقته بالجبس من نقض الاجنبي كمنفذه المشتري من النقض
 بالكلية المنقوض له ان المشتري وليس للشفقة اخذه لزوال التبعية
 بانفسار ما لاخذ بغير استحقاق لانفسار ان البناء ارضاً ومخلوفاً وشراؤه
 بعد الشراء في يده وان جده المشتري قبل الشفقة اخذه لا مراد ملك
 بالثمن سواوية وقد اشترى بغيره سقط حصته من الثمن في الاول اي شراؤه
 بغيره وبكل الثمن في الثاني كدونه بعد القبض فحضي بالشفقة للشفقة ليس
 له تركها شرعاً وبها ينفك المبيع بالشفقة اليه بخلاف ما قبل القضاء والطلب يبيع
 ما سدد وقت انقطاع حق البائع اتفاقاً وفيه يبيع فصولاً او بغيرها يبيع
 وقت البيع عند الثاني ووقت الاجازة عند الثالث وبغيرها يبيع
 وقت البيع اتفاقاً مجتنب من لم ير الشفقة بالجواريك لئلا ينفك مثلاً طلباً
 عند حاكم يراه يقول له هل تعلم قد وجب اني قال نعم اعتقد ذلك حكم له بان
 والا يملكه لا يكلم فيه وبما اذ به **قوله** ان الشفقة ايجاب الطلب لكونه
 القاض لا لبراهنه معذور وكونه المطلب من القاض احصاه فاشبه بخلاف
 سبب اليهودي كما ياتي من ارض بانية قد دفع ثراها او بانه بما يتم
 اخذ الشفقة بالشفقة اخذ بالبحث من لا انتمنا يقسم على قيمة الارض
 يوم الشراء قبل رفع التراب وعلى قيمة التراب الذي باعه من اهل مساواة
 ولو كبر كما كانت فالباب لا يتفاوت ويقال للمشتري ارفع ما كنت
 فيها فهو ملكك حاوي التراب الذي وفيه شري داراً الى الخلف فليس للشفقة
 ان يجل الثمن ويأخذ بالشفقة لانه ملكه ببيع فاسد انتهى **قلت** وسبب

انه لا شفقة فيما يبيع فاسد لانه ملكه ببيع فاسد انتهى **وسبب**
 انه لا شفقة فيما يبيع فاسداً ولو بعد القبض لاجتماع الفسخ نعم اذا
 سقط الفسخ ببناء وكونه وجب وفي المبسوط اليه بشرط الوضوح
 انما ثبت الملك للمدعي له اذا قبض الكل فلو وجب داراً على عوض
 ألف درهم فقبض أحد العوضين ووزن الاخر ثم سلم الشفقة
 فربما جلت حتى اذا قبض العوض الاخر كان له ان يأخذ الدار بالشفقة
باب ما ثبت في فسخه او لا ثبت ما ثبت فسخه الا في عقار
 ملك بعوض فروع الرهبة هو مال فروع المهر وان لم يكن يفسخ خلافاً
 للشافعي كرجي اي بيت الرضى مع الرضى نكاحاً وحام وبير
 منهر وبيت صغير لا يمكن فسخه لاني عرض بالكون ما لم يفسخ
 فيكون ما بعده من عطف الخاص على العام وفلك خلافاً لما ملك
 وبنائه فسخي اذا بيعا فسخاً او لمع حق القرائن خلافاً لما فهم من كمال
 الحق لفقه المنقول كما افاده شيخنا الرضوي ولان ارث وصدة و
 رهبة لا بعوض مشروطا ودار ثبت او جعلت اجرة او بدل جلع
 او عتق او صلح على دم عدا ومهر وان قبول بغيرها اي الدار
 حال لانه معنى البيع تابع فسخاً جيباً في حصة المال او دار ببيت
 بخيار البائع ولم يسقط خياره فان سقط وجب ان يطلب عند
 سقوط الخيار في التصحيح وقيل عند البيع وحج او بيعت الدار ببيعاً فاسداً
 ولم يسقط فسخه فان سقط من فسخه كان به المشتري فيما ثبت
 الشفقة كما مر او رد بخيار روية او فسخاً او عيب بقضاء متعلق
 بالآخر فقط خلافاً لما زعمه المصنف تبعاً للدر بعد ما سئل اي اذا بيع و
 سلبت الشفقة ثم رد البيع بخيار روية او فسخاً كيف ما كان او
 بعيب بقضاء فلا شفقة لانه فسخ لا بيع بخلاف الرد بعيب بعد
 القبض بلا قضاء او باقالة فان له الشفقة لان الرد بعيب بلا قضاء
 والاقالة بمنزلة بيع مبتدأ او ثبت الشفقة للعقد الاذون المستوفى
 بالدين احاط الدين برقبته وكذا ثبت ان كان في بيع سببه و
 ثبت سببه من مبيع بناء على ان لاخذ بالشفقة بمنزلة الشراء

وشراء احد هما من الآخر يجوز وتثبت لمن شري اصاله او وكالة
 او اشترى له بالوكالة وقائده انه لو كان المشتري او الموكل في الشراء
 شريكا وللاذ شريك اخر فلهما الشفعة ولو هو شريكا وللاذ جاز
 فلا شفعة للبار مع وجوده لا شفعة لمن باع اصاله او وكالة او
 بيع له اي وكل بالبيع او ضمن الدرك والاصل ان الشفعة تبطل
 باظهار الرغبة عنها لا فدا **باب ما يبطلها ويبطل ترك طلب المواتية**
 تركه ياز لا يطلب في مجلس خبرية بالبيع ابن كمال وتقدم ترجيح او ترك
 طلب الاشياء وعند عقار او في يد الا الاشياء وعند طلب المواتية لانه
 غير لازم مع القدرة كما مر ويبطلها تسليم بعد البيع علم بالسقوط او لا
 فقط لا قبله كما مر ولو تسليم مع اب ووصي خلافه في البيع بقيمة
 او اقل ملتقى الوكيل بطلها اذا سلم الشفعة او اقر على الموكل ببيع الشفعة
 صح لو كان التمسك بالاقرار عن القاض والام بغيره كونه من المضمومة
 وسكوت من يملك التمسك ويبطلها حمله من على عوض الى غير الشفعة
 كما ياتي وعليه رده لانه رشوة ويبطلها بيع شفعة بال ولا يلزم المال وكذا
 الكفالة بخلاف القود ولو صلح على اخذ نصف الدار ببعض الثمن صح ولو
 صالح على اخذ بيت بخصم من الثمن لا لجزالة الثمن عند اخذ ولا شفعة
 شفعة ويبطلها موت الشفيع قبل الاخذ بعد الطلب او قبله ولا توث
 خلافه لثاقني وتومات بعد القضاء لم تبطل لا يبطلها موت المشتري
 لبقاء الشفعة ويبطلها بيع ما يشفع به قبل القضاء بالشفعة مطلقا
 عليه بيعا ام لا وكذا لو جعل ما يشفع به مسجدا او مقبرة او وقف مسجدا
 ولو باع بشرط الجزاء لنف لا تبطل لبقاء السبب ويبطلها شراء الشفيع
 من المشتري ثمن دون او مثلا اخذ ثمنه بالشفعة بالعقد الاول او
 الثاني بخلاف ما لو اشترى ابتداء حيث لا شفعة لمع دونه وكذا يبطلها
 ان استأجر او سوما بيعا او اجارة ملتقى او طائفة ان يولي عقد
 الشراء او ضمن الدرك مستدرك بما رانفا فتبطل في الكل لا دليل
 الا عراض زيل قبل الشفيع انها بيعت بالشفعة فلم علم انما بيعت
 باقل او بيرا وشعيرة وعدوى متقارب ثمنه الف او اكثر فله الشفعة

ولو باع انما بيعت بدنا بيرا وبغرض قيمتها الف فلا شفعة والفرق
 بينهما ان هذا ايجي وذلك مثلي من باب اهل عليه ان كثر ولو علم ان
 المشتري زيد لم ينف ثم باع انه بكر فله الشفعة ولو علم ان المشتري
 هو مع غيره كان له اخذ نصيب غيره لعدم التسليم في حقه ولو بلغه شراء
 النصف فسلم ثم بلغه شراء الكل فله الشفعة في الكل وفي حكمه ان خبره شراء
 الكل فسلم ثم ظهر شراء النصف لا شفعة له على الظاهر لان التسليم في الكل
 تسليم في كل ابعاضه بخلاف عكس ثم شرع في الحيل فقال ان باع رجل
 عقارا الا اذ لمعا مثله في جانب حد الشفيع فلا شفعة لعدم الاتصال و
 القول بان نصيب ذراعا سهوا وكذا لا شفعة لو وجب هذا العقد للمشتري
 وقبضه وان ابيع سهوا منه بغير ثم ابيع بغيره فالشفعة للبار في
 السهم الاول فقط والباقي للمشتري لانه شريك وجبة كذا ان يشتري
 الذراع او السهم بكل الثمن الا درهما ثم الباقي بالباقي وليس تحليف بالله
 ما روت به ابطال شفعته ولا تحليف بالله ان البيع الاول باكي من تجنية
 مويد زاده معربا للوجيز وان ابعاه بغيره بغير ثم دفع ثوبا عنه فالشفعة
 بالتمسك لا بالشرب فلا جرح فيه وهذه حيلة نعم الشريك والبار كذا تفر
 بالبيع او يلزمه كل الثمن اذا استحق المنزل فالاول بيع ذراهم الثمن بيرا
 لم يبطل الصرف اذا استحق وجبة الجزاء احسن من اسهل والمعارضة
 في الامصار ذكرنا بقوله وكذا لو اشترى ببراهم معلومة بوزن او
 اشارة مع قبضة فلوس اشترى ببراهم قدرنا وجميع الفلوس من كل
 القبض في الجاس لا لجزالة الثمن تمنع الشفعة **باب ما يبطلها** ونحوه
 في المضرات وينبغي ان الشفيع لو قال انا اعلم قيمة الفلوس او كذا
 ان ياخذها بالذراهم وقيمتها كما لو اشترى ذراعا بغير او عقارا للشفيع
 اخذها **باب ما يبطلها** وواقعة في تنوير البصائر واقعة شتى كالحق تعقباته
 في زواجر الجواهر بانه مخالف للاول وما في المتن من خروج مقدم على
 الفنا وي كما مر مرارا انتهى وقد مر ان لا شفعة فيما بيع فاسدا ولو بعد
 القبض لاحتمال الفسخ ثم اذا سقط الفسخ بالبنا ونحوه وجبت القيمة
 اعلم كونه الحيلة لا سقوط الشفعة بعد ثبوتها وفاقا لقوله للشفيع

اشتره منه فذكره البرازي واما الجيلة لا يقع ثبوته ابتداء فخرج ابو يوسف
 لاكرهه وعند محمد كرهه ويقتضيه يقول ابو يوسف في الشفعة في هذه في الشفعة
 بما اذا كان الجار غير محتاج اليه واستحسنه محشي الاشياء ويقتضيه وهو
 الكراهية في الزكاة والبيع واية السجدة جوهرة ولا جيلة موجودة في كلامهم
 لاسمها ط الجيلة بزازية قال طلبة ما كثر فلم يجدوا اذا اشترى جماعة
 عمارا و البائع واحد يتقدم والاخذ بالشفعة يتقدمهم ط الشفعة ان
 ياخذ نصيب بعضهم ويترك الباقي ويترك وهو ما اذا اتقدموا بالبائع واخذ
 المشتري لا يتقدم والاخذ بما بل ياخذ الكل او يترك لانه يتفرق الصفقة
 على المشتري بخلاف الاول بقيام الشفعة مقام احدهم فلم يتفرق الصفقة
 على المشتري بخلاف الاول بقيام الشفعة مقام احدهم فلم يتفرق بين كونه
 قبيل القبض او بعده سمي لكل بعض ثمن او سمي لكل جملة لان العبرة بالثمن
 الصفقة لا بالثمن والتمسك اعلم انه لو طلب الحصة منوه على شفعة ولو
 اشترى دارين او مرتين بمرتين صفقة اخذها شفعوها معا
 او تراكها احدى ولو احدى بالشرق والآخرى بالمغرب شريعتهم
 يار والمعتبر في هذا الى العدد والاتحاد والعاقبة لتعلق حقوق العقدة
 روي المالك فلو وكل واحد جماعة فله شفعة اخذ نصيب بعضهم اشترى
 نصف دار غيره فمستوم فقام المشتري البائع اخذ الشفعة نصيب
 المشتري الذي حصل له بالقسم وان وقع في غير جانبه عما الاجرة و
 ليس له اي الشفعة تقض مطلقا سواء قسم الحكم او رفا على الاجرة و
 ليس له اي الشفعة لانها من تمام القبض حتى لو قسم الشفعة كان للشفعة
 التقضى كما ذكره بقوله بخلاف ما اذا باع احد الشريكين نصيب من دار
 مشتركة وقاسم المشتري الشريك الذي لم يبيع حيث يكون للشفعة تقضى
 كقضية بغيره واهية كما لو اشترى اثنان دارا وها شفعيا ثم جاء
 شفعة ثالث بعد ما اقتسم بفضاء او غيره فله اي الشفعة ان يقضى
 القسمة ضرورة ضرورة النصف ثلثا شري و بهاتين اختلف الجار و
 المشتري في ملكية الدار التي يكتسب فيها الشفعة الذي هو الجار والقول
 للمشتري لانه يكره استحقاق الشفعة والجار كحليفه اي يحلف المشتري

تفرق الصفقة صح

على ابيع العلم عند ابو يوسف وبه يقتضيه كما لو اشترى المشتري طاب المواتية
 فانه يحلف على العلم وان اشترى المشتري طاب المواتية فانه يحلف على العلم
 حلف المشتري على البينات لانه يحيط به على دون الاول جاري الزاوية
 ولو برهننا فبينة الشفعة احق وقال ابو يوسف بينة المشتري
 باع ما في اجارة الغير وهو شفعوها فان اجاز البائع اخذها بالشفعة و
 الا بطلت الاجارة وان ردتا شري لطفله والاب شفعه له الشفعة
 والموصي كالباب **قلت** لكن في شري المحي ما كان له فبينة لو كانت
 دار الشفعة ملاحقة لبعض المبيع كان له الشفعة فيها لازمة فتقضى
 ولو فيه تفرق الصفقة لا براءة العام من الشفعة بطلت وقضاء حلقا
 لا وانه ان لم يعلم بما اذا صنف المشتري البينة في الشفعة خزان شرا
 اخطاه ما زاد الصنف او ترك او انجز حلقه لكونه القاض في لايه ان فهو
 معذور به ودي سمي بالبائع يوم السبت فلم يطلب لم يكن عذرا **قلت**
 يؤخذ منه ان اليهودي اذا طلب حصة من القاض احضاره يوم سبعة
 فانه يكلفه الحضور ولا يكون سبعة عذرا وهي اقعة الغنوى فالامص
 وهي في واقعات الحامي ادعى الشفعة على المشتري انه احوال
 لا بطلا لا يحلف وفي الوهبانية خلافة **قلت** وسند كره لان ابن المص
 في حاشيته الاشياء ايده بما لا ضرر عليه فليحفظه تطبيق ابطلا
 بالشرع لا جائز له دعوى في رتبة الدار وشفعة فيها يقول هذه الدار دارى
 وانا ادعيها فان وصلت الي والافان على شفعة فيها استولى الشفعة
 عليها بلا قضا ان اعتمد على قول عالم لا يكون طابا والاكاد طابا اشياء
 على عدد الرؤوس العقل والشفعة واجرة القسام والطريق ان
 اختلفوا فيه الكل في الاشياء لا شفعة لمرتب عنها به صبي شفعة بلا ولا
 لا تبطل شفعة وان نصب القاض فيها بطلت جاز جواهر شري كرها
 وله شفعة عايب ما شرت الاشياء فالحكم المشتري ثم ان الشفعة
 واخذ ان الاشياء و تمت القبض مثرة سقط بقدره والا لانه
 لاحصة له من الشري مؤيد زاده معزيا لواقعات الحامي وفي الوهبانية
 وياخذ فيها شري لصغيرة اب موصي للبلوغ يوفى وليه شري

واربعين بعتا ولو غير جار والفرق اجدر وما ضا اسقا ما للجهل
 مستحطا وتخليقه في الفكر لا شك **باب** القسمة
 مناسبة ان احاد شركيين اذا ارادوا افتراق باع فجب الشفعة او
 قسم بين القسمة لاقتسام كالفدرة لاقتسام او شرعا جميع نصيب
 شايع له في مكان معين وسببا طلب الشركاء او بعضه الانتفاع بملك
 علم وجه المخصوص فلو لم يوجد طلبهم لا تنفع القسمة ولكن هو الفعل
 الذي يحصل به الافتراق والتمييز بين الانبياء ككامل وذرع وشرطا
 عدم فوت المنفعة بالقسمة ولا الا بقسم كالحايط وحام وحكما
 تعيين نصيب لكل من الشركاء على حدة وتثل مطلقا على معنى
 الافتراق وهو اخذ عين حقة ومعنى المبادلة وهي اخذ عوض حقة
 والافتراق هو الغالب في المثل وما في حكمه وهو العدوى المتقارب
 فان معنى الافتراق غائب عنه ايضاً ابن كمال عن الكافي والمبادلة
 عابدة في غيره اي غير المثل وهو القيمة اذا اقرر هذا الاصل في اخذ
 الشريك حصته بقبضة خاصة في الاول اي المثل لعدم التفات
 لا الثاني اي القيمة للتفاوت في القيمة مكمل او موزون يبرح حاضرو
 غائب او بالغ وصغير ما خذ الى خرا او البالغ نصيبه في القسمة ان
 سلم حقا الا فريخ والا لا كصبرة بيع وصحان وزرايع امره الاتقان
 بقسمة ان ذهب باقره للدينقان او لا فذلك الباقي عليها وان
 كحل نفسه او لا فذلك على الدينقان خاصة كذا قال بعض المشايخ
 انتهى ملخصا وان اجبر عليها اي على قسمة غير المثل في مذهب الجمن منه
 فقط سوى رقيق غير المغنة عند طلب الخصم فغير ما في معنى الافتراق
 علم ان المبادلة قد يجري فيها الجبر عند تعلق حق الغير كما في الشفعة
 وبيع ملك المديون لو فادونه وينصب قاسم ميراثه من بيت
 المال ليقسم بلا اخذ او منزه وهو واجب وما في بعض النسخ واجب
 غلطا وان نصب باجر المثل حجة لا ترا ليست بمقتضا حقيقة في زلة
 اخذ الاجرة عليها وان لم يجز على القضاة ذكره في زاده وهو على
 حدود الرؤس مطلقا لا الا ايضا خلافا لها في القسمة لان اجرة

الكيل والوزن بقدر الانصاف اجماعا وكذا انساب المؤمنين كاجرة
 الراعي والملك والحفظ وغدا شرع في زاده في الملتقى ان لم يكن
 للقسمة وارجح ان لا يفعل للخلاف لكن ذكره في الهداية بلقفا قبل
 وتامه فيما علقته عليه والقسمة يجب كونه عدلا ايضا عاكفا ووا
 يتقرب من واحد لا ليل يتحكم بالزيادة ولا يشترك القاسم خوف
 طوا حيلهم وصحت برضاء الشركاء الا اذا كان بينهم صغيرا او مجنونا لا
 غائب عنه او غائب لا وكيل عنه لعدم لزوم ما لا باجازه القاض
 او الغائب او الصبي اذا بلغ او وليه هذا المورثة ولو شرعا بطلت
 مئة المقتضى وغيرها وقسمه نقل يدعون ارثه بينهم او ملكا مطلقا او
 شرعا صدر شرعية فلا فرق في التعلق بين شرعا وارث وملك
 مطلقا **قلت** ومن التعلق البناء والاشجار حيث لم تبدل المنفعة
 بالقسمة وان تبدلت فلا جبر كما في شئنا وعقار يدعون شرعا او ملكا
 مطلقا فان ادعوا انه ميراث عن زيد لا يقسم حتى يبرهنوا على موته
 وعدورته ومالا يقسم باعترا فمهما كان في الصورة لا فرق ان برهنوا ان
 العقار معها حتى يبرهنوا انها انما كانت في الماضي لانه يحتمل انه معها
 باجارة او اعادة فتكون قسمة حفظ والعقار مخلوقا ينفع
 ولو برهنوا على الموت وعدد المورثة وهو اي العقار **قلت** قال شيخنا
 وكذا المنقول بالاولى معها وغيره صغيرا او غائب قسمة بينهم ونصب
 ما بينهما نظرا لغائب والصغير والابن من البنين على اصل الميراث
 عند ايقه خلافا لها كما مر فان برهن وارث واحد لا يقسم اذ لا بد
 من حضور اثنين ولو احدهما صغيرا او موصيا له او كانا في الشك
 مشركين اي شريكا بغير الارث وغائب احدهم لان في الشراء لا
 يصلح الماخر خصما عن الغائب بخلاف الارث وكان في صورة الارث
 العقار او بعضه مع الوارث الصنف او الغائب او كان شئ من القسمة
 للزوم القضاء على الصنف والغائب باختم حاضرها وقسم المال المشترك
 بطلب احدهم ان انتفع كل بحصة بعد القسمة وطلب في الكثير ان
 لم ينفع الا فبقلة حصته وفي الحائبة يقسم بطلب كل وعليه الفتوى

المن المتون على الاول فعليه المعول وان تضر الكل لم يفسد فافهم
ليلا يعو على موضوعه بالنقص في الجني حانوت لهما يعلمان منه طلب
احدهما القسمة ان امكن لكان يعمل فيه بعد القسمة ما كان يعمل فيه
قبيلها قسم الا لا وقسم عرض الخد جنة لا الجني ان بعضهما في
بعض لوقوعها معا وخد لا يتميزا فتعبد التراف دون جبر القاض ولا
الرفيق وحده لفسد التفات في الادنى وقال لا يقسمه لوكذا فقط او
انما فقط كل يقسم الابل ورفيق الغنم ولا الجواهر لفسد تفاد لهما والبر
والرحى والكتب وكلها في قسمة ضرر الابر ضاحك لما مروا لاداء واحد
البيع والاول لم يجبر على بيع نصيبه خلافا لما لك وفي الجواهر لا تقسم الكتب
بين الورثة ولكن ينفع كل بالزيادة ولا تقسم بالاوراق ولو برضا
وكذا لو كان كتابا ذا مجلدات كثيرة ولو تر احيا ان تقوم الكتب وتأخذ كل
بعضا بالقيمة بالرافه جاز والاول في التنازحانية دار او حانوت بين
اشنين لا يمكن قسمة شرا بواحدة فقال احدها لا الكرى ولا انتفع وقال
الاخر اريد ذلك امر القاض بالزيادة ثم يقال لمن لا يرد بالانتفاع ان شئت
فانتفع وان شئت فاعلق الباب دور مشتركة او دار وصيفة او دار
وحانوت قسم كل واحد منفردة مطلقا ولو متلازمة او في محلات او
مصرين مسكين اذا كانت كرا في مصر واحد او لا وقال ان الكل في مصر
واحد فالراي فيه للقاض وان في مصرين مفتوحا لهما كقولهم يصور القاسم
ما يقسمه على قرطاس ليرفعه للقاض ويعلم على سهام القسمة ويوزعه ويقوم
البناء ويفرز كل نصيب بجزيرة وشرب ويلقب الانصب بالاول والثاني
والثالث وهم جوا ويكتب اسما بهم ويقرب لتطيل القلوب ممن خرج
اسمه او لا عليه السهم الاول ومن خرج ثانيا فلا سهم الثاني الى ان ينهي
الى الاخر واعلم ان الدراهم لا تدخل في القسمة كعقار او منقول الا بخرصام
فلو كان في ارض وبناء وقسم بالقيمة عند الثاني وعند الثالث مير ومن العوض
بمقابلة البناء فان بقي فضل ولا يمكن التسوية والفضل دراهم
لا ضرورة واستحسنه من الاختيار قسم ولا حابهم سبيل ما او
طريق في ملك الاخر والحال انه لم يشترط في القسمة صرف عنه ان

امكن

امكن والا فستحق القسمة اجماعا واستوفت ولو اختلفوا فقال
بعضهم ابقيناها مشتركا كما كان امكن افران كل فعل كما بسط
الترابيع واختلفوا في مقدار عرض الطريق جعل عرضا قدر عرض باب
الدار بطول اى ارتفاعه حتى يخرج كل واحد منهم جناحا في نصيبان
فوق الباب لا فيما دونه لان قدر طول الباب من الارتفاع مشترك
والبناء على الارتفاع المشترك لا يجوز الا برفاء الشرا وحيلا ليد
شترطوا ان يكون الطريق في قسمة الدار على التفات جاز وان وصلية
كان سدا منهم في الدار متساوية وذلك لانه القسمة على التفات
بالتراف في غير الاموال الربوية جائزة فجاز قسمة التين بالاكرا
لانه ليس بوزن لا القنب بالترجة على الصياح بل بالقبان
او الخبز لان وزنه سفل لانه اى فوقه علو مشترك وسفل مشترك
مشترك والعلو لاخر وعلو مشترك والسفل لاخر فقوم كل
واحد من ذلك على حدة وقسم بالقيمة عند خدوبه بفتح الكرى بعض
الشركاء بعد القسمة استيفاء نصيبه وشهد القاسمان بالاستيفاء
الحق يقبل وان قسما باجر في الاصح ابن ملك ولو شهد قاسم واحد
لانه فرد ولو ادعى احدهم ان من نصيبهم شيئا وقع في بدعاه
عقلا وقد كان امر بالاستيفاء او لم يقرب ذكره البر جند لم يهد
الا بربان او اقرار الخصم او كونه علو قال الانجي لوت ولا تناقض
لانه اعتمد على فعل الامين ثم ظهر غلطه وان قال قبل اقراره
بالاستيفاء احابنه من ذلك كذا الى كذا ولم يسلب الى وكذا به شرعية
تخالف وتفسخ القسمة كاختلاف في قدر البيع لواقعة دارا
واحباب كلا طائفة فادعى احدهما شيئا في بدعاه من نصيب
والاخر الاخر فعليه البينة لانه ادعى وان اقام ما لا بدلة لبينة المدعى
لانه خارج وان كان قبل الاشتداد على القبض تخالف وحسنت وكذا
لو اختلفا في الحدود وان استحق بعض مبيع من نصيبه لا تفسخ
القسمة اتفاقا على الصحيح وفي استيفاء بعض شرا في الكل تفسخ
اتفاقا وفي استيفاء بعض شرا من نصيبه لا تفسخ جبر اختلافا

لأنه في كل المستحق منه يرجع بحصة ذلك في نصيب شريكه إذا شاء أو
نقص القسمة ونقص القسمة بقدر نصيبه **قلت** يبقى بعد هذا احتمال آخر وهو
أن يستحق بعض من نصيب كل واحد من كانا شريكاً في شئ ما معينا
فإن شاء أو بافطاره أو بالقبول لكون الزيادة في كل واحد من يفردهما بالذم
ظهر ويرى في التركة المقسمة بنفسه القسمة إذا اقتضت إرادة الدين أو إرادة
الفرع أو ذم الورثة أو يبقى منها أي من التركة ما يبقى به لزوم المال ولو
ظهر غبن فاختار لا يدخل تحت التقويم في القسمة فإنه كانت بقضاء
بطلت اتفاقاً لا بتصرف القاض مقيده بالعدل ولم يوجد ولو وقعت
بالترخي تبطل أيضاً في الأصل لأن شرط جوازها المعاولة ولم توجد فوجب
نقضها خلافاً لتصحیح الخلاء **قلت** ولو قال كان كثر تقسيم المكان أو
وتسليم دعواه ذلك أي ما ذكر من الغبن القاض حسن أنه لم يفر
بالاستيفاء وإن أقر به لا تسقط دعوى القسط والغبن المتأخر لا إذا
ادعى الغصب فتسليم دعواه وتام في الخيانة ادعى أحد المتقاسمين للتركة
وربما في التركة حصة دعواه لأنه لا تأخر في تقاض الدين بالمعقود والقسمة بالصور
ولو ادعى غيباً بأي سبب كان لا تسقط للتأخر في إتمام على القسمة
بأنه شركاء وفي الخيانة اقتسموا أو أداروا أو رضوا أو ادعى أحدهم في قسمة الآخر
بناءً أو تخلاً لزم أنه بناءً وعزمه لم يقبل بینه وقعت شجرة في نصيب
أحدهما غصنها متداوية في نصيب الآخر ليس أن يجزئ على مطلقاً بل يقضى
لأنه استحق الشجرة بأغصانها اختياراً بيني أحدهما أي أحد الشريكين بغير
أذن الآخر في عقار مشترك بينهما فطلب شريكه رفع بناءً فسلم العقار
فإن وقع البناء في نصيب البناء بناءً ونفت والآخر يهدم البناء أو حكم الغرم
كذلك بترتيب القسمة تقبل النقض علواً فتمسوا واخذوا حصصهم
ثم تراخوا على الاشتراك بينهم حصة وعادوا الشراكة في عقاراً وغيره
لأن حصة التراضي مبادلة ويصح منسوخاً ومبادلتها بالتراضي بترتيب المقبوض
بالقسمة الفاسدة كقسمة على شرط أهبة أو صدقة أو بيع من المقتسوم
أو غيره ثبت الملك فيه ويغيب جواز التصرف فيه لاقبضه ويضمنه
بالقبض كما لمقبوض بالشراء الفاسد فإنه يغيب الملك كما مر في باب وقيل

لا يشبهه جزم بالقبول في الاشتراك وبالاول في البرازية والقبض ولو
ترايا في سكن دار واحدة سكن هذا بعضاً وهذا بعضاً أو هذا
شجرة واحدة أو داراً واحدة سكن كل دار أو في خدمة عبد يخدم
هذا يوماً وهذا يوماً أو عبد يخدم هذا وهذا والآخر الآخر أو غلة
دار أو دارين كذلك صح التباين في الوجوه الستة استحساناً اتفاقاً
والأصح أن القاض بينهما يجبراً بطلب أحدهما ولا تبطل بموت
أحدهما ولا بموتهما ولو طلب أحدهما القسمة فيما يقسم بطلت ولو اتفقا
على أن تقسم كل عبد على من يخدمه جازاً استحق أن يخلف الكسوة و
ما زاد في نوبته أحدهما في الدار الواحدة مشترك في الدارين ويجوز
في عبد ودار على السكن والخدمة وكذلك في كل فصيل في المنفعة ملحق
وتامه فيما علقه عليه ولو ترايا في غلة عبد أو في غلة عبد من أو
ترايا في غلة بقل أو بقلين أو في ركوب بقل أو بقلين أو في شجرة
شجرة أو في لبن شاة لا يصح في السائل الثمان وحيداً الثمانين
أن بشرط حفظ شريكه ثم يبيع كل واحد منهما في نوبته أو يشتق بالدين
يقدر معلوم استقراضاً لنصيب صاحبه أو مرض المشرع جاز
فروع الفوات إذا كانت لحفظ الملاك فالقسمة على قدر الملك
وإن لحفظ النفس فعلى عدد الرؤس ولا يدخل حبساً إن
وإن فاعزم السلطان فربما تقسم على هذا ولو خيف الغرة
فأنتفعوا على الفداء امتنع فالزوم على عدد الرؤس لأنها لحفظ النفس
الشرك إذا أرادهم فالباء أحدهما العارة أن أحصل القسمة لا جبراً
قسمة الأبني ثم أجبه ليرجع بما انفق لو بامر قاض والقبض البتة
ومت البناء التصرف في ملكه وإن تصرف جاره في ظاهر الرواية الكل
في الاشتباه وفي الجبني ويرفق وفي الساجية الفتوى على المنع
قال المصنف فقد اختلف الأئمة وشيخنا في قول على ظاهر الرواية انتهى
قلت ومنه في متفرقات القضاء وفي الوهبانية وشرحها وتوزع
الأنس أن الزيادة في غلبتها منعاً لغيره وحفظاً له أهل
نحل واحد ولا حمل فيه قيل ليس بغيره وما شريكاً في بيع حيطهم

وقيل انما جاز في غير و ممنوع قسم عند منعه من ان يملك من الدم فاض موز
 فيغير وينفق في النجاسة فاض باذن من يمنع نفعا من اقل بغير وخذ منقفا
 بالاذن منكلكم وخذ فدية ان لا يملك المهر **كتاب المزارعة**
 مناسبتا على اربعة اشكال مفاعلة من الزرع وشرعا عقد على الزرع بعض
 الخارج وادكانا اربعة ارض و بذر وعمل و بقر ولا تنجز عند الامانة
 كغيره الطمان وعندها تنجز ويمنع للحاجة وقياسا على المضاربة بشرط
 ثمانية صلاحية الارض للزراعة واهلية العاقدين وذكر المدة اى مدة متعارفة
 متفق بها لا يتكهن فيها منها وبالا بعين البها احداهما عابا وقيل في
 بلا دنائتيه بلا بيان مدة ويقع على اهل زرع واحد وعندها تنجز ويجزى
 ويزايزه واثاره المص وذكور رب البذر وقيل يكلم العرف وذكر حنبلي
 لا قدره لعلمه اعلام الارض وشرطه في الاختيار وذكر قسما العامل الاخر
 ولو بينا حقا رب البذر وسكتا عن حقا العامل جاز استئنا
 بشرط التخليه بريح الارض ولو منع البذر والعامل وبشرط الشراكة
 في الخارج ثم فرغ عبد الاجر يقول فيبطل ان شرط لاحدهما قفرا او مسما
 او ما يخرج من موضعه معين او رفع رب الارض البذر بذر او رفع
 الخراج الموقوف وتنفيذ الباقي بعد رفعه بخلاف شرط رفعه فواجب
 المتكاسنة كالثلاث او بربع او شرط رفع العشرة للارض او لاحدهما شيئا
 خلا يورس الى قطع الشراكة او شرط التبرع لاحدهما والحب للآخر اى
 يتصل لقطع الشراكة فيها هو المقصود او بشرط تنصيف الحب والتبرع
 والتين لصاحب البذر كما هو مقتضى العقد او لم يتغير من التبرع تحت
 ورجع التين لرب البذر وقيل بينهما تبعا للحب كذا قال المص تبعا للصدر و
 غيره لكن اعتمد صاحب الملتقى الثاني حيث قدمه فقال والتين بينهما
 وقيل لرب البذر قلت وفي شرطه الوهبانية عن القينة المزارع
 بالربيع لا يستحق من التين شيئا وبالثلاث يستحق النصف وكذا
 صحت لو كان الارض والبذر لزيد والبقر والعمل للاخر او الارض له
 والباقي للاخر او العمل له والباقي للاخر فهذه الثلاثة جائزة وبطلت
 في اربعة اوجه لو كان الارض والبقر لزيد والبقر والبذر له والاخران

باب
 او شرط تنصيف الحب
 والتين لغير رب البذر
 لانه خلاف مقتضى العقد
 او شرط تنصيف التين
 والحب لاحدهما لقطع الشراكة
 في المقصود

للاخر

للاخر او البقر والبذر له والباقي للاخر ففى بالنفس المقتضى سبعة
 اوجه لانه اذا كان من احدهما احداهما والثلاثة من الآخر فله اربعة
 واذا كان من احدهما اثنان واثنان من الآخر فله ثلاثة ومنه
 دخل ثلث فأكثر بخصه فسد واذا صحت فطال ربح عيانتها
 ولا شئ للعامل ان لم يخرج شئ في الصحبة ويجوز من اقل على المضي
 الارب البذر فلما يجبر قبل الثابت وبعده يجبر وروى في فسد
 فالحق ربح لرب البذر لانه ما ملكه ويكون للاخر اجماعا على ارضه ولا
 يزاو على الشرط وبالقابا لم يجمع عند محمد وان لم يخرج شئ في الفاسدة
 فان كان البذر من قبل العامل فعليه اجماعا على الارض والبقر وان
 كان من قبل رب الارض فعليه اجماعا على العامل حاوي ولو امتنع رب
 الارض من المضي فيها وقد كرس العامل في الارض فلا شئ له لكونه حاكما
 اى في القضاء واذلا يمتنع للمنافع وبشرطه وبانه في يوقته
 اجر مثله لفرده وتنفيذ المزارعة بدو من مخرج الا بعوضا اذا لم ينسب الزرع
 لكن يجب ان يشرط المزارع وبانه اذا عمل كما امر اما اذا نبت
 ولم يستحصل من الارض لتعلق حق المزارع حتى لو اجاز جاز فان
 مضت المدة قبل ادراك الزرع فعلى العامل اجماعا على نصيبه من
 الارض الا ادراك اى الزرع كما في الاجارة بخلاف ما لو مات احدهما
 قبل ادراك الزرع حيث يكون الكل على العامل او وادراكه لبقا للعقد
 استسما كما يسجد ووقع رجل ارضه للاخر علم ان يزرعها بنفسه
 ويقدره للبذر بينهما نصفان والما ربح بينهما كذلك فعلا على هذا
 فالمزارعة فاسدة ويكون الخارج بينهما نصفين وليس للعامل علم رب
 الارض اجماعا شراكة فيه والعامل يجب عليه اجماعا نصف الارض لصاحبها
 لفساد العقد وكذا لو كان البذر ثلثاه من احدهما وثلثه من الآخر
 والربيع بينهما نصفين او على قدر بذرها فهو كما سدا يذ لا بشرط
 الاعارة في المزارعة عما دونه واعلم ان نفقة الزرع مطلقا بعد
 مضي مدة المزارعة عليها بقدر المحصول واما مضى فكل عمل قبل
 انها والزرع كنفقة بذر وموته حفظا وكفى من يزرع على العامل ولو كان

بشرط فاذا اتى بغيره فبطلت عليه مونة الخصا ووباس
 كذا قوله اخص وحل عليه اصل صدر الشريعة فليحفظ فان شرطه على
 الفاعل فبطلت كما لو شرطه على رب الارض بخلاف ما لو مات رب الارض
 وان زرع بقل فان العمل فيه جميعا على الفاعل او وارثه ببقاء مدة العقد
 والعقد يوجب على الفاعل عملا يكمل به الى انتهاء الزرع كما لو مات
 قبل الزرع بطلت ولا شئ لكلايه كما لو شرطه على من يزرع فيجب
 حصة شرط العمل لخصا ووباس ونسب على الفاعل عند الثاني للفاعل و
 هو الاجر وعليه الفتوى ملتقى الفقه في المزارع مطلقا ولو فاسدة امانة
 في المزارعة ثم فزع عليه بقوله فلا ضمان عليه لو هلكت الفعلة في يده بلا ضمان
 فلا تجوز بالمكفالة نعم لو كلفه كحصة اذ استهلكه تحت المزارعة والكفالة
 ان لم تكن على وجه والا فبطلت المزارعة حائنه ومثله في الحكم المعاملة ان
 المسقات فلا حصة له هناك في يد الفاعل السبب امانة واذا قصر
 المزارع في سقي الارض حتى هلك الزرع بهذا السبب لم يضمن المزارع
 في المزارعة الفاسدة ويضمن في الصحاح لو جوب العمل عليه فيما كثر
 واهي في يده امانة يضمن بالتقصير في السراجه اذا ترك السقي عمدا
 حتى يبس ضمن وقت ما ترك السقي قيمته ثابتا في الارض وان لم يكن
 للزرع قيمة فموت الارض مزروعة وغير مزروعة فيضمن فضل ما فيها
مزروع احوالها كالسقي ان تأخر امتداد الا يضمن والا فضمن
 الا انه يوفى ما جازمعتا وان ترك حفظا الزرع حتى اكله الدواب ضمن
 ان لم يرد الجراد حتى اكل كله ان امكن طرده ضمن والا فبطلت زرع
 ارض رجل بلا امره طالبت كحصة الارض فان كان العرف جرى في تلك
 القرية بالنصف او بالثلث ونحوه وجب ذلك حث بين رجلين
 الى احدهما ان يسقيه اجبر فلو افسد قبل رفعه الى كاه و امره بذلك ثم
 امتنع ضمن جوار الفناء بشرط البذر على المزارع ثم زرعها رب الارض
 ان عليه وجه الاعانة فمزارعة والا فنقص لا دفع الارض المسابرة
 الاجر مزارعة جاز ان البذر من المستاجر ومعاملة لم يجز استاجر
 ارضا ثم استاجر صاحبها ليعمل فيها جاز لكل من منحه المم **قلت** وجبه

في اخر

في آخر باب جنابة البهيمه مغزا للخلاصة يستأنه ضيق المربستان
 وغفل حقه وذل الماء وتلفت الكروم والمحيطات قال يضمن الكروم
 لا المحيطات ولو قوته حصرم ضمن الحصرم لا العنب لانه مضاف حفظ
 عليها **قلت** قال ويضمن العنب في غرضنا انتهى انفق بلا اذن
 الاخر ولا امر فاض فهو مبرع كمرمة واد مشركه مات العامل ففقد
 وارثه انا اعلم ان لا يستحصل فله ذلك وان ارب رب الارض ملتقى وفي الوجه
 وبأخذ ارضا للبيتم وحيث مزارعة ان كانا ما هو بغيره ولو قال بذر الارض
 من مزارعة له القول بعد الجهد والخصم يذكر **كتاب**
 المسقات لا تخفى مناسبتها الى المعاملة ببقاء اهل المدينة فهي لغة وشرعا
 معا قدة دفع البشو والكروم واهل المراد بالبشر ما يعم غير المشر كما في رور
 الصفصا فله ارضه الا من يصلح بجزء معلوم من ثمره وهو كما مزارعة
 حكما وخلافه وكذا اشروها تمكن هنا يخرج بيان البذر ونحوه الا في اربعة
 اشياء فلا شرط هنا اذا امتنع احدهما يجبر عليه لا ضرر بخلاف المزارعة
 كما مر واذا انقضت المدة ترك بلا اجر ويعمل بلا اجر وفي المزارعة
 باجر واذا استحق الغنيل يرجع الفاعل باجر مثله وفي المزارعة بقبلة
 الزرع والرابع بيان المدة ليس شرط هنا استحسانا للعلم بعقده
 عادة وهو يقع على اول ثمرة تخرج في اول السنة وفي الرطبة على
 ادراك بذرها ان الرغبة فيه وحده فانه لم يخرج في تلك السنة ثم
 فسدت ولو ذكر مدة لا تخرج الثمرة فيها فسدت ولو تبلغ الثمرة فيها
 او لا تبلغ حتى لعدم التيقن بفوات المقصودة فلو خرج في الوقت
 المسمى فعلى الشرط صحة العقد والافسدت فللعامل اجر المثل
 ليدوم عمله الى ادراك الثمر ولو دفع غراسا في ارض لم تبلغ الثمرة
 على ان يصلحها فما خرج كان بينهما نصف هذه المساقاة ان لم يذكر
 احوالها معاومة وان ذكر ذلك صح وكذا لو دفع اصول رطبة في
 ارض مساقاة ولم يسم المدة بخلاف الرطبة فانه يجوز وان
 لم يسم المدة ويقع على اول جز يكون ولو دفع رطبة انتهى جزاها
 على ان يقوم عليها حتى يخرج بذرها ويكون بينهما نصفين جاز بلا بيان

مدة الرطوبة لها جوارح ولو شرط الشكر فيها في الرطوبة فسدت
 شرطها الشكر فيها لا ينمو بعلها وتنج في الكرم والشجر والرباط
 الماد منها جميع البقول واصول البادجان والبقول وخصها ان في الكرم
 والنخل لو قيد في الشجر المذكور ثمرة غير مدركة يعني ثمرة بد بالعل وان مدركة
 قد انتوت لا تنجح كما في اربعة لعدم الحاجة وفيه ايضا عدة معلومة
 ليفرس وتكون الارض والبشر بينهما لا تنجح لاشتراط الشكر فيها فهو موجود
 قبل الشكر فكان كقفز الطائر منتفعا والشر والفرس رب الارض
 تبع الارض ولا فرق بينه وبين يوم الفرس واجر مثل علة وجيلة الجواز
 ان يبيع نصف الفراس بنصف الارض ويتاجر برب الارض العامل ثلاث
 سنين مثلا بشئ قليل ليعمل في نصيبه صدر بعد ذبب الزرع بنواة رجل
 والقد في كرم اخر قنبت منها شجرة فهي اصحاب الكرم اذ لا قيمة للنواة هكذا
 لو وقعت فوضه في ارض غيره قنبت لانه الخوضه لا تنبت الا بعد ذهاب
 الحمار وتبطل المساقاة كما في اربعة بموت احدها ومضي مدتها والشر في هذا
 فيه لصوري الموت ومضي المدة فان مات العامل تقوم ورثته عليه ان شأ في
 حقه يدرك الثمر وان كره الدافع اي رب الارض وان ارادوا القبول لم يجزوا
 على العمل وازمات الدافع يقوم العامل كما كان وان كره ورثته الدافع دفعا
 للضرر وان ماتا فالتجارت في ذلك لو رثته العامل كما مر وان لم يمت احدهما
 بل انقضت مدته الى المساقاة فالتجارت للعامل ان شاء وعمل على ما كان
 تفسيخه بالعدرك كما في اربعة كما في الاجارة ومنه كون العامل عاجزا عن
 العمل وكونه سارا كما في اربعة على ثمره وسعفه منه دفعا للضرر **فروع**
 ما قبل الادراك كسقي وتلقيح وحفظ فعلى العامل وما بعده كحراذ وحفظ
 فعلها ولو شرط على العامل فسدت انفاقا ملتقى والاصل ان مالك من
 عمل قبل الادراك كسقي فعلى العامل وبعده كحراذ وعلمها كما بعد الفسدة
 عليه ففدا وفي كرمه معاملة بالنصف ثم زادوا احدهما على النصف ان زاد
 رب الكرم لم يجز لانه هبة مشاء يقسم ان زاد العامل جائلا لانه اسقاط
 وفي الشجر يشترط مساقاة لم يجز فلا يجوز لانه شريك فيفعول العمل نفسه
 وفي الهبة **قال** والمالك في ان يبا في غيره وان اذن المولى له

ليس

ليس ينكر وفي معاينتها واني شياء دونه في كرمها واني المساقاة و
 المزارع يكون **كتاب** الذبايح مناسبتها للمزراعة كونهما المتكافئ في
 الحال للانتفاع بالنبات والنج في المال الذبيحة اسم ما يذبح كذا في البقر
 واما بالفتح فمقطع الا وراج حرم حيوان من ثبات الذبح حرم
 السمك والجراد فيحلان بلا ذكاة ودخل المزدبية والنطيحة وكل
 ما لم يذبح ذكاة شريعيا اختياريا كان او اضطرارا وذكاة الضرورة
 جبرية وحل من وانما روم في اي موضع وقع من البدن وذكاة
 الاختيار في بين الحلق واللبة بالفتح المنحر من الصدر وعروقه للفقوم
 كله وسط او اعلاه او اسفله وهو جري النفس على الصحيح والمرى
 هو جري الطعام والشراب والود جان جري الدم وحل المذبوح
 بقطع اي ثلاث منها اذ لا كراهة حكم الكحل وهل يكفي قطع كل منها خلاف
 وجه البرازي قطع كل حلقوم ومرى واكثر ووجه وهل ويحيى انه يكفي
 من الحياة قدر ما ينبغي في المذبوح وحل الذبح بكل ما اقرى الا واد
 اراد بالاد واد كل الاربعة تغلبا وانهر الدم اي اساله ولو بينا
 او بليطة اي قشره فصب او مروة هي جري البيض كالكين يذبح
 بها الاسنار خلفا فاما يمين ولو كانا منزععين حل عندنا مع
 الكراية لما فيه من الضرر بالحيوان كذا في شفرة كليله وندب احدا
 شفرة قبل الاضطجاع وكره بعده كالجرب جلا الى المذبح وذكابها
 من قفاها ان بقيت حية حتى تقطع العروق والام تحل بموتها بلا ذكاة
 والنفخ بفتحة تكون بلوغ الكين النفاخ وهو عرفا ابيض
 في جوف عظم الرقبة وكره كل تغذيب بلا فائدة مثل قطع الراس
 والسليخ قبل ان تبرد اي كين عن الاضطراب وهو تغذيب
 بالتازم كما لا يخفى وكره ترك التوجه الى القبلة في لفنة السنة وشرط
 كون الذبايح مسلما حلالا حاربا لحم اذ كان صيدا فصيد اللحم لا
 تحل الذكاة في الحرم مطلقا او كتابيا ذميا او حيا الا اذا سمع
 منه عند الذبح ذكر المسيح فتحل ذبحه بها ولو الذبايح مجنون او امرأة
 او صبيا يعقل التسمية والذبح ويقدر او اعاقف او اخرس لا تحل

فربما غير كتابي من وثني ورجوسي ومرتد وجنني وجبري لو ابوه سنيا
ولو ابوه جبريا حلت اشباه لانه صار كمرتدة فبنيته بخلاف يهودي
او مجوسي تنفر لانه يفرغ ما انتقل اليه عندنا فيعتبر ذلك عند الذبح
حتى لو نجس يهودي لا يحل ذكاته والمنوكه بين مشرك وكاتب كتابي
لانه اخف ومارك شميه عدا خلافا للثاني فان تركنا سباحا
خلافا لما لك وان ذكر مع اسمه تعالى غيره فان وصل بلا عطف كقوله
بسم الله اللهم تقبل من فلان او مني ومنه بسم الله محمد رسول الله بالرفق
لعدم العطف فيكون مبتدأ لكن يكره للوصل صورة ولو بالجر والضم
حرم وتر قبل هذا اذا عرف النحر والوجه ان لا يعتبر الاعراب بل يخرج
بالعطف لعدم العرف فيبقى كما افاده بقوله وان عطف حرمت نحو
بسم الله واسم فلان او فلان لانه اهل به لغير الله قال عليه الصلوة و
السلام موحدين لا اذكر فيها عند العباس وعند الذبح فان فصل صورة
ومعنى كالدعاء قبل الاضحية والدعاء قبل التسمية او بعد الذبح لا بأس
به لعدم القرآن اصلا والشرط في التسمية هو الذكر كما نص عن شعبة
الدعاء وغيره فلا يحل بقوله اللهم اغفر لنا وعبادنا وسؤال بخلاف قوله
او سبحان الله مريدا به التسمية فانه يحل ولو عطف على الذبح فقال الله
لا يحل في الاصح لعدم قصد التسمية بخلاف الخطبة حيث يجزيه **فت**
يشعق حله ما اذا نوى والا لا يوفى بينه وبين ما روي في الجمعة فتا ملة
والسجدة يقول بسم الله الله اكبر عا وواو كره بها لانه يقطع قول التسمية
كما عزاه الزبيدي للحلواني وقال قبله والمتداول المنقول عن النبي صلى الله
عليه وسلم بالواو ولو سمى لم تحضر النية صح بخلاف ما لو قصد بها التسمية
في ابتداء الفعل او نوى بها امر اخر فانه لا يصح فلا يحل كما لو قال الله اكبر واراد
به متابعة المؤذن فانه لا يصح شارعا في الصلوة بمراره وغيره ونشرها
التسمية من الذبح حال الذبح او الرمي لصيد او الارسال او حال وضع الحذية
لحمار الوحش اذ لم يقعد عن طلبه كما ينبغي والمعتبر الذبح عقب التسمية
قبل تبدل المجلس حتى لو اضع شاتين احدهما فوق الاخرى فذبحهما ذبحة
واحدة بتسمية واحدة خلافا لما لو ذبحهما على التعاقب لان الفعل

يتعد

يتعد في تعدد التسمية ذكره الزبيدي ولو سمي الذبائح ثم استعمل
بكل او شرب ثم ذبح ان طال وقطع الفؤاد حرم والا لا وحدا للفعل ما
يستلزمه النحر واذا حلت الشفرة بنقطه الفؤاد بمراره وجب بالواو
نحو الابل في اسفل الذقن وكره ذبحها والحكم في غنم وبقرة عك نذبا
ذبحها وكره نحرها لترك السنة ومنه مالك ولا بأس من ذبح حبيبا نحر
لان ذكاته الاضطرارا ما بعاد اليها عند الجرح عن ذكاته الاختيار وكفى
بجرحه ثم كبر وعظم فوحش فيجزيه كصيد او نذر ذبحه كان تروى
في بيروا ونذا وصال حتى لو تمكك المصول عليه مريدا ذكاته حل وفي النهاية
بقوة نعتت ولا تروى فادخل ربها يده وذبحه الولد حل وان جرحه
في غير محل الذبح ان لم يقدر على ذبحه حل وان قد رما **فت** ونقل المص
ان من التذمر ما لو ادرك صيده جثا او اشرف ثوره على الهلاك
وصاق الوقت على الذبح او لم يجد اليه الذبح فجزه حل في رواية وفي
منظومة المنسقة قوله ان الجنين مفرد يكلمه لم يذك بذكاة امه
فحذف المص ان وقال ان ثم خلقه اكل لقوله عليه الصلوة والسلام
ذكاة الجنين ذكاة امه وحمله الامام على التسمية اي كذكاة امه بدليل
انه روى بالانصب وليس في ذبح الام اضاة الولد لعدم التيقن
بموته ولا يحل ذواته بصيده بانه مخوف نحو البعير او مخلب بصيد
بمخلة اي حفره مخوف نحو الحامنة من سبع بيان لذى ناب والسبع
كل مختلف منسوب جارح حائل عادة او طير بيان لذى مخالب لا الحشرة
هي صفار ذوات الارض واجد حشرة والحمار اهلية بخلاف الكشيبة
فانها ولها حلال وهو البقل الذي امه حارة فلو امه بقرة اكل اتفاقا و
لو فرسا مكاهه والخيل وعندهما واشفعي تحل وقيل ان ابا جرجع
عن حرمة قبل موته بثلاثة ايام وعلمه الفتوى عماد به وان باس طيرا
علم الاوجه والشيوع والشعب لان لها نابا وعند الثمانية بكل الحفنة
برية وبكرية والغراب الابقع الذي ياكل الفخ الجيف لانه ملحق بالحيات
قاله المصنف قال والجن ما استجبت الطباع التلبية والغراف يوزن غراب
النسر جمعه عند فان قاموس والفيل والضب وما روى من الكه قول

على الايتاء واليربوع وايم عرس والرحم والبغات هو طائر وزر الامة
يشبه الرحم وكذا من سباء البرام وقيل الخفاش لانه ذو ناب و
لا يحل حيوان ماوى الا السك الذي مات بافة وله متولدا في ماء نجس
على فيه جرحه وهاينه بخلاف الطافي على وجه الماء الذي مات حنقا انفه و
ما بطنه من فوق فلو ظهره من فوق فليس بطاف فيمكن كما يوكل باقى
يطعم الطافي ومات بحال الماء او يردده والمربطة فند او القاشى نموت
فاقة وهاينه والا الحرب سبك اسود واما رماى سبك في صورة الحية
واخردهما بالذكر للنفاء وخلاف نجد وحل الجراد وان مات حنقا انفه
بختلاف السك وانواع السك بلا ذكاة لحيث اكلت لنا ميتان
السك والجراد وومان الكبد والطحال كبس الطاء وحل غراب
الزريع الذي ياكل الحب الارنب والعقوق هو غراب يجمع بين اكل
الحب والجيف والاصح حمله مع اى مع الذكاة وفتح مالا يوكل بطنه
لحم وشحم وجلده تقدم في الطارة ترجيح خلاف الا الادى والخنزير كما مر
ذبح شاة وان علم حياته حل مطلقا وان لم يتحرك ولم يحزنه الدم
وهذا بيان في منخضة ومزودة ونظيرة والية فقر الذب بطنها فذكاة
هذه الاشياء تحلل وان كانت جثثا حفيضة وعليه الضوى لقوله
تعالى الا ما ذكيتهم من غير فصل وسبغ في القينة ذبح شاة لم تدرجها
وقت الذبح ولم يتحرك ولم يحزنه الدم ان فنت فانما لا تؤكل وان ضمت
اكلت وان فنت غيرها لا تؤكل وان ضمتها اكلت وان مدت رجلا لا تؤكل
وان قبضتها اكلت وان نام شعرا لا تؤكل وان قام اكلت لان اللحم
الحيوان يستريح بالموت ففتح فم وعين ومد رجل ونوم شعر شوك
علامة الموت لانها استرخت ومقابها حركات تختص بالحي على حياته
وهذا كله اذ لم تعلم الحياة وان علمت جثثا وان فنت وقت الذبح
اكلت مطلقا بكل حال زبلى سمكة في سمكة فان كانت المطرودة صحيحة
حتا يعنى المطرودة والطرف لموت المبلوعة بسبب حادث والا تكن
صحيحة حل الطرف لا المطرف كما لو خرجت من وبرئ لا سحلتها خذرة
جوده وقد غير المص عبارة منه الى ما سمعته ولوجود فجرة ملكه حلانا

مر بيضة فخرت او
خروج الدم خلت والا
لان لم تدرجها عند
الذبح

ولو

ولو خاتا او ديارا مضوبا لا وهه لفظ ذبح لقعود الامير وكوه
كو احد من العظماء يحرم لانه اهل به لغير الله ولو وصليته ذكرا سلمه
تعالى ولو ذبح للضيف لا يحرم لانه سنة الخليل وكرام الضيف
اكرام الله والفارق انه ان قدمها ليأكل منها كان الذبح لله والمنفعة
للضيف او للولي ولو للرجل وان لم يقدمها ليأكل منها بل بدفعها لغيره
كان لتعظيم غير الله فيقدم فويل كيف قولان بزازيه وشتره وهاينه
قلت وفى حيد المنيه انه يكره ولا يكره لاننا لا نشي البطن بالمسلم
انه يتقرب الى الادنى بهذا الحذر وكوه في شتره الوهاينه عن الذخيرة
ونظرة فقال ما فاعله جهورهم قال كافر وخصل واسمعيلى ليس
يكفر العضو بعينه الجزء المنفصل من الحي حقيقة وحكما لانه مطلق كما
حققة فينصرف لاكله في تنوير البصائر قلت باس طاهر الممن
التعظيم بدليل الابتناء وقتا ملكه كميته كما لا ذبح المقطوعة والسمن
الاقوا الا في حق صاحبه قطره وان كثر اشياء من الطارة وهو
هو الحق كما في تنوير البصائر الا من مذبحه قبل موته فيحل اكله يومه
الحيوان المأكول لان ما بقى من الحياة غير معتبرا صلا بزازيه قلت
لكن يكره كما مر وورنا في الطارة قول الوهاينه وقد حلالا لحم البغال
واما من الخيل فقلها وكرهته تذكره وان ينزك ب فوق غرنيها
نباذ له رأس ككلب فينظر فان اكلت لما فكلب مجبوب وان اكلت
تبنا فذا الرأس يتبر ويوكل باقيا وان اكلت لذنا وذا فخرتها
والصبا 2 مخبر وان اشكلت فاذبح فان كثر بدا فغز والافوه
كلب فيطرح وفي معانيها وى اشياء دون ذبح بجلها ومن ذاب
الذي خفي ولا دم نير **كتاب** الاضحية من ذكر النى صحل
العام اى لغة اسم ما يذبح ايام الاضحية من شية الشى باسم وقته
وشرا ذبح حيوان مخصوص بينة القرية في وقت مخصوص وشرا بطا
الاقامة والبار الذي يتعلق به وجوب صدقة الفطر كما مر
لا الذكورة فيجب على الانثى حائنه وسببها الوقت وهو ايام النحر
قبل الرأس وقدمه في ان تر حائنه وكرنا ذبح ما يجوز من النعم

غير فيكون ذكركم وجاجة وديك لانه تشبه بالبحر من ازار به وحكمها
 الح 20 عن عهدة الواجب في الدنيا والوصول الى الثواب بفضل
 الله في العبد مع صحة النية اذ لا ثواب بدونها فتجب التضيعة الى اراقة
 الدم من النعم عملا لا اعتقادا بقدره ممكنة لا مبصرة كما مر في الفطرة
 برليل وجوب تصدقة بعينها او بغيرها لو مضت ايامها على حرم مقيم مصر
 او قرية او بادية عيني فلا تجب عليه حاتم فرقا ما اهل مكة فتذكر انهم
 وان جوا وقبل لا تترك الحرام سراجا مومنا ربا والفطرة عن نفسه
 لاعتق حلقه على الظاهر بخلاف الفطرة شاة بالرقبة بدل من ضمير تجب
 ما وفاعله او سبيع بدنة هي الابل والبقر سميت به لضيق متها ولو لا احدهم
 اقل من سبيع لم يجز عن احد ويجزى عما دون سبعة بالاول في غير نصب
 على الظرفية يوم النحر الى اخر ايامه وهي ثلاثة افضلها اولها ويضيق عن
 ولده الصغير من ماله حجة في الهداية وقيل لا حجة في الكافي قال وليس
 للاب ان يفعل من مال حليفه ويرثه ابن الشحنة **قلت** هو المعتمد
 لا في متن مواهب الرحمن من انه اصح ما يفقه به وعمله في البر بان بانه ان
 كان المقصود الاتلاف فالاب لا يملك من ماله ولده كما يعق او التصديق
 بالحق قال الصبي لا يجزى صدقة التطوع وعرضه للبلد طالع فطامه فرث
 على القول الاول يقولوا اكل مبيح التعلق واذا خوله قدر حاجته وما بقي
 يبدل بما ينتفع الصغير بعينه كغوب وخف باب ذلك كجوز ونحوه
 ابن كمال وكذا الجذ والوصى ورحم اشراك ستة في بدنة شربت لاشجة
 استنفانا وذاي الاشراك قبل الشراء واجب وبفسهم للبروز نال الاجراف
 الا اذا ضم معه من الاكل او الجذ صرفا للجنس لخلاف حينه واول
 وقتها بعد الصلوة ان ذكح في مصر اي بعد اسبق صلاة عيده ولو قبل
 الخطبة كمن بعد احب وبعد مضى وقتها لو لم يصلوا الفذر ويجوز في
 العذر بعده قبل الصلوة لان الصلوة في الذقة قضا الا اذا
 زيل في غيره وبعد طلوع فجر يوم النحر ان ذكح في غيره واخوه قبيل
 غروب يوم الثالث وجوزه الشافعي في الرابع والمعتمد مكان
 الاضحية لا مكان من عليه فحيلة مصر كما اراد النجيب ان يجزى لاجل برج

المصر

المصر فيضحي بها اذا صلح الفجر نجبي والمعتبر اخر وقتها للفقير وضده و
 الولادة والموت فلو كان في غنيته في اول الايام فقيرا في اخرها لا تجب
 عليه وان ولد في اليوم الاخر تجب عليه وان مات فيه لا تجب عليه
 بخير ان الامام صلى بغير طهارة نقاد الصلوة دون التضحية لان من
 العلماء ومن قال لا يعيد الصلوة الا الامام وحده فكان للاجته وفيه ما
 زيل في المجنبين انما نقاد قبل التفرق ويعده وفي البرازية بلدة فيها
 فتنه فلم يصلوا وضوا بعد طلوع الفجر جاز في المنار وقيل لا يجوز قبل
 التروال في اليوم الاول ويجوز في بقية الايام **قلت** وقد حنا انه
 مختار الزيلعي وغيره وبه جزم في المواهب فتنبه كما لو شهدوا انه يوم
 العيد عند الامام فحصل ثم ضلوا ثم بان انه يوم عرفة ابرز انهم الصلوة
 والتضحية لانه لا يمكن التور عن مثل هذا الخطأ فيحكم بالجو از صباه بلجميع
 المسلمين زيلعي وكراهية تنزيها الذبح لئلا لا احتال الفلطي ولو ترك التضحية
 ومضت ايامها تصدق بها حية تاذر فاعل تصدق لمعينة ولو فقيرا او
 لو ذكح تصدق بلحم ولو نقص تصدق ببقية النقصان ايضا ولا
 يأكل الا ذكرا فان اكل ببقية ما اكل وبقية صلف عليه شرانا لو جوبا
 عليه بذلك حتى تمنع عليه سعيه وتصدق ببقية غني شرانا او لا تغلق ببقية
 شرانا او لا تملأه بالبقية فية شاة يجزى فيها ورحم الجذ ذو ستة
 اشهر من الضان ان كان بحيث لو خلد بالشراب لا يمكن التميز من بعده
 ورحم الشئ منعا عما من الثلاثة والثنى وهو ابن خمس من الابل او طين
 من البقر والى موسى وحول من الشاة والمز والمزولة بين الابل و
 الوحش سبيع الا ان مال الامم ويضحي بالجم والخصي والتولا اي المجنوخ
 اذ لم ينفوا من السموم والرحى وان منوا لا يجزى التضحية بها والجر
 بالسمنة فلو مهرزولة لم يجز لان الجرب في اللحم نقص لا بالبياء و
 العوراء والعيفاء المهرزولة الى لا مخ في عظامها والعرجا والتمشي
 الى المشك اي المذبح والمرضة البدين مرضا ومقطوع اكثر الاول
 او الذنب او العيين اي التي ذاب اكثر نور عينها فاطلق القطع على
 الذائب مجازا واما يعرف بتقريب العلف او اكثر الالية لان لا تترك حكم

الكل بقاء وذا بما فيكفي بقاء الاكثر وعليه الفتوى **فقلت** ولا بانها التي
 لا استبان لها ويكفي بقاء الاكثر وقيل ما تعلق به **فقلت** لا اذن
 لا خلفه فلو لا اذن صغيرة خلفه اجزات زيلعي والجزا مقطوعة
 روتس ضروريا او يا سيرا ولا الجزا مقطوعة الانف ولا المصرا طبعا
 وهي التي عولج حتى انقطع لبنها ولا التي لا اليه الا خلفه فحيتي ولا بالحنثي
 لان لم يزل ينفخ شرح وهاية وقامه فلهذا الجلالة التي تاكل العذرة ولا
 تاكل عذرا ولو اشترانا سليله ثم تعيبت تعيب مانع كما مر فلهذا اقامة عذرة
 مقامها اذ كان غنيا وان فقيرا اجزاء ذلك وكذا لو كانت مقيمة وقت
 الشراء لعدم وجوبها عليه بخلاف الغني ولا يضر تعيبها من اخطارها عند الانكحار
 وكذا لو ماتت فعلى الغني عذرا لا فقيرا ولو ضلت او سرفت فشرى اخرى
 فظهرت فعلى الغني احدها وعلى الفقير كلاهما شئنا وان مات احد السبعة
 المشتركين في البذنة وقال الورثة اذ يحو عنه وعنكم حجج عن الكل
 استحسانا لقصد القرية من الكل ولو ذكروا بلا اذن الورثة لم يجز
 لان بعضها لم يقع قرية وان كان شريك الستة نهرانيا او مر بها اللهم
 يجز عن واحد منهم كما مر وياكل من لحم الاضحية ويؤكل غنما ويدفون ذب
 ان لا ينقص الصدقة من الثلث وندب تركه لذى عيال توسعة عليهم وان
 بذبح بيده ان علم ذلك والا يعلم شهادته بنفسه وبامر غيره بالذبح كعلا
 بجعله ميتة وكره ذبح الكتابي ويتصدق ببكده او بعلم منه نحو غزال
 وجرباب وقرية وسفرة ودلو ويبدله بما ينتفع به باقيا مما لا يستهلك
 ولحم وكخوه كدرهم فانه بيع اللحم او الجلبه الى بستره او يدراهم تصدق
 تصدق بتمنه ومفاده صحة البيع مع الكراهة وعن الثاني باطل لانه
 كالموقف فحيتي ولا يعطى اجر الجزا منها لانه بيع ويكره جزه صوفيا قبل
 الذبح لينتفع به لانه النزم اقامة القرية بجميع اجزائها بخلاف ما
 بعده لحصول المقصود فحيتي ويكره الانتفاع بها قبله كما في الصرق ومنه
 من اجازها للفقير لوجوبها في الزمة فلا تتعين زيلعي ولو غلط انسان
 وذبحه كل شاة صالحة يعني عن نفسه عيا ما دل عليه قوله غلط قال ابن
 كمال حجج اسحقنا بلا عزم وتجانان وان تشاحا ضمن كل حاجبه

سكنج

قمة

قمة لحمه وتصديق به **فقلت** وفي اوائل القعدة الاولى من الاسباه
 لو شراها بشية الاضحية فذبحها عذرة بلا اذن فان اخذها مذبوحة ولم يضمنه
 اجزائه وان ضمنه لا يجزئيه وهذا اذا ذبحها عن نفسه اما اذا ذبحها عن
 مالكها فلا ضمان عليه انتهى كما مره لو ضحي بشاة الغنم ان ضمنه قيمتها حية
 لغيره وان ماتت ملكا بالضمان من وقت الغنم لا الودعة وان ضمنه لانه سبب
 ضمانه هنا بالذبح والملك ثبت بعد تمام السبب وهو الذبح فينتفع في
 غيره ملكه **فقلت** ويظهر ان القارية كالدودة والمرهونة كما لمقصود
 كغيرها مضمونة بالدين وكذا المشتركة فليخرج **فروجه** لو اضحية عليه
 الصلوة والسلام سودا ونذر عشر اضحيات لزمته شئنا بلحج الامر
 بها خاتمة والا حجة وجوب الكل لا يجابه ما لله من حبه ايجاب شره وبيان
فقلت ومفاده لزوم النذر بها من حبه واجب اعتقادى او امر
 اصطلاحى قال المصنف فليحفظ غنم بين رجلين ضحية بها جازي بخلاف العنق
 لصحة قسمية الغنم لا الرقيق حتى يتبين فلا ضحية كلاهما وقيل ان الذبح
 والا فضل الاكثر قيمة فان استويا فلا اكثر لحا فان استويا فاحيط بهما
 لو ضحي بالكل فالكل فرض كما كان الصلوة فان الفرض منها ما ينطق عليه
 الاسم فاذا اطلوا بقيه الكل فرضا فحيتي امر رجلا بذبحها فقال تركت
 التسمية عند الزمة فبقيت بسترى الامر بها اخرى ويضحي ويتصدق
 ولا ياكل لو ايام النحر باقية والا تصدق بغيره على الفقراء خاتمة
 فيها اراد المتفحيم فوضع يده مع يد القصاب في الذبح واعانه على
 الذبح سمي كل وجوبها فلو تركها احد هما او ظن ان تسمية احداهما كفى
 حوت وهي نصيب لغيره فيقال ان شاة لا تاكل بالتسمية مرة بل لابد
 ان يستمي عليها مرتين وقد نطقت شيخنا الحجة الرملة فقال اني ذبح لا بد
 للحل قيمة ان شئني بذكر ذبي التزيم فاجب عنه بالقرض فان لا انراة نرا
 ولا ترضيه **فقلت** في الجواب خذ جوابا نظاما كما يتبعه من
 فقيه مروية عن فقيه هي شاة في ذبحها اشتركت انسانان فذكر ان الذكر
 شرط كما نرويه وفي الوهابية وشرحا قال ولو ذبحها شاة معانم
 واخذ اكل بسم الله فاشاة تبرج وان يشترى منها ثلثا ثلثا

١

و اشكل فالتوكيد بالذبح يذكر و كيد شراء الشاة للغير ان شرى
 خلاف العكس و العود بخبر و لو قال سوادا و غير ذلك لا اذا كان في
 ترابعا غير شين من نذر العشر الزموا و نصيب الجباب للبيع محرر
 و عن ميت بالامر لم يدم تصدقا و الا تكل منها فهذا النحر و من مال طفل
 فالتحريم مستقوطا و عن ابيه في حقه و هو اظهر و واهب شاة رابع بعد
 ذبحها فيجوز من منى عليها و يوجب **كتاب** الحظر و الاباحة
 مناسبة طاهرة و الحظر لغة المنع و الجبرع شرعا ما منع من استعمال
 شرعا و المحذور ضد المباح و المباح ما اجزى المكلفين فعلا و تركه بلا احتياط
 ثواب و عقاب نعم يحاسب عليه بابا بغير اختيار كل مكره اى
 كراهته تحريم و اى كراهته في العقوبة بالنار عند محمد و اما المكروه كراهته
 تنزيه فاللحل اقرب اتفاقا و عندنا هو الصحيح المختار و مثلا البديعة
 و الشبهة للحرام اقرب فالمكروه تحريم بالنسبة الى الحرام كسبنة
 الواجب الى الفرض فثبت بما ثبت به الواجب بغير بطلان الثبوت و بان
 باركانه كما بان بترك الواجب و مثلا السنة المؤكدة و في الزماني في بحث
 حرمة الخيل القريب من الحرام ما تعلق به مخذ و روج استحقاق العقوبة
 بان ريل العتاب كترك السنة المؤكدة فانه لا يتعلق به عقوبة النار و لكن
 يتعلق به الحماة عن شفاعته النبي المختار صلى الله عليه وسلم لم يثبت من
 تركه حتى لم ينل شفاعته فمن ترك السنة المؤكدة قريب من الحرام و ليس
 بحرام انتهى

الاكل للغذاء و الشرب للعطش و لو ان حرام او ميتة او
 مال غير و ان ضمنه فرض يناب عليه حكم الحديث و لكن مقدار ما يدفع
 الانسان الهلاك عن نفسه و ما جوع عليه و هو مقدار ما يمكن به من
 الصلوة قايما و من صومه مفاد و جواز تقليل الاكل بحيث يضعف عن
 الفرض لكنه لم يحز كما في الملتقى و غير **قلت** و في الملتقى بالغرض الفرض
 بقدر ما يبعد دفع به الهلاك و يمكن معه الصلوة قايما انتهى فثبت
 و باج الى السبع ليزيد قوته و و اى غير في الثانية بغيره و هو ما فوقه
 الى السبع و هو اكل طعام غلب على قوته انه افى معدته و كذا في

الشرب

الشرب قهرا في الا ان يقصد قوته صوم القدا و البلاسي خيفة
 او نحو ذلك لا يجوز الرياضة بتقليل الاكل حتى يضعف عن اداء
 العبادة و لا يابس بانواع الفواكه و تركه افضل و اتخاذ الاطعمة سرف
 و كذا و وضع الحبة فوق الحاجة و سنة الاكل البسطة اولى و الحيلة الاخرى
 و غسل اليدين قبله و بعده و يبدأ بالشباب قبله و بالشيوخ بعده
 ملتقى و كره ليم الا ان اى الحارة الا اهلية خلاصا لا كلبنا و لمن الجمالة
 التي تاكل العذرة و لمن الرملة اى الفرس و يول الابل و اجازة ابو يوسف
 للثدا و كره لهما اى لهما الجمالة و الرملة و كجرب الحلال حتى يذهب ناس
 الحمار و قدر ثمنه ايام لا يجاوز و اربعة اشاة و عشرة لابل و بقر
 على الظاهر و لو اكلت النجاسة و غيرنا بحيث لم يمتن لحمها حلت في حل
 اكل جدي غدي بلبين خنزير لان لحمه لا يتغير و ما غدي به يصير مستهلكا
 لا يبقى له اثر و لو سقى ما ياكل لحمه خنزيرا غديا من ساعته حل اكله و يكره
 زبقي و صيد شره الوهابية و كره الاكل و الشرب و الادمان و الله
 التعليل من انا ذهب و فضة للرجل و المرأة لا حلالا الحديث و كذا في
 الاكل بملقعة الفضة و الذهب و الا كتمان بملها و ما اشبه ذلك من
 الاستعمال كالحل و امرأة و قلم و دواة و نحوها يعني اذا استعملت ابتداء
 فيما صنعت له بحسب متعارف الناس و الا فلا كراهية حتى لو نقل الطلح
 من انا و الذهب الى موضع آخر او صب الماء او الدهن في كفة لا عيب له
 رأسه ابتداء ثم استعمله لا يابس به فحيتي و غيره و هو ما ذكره في الدرر
 على حفظ و استثنى الفسانة و غيره استعمال البيضة و الجوشن و
 الساعدان منها في الحرب للضرورة و هذا فيما يرجو للبذل و اما الفضة
 بجملا باوان بمتخذه من ذهب و فضة و سرب كذلك و فرض عليه من
 و بيار و نحوه فلا يابس به بل فعلا السلف خلاصا حتى اياها ابو حنيفة
 روى في سنة الديار و القوم عليه كما بان و يكره الاكل في نجاس او صغر
 و الا فضل الحنفى قال صلى الله عليه وسلم من اتخذ اوانا بته فرقا
 زارته الملكة اختيار لا يكره ما ذكر من انا و رصاص و زجاج و بلور
 و عقيق خلافا للشافعي و حل الشرب من انا و مفضاض اى مزوق بفضة

والركوب على سرور مفضل والجولوس على كرسى مفضل ولكن بشرط
 ان ينتقى الى كجانب موضع الفضة بغير قبيل ويد وجولوس سرور ونحوه
 وكذا الا ان المصنف يذهب او فضة والكرسي المصنف بهما وحلية مرارة
 مصحف بهما كما لو جعله الى التفضيض في نصل سيف وسكين او في
 قبضتها او لجام او ركاب ولم يفسح يده موضع الذهب والفضة وكذا كناية
 الثوب بذهب او فضة وفي القيني لا بأس بالثوبين المفضلين والمجبر والركاب
 وعن الثاني كبره الكل والخلاف في المفضل اما المصطفى فلا بأس به بالاجماع
 بلا فرق بين لجام وركاب وعندها لان الصلاة مسترمة لا يخلص فلا جرة
 للونه عيني وعنده ويقبل قول كما فرغ لو موجب بالمال اشترى العلم من
 كتاب فيجوز او قال اشترى من مجوسي فيحرم ولا يردده بقول الواحد
 اصله ان جزاء الكافر مقبول بالاجماع في المعاملات لاني لا يأتى وعنده
 يكمل قوله الكفر ويقبل قول الكافر في الحل والحرام يعني الماحلين في ضمن
 المعاملات لا مطلق للحل والحرام كما توهمه الربيعي ويقبل قول المملوك
 ولو انني والبص في الهدية سواء اجبر يا هذا المولى غيره او نفسه والاذن
 سواء كان بالبيارة او بدخول الدار مثلاً وقنده في السراج بما اذا غلب
 على يديه صدقهم فلو شري صغير نحو صابون واشنان لا بأس ببيعوه ولو
 نحو ذبيح وحلوى لا ينبغي بيعه لان الظاهر كذبه وتامه فيه ويقبل قول
 الفاسق والكافر والعبد في المعاملات لكثرة وقوعها كما اذا اجزائه وكل
 فلان في بيع كذا يجوز الشراء منه ان غلب على الراي صدقه كما مر في
 اخر الحظر بشرط العدالة في الديارات هي التي بين العبد والرب كالخبر ع
 نجاسة الماء فيسبى ولا يتوضأه اذا جبرها مسلم عدل من جبر عما يعقده
 حرمة ولو عبدا او امة ويخرج في خبر الفاسق بيني وبينه الماء وخبر المستور
 ثم يعمل بغالب ظنه ولو اراق الماء فيسبى فيها اذا غلب على رايه صدقه ويتوضأ
 فيسبى فيها اذا غلب على رايه كذب كان احوط وفي الجوهرة وبيعها بعد الوضوء
 احوط **قلت** واما الكافر اذا غلب صدقه فارقته اجب فاساني
 وخلاصة وجانبه **قلت** كمن لو تيمم قبل الراقه لم ينجز تيممه بخلاف
 خبر الفاسق لصلاحيته ما زنا في الجملة بخلاف الكافر ولو اجبر عدل بطلانه

وعدل

وعدل نجاسته حكم بطلانه بخلاف الذبيحة وتغير الغلبة في اوان
 طاهرة ونجسة وذبيحة وميتة فان الاغلب طاهر التحريم وبالعكس
 والسؤال الا لو حلت من ثياب يتجرى مطلقا وعلى الاوليه
 ونجسة لعب او غنا فقد وكل لو المتكسر في المنزل ولو على اليد لا ينبغي
 ان يفقد بلا تحريم معرضا لقوله تعالى فلما تعقد بعد الذكرى مع القوم
 الظالمين فان قدر على المنع فعل ولا يعقد صبر ان لم يكن ممن يقتدى
 به فان كان مقتدا ولم يقدر على المنع فخرج ولم يفقد لان فيه
 شين الدين والحق عن الامام كان قبل ان يصير مقتدى به وان
 علم او لا باللعب لا يحضر اصلا سواء كان ممن يقتدى به او لا لان
 حق الدعوة اما يميزه بعد الحضور لا قبله ابن كمال وفي السراج ودلت
 المسئلة ان الملاهي كلها حرام ويدخل عليها بلا اذنتهم لانك والمكر قال
 ابن مسعود رضي صوت الله والفتن اثبت النفاق في القلب كما
 يثبت الماء النبات **قلت** وفي النزاهة اسمع صوت الملاهي
 كضرب نقب ونحوه حرام لقوله عليه السلام اسمع الملاهي مقصبة
 والجولوس عليها فسق والتلذذ بها كفر اي بالنجاسة فصرف الجوارح الى
 غير ما خلق لاجله كفر بالنجاسة لا شكر فلو اجب كل الواجب ان يجنب
 كيد لا يسمع لا روى انه عليه الصلاة والسلام او دخل اصبغني اذنه
 عند سماعه واشتعار العرب لو فربا ذكر الفسق مكره انتهى او لتقليد
 الذنب كما في الاختيار او للاستحلال كما في النهاية **فائدة** ومن ذلك
 ضرب النوبة للفقير فلو للتبنيه فلا بأس به كما اذا ضرب في ثمانية
 اوقات تذكر ثلاث نفحات من الصور لمناسبة بينهما فبعد العصر
 ثلاث اشارة الى النفخة المفرجة وبعد العشاء والنفخة الموت وبعد
 نصف الليل الى النفخة البعث وتامة فيها علقته على الملقى **فصل**
 في اللبس يحرم لبس الحرير ولو كجالي بينه وبين بدنه علم المذهب
 الصحيح وعن الامام اما يحرم اذا لمس الجلد قال في القنبه واما
 رخصة عتيقة في موضع عجم به البلوى او في الحرب فانه يحرم ايضا
 عنده وقال لا يحل في الحرب على الله الرجل لا المرأة الا قد ربيع الطابع

كاعلام الثوب فضومة وقيل مشورة وقيل بين بين وظاهر المذهب
 عدم جميع المتفرق ولو في عامة كى بسطة في القينة وقيل عامة
 طرز ما قدر اربع اصابع من ابرسيم من اصابع عمره في الدعته وذلك
 قبض شح رنا برخص فيه وكذا الثوب المنسوب به اب ب كل اذا كان
 هذا المقدار اربع اصابع والا لا يحل للرجل ان يلبس في العلم في القينة
 في موضعين او اكثر بجمع وقيل لا وفيه وعن ابي ج عامة عليها علم
 قصب خضه قدر ثلاث اصابع لا بأس ومن ذهب بكرة وقيل لا بكرة
 فيه بكرة الجبة المكفوفة بكرة **قلت** وبهذا ثبت كراهة ما اعتاده اهل
 زماننا من القينة البصرية وفيه المرضض العلم في عرض الثوب **قلت** و
 مفاده ان القليل في حوله بكرة انتهى قال المصنف به بجزم من لا خسر و
 صدر الشريعة كان اطلاق الهداية وغيرها بخلافه وفي السراج عن
 السير الكبير العام حلالا مطلقا صغيرا كان او كبيرا قال المصنف وهو مخالف لما
 من التقييد بأربع اصابع وفيه رخصة عظيمة لمن ابتلى به في زماننا انتهى
قلت قال شيخنا واطن انه الامة وما بعد عم المرح فانه حلال وكبير
 لانه ليس من به يحصل التوفيق ولا بأس بكنة ولبا ج هو ما سده ولحمة
 ابرسيم شره وهاجته للرجال المكنة بالكنة البشاعة وانما موصلة لانه
 ليس بلبس وتقليد خارج الوهابية فقال وفي كلمة الديباج هو الصالح
 وقيل لا بأس به وكذا ذكره القنسوة وان كانت تحت العامة والكنيس
 الذي يعلق فيه واختلف في عصب الجراحة به اي بالحربة كذا في المجتبى وفيه
 له ان يزين بيته بالديباج ويحجب باوانه ذهب وفضة بلا تفاخر وفي
 القينة يحسن للفقراء وفي عامة طويلة ولبس ثياب واسعة و
 فيها لا بأس بشذوذها اسود على عينه من ابرسيم بعذر **قلت** ومنه
 الرمد وفي شره الوهابية عن المشتق لا بأس بعودة العقيق وزره من
 الحجر لانه نبع وفي التانر خاتمة عن السير الكبير لا بأس بازاره بالديباج
 والذهب وفيها عن مختصر العلي وى لا بكرة علم الثوب من الفضة وبكرة
 من الذهب قالوا وهذا مشكل فقد رخص الشرع في الكفاف والكفاف
 قد يكون من الذهب انتهى ويحل توسده واختراسه والقوم عليه وقالوا

فانوم جابه وفي
 قينة والمنشقة في
 مسكر وتكره التكنة
 منه اي من الديباج

وان في

والثاني في مالك رحمه الله حرام وهو الصالح كما في الواهب **قلت** فليحفظ
 هذا كونه خلاف المشهور واما جعله وثارا او ازارا فانه يكره بالاجماع
 سراج واما الجلبوس على الفضة فحرام بالاجماع شره بجمع وبكل لبس سراج
 ابرسيم ولحمة غيره ككتان وقطن وخز لان الثوب اما يصير ثوبا
 بالنسج والنسج باللحمة فكانت هي المعبرة دون السراج **قلت** وفيه
 الشرع بلالية عن الواهب بكرة ماسده ظاهر كالتقارير وقيل لا بكرة وكفه
 في الاختيار **قلت** ولا يخفى ان المرحح اعتبار اللحمة كما يعلم من التوفية
 بل في المجتبى ان اكثر المشايخ اختلفوا بخلافه وفي شره الجمع الخز صوف عن
 البحر انتهى **قلت** وهذا كان في زمانهم واما الان فمن الحرير وجند فيجوز
 به جندى ومانه خاتمة فليحفظ وحل عكس في الحرب فقط لو صدقنا
 يحصل به اتفاق العدو فلو رقبنا حرم بالاجماع لعدم الفائدة سراج و
 اما خالصه فيكره في زماننا بخلافه ما ملحق **قلت** ولم انما لو خلطت
 اللحمة بابرسيم وعنده والظاهر اعتبار الغالب وفي حاوى الزاهد بكرة
 ما كان ظاهره قز او حضا منه قز وحضا منه قز وظاهر المذهب عدم
 جميع المتفرق الا اذا كان حضا منه قز وحضا منه غيره بحيث يبرس كله
 قزا فاما اذا كان كل واحد مستبينا كاللذان في العامة فظاهر المذهب
 انه لا يجمع انتهى واقرب شيخنا **قلت** وقد علمت ان العبرة للحمية لا
 للظاهر على الظاهر فافهم وكثره لبس المعصفر والمرحح الاحمر والاصفر
 للرجال ومفاده انه لا بكرة للثياب ولا بأس بلبس الالوان و
 في المجتبى والنفاس في شره النفاية لباي المكارم لا بأس بلبس الثوب
 الا حمر انتهى ومفاده ان الكراهة تنزهية لكن حره في الحقيقة بالحرمة
 فافادتنا بحريمة وهي المحل عند الاطلاق قال المصنف **قلت** ولا يشترط
 فيه رسالة نقل فيها ثمانية اقوال منها انه مستحب لا يتجلى الرجل بذهب
 وفضة مطلقا الا بجماعة ومنطقة وحلية سيف منها ان الفضة اذا
 لم يرد به التزين وفي المجتبى لا يحل استعمال منطقة وسطر من ديباج
 وقيل بكل اذا لم يلبس عرضا اربع اصابع وفيه بعد سبع ورقا ولا
 بكرة في المنطقة حلقه حديد وكحاس وعظم وبيبي حكم لبس اللؤلؤ

ولا يتختم الا بالفضة لحصول الاستغناء بها فيخرج بغيرها كحجر وفضة اخرى
 جواز البشيب والعقيق وعظم متلاخضروا وذهب وحميد وصوف
 رصاص وزجاج وغيره مما مر فاذا ثبت كراهية البشيب للتعقيم ثبت كراهية
 بغيره وصنعها بما فيه من الاعانة على ما لا يجوز وكل ما ادى الى ما لا يجوز
 تمامه في شرح الذهبانية والعبارة بالحلقه من الفضة لا بالقص ويجوز
 من حجر وعقيق وياقوت وغيره وحل مسمار الذهب في حجر الفضة
 ويجعله ليطعن كفه في يده اليسرى وقيل اليمنى الا انه من شعار الروافض
 فيجب التحرز عنه فاستأن وعنده **قلت** ولقد كان هو بان فتنه و
 ينقذ اسمه او اسم الله تعالى لا تمثال انسان او طير ولا محمد رسول الله
 ولا يزيد عليه من قال وترك التحريم لغير سلطان والقاضي وفي حاجة
 اليه مكتوب افضل ولا يشترط التحريك بذهب بل بفضة وجوزها
 ويتخذ اتفاقا منها لان الفضة تنتفع بكونها الباس الصبي وبنها او حبرا
 فان ما حرم لغيره شره حرم الباس واشترابه لا يكره حرقة لوضوء
 بالفتح بغيره بله او عطا او عرقا لو حاجة ولو للمكبره كره ولا الرتبة
 هي حنطه بغيره با صبي او حاتم لتذكر الشئ والاصل ان كل ما فعل تجبر اكره
 وما فعل حاجة لا عناية **فخرج** في المجنب النجاسة المأكولة ما كان بغير العورة
فصل في النظر والمسح وينظر الرجل من الرجل ومن غلام
 بلغ حد الشهوة مجتبي ولو امره بغيره الوجه وقد مر في الصلوة والاول
 تنكير الرجل ليلا يتوهم ان الثاني عين الاول وكذا الكلام فيما بعد
 فاستأن **قلت** وترتبة المقام تكفي فتدبر ثم نقل عن الزاهد ان
 لو نظر لعورة غيره باقنه لم يأنه **قلت** وفيه نظر ظاهر بل لفظ الزاهد
 نظر لعورة غيره وهي غير باقنه لم يأنه انتهى فليحفظ ما سوى ما بين سرة
 الى تحت ركبته فالركبة عورة لا السرة ومن عرسه حرامته الى لاله
 وطينها مخزج الجوسية والمكاتبه والمشركة ومنكوحه العذر
 محرمة برضا او مضاهرة فحكمها كالأجنبية مجتبي وينكح بالفضة فانه
 لا يحل وطينها وينظر اليها **فاستأن** **قلت** وقد يجب بانه اغلب الى
 فرجها شهوة وغيره والاول تركه لانه يورث النسيان ومن محرمه

ان لا يحل له نكاحها ابدا بنسب او سبب ولو جهنا الى الراس والوجه
 والصدر والساق والعضدان امن مشهورة وشبهتها اربعة ذكره
 في الذهبانية فمن قصر على الاول فقد قصر ابن كمال والاول الى العظم واليمن
 خلافا للثاني والخذ واصله قوله تعالى ولا يبدن من زينتهن الا
 ليعلموا منهن الاية وتلك المذكورات مواضع الزينة بخلاف العظم
 كخوه وحكم امة غيره ولو مدبرة او ام ولد كذلك فينظر اليها كغيره
 وما حل نظره مما مر من ذكر او انش حل له اذا امن الشهوة على
 نفسه وعليه لانه عليه الصلوة والسلام كان يقبل راسه فاطمة و
 قال عليه الصلوة والسلام من قبل رجل امة فكانا قبل عبدة الجنة
 وان لم يامن ذلك او شك فلا يحل له المسح انظر كشف الخفايا
 لما بين سلطان والمجنب الا من اجنبية فلا يحل مسح جها وكفها و
 ان امن الشهوة لانه اغلفا ولذا اثبت به حرمة المضاهرة وهذا في
 الشابة اما يجوز ان لا تثبت فلا بأس بمصافحتها ومن يدعي ان من
 ومن جاز المسح والنظر جاز مسحه بها ويجوز اذا امن عليه وعليها و
 الا لا وفي الاشياء الخفية بالاجنبية حرام الا انما زمة مديونة هرة
 ودخلت حرة او كانت عجوزا ستعوا او بكابل والخوة بالمحرم مباحة
 الا الاضطرار صاعا والصرة الشابة وفي الشريعة مودة بالاجرة
 ولا يكلم الاجنبية الا عجزا عطلت او سلمت فيشتمها ويرد السلام عليها
 والا لا انتهى وبه بانه ان لفظ لا في نقل القسطنطيني ولا تحجب
 اليه زائدة فتنه وله مسح تلك اي ما حل نظره ان اراد الشرا وان
 خاف شهوة للضرورة قبل لاني زمانا وبه جزم في الاختيار رواية
 بلغت حد الشهوة لا تعرض على البيع في ان ارادوا بستر ما بين السرة
 والركبة لان طهرها ويطهر عورة وينظر من الاجنبية ولو كان فرج مجتبي
 الى وجهها وكفها مفضا للضرورة قبل القدم ودبل والذراع اذا
 اجرت نفسها للغير ما ترجانه وعبدتها كالأجنبية معا فينظر لوجهها
 وكفها مفضا نعم يدخل عليها بلا او من اجاعا ولا يفرها اجاعا فانه
 وعند الثاني في وما كان ينظر كغيره فان خاف شهوة او شك في نظره

الاجنبية فحل النظر مقيد يوم الشهوة والافحام وهذا في زمانهم اما
فان زماننا تمنع من الشابة وتباعد وعنده النظر لا المس كما جاز في
وشاهدكم بشهر عليها لف ونشر مرتب لالتمس الشراة في الاجنب وكذا
مرید نکاحها ولو عن شهوة بنية السنة لا قضاء الشهوة وشراها و
مداواتها فينظر الطبيب الى موضع مرضها بقدر الضرورة اذ الضرورة تنقذ
بقدرها وكذا انظر قابلية وخشيان وينبغي ان تعلم امراة تداء بها لان نظر الجنس
الى الجنب اخف وتنظر المرأة المسلمة من المرأة كارجل من الرجل وقيل
كارجل لحرمة والاول اصح شرآج وكذا انظر المرأة من الرجل كنظر الرجل
للرجل ان امت شهوتها فاعلم بان او خافت او شككت حرم استئمانا
كارجل هو الصحيح في الفصلين تاتر خائنه معزبا للضررات والذمية كارجل
الاجنب في الاجنب فلما تنظر الى بدن المسلمة تجنب وكل عضو لا يجوز النظر
اليه قبل الانفصال لا يجوز بعده ولو بعد الموت كشم عاتقه وشعر راسها
وعظم ذراع حرة ميتة وساقها وقلامة طفر رجلا ودون يديها فجنب
فنه النظر الى ملالة الاجنبية بشهوة حرام وفي الاختيار وحصل الشعر
بشر الا من حرام سواء كان شوا او شوا غيرا لقوله صلى الله عليه وسلم
لعن الله الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة والواشدة والمستوشدة
والمستوشدة وان مصة والمتمصة الناصبة التي تنتف الشوم الوجه
والمتمصة التي يفعل بها ذلك والحصى المخبوب والمخت في النظر الى الاجنبية
كما نقل وقيل لا بأس بمحبوب جف ماوه كمن في الكبري ان من جوزة
فمن قلة البرية والديانة مما جاز عزله عن امته بغير اذنها وعن عرسه
اي باذن حرة او مولد امته وقيل يجوز بدونه لف والزمان ذكره
ابن سلطان **باب الاستبراء وغيره من ملك استمتاع**
امته بنوع من انواع الملك كشر او ارض وبسي ودفع كجارية وقصبة
بيع بعد القبض وكذا وقيدت بالاستمتاع بغيره شرآ الزوج كما سيجي
ولو كبراء او مشترية من امراة او عبيد ولو عبيده كملكاته ما ذونه لو
مستغرا بالدين والالا استبراء او ممن حرم غير حرام كيد لا تعتق عليه
او من مال صبي ولو طفلة حرم عليه وطئها وكذا وواجبه في الاجنب لاضمال

وقوعها

وقوعها في غير ملكه بغير اذن جليل حتى يستبراء بحبضة فجنب كقبض
وبشر في ذات اشهر وهي صغيرة وآيسة ومنقطة حبض ولو
حاضت منه بطل الاستبراء بالايام ولو ارتفع حبضا بانحصارت
ممتدة الطهر وهي ممن كقبض استبراءا بشرهرين وحضه ايام عند
محمد وبه يفتي والمستحاضة يدعى من اول الشهر عشرة ايام بغير حضانة
وعنده على حفظ و يوضع الحمل في الحامل ولا يعتد بحبضة ملكا قبرا ولا الا
بعد الملك قبل قبضها ولا بولادة حصلت كذلك اي بعد ملكا قبل قبضها
كما لا يعتد بالاصل من ذلك اي من حبضة وكذا بعد البيع قبل اجازة بيع
فضولي وان كانت في بد المشترى ولا يعتد ايضا بالاصل بعد القبض في
الشراء الفاسد قبل ان يشترى بشرأ صحيحا لا انتفاء الملك ويجب
بشرأ ونصيب شريكه من امته مشتركة بينهما تمام ملكه الا ان ويجتزى
بحبضة حاضرا وهي مجوسية او ملكا بنية بانا شترى امته مجوسية او
مسلمة وكاتبها بعد الشراء قبل الاستبراء فحاضت ثم اسلمت
المجوسية او عجزت الملك بنية لوجودها بعد الملك ولا يجب عند عجز
الابنة اي في دار الاسلام خائنه ورد المفضولة الى اذالم يهرق الفاص
خائنه والمستاجرة وحك المبرهونة لعدم استحداث الملك ولو قال
البيع قبل القبض لا استبراء على البائع كما لو باعها بكنيا وقبضت
ثم اقبله بكنيا رة لعدم خروجها عن ملكه وكذا لو باع مديونة او ام ولد
وقبضت ان لم يطأ المشتري وكذا لو طلق الزوج قبل القول
ان كان زوجا بعد الاستبراء وان قبله فالحكم زوجة زهني **قلت**
وفي الجلالة شري معتدة الغير وقبضها ثم مضت عدتها لم يستبراء لعدم
حل وحلها للبائع وقت وجود السب ولا بأس بكيلة اسقيا كالتبراء
اذا علم ان البائع يقر بها في طهرها ذلك والا لا يفعل به يفتي وهي اذا
لم تكن تحت حرة او اربع اما ان يملكها ويقبضها ثم يشترى فحل
له الخ لانه بالنكاح لا يجب ثم اذا اشترى زوجة لا يجب ايضا
نقل في الدرر عن طهر الذين اشترى اها وحلها قبل الشراء وذكر وجهه
وان كانت تحت حرة فالحيلة ان يملكها البائع اي تزوجها ممن يفتي به

كما سيجي قبل الشراء وان ينكح المشتري قبيل قبضه فلا يملكه
يسقط من يوثق به كس تحت حرة او غيره وجها بشرط ان يكون امرأ
بيدا او بيده يطلقه متى شاء انما حق ان لا يطلقها ثم يشرى الامة و
يقبض او يقبض فيطلق الزوج قبل الدخول بعد قبض المشتري فيسقط
الاستبراء وقيل المسئلة التي اخذ ابو يوسف حكمة مائة الف درهم ان
زبيدة حلفت الرشيد ان لا يشرى عليها جارية ولا يتزوجها فقال يشرى
نصفها او يوثق به نصفها منقط او يكاتبها يشرى بعد الشراء والقبض
كما يفيد اطلاقهم وعليه فيطلب الفرق بين الكتابة والنكاح بعد القبض
وقد نقل المصنف عن شيخه بجا كما سنده في الشريعة عن المواب
التصريح بتقييد الكتابة بكونها قبل القبض فليحرم **فصل** ثم وقفت على
البراءة في مواعيد الرجم فلم ارا يقيد المذكور فتدبر ثم يقضي بفساد
فيجوز له الوطى بلا استبراء وزوال ملكه بالكتابة ثم تجزؤه بالتخيير لكن لم
يحدث ملك حقيقة فلم يوجد سبب الاستبراء وهذه اسهل الخيل تاخره
له امان لا يجتهدان نكاحا اختان ام لا قبلها فلو قبل او وطى احدهما
يجل له وطى وتقبيل دون الاخرى بشهوة الشهوة في القبلة لا تغير
بل في المس والنظر ابن كمال حرما عليه وكذلك تحرم عليه الدواعي كالنظر
والقبيل حتى يحرم فروع احدهما عليه ولو بغير فعله كاستيلاء الكفار
عليها ابن كمال يملك ولو لبعضها باي سبب كان او نكاح صحيح لاف
الا بالدخول او عتق ولو لبعضها او كذا به لانها تحرم فرجا بخلاف تدبير
رهن واجارة **فصل** والسحب ان لا يسا حقة مضي حكمة على الحرمة
كما يستط في شره الملتقى وكرهه كرجل يستانه لقبيل الرجل ثم الرجل او
بيده او شبيهاته وكذا تقبيل المرأة المرأة عند لقاء او وداع قبلة و
هذا النوع شهوة ما عدا على وجه البرفحاز عند الكس خائنه وفي الاختيار
عن بعضهم لا بأس به اذا قصد البروا من الشهوة كقبيل وجهه
وكخوه وكذا معانقته في ازار واحد وقال ابو يوسف لا بأس بتقبيل
والمعانقة في ازار واحد لو كان عليه قميص او حية جارية كراهة
بالاجماع وحججه في الهداية وعليه المشون وفي الحق بقاء القبلة على وجه

موثوق

الميرة وهو من الشهوة جاز بالاجماع كالمصافحة اي كما يجوز المصافحة
لانها سنة قديمة متوارثة لقوله عليه الصلوة والسلام من صاح فاحش
المسلم وحرك يده تناثرت ذنوبه واطلاق المصافحة لا يدرى والكنز
والوقاية والنفاية والجمع والملتقى وغيره يفيد جوازا مطلقا ولو
بعد العصر وقوله انه بدعة اي مباينة حسنة كما افاده النووي في
اذكاره وعنده في غيره وعلمه كحل ما نقله عنه شارح الجمع من انها بعد
العصر ليس بشرى تؤيقها فتأمل وفي القينة السنة في المصافحة
بكلتا يديه وتامه فيها علفته على الملتقى ولا يجوز للرجل مصافحة
الرجل وان كان كل واحد منهما في جانب من الفراش قال عليه الصلوة و
السلام لا يقبض الرجل الى الرجل في ثوب واحد ولا ترفع المرأة الى
المرأة في الثوب الواحد واذا بلغ الصبي او الصبية عشر سنين يجب
التفريق بينهما بين اخيه واخته وامه وابيه في المصافحة لقوله عليه الصلوة
والسلام وفرقوا بينهم في المضاجع وهم ابنا عشر وفي النكاح اذا
بلغوا ساكنا كذا في المجتبى وخيب الغلام اذا بلغ حد الشهوة كالنخل و
الكافرة كالمسنة عن ابن حنيفة لصاحب الحام ان ينظر الى العورة وحجة
الحامان وقيل في ختان الكلبة اذا امكنت ان يحنن نفعه فعل والا
لم يفعل الا ان لا يملكه النكاح او شراها الجارية والى في الكلبة انه يجزى
ويكفي قطع الاكتر ولا بأس بتقبيل يد الرجل العالم والمستورج على سبيل
البرك ورر ونقل المصنف عن الجي مع لا بأس بتقبيل يدي الممتدتين
والسلطان العادل وقيل سنة مجتبى وتقيل رأسه الى العالم
اجود كما في البرازية ولا رخصة فيه اي في تقبيل اليد لغيرها اي لغير
عالم وعادل هو المختار مجتبى وفي المحيط ان تعطيهم اسلامه واكرامه
جاز وان لبس الدنيا كره طلب من عالم او زاهد ان يدفع اليه قدمه
ويمكنه من قدمه ليتقبل اجابه وقيل لا يهرخص فيه كما يكره تقبيل
المرأة في الاخرى او خداه عند اللقاء او الوداع كما في القينة مقدما
للقبيل قال وما يفعل الجاهل من تقبيل يد نفع اذا التقى غيره فمكره فلا
رخصة فيه واما تقبيل يد صاحبه عند اللقاء ومكرهه بالاجماع وكذا ما

يفعلونه من تقبيل الارض بين يدي العلماء والعظماء فحرام
 والله على الراضة اثنان لانه يشبه عبادة المومن وهل يكون
 ان على وجه العباد او التقطع كفو ان على وجه النخلة لا وصار
 اثنا تركبها للكعبة وفي الملتقى التواضع لغير الله حرام وفي الواهبانية
 ريجوز بل يندب القيام تقطعا للقاء كما يجوز القيام ولو للقاء ربي
 بين يدي العالم وينبغي نظاما **قلت** قيل التقبيل على حبة او حبة
 قبل المودة للولد على الخد وقبل الرحمة لوالديه على الراس وقبل
 الشفقة لاجل على الجبهة وقبل الشهوة لامرأة او امته على الفم و
 قبل النخلة للمؤمنين على اليد و زاد بعضهم قبل الدبابة للبحر الاسود
 جوده **قلت** وتقدم في الحج تقبيل عتبة الكعبة في القينة في باب
 ما يتعلق بالحق بر تقبيل المصحف قبل بدعة لكن روى عن محمد بن
 انه كان يأخذ المصحف كل غداة ويقبله ويقول عهد بدي ومنشور بدي
 عز وجل وكان عثمان رضى يقبل المصحف ويمسح على وجهه واما تقبيل
 الجنب فخرات مفيدة انه بدعة مباعدة وقبل حنة وقالوا كبره دوس
 لا يوسه وذكره ابن قاسم في حاشيته على شرح المزاج لابن جرير في بحث
 الولية وتواضعنا لانا باه وجاء لا تقطعوا الخبز بالسكين واكرمه
 فان الله اكرمه **قلت** في البيع كبره بيع العذرة ربيع الادوية خالصة
 لا كبره بل يبيع ببيع السقرين اي الزبل خلا فالتساقط في وجهه بغيره مخلوطة
 بتراب او رما وغلب عليه في الصحيح كما في الانتفاع بمخلوطها اي العذرة
 بل باخالصة على ما صحح الزيلعي وغيره خلافا لتصحيح الهداية فقد اختلف
 التصحيح وفي الملتقى ان الانتفاع كالببيع اي في الحكم فانهم جاز اخذ دين
 على كافر من ثمن خمر ببيع ببيع بخلاف دين على مسلم لبطالة الا اذا
 وكل في ميا ببيع فيجوز عنده خلافا لها وعلى هذا الوصيات مسلم و
 ترك ثمن خمر باع لا يجل لو رثته كما بسط الزيلعي وفي الاشياء الحرة
 تستقل مع العلم الا لو ارث الا اذا علم ربه **قلت** ومرت في البيع الفساد
 لكن في المجتبىات وكسبه حرام فاميراث حلال ثم رمز وقال لا تأخذ
 بهذه الرواية وهو حرام مطلقا على الورثة فحسبه وجاز تحليته

كما فيه من تعظيم كافي نفس المسجد وتعبيره ونقطة اي اظها راعا به
 وبه يحصل الفرق جدا خصة صالح فيحسن وعلى هذا الاباس
 بكتابة اسامي السعور وعد الاي وعلامات الوقف ونحوها في
 بدعة حسنة ورر وقنية وفيه الاباس يكون اخذ اخبار ونحوها في
 مصحف وتفسير وفقه ونحوه في كتب نجوم وادب ويكره تصغير
 مصحف وكتابته بقلم دقيق بعينه نثرها ولا يجوز رفع شيء في كفاخذ
 فقه وكحه وفي كتب الطب يجوز وجاز دخول ذي مسجد مطلقا
 وكره ما لم مطلقا وكرهه نثر والثاني في احمد في المسجد الحرام **قلت**
 الذي يكون لا تكفي وقد جوزوا عبور عابر السبيل جنبوا و
 فمقنة لا يقر بوالا كجوا ولا يفتوا واعراة بعد حج عامهم عام تسع حان
 امر الصدوق و فادى على هذه السورة براءة وقال الا لا يخرج
 بعد عامنا هذا مشرك ولا يخلو في عريانا رواه الشيخان وغيرهما
 فيلحق **قلت** ولا تنس ما من فصل الجزية وجاز عبادته
 بالاجماع وفي عبادة الجوسى قولان وجاز عبادة فاسق على الاجماع
 لانه مسلم والعبادة من حقوق المسلمين وجاز خضاء اليمايم
 حتى الاهرة واما خضاء فحرام الا دعى فحرام قيل والفرس ومقنه و
 بالمنفعة والافحام وانزاه الحجة على الجند ككاسه ورسناز والحقة
 للتدوى ولو للرجل بطاهر لا ينجس وكذا اكل تدا ولا يجوز الا بطاهر
 وجوزه في النهاية يحرم اذا اخبره طبيب لم ان فيه شفا ولم يجد
 مباحا يقوم مقامه **قلت** وفي البزازية ومعنى قوله عليه الصلوة
 والسلام ان الله لم يجعل شفاكم فيما حرم عليكم نفى الحرمة عند
 العلم بالشفا دل عليه جواز اساغحة اللقمة بالتمر وجواز شربه
 لازالة العطش انتهى وقد قد مناه وجاز رزق القاطن من بيت
 المال لو بيت المال حلالا لاجمعي يحيى والالم بكل وعبر بالتر في يفتيد
 تقديره بقدر ما يكفيه واهله في كل زمان ولو غنيا في الاجرة وهذا
 لو بلا شرط ونوبة كالاوجة فحرام لان القضا طاعة فلم يجز كسبه
 الطاعات **قلت** وهل يجوز في هذه كلام المتأخرين بجزر وجاز

سفر الامة وام الولد والمكاتبه والمبعضه بلا محرم هذا في زمانهم
اما في زماننا فلا تغلبه اهل الف ووجه يفني ابن كان وجاز شرا ما
لا بد للصغير منه وبيعه اى بيعه مالا بد للصغير منه لا في وعه وام و
ملبسط في حجرهم اى كنفرهم والا لا وجاز اجارته لانه فقط لو في حجره
وكذا الملتفط على الاصح كذا عزاه المصنف في الجمع ولم اره فيه
وبان مننا ما في فتنه وكذا في عند الثاني خلا في الثاني ولو
ابو الصغير نفسه لم يحز الا اذا فرغ العمل لم ينفذ نفقا فيجب المسمى في اجاره
اب وجد وفاض ولو بدون اجر المثل في الصحيح كما يعمل من الدرر متبصر
وجاز بيع عصير عنب ممن يعلم انه يتخذ من المصينه لا تقويم بعينه
بعد تغيره وقبل يكره لانه عنة على المصينه ونقل المص عن السرايه و
المشكلات اذ قوله من اى من كافر اما بيعة من المسلم فيكره ومثله
في الجوهرة والباقيان وغيرهما زاد القسطنطيني معزى الثانية انه يكره
بالاتفاق بخلاف بيع امرء ممن يلو ط به وبيع سلاخ من اهل الفتنه لانه
المصينه تقوم بعينه ثم الكراهية في مسئلة الامر مصرى بها في بيعه في الثانية
وغيره واعتدله المصنف على خلاف ما في الربيع والعين وان اقره المصنف بانه
اليقات قلت وقد مناهم معزى للدر ان ما قامت المصينه بعينه يكره ببيعة
تحريرا والا فستر بها فليحفظ توفيقا وجاز بيعه كسب وحمل خرد في
بنفسه او دابته باجره لا عصرا لقيام المصينه بعينه وجاز اجارة بيت
بسواد الكوفة اى قريبا لا يغيره على الاجرة واما الا مصاروق في غير الكوفة
فلا يمكنه لظهور شفا الاسلام فيها وخص بسواد الكوفة لان غالب
اهل الامة يتخذ بيت نارا وكنيسة او بيعة او يبيع فيه الخمر وقال
لا ينبغي ذلك لانه اعانة على المصينه ووجه قال الثلثة في الربيع وجاز بيع
بنا وبيوت مكة وارضها بلا كراهية ووجه قال الشافعي ووجه يفني يحنه وقدر
في الشفعة وفي البراءة في باب الفسار ولا يكره بيع ارضها كسائر ارضها
ووجه يعمل وفي مختارات النوازل لصاحب الهداية لا بأس ببيع بنا و
اجارته لكن في الربيع وغيره يكره اجارته وفي آخر الفصل الخامس
من التمام حائنه واجارة الوهبانية قال قال ابو بكر الكره اجارة

بيوت

بيوت مكة في ايام الموسم وكان يفني اهلهم ان يتركوا عليهم في دورهم
لقوله تعالى سواء العاكف فيه والباد ورحض فيها في غير ايام الموسم انتهى
قلت وبهذا يظهر الفرق والتوفيق وهكذا كان بناء عمر ابن الخطاب
رضه ايام الموسم ويقول يا اهل مكة لا تتخذوا البيوتكم ابوابا لينزل البلى
حيث شاء ثم يتلو الآية فليحفظ وجاز في العبد تحرزا عن المرد و
الاباق وهو سنة المسلمين في الفاق وقبول هديته كما جرو واجابة
دعوته واستغارة دابته استحقاقا وكره كسوته ان قبول هديته العبد
قوبا واهدائه التقدير لعدم الضرورة واستخدام المصنف طاهره الام
الاطلاق وقيل بل دخوله على الحرم كونه حرم وعشره كره اقرا على
اعطاء يقال كنهناز وغيره دراهم او بر الخوف يملكه لو بقي بيده شرط
ليأخذ متفرقا منه بذلك ما شاء لانه فرض جو نفقا وهو بقاء ماله ولو
اودعه لم يكره لانه لو يملك لم يفتنه وكذا لو شرط ذلك قبل الاقراض
ثم اقرضه يكره اتفاقا متساويا وشرا بانه يكره كسرها باللعب بالبر و
وكذا الشطرنج بكرة اوله ويهمل ولا يفني الا اذا دروا باجده
الشافعي وابو يوسف في رواية ونظما شارح الوهبانية فقال قلت
ولا بأس بالشطرنج وهو رواية عن الجرجاني الشافعي والغرب يكره
وهذا اذا لم يبقا مروم يداوم ولم يخل بواجب والا فخرام بالاجماع
وكره كل لهو لقوله عليه الصلوة والسلام كل لهو المؤمن
حرام الا ثلاثة ملاعبة اهلهم وتاديب لفرسه ومناخلة لقوسه وكره
جعل الغل طوقا له رواية في عتق العبد يعلم باياد وفي زماننا لا
باس به لغلبة الاباق خصوصا في السودان وهو المكنى وكما في شرح
الجميع للعيني بخلاف القيد فانه حلال كما مر وكره قوله في وعائه بمفقه
الفر من عرشك ولو يتقدم العين وعن ابو يوسف لا بأس به
وجه اخذ ابو الليث للامور والاحواص الامتناع لكونه خبرا واحدا
يخالف القطع اذ المتشبه به انما يثبت بالقطعي هدايه وفي التاخر حائنه
معزى للمتن عن ابو يوسف عن ابن حنيفة لا ينبغي لاحد ان يدعوا الله
الابه والدعاء المأذون فيه المأذون به ما استفيد من قوله تعالى و

لله الاسماء الحسنى فادعوه بها قال وكذا لا يصح احد على احد الا على النبي
 صلى الله عليه وسلم وكره قوله يحيى رسلك وانبياك واولياك او بحق
 البتة لانه لا حق للخلق على الخالق ولو قال لا خير يحيى الله بالله ان يفعل كذا
 لا يترحمه ذلك وان كان الا ولا فعله وروى النجاشي قال ابن المبارك
 سأل بوجه الله او يحيى الله يحيى ان لا يعطيه شيئا لانه عظيم ما حقر الله وفيه
 قرآن القرآن ولا يعلى بوجهه شيئا بقرآنه ولا يعلى بوجهه شيئا بقرآنه كمن
 يصلي ويصلي **فخرج** اهل كبره رفع الصوت بالذكور والرجال قبل نعم وما محمد قبيل
 جناباته البزاة وكره احكام رقت البشركين وحب وكوز البكريم
 كقبح وقت في بلد يضرب اهلها لحدوث الجالب من زوجه والحق معلقون فان لم
 يضرب لم يكره ومثله يعلق الجلب ويجب ان يامره القاض ببيع ما فضل
 قوة وقوت اهلها فان لم يبيع لم يخلو امر القاض عزه بما راه رادعاه
 وبيع القاض عليه طعمه وفاقا على الصحيح وفي السراج لو خاف الامام على
 اهل بلد الهلاك اخذ الطعام من الحكرين وفرق عليهم فاذا وجدوا سعة
 رعدوا مثل هذا البسبح بحمد الله وروى من اخذ لئلا يخبره وخاف
 الهلاك تناول بلارضاه ونقل الزيلعي عن الاختيار واقره ولا يكون
 محكرا كجلب على ارضه بلا خلاف ومجلبوب من بلد اخر خلافا للثاني وعند
 محمد ان كان يجلب منه عادة كره وهو انما رملتق ولا يجر حاكم لقوله عليه
 الصلوة والسلام لا تسروا فان الله هو المشرق والقابض الباسط الرزق
 الا اذا تعدى الارباب عن القية نقدا فاحش في عبادة اهل
 الراي وقال مالك عا الى التبع عام الغلاء وفي الاختيار ثم اذا سهر
 وخاف البائع ضرب الامام لو نقص الاجل للبشرى وحيلة انه يقول لا يبيعني
 بما تجب ولو اخطأ على سوا الخبر والليم وزانه فصار بوجه المشتري
 بالنقصان في الخبر لا الليم شروعه عادة بخلاف **القول** وان
 وان التبع في القوتين لا يخبر به صرح العابد وغيره كذا اذا تعدى
 ارباب غير القوتين وظلموا على العامة فيعربهم الحاكم بناء على ما قال ابو
 يوسف ينبغي ان يحذر ذكره القياس فان ابا يوسف يعبر حقيقة المقرر
 كما تقرر فخره بركه اسك الحما ولو في غيرها ان كان يضر بالناس ينظر

اوجب والا حيا ط ان يتصدق بها ثم يشترها او تهب له فحسب فان
 كان يعطيه قوة السطح مطلقا على عورات المسلمين ويكره زناجات
 الناس بمرميه على الماشية عزرو ومنع اشده المنع قال لم يمنع بذلك في الجاهلية
 المحتجب **فخرج** في الوضوء بوجوب التزوير وبذلك الحاشا ولم يقيده بامر ونهْي
 اعتمدوا ونهْي واما الاستيناس فيما جاز كشره اعصا فبريعه فان قال من
 اخذها ففعله ولا تخذ عن حاكمه باعنا فخره وقيل كره لانه نضيج المال جامع
 الفناوى وفي النجاشي رات سبب وابته وقال ابي المن اخذنا لم ياخذنا ممن اخذنا
 ومرفعا في الجاهلية وراز ركب الثور وتجدد والكراب على الحمار بلا جهد ومزب
 اذ ظلم الدابة اشده من الذم وظلم الذم اشده من المسم ولا بأس من مسابله
 في الرمي والفرس والبغل والحاركة في الملتقى والجمع واقره المصنف خلافا
 لما ذكره في مسابله شتى فتنه والابل وعلى الاقدام لانه من اسباب
 الجها وفكان مذوبا وعند الثلاثة لا يجوز في الاقدام اى بالجعل اما بدونه
 غيبا في كل الملاعب كما يان حل الجعل وطاب لانه يعبر مستحقا بذكره
 البزجدي وغيره وعلمه البزجدي بانه لا يستحق بالشرط شيء لعدم العقد
 والقبض انتهى ومفاده لزومه بالعقد كما يقول الشافعية فتبصر ان
 شرط اكمال في المسابقة من جانب واحد وحرم لونه طافرا في الجاهلية
 لانه يعبرها الا اذا دخلت في محلا بينهما يفرس كفول فرسها يتوهم
 ان يسبقها والالم يجوز ثم اذا سبقها اخذ منها وان سبقها لم يعطها
 وفيما بينهما ايها سبق اخذ من صاحبه وكذا الحكم في المتفقين فاذا شرط
 لمن معه الصواب صح وان شرطه لكل على صاحبه لا دور ويجتنب المصارعة
 ليست ببدعة الا للثمن فيكره برجدي واما السباق بلا جعل فيجوز في
 كل شيء كما يان وعدا الشافعية المسابقة بالاقدام والبطر والبق والتسفن
 والسباحة والصولجى والبندي ورمى الحج واثا لته باليد والشباك
 والوقوف على رجل ومعرفة ما بيده زوج او قرو والاعب بالغانم و
 كذا اجل كل لعب خطر لاذق تغلب سلامة كرم لرام وحيد لحية وبكل
 التفرقة عليهم وروى حديث حدثوا عن ابن اسرأيل بغيره حل سماع الانا حية
 والغراب من كل ما لا يتبع كذبه بقصد الفرجة لا بالحق بل وما يتبع

الحاشا

كذب كذب فبعد ضرب الامثال والمواعظ وتعليم نحو الشجاعة علم السنة
 او ميثاق او حيوات فذكره ابن جرير وسحب قائم خافه الا لابي ابراهيم
 دار الحرب فيسحب توفير شارب واخلفاره يوم الجمعة وكونه بعد الصلوة
 افضل الا اذا اخره اليه تاخيرا فحشا فيكره لانه من كان ظفوه طويلا
 كان رزقه ضيقا وفي الحديث من قلم اخافه يوم الجمعة اعاده
 الله من البلايا الى الجمعة الاخرى وزيادة ثلاثة ايام وروى عنه
 عليه السلام من قلم اخلفاره عافاه لم ترم عينه ابدا يعني كقول علي
 رضي الله عنه **نظم** قلموا اخلفاركم سنة وادب بعينها فوابس
 بارئا او خب وبيانه وتامه في مفاتيح السعادة وفي شرح
 الفريز نوية روى انه عليه السلام بلا بسبب المني الى الخضر ثم يخلص
 اليسرى الى الابرار وعقته يا بهام اليمنى وذكره الفريز في الاحياء
 وجها وجها ولم يثبت في اصابع الرجل نقل والا في تعليمه كليل
قلت وفي المواهب اللدنية قال الما فط بن حجر انه يسحب كيف
 ما احب اليه ولم يثبت في كيفية شيء ولا في تعيين يوم له عن النبي
 صلى الله عليه وسلم وما يعزى من النظم في ذلك للامام علي بن ابي
 حجر فان شحنا انه باطل ويسحب خلق عانده وتنظيف بدنه
 بالاعتال في كل اسبوع مرة والا فضل يوم الجمعة وجاز في كل
 خمسة عشر وكه تركه وراى الاربعين فحبى وقبه خلق الشارب
 بدعة وقيل سنة ولا بأس بنفق الشرب واخذ اطراف
 اللحية والسنة فيها القبضة وقبه قطعت شعر راسها اثنت
 وعشت زادا في البرازية واج يا ذن الزوج لانه لا طاعة لمخلوق
 في معصية الخالق ولذا يحرم للرجل قلع اللحية والمعنى المؤثر التشبيه
 بالرجال انتهى **قلت** واما خلق راسه ففي الوهابية **قال نظم**
 وقد قيل خلق الرأس في كل جمعة يحجب بعض الجواز يعبر رجل يعلم
 علم الصلوة او نحوه ليعلم الناس وان لم يعلم به فالاول افضل
 لانه متعدي وروى مذاكرة العلم ساعة خير من اجابة ليلة
 وله الخروج لطلب العلم الشرعي بلا اذن والدية لو ملقها وتامه

وتامه في الدرر واذا كان الرجل يصوم ويصل ويصبر الناس بيده و
 لسانه فذكره بما فيه ليس في حقه كواضرات لكان بذلك ليزج له لا
 اثم عليه وقالوا ان علم ان اباه يقدر على منعه اعلم ولو كان به والا
 كبلما تقع العداوة وتامه في الدرر وكذا الا انه عليه لو ذكر ما وى اخيه عا
 وجه الاتهام لا يكون غيبة انما الغيبة ان يذكر على وجه الغضب من يد السبب
 ولو اغتاب اهل قرية فليس بغيبة لانه لا يريد بكلام بل بعضهم و
 مجهول حاشية غيبة عينية مجهول ومتظاهر بغيرهم والمصاهرة ولو
 اعتقله وتخذيرا منه وشكوى ظلامه للى كم شره وبيانه وكما يكون
 الغيبة باللسان صريحا كونه ايضا بالفعل وبالتعريض وبالكتابة وباللمحة
 وبالرمز وبغير العين والاشارة باليد وكما يفهم منه المقصود وقوله
 داخل في الغيبة وهو حرام ومن ذلك ما قالت عائشة رضى الله عنها دخلت امرأ
 فلما ولت او ماتت بيدي اى قصيرة فقال عليه الصلوة والسلام
 اغتبتها ومن ذلك المحاكات كانه يمشى متعارجا او كما يمشى فلو غيبة بل
 ايجل لانه اعظم في التصوير والتفهم ومن الغيبة ان يقول بعض من مر
 بنا اليوم او بعض من رايناه اذا كان الما طيب يفهم شخفا معينا لان
 المحذور تفهمه دون ما به التفهم واما اذا لم يفهم عينة جاز وتامه في شرح
 الشريعة وفي الغيبة ان نصف اخاك حال كونه غائبا بوجه صرف كبره
 اذا سمعه عن ابيه ربه رضى الله عنه قال قال عليه الصلوة والسلام اتدرون
 ما الغيبة قالوا الله ورسوله اعلم قال فذكرك اخاك بما يكره قبل ان يات
 ان كان في اخي ما اقول قال ان كان فيه ما تقول اغتبه وان لم يكن فيه
 فقد برئت واذا لم تبلغه بكيفية الندم والاشارة بيان كل ما اغتاب به وصلة
 الرحم واجبة ولو كانت بسلام ونجدة وهدية ومعاونة ومجالت
 ومكاملة وتلطاف واحسان ويؤورهم غيبا ليزيد حبلا بل يورثوا به
 كل جمعة او شهر ولا بد حاجتهم لانه من القطعية في الحديث ان الله
 يصل من وصل رحمه ويقطع من قطعوا وفي الحديث صلة الرحم تزيد
 في العمر وتامه في الدرر **وسلم** على اهل الذمة بولاه جاجة اليه
 والاكره هو الصحيح كما كره للمسلم مصافحة الذمى كذا الشيخ الشرع

واكثر المتون بلفظ **يسلم** فاولها هكذا ولكن بعض نسخ المتن
ولا يسلم وهو الا حسن الاسلام فانهم وفي شرح البخاري للعين في حديث
ابي الاسلام جفر قال تعلم الطعام وتقرأ السلام على من عرفت ومن
لم تعرف قال وهذا التعظيم مخصوص بالمسلمين فلا تسلم ابتداء على كافر
بحديث لا تبدوا اليه يهود ولا نصارى بالسلام وكذا يحق منه الفاسق
بدليل اخر واما من شك فيه فلا حصل فيه اليقاع على العموم حتى ثبت
الخصوص ويمكن ان يقال ان الحديث كان في ابتداء الاسلام لمصلحة التلخيص
ثم ورد النهي انتهى فليحفظ ولو سلم يهودي او نصراني او مجوسي تسلم
فلا بأس بالرد ولكن لا يزد على قوله عليك كما في الثانية ولو سلم على
الذي يتجبل بكفر لان يتجبل الكافر كفر ولو قال لمجوسي يا استاذ يتجبل كافر
كما في الاشباه كما في الاشباه وفيه لو قال لذي اخطأ الله بقال ان
نوي بقلبه بسلام او يودى الجزية فليلا لا بأس به ولا يجب رد سلام
اسايل لانه يسلم للخصم ولا من يسلم وقت الخطبة خائفة من قهرها واذ
ان دارا ان يجب ان يسلم في قبل السلام ثم اذا دخل يسلم
او لا ثم يتكلم ولو في قضا يسلم او لا ثم يتكلم ولو قال السلام عليك
يا زيد لم يسقط برده غيره ولو قال يا فلان او انتا لم يسمع سقط او
شروط في الرد وجواب العباس اسماء فواهم بربره تحريك شفقتهم
قلت وفي المتن في سقط عن الباقي بربره حتى يعقل لانه من
اهل اقامة الفرض في الجملة بدليل حل في بيته وقيل لا وفي الحديث يسقط
برده يجوز وفي رواية ثالثة والبصير والمجنون قولان وظاهر الناجية ترجيح
عدم سقوطه ويسلم على الواحد بلفظ الجماعة وكذا الرد ولا يزد
الراد على وبركاته وروى السلام وتثبت العاطف على الكفر
ويجب رد جواب كتاب التوبة كروا السلام ولو قال لا فقرأ
فلا سلام بسلام عليك ذلك ويكره السلام على الفاسق لو
معلن بالاكافير على عاجز عن الرد حقيقة كما كل او شرعا
كصلي وقاري ولو سلم لا يستحق الجواب انتهى وقد منا في باب
ما يفد الصلوة كراهية في نيف وعشرين موضعا وانه لا يجب

رسلا

رد سلام عليك بجزم الميم ولو دخل ولم يبرأ احد يقول السلام
علينا وعلى عباد الله الصالحين **فمن** يكره اعطاء سائل الميم الا اذا
لم يتخط رقاب الناس في التماس كما في الاختيار ومن مواهب الرحمن
لان عليا رضى تصديق بجماعة في الصلوة فمد الله تعالى بقوله
يؤتون الزكاة وهم راكعون احب الاسماء الى الله تعالى عز وجل
عبد الله وعبد الرحمن وجاز التسمية بعلي ورشيد وخيرها من
الاسماء المشتركة ويراد في حقنا خير ما يراد في حق الله لكن
التسمية بغير ذلك في زماننا اول لان العوام يصرفونها عند النداء
كذا في السراجية وفيها ومن كان اسمه محمد الا باس بائنه ابا القاسم
لان قوله عليه الصلوة والسلام سمو باسمى ولا تسموا بكنتي قد نسخ
لان عليا رضى كنه ابنه محمد بن الحنفية ابا القاسم ويكره ان يدعوا الرجل
اباه وان تدعوا المرأة زوجها باسمه انتهى بلفظ وفيه كره الكلام
في المسي وخلف الجماعة وفي الخلا وفي حالة الجماع وزاد البوليث
في البيت وعنده قراءة القرآن وزاد في المتن بقا للمخروج وعنده
التذكير فاطنك به عند الفاء الذي يسمونه وجد للعربية فضل
على سائر الاسماء وهو ان اهل الجنة تعلموا او علم غيره وروى
ما جور وفي الحديث احبوا العرب لثلاث لانه عزله وان عربى
ولان اهل الجنة في الجنة عزلى وفيه تطمين القبول لا يكره
في المتن وقيل يكره وقال البردوي لو اخرجت لكنته كيدانية اب
الاثر ولا يكره من لا بأس به ذكره المصنف في التزياب الوضعية لا قارب
وقد منا في الجماعة يكره تمنى الموت لغضب او ضيق عيش الا خوف
الوقوع في معصية اى فيكره لخوف الدنيا لا الدين الحديث فنبطن
الارض خير لكم من ظهركم خلاصه لا بأس بلبس البصير اللؤلؤ وكذا
الباليه كذا في شرح الوهبانية معز بالمنية وقاس عليه الطرسوسي بقية
الاحجار كنفوت وزمرد ونازع ابن وهبان بانه بكتا في النفل
صريح وجوز في الجوهرة بحرمة اللؤلؤ **قلت** وحصل المصنف في المنية
على قوله وما في الجوهرة على قولها قال وقد رجحوا قولها خفي الكافي

قولها اترى العرف ديارنا خيفة به ثم قال المص وعليه فامتنع في
 المذهب حكمة لبس اللؤلؤ ونحوه علم الرجال لانه من حلي النساء ويكره
 لاولي الباس للرجال والسوار للصبي والباس بثقب اذن البنت و
 الطفل استحسانا **قلت** واهل يجوز الخزام في الانف لم اراه
 ويكره بلذكر والانشاء المكتوبة بالتمام المتخذ من الذب والفضة او من دواء
 كذالك سراجهم قال لا باس بتمويه الباص بذهب وفضة ولا باس بسراج
 وبيج م ونفر من الذب عند ابيه خلافا لابي يوسف جارية لزيد قال بكر
 وكلني زيدا ببيعها حل لعمرو بشر او ثوبا ووطيها لقبول قول بكر ان اكبر رايه صدق
 كما مر وان اكبر رايه كذب لا يقبل قوله ولا يشترى منه ولو لم يجزه ان ذلك
 الشئ بعينه فلا باس بشرائه منه كما حل وطلعت من زفت ابه وقال النساء
 اي امرائكم وحل لكاح من قاتل طلقة زوجي وانقضت عدته او كنت
 امة لفلان واعققت ان وقع في قلبه صدقها وتماه في اليانبة **قلت** وجاز
 انه من اجرت بامر محتمل فان نفقة او وقع في قلبه صدقها لا باس بتزوجها
 وان بامر متكررا لم يستفثر **قوله** كتب ما قولك في كيت
 جواب ايه حنفية واذا كتب المنة بدين كيت ولا يصدق قضاء بيقض القاضي
 بحنفية التجميع بالقرآن والاذان بالصوت الطيب طيب ان لم يزد فيه الحروف
 وان زاد كره له ولم يسمع وقول احسن ان لا يكونه **قوله** وان
 نكح الغرة بخش عليه كافر المناطرة في العلم بنصرة الحق عبادة ولا
 ثلاثة حرام لغتهم لم اظلم رعيه ونيل دنيا او مال او قبول التذكير
 على المشايخ للوعظ والابقاء سنة الانبياء والمرسلين والرياسة
 ومال وقبول عامة من ضلالة اليهود والنصارى قراءة القرآن
 بقراءة معروفة وشاذة دفعة واحدة مكروهة كما في الحاوي
 القدسي يستحب للرجل خضاب شعره ولحيته ولو في غير حرب في الاجماع
 والاجماع انه عليه الصلوة والسلام لم يفعله ويكره بالسر ودوقيل
 لا يجتمع الفخاوي والكحل من منج المص الكاتب انه لا يشتغ براجم عن اسم
 الله وملائكته ورسله ويحرق الباق ولا باس بان تلقى في الماء الجاري
 كما هي او تدفن وهي احسن كما في الانبياء الفصل المكروه ان

يكرههم بالباس اصل معروف او يعطهم بالانقطاع به او يربطه وينقص
 بعضه في اصله اما التزيين باللبارات اللطيفة المرفقة والشرح
 لغوايده فذالك حسن الافضل من ركة اهل محلة في اعطاء
 النارية لكن في زماننا اكثرنا ظلم بمن تمكن من دفعه عن نفسه عن
 وان اعطى فليعط من عجز ليس لذى الحق ان ياخذ غير حيس
 حقه وجوزة الشافعي وهو الاوسع فعليه طلب من الصبيان انما
 اليهم نجدها وشري بعضها واخذ بعضها ذلك لانه يملك من الاباء
 لا باس بوطي المنكوحه بمعانته الامة دون عكس وجهه لا فيه ولا باس
 بالانتفاع به ولو له قيمة وهدى تصدق به لا باس بالجماع في بيت فيه
 متخوف للبلوى لا تركب عليه علم سراج الحديث هذه التلاميذ والواجبة
 غزو او حج او مقصد ديني او ديني لا بد لها منه فلا باس به تغني بالقراء
 ولم يخرج بالمانه عن قدره هو صحيح بالعروة مستحسن ذكر الله من طلع
 الفجر الى حلقه الشمس او من قراءة القرآن وتسيب القراءة عند
 الطلوع والغروب لا باس للامام عقيب الصلوة بقراءة اية الكرسي و
 خواتيم البقرة والاخفاء افضل قراءة الفاتحة بعد الصلوة جهرا
 للهمات بدعة قال استاذنا كثرنا مستحسنه للعادة والاثار الرشوة
 لا تملك بالقبض لا باس بالرشوة اذا خاف على دينه والبنى صلي الله عليه وسلم
 كان يعطي الشعراء ومن يخاصه وكفى بسهم المولفة من
 من الصدقات دليلا على امثال جمع اهل المحلة للامام حسن ومن سخط
 ما يوقد على كل مباح كحل وكلاء ومعاون وما يأخذ غاز لغزو و
 شاعر شعر ومبشرة وحكواتي قال تعالى ومن الناس من يشترى
 اموالهم الحديث واصحاب جميع المعارف وقواد وكاهن ومقامر ووالثمة
 ومفروعه كثيرة قيل له يا حبيبي ونحوها لا يروى في كل شئيمة لا تجب
 الحد وتكره افضل كره قول الصابي المتطوع اذا سئل اصابعه انظر
 فانه نفاق او جمع من لاطفال ومال قابل لا يوحى بنقل من صلى
 او تصدق به اني به الناس لا يوافق بتلك الصلوة ولا يثاب بها
 قيل هذا في الغرائب وعلم الزاهد للنفوس ليقولهم الرب لا يدخل الغرائب

عزل الرجل على أهله عزلة المرأة بكثرة كبره للمرأة سؤر الرجل وسؤر المرأة
له ضرب زوجة على ترك الصلوة على الظاهر لا يجب على الزوج تطبيق
القابضة لا يجوز الوضوء من الجياض المعدة للشرب في الصباح ومنع
من الوضوء منه وفيه وجوب لا يلهي أن ما ذونا به جاز ولا الكذب
مباح لأجابه حقه ودفع الظلم عن نفسه والمراد التوقيف لأن عين الكذب
حرام قال وهو الحق قال تعالى قتل المؤمن الكلب من الجنة وفي الوهبانية
قال ولا يصح جاز الكذب أو وضع ظلم وأهل الترضي والقتال ليظفر
يكوه في الحام تغيز خادم ومن شاء تنوير أخلاقه لا ينور ويفسح
المروءة بجامع ومن عليه الاضطرار فيه ويوزر ومن قام اجلا لا شخص
فجائز وفي غير أهل العلم بعض يوزر وجوز نقل الميت البعض مطلقا وغير
بعضهم ما فوق مبلين يحظر وللزوجة التسمين لا فوق شبعها ومن
ذكرها التقييد للجب تحظر ويكره أن تسقى لاسقاط حملها وجاز لغيره حيث
لا يتصور وإن اسقطت ميتا فحق السقاة غرة لو ألدته عن عاقل الام
يحفر وفي يوم عاشوراء بكه كهم ولا بأس بالعتا وخطا ويوجب
وبعضهم التحريم في الكحل جاز بفعل رسول الله فهو المقر وضرب بعبد
الغير جاز بامرره وما جاز في الاوار والاب يامرر والثوب من ذكر
القرآن استماعه وقالوا انواب الطفل المفضل يحصر ودرسك
بأنه الذكر أو من الصلوة نفلا ودرس العلم أولا وانظر وقد كرهوا
الله اعلم ونحوه لا اعلام ختم الدرس حين يقول **كتاب**
أحياء الموات فعل مناسب أن فيه ما يكره وما لا يكره الحيوة نوعان
حاسة ونامية والمراد هنا النامية وهي مواتا يبطلان الانقراض
به وأحياءه ينبت أو عرس أو كرب أو سقى إذا أحيى لم يؤذى
أرضا غير مستغنى بها وبست بملوكه لم لا يؤذى فلو ملكه لم تكن
مواتا فلو لم يعرف ملكا لقطه يتصرف فيها الامام ولو ظهر ملكا مائة
البدن يضمن نقصانها انقصت بالزريع وهي بعيدة من القرية إذا
صاح من أقصى العامر وهو جهورى الصوت يتراد به لا يسمع بها صوته
ملكها عند اليوسف وهو المختار كما في النجاشي وعنده واعتبر بحدود

ارتفاق أهل القرية به وبه قالت الثلاثة **قلت** وهذا ظاهر الرواية
وبه يفتي كما في زكاة الكسبي ذكره القسستاني وكذا في البر جندى عن
المنصورية عن قاضينا أن الفتوى على قول محمد فليجب من الشرب
كيف لم يذكر ذلك فيلحظ أن اذن الامام في ذلك وقال لا يملكها بلا
اذنه وهذا لو سلم فلو ذمها شرطا اتفاقا ولو سلمنا من يملكها اصلا
اتفاقا فترسانه ولو تركها بعد الاحياء او زرعها غيره فالأول احول
في الاصل ولو احيى ارضا ميتة ثم احاط بالاحياء بجوابها الاربعة
اربعة نفر على الاتفاق يقين طريق الاول في الارض الاربعة ومن
حجر ارضا اى منع غيره منها بوضع علامة من حجر او غيره ثم اهلها ثلثة
سنين دفعت لا غيره وقبلها هو احول وان لم يملكها لانه انما يملكها
بالاحياء والتعدي لا بمجرد التجرير ولو كرها او ضرب بملكها المستاة او شق
لها نهرا او بدرا فهو احياء ولا يجوز احياء ما قرب من العاقل بل ترك
مرعى له ومطر حاصلا يد لهم لتعلق حقهم به فلم يكن مواتا وكذا لو
كان مختطفا واعلم انه ليس للامام ان يقطع مالا غير ما للميراث عنه
من المعادن الظاهرة وهي ما كان جوهرا الذي اودعه الله في جواهر
الارض بارزا كعادن الملح والكنى والقار والنفط والابار التي يستقى
منها الماء زيلعي يعني التي لم تملك بالاستنباط والسعي فلو قطع هذه
المعادن الظاهرة لم يكن لقطعها حكم بل المقطوع وعنده سواد فلو
منعهم المقطوع كان بمنع متعديا وكان لما اخذه مالك لانه متعديا بمنع
لأب لا خذ وكف عن المنع وحرف عن مداومة العمل لئلا يشبهه اقطاع
بالصحة او يصير معنى حكم الاملاك المستقرة ذكره العلامة قاسم في
رسالته احكام اجارة اقطاع الجندى وحريم بئر الناضح وهي التي تنزل
الماء منها بالبعير كبير العطش وهي التي تنزل الماء منها باليد والعطن
مناف في ابل حول البئر اربعون فرسا من كل جانب وقال ان الناضح
مستون وفي الشريعة لا بد عن شجرة الجمع لوعلى البئر فوق اربعين
فراوا عليها انتهى لكن نسب القسستاني محمد ثم قال ويقتضى بقول الامام
وعنده للثمة ثم قال وقيل التقدير في بئر وعين بما ذكر في الارض

لصلابتها وفي اراضيها راحة فيزاد ليلا ينقل الماء الى الثاني وعزاه
للاداية وعزاه البرجندى للكافي فليحفظا اذا حفر في موات باذن
الامام فلو في غير موات او فيه بلا اذن امام لم يكن الحكم كذلك كذا ذكره
المص وعبارة القاساني وعنده رمز الى انه لو حفر في ملك الغير لا
يستحق الحریم ولو حفر في ملكه فله من الحریم ما شاء وان الماء لو غلب
على ارض تركها الملاك او ما توا او انقرضوا لم يخرج احياؤها فلو تركها
الماء بحيث لا يعود اليها ولم يكن حربا لعام جازا احياؤها وعزاه للمصنفات
وحریم العين خمسمائة ذراع من كل جانب كافي الحديث والذراع هو
المسيرة وهو ست قبضات وكان ذراع الملاك الى ملك الكاسر
سبع قبضات فكيف يضمنه ويمنع غيره من الحفر وغيره فيه لانه ملك
فلو حفر فللاول روضة او تقسيمه ونماه في الدرر ولو حفر الثاني بئراني
منتهى حریم البئر الاول باذن الامام فذهب ماء البئر الاول وتحوّل الى الثاني
فلا شيء عليه لانه غير منفرد بالماء تحت الارض لا يملك فلا يخاف منه كمن ينج
حانوتا كجانب حانوت غيره فكذلك الحانوت الاول بسببه فانه لا شيء
عليه درر وزيلعي وعنده لو يهدم جدار غيره فله صاحبه ان يواخذه بقيمة
الابناء الجدار هو الصحيح والى اخر الثاني الحریم من الجانب الثلاثة دون
جانب الاول سبق ملك الاول فيه وللثانية اي جري الماء تحت الارض
حریم بقدر ما يصلح لائق الطين وكحوله وعن محمد كالبئر ولو ظهر الماء
فكالمعين وفي الاختيار فوضه لراي الامام اي لو ياذنه والافلاشي له
ذكره البرجندى وحریم شجر يفرس في الارض الموات خمسة اذرع من كل
جانب فليس لغيره ان يفرس فيه ويبيع ما امتنع عود دجلة والفرات
اليه بالموات اذ لم يكن ذلك حربا لعامة وان كان حربا او جاز عوده
لم يخرج احياؤه لانه ليس بموات والنهر في ملك الغير لا حریم له الا بمرأى
وقال له سنة النهر لمصلحة ولحق طينه وقدره عود عرض النهر
من كل جانب وهو اربعون ملتقى وقدره ابو يوسف بنصف بطن النهر
وعليه الفتوى قاساني معزى للكرمان وعنده معزى للاختيار والخوض
على هذا الاختلاف وعنده معزى للكفاية ولو كان النهر صغيرا يجتاز الى

كره في كل حين فله حریم بالاتفاق وعنده معزى للكرمان ان الخلاف
في نهر مملوك له سنة فارعة بلزمتها ارض لغير صاحب النهر فاستأجر
له عند ما ولصاحب الارض عنده وعنده معزى للتمتة الصحيح ان له حریم
بالاتفاق بقدر ما يحتاج اليه لائق الطين وكحوله **قلت** ومن نقل
الاتفاق ابنة الشربل عن الاختيار وعنده في الجميع **فصل** الشرب
لغة نصيب الماء وشربا نوبة الانتفاع بالماء سقييا للزراعة والاداب
والشفقة شرب بنو آدم والبهائم بالشفقة ولكل حق في كل ماء عالم
يحرز باناء او جوب ولكل سقي ارضه من بحر او نهر عظيم كجبل والفراة
وكحوله بان الملاك بالاحراز ولا احوال ان حذر الماء يمنع من غيره ولكل
شقي نهر لسقي ارضه منها او لنصب الرعي ان لم يضر بالعامه لان
الانتفاع بالمياه انما يكون اذ لم يضر باحد كالانتفاع بشمس في قمر
وهو لا سقي دوابة ان حفر تحت بئر النهر كثر ما ولا سقي
ارضه ونحوه وزرع ونصب دولاب وكحوله من نهر غيره وقنانه
وبيره الا باذنه لان الحق له فيوقف على اذنه وله سقي شجر او خضر زرع
في داره حمله اليه بحراجه وادابته في الحاجه وقيل لا الا باذنه والحز
في كونه وجب به اهله مضمومة الى ابنة لا ينتفع به الا باذنه صاحبه الملك
بالاحراز ولو كانت البئر والخوض والنهر في ملك رجل فله ان يمنع من غيره
الشفقة من الدخول في ملكه اذ كان يحده ماء بقر به فان لم يجد يقال له
اي لصاحب البئر وكحوله اما ان تحزن الماء اليه وتركه لياخذ الماء
بشرط ان لا يكسر حافته اي جانب النهر وكحوله لان له حق الشفقة
كحديث احمد الميمون شركاء في ثلاث في الماء والكلاء والنار وحكم
الكلاء كحكم الماء فيقال للمالك اما ان تقطع وتدفق اليه ولا تتركه لياخذ
قد رما يربد زيلعي ولو منقلا او او يحذف على نفه ودابة العطش
كان له ان يقاتله بالسلاح لانه غير رقة وان كان مخزافا الاواني
فانك بغير السلاح اذ كان فيه فضل عن حاجته لملكه بالاحراز مختصا
تقطيع الطعام وقيل في البئر وكحوله الاول ان يقاتله بغير سلاح لانه اكد
مقصود فله ان يقاتله برحانه وكره نهر اي حفره غير مملوكة من بيت المال

فان لم يكن نية في بنية المال شي يوجب الناس عليه كربة ان امتنعوا عنه دفعا
للضرر وكرى النهر المملوك على الاويجبر من اياهم على ذلك وقيل في
الخاص لا يجبر اهل يربحون ان يامروا في نعم وموتة كرى النهر المملوك
عليهم من اعلاه فاذا جاوز ارض رجل منهم جرى من موتة الكرى وقالوا
عليهم كربة من اول الاقدح بالخصص كما يستوون في استحقاق الشفعة و
لا كرى على اهل الشفعة وتصح دعوى الشرب بغير ارض استحقاقا واذا كان
الارض لرجل ارض ولا في غير نهر فاراد رب الارض ان لا يجرى النهر في ارضه
لم يكن ذلك ويترك حاله ان لم يكن في يده ولم يكن جارا في ارضه في الارض
فعليه البينة ان هذا النهر اوانه قد كان له جراه في هذا النهر يسوق لسق
اراضيه وعلى هذا المصعب في نهر او على سطح او الميزاب او الممشى كل ذلك
في دار غيره في حكم الاختلاف فيه نظيره في الشرب زيلعي نهر بين قوم اختصوا
في الشرب فهو بينهم على قدر اراضيتهم لانه المقصود بخلاف اختلافهم في
الطريق فانهم يستوون في ملك رغبة بلا اعتبار بسعة الارض ضيقا لان
المقصود بالاستطراق وليس لاحد من الشركاء في النهر ان يشق منه نهر
او ينصب عليه رحي الارض وضع في ملكه ولا يضر بنهر ولا بابا وقاية او
والية كناعورة او جبر او قنطرة او يوسع في النهر او يقيم بالاباء
والحال انه قد كانت القسمة بالكوى بكسر الكاف جمع كوه بفتح القاف
لان القديم يترك على قدمه لمطهر الحق فيه اوسوق نصيب الارض لافى
ليس منه اى من النهر شرب بل ارضاهم يتعلق بالجميع وانهم يقض بعد الاجابة
ويورثتهم من بعدهم وليس للاعلى سكر النهر بل ارضاهم وان لم تشرب ارضه
بدونه ملتقى كطريق مشترك اراد احدهم ان يفتح فيه ارباب الادار
اخرى ساكنة غير ساكن هذه الاراية مفتحة في هذا الطريق بخلاف ما اذا
كان ساكن الادارين واحدا حيث لا يمتنع لان المارة لا تزداد ويورث
الشرب ويوجب بالانتفاع به اما الاصل ببيع فباصول ولا يباع الشرب
ولا يوجب ولا يوجب ولا يصدق به لانه ليس كمال متقوم في ظاهر الرواية
وعليه الفتوى كما سبق ولا يوصى بذلك اى ببيعه واخوته ولا يبيع الماء
بدل خليه وصلى عن ومعه ومهر تكاح وان صحت هذه العقود لانها لا

تبتطل

تبتطل بالشروط التي سدد لان الشرب لا يملك بسبب ما حقه اوقات
وعليه ومن لم يبيع الشرب بلا ارض فلو لم يبيع لارض قبل بيع الما في
كل نوبة في حوض فيبيع الماء الا ان يتقضى وينه وقيل ينظر الامام لارض
لا شرب لا فيضنه بل فيبيعها بغيرها فينظر بقية الارض بلا شرب
وليقعها معه فيصرف تفاوت ما بينهما لدين الميت وتما في الزيلعي ولا
يضمن من ملأ ارضه ماء فنزلت ارض جاره او غرقته لانه متسبب
غير متقد وهذا اذا سقنا سقيا معسا وانما ارضه عادة والا فيضمن
وعليه الفتوى وفي الاختارة وهذا اذا سقى في نوبته مقد ارضه
واما اذا سقى في غير نوبته وزاد على حقه يضمن على ما قاله السماعيل
الزاهدي في مسالك ولا يضمن من سقى ارضه او زرع من شرب
غيره بغير اذنه في رواية الاصل وعليه الفتوى يخرج وهما بنه وابن كمال
عن الخلاصة لما مر انه غير متقوم ولو تصدق بنهر لم يضمن لبقاء الماء
الحرام منه بخلاف العلف المقصوب فان الدابة اذا سمن به انقدم و
صار شيئا آخر فساكنه فان تكرر ذلك منه لا ضمان واذهب الامام
بالقرب والحجب ان راي الامام ذلك حائنه وتما في نهر الوهبانية
قال وجوز بعض مشايخنا بيع الشرب لتعامل اهل بلخ والقياس
يترك بالتعامل ونوقض بان تعامل اهل بلدة واحدة وافقنا الناصح
بضمائه ذكره في جواهر الفتاوى قال وينفذ الحكم ببيع بغيره فليحفظ
قلت وفي الهداية وشروحه من ابيع الفاسدان يضمن بالانكاف
فلو سقى ارض نفسه بآء غيره ضمنه وبه جزم في النفاية هنا فافهم
قلت وقد مر ما عليه الفتوى فتبينه وفي الوهبانية **نظم** وساق
بشرب الغير ليس ضمانا وضمنه بعض وما مر اظهر وما جوزوا
اخذ الزاب الذي على جوانب نهر دون اذن بقره ولو حفره
نهر او القوا ترابه فلو في حريم ليس بالنقل **كتاب**
الشربة هي جميع شراب الشراب لغة كل ما يباع بغير اصطلاح
ما يكره المحرم منها اربعة انواع الاول الخمر واليها يشرب
من ماء العنب اذا علوا واشتد وصدق اى رعى بالزبد اى الرغوة

وهو الفلحة

ولم يشرط قد فيه وبه قالت الثلاثة وبه اخذ ابو حفص الكبير وهو
الاظهر كما في الشريفة عن المواب وبان ما يفيد وقد تطلق في
على غير ما ذكر مجازا ثم شرب في احكامها العشرة فقال وهو حرم قليلا
وكثيرا بالاجماع يعني اى نذرها وفي قوله تعالى انما الحرام والميسر الا به عشر
دلائل على حرمها بسوطة في المجتبى وغيره وهي نجاسة
على طهارة كما يقول وكيف يستحل وسقط تقويمها في حق المسلم لا ما يترتب
في الاصح وحرم الانتفاع بها ولو سقى دواب او لطيم او نظر للنمل
او في دواء او دهن او طعام او غير ذلك الا لتخيل او الخوف
عطش بقدر الضرورة فلو زاد في كرمه مجتبى ولا يجوز بيعها
لحديث مسلم ان الذي حرم شربها حرم بيعها ويحذر شربها وان لم يسكر
منها ويحذر شرب غيرا ان سكر ولا يؤثر فيها الطبخ الا انه لا يحد فيه
ما لم يسكر منه لا اختصاص الحد بالتي ذكره الزيلعي واسقطه المصنف
وضعف ما في القنية والمجتبى ثم نقل عن ابن وهبان انه لا يملك
لما قاله صاحب القنية عن رعا لا سقوا عدما لم يعضده نقل من غيره انتهى
وفيه كلام لابن الشحنة ولا يجوز بها التدوي على المعتمد قال المصنف
ولو باحتقان او اوقطار في احليل نهائية ويجوز تخليها ولو بطرح
شيء فيها خلاف ثالث ففي الثاني اطلاقا بالكر وهو العصب
يرطخ حتى يذهب اقل من ثلثه ويصير سكر او صوب المصنف ان
هذا يسمى الباذق واما الطلاقا ذكره بقوله وقيل ما يخلج ماء
العنب حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه وصار سكر وهو الصواب كما هو
عليه صاحب المحيط وغيره يعني في التسمية لاف الحكم لان حل هذا
الثلث المسمى بالطلاق على ما في المحيط ثابت بشرب كبار الصحابة رضى
كما في الشريفة قال وسمى بالطلاق لقوله محمد رضى ما اشبه بطلاء
البعير وهو القطران الذي يطلأ به البعير الجربان ونجاسة اى
الطلاء على الثوب الاول كذا قال المصنف كذا في غيره والثالث اسكر
بفتح تين وهو الذي من ماء الرطب اذا اشتمد وحذ في بالزبد الزبيب
تفريق الذبيب وهو الذي من ماء الذبيب بشرط ان يقدف بالزبد

بعد

بعد الغليظة والكل اى الثلاثة المذكورة حرام اذا غلا واشتمد والا
لم يحرم اتفاقا وان حذف حرم اتفاقا وظاهر كلامه كبقية المتن انه
اختار ههنا قولها قال البرجندى نعم قال القاسمى وترك القيد ههنا
لانه اعتمد على السابق انتهى فثبت ولم يبين حكم نجاسة السكر
والنفيع ومقادير كلامه انما خفيقه وهو مختار الشرب واختار في
الهداية انما غليظة وحرمها وحرمه الحرام فلا يكفر مستحلا لان
حرمها بالاجماع والحلال منها اربعة انواع الاول شرب العسل والزبيب
ان طليخ ادين طليخة بكل شربة وان اشتمد وهذا اذا شرب منه
بلا الهو وطرب فلو شرب للهو فقليله وكثيره حرام وما لم يسكر فلو
شرب ما يغلب على طهارة سكر مخوم والثاني لاليطان من الزبيب
والسكر اذا طليخ ادين طليخة وان اشتمد بكل بلا الهو والثالث شرب
العسل والتين والبر والشعير الذرة بكل سواء طليخ او لا بلا الهو
وطرب والرابع المثلث العنبى وان اشتمد وهو ما طليخ من ماء
العنب حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه اذا قصد به استمر الطعام وهو
الدوى والتقوى على طاعة الله ولو للهو لا يحل اجماعا حقا يها
وصح بيع غير الخمر كما مر ومفاده صحة بيع الخشب والافخوة
قلت وقد سئل ابن نجيم عن بيع الخشب هل يجوز فكتب
لا يجوز فيجعل على ان مراده بعدم الجواز عدم الحل قال المصنف وتضمن
هذه الاشربة بالحقية لا بالمثل لمنعنا عن تلك عينة وان جاز
فعله بخلاف الصليب حيث تضمنت قيمة صليب لانه ما لم يتقوم في
حقه وقد امرنا بتركهم وما يدنو من زيلعي وحرمنا حذيرة اى الاشربة
المتخذة من العسل والتين ونحوهما قال المصنف مطلقا قليلا وكثيرا
به يعني ذكره الزيلعي وغيره واختاره شارح الوهبانية وذكر انه مروي
عن الكل ونظمه فقال **شعر** وفي عصرنا ما خيرة حذوا وقوا
طلاقا لمن من سكر الحب يسكر وعن كلامه يروى وافته حذيرة بنعيم
ما قد فعل وهو المحرقة **قلت** وفي طلاق البرازية وقال محمد ما
اسكر كثيرا فقليله حرام وهو نجس ايضا ولو سكر منها المختار في

زماننا انه يحدنا وفي الملتقى وقوع حلاقا من سكرنا تابع للحرمة
 والكل هوام عند محروبه يفتي والخلاف انما هو عند قصد التقوى اما
 عند قصد التلذذ فحرام اجماعا انتهى وبما فيه مما علقه عليه زوايد
 القضاة ان ليس الا بل اذا اشتد لم يحل عند خلافها وانما
 منه حرام بلا خلاف والحد والطلاق على الخلاف وكذا ليس الزنا الى
 الفرسه اذا اشتد لم يحل وصح في الهذليه حله وفي الخمر انه يكره تحريمها
 عند عامة المشايخ على قوله وحل الانبياء في البنية في الدباء جمع دباء
 وهي القوق والحتم جرة حفر او المنزف المطلى بالزفت اي القيد وال
 النقيب الخشب المنقورة وما ورد من النهي بنسخ وكراهه شرب وروى الخمر
 اي عكره والامشاط بالدرى لان فيه اجرة الخمر وقيل ككثيره كما مر
 ولكن لا يحد شاربه عندنا بلا سكر وبه يحد اجماعا ويحرم اكل البنخ و
 الخشيشه هي ورقه القنب والافيدون لانه يفيد العقل ويصد عن
 ذكر الله وعن الصلوة لكن دون حرمه للخمر فان اكل شيئا من ذلك لاصح
 عليه وان سكر منه بل يفرض بان دون الحد كذا في الجوزة وكذا تحريم جوزة
 الطيب كان دون حرمه الخشيشه قال المصنف ونقل عن الجاهل وغيره ان
 من قال يحل البنخ او الخشيشه فهو زنديق مبتدع بل قال نجم الدين
 الزاهد انه يكفر ويباح قتله ونقل شيخنا الشيخ الفري الشافعي
 في شرحه على منظومه ابيه البدر المنطقه بالكبار والصفاء عن ابن حجر
 انه حرره بتحريم جوزة الطيب باجماع الائمة الاربعة وانها مكروه ثم قال
 شيخنا الشيخ والسن الذي حدث وكاه حدوته بدمشق في سنة خمس
 عشرة بعد الالف يدعي شاربه انه لا يسكر وادى سلمه فانه مفسر وهو حرام
 لحديث احمد عن ام سلمة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل
 سكر ومفسر قال ويشن الكبار تناوله المرة والمرة ومع نهى الى الامور
 عنه حرم قطعاً على ان استعماله مثله ربما اضر بالبدر نعم الامر عليه
 بكثرة كسائر الصفاير انتهى بحرفه وفي الاشياء في قاعدة الاصل الاجبة
 او التوقف ويظهر اثره فيها اشكل حاله كالحجوان المشكل امره والنبات
 المجهول سميت انتهى **قلت** فيمنعهم منه حكم النبات الذي شاع في زماننا

المسعى السنين فستنه وقد كرهه شيخنا العبادي في هدية الخالق بالقوم
 والبصل بالاورق خذبر ومن جزم بحرمه الخشيشه شارحه الوهابية
 في الحظر ونقله فقال واختموا بتحريم الخشيشه وخرقة وتطليق خشش
 لزجر وقرروا ببايعة التاريب والفسق اثبتوا وزندقة للتحلل
 وحرروا **كتاب** الصيد لعل منا سبيته ان كلا منهما مما يورث
 السرور ومبيح بكنهه عشر شرطاً بسيطاً في العناية وسنقرها
 في انشاء المسائل المحرمة في غير الحرم او للتلذذ كما هو ظاهر او حرمة على
 ما في الاشياء قال المصنف وانما اوردته بتعاله والا فالتحقيق عندى اباحة
 اتخاذ حرفة لانه نوع من الاكساب وكل انواع الكسب في الاباحة
 سواء على المذهب الصحيح كما في البرازية وغيره نصب شبكه لصيد ملك
 ما تعقل بها بخلاف ما اذا نصبها للخلق فانه لا يملك ما تعقل بها وان وجد
 المقتل او غيره فاما او ديارا مضروباً يضرب الاسلام لا يملكه
 ويوجب تعريفه اعلم ان اسباب الملك ثلاثة فاعل كبيع وهبة و
 خلافة كارت واصالة وهو الاستيلاء حقيقة بوضع اليد او حكماً
 بالترسية كنصب شبكه لصيد للجنف على المباح الى ان عن مالك فلو
 استولى في مفازة على حطب غيره لم يملكه ولم يحل للمفازة ما يجز
 بلا تعريف وتام التفريع في المطلقات وكل الصيد لكل ذي ناب
 ومخالب تقدم في الذبايح من كلب وباز ونحوهما بشرط قابلية التعليم
 وبشرط كونه ليس بنجس العين ثم فرج على ما مر من الاصل بقوله
 فلا يجوز الصيد يدب واسد لعدم قابليتهما التعليم فانهما لا يعلمان
 للفرس الاسد لغوايته والذئب بنسبته والحق بعضهم بالذئب الحدأة
 لحسن استئناسها ولا يختر بغير نجاسة حية وعلمه فلا يجوز بالكلب على
 القول بنجاسة عينه الا ان يقال ان النمس ورد فيه فتية وبه يرفع
 قول القضاة ان الكلب نجس العين عند بعضهم والخنزير ليس
 بنجس العين عند الامة على ما في الخبر وغيره فتأمل بشرط
 علمها علم ذي ناب ومخالب وذات كرك الاكل اما الشرب من الصيد
 فلا يضر تسميته وبازي ثلثا في الكلب ونحوه وبالرجوع اذا دعوت

في البازي ونحوه بشرط جرحها في أي موضع منه على الظاهر وببينة
 وعن الثاني يحل بلا جرح وبه قال الثالث في بشرط إرساله
 كتابه وبشرط التسمية عند الإرسال ولو حكما فالتسمية عند
 على جرحه أو تمتنع أي فأورعها الامتناع بقوايه أو جناحه متوحش فالتسمية
 وقع في الشبهة أو سقط في البيرة أو استأنس لا يتحقق فيه الحكم المذكور
 ولذا قال لو كل لأن الكلام في صيد الأكل وإن حل صيده غيره كما ينبغي
 أو يحل لا انتفاع بالجلد مثلا كما يار فتأمل وبشرط أن لا يشرك
 الكلب المعلم كلب لا يحل صيده ككلب غير معلم وكلب مجوس أو لم يرسل أو
 لم يرسم عليه وبشرط أن لا تطول وقفته بعد إرساله ليكون الاصل
 مضافا للإرسال بخلاف ما إذا أكل من استحق كالفرد أي كما يمكن الفقد
 على وجه الحكمة لا الاستراحة وللصيد خصال حسنة ينبغي لكل عاقل
 العمل بها كما بسط المص فان أكل منه البازي أكل لأن تعليمه يسرع ترك
 أكله وإن أكل الكلب ونحوه لا يؤكل مطلقا عندنا كالحكمة أي كما يؤكل
 الصيد الذي أكل الكلب منه بعد تركه للأكل ثلاث مرات لأنه علامة الجرح
 وكذا لا يؤكل مطلقا عندنا كالحكمة أي كما لا يؤكل الصيد الذي أكل الكلب
 منه بعد تركه للأكل ثلاث مرات لأنه علامة الجرح وكذا لا يؤكل ما صا وبينة
 حتى يتعلم ثانيا تركه للأكل ثلاثا أو ما صاوه قبله لو بقي في ملكه قال ما
 ألقه من الصيد لا تظهر فيه الحرمة اتفاقا لغوات المحل وفيه اشكال ذكر
 القاسمي كصغر فر من صا جرحه فكلت حينئذ يرجع إليه فإرساله فصاد
 ولم يؤكل تركه ما صا وبينة فيكون كالكلب إذا أكل ولو أخذ الصيد
 الصيد من الكلب وقطع له منه بضعة والقائه إليه فأكله أو خالف
 الكلب منه وأكله أكل ما بقي كما لو شرب الكلب من دمه لأنه من غايته
 عليه ولو نأش الصيد منقطع منه بضعة فأكله ثم أدره فقتله ولم
 يأكل منه لا يؤكل لأجل حاله الاصلية ولو ألقى ما نهشه وابتلع
 الصيد فقتله ولم يأكل منه حتى أخذه صا جرح ثم أكل ما ألقى حل لأنه
 لو أكل من نفس الصيد لم يضر كما مر وإذا أدره المرسل أو الرامي الصيد
 جرحا بحياة فوق ما في المذبذب ذكاه وجوبا وبشرط الحلة بالرمي التسمية

ولو حكما كما مر وبشرط الجرح يتحقق حتى الذكاه وبشرط أن لا ينفذ
 عن طلبه لو غاب الصيد بها ملابس أو فادام في طلبه يحل وإن
 فقد عن طلبه ثم أصابه ميتا لا احتمال موته بسبب آخر وشهدا في الثانية
 لحله أن لا يتوارى عن بصره وفيه كلام مبسوطا في الزيلعي وعنده
 فإن أدره الرامي أو المرسل جرحا ذكاه وجوبا غلوته كالحرم ويبقى
 والحياة المعبرة هنا ما يكون فوق ذكاه المذبذب باز يعيشت يوما
 وروى أكثره بجمع أما مقداره وهو ما لا يتوارى بهم بقاؤه كما في الملتقى فلا
 يعتبر صحتها حتى لو وقع في ماء لم يحرم والمعتبر في المتردية وأخواتها كمن يطير
 وهو قوده وما أكل السبع والمرضية مطلقا للحياة وإن قلت كما
 بشرنا الله وعليه الفتوى وتقدم في الذبايح فان تركها أي الذكاه عند
 مع القدرة عليها فحلت حرم وكذا يحرم لو جرح عن التذكية في ظاهر الرواية
 وعن أبيه 2 وأبو يوسف روي يحل ولو قول الثالث في قال المصروف
 متنع ومنع الوقاية إشارة إلى حله والظاهر ما سمعته انتهى **قوله** وجوب
 الظاهر أن الجرح عن التذكية في مثل هذا لا يحل الحرام أو أرسل مجوس
 كلبا فزجره مسلم فأنزله أو قتله معارض بعرضه وهو سهم لا يرسل
 سمي به لأصابت بعرضه ولو لم يرأسه حدة فاصاب بجرحه حل أو ببندقة
 ثقيلة ذات حدة لقتلها بالثقل لا بالجد ولو كانت خفيفة بها حدة
 حل لقتلها بالجد 2 ولو لم يجرحه لا يؤكل مطلقا وبشرط في الجرح الأدمى
 وقيل لا الملتقى وبما فيه علقته عليه أو رمى صيده فوقه في ما لا احتمال
 قتله بالما، فيحرم ولو ألقى ما نأش فوقه فقتله فان النفس جرحه فحرم
 والأحل مطلقا أو وقع على سطح أو جبل فتردى منه لا الأرض حرم
 في الماء بل حكاه لأن الأجزاء عن مثل هذا يمكن فان وقع على الأرض
 ابتداء إذا أجزأ عنه غير ممكن فيحل أو أرسل مسلم كلبه فزجره على
 أخراه بصياحه مجوس فأنزله أو الرجز دون الإرسال والفعل رفع
 بما هو فوق أو مثله كمنهض الخشب أو لم يرسل أحد فزجره مسلم
 فأنزله أو الرجز أو أكله أو أخذ غير ما أرسل إليه لأن غرضه
 أخذ كل صيد يمكن منه حتى لو أرسله على صيد وكثرة بسمية واحدة

فقتل الكل كل الكل اكل في الوجوه المذكورة لما ذكرنا كصيد بري مقطوع
عضوه من فاته ياكل لا العضو خلافا لما في وثق قوله عليه الصلوة
والسلام ما ابي من الحي فهو ميت ولو قطع ولم يبين فان اكل اكل
التي اكل العضو اكل لا ملتقى وان قطع الراعي ثلثا واكثره
مع عجزه او قطع نصف راسه او اكثره او قد تصفح اكل كله لا
في هذه الصور لا يمكن حياة فوق حياة المذبوح فلم يتناول الحديث المذكور
بخلاف ما لو اكثره مع راسه للافكان المذكور وروى صيد نجوس ووثني
ومرته وحرم بخلاف كتابه لان ذكاة الاضطرار كذكاة الاختيار
ان رمى صيده فلم يخنه فرماه اخر فقتله فهو الثاني وحل وان اخذ الاول
بان اخذ عن جزا لا متناع ويند من الحياة ما يبعث في الصيد
للاول وحرم لغدرته على ذكاة الاختيار فيقتل فائلا فيجوز وضمن
الثاني للاول قيمته كلها وقت اكله غير ما نقصه جراحة وحل اصطلياد
ما ياكل لحمه لمنفعة جلده او شعره او ريشه او لدغ شره وكله مشروع
لاطلاق النض وفي القنية يجوز ذبح الهرة والكلب لنفع ما والاو
ذبح الكلب اذا اخذته مرارة الموت وبه يظهر جلده لاني وهذا صحيح ما
يفتح به كما في الشربلية لحم خنزير العين كخنزير فلا يظهر اصله وجلده
وقيل يظهر جلده لاني وهذا صحيح ما يفتح به كما في الشربلية عن المذهب
هنا ومرت في الطائفة اخذ الطير ليلامبا والاول عدم فعله حادثة بكرة
تعليمه الباذي بالطير التي تقذف به سمع الصابح حسن ان او غيره
من الاهليات كفرس وشاة فرمى اليه فاصاب صيده لم ياكل بخلاف
ما اذا سمع حسد او خنزير فرمى اليه او ارسل كلبه فاذا هو صيد
حلال الاكل حل ولو لم يعلم ان الحرس صيد او غيره لم ياكل حراما
لانه اذا اجتمع المنيح والمحم غلب المحرم رمى طليبا فاصاب قرنة او خلفه
فقات ان ادماه اكل لوجود اللحم والا لا والعبرة بحالة الرمي فحل الصيد
برودة اذا رمى مسلما بالاسلحة ووجب الجزاء بجلده اذا رمى محرما
يا حرامه وسيجي فصل كتاب الايات **فخرج** لو ان بازا معلقا اخذ صيدا
مقتله ولا يدري ارسله ان او لا ياكل لو وقع الشك في الارسل

وما لا ياكل لحمه

ولا ايا حية بدونه وان كان مرسل فهو مال الغير فلا يجوز تناوله الا
باذن صاحبه **فيلقي** **قلت** وقد وقع في عصرنا حادثة الفتوى
وهي ان رجلا وجد شاة مذبوحة ببساتنه هل ياكل له اكل ام لا وهو
مقتضى ما ذكرناه انه لا ياكل لو وقع الشك في ان الذابح من تخلص كان
ام لا وهل سمي الله تعالى عبدا ام لا لكن في الخلاصة من اللقطة قوم
اصابوا بغير اذن يوحا في طريق البادية ان لم يكن قريبا من الماء
وقد وقع في القلب ان صاحبه فعل ذلك ايا حية للناس لا بأس بالخذ
والاكل لان الثاني بالدلالة كالثابت بالبرهان انتهى فقد ابا اكله
بالشرط المذكور فعلم ان العلم يكون الذابح اهلا للذكاة بشرط
قاله المصنف **قلت** قد يفرق بين حادثة الفتوى واللقطة بان
الذابح في الاول غير المالك مطلقا وفي الثاني يكتل ويرأى بخط ثقت
سرق شاة فذبحها بتسمية فوجد صاحبها هل توكل الاصح لا كلفه
بتسميته على الحرام العظمى بل يملك مولا اذن بشرح انتهى خير روي
الوهابية قال **نظم** ومات لا تظلم كلبا فانه ما جنب حرام رخصه
منفردا وتملك عصفور لو اجمده اجزا واعدا فبعض الاية يملك
وان يلقه مع غيره جاز اخذ كفسه رما لا رماه المقشر **وفي**
معانيها وان حلال لا ياكل اصطلياده صيدوا وما صيدت ولا
اي تنفر **كتاب** **الربيع** مناسبة ان كلاما من الربيع والعقيد
سبب لتخصيص المال او كفة جرب الشئ وشرا حاشي على اي
جعل محبوسا لان الجانب هو المربيع يمكن استيفاءه اي
اخذته منه كلها وبعضا كان كان قيمة المربيع اقل من الربيع كالدبح
كاف الاستقصاء لان العبد لا يمكن استيفاءه من الربيع الا اذا صار
دينا جليا كما سيجي احقيقة وهو دين واجب طهرا وباطنا او ظاهرا
فقط كمن عبد او دخل وجدا او خزا او حكما لا عيان المضمونة
بالمثل او القيمة كما سيجي وينفعه بايجاب وقبول حال كونه غير لازم
وجنزة فلان الربيع تسليمه والرجوع عنه كما في الرتبة فاذا سلم وقبضه المربيع
حال كونه خورا لا متفقا كمنه على شئ مفرغا لا مشغولا بحق الراعي كمن

بدون الشرع لا يملكها ولو كان يان اتصل المرهون بغير المرهون
خلفه كالشجر وسيتبعه نزم افاد ان القبض شرط لزوم كفا في اليد وجع
في الجبتي انه شرط الجواز والتخليه بين الرهن والمرهون قبض حكم على الظا
كالبس فانه فدايه قبض وهو مضمون اذا هلك بالافق من قيمته ومن
الرهن وعند الشافعي هو امانة والمعتبر قيمته يوم القبض لا يوم الهلاك
كما توفقه في الاشياء بخلافه للمنقول كما ذكره اهل المقبوض على سوا
الرهن اذ الم يبين المقدار الذي قد ارعاه به اخذه من الدين **المستحق**
في الاصح كذا في القنية والاشباه فان هلك لساوت قيمته الدين صار
مستوفيا دينه حكما او زادت كان الفضل امانة يضمن بالتقدي او
نقصت سقط بقدره ورجع المرهون بالفضل لان الاستيفاء بقدر
المالية وضمن المرهون بدعوى الهلاك بلا برهان مطلقا سواء كان
اموال ظاهرة او باطنة وخصة مالك بالباطنة وله طلب دينه من رهنه
وله حبه به وان كان الرهن في يد لان الجبس خزانة مطلقا وله حبس
رهنه بعد الفسخ للعقد حتى يقبض دينه او يبراه لان الرهن لا يبطل بمجرد
الفسخ بل يبقى رهنه ما بقي القبض والدين معا فاذا مات احدهما لم يبق رهنه
زبلي وورر وغيرهما لا الانتفاع به مطلقا لا باستخدام ولا سكنه ولا بس
ولا اجارة او اعاره سواء كان من مرهون او رهن الا باذن كل
للاخر وقيل لا يحل للمرهون لانه ربا وقيل ان شرطه كان ربا والا لا وفي
الاشباه والجواهر ابا ج الراهن للمرهون اكل الثمار او سكن الدار او
لبس الشاة المرهونة فاكلا لم يضمن وله منعه ثم افاد في الاشباه انه
يكراه للمرهون الانتفاع به كل وسيج آخر الرهن فلو فعل الانتفاع قبل
اذنه صار متقدرا ولم يبطل الرهن به واذا اطلب المرهون دينه امر باحضار
رهنه ليلا يصير مستوفيا مرتين الا اذا كان له حمل او عند العدل لانه لم ياتمه
شرا فنجح فان احضر سلم له كل دينه او لاته سلم المرهون رهنه كتحقيقها
للتسوية وان طلب دينه في غير بلد العقد للرهن فلكذا الحكم ان لم يكن
لرهن مونة وان كان له مونة سلم دينه ان لم يحضره لان الواجب
عليه التسليم بغير التخليه لا النقل من مكان ونقل القس من عن

الذخيرة واما مونة رده كجعل ابق او رده منه كذا اداة جرحه اليد
اي اليد المرهون فتنقسم على المضمون والامانة فالمضمون على المرهون
والامانة مضمونة على الراهن لو قيمته اكثر من الدين والا فعلى الرهن وكذا
معالجة امراض وقرو و قد ايج جنابة وكل ما وجب على احد ما فاداه الا ان
كان مبرعا الا ان بامر القاضيه به وجب على الدنيا على الاخر فيرجع عليه ويجز
امرا القاضيه بلا تصرف كجعله دينه عليه لا يرجع كما في المنقضا وعن الامام
لا يرجع لو صاحبه حاضر مطلقا خلافا للثاني وهي فريضة مسئلة للجزئية
قال الراهن الرهن غير هذا او قال المرهون بل هذا هو الذي رهنه عندي
فالقول للمرهون لانه القابض بخلاف ما لو ادعى المرهون رده على الراهن بعد
قبضه فان القول للراهن لانه المالك فان رهنه فلا رهن ايضه ويستحق الدين
لأثبات الزيادة ولو قبل قبضه فالقول للمرهون لانك رده وقوله في ضمانه وان
برهنه فلا رهن لأثبات الضمان بزيادة يجوز له السفر به بالرهن اذ كان الطريق
امنا كما في الوديعه وان كان له حمل ومونة وكذا الانتقال عن اليد وكذا القول
الذي الرهن في يده كما في العادية مولا للعدة على خلاف ما في قناعي القاضين
ولعل ما في العدة قول الامام وما في الفتاوى قولها كما يفيد كلام القنية **قاعدة**
في الحبث اذ اعلى الرهن فهو بائنه قالوا معناه اذا استبعت قيمته بعد الهلاك
قال كل ما ادرككم كمن كانت قيمته ضمن بائنه من الدين كذا ذكره المصنف اول الباب
باب ما يجوز ارتدائه وما لا يجوز لا يصح رهنه من عدم كونه
معية اكله مطلقا مقارنا او طاريا من شركية او غيره بغير علم ولا علم
الصحيح انه فاسد يضمن بالقبض وجوز الشافعي وفي الاشباه ما قبل
البس قبل الرهن الا في اربعة اشياء والمستنول وما اتصل بغيره والمعلق
عقده بشرط قبل وجوده غير المبرر فيجوز بيعها لارهنها ونها الحيلة في جواز
رهنه ان شاء ان يبيعه النصف بالخيار ثم برهنه النصف ثم يفسخ البس
قال المصنف فيه نظر ولعله مفرع على الضعيف في الشيوع الطارئة **قلت**
بل ولا عليه لانه بالجميع لا يكتفى بما يبقى في ملكه او يعود لملكه وعلى كل كونه
رهنه المشاء ابتداء كما بسحا في تنوير البصائر فتنبه **قلت** والحيلة
الصحيحة ما في حبس مينة المفع ان ادرك رهنه نصف داره مشاعا يبيع نصفها

من طالب الرهن ويقبض منه الثمن على ان المشتري بالخيار و
يقبض الدار ثم يقبض المبيع بحكم الخيار فيبقى في يده بمنزلة الرهن
بالثمن واحمد ابن المنبر في زواجر الجواهر وفيما الشيوع الثابت ضرورة
لا يقرب ما في الولو الجدية ولو جاء بنوبين وقال خذ احدهما رهننا والآخر بضعاً
عندك فان نصف كل منهما يصير رهننا بالدين لان احدهما ليس في يدي من
الاخر فيبيع الرهن بغيره بالضرورة فلا يقرب ولا رهن ثمرة على تخلفه
ولا زرع ارض او تخذ او يتا بدو زرا وكذا عكسها كرهن بشيء لا الثمن و
الارض لا الثمن والاصل ان المرهون متى اتصل بغير المرهون خلقته لا يجوز
لاستماع قبض المرهون وحده درر وعن الامام جواز رهن الارض بلا
شجر ولو رهن الشجر بمواضعها او الدار بما فيها جاز من تلقى لانه اتصال مجاورة
وفي القينة رهن دار او الحيطان مشتركة بينه وبين الجيران في الرصة
ولا يقرب اتصال السقف بالحيطان المشتركة لكونه تبعاً ولا رهن لمرهون المرهون
واما كاتب وام الولد والوقف ثم لا ذكره لا يجوز رهنه وذكره لا يجوز الرهن
به فقال ولا بالامانات كوديرة وامانة ولا بالذرك ذوق استحفاق
المبيع فان رهن به باطل بخلاف الكفالة كما مر ولا يبيع مضمونة بغيره
اي بغير مثل او قيمه مثل المبيع في يد البائع فانه مضمون بالثمن فاذا
هلك ذهب بالثمن ولا بالكفالة بالنفس ولا بالقبض مطلقاً في
نفسه ما دونها بخلاف الجنابة خطاً ولا مكان استيفاء الارش من
الرهن ولا بالشفقة وباجرة النجاسة والمغنية وبالعبد المجاني او المديون
واذا لم يبيع الرهن في هذه الصور قلنا رهن اخذه فلو هلك عند المرهون
قبل الطلب هلك جازاً اذا حكم للباطل فبقي القبض باذن المالك
صدر الشريعة وابن ملك ولا رهن حذر وارثان من مسلم او
ذمي للمسلم اي لا يجوز للمسلم ان يرهن حراً او يرهنا من مسلم او
ذمي ولا يضمن له اي للمسلم ماله حال كونه ذمياً وفي عكس القمان
لنقوم ما عندهم لا عندنا وصحح الرهن بعين مضمونة بنقصة اي
بامثل او بالقيمة كالمغصوب وبديل الخلع والمهر وبديل العبد عن دم
محمد اعلم ان الاعيان ثلاثة عينية غير مضمونة اصلها الامانات

وعين

وعين غير مضمونة ولكنها شبه المضمونة كبسج في يد البائع وعين
مضمونة بنفسها كالمغصوب ونحوه ونما في الدرر وصحح بالدين
ولو هو عودا يان رهن كبقرة كذا كالف مثلاً فلو دفعه له البعض
والمتنوع لا جبراً شبهه فاذا هلك هذا الرهن في يد المرهون كان مضموناً
عليه بما وعد من الدين فيسلم الالف للرهن جبراً اذا كان الدين
مساوياً للقيمة او اقل اما اذا كان اكثر فهو مضمون بالقيمة هذا اذا
سمى قدر الدين فان لم يسمه بان رصته على ان يوطئه شيئاً فهلك في يده
هل يضمن خلاف بين الامامية مذكور في البرازية وعندها والاصح
انه غير مضمون وقد تقدم ان المقبوض عما سواه الرهن اذا لم يسم
المقدار غير مضمون في الاصح وصحح براس المال مسلم وضمن الصرق او سلم
فيه فان هلك الرهن في المجلس ثم الصرق والتم وصار المرهون
مستوفياً حكماً خلافاً للثلاثة وان افترقا قبل نقد هلاك بطلان
السلم والصرف واما المسلم فيه فيصح مطلقاً فان هلك الرهن ثم العقد
وصار عوضاً للمسلم فيه وكولم يهلك ولكن تقاسم السلم وبالمسلم فيه
رهن فهو رهن براس المال استحساناً لانه بدل مقام مقامه وان
هلك الرهن بعد التخصيص المذكور هلك براس السلم فيه فيلزم رب
السلم دفعه مثل السلم فيه ليقا الرهن حكماً ان يهلك واللاب ان
يرهن بدين كرهن عليه عبد الطفلة لان له ابداناً فهذا او له اهلاكه
مضموناً والوديرة امانة والوصى كذلك وقال ابو يوسف لا يملك
ذلك ثم اذا هلك ضمنه قد رالدين للصغير لا الفضل لانه امانة وقال
الترمذي يضمن الوصي القينة لان للاب ان ينتفع بمال الصغير بخلاف
الوصي لكن يؤتم في الذخيرة وغيرها بالتسوية بينهما وله اي للاب
رهن حاله عند ولده الصغير بدين له اي للصغير عليه اي على الاب
ويجب له لاجله اي لاجل الصغير بخلاف الوصي فانه لا يملك ذلك
سراجيه وكذا عكس فلا ياب رهن متاع طفله من نفسه لانه لو فو
شفقة جعل شخصين وعبارتين كشرائه مال طفله بخلاف
الوصي له وكيل محض فلا يتولى طرفي العقد في رهن ولا يبيع ونما

القاضي

في التزويج وجه بئس عبدا وخل او ذكينة ان ظهر البعد او الخلل في
والذكينة ميتة وجه بديل صلح عن النكاح ان اقر بعد ذلك ان لا دين
عليه والاصل ما مر ان وجوب الدين ظاهر لا يكفي لصحة الرهن والكفيل
وجه رهن الجدين والمكس والموزون فان رهن المذكور بخلاف جنس
هلك بقيمة هو ظاهر وان بجنسه وهلك هلك بمثلته وزنا او
كيدلا لا قيمة خلافا لهما من الدين ولا عبدة بالجودة عند المقابلة بالجنس
ثم ان ساءوا فظاهر وان الدين ازيد فانزله في ذمة الراهن وان
الراهن ازيد فانزله امانة ودرر وصدور شرعية باع عبدا ان يرأس
المشترى بالثمن شيئا بعينه او يعطى كقبلا كذا بك بعينه وجه ولا يجبر
المشترى على الوفاء لما مر انه عند لازم ولبايع فتنه كفوات الوصف
المعزوب الا ان يدفع المشتري الثمن حالا او يدفع قيمة الرهن المشروط
رأسا لحصول المقصود وان قال المشتري لبايعه وقد اعطاه شيئا غير
مبيعه امسك هذا حتى اعطيك الثمن فهو رهن لتلفظ بما يفيد الرهن و
العبدة للعالة خلافا للثارة والثلاثة ولو كان ذلك الشيء الذي قال
المشترى امسكه هو المبيع الذي اشتراه بعينه لو بعد قبضته لانه
يصلح ان يكون رهنا بئنه ولو قبله لا يكون رهنا لانه محيوس بالثمن كما مر
بقي لو كان المبيع مما يفسد بمكته كخمر وجد فابطل المشتري وحاق بالبايع
تلفه جاز يبيعه وشرأوه ولو باعه بازيد تصدق به لان فيه شبهة رهن
رجل عينا عند رجلين بدين لكل منهما وجه وكله من كل منهما ولو غير
شركيين فان تماينا فكل واحد منهما في ثوبته كالعقد في حق الماخوذ
هذا لو حال لا يتجزى وان مما يتجزى فعلى كل جسر النصف ولو دفع
له كله ضمن عنده خلافا لهما واصلح الملة الوديعة تزيلي ولو هلك
ضمن كل حصته يتجزى الاستيفاء فان قضى دين احدهما فكله رهن
للاخر لما مر ان كل العين رهن في بكل منهما بلا تفرق وان رهنا رجلا
رهنا واحد بدين عليها وجه بكل الدين ويسمى الاستيفاء وكل
الدين اذ لا شيوخ ولو رهن بدين بافلا يا خذا احدهما بقضاً
حصته لجبر الكل بكل الدين كما يبيع في اليد البايع فان سمي لكل واحد

منها

منها شيئا من الدين له ان يقبض احدها اذا ادعى حاسم له بخلاف
المبيع انعقد العقد بتفصيل الثمن في الرهن لا المبيع هو الا وجه وبطل
بينه كل منهما اي من رجلين على رجل انه اي ان كل واحد رهنا هذا
الشيء كعند مثلا عنده وقبضه لاستحالة كون كل رهنا لهذا وكذا رهنا ذلك
في ان واحد ولا يمكن تنصيفه للزوم الشيوخ فترتا وجه فيهما لثبته
افلا باطل لا حكم له هذا اذا لم يورثا فان ارثا كان صاحب القرض
الا قدم او لا وكذا اذا كان الراهن في يد احدهما كان ذو اليد احمى
لقربه سبعة ولومات رهنه اي رهن البعد مثلاً والى ان الرهن بها
اي في ايديهما او لا اي ليس العبد معها فان الحكم واحد تربيع خبره كل
كذلك كما وصفتا كان في يد كل واحد منهما نصفه اي البعد رهنا بحقه
استحان لا انقلابه بالموت استيفاء الشايع يقبله اخذ عامة
المديون لتكون رهنا عنده لم يكن رهنا واذا هلك تملك هلاك
المديون قال وهذا ظاهر اذا رضى المطلوب بترك رهنا عما فيه ومفاد
انه ان رضى بتركه كان رضا والا لا وعليه كحل اطلاق السراجية و
غيرها كما افاد المصنف في المجتبى رتب المال مسك مال المديون رهنا
بلا اذن وقيل اذا ايسر فله اخذه مكان حقه فضاء عن دينه و
اقره المصنف دفع ثوبين فقال خذا بهما شئت رهنا بكذا اخذها لم يكن
واحد منهما رهنا قبل ان يجتمعا راحدهما سراجية **فروع** غصب الرهن
كذلك الا اذا غصب في حال انتفاع من رهن باذن رهن امره بدفع
للدلالة قد دفعه فملك لم يضمن حامى وضم المصحف الرهن في صندوق
ووضع عليه قفصة ما لا يشرب فانصب المالك على المصحف فملك
ضمن ضمان الرهن لا الزيادة والمودع لا يضمن شيئا عنه الاجل في
الرهن يفسده بطله ببيع الرهن ومات للمرته ببيع بلا ضرر وارث
حائب الراهن بحينة منقطعة فرفع المرته امره للقاضي لبيعه بدينه
ينبغي ان يجوز ولومات ولا يعلم له وارث فباع القاضي داره جاز
لذا في متفرقات بيوع النذر وفي الذخيرة ليس للمرته بيع ثمة الرهن
وان خاف تلفه لان له ولانية الحبس لا البيع ويمكن رفعه للقاضي

حتى لو كان في موضع لا يمكنه الترفع للقاضي او كان بحال يفقد قبل
 ان يرفع جائز له ان يبيع **باب** **الرهن** يوضع على يد عدل
 سمي به لعدالة في زعم الراهن والمرتهن اذ اوضعا الرهن على يد عدل
 صح وبه يقبض ولا يافى هذه احدهما منه وصح لو دفعه الى احدهما لتعلق
 حقهما به فلو دفعه فتعلق ضمن لثمة به واخذ منه قيمته وجعلها عنه
 او عنه غيره وبطل للعدل جعلها لغيره في يده لئلا يصير قاضيا ومقبضا
 واهل للعدل الرجوع بسو طاقى المطلقات واذا هلك به ملك من
 ضمان المرتهن فان وكل الراهن المرتهن او وكل العدل او غيره بما يتبع
 عنه حلول الاجل صح توكيله لوكيل اهلانته كاي للبيع عند التوكيل
 والا يكن اهلانته كعند التوكيل لا يبيع الوكيله وفيه فلو وكل ببيع صغيرا
 لا يفعل قبضه بعد بلوغه لم يبيع خلافا لها فان شرطت الوكالة في
 عقد الرهن لم ينفذ بعزله ولا يموت الراهن وكذا المرتهن للزومها بلزوم
 العقد ضمن تخالف الوكالة المفردة من وجود احدهما والثاني ان
 الوكيل هنا يجبر على البيع عند الامتناع وكذا شرطت بعد الرهن في
 الاصح زبلى على خلاف ظاهر الرواية وان صح ما قاضى حان وعنده على ما نقله
 القسستان وغيره فتنبه بخلاف الوكالة المفردة والثالث انه يمكن
 بيع الولد والارث والاربع اذ اباع بخلاف جنس الابن كان له ان
 يصرف الى جنس اى الدين بخلاف الوكالة المفردة ولكن من اى الى
 عبيد او قتلة عبيد خطاء فرفع بالجنابة كان له ببيع بخلاف المفردة متعلق
 بالبيع وله ببيع بغيره ورثة اى ورثة الراهن كما كان له حال حياته ببيع بغير
 حضرته اى حضرة الراهن ويتصل الوكالة بموت الوكيل مطلقا وعنه الثاني
 ان وصيه يخلفه لكنه خلاف جواب الاصل ولو اوصى الاخر ببيع لم يبيع
 الا اذا كان مشروطا له ذلك في الوكالة ولا يملك رهن ولا مرتهن
 ببيع بغير رضا الاخر فان حل الاجل وخاب الراهن اجبر الوكيل على بيعه
 كما هو الحكم في الوكيل بالخصوصه اذا غاب موكله وابا فانه يجبر على بيان
 رجب له بما يبيع فان لم يبع بعد ذلك باع القاضي دفعا للضرورة وان باعه
 العدل فالتن رهن كما علق فيه ملك كملكه فان اوفى ثمنه بعد ببيع

المرتهن فاستحق الرهن وصح فان كان المبيع ملكا في يد المشتري ضمن
 المستحق الراهن ان شاء لانه واجب ورجوع المبيع والمقبض لملكه
 بضمانه او ضمن المستحق العدل لتقدمه بالبيع ثم هو الى العدل يضمن الرهن
 وصحا ارضه او ضمن المرتهن ثمنه الذي اداه اليه وهو اى الثمن له الى العدل
 لانه بدل ملكه ويرجع المرتهن على رهنه بدنه ضرورة بطلان قبضه وان
 كان الرهن قايما في يد مشترية اخذته المستحق من مشترية ورجع هو الى
 المشتري على العدل بتمنه لانه العاقد ثم يرجع هو الى العدل على الراهن به اى
 بتمنه واذا رجع عليه صح القبض وسلم الثمن للمرتهن او يرجع العدل على الراهن
 بتمنه ثم يرجع هو الى المرتهن على الراهن به اى بدنه زاد هنا في الدرر
 والوقاية وان شرطت الوكالة بعد الرهن يرجع العدل على الراهن
 فقط سوا قبض المرتهن ثمنه او لا فان هلك الرهن عند المرتهن
 فاستحق الرهن وصح الرهن بتمنه هلك الرهن ببيع وان ضمن
 المرتهن القيمة يرجع على الراهن بقيمة التي جتمها بقرره وبدنه
 لانتقاض قبضه **فردح** في الولد والجنبة ذهبت عين دابة المرتهن بسقط
 ربع الدين وسيجي **باب** **التصرف في المنصرف الرهن**
 والجنابة عليه وجنابته اى الرهن على غيره توقف بيع الراهن رهنه
 على اجازة مرتهنه او قضا دونه فان وجدا حدهما نفذت وصار ثمنه
 رهنا في صورة الاجازة وان لم يبح المرتهن البيع وفنسه ببيع لا يفسخ
 بفسخه في الاصح واذا بقي موقوفا فامشترى بالجنابة ان شاء
 صبر الا فاك الرهن او رفع الامر الى القاضي بفسخ البيع وهذا اذا اشتراه
 ولم يعلم انه رهن ابن كمال ولو باعه الراهن من رجل ثم باعه الراهن اياه
 من رجل اخر قبل ان يجبر المرتهن البيع فالتن موقوف الرهن على
 اجازته اذ الموقوف لا يمنع توقف الثاني فاباها اجازة لم يملك
 بطل الاخر ولو باعه الراهن ثم اجره او رهنه او هبته من غيره فاجاز
 المرتهن الاجارة او الرهن او الهبة جاز البيع الاول لمحصل النفع يتحول
 حقه للثمن على ما تقر في محله تحردون غيره من هذه العقود
 المذكورة اذ لا منفعة للمرتهن فيها فكانت اجازته اسقاطا لمصلحة فزال

المانع فينخذ البيع وفي الاشياء باع الراهن الرهن من زبد ثم
باعه من المهرتين النفسية الاولى وجه اعتاقه وتدبره واستيلاده الى
نقد اعتاق الراهن رهنه فان كان غنيا وكان دينه الى المهرتين حالا
اخذ المهرين دينه من الراهن وان موجلا اخذ قيمته للرهن بدله الزمان
حلوله فاذا حل استوفى حقه لو من جنسه وروا الفضل وان كان الراهن
مورافق العتق سعى العتق في الاقل من قيمته ومن الدين ورجع
على سيده غنيا وفي التدبر والاستيلاد سعى كل في كل الدين بلا رجوع
لان كسب التدبر وام الولد ملك المولى واختلف الراهن الرهن فحكم حكم
ما اذا اعتقد غنيا كما مر والرهن ان اتلف اجبت اي غير الراهن فالمهرتين
يضمنه اي المتلف قيمته يوم يهلك وتكون القيمة رهنا عنه كما مر وانما ضمانه
على المهرتين فتغيرت قيمته يوم القبض لانه مضون بالقبض السابق زلعي
وباعاره اي المهرتين الرهن من رهنه يخرج من ضمانه شريطة عارية
فجاز فلو هلك الرهن في يد الراهن هلك بجانا حتى لو كان اعطاه به
كفيل لا يلزم الكفيل شيء لخروجه من الرهن نعم لو كان الراهن اخذه بغير
رضا المهرتين جاز ضمان الكفيل ما تضمنه فان عاود قبضه عاود ضمانه
والمهرتين استرداده منه الا يده فلو مات الراهن قبل ذلك اي قبل
الاسترداد فالمهرتين احق به من سائر القربا لبقا حكم الرهن ولو
اعاره او اودعه احدهما اجنبيا باذن الآخر سقط ضمانه ولكل واحد
منهما ان يبرده رهنا كما كان بخلاف الاجارة والبيع والرهبة والراهن
من المهرتين او من اجنبى اذا باشر احدهما باذن الآخر حيث يخرج
عن الرهن ثم لا يعود الا بعقد مبتدأ لانه محقق ولازمة بخلاف العارية
وبخلاف بيع المهرتين من الراهن لعدم لزومها بقى لومات الراهن قبل
رهنه ثانيا فاما مهرين استعرة القربا ولو اذن الراهن للمهرتين في استعماله
او اعاره للعمل فهلك الرهن قبل ان يشرع في العمل او بعد الفراغ
منه هلك بالدين لبقا عقد المهرين ولو هلك في حالة العمل و
الاستعمال هلك امانة لثبوت يد العارية ولو اختلف في وقته اي وقت
هلكه فقال المهرتين هلك في حالة العمل وقال الراهن في غير ذلك فالحق

المهرتين

المهرتين لانه منكره اليقينة للراهن لانها اتفقا على زوال يد الراهن فلا يبرده
الراهن وعوده الا بيمينه بزازيد فيه اذن للمهرتين في لبس ثوب الزمان
يوما فجاز به المهرتين منفقا وقال تخرق في لبسك اليوم وقال الراهن
ما لبسته فيه ولا تخرق فيه فالحق للراهن وان اقر الراهن باللبس
فيه ولو كسح قال تخرق قبل لبسه او بعده فالحق للمهرتين في قدره
ما عاود من الضمان **فروع** رهن الاب من مال طفله شيئا بدين على
نفسه جاز فلو الرهن قيمته اكثر من الدين فملك ضمن الاب قدر
الدين دون الزيادة بخلاف الوصي فانه يضمن قيمته والفرق ان للاب
ان يتوقع بمال الصغير عند الحاجة ولا كذلك الوصي ولو اذكر الاب
ومات الابن ليس للابن اخذه قبل قضا الدين ورجعه الابن
في مال الاب ان كان رهنه لنف لانه مضون لمهر الرهن ولو رهن
شيئا ثم اقر بالراهن لغيره لا يصدق في حق المهرتين ويؤمر بقبض
الدين ورواه الى المقر له ولو رهن غيره فجاز صاحبه جاز وبينه
الراهن على قيمة الرهن او اوجه استعارة شيء لغيره فبرهن
بما شاء اذا اطلق ولم يقيد بشيء وان قيده بقدر او جنس
مهرتين او بحد يقيد به ولو فان خالف ما قيده به المعبر ضمن المعبر
للمعبر او المهرتين لتفقد كل منهما الا اذا خالف الى غير بان عيني
له اكثر من قيمته فبرهنه باقل من ذلك لم يضمن لغيره فان ضمن
المعبر المستعير ثم عقد الرهن للمعبر بالقبض وان ضمن المهرتين بوجه
بما ضمن وبالدن على الراهن كما هو في الاستحقاق فان وافق وهلك
عند المهرتين صار المهرتين مستوفيا لدينه ووجب مثله اي مثل الدين
للمعبر على المعبر وهو الراهن لقضا دينه به ان كان كله مضونا والا
يكن كله مضونا ضمن قدر المضون والباقي امانة وكذا لو قبض فبذره
من الدين بحسابه ووجب مثله للمعبر ولو اختلفت اي الراهن المعبر
المهرتين على القبول ثم رجع المعبر على الراهن لانه غير مترع بالتخصيص ملك
بخلاف الاجنبى بما ادى ان تساوى الدين القيمة وان الدين ازيد
فان ازيد يبرع وان اقل فلا جبر في ذلك استشكل ان يبرع وغيره

و اقره المص فلذا لم يورج عليه في منه مع كمال متابعتة للدار فندبر
 ولو هلك الرهن المستعار مع الراهن قبل رهنة او بعد فكم لم يمتني
 وان استخذه او ركبته و نحو ذلك من قبل لانه اامين خالف ثم عاد
 الى الوفاق فلا يضمن خلافا لما في كس في الشر بلائيه عن العاديه
 المستاجر والمستعير اذا خالف ثم عاد الى الوفاق لا يبرأ عن الضمان
 على ما عليه الفتوى انهم يبقوا اختلاف القول للراهن لانه يترك الالباق
 بملكه ولو اختلفا في قدر ما امره بالرهن به فالقول للمعير بحد اختلافه
 في الدين والقيمة بعد الهلاك فالقول للمعير في قدر الدين وقيمة
 الرهن شره تكلمه ولو مات مستعيره مقلبا مديونا فالرهن
 باق على حاله فلا يباع الا به ضا والمعير لانه ملكه لا لو اراد المعير بيعه
 و الى الراهن الباع مع بغير رضاه ان كان به اي بالرهن وفاء ولا
 لا يباع الا به رضاه ولو مات المعير مقلبا وعلمه دين امر الراهن
 بقبضه و دين نفسه و غير الرهن ليصل لكل ذي حق حقه وان عجز
 الفقير فالرهن على حاله كما لو كان المعير حيا ولو رثته اي ورثته المعير
 اخذه الى الراهن بعد قضاء دينه كمورث فان طلب غرضا للمعير
 من ورثته ببيع ماله به وفاء ببيع والا فلا يباع الا به رضاه الراهن
 كما مر لما مر واعلم ان جناية الراهن على الراهن كذا او بعضا مضمونة
 كجناية المرتهن عليه بسقطا من دينه اي دين المرتهن بقدر ما في
 الجناية لانه ائلف ملك غيره فلزمه ضمانه واذا الزمه وقد حل الدين
 سقطا بقدره وزمه الباقي بالائتلا بالراهن وهذا هو الدين من
 جنس الضمان واللام بسقطا منه شيء والجناية على المرتهن والراهن
 ان يستوفي دينه لكن لو اوعر عيته بسقطا نصف دينه عنده استاز
 و بر جندى وجناية الراهن عليها على او المرتهن وعما ما لها هدر
 اي باطل اذا كانت الجناية غير موجبة للسقطا في النفس وفي
 الاطراف اذا لا قود بين طرفين وعبد واز كانت موجبة للسقطا
 فعبارة فيقتض منه ويبطل الدين خائنه وعبارة الواسطة و
 شره الحج ويبطل الرهن كجناية اي الراهن على ابن الراهن او على

ابن

ابن المرتهن فانما معتبرة في الصحيح حتى يدفع بها او يقدي وان
 كانت على المال فببيع كما لو جنى عما الما جنى اذ هو اجنبى بنى الاملاك
 زبيح ولو رهن عبدا رب او ابى القابلف موجب لرجعت قيمته
 الى مائة فقتله رجل وعزم مائة وحل الاجل فالمرتهن يقبضها الى
 المائة قضاء للحق ولا يرجع على الراهن بشي كونه بلا قتل والاصل ان
 نقصان المستعير لا يوجب سقوط الدين بخلاف نقصان العين فاذا
 كان الدين باقيا ويد المرتهن يد الاستيفاء فيصير مستوفيا لكل من
 الالباق ولو باعته اي البعد المذكور بانيه بامر الراهن قبض المائة قضا
 لحقه و يرجع بثمانية لانه لما كان الدين باقيا وقد اذن ببيع مائة
 كان الباقي في ذمته كانه استرده وباعه بنفسه ولو قتل عبدا قيمته
 مائة فدفع به افكك الراهن وجوبه بكل الدين وهو الاالف لقيام الثاني
 مقام الاول لما و دما وقال محمد ان شاء افكك بكل دينه او تركه على امره
 بدينه وهو الخراج كما في الشر بلائيه عن المواهب فان جنى ترك التفرغ
 اول الراهن خطا فذاه المرتهن لانه ملكه ولم يرجع على الراهن بشي
 ولا عليك ان يرد ماله الى الجناية لانه لا عليك التمليك فان ابل
 المرتهن من الفداء ودفعه الراهن ان شاء او فداء وسقط الدين
 بكل منهما لو اقل من قيمة الرهن او مابا ولو اكثر سقطا قدر قيمته
 البعد فخطا ولا يسقط الباقي من الدين ولو استهلك مالا
 مستغفر قيمته فذاه المرتهن فان اير باعه الراهن او فداءه ولو
 قتل ولد الراهن انت انا او استهلك مالا ودفعه الراهن وفرد
 عن الراهن او فداءه و بغير رهنه امة و اما جناية الدابة فهدرو
 بهير كانه هلك باخرة سماوية وما مضى الى نية مات الراهن باع
 وصيه و هنته باذن مرتهنه وقضى دينه لقيامه مقامه فان لم يكن له
 وصي نصب القاض له وصيا وامره ببيع كانه نظره عام وهذا
 لو ورثته صفارا فلو كبرا خلصوا الميراث في المال فكان عليه تسليمه
 بوجهه **فروع** رهن الوصي ببعض التركة لغيره على الميت عند غريم من
 غرمائه توقف على رضى البقية و لهم رده فان قضى دينه قبل الرقعة

وله انخذ الفوسم جاز وبيع في دينه واذا ارتهن بدين لايت عا
 آخر جاز ورر وفي معين المقتضى للمصل لا يبطل الرهن بموت الرأى
 ولا بموت المراتين ولا بموتها وسبق الرهن رهنا عند الورثة **فصل**
 في ما يلزم من ثمنه رهن عهدها قيمته عشرة بعشرة فتمت ثم تخلل
 وهو يساوى العشرة فهو رهن بعشرة كما كان ثم المعبر فيه في
 الزيادة والنقصان القدر لا القيمة على ما افاد ابو ابراهيم الكمال وعليه
 فان انتقض شيء من قدره سقط بقدره والا فلا ولو رهن شاة
 قيمتها عشرة بعشرة هذا قيد لا بد منه لانه لو كان قيمتها اكثر من الدين
 يكون الجلاء فيه بعض امانته بحسب قيمته فانت بدلا منه قد بلغ جلدنا
 بما لا قيمة له فلو لم ثبت للرهن حق حقه بما زاد وباعه واهل يبطل الرهن
 قولان وادوى الجلب يساوى درهما فهو رهن بغيره بخلاف ما اذا مات
 الشاة المبيعة قبل القبض فبلغ جلدنا حيث لا يبعد والبيع بقدره على
 المشهور والفرق ان الرهن يتقرر بالهلاك والبيع قبل القبض يقتضي
 به ولو ابيع عبد الرهن ولو جعل العبد بالدين ثم عاد يعود الدين في
 الرهن خلافا لزم ونماء الرهن كالمولد والتم والبيع من الصوف
 والوبر والارش وخوفك للراهن لقوله من ملكه وهو رهن مع
 الاصل تبعه بخلاف ما هو بدل عن المنفعة كما لكسب والاجرة وكذا
 الزينة والصدقة فانها غير داخل في الرهن وتكون للرهن الاصل ان
 كل ما يتولد من عين الرهن يسرى اليه حكمه ومالا فلا يخرج الفتاوى
 واذا هلك النماء المذكور هلك جازا لانه لم يدخل تحت العقد مقصودا
 واذا بقي النماء اى ولو حكما بان اكل بالاذن فانه لا يسقط حصته
 ما اكل منه فيرجع به على الراهن كما اذا هلك الاصل بعد الاكل فانه هو
 يقسم الدين على قيمتهما فاستانه كما ذكره بقوله بعد هلاك الاصل
 فك حصته من الدين لانه صار مقصودا بالفتك والبيع يقابل شيئا
 اذا كان مقصودا ووجه يقسم الدين على قيمته يوم الفتك وقيمة الاصل
 يوم القبض ويسقط من الدين حصته الاصل وفك النماء يوم الفك
 خمسة فثلث العشرة حصته الاصل فيسقط وثلث العشرة حصته

النماء
 بحصة

بحصته كما لو كان الدين عشرة وقيمة الاصل يوم القبض عشرة
 وقيمة النماء يوم الفك خمسة فثلث العشرة حصته الاصل فيسقط
 وثلث العشرة حصته النماء فيفك ولو اذن الراهن للرهن في
 اكل الزوايد اى اكل زوايد الرهن بان قال له مهنا زاد فكله فكلها طاهرة
 يعلم اكل ثمنها وبه اقية المم قال الا ان يوجد نقل يخصص حقيقة الاكل
 فيمنع فلا ضمان عليه اى على المرتهن لانه انكف باذن المالك والاطلاق
 يجوز تعليقه بالشرط والخطر بخلاف التملك ولا يسقط شي من
 الدين قال في الجواهر رجل رهن دارا بابا 2 السكنى المرتهن فوقع بملكه
 خلل وخرّب البعض لا يسقط شي من الدين لانه كما بابا 2 السكنى اخذ
 حكم العارية حتى لو ادا منه كان له ذلك وفي المقتضى ولو رهن شاة
 فقال له الراهن كل ولدا واشرب لبنها فلا ضمان عليه وكذا الواذن له في
 ثمة البستان فصار اكله كاكل الراهن ثم نقل عن التهذيب انه يكره للرهن
 ان ينتفع بالرهن وان اذن له الراهن قال المم وعليه يجعل ما عن محمد بن
 اسلم من انه لا يجزى للمرتهن ذلك ولو بالاذن لانه ربا **قلت** وتعليله
 بقيد انما تحريمية فتأمل وان لم يفتك الراهن الرهن بل بقي عنده
 المرتهن على حاله حتى يهلك الرهن في يد المرتهن قسم الدين على قيمة النماء
 اى الزيادة الى اكل المرتهن وقيمة الاصل فاما صاحب الاصل يسقط
 وما اصاب الزيادة اخذه المرتهن من الراهن كما في الهداية والكاية
 والحاوية وغيره وفي الجواهر الاصل ان الاتفاق باذن الراهن كالاتاق
 الراهن بنفسه لا يسلط وفيه كذا للمرتهن نفسه هل للرهن ان يوجه
 قال لا قبل فلو اوجه ومقت المدة فالاجرة له ام للرهن قال له
 ان اوجه بلا اذن وان باذنه فملكه ويبطل الرهن وفيها رهن
 كراما وشبه المرتهن ثم دفعه للرهن لبيقة ويقوم بمصالحه
 لا يبطل الرهن رهن كراما واما ج 2 ثمة ثم باع الكرم فقبض المرتهن
 والا يكون رهنا ويجعل البيع رجوعا عن الاباحة فانها تقبل الرجوع
 كما وفيها ذرع المرتهن ارض الراهن ان يبيع لا الانتفاع لا يجب شي
 وان لم يبيع لزوم نقصان الارض وضمان الماء ولو منح قناة مملوكة

التمن ان ثمة جعل بعد البيع
 فله ثمن وان قبله فلا رهن
 ان قضى دين المرتهن حتى

فليحفظ رعا الراهن او غرسها باذن المرتهن ينبغي ان يبقى منها
ولا يبطل الرهن فثبت استحقاق الرهن ليس للمرتهن طلب غيره
مقامه استحقاق بعضه ان شاع به بطلان الرهن فيما بقي وان مفوزا بقي
فيما بقي وكجب لكل الدين هلكه بخصه اجرة داره بغيره ثم رهنه منه
صح وبطلت الاجارة ولو ارتمى ثم اجرة من رهنه فالاجارة باطلا
ايضا الرهن سقط الدين كالهلكه فان عاد وسقط بكماب نفعه لانه
الاباح عيب حدث فيه ثم لما فرغ من الزيادة الضمنية ذكر الزيادة
المقصدة فقال والزيادة في الرهن نصح وتعتبر فيه يوم القبض
ايضا وفي الوين لا ينعى خلافا للشايع والاصل ان الاطلاق باطل للعقد
انا ينهوا اذا كانت الزيادة معقوبة او عليه الزيادة في الدين
ليست منها فان رهن نصح المثل والشرع بالقاء مع انه ينفى شره
على انه اعطى بالاول والبالقاء ليفيد انما مستقلة لا قسح لاولي
قضية جدا بالالف فرفع جدا اخر رهنها مكان الاول وقضية كل من
العبد من الف فالاول رهن حتى يبرده لا الراهن والمرتهن في الآخر
امين حتى يجعل مكان الاول بالالف يبره الاول لا الراهن في غير
الشاي مضمونا ابراء المرتهن الراهن عن الدين او وجهه منه ثم
هناك الرهن في المرتهن هلك بغيره استحقاقا استحقاقا الدين
الا اذا منعه من حاجه فيجبر غاصبا باليمن ولو قبض المرتهن دينه
كله او بعضه من رهنه او خيره كمنطوق او شره المرتهن بالدين غنا
او صالحا عنه اي دينه على نصح لانه استيفاء او احوال الراهن مرتهنه بدنه
على اجرة هلك رهنه معه اي في المرتهن هلك بالدين وروما قبض
الامن ادى في صورة ابقاء الراهن او منطوق او شره او صالحا و
بطلت الحوالة وهلك الرهن بالدين لانه في معنى الابعاء بطريق الاداء
هناك ومفاده عدم بطلان النصح وان الدين ليس بكثير من قبته
الرهن والافيق ان لا يبطل الحوالة في قدر الزيادة فاستان وكذا
اي كابر هلك الرهن بالدين في العود المذكورة به هلك به ايضا لو نقصا وفا
على ان لا دين عليه ثم هلك الرهن هلك بالدين لانه وجوب الدين

ببقاها

ببقاها وقها على قنانه فتكون المطالبة به باقية بخلاف الابعاء فانه
يسقط الدين اصلا لكل حكم عرف في الرهن النصح فهو الحكم في الرهن
الفاسد كما في العارية قال وذكر الكرخي ان المقبوض بحكم الرهن الفاسد
يتعلق به الضمان وقها ايضا وفي كل موضع كان الرهن مالا او مقابلا
مضمونا الا انه فقد بعض شرائط الجواز كرهن النصح فيفق الرهن
لوجود شرط الانفاذ ولكن برصفة الف وكما ان الفاسد من البيوع
وفي كل موضع لم يكن الرهن كذلك اي لم يكن مالا ولم يكن المقابل مضمونا
لا ينفق الرهن اصلا وفي فاذا هلك هلك بغيره شي بخلاف الفاسد
فانه يهلك بالاقبل من قيمته ومن الدين وتومات وتومات ولو غرما
والمرتهن احق به كما في الرهن الصحيح **فصل** رهن الرهن باطل كما
حرماه في العارية موقرة للوهابية وفي معاينتها **فصل** واي رهن
لا يرام انفق كاله وحينئذ لو مات بملوت بشر **كتاب**
البنية **فصل** مناسبة ان الرهن لصيانة المال وحكم الجفائية
لصيانة النفس والمال وسبيل للنفس فقدم ثم الجفائية لكونه
اسم لا يكتب من الشر وشرعا اسم لفعل محرم حل بال او نفس و
حق الفقهاء الغصب السرقة باحل بال والجفائية باحل بنفس و
اطراف القتل الذي يتعلق به الاطعام الا انه من تود ودية و
كفارة وانهم وجرمان ارث جنة والافاته اعكزة كزهم و
صلب وقتل حره الاول محد وها ان ينفذ ضربه اي ضرب الادنى
في الى موضع من جده بالا تفوق الاجرة مثل سلاح وشنق
لومن حديد جوده و محد ومن خشب وزجاج وجر و ابرة في
مقتل برهان و ليطه وقوله ومارعطف على محد لانها تشق الجلد
وتعمل عمل الذكاة حتى لو وضعت في المذبح فاحترق العروة اكمل بغيره
ان سال بالادم والا لا كما في الكفاية **فصل** وفي شرع الوهابية
كلما به الذكاة به القود والافلا انتهى وفي البرهان وفي حديد غير
محد وكاستحجته روايان اظهرا انه محد وفي الجفائية واحاد تسوق
يكفي للقود وان لم يكن فيه نار وفي معين المفتي للمصل لا ابرة اذا

بالعبد والمسلم بالذم خلافا له لا هما بمسا من بل هو بمثل قنسا
 للمساواة ولا استحقاقا لقيام المبيع بهاديه وجبني وورر وعيرا
 قال المصنف ينبغي ان يعدل على الاستحسان كنهن حكمهم بالعمل به الا في مبال
 مضبوطة ليست هذه منها وقد افترق مثلا خروفي منه على
 القياس من انتهى يعني فتنوع المصريح على عادة **قلت** ويعقده عامة
 المتون حتى الملتقى ويقفل العاقل بالجنون والبالغ بالصبي والصحيح
 بالاعمى والزمن ونافض الاطراف والرجل بالمرأة بالاجماع والفرع
 باصله وان علما لا يعكس خلافا لما لك فيما اذا ذبح ابنه ذكرا
 اى لا يقتض الاصول وان علما مطلقا ولو انما من قبل الام في
 نفس او اطراف بفرعهم وان سفلوا القول عليه الصلوة و
 السلام لا ينفك والوالد بولده وهو وصف مغلل بالجزئية فينفك
 لمن علما لانهم اسباب احيايه فلا يكون سببا لا قنانيهم **و**
 فتنجب الدية في مال الاب في ثلث سنين لان هذا عهد والعاقلة لا
 تعقل العهد وقال الشافعي يجب حاله كبدل الصلح بلعي وجوهه و
 سبيح في المفاصل وفي الملتقى ولا تضام على شريك الاب او المولى
 او المخطى او الصبي او المجنون وكل من لا يجب القصاص يقتله كما
 تقرر من عدم تجزئ القصاص فلا يقتل القاصد عندنا خلافا
 للشافعي برهان ولا سيد بعبد اى بعبد نفسه ومجبره ومكاتبه
 وعبيد ولده هذا اذا اخل تحت قولهم ومن ملك قصاصا على ابيه
 سقط كما سيجي ولا بعبد يملك بعضه لان القصاص لا يجزئ ولا
 بعبد الرهن حتى يجمع القاصدان وقال محمد لا قود وان اجتمعوا
 وعليه يحل ما في الدرر معز باللكا في كما في المنه لكن في الشبهة لينة
 عن الظاهرية انه اقرب الى الفقه يقتلوا خلتا فلهما القيمة تكون
 رهنها مكانه ولو قتل عبد الاجارة فالقود للموثر والمبايع اذ
 قتل في يده يبيع قبل القبض فان اجاز المشتري البيع فالقود له
 وان رده فلابيع القود وقيل القيمة جوهرة ولا يكاتب
 وكذا ابنه وعبيده شتر مثلا يقتل عبد الاحاجة لعبد العدة لانه شرط

في كل قود عن وفاء ووارث وسيد وان اجتمعا لا خلاف الصحابة
 رضى في مودة حوا او رجعا فاشبه الولي فارفع القود فان لم يبيع
 وارثا غير سيده سواه ترك وفاء او لا او ترك وارثا ولا وفاء
 اقا وسيدته لتعينه وفي اول الصور الاربع خلاف فيد ويسقط قود
 قد ورثه على ابيه اى اصله لان الفرع لا يستوجب العقوبة على اصله
 وصورة المسئلة فيما اذا اخل الاب اب امراه مثلا ولا وارث
 له غيرا ثم ماتت المرأة فان ابنها منه يرث القود الواجب على ابيه مستقلا
 لما ذكرنا واما تصوير صدر الشريف فثبوتة فيه لا ين ابتداء لا ارث
 عندنا **و** **ر** وان اخذ الحكيم كالا يخفى وفي الجوهره لو عفى المجرم **و**
 او وارثه قبل موته حج استحقاقا لا نفقا والسبب لهما لا قود
 يقتل مسلم ما طئته مشركا بين الصنفين كما مراد من الخلفاء و
 انما اعاقبه لبيته موجب بقوله بل القاتل عليه كفارة مودة قالوا هذا
 اذا اخطأوا فان كان في صف المشركين لا يجب شيء المستقوط
 عصمته قال عليه الصلوة والسلام من كثر ظلم سواد قوم فهو
 منهم **قلت** فاذا كان مكثر سوادهم منهم وان لم يترى بزيهم فكيف
 بمن تزييا قال الزاهدى قال المصنف حتى لو شكل جنبا بيا **و** قتل كنية
 فينبغي الاقدام على قتله ثم اذا تبين انه جنم فلا شيء على القاتل
 والله اعلم ولا يها والاب بالسيف وان قتل بغيره خلافا للشافعي
 وفي الدرر عن الكافي المراد بالسيف السلام **و** **و** به حره
 في حج المضرات حيث قال والتمني صبيح باسم القود لا يمنع الحاق
 غيره به الا ترى انما الحقن الرمح والخنجر بالسيف في قوله عليه الصلوة
 والسلام لا قود الا بالسيف فما في الشراعية من قوله قود فاد
 بالسيف فتوالقاه في بيته او قتلته بخر او بنوع آخر عزرو كان
 مستوفيا يحل عيان مراده بالسيف السلام والله اعلم ولا ي
 المعتوه القود تشفيا للصدر واذا املكه ملك الصلح بالاول
 لا العفو حقا بقطع يده اى يد المعتوه وقتل قريبه لانه ابطال
 حقه ولا يملك ويقتل صلي بغير الدية او الكفر منه وان وقع باقتل
 منه لم يبيح الصلح ويجب الدية كاملة لانه انظر للمعتوه والقاص كالا ب

في جميع ما ذكرنا في الاصح كمن قتل الاول له الحاكم فتدو الصلح لا القود
 لانه ضرر للعامة والوجه كالاخ يصالح عن القتل فحقا بقدر الدين وله
 القود في الاطراف استحقاقا لانه يسلك بها مسلك الاموال
 والصبي كالمعتوه فيما ذكره والكبار القود قبل كبر الصغار خلافا
 لهما والاصل ان كل ما لا يتجزئ اذا وجد سببه كما عاينته لكان على
 الكمال كولاية النكاح واما ان الاذا كان الكبر اجنبيا عن الصغير فلا يملك
 القود حتى يبلغ الصغير اجماعا زيلعي فليحفظا ولو قتل القاتل اجنبيا
 وجب القصاص عليه في القتل العمد لانه محذور الدم بالنظر لقائله كما
 والدية على عاقلة اي القاتل في الخطاء ولو قال ولا القتل بعد القتل اي
 بعد قتل الاجنبي كنت امرته بقتله ولا بئنه له على مقالة لا يصدق ويعقل
 الاجنبي ذرر بخلاف من حفر بئر في دار رجل قاتل ذرا شخص فقال
 رب الدار كنت امرته بالحفر صدق جنتي يعني لانه يملك استئثار
 الخال فيصدق بخلاف الاول لقوات الخال بالقتل كما هو القاعدة و
 ظاهره ان حق الولي بسقط رأسه كما لو مات القاتل حرقا فذو
 استوفاه بعض الاولياء لم يضمن شيئا في الاجنبي والدرود بين
 اثنين فعقوا احدهما وقتله الاخر ان علم ان عفو بعضهم يسقط
 حقه بقادوا الا خلا والدية في مال بخلاف ممسك رجل بقتل غدا
 فقتل ولا القتل للممسك فعليه القود لانه مما لا يشك كل على الناس
 جرحا انما ومات الجرحى فاقام اولياء المقتول ميتة انما
 بسبب الجرح واقام المضارب ميتة انه يرى من الجرح ومات بعد
 مدة ميتة ولا المقتول اولى كذا في معين الحكام معزبا لا وى اقام
 اولياء المقتول الميتة عما انه جرحه زيد وقتله واقام زيد الميتة على
 ان المقتول قال ان زيد لم يجر حظه ولم يقتلني في ميتة زيد اولى كذا في
 المشتمل معزبا لا الفتاوى قال الجرحى لم يجر حظه فلان ثم مات الجرحى
 ليس لورثة الدعوى عن الجرحى بهذا السبب مطلقا وقيل ان الجرحى
 معروف عند القاضي او الناس قبلت قتله وفي الدرر عن المسعودي
 لو عفى الجرحى او الاولياء بعد الجرحى قبل الموت جاز العفو استحقاقا
 وفي الوهبانية جرحه قال قتلته فلان ومات خبرهن وارثه على ان

انه قتل لم تسمع لانه حق الموت وقد اكد بههم ولو قال جرحه
 فلان ومات خبرهن ابنة علي ابن ابياته جرحه خطا قبلت
 لغيرها عما جرحا لانه الارث سدقاه سماح مات ان دفعه اليه حتى
 اكله ولم يعلم به فقات لا قصاص ولا دية لكنه كجس ويعز
 ولو اوجره السم ايجارا كجس الدية على عاقلة وان وقع له
 في شربة فشرب ومات منه فمكلا لاول لانه شرب باختياره الا ان
 الدفع خذعة فلا يلزم الا التورية والاستغفار خذعة وان
 قتلته بمر بفتح الميم ما يعمل به في الظاهر يقتض ان اصابه حد الجرح
 او طهره وجرحه اجماعا كما نفقه المص عن المجتبي والابن حده
 بل قتلته بظهره ولم يجرح لا يقتض في رواية النخعي وطاهر
 الرواية انه يقتضى بلا جرح في حديد وكناش وذنب وكفوف
 وعنه ان في الدرر لقاضي خان كمن نقل المص عن الخلاصة ان الاج
 اعتبار الجرح عند الامام لوجب القود وعليه جرحي ابن الكمال
 وفي المجتبي ضرب بسيف في عنقه فخرق السيف الفم وقتله فلا
 قود عند ابن حنيفة جرحا كالحنق والتعريق خلافا لهما وان في
 ولو ادخله بيتا قاتل فيه جرحا لم يضمن شيئا وقال تجب الدية
 ولو دفنه حيا فقاتل عن جرحه يقاتل به مجتبي بخلاف قتل بمواليات
 ضرب السيف كما ينبغي ودفنه لو اعاد الحنق قتل سببا
 ولا تقبل توبة لو بعد مكالاة ودفنه فمطر رجلا وطرحه
 قد ام اسدا وسبع فقتله فلا قود فيه ولا ولاية دية ويعز
 يضرب وكجس الي ان يموت زاد في البزازية وعن الامام عليه
 الدية ولو تمط صبي او الفاه في الشمس او البرد حتى مات فقتل
 عاقلة الدية وفي الحائية تمطر رجلا او الفاه في البحر فغرق وغرق
 كما الفاه فقتل عاقلة الدين عند ابن حنيفة ساعة ثم غرق فلا
 دية لانه غرق فمات دية لانه غرق بغيره وفي الاول غرق بطرحه
 في الماء فقتل عنقه ويبقى من الحلقوم قليل وفيه الروح وقتله
 اخر فلا قود فيه عليه لانه في حكم الميت ولو قتل وهو في حالة النزع قتل به

الا اذا كان يعلم انه لا يغيث منه كذا في الثانية وفي البرازية شق
بطلته بكديدة وقطعه آخر غنقه ان توتهم بها وده حيا بعد الشق
قتل قاطع العنق والا قتل الشاق وعززالقطة ومن جرح رجلا
عمدا مضارا ذافراش ومات يقتضى الا اذا وجد ما يقطع كخر الرقبة
والبرء وقد منا انه لو عني الجرح او الالوين قبل موته في استحسانا
وان مات شخص بفعل نفوذ وزيه واسد وجهه ضمن زيد ثلث الدية
في ماله ان كان القتل عمدا او الا فاعلى عاقلة لان فعل الاسد والحية
جنس واحد لانه يهدر في الدارين وفعل زيد معتبر في الدارين وفعل
نفسه يهدر في الدنيا لا العقب حتى ياتى بالاجماع فصار ثلثة لاجناس
ومفاده ان يعتبر في المقتول الا لطيف ليكون فاعله جنس اخر غير
جنس فعل الاسد والحية وان لا يزد على الثلث لو تعدد قاتله لان
فعل الكل جنس واحد بن كمال ويجب ان لا يزد على المقتولين بعد
في المال كما نص عليه ابن الكمال حيث عذر عبارة الوقاية فقال ويجب دفع
من شهر سرفا على المسلمين ولو يقتله ان لم يكن دفع ضرره الا به
ضرره به في الكفاية اي لانه من باب دفع الصائل ضرره به الشئ
غيره وبأية ما يؤيده ولا شئ يقتله بخلاف الجمل الصائل ولا يقتل من
شهر سلاحا على رجل ليلا او نارا في مصر او غيره او شهر عليه عصى ليلا
في مصر او غيره نارا في غيره فقتله المشهور عليه وان شهر الجنون على
غيره سلاحا فقتله المشهور عليه عدا يجب الدية في ماله ومثله الصبي والدة
الصبي وقالت في لاشان في الكل لانه دفع الشئ ولو ضربت
فانصرف وكف عنه عدا وجه لا يزد ضرره ثانيا فقتله الاخر المشهور
عليه او غيره كذا عذر ابن الكمال ببقاء الكافي والكفاية قتل القاتل لانه
بالانصراف عادت عصيته **قلت** فخر راته مادام شاهر السيف له ضربة
والا لا يفي حفظ ومن دخل عليه غيره ليلا فافترج السرقة من بيته
فاقتله صاحب البيت فقتله فلا شئ عليه لقوله عليه الصلوة والسلام
قاتل ووز مالك وكذا لو قتل قبل الاخذ اذا اخذ ماله ولم يتمكن من
دفعه الا بالقتل صدر شرعه وفي الصغير فقتله ان عشرة او اكثر قتلوا

وان اقل قاتله ولا يقتله واصل يقتله قوله انه كابره ان بيته
نعم والا فان المقتول معوقا بارتقة والشرا لم يقتضى استحسانا
والدية في ماله لو رثته المقتول بزازية هذا اذا لم يعلم انه لو صرح
عليه طرح ماله وان علم ذلك فقتله مع ذلك وجب عليه الفضايل فقتله
بغير حق كما مضى منه او اقل القاص فانه يجب القود لقتله
على دفعه بالاسفانة بالمسلمين والقاضي مباح الدم التي اهل
الحرم لم يقتل فيه خلافا لثلاث فني ولم يخرج عنه للمقتل لكن يمنع
عنه الطعام والشراب حتى يضطر فيخرج من الحرم مجتهدا يقتل خارج
واذا فيما دون النفس فيقتضى منه في الحرم اجماعا ولو اثنان
القتل في الحرم قتل فيه اجماعا سراجيه ولو قتل في البيت لا يقتل
فيه ذكره المصنف في الحج ولو قال اقتلني فقتله بسيف فلا قصاص و
تجب الدية في ماله في الصحيح لان الاباحة لا تجرى في النفس وسقط
القود لشبهة الاذن وكذا لو قال اخي وابني او ابنة فقتله الدية
استحسانا كما في البرازية عن الكفاية وفي صغير عن الواقعات
لو ائنه صغيرا يقتضى وفي الخي نية بعكس دمي بقاء او بقاء
فقتله يقتضى وفي اقل على الدية لانه وفي اقطع يده
يده يقتضى وفي شئ ابني فقتله لاشئ عليه فان مات فعليه الدية
وقيل لا يجب الدية ايضه وحجة ركن الاسلام كما في العمادية و
استظهره الرطسوس لكن رده ابن وهبان كما لو قال اقل عيني
او اقطع يده ففعل فلا ضمان عليه اجماعا كقوله اقطع يدي او
رجلي وان سري لنف ومات لان الاطراف كمالا موال فيجوز الامر
ولو قال اقطع عينا ان تقطيني هذا الثوب او هذه الدراهم ففعل
يجب ارش اليه لا القود وبطل الصلح بزازية **قوله** بيته القصاص
لغير القاتل لا يجوز لانه لا يجزى فيه التمايك عفو الورع عن القاتل
افضل من الصلح والصلح افضل من القصاص وكذا عفو الجرح
نوبة القاتل لا تجزى حتى يلم نفسه لا قود ووبانه الامام
شرحا استيفاء القصاص كما في ود عند الاصوليين وخرق

الفقهاء اشياء و قد اوتوا عدة الحدود و تدرا بالشبهات القصص
 كالحود والاف في سبوح يجوز القضا بغيره في القصص دون الحد القصص
 يورث والحد لا يورث عفو القصص لا الحد التقادم لا يمنع الشراة بالنقل
 بخلاف الحد سوى حد القذف و ثبت بالشارحة افرس و كتابته بخلاف
 الحد يجوز الشفاعة في القصص لا الى السابعة لابق في القصص من
 الدعوى بخلاف الحد سوى حد القذف في انتهى وفي القنية نظهر في باب دار
 رجل ففقا الرجل عينه لا يضمن ان لم يمكن تخينه من غير فقيهها وان امكنه
 ضمن وقال الشافعي لا يضمن فيها ولو ادخل رأسه فزاد كجرح ففقا
 لا يضمن اجاعا اما الخلاف فمن نظره من خارجا والله تعالى اعلم
 القود فيما دون النفس وهو في كل ما يمكن فيه رعاية حفظ المائنة من
 فنيقا و قال طالع اليه عدا من المفضل ملوا القطع من نصف سدا و
 ساق او من قصبة انف لم يقد لا مشاح حفظ المائنة و هي الاصل في
 جريان القصص وان كانت يده اكر منها لا تتاح والمنفعة وكذا الحكم في الرجل
 والمارع والافان وكذا اعين ضربت فزال ضو واهي فائمة غير
 منخسفة فيجعل عيا وجه قطع رطب ونفا بل عينة براءة شاة ولو
 خلعت لا قصاص لتقذر المائنة في المجتبى فقا بالمعنى وبسرى القفا في
 ذاهبة اقتضى منه وترك اعمر وعن الثاني لا قود في فقه وعين حولا
 وكذا هو ايضا في كل شجرة بريحي ويحقق فيها المائنة كوضه ولا قود في
 عظم الا السمع وان نفا ونا طولا او كبرا لما مر ففقه ان خلعت
 و قيل تبرؤ الا الهم موضع اصل السن ويسقط ما سواه لتقذر المائنة
 اذ ربما تلف لانه وبه اخذ صاحب الكفا في قال المص وفي المجتبى وبه
 يفقه كما تبرؤ الى ان يثا ويا ما ان كسرت وفي المجتبى ويوجب حولا
 فان لم تثبت بقتض و قيل يوجب الصبي لا البالغ فلو مات في الحول
 براء و قال ابو يوسف فقه حكومة عدل وكذا الخلف اذا
 اجل في تحريكه فلم يسقط فعند ابو يوسف يجب حكومة عدل
 الا لم اى اجر القلاع والطبيب انتهى سخرقة و يؤخذ القنية
 بالقنية والثاب بالثاب ولا يؤخذ الا عا بالاسفل ولا الا

بالا على فجبتي والحاصل انه لا يؤخذ عضو الا بمثلته ولا قود عند
 في طرفي رجل وامرأة وطرف في حر وعبد وحل في عبيد مع تقذر
 المائنة بدليل اختلاف بينهما و قيمته والاطراف كمال موال **قلت**
 هذا هو المشهور لكن في الواقات لو قطعت المرأة يد رجل كان
 له القود لان المتأقضى يتوفى بالكمال اذا رض صاحب الحق خلافا
 بين حر وعبد ولا بين عبيدين و اقرة القيسان والبرجندى و
 طرف الكافر والمسلم بيان للشافعي في الارش وقال الشافعي
 كل من يقتل به يقطع به ومن لا قلا ولا قى قطع يد من نصف
 البعد كما مر ولا في جارية برية فلولم تبرأ فانه سارية يقتض
 والا ينظر البراءة السرية ابن كمال و لسان و ذكر ولو من
 اصلها به يفقه شرع و هبانه و اقرة المص لانه ينقبض وينبسط
قلت لكن جرم قاض خان يلزم القصص وجعله في المحيط
 قول الامام و زنه قال ابو حنيفة ان قطع الذكر ذكره من اصل او
 من الحشفة اقتض منه اذله حد معلوم و اقرة في الشريعة
 فيلحفظ الا ان يقطع كل الحشفة فيقتض ولو بعضها لا وسج
 ماله قطع بعض اللسان ويجب القصص في الشفة لان
 استقصاء بالقطع لا مكان المائنة والاستقصاء لا يقتض
 فجبتي وجوهه وفي لسان افرس وجبتي لا يتكلم حكومة عدل وان
 كان القاطع اسن او ناقص الاصابه او كان رأس الشاة اكبر
 من المشجور خير المجتبى عليه بين القود و اخذ الارش و علم هذا
 في السن وسائر الاطراف التي تقا و اذا كان طرف الضارب
 و القاطع معيبا يتخير المجتبى عليه بين اخذ المعيب والارش كما ملأ
 قال براء بن الدرس هذا هو الشاة يتنفع بها فلم ينتفع به لم يكن
 محلا للقود فله دية كاملة بلا خيار وعليه الفتوى مجتبى و فيه لا
 تفصلع الصبي بالشاء و يسقط القود بموت القاتل لقوات
 المحل و عفو الاولياء و يصلحهم عن مال ولو قليلا ويجب حاله عند
 الاطلاق و يصلح احدهم و عفوهم و لمن بقي من الورثة حصته

الدية في ثلث سنين على القاتل هو الصحيح وقبل على القاتل
ملتقى امر الحاق القاتل وسبه البعد القاتل رجلا بالصلح عن دمه
الذي اشتركا فيه على الف ففعل لما مور الصلح عن دمه
فالف على الحو والسيد الامرين نصفان لانه مقابل بالقود وهو
عليهما سوية فيه كذلك ويقتل جميع افرادان جو 2 كل واحد
جرحا ملكا لان زهوق الروح 2 يتحقق بالثاثة لانه غير يجر
بخلاف الاطراف كما سيجي والا لا كما في تصحيح العلامة فاسم
وفي الجنبين انما يقتلون اذا وجد من كل جو 2 يصلح لزم هو في
الروح 2 فاما اذا كانا نظارة او مغزنج او معينين باسك
واحد فلا قود عليهم والاول ان يعرف الجميع بلام العهد فانه لو قتل
فردا جمع احدهم ابوه او مجنون سقط القود قرستان ويقتل
فردا بيمينه كقتله به للياقين خلا فالثاثة في ان حضروا ليه فان
حضر واحد قتل له وسقطا عندهما حتى البقية ككوت القاتل
حتف انفس لغوات الحن كما مر قطع رجلا ان فاكتر يد رجل او جمل
او قلعا سنة وخوذلك مما دون النفس جوهره بان اخذ
سكينا او امرانا على يده حتى انفصلت فلا قصاص عندهما على
واحد منها او منهم لانعدام المماثلة لان الشرط في الاطراف
المساواة في المنفعة والقيمة بخلاف النفس فان الشرط
فيها المساواة في العيشة فقط ودرر وصنما او صنما او دينها
على عدد هم بالسوية وان انقطع واحد يميني رجلين فلهما
مقطع يمينه ودية يد يمينها ان حضرا معا وان حضرا احدهما وقطع
له فللاخر عليه اي على القاتل نصف الدية كما مر ان الاطراف
ليست كالنفوس ولو قضي بالقصاص يمينها ثم عفى احداهما قبل
استبقاء الدية فللاخر القود وعند محمد له الارش ويقاد عجد
اخر يقتل عدا خلا فالاخر ولو اقر بخطا او بال لم ينفذ او اقر
على مولاه بل يكون في رقبته الى ان يفتق كما نقله المص عن
الجوهرة قال وظاهر كلام الزيلعي بطلان اقراره بالخطا اصلا

يعني

يعني لا في حقه ولا في حق سيده ونحوه في احكام العبيد مع
الاستيلاء معللا بان موجبه الدفع او الفداء انتهى فمما لم
لكن عليه القرستان بانه اقرار بالدية على القاتل انتهى فذهب
او قد اجمع العلماء على العمل بمقتضى قوله عليه الصلوة والسلام
لا تعقل العواقل عبدا ولا عدا ولا صلي ولا اعزاني حتى لو اقر
الحق بالقتل خطأ لم يكن اقراره اقرارا على القاتل الى الا ان يصح
وكذا اقراره القرستان في المعاقل فثبتته رمي رجلا عدا فنفذ
السهم منه الى اخر فاما يقتضى للاول لانه عدا للثاني الدية على
عاقلة لانه خطأ وقعت حية عليه فدفعا عن نفسه فسقطت
على اخر فدفعا عن نفسه فدفعت على ثالث فلتسعة اي الثالث
فهناك فعلى من الدية هكذا سئل ابو حنيفة ر 2 بحفرة جماعة
فقال لا يضمن الاول لان الحية لم تضر الثاني وكذلك لا يضمن
الثاني والثالث لو كثر واواما الاخير فان لعمري مع سقوطها
فورا من غير مهلة فعلى الدافع الدية لو رثه الا انك والامس
تسعة فورا لا يضمن دافعا عليه ايقة فاستطوبوه جميعا وهذه
من مناقبه رضى جهر فيه وجميع الفتاوى قال المص وبهذا التفصيل
اجبت في حادثة الفتوى وهي ان كلبا عقوقا وقع على اخر فالفقه
على الثاني والثاني على الثالث والله اعلم **فروع** التي حية او قويا
في الطريق فلدغت رجلا ضمن الا اذا اكلت ثم لدغته وضع سيفها
في الطريق فعضت به اثان ومات وكسر السيف فدفعت عيارب
السيف وقيمة على القاتل ثور تطوع سيرة للمرعى فنفذ ثور
غيره فمات اذ اشربه عليه ضمن والا لا وقال المذيع لاضمان
لان الاشارة انما يكون في الحياطة لا في الحيوان بما جده واعلم انه
اذا اشترى قاتل العمد مع من لا يجب عليه القود كما جني
شارك الاب في قتل ابنه وكما جني شارك الزوج في قتل
زوجته وله منها ولد وكعامة مع فخطي وعاقل مع مجنون وباله
مع صغير وشريك حية وسبع كما في الخائبة فلا قود على احدهما

اي لا قصاص على واحد منها فيما ذكر دخل رجل بيته فرأى
 رجلا مع امراته او جارية فقتله حل له ذلك ولا قصاص عليه
 ساقط من نسخ المتن ثابت في نسخة الشرح مغزيا لشرح الوهبانية
 وقد حققناه في باب التعزير **شرح** صبي مجروح قال له رجل
 شد فرسي فاراد شدا فرسك فمات فذنبه على عاقلة الامر
 وكذا لو اعطى صبيا عصي او سلاحا او امره بجعل شيء او كسر
 حطب وكخذلك بلا اذن ولله فوات اي صاحب به فقال لا تقع
 فوقع لا يضمن ولو قال وقع فوقع ضمن به يفتي وقيل لا يضمن
 مطلقا ما جبه **قوله** في الفعلين مطلق يد رجل ثم قتله
 اخذ بالامر من اي بالقطع والقتل ولو كانا عديين او كانا خطابين
 او كانا مختلفين اي احدهما عمد والاخر تخطل بينهما براء او لا فيؤخذ
 بالامر من في الكل بل لا تدخل الا في خطابين لم يتجمل بينهما براء فانها
 يتداخلان فتجب فيها دية واحدة وان تخطل براء لم يتداخل كما
 علمت فالما حصل ان القطع اما عمد او خطأ والقتل كذلك صارا ربعة
 ثم اما ان يكون بينهما براء او لا صارا ثمانية وقد علم حكم كل منها لكن
 ضربه مائة سوطا غير من تسعين ولم يبق اثر في اي اثر الجراح
 ومات من عشرة فدية واحدة لانه لما برأ من تسعين
 لم يبق مغيرة الا في حق التعزير وكذا اكل جراحة انما علمت ولم يبق
 لنا اثر عند ابي 2 وعن ابي يوسف في مثله حكومة عدل ومجن محمد
 تجب اجرة الطبيب ومن الادوية درر وصد رشيرة وهداية
 وغريها وتجب حكومة عدل مع دية النفس في مائة سوطا جرحه
 وبقى اثر في الجراح لبقاء الاثر ووجوب الارش باعتبار الاثر
 اهداه وغريها وفي جواهر الفناوي رجل جرح 2 رجلا فخرج الجرح 2
 عن الكسب يجب على الجرح 2 النفقة والمداواة وبتد رجل جاء
 بالقول انتهما قال للفرع والظاهر انه مفرج على قول محمد **قلت** و
 قد منا مغزيا للجنس عن ابي يوسف نحوه وسخفة في الشيا 2
 ومن قطع اي عمدا او خطأ بدليل ما يات به ص 2 في البراءة

كافي

كافي الشربلية لكن في القوسا في عن شرع الطحاوي في ان البراءة
 على العاقلة في الخطأ ومن انزاعا على القاطع في الخطأ فقد اخطأ
 وكذا لو شج او جرح 2 فغفا عن قتله او شج او جرحا فمات
 منه ضمن قاطعه الدية في ماله خلافا لها قلنا انه عفى عن القطع
 وهو غير المقتل ولو عفى عن الجناية او عن القطع وما يحدث
 منه يحفو عن النفس فلا يضمن شيئا 2 فالخطأ يعتبر من
 الثالث ماله فان خرج من الثالث فمات او الا فلي العاقلة ثلثا
 كافي في الشرع الطحاوي فمن ظن انزاعا على القاطع فقد اخطأ وقطعا
 ومفاده ان عفو الصحاح لا يعتبر من الثالث ذكره القوسا في
 والعمد من كله لتعلق من الورثة بالدية لا بالقود لانه ليس
 بمال والشجة مثله اي مثل القطع حكما وخلافا قطعت امرأة يد
 رجل عمدا اي او خطأ بما يات فلو اطلق كما سبق وكما ملحق
 وغيره كان اول فئاته ثلثا المقتول يد على يده ثم مات
 فلو لم يمت من السرية فمهرها الارش ولو عمدا اجابا بجب عند
 ابي 2 مهر مثلها والدية في ماله ان تمت وتقع المفاضة بين المهر
 والدية ان تساويا والا ترااد الفضل وعلى عاقلة ان اخطأت في
 قطع يده ولا يتفاد صان لان الدية على العاقلة في الخطأ بخلاف
 العمد فان الدية عليها والمهر على الزوج فيستفاد صان **قلت** وقال
 صاحب الدرر ينبغي ان تقع المفاضة في الخطأ ايضا لانها عليها دون
 العاقلة على القول المختار في الدية لكنه ليس على اطلاق بل في
 البقي ولعله اصله لمحلة فليحفظ وان نكح مع اليد وما يحدث منها
 او عم الجناية ثم مات منه وجب لها في العمد مثلها ولا شيء عليها لرضاها
 بالسقوط ولو خطأ ورفع عن العاقلة مهر مثلها والباقي وصية لهم
 اي للعاقلة فان خرج من الثالث سقطا والا سقطت ثلث المال
 فقط ولو خرطوت يده فاقترض له فوات المقتول مع الاول قبل الثاني
 قتل الثاني به ليس له وعن ابي يوسف لا قود لانه لا اقدم على القطع
 فقد ابراه عما وراءه وظاهر اشكال ابن الكمال بغيره تقوية قول

الدية

اليوسف قال المصنف لو مات المقتض منه فدية على عاقلة المقتضى
خلافها **قوله** هذا استوفاه بنفسه بلا حكم واما الحاكم
والجاني والخاص والافضل والبراني يتقدم عليهم بشرط السلامة
كما لا جبر المشرك وتامة في الضرر والاصل ان الواجب لا يقبل
بوصف السلامة والمبايعة يتقدم به ومنه ضرب الاب ابنة ماوي
او الوصي ومن الاول ضرب الاب او الوصي او المعلم باذن
الاب نعليها ماتت لاضمان فحضر التاديب مقيده لانه مباح وضرب
المعلم لانه واجب ومحله في الضرب المعنى واما غيره فهو واجب
للضمان في الكل وتامة في الاشياء وان قطع ولا يقتل به
القائل وبعد ذلك عفا عن القتل ضمن القاطع ودية اليد لانه
استوفى غير حقه لكن لا يقتضى للشبهة وقال لا شيء عليه ضمان
الضمان او امانات من ضرب ابية او وصية ماوي اى للتاديب عليها
اى على الاب والوصى لان التاديب يحصل بالزجر والتفريق
وقالا لا يضمن كونهما او امانتهما فدية الضمان اتفاقا
كضرب معلم صبيا او عبدا بغير اذن ابية ومولاه لف ونشر
مرتب فالضمان على المعلم اجماعا وان الضرب باذنها لاضمان على
المعلم اجماعا قبل هذا رجوع من الراجح الى قولها وكذا يضمن
زوجة امرأة ضربها ماوي لان ماويها للولي كذا عزاه المصنف
لشريح الجني للعيني **قوله** وهو في الاشياء وغيره كما قد مرناه
وفي ديات المجنن الزوج والوصى كالأب تفصيلا وخلافه فليعلم
الدية والكفارة وقيل رجع الامام الى قولها وتامة منه **قوله**
ضرب امرأة فافضاه فان كانت متمسكة بولها فدية ثلث الدية
والا فثلث الدية وان اقتضى كبريا لزمنا فافضاه فان مطا وعنه
ولا حرم وان مكرهه فدية الدية الحد والمأثر ان الافضاد لا العرف
حاوي قد سى قطيع الجاني لما من عينه وكانه عينا ذوق فميت فقبل
نصف الدية اشياء وفي التقنية سئل عن جنية سقطت
سقطت فنفق رأسها فقال كثير من الجراحين انه شققم رأسها

وقال

وقال واحد منهم انه لم تشقه اليوم يموت واما اشقه وابهرنا
فشفقه فماتت بعد يوم او يومين هل يضمن قتلا من قبله ثم قال لا
اذا كان الشق باذن وكان الشق معناه او لم يكن فاحش خارج
الرسم قيل له فلو قال انه مات فانه ضامن هل يضمن قال لا انتم
انما لم يعتبر بشرط العمان لما تقرر ان شرطه على الامين باحل على
على ما عليه الفتوى والله تعالى اعلم **باب** المشاهدة
في القتل واعتبار حاله اى حاله القتل القود ينبت للورثة
ابتداء بطريق الخلاف من غير سبق ملك المورث لان شرعية
الموت والتشقي الضمور وودك التاديب والحبس ليس باهل لم
وقوله مقال فقد جعلنا لوليته سلطانا نص فيه وقالا بطريق
الارث كما لو انقلب مالا وثمره الخلاف ما افاده بقوله فلا يصبر
احدهم اى احد الورثة خضما عن البقية في استيفاء النفقة
خلافها والاصل ان كل ما يملكه الورثة بطريق الوراثة فاحدهم
خصم عن الباقيين وقائم مقام الكل في الخصومة وما يملكه الورثة
لا بطريق الوراثة لا يصير احدهم خصما عن الباقيين ثم خرج عليه
بقوله فلو اقام حجة يقتل ابية عدا مع غيبة اخيه ميراث القود
لا يقيد اجماعا حتى يحضر القايب لكنه يجب لانه حارمه فان
كان حضر القايب بعد ثمانية ليقتل القاتل وقال لا بعدد وفي
القتل الخطاء والدين لا يجتاز الى اعاودة البينة بالاجماع كما
فلو برهن القاتل على عفو القايب فالحق حقه لا نفلا به مالا
وسقطت القود وكذا لو قتل عبدا او خطاء والى ان
السيد من احدها غائب فهو على التفصيل السابق ولو اوجد
ولها قود يعقوا جميعها الثالث منها اى اخبرها عفو القاتل
منها عفا بغير علمها وهى رابعة **قوله** الاول ان صدرها اى الخنجر
القائل والآخر الشريك خلاشي انه اى الشريك عفا بغير
ولها ثلث الدية والثاني انه كذا سها فلا شيء للمجنيب ولا خبيها
ثلث الدية والثالث ان صدرها القاتل وحده فكل من

ثلاثا والرابع ان صدقها الاخر ففقط فله ثلثا لان اقراره
ارته بكذا القائل اياه فوجب اثبات الدية ولكنه يهرف ذلك لا
المجربين استخفا وهو الاصح زبلي لانه صار مقرا لها بما اقره
به القائل وان شهد انه ضرب بشي جارح فلم ينزل صاحب فراشه
حتى مات يقتل لان الثابت بالبينه كالشأب معاينة ولا يكتم
الشاهد ان يقول انه مات من جراحته بزازيه وان اختلف
شهادته في الزمان او في المكان او في الله او قال احدهما قتله
بعضا وقال الاخر لم اوربها فاقوله او شهد احدهما على معاينة القتل
والاخر على اقرار القائل به بطلت لانه القتل لا ينكر وكذا يبطل
الشهادة لو كان النصاب في كل واحد منها يتحقق القاض بكذا احد
الفرقتين ولا اولوية ولو كمل احد الفرقتين دون الاخر قبل
الكامل منها لعدم المعارض وان شهدا بقتله وقال احدهما الله
تجب الدية في ماله في ثلاث سنين شبه بئله استحقاقا محلا
على الاول وهو الدية وكانت في ماله لان الاصل في الفعل العمل
وان اقر كل واحد منهما اي من الرجلين انه قتله وقال القائل قتله
بجبهته قتلها عملا باقرارها ولو كان مكان الاقرار واسئلة بجازا
شهادة لغت الشهادتان لان الكذب تفسيق وتفسق الشهادة
يبطل شهادته اما فسق المقر لا يبطل الاقرار ولو قال القائل في
صورة الاقرار السابقة صدقتا ليس ان يقتل واحد منهما
لان تصديقه بانفراد كل بقتله وحده اقرار بان الاخر لم يقتله
بخلاف قوله قتله لانه دعوى القتل بلا تصديق فيقتلهما باقرار
زبلي ولو اقر رجل بان قتله وقامت البينة علم اخر انه قتله و
قال القائل قتله كلاهما كان له للقول قتل المقر دون المتهود عليه
لان فيه كذا بيا لبعض موجب كما مر وقال القائل لا احد المقرين صدقت
انت قتله وحكم كان له قتله كتصادقهما على وجوب القتل عليه
وحده كما لو قال ذلك لاحد المتهود عليه كان له قتله لعدم كذب
شهوده عليه وانما كذب الاخرين وكذا حكم الخطا في كل ما ذكر

ذكره

ذكره الزبلي شهدا على رجل بقتله خطأ وحكم بالدية على القاتلة
فجاء المتهود بقتله جيا ضمن القاتلة الولي لقبض الدية بلائحة
او الشهود ورجعوا اي الشهود عليه على تملكهم المضمون
الذي في يد الولي والشهادة على القتل العهد في هذا الحكم كالمخا فافا
جاء جيا كخيرة الورثة بين تضمين الولي الدية او الشهود الا في الرجوع
فلا رجوع للشهود على القاتل لانهم اوجبوا له القود وهو ليس
بمال وقال لا يرجعون كالمخا ولو شهدا على اقراره اي اقرار القاتل
بالمخا او العهد ثم جاء جيا او شهدا على شهادته خيرها في الخطا وقضى
بالدية على القاتلة ثم جاء جيا يضمنان اذ لم يظهر كذبها في شهادتها
وضمن الولي الدية في الصورتين للقاتلة اذ ظهر انه اخذها منهم بغير
حق والمعتبر حالة الرمي في حق الخيل والتمت لا الحصول ووجب
الدية في حاله وسقط القود للشبهة برودة الرمي اليه قبل الحصول
وقال لا شيء عليه لا تجب دية الرمي اليه باسلامه بالاجماع ويجب
القيمة بقتله بعد الرمي قبل الاصابة ويجب الجزاء على محرم رمي
صيدا فحل فوصل لا على حلال رماه فاحرم فوصل ولا يقين
من رمي مقضيا عليه برجم مرجع شاهده فوصل وحل صيده رماه
مسلم فنجي فوصل لا يحل رماه مجوسي فاسلم فوصل لا عرفت
ان المعتبر حالة الرمي **لقد** اي جان لومات مجنية فعليه نصف الدية
ولو عاش قال دية **فقتل** خان وقطع الخنفة باذن ابيه اي
ان لا يقطع اذنه يجب نصف الدية ويقطع راسه نصف
عشرنا فقتل جنتين فوجر راسه ففيه العدة اي شيء يجب ثلاثة
دية وثلاثة اخماس فقتل دية الانسان **اشباه كتاب**
الديات الدية في الشرع اسم للمال الذي هو بدل النفس
تسمية للمفعول بالمصدر لانه من المنقولات الشرعية و
الارثن اسم للواجب فيها ووج النفس دية شبه العدماية
من الابل ارباعا من بنت مخاض وبنت لبون وحقه الى جذعة
با دخال القاية وهي الدية المقلوبة لا غير والدية في الخطا اخماسا

منها ومن ابن ابي الف وبنات من الذئب او عشرة المراهق
 درهم من الورق وقال الت في اثنا عشر الف وقالا منها
 ومن البقر ما يتا بقره ومن الغنم الف شاة ومن الخيل ما
 حلة كل حلة ثوبان ازار ورداء وهو تحتها ركعتا رتبا اي
 الخفاء وشبه الهد عتق مو من قال بحجر عتق حمام شهر
 ولاد ولا الطفا فيها اذ لم يرد بالنص والمقادير توقيفية و
 صحه اعتاق رضيع احد ابويه مسلم لانه مسلم تبعا لا لجنس
 ودية المرأة على النصف من دية الرجل في دية النفس وما
 دونها روى ذلك عن علي رضي الله عنه موقوفا ومرفوعا والدمي
 والمسا من المسلم في الدية سواء خلاف لما في صحه في
 الجوهرة انه لادية في المسا من واقره الشربلاكية لكن بالسيوة
 جرم في الاختيار و صحه الزيلعي وفي النفس خبر الميعة وهو قوله
 الاية الدية والالف حماره وارنبه وقيل في اربعة حكومة
 علم الصحيح والذكر والمخشف والعقل والشم والذوق والسبع
 والبصر واللسان ان منه النطق افا دان في لسان الاخرس
 حكومة جوهرة وهذا ساقط من شئنا الشر في ثبته او منع اداء
 اكثر الحروف والاقسمت الدية على عدد حروف الهجاء الثانية و
 العشرون او حروف اللسان السبعة عشر تعجلا في اصاب
 الفات يلزمه وتامة في ثمة الوهبانية وغيرها ولحية خلقت فلم
 تنبت ويوجب سنة فان مات فبراه وفي نصفها نصف الدية
 وفيها دونها حكومة عدل كش رب ولحية عبد في الصحيح والاشي
 في لحيته كوسج على ذقنه شعرات معدودة ولو على خده اربعة ولكنه
 غير متصل بحكومة عدل ولو متصلا فكل الدية وشعر الراس كذلك
 اي اذا خلق ولم ينبت كذا روى عن علي وعندها في فيها
 حكومة عدل واعلم انه لا قصاص في الشر مطلقا ولو مات قبل
 تمام السنة ولم ينبت فلا شيء عليه كسعر صدر وساعد وساق
 والعينين والشفتين والماجبين والرجلين والاذنين

والاشنين اي المخصيتين ونحوها المرأة وحليتها والاشنين
 اذا احصا صلها والا فحكومة عدل وكذا اخرجه المرأة من الجنين
 الدية وفي ثدي الرجل حكومة عدل وفي كل واحد من هذه الاشياء
 المزوجة نصف الدية وفي اشفار العين الاربعة جمع شفرة
 بضم الشين وتفتح الجفن او الذهب الدية اذا فلقها ولم
 تنبت وفي احداهما ربعا ولو قطع جفون اشفرا فدية واحدة
 لانها كشي واحد وفي جفن لاشعر عليه حكومة عدل لكن وفي
 كل اصبع من اصابع اليدين والرجلين عشرة وما فيها مفصل
 ففي احدها ثلث دية الاصابع ونصفها اي نصف دية الاصبع لو
 فيها مفصلان كالايام وفي كل سن يفتح من الرجل اذ دية المرأة
 نصف دية الرجل جوهرة خمس من الابل او خمس دية راس
 او خمسانة درهم لقوله بحلية الصلوة والسلام في كل سن خمس
 من الابل يعني نصف عشرة دية لو حرا ونصف عشر قيمته لو
 عبدا فان قلت تزيد في دية الانسان كلها على دية النفس
 بثلاثة اخماس فان نعم ولا بأس فيه لانه ثابت بالنص على خلاف
 القياس كما في الفاية وغيرها وفي الفاية وليس في البدن
 ما يجب بتقويته اكثر من قدر الدية سوى الانسان وقد توجد
 نواجز اربعة فيكون اسنانه سنا وثلثين ذكره الفريسي
 قلت وفي غلله سبع دية وحش دية وكيفية اما دية ونصف
 او وثمانية اخماس او واربعة اخماس وعلمت ان المرأة على
 النصف فتبصر ويجب دية كاملة في كل عضو ذهب نصف
 رجب خارب كبد شلت وعين ذهب خضوب وحملها ففقط
 ما ذكره وكذا الموتى ببول سلس بول او احده او بولها المحدث
 فلا شيء عليه ولو بقي اثر الفرية فحكومة عدل ويجب حكومة
 عدل باطلاق عضو ذهب نصفه ان لم يكن فيه جمال كالمشاة
 او ارشده كالملا ان كان فيه جمال كالاذن الشاخصه هو
 المظهرين وسبع مال الصنف فالتي في او اخر هذا الفصل

فصل في الشجاء وتختص الشجاء بما يكون بالوجه
 و الرأس لفة وما يكون بغيرها بخراجه الى تسمى جراحة وفيها حكومة
 عدل فيجب ومسكن وهي اي الشجاء عشرة الى رصة بمهلا
 وهي التي تخرض الجلد اي تحذسه والدامعة بهلات التي تظهر
 الدم كالدمع ولا شيلة والدامية التي شيلة والباضة التي
 تبضع الجلد اي تقطعه والمتلاحمة التي تآخذ في اللحم والسمحاق التي
 تصل الى السميح اي جلدة رقيقة بين اللحم وعظم الرأس و
 الموضحة التي توضح العظم اي تظهره والاشنة التي ترشم العظم
 اي تكسره والمنقلة التي تنقله بعد الكسر والامة التي تصل الى
 امه الدماغ واما الجلدة التي فيها الدماغ وبعد الدامعة بعين
 بنية وهي التي تحجز الدماغ ولم تذكرنا محمد الموت بعد ما عادة
 فتكون قتلا لا شجاء فعلم بالاستفاد بحسب الآثار اثرها لا
 تزيد على الفشر وحجب في الموضحة نصف عشر الدية اي
 لو عجز اصليح والا فقيرا حكومة لان جلده انقص نية
 من عجزه مائة عن الذخيرة وفي الها شمة عشرة وفي
 المنقلة عشرة ونصف عشر وفي الامة والجايفة ثلثا فان
 نفوت الجايفة فثلثا لانها اذا نفذت صارت جافيتين
 فيجب في كل ثلثا وفي الحارصة والدامعة والدامية و
 اباضة و المتلاحمة والسمحاق حكومة عدل اذ ليس فيها
 ارش مقدر من جهة السبع ولا يمكن اهدارها فوجب فيها
 حكومة عدل وهي اي حكومة العدل ان ينظر كم مقدار هذه
 الشجاء من الموضحة فيجب بقدر ذلك من نصف عشر الدية
 قاله الكرخي وحججه شيخ الاسلام وقيل قايلا الطحاوي يقوم
 الشجون عيدا بلا هذا الاثر ثم معه فقد رالتفاوت بين
 القيمتان في الحر من الدية وفي العبد من القيمة فان نقص
 الحر عشر قيمته اخذ عشر دية وكذا في النصف والثلث
 اي هذا التفاوت وهي اي حكومة العدل به يقف كما في الوكابة

والنفقة

والنفقة عا الملتقى والدرر والحياتة وغيره وجزم به في
 المجمع والمخالصة اما يستقيم قول الكرخي لو الجنابة في وجه
 و رأس فخ يفتي به ولو في غيرهما او تفسر على المفتة يفتي
 بقول الطحاوي مطلقا لانه ايسر انتهى ونحوه في الجوهرة
 بزيادة وتقبل نفسه الحكومة هو ما يحكم في البه من النفقة
 واجرة الطبيب والادوية الى ان يبرأ ولا قصاص في جميع
 الشجاء الا في الموضحة عدا او مالا قد وجد فيه نوى الهدو والخطا
 فيه كمن طهر المذهب وجوب القصاص فيما قبل الموضحة اي في ذكره
 محمد في الاصل وهو الاصح ودرر وجبتي وابن الكمال وعجزا لا مكان
 المسواة بان يسرعورا بمسارنم يتخذ جديدة بقدره
 فيقطع والمستثنى في الشر نباله السميح فلا نقا واجعا
 كما لا قدود فيما بعد ما كالحا شنة والمنقلة بالاجماع وعزاه
 للجوهرة فليحفظ ثم قال في المجتبى ولا قدود في جلد رأس وبدن
 ولحم خذ ويطحن وطره ولا في لطفه ووكرزة وجاة وفي سائر
 جلد الوجه كمال الدية وفي كل الاصابع اليد الواحدة نصف دية
 ولو مع الكف لانه يبع للاصابع ومع نصف ساعد نصف دية
 لا كف وحكومة عدل نصف الدية وكذا الساق وفي قطع كف
 وغيره اصبع او اصبعان عشرة او خمسة كف ونشر مرتب
 ولا شئ في الكف عند اربعة كما لا كان في الكف ثلاث اصابع
 فانه لا شئ في الكف بالاجماع اذ لاكثر حكم وفي جواهر الفناوي
 ضرب يد رجل وبرى الا انه لا تصل يده الا فقا فبقدر النقصان
 يؤخذ من جلد الدية ان نقص الثلث فثلث الدية وهكذا واقره
 المص ولو قطع مفصلا من اصبع فثلث الباقي او قطع الاصابع
 مثل الكف لزم دية المقطوع فقط وسقط القصاص فانهم
 وان خالف الدرر ذكره الشر نباله وسبى متسا وفي الاصبع
 الزائدة وعين الرصبي وذكره ولسانه ان لم تعلم حجة بنظر
 في العيبر وحركة في الذكر وكلام في السان حكومة عدل

الكل حج

فان علمت الصحة فكيف ينفى في خطا او عمد اذا ثبت ببيينة او باقرار
 الجاني وان انكر او قال لا اعرف صحته فحكومة العدل بوجه
 ودخل ارش موضحة اذ ثبت عقله او شعور راسه في الدية لقول
 الجزء في الكل لمن قطع اصبعاً فقتلت اليد وان ذهب سمعه
 او بصره او نطقه لا تدخل لانه كاعضاء مختلفة بخلاف العقل
 لعود نفعه للكل ولا قود ان ذهب عيناه بل الدية فيها خلافا
 لهما ولا يقطع اصبع مثل جاره خلافا لهما ولا اصبع قطع مفصل
 الاعلى قتل ما بقى من الاصابع بل دية المفصل والحكومة فيها بقى
 ولا قود بغير نصف سن اسود او اصفر او احمر باقيا بل كل
 دية السن اذا فات منه فدية المضغ والافلو مما يرى فالدية اربعة
 والا فحكومة عدل زبقي فقول الدرر والا فلا شيء فيه ما فيه ثم
 الاصل ان الجناية متى وقعت على محلين متباينين حقيقة فارش
 احدهما لا يمنع قود الاخر ومتى وقعت على محل واحد فاشيئين
 فارش احدهما يمنع القود ويجب الارش على من اقا دسنة بعد مضي
 حول ثم ثبت بعد ذلك لتباين الخطا في سقوط القود والشيء
 وفي الملتقى ويسان في اقتصاص السن والموضحة حول وكذا الوجه
 سنة فتركت لكن في الحاجة الكبر الذي لا يرجح نيابة لا يوجد بل
 يفني قلت وقد يوفق بما نقله المصنف وعنده عن الزبانية الصحيح باجل
 البايع ليراء الا سنة لان نيابة تادر او قلها فردت اي رداء
 صاحبها الى مكانها ونبت عليها اللجم لعدم عود القود كما كانت
 وفي الزبانية قال شيخ الاسلام ان عادت الى حالها الاولى في المنفعة
 والحال لا شيء عليه كما لو نبت وكذا الاذن اذ الصفة فالتحت يجب
 الارش لانها لا تعود الى ما كانت عليه درر الا ان قلعت السن
 فنبتت اخرى فانه يسقط الارش عنده كسنة الصغير خلافا لهما
 ولو نبتت معوجة فحكومة عدل ولو نبتت الى النصف فعليه نصف
 الارش ولا شيء في طرف نبت كما كان او اليه شجرة او اللجم جرح حال
 ذلك بضرب ولم يبق له اثر فانه لا شيء فيه وقال ابو يوسف عليه

ارش

ارش الالم وهي حكومة عدل وقال محمد قد يعلقها لحقة من النفقة
 له ان يبرأ من اجرة الطبيب وممن دواء وفي نسخة الطي و
 فسر قول ابو يوسف ارش الالم باجرة الطبيب والمداواة فعليه
 لا خلافا بينهما قال المصنف وعنده قلت وقد منا نحوه عن الجنبى و
 فكر هنا عنه روايتين فثبتته ولا يقد جرحه الا بعد سبعة خلاف
 الشافى وعبد الصمى والمجنون والمعنونة خطا بخلاف
 الشكران والمغنى عليه وعلى عاقلة الدية ان يبلغ نصف العشرة
 فاكثر ولم يكن من البع والافى ماله درر ولا كفارة ولا ارش
 ارش خلافا لشافى ولو جرح بعد القتل قتل وقيل لا وتمامه
 فيما علقته على الملتقى جسمى ضرب سن جسمى فانشرعها ينظر بلوغ
 المضروب ان يبلغ ولم يثبت فعلى عاقلة الدية ولو من البع ففى
 مالم درر وسحقه في المفاصل **قوله** حكومة العدل لا يتجمل
 العاقلة مطلقا على الصحيح كما في تنوير البصائر معزى باللائحة خاتمة
قوله في الجنين ضربه بطن امراة حرة حامل حرة
 الامة والبرية وسبى حكمها قلت بل الشرط حرية الجنين
 دون امه كامة علق من سيدة او من المغرور ففدية العرة
 على العاقلة كما في الدرر عن الزبلى فالجرح من المصنف كيف لم يذكره
 ولو كانت المرأة كتابية او مجوسية او زوجة فالقتل جناية متباينة
 وواجب على العاقلة عشرة غرة الشراء اول هذه اول
 مقادير الديات نصف عشر الدية اي دية الرجل لو الجنين ذكر
 وعشرة دية المرأة لو انثى وكل منهما خمسة مائة درهم فاسنة
 وقال الشافى في ثلاث سنين كالدية وقال مالك في ماله ولنا
 فعليه الصلوة والسلام فان القتل جناية فدية كاملة
 وان القتل ميتا فانت الالم فدية في الالم وعشرة في الجنين لما
 تقرر ان الفعل يتعد بتعد دائره وحرر في الذخيرة بتعد
 الفرة لو ميتين فاكثر انتهى **قوله** وظاهر تعدد الدية ولم ار
 عليه ارجح وان ماتت فالقتل ميتا فدية فقط وقال الشافى

عزة ودية وان الفقه حيا بعد ما مات رجب عليه وبيان كما
 اذا الفقه حيا وما مات وما رجب فيه من عزة ودية يورث عنه
 وترث منه ولا يرث من ربه منها فلو ضرب بطن امراته فاقطعت
 ابنته ميتة فعلى عاقلة الاب عزة ولا يرث منها لانه قاتل وحي
 جنيين الامة الرقيق الذكر نصف عشر قيمته لو حيا وعشر قيمته
 لو انثى كما تقر ان دية الرقيق قيمته ولا يلزم زيادة الانثى
 لزيادة قيمة الذكر غالبا وقيمة اشارة الى انه اذا لم يكن الوقوف
 على كونه ذكرا او انثى فلا شيء عليه كما اذا اطلق بلا رأس لانه انما يجب
 القيمة اذا انقضى فيه الروح ولا تنفذ من غير رأس ذخيره في مال
 الضارب حالا ولو الفقه وقد نقصت الولادة فعليه قيمة الجنين
 لانقصانها لو بقيت وماويه والا فعليه اتمام ذلك جنتي وقال
 ابو يوسف فيه نقصانها كالبرية وقال الشافعي فيه عشر قيمته
 الام صدر الشريعة ولا يخفى انها للمولى فان حرره ابي الجنين سبعة
 بعد ضربه ضرب بطن الام فالقته حيا ماتت فيه قيمته حيا
 للمولى لاديه وان مات بعد العتق لان المعبر حالة الضرب وعند
 الثلاثة يجب ية وهو رواية عنه ولا كفارة في الجنين عندنا وجوبا
 بل ندباً زيلعي ان وقع ميتا وان حرره حيا ثم ماتت فقيمة الكفارة
 كذا اصره في الحاوي القديس وهو مفقود من كلامهم لغير كبحه
 بوجوب الدية في خيب الكفارة فيه كما لا يخفى فيلحقها وما
 استبان بعض خلقه كطفر وشوكتام مما ذكر من الاحكام
 وعدة ونفاس كما مر في باب وضع العزة عاقلة امرأة ذرة في
 سنة واحدة وان لم يكن لها عاقلة ففي مالها في سنة ايده صدر
 شريفة ولم تأثم عالم يستبج بعض خلقه ومر في الخطر نظام
 سقطت ميتة بعد ابدواه او فعل كضربها بطنها بلا اذن زوجها
 فان اذن او لم تنفذ لعزة لعدم التقدي ولو امرت امرأة
 ففعلت لا تنفذ المأمورة امام الولد اذا فعلت بنفسها حتى
 اسقطت فلا شيء عليه لاسيما لالدين على مملوكة عالم مستحق

حيا

في يجب للمولى العزة لانه مفقود وفي الواقعات شرب
 دواء لتقطعه عدا فان الفقه حيا مات فعليه الدية و
 الكفارة وان ميتة فالعزة ولا يرث في الخاليع ويجب
 في جنين البهيم ما نقصت الام وان نقصت وان لم تنقص
 الام لا يجب فيه شيء سراجيه **مرج** في البراذية ضرب
 بطن امراته بالسيف فقتل البطن ووقع احد الولدين
 حيا مجروحاً بالسيف والاخر ميتاً وبه جراحة السيف وماتت
 ابنته بنقص لاجل التزوجة لانه عدا وعلى عاقلة دية الولد الحي
 اذا مات ويجب عزة الولد الميت لانه لما ضرب ولم يعلم بالولدين
 في بطنها كان الضرب خطأ **باب** ما يحدث الرجل في
 الطريق وعينه كما ذكر القتل مباشرة شرع فيه تبيين فقال
 اخبرني عن طريق العامة كنيها هو بيت الخلاء او ميزابا او
 روشنا كبريه وجذعه وممر عام وحوض طاقه ومكنه ما عني
 او مكانا جازا احدا ان لم يضرب العامة ولم يمنع منه فان
 ضرم بجل كما يسج وكل من احد من اهل المصومنة ولو في ميتة
 منه ابتداء ومطالبة بنقصه ورفع بعدة الى بعد
 البناء سواء كان فيه ضررا ولا وقبل انما ينقص بخصوصه
 او لم يكن له مثل ذلك والا كان يقتل زيلعي هذا كله اذا
 بني لنفسه بغير اذن النعم الامام زاد الصفار ولم يكن
 للمطالب مثله وان بنى للمسلمين كمنى ومكنه او بني ياذن
 الامام ما ينقص وان كان يضرب العامة لا يجوز احدا
 لقوله عليه الصلاة والسلام لا ضرر ولا اضرار في الاسلام
 والعقود في الطريق ليسع وشراء يجوز ان لم يضرب احد والا
 لا على هذا التفصيل السابق وهذا في النافذ وفي غير النافذ
 لا يجوز ان يضرب باحداث مطلقا اضر بهم او لا الا في ذنهم
 لانه كما ملك الخاضعين لهم ثم الاصل فيما جامل حاله ان يجعل حدا
 لو في طريق العامة وقد يكون في طريق الخاصة به جندى فان مات

او جرح

احد من الناس بسقوطها عليه فذنبه على عاقلة اي عاقلة
 الخرج لتسببه كما ترى العاقلة بسقوطها عليه لو حفر بئر في
 طريق او وضع حجرا او ترابا او طينا ملتقى فلف به ان
 لانه سبب فان تلف به اي بواحد من المذكورات برهنة ضمن في مال
 ان لم ياذن به الامام فان اذن الامام في ذلك او مات واقف في
 بئر طريق جوعا او عطشا او غما لاضان به بغيره خلافا لمحمد
 ولو سقط الميزاب فاصاب ما كان في الداخل رجلا فقتله فلا ضمان
 اصلا لكونه في ملكه فلم يكن تعديا وان اصابه الخارج او وسطر
 بئر اذ به فالضمان على واضعه لتعدي به ولو مستاجرا او غاصبا ولا
 يتحمل الضمان بالبيع ليقا، فعلة وهو الموجب للضمان بخلاف
 الحائض المابل كما بسطه الزيلعي ولو اصابه الطرفان من الميزاب
 وعلم ذلك وجب على واضعه النصف والربع والنصف ولو لم يعلم
 اي طرف منها اصابه ضمن النصف استحياءا منه يلحق ومن كفى
 حجرا وضعه او قطع طب به رجل ضمن لان فعل الاول انتح
 بفعل الثاني كمن حمل على راسه او على ظهره شيئا في الطريق
 فسقط منه على اخيه او دخل بحصير او قنديل او عصاة في مسجد
 غيره اى جعل فيه حصي او يوارى ابن كمال او جلس فيه لالاصولة
 ولو لغوا او تعليم فغضب به احد كما علم ضمن خلافا لما لا
 يضمن من سقط منه روائه ليه عليه او ادخل هذه الاشياء
 في مسجد حبه اى شئ لان تدبير المسجد لله وكون غيره ففعل
 الغير مباه فيسقط بالسلامة او جلس فيه للصلاة الحاصل
 ان الجالس للصلاة في مسجد حبه او غيره لا يضمن ولا يضمن للصلاة
 يضمن مطلقا خلافا لما واستظهر في الشرع لانه مغربا للربيع
 وغيره فلو لم يقدح في شئ وفيه لو استاجر لبيبي
 او يحفره في فناء وحانوته او داره فلف به شئ ان قبل تراخه
 ففعل الاجير وان يعده فعلى الامر كما لو كان في غير فناء ولم
 يعلم به الاجير فان علمه فعليه كما لو امره بالبناء في وسطا

الطريق لف والامر وكو قال الامر هو فناء وليس
 حق الحق فعلى الاجير قياسا اي لعلمه بفناء الامر فناء اعز
 وعلى المستاجر استحياءا انتهى قلت وقد قدم هو وغيره
 القياس هنا وظاهره ترجيح سيما على واجب صاحب الملتقى
 من تقديمه الاقوى فتامل ومن حفر بالوعة في طريق بامر
 السلطان او ملكه او وضع خشبة في اي الطريق او
 منطرة بلا اذن الامام وكذا اكل ما فعل في طريق العامة
 فتعد رجل المرو عليها لم يضمن لان الاضافة للباشرا من
 المتسبب وبهذا يتبين ان المتسبب انما يضمن في حفر البئر
 وضع الحجر اذ لم يتعد الواقع المرو كذا في المجتبى وفيه حفر في
 طريق ملكه او غيره من القيا في لم يضمن بخلاف الامصار قلت
 وبهذا عرفت ان المراد بالطريق في الكتب الطرق في الامصار
 دون القيا في الصحاري لانه لا يمكن العدول عنه في الامصار
 غالبا ودون الصحاري ولو استاجر رجل اربعة لحفر بئر فوخت
 البئر عليهم جميعا من حفرهم فمات احدهم فعلى كل من الثلاثة
 الباقية ربع الدية ويسقط ربعا لان البئر وقع بفعلهم
 فمات من جنائنه وجناية اصحابه فيسقط ما قابل فعله
 حائنه وعينه زاد في الجوهر وهذا هو البئر في الطريق فلو
 ملك المستاجر فينبغي ان لا يجب شئ لان الفعل مباه فاما
 يحدث غيره مضمون انتهى قلت ويؤخذ منه جواب حادثة
 هي ان رجلا له كرم وارض تارة تكون مملوكة وعليها الخراج
 كراخ في بيت المال وتارة تكون للوقف وتارة في يده
 مدة طويلة يودى حراجها ويملك الانتفاع بها بغير
 وغيره فيستاجر هذا الرجل جماعة يحفرون له بئر البئر
 فيه اشجار العنب وغيره فحسقط على احداهم هل لو رثته
 مطالبة بدية قال المص والحكم فيها وشبهه عدم وجوب
 شئ على المستاجر وكذا على الاجير كما يفهمه كلام الجوهر

ويحل إطلاق الفقة على ما وقع مقيده الاستحاد الحكم والحق
 والله اعلم **فصل** في الحايطة المابل مال حايطة الطريق
 العامة ضمن ربه اي صاحبه ما تلف به من نفسان او
 حيوان او مال ان طالب ربه حقيقة او حكما كما لو اوقف والقيمة
 ولو حايطة المسجد فتضمن عاقلة الواقف وكما لقبة الوار والراهن
 والمكاتب والعبد التاجر وكذا احد الشركاء ولو الورثة استحقاقا
 نعم في الظاهرية لو مات ربه عن ابن فقط ودين متفرقا حتى
 الاشراء على الابن وان لم يملك الدار بر جندى وغيره ينقصه
 مكلف مسلم او ذمي يعني من اهل الطلب في شرط في الصبي
 العبد اذن وليه ومولاه بالمقصومة في يلقى حرا ومكاتب وان لم
 ولا يصح الطلب قبل الميل لعدم التقدي والمال انه لم ينقصه وهو
 يملك نقصه في مدة يقدر على نقصه فيها لان وقع ضرر العام اوجب
 ثم ما تلف به من النفوس فعلى العاقلة ومن الاموال فعليه
 لان العاقلة لا تفعل الكمال ولا ضار الا بالاشراء على ثلاثة
 اشياء على التقدم اليه وعلى الملاك بالنسوقا عليه وعلى كونه
 الجدار ملكا له اي من وقت الاشراء والوقت السقوط ولذا
 قال ولو تقدم الى من لا يملك نقصه ممن يملكها باجارة او امانة
 او الى الممرتين او المودع لا يعتد به لعدم قدرتهم على التصرف
 وفيه ولو سقطا بعد التقدم ممن ذكره وتلف شيئا فلا ضمان
 اصلا لا على ساكن ولا مالك كما لو حرق الحايطة عن ملكه شيخ
 او غيره كرهية حاوي قدسى وكذا الوجه مطبقا او ارتد ولو حق
 وحكم بالحق ثم عاد او افاقا خائنه بعد الاشراء ولو قبل القبض
 لزوال ولا يتيه بالبيع وكخوه وان عاود ملكه بعده حاوي
 وخائنه بخلاف كخو الجناح لبيها فعلة كما مر وان مال الادار
 ان من مالك او ساكن باجارة او غيرا فلا ضافة لادني
 ملاية قريته فالطلب اليه لان الحق له فيمنع تاجيله وابلوه
 من اي من الجناية وان مال الطريق فاجله القاض او من طلب

ما يشهد به

النقص

النقص لا يبرأ لانه حق العامة وتضر في القاض في حق العامة
 ما قد فيها ينقصهم لا فيما يضرهم وخيره بخلاف تاجيل من
 بالدار ولو مال بقضه للطريقا ويقضه للدار فالحق طلب حتى
 الطلب لانه اذا حرق الاشراء في البعض حتى في الكل بر جندى فان
 بني ما يلا ابتداء ضمن بلا طلب كما في اشراء الجناح وكخوه كبر
 لتقدمه به حايطة بين حنة اشراء على احدهم فسدقها على رجل
 ضمن عاقلة خمس الدية اي خمس ما تلف به من نفس
 او مال لتكنه من اصلاحه بمرا فقهه للجناح دار بين ثلاثة
 حضرا احدهم خيرا بيرا او بنه حايطة فعطبه به رجل ضمن ثلثي
 الدية لتقدمه في الثلثين وقد حصل التلف بعد واحدة فيعتبر
 بالخصه وقال ايضا فانه التلف ضمان معتبر وهدر الاشراء
 على الحايطة اشراء على النقص بالكر ما ينقص من الجدار وفي
 فلو وقع الحايطة على الطريق بعد الاشراء فغشرا ان ينقصه
 مات ضمن لانه النقص ملكه فتقر بغيره عليه وان عثر رجل يقتيل
 مات بسقوطه اي الحايطة لا يضمنه لان تفرقه لا اوليا ولا اليه
 بخلاف الجناح حيث يضمن ربه القاتل الثاني ايته لبيها جناية
 فيلزم تفرقه الطريق عن القاتل ايته يؤيده انه لو باع الحايطة
 او النقص بربى ولو باع الجناح لا يلقى ولا يصح الاشراء وقبل ان
 يراه الحايطة لا تقدم التقدي ابتداء او انتراء وتقبل فيه شراوة
 رجل وامرا تبيع لانه شراوة على التقدم لا على القاتل **فصل** حايطة
 بقضه صحيحه وبقضه وآه فاشهد عليه منسقا كحد ومقتل انما
 ضمنه الا ان يكون الحايطة حلو بلا قبض ما اصاب الواهي فقط لانه
 كما يطين فالاشراء يبيح في الواهي لا في الصحيح حايطة احد
 مابل والاخر صحيح فاشهد على المابل فسدق الضمان فانقصا
 كان هدر خائنه مبيح مال حايطة فالاشراء على من بناء والدية على
 عاقلة من بناء وحايطة الوقف على الكبر على عاقلة ١١
 الواقف وحايطة العبد التاجر على عاقلة مولاه ولو مستقرا

وربما

استحسانا قال ولا القليل اذا اجتمع غدا عفوت عن القصاص
لا يتغير لانه تملك ولا عليه مسئلة الاصل جارية تحت رجلان عدا
فترابها ولا القليل قبل ان يقتض لا يجدر لانه صارت مملوكة ولو لم يكن
باب جناية البهيم الجناية عليه الاصل ان المرور في طريق
المسلمين مباح بشرط السلامة فيما يمكن الاحتراز عنه ضمن
الراكب في طريق العامة ما وطئت دابته وما اصابته بيده او
رجلا او راسا او كدمت بهما او خبطت بيده او صدمت فلو حدثت
المذكورات في البرق ملكه لم يضمن ربه الا في الوطني وهو راكب لانه
بها شرة لقله ينقله فيوم الميراث ولو حدثت في ملك غيره باذنه فلو
ملكه فلا يضمن كما اذا لم يكن صاحبها معا فترابها والا يكون باذنه
ضمن ما تلفه مطلقا لتعدية لا يضمن الراكب ما تلفت برجله او ذنبه
سائرة خلافا للثاني في او علب انسانا بماراته او بالث في
الطريق سائرة او واقفة لاجل ذلك لان بعض الدواب لا يفعل
الا واقفا فلو وقعها لغيره جباله ضمن لتعدية بايقا فله الا في موضع
اذن الا ما بايقا فلا يضمن ومنه سوق الدواب واما باب
المسيح فلما طريق الا اذا اعد الا لمام لما موضع فان اصابته بيده او
رجلا حصاة او نواة او انارت عجارا او حرا صغيرا ففقا عينا
او اخسده ثوبا لم يضمن لعدم امكان الاحتراز عنه ولو اضر كبرا
ضمن لا مكانه وضمن السابق واللاحق ما ضمنه الراكب وحق في
الذرر انه مطرد ومنه في الراكب عليه الكفارة في الوطني و
كما مر لا عليها اي لا على سابق وقايد ولو كان سابقا وراكب
لم يضمن السابق على الصحيح خلافا لما جزم به القرائن ويجزئه
لان الاضافة الى المباشرة او الى من التسبب كما مر اي اذا
كان سببا لا يعمل بانفراذه اتلاف كما هنا في سبب يغفل
بانفراذه فيشتركان كما بانه في مسئلة نخس الدابة باذن
راكبها فيحفظ وضمن عاقلة كل فارس او راجل دية الا ان
ان اخطأ ما وما منه فوقع على القضا لو كانا حريص

ليسا من البع ولا عامدين ولا وفعلا على وجهها ولو كانا
عبد يرح او وقع على الوجه ابن كمال يهدر دمها في القيد والخطا
شربا ليه وغيره ولو كانا من البع فالبذبة في مالهم كما مرارا
ولو كانا عامدين فكل كل نصف الدية ولو وقع احدهما على وجه
هدر دمه فحفظ ولو احدهما حرا والاخر عبدا ففعل عاقلة حرا
قيمة العبد في الخطا ونصف في القيد كما لو تجاذب رجلان جلا
فانقطع الجبل فسد قطا وما نأ على القضا يهدر دمها لموت
كل بقوة نفس فان وقع على الوجه وجب دية كل واحد
منهما على عاقلة الاخر لموت كل بقوة صاحبه فان نفاك
وقع احدهما على القضا والاخر على الوجه فدية الواقع
على الوجه على عاقلة الاخر لموت بقوة صاحبه وهدر دم من
وقع على القضا لموته بقوة نفس ولو قطع انسان
الجبل بينهما فوقع كل منهما على القضا فانما قد بينهما علم
عاقلة القاطن لتسببه بالقطع وعلى سابق دابة وقع اداتها
اي الكرا كسرة وحصى على رجل فمات وقايد قطار بالكر
فكلمار الابل وطي يغير منه رجلا الدية وان كان معه سابق ضمنا
لاستوايهما في التسبب لكن ضمنا النفس على العاقلة وضمان
المال في ماله هذا هو السابق من جانب من الابل فلو توطئ
واخذ بزمام واحد ضمن ما خلفه وضما ما قدامه وراكب
وسطه يضمنه فقط مالم ياخذ بزمام ما خلفه فان قتل بغير رباط
على قطار سائر بلا علم قايده رجلا مفعول قتل ضمن عاقلة
القائد الدية ورجعوا بها على عاقلة الرباط لانه دية لا خسار
في توتهم صدر الشريعة فلو ربط والقفا واقف ضمنا عاقلة
القائد بلا رجوع لقوده بلا اذن ومن ارسل بهيمة او كلبا ملقيا
وكان خلفه سابقا فاصابت في ثوبا ضمن لانه الخامل لما
وان لم يمس خلفه فادامت في ثوبا بقا حكما وان تراخي
انقطع السوق فامراو بالسوق المثل خلفه والمراد بالدابة

الكلب يلبس وان ارسل طيرا ساقه او لا او دابة او كلبا و
 لم يكن سابقا او انفلت دابة نفسه واصابت مالا او اوصا
 او مبانها را او ليلالا ضاها في الكلب لقوله صلى الله عليه وسلم الجا
 جبار اي المنفلتة يدر كما لو جئت الدابة به اي بالراكب ولو سكران
 ولم يقدر الراكب على رد فاته لا يضمن كما منفلة لانه لا يمس
 يمسرها فلا يضا في سربا اليه حتى لو انفلتت انما قدمه
 يدر عما وبه ومن ضرب دابة على ركب او تحسرا يعود بلا اذ
 الراكب فنفخت او ضربت بيد شخص اخر غير الطاعن او نفرت
 فصد منه وقتلته ضمن هو اي الناحس لا الراكب وقال ابو
 يوسف يضمنان نصفين كما لو كان موقفا دابة على الطريق
 لتعدي في الايقاف ايضه وكما لو كان باذنه ووطئت احدا في
 خوراء قدمه عليها ولو نفخت الناحس قدمه يدر ولو انفلت
 الراكب فقتلته فدينه على عاقلة الناحس ثم الناحس ما يضمن
 لو اوطى خور الناحس والافاضا على الراكب لا يقطع اثر
 الناحس در روبرو به وضمن في فسخ عيبر وجاجة او شاة
 وصاب او غيره ما نقصها لانها للحم وفي عيبرها بغير ربا ان شاء
 تركا على الفاق وضمنه قيمتها او امسكا وضمنه النقصان زيلعي
 وفي عيبر بقرة جزار وجوزوره اي ابله فائدة الاضافة
 عدم اعتبار الاعداد لليل في حكم الاله ابن كمال وحار وبقول
 وفرس ربع القيمة لان قيمته اقامة العقل بها انما يكتسب بربع
 اعين وعينا مستغيا فصارت كائنا ذات اعين اربع و
 قال الشافعي كائنا والفرق ما قدمناه لكن يرد عليه انه
 لو فقا عيني حار مثلا انه يضمن نصف قيمته ولو لم يكن
 كما مر فالاولى باروى انه عليه الصدوة والسلام قضى في
 عيبر الدابة بربع القيمة والتقييد بالعين لانه لو قطع اذنه
 او ذنبه يضمن نقصانها وكذا السان الثور والحمار وقيل
 جميع القيمة كما لو قطع احدى قوائمها فانه يضمن قيمتها وعليه

المحبنا

الفتوى

الفتوى اي لو عذر ما كولا وان ما كولا خير كما مر في العيبر
 لكن في العيبر ان امسكه لا يضمنه شيئا عند ابيه و
 عليه الفتوى وعرجها كقطوعا **فروغ** نقل المص عن الدرر
 له كلب ياكل عيب الكروم فاشهره عليه فيه فلم يحفظه حتى اكل
 العيب لم يضمن وانما يضمن بينا اشهره عليه فيما يخاف تلف
 بني آدم كالحايط المابل ونحو الثور وعقر كلب يحقور فنهض
 اذ لم يحفظه انتهى قال المص ويمكن حمل المثل في قول الترمذي
 وان انكف الكلب فعلى صاحبه الضمان ان كان تقدم اليه قبل
 الاطلاق والا فلا كالحايط المابل انتهى على الاووى فيحصل التوفيق
قلت وقد وقع الاستفتاء عن كلب يعضه في بسانه
 فيخذه فياكل عيب الناس وفواكرهم هل يضمن رب النحل ما
 انكف النحل من العيب وكخوه ام لا وهل يؤمر بتجويله عنهم الى
 مكان اخر ام لا وجوابه انه لا يضمن ربه شيئا مطلقا اللهم الا
 عليه ام لا اخذنا من مسئلة الكلب بل اولى وكذا ذكره
 المص في معينه لكن رايت في فتاويه انه افتر بالضمان في مسئلة
 النحل فراجع عند الفتوى واما تجويله من ملكه فلا يؤمر
 بذلك على ما هو ظاهر المذهب واما جواب الشافعي فينبغي
 ان يؤمر بتجويله اذا كان الضرر بينا على ما عليه الفتوى وفي
 الصبر فيه حاريا لكل حظ انساني فلم يمنع حتى اكله الصحيح
 ضمانه او دخل غنما او ثورا او فرسا او حاريا في زرع او كرم
 ان سابقا ضمن ما انكف والا لا وقيل يضمن وتماه في
 البرازية **قلت** جنابة المملوك والجنابة عليه اعلم ان
 جنابات المملوك لا تجب الادفعا واحدا لو محلا والافقية
 واحدة ولو قد القى ثم جنى فكل الاول ثم وثم بخلاف المذبح
 واخيه فانه لا تجب الا فية واحدة وسيتضح جنى عبده خطأ
 والتقييد بالخطأ هنا انما يفيد في النفس لانه بعد يقضى
 واما فيما دونها فلا يفيد لاستواء خطائهما وسنده فيما دونها ثم

انما ثبت الخطأ بالبينه واقرار مولاه وعلم القاضى لا ياتوا
 اصلا يدافع قلت لكن قوله او علم القاضى على غير المفتى به فانه
 لا يعمل بعلم القاضى في زمانا شربنا كيه عن الاشياء وتقدم فتد
 مولاه ان شاء بها فيملكه وليا او ان شاء فداء بارشها
 حالا لكن الواجب الاصل هو الدفع على الصحيح وهذا يستقط
 الواجب بموته بخلاف موت الحر كما ذكره المصنف وغيره لكن
 في الشربنا كيه عن الشرب والجوهر من البردوى ان
 الصحيح انه الفداء حتى لو اخذاه ولم يقدر عليه اذاه
 منه وجد ولا يبرأ به ملك العبد وغلله الزبدي وغيره بانه
 اختار اصل حقه فبطل حقه في العبد عند اية 2 راجع انتهى
 ومفاده ان الاصل عنده الفداء لا الدفع واد شارج
 الجميع في تعجيل الامام ان الواجب احدهما وانه متى اخذ
 احدهما تعين لكنه قدم ان الدفع هو الاصل وانه ليس
 في نسخ الكتاب دلالة عليه فان فداءه فجنى بعده فهو كالاو
 حكما فان جنى جانيين ودفع بهما الى وليها او فداء بارشها
 فان وصية المولى او باعه او اعتقه او دبره او استولد
 غير عالم بها بالجناية ضمن الاقل من قيمته ومن الارش وانه
 علم بها عزم الارش فقط اجماعا كبيعة عالما بها وكتعليق
 عتقه يقتل زيد او ربه او شج ففعل العبد العبد ذلك لا يبر
 فارق قوله ان مرضت فانت طالق ثلاثا فان قطع عبيد
 عدا ودفع اليه فعتقه فانت من السراية فالعبد صلي بها اي
 بالجناية لان عتقه دليل تصحيح الصلح وان لم يعتقه وقد يرى
 يرد على سيده فيقتل او يعفى لبطلا الصلح فان جنى
 ما دون مديون خطأ فاعتقه سيده على بلا علم بها عزم
 لرب الدين الاقل من قيمته ومن دية وعزم لو كان الاقل
 منها اي القيمة ومن الارش ولو ائذنه اي العبد الجاني
 اجنبى فقيمة واحدة لمولاه لا عتد فانه ولد ما دونه

مديونة بيعت مع ولد في الدين ان كانت الولادة بعد
 لحق الدين فلو ولدت ثم لحق الدين لم ينقل حق الفداء
 بالولد بخلاف الكسبا فان جنت فولدت لم يدفع الولد له
 اي لولي الجناية لتعلقا بدينه المولى لا فتمت بخلاف الدين
 عبد لرجل زعم رجل ان سيده حرره فقتل العبد المعتق
 وليه اي ولي الزاعم عتقه خطأ فلا شيء له عليه لانه برز عتقه
 اقراره لا يستحق العبد بل الدية لكنه لا يصدق على العاقلة الا
 بجهة فان قال معتق رقه معروف لرجل قتلت اخاك بجنح طيب
 به مولاه الذي اعتقه خطأ قبل عتقى فقال الا 2 الذي هو المولى
 لابل بعده صدق الاول لانه شكر للضمان وان قال له لم تقطعت
 يدك وانت امنى وقالت هي لابل فعلته بعد العتق فالقول
 لها لانه اقر بسبب الضمان ثم ادعى ما يبريه فلا يكون القول له
 وكذا القول لها في كل ما اخذه المولى منها من المال كما ذكره الشيخان
 الا لجامع والفلة فالقول له لاستناده الى له معهوده منافية
 للضمان عتد نجور او جنى امر صبي امر صبي يقتل رجل فقتل فدينه
 على عاقلة القاتل لان عهد الصبي خطأ ورجعوا على العبد بعد عتقه
 وقيل لا لا على العهد الامر اريد بقصور اهلية وان كان مامور
 العبد عتدا مثله وقع ودفع السيد القاتل او فداءه في الخطأ ولا
 رجوع له على الامر في المال ويرجع بعد العتق بالاقول من الفداء
 وقيمة العبد لانه مختار في دفع الزيادة لا مضطر وكذا الحكم في
 العبد ان كان العبد القاتل صغيرا لان عتده خطأ فان كبيرا
 اقتصر منه عتد حقه بغيره فاعتقه مولاه ثم وقع فبرأ انما
 او اكثر فملك فلا شيء عليه لان جناية العبد لا تجب عليه
 شيئا ويجب على المولى قيمة واحدة ولو العاقبة القاتل يلقى
 فان قتل عتد ارجلين حرره لكل منهما وليا فغنى احد
 وليه كل منهما دفع السيد نصفه الى الحرين الذين لم يعفوا
 او فداءه بدية كاملة لانه بذلك العفو سقطت القود وانقلب

ما لا وهور وليتا و قد سقط دية نصيب العا في برح و بقي دية
 نصيب التاكين او يدفع نصفه لهما فان قتل العبد احدهما
 عدا والاخر خطا و عفى احد ولي العبد فدية لو لم يكن الخطي و
 بنصفه لاحد ولي العبد الذي لم يعف او دفع اليها و قسم الثلث
 عدا لا عنده و ارباعا منازعة عندهما فان قتل عبدهما قريبهما و
 عفى احداهما يطل كل واحد و قال لا يدفع الذي عفا نصف نصيب الاخر او
 يفديه بربع الدية و قيل فجمع الامام و وجهه انه انقلب بالفقو
 مالا و المولى لا يستوجب عليه عبده دينا فلا تخلف الورثة فيه **فصل**
 في الجناية على العبد و دية العبد قيمته فان بلغت امة و دية الحر و بلغت قيمة
 الامم و دية الحره نقص من كل من دية عبده و امة عشرة دراهم ظاهرا
 لا نخطا طرية الرقيق عن الحر و تغيير العشرة باثر ابن مسعود
 رضي الله عنه و عنه من الامم خمسة و يكون في عا الفاقلة في ثلاث
 سنين خلافا لابي يوسف و في الغصب تجب القيمة بالغة ما بلغت
 بالاجماع و ما قدر من دية الحر قدر من قيمته و في فدية نصف
 قيمته بالغة ما بلغت في التصحيح و زر و قيل لا يزاد على خمسة آلاف
 الا خمسة و يوم به في الملتقى و تجب حكومة عدل في الجنية في القبح
 و قيل كل قيمة قطع به عبده غيره سيدة خسرى فمات منه
 وله للعبد ورثة غيره غير المولى لا يقبض لاشتباه من له الحق
 و الا يكن له غيره المولى اقتض منه خلافا لغيره قال لعبد به احد كما هو
 فتجبا جباين المولى العتق في احدهما بعد الشئ فاشترها للسيد لانه
 البيان كالانشاء ولو قتل فدية و قيمة عبده لو القاتل واحدا
 معا و قيمتهما سواء و ان قتل كلا واحد معا و على العاقب و لم
 يدرك الاوّل فقيمة العبد من زيلعي فقاء رجل عيني عبده خسر مولا
 ان شاء و دفع مولا عبده المفقو للفاقي و اخذ منه قيمته كاملة
 او اسكه و لا ياخذ منه النقصان و قال لا اخذ النقصان
 و قال التا في ضمنه القيمة و امسك الجنية العيا و لو جنى عبده
 او ام ولد ضمن السيد الاقل من القيمة و من الارش لقيام

الجناية

قيمة

قيمة مقامها فان دفع القيمة بفضاء فجنى المديبر او ام الولد
 جناية اخرى برك الثاني الاول ان لا يضمن جناية عليه كلها الا
 قيمة واحدة و لا شيء على المولى لانه مجبور على الدفع و لو دفع القيمة
 لو المولى بغير قضاء استبع السيد بخصم من القيمة و رجع
 بها على الاول او استبع و لم يجز الجناية الاولى و قال لا شيء على
 المولى و ان اعتق المولى المديبر و قد جنى جبايات لم تكن مدي
 للمولى الا قيمة واحدة علم بالجناية قبل العتق او لا لان حق
 المولى لم يتقلل بالعبد فلم يكن مفوتاً بالاعتاق و ام الولد كالمديبر
 فيها مديبر او ام الولد بجناية تجب المال لم يجز اقرار
 لانه اقرار على المولى بخلاف ما اذا اقر بالقتل عدا فانه يصح
 اقراره على نفسه فيقتل به و لو جنى المديبر خطأ فمات لم تسقط
 قيمته عن مولا و لو قتل المديبر مولا و خطا سقى في قيمته و لو
 عدا قتل المولى او استسفاه قيمته ثم قتله و زر **فصل**
 في غصب القن و غيره قطع به عبده ففصبه رجل و سري فمات
 منه ضمن الغاصب قيمته اقطع و ان قطع يده و هو في يد غاصب
 فمات منه سري الغاصب لغير ورثة مثله ففصبه سري و اغصب
 عبده فمات مثله فمات في يده ضمن لان المجبور مواخذ بافعاله
 لا باقواله لانه بعد عتقه مديبر جنى عند غاصبه فمات ثم جنى عند
 سيدة اخرى ضمن السيد قيمته لهما نصفين و رجع المولى
 بنصف قيمته على الغاصب و دفعه اى دفع المولى نصف قيمته
 الى ولي الجناية الاول لان حقه لم يجب الا والمراحم فأي لم يرجع
 المولى به على الغاصب لانه اخذ منه بسبب كان عند الغاصب
 و بعكس بان جنى عند مولا ثم عند غاصبه لا يرجع المولى
 على الغاصب به ثانيا لان الجناية الاولى كانت في يد مالكه والقن
 في الفضل من كالمديبر غير ان المولى يدفع العبد نفسه بها و ثمة
 اى في المديبر القيمة كما مديبر جنى عند غاصبه فمات ثم جنى
 فجنى عنده كان على سيدة قيمته لهما و رجع بقيمة على الغاصب

لكنها عنده وورفع المولى نصفها الى القيمة المأخوذة ثانيا
الاول الجناية الاول ورجع المولى بذلك النصف على القاص
وام المولى في كل ما كسر عصب لاجبها هو الا يقدر عن نفسه
والمراد بفصه الذئاب به بلا اذن ولله فوات هذا الحرف
فجاة او يحكي لم يضمن وان مات بصل عقه او شمس حية فدية
على عاقلة القاص استحقا لاسبب ينقله مكانه الصواعق
او الحيات حتى لو نقله موضع يغلب فيه الحيوان والامراض ضمن فجب
الدية على العاقلة لكونه قتل سببا هداية وغيرها قلت بلى
لو نقل الى الكلب لانه الا ما كن قد بان ان مقتدا ولم يمكن الخنزير
عنه ضمن وان لم ينفذ من حفظا نفه لانه بتقصيره فحكم
صغير ككبير مقتد عنه ولو عصب صبيا فقاب عن يده جس
القاص حتى ينجى به او يعلم موته فانه كما لو خرج امرأة رجل
حتى وقعت الفرقه بينهما فانه يحجب حتى يبردها وموت خلاصه
امر ختان ينجي من صبيا ففعل الختان ذلك ففعل حفته وما
الصبي من ذلك فعلى عاقلة الختان نصف دية وان لم يميت
فعلى عاقلة كل واحد وقد تقدمت في باب ضمان الاجبر وفي معاقبة
الوصيان **نظم** ومن ذاك الذي ان مات بجنه فاستحله اذا ما
مات بالموت بشر كمن حمل صبييا على دابة وقال امسك
لقد سقط الصبي ولم يكن منه شبر فمات كانه على عاقلة من
حمله ودية اي دية الصبي كان الصبي من يركب مثله او لا يركب
وتامه في الخيانة كصبي او دعي عبدا فقتله الى قتل الصبي
العبد المودع ضمن عاقلة الصبي قيمته فانه او دعي طعنا
بلا اذن ولله وليس ذواته في التجارة فاكله لم يضمن لانه
سلط عليه وقال ابو يوسف والشافعي يضمن وكذا لو
او دعي عبدا في رمالا فاستهلكه ضمنه بعد عتقه وعند ابو
يوسف والشافعي في الحال وكذا الخلاف لو اعيده او اقرضا
ولو كان باذنه او ما ذوما ضمن بالاجماع كما لو استهلك الصبي مال

رجل

الفرد

مال الغير بلا ودية ضمنه للحال قلت وهذا كله لو الصبي عاقلا
والا فلا يضمن بالاجماع وتامه ضمنه للحال وهذا كله
لو الصبي عاقلا والا فلا يضمن بالاجماع وتامه في العتية و
الشربلية عن الشاربين مكين على خلاف ما في الملتقى
والهداية والتعليق في حفظ **باب القامة**
اي لغة بمعنى القسم وهو اليمين مطلقا وشرعا اليمين بالله تعالى
بسبب مخصوص وعد مخصوص على شخص مخصوص على وجه مخصوص
يسمي بيانه ميتة ولو ذميا او مجنوننا شربلية به **باب**
او ان ضرب او خنق او فروع دم من اذنه او عينه وجد
في محلة او وجد به او اكثره من اي جانب كان او نصفه مع
راسه والنصف وان ورد في البذل لمن لاكثر حكم الكل حتى لو وجد
اقل من نصفه ولو مع راسه لا يلبس يودي نكرا القامة في
قتيل واحد وهو غير مشروع ولم يعلم قاتله او لو علم كان هو
الحكم وسقطت القامة واذا عني ولله القتل على اهلها
اي المحلة كلهم او ادعي على بعضهم حلف حصة رجلا
منهم بخمارهم المولى بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا با
يحلف كلهم منهم بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا لا يحلف
المولى وقال الشافعي ان كان ثمة لو ثبت استخلف الاولين
حتى يبرح بيضا ان اهل المحلة قتلوه ثم يقضي بالدية على المدعي
عليه وقضيه نالك بالقول لو انه عوى بالعد ثم قضى على اهلها
بالدية لا مطلقا بل ان وقعت الدعوى يقبل عده وان
وقعت الدعوى بخلافه فعلى اي قيد قضى بالدية على عواقلهم
كما في شرح الجمع مغزا للذخيرة والمانية ونقل ابن الكمال
عن المبسوط ان في ظاهرها رواية القامة على اهل المحلة
والدية على عواقلهم اي في ثلاث سنين وكذا اجماع الفقهاء
على اخذ في ثلاث سنين شربلية وان لم يتم العدة
كرر الحلف عليهم لثمة حين يمينا وان تم العدة واراو

اي عبدا

الولي تكراره لا ومن نكل منهم جسرته يخلف علم الوجه
 المذكور هنا هذا في دعوى القتل العمداني الخطي فيقتضيه بالدية
 عما قتلهم ولا يجزئ ابن كمال معزيا للثانية ولو اقر على نفسه
 او غيره قبل اقراره ولو على غيره فصدقه الولي بصدقه الخ
 التحليف عن اهل المحلة ولا في امة على جني وجنود وامارة
 وعبد ولا في امة ولا دية في ميت لا اثر به لانه ليس بمقتل
 لان القتل عرفا هو قات الحياة بسبب مباشرة الخيوانة
 مات حثف انفه والفرامة يتبع قتل العمد او يسيل دم من
 ثمة وانفه او دبره او ذكره لانه الدم يخرج من عاده بلكا فعل
 احد بخلاف الاذن والقبض او نصف منه اي ولا في امة
 في نصف ميت شق طولا او اقل منه اي من نصفه ولو وقع الراس
 لما مر او على رجة اي الميت حية مكتوبة لان الظاهر انه مات بها
 بزازيه وما لم يخلقه ككبير اي وجد سقط تام الخلق به اثر القرب
 وجبت الف امة خالدية وفي الظاهرية ما يجزئ لانه فان ادعى
 الولي علم واحد من غيرهم كان امرا منه لاهل المحلة وسقطت
 الف امة عنهم وان ادعى الولي علم معين منهم لانت فقط
 قيل سقط قاتل على دابة معها سابق او قاتل او راكب قد رتب
 على عاقلة دوح اهل المحلة لانه في يده فصار مكانه في داره
 ولو اجتمع فيها سابق وقاتل او راكب خالدية عليهم جميعا وان لم
 يكن ملكا لهم عملا بيدهم وقيل الف امة والدية على مالك الدابة
 كالدابة وقيل لا يجب على السابق الا اذا كان يسوقا
 فختفيا وبه جزم في الجوهرة وان لم يكن معها احد فالدية و
 الف امة على اهل المحلة التي فيها القاتل على الدابة وان مرت
 دابة عليه فقتل بين قريتين او قبيلتين فعلى اقربهما لما
 روي انه عليه السلام امر في قاتل وجديتين قريتين بان يزرع
 فوجد الى احداهما اقرب بشر ففرض عليهم بالف امة ولو
 استويا فعليهما وقيل الدابة انفا في قرستان بشرط سماع

الصوت منهم هكذا عبارة الزيلعي وعبارة الدرر وغيره
 منه وعبارة البرجندي نقلا عن الكافي لا يسمعون صوت
 لانه في يلحقه الفوت فينبون الى التفسير في النمرة
 والآية كانه في موضع لا يسمع منه الصوت لانه منهم
 نمرة فلا ينبون الى التفسير فلا يجعلونه قاتلين تقدير
 وبراغي حال المكان الذي وجد فيه القاتل فان ملوكا يجب
 الف امة على الملوك والدية على عاقلةهم وكذا لو موقوف
 على ارباب معلومين لانه العبرة للملك والولاية كما ان
 المصنف استدل بالولوية والبرازية **قلت** وسبب التفسير
 به في المتن تبعا للدرر وغيره في فلاة العدة للقرب الا اذا
 وجد في مكان مباح لا ملك لاحد ولا يد والما فعل في الملك
 واليد والمراد بالولاية واليد المخصوص ولو لجماعة كحصون
 فلو لعامة المسلمين خلافة امة ولا دية على احد بدليل
 لكن سيجي وجوبها في بيت المال فتأمل والمراد باليد اي
 اليد المحقة واما الا راخى اليه لما ملك اخذنا وال ظلم فينبغي
 ان يكون القاتل فيما يهدر الاله لانه ليس على الفاجب دية قرستان
 عن الكرماني في غير رواه مباحا لكنه في ايدي المسلمين يجب
 الدية في بيت المال لما ذكرنا لانه اذا كان بحال يسمع منه
 الصوت يجب عليه الفوت كذا في الولو الجنية وفيما وجد قاتل
 في ارض رجل الى جانب قرية ليس صاحب الارض منها اي من
 اهل القرية فراهي عليه على رب الارض لا على اهلها اي القرية
 لانه العبرة للملك والولاية انتهى **قلت** فهذا صرح
 في ان القرية انما يعتبر اذا وجد في ارض مباحة لا مملوكة
 ولا موقوفة لانه تدبره لاربابه وسبب من خشيته وان وجد
 في دار انما فعليه الف امة ولو عاقلة حضورا دخلوا
 في الف امة اي خذوا لاي يوسف ملحق بالدية على عاقلة
 ان ثبت انزاله بالجنة كما سيجي وكان له عاقلة والا فعليه اي

الى الدية والقامة والدية عليه لانه يترجم حياته ذلك الموضع فيوصف
اول الفسخ ولو بقي منهم واحد دون السكان والمشرين
وقال ابو يوسف كلهم مشتركون فانه باع كلهم ففعل المشرين
بالاجماع وان وجد في دار بين قوم لبعض اكثر من غيره على عدد الدية
الرؤوس كالشفعة وان بيت ولم تقبض حتى وجد فيها قتيل
فعل عاقلة الباليه وفي البيع بخيار على عاقلة ذي اليد خلافا
لها ولا تعقل عاقلة حتى يشهد الشهود وانما اى الدار التى
فيها قتل لذي اليد ولو هو القاتل كما ينبغي ولا يكفي مجرد اليد حتى
لو كان به لم تد عاقلة ولا نفه ودرر مقللا بانه لا يمكن الايجاب
علم الورثة للورثة ليس فيه بحيث لا تفر ان الدية للمقتول حتى
يقضه من ذبونه وان لم يبق للورثة شيء ثم الورثة يحلفونه
فيكون الايجاب على الورثة للميت لا للورثة كذا قيل **قالت** وقد
يقال لما كان هو لنفسه لا يدرى فقهره بالاولى لقوة الشهادة
فتأمل وان وجد في الفلك فاقامة والدية ودرر على من قتل
من الركاب والملاحين اتفاقا لانه في ايديهم كالدية وكذا الجملة
حكمه كفلك وفي مسجد محله وشارعها الخاص باهلها كما افاده ابن
الكمال مستند البراءة وقد حققه من لا يخفى وواقعة المص على
اهلها وسوق مملوك على الملاك وعند ابو يوسف على السكان
ملتقى وفي غيره اى غير المملوك والثاير اعظم هو التافه
والسجين والجامع وكل مكان يكون التصرف فيه لقامة
المسلمين لا لواحد منهم ولا لجامعهم بخصوص لا قامة
لاديه على احد ابن كمال وانما الدية على بيت المال لان الفرم
بالقنم ثم انما تجب الدية فيها ذكر على بيت المال اذا كان تابيا
اى بعيدا عن المحلات والا يكون تابيا بل قريبا منها فعلى اقرب
المحلات اليه الدية والقامة لانه محفوظا بحفظ اهل
المحلة فتكون القامة والدية على اهل المحلة وكذا في السوق
النائية اذا كان من يسكنها في الباليه او كان لاحد فيها دار مملوكة

تكون

تكون القامة والدية عليه لانه يترجم حياته ذلك الموضع فيوصف
بالنقص فيجب عليه موجب النقص كما في العنانية معز بالذابة
قلت وبه اخفى المرحوم ابو الشهور مفتي الروم واعتمد
المص وان خلا عنه المقتول لانه مصرح به في غالب الفتاوى
والشروط فليحفظوا ويهدروا لو وجد في برية او وسطا
القرابة اذا كان يترجم الماء لا محجب كما ينبغي اذ لا بد لاحد
وقيل اذا كان موضع انبعاثه مائة في دار الاسلام يجب
الدية في بيت المال لانه في ايدي المسلمين ابن كمال وفي شهر صغير
هو ما يستحق به الشفعة على اهلها لا خضا صرهم به ولو كانت
البرية مملوكة او وقف لا جد كما مروى سيج او كانت قريبة
من القرية او الاخوية او الفسطاط بحيث يسمع منه الصوت
تجب على الملاك او ذي اليد او على اهل القرية او اقرب
الاخوية زبلي ولو محجب بالفسطاط او بالبرية او مربوطا
او ملحق على الشط فاعلى اقرب المواضع اليه من القرى و
الامصار زادا في الحائنة والاراضى واخره المص اذا كان يصل
صوت اهل الارض والقرى اليه والا لا كما مروى ان التقى قوم
بالسيوف فاجلوا اى تفرقوا عن قتيل فعلى اهل المحلة لانه
حفظها عليهم الا ان يدعى على اهلها او يدعى على
بعض معين منهم فلم يكن على اهل المحلة شيء ولا على اهلها
حتى يبرهن لان مجرد الدعوى لا يثبت الحق ويراد اهل المحلة
لانه قوله حجة عليه ومختلف على صيغة اسم المفعول قال قتله
زيد حلف بالله ما قتله ولا عرفت له ما كما غير زيد ولا يقبل
قوله في حق من يزعم انه قتله ويطلب شراقة بعض اهل
المحلة يقتل غيرهم خلافا لهما او يقتل واحد منهم بعينه
للذمة ومن جرح في حق فقتل منه فبقي ذرايش حتى مات
فالدية والقامة على اهلها ذلك الى خلافا لابي يوسف
فلو معه جرح به رمى فقتل اخر لا اهلها فمكث مدة فمات لم

يضمن الحامل عند ابي يوسف وفي قياس قول ابي حنيفة
 وفي رجلين يلائمان وجد احدهما قتيلا ضمن الآخر لان
 الآخر لان الظاهر ان الابن لا يقتل نفسه وبقي عند
 ابي يوسف خلافا لمحمد وفي قتييل قرية لامرأة كر الخلف عليها
 وندي عاقلها وعند ابي يوسف الفأمة على العاقلة في هذه
 قال المتأخرون والمرأة تدخل في القتل مع العاقلة في هذه
 المسئلة كذا في الملتقى وهو الراجح ذكره الزيلعي وانه وجد قتييل في
 دار نفسه فالدية على قلة ورثة عند ابي حنيفة وعندهما وزفر
 لاشي فيه اي في القتييل المذكور وبه يفتي كذا ذكره منقلا
 بقا لما رجع صدر الشريعة وتبعهما المصنف وخالفهم ابن الكمال فقال
 لهما ان الدار في يده حين وجد الجرح فيجعل كانه قتل نفسه فيكون
 هدرا وله ان الفأمة انما تجب بظهور القتل وحال ظهوره الدار
 لو رثته فدية على عاقلهم لا يقال العاقلة انما يتحمل ما يجب على
 الورثة تخفيفا لهم ولا يمكن الايجاب على الورثة للورثة لان الايجاب
 ليس للورثة بل للمقتول حتى يفي منه ديونته وتنفذ وصاياه
 ثم يخلف الوارث فيه وهو نظير الصبي والمعتوه ان قتل اباه تجب
 الدية على عاقله وتكون ميراثا له فتنبه ولو وجد في ارض موقوفة
 او دار كذلك يعنى موقوفة على ارباب معلومة فالفأمة و
 الدية على اربابها لانه يبره اليهم وان كانت الارض او الدار موقوفة
 على المسجد فهو كما لو وجد فيه اي في المسجد بل هو ورثه سراجة بخيرا
 وقد قد مناه **قلت** والتفصيل يكونه الارباب الموقوف عليهم
 معلومين ليخرج غير المعلومين كما لو كان وقف على الفقراء او
 المساكين فان الظاهر ان الدية تكون في بيت المال لانه يكون
 من جملة ما اعتد لمصلحة المسلمين فاشبه الجميع قال المصنف بخلاف
 لو وجد في معسكر في فلاة غير مملوكة ففي الحينة والفسطاط
 على من سكنها وفي خارجها اي الحينة والفسطاط ان كانوا اي
 سكنوا خارجها فبالب فاعلى جيلة وجد القتييل فيها وكوبين

القبيلتين كان حكمهما بين القريتين و لو نزلوا جملة فحلفان
 فعلى كل العكر ولو كانوا قد قتلوا عدوا ففلا فامة ولا دية
 ملتقى ولو كانت الارض التي نزل فيها العكر مملوكة فعلى المالك
 بالاجماع لانهم سكنوا ولا يزايمون المالك في الفأمة والدية
 وركن في الملتقى خلافا لابي يوسف فتنبه وفيه لو وجد في قرية
 لا يتام لم يكن على الايتام فامة و هي على عاقلهم لانهم ليسوا
 من اهل البيعة ولو كان فيهم مدرك فعليه لانه من اهل البيعة
 ولو ايجبة **فروغ** لو وجد في دار صبي او معتوه فعلى عاقلهم ولو
 في دار ذمي خلف حطب ويد من مالها وتعلقوا فعلى العاقلة
 ولو مر رجل في حلة فاصابه سهم او حجر ولم يدر من اين ومات منه
 فعلى اهل الحلة الفأمة والدية سه اجبة وفي الحائنة وجب له
 او دية مقتولة فلا شيء فيها وانه وجد مكاتب او مدبرا وام ولد
 قتيلا في حلة فالفأمة والدية على عواقلهم في ثلاث سنين
 ولو وجد العبد قتيلا في دار مولاه فهدر الامد يوما فقيمة على
 مولاه لو فاته حاله والامكاتب فقيمة على مولاه موجه ولو
 وجد المولى قتيلا في دار ما ذونه مد يوما او لا فعلى عاقله المولى
 ولو وجد الحر قتيلا في دار ابيه او امه او المرأة في دار زوجها
 فالفأمة والدية على العاقلة ولا يحرم من الميراث **كتاب**
 المعاقلة اي جمع معقولة بفتح فكون فخم وهي الدية وتسمى
 عاقلا لانها تعقل الدماء من ان تستفك اي تنكح
 ومنه العقل لانه يمنع القصاص والعاقلة اهل الديوان
 وهم العكر وعند الشافعي اهل العشيرة وهم العقباء
 لمن هو منهم فيجب عليهم كل دية وجبت بنفس القتل حرة
 ما انقلب ما لا يصح او بشبهة كقتل الاب ابنه عدا فدية في
 ماله كما مر في الجنايات فتؤخذ من عظمهم او من ارزاقهم و
 الفرق بين العطيية والرزق ان الرزق ما يفرق فيجب
 المال بقدر الحاجة والكفاية مشاهرة او مياومة والعطا

ما يفرض كل سنة لا يقدر الحجة بل لصبره ومنايه في امر
 الدين في ثلاث سنين من وقت القضاء وكذا ما يجب
 في حال القاتل عدايا في قتل الابن يؤخذ في ثلاث سنين
 عندنا وعند الشافعي يجب حالا فان خرجت العطايا في اكثر
 من ثلاث او اقل تؤخذ منه لحصول المقصود وان لم يكن القاتل
 من اهل الديار فعاقلته فيسبلة واقارب وكل من يتناحر به تقوم
 الديار في ثلاث سنين على اربعة على الاصح ثم التناحر بمعنى
 العطايا في ثلث سنين فليؤخذ في ثلث سنين القبيلة لذلك ضم اليها
 اقرب العبايل سباعا ثم تب العصابات والقاتل عندنا كما حدتهم ولو
 القاتل امرأة او صبي او مجنون فثلاث ركنهم على الصحيح زيلعي
 عاقلته المعتق قبيلة سبده ويقفل عن مولى المولات مولاه و
 قبيلة مولاه واعلم انه لا تقفل عاقله جنة بة عبده ولا عداوان
 سقطت موده بشبهة او قتلته ابنه عدا كما مر ولا ما زعمه صلى او
 اعتراف ولا ما دونه نصف عشر الدية لقوله صلى الله عليه وسلم
 لا تقفل العواقل عدا ولا عبدا ولا صليا ولا اعترافا ولا مادونا
 ارش الموضح بل الجاني الا ان يصد قوه في اقرا او تقوم حجة و
 انما قبلت البينة هنا مع الاقرار مع ان لا تقبل معه لاننا ثبت
 ما ليس بشئ باقرار المدعى عليه وهو الوجوب على العاقله ولو تصاق
 القاتل واولياء المقتول على ان قاض بلكه اوقفه بالدية على عاقلته
 بالبينه وكذا بهما العاقله فلا شيء عليها اي على العاقله لان تصادفها
 ليس كحجة عليهم ولا عليه في ماله الا حصته لان تصادفها حجة في
 حقها زيلعي واعلم ان الخصم في ذلك هو الجاني لان الحق عليه ولو كان
 صبي فالحكم ابوه خاينه **قلت** يؤخذ من قوله الخصم هو الجاني
 لا العاقله جواب حادثة الفتوى وهي ان صبي فقا عين
 صبيته فانت فاراد وليها تخليف العاقله على نفق فعل الصبي و

الجواب انه لا تخلف لان ذلك فرع صحة الدعوى وبها خبر متوجه
 على العاقله وبقى هنا وهو ان العاقله لو اقر او ابغى الجاني
 هل يصح اقرارهم بالنسبة اليهم حتى يقضى عليهم بالدية ام لا فان
 قلنا نعم ينبغي ان يجبر الخلف في حقهم لظهور ما بدت قاله المص
 بكذا فيجوز وان جاز في نفسه عبده خطأ فهو على عاقلته
 يعني اذا قتله لان العاقله لا يتحمل احراق العبد وقال الشافعي
 لا يتحمل النفس ايضه ولا يدخل صبي وامرأة ومجنون في العاقله
 اذ لم يتناحروا يعني لو القاتل عبدهم والا فبده خلون على الصحيح
 كما مر ولا يقفل كما فرعن مسلم ولا يعقل لعدم التناحر
 والكاثر يتعاقله فيها بينهم وان اختلف ملهم لانه الكفر
 كلمة واحدة يعني ان تناحروا والا ففى ماله في ثلاث سنين
 كما مسلم كما بسط في المجتبى واذا لم يكن للقاتل عاقله فكلية صا
 وروى اسلم فالدية في بيت المال في طاهر الرواية وعبد الفتوى
 وررويز ازيه وجعل الزيلعي رواية وجوبها في ماله رواية شاذة
قلت وطاهر ماني المجتبى عن خوارزم من ان تناحروهم قد
 انعدم وبسبب المال قد انعدم برنج وجوبها في ماله فتوى في
 كل سنة ثلاثة دنانير او اربعة كما نقله في المجتبى عن القاضي
 قال وهذا حرم لا بد من حفظه واقرة المصنف في حفظه فقد
 وضع في كثير من المواضع انما في ثلاث سنين فاقول وهذا اذا كان
 القاتل مسلما فلو ذمها ففي ماله اجماعا بزازيه ومنع له وارث
 معروف مطلقا ولو بغيره او هو وما برق او كفر لا يعقله بيت
 المال وهو الصحيح كما بسط في الخاينه ولا عاقله للغير وبه جزم
 في الدرر قاله المصنف لعدم تناحرهم وقيل لهم عواقل لانهم
 يتناحرون كمالا كفة والصيا دهم والضرافين والاشجيين
 فاهل محلة القاتل وصنفه عاقلته وكذلك طلبية العلم **قلت**
 وبه اخذ الحلواني وغيره خاينه زاذ في المجتبى والحاصل ان التناحر
 اصل في هذا الباب ومعنى التناحر انه اذا حارب امرقا مؤمرا

في كفايته وتمامه فيه وفي تنوير البصائر معزها إلى فضيلة و
 الحق أن التناحر فيهم بالحرف فهم عاقلون إلا قليلا وافر
 القاستان لكن در شين شيئا إلى نواتي أن التناحر متفق
 الآن لقلية المصنف والبعض وتمني كل واحد المكروه لصاحبه فتيه
 كانت وجت لا قبيلة ولا تناحر فالدية في ماله أو في بيت المال
 والله أعلم **كتاب الوصايا** الوصية والوصاية يقال
 أوصى الرجل فلان أي جعله وصيا والاسم منه الوصاية وسجي في باب
 متفق وأوصى لفلان يعني ملكه بطريق الوصية في أي غلبك
 مضاف إلى ما بعد الموت عينا كان أو دينا قلت يعني بطريق التبرع
 يعني نحو الأقرار بالدين فأنه تأخذ من كل المال كما سيجي ولا
 يتأخذ وجوبها لحقة تعالى فأنه مله وهي على ما في الجنب أربعة
 أقسام واجبة بالزكوة والصدقات وقديرة الصيام
 والصلوة التي شرط فيها ومباحة لغني ومكرهة لاهل فسوق
 والافسجة ولا تجب للوالدين والأقربين لانه آية البرة
 من رضة بآية النساء سبعا ما هو سبب التبرعات و
 شرطها كونه الصبي الموصى أهلا للملك فلم تجز من صغير و
 مجنون ومكاتب إلا إذا أضاف لعقته كما سيجي وعدم
 استفرقة بالدين لتقدم على الوصية كما سيجي وكونه الموصى له
 حيا وقتها تحققا أو تقديرا يشمل الموصى له فأنه كان
 به بقطر أو إذا اشتربا لينة وكونه غير وارث وقت الموت
 ولا قائل وهل بشرط كونه معلوما قلت نعم كما ذكره ابن سلطان
 وغيره في الباب الآتي وكونه الموصى به قابلا للملك بعد موته
 الموصى به فقد من العقود مالا أو نفقا موقوفا للحال أم معدوما
 وإن يكون بمقدار الثلث وركنها قوله أو صحت بكذا لفلان
 وما يجري مجراه من الألقاظ المستعملة فيها وفي البند كونه
 ركنها الإيجاب والقبول وقال زفر الأيجاب فقط **كتاب**
 والمعدود بالقبول ما يقع التصريح والدلالة بآية يموت الموصى له

بعد موت الموصى بلا قبول كما سيجي وحكما كونه الموصى له
 ملكا جديدا للموصى له كما في الرهبة فليز منه استبراء الجارية الموصى بها
 ويجوز بالثلث للأجنبي عند عدم المانع وإن لم يجز الوارث
 ذلك لا الزيادة عليه إلا أن يجيز ورثته بعد موته فلا يعتبر
 إجازتهم حال حياته أصلا بل بعد وفاته وهم كبايعين
 يعتبر كونه وارثا أو غير وارث وقت الموت لا وقت
 الوصية على عكس إقرار المريض للموارث وتثبت بأقل
 منه ولو عند غنى ورثته أو استغنى عنهم بخصمهم كتركها
 أي كما تدب تركها بلا أحدهما أي غنا أو استغناء لانه صلة
 وصدقة وتخرج عن الدين لتقدم حتى العبد وصحت بالكل
 عند عدم ورثته ولو حكما كمن لم يمل لعدم المزاحمة ولم يملك
 بثلاث ماله اتفاقا وكونه وصية بالعرف فإن حرم من الثلث
 فيها والأسعي في بقية قيمته وإن فضل من الثلث شيء
 فهو له أو يدناير أو دراهم مرسلة لا تصح في الأصح كما لا يصح
 بعين من أعيان ماله له وصحت للمكاتب نفسه أو ولد له
 أو لام ولده استخانا للمكاتب وأرثته وصحت للرجل وبه
 كقوله أو صحت بكل جاريته أو دابته هذه لفلان ثم إنما يصح
 أن ولد الرجل لأقل من سنة أشهر كوزوجه الحامل حيا و
 لو ميتا وهي معتدة حين الوصية فلا تخل من سنتين بدليل
 ثبوت شبه اختيار وجوهه ولا فرق بين الأدمي وغيره
 من الحيوانات ولو أوصى لما في بطن دابة فلا ينطق عليه
 صح ومدة الحمل للأدمي سنة أشهر وللغير أحد عشر سنة
 وللابل والخيل والمارسنة والبقرة سنة أشهر وللشاة
 خمسة أشهر وللغنم شهران وللحلب الربعون يوما
 وللطيور أحد عشر يوما وأسنانها مؤننا للاستيفاء
 من وقتها أي وقت الوصية وعليه الممتنون وفي النهاية من وقت
 موت الصبي الموصى وفي الكافي ما يفيد أنه من الأول إن كان له

ومن الثاني ان كان به تراو في الكثرة ولا يصح الريبة للحمل
 لعدم قبضه ولا ولاية لاحد عليه ليقبض عنه زبلي وعينه
 فلو صالح ابو الحمل عنه بما اوصى له لم يجز لانه لا ولاية للاب
 على الجنين ولو اجمعت **قلت** وبه على جواب حادثة الفتوى
 وهي انه ليس للموصي ولو خشي ان يتصرف فيها وقف للحمل بل
 قالوا الحمل لا يلي ولا يولي عليه وصحت بالامة الاحكام لما
 تقر ان كل ما صح اخراجه بالقصد استثنى منه
 وما لا فلا ومن المسائل التي وبالفكر لا صح لغيره واره
 فينبى بداره لانه المستامن كالتام كما افاده المتلا بحثا
قلت وبه حرر في الحادى والزبلي وخبرها وسبج متنا
 في وصايا الذمى ولا يوارثه وعائنه مباشرة لاتبيا
 كما مر الا باجازه ورثته لقوله عليه الصلوة والسلام لا
 وصية لوارث الا ان يجيزها الورثة يعني عند وجود وارث
 اخر كما يفيد اخر الحديث وسخفقه وهم كبار عقلا قائم
 بخزاجازة صغير ومجنون واجازة المريض كابتداء وصية
 ولو اجاز البعض ورد البعض على المجيز بقدر حصته او بكونه
 القاتل صبيا او مجنونا فتجوز بلا اجازة لانها ليس اهلا
 للقبولة او لم يكن له وارث سواء كان في الحية اي سوى الموصي
 القاتل او الوارث حتى لو اوصى لزوجته او لغيره ولم يكن ثمة
 وارث اخر تصح الوصية ابن الكمال زاو في المجيبة فتوا وص
 لزوجها بالنصف كانه له الكل **قلت** وانما قبله وبالزوجين
 لان عذرهما لا يجاوز الى الوصية لانه يرث الكل برؤا ورحم
 وقد قدمناه في الاقرار معز بالشرع لانه وفي الفتاوى
 انوازل اوصى لرجل بكل ماله ومات ولم يرث وارثا الا
 امراته فانه لم يجز فلما التمس والباقي للموصي لانه له
 الثلث بلا اجازة فيبقى الثلثان فلما ربه وهو سدس الكل
 ولو كان مكانا زوج فانه لم يجز فانه الثلث والباقي للموصي

جازه

ولا من صبي غير نيز اصلا ولو في وجوده الحيز خلا في الشئ
 وكذا لا تصح من ممة الا في كجزه وامر وقته فتجوز استحالة
 وكذا عليه تحمل عثره لوصية يافع بعينه المراهق وان وصية
 مات بعد الادراك او اضافها اليه كان او ركت فتلكني لفلان
 لم يجز لقصور ولا ية فلا يملكه بتجيز او تعليق كما في الاطلاق
 بخلاف العبد كما افاده بقوله ولا من عبيد ومكاتب وان ترك
 المكاتب وها و قبل عنه بها تصح في صورة ترك لوفاء ودر
 الا اذا اضافها لكل منها وعبارة الدرر اضافها الى العتق
 فتصح لزوال المانع وهو حق المولى ولا من معتقل النساء
 بالاشارة الا اذا امتدت عقلته حتى صار له اشارة
 معهودة فهو كالفرس وقد رالا امتداد سنة وقيل ان
 امتدت لموته جاز اقراره بالاشارة والاشارة عليه وكما
 كالفرس قالوا وعليه الفتوى ودر وسبج في مسائل شتى
 وانما يصح قبوله بعد موته لانه وان ثبت حكمه بعد الموت
 فيقبل قبوله وروى قبله وانما يحكم بالقبول الا اذا انا
 موصيه ثم هو بلا قبول فهو اى المال الموصى به لو رثته بلا قبول
 استحق انا كما مر وكذا الوارث المجنن يدخل في ملكه بلا
 قبول استحقاقا لعدم من يلي عليه ليقبل عنه كما مر وكذا
 اى للموصى الرجوع عنها بقول صحيح او فعل يقطع حق المالك
 عن المقتضوب بانما يزيل اليه واعظم منافعه كما عرق في
 الغيب او فعل يزيد في الموصى به ما يمنع عليه الا به حلت
 السويق الموصى به بسمن والبناء في الدار الموصى بها بخلاف
 تجصيصها وهدم بناها لانه تصرف في البايع وتصرف عطف
 على يقول صحيح وعطفه ابن الكمال بتعا للدرر باو وعليه
 فهو اصل ثالث في كونه فعل يفيد رجوعه عنها كما يفيد مثنى
 الدرر فانه يزيل ملكه فانه رجوع عاد لملكه ثانيا ام لا كما يبيع
 والريبة وكذا اذا خلط بغيره بحيث لا يمكن تمييزه لا يكون راجعا

بفعل ثوب اوصيه به لانه تصرف في النفع واعلم ان التفسير
بعد موت الموصي لا يضر اصلا ولا يوجب دينا وكرر ووجاه به
وفي الجمع وبه يفتي ومفعله في العيني ثم نقل عن العيون ان الفتوى
علم انه رجوع وفي الشريعة وعليه الفتوى واخره المص وكذا
لا يكون راجعا بقوله كل وصيته او صيتها باخرها او اخرها
بمخلاف قوله تركها وبخلاف قوله كل وصيته او صيتها فمما طلة
او الذي اوصيت به لزيد فهو له او لفلان واربع فكل ذلك
رجوع عن الاول ويكون لو ارثه بالاجازة كما لو كان فلان لآخر
ميتا وقتها فالاول من الوصيتين بحال لا يبطلان الثانية ولو جبا
وقتها مات قبل الموصي بطلت الاولى بالرجوع والثانية بالموت و
تبطل اية المريض ووصيته لمن نكحها بعد اى بعد الرتبة والوصية بما
تقرر انه يعتبر لجواز الوصية كوان الموصي وارثا او غير وارث
وقت الموت لا وقت الوصية بخلاف الاقرار لانه يعتبر كونه المقر
وارثا او غير وارث يوم الاقرار فنواقر لها فتلك فوات جاز وبطل
اقراره ووصيته ووصيته لانه كما فرأ او عبدا او مكابحا ان اسلم
او اعتق بعد ذلك لقيام البينة وقت الاقرار فيورث
تره الاثارة واهية مفعود ومفجود واشل ومسلول به
علم السل وهو قرع في الرية من كل حال ان طالت مدته سنة
ولم يخف موته منه والا يبطل وخيف موته فمن ثلثه لانه امراض
من منه لما قلناه قبل ومرض الموت ان لا يجوز له ان يوصي وعليه
اعتمد في التجريد بزازيه والتمناه انه ما كان الغالب منه الموت وان لم
يكن صاحب فراش فمات عن اهية الذخيرة واذا اجتمع الوصايا
قدم الفرض وان افرد الموصي وان سوت قوة قدم ما قدم
اذا خاف الثلث عدا قال الزيلعي كفارة قتل وطهار ومخير مقدرة
على الفطرة لوجوبها بالكتاب دون الفطرة والفطرة على
الاضحية لوجوبها اجماعا دون الاضحية وفي القرائن عن ابي
الظهيرية عن الامام الطحاوي يدا بكفارة قتل ثم يمين

ثم طهار ثم افطار ثم النذر ثم الفطرة ثم الاضحية وقدم الخرا 2
وفي البرجندى مذاهب اربعة اخرها ان في المنفل افضل من الصدقة
او صحح اى حجة الاسلام اجمع عند رايها فلو لم يبلغ التفقة
من بلده فقال رجل انا اجمع عند هذا المال ما شئت لا يجزئ تسارة
معنا للثمة من بلده ان كفى نفقة ذلك والا فمن حيث تكفى وان
مات حيا في طريقه واوصى بالجمع عنده من بلده رايها وقال انه
حيث ما استأنا اهداه ويجزئ وعلقت في قلت ومفاده ان
قوله قياس وعليه الفتوى فكان القياس هنا هو اعمد فافهم ان
بلغ نفقة ذلك والا فمن حيث يبلغ ومن لا وطن له من حيث
مات اجماعا اوصى بان يترى بكل له عبدا بالثمن درهم وراو
الالف علم الثلث فيعتق عنه عن الموصي ولم يجز الورثة
بطلت كذا اذا اوصى بان يترى له عبدا بالثمن درهم وزاد الالف
علم الثلث وقال لا يترى لكل ثلث في المستلزم فيجوز برض
اوصى بوصايا ثم برى من مرضه ذلك وعاش سنين ثم مرض
فوصاياه باقية انه لم يقل ان مات من مرضه هذا فقد اوصى
بكذا كذا في الحائنة اوصى بوصية ثم جن ان اطلق الجنون
حتى بلغ سنة اشهر بطلت والا لا وكذا لو اوصى ثم اخذ بالوصي
فصار مفعودا حتى مات بطلت حائنه اوصى بان يترى له عبدا
فلان اوصى بان يترى عنه المال شهر في الموسم او في سبيل الله
فهو باطل في قول اربعة حائنه كما لو اوصى بهذا الثلث لدا اب
فلان فان الوصية باطلة ولو قال يعطى براء ودا ب فلان
جاز ولو اوصى بان ينفق على فرس فلان كل شهر كذا جاز و
تبطل ببيعها ولو اوصى بكنه داره لرجل ولما مال له سواها
جاز وله سكناء مادام حيا وليس للموارث بيع ثلثها وقال
ابو يوسف له ذلك وله ان يقاس الورثة اية وبغير الثلث
للوصية حائنه ولو اوصى بقطعة لرجل ونجبة لآخر واوصى بثلث
شاة معينة لرجل وبجلده لآخر واوصى بكنه في سبيل

رجل وبالكساح لا فرق جائز الوصية لهما وعلى الموصي لهما ان
 يدوس ويسا ان شاء اوصيه ثلث ماله لبيت المقدس جائز ذلك
 وينفق في عمارة بيت المقدس وفي سراجيه وكفوفه قالا وهذا
 يفيد جواز النفقة من وقف المسجد على قنديله وسراجيه وان
 يشترى بذلك الزيت والنقطة للفقراء في رمضان خاتمه وفي
 المجتبى اوصيه ثلث ماله للكعبة جائز ويصرف لفقراء الكعبة جائز
 لغرضه وفي الثانية اوصيه بعبده يخدم المسجد ويؤذن فيه جان
 ويكون كسبه لو ارت الموصي ولو اوصيه ثلث ماله لعمال البر لا
 يصرف ثلثه لبناء السبيل لان احلاصه على السلطان اوصيه بان يتجده
 الطعام بعد موته للناس ثلاثة ايام فالوصية باطلة كما في الثانية عن
 ابي بكر البلخي وخبره عن ابي جعفر اوصيه بالتخاذه الطعام بعد موته ويطلع
 الذين يحضرون التعزية جائز من الثلث ويحل لمن طال مقامه او
 سافه لا ممن لم يطل ولو فضل طعام ان كثيرا يضمن والا لانه
قلت وحمل المصنف الاول على طعام كجنت له النجاسات بقية ثلاثة ايام
 فتكون وصية لمن في طلته وانما في علمه ان يعرف من اوصيه
 بان يصل عليه فلان او يحل بعد موته الى بلد اخر او يرفع في ثوب كذا
 او يطحن قبره او يقرب على قبره قبنة او لمن يقرأ عند قبره شيئا
 معين من باطلة سراجيه وسخيفة اوصيه ثلث ماله لله في طلة
 وقال محمد تصرف لوجه البر قال اوصيت لفلان بالفساد وهو عشر
 ماله لم يكن له الا الالف وفي اوصيته له بجميع ما في هذا الكسبي
 الف فاذا ختم الفاح ودنا نير وجواهر فكله ان خرج من الثلث
 مجتبى قال لم يوتيه اذا مات فانت بري من ديني عليك صحت وصيته و
 لو قال ان مت لا يرث الا طرة يدخل الجنون في الوصية للمرضى وفي
 الوصية للعلماء يدخل المتكلمون في بلاد خوارزم دون بلادنا ولو
 اوصى للعقلاء يصرف للعلماء الزاهير لانهم هم العقلاء في الحقيقة
 ختمه واعلم ان الوصية في يد الموصي او ورثته بمنزلة الوديعة
 سراجيه **باب** الوصية بثلث ماله اذا اوصيه بثلث ماله

لا عند وكذا المسجد
 وللقدس وفي الوصية
 لفقراء الكوفة

لزيد

لزيد ولاخر ثلث ماله ولم يجز ثلث لهما نصفين اتفاق
 وان اوصيه بثلث ماله لزيد ولاخر سدس ماله فالثلث بينهما
 اثنان اتفاق وان اوصيه لاحدهما بجميع ماله ولاخر ثلث ماله
 ولم يجز الورثة ذلك فثلثه بينهما نصفان لان الوصية بالكثر من
 الثلث اذا لم يجز تقع باطلة فيجعل كانه اوصيه لكل بالثلث
 فينصف وقال اربا عا لان الباطل ما زاد على الثلث فاضرب
 الكل في الثلثين يحصل اربعة يجعل ثلث المال ولا يضرب
 الموصي له بالكثر من الثلث عند ابي 2 المراد بالضرب المصطلح
 بين الكتاب فعنده سرام الوصية اثنان فاضرب نصف
 كل في الثلث يكن سدسا فلكل سدس المال وعندهما اربعة كما
 قد مرنا الا في ثلث ماله وهي المجابات والسفانية والدرهم
 المرسله اي المطلقه غير المقيدة بثلث او نصف او نحوهما
 من صور ذلك ان يوصيه لرجل بالالف درهم مثلا او بجا بيه
 في بيع بالالف درهم او يوصيه بعقبة بقيمة الف درهم و
 هي ثلثا ماله ولاخر ثلث ماله ولم يجز ثلث بينهما اثنان اجماعا
 ويمثل نصيب ابنه تحت له ابن اولا ونصيب ابنه لا لوله ابن
 موجود وان لم يكن له ابن صح عتبه وجوهه زاد في ثلثه
 التكملة وصار كما لو اوصيه بنصيب ابن لو كان انتهى وفي المجتبى
 ولو اوصيه بمثل نصيب ابن لو كان فله النصف انتهى ونقل
 المصنف عن السراج ما يخالفه فتمنه وانه في الصورة الاولى
 ثلث ابن اوصيه مع ابنته ونصف مع ابن واحد ان
 ايجاز ومثلهم البنات والاصل انه من اوصيه بمثل نصيب
 بعض الورثة يزداد مثله على سرام الورثة مجتبى ويجز
 او سرام من ماله فالبين الى الورثة يقال لهم اعطوه
 ما شئتم ثم التسوية بين الجوز والسهم عرفنا واما
 اصل المراجعة فيخلافه وان قال سدس ماله لم ثم قال ثلثه
 له واجاز زواله ثلث اي حقه الثلث فقط وان اجاز

الورثة لدخول السدس في الثلث مقدما كان او مؤخرا
أخذ بالمتيقن وبهذا اندفع سؤال صدر الشريعة و
اشكال ابن الكمال وفي سدس ماله مكررا له سدس لانه الموفى
قد أعيدت معرفة و بثلث دراهم او غنمه او ثيابه متفاوته
فلو متحد فكل دراهم او عبده ان هلك بثلثه فله جميع ما
بقي في الاولين اي الدراهم والغنم ان خرج من ثلث باقي
جميع اصناف ماله اخي حليه وثلث الباقي في الاخرين اي الثياب
والعبدة وان خرج الباقي من ثلث كل المال وكان لكل متخرج
كميل وموزون و ثياب متحدة وضابط ما بقى جبرا و
كثارة كل مختلف الجنس وضابط مالا يقسم جبرا وبالف
وله دين من جنس الالف ويخرج فان خرج الالف من
ثلث الدين ودفع اليه والا يخرج فثلث الدين يدفع له وكما
خرج شيء من الدين دفع اليه ثلثه حتى يستوفي حقه وهو الالف
وبثلث زيد وعمر وهو اي عمر وميت لزيد كحد اي كل ثلث
والاصل ان الميت او المردوم لا يستحق شيئا فلا يراد من غيره
وصار كما لو اوصى زيدا وجدار هذا اذا خرج المزايم من
الاصل اما اذا خرج المزايم بعد حصة الايجاب يخرج بحصة
والا يسلم للآخر كل الثلث بثبوت الشراكة كما لو قال ثلث
مال فلان و فلان ابن عبد الله ان مت وهو فقير فماله الموصى
و فلان ابن عبد الله غنمه كان لفلان نصف الثلث وكذا
لو مات احدهما قبل الموصى وفروعه كثيرة واصلة الموصى
عليه انه من دخل في الوصية لم يخرج لفقده شرط لا يوجب
الزيادة في حق الآخر ومنه كما لم يدخل في الوصية لفقده
الاصلية كالحال للآخر ذكره التلوي وقيل العبرة بوقت
موت الموصى واليه يشير كلام الدرر تبعا للكان في حيث
قال اوله ولو لم يكن مات ولده قبل موت الموصى لانه كان
قول التلوي فيما مر اما اذا خرج المزايم بعد حصة الايجاب

الح صرح في اعتبار حصة حاله الايجاب وقيل فيه رواية
ولو قال بين زيد وعمر وهو ميت لزيد نصفه لان كلمة
بين توجب التخصيف حتى لو قال ثلثه بين زيد وسكت فله
نصفه ايضا وبثلثه وهو اي الموصى فقير وقت وصية لم يثلث
ماله عند موته سواء اكتسب بعد الوصية او قبلها لما تقر ان
الوصية ايجاب بعد الموت اذ لم يكن الموصى به عينا او نوعا
معينا اما اذا اوصى بعين او نوع من ماله كثلث غنم او ملك قبل
موتة بطلت لتعلقها بالعين فتبطل بفواتها وان اكتسب غيرها
ولم يكن غنم عند الوصية فاستفاد اي الغنم ثم مات صحته في
الصحيح لان تعلقها بالنوع كتعلقها بالمال ولو قال له ثلثه من
ماله وليس له غنم يعطى قيمة الشاة بخلاف قوله له ثلثه
من غنمي ولا غنم له يعني لا ثلثه له فانها تبطل وكذا لو لم يصفها
لماله ولا غنم له وقيل يخرج وكذا الحكم في كل نوع من انواع المال
كالبحر والثلث ونحوها زيلعي وبثلثه لامرات اولاده ومن
ثلاث وللفقراء والمساكين لهن اي اموات الاولاد وثلاثة
اسهم من خمسة وسهم للفقراء وسهم للمساكين وعند محمد
يقسم اسباعا لان لفظ الفقراء والمساكين جميع واخذ اثنا
فاما الالجنية تبطل للجمعية وبثلثه لزيد وللمساكين لزيد
نصفه واهم نصفه وعند محمد الثلث كما مر ولو اوصى بثلثه لزيد
والفقراء والمساكين قسم ثلثا عند الامام وانصافا عند
ابي يوسف واخا ساعدا عند محمد واختار ولو اوصى للمساكين كان له
النصف والمساكين واحد وقال محمد لاثنين على ما مر فلا يجوز
صرف مال المسكين لا قتل من اثنين عتده وللثاني فيما اذا
لم يشتر المسكين فلو اشترى لهما عتده وقال ثلث ماله لهما
المساكين لم يخرج حصة لواحد اتفاقا ولو اوصى لفقراء او لغيره فاعطى
غيرهم جاز عند ابي يوسف وعليه الفتوى خلاصه وشريفا ليه
ويما يه لرجل وبما يه لآخر فقال لآخر اشركك معها له ثلث كل ما يه

لما وى نصيبها فامكت المساواة فلكل ثلثا المائتين ولو باربعها
مثلا. وباربع لآخر فقال لآخر اشركتكم معها له نصف ما لكل منها
لثقتا وت نصيبها فمساوى كل ما منها وبثلث ماله لرجل ثم قال
لآخر اشركتكم اودا خلتكم معه فالثلث بينهما كما ذكرنا وان قال
لورثة لفلان على دين فصدقه فانه يصدق وجوبا الى الثلث
استحبابا بخلاف قوله كل من ادعى على شيئا فاعطوه لانه خلاف
الشرع الا ان يقول ان راي الوصي ان يوصله فيجوز من الثلث
وصية ويصير وصية ولو قال ما ادعى فلان من مال منوصا و
ان سبق منه دعوى في شيء معلوم فهو له والا لا يجزى فان اوصى
بوصايا مع ذلك اى مع قوله لورثة لفلان على دين فصدقه عز
الثلث لاصحاب الوصايا والثلثان للورثة وقيل لكل من اصحاب
الوصايا والورثة صدقه فيما شئتم وما بقي من الثلث فله وصايا
والدين وان كان مقدما على الحقين الا انه يجوز وطريق تعيينه
ما ذكره من اخذ الورثة بثلثي ما اقروا به والموصي لهم بثلث ما اقروا به
وما بقي فلهم ويجوز لكل على العلم كواو على الزيادة قلت بغيره لو
كانت الوصايا دون الثلث هل يفرل الثلث كله ام يقدّر الوصايا
لم اره وبقى ابيه هل يلزمهم ان يصدقوه في اكثر من الثلث
براجع ابن الكمال به ولا يجزى ووارثه او قال له نصف الوصية و
بطل وصية للوارث والفاكل لانهما من اهل الوصية على ما مر
ولذا نص في جازة الورثة بخلاف ما اذا اخر بعين اودين
لوارثه ولا جزي حيث لا يصح في حق الاجنبي ابيه لانه اقرار بقصد
سابق بينهما فاذا الفى بعضه لغيره بغير ضرورة قيل هذا اذا
تصادقا فان ائتمرا احدهما شركة الا يخرج اقراره في حصته
الاجنبي عند جحد وعندهما تبطل في الكل لما قلنا زيلعي ولو وصى
بشباب متفارقة جحد ووسعا وروى لفلانة انفس
لكل منهم ثوب فضاغ منها ثوب ولم يدري اى الوصايا والوارث
يقول لكل منهم هلك حقه بطلت الوصية لجملة المستحق

كوصية

كوصية لاحد من الرجلين الا ان يسلوا
ما بقي منها فتعود صحته لزوال المانع وهو الجحد فتقسم
لغيره الجحد ثلثاه ولغيره الروى ثلثان ولغيره الوصية ثلث
كل واحد منها لان التسوية بقدر الامكان ولو اوصى
احد الشريكين ببيت معين من دار مشتركة وقسمه وقطع
في حقه للموصي له والا يقع في حقه فله مثل ذرعه حصة صدر
الشريعة وغيره بوجوب القسمة فان قال قسم فان
وقع الجحد كان اولى والاقرار ببيت معين من دار
المشتركة مثلكا اى مثل الوصية في الحكم المذكور وبالف
عين اى معين بان كانت ودية عند الموصي من مال اقر
فاجاز رب المال الوصية بعد الوصية بعد موت الموصي
ودفعه اليه وانه المنع بعد الاجازة لانه اجازته بترج فله
ان يمتنع من التسليم واما بعد الدفع فلما رجوع له شرح كمل
بخلاف ما اذا اوصى بالزيادة على الثلث او لثمة او لوارثه
فاجازتها الورثة حيث لا يكون لهم المنع بعد الاجازة بل
يجب واعلم التسليم بما تقرر ان المجاز له بملكه من قبل الموصي
عنده وعند الشافعي من قبل المجزى ولو اقر احد الابدين بعد
القسمة بوصية ابيه بالثلث صح اقراره في ثلث نصيبه
لانصفه استحقاقا لانه اقر له بثلث شايء في كل التركة و
اى معها فيكون مقرا بثلث ما معه وبثلث ما مع اجتهد بخلاف
ما لو اقر احدهما بدين على ابيهما حيث يلزمه كله لتقدم الدين
على الميراث وبما تفرقت بعد موت الموصي ولو اوصى كلاهما
بخرجان من الثلث فله للموصي له والا يخرج جازة الثلث منها
ثم منه لانه الشيع لا يراهم الاصل وقال ياخذ منها على السواء
هنا اذا اولدت قبل القسمة وقبول الموصي له فلو بعد ائتمرا
للموصي له لانه غناء ملكه وكذا لو بعد القبول وقبل القسمة
على ما ذكره القدوري ولو قبل موت الموصي فله الورثة والكتب
كالولد فيما ذكر

كوصية

العقد في تصرف منجز هو الذي اوجب حكمه في الحال فان
كان في الصحة فمن كل حال والا فمن ثلثه والمراد المتصرف
الذي هو انشاء ويكون فيه معنى التبرع حتى ان الاقرار
بالدين في المرض ينفذ من كل المال والمضاف الى موته وهو
ما اوجب حكمه بعد موته كانت حر بعد موته او هذا التبرع بعد
موت من الثلث وان كان في الصحة ومرض حتى منه كالصحة
والمفقد والمفاد والمسلول اذا انطاول ولم يفقد في
الافراش كالصحة حتى يتم رمز حد الطاول سنة وفي المرض
المعتبر المصلحة لصلوة فاعدا اعتاقه ومجانيته وبيته ووقته
وضمانه كل ذلك حكم حكم وصية فيعتبر من الثلث قد متنا في
الوقف ان وقف المريض المديون بحيط باطل فيحفظ و
الغير ويزاحم اصحاب الوصايا في الضرب ولم يسع العبد ان
اجيز عتقه لانه المنع له لمقامه فيقط بالا جازة فان جازة
وضاعة الثلث عنها فهي اى الحياة احق وبها باء حر
تجارب استوبا وقال عتقه اول غيرها ووصيته باء يعتق عنه
برهذه الماية عتق لا تنفذ الوصية بما بقي ان يهلك درهم لانه
القرية تقاوت بتقاوت قيمة العبد بخلاف الخ و قالاهما
سواء وبتطل الوصية يعتق عبده باء او ص باء يعتق
الورثة عبده بعد موته ان جنه بعد موته فذبح بالجمانية كما
لو بيع بعد موته بالدين وان قدس الورثة العبد لا تبطل و
كان الفداء في اموالهم بالتزامهم ولو اوصى بثلث اى ثلث
ماله بغير وترك عبدا فاقتر كل من الوارث وبكره الميت
اعتق هذا العبد فادعى بغير عتقه في الصحة لينفذ من كل المال
وادعى الوارث عتقه في المرض لينفذ من الثلث ويقدم
على بغير فالقول للوارث مع اليدين لانه ينكر استحقاق بغير
ولا ينبغي لزيد كذا نسخ المتن والشرع **قلت** صوابه بغير
لانه المذكور اولا غاية الامران القوم مثلكوا بغيره فغيره
المعصرا ولا ونسبه ثانيا والله اعلم الا ان يفضل من ثلثه ثلث

من قيمة العبد او تقوم حجة على دعواه فان الموصى له خصم
لانه يثبت حجة وكذا العبد ولو ادعى رجل ديناً على الميت
وادعى العبد عتقا في الصحة ولا مال له غيره فصدقه الوارث
سعى في قيمته وترفع الى الغريم وقال يعتق ولا يسي في شيء
وعلى هذا الخلاف لو ترك ابنا والفا درهم فادعاه رجل
دينا وآخر وديعة وصدقه الابن مالا لاف بينهما نصفان
عنده وقال الوديعة اقوى **قلت** وعكس الهداية فقال
عنده الوديعة اقوى وعندها سواء والاصح ما ذكرنا كما في
الكافي وثامه في الشرع بلالية فليحفظ **باب** الوصية
للقارب وغيرهم جاره من لصفاه وقال من بكن في
محلة ويركعهم مسجد المحلة وهو استبان وقال الشافعي
يجاز الى اربعين دار من كل جانب وصهره كل ذي رحم حرم
من عرسه كابنها واعمامها واخوالها واخوتها وعترتهم بشرط
موته وهي منكوبة او معتدة من رجعي فلو من بائن لا يسحقها
وان ورثت منه قال الجلو الى هذا في عرفهم وانما في عرفنا
فيختص بابو بها عنابه وغيره واقرة القربان **قلت**
لكم حريم في البراءة وغيره بالاول واقرة في الشربلية
ثم نقل عن القيني ان قول الهداية وغيره انه عليه الصلوة و
السلام لا تزوج صفية صوابه جويرة بنت الخارث
قلت فليحفظ هذه الفايذة وختمه زوج كل ذي كذا
النسخ **قلت** الموافق لقائمة الكتب ذات رحم حرم منه
كان زواجه بانه وعامة وكذا اكل ذي رحم من ازواجه قبل
هذا في عرفهم وفي عرفنا الصهر ابو المرأة وامها والخاتم
زوج المحرم فقط زيلعي وغيره زوا القربان وينبغي
في ديارنا ان يختص الصهر باب الزوجة والخاتم بزوجة البنت
لانه المشهور واهله زوجة وقال كل من في عياله ونفقته
غير ما ليكه وقولها استبان شرع كمله قال ابن الكمال وهو

مؤيد بالنص قال تعالى فتبينوا واهله الا امراته انتهى **قلت**
 وجوابه في المطولات واهله اهل بيته وقبيلته التي ينسب اليها
 وحي يدخل فيه كل من ينسب اليه من قبل ابيه الى اقصى اب
 له في الاسلام سوى الاب الاقصى لانه مضاف اليه اسكنه
 عن الكرماني الاقرب والابعد والذكر والانثى والمسلم و
 الكافر والضعيف والكبير فيه سواء ويدخل فيه الغني والفقير
 ان كانوا لا يخصصون كما في الاختيار ويدخل فيه ابوه ووجه
 وابنه وزوجه كما في شرح التكملة يعني اذا كانوا لا يثبتون
 ولا تدخل اولاد البنات واولاد الاخوات ولا احد من قرابة
 امه لان الولد انما ينسب لابيه لا لأمه وجنس اهل بيت ابيه
 لان الانثى لا يتجسس على بيته لا بأمه وكذا اهل بيته واهل
 نسبه كما له وجنس فحكه حكمه ولو اوصت المرأة لجنسها
 او لاهل بيتها لا يدخل ولد اى ولد المرأة لانه ينسب الى ابيه
 لا لأمه الا ان يكون ابوه اى الولد من قوم ابيها في يدخل
 لانه من جنس ابيه وذكاه وعندها **قلت** ومفاده ان
 الشرف من الام فقط غير معتبر كما في اواخر فتاوى ابن
 نجيم وبه افصح شيخنا الرملة نعم له منزلة في الجلالة وان اوصى
 لا حاربه او لذي قرابته كذا الحسن **قلت** جوابه لذوى او
 لارحامه او لانسابه حتى للامام من كل ذي
 رحم محرم منه ولا يدخل الوالدان قبل من قال يلو الخرب
 فهو عاق والولد ولو ممنوع عاين ينفق اوراق كما يفعله عموم
 قوله والوارث واما الجد وولد الولد فيدخل في ظاهر الرواية
 وقيل لا واختاره في الاختيار ويكون للامتناع فصاعدا من
 اقل الجمع في الوصية اثنا كما في المبدا فان كان له الوصية
 عما كان وحالا في الوصية كالأثر وما لا اربا بما وولده عم وحالا
 كان له النصف ولها النصف وقال الامام ولو عم واحد لا يجد
 فله نصفها ويرد النصف الاخر الى الورثة لعدم من يستحقه ولو

عم وعمه استويا لا استواء قرابتهما ولو اتقدم الحرم بطلت
 خلافا لهما ولولد فلان فمضى للذكر والانثى سواء لان اسم
 الولد يعم الكل حتى الجبل ولا يدخل ولد ابن مع ولد صلب فلوله
 بنات لصلبه وبنوا ابن فمضى للبنات عملا بالحقيقة فلو تفرقت
 صفة اللجان بخلاف عن التفصيل ولا يدخل اولاد البنات وعن
 محمد بن خلون اختيار ولو رثته فلان للذكر مثل حظ الانثيين
 لانه اعتبر الورثة وشراصتها اى الوصية هنا اى في الوصية
 لو رثته فلان وما في معناه كعقب فلان موت الموصى لو رثته او
 لعقبه قبل موت الموصى لان الورثة والعقب انما يكون بعد الموت
 ثم ان كان معهم موصى له افرس بينهم وبينه عاين عدد الرؤس
 ثم ما اصاب الورثة بقسم بينهم للذكر كما تفيح كما مر فلو مات
 الموصى قبل موته اى الموصى لو رثته او عقبه بطلت الوصية لو رثته
 او عقبه ثم ان كان معهم موصى له افرس قوله او صيت لفلان
 ولو رثته او عقبه كانت الوصية كلها لفلان الموصى له و
 ورثته وعقبه لان الاسم لا يتنازلهم الا بعد الموت وتامه
 وتامه في السر وحيه عقبه ولده من الذكور والاناث
 فان ماتوا فولد ولده كذلك ولا يدخل ولد الاناث لانهم
 عقب لا بابائهم لانه وفي ايتام بنية اى في فلان واليتيم اسم لمن
 مات ابوه قبل ان يملكه الصلوة والصلوات لا يتيم بعد
 البلوغ وحمايتهم وزنايتهم وارا مملوك الارمل الذي لا
 يقدر على شئ رجلا كان او امرأة ويؤيده قوله دخل في
 الوصية فقيرهم وعينهم وذكرهم وانماهم وقسمه بنية ان
 احصوا بغير كتاب وحساب فانه في يكون تملكهم لهم
 والا لفقراهم يعطى الوصية من شاء منهم شره تملكه لتعذر
 التملك في جزاء به القرابة وفي بنه فلان يخص بذكورهم
 ولو اغنيا الا اذا كان فلان عبارة عن اسم قبيلة او اسم
 فخذ فبينوا لان الانثى لان المراد في جوار انساب كما في

كما في بنى آدم وهذا يدخل فيه مولى العتاقة ومولى الموالات
وحلفاء وهم يعني وهم كحصول والآل الوصية بالطلقة والاصل
ان الوصية متى وقعت باسم من عمن الحاجة كما يتام بنى فلان
نصح وان لم يحصوا على ما روي في قوله تعالى وهو معلوم وان
كان لا ينبغي عن الحاجة فان اخصوا صحت ويجعل عليك والآل
بطلت وتامة في الاختيار او من له معقود ومعقود
لموالبهم بطلت لان اللفظ مشترك ولا عموم له عندنا ولا قرينة
تدل على احدهما ولا فرق في ذلك عند عامة اصحابنا بين المنقضي
والاثبات واخبارهم بالائتية وصاحب الهداية انه يعم اذا وقع
في حيز النقي وهو فقولهم لو حلف لا بكم موال فلان يعم الاعلاء
الاسفل لا لعل وقوعه في النقي بل لان الحامل على الياس بعقبه
وهو غير مختلف عنائه واقرة المهر الا اذا عينه اى الاعلاء او الاسفل
فصل مائة في نصح نزل المانع ويدخل فيه اى في الموال من اعتقه
في صحته ومرضه لا يدخل فيه مدبره وامرات اولاده وعن ابن
يوسف يدخل في الوصية بطلت حاله الى الفقرا دخل فيها من
يدقق النظر في المسائل الشرعية وان علم ثلاث مع اولها
كذ ان القنية قال حتى قبل من حفظ الوفا من المسائل لم
يدخل تحت الوصية او صير بان يطعن فيه او يضرب عليه ثمة
فهي بالطلقة كما في الاية وعرضا وقد مناه عن السراية
ليكن قد مناه في الكراهية انه لا يكره تطهير القبور في المختار
فينبغي ان يكون القول ببطلان الوصية بالتطهير مبنيا على
القول بالكراهية لانها وصية بالكره قال المصنف وكذا ينبغي
انه يكون القول ببطلان الوصية لمن يقرأ عند قبره بناء على
القول بكراهية القراءة على القبور او بعدم جواز الاجارة على
الطاعات اما على المقتضى به من جوازها فينبغي جوازها مطلقا
وتامة في خواش الاشياء من الوقف وحرف في تنوير البصائر
انه ينبغي المكان الذي عينه الواقف لقراءة القرآن اوله ليس

فكولم يباشرة لا يستحق المشرط له كما في شرط المنفعة
يجب اتيان شرط الواقف وبالمباشرة في غير المكان الذي عينه
الواقف يفتى عرضه من اجزاء تلك الوقعة قال وتجب فيه في
الدرة التامة في مسئلة استحقاق الجارية ملكة باب
الوصية بالخدمة والسكنى والنفقة صحت الوصية بخدمة عبده
وسكنى داره مدة معلومة وابدان ويكون محبوبا على ملك
الميت في حق المنفعة كما في الوقف كما بسط في الدرر ويعلم بها
فان خرجت الرقبة من الثلث سلمت اليه اى الى الموصى له لى اى
لاجل الوصية والا يخرج من الثلث تقسم الارث ثلثا اى في
مسئلة الوصية بالسكنى امان في الوصية بالنفقة فلا تقسم على
الظاهر كما في وترايا العبد فيخدمه ثلثا هذا اذا لم يكن له مال
غير العبد والدار والا فخدمة العبد وقسمه الدار بقدر ثلث
جميع المال كما افاده صدر الشريعة وليس للورثة بيع ما
في ايديهم من ثلثها على الظاهر بثبوت حقه في سكنى كل بطله
مال اخر او بخواب ما في يده في جزاءهم في بائنا والبيع بنا فيه
فمنعوا عنه وعن ابن يوسف لهم ذلك وليس للموصى له بالخدمة
والسكنى ان يوجب العبد او للدار لان المنفعة ليست بمال
على اصلها فاذا ملكها يعوض كالحامك اكثر مما ملكه معنى ولا
يكون ولا للموصى له بالنفقة استخراجه اى العبد او سكناء
اى الى الدار في الاصح ومثله الدار المعقودة عليه وعليه الفتوى
شهر الوهبانية لان حقه في المنفعة لا العين وقد علمت الفرق
بينهما ولا يخرج الموصى له العبد الموصى بخدمة من الكوفة مثلا
الا اذا كان ذلك مكانه واهله في موضع اخر ان خرج من
الثلث والا فلا يخرج الا باذن الورثة لبقاء حقه فيه وبموت
اى الموصى له في حياة الموصى بطلت الوصية بعد موته يعود للعبد
والدار الى الورثة اى ورثة الموصى بحكم الملك وكذا نفقة الورثة
ضمنوا قيمته ليشترى با عده يقوم مقام الاول ولهذا يمنع من

من البرية بأكثر من الثلث كذا ذكره المصنف في المرح وكونوا وصية
 بهذا العبد لفلان وخدمته لا يجوز وهو يخرج من الثلث حج
 وتامة في الدرر وفي الشريعة لا ينفقته اذ لم يطبق الخدمة
 على الموصي له بالرقبة الا ان يدرك الخدمة فيصير كال كبير ونفقة الكبير
 على من له الخدمة وان ابا الاتفاق عليه رقة الامم هو له كما يستفاد
 من المعرفان جنة فالقدا على من له الخدمة وكونا له فداه صاحب
 الرقبة او يدفعه وبطلت الوصية وبثمة بستانه فوات والحال
 ان جنة ثمة له هذه الثمة فحقا وان زاد ابداله هذه الثمة وما
 يستقبل كما في الوصية بغيره بستانه فاته له هذه وما يحدث
 ضم ابداء اولاد وان لم يكن فيه ابي البستان والمثلية بكالا
 ثمة حين الوصية فهي كالوصية بالثمة في تناولها الثمة
 المعروفة ما عاش الموصي له زليفي وفي العمانية السقي والحرارة
 وما فيه اصلاحي البستان على صاحب الفلة لانه هو المستفاد
 به فصار كالتفقة في فصل الخدمة **تنبيه** الفلة كل ما يحصل
 من ربح الارض وكرايا واجرة العلام وكذا في جامع
 اللغة **قلت** وظاهره دخول ثمن الجوز وكونه في الفلة فيجوز
 ويصوف عنه وولدا ولبنه له ما يلقى في وقت موته سواء
 قال ابداء اولاد لان المفهوم منها لا يستحق بشي من العقود
 فكذا الوصية بخلاف الثمة بدليل صحة المساقاة اوص
 يجعل داره مسجدا ولم يخرج من الثلث واجازوا يجعل
 مسجدا الزوال المانع باجازتهم وان لم يجزوا يجعل ثلثا مسجدا
 رعاية لثابت الوارث والوصية ويظهر مكره في سبيل الله
 بطلت لان وقت المنقول باطل عنده فكذا الوصية
 وعندها يجوز ان يدعى قال المصنف وفيه نظر لان الوصية
 نص حيث لا يرضى الوقف في مواضع كثيرة كالوصية بالفلة و
 الصوف وكذا في كرام اوصى لبني للمسيح لم يجز الوصية
 لانه لا يملك وجوز ما يخرج قال المصنف ويقولون جنة فدية مولانا

صاحب البحر الا ان يقول الموصي بفق عليه فحقه اتفاقا
 قال اوصيت بثلثي لفلان او فلان بطلت عند ابي حنيفة
 ر2 لجماله الموصي له وعند ابي يوسف ر2 لهما ان يصطلي على
 اخذ الثلث وعند محمد بن حنيفة الورثة ما بينهما شافوا اعطوا
فصل في وصايا الذمي ونحوه ذمي جعل داره
 بيعة او كنيسته او بيتا في حجة فوات فهي ميراث لانه
 كوقف لم يسجل واما عندها فلاته معصية وليس هو ك
 كما مسجد لانهم يكتنون ويدفنون موتا مع حنة لو كان
 المسجد كذلك يورث قطعا قاله المصنف ونحوه لانه لم يصر
 محررا اذ اوصى الله تعالى وان اوصى الذمي ان يبنى داره
 بيعة او كنيسته كعنيين فهو جاز من الثلث ويجعل
 تملكها وان اوصى بداره ارج ببنى كنيسته او بيعة في
 القرى فلو في المصنف لم تجز اتفاقا لقوم غير مسلمين
 تحت عنده لا عندها كما مر انه معصية ولم انهم يتركوا
 وما يدعون فحقه كوصية حر لانه من لا وارث
 له هنا بكل ماله مسلم او ذمي كذا في الوقاية ولا عثرة
 بمن ثمة لانهم اموات في حقنا وكونا اوصى بصفة مثلا
 نفقة ورد باقية لورثته لا ارثا بل لانه لا يمتنع له في دارا
 وكذا لو اوصى بستانا من مثله وكونا عتق عبده عند الموت
 او دبره نفقة من الكل لما قلنا وكونا اوصى له مسلم او ذمي
 جاز على الاظهر زليفي وصاحب الهوى اذا كان الكفر فهو
 بمنزلة المسلم في الوصية لانا امرنا ببناء الاحكام على طاهر
 الاسلام وان كان يكره فهو بمنزلة المرتد فتكون موقوفة
 عنده نأخذة عندها ثمة في الجميع والمرتدة في الوصية كذمية
 في الاصح لانها لا تقبل الوصية المطلقة كقوله هذا القدر
 من مالي او ثلث مالي وصية لا تحل للفقة لانا صدقة وها على
 الفقة حرام وان عمت كقوله يا كل من الفقر والفقة لان اكل

الفقة منها انما يرث بطريق التملك والتمليك انما يرث
 لمعين والغنى لا معين ولا يخص ولو حصت الوصية به
 اى بالغنى كقولك هذا القدر من مالي وصية لزيد وهو غني او
 يقول م اغنيا فحصوله من حلت لهم لحيته بملكهم وكذا الحكم
 في الوقف كما مره من لا خير ووفي جامع الفصولين
 المتولى على الوقف كالوصي **فروع** اوصى بثلث ماله للصلاة
 جاز للوصي صرف الكفارة اليه بخلاف مطلق الوصية
 لا كمين فانها يجوز لكل ورثة ولا حد لهم يعني لو نجحوا
 حاضرهم بالغنى راضين فلو فاتهم صغيرا وغايبا او حاضر
 غير راض لم يجز اوصى بكفارة صلاة لرجل معين لم يجز لغيره
 به يعني لفاد الزمان اوصى لصلواته وثلاث ماله ديونه
 علم المفسرين فتركها الوصية لهم عن الفدية لم يجز ولا
 بد من القبض ثم التصديق عليهم ولو امر ان يتصدق
 بالثلث فمات فغصب عاصب ثلثها مثلاً واستهلكه فتركه
 صدقة عليه وهو مفسر بغيره لحصول قبضه بعد الموت بخلاف
 الدين الكل من القنية وفي الجواهر اوصى لرجل بفقار ومات
 فقسمت التركة والوصي له في البلد وقد علم بالقنية ولم يطلب
 ثم بعد سنين ادعى شيع ولا يبطل بالتأخير ان لم يكن رد الوصية
 اوصى له بدار فباعها بعد موته قبل القبض حتى يجوز التصرف
 في الموصى به قبل قبضه وقفت ضيقة علم ولدا وجعلت
 عم الولد متوليا وللولد اب فامتنع اولاد من الاب شرى ارا
 و اوصى بالرجل فاختد الشقيق من يد الموصى له يؤخذ الثمن
 ولو استحق الدار لا يرث الوصية له على الورثة يشي لانه طهر
 انه اوصى بالالفيد **باب الوصية** وهو الموصى اليه اوصى لزيد
 اى جعل وصيا وقيل عنده حتى فان رد عنده اى بعلمه يرتد
 والا لا يرث رد بغيره لئلا يبر مؤورا من جهته ويرثه اخواجه
 عنده ولو في غيبته عند الامام خلافا للثاني بزازيه فان سكت

الموصى

الموصى اليه فمات موصيه على الرد والقبول ولم يشر عقد الوصية
 ببيع سبع من التركة وان جهل به اى يكونه وصيا فان علم الوصى
 بالوصاية ليس شرط في صحته تصرفه بخلاف الوكيل فان علمه
 بالوكالة شرط فان سكت ثم رد بعد موته ثم قبل في الاذ الفذ
 قاض رده فلا يرثه موقوف له بعد ذلك ولو اوصى الى صبي وعبد غيره
 وكافروا ساقا بدل اى بدلهم القاض بغيرهم انما بالنظر و
 لفظ بدل يفيد صحة الوصية فلو تصرفوا قبل الاخراج جاز
 سراجيه فلو بلغ الصبي وعقب العبد واسلم الكافر او المرتد
 وتاب الفاسق فجبى وحيدة فوض ولاية الوقف لصبي طمسانا
 لم يخرجهم القاض عنها اى عن الوصايا بالزوال الموجب للفعل
 الا ان يكون غير امين اختياره الى عبده ووضه الحال ان ورثة
 صفار حتى كايضا الى مكاتبه او مكاتب غيره ثم ان رد في الرق
 فطاعه والا لا ولا لا يصح مطلقا وروى من عجز عن القيام
 برا حقيقة لا يجرد اختياره ضم القاض اليه غيره رعاية لموصى
 والورثة ولو ظهر للقاض عجزه اصلا استبدل غيره ولو عجز له
 اى الوصى المختار القاض مع اهليته لا نفذ عجزه وان جاز القاض
 وان لم في الاشياء اخلفوا في صحته عجزه والاكثر على الصحة كما في
 شرح الوهبانية لكن يجب الافتاء بعدم الصحة كما في الفصولين
 واما عزل الخابن فواجب انتهى **قلت** وعبارة جامع الفصولين
 من الفصل السابع والعشرين اوصى من الميت لو خلا
 كافيا لا ينبغي للقاض ان يعزله فلو عجزه قبل بنقل **اقول**
 الصحيح عندي انه لا يقول لان الموصى اشغف بنفسه
 القاض فكيف يعزله وينبغي ان يفتى به لفاد قضاء الزمان
 انتهى مال المص قال شيخنا فقد ترجع عدم صحة الفعل للوصى
 فكيف بالوطايف في الاوقاف وبطل فعل احد الوصيين
 كما لمولين فانها في الحكم كالوصيين اشباه ووقف القنية
 ومفاده انه لو اوجز احدهما ارض الوقف لم يخرج بلا رأى الآخر

وقد صارت واقعة الفتوى ولو وصية كان ايضا
لكل منها على الانفراد وقيل ينقد قال ابو الليث وهو الصحيح
وبعدناخذ لكن الاول صحيح في المبسوط ويوم به في الدرر وفي
القرطبي انه اقرب الى الصواب **قلت** وهذا اذا كانا
وصيين او متولين من جهة الميت او الواقف او قاض امر
اما لو كانا من جهة قاضين من بلدتين فينفرد احدهما
بالصرف لان كلاما من القاضيين لا تصرف جاز تصرف كلاهما
ولو اراد كل من القاضيين عزل منصوب القاضى الآخر جاز ان
راى فيه مصلحة والا لا وتامد في وكالة تنوير البصائر معونا
للمنقطات وخيرا فليحفظ وفي وصايا السراي لو لم يعلم
القاضى ان للميت وصيا فنصب له وصيا ثم حضر الوصي فادخل
في الوصية فله ذلك ونصب القاضى لا يخلو يخرج الاول الاشارة
كفنه وكجزئه والمقصود في حقوقه وشراء حاجة الطفل
والارتباب له واعناقا عبد معين ورد ودية وتقيده وصية
معينين زاد في شرح الوهبانية عشرة اخرى متار ومغصوب
ومشراة فاسد او حسيه كيد او وزنه وطلب دين وقضا
دين بجنس حقه وبيع ما يخاف تلفه وجميع اموال ضايعة وقال
ابو يوسف ينقد كل ما تصرف في جميع الامور ولو نصص على
الانفراد او الاجتماع ابيع اتفاقا شرعا وبهانية وان مات
احدهما فان اوصى الى ابي او الى اخو فله التصرف في التركة وحده
ولا يجتاز الى نصب القاضى وصيا والا يوصى ضم القاضى اليه
غيره ورسوق الاشياء مات احدهما اقام القاضى الا في مقام
او ضم اليه اخر ولا تبطل الوصية الا اذا اوصى لهما ان يتصدق
بنكته حيث شاء انتهى وتامد في شرح الوهبانية وهل وهل
فيه خلاف ابو يوسف قولان وعندنا ان المشرق ينقد دون
الوصي كما قررته فيما علقته على المنتقى وبات ووصى الوصي
سواء اوصى اليه في ماله او في مال موصيه وقاية وصى في

التركيتين

التركيتين خلافا للثاني وتصح قسمة اى الوصية حال كونهما بيا
عن ورثة كبا رغب اوصاف ربيع الموصى له القاب او الحاضر
بلا اذنه معهم اى الورثة ولو وصفا را ز يلقى خلافا و2 فيرجع
الموصى له بالثالث ولا رجوع للورثة عليه اى الموصى له ان ضاع
قسطهم معه اى الوصي لصحة قسمة 2 واما قسمة عن الموصى له
بنكته ما بقى من المال ان ضاع قسطه لانه كان شريك معه اى
مع الوصي ولا يضمن الوصي لانه امين ووجه قسمة القاضى واخذ
قسطا الموصى له ان عاب الموصى له فلا شيء له ان هلك في القاضى
او امينه وهذا في المكيل والموزون لانه اخراز وفي غيرهما لا
يجوز لانه مبادلة كالبائع وبيع مال الغير لا يجوز فكذا القسمة
وان قاسمهم الوصي في الوصية بوجه عن الميت بنكته ما بقى ان
هلك المال في يده او في يد من دفع اليه لم يخلو خلافا لهما
قد تقر في المتاسك ولو اخرز الميت شيئا من ماله لم يرضع
بعد موته لا بوجه بنكته باق لانه عنه فاذا هلك بطلت
وجه بيع الوصي عبد من التركة بقبضة الغرماء للغرماء لتعلق
حقهم بالمالية وضمن وصى باع ما اوصى ببيعه ويتصدق بتمنه
فاستحق العبد بعد هلاك تمنه اى ضياعه عنده لانه العاقبة
والعهدة عليه ورجع الوصي في التركة كلها وقال محمد في الثالث
فلما انه معزور فكان دينه حتى لو هلك التركة او لم تف فلا
رجوع وفي المنتقى انه يرجع على من تصدق عليهم لان عنه
لهم فخره عليهم كما يرجع في مال الطفل وصى باع ما اصابه
اى الطفل من التركة وهلك ثمنه معه فاستحق المال بالمبيع
والطفل يرجع على الورثة بحصة لانتقاض القسمة
باستحقاق ما اصابه وصى احتيا له باليتيم لو جاز بان يكون
الثاني املا ولو مثله لم يجز منه وصى ببيعه وشراؤه من اجبي
بما يتفان الناس لا بالانفاقين وهو الفاحش لان ولاية
نظرية فلا يبيع به كان فاسدا حتى يملكه المشتري بالقبض

قربان و هذا اذا ابتاع الوصي للصغير مع الاجنبى و ان
باع الوصى او اشترى مال اليتيم من نفسه فان كان وصى القاض
لا يجوز ذلك مطلقا لانه وكيله وان كان وصى الاب جاز
بشرط منفعة ظاهرة للصغير و هي قدر النصف زيادة
او نقصا و قال لا يجوز مطلقا و بيع الاب مال صغير من
جائز بمثل القيمة و بما يتعاقب فيه و هو البسر و الا لا و هذا كله
في المنفقون اما الفقار فيجب و لو زاد الوصى على كفى من ماله
في العود ضمن الزيادة و هي القيمة و وقع القيمة المشرقة و لو
ضمن ما دفعه من مال الميت و لو لم يوفى له لو دفع المال اليتيم
قبل ظهور شدة بعد الادراك فضاخ ضمن لانه دفعه الى من
ليس له ان يدفع اليه و جاز بيعه اى الوصى على الكيفية القاض في غير
الفقار الا الدين او خوف هلاكه ذكره عزى زاده مغزى الثانية
قلت و نرى في القرائن الاجماع لا لانه نادر و جاز بيعه
فقار صغير من اجنبى لا من نفسه بضعف قيمته او بنفقة الصغير
و دين الميت او وصية مرسلة لا تقاها الا منه او لكونه غلاما
لا تزد على مؤنته او خوف جوازه او نقصانه في يد متقلب و در
واشبهه ملخصا **قلت** و هذا لو ابتاع وصيا لا من قبل ام
او اخ فانها لا يملك ان يبيع الفقار مطلقا ولا شراء غيره
طعام و كسوة و لو ابتاع اباه فان جهودا عند الناس او
مستورا لكان يجوز ابن الكمال ولا يجر الوصى في ماله اى
اليتيم لنفسه فان فعل تصدق بالزك و جاز لو اجر من مال
اليتيم لليتيم و تامة في الدرر **قلت** و في الاشباه لا يملك
الوصى بيع شئ باقل من ثمن المثل الا في مسئلة الوصية ببيع
بعده من غلان و فيها في الكلام في اجر المثل للموكل اجر مثل
عمله فلو لم يعمل لا اجر له و اما وصية فلا اجر له على الصحيح و هذا
اذا عين القاض للموكل اجر فان لم يعين و سعى فيه سعة
فلا شئ له و عزاه للقيمة في الوقف ثم ذكر ما يجانف فيه و اما

وصى القاض فان نصبه باجر مثله جاز انتهى و نرى القرائن
مغزى الثانية لو كانوا صفارا و كبارا باجر حصصه الصفار كما
وكذا الكبار على ما مر من التفصيل و نقل عن العادى ان في بيعه
للفقار و فاء اختلاف المشايخ و جوزه صاحب الهداية لانه في
استيفاء ماله مع دفع الحاجة و ان لغير الوصى ان يشرى الخوف
مقلب و عليه الفتوى و تامة فيها علقته على الملقن ولا يجوز
اقراره بدين على الميت ولا يشرى من تركته انه لفلان الا ان يكون
المقر وارثا فيجب في حصته و لو اقر الوصى بدين الاخر ثم ادعى
انه للصغير لا يسمع و در و وصى اب المطلق احق بماله من جده
وان لم يكن وصية فالجدة كما تقر في الحجر و هي القيمة ليس للجد بيع
الفقار و العروض لقضاء الدين و شققة الوصايا بخلاف
الوصى فان له ذلك والله اعلم **فصل** في شهادة
الاوصياء و بطلت شهادة الوصيين لو ارث صغير بمال
مطلقا او كبير بمال الميت و صحت شهادتهما بغيره اى بغير مال
الميت لا بقطاع ولا يثبتا عنه فلا تهمه في شهادة رجلين لآخرين
بدلين الف على ميت و شهادة الآخرين للموكلين بماله بخلاف
شهادة كل فريق بوصية الف و قال ابو يوسف لا تقبل في
الدين اية و قد تقدم في الشهادات او شهادة الاولين
بعده و الآخرين بثلث ماله او الدراهم المرسلة لا يثبتان
للمسئلة فيبطل و يجر لو شهد رجلان لرجلين بالوصية بعين اخر
كالعبد و شهد المشهود لها لثا بدين بالوصية بعين اخر لانه
لا شركة فلا تهمه في بيع شهد الوصيان ان الميت اوصى الا زيدا
معها لغت لا يثبتانها لانفسهما معينا و في فيض القاض لهما
ثانثا و جوبالا قرارهما باجر فيمنتهن تصرفهما بدونه كما تقر
الا ان يدعى زيد ذلك اى يدعى انه وصى معها في تقبل
في تقبل شهادتهما استحيانا لانهما اسقطا مؤنة التبيين
عنه وكذا ابنا الميت اذا شهدا ان اباهما اوصى الا وجلا

لجرتها تقف للنصب حافظ للتركه وهذا هو ينكر ولو يدعي
تقبل استحقاقا بخلاف شهادتها بان ابائها وكل زيدا
يقبض ديونته بالكونه حيث لا تقبل مطلقا ادعى زيد
الوكالة ام لا لان القاض لا عليك نصب الوكيل عن المحي
بطلبها ذلك بخلاف الوصية وشهادة الوصي على الميت
لا له ولو بعد العزل وان لم يحاصم ملتقى وصي انقذ الوصية
من مال نفسه بوجه مطلقا وعليه الفتوى ودرر كوكيل ادعى
التمس من ماله فان له ان يرجع وكذا الوصية اذا اشترى
كسوة للصغير او اشترى ما ينفق عليه من مال نفسه
فانه يرجع اذا شهد على ذلك في نيازية وانما شاهد
لا يقول الوصي في حق الانفاق يقبل لافي حق الرجوع بلا شاهد
انتهى فليحفظ **قلت** لكن في القنية والخلاصة والحانية له
ان يرجع بالتمس وان لم يشهد بخلاف الابويج وسبجي وما يقيد
فتنه او قضى دين الميت اثبت شرعا او كفته او ادعى خواجه
اليتم او عشرة من مال نفسه او اشترى الوارث الكبير حلقا ما
او كسوة للصغير او كفن الوارث الميت او قضى دينه من مال
نفسه فانه يرجع ولا يكون متطوعا ولو كفن الوصي الميت من مال
نفسه قبل قوله فيه قيل هو متدرك بقوله او كفته ولو باع الوصي
شيئا من مال اليتيم ثم طلبته باكثر مما باعه بوجه القاض فيه الا اهل البصرة
والامانة ان اخبره اثنان منهم انه باع بقيمة وان عتمة ذلك لا
ياتفت القاض الا من يزهد وان كان في المزايده يشترى باكثر
في السوق باخل لا ينفق ببيع الوصي لذلك اى لاجل تلك
الزيادة بل يرجع الا اهل البصرة فان اجتمع رجال من متهم على شيء
يوخذ يقولها عند نحر وكفى قوله واحد في ذلك عند ما كان التركة
وعلى هذا اقيم الوقف اذا اوجرت قبل الوقف ثم جاء اخره
في الاجر الكل في الدرر معز بالحيانية **فروغ** يقبل قول الوصي فيما يبيع
من الانفاق بلا بينة الا في شئ خسرته مسئلة على ما في الاشباه

ادعى قضا دين الميت او ادعى قضاؤه من ماله بعد بيع التركة
قبيل قبض ثمنها او ان اليتيم اشترى مالا اخر فذبح ضمانته او
اذن له بتجارة تركبه ديون فقضاها عنه او ادعى خواجه
ارضه في وقت لا تصلح للزراعة او جعل عبده الا بقاء او خد اعرج
الجال او لا اتفاقا على حره او على رقيقه الذبح مالتوا او
الاتفاق عليه مما في ذمته وكذا من مال نفسه حال غيبته ماله و
اراد الرجوع او انه تزوج اليتيم امرأة وادفع مهرها من ماله و
هي ميتة الثانية عشر البجر ونحوه ثم ادعى انه كان مضاربا
والاصل ان كل شئ كان مسلطا عليه فانه يصدق فيه ومالا فلا
ينصب القاض وصيا في سبعة مواضع بسوطة في الاشياء
منها اذا كان له دين او عليه او لتقيد وصية وزاد في الزواهر
موصفين اخرين اشترى الاب من حلفاء شئ فوجده معيبا
ينصب القاض وصيا له عليه واذا اخرج لاثبات حق صغير
ابوه غائب عينية متعلقة بنصب والا فلا وعرضاها بالحق
القناوى وصح القاض كوصية الميت الا في ثمان ليس الوصي القاض
الشراء لنفسه ولا ان يبيع ممن لا تقبل شرا ودية له ولا ان
يقبض الا باذن مبتدأ من القاض ولا ان يوجر الصغير لغيره
ولا ان يجعل وصيا عنه عتده ولو خصه القاض بخص ولو
زناه عن بعض التفريقات في نيازه وله عزله ولو عدل لا بخلق
وصى الميت في ذلك كله وفي المرأة وصح وصي القاض كوصية
لو الوصية عامة انتهى وبه يحصل التوفيق وفي القناوى
الصغيرى يترعه في مرضه انما يتخذ من الثالث عند عدم الاجارة
الا في يترعه في المفاقع فينفذ من الكل باء اجر باقل من اجر المثل
لانا تبطل بموته فلا احرار على الورثة وفي حياته لا ملكة
لكن في الهادية انما من الثالث فلعلة روايتان باع مال
اليتم او ضيعته والمشتري مفلس يوجب ثلثة ايام فان
تقدوا الا فسينف فلو انكر الشراء وقد قبض برفع الوصي لا

للحاكم فيقول ان كان بينكم بيع فقد فسخت قبل الوصاية ثم
 اراد عزل نفسه لم يخرج الا عند الحاكم دفعه لبيته ماله بعد بوعه
 واشهد البيعة على نفسه انه لم يبق له من تركه والده لا قبيل ولا
 كثير ثم ادعى شيئا في يد الوصي انه من تركه اليه ويرى ان يبيع للوصي
 الاكل والركوب بقدر الحاجة قال نعم ومن كان فقيرا فلياكل
 بالمعروف ولان يتفق في بقية القرآن والآداب ان تامل ذلك
 والا فليتفق عليه بقدر ما يتقدم القراءة الواجبة في الصلوة تجبني
 وفيه جعل للوصي مشرفا لم يتصرف بدونه وقيل للثرف ان
 يتصرف وفيه للاب اعارة طفله اتفاقا لانه علم الاكثر
 فيه يملك الاب لا الجد عند عدم الوصي ما يملكه الوصي يملك الاب
 وتسمى مال مشترك بينه وبين الصغير بخلاف الوصي يملك الاب
 والجد بيع مال احد طفله لاخر بخلاف الوصي ولو باع الاب او
 الجد مال الصغير من اجني بثل قيمته جاز اذا لم يكن فاسدا لراى
 ولو فاسدا بان باع عقاره لم يخرج وفي المنقول روايتان ولو
 اشترى لطفله ثوبا او طعاما واشهد انه يرجع به عليه يرجع به
 لوله ماله والا لا وجوبها عليه حينئذ وبمثل لو اشترى له دارا
 او عبدا يرجع سواء كان له مال او لا وان لم يشهد لا يرجع كذا في
 ابو يوسف وهو حسن يجب حفظه **كتاب المختني**
 لما ذكر من غلب وجوده ذكرنا در الوجود هو فرجه وذكرنا
 من عرى عن الاثمين جميعا فان بال من الذكر فعلام وان بال
 من الفرج فان بال منها فالحكم للاسبق وان اسويا
 فمشكل ولا تغيب الاثرة خلافا لما قبل البيوع فان بلغ وخرج
 لحية او وصل الى امرة او احكمكم الرجل فرجل وان ظهر
 له ثدي او لبن او حاض او جلى او امكن وطه في امرأة
 وان لم تظهر له علامة اصلا او تقارضت العلامات
 فمشكل لعدم المخرج وعن الحسن انه تعد اضلاعه فان ضلع
 الرجل يزول على ضلع امرأة بواحدة كره الزيلعي فيؤخذ

في امره بما هو الا حوا في كل الاحكام **قلت** لكن قد منا انه
 لا يجب الفل بالا بل لا بد منه وانه لا يتعلق التحريم ببيته
 فتنبه فيقف بين صنف الرجال والنساء واذ يبلغ حد
 الشهوة يتنازع له امة تختنه من ماله لتكون امة او مثله ويكره
 ان يختنه رجل او امرأة احتياطا ولا ضرورة لان النكاح عندنا
 سنة وان لم يكن له ماله فمن بيت المال ثم يتنازع او يزوج امرأة
 خاتمة لاختنه لانه ان ذكر ارجح النكاح وان اتى فظهر الجنب
 اخف ثم يطلقها وتعد ان خلا بها احتياطا ويكره له لبس
 الحرير والملى ولا يجلبه غير حرم وان قبله رجل ثبت حرمة المصاهرة
 ولا يرافقه بغير حرم لاحتمال انه امرة وان قال اما رجل او
 امرة لا عبرة به في الصحيح لانه دعوى بلا دليل وقيل بغير
 لانه لا يقف عليه غيره لكن في الملتقى بعد تقرر اشكاله لا
 يقبل وقيل يقبل **قلت** وبه يحصل التوفيق ويصنف
 ما نقله القاسمي عن شري القرابض للسيد وغيره الا ان
 يكمل على هذا فتنبه ولومات قبل ظهور حال لم يقبل وبهم
 بالتصديق لتعد الفل ولا يحضر حال كونه مرا بها غسل
 ميت ذكر او انثى ونذبت سحبة جرة ويوضع الرجل
 يقرب الامام ثم هو ثم المرأة اذا صلى عليهم رعاية لحق
 الترتيب وتام فروعه في احكامه من الاشياء بل عندنا
 فيه تاليف بخلاف منيف وكره في الميراث اقل النصيبين يعني
 اسواء الخالين به ينفق كما سخرقة ومالا نصف النصيبين
 فلو مات ابوه وترك معه ابنا واحدا له سهمان وللخنثى
 سهم واحد وعند ابو يوسف له ثلثه من سبعة وعند محمد له
 خف من اثني عشر وعند ابو حنيفة له سهم من ثمانية
 لانه الاقل وهو متيقن به فيقتصر عليه لان المال لا يجب
 بالشك حتى لو كان الاقل تقديره فذكرنا ابنا كزوج
 وام وسققة هي خنثى فله السدس على انه عصية لانه

أقل ولو قدر انني كان له النصف وعالت الى ثمانية ولو كان
 نحو ما علم احد التقديرين فلا شيء له كزوجه وام وولد بها و
 وشقيق خنني فلا شيء له لانه عصبته ولو قدر انني كان له النصف
 وعالت الى تسعة ولو مات عن عمه وولد اجته خنني قدر انني وكان
 المال للعم **سائل** نسيت بمغني منفرة وهو من دأب
 المصنفين لئلا يترك ما لا يذكر فيها كان يحق ذكره فيه **قلت**
 وقد الحق غايها بما لا والله الحمد عرق مد من الخمر خارج
 نجس هذه مقدمة صفري في تسليمها كلام قد وعدتكم به في
 اول نوا قض الوضوء وكل خاير **في** ينقض الوضوء
 هذه مقدمة كبرى وهي مسلمة عندنا **في** يخرج ان عرق مد من
 الخمر ينقض الوضوء لكنه يخرج لانها تات الصفري وحاصله
 ما في الاخير الا شرفية لابن الشحنة مغزيا للنجس عرق الدجاجة
 الجلالة نجس قال وعليه فخرج مد من الخمر نجس بل اول
 ثم قال وما أصبح من كان عرقه كعرق الكلب والخمر يبر قال
 ابن العز في ينقض الوضوء وهو قريح غريب ونجس
 ظاهر قال المص ويطهروه عونا عليه **قلت** قال شيخنا
 الرمي حفظه الله تعالى كيف يقول عليه وهو مع عزابته لا
 يشهد له رواية ولا رواية اما الاول فظاهر اذ لم يرو عن
 احد ممن يعتمد عليه واما الثانية فاعدم تسليمه المقدمة
 الاولى ويشهد لبطلانها مسلمة الجدي اذ اغذى بابن الخنزير
 فقد عللوا حل اكله بصيرورته مستهلكا لا يبقى له اثر فذلك
 نقول في عرق مد من الخمر يكفينا في صفه عزابته وخروجه
 عن الحياة فيجب طرحه عن السرد من متن وشعره خبره
 في حلاله خروجه فان كان الخمر حليبا رمي به واكل الخنزير
 ولا يفد خروجه الفارة الدهن والماء والخيط للضرورة
 الا اذا ظهر حلو او لونه في الدهن وكفه لحيه وان كان الخنزير
 عنه في حايته في السن الروايت لا يصح ولا يستحق تقدم

في باب

في باب الوتر الدعوة المسجبة في الجمعة وقت العصر عندنا
 على قول عامة مشايخنا شياء وقد مناه في الجمعة ع ١١
 الثاني رجاينة الحزب من الصلوة لا يقف على قوله عليكم
 و ٢ فلو دخل رجل في صلاة بعده لا يصير واحدا فيها قدمناه
 في صفة الصلوة كف ثوب نجس طيب في ثوب طاهر يابس
 فظهرت رحلونه على ثوب طاهر كذا الشيخ وعجالة الكثرة على
 الثوب الطاهر لكن لا يسلو لعصر لا ينجس قدمناه قبيل
 كتاب الصلوة كما لو نشر الثوب المبلول على جبل نجس
 يابس او غسل رجله ومشي على ارض نجس او نام على فراش
 نجس فخرج ولم يظهر اثره لا ينجس حايته نوى الزكاة
 الا انه سماه قرضا جاز في الاجرة لان العبرة للقلب اللسان
 من له حيا في بيت المال كمال العلماء خلف ما هو وجه بيت المال
 فانه اخذه ديانة قدمناه قبيل باب المصرف افطر في رمضان
 في يوم ولم يكفر حتى افطر في يوم اخر فعليه كفارة واحدة ولو
 في رمضان نهر على الصبح وقد مناه في الصوم ولو نوى قضاء
 رمضان ولم يعين اليوم صح ولو عن رمضان كقضاء
 الصلوة صح ايضه وان لم ينو في الصلوة اول صلوة عليه او اخر
 صلوة عليه كذا في الكثرة قال المص قال الزيلعي والاصح اشتراط
 التعيين في الصلوة وفي رمضان نهر على الصبح وكذا مقدمته
 في باب قضاء الفوائت بقا للدر وعزبا ثم رأيت في البحر
 قبيل اللعان ما تصدقته التعيين لم شرط باعينا لان
 الواجب فحلف متعديلا باعينا رالا مراعات الترتيب واجبة
 عليه ولا يمكن مراعاة الابنية التعيين حتى لو سقط الترتيب
 بكثرة الفوائت يكفيه نية الطهر لا غير كذا في المحيط وهو تفصيل
 حسن في الصلوات ينبغي حفظ انتهى بلفظه ثم رأيت نقلا
 في الاشياء في بحث تعيين المنوي ثم قال وهذا مشكل
 وما ذكره احابنا كفا ضيقا وعجزه خلافة وهو المقتضى كذا

باب

في التبيين انتهى بحروفه فليست له راس شاة
 منقطع يدم الحرق الراس ونزال عنه الدم فالتحذ منه مرقه
 جاز استعمالها والحق كالفصل وقد مناه من المصطلحات
 سلطان جعل الخراج لرب الارض جاز وان جعله العشر
 لانه زكاة **قلت** وقد قدمه في الجاه وقد مناه في الزكاة ايض
 بحج اصحاب الخراج عن زكاة الارض واداء الخراج ودفع
 الامام الامراء الخراج بالاجرة ليعطوا الخراج من اجرتها
 مستحقة جاز فان فضل شيء من اجرتها دفعه لملكها رعاية
 للحقين فان لم يجد الامام من يستأجرها باعها لغيره واخذ الخراج
 الماضي من الثمن لو عليهم خراج ورد الفضل لاربابها **قلت**
 وقد مناه في الجاه وترجيح سقوطه بالنداء فيجعل عمالهم جوار
 عما ان مراده اخذ خراج السنة الماضية فقط عنهم فزوجة
 وميتة فان كانت المذبوجة اكثر كحري واكل والايان كانت الميتة
 اكثر او استويا لا يتحرى لو في حالة الاختيار بان يجد ذكيتة والاخرى
 واكل مطلقا ومر في ايجاء الاخرى وكذا بانه كما يبيح باللب
 بخلاف معتقل النساء وقال الشافعي بها سواء في وصية
 ونكاح وصلاحي وبيع وشراء وموت وعجزا من الاحكام
 الى ايجاء الاخرى فيما ذكره وغيره ومثله معتقل النساء ان
 علمت اثاره وامدت عقلته الى موته به يقين **قلت** ومر
 في الوصايا وذكره هنا الاكمل وابن الكمال والزيلي وغيرهم
 ثم مضى كلامهم انه لو اقر بالاثارة او طلق مثلاً توقف
 فان مات على عقلته نفذ مستنداً والا لا وعليه فلو تزوج
 بالاثارة لا يخل له وطئها لعدم نفاده لكنه اذا مات بجأله
 كان لها المهر من تركته قاله المصنف كمن ذكر ايضه في الزواهر عند
 ذكر الاشياء الاحكام الاربعة ان قولهم والضابط للمقتدر
 والمستند ان ما صح تعليقه بالشرط يقع مقتضاه او لا يصح
 تعليقه يقع مستنداً كما في البحر ملكاً بخلاف ذلك مقتضاه

وتوقع الظللاق والعتاق ونحوها مما يرجح تعليقه بالشرط
 مقتضاه فليست له راس شاة وكذا بانه كما يبيح باللب
 بالاثارة يكون حق الله تعالى ولا في ثبوتها ولا في ثبوتها
 بالاثارة فكل كلامهم نعم ولم اره صريحاً اشباه ائبل الصائم
 بصفاق محبوبة يقضي ويكفر والا يكن محبوبة لا يكفر ومر في الصوم
 قتل بعض النجاس عذراً في ترك الحج مر في الحج منها زوجها من
 الدخول عليها وهو يكره معها في بيعة شربة حكمها حرماً
 في باب النفقة ولو كان المنع ليقفلها الى منزله فليست
 بالاثارة لوجوب السكنى عليه او كان يكره في بيت
 الغصب فاستفت منه لا يكون بالاثارة لانها محقة اذا سكن
 فيه حرام بخلاف ما لو كان فيه شربة قالت لا اسكن
 مع امك واريد بيعة على حدة ليس كذلك وكذا امه وولده
 وكله مر في النفقة قال لعبد يملكه او قال لامة انا عبدك
 لا يعتق لانه ليس بصريح ولا كفاية بخلاف قوله لعبد يملكه
 لانه كفاية على ما مر في محله العقار المتنازع فيه لا يخرجه من يد
 ذي اليد عالم بغير حق المدعي على وفق دعواه بخلاف المنقول
 او يعلم به القاض ولا يكفي تصديق المدعي عليه انه في يده في الصحيح
 لاحتمال المواضع **قلت** قد مناه في باب جنابة
 المملوك ان المفتي به في زماننا انه لا يعمل بعلم القاض فقامل وهو
 اذا ادعاه مدي مطلقاً اما اذا ادعى الشراء من ذي اليد او اقر
 بانه في يده فأنكر الشراء واقرب بكونه في يده لم يكتف ليبراً لا على
 كونه في يده لان دعوى الفعل كما يصح على ذي اليد تصح على غيره
 ايضه كما بسط في البرازية عقاراً لا في ولاية القاض يصح
 قضاؤه فيه كمنقول هو الصحيح وتقدم في القضاء ان المص
 ليس شرطاً فيه به يقين ويكتب بالحكم القاض تلك الناحية ليامره
 بالسليم وقيل لا يصح ومضى عليه في الكثرة والملحق قضي القاض
 ببينة في حادثة ثم قال رجعت عن قضائي او بد الى غيره ذلك

او وقعت في تلبس شهود او ابطال حكمي ونحو ذلك لا يقتر
 قول القاض في كل ذلك لتعلق حق الغيبة وهو المدعي والقضاء
 ماض ان كان بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة الا في ثلاث مرت
 في القضاء لو بعد او بخلاف مذهب او ظهر خطأه اذا قال
 الشهود قضيت وانكر القاض فالقول له وبه يقفه قال ابن القيس
 في القواكه البدرية زاد في البرازية خلافا لما في البحر عالم بنقده
 ماض اخر في لا يكون القول قوله في انه لم يقضى بوجود قضاء
 الثاني به قال المصنف وهو قيد حسن لم اوقف عليه غير صاحب
 البحر شرط نفاذ القضاء في المجتهدين من حقوق العباد ان يصير
 الحكم في حادثة يان يتقدمه دعوى صحيحة من خصم على خصم حاضر
 منازعة شرعي فلو لم يكن يحق على اخر عند قاض ففرض به براءته بدونه
 منازعة ومنازعة شرعية وتراجع بينهما لم يتخذ قضاؤه ليقدر شرط
 وهو الذي اني نكحتموه شرعية وكان اقرارا فيحكم مذهبهم لا غير كما قد مناه
 في القضاء وانما هو يقول ما لو رفع اليه اي الحق في قضاء ما لم يكن لا
 دعوى لم يلتفت اليه وحل الحق بمقتضى مذهبهم لعدم تقدم ما
 يمنع من ذلك لخروج قضاء المالك في خبر الفتوى لعدم تقدم
 الخصومة الشرعية التي هي شرط انفاذ القضاء في حقوق
 العباد اذا ارتاب القاض في حكم القاض الاول له طلب هو
 الاصل مرت في القضاء قيد يارتيا به في حكم الاول فان دانه اذا
 لم يرتب قيد لا يتعرض له قال في القواكه البدرية قالوا قضا العدل
 العالم لا ينقض ويجعل على السداد بخلاف قضاء غيره يعني
 اذا تبين وجه فاداه بطريقه فللثاني نقضه اذا تبين وجه
 النفاذ على بيع باطل او ما سدد لا يتقدم في اول البيوع عن الخلاصة
 والبرازية والبحر حيا وقواما ثم سأل رجلا عن شيء فامر به
 وهم يرونه ويسمعون كلامه وهو لا يراهم جازت شهادتهم
 عليه بذلك الاقرار وان سمعوا كلامه ولم يروه لا يكون شهادتهم
 لان التوبة تشبه فتوقع الشبهة الا اذا علموا انه ليس بشيء

باز دخلوا البيت ثم خرجوا وجلسوا على بابهم ولا مسك
 له عينه ثم دخل رجلا فسمعوا اقراره ولم يروه وقته باع
 عقارا او حيوانا او ثوبا او امراته او غيرها من اقا ربها ثم
 يعلم به ثم ادعى الابح مثلا انه ملكه لا تسمع دعواه كذا اطلق
 في الكنز والملتقي وجعل سكوتة كالا فضاء قطعا للتزوير
 والحيل وكذا الوضوح الذرك او تقاض الثمن وقالوا فيمنع
 زوجه بلا جهاز ان سكوتة عن طلب الجاهز عند الزفاف
 رضى فلا يملك طلب الجاهز بعد سكوتة كما ترى باب المهر
 بخلاف المجتبى فان سكوتة ولو جارا لا يكون رضى الا اذا سكنت
 الجار وحت البيع والتسليم ونصرف المثل ترى فيه ذرعا و
 بناء في لا تسمع دعواه على ما عليه الفتوى قطعا لا طلاع
 الفاسدة وبخلاف ما اذا باع الفضول ملك رجلا المالك
 ساكت حيث لا يكون سكوتة رضا عندنا خلافا لابن القيس
 بزازية اخر الفصل الخامس عشر وعنده باع ضيعة ثم ادعى
 انها وقف عليه او على مسجده كذا او كنت وقفك وارا تخلف
 المدعى عليه ليس ذلك اتفاقا للثنا وقضى وان اقام بينة
 تقبل على الاصح لا لصحة الدعوى بل لقبول البينة في الوقف بلا
 دعوى خلافا لما صوبه الزيلعي وقد حققناه في الوقف و
 باب الاستحقاق وصحت مرعا لزوجه فماتت وطالبت
 ورثتها بمهرها وقالوا كانت الهبة في مرض موتها وقال بل في
 الصحة فالقول لمورثة هذا ما اعتمد في الحاشية بتعاليم رواية
 الجامع الصغير بعد نقله لما في فتاوى النسخي ان القول
 للزوجة فقال والاحتماد على تلك الرواية لانهم تصادقوا
 على وجوب المهر واختلفوا في السقوط في القول بملكه اليه
 قلت واقرة في تنويره البصائر واعتمدت بشيخ علي خلاف
 ما جزم به في الملتقي كما كتبت من ان القول للزوجة وان جزم
 به شرعا كما لزم يلحق وابن سلطان بانه الاستحسان فستبين

قلت واستظهره اربع الهمام في آخر المهر فقال وجه الظاهر
 ان الورثة لم يكن لهم حق بل لا وهم يدعون لانفسهم والزواج
 ينكر فالحقول له وكلها بجلالها لا عليك عزاء لانه يدين من
 جهته وكلها كذلك اعلم ان من عزمك فانت وكيل في فطر يفة
 ان يقول في عزله عز لك ثم عز لك لان من لم يعم الاوقات
 واما كل ما في عموم الافعال فهو قال كلما عز لك فانت وكيل يقول
 في عزله رجعت عن الوكالة المعلقة وعز لك عن الوكالة
 المنجزة الحاصلة من لفظ كلما في يفرز قبض بدل الصلح شرط
 ان كان ديناً بدعي يان صلح على ذراهم عن ونا ترو عن شئ
 آخر في الذمة والاكين ديناً بدعي لا يشترط قبضه لان الصلح
 اذا وقع على عين متعين لا يبقى ديناً في الذمة فجاز الاختراق
 عنه قال المدعي لا يثبت له فبرهه ولو بعد حلف خصه جواهر
 الفتاوى وكذا لو قال عند طلبة يمينه اذا حلفت فانت بريء
 من المال الذي لي عليك وحلف ثم برهه على الحق قيل
 وقضى له بالمال حاشية او قال انت اهد لا شهادة في فقهه
 تقبل لا مكان التوفيق بالنيابة ثم التذكر كما لو قال ليس
 لي عند فلان شهادة ثم جاء به فشهد او قال لا حجة لي على فلان
 ثم انى بالجنة فانها تقبل لما قلنا بخلاف ما اذا قال ليس
 حق وادعى حقاً لم يسمع للثبوت قضى للامام الذي ولاه الخليفة
 ان يقطع من الاقطاع انساناً من طريق الجادة التي لم
 يضر بالمارة للامام ولا ية ذلك فكذا ان ية صادرة
 السلطان ولم يبرهه بيع ماله فلو عينه فمكروه الا ان ياخذ
 الثمن طوعاً فباع ماله بسبب المصادرة صح بيعه لانه غير
 مكروه كما مر في الاكرام كالاين اذا حبس لبيع فباع ماله
 لقضائه صح اجماعاً خوفاً زوجها او غيره بالضرر حتى وابت
 مهرها لم يبرهه ان قد رعى الضرب لانها مكرهة عليه وان اكرهها
 على الخلع وقع الطلاق ولا يقطع المال لان طلاق المكره

واقف ولا يلزم المال به لما قلنا ولو اختلفت انساناً على المهر
 ثم وصفت المهر للزوج لم يبرهه قالوا وهو الحيلة قلت انما تتم
 بقبوله فيعلم صلحها الا ان يقال انه يمكن للحاكم مطالبة
 برفعه الى من لا يشترط قبوله اخذ يبراهي ملكه او بالوجه فتنز
 مته حارطاً جاره وطلب جاره كحوله لم يجبر ومقاده انه يؤمر
 بالرفق دفعاً للاذا وان سقطا الى رطامه لم يبرهه لعدم
 تقديده اذا حقه في ملكه فكان تسبياً ومرت في اخر الا جارة
 انه لو سقى ايضاً سقياً لا تحمله فتعدي لجاره ضمن بحر دار
 زوجته ياله باذنها فالعارة لها والنفقة دين عليها لحي امرأ
 ولو عمر نفقه بلا اذنها فالعارة له ويكون عائناً للوصية فيقوم
 بالتفريق بطلبها ذلك ولا بلا اذنها فالعارة لها وهو منطوق في
 البناء وخلا رجوع له ولو اختلف في الاذن وعدمه ولا يثبت
 في القول للمكره بيمينه حتى ان العارة لها اوله فالقول له لانه هو
 المملك كما افادوا شيخنا وتقدم في الغصب قال هذه رضية
 ثم اعترف بالخطأ وصدقته في خطايه فله ان يزوجها اذا لم يثبت
 على يان قال افادته لا يثبت الا بالقول كقوله هو حق او صدق
 او كما قلت او اشهد عليه كقوله هو او ما في معنى ذلك من
 الشبكات اللفظية الدال على الشبكات المنقصة وهل يكون تكرار اقراره
 بذلك ثباتاً خلاف مبسوط في المبسوط وحاصله ان التكرار
 لا يثبت به الاصرار ولو اخذ رجل بخبره فترعه ان من
 يده لم يبرهه لانه متسبب وكذا اذا دل السارق على مال غيره
 او امسك باريه من عدوه حتى قتله عدوه لما قلنا في يده
 مال ان قال له سلطان ادفع الى هذا المال والا تدفع
 الى اقطع يدك او اخر بك من خذ فقه لم يبرهه الا دفع
 لانه مكره قال تركت دعواي على فلان وفوضت امرى الى
 الاخرة لا تسمع دعواه بعده اى بعد هذا القول فذكره في
 التقنية الاجازة ليحق الافعال على الصحيح فلو غصب عينا

لاشان فاجاز اليك خصيه في اجازته وفي فيبر
 الفاص من الضاح ولوا انتفع به فامره بالحفظ لا يبرأ حتى
 الضاح والم يحفظ وتامه في العاديه وضع منجلا في الصرا
 ليعصده به حمار وحشي وسمى عليه فجاء في اليوم الثاني فوجد القاذ
 اذ لو وجد ميتا من ساعته لم يكن زليلى ووجد الحمار جرحا
 ميتا لم يוכל لان الشرا ان يذبحه انسان او يجره والا
 فهو كالتطليه كره تحريجا وقيل تنزيها والاول اوجه من الشاة
 سبع الحيا والخصية والغدة والمثانة والمرارة والدم
 المسفوف والذكر للآثار الواردة في كراهية ذلك وجمعها بعضهم
 في بيت **قال** فقل ذكر والانسيمان مثانة كذا دم رغم المرأة
 والغدة **وقال غيره** اذا ما ذكيت شاة فكلها سوى سبع
 فقيل من الوبال **فقا** ثم خاء ثم غين **وقال** ثم ميم **وقال**
 للفاض اقراض مال القريب والمطلوع والمستقط بشرط
 تقدمت في القضاء بخلاف الاب والوص والمستقط الا اذا
 اشتد حتى ساع تصدقه فاقراضا ولا يلقى قال ان كان
 الله تعالى يعذب المشركين فامرته طالق لا تطلق امراته لان
 من المشركين من لا يعذب كذا في الحية ومكاره وجهه ان
 المراد بهذا البعض من يصدق عليه المشرك في الجملة بان يكون
 مشركا في عمده ثم يجتمع له بالحنى او اطفال المشركين فالكلم
 مشركون شرعا واذ اثبت ان البعض لا يعذب واهى سالكه
 جزئية لم تصدق الموجبة الكلية القابلة لكل مشرك يعذب فالكلم
 المص **وقد** اورد هذا اللفظ على غير هذا الوجه ابي وصبيان
فقال واهل قاتل لا يدخل النار كقوله ولكننا بالمؤمنين نقرر
قال ومعناه ان الكفار كما يرون النار يومنون بالله ورسوله
 ولا ينفعهم قال تعالى فليكن ينفعهم ايمانهم كما راوا باسنا
 ويعجز البيت معناه ان عمارا خربت القايون بامراء و
 حكم مؤمنون فحق البيت سو الان قال ابن السكينة وعندي ان

هذا ما ينكر ذكره والمكتفط به ولا ينبغي ان يدور
 وبسطر ولا يقبل تاويل قائله انتهى **قال** هذا مع وضوح
 وجهه تكلم فيه فابف الاول فلما تفعل ثم رايت شيخنا قال
 قد قضى بنقله على نفسه **بالا** انكار وانه ما كان ينبغي
 له ان يدونه وبالله التوفيق **صبي** حشقة ظاهرة
 بحيث لو راه انسان ظننه **مختونا** ولا تقطع
 جلدة ذكره الا بشد يد المترك على حاله كشيخ اسلم وقال اهل
 النظر لا يطبق المختان ترك ابنة ولو حصر ولم تقطع الجلدة
 كلها ينظر فان قطعه اكثر من النصف كان ختانا وان قطعه
 النصف فما دونه لا يكون ختانا بعينه لعدم المختان حقيقة
 وحكما والاصل ان المختان سنة كما جاء في الخبر وهو من
 شعائر الاسلام وخصا به فلو اجتمع اهل بلدة على تركه
 حاربهم الامام فلا يترك الا لعذر وعذر شيخ لا يطبقه ظاهر
 ووقته غير معلوم وقيل سبع سنين وكذا في الملتقى وقيل عشرة
 وقيل اقصاه اثنا عشر وقيل العبرة بطاقتة وهو الاشد
 وقال ابو زر **لا** اعلم له بوقته ولم يرد عنها منه شيء فلذا
 اختلف المشايخ وختان المرأة ليس سنة بل مكرمة للرجال و
 قيل سنة وقد جمع الاسيوطي من ولا يفتونا من الانبياء
فقال وفي الرسل مختونا لعمر حلقه **فقال** وسبع
 طيبون الحارم سليمان واهم زكريا شيت ادريس عيسى
 وحذيفة عيسى وموسى وادم ونوح شقيب سام لوط
 وصالح سليمان يحيى هو ديس خاتم ويجوز كذا
 الصغير وبط فرجة وعنده من المداواة للصبي ويجوز
 قصد البهائم وكثيرا وكل علاج فيه منفعة لا وجاز قيل ما
 يضر منها ككلب عقور وهره تضر ويذبحها الى الهرة ذبحا
 ولا يضر بالانه لا يفيد ولا يضرها وفي المبتغي كره اوراق
 جراد وقمله وعقرب ولا يابس باوراق حطب فربا غل والفا

القعدة ليس باب وجازت المسابقة بالفرس الابل و
 الارجل والرمي ليراضي الجهاد و حرم شرط الجعل من الجانيين
 الا اذا ادخلا محلا بشرط كما مر في الخط لا يحرم من احد
 الجانيين استخانا ولا يجوز الاستباق بغير هذه
 الاربعة كما يفعل واما بلا جعل فيجوز في كل شيء
 وما في الزيلع ولا يصح على غير الانبياء ولا على غير
 الملائكة الا بطريق البيع و هل يجوز الترحم على النبي قولان
 زيلعي وفي الزخيرة انه يكره وجوز السيوط بقا لا
 استقالا فيمكن التوفيق وبالله التوفيق ويستحب
 للصحابة وكذا من اختلف في نيته كذا القرنين والقار و
 قيل يقال صلى الله على الانبياء وعليه وسلم كما في شرح المقدمة
 للقرماني والرحم للنايعين ومن بعدهم من العلماء والعباد
 وسائر الاخيار وكذا يجوز عكس وهو الترحم للصحابة
 والرحم للنايعين ومن بعدهم على الراجح ذكره القرماني
 وقال الزيلعي الاول ان يدعو للصحابة بالترحم وللنايعين
 بالرحمة ومن بعدهم بالمغفرة والحي و زوال اعطاء باسم
 النور والمهر جاز لا يجوز اي هذا باسم هذين النبيين
 حرام وان قصد تعجيله كما يوفق المشركون كقوله قال ابو
 حفص الكبير لو ان رجلا عبد الله خمسين سنة ثم اهدى
 لمشرك يوم النور بيضة يريد تقطيع يومه فقد كفر وجب
 عمله انتهى ولو اهدى لمسلم ولم ير تقطيع اليوم بل جرى
 على عادة الناس لا يكفر وينبغي ان يفعله قبل او بعده
 نفيا للتشبه ولو شرب ما لم يشربه قبله ان اراد تقطيعه كفر
 وان اراد الاكل والشرب والنعيم لا يكفر به ولا يابس
 بلبس القلائس غير حرير وكر يابس عليه ابريسم فوق
 اربع اصابع سراجيه وصح انه عزم لبس اوتدب لبس اود
 وارسل ذنب العمامة بين كتفيه الى وسط الظهر و

قيل

قيل لموضع الخيوس وقيل بشر و يكره اي للرجال كما مر في باب
 الكراهية لبس المعصفر والمنزهر لقول ابن عمر نانا رسول
 الله صلى الله عليه وسلم عن لبس المعصفر وقال اياكم والامر
 فانما زى الشيطان ويحب البخل و ابا عبد الله الترمذي يقول له
 قل من حرم زينة الله و فرقه عليه الصلوة والسلام وعليه
 قيمته الف دينار زيلعي ولا ثب العالم ان يقدم على الشيخ
 الجاهل ولو قرىبا قال تعالى والذي اوتوا العلم درجات
 فامروا به هو الله فمن يصفه بصفه الله في جهنم وهم اولوا الامر على الارض
 وورثة الانبياء بخلاف اختص بالاجل الترحم للنايعين
 والجوارى جاز في الاصح ويكره بالسواد وقيل لا و مر في الخط
 كما يجوز ان ياكل منكبا في الصبح لما روى انه عليه الصلوة و
 السلام اكل منكبا فجمع الفتاوى اخذته الزلزلة في بيته ففر
 الى القضاء لا يكره بل يستحب لفرار النبي صلى الله عليه وسلم
 عن الحايطة المائل واذا خرج من بلدة بها الطاعون فان علم
 ان كل شيء بقدر الله تعالى فلا بأس باز يخرج ويدخل وان كان
 عنده انه ان لو خرج نجا ولو دخل ابتلى به كره له ذلك فلا يدخل
 ولا يخرج صيانة لاعتقاده وعليه حمل النهي في الحديث فجمع
 الفتاوى فقيه في بلدة ليس فيها غيره فقه منه يريد ان يفر
 وليس ذلك بزازية وغیرها فحق المديون الذين الموجل قبل
 الحلول او مات فحل بموته فاختص تركته لا ياخذ من المراكبة
 التي جرت بينهما الا بقدر ما مضى من الايام وهو جواب المناقش
 فقيه وبه اقية المرحوم ابو السعد واخذ من مفضي الروم
 وعلمه بالرفق للجانيين وقد قدمته قبل فصل القرض
 في آخر الكثرة ينبغي لحفظ القرآن في كل اربعين يوما ان يجتم
 الفرائض اي علم باصول من فقه وحساب تعرف
 حق كل من التركة والحقوق صفة من صفة بالاستقراء لا
 الحق اما لميت او عليه او لا ولا الاول التجهيز والثاني اما ان يتعلق

بالذمة وهو الدين المطلق او لا وهو المعلق بالعين والثالث
اما اختياري وهو الوصية او اخطاري وهو الميراث وتسمى
فرائض لان الله تعالى قسم بنصف واوخمه وصوره الميراث منه
قلت ولذا استباه عليه الصلوة والسلام تصف العلم بشيئته بالنسبة
لا غيره واما غيره فبالنص تارة وبالقياس اخرى وقيل لتعلقه
بالموت وغيره بالحياة او بالضرورة وغيره بالاختياري وهما اثر
الحس من الحس ام من الميت المعتمد الثاني شره وبهانه يبداء من تركه الميت
الحالية عن تعلق حق الغير بعينه كالحسين والبعيد الجاني والمأذون
المديون والمبيع المحبوس باليمن والدار المستأجرة واما قدمت
على التكفين لتعلقها بالمال قبل صيرورته تركه بجزية يوم التكفين
من غير تقدير ولا تبذير كقفل السنة او قدر ما كان ينبغي
في حياته ولو ملك كفته فلو قبل تقضي كفن مرة بعد اخرى وكله
من كل ماله ثم تقدم ديونه التي لا مطالب من جهة العباد وتقدم
دين الله على دين المرحوم لان جهل سببه والاضمان كما بسط
السيد واما دين الله فان اوصيه وجب تنفيذه من الثالث
الباقى والا لا يتم تقدم وصيته ولو مطلقا على الصحيح خلافه
لما اختاره في الاختيار من ثلث ما بقي بعد تجزئه وديونه
واما قدمت في الآية اتماما لكونها مطننة الكفر بها ثم رابعا
بل حاكم يقسم الباقي بعد ذلك بين ورثته الى الدين
ثبت ارثهم بالكتاب او السنة كقوله عليه الصلوة والسلام
اطعموا الجذات السدس والاجماع كجعل الجذ كالب وابن الابن
كالابن ويستحق الارث ولو لم يوصف به يفتي وقيل لا يورث
واما هو الفقاري من ولد به صيرجه باحد ثلثه برحم ونكاح
صحيح فلا يورث بقا سدا ولا باطلا اجماعا وولاء والمحققة
للزكاة عشرة اصناف مرتبة كما افاده بقوله فيبدأ
بذوي الفروض اي السلام المقدرة وهم اثنا عشرة
من النسب ثلثة من الرجال وسبعة من النساء واثنا

من

من النسب وهو الزوجان ثم بالعصيات للجنس سوى
فيه الواحد والجمع وجمعه للآزد وواجب النسبة لانها اقوى
ثم بالمعتق ولوائه وهو العصة السبية ثم عصة الذكور لانه
ليس للنساء من الولاء الا ما اعتقن ثم الرزق على ذوى القربى
النسبية بقدر حقوقهم ثم ذوى الارحام ثم بعدهم مولى
الموالات كما مر في كتاب الولاء وله الباقي بعد فرض احد
الزوجين ذكره السيد ثم المقر له بتسبب على غيره لم ينسب
فلو ثبت بان صدقة المقر عليه او اقرب بمثل اقراره او شهادته
اقرئت بنسبه حقيقة وزاجم الورثة وان رجع المقر وكذا
لو صدقة المقر قبل رجوعه وتامه في شروط السراجية
سيما روى الشروط وقد خصصه فيما علقته عليها ثم بعدهم
الموصى له بما ناله على الثلث ولو بالكل واما قدم عليه المقر
لانه نوع قرابة بخلاف الموصى له لم يوضع في بيت المال لارثا
لا في بيت المسلمين وموانعه على ما هنا ربه الرزق ولو
ما وصا كملكيت وكذا مبيع عند ابيه وما ملك وقال لا هو
حر فبرث ويحب وقال الشافعي لا يرث بل يورث وقال
احمد يرث ويورث ويحب بقدر ما فيه من الحرية
وقد ذكرنا اشافعية مسألة يورث فيها الرقيق مع
رقة كحده صورته مستان من جنه عليه فليحق بدار الحرب فاسترة
ومات رقيقا برأية تلك الجناية فدية لورثته ولم اره
لا ثمة فيحرر والمقتل الموجب القود او الكفارة وان سقطا
بجريمة الابوة على ما مر وعندها فغنى لا يرث القاتل مطلقا
ولو مات القاتل قبل المقتول ورثته المقتول اجماعا و
اختلاف المسلمين اسلاما وكفرا وقال احمد اذا اسلم
الكافر قبل قسمة التركة ورث واما المردة فيورث عندنا
خلاف الشافعي **قلت** وذكرنا اشافعية مسألة يورث
فيها الكافر صورته كافر مات عن زوجة حاملا ووقفنا

ميراث الحمل ما سلبت ثم ولدت ورث الاول ولم اره صريحا
 لا يمتنع والكرامع اختلاف الدارين فيما بين الكفر عندنا
 خلافا لثاني حقيقة كبري وذمى او حكما كسامل وذمى
 وكبريتين من دارين مختلفتين كبري وهندي لا تقطع العنقة
 فيما بينهم بخلاف المسلمين **قلت** وبقي من الموانع جواز تاييد
 المولى كالحرق والحرقة والهدم والقتل كما سيحى ومنها جواز
 الوارث وذلك في خمس اهل او اكثر مبسوط في المجتبى منها
 ارضعت صبيا مع ولدها وماتت وجعل ولدها فلانوارث
 وكذا الوارثية ولد مسلم من ولد نصراني عند الطيرة وكبراتها
 مسلمان ولا يرثان من ابويهما زاد في المنيعة الا ان يصطلي
 فليهما ان ياخذ الميراث بينهما ثم بين ذوى القروض مقدما للزوجة
 لانها اصل الولد ولو منها تنولد الاولاد فقال فيقرض للزوجة
 فصاعدا الثمن مع ولدها او ولد ابن وان سفل والاربع لها عند
 عدمها فله زوجات حالها الربع بلا ولد والنسب مع الولد والاربع
 للزوجة فاكثر كما لو ادعى رجلاان فاكثر تكاثر مينة وبيرتها ولم
 تكن في بيت واحد منها ولا دخل بها فانهم يقتسمون ميراث
 زوج واحد لعدم الاولوية مع احدهما اي الولد او ولد الابن
 والنصف له عند عدمها فللزوجة حالها النصف والربع
 والاب والجدة ثلاثة احوال القرض المطلق وهو السدس وذلك
 مع ولدها وولد ابن والنقص المطلق عند عدمها والقرض و
 النقص مع البنت وبنت الابن **قلت** وفي الاشياء الجدة
 كالاب الا في ثلاثة عشر مسألة خرج الفرائض وباقيا
 في غيرها وزاد ابن المصطفى زواجره اخرى من الفصولين ضمن
 الاب مهر صبيته فادى ربحه لو شرط المالا ولو وليا غيره او وصيا
 ربحه مطلقا انتهى فقوله او وليا غيره يوم الجدة يخرج كالقوص
 بخلاف الاب والام ثلاثة احوال السدس مع احدهما او
 مع اثنين من الاخوة او اخوات فصاعدا من اى جهة كانا ولو

مختلطان

مختلطين والثالث عند عدمهم فثلث الباقي هو الاب واحد
 الزوجين والسدس للجدرة مطلقا كأم أم أو أم أب
 فصاعدا يشتركون فيه اذا كن ثبات اى صحبات كالحمد كورثين
 فان الفاسدة ذوى الارحام كما سيحى ومخا ذيات في الدرجة
 لان القوله تحت البعدى مطلقا كما سيحى والسدس لبنت الابن
 فاكثر مع البنت الواحدة ككلمة الثلثين والسدس لاخت لاب
 فاكثر مع البنت الواحدة ككلمة الثلثين والسدس لاخت
 لاب فاكثر مع الاخت الواحدة لا يورث ككلمة الثلثين والسدس
 للواحد من ولد الام والثالث للثنتين فصاعدا من ولد
 الام ذكورهم كانا ثم والثالث للام عند عدم من لها معه سدس
 كما مر ولان ثلث الباقي بعد فرض احد الزوجين كما قدمنا وذلك
 في زوجة وابوين وام فلها في الربع او زوج وابوين وام
 فلها في السدس وسمى ثلثا ذبا مع قوله ربع وورثه ابواه فلامه
 الثلث والثلثان لكل اثنين فصاعدا ممن فرضه النصف
 وهو خمسة البنت وبنت الابن والاخت لا يورث والاخت لاب
 والزوجة الا الزوج لانه لا يتعدى **فصل** في العصيات
 العصيات التسعة ثلاثة عصبة بنف وعصبة لغيره وعصبة
 مع غيره كحرز العصبة بنف وهو كل ذكر فالانثى لا تكون
 عصبة بنفها بل بغيرها او مع غيرهما يدخل في نسبه الى
 الميت انثى فان دخلت لم يكن عصبة كولا الام فانه ذوقرض
 وكاب الام وابن الميت فانها من ذوى الارحام ما اقبلت
 الفرائض اى جنبها وعند الاقراء يحوز جميع المال بجملة واحدة
 ثم العصيات بانفسهم اربعة اصناف جزاء الميت ثم اصله ثم
 جزاء ابده ثم جزاء جده ويقدم الاقرب فالاقرب منهم بهذا
 الترتيب فيقدم جزاء الميت كالابن ثم ابنة وان سفل ثم اصله
 الاب ويكون مع الميت فاكثر عصبة وذا سهم كما مر ثم الجدة
 الصحيحة وهو اب الاب والاعلا واما اب الام فها سدس من

ذوى الارحام ثم جده ابيه الا في لابوين ثم لاب ثم ابنة لا
 الاب وان سقطت اخيرا اخوة عن الجد وان خلا قول الجد
 هو المختار للمقتوى خلافا لهما والشافعي قيل وعليه الفتوى
 ثم جزء جده الم لا يورث ثم لاب ثم ابنة لا يورث ثم لاب وان
 سقطت ثم عم الاب ثم ابنة ثم عم الجد ثم ابنة كذلك ان سقطا
 فاسبابا اربعة بقوة ثم ابوة ثم اخوة ثم عمومة وبعد ترجيحهم
 بقول الدرجة عند التفات بابوين واب كما مر من نحو بقوة
 القرابة فمن كان لا يورث من العصباء ولو انتهى كما شقيق
 مع البنت يقدم على الاخ لاب مقدم على من كان لاب لقوله
 عليه الصلوة والسلام ان اعيان بنه الام يتوارثون دون بنه
 العلات والاصل انه عند الاستواء في الدرجة يقدم ذوالقرابة
 وعند التفات فخر يقدم الاعلى ثم شرع في العصبية بغيره فقال
 ويصر عصبية بغيره ابناث بالاب وبناث الابن بابن الاب وان
 سقطوا والاخوات لا يورثن اولاب ياخضهم فنوابر ونوعات
 النصف والتلثين يصر عصبية ياخضهم ولو حكم كما بين
 ابن ابن يعصب من مثله او فوقه ثم شرع في العصبية مع غيره
 فقال ومع غيره الاخوات مع البنات او بنات الابن لقول القرظيين
 اجعلوا الاخوات مع البنات عصبية والمراد من الجمع بين هاتين
 وعصبية ولد الزنا وولد الملاعنة مولى الام المراد بالمولى ما يعم
 المقتضى والعصبية يعم ما لو كانت الام حرة الاصل كما بسطه العلامة
 فاسم لانه لا اب لها ويفترق في مسألة واحدة وهي ان ولد
 الزنا يرث من توامه ميراث امه وام وولد الملاعنة يرث من
 توامه ميراث الاخ لا يورث وتخت العصبية بالعصبية السببية
 اي المقتضى ثم عصبية بنقه على الترتيب المتقدم لقوله عليه الصلوة
 والسلام الولاء لجهة كجهة النسب واذا ترك المقتضى اب
 مولاه وابن مولاه فالكل للابن وقال ابو يوسف للاب
 المقتضى من او ترك جده اي جده مولاه واخاه فهو للجد على الترتيب

المتقدم

المتقدم وقالوا بينهما كما ميراث وليس لها عصبية بغيره ولا مع
 غيره لقوله عليه الصلوة والسلام كسب للنسب من الولاء
 الا ما اعتق الحديث وهو ان كان فيه سقط فذلك لا يورث
 كبار النجابة فصار بمنزلة المشهور كما بسطه السيد اقره
 المصنف ثم شرع في الحج فقال ولا يحرم ستة من الورثة بجلد البنت
 الاب والام والابن والبنت اي الابوان والولدان والزوجان
 وفريقا يرثون بحال ويجوز حب الحمان بحال اخرى وهم غير
 هو لا يحرم ستة سواء كانوا عصبية او ذوى قروض وهو
 مبنى على اصلين احدهما انه يجب الاقرب ممن سواهم الا بعد
 لما مر انه يقدم الاقرب قال اقرب اتخذ في السبب ام لا والثاني
 مع اولي بشخص لا يرث مع كابين الابن لا يرث مع الابن الاول
 الام فترث معها لعدم استغنائها للتركة بجهة واحدة والمحرور
 كابين كافر او قاتل لا يحجب عندها اصلا ويجب المحجب اتفاقا كما
 الاب تحجب بالاب وتحجب ام ام الام وكذا اخوة والاخوات
 فانهم يحجبون بالاب حب حرمان ويجوزون الام من الثلث الى
 السدس حب نقصان ويختص حب النقصان بحب الام
 وبنت الابن والاخت لاب والزوجين ويسقط بنو الاعيان
 وهو الاخوة في الاخوات لاب وام بثلثه بالابن وابنة وان
 سقطت وبالاب اتفاقا وبالجد عند الجد وقالوا يسمهم على اصول
 زيد ويقتى بالاول وهو السقوط كما هو مذهب الجد 2 برح و
 اصول زيد مبسوط في المصلوات وفي الوهبانية وما سقط
 اولاد وعين وعلمه ويجد سقط التفات وهو المحرور وعليه الفتوى
 كما في الملتقى والسراجية وان قال مصنفنا في شرحها وعلم قولها
 القفتوى ويسقط بنو العلات وهم الاخوة والاخوات
 لاب بهم اي بنو الاعيان ايضه وهو لا يورث ابنا وابنة وبالاب
 والجد وكذا بالاخت لا يورث اذا صارت عصبية كما علمته و
 يسقط بنو الاخفاء وهم الاخوة والاخوات لام بالولد وولد

انقص على كل منهم بقدر فرضه كنهقص ارباب الذين
 بالمخاصة واول من حكم بالعدل عمر بن الخطاب سبعة
 اربعة لا تقول الاثنان والثلاثة والاربعة والثمانية و
 ثلاثة قد تقول بالاخصا كما ينبغي في باب الخارج فسته
 تقول اربعة عولات الا عشرة وتر او شفا فتقول لسبعة
 كزوجين وشقيقتين ولثمانية كهم وام ولبعة كهم واخ
 لام ولعشرة كهم واخ اخ لام واثناعشر تقول ثلاثا الى
 سبعة عشر وتر لا شفا فتقول للثلاثة عشر كزوجين و
 شقيقتين وام ولخمس عشر كهم واخ لام ولسبعة عشر
 كهم واخ لام واربعة وعشرون تقول الى سبعة وعشرين
 فقط كما مر في ابوابه واثني عشر واثني عشر والرد صدق
 كما مر و فان فضل عنها الى عن الفروض والحال انه لا عصبه
 ثم يرد ذلك الفاضل عليهم بقدر سهمهم اجماعا لفاديت
 المال الاعلى الزوجين فلا يرد عليها وقال عثمان رضي
 عنها ابنة قاله المم وغيره قلت ويرم في الاختيار بان هذا وهم
 من الراوي فراجع قلت وفي الاشياء انه يرد عليها في زمانها
 لفاديت المال وقد مضى في الولاء ثم مال الروا اربعة
 اقسام لان المراد ود عليه اما نصف او اكثر وعلى كل امان
 يكون من لا يرد عليه او لا يكون قال الاول ان اتخذ جنة المردود
 عليهم كبنين او اخنتين او جدتين قسمت المسئلة من ماله
 وسهمه ابتداء قطعا للتطويل والثاني ان كان المردود عليه
 جنين او ثلاثة لداكثر بالاستقراء فمن عدد سهمهم في
 اثنين لو سدسان وثلاثة لو ثلث وسدس واربعة لو نصف
 وسدس وخمس كثلثين وسدس تقصير المسئلة والثالث
 ان كان مع الاول الى الجنس الواحد من لا يرد عليه وهو
 الزوجان اعطى من لا يرد عليه فرضه من اقل ما رجه وقسم
 الباقي على روس من يرد عليه كزوجين وثلاث بنات فمن

اربعة للزوجين واحد بغير ثلاثة وهي شقيقة عليهما فلا حاجة
 الى الضرب وان لم يستقيم كان وافق وسهم الى روس من
 يرد عليهم كزوجين وست بنات ضرب ووقها وهو هنا اثنا
 في خمسة فرض من لا يرد عليه وهو هنا اربعة تبلغ ثمانية فلهذا
 اثنان وللبنات ستة والا يوافق بل يابن ضرب كل عدد
 وسهم فيه الى الخبز المذكور كزوجين وخمس بنات فالخمس هنا
 اربعة للزوجين واحد بغير ثلاثة يتاين الخمسة فاضرب الاربعة
 في الخمسة تبلغ عشرين كان للزوجين واحد اخر به في المقرب
 يكن خمسة فلهذا والباقي في ثلاثة اخر بها في المقرب تبلغ
 خمسة عشر فلكل بنت ثلاثة والرابع لو كان مع الثاني الى
 الجنين فقط واكثر هنا بحكم الاستقراء اذ لا يرد مع
 اربع طواريف اصلا بالاستقراء ولعل هذا لكثرة اقتضا
 فيما مر متنا على الجنين والا فراد بالثاني بعضه وكله فاما
 من لا يرد عليه فاقسم الباقي من خمسة فرض من لا يرد
 على مسئلة من يرد عليه ان استقام كزوجين واربعة
 جدات وست اخوات لام فخمسة من لا يرد عليه اربعة
 للزوجين واحد بغير ثلاثة اسهم تسعة على سهم الجدة
 وسهم الاخوات لكنه منكسر على احد كل فريق كما ينبغي
 وانه لم يستقيم ضرب جميع مسئلة من يرد عليه في خمسة
 لا يرد عليه فاميل في الماثل بهذا الضرب خمسة فرض
 الفرقين كاربعة زوجات وتسع بنات وست جدات
 خمسة من لا يرد عليه ثمانية للزوجات الثمن واحد بغير
 لا يستقيم على مسئلة من يرد عليه وهي هنا خمسة لان
 الفرقين ثلثان وسدس فاضرب الخمسة في الثمانية
 تبلغ اربعين فهي خمسة فرض الفرقين ثم ضربت سواها
 من لا يرد عليه وهو سهم للزوجات في خمسة مسئلة
 من يرد عليه يكن خمسة فمن حق الزوجات فالاربعة

واخر بسلام كل فريق من مع يرد عليه وان اربع البنات
 وسهم الميراث فيما بقي اي في البقية الباقية من خزانة
 فرض من لا يرده عليه يكن للبنات ثمانية وعشرون وللبنات
 سبعة فاستقام فرض كل فريق لكنه منك ربعا واحدا وكل
 فريق فصح بالاصول السبعة الاربعة في باب المخرج في
 الف واربعائة واربعين ونحو الاول من ثمانية واربعين
 وتو لا خشية الاطالة لا وسعت الكلام

تورث ذوى الارحام هو كل قريب ليس له سهم ولا
 عصبية فهو قسم ثلث في ولا يرث مع ذى سهم ولا عصبية
 سوى الزوجين لعدم الرد عليهما فيما خذ المنفرد بجميع المال
 بالقرابة ويحب احبهم الا بعد كرتيب العصبية فمربع
 اصناف جزاء الميت ثم اصله ثم جزاء ابويه ثم جزاء جدويه او
 جدته ثم يقدّم جزاء الميت وهم اولاد البنات واولاد بنات
 الابن والبنات سندوا ثم اصله وهم الجد الفاسد والمجدات
 الفاسدات وان علوا ثم جزاء ابويه وهم اولاد الاخوات
 لا يورث اولاد وان نزلوا ويقدم الجد عليهم خلافا لما في
 جذبه او جدته وهم الاخوان والخالات والعمات والاعمام
 وبنات الاعمام واولادهم ولا ثم سحات الالباء والامرات
 واولادهم وخالاتهم واعمام الالباء واعمام الامرات كلهم
 واولادهم ولا وان بعدوا بالعلو والنفول ويقدم الاب
 في كل صنف واذا استواء في درجة واتحدت الجهة قدم ولد
 الوارث فلما اختلفت القرابة الاب الثلثة والقرابة الام
 الثلثة وعند الاستواء فان اتفقت صفة الاصول في الذكورة
 والانثى اعتبر ابداء الفروع اتفاقا واما اذا اختلفت الفروع
 والاصول كبنات ابن بنت وابن بنت اعتبر في ذلك الاصول
 وقسم المال على اول بطن اختلف بالذكورة والانثى وهو
 البطن الثاني وهو ابن بنت وبنات بنت فيجوز اعتبار صفة الاصول

بنت

في البطن

في البطن الثاني في ثلثا قسم عليهم اثلاثا واعطى
 كل من الفروع نصيب اصله في يكون ثلثا لبنات ابن البنت
 نصيب ابها وثلث لابن بنت البنت لانه نصيب امه وتمامه في
 السراجية وشروطها وما اعتبر الفروع فقط لكن قول
 محمد اشهد الروايات عن ابي في جميع ذوى الارحام و
 عليه الفتوى كذا في شرح السراجية لمصنفها وفي الملقى و
 يقول محمد ينفق ثلثت عمن ترك بنت شقيقة ابن و
 بنت شقيقة كيف تقسم فاجبت بانهم قد شرطوا عند الفروع
 في الاصول في نصيب الشقيقة كنفقتين فيقسم المال
 بينهم نصفان ثم يقسم نصف الشقيقة بين اولادها اثلاثا
 في الفروع والحرث وغيرهم ولا تورث بين
 الفروع والحرث الا اذا علم ترتيب المولى فترث المتأخر فلو جهل
 عينه اعطى كل بالبقين ووقف المشكوك فيه حتى يبين
 او يصطلحوا بشرح مجموع **قلت** وافرقة المصنوعين تفصل بين
 عن صفوة السراجية مع ما يحددها كومات احدها ولم يرد اربها
 هو يجعل كانهما مائتا معا لتحقيق التفارض بينهما وهو مخالف
 لما مر فتدبر واذا لم يعلم ترتيبهم يقسم مال كل منهم على ورثته
 الاحياء اذ لا تورث بالمشكوك والكافر يرث بالنسب والسبب
 كالمسلم ولو اجتمع له قرابتان لورثتاهن شخصين حجب
 احدهما الاخر فانه يرث بالحاجب وان لم يحجب احدهما الاخر
 يرث بالقرابتين عندنا كما قدمناه ولا يرثون بالكنية مستحكة
 عندهم اي يستحلونها كزوجين نحو سبي امه لان النكاح الفاسد
 لا يوجب التوارث بين المسلمين خلا يوجب بين المجوس كذا
 في الجوهرية قال وكل نكاح لو اسلما يقران عليه يتوارثان و
 مالا فلما انتهى وصحة في الظاهرية ويرث ولد الزنا واللذان
 بجهة الام فقط كما قدمنا في العصبية انه لا اب لهما ووقف
 للجل حوا ابن واحد او بنت واحدة ايها كان اكثر وعليه

المتقوى لانه القالب ويكفلوا احبنا كما لو ترك ابوين
 وبنت وزوجة جليل فان المسئلة من اربعة وعشرين ان
 فرضا الجمل ذكر او تقول سبعة وعشرين ان فرض انثى لان
 للبنتين الثلثان **قلت** هذا على كون الجمل من الميت والا
 فتمسكه كغيره كما لو ترك زوجا وامام جليل فثلث زوج النصف وللأم
 الثلث وللجمل ان قدر ذكر استس من لانه عصبة فيقدر انثى
 فيفرض له النصف وتقول ثمانية كما لا يخفى **قلت** ولم ار
 ما لو كان على واحد التقديرين يرث وعلى الآخرى كهم واخوين
 لام فان قدر ذكر لم يبق له شيء فينبغي ان يقدر انثى وتقول
 لست احبها طاهي الوهبانية **قال** وحاملة ان تات باين
 فلم ترث وان ولدت بنتا لثالث بقدر **فصل** في
 المناسقة مات بعض الورثة قبل القسمة للتركة صحح المسئلة
 الاولى واخطيت سهام كل وارث ثم الثانية الا اذا اختلفت وكان
 مات عن عشرة بنين ثم مات احدهم عنهم قال استقام
 نصيب الميت الثاني على تركته منها ونعت وان لم يستقم قال
 كان بين سهامه ومسئلة موافقة ضربت وحق التصحيح
 في كل التصحيح الاول والا يكن بينهما موافقة بل مباينة
 ضربت كل الثاني في كل الاول يحصل خمسة عشر مقربة
 سهام ورثة الميت الاول في المضروب الثاني التصحيح الثاني او
 في وفاة وسهام ورثة الميت الثاني في كل ما في يده او في وفاة
 من التصحيح الاول وان كان فيهم من يرث من الميتين
 ضربت نصيبه من الاول وان كان فيهم من يرث في الثاني
 او وفاة ونصيبه من الثاني فيما في يده الميت الثاني او وفاة
 ولو مات ثالث قبل القسمة جعل المبلغ الثاني مقام الاول
 وجعل الثانية مقام الثانية في العمل وهكذا الكلام مات واحد
 بقيت مقام الثانية والمبلغ الذي قبله مقام الاول لا مالا ياتى الى
 وهذه اعلم العمل فلا تعقل يا **المجايز** الفروض

المذكورة في القرآن نوعان الاول النصف ومخرجه كل
 سمية كالربع من اربعة الا النصف فانه من اثنين والربع
 من اربعة والتمتع من ثمانية والثاني الثلث والثلثان كل واحد
 من ثلاثة والسدس من ستة على التصديق فتقول
 مثلا التمتع وضعفه وضعفه او تقول النصف ونصف
 ونصف نصف **قلت** واحذر الكتمان تقول الربع والثلث
 ونصف كل وضعفه فاذا جاء في المسئلة من هذه الفروض
 احاد ومخرجه كل فرض منفرد سمية الا النصف كما مر واذا جاء
 مثني او ثلثات وهما من نوع واحد فكل عدد يكون مخرجا لجزء
 فذلك العدد اية يكون مخرجا لضعفه واضافة كاستة اي
 مخرجه للثلاث سدس والضعفه ونصف ضعفه فاذا اختلف
 النصف من النوع الاول بكل النوع الثاني اي الثلثة الاخر
 او ببعضها فاذا كان في المسئلة نصف وثلثا وثلث وسدس
 كزوجة وشقيقتين واخيتين لام وام خمس ستة لتركها
 من ضرب اثنين في ثلاثة او اختلف الربع من النوع الاول
 بكل الثاني او ببعضه فاذا كان في المسئلة زوجة ومن ذكر
 فمن انثى عشرة لتركها من ضرب الاربعة في ثلاثة لموافقة
 الستة بالنصف او اختلف التمتع من النوع الاول ببعض
 الثاني واما بكل فغير متصور الا على رأي ابن مسعود
 او في الوصايا فليحفظ من اربعة وعشرين كزوجة وبنتين
 وام لتركها من ضرب الثانية في ثلاثة لما قدمنا من موافقة
 الستة بالنصف ولا يجتمع اكثر من اربع فروض في مسئلة
 واحدة ولا يجتمع من اصحابها اكثر من خمس حكموا برف
 ولا يتكسر على اكثر من اربع فرفا واذا اختلفت سهام فريقت
 عليهم ضربت عدد هم في اصل المسئلة وعولها ان كانت
 عالة كأمراة واخوين للمرأة الربع يبق لها ثلثه لا
 تسقيم ولا توافقا فاضرب اثنين في اربعة فتصح من

ثانية وانه وافق سواهم عددهم ضربت وفتح عددهم
 في اصل المسئلة وعولها كما مرارة وست احوه فاهم ثلاثة
 توافقهم بالثلث فاضرب اثنين في اربعة فتخرج من ثمانية
 اربعة فان انك سرام فريقتين او اكثر و عدد رؤوسهم متماثل
 ضربت اجد الاعداد في اصل المسئلة وعولها كثلث ثبات و
 ثلاثة اعام فتكثف في اجد المتماثلين فاضرب ثلاثة في اصل
 المسئلة لكن تسعة منها تخرج وانه انك سرام ثلاثة فرق او
 اربع فاطلب المراكمة او لا بين السرام والاعداد ثم ياتي
 الاعداد والاعداد ثم افعل كما فعلت في الفريقتين في
 المداخل والمماثلة والموافقة والمباينة فما حصل يستعمل في
 السرام فاضرب في اصل المسئلة اشار اليه بقوله وان دخل
 بعض الاعداد في بعض كاربعة زوجات وثلاث جارات وان
 عشر عا ضربت اكثر الاعداد لتدخل في اصل المسئلة وهو انما
 عشر لكن مائة واربعة واربعين منها تخرج وانه وافق بعضا
 بعضا كاربعة زوجات وحسنة عشر جده وثمان عشرة
 بنات وستة اعام ضربت وفتح احدا في احد الاعداد وفي
 جميع الاخر والاربع في الثالث ان وافق والا في جميعه ثم
 الرابع كذلك ثم المجموع وهو جزء السرام هو في مسئلة ثمانية
 وثمانون في اصل المسئلة وهو هنا اربعة وعشرون
 يحصل اربعة الاف وثلثمائة وعشرون منها تخرج وان ثبات
 اعداد رؤوس من انك سرام عليهم سرام كما مر اربع وعشر
 بنات وست جارات وسبعة اعام ضربت احد في احد
 الاعداد في جميع الثاني والاصل في جميع الثالث والاصل
 في جميع الرابع يحصل جزء السرام وهو هنا ثمان وعشرة
 توافق رؤوس البنات والجدات سرامهم بالانصاف فاضرب
 في اصل المسئلة وهو هنا اربعة وعشرون يحصل خمسة
 الاف واربعون ومنها تسعة واذ اردت معرفة التماثل

والداخل

والداخل والتوافق والتباين بين العددين هذه مقدمة كجاء
 اليها في تقسيم التركة فتأمل العددين كون احدهما مساو
 للآخر كثلثة وثلثة وتداخل العددين المختلفين باحد الى
 على ما هنا بالاعداد اكثر اي يفيد او يكون اكثر العددين
 متقسما على الاقل متسمة صحيحة بلا كسر فسمي السمة على ثلاثة
 او اثنين وتوافق العددين ان لا يبعد اي لا يفيد اقلها الاكثر
 لكن بعدهما عدد ثالث كثلثة مع العشرين بعدهما اربعة
 فيثبوا فاقبال الربيع ويتبين العددين ان لا يبعد العددين
 المختلفين معا عدد ثالث اصلا كالسمة مع العشرة واذ
 اردت معرفة التوافق والتباين بين العددين المختلفين استعنا
 الاقل من الاكثر من الجانبيين مرارا حتى اتفقا في درجة واحدة
 فانه توافقا في واحد تباينا في الاخر وان توافقا في اثنين
 فبالتصديق وثلثة فبالتثنية هكذا الى العشرة وتسمى الكسور
 المنفصلة او احد عشر فجزء من احد عشر وهكذا ويسمى الام
 واذ اردت معرفة نصيب كل فريق كالبسات والجدات
 والاعمام وغيرهم من التصحيح الذي استقام على الكل فاضرب
 ما كان له اي لكل فريق من اصل المسئلة فيما اى في جزء
 السرام الذي ضربته في اصل المسئلة بجزء نصيبه اي
 ذلك الفريق ثم اذا اردت معرفة نصيب كل واحد من احاد
 ذلك الفريق ضربت سرام كل وارث في جزء السرام المضروب
 بجزء نصيبه والاصل في طريق النسبة وهو ان تنسب سرام
 كل فريق من اصل المسئلة الى عدد رؤوسهم وخدمهم ثم تقطع
 بمثل تلك النسبة من المضروب لكل واحد من احاد ذلك
 الفريق واذ اردت تقسيم التركة بين الورثة والغرماء يعني
 كلا وحده لا معا لتقدم الغرماء على قسمة الموارث كما في
 شرع السراية لخير فان كان بين التركة والتصحيح مائة
 فظاهرا وموافقة ضربت سرام كل وارث من التصحيح في جميع

التركة كذا الشيخ المتن والشري والموافق للراجحة وغيره
 في وقوع التركة وأما يقرب في جميع التركة عند البينة وهذا الموقر
 نصيب لكل فريق فرد وتعل كذلك في موقرة نصيب لكل فريق
 منهم وأما فقهاء الديون فان وفي فيها وان لم يرف وتعد الفراء
 ينزل مجموع الديون كالنصيب للـ **مسألة** وينزل كل دين خيم
 كسهم وارث وتعل كما مر ثم شرع في **مسألة** التفرع فقال
 ومن صالح من الورثة والفراء على شيء معلوم منها طر 2 الى
 طر 2 سهم من التصحيح وجعل كانه استوة نصيبه ثم قسم
 الباقي من التصحيح او الديون على سهام من بقي منهم نصيب
 منه كزوج وام وعم فصالح الزوج على ما في ذمته من المهر
 وخرج من بين الورثة فاطر 2 سهم من التصحيح وهي ثمانية
 واقسم باقي التركة وهو ما عدا المهر بين الام والعم انما بقدر
 سهامها من التصحيح قبل التفرع 2 و2 يكون سهمان للام و
 سهم للعم ولا يجوز ان يجعل الزوج 2 كان لم يكن انما يتقلب
 قرص الام من ثلث اصل المال الى ثلث الباقي لانه 2 يكون لالا
 سهم وللعلم سهمان وهو خلاف الاجماع قال السيد غيره
قلت وهو هو الصواب ولقد غلط في قسمة هذه المسئلة
 صاحب المختار وصاحب فتح البير وغيرهما على ما عندي
 من الشيخ فانها قسما الباقي للام سهم وللعلم سهمان وقد علمت
 انه خلاف الاجماع وقال العلامة قطب الدرع محمد بن سلطان
 في شرحه للكنز وقوله واجعله كان لم يكن فيه نظر ثم ذكر نحو ما
 نخر فتدبر **قال مؤلف** الفقير الفقير العاجز الفقير محمد
 الدين ابن الشيخ علي الامام الحنفى العباسى بكما مع بنى امية
 ثم المفتى بدمشق الحجة قد فرغت من تأليفه في اواخر
 شهر حرم الحرام سنة احدى وسبعين والى بجزية على صاحبها
 افضل الصلوة وازكى التحية وقد بلغت في تأليفه وتحريره
 وتنقيحه وتبع المصنف 2 في تغييره لمواضع كثيرة

سهمان مائة

وتصحيحه

وتصحيحه ونسبته عليها غايبا وعلى مواضع منها بالجملة
 قال سلامة من هذا الخطر احدى عشر على البشر تسعة عشر على
 ست وعشرين **مسألة** وان تجد عيبا في الخلا جلد من لا عيب
 رجلا كيف لا وقد بيضه وفي قبلي من نار العيا ومن البلاد
 الاولاد والاخوان والاحفاد ما بقيت الا كباد فزحم الله تعالى
 التفتنا الى حيث اعتذر وواجاد حيث قال **نصلي** يوما بجزوى
 يوما بالعقيق وبالا عذيب يوما ويوما بالخصيا لكن الله
 الحمد اولاد واخرا ظاهرا وباطنا فلقه من يا بذا ببيضة بجاه
 وجه صاحب الرسالة والقدر المنيف وبخنة بجاه قبر صاحب
 هذه الماتر الشريف فلقه علامة القبول منهم والتشريف
قال مؤلف فنياسه في ان كنت ربة قبيلة وان كان كل الناس
 ردوه عن حد فتقبلت مع مائتين واساتة وخمسة
 مع المصطفى احمد واخواننا المدي لنا دايم ووالدنا دايم
 لنا طالب الرشدة ثم هذا الشرح مع مائة بعون

وكرم مائة على يد اضعف العباد واحقر

على المحتاج الى عفوية العلى في اوائل
 رجب في سنة احدى و
 الاربعين ومائة والى
 غفر الله له ولوالديه
 ولجميع المؤمنين
 آمين

